المدن المصرية



الجزء الأول

إعداد : لجنة الجغرافيا

إشراف وتقديم : د . أحمد على إسماعيل



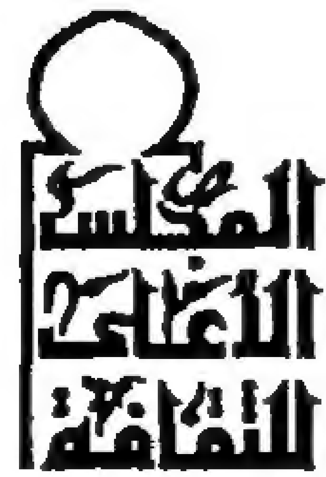
المجلس الأعلى للثقافة

لجنة الجغرافيا

المدن المصرية

القسم الأول
مدن الصعيد

إشراف أ . د . أحمد على إسماعيل



٢٠٠٣

المجلس الأعلى للثقافة

اسم الكتاب : المدن المصرية

إعـــــداد : لجنة الجغرافيا

تقـــــديـم : د . أحمد على إسماعيل

الطـبـعـــة : الأولى - القاهرة ٢٠٠٣م .

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo

Tel. : 7352396 **Fax :** 7358084 **E.Mail :** asfour @ onebox. com

تقديم

دارت كثير من المناقشات فى لجنة الجغرافيا بالمجلس الأعلي للثقافة حول إصدار كتاب عن المدن المصرية ، يضع أمام قارئه صورة لتلك المدن ، خاصة وأن عدد هذه المدن وحجم السكان فى كل منها قد تعرض لقدر كبير من التغير خلال القرن العشرين ، وأن امتداد النمو العمرانى لكثير منها قد جعلها مدنا متسعة على حساب الأراضى الزراعية ، وقد ارتبط ذلك بكل من ازدياد نمو الصناعة والخدمات فى هذه المدن ، وازدياد الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن من ناحية أخرى ، وهى كلها ظاهرات تستحق التسجيل والدراسة .

وقد استقر رأى اللجنة على أن تكون البداية هى حصر الدراسات التى تمت بالفعل عن المدن المصرية وقدمها أصحابها كرسائل لنيل درجات علمية وبعد أن تم ذلك تحددت المدن التى لم تزل محلا للدراسة ، حيث تم تكليف عدد من الزملاء بكتابة فصول عن تلك المدن التي لم تحظ بتقديم دراسات عنها بعد ، وعهد إلي الزملاء الذين قدموا رسائل جامعية عن إحدى المدن بأن يقوموا بتحديث بيانات تلك الدراسات ، وأن يقدموا خلاصة لذلك فى حدود ما بين ٦٠ -٨٠ صفحة مع اختيار عدد مناسب من الخرائط ، وعلى أن تتم المعالجة وفق منهج موحد بقدر الإمكان وأن تتناول المعالجة الجوانب الآتية :

- الموقع والخصائص الموضعية .
- النشأة ومراحل النمو العمرانى .
- اتجاهات النمو العمرانى ومحاوره .
- سكان المدينة نموا وتوزيعا وتركيبا .
- الصورة العامة لاستخدام الأراضى .
- المشكلات الحضرية والتخطيط للمستقبل .

كما استقر الرأي علي أن تكون البداية فى معالجة المدن مرتبطة بكل من وظائف تلك المدن وأحجامها السكانية ، ولذلك فإن عواصم المحافظات ، والمدن الكبيرة ذات الأهمية الوظيفية كانت هى البداية ، فمن بين المدن المصرية التى زادت عن ١٩٠ مدينة فى تعداد ١٩٩٦ تم اختيار مايقرب من ثلاثين مدينة لتكون موضوع الكتاب المقترح ومادته ، ورأت اللجنة أن هذا العدد لا يمكن أن يصدر حين يتكامل فى مجلد واحد ، ولذلك اتجهت النية إلي أن يصدر فى أكثر من مجلد .

وحين بدأت الدراسات فى الاكتمال وسلمت إلي أمانة لجنة الجغرافيا ، اتضح أن مدن الوجه القبلى كانت هى التى وصلت أولا ، وأن هذه المدن يمكن أن تشكل مجلدا يمكن أن تليه أجزاء أخري حين يقوم الزملاء بتسليم دراساتهم عن مدن الوجه البحري والمدن الكبرى المليونية ومدن الصحارى المصرية ، ونرجو أن يسارع الزملاء بإتمام ماالديهم من موضوعات لتتكامل الدراسة عن المدن المصرية .

وقد حرصت على أن يكون دورى فى التنسيق مرتبطا بالجوانب الشكلية من حيث توحيد المعالجة واختيار بعض الأشكال وحذف بعض الجوانب الأصولية ، مع إبقاء المادة فى جوهرها كما قدمها الزملاء الباحثون ، كما أن هوامش بعض الفصول جاءت فى أسفل الصفحات وفى البعض الآخر جاءت الهوامش مرقمة فى نهاية الفصل كما حذفت قوائم المصادر التى قدمها بعض الزملاء نظرا لطبيعة الكتاب ، ويمكن لأى قارى تستهويه دراسة ما أن يرجع إلي الرسالة الأصلية .

ويقتضى الأمر أن اشير إلى أن اثنين من الزملاء الذين اشتركوا فى هذا المجلد قد انتقلا إلي رحاب الله بعد تسليم بحثيهما وهما الدكتور مرزوق حبيب ميخائيل والدكتور/ أحمد محمد النحاس ، ونسأل الله أن يجزيهما عن عملهما خير الجزاء .

وإننى إذ أقدم هذا المجلد إلي القراء ، فإنني أتطلع إلى مزيد من عطاء الزملاء إسهاما فى نشر العلم والمعرفة ، والله الموفق .

أحمد على إسماعيل

مدينة الجيزة

مها محمد جمال

المبحث الأول: الموقع والخصائص الموضعية:

تقع مدينة الجيزة على الضفة الغربية لنهر النيل ، وهى تتميز بعلاقاتها المكانية المتميزة مع العاصمة ، كما تشكل إحدى المكونات الرئيسية لإقليم القاهرة الكبرى ، ويحدها شمالا مركز إمبابة وشرقا نهر النيل أما في الغرب فيحدها مركز الجيزة ثم مدينة أبو النمرس جنوباً ، وهى تشغل ١٣,٢١ ٪ من مساحة الكتلة المبنية لإقليم القاهرة الكبرى الحضرى ، وبلغت مساحة الكتلة المبنية بها ٧١,١٩ كم ٢ عام ١٩٩٦

وتنقسم مدينة الجيزة إلى ستة أقسام رئيسية هى : قسم إمبابة – العجوزة – الدقى – الجيزة – بولاق الدكرور – الأهرام – وهى تضم ٤٢ شياخة .

الخصائص الموضعية:

تتضح أهمية دراسة الملامح التضاريسية للمدينة من خلال دورها الفعال فى تحديد شكل المدينة وخطتها ونموها العمرانى ومحاور إمتدادها ، فمدينة الجيزة تأثرت كثيراً بوجود الجبهة النيلية وامتداد نهر النيل فى الجبهة الشرقية منها ، حيث إمتدت المدينة ونمت فى شكل شريطى على طول المحوريين الطولى والعرضى شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً . وتوضح الخريطة رقم (١) ملامح الخريطة الكنتورية لمدينة الجيزة وخصائصها الطبوغرافية من حيث الارتفاعات والمناسيب التى أثرت على اتجاهات النمو العمرانى فى المدينة و تصميم شبكات البنية الأساسية والخريطة الكنتورية لمدينة الجيزة تتسم بعدم التعقيد ، ولا يوجد تفاوت كبير فى المناسيب أو اتجاه الانحدار فهو

الخريطة الإدارية لمدينة الجيزة سنة ١٩٩٦ على مستوى الشياخات شكل (١)

من الشرق نحو الغرب حيث يكون الاتجاه من النيل شرقا نحو حافة الصحراء فى الغرب ، حيث يبدأ الانحدار فى الانخفاض من منسوب ٢٠ م بالقرب من جزيرة الذهب حتى يصل إلى منسوب ١٦م فى نزلة البطران ، ثم بعد هذا المنسوب ومع بداية ظهور حافة الهضبة تعاود الارتفاعات فى المناسيب وبصورة حادة تتراوح ما بين ٥٠ –٢٠٠ م .

ومن الواضح أن مدينة الجيزة تقع ممتدة على أراضى السهل الفيضى حتى بداية هضبة الأهرامات ، وقد ساعد على ذلك إستواء السطح فى المدينة بصفة عامة ، وقد أثرت الظروف الطبيعية في الماضي علي تأخر نشأة المدينة ، حتى أن المدينة الأولى (النواة الأصلية) أقيمت على ارتفاع ٢٣,١ م فوق سطح البحر ، وذلك قبل التحكم فى مياه النهر وأخطار الفيضانات المتكررة أما بقية أراضى السهل الفيضى فكانت تنتشر فيها الأراضى المزروعة بالخضر والفاكهة ، بعض مواسم السنة .

ومما يجدر الإشارة اليه أن ما يقرب من ٧٨,٧ ٪ من مساحة الكتلة المبنية للمدينة تقع على منسوب يتراوح ما بين ٢٠م – ١٧,٥ م ، ولكن مع تزايد الطلب على السكن نتيجة للزيادة السكانية المطردة ، بدأ العمران يزحف غربا على الأراضى ذات المناسيب المنخفضة فى مناطق الأراضى الزراعية فى القرى والعزب المجاورة للمدينة ، خاصة فى حى غرب المدينة وحى الأهرام فى معظم الأراضى التى تشكل أخصب الأراضى الزراعية فى المدينة ، ويتراوح عرضى السهل الفيضى الذى تمتد عليه المدن من ٥ – ١٢ كم ، وقد مثلت هذه الأراضى مورداً موضعيا لتهدد العاصمة ذاتها فى أراضى الضفة الغربية بعد تعدد العوائق الطبيعية فى جبهتها الشرقية .

المناخ:

تعتبر دراسة المناخ وعناصره من العوامل الموضعية التى تلعب دوراً رئيسيا فى توجيه محاور النمو فى المدن ، فمعظم المدن المصرية نمت فى اتجاه الشمال حيث الجبهة التى تهب منها الرياح التى تلطف من حرارة الصيف[1] ، وفى مدينة الجيزة يأتى تاثير المناخ على السكان والعمران على النحو التالى :

١ – الحرارة : يبلغ المتوسط اليومى لدرجة الحرارة فى مدينة الجيزة ١٨,٥ م بينما تبلغ النهاية الصغرى للمتوسطات الشهرية ١٢,٥م ، وتصل النهاية العظمى للمتوسطات الشهرية ٣٥,١ م وتسجل

(١) أحمد على إسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، الطبعة الرابعة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٨ – ص ٢٥٦ .

المصدر / من اكيراكويانو

الخريطة الكنتورية لمدينة الجيزة

أدنى معدلاتها فى شهرى يناير وفبراير ، والجدير بالذكر أن تأثير الحرارة والشعور بها يتزايد كلما بعدنا عن الجبهة النهرية واتجهنا نحو الداخل خاصة مع تكدس المناطق المبنية وتزايد ارتفاعات المبانى ، هذا فضلاً عن تلوث الهواء بفعل انتشار وسائل الحركة المتعددة وانتشار العديد من الصناعات المختلفة فى المناطق الداخلية مما أدى إلى وجود تباين واضح فى مناطق المدينة المختلفة .

٢- الرياح : لقد تضامن تأثير الرياح الشمالية والشمالية الغربية التي تهب علي المدينة بصورة منتظمة مع تأثير وجود نهر النيل شرق المدينة فى توجيه حركة اتجاه العمران ونمو المدينة فى خطة شريطية من الجنوب نحو الشمال حتى يمكن الاستفادة من الرياح الشمالية الغربية الجافة والملطفة والتى تسود فى اشهر يونيو – يوليو أغسطس ، حيث تسجل نسباً قدرها ٤,٤٪ – ٣,٨ ٪ –٤٪ على التوالى .

أما تاثير المطر : فالمدينة لا تعانى من كميات أمطار غزيرة ، وإنما تبلغ متوسط كمية المطر السنوى الساقط على المدينة ٢,٦ مم ، ولذلك لا تزيد كمية المطر السنوى على ٣٠ مم ، ويتركز سقوط هذه الأمطار في شهور الشتاء ، ديسمبر – يناير – فبراير ، وهذه الأمطار تنتج عن هبوب الأعاصير الشتوية التى تهب على إقليم البحر المتوسط ، وهى غير منتظمة فى سقوطها وتتسم بأنها محدودة الكمية(١) .

٣- موارد المياه : تعد موارد المياه من أهم العوامل المؤثرة فى نشأة المدينة وفى اختيار مواضع المدن ونموها(٢) ويعتمد الحصول على مياه الشرب فى مدينة الجيزة على مصدرين هما :

الأول : نهر النيل : وذلك عن طريق ثلاث محطات رئيسية موزعة فى كل من جنوب الجيزة جزيرة الذهب – محطة وراق العرب وتنتج المحطات الثلاث ٩٢ ٪ من كمية مياه الشرب التى تعتمد عليها المدينة .

الثانى : آبار المياه الجوفية : ويتركز إنتاجها فى محطتين رئيسيتين هما :

محطة جولى فيل – ومحطة نادى الرماية بالأهرام : وهما ينتجان معا ٨ ٪ من حجم مياه الشرب فى المدينة .

والمحطات الثلاث الأولى (وراق العرب – جنوب الجيزة – جزيرة الدهب) تخدم أحياء مدينة الجيزة وأجزاء من مدينة القاهرة ، فمحطة وراق العرب تخدم كل من حى شمال وحى وسط

---

(١) جمال الدين الديناصورى ، موارد المياه فى الوطن العربى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٢١ .
(2) Everson, J.A., Settlement patterns, longman, london, 1982, p.13.

المدينة وأجزاء من حي غرب المدينة ، وبعض أجزاء من حي الأهرام وقد تم زيادة طاقة المحطة عام ١٩٩٥ لتنتج ٧٠٠,٠٠٠ م٣ / اليوم ، أما محطة الجيزة : فيتوزع إنتاجها على أحياء الجيزة جنوبا وحي الدقي ، وتنتج ٤٩ م٣ / سنويا ، ومحطة جزيرة الذهب : فتخدم حي الجيزة وحي الأهرام ، وتبلغ طاقة إنتاجها السنوية ٦٣ م٣ سنويا . أما محطتي إنتاج المياه المعتمدة على مياه الآبار (محطة نادى الرماية – محطة الجولى قيل) فيخدم إنتاجهما حي الأهرام وتبلغ طاقة إنتاجهما السنوية ١٣ م/ م٣/ سنوياً .

ومن توزيع محطات المياه والخزانات على مستوى مدينة الجيزة يتضح أنه بالإضافة إلى محطات المياه الرئيسية توجد خمسة خزانات مياه خرسانية موزعة في أحياء (شمال – غرب – الأهرام) ، بالإضافة إلى محطة المياه الإرتوازية في الكنيسة والتي تبلغ طاقة إنتاجها اليومية ١٦٥٠ م / اليوم ، ومن الواضح أن سكان مدينة الجيزة يستهلكون ٧٦٪ من حجم المياه المنتجة يومياً .

والجداول رقم (١) يوضح توزيع محطات المياه في مدينة الجيزة وطاقة إنتاجها اليومية م٣ / اليوم .

جدول (١) يوضح توزيع محطات المياه في مدينة الجيزة وطاقتها الإنتاجية اليومية م٣ / اليوم ١٩٩٣

اسم المحطة	سنة التشغيل	طاقة المحطة م٣ اليوم		إجمالي طاقة المحطة
		مياه الشرب	استخدامات أخرى	
محطة الجيزة	١٨٩٨	٦٧٤١٩	٨٠١١١	١٤٧٥٣٠
وراق العرب	١٩٧٥	١٦٠٠٣٩	١٦٤٠٦٦	٣٢٤١٠٥
جزيرة الذهب	١٩٧٣	١١٢٠٠٤	١٢٤٧٠٩	٣٢٦٧١٣
نادي الرماية	١٩٧١	٢٩٢٢٣	–	٢٩٢٢٣
جولي فيل	١٩٦٨	٦٢٨٩	–	٦٢٨٩
الإجمالي	–	٣٧٤٩٦٤	٣٦٨٨٨٦	٧٤٣٨٦٠

– المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمرفق مياه القاهرة الكبرى .

جدول (٢) توزيع خزانات المياه الخرسانية بمدينة الجيزة وسعتها

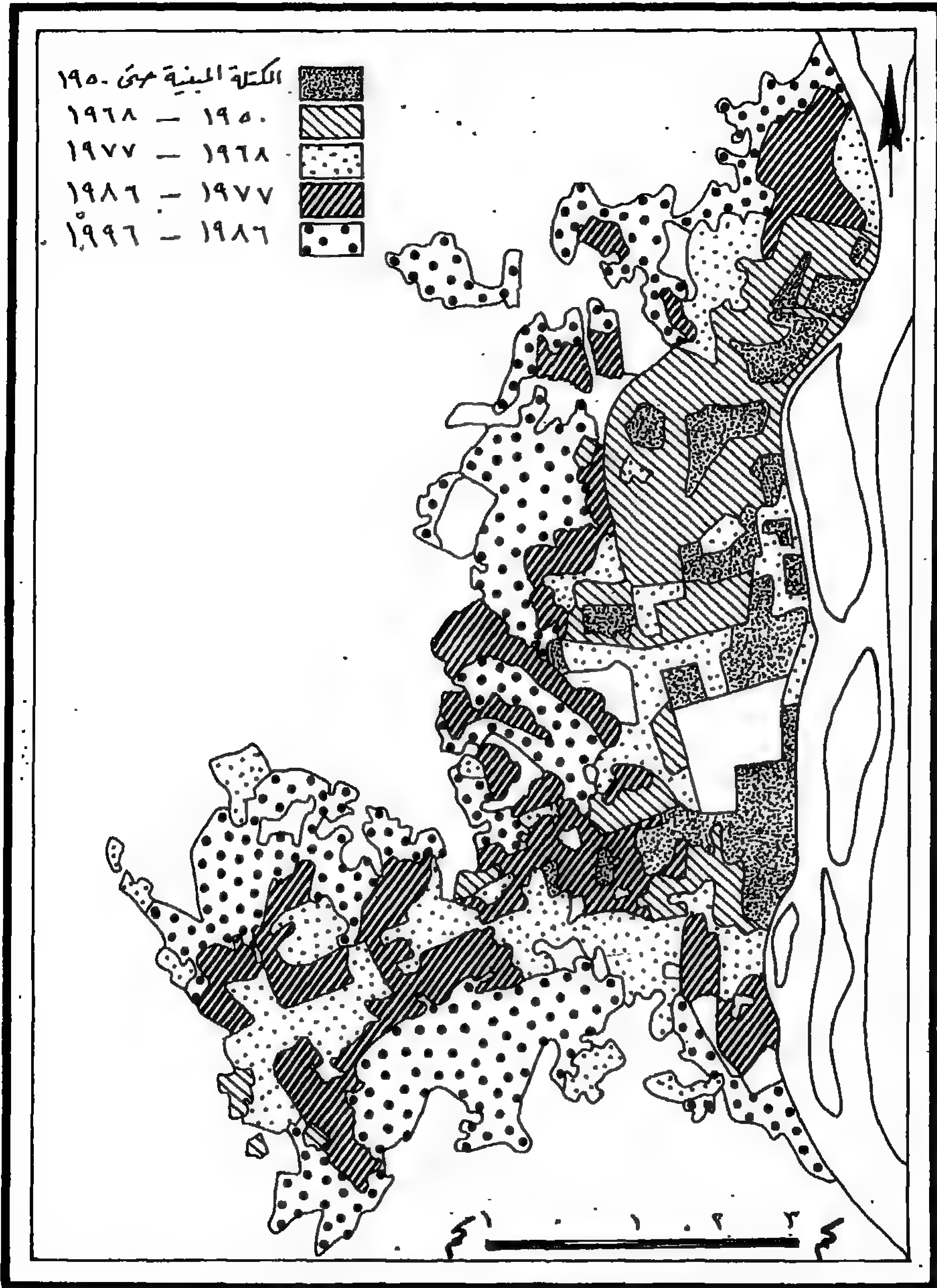
الموقع	اسم الخزان	نوع الخزان	سعة الخزان
المطابع الأميرية (امبابة)	امبابة (١)	خرساني	٥٨٥٠ م
ميدان الكيت كات	امبابة (٢)	خرساني	٥٨٥٠ م
بولاق الدكرور (نصر الدين)	بولاق الدكرور العلوى	خرساني	١٠,٠٠٠م
شارع الهرم	الهرم(١)	خرساني	٥٠٠٠ م
الأوبرج	الهرم(٢)	خرساني	٨٠٠٠ م

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمرفق مياه القاهرة الكبرى .

المبحث الثانى : النشاة ومراحل النمو العمرانى لمدينة الجيزة :

يعد دراسة التطور العمرانى والتاريخي للمدينة فى بعده الزمنى من الأمور الهامة فى مجال جغرافية المدن حتى يمكن رصد التطور العمرانى للمدينة منذ نشأتها الأولى حتى أصبحت فى صورتها الحالية (١) ومن خلال تتبع النمو العمرانى لمدينة الجيزة خلال القرن العشرين أمكن تحديد مراحل النمو العمرانى للمدينة على النحو التالى :

أولا : مرحلة ما قبل عام ١٩٥٠ : الحقيقة أن مدينة الجيزة حتى عام ١٩٤٧ لم تكن ملامح حدودها الإدارية وزمامها المالى ، ولكن مع أوائل الخمسينيات (فى بداية عام ١٩٥٠) بدأت تتضح معالمها العمرانية وحدودها الإدارية ، خاصة بعد أن شهدت طفرة كبيرة فى نموها المساحى وما تبعه من نمو عمرانى فقد بلغت مساحة المدينة فى عام ١٩٤٧ (١,٥ كم٢) ، وكان حدها الشمالى يتفق مع شارع الأهرام ، أما الحد الشرقى : فيمثله نهر النيل ، بينما الحد الغربى للمدينة تمثله سكة حديد الوجه القبلى ، وتحدها ساقية مكى جنوباً ، وبهذا التحديد أصبحت المدينة ممثلة في بندر الجيزة القديم الذى يمثل النواة القديمة للمدينة ، بينما تركزت الكتلة المبنية للمدينة فى منطقة النواة الأولى للنشاة ، والتى بدأت فى الظهور حول قريتين صغيرتين بالقرب من النهر ، وقد كانت ملامحها العمرانية وخطتها هى خطة قروية تتسم بالطابع الريفى من حيث الشوارع الضيقة غير المنتظمة ذات النهايات المغلقة والمبانى محدودة الارتفاعات ، وقد بلغت



التطور العمرانى لمدينة الجيزة خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٩٦)

شكل (٣)

مساحة الكتلة المبنية للمدينة عام ١٩٤٧ (٩٩, كم٢) ، أما ما كان يقع شمال هذا القطاع (شمال شارع الأهرام) والمتمثل فى شياخة الجيزة سرايات (حارة أولى حاليا) والدقى وعزبة العجوزة والحوتية تتبع القاهرة إداريا ، وقد بلغت مساحة الكتلة المبنية عام ١٩٤٧ (٥٥ هكتار) .

والشكل رقم (٣) يوضح حدود المدينة وكتلتها المبنية عام ١٩٤٧ .

التطور العمرانى لمدينة الجيزة فى الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦٨ :

تعتبر هذه الفترة من أكبر الفترات المسحية التى قد شهدت فيها المدينة نموا مساحيا وعمرانيا واضحاً ، حيث تضاعفت مساحة المدينة خلالها ما يقرب من أربعة أمثال مساحتها فى بداية الفترة ، إذ بلغت مساحة المدينة عام ١٩٥٠ ما يقرب من ١٥,٨ كم٢ فى حين سجلت فى نهاية الفترة ٦١,٦٩ كم٢ (نهاية عام ١٩٦٨) معدل نمو قدره ٦,٥ ٪ سنويا ، وقد نتج هذا التطور المساحى خلال هذه الفترة عن ضم مساحات كبيرة لكردون المدينة خلال أعوام ١٩٥٠-١٩٦٦-١٩٦٨ ، وقد بلغ حجم الإضافة المساحية للمدينة خلال هذه الفترة ٤٥,٨٩كم٢ ومما لاشك فيه إن كان لهذه الإضافات المساحية الجديدة للمدينة خلال بداية النصف الثانى من القرن العشرين أكبر الأثر فى نمو مساحة الكتلة المبينة للمدينة ، حيث أمكن إضافة مساحات عمرانية للكتلة المبنية الرئيسية في منطقة النواة ، كما سمحت بظهور إمتدادت عمرانية جديدة للمدينة إما من جانب الكتلة الرئيسية فى إتجاه المناطق المضافة أو من جانب المناطق المضافة في إتجاه المدينة الرئيسية كمناطق عمرانية مستحدثة فى أوائل الخمسينيات ، وخلال هذه الفترة غطى النمو العمرانى مساحات كبيرة من المدينة خاصة فى شمال البندر القديم فى حارة أولى وشياخة الدقى ، وإن تخللتها بعض الفراغات ، وقد اتسم العمران في هاتين المنطقتين بالتخطيط واتساع الشوارع وحسن تنظيمها واتساع الشوارع وحسن تنظيمها ، حيث إمتد العمران السكنى فيها على هيئة فيلات لذوى الدخول المرتفعة وفوق المتوسطة والشرائح الاجتماعية المتميزة من كبار الموظفين وأساتذة الجامعات والمثقفين الأطباء والمهندسين ، وقد قسمت المدينة فى قطاعها . المخطط (الدقي بصفة خاصة) كمدن سكنية لأصحاب هذه المهن ومناطق سكنية متميزه ، أما بقية القطاع الأوسط في عزبة العجوزة والحوتية فقد بدأ العمران المديني يزحف فى إتجاها ويبتلعها بطالعها الريفى والقروى مما جعلها تمثل جزرا عمرانية غير متجانسة وسط النسيج العمرانى الحضرى المتميز فى هذا القطاع

الأوسط ، وقد بلغت مساحة الكتلة المبينة للمدينة فى بداية عام ١٩٥٠ (٦,٨٨ كم٢) ، وقد سجلت الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٦٦ أعلى معدل نمو مساحى لمدينة الجيزة وقد قدر بـ ١٢,٥ ٪ سنويا ، وقد كانت معظم الإضافات المساحية غرب سكة حديد الوجه القبلي في قسمي الأهرام وبولاق الدكرور وقد بلغت مساحة الكتلة المبنية فى نهاية عام ١٩٦٨ (٢٨,٥ كم٢) ، وبلغ معدل النمو العمرانى فى الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٦٨ (٧٪ سنويا) ومن خلال تتبع النمو العمراني للمدينة خلال هذه الفترة تبين أن الإمتدادات العمرانية بدأت تتجه من الجنوب نحو الشمال ، وكانت محدودة جنوب قسم الجيزة ، بينما واصلت توغلها نحو الداخل بالقرب من المحور النيلى والمناطق المتاخمة للكبارى التى تصل بين ضفتي نهر النيل فيما بين كوبرى إمبابه شمالاً حتى كوبرى عباس جنوبا ، فقد لعبت هذه الكبارى دوراً كبيراً فى انتشار العمران فى المناطق الداخلية فى المدينة وكان أغلب العمران المستحدث خلال هذه الفترة هو العمران السكنى . خاصة ،أن نمو المنافع العامة والوزارات والهيئات كان قبل عام ١٩٥٠ ، ومع بداية الخمسينات لم تكن الكتلة العمرانية للمدينة تتسم بالإندماج والاتصال فيما عدا جنوب شارع الأهرام جنوبا ، بينما اتسم القطاع الأوسط والذى يضم الدقى والعجوزة والحوتية فى بداية الخمسينات بكثرة مساحات الأراضى الفضاء ، والتى ما لبثت أن تضاءلت مع انتشار العمران فى نهاية الفترة .

وقد تميز أغلب العمران فى القطاع الأوسط خلال هذه الفترة بأنه عمران غير مخطط خاصة فى شياخات الحوتية وعزبة العجوزة القبلية والبحرية والوسطى ، بينما اقتصر العمران المخطط فى القطاع الأوسط على مناطق الفيلات لذوى الدخول المرتفعة وفى أوائل الستينات تغيرت صورة العمران غير المخطط فى القطاع الأوسط وأنشئت مدينة الأوقاف المخططة (التى خططت فى منتصف الخمسينات) ، والتى أصبح العمران غير المخطط بها منحصراً فى نطاق لا يتعدى (٣,٢٥ هكتار) .

وخلال الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٦٨ استطاع العمران أن يتخطى سكة حديد الوجه القبلى شمالاً ، فنشأت شياخات مدينة العمال والمساكن الشعبية فى بداية الخمسينات تتسم بالعمران المخطط نسبيا وقد إلتحم العمران الحديث خلال هذه الفترة بعمران الشياخات القديمة (كفر الشوام – كفر الشيخ إسماعيل – ميت كردك – تاج الدول) فى قسم إمبابة وإن لم يتصل بعمران الكتلة الرئيسية للمدينة وخلال منتصف الستينات بدأ النمو العمرانى

يتجه غربيا في الاتجاه الشمالي في إمبابة ، فأصبحت هذه المناطق هي أهم جبهات النمو العمراني للمدينة خلال الفترات التالية وذلك لما أضافته من مساحات أرضية لكردون المدينة ، وإرتبطت بالكتلة المبنية الرئيسية عن عدد من الطرق والمحاور الرئيسية والتى ساعدت على انتشار النمو العمرانى على طول محاورها .

★ اتجاهات النمو العمرانى فى مدينة الجيزة فى الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦٧ :

١ – **الاتجاه الجنوبى** : امتد العمران فى هذا الاتجاه من الجنوب إلى الشمال حتى اكتملت الكتله العمرانية للمدينة فى النطاق المحصور بين شارع المدبح جنوباً (الحد الجنوبى لشياخة حارة رابعة) حتى شارع الأهرام شمالاً ، بينما تناثر العمران جنوب شارع المدبح ، كما اكتمل العمران فى المربع العمرانى الواقع بين شارع ثروت وشارع التحرير ثم واصل العمران شمال شارع التحرير إمتداده حتى اقترب من عمران قسم إمبابة ، وقد ظهرت منطقة فاصلة بين العمران فى شمال ووسط المدينة وعمران الجنوب تتمثل فى المنطقة الترفيهية التى تضم (حديقة الأورمان وحديقة الحيوان) ومنطقة جامعة القاهرة والملاعب .

٢ – كذلك واصل العمران امتداده على طول المحور الشريطى الممتد على طول الجبهه النهرية فى شياخة والي والدقى والعجوزة فى صورة عمارات سكنية مرتفعة بينما اتسمت بانخفاض إرتفاعاتها فى إمبابة (من ٣ – ٤ طوابق) ، وخلال هذه الفترة ظهر تباين واضح فى النسيج العمرانى للمدينة يجمع بين العمران المخطط وغير المخطط ، وبين العمران الريفى نحو الطابع القروى خاصة فى مناطق القرى القديمة وبين العمران الحديث خلال هذه الفترة والمتمثل فى عمران مدينة العمال والمساكن الشعبية .

وخلال هذه الفترة شهدت شياخة المنيرة نمواً عمرانيا محدوداً وهى إحدى الامتدادات الحديثة خلال هذه الفترة ، ولهذا كان النمو محدودا خلال هذه الفترة ، ولكن سرعان ما ظهرت عليها الامتدادات العمرانية (خاصة العمران السكنى الأفقى) ، وقد لجأ السكان إلى تكثيف النمو الرأسى لمواجهة شدة الطلب على السكن خاصة فى القطاع الشمالى للمدينة الذى شهد تطوراً صناعيا ملحوظا صاحبه تزايد فى هجرة العمالة ، مما أدى إلى ظهور أنماطاً عمرانيا غير متجانسة وغير مخططة . كذلك ظهر العمران المتناثر على طول شارع السودان غربيا .

٣- **الاتجاه الغربى** : وتمثله الامتدادات العمرانية فى قسمى بولاق الدكرور والأهرام ، وهو أبرز ملامح النمو العمرانى خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦٨ ، حيث يبرهن على أن عمران المدينة استطاع أن يتخطى النطاق التقليدى لامتداداته فيما بين نهر النيل شرقا وسكة حديد الوجه القبلى غربا وشمالاً ، وقد أتخذ العمران فى هذه الاتجاه محورين رئيسيين هما :

(أ) **المحور الأول** : وتمثله الامتدادات العمرانية على محور شارع الأهرام فى نطاقات غير متصلة ، حيث تقل الامتدادات العمرانية كلما اتجهنا غربا ، ويسجل أكبر اتساع له وهو (٤,٢ كم) فى بداية الطريق الامتدادات بين قسم بولاق الدكرور شمالاً حتى أعمق نقطة امتداد فى الجنوب ثم يزداد سمك العمران فى نهاية المحور لإتصاله بعمران نزلة السمان ، والبطران وكفر الجبل .

(ب) **المحور الثانى** : وتمثله الامتدادات العمرانية فى بولاق الدكرور على طول ترعة زنين وإلى الشمال منها باتساع قدره (١,٢٥كم) فى بداياتها ، كما تناثر العمران خلال هذه الفترة شمال ترعة الأهرام (شارع الملك فيصل حاليا) ، خاصة على الأراضى الزراعية والقرى والعزب المنتشرة إلى الشمال منها ومن بينها عزبة دلاور - وأبو قتادة - ومنشاة عليان - وكفر طهرمس .

والملاحظ على العمران في الاتجاه الغربى أنه قد تخير فى مراحل نشأته الأولى مناطق المصارف والترع كمحاور رئيسية للامتدادات العمرانية الحديثة ، وقد زاد من هذا ردم عدد من الترع والمصارف وتحويلها إلى طرق وشرايين للحركة ، خاصة مع تزايد أهميتها بعد ربطها بمحاور الحركة الرئيسية فى المدينة مما أدى إلى انتشار العمران على جانبيها ، خاصة وأنه مع تكدس الكتلة المبنية الداخلية للمدينة بدأت مثل هذه الأراضى الواقعة علي أطراف المدينة تجد رواجاً وتمثل سوقاً مثاليًا لذوى الدخول المحدودة والمتوسطة خاصة مع إرتفاع أسعار الأراضى فى الداخل خلال الفترات الزمنية التالية وجاء أغلب العمران الحديث فى هذا الاتجاه الغربى عمرانا غير مخططا ، ويشكل نسيجا عمرانيا غير متجانساً قام على تقاسيم أهلية للأراضى الزراعية غير مطابقة لشروط التخطيط العمرانى وعمليات البناء والتخطيط الهندسى القانونى .

ثالثا : مرحلة النمو العمرانى بمدينة الجيزة من ١٩٦٨ - ١٩٧٧ :

وقد أضيف خلال هذه الفترة الزمنية للكتلة المبينة للمدينة ما يعادل (٢٢٣٧,٢ فدان) ، جاءت أغلبها مناطق عمرانية تمت على الأراضى الزراعية فى القطاع الغربى للمدينة فى

حي غـرب (بولاق الدكـرور) وحـي الأهرام ، حـيث اسـتـاثرا بـ ٦٧ ٪ من إجـمـالى المسـاحـة العمـرانية المضـافـة . وقد بلغت مـساحـة الكتلة المبنية عام ١٩٧٧ ٣٧,٩ كم٢ ، وقـد تركزت الإضافات العمرانية على محورين :

١- **المحور الغربي الرئيسي** : ويضم كافة الامتدادات العمرانية التى ظهرت فى شياخات قسمى الأهرام وبولاق الدكرور الواقـعة شمـال وجنوب شارعى الأهرام والملك فيصل ، وقـد ابتلع العمران على هذا المحور عدداً من القرى والعزب الصغيرة الواقعة غرب سكة حديد الوجه القبلي ومنهـا (عزبة الأوقـاف – عزبة أبو السعود) وقد ظـهر العمـران السكنى فيـها على شكل مبـانى عشوائية محـدودة الارتفاع (عشش) مختلطة بالمبانى والبيوت الريفية التى كانت موجودة بهذه القرى ، بالإضافة إلى بعض مساكن عمال السكة الحديد . وخلال هذه الفترة أيضاً واصل العمران غير المخطط ظهوره على جانبى الترع والمصارف وهو امتداد لنفس النمط الذى ظهـر فى نهاية الفتـرة من (١٩٥٠–١٩٦٨) وهو مـا يعـرف (بالنمو المنطبع)[1] والذى يقـوم على بنيـات المنافع السابقة فى الأحواض الزراعية التى تتعرض لتقسيمات شطرنجية فى مساحات تتراوح ما بين ٥٠– ٨٠ م وأقل ، أما مـحـور طريق الأهرام فـقـد اخترق العمـران العديد من الأراضى الزراعيـة الواقـعة جنوب الطريق ، كذلك كـانـت أبرز الامـتـدادات العـمـرانيـة علـى هذا المحور هو المسـتطيل العـمـرانى المحصور فيما بين شارعى الأهرام والملك فيصل وهو أكثر النطاقات العمرانية تخطيطا فـى الاتجاه الغـربـى للمـدينة ، وقـد سـاعـد على انتـشـار العـمـران فى هذا النطـاق ردم ترعـة الأهرام فى أوائل السبعينات وتحويلها إلى طريق موازى لمحور الأهرام (شارع الملك فيصل) وتصنيفها كأحد المحاور الطرقية الهامـة لتخفيف حـدة المرور العابر على طريق الأهرام ، وقد نما العمران هنا فى شياخات الطالبية والهرم ونزلة السمان وكفر نصار .

٢- **المحور الثانى** : المحور الشمالى : وهو ثانى أهم محـاور النمو العمرانى فى المدينة خـلال هذه الفترة ، إذ استـحـوذ هذا المحـور على (١٩,٢ ٪) من جـملة الإضـافات العمرانية للمدينة خـلال هذه الفـتـرة ، حـيث استكمل العمـران فى مـدينة العـمـال والمسـاكن الشـعبـيـة بالإضافـة إلى الامتدادات العمرانية المستحدثة فى شياخة المنيرة غرباً (غرب شارع البوهى حالياً) وعزبة المطار

---

(١) فتحي مصيلحى ، تخطيط المدينة العربية بين الإطار النظري والواقع والمستقبل ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ١٠٧ .

وشياخة عبد النعيم ، وأصبح شارع الوحدة هو الحد الشمالى للكتلة العمرانية المندمجة فى القطاع الشمالى ، وقد سجلت شياخة المنيرة الغربية أعلى معدل نمو عمرانى خلال هذه الفترة فى شياخات قسم امبابة قدره (٩,٢ ٪) .

٣- **المحور الجنوبى** : وأكثر الامتدادات وضوحاً على هذا المحور تلك التى ظهرت فى شياختى جزيرة الدهب وساقية مكى ، وإن ظل العمران محدوداً متمثلا فى كتلة عمرانية لا تتعدى مساحتها ١٠٠ هكتار ، وقد نما فيها العمران السكنى خاصة في منطقة المساكن الشعبية فى ساقية مكى وجزيرة الدهب . كما أدى وجود شركة كولدير وشركة البيبسى كولا إلى انتشارالعمران السكنى فى صورة مساكن منخفضة المستوى للعاملين بهذه الشركات .

وقد واكب هذه الامتدادات العمرانية المستحدثة خلال هذه الفترة استمرار استكمال النمو العمرانى فى الأجزاء الداخلية للمدينة ، خاصة فى القطاع الأوسط الذى يضم (قسمى الدقى والعجوزة) فى صورة عمران متميز ومخطط يجمع بين نمط الفيلات والأبراج المرتفعة فضلا عن توفر المساحات الخضراء والمناطق الترفيهية وتميز مستوى الخدمات والمرافق وهو بمثابة امتداد لنمط العمران المخطط الذى ظهر فى أوائل الخمسينات مع تخطيط أحياء المهندسين والصحفيين والأطباء وغيرها .

ثالثا : التطور العمرانى لمدينة الجيزة فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٩٦ :

لقد شهدت المدينة خلال هذه الفترة تدفقا عمرانيا ملحوظا ، فقد بلغ حجم الإضافات العمرانية أربعة أضعاف حجم الإضافة العمرانية للمدينة خلال الفترة السابقة ، وقد قدرت بنحو (٣٣٢٦ هكتار) وذلك بمعدل نمو عمرانى قدره ٤,٢ ٪ وقد بلغت مساحة الكتلة المبنية لمدينة فى نهاية عام ١٩٩٦ (٧١,٨٩ كم٢)

ويمكن تقسيم الفترة إلى مرحلتين هما : -

(أ) **المرحلة الأولى** : وتضم الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٦ وتشمل فترة النشاط العمرانى للمدينة فى الجهات الرئيسية الغربية والشمالية والجنوبية ، فهى أكثر الفترات التى شهدت فيها المدينة نمواً عمرانيا ملحوظا خلال العشرين سنة الأخيرة ، وقد أضيفت خلالها مساحة عمرانية

قدرها (٢٨,٩٨ كم٢) فقد بلغت مساحة الكتلة المبنية فى نهاية عام ١٩٨٦ (٦٦،٨٨كم٢)(١) وقد سجلت المدينة معدل نمو عمراني قدره ٦,٢ ٪ خلال هذه الفترة ، وقد نتجت هذه الزيادة فى الرقعة المبنية للمدينة عن عدة عوامل اقتصادية وسياسية شجعت على انتعاش الأسواق العقارية واتساع نشاطها إما فى صورة : تزايد التكثيف الرأسى للمبانى وانتشار الأبراج السكنية فى المركز والمنطقة الوسطى . وأيضاً تشجيع النمو الأفقى على هوامش المدينة ، خاصة مع انخفاض أسعار الأراضى فى الهوامش وعدم توفر مساحات من الأراضى الصالحة للبناء فى الداخل مما أدى إلى تحول مثل هذه الأراضى إلى مجال حيوى هام أمام رؤوس الأموال المحدودة سواء من العمالة العائدة من الخارج أو من ذوى الدخول المحدودة فى عهد الانفتاح الاقتصادى .

(ب) المرحلة الثانية : وهى فى الفترة من ١٩٨٦-١٩٩٦ وقد شهدت انخفاضاً فى معدل النمو الأفقى وقد بلغت مساحة الكتلة المبنية فى نهاية عام ١٩٩٦(٧٠,١٦) كم٢ ، وبلغ معدل النمو العمرانى الأفقى ٠,٥ ٪ فقط .

★ **اتجاهات ومحاور النمو العمرانى لمدينة الجيزة فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٩٦:**

١- المحور الغربى : - وقد أضيفت له مساحة عمرانية قدرها (٢١,٣ كم٢) تقع أغلبها على الأراضى الزراعية ، وتشكل ٦٣ ٪ من جملة الإضافة العمرانية للمدينة خلال هذه الفترة ، وقد جاءت معظم الامتدادات العمرانية المستجدة خلال هذه الفترة فى شياخات المدينة حديثة الضم والواقعة على أطراف المدينة البعيدة ، والتى لا زالت تمثل أرضا بكراً لتنمية عمرانية غير مخططة قد يخترقها العمران المدينى فى غيبة القانون والسلطة الرقابية الضابطة لعمليات النمو العمرانى ومنها : شياخات كفر الجبل – نزلة البطران – منشاة البطارى – الكوم الأخضر بحى الأهرام ثم شياخات كفر طهرمس – زنين – الكنيسة بحى بولاق الدكرور، وقد تراوح معدل النمو العمرانى بها ما بين ١١ ٪ – ١٥ ٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٦

(١) سامح إبراهيم محمد عبد الوهاب ، التغيرات السكانية لإقليم القاهرة الكبرى فى الفترة (١٩٦٠ – ١٩٨٦) دراسة فى التمثيل الكارتوجرافي والتحليل الجغرافى ، رسالة ماجستير ، مقدم لكلية الآداب – قسم الجغرافيا جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .

كما اكتمل تقريبا النطاق العمراني الشريطي الواقع بين شارع الأهرام جنوبا وشارع الملك فيصل شمالاً خلال هذه الفترة ، وهو يمثل أكثر النطاقات العمرانية تخطيطا في القطاع الغربي للمدينة حي الأهرام حي غرب وإن كان يضم بين ثناياه بعض التقسيمات التعاونية التي تعاني من نقص المرافق والخدمات مثل تقسيم الجوهرة – التعاون – حسن محمد بمنطقة الطالبية البحرية والتي تركز ظهورها في الفترة من ١٩٧٩ – ١٩٨٩ ، كما امتد العمران جنوبا في الطالبية القبلية جنوب شارع الأهرام وحتى شارع ترسا ، وتركز فيه معظم الاستخدامات الترفيهية والتجارية .

٢- **المحور الشمالي:** أضيفت مساحة عمرانية لهذا المحور خلال هذه الفترة قدرها (٦,٥كم٢) ، ما يزيد عن نصف هذه المساحة تركز في شياخة المنيرة الغربية (٣,٤ كم٢) تقريبا .

فقد تمددت الكتلة المبنية للمدينة شمالاً حتى اقتربت من عمران وراق العرب ووراق الحضر كما جاءت شياختى مطار إمبابة وعزبة عبد النعيم شمال غرب المدينة في المرتبة الثانية وسجلا معدلات نمو قدرها ١٦٪ – ١١٪ على التوالي وبلغ حجم الإضافة العمرانية لكل منهما (٢كم٢ ، ١,٩٥ كم٢) على الترتيب .

أما الشياخات القديمة المتمثلة في جزيرة إمبابة وكفر الشوام – كفر الشيخ إسماعيل – تاج الدول وميت كردك ومدينة التحرير ، فقد اكتمل نموها العمراني خلال الفترات السابقة وتشهد تدهوراً سكنيا ملحوظا وأصبحت من مناطق الطرد السكاني .

٣- **المحور الجنوبي:** لقد تركزت الامتدادات العمرانية على هذا المحور جنوباً ، جنوب شارع المدبح خلال الفترة من ١٩٧٧ – ١٩٩٦ وبدت أكثر اندماجاً في نهاية الفترة ، حتى كاد عمران القطاع الجنوبي (قسم الجيزة) يقترب من حدود مركز أبو النمرس ، وخلال هذه الفترة اكتمل عمران ساقية مكي وجزيرة الدهب وأضيفت لهما مساحة عمرانية قدرها (١,٣ كم٢) ، كما ظهرت شياخة المنيب في أوئل (١٩٨١) وامتد لها العمران حتى وصل إلى شمال مصرف والى، وأضيفت لها مساحة عمرانية قدرها (٥٩,كم٢) .

أما الأجزاء الداخلية من قسم الجيزة (المحور الجنوبي) شهدت العديد من عمليات الإحلال والتجديد كأحد عوامل دفع التنمية الحضرية الحديثة في هذه الشياخات. والجدول التالي يوضح المساحات العمرانية المستجدة لمدينة الجيزة في الفترة من ١٩٥٠– ١٩٩٦

جدول (٣) المساحات العمرانية المستجدة لمدينة الجيزة فى الفترة من ١٩٥٠-١٩٩٦

الفترة الزمنية	حجم المساحة العمرانية المستجدة كم ٢	٪ من المساحة المستجدة
١٩٥٠-١٩٦٨	٢١,٦٢	٪٣٤
١٩٦٨-١٩٧٧	٩,٤٠	٪١٦
١٩٧٧-١٩٨٢	٧,٨٠	٪١١
١٩٨٢-١٩٨٦	٢١,١٨	٪٣٣
١٩٨٦-١٩٩٦	٤,٢٨	٪٦

ومما سبق نجد أن مدينة الجيزة قد مرت بأربعة مراحل رئيسية فى نموها الأفقى خلال النصف الثانى من القرن العشرين .

أولا : المرحلة الأولى : وهى مرحلة النزوح نحو الضواحى والمناطق السكنية المتميزة وبصفة خاصة بعد تكدس العاصمة الرئيسية (القاهرة) سكنياً وسكانياً ، فكان النمو نحو الضواحى وبصفة خاصة فى (الدقى والعجوزة) منذ بداية الخمسينات فى شكل أحياء راقية ساعد على ارتيادها توفر وسائل الربط والإتصال بين الضفة الشرقية والغربية لنهر النيل عن طريق الكبارى والمعابر وتطور وسائل الانتقال المختلفة .

ثانيا : المرحلة الثانية : وهى تتابع عمليات التغيير المستمرة فى الحدود الإدارية للمدينة خلال الفترة من (١٩٥٠ – ١٩٧١) والتى أضيفت خلالها مساحة قدرها (١٤٥٣٢,٣ فدان) ، وكانت فى معظمها أراضى زراعية تضم تجمعات عمرانية ريفية محدودة ذات طابع ريفى .

ثالثا : المرحلة الثالثة : وهى عمليات التلاحم المدينى – القروى ، والذى نتج عن التوسع الإدارى للمدينة على حساب القرى المجاورة والظهير الزراعى للمدينة خلال نصف قرن تقريباً . حيث نمت المدينة أفقيا فى اتجاه هذه القرى والتحمت معها ، وأصبحت هذه القرى بعمرانها الريفى تمثل جزءا من النسيج العمرانى للمدينة ، وإن لم تستطع أن ترقى بعمرانها للمستوى

الحضرى للكتلة الرئيسية للمدينة ومع غيبة الأجهزة التخطيطية والتحكم فى ضبط وتقنين هذا التوسع العمرانى للمدينة انتشرت الأحياء العشوائية فى المدينة خاصة على هوامشها الشمالية والغربية والجنوبية .

رابعاً : المرحلة الرابعة : وهى استمرار النمو الأفقى للمدينة فى شكل أحياء سكنية لا تخضع للنسق الحضرى الكامل للمدينة ، وإن كانت تؤدى وظيفة سكنية هامة لقطاعات كبيرة من السكان من ذوى الدخول المحدودة والمتوسطة ، وتقع أغلب هذه الأحياء على الأراضى الزراعية المتاخمة للكتلة الحضرية للمدينة ، والتى قامت على تقاسيم أهلية للأراضى الزراعية من جانب ملاكها أو من جانب المقسمين .

المبحث الثالث : سكان مدينة الجيزة

أ- النمو السكانى لمدينة الجيزة : لقد شهدت مدينة الجيزة نمواً سكانياً ملحوظاً خلال النصف الثانى من القرن العشرين فى الفترة من (١٩٤٧ - ١٩٨٦) ساعد على ذلك الإضافات الجديدة للحدود الإدارية للمدينة زيادة معدلات الهجرة الوافدة للمدينة - الزيادة الطبيعية للسكان - طبيعة خطة المدينة ونمط إستخدام الأراضى .

والجدول رقم (٤) يوضح معدلات النمو السكانى لمدينتى الجيزة - القاهرة خلال الفترات التعددية من ١٩٤٧ - ١٩٨٦

سنة التعداد	معدل النمو السكانى السنوى ٪	نسبة الزيادة السكانية ٪	معدل النمو السكانى السنوى لمدينة القاهرة ٪
١٩٤٧	٪١٢,٣	٪٢٧٨,٧	٪٣,٥
١٩٦٠	٪٧	٪١٢٨	٪٤,٢٥
١٩٦٦	٪٧,٣	٪١١٦	٪١,٦٩
١٩٧٦	٪٤,٣	٪٥٣	٪١,٧٩

ويوضح الجدول أن أعلى نسبة للزيادة السكانية شهدتها المدينة كانت فى الفترة ١٩٤٧ – ١٩٦٠ وقد بلغت (١٠٢٧٨,٧) ، كما سجلت أعلى معدل للنمو السكاني خلال نفس الفترة قدره (١٢,٣ ٪) وهو معدل نمو فاق معدل النمو السكانى للعاصمة القاهرة والذى بلغ (٣,٤٧ ٪) بل سجلت الجمهورية معدلا قدره ٢,٧ ٪ وبهذا أصبح حجم سكان المدينة فى تعداد (١٩٦٠) أربعة أمثال حجم السكان فى تعداد (١٩٤٧) . ويرجع ذلك للانفجار السكانى الذى شهدته البلاد خلال هذه الفترة والذي تأثرت به مدينة الجيزة ، فضلا عن ضم قطاع شمال الجيزة والذى ضم (قسم جيزة ثان) فى أوائل عام ١٩٥٠ ، فقد شكل سكان هذه المناطق خمس الزيادة السكانية للمدينة فى الفترة (١٩٤٧ – ١٩٦٠) ، وقد واصلت عمليات الضم الإدارى للمدينة تأثيرها الواضح فى الزيادة السكانية للمدينة خلال الفترة التعداد من (١٩٦٠–١٩٦٦) حيث ضمت أقسام إمبابة والأهرام وشكل سكانها ٥٤ ٪ من جملة الزيادة السكانية خلال نفس الفترة كما ظلت معدلات النمو السكاني للمدينة مرتفعة خلال الفترات التعددية التالية من (١٩٦٦ – ١٩٧٦) ، مما أكد علي التفوق في الحجم السكاني لمدينة الجيزة على حساب العاصمة التى شهدت طرداً سكانيا لحساب مدينة الجيزة ، كما أثر على رفع معدلات النمو السكانى لإقليم القاهرة الكبرى ، وخلال الفترة التعدادية من ١٩٧٦ – ١٩٨٦ انخفضت نسبة الزيادة السكانية ووصلت إلي ٥٣٪ في حين بلغ معدل النمو العمراني ٤,٣ ٪ ، وهو أقل معدلات النمو السكاني التى شهدتها المدينة ويرجع هذا إلى وجود اتجاه نحو الانخفاض فى معدل الزيادة الطبيعية .

والجدول رقم (٥) يوضح التباين الزمنى لمعدل النمو السكانى لأحياء مدينة الجيزة فى الفترات التعدادية ١٩٦٠–١٩٨٦

الفترات التعدادية / الأحياء	١٩٦٠–١٩٦٦ ٪	١٩٦٦–١٩٧٦ ٪	١٩٧٦–١٩٨٦ ٪
حي شمال	٥،٨١	٣،٥	٣،٨٩
حي وسط	٧،٨	٣،٧	١،٤٦
حي جنوب	٤،٦	٠،٣٧	٢،١٨
حي غرب	٦،٨	٩،٨	٥،٩
حي الأهرام	٧،١	٨	٦،٨

ويتضح من الجدول أن الفترة التعدادية الأولي من ١٩٦٠– ١٩٦٦ سجلت أعلى معدلات للنمو السكاني على مستوى الأحياء الخمسة للمدينة يتصدرها حى وسط المدينة (يضم قسمى الدقى والعجوزة) ، وقد كان لنشاط حركة انتقال السكان من العاصمة بصفة خاصة للحى كضاحية تتميز بالهدوء النسبى المتميز خاصة فى بداية نشأتها أثره فى رفع معدل النمو السكانى بها ، فضلاً عن ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية فى قسم العجوزة ، وخلال الفترات التعدادية التالية بدأ معدل النمو السكانى فى الحي يتجه نحو الإنخفاض ، وكان لتحول نمط استخدام الأراضى وطبيعة النمو العمرانى أثره فى خفض معدلات النمو السكانى خاصة فى مناطق الوسط المخططة منه .

٢– كما يتضح من الجدول أن حى غرب الأهرام قد سجل أعلى معدلات للنمو السكاني فى المدينة خلال الفترات التعدادية من ١٩٦٠–١٩٨٦ ، ويرجع ذلك إلى أن هذه الأحياء كانت ولا زالت تمثل مناطق النمو العمرانى المستقبلى للمدينة وبالتالى هي مناطق إستقبال رئيسية للمهاجرين الوافدين ، فقد سجلت معدل صافى هجرة قدره (+ ٣,٢) (+٢,٤ ٪) فضلاً عن ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية بينهما .

ويفيد عامل التطور التاريخى ونشأة الأحياء المختلفة بالمدينة وكذلك التخطيط الداخلي وخطة المدينة layuot فضلاً عن نمط إستخدام الأراضى والتوزيع المساحى لها وعامل القرب المكانى من قلب المدينة هى أكثر العوامل المؤثرة فى تباين المكانى لمعدلات النمو السكانى على مستوى أحياء وشياخات المدينة خاصة خلال الفترة التعدادية من ١٩٧٦–١٩٨٦

(ب) توزيع السكان وكثافتهم :

من خلال دراسة توزيع السكان فى مدينة الجيزة على مستوى الوحدات الإدارية الكبرى التى تمثلها الأحياء الخمسة تبين ما يلى :

١– يحتل حى غرب المدينة (قسم بولاق الدكرور) المركز الأول من حيث عدد السكان ونسبتهم من جملة سكان المدينة ، إذ يضم ثلث سكان المدينة تقريباً (٣١,٣ ٪) ، ويرجع إرتفاع الحجم السكانى لهذا الحى إلى تأثير الهجرة الوافدة للمدينة ، والتى تركزت على أطرافها الغربية والجنوبية الغربية فى حي بولاق الدكرور والأهرام باعتبارها مناطق نمو عمرانى حديثة تستهدفها

هذه الهجرة ، فضلا عن نشاط حركة انتقال السكان من المناطق الداخلية المكدسة نحو الأطراف الأقل كثافة .

٢- يأتى حى شمال (قسم إمبابة) في المركز الثانى حيث يضم ربع سكان المدينة تقريباً (٢٥,٦ ٪) ، وهو لم يتراجع عن هذا المركز منذ تعداد عام ١٩٧٦ ، وذلك نظراً لاستمرار ارتفاع معدل نموه السكانى والذى بلغ ٤,٦ ٪ (١٩٧٦-١٩٨٦) ، وفضلا عن وجود شياخة المنيرة ضمن شياخات حى شمال والتى تضم بمفردها ٣,٣ ٪ من سكان إقليم القاهرة الكبرى .

وقد بلغ معدل نموها السكاني فى الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٦ (٥,٧٥ ٪) والتى بدأت نموها العمرانى فى نهاية الستينيات .

٣- ثم يأتى حى وسط وحى الأهرام فى المركز الثالث حيث تتعادل نسبتهما ويسجلا (١٥,٤ ٪-١٤ ٪) من جملة سكان المدينة على التوالى ، ويرجع هذا الانخفاض النسبى لحجم السكان فى هذين الحيين لطبيعة تخطيط حى وسط وهو أكثر أحياء المدينة تخطيطا ، أما حى الأهرام فيضم أجزاء كثيرة من مناطق الخلخلة السكانية فى المدينة .

٤- يأتى حى جنوب المدينة فى المركز الأخير بنسبة ١٣,٧ ٪ من جملة سكان المدينة ، ويلاحظ وجود تراجع فى نسبة سكان هذا الحى عن تعداد عام (١٩٧٦) حيث كان يسجل ١٧ ٪ من جملة السكان ، ويرجع ذلك إلى أنه يمثل أقدم أحياء المدينة ولعل تدهور حالة السكن ومنافسة أنشطة أخرى غير النشاط السكنى كان له أثره فى ذلك بالإضافة إلى أنه يفقد سكانه لصالح أحياء المدينة الحديثة .

ومن خلال منحنى لورنز الذى يبين العلاقة بين توزيع السكان والمساحة العمرانية يتضح أن هناك تباعداً نسبيا عن خط التماثل ، وهو ما يبرر أن هناك قدراً محدوداً من التركز النسبى للسكان فى المدينة ، وترتبط شدة التركز بنويات محدودة فى المدينة ، ويمكن أن نشير إلى أن ٤٢,٧ ٪ من السكان يعيشون على مساحة قدرها ١٩,٨٤ ٪ من مساحة المدينة ، وبالتالى فإن معظم أجزاء المدينة تتميز بإنخفاض نسبة التركز السكانى بل وخلخلة السكان أحياناً خاصة على الهوامش .

- **كثافة السكان** : تأتى أهمية دراسة الكثافة الصافية على نحو خاص نظرا لأنها تعتبر المؤشرة فى اختلاف هذه الكثافات من مكان لآخر ، وتبلغ الكثافة الصافية فى مدينة الجيزة ٢٨١,٦ن / هيكتار ، ومن الشكل رقم (١١) يتضح أن :

١ – تضم المدينة ثلاثة شياخات تزايد فيها الكثافة عن ١٠٠٠ ن / هكتار ، وهى شياخات جزيرة إمبابة – حارة رابعة – شياخة بولاق الدكرور ، وهى شياخات مكتظة سكانيا وهى تضم ضمنها ١٣ ٪ من جملة سكان المدينة فى مساحة لاتتعدى ١٦٨ هكتارا (٢,٥ ٪ من مساحة المدينة) ، هذا فضلا عن أنها من شياخات المدينة القديمة التى تتكدس بالسكان والعمران وتشكل مساحة المعمور منها ما يقرب من ٩٢ ٪ من المساحة الكلية لها .

٢ – شياخات تتراوح فيها الكثافة ما بين ٨٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠ ن / هكتار ، وهى تمثل فى مجموعها ١٢ ٪ من سكان المدينة بمساحة قدرها ٤ ٪ من مساحة رهينة . وهى فى معظمها شياخات تعتبر من مناطق النوايات الأولى التى تمت حولها الكتلة المبينة للمدينة وتشبعت سكانيا وعمرانيا ، ولما تتسم بأنها ذات مساحات محدودة .

٣ – شياخات تتراوح فيها الكثافة ما بين ٤٠٠ – ٧٠٠ ن / هكتار ويبلغ عددها ستة شياخات تضم ٣٢٪ من سكان المدينة يعيشون على مساحة تبلغ ١٩ ٪ من مساحة المدينة .

٤ – شياخات تتراوح فيها الكثافة الصافية ما بين ١٠٠–٤٠٠ ن / هكتار ، وهى متوسطة الكثافة وتضم معظم شياخات حى وسط وحي جنوب بالإضافة إلى شياخات حى الأهرام وغرب الواقعة حديثة النشأة الواقعة الأطراف .

٥ – شياخات تقل فيها الكثافة الصافية عن ١٠٠ن /هكتار ، وتضم هذه المجموعة شياخات المدينة الواقعة على أطرافها البعيدة ، والتى لا زالت تمثل أرضاً بكراً تضم العديد من الأراضى التى قد يصلها العمران الحديث فى حى الأهرام – غرب حى جنوب ، فهى شياخات تتسم بانخفاض حجمها السكانى فهى تضم ٤,٢ ٪ فقط من جملة سكان المدينة فى حين تستحوز علي ١٦ ٪ من مساحة المعمور فى المدينة .

درجة التزاحم : تسجل المدينة درجة تزاحم مرتفعة تبلغ ١,٤١ فرد / غرفة ، ويسجل قسم الجيزة أعلى درجة تزاحم قدرها ١,٦ فرد / الغرفة ، إذ تبلغ متوسط نصيب الفر د من الكتلة السكنية فى قسم الجيزة ١١,٩ م٢ فقط ، وهو معدل ضئيل جداً إذا قورن بقسم الأهرام أو الدقى واللذان تبلغ درجة التزاحم بهما ١,٤ – ١,١ فرد / غرفة ، بينما يبلغ متوسط نصيب الفرد من الكتلة السكنية ٤٩,٢ م٢ / للفرد – ٢٩,٧ م٢ / للفرد على التوالى .

(جـ) تركيب السكان :

تستخدم النسبة النوعية لقياس التركيب النوعى للسكان (نسبة الذكور لكل مائة من الإناث) ، ويلاحظ أن هناك تبايناً واضحا فى النسبة النوعية لشياخات مدينة الجيزة بين حديثة النشأة وبعض شياخات المدينة القديمة خاصة الشياخات التى تتميز بسيادة الأنشطة الصناعية وأنشطة التشييد والبناء الجاذبة للأيدى العاملة خاصة من فئة الشباب ، وقد بلغت النسبة النوعية فى مدينة الجيزة ١٠٤,٨ ٪ وقد بلغت النسبة النوعية أعلى معدلاتها التى وصلت فى بعض الأحيان إلى ١١٠ ٪ فى القطاع الغربى (حى الأهرام – حى غرب) ، بينما سجلت النسبة النوعية إنخفاضا نسبيا بصفة خاصة فى الشياخات التى ترتفع فيها نسبة العاملين بالتجارة والخدمات ، خاصة بحى وسط المدينة (جزيرة ميت عقبة – العجوزة – ميت عقبة – الدقى) حيث تتراوح ما بين ١٠٢ – ١٠٤٪ ، بينما شهدت الشياخات القديمة والتى لا تمثل مناطق جذب سكانى فى المدينة انخفاضا ملحوظا فى النسبة النوعية (٩٧,٩ ٪–٩٩,٨ ٪) .

التركيب النوعى : يشكل الهرم السكانى سجلاً ديموجرافياً للخصائص العمرية والنوعية للسكان ، كما يمثل نتاجاً لعوامل اجتماعية واقتصادية وأخرى تتعلق بالهجرة ، ولذلك فهو لا يختلف من مدينة لأخرى فقط ، بل بين أجزاء المدينة ، الواحدة وأقسامها ومن الشكل رقم (١٢) والذى يوضح الهرم السكانى لمدينة الجيزة ، نجد أن مدينة الجيزة تمر بمرحلة شباب سكانى متأخر ، حيث يتميز بقاعدة سكانية عريضة ، حيث بلغت نسبة صغار السن أقل من ١٥ سنة (٣٧,٤ ٪) ، كما يتميز الهرم بقمة ضيقة اذ سجلت نسبة كبار السن أكثر من ٦٠ سنة ٤,٦ ٪ ، ويتميز المجتمع السكانى بمدينة الجيزة بأنه مجتمع فتى ، وتبلغ نسبة السكان البالغين من هم فى سن (١٥–٦٠) ٥٧ ٪ كذلك نلاحظ وجود تباينا فى الأهرام السكانية لمختلف أقسام المدينة فهى تنقسم إلى :

(أ) أهرام تمر بمرحلة شباب سكانى مبكر (قسم الأهرام) :

ويتميز الهرم السكانى بقاعدة عريضة جداً ، وتسجل نسبة صغار السن أقل من ١٥ سنة ٤٢ ٪ من جملة سكان القسم ، كما يتميز الهرم السكانى بقمة ضيقة نظراً لانخفاض نسبة كبار السن تسجل ٣,٦ ٪ كذلك تتميز جوانب الهرم بالانحدار .

(ب) أهرام سكانية تمر بمرحلة الشباب السكانى المتأخر (قسم إمبابة - قسم بولاق الدكرور) :-

ويتميز الهرم السكانى فى هذا النوع بقاعدة عريضة نسبياً ، حيث تشكل نسبة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) ٣٩,٢ ٪ فى قسم إمبابه – ٣٩,٨ ٪ فى قسم بولاق الدكرور ، كما يتميز الهرم السكانى بجوانبه المنحدرة بصورة تدريجية من القمه إلى القاعدة مما يدل على ارتفاع نسبة البالغين ، كما تتميز قمة الهرم بالضيق نظراً لانخفاض نسبة كبار السن فهي تسجل ٤ ٪ ، ٤,٤ ٪ فى قسمى بولاق الدكرور وإمبابه على التوالى .

(جـ) الأهرام السكانية التى تمر بمرحلة نضج سكانى متأخر : (هرم قسم الدقى)

ويتسم الهرم السكانى هنا بقاعدة سكانية ضيقة بشكل واضح ، فلا تسجل نسبة صغار السن (أقل من ١٥ ٪) سوى ٢٦,٧ ٪ من جملة سكان القسم ، يقابل هذا قمة متسعة بصورة ملحوظة تنبئ عن ارتفاع نسبة كبار السن ، كما يتضح التأثير الإيجابى للمستوى التعليمى والثقافى للسكان فى السلوك الإنجابي لهم والاهتمام بالثقافة الصحية للأم .

كما تتميز جوانب الهرم بأنها أكثر تحدبا في انحدارها من القمة إلى القاعدة مما يدل على إرتفاع نسبة البالغين فى القسم من جملة السكان (حيث يشكلون ٦٣,٦ ٪) .

(د) التركيب الاقتصادى للسكان :

يأتى أهمية التركيب الاقتصادى لسكان المدينة نظراً للأهمية القصوى فى تحديد حجم قوة الفعلين فى المدينة وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية ، وفيما يلى دراسة لقطاعات الأنشطة المختلفة فى المدينة وحجم القوة العاملة طبقا لبيانات تعداد عام ١٩٨٦

توجد بالمدينة أربعة قطاعات رئيسية للأنشطة فى المدينة وتضم ٨١٪ من إجمالى العاملين بالمدينة فى مختلف الأنشطة وهى على الترتيب :

(أ) الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية :

وتبلغ نسبة العاملين بهذا النشاط فى المدينة ٣٢,٥ ٪ كم يحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة العاملين بالأنشطة المختلفة فى المدينة علي مستوى أقسام المدينة الستة ، وتسجل الأقسام كاملة الحضرية أعلى نسبة للعاملين لهذا النشاط (الدقى – العجوزة) .

(ب) قطاع الصناعات التحويلية :

وتبلغ نسبة العاملين لهذا النشاط فى المدينة ١٧,٩ ٪ ، ويتركز معظمهم فى أقسام إمبابة – الأهرام – الجيزة بنسبة (٣٣٪ –١٨,٣٪ – ١٨,٤ ٪) على الترتيب ويسجل قسم إمبابة أعلى نسبة نظراً للتنمية الصناعية والنشاط الصناعى الكبير الذى شهده القسم منذ فترة ما بعد الخمسينيات وتوطن عدد كبير من الصناعات التى جذبت الأيدى العاملة .

(جـ) قطاع التشييد والبناء :

وتبلغ نسبة العاملين بهذا القطاع فى المدينة ١٣,٨ ٪ ، ويرتبط تركز نسبة العاملين بهذا النشاط فى الأقسام حديثة النشأة ، حيث ترتفع بها معدلات النمو العمراني وهي أقسام (الأهرام – بولاق الدكرور – إمبابة) حيث تسجل على الترتيب (١٧٪ – ١٥,٣٪ – ١٥٪) .

(د) قطاع التجارة والمطاعم والفنادق :

وتبلغ نسبة العاملين به ١٣,٦ ٪ من جملة العاملين بالأنشطة الاقتصادية المختلفة وتتركز أكبر نسبة من العاملين به فى القطاع الأوسط وقسم الجيزة ، خاصة وأن مثل هذه الأنشطة دائما ما تنشر موقعا متوسطا ومركزياً فى المدينة .

(هـ) قطاع الأنشطة الأولية :

وتتضمن ١- الزراعة وصيد البر والبحر

٢- استغلال المناجم والمحاجر

وتحيل كلا النوعية نسبة منخفضة وهى على الترتيب (٣,٦٪ -٠,٥٪) من جملة العاملين بالأنشطة المختلفة فى المدينة ، ولعل الطبيعة الحضرية للمدينة قد فرضت سيادة الأنشطة الحضرية الخدمية بالدرجة الأولى ، وإن كان ٥٠٪ من العاملين لهذا النشاط تتركز فى القطاع الغربى من المدينة .

(و) النقل والتخزين والمواصلات :

ويسجل نسبة العاملين به ٧,٤٪ ، وقد ارتبط ارتفاع نسبة العاملين لهذا النشاط فى الأقسام الهاميشية التى تتوافر بها مساحات كبيرة للأنشطة التخزينية والنقل والمواصلات .

(ز) التمويل والتأمنيات والعقارات :

يأتي هذا النشاط في المركز السادس بين الأنشطة ، وتبلغ نسبة العاملين به ٥,١٪ فقط ، وتتركز فى قسمى الدقى - والعجوزة وهى الأقسام التى تمثل مركز الأعمال بالمدينة .

(ح) الكهرباء والغاز والمياه :

يسجل هذا القطاع الإقتصادى نسبة منخفضة للغاية علي مستوي المدينة (٠,٩٤٪) فقط من جملة العاملين بالأنشطة المختلفة في المدينة .

رابعاً الحالة التعليمية :

تعتبر دراسة الحالة التعليمية للسكان موشراً هاماً للحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان ، وبالاعتماد على بيانات تعداد السكان عام ١٩٨٦ يبين أن :

١ – بلغ إجمالى عدد المتعلمين فى المدينة ٩٠٢١٠٢ نسمة بنسبة ٦٧ ٪ كما بلغت نسبة الذكور المتعلمين ٥٢٧٧٣٨ نسمة (نسبة قدرها ٥٩ ٪) من جملة المتعلمين ، فى حيث بلغت نسبة الإناث المتعلمات ٤١,٥ ٪ .

٢ – كما بلغت نسبة الأمية فى مدينة الجيزة ٣١ ٪ (في حين بلغت فى إقليم القاهرة الكبرى الحضرى ٣٢ ٪) وقد وجد أن ما يزيد عن ثلثى هذه النسبة من السكان الأميين هم من الإناث (٦٣,١ ٪) بينما الذكور تشكل نسبتهم ٣٧ ٪ من جملة السكان الأميين ، مما يدل على ارتفاع نسبة الأمية من الإناث خاصة فى أقسام بولاق الدكرور ، إمبابة ، الجيزة والأهرام ، وبصفة خاصة فى شياخاتها العشوائية غير المخططة التى تمت بفضل الهجرات الريفية الوافدة ، والتى أغلبها لعناصر سكانية غير متعلمة وتعمل بوظائف طفيلية لا ترتبط بمستويات ثقافية وتعليمية معينة .

٣– ويشكل نسبة الحاصلين على شهادات جامعية فى المدينة ٦,٩ ٪ من جملة المتعلمين ، وترتفع هذه النسبة بصفة خاصة فى قسمى الدقى – والعجوزة فهما يضمان معاً خمس السكان المتعلمين فى المدينة ولعل ارتفاع المستوى الاجتماعى والثقافى أثره فى ذلك .

المستقبل السكانى لمدينة الجيزة :

من المتوقع أن يكون عدد سكان المدينة قد بلغ ٢,٢١٣٢٩٦م نسمة عام (١٩٩١) وذلك بزيادة قدرها ١٧,٥ ٪ عن تعداد السكان عام ١٩٨٦ ، كما إنه من المتوقع أن يكون عدد سكان المدينة قد بلغ فى عام ١٩٩٦ (٢,٥٧٦٣٢١ م ن) ، وبهذه الزيادة فى حجم السكان يتوقع أن يقترب عدد سكان المدينة عام ٢٠٠١ (٢٩٩٩١٦٣م ن) ولعل نمو الأحياء السكنية الحديثة خاصة فى غرب المدينة وجنوبها الغربى بمعدلات سريعة يؤكد هذه الزيادة الكبيرة فى السكان ، إذ أن هذه الأحياء لا زالت تمثل مناطق للجذب السكانى فى المدينة نظراً لوجود فرص للبناء وتوفير السكن بها ولذلك فلابد من خلق حالة من التوازن فى هذه الأحياء الحديثة ، وتنظيم عمليات البناء المستحدثة وتقنين إنشاء المساكن حتى لا تزداد المناطق المتدهورة سوءاً مع زيادة الكثافات السكانية بها ، وبهذا ضمن المتوقع أن يصل حجم سكان المدينة عام ٢٠٠٦ إلى (٣,٤٩١٤٠٤ م ن) .

المبحث الرابع : استخدام الأرض فى مدينة الجيزة

يمثل نمط استخدام الأراضى فى المدينة نتاجاً للتطور التاريخى الذى مرت به المدينة فترة طويلة ، فهو انعكاس للوظائف التى تمارسها المدينة طبقا لإحتياجات السكان(١) وقد ظهرت العديد من النظريات التى تناولت بالتفسير إلى جانب دراسة أشكال النمو المرن أيضاً دراسة التركيب الوظيفى لها التنظيم المكانى لأنماط استخدام الأراضي في المدن وفي الجدول رقم (٦) الذي يوضح التوزيع المساحى والنسبى لاستخدامات الأراضى فى مدينة الجيزة عام ١٩٩٦ يتضح أن :

★ بلغت مساحة الأراضى المستخدمة فى المدينة ٨٠,٤٠ كم٢ وهى تشكل ٩١,٥ ٪ من المساحة الكلية ، بينما تشكل الأراضى الفضاء ٨,٥ ٪ من المساحة الكلية بمساحة قدرها ٧,٥٠٠كم٢ .

★ يحتل الاستخدام السكنى المرتبة الأولى بين بقية استخدامات الأراضى فى المدينة ، ويشغل مساحة قدرها ٤٤,٩٢ كم٢ بنسبة ٥٦ ٪ من المساحة المستخدمة فى المدينة ، ٥١ ٪ من المساحة الكلية للمدينة .

★ يأتى الاستخدام الزراعى فى المركز الثانى ، فهو يشغل مساحة قدرها (١٠,٢٤كم٢) بنسبة قدرها ١٣ ٪ من المساحة المستخدمة فى المدينة ، وتأتى أهمية هذا الإستخدام فى الدور الذى يلعبه فى تطور المدينة ونموها المستقبلى ، وإن تكمن أهميته الكبرى كمناطق مزروعة ومتنفس جيد للمدينة خاصة مع التكدس العمرانى وإعتبارها كمناطق فاصلة بين الكتل المبنية المتكدسة ، ومن هنا يجب الحفاظ عليها من أجل صحة البيئة المدنية ، خاصة حينما تتواجد عند نهايات الكتل السكنية .

---

(١) أحمد على إسماعيل ، دراسات في جغرافية المدن ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٩٤ ، ٣١٩

جدول (٦) التوزيع المساحى والنسبى لاستخدامات الأراضى بمدينة الجيزة عام ١٩٩٦

الاستخدام	المساحة بالهكتار	٪ من المساحة المستخدمة	٪ من المساحة الكلية
سكنى	٤٤٩٢	٪٥٦	٪٥١
تجارى	٥٧٧	٧	٦,٥
إدارى	٢٦٥	٣	٣
ترفيهى	٤٣٣	٦	٥
تعليمى	٢٧٣	٣,٢	٣,٢
صحى	١٦٥	٢	٢
صناعى	٣٠٨	٤	٣
منافع عامة	١٣٩	٢	١,٥
زراعى	١٠٢٤	١٣	١٢
مخازن	٦٦	١	,٨
النقل والمواصلات	٢٨٧	٣	٣
جملة الاستخدامات	٨٠٤٠	٪١٠٠	٪٩١,٥
المساحة الفضاء	٧٥٠	ــــ	٪٨,٥
الإجمالى	٨٧٩٠	ــــ	٪١٠٠

١ – الاستخدام السكنى : تمثل المناطق السكنية الجزء الأكبر من الرقعة المبنية للمدينة ، ويشغل الأستخدام السكنى مساحة قدرها ٤٤,٩٢كم٢ ، وتبلغ نسبته ٥٦٪ من المساحة المستخدمة للمدينة ومن الجدول رقم (٨) يتضح أن نسبة ومساحة هذا الاستخدام تتزايد فى أحياء المدينة الهامشية (الأحياء المستحدثة) والتى اتسمت بالنمو العمرانى الحديث غير المخطط شمال وغرب سكة حديد الوجه القبلى فى أحياء شمال وغرب والأهرام ، وقد كان لتطور وسائل النقل المختلفة وتزايد أعدادها وظهور عدة محاور طرق رئيسية جديدة فى هذه المناطق الهامشية ووصلها بالمناطق المركزية بقلب المدينة على الرغم من تدنى مستوى بعض هذه المحاور ، كان له أكبر الأثر فى انتقال وهجرة العمران السكنى نحو هذه الأحياء الهامشية .

جدول (٧) يوضح التوزيع النسبي لاستخدامات الأراضي في أحياء مدينة الجيزة ١٩٩٦

الأحياء	حى شمال		حى وسط		حى غرب		حى جنوب		حى الأهرام		الأجمالى	
	المساحة بالهكتار	٪	المساحة بالهكتار	٪	المساحة بالهكتار	٪	المساحة بالهكتار	٪	المساحة بالهكتار	٪	المساحة بالهكتار	٪
سكنى	٨٣٠	١٩٪	٦٣٩	١٥٪	١٢٢٩	٢٧٪	٣٥٠	٨	١٣٩٠	٣١	٤٤٩٢	١٠٠
إدارى	٢٩	١٠٪	٩٠	٣٤٪	٧٠	٢٦	٢٦	١٠	٥٠	٢٠	٢٦٥	١٠٠
تجارى	٦٠	١٠٪	٢٣٠	٤٠٪	٩٧	١٧	١٢٠	٢١	٧٠	١٢	٥٧٧	١٠٠
ترفيهى	٢١	٥٪	١٥٧	٣٥٪	٣٧	٨	١٢٠	٢٨	١٠٨	٢٥	٤٤٣	١٠٠
تعليمى	٥١	١٩	٦٠	٢٢٪	٤٢	١٥	٧٠	٢٦	٥٠	١٨	٢٧٣	١٠٠
صحى	٦٠	٣٦	٤٠	٢٥٪	٢٢	١٣	٢٣	١٤	٢٠	١٢	١٦٥	١٠٠
صناعى	٩٠	٢٩	٢٥	٨٪	٢٠	٧	٤٠	١٣	١٣٣	٤٣	٣٠٨	١٠٠
منافع عامة	٣٣	٢٤	٢٠	١٤٪	٢٩	٢١	١٥	١١	٤٢	٣٠	١٣٩	١٠٠
زراعى	٧٠	٧	٤٠	٤٪	٤٦٣	٤٥	١٠٥	١٠	٣٤٦	٣٤	١٠٢٤	١٠٠
مخازن	—	—	—	—	٣٥	٥٣٪	١	١٠	٣٠	٤٦	٦٦	١٠٠
النقل والمواصلات	١٨٠	٦٣	٤	١,٤	٧	٢,٤	٢٦	٩	٧٠	٢٤,٢	٢٨٧	١٠٠
مساحة الإستخدامات	١٤٢٥	١٨٪	١٣٥٩	١٧٪	٢٠٥١	٢٦٪	٨٩٦	١١	٢٣٠٩	٢٩٪	٨٠٤٠	١٠٠
الأراضى الفضاء	٨٤	١١٪	٤٠	٥٪	١٧٣	٢٣٪	٥٦	٨	٣٩٧	٥٣٪	٧٥٠	١٠٠
المساحة الكلية	١٥٠٩	١٧٪	١٣٩٩	١٦٪	٢٢٢٤	٣٥٪	٩٥٢	١١٪	٢٧٠٦	٣١٪	٨٧٩٠	١٠٠

★ من إعداد الطالبة .

جدول (٨) التوزيع النسبى لاستخدامات الأراضى فى أحياء مدينة الجيزة عام ١٩٦٦

الاحياء / الأستخدام	حى شمال	حى وسط	حى غرب	حى جنوب	حى الهرم
	المساحة ٪	المساحة ٪	المساحة ٪	المساحة ٪	المساحة ٪
سكنى	٥٨٪	٥١	٦٠	٣٩	٦٠
إدارى	٢٪	٧	٤	٣	٢
تجارى	٤	١٧	٥	١٣	٣
ترفيهى	١	١٢	٢	١٣	٥
تعليمى	٤	٤,٤	٢,١	٨	٢
صحى	٥	٣	١,١	٣	١
صناعى	٦,٨	٢	١	٤	٦
منافع عامة	٢	١,٣	١,٤	٢	٢
زراعى	٥	٢	٢١	١٢	١٥
مخازن	–	–	٢	٠,١	١
النقل والمواصلات	١٤	٠,٣	٠,٤	٢,٩	٣
الإجمالى	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

من إعداد الطالبة

ومن خلال استخدام مقاييس الكثافة البنائية والسكنية والسكانية ومتوسط نصيب الفرد من الكتلة العمرانية والسكنية ليقاس مستويات الإسكان والبيئة السكنية فى مناطق أحياء المدينة المخططة وغير المخططة كما يوضحها الجدول (٩) :

الحى	الكثافة البنائية مبنى / هكتار	متوسط نصيب الفرد من الكتله العمرانية م٢	الكثافة السكانية نسمة / هكتار	معدل تزاحم المباني نسمة / هكتار	متوسط نصيب الفرد من الكتلة السكنية م٢
شمال	٢٥,٣	٢٥,٩	٦٣١,٦	١٧,٣	١٥,٧
وسط	١٣,٣	٤٤,٤	٤١٤,٧	٢١,٥	٢٣,٩
جنوب	٢٥,١	٢٩,٣	٨٥٦,٨	١٣,٩	١١,٥
غرب	٢٦,٠٤	٢٧,١	٤٧٦,١	١٣	٢٠,٨
الأهرام	١٧,٧	٧١,٦	٢٠٢,٣	٩,٤	٤٩,٢

٢- الاستخدام التجارى : يمثل الاستخدام التجارى أحد الأنشطة الرئيسية فى معظم المدن ، بل ويحتل أفضل المواقع فى المدينة خاصة تلك التى تتسم بوجود شبكة جيدة من الطرق وشرايين الحركة الهامة والتى يسهل الوصول إليها ، ويعد الاستخدام التجارى أحد أهم الوظائف التى تؤديها المدينة لسكانها ولسكان المناطق المتأخمة والمجاورة لها (إقليم المدينة) ، ومعظم المدن المصرية تتسم بإزدواجية السوق والتى تشمل المناطق القديمة (النواة) والمناطق حديثة النمو ، وتبلغ مساحة الاستخدام التجارى فى المدينة (٥,٧٧ كم٢) ، وتشكل ٦,٥ ٪ من مساحة المدينة الكلية و٧٪ من مساحة الاستخدام الكلية فى المدينة .

ويحتل حى وسط المدينة (الدقى – العجوزة) الترتيب الأول بين بقية أحياء المدينة من حيث نسبة الاستخدام التجارى بنسبة قدرها ٤٠ ٪ من إجمالى مساحة الإستخدام فى المدينة ، وتصل مساحته بالحى ٢,٣٠ ٪ كم٢ عام ١٩٩٦ ، يليه فى الترتيب حى جنوب المدينة ، (١,٢٠كم٢) بنسبة ٢١ ٪ من إجمالى مساحة الاستخدام التجارى فى المدينة ، ويرجع ارتفاع نسبة الاستخدام التجارى

فى حى وسط المدينة نظراً لتركز منطقة الأعمال الرئيسية فى المدينة به ، وهى تمثل إحدى مناطق الأعمال الفرعية لمنطقة C . B . D الرئيسية .

ثالثا : الاستخدام التعليمى : يشكل هذا الاستخدام فى المدينة ٣,٢٪ من جملة مساحة الاستخدامات الكلية فى المدينة ، وتتركز أكبر مساحة من هذا الاستخدام فى حى جنوب المدينة بنسبة ٢٦ ٪ من مساحة الاستخدام التعليمى بالمدينة ، وتتركز بصفة خاصة فى شياخة حارة أولى (حيث توجد جامعة القاهرة (مساحة ١١٤,٢٤ فدان) ، ويليه حى وسط المدينة (الدقى والعجوزة) بنسبة ٢٤ ٪ من جملة مساحة الاستخدام التعليمى فى المدينة ، ويتركز فى شياخة الدقى التى تضم ٧٢٪ من جملة الاستخدام التعليمى في الحى ، يليه حي الأهرام بالمركز الثالث بنسبة ١٨٪ من مساحة الاستخدام ، كما تتضاءل مساحة الاستخدام التعليمي في شمال وحي غرب وتبلغ نسبة الاستخدام فى كل منهما علي التوالى ١٢ ٪ - ١٦ ٪ من جملة الاستخدام الكلية فى المدينة ، وهو ما يتضح من وجود قصور واضح فى الاستخدام التعليمى فى هذين الحيين على الرغم من أنها أحياء تتميز بالحجم السكانى الكبير والكثافة السكانية المرتفعة .

رابعا : الاستخدام الصحى : يشغل الاستخدام الصحى مساحة محدودة من المدينة تقدر بـ ١,٩ ٪ من جملة الاستخدامات فى المدينة ، ويحتل حى شمال المدينة المرتبة الاولى بين بقية أحياء المدينة من حيث نسبة الاستخدام الصحى تقدر بـ ٣٦ ٪ من مساحة الاستخدام فى المدينة حيث يضم أكبر عدد من المستشفيات الحكومية فى المدينة ، ثم يليه حى وسط المدينة فى المركز الثانى حيث يضم ٢٥ ٪ من مساحة الاستخدام الصحى فى المدينة حيث يضم ٥٨ ٪ من جملة المستشفيات بالمدينة ، وتتقارب نسبة الاستخدام الصحى فى حى غرب والأهرام ليسجلا ٢٥ ٪ ، ٢٤ ٪ على التوالى من جملة مساحة الاستخدام الصحى بالمدينة . أما حى جنوب فيضم ١٤ ٪ من مساحة الإستخدام الصحي فى المدينة فقط .

خامساً : الاستخدام الترفيهى : يحتل هذا الاستخدام المركز الرابع على مستوى المدينة ، ويشكل ٥,٥ ٪ من جملة استخدامات الأراضى فى المدينة ، ويرجع ارتفاع نسبة هذا الاستخدام فى المدينة للهدف الأول من نشأة المدينة الأولى كمدينة ترفيهية ، وهناك ثلاثة أحياء يتركز بها الاستخدام الترفيهى وهى على الترتيب حى وسط - حى جنوب - حى الهرم وهى تضم على الترتيب : ٣٥ ٪ - ٢٧,٧ ٪ - ٢٥ ٪ من جملة مساحة الاستخدام الترفيهى فى مدينة الجيزة . بينما تنخفض

هذه النسبة فى أحياء شمال وغرب لتشكل ٥ ٪ – ٨,٥ ٪ فقط من جملة مساحة الاستخدام الترفيهى بالمدينة .

سادسا : الاستخدام الصناعى : يأتى هذا الاستخدام فى المركز الخامس بنسبة ٤ ٪ من جملة مساحة الاستخدامات فى المدينة ، وهو يعطى مؤشر هام لاهمية المدينة ، وتتركز أكبر نسبة من فى حى الأهرام وحى شمال المدينة وتبلغ نسبتها على التوالى ٤٣ ٪ – ٢٩ ٪ من مساحة الاستخدام فى المدينة . حيث تنتشر العديد من الصناعات الخفيفة والاستهلاكية ، بينما تتضاءل مساحة هذا الاستخدام فى حى وسط وحى غرب فلا يسجلا سوى ٨,١ ٪ – ٦,٥ ٪ فقط من مساحة الاستخدام حيث تسود أنشطة أخرى .

سابعا : الاستخدام الإدارى : وهو أحد الاستخدامات الهامة فى المدينة ، وتبلغ نسبته ٣,٢ ٪ من جملة الاستخدامات بالمدينة تقريبا ، ويتاثر حى وسط المدينة ٣٥,٢ ٪ من جملة مساحة الاستخدام بالمدينة ويتركز خاصة في شياختي الدقى والعجوزة بنسبة ٦٠ ٪ – ٢٣ ٪ من مساحة الاستخدام بحى وسط حيث يضم العديد من الإدارات والوزارات والسفارات والقنصليات يليه حي غرب المدينة ليسجل ٢٨ ٪ من مساحة الاستخدام يالمدينة وتتركز بصفة في شياخة العمرانية الغربية التي تستأثر بـ ٥٩ ٪ من مساحة الاستخدام الإدارى فى الحى ، يليه حى الأهرام بنسبة ٢٠ ٪ من مساحة الإستخدام فى المدينة ، ثم يأتى حى جنوب المدينة فى المركز الرابع بنسبة ١٠,٢ ٪ من جملة مساحة الاستخدام الإدارى فى المدينة . وبهذا يتضح أن ٨٢ ٪ من مساحة الاستخدام فى المدينة تتركز فى أحياء (وسط – غرب – الأهرام) وهى بالمثل التى تتركز بها كافة المبانى الإدارية بالمدينة .

ثامنًا : المنافع العامة : فعلى الرغم من الإمتدادات العمرانية المترامية لمدينة الجيزة ، إلا أن مساحة استخدام المنافع العامة ضئيلة ولا تشكل سوى ١,٦ ٪ من جملة الاستخدامات فى المدينة ، إذ يتميز هذا الإستخدام بالتركيز فى بعض أحياء المدينة دون تميزها ، خاصة تلك المنافع التى تخدم قطاع كبير من السكان ، ويرتبط تركزها بمناطق قلب المدينة ، يشغل حى الأهرام وحى إمبابه معاً ٥٨ ٪ من جملة مساحة هذا الاستخدام ، حيث تتركز محطات تمويل الكهرباء بامبابة وخزانات المياه ، ومحطات الصرف الصحى بحى الأهرام (٧ محطات) . بينما يتراجع حى وسط وجنوب من حيث مساحة هذا الاستخدام ولايشكلا معاً سوى ١٩ ٪ من مساحة الإستخدام .

تاسعا : الاستخدام الزراعى : فعلى الرغم من ارتفاع معدلات تأكل الأراضى الزراعية ، وتزايد معدلات النمو العمرانى على حساب الأراضى الزراعية ، إلا أن الاستخدام الزراعى لا يزال يقع فى مرتبة متقدمة ، حيث يشكل ١٤,٨ ٪ من جملة المساحة المستخدمة فى المدينة ، وتتركز الأراضى الزراعية الحالية فى المناطق حديثة الضم والتى بدأ العمران يستعمرها منذ نهاية الستينيات ، ويأتى



المصدر / مشروع تنمية مدينة الجيزة ١٩٩٤م

شبكة الطرق والنقل فى مدينة الجيزة

ويأتي حي غرب المدينة (بولاق الدكرور) وحى الأهرام فى المركزين الأول والثانى فيضمان معاً ٧٨٪ من جملة مساحة الاستخدام فى المدينة ويرجع هذا إلى أنهما مثلاً أكثر قطاعات المدينة حداثة ، بينما تتضاءل مساحة الإستخدام الزراعى فى حى شمال وحى وسط وتتراوح نسبتها ما بين ٤ ٪ – ٧ ٪ من مساحة الاستخدام فى المدينة ، وتكفى أهمية هذا الإستخدام فيما يمكن أن يحققه فى إمكانية للتحكم من جانب الإدارات المختصة والسلطات التنفيذية فى ملكية هذه الأراضى سواء المتخللة منها للكتلة المبنية أو تلك التى تقع على أطرافها خاصة المتأخمة للطريق الدائرى ، أو تقع على محوره حتى يمكن التحكم فى تقنين عمليات الإمتدادات العمرانية المستقبلية للمدينة وتوجيه محاورها .

عاشراً : النقل والمواصلات : يتضمن هذا الاستخدام فى المدينة : المحطات النهائية لوسائل النقل العام ومواقف السرفيس الخاصة ، مبانى محطات السكك الحديدية والمطار وكذلك مواقف سيارات الخدمة الخاصة بالشركات والبنوك وكذلك مواقف السيارات الخاصة (Parking) ، ويحتل هذا الاستخدام فى المدينة ٣٪ من جملة الاستخدامات بالمدينة ويسجل حى شمال المدينة أعلى نسبة من هذا الاستخدام ٦٣ ٪ من جملة الاستخدام فى المدينة ، وذلك بوجود مطار إمبابة التعليمى (أحد أنواع المطارات الثانوية) .

ثم يأتى حى الهرم فى المركز الثانى بنسبة ٢٥ ٪ من مساحة الاستخدام ، ولعل إنخفاض أسعار الأراضى فى مناطق الأطراف والهوامش قد أثر على ارتفاع نصيب هذه الأحياء الهامشية من هذا الاستخدام الذى يحتاج إلى وفرة من مساحات الأراضى الفضاء ذات الأسعار المنخفضة ، ثم يأتى حى جنوب المدينة فى المركز الثالث بنسبة ٩,٢ ٪ والملاحظ أن المدينة تضم نوعين من شبكة الطرق : الأولى : وهى شبكة جيدة تقع فى النطاق المخطط من المدينة ، وتضم عدد من طرق الدرجة الأولى يتخللها عدد محدود من طرق الدرجة الثانية ويضم الجزء المخطط من المدينة ٦٦٪ من طرق الدرجة الأولى .

المجموعة الثانية : وهى تشمل الجزء غير المخطط فى المدينة وتخدمها شبكة من الطرق (درجة ثانية) وتشكل ٣٠٪ – طرق درجة ثالثة وهى النمط السائد لشبكة الطرق فى هذا النطاق غير المخطط من المدينة ، وهى طرق ترابية غير مرصوفة أو مجهزة ، ولا يسمح بمرور العديد من وسائل النقل والمواصلات كما هو الحال فى حى غرب المدينة الذى يعانى من قصور

واضح فى مداخل الطرق والكبارى العلوية التى تصل بين أجزاء المدينة شرق وغرب سكة حديد الوجه القبلى ، فضلا عن طبيعة المسارات داخل هذه المناطق التى لا يتعدى عرضها من ٣-٨ م ويبلغ طول طرق الدرجة الدرجة الأولى (٦٢,٥ كم) يقع (٤١,٢٢كم) منها داخل النطاق المخطط من المدينة (٢١,٢٨ كم) داخل النطاق غير المخطط ، بينما يبلغ طول طرق الدرجة الثانية المرصوفة (١٩,٥كم) أما غير المرصوفة (١٨,٥كم) .

الأراضى الفضاء : تشكل نسبة الأراضى الفضاء فى المدينة ٨,٥ ٪ من المساحة الكلية للمدينة ، وتقع ٩٥ ٪ من هذه الأراضى ضمن حدود أحياء المدينة غير المخططة ، وتكمن أهمية هذه الأراضى الفضاء فى نقطتتين رئيسيتين :

(أ)انها تمثل رصيداً احتياطيا للمدينة للآمتدادات العمرانية المتوقعة مستقبلاً ، وما يمكن أن تحتاجه هذه المناطق العمرانية من بنية أساسية أو للمناطق العشوائية التى تفتقر لوجود مثل هذه المشروعات ، وبالإضافة إلى إمكانية الاستفادة منها فى تنفيذ شبكات الطرق المختلفة لخدمة المرور المحلي والعابر ، خاصة إذا علمنا أن معظم الأحياء العشوائية التى تمت غرب المدينة (غرب السكة الحديد) تعانى من نقص فى شبكات الطرق الجيدة أو الوصلات التى تربطها بالمدينة الأم .

(ب) ان مثل هذه المساحات الفضاء تمثل متنفساً للسكان والتجميعات السكنية المتجاورة ، خاصة مع تزايد الكثافة السكانية بصورة واضحة ، كان تكون مثل هذه الأراضي أماكن للترفيه كمراكز للشباب أو ملاعب ، أوإنشاء مدارس وحدات صحية خاصة مع ندره مثل هذه الخدمات داخل الاحياء العشوائية.

ومن الجدول رقم (٧) يتضح أن :

١ – يحتل حى الأهرام المرتبة الأولى من حيث نسبة الأراضى الفضاء ، إذ تشكل ١٥ ٪ من مساحة الحى الكلية وتتركز بصفة رئيسية ، فى شياخات الحى الواقعة على الأطراف (لشياخة الطالبية قبلى – منشأة البكارى – نزلة البطران – كفرة نصار) وهى شياخات لم تتسع عمرانيا بعد ولا يزال لديها رصيد من المناطق والأراضى غير المبنية هذا بالإضافة إلى أن الحى يضم ٥٣٪ من جملة الأراضى الفضاء بالمدينة .

٢ – ثم يأتى حى غرب المدينة (قسم بولاق الدكرور) في المرتبة الثانية ، إذ تشكل الأراضى الفضاء ٨٪ من مساحة الحى ، وتتركز فى شياختى الهرم والكنيسة حيث يضمان معاً ٥٥٪ من مساحة الأراضى الفضاء فى الحى .

★ **المخازن** : عادة ما يرتبط توزيع المخازن والشون بأطراف المدن ، إذ أن مـواقع مثل هذه الاستخدامات ترتبط دائماً بحركة النقل أكثر من ارتباطها بأى عمل أخر .

وتحتل المخازن مساحة محدودة من المدينة لا تشكل سوي ٠,٨ ٪ فقط من المساحة المستخدمة فى المدينة ، وهى تتركز بصفة رئيسية فى حى غرب المدينة فى شياختى العمرانية الغربية والشرقية ، كما تتركز بحى الأهرام فى شياخة كفرة نصار ويبلغ نسبة كل من الحيين على التوالى ٥٣ ٪ – ٤٦ ٪ .

خاتمة وتوصيات

بعد أن تبلورت ملامح الشخصية العمرانية لمدينة الجيزة من خلال دراسة إتجاهات ومحاور النمو العمرانى للمدينة خلال ما يقرب من نصف قرن ، فضلاً عن تصنيف أنماط التنمية العمرانية المستحدثة ، وأيضاً استخدامات الأرض المختلفة فى المدينة ، ظهرت فى الأفق عدة مشكلات تعانى منها الكتلة المبنية للمدينة القديمة والحديثة على حد سواء ، أدت بدورها إلي تدهور أشكال العمران المختلفة فى المدينة ، وتدنى المستوى الحضرى للنسيج العمرانى غير المتجانس داخل المدينة وعلى أطرافها ، مما تتطلب ضرورة وضع حلول طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل وفقاً لإستراتيجيات محدودة وخطط مستقبلية متكاملة لحل هذه المشكلات حتى لا تتفاقم مشكلات هذه المدينة بما يتعارض مع أهميتها الأقليمية وحجمها العمرانى ووظائفها . وفيما يلى بعض التوصيات المقترحة لحل مشكلات مدينة الجيزة :-

١- لا بد من العمل على وضع خطط تنمية شاملة للمناطق العشوائية والمتدهورة داخل المدينة وعلى أطرافها من حيث الاهتمام بتنفيذ مشروعات البنية الأساسية ، وتوفير حداً مناسبا وليس أدنى من الخدمات حتى تتناسب وكثافة السكان فى هذه المناطق العشوائية والقديمة بما يرقى بمستوى العمران والكتلة المبنية فى هذه المناطق ، وذلك حتى لا تزداد المناطق المتدهورة سوءاً خاصة تلك الواقعة داخل الكتلة المبنية وتقع مجاورة لمناطق العمران المخطط فى المدينة فى حى جنوب المدينة وحى شمال بالإضافة إلى القطاع الغربى فى بولاق الدكرور بصفة خاصة .

٢- العمل على إحكام قبضة الأجهزة الإدارية والسلطة المحلية المختصة على الأراضى الفضاء والزراعية فى مناطق النمو الحديثة ، والتى لازالت تمتلك فرصاً للنمو العمرانى المستقبلى ، وأحكام الرقابة على المبانى المستجدة والتى سيتم إنشائها بما يسمح بخلق تجمعات عمرانية وسكنية متجانسة ولا تفتقد للتخطيط .

٣- أن تصر الادارات والأجهزة المختصة والقائمة على عمليات البناء علي تطبيق الشروط والمواصفات الخاصة بعمليات البناء وتنظيم المبانى والحاقها بالخدمات ، وتوصيلها بالمرافق والبنية الأساسية، وألا يقتصر هذا الأمر فقط على المبانى السكنية المطلة على الشوارع الرئيسية خاصة فى الأحياء حديثة النمو .

٤- العمل على الاستفادة من الفواصل الحضرية بين الأحياء المختلفة خاصة العشوائية عالية الكثافة فى إعادة توزيع بعض الاستخدامات فى هذه المناطق ، واستغلالها أيضاً فى ادخال مشروعات البنية الأساسية من أجل تحسين البيئة العمرانية والسكنية فى هذه الأحياء أو الحفاظ عليها بأقصى درجة كمناطق مفتوحة لا يجتزها أى عمران .

٥- الاهتمام بتحسين مشروعات الطرق الفرعية وتوفير وسائل المواصلات فى هذه الأحياء العشوائية الحديثة والتى تعانى من تدهور شديد فى الطرق وشبكات النقل والمواصلات بها ، حتى يمكن تخفيف حدة المرور والكثافات المرتفعة على الطرق الرئيسية خاصة التى تصل هذه المناطق ، فضلاً عن أهمية إقامة مداخل لهذه الأحياء أو كبارى علوية خاصة التى تعانى من حواجز تفصلها عن المدينة الآم.

٦ - ضرورة إجراء عمليات الإحلال والتجديد للمناطق المتدهورة فى داخل المدينة وتعويض سكان هذه المناطق بمساكن أخرى تتناسب ودخول هؤلاء السكان ، على أن يتم إعادة تخطيط وتطوير هذه المناطق من أجل رفع مستواها الحضرى وتخفيف حدة الكثافات المرتفعة ودرجة التزاحم فى قلب المدينة . كما هو الحال فى حى جنوب المدينة وحى شمال ووسط .

٧- العمل على إحكام الرقابة من جانب الإدارات المختصة بعمليات الإنشاء والمبانى على الأراضى الفضاء المتبقية والواقعة فى حرم الطريق الدائرى ، واعتبار هذا الطريق هو الحد الإدارى للمدينة بما لا يسمح بعمليات البناء جديدة غير مقننه ومنظمة خاصة فى مناطق الوصلات الفرعية المتفرعة من الطريق وتربطه بالكتله المبنية فى أحياء المدينة على أطرافها الجنوبية والغربية ، حتى يمكن تنظيم استغلال هذه الأراضى بصورة مقننة وحتى لا يمتد العمران الحضرى إلى القرى والأراضى الزراعية الواقعة بصفة خاصة خارج الطريق الدائرى ،

٨- العمل على إلزام أصحاب وملاك المساكن العشوائية الحديثة بإدخال كافة المرافق للمبانى خاصة المياه النقية وشبكات الصرف الصحى فى خلال فترات زمنية محددة على أن يعاقب ملاك هذه المساكن بغرامات مالية كبيرة تتزايد مع زيادة الفترة ، حتى لا يستمر التدهور السكنى والعمرانى فى هذه الأحياء ، خاصة وأنها أصبحت ملتصقة ومتاخمة للعمران المخطط فى المدينة فى كل الاتجاهات .

٩- ضرورة إزالة مناطق العشش والأكشاك التى تمثل أدنى مستويات السكن فى المدينة ، والتى تشكل بؤرا للتدهور البيئى والصحى والسكنى فى المدينة ، مع إعادة تسكين سكان هذه العشش فى مساكن اقتصادية يتم إعطائها لهم وفقاً لقروض أو أقساط ربع سنوية أو شهرية تتناسب ودخول هؤلاء السكان . على أن تستغل المناطق التى تزال منها العشش فى تطوير الأحياء التى كانت تكتنف بين مبانيها هذه العشش فى إنشاء المدارس أو مراكز طبية أو مراكز للشباب أو بعض الخدمات الأخرى التى تعانى هذه الأحياء من قصور واضح فيها .

١٠- ضرورة الإهتمام بشبكة المرور المحلية داخل الأحياء المكدسة فى المدينة ، وتحسين حالتها الطرقية حتي يتيسر حركة المرور الداخلى بها خاصة لبعض وسائل النقل والمواصلات التى لا تستطيع إختراق هذه الطرق ، وعبورها إلى داخل بعض أحياء المدينة خاصة الاحياء العشوائية غير المخططة ، والتى تعتبر الطرق المتعرجة غير الممهدة سمة مميزة لها ، مما يؤدى إلى ظهور عدة مشكلات في المرور العابر والمحلى لهذه الأحياء .

١١- ضرورة تقنين عمليات النمو الرأسى فى مناطق القلب فى المدينة ، لأن زيادة نسبة التكثيف الرأسى تؤدى إلى الضغط على الخدمات والمرافق داخل هذه الأحياء فى وسط المدينة مما يشكل خطورة كبيرة على شبكات البنية الأساسية (من صرف صحى ومياه شرب وشبكات الأتصال وغيرها) ، وكذلك الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية مما يؤدى إلى تدهورها وسوء حالتها مع زيادة الضغط السكانى والسكنى .

١٢-ضرورة اعادة تنظيم بعض الإستخدامات على المحاور الطرقية الرئيسية خاصة فى منطقة الأعمال المركزية القديمة ، حتى تؤدى هذه المحاور وظيفتها بصورة مثالية خاصة على محور شارع الأهرام ، وتفرع شارع الأهرام والملك فيصل بحى جنوب المدينة من حيث الإستخدام التجارى والنقل والمواصلات .

١٣- لا بد من زيادة وسائل النقل العام وتوفير شبكات الطرق الجيدة لها فى مناطق الأحياء الحديثة فى أطراف المدينة ، والتى تعتمد فيها شبكة النقل على السرفيس الخاص بصفة أساسية .

١٤- لابد من زيادة حجم المنافع العامة فى أحياء المدينة الواقعة على الأطراف ، والتى تعانى من قصور واضح فى مكاتب البريد والاتصال والمرور ومراكز الشرطة والبوليس وكذلك زيادة الطاقة الانتاجية لمحطات المياه النقية فى هذه الأحياء التى لا تصل فيها المياه للأدوار العليا فى المساكن خاصة فى حى غرب وحى الأهرام ، إذ لا توجد سوى محطتين للمياه تستمدان إنتاجهما من الآبار الجوفية بالإضافة لمحطة مياه إمبابه التى تغطى جزءاً من انتاجها لحى بولاق الدكرور .

ملحق رقم (١) تطور مساحات الكتلة المبنية فى أحياء مدينة الجيزة خلال أعوام ١٩٧٧ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦

حى شمال	مساحة الكتلة المبنية ١٩٧٧ بالهكتار	مساحة الكتلة المبنية ١٩٨٦ بالهكتار	مساحة الكتلة المبنية ١٩٩٦ بالهكتار	حى وسط	الكتلة المبنية ١٩٧٧ بالهكتار	الكتلة المبنية ١٩٨٦ بالهكتار	الكتلة المبنية ١٩٩٦ بالهكتار	حى جنوب	الكتلة المبنية ١٩٧٧ بالهكتار	الكتلة المبنية ١٩٨٦ بالهكتار	الكتلة المبنية ١٩٩٦ بالهكتار	حى الأهرام	الكتلة المبنية ١٩٧٧ بالهكتار	الكتلة المبنية ١٩٨٦ بالهكتار	الكتلة المبنية ١٩٩٦ بالهكتار	حى غرب	الكتلة المبنية ١٩٧٧ بالهكتار	الكتلة المبنية ١٩٨٦ بالهكتار	الكتلة المبنية ١٩٩٦ بالهكتار
المنيرة	٣١٠	٥٧٢	٥٧٥	عزبة العجوزة	٥٥	٦٧	١٣٠	حارة أولى	١٩٠	٢٣٥	٢٤٠	الطالبية	١٢٠	٢٧٠	٢٨٥	الهرم	١٣٠	٢٠٩	٢٢٠
مدينة العمال	٣٠	٤١	٤١	جزيرة ميت عقبة	١٣٠	١٦٨	٢٥٤	حارة ثانية	٣٠	٣٩	٤٣	نزلة البطران	٨٠	١٩٥	٢٠٥	الكنيسه	١١٠	٢٤٥	٢٨٠
مدينة التحرير	١٣٠	١٦٠	١٦٠	مدينة الإعلام	٤٥	٥٦	١٥٠	حارة ثالثة	٥٠	٥٩	٦٠	كفرة نصار	١٤٠	٢٥٠	٢٦٠	العمرانيه لغربيه	١٩٠	٢٢٨	٢٤٢
ميت كردك	٢٥	٢٩	٢٩	الحوتية	٨٩	٩٨	١٢٠	حارة رابعة	٣٥	٤٨	٥٠	نزلة السمان	١٩٠	٣٦٧	٣٧٠	العمرانيه لشرقية	٣٠	٤٩	٨٠
كفر الشوام	٢٠	٢٠	٢١	الدقى	٤٣٠	٥٤٠	٥٤٠	ساقية مكى	٤٥	٥٦	٧٥	الكوم الأخضر	٨٠	٢٦٠	٢٩٠	زنين	٧٠	٢٣٠	٢٣٥
كفر الشيخ أسماعيل	١٥	١٥	١٧	ميت عقبه	٨٠	٩٨	١٢٥	جزيرة الدهب	١٠٥	٢٢٤	٢٣٠	منشأة البكارى	٧٠	٢٧٥	٢٩٠	بولاق الدكرور	١٤٠	١٠٥	١٢٥
تاج الدول	٢٠	٢٨	٢٨					المنيب	٢٥	٩٣	١٠٠	كفر غطاطى	٦٠	١٤٠	١٤٥	أبو قتادة	١١٠	١٤٧	١٦٢
جزيرة أمبابة	٢٥	٢٥	٢٥									كفر الجبل	٤٠	٢٠٣	٢١٣	منشاة عليان	٨٠	٩٩	١١٣
عزبة عبد المنعم	٨٥	٢٥٠	٢٥٣													كفر طهرمس	٩٠	١٨٠	٢٠٥
مطار امبابة	٤٠	٢١٠	٢١٠																
الأجمالى	٧٠٠	١٣٢٥	١٣٥٩	الأجمالى	٨٢٩	١٠٢٧	١٣١٩		٥١٠	٧٥٤	٧٩٨	الأجمالى	٧٨٠	١٩٦٠	٢٠٥٨	الأجمالى	٩٥٠	١٤٩٢	١٦٦٢

● المصدر * الجدول إعداد الطالبة .

* المساحات عام ١٩٨٦ عن سامح إبراهيم محمد عبد الوهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٨ .

مدينة بني سويف

الدكتور مرزوق حبيب ميخائيل
مدرس الجغرافيا بآداب سوهاج

المبحث الأول: الموقع والموضع:

تقع بني سويف من حيث موقعها الفلكي، تقع عند التقاء دائرة عرض ١٢َ، ٢٩ْ شمالاً مع خط طول ١٢َ، ٣١ْ شرقاً .

أما الموقع الجغرافي للمدينة فتفسره أصدق تفسير، هذه المسافات بدرجة كبيرة بين المدن الهامة على طول نهر النيل في الوجه القبلي والى الشمال من بني سويف بمسافة ١٢٤ كم تقع مدينة القاهرة عاصمة الجمهورية والى الجنوب من بني سويف بمسافة ١٢٣ كم تقع مدينة المنيا عاصمة محافظة المنيا « فلقد كان النيل هو أول وسيلة فعّالة للنقل على نطاق واسع »[١] ، ومن هنا يمكننا أن نصنف بني سويف على أنها مدينة بينية، بين طيبة في الجنوب، ومنف في الشمال أي أنها تشغل موقعاً مرحلياً على طول نهر النيل بين أقدم عواصم مصر الفرعونية حيث تشغل بعدها كل من المنيا وأسيوط * (وهي عواصم إقليمية الآن) نفس هذه المواقع المرحلية .

كما أن وقوعها على ثنية نهرية، وخلفها مدينة اهناسيا ذات التاريخ الفرعوني الكبير، وإلى الغرب منها اقليم الفيوم، مما أعطاها الى جانب الموقع البيئي صفة العقدية، إلى حد ما حيث « تحتل موقعا هندسيا ذا أهمية استراتيجية وسط سهول مصر الوسطى »[٢]

أما الموضع، فيعتبر ذا أهمية بالغة في نمو المدينة . حيث أن «قيامها على منعطف نهري محدب يعد موضعاً مناسباً لوجودها. »[٣] والمنعطف النهري عبارة عن ثنية أو انحناء على شكل

(1) Mumford, L, "The City in history, Its Origins, Its Transformation, and Its Prospects". Secker & Warbury Press, London, (1966), p.71

(٢) جمال حمدان . جغرافية المدن دار النهضة المصرية . القاهرة (١٩٥٨) صـ٤٢٧، ٤٤٢ .

* لاحظ أن المسافة بين المنيا وأسيوط ١٢٨ كم . الباحث .

(3) Taylor, G. "Urban Geography" . Methuen & LTD London, (1968), P. 221 .

نصف دائرة في مجرى النهر . وهي إحدى خصائص الأنهار في مجاريها الدنيا ، حيث تجرى على سطوح مستوية ، انحداراتها هادئة غالباً ، الأمر الذي يؤدى إلى ترنح النهر في جريانه ، ويترتب علي هذا أن تصبح المياه الجارية في حالة تمكنها من أن تغير وتبدل من مجاريها فيكثر ظهور الثنيات والانحناءات في مجرى النهر[1] يرسمها علي سهول واديه المستوى كما أن هناك سبباً رئيسيًا آخر لسلوك النهرلهذا المجرى المتعرج ، وهو سهولة نحت الرواسب الفيضية . وتبدأ هذه المنعطفات في الظهور بصورتها الكاملة بمجرى نهر النيل ، شمال مدينة نجع حمادى ، وتستمر في الظهور حتى مصبي فرعي دمياط ورشيد ، في البحر المتوسط .»[2]

ومن المعروف أن المنعطفات هي العامل الرئيسي في حدوث ظاهرة طرح النهر وأكله . إذ يساعد وجودها على اندفاع تيار النهر بكامل قوته إلى الجانب المقعر من الثنية ، وتعمل القوة الطاردة المركزية في الوقت نفسه على تركيز مياه النهر ورفع منسوبها في هذا الجانب ، مما يودى إلى سرعة النحر . وفي الوقت نفسه تحدث تيارات رجعية سفلية على طول قاع النهر ، وتتجه إلى الضفة الداخلية (الجانب المحدب) مما يؤدى إلى تراكم رواسب النهر في الجانب المحدب . وتؤدى هذه الظاهرة باستمرار إلى هجرة النهر لمجراه ، وتحوله فوق سهله الفيضي يميناً ويساراً ، تاركاً مجراه القديم على شكل بحيرات مقتطعة ، ويشق لنفسه مجرى جديداً ، ويطلق على هذه البحيرات الهلالية في مصر أسماء متعددة مثل الخور أو البحر الأعمى أو السيالة ثم تتعرض مساحة هذه البحيرات المقتطعة للإنكماش الى أن تختفي في النهاية ، ويمكن أن يستدل عليها بواسطة خطوط الكنتور»[3] .

وموضع المدينة في خريطة الحملة الفرنسية . يلتصق مباشرة بالنهر ويشغل الجانب المحدب لإحدى ثناياه . حيث كانت خلال تاريخها الطويل مرتبطة اشد الارتباط بالنهر . وتؤدى دورها كمرفأ نهرى . وعندما بدأ النهر يهجر مجراه شرقاً ، لاحقته المدينة . وخرائط مصلحة المساحة المصرية التي طبعت في سنوات مختلفة ابتداء من سنة ١٩١٤ . توضح مراحل حركة النهر نحو

---

(١) صلاح الدين الشامي مياه النيل – دراسة موضوعية مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨ صـ٩ .

(٢) آمال شاور . أراضي طرح النهر وأكله . رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة لكلية آداب القاهرة ، (١٩٦٦) صـ٧٢ .

(٣) آمال شاور (١٩٦٦) ، مرجع سبق ذكره ص٧٢ ، ٨٢.

الشرق . حيث تظهر بحيريتين مقتطعتين متتاليتين . كما تظهر الخرائط الحديثة مجموعة من الجزر النيلية بدأت تنمو ، فى الجانب الداخلى للثنية ، وهى مازالت فى الوقت الحالى منفصلة عن بعضها ، مما يعتبر بداية لتكوين بحيرة جديدة - تصبح فى قابل الأيام ، أراضى مضافة إلى مساحة المدينة الأم .

من هنا كان موضع المدينة على المنعطف النهرى ، سببا مباشراً فى تحديد أحد المحاور الرئيسية في نمو المدينة . وهو المحور الجنوبى الشرقى إذ أن هذا المنعطف النهرى بما ينشأ عنه من جزر وبحيرات مقتطعة يضيف دائما مساحات جديدة إلى المدينة التى يلاحق عمرانها باستمرار النيل المهاجر . حتى تظل لها صفة المرفأ النهرى .

ومن المعروف قانونا أن هذه الجزر عندما يتم التحامها بأرض الوادى تعتبر ملكاً للحكومة ، وذلك على العكس من الجزر المنفصلة ، نتيجة لتغيير مجرى النهر والتى تظل ملكا لأصحابها الأصليين .

نشأة المدينة :

ما أن وحد مينا القطرين حوالى عام ٣٢٠٠ ق. م [١] وأصبحت إهناس للإقليم العشرين تحت راية التوحيد . حتى قام بعمل سد ترابى فوق الصخرة الموجودة أمام هوارة * قصد من إنشائه الحيلولة دون انحدار مياه بحر يوسف صوب الشمال . متجهة إلى مهابط نهر النيل وإجبارها على الانحراف غرباً إلى إقليم الفيوم [٢] وقد ترتب على ذلك أن إهناس وهى مدينة لها شأنها الدينى فى نفوس المصريين ، وعاصمة لأحد أقاليم مصر الموحدة ، قد فقدت اتصالها السهل المباشر خاصة بمدن الشمال وأقاليم الدلتا . فلما تمكن امراؤها من الاستيلاء على الحكم ، وأصبحت هى المدينة الأولى فى كل مصر إبان حكم الأسرتين التاسعة والعاشرة وصارت عاصمة للبلاد لما يقرب من قرن ونصف قرن من الزمان (٢٢٤٠ -٢١٠٠ ق.م) استلزم الأمر أن يتوافر لها سهولة الاتصال بأقاليم

(١) سليم حسن (١٩٤٠) الجزء الأول ، مرجع سابق صـ ١٥٤ .

(2) Ali, Shafei, "Lake Moeris and Lahun" Bulletin de la Société de Geographie d'Egypte. (1960) p.p. 187-215 .

* فى المدخل الشرقى لمنخفض الفيوم .

الوادى ، شماله وجنوبه . لذلك كان لابد أن يكون لها مرفأ على النيل ترسو إليه السفن حاملة الخراج لصاحب إهناس . ومنه تقلع مراكب الملك فى روحاته وغدواته على صفحة النيل . للتفتيش على أقاليم الوادى حيناً أو للاشتراك فى الحفلات الدينية ، حيناً آخر ، أو لتأديب العصاة من أهل الجنوب أو الشمال حينا ثالثاً .

وقد وجدت اهناس ضالتها فى ذلك المرفأ الصغير «الذى عرف خلال العصر القبطى باسم بوفيسا Pouphisa [1] ولم يكن إختيار هذا المرفأ وليد الصدفة ، وانما يرجع الى اهمية موقعه المرحلى بين طيبة فى الجنوب ومنف في الشمال . ولابد أن هذا المرفأ كان حلة معمورة على النيل قبل عصر الأسرات ، يأوى إليه الحراثون والرعاة والمسافرون فى المساء خوفاً من مباغتات أهل البادية الرحل الذين احترفوا هذا العمل واتخذوه مهنة لهم طول حياتهم . »[2]« فإن كل المواقع التى استخدمت فيما بعد لإقامة المدن . كان قد سبق استيطانها زمناً ما» [3] .

ويرجح أن بوفيسا هذه هى بعينها التسمية الفرعونية للمرفأ الذى كان يخدم اهناس ، حيث أن كل من تعرض للكتابة عن المدن القديمة . وهم قليل لم يهتدوا إلى اسم فرعونى آخر للمرفأ» [4] فلا يبعد اذن أن يكون الاسم القبطى Pouphisa هو بعينه الاسم الفرعونى وذلك لسببين

أولهما : «أن اليونانين عندما وضعوا أسماء جديدة للمدن المصرية ، لم تشع أو تنتشر بين الناس وبقيت بالأسماء الفرعونية كما هى ، حتى دخول العرب مصر» [5] .

ثانيهما : أن دراسة تلك الحضارة التى أقامها الفراعنة لم تكتمل بعد فما زال هناك الكثير يحيط به الغموض ، وخاصة ما كان متعلقا بتلك الفترة التى أعقبت انهيار الأسرة السادسة ، وزوال السلطة المركزية ، وبداية عصر الاقطاع الانفصالى الأول الذى أوصل أمراء اهناس إلى عرش مصر ، وتكوين الأسرتين التاسعة والعاشرة وما صاحب ذلك من ازدهار ونمو المرفأ .

---

(١) محمد رمزى القاموس الجغرافى للأراضى المصرية . الناشر دار الكتب المصرية ، القسم الثانى ، جـ ٣ القاهرة (١٩٦٠) ، صـ ١٥٥ .

(٢) سليم حسن (١٩٤٠) مرجع سابق ، صـ ١٧١ .

(٣) لويس ممفورد . المدينة علي مر العصور ، أصلها وتطورها ومستقبلها ، ترجمة إبراهيم نصحى ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة (١٩٦٤) الجزء الأول صـ ٦ .

(٤) انظر محمد رمزى (١٩٦٠) مرجع سابق ، صـ ١٥٥ – ١٥٦ .

(٥) أمين محمود عبد الله . تطور الوحدات الإدارية فى مصر العليا ، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لآداب القاهرة (١٩٦٢) ، صـ٧٠

« وعندما دخل العرب مصر ، في القرن السابع الميلادى ، لم يبقوا على كل ما كان من أسماء المراكز العمرانية بل حشدوا جماعة كبيرة من التراجمة المصريين واليونانيين ، لحصر أسماء المراكز العمرانية المصرية ، وأبقوا على بعض الاسماء كما هى بدون تغيير .

وحرفوا عدداً آخر من الأسماء . بما يتفق والذوق العربى فى النطق والسمع . «وترجموا البعض الآخر ترجمة معنوية » [1] «فحرفوا اسم بوفيسا إلى منفوسيه وشاع الاسم الجديد بين الناس فى صدر الفتح العربى ثم حرف الاسم مرة أخرى ، فأصبح بنمساوية وكان يطلق على من ينتمى اليها البنمساوى »[2] ولمّا فك زمام القطر المصرى فى ترابيع عام ٩٢٣ هـ . استسهل المساحون كلمة بنى سويف وقيدوا أطيانها بهذا الاسم . وهو أسهل فى النطق من منفوسيه ، أو بنمساوية [3] والكلمة قد تدفع البعض إلى الاعتقاد بأن المدينة عربية ، فى صدرها وعجزها ولكن الحقيقة هى مصرية قديمة وعرفت رسميا بهذا الاسم الجديد . منذ ذلك الوقت ، فقد وردت به دفتر المقاطعات (الالتزامات) سنة ١٠٧٠هـ ودليل سنة ١٢٢٤ هـ » [4] .

وفى العصر الحديث ، كان علماء الحملة الفرنسية ، أول من تنبه إلى أهمية موقع المدينة ، فإختارها (كليبر) فى ٢١سبتمبر ١٧٩٩ م لتكون عاصمة إقليمية ، ومنذ ذلك التاريخ لم يستطيع أى تغيير إدارى ، أن يتجاهل هذه المدينة ، ذات الموقع الإستراتيجي الهام ، حتى استقر بها الأمر كعاصمة إقليمية بصورة دائمة ، اعتباراً من ١٨٢١ م .

وبسبب اتساع دائرة سكن مدينة بنى سويف . وزيادة عدد سكانها وكثرة الاعمال الإدارية والضبط والمالية ، فى هذه المدينة ، فقد أصدر وزير المالية «قرارا فى ١٨ فبراير ١٩٣٥ بفصلها عن مركز بني سويف وجعلها مأمورية قائمة بذاتها باسم بندر بنى سويف ويشمل اختصاصاتها مدينة بنى سويف وناحيتي بنى عطيه والجزيرة الغربية » [5] ثم صدر بعد ذلك «القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ فى ١٩ أكتوبر . بتعديل الاسم إدارياً من بنى سويف إلى مدينة بنى سويف » [6] .

---

(١) أمين محمود عبد الله – المرجع السابق . صـ ٦٩ .
(٢) محمد رمزى . (١٩٦٠) مرجع سابق صـ ١٥٥ .
(٣) محمد رمزى . مرجع سابق صـ ١٥٥ .
(٤) محمد رمزى . مرجع سابق صـ ١٥٦ .
(٥) محمد رمزى . مرجع سابق صـ ١٥٧ .
(٦) الجمهورية العربية المتحدة مصلحة الاحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان (١٩٦٠) الجزء الأول ، محافظة بني سويف صـ ١

المبحث الثاني : التطور العمراني ومحاوره :

أ - المدينة المسورة :

في خلال العصر الفرعوني . لعبت المدينة دورها كمرفأ مرحلي على الطريق بين منف وطيبة . ولكن فترة حكم أمراء اهناس ، هي الوقت الذي أصبحت فيه المدينة على قدر من الأهمية بإعتبارها المرفأ الأول للبلاد مما دعى إلى احاطتها بأسوار عالية قوية ، وربما كان بناء سور يحيط بالمدينة ، سابق على تلك الفترة . فمن المعروف أن المدينة المسورة ظهرت في مصر قبل تركيز السلطة في عهد الأسرات ،[1] ولعل هذا يفسر الرمز الهيروغليفي للمدينة . فهو عبارة عن حظيرة بيضاوية أو مستديرة الشكل بداخلها طريقين متقاطعين ، يقسمان المدينة إلي أربعة أحياء وكانت الأحياء موزعة علي أساس طبقي أو حرفي . ألا أن الحي الرئيسي بالمدينة كان يخصص للمعبد ، ومقر الإدارة وكانت الخطوط المستقيمة والزوايا القائمة ظاهرة مميزة سواء في الشوارع أو الأبنية ، [2] .

«واذا كانت الوظيفة الأساسية للأسوار بصفة عامة تتمثل في مظهرها الحربي . إلاَّ أن هذا المظهر في المدن المصرية قد فقد قيمته ، عندما نشر الفراعنة لواء الأمن في أرجاء دولتهم التي أصبحت لها أول جيش منظم في التاريخ »[3] . ولكن ظل السور بأبوابه الثمانية ملمحاً من ملامح مدينة بني سويف[4] حتى أواخر العصور الوسطى . «وربما كانت وظيفة تتمثل في الحماية ضد هجمات الضواري أو اللصوص من خارج المدينة »[5] .

وقد أدى انحباس المدينة داخل أسوارها فترة طويلة من الزمن إلى الحد من نموها بالصورة التي تتناسب مع زيادة سكانها . «فاندفع السكان إلى الداخل . فتكدست المباني وأهملت قواعد التخطيط السليم»[6] أما الطرق الداخلية المخصصة لاستعمال المشاه والمركبات ، فقد كثرت بها المنحنيات والتعرجات ، وأصبح معظمها عبارة عن أزقة وحارات ضيقة لا يزيد عرضها في الغالب على خمسة أمتار ، وتمثل مناطق مغلقة ليس بها غير مدخل واحد ، بل إن قيام المدينة على «أكوام وتلال صناعية ، جعل السائر في أحد هذه الأزقة والحارات يصعد ويهبط أكثر من مرة في الإتجاه

---

(١) ممفورد (١٩٦٤) ، مرجع سابق ، صـ ١٨٥ .
(٢) محمد عبد المنعم مصطفى . تخطيط المدن ، الطبعة الثانية – مطبعة آمون الجيزة (١٩٤٧) صـ٦
(٣) ممفورد (١٩٦٤) مرجع سابق ، صـ ١٤٢ ، ١٥١
(٤) بني سويف في عهد الفاروق ، بمناسبة المعرض الصناعي الزراعي السادس عشر (١٩٤٩) ، صـ ٦
(٥) ممفورد (١٩٦٤) مرجع سابق ، صـ ١٥٨ .
(٦) محمد حماد (١٩٦٥) مرجع سابق . ٢٠١ .

الواحد . فصارت لا تطابق أى نظام هندسى متواضع عليه،[1] . كل ذلك أدى إلى الاخلال تماما بتخطيط المدينة القديمة أثناء العصر الفرعونى وأصبحت تشبه إلى حد كبير فى تكوينها الأساسى المدينة الأوربية فى العصور الوسطى،[2] .

وبدراسة الخرائط التفصيلية للمدينة * لتحديد المدينة المسورة ، نلاحظ أنها كانت تشغل شياخات ، الرحبة والغمراوى وسوق الخضار وهى المناطق التى يظهر عليها بوضوح ملامح التشريح الأساسى للمدينة ، قبل أن تطفر إلى شكلها الحالى ، تحت تأثير الحضارة الآلية المعاصرة .

وعندما تهدم السور فى نهاية العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث بعد استنفاذ الغرض منه فإن المساحات التى كانت يشغلها . استخدمت فى شق شوارع متسعة نسبياً ، ويتضح ذلك فى شوارع المهدى والجبالى وأبو عجيزة وإسلام ومصرف الصعايدة وهى الشوارع التى تحيط بالكتلة السكنية القديمة ، ويظهر اتساعها أكثر وضوحا من شوارع وحارات الكتلة التى توجد فى داخلها .

(ب) المدينة بعد تهدم السور:

أولاً : النمو العمرانى جهة الجنوب :

، كانت توجد إلى الشرق من ميدان فاروق (الثورة) بقايا لبركة قديمة ، أخذت تتقلص بمرور الوقت . وعمل النيل على ردمها تدريجيا ، حيث أصبحت من أخصب أراضى بنى سويف وانتشرت بها الحدائق واستحوذت عليها الدائرة السنية . وفى عهد محمد على باشا أقيم عليها مبنيان حكوميان الأول مصنع لغزل ونسج الكتان . ثم تحول إلى فيما بعد مدرسة بنى سويف الابتدائية الأميرية ** وقد اتخذ الحاكم جزءاً من المبنى مقراً له أما الثانى فكان قشلاقا كبيراً يطل على النيل ، لجنود الباشا زوق

---

(١) سابا جورج بشر – تكوين المدن العربية وتخطيطها من تخطيط المدن فى العالم العربى نشر جمعية المهندسين المصرية ، دار المعارف ، القاهرة (١٩٦٤) صـ١٤ .

(2) Mabogunji, A, L, "The Pre colonial development of Yorba Towns, " in "The City in the Third World' Geographical Readings,`"edited by Dwyer, D.J, Macmillan Press, London (1974) p.30.

* انظر مجموعة الخرائط التفصيلية لمصلحة المساحة المصرية خاصة الخرائط مقياس ١ : ٥٠٠ وعددها ٢٠ لوحة وخريطة ١ : ٥٠٠٠ بني سويف .

** مكانها الآن مدرسة النيل الثانوية العسكرية والمدرسة الإعدادية الحديثة للبنين ، ومدرسة التجارة الثانوية للبنات–الباحث.

وهذا القشلاق * هدمه سعيد باشا وبنى مكانه قصراً عظيماً هو الآن مبنى المحكمة الأهلية . وبنى أمامه مساكن الحكام والمدير ورجال الحرس »[1] .

ونستخلص من هذا أنه فى أوائل القرن الماضى ، بعد أن تحررت المدينة من السور كان النهر قد أتم قطع احدى بحيراته الهلالية ، وأخذت تتكمش تدريجيا فبدأ زحف العمران عليها كمحور طبيعى لنمو المدينة حتى تظل ملتصقة بالنهر ، سر وجودها الأول ، وكان ذلك فى عهد محمد على باشا . وتم العمران فى صورة مبان حكومية فى أول الأمر ، تتمثل بقاياها الآن فى مجلس مدينة بنى سويف ومكتب البريد القديم ** . ومديرية الأمن والسنترال القديم والمجلس المحلى والمحكمة الأهلية . ثم زحف العمران الأهلى على تلك المنطقة فى تاريخ لاحق . فما أن أهلت السنوات الأولى من القرن الحالى حتى التصقت المدينة بالنهر من جديد ، عن طريق تكوين شياخة مولد النبى ومنطقة الكوش .

وما أن واصل النهر هجر مجراه القديم ، وبعد عن المدينة نتيجة لتكوين بحيرة هلالية جديدة ، حتى سارعت مصلحة الطرق والكبارى بإنشاء كوبري علي المجري القديم الذى كان يعرف لدى الأهالى باسم الخور . « وشق طريق أمام الكوبرى يصل إلى ضفة النهر اليسرى (وهو الآن شارع أحمد عرابى) . وتم رصف هذا الطريق وغرسه بالأشجار وقد استتبع انشاء هذا الطريق إقامة مرسى للسفن وميناء نهرى »[2].

ثم توالت حركة العمران فى تلك المنطقة فأقيمت مستشفى الحميات ومدرسة الأمير فاروق الابتدائية فى عام ١٩٢٣ (هى الآن المدرسة الثانية العسكرية) .

وفى عام ١٩٦٠ تم ردم بقايا الخور تماما وخططت الأراضى الواقعة شرق شارع أحمد عرابى والتى تمثل بقايا أراضى طرح النهر والبحيرة الهلالية التى ردمت لتشيد فوقها مجاورة بنى سويف الجديدة *** وقد اتصلت مبانيها بقرية بنى عطية التى كان قد تم ضمها إداريا إلى المدينة فى تاريخ سابق كما رأينا وأصبح اسمها شياخة بنى عطية وبذلك اتصلت المدينة من جديد بالنهر .

---

* القشلاق : كلمة ذات أصل تركى تعنى المعسكر . الباحث .

(١) بني سويف فى عهد الفاروق ، (١٩٤٩) ، صـ ٢٦ .

(٢) بنى سويف فى عهد الفاروق – مصدر سابق ، صـ ٢٦ .

** تم هدمه فى يونيو ١٩٧٧ لإقامة عمارة ضخمة تابعة لشركة الشرق للتأمين ، الباحث

*** أنظر خريطة رقم (٦)

أما الأراضى الواقعة فى غرب شارع أحمد عرابى فقد أقيمت عليها بلوكات المساكن الشعبية ومساكن للأهالى ، وهى حركة عمرانية نشطة ضمت الآن الدوية ووصلت بالمبانى إلى شاطئ النهر من الجهة الأخرى لشارع أحمد عرابى ، حيث تم شق شارع بعرض ٣٠ متراً يعرف الآن باسم طريق سليمان متولى على طول الضفة اليسرى للنهر وأنشى كورنيش يعتبر الآن من أهم منتزهات المدينة بعد أن أتت حركة العمران الحديثة ، بدون تفكير على معظم منتزهاتها ، وفى عام ١٩٦٢ م . تم افتتاح استاد ببنى سويف الرياضى والمستشفى المركزى ومبنى المحافظة وكلها على شارع كورنيش النيل ، الذى تم وصله بطريق القاهرة والمنيا المجاور للترعة الابراهيمية عن طريق وصلات فرعية وكوبرين . تمت اقامتهما خلال السدة الشتوية للترعة الإبراهيمية فى عام ١٩٧٣ ويعرف الكوبرى الأول منها ، وهو مواجه لمصنع النسيج المتوسط باسم كوبرى السادات . أما الكوبرى الآخر فيعرف باسم كوبرى محى الدين لمجاورته لمقابر الشيخ محى الدين للمسلمين . ساعد ذلك على دفع حركة العمران إلى أطراف المدينة .

ثانيا : النمو العمرانى جهة الشمال :

وإذا كان النيل قد قدم للمدينة (كما رأينا) محوراً هاماً لنموها جهة الشرق والجنوب الشرقى فإن نمو المدينة إلى الشمال والشمال الشرقى ، قد خضع لعدة عوامل أبرزها ما يأتى :

١ - السكة الحديد :

حيث كان لتشييد خط سكة حديد الوجه القبلى لربط القاهرة بأسيوط وأسوان والذى بدأ تنفيذه عام ١٨٦٦ وانتهى عام ١٨٧٤ . أكبر الأثر فى دفع حركة العمران الشمال الشرقى . فاستكمل شق شارع سعيد باشا (٢٣ يوليو الآن) والذى بدأت نواته ببناء قصر الوالى . وهو يسير موازياً لخط السكة الحديد . فامتد العمران على أثر ذلك علي طول الشارع وظهر حى مقبل وفى عام ١٩٠٦ تم انشاء خط السكة الحديد الفرعى ، الذى يربط المدينة بريفها الغربى (مركز اهناسيا) ، فاندفع العمران مع الخط نحو النهاية الشمالية الغربية للمدينة .

٢- الثورة الزراعية والسيارة:

صاحب حفر الترعة الابراهيمية (١٨٧٣) إنشاء ثلاثة كبارى ومزلقانات عليها داخل كردون المدينة ربطتها بظهيرها المباشر فى الشمال . وصاحب ذلك شق الشارع المعروف الآن باسم باتريس لومومبا . على امتداد الكوبرى الأوسط حيث أقيمت فى نهايته مستشفى الرمد ونتيجة لذلك أخذ العمران يغزو تلك المنطقة ، حيث تكون حى المرماح الذى ظهرت نواته مع الثورة الزراعية التى بدأها محمد على باشا بتحويل الزراعة من الرى الحوضى إلى الرى الدائم ، وما تبع ذلك من زيادة الاستقرار البشرى والنمو العمرانى .

وبظهور السيارة وانتشارها كوسيلة مواصلات سريعة وسهلة تلعب دوراً أساسياً فى دفع العمران على طول مخارج المدينة إلى الريف المجاور[1] . وقد ظهر العمران فى أوله على هيئة أشرطة طولية على جانبى طرق السيارات ، خاصة إلى الشمال الغربى طريق الفيوم ، وإلى الشمال الشرقى مع الطريق إلى القاهرة

٣- الانفجار السكانى:

ومع الزيادة السكانية الكبيرة التى صاحبت نهاية الحرب العالمية الثانية ، بانتقال مصر بصفة عامة إلى صميم دور الانفجار السكانى . نتيجة لانخفاض نسبة الوفيات ، مع استمرار نسبة المواليد العالية* . انتشر العمران منذ الخمسينيات من هذا القرن وما بعدها ، انتشاراً ضخماً ، فبدات النهضة العمرانية تستغل الفراغات بين أشرطة العمران التى أوجدتها السيارة ، فى تاريخ سابق . وأخذت المساكن تملأ الفجوات بينها . والطرق الجديدة تتقاطع معها فى صورة أشبه بنسيج العنكبوت . فظهر حى مقبل الجديد فى بداية هذه الفترة ، وأعقب ذلك فى عقد الستينيات إنشاء ضاحية ببني سويف الجديدة ، التى الحقت بشياخة بنى عطية ، وتم شق شارع صلاح سالم فى حى المرماح ، وشارع عبد السلام عارف – على بقايا الخور – وانتشرت المساكن على جانبيها وفى العقدين الأخيرين ، شهدت حركة العمران نمواً سريعاً فأقيمت عدة مجاورات سكنية أهمها مدينة الزهراء شرق شياخة

(1) Herbert, D, "Urban Geography, A Social Perspective" David & Charles, Publishers. Newton Abbot, U.K, (1972) P.P, 42-43

* أنظر محمد صبحى عبد الحكيم دراسات فى الجغرافيا العامة دار النهضة الطبعة الثانية – القاهرة (١٩٧٢) صـ ٢١٢ .

مقبل ومنطقة محلج فرغلى فى جنوب غرب شارع صلاح سالم والحى الغربى فى شمال غرب شارع صلاح سالم بشياخة المرماح . كما تمددت بؤر الإسكان العشوائي ، خاصة فى الأطراف ، فإندفعت حركة التعمير لتسد الفراغات بين أشراطة العمران الطولية ، التى ظهرت فى المرحلة السابقة ، واتخذت المدينة شكلها الحالى .

والجدول التالى يوضح المساحات المضافة للكتلة السكنية للمدينة خلال مراحل نموها المختلفة بالفدان (**) .

(جدول رقم ١)

الشياخة	الكتلة القديمة		المساحات المضافة						أراضي زراعية		مسطحات مائية		الجملة	
	مساحة	٪	حتى ١٩٠٠	٪	حتى ١٩٧٥	٪	حتى ١٩٩٨	٪	مساحة	٪	مساحة	٪	مساحة	٪
الرحبة والجبالى	٥١,٥	٢,٢	–		–		–		–		–		٥١,٥	٢٠٢
سوق الخضار	٥٤,٦	٢,٣	–		–		–		–		–		٥٤,٦	٢,٣
الغمراوى	٦٧,٥	٢,٨	–		–		٥٠,٠	٢,١	–		–		١١٧,٥	٤,٩
مولد النبى	–		٥٠,٥	٢,١	٢٨,٢	١,٢							٧٨,٧	٣٠٣
الجزيرة الغربية	–		٤٧,٣	٢,٠	١٩,٧	٠,٨	٢٥٠,٤	١٠,٥	٣٠	١,٣	٣٠,٣	١,٣	٣٧٧,٧	١٥,٩
بنى عطية	–		٦٠,٧	٢,٥	٥٨,٣	٢,٤	١٢٠	٥,١	١٣,٦	٠,٦	٢٨١,٥	١١,٨	٥٣٤,١	٢٢,٤
مقبل	–				١٤٦,٥	٦,٢		١٠,٣	٣٥,٣	١,٤	٨٥,٧	٣,٦	٥١٣,٠	٢١,٥
المرماح	–	٢٨,٥		١,٢	١٧٩,٧	٧,٦	٢٤٥,٥	١٦,٤	٥٤,٥	٢,٣	–		٦٥٢,٧	٢٧,٥
							٣٩٠,٠							
الجملة	١٧٣,٦	١٨٧	٧,٣	٧,٨	٤٣٢,٤	١٨,٣	١٠٠٥,٩	٤٤,٤	١٣٣,٤	٥,٦	٣٩٧,٥	١٦,٧	٢٣٧٩,٨	١٠٠

** المساحات محسوبة فى قسم المسطحات بهيئة المساحة ببنى سويف ، والجدول من تصميم الباحث .

إتجاهات النمو العمرانى فى مدينة بنى سويف شكل (١)

ومن تحليل بيانات هذا الجدول ، وايضاً الخريطة شكل[٣] يتضح لنا أن المدينة قد مرت ، فى نموها بعدة مراحل متتالية ، لكل منها سمات خاصة ، وعوامل مختلفة أثرت فيها ، وحددت لها محاور النمو ويمكننا تقسيم هذه المراحل على النحو التالى :

١- المرحلة الأولى : (الكتلة القديمة) :

وفيها ظلت المدينة حبيسة داخل أسوارها . محددة النمو لمدة طويلة من الزمن ، منذ كانت المرفأ الأول للبلاد . خلال حكم الأسرتين التاسعة والعاشرة . حتى تهدم السور فى مطلع العصر الحديث . وكان نمو المدينة خلال هذه الفترة بطيئاً وقصيراً . ولأنها مقيدة داخل السور فإن حركة العمران قد اندفعت نحو الداخل لاستغلال كل مساحة فضاء بالمدينة خاصة فى أواخر هذه المدة ، وكان ذلك على حساب الشروط الصحية والاجتماعية للسكان ، فلم يخضع النمو فى نهاية هذه المرحلة لأى ضوابط غير الحاجة إلى السكن . هذه المرحلة شملت ما يعرف الآن بشياخات الرحبة وسوق الخضار والغمراوى . وتبلغ مساحتها ١٧٣,٦ فدان ، تمثل ٧,٣ ٪ فقط من جملة المساحة الحالية للمدينة .

٢ - المرحلة الثانية : (حتى عام ١٩٠٠م)

ويمكن أن نحدد هذه المرحلة بالقرن التاسع عشر وفيها تهدم سور المدينة . وبدأ العمران يزحف خارجه نحو الجنوب والشرق حيث قدم نهر النيل محور النمو الأساسى للمدينة فظهرت شياخات بنى عطية ومولد النبى والجزيرة الغربية على بقايا بحيراته المقتطعه ، كما بدأ العمران يزحف شمالاً مع الثورة الزراعية . ولكن ببطء فظهرت نواة شياخة المرماح .

وخلال هذه الرحلة ، أضيف إلى مساحة المدينة حوالى ١٨٧ فدان ، تمثل ٧,٨ ٪ من جملة المساحة الحالية للمدينة ، أكثر من ثلاثة أرباعها ، عبارة عن أراضى طرح نهرى ، وبقايا بحيرات مقتطعة . وهذا يعنى أن النيل فى تلك المرحلة ، قدم للمدينة محور نموها الرئيسى .

٣ - المرحلة الثالثة : (حتى عام ١٩٧٥م)

وشغلت هذه المرحلة ثلاثة أرباع القرن الحالى تقريباً . وفيها قدمت المواصلات الحديثة محاور جديدة لنمو المدينة ، خاصة نحو الشمال والشمال الشرقى ، على طول طرق السيارات بين المدينة وظهيرها الريفى . وأيضاً مع خط السكة الحديد (القاهرة / أسوان) والخط الفرعى بين المدينة ، ومركز اهناسيا . فظهر العمران على هيئة أشرطة طولية ، تتلاقى فى قلب المدينة ، وتتباعد على أطرافها ، وتوجد مناطق فراغ بين هذه الأشرطة خالية من المساكن [١] .

وفي هذه المرحلة أتسعت دائرة السكن فى الشياخات الهامشية ، خاصة الجزيرة الغربية ، وبنى عطية ، ومقبل ، والمرماح . حيث أضيفت للمدينة حوالى ٤٣٢,٤ فدان ، تمثل ١٨,٣ ٪ من جملة المساحة الحالية للمدينة ، ثلاثة أرباعها ، عبارة عن مبان أقيمت على طول طرق المواصلات الحديثة ، بينما أقتصرت مساهمة النيل فى تلك المساحة على ٢٤,٥ ٪ فقط ، وذلك فى صورة أراضي طرح آخر بحيراته المقتطعة ، والتى حل محل خورها شارع عبد السلام عارف ، الذى أصبح الآن واحد من أهم وأكبر شوارع المدينة .

٤ - المرحلة الرابعة : (حتى عام ١٩٩٨م)

وشغلت هذه المرحلة ، الربع الأخير من هذا القرن ، حيث كانت نتائج الإنفجار السكانى هى العامل الأول فى نمو المدينة العمرانى ، حيث زحفت المساكن على الفراغات ، والفجوات بين أشرطة العمران التى ظهرت فى المرحلة السابقة ، وأخذت المدينة فى نهاية هذه المرحلة ، شكلها الحالى ، وتعتبر السنوات الأخيرة منها ابتداء من ١٩٨٠ وحتى الآن قمة النمو العمرانى للمدينة ، ويرجع إلى الزيادة السكانية الكبيرة من ناحية ، إلى جانب حركة التصنيع التى بدأت فى صورة مصنع النسيج المتوسط (١٩٦٢) والتعليم الجامعى اعتباراً من (١٩٧٦) من ناحية أخرى ، وتعتبر شياخات بنى عطية والمرماح ومقبل الجزيرة الغربية أهم شياخات نمت فى تلك المرحلة ، حيث أضيفت إلى كتلها السكنية حوالى ١٠٥٥,٩ فدان تمثل ٤٤,٤ ٪ من جملة المساحة الحالية للمدينة ، وهى مساحة تزيد على جملة الكتل السكنية السابقة ، حتى عام ١٩٧٥ ، بنسبة تصل إلى ١٣٣ ٪ .

---

(١) فؤاد محمود الصقار . التخطيط الاقليمي ، منشأة المعارف ، الأسكندرية ، (١٩٦٩) ، ص ٣٠٥،٣٠٦

هذا التمدد العمرانى سوف يؤدى إلي تعرية حضرية كاملة لكل الأراضى الزراعية الخصبة داخل كردون المدينة بحلول عام ٢٠٠٦ ،[١] ، وهو وضع ليس قاصرا على مدينة بنى سويف فحسب ، بل تعانى منه جميع المحلات العمرانية فى الوادى والدلتا ونجم عنه العديد من المشكلات الإجتماعية والإقتصادية ، لعل أهمها مشكلة العشوائيات ، لذا شرعت القوانين* والقرارات ** لمعالجة هذا الخلل .

المبحث الثالث: سكان المدينة

أولا: نمو السكان

من المعروف أن عدد السكان فى اى منطقة يتغير باستمرار ، ولا يمكن أن يظل كما هو فى الكم أو الكيف من عام لآخر ، بل أنه لا يمكن أن يكون ثابتاً فى أى وقت أبداً ،وسوف تغطى فترة بحثنا فى نمو سكان مدينة بنى سويف القرن العشرين وهو القرن الذى أصبح نمو سكان المدن ، وانتشار المدنية من ملامحه وسماته الأساسية رغم وجود المدن على سطح الأرض منذ عصر ما قبل التاريخ ،[1] نفس هذا القرن – وبخاصة فى العقدين الأخيرين منه ، بدأ ، سكان المدن فى العالم يسجلون ارتفاعاً ، بمعدلات لم تكن معروفة من قبل ،[2] .

وفترة البحث تقع فيها عشرة تعدادات عامة ، كان أولها تعداد ١٨٩٧ م وهو أول تعداد يمكن الإطمئنان إليه وآخرها تعداد ١٩٩٦ ، إلى جانب تعداد العينة ١٩٦٦ .

والجدول التالى يوضح تطور سكان المدينة خلال تلك الفترة .

---

(١) مرزوق حبيب ميخائيل . المراكز الحضرية فى محافظة بنى سويف رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لجامعة القاهرة ، يناير ١٩٨٦م ص٣٥٩ .

* انظر المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ٨٢ ، الخاص بالتخطيط العمرانى.

** صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٨٦ بتخصيص الأراضى المملوكة للدولة الواقعة فى شرق النيل لإنشاء مجمع جديد يسمى مدينة (بنى سويف الجديدة) . الباحث .

(1) Johnson, J.H, "Urban Geography, An Introductory Analysis." Pergamon Press, London, (1969), P.1.

(2) Stemstein, L, "The Development of Bangkok. " In " The City in the Third World' Geographical Readings. By Dwyer .D.J; Macmillan Press. London (1974).p. 217.

جدول رقم (٢)

م	السنة	عدد السكان	الزيادة		م	السنة	عدد السكان	الزيادة	
			الرقم الحقيقى	٪ سنويا				الرقم الحقيقى	٪ سنويا
١	١٨٩٧	١٨٢٩٩	—	—	٧	١٩٦٠	٧٨٨٢٩	٢١٧٢٣	٢,٩
٢	١٩٠٧	٢٣٣٥٧	٥٠٥٨	٢,٨	٨	١٩٦٦	٩٠٤٢٥	١١٥٩٦	٢,٥
٣	١٩١٧	٣١٩٨٦	٨٦٢٩	٣,٧	٩	١٩٧٦	١١٧٩١٠	٢٧٤٨٥	٣,٠
٤	١٩٢٧	٣٩٥٩٥	٧٦٠٩	٢,٤	١٠	١٩٨٦	١٥٢٣٣٦	٣٤٤٢٦	٢,٩
٥	١٩٣٧	٤٥٤٩٢	٥٨٩٧	١,٥	١١	١٩٩٦	١٧٢٢٣٢	١٩٨٩٦	١,٣
٦	١٩٤٧	٥٧١٠٦	١١٦١٤	٢,٦					

من دراستنا لهذا الجدول تتضح لنا الحقائق التالية :

أولاً : أن المدينة فى نمو سريع ، ففى خلال هذا القرن زاد عدد سكانها من ١٨٢٢٩ نسمة إلى ١٧٢٢٣٢ نسمة ، أى أن عدد السكان قد تضاعف تسع مرات ونصف تقريبا فى الوقت الذى تضاعف فيه سكان إقليم المدينة – محافظة بنى سويف – حوالى أربع مرات فقط وتضاعف فيه سكان القطر ما يقرب من ست مرات .

ثانياً: يلاحظ أن السكان قد تدرجوا فى الزيادة السنوية بصورة منتظمة ابتداء من عام ١٩١٧ حيث كانت نسبة النمو فى العشر سنوات التالية ٢,٤ سنوياً ارتفعت فى الفترة من ١٩٣٧ : ١٩٤٧ إلى ٢,٦ سنوياً . أما الهبوط المفاجئ فى نسبة الزيادة السنوية فى العشر سنوات ١٩٢٧ : ١٩٣٧ حيث لم تتجاوز النسبة ١,٥ ٪ فقط – فربما كان مرجعه إلى موجة الركود الاقتصادى العالمى والتى تأثرت بها مصر . «فتوقف تيار الهجرة من الريف إلى المدن بصفة عامة وهو يمثل عاملاً مهماً فى النمو السكانى ومن ناحية أخرى هناك تيار رجعى للهجرة من المدن إلى الريف عودة بالإنسان إلى موطنه الأصلى بعد إغلاق سبل الرزق أمامه فى المدن»[1] .

ثالثاً : يمثل العقد الواقع بين ١٩٠٧ :١٩١٧ قمة النمو السكانى داخل المدينة حيث قفز عدد السكان من (٢٣٣٥٧) نسمة إلى (٣١٩٨٦) نسمة بزيادة قدرها (٨٦٢٩) نسمة أى بنسبة ٣,٧ سنوياً

* جميع الأرقام والنسب معدلة حسب الحدود الإدارية الحالية – الباحث.

(١) محمد صبحي عبد الحكيم مدينة الإسكندرية رسالة دكتوراه منشورة ، مكتبة مصر ، القاهرة (١٩٥٨) ، صـ ١٩٥ :١٩٦ .

وتعتبر هذه أعلى نسبة فى محافظات مصر الوسطى خلال تلك الفترة إذ لم تزد فى مدينة الجيزة عن ١,٣ ٪ والفيوم ١,٩ ٪ والمنيا ٢,٨ ٪ .

رابعا : المدة من ١٩٤٧ :١٩٨٦ – تمثل قمة مراحل النمو السكاني للمدينة ،حيث أستقبلت المدينة ٩٥٢٣٠ نسمة جديدة ، بزيادة وصلت إلى ١٦٨ ٪ ، أى أن سكان المدينة قد تضاعفوا أكثر من مرة ونصف ، فى أقل من أربعين سنة فقط . ولقد تراوحت الزيادة السكانية خلال هذه المدة بين ٢,٩ ٪ ، ٣ ٪ سنوياً ، باستثناء الست السنوات من عام ١٩٦٠ :١٩٦٦ ، حيث أنخفضت الزيادة السنوية إلى ٢,٥ ٪ ، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها حركة الهجرة ، التى سجلت أرقاماً بالسالب ، حيث تفوقت الهجرة النازحة ، على الهجرة الوافدة .

خامسا : العقد الأخير (٨٦ / ١٩٩٦) . يمثل بداية تراجع النمو السريع لمرحلة النمو السريع ، حيث بلغت نسبة الزيادة السنوية ١,٣ ٪ فقط ، وهى أقل نسبة سجلت ، خلال عقود هذا القرن ويرجع ذلك لعدة أسباب ، منها بلوغ المدينة مرحلة التشبع السكانى ، حيث وصلت الكثافة العامة إلى ١٧٢٢٤ نسمة / كم٢ ، إلى جانب تكثيف الحكومة لجهودها فى مجال تنظيم الأسرة من ناحية ، والعمل على رفع مستوى المعيشة من ناحية أخرى .

سادساً : فى تقدير لمعدل نمو المدن المصرية خلال النصف الأول من القرن الحالى (١٨٩٧ :١٩٤٧) على أساس اعتبار أن نسبة نمو السكان ١٠٠ ٪ ظهرت أربع مجموعات من المدن :

(أ) مجموعة بطيئة النمو (–١٠٠ ٪) (ب) مجموعة متوسطة النمو (١٠٠ ٪ إلى ٢٠٠ ٪)

(ج) مجموعة سريعة النمو – وتتراوح درجة نموها من ٢٠٠ ٪ إلى ٣٠٠ ٪ .

(د) مجموعة سريعة جداً فى النمو – ودرجة نموها أكثر من ٣٠٠ ٪ [1] .

وبناء على هذا التقدير نجد أن مدينة بنى سويف قد ارتفع سكانها من ١٨٢٩٩ نسمة عام ١٨٩٧ إلى ٥٧١٠٦ نسمة عام ١٩٤٧ أى بزيادة ٣٨٨٠٧ نسمة أى أنها سجلت فى تلك الفترة درجة نمو تساوى ٢١٢ ٪ وبذلك تندرج تحت المجموعة الثالثة التى تعتبر من المدن السريعة النمو .

---

(١) نوال محمد عبد الله ،المحلة الكبرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة لكلية البنات ، جامعة عين شمس ،(١٩٦٥) ، ص ١١٣ .

وفى النصف الثانى من هذا القرن أرتفع عدد سكان المدينة من ٥٧١٠٦ نسمة عام ١٩٤٧ ، إلى ١٧٢٢٣٢ نسمة عام ١٩٩٦ بزيادة قدرها ٢٠٢ ٪ فحافظت على موقعها داخل المجموعة سريعة النمو ، وإن كانت معدلات النمو آخذة فى الآنخفاض التدريجى لتقترب بشدة من معدلات المجموعة متوسطة النمو ، وتضع المدينة على مشارفها .

والجدول التالى يبين نسبة سكان المدينة إلى سكان مركز بنى سويف مقارنة بالنسبة المئوية لسكان المدن فى التعدادات السكانية المختلفة من ١٨٩٧ : ١٩٨٦م

جدول رقم (٣)

م	سنة التعداد	نسبة سكان المدينة إلى سكان المركز ٪	نسبة سكان المدن إلى سكان الجمهورية ٪
١	١٨٩٧	١٣,٠	١٤,٤
٢	١٩٠٧	٢١,٠	١٣,٨
٣	١٩١٧	٢٦,٠	١٤,٨
٤	١٩٢٧	٣١,٠	١٧,٢
٥	١٩٣٧	٣٢,٩	١٩,٥
٦	١٩٤٧	٤٠,٠	٢٢,٢
٧	١٩٦٠	٤٢,٨	٣٧,٤
٨	١٩٦٦	٤٣,٩	٤١,٠
٩	١٩٧٦	٤٥,٩	٤٣,٨
١٠	١٩٨٦	٤٥,٢	٤٤,٠

ومن دراستنا للجدول السابق نلاحظ :

أولاً : إن الخط البيانى لنسبة سكان المدينة إلى سكان مركزها ، أخذ فى الارتفاع المستمر منذ تعداد ١٨٩٧ م ، وحتى تعداد ١٩٨٦ م فبينما كانت هذه النسبة لا تزيد كثيراً عن $\frac{١}{١٠}$ فى بداية هذا القرن ، قفزت إلى $\frac{٤}{١٠}$ عند منتصفه ثم واصلت الارتفاعات لتقترب من النصف فى ربعه الأخير أى أنها تضاعفت حوالى خمس مرات فى ٧٥ عاماً فقط .

وهذا وضع طبيعى ليس بالنسبة لسكان المدن فى القطر المصرى فحسب بل على المستوى العالمى . حيث أن نسبة سكان المدن فى العالم كانت فى مطلع هذا القرن (١٩٠٠م) ٩,٢ ٪ ارتفعت

ى عام ١٩٥٠ إلي ٢٠,٩ ٪ ويتوقع أن تصل فى عام ٢٠٠٠ إلي ٤٥٪ وفى عام ٢٠٥٠ إلى ٩٠ ٪ (١) واستمرار هذا التأثير على سكان الريف المجاور بالسرعة التى هو عليها اليوم سوف يصل بالمركز إلي المدينة الكاملة في وقت ليس ببعيد ولا يعني هذا أن كل شخص سوف يعيش فى المدينة ، بقدر ما يعنى أن نسبة ضئيلة فقط سوف تكون بعيدة٠ عن تأثير المدينة(٢) .

ثانيا : أن سرعة نمو نسبة سكان المدينة إلى سكان الريف المجاور لها تفوق سرعة نمو المدن المصرية بصفة عامة بالنسبة إلى اجمالى سكان القطر فى مختلف التعدادات ابتداء من ١٩٠٧ إلى ١٩٨٦ وهذا يؤكد ما توصلنا إليه من دراسة الجدول السابق من حيث أن المدينة تعتبر من المدن سريعة النمو فى القطر المصرى .

ثالثاً : فى تعداد ١٩٩٦م ، بدأ الخط البيانى لنسبة سكان المدينة إلى سكان مركزها ، يأخذ اتجاهاً معاكساً ، حيث انخفضت هذه النسبة من ٤٥,٢ ٪ فى تعداد ١٩٨٦م إلى ٤١,٥ ٪ فى تعداد ١٩٩٦ م ، كما سجلت المدينة أيضاً ، لأول مرة فى تاريخها الحديث ، نسبة تقل عن مثيلتها على مستوى الجمهورية ، وربما يرجع السبب الرئيسى فى ذلك إلى تواضع مستويات صافى الهجرة إلى المدينة ، خلال العقدين الأخيرين* .

ويرجع نمو سكان المدينة إلى عاملين هما :

(أ) الزيادة الطبيعية : ويقصد بها الفرق بين المواليد والوفيات . (ب) الهجرة .

ولما كان إجمالي عدد السكان (بين تعدادين) يعكس أرقام الزيادة الكلية أى الفرق بين المواليد والوفيات بالإضافة إلى المهاجرين من أو إلى المدينة(١) .

فالجدول التالى يوضح نصب كل من الزيادة الطبيعية والهجرة فى نمو سكان المدينة ونسبها المئوية إلى الزيادة الكلية فى الفترة من ١٩٠٧ إلى ١٩٩٦ .

---

(1) Jones, E. "Urban Geography." Oxford University Press, (1969), p. 17 .

(2) Jones, E. Ibid, P, 18

* انظر جدول رقم (٤)

(١) محمد عبد الرحمن الشرنوبي . جغرافية السكان مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، (١٩٧٢) ، صـ ١٩٣ .

جدول رقم (٤)

م	المدة	عدد السكان	الزيادة الكلية	الزيادة الطبيعية		الفرق (الهجرة)	
				عدد	٪	عدد	٪
١	١٩٠٧	٢٣٣٥٧	–	–	–	–	–
٢	١٩١٧	٣١٩٨٦	٨٦٢٩	٢٠١٤	٢٣,٣	٦٦١٥	٧٦,٧
٣	١٩٢٧	٣٩٥٩٥	٧٦٠٩	٣٤٥٣	٤٥,٤	٤١٥٦	٥٤,٦
٤	١٩٣٧	٤٥٤٩٢	٥٨٩٧	٦١٢١	١٠٣,٨	٢٢٤	٣,٨
٥	١٩٤٧	٥٧١٠٦	١١٦١٤	٦٣٤٧	٥٤,٦	٥٢٦٧	٤٥,٤
٦	١٩٦٠	٧٨٨٢٩	٢١٧٢٣	٢١٦٦٢	٩٩,٧	٦١	٠,٣
٧	١٩٦٦	٩٠٤٢٥	١١٥٩٦	١٤٧٢٠	١٢٦,٩	٣١٢٤	٢٦,٩
٨	١٩٧٦	١١٧٩١٠	٢٧٤٨٥	٢٢٦٦١	٨٢,٤	٤٨٢٤	١٧,٦
٩	١٩٨٦	١٥٢٣٣٦	٣٤٤٢٦	٣٣٠١٠	٩٥,٩	١٤١٦	٤,١
١٠	١٩٩٦	١٧٢٠٣٢	١٩٨٩٦	١٨٢٨٠	٩١,٩	١٦١٦	٨,١
	الجملة	–	١٤٨٨٧٥	١٢٨٢٦٨	٨٦,٢	٢٠٦٠٧	١٣,٨

وقد تم حساب الزيادة الكلية فى هذا الجدول من واقع التعدادات حتى ١٩٩٦ ، أما الزيادة الطبيعية فقد حسبت من واقع السجلات الحيوية للمدينة *.

* – مصلحة الضرائب العقارية ، قسم المواليد والوفيات ، بندر بنى سويف ، بيانات غير منشورة .
– الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، إحصاءات المواليد والوفيات مرجع ١ – ٢١٢ .
– مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ببنى سويف ، تقديرات المواليد والوفيات ، معلومات غير منشورة .

ورغم أن هذا الجدول يعتمد على مصدرين احصائيين مختلفين من حيث درجة الدقة مما يسجل احتمالاً لوجود أخطاء إما فى أحد التعدادات أو فى السجلات الحيوية ، ولكننا مضطرين إلى الاعتماد على المصدرين معاً لدراسة نصيب كل من الزيادة الطبيعية والهجرة فى نمو سكان (المدينة) لعدم توفر احصاءات ومصادر أخرى من ناحية ، ولأن الخطأ فى هذه الحالة بالنسبة للمدن حيث تنتشر مكاتب الصحة وحيث درجة الوعى الثقافى أعلى يكون احتماله أقل بكثير من الريف .

ومن واقع هذا الجدول نستنتج ما يأتى :

أولاً : كان للزيادة الطبيعية النصيب الأكبر فى نمو سكان المدينة خلال هذا القرن ، حيث ساهمت بحوالى ١٢٨٢٦٨ نسمة ، تمثل ٨٦,٢٪ من جملة الزيادة الكلية للسكان ، « ومن المعروف أن الزيادة الطبيعية ، فى أغلب المدن العربية أكثر أهمية من الهجرة فى نمو السكان ، ».[(١)]

ثانياً : تأتى الهجرة فى المرتبة الثانية ، فقد ساهمت ، بحوالى ٢٠٦٠٧ نسمة ، تمثل حوالى ١٣,٨٪ من جملة الزيادة الكلية للسكان .

كما يمكننا أن نسجل من واقع بيانات هذا الجدول عدة ملاحظات هى :

١ – خلال العشرين سنة الأولى من هذا القرن كان نصيب الهجرة فى نمو السكان أكبر من نصيب الزيادة الطبيعية إذ بلغ متوسط نسبة الهجرة ٦٦,٣٪ من جملة الزيادة الكلية ويرجع ذلك إلى أن «الثورة الصناعية وتقدم وسائل المواصلات وزيادة السكان خلال القرن العشرين ، قد وضع نهاية للإستقرار النسبى الذى عاشت فيه المدن المصرية فى غضون القرن الماضى وغيرت بقوة وعنف من طابع الحضر المصرى . وإذا كانت العوامل السابقة عوامل رئيسية فى نمو الحضرية المصرية

---

(1) Gerald . H. Blake: "Urbanisation in North Africa-its Nature and Consequences", in "The city in the third world, " Geographical Readings." By, Dwyar. D,J. Macmillan Press, London, (1974), p, 73.

فإن هناك عوامل أخرى قد ساعدتها فى تحقيق غرضها التطورى وهذه العوامل تتمثل فى إنشاء دور العلم وإعادة التركز الإدارى وزيادة المرافق العامة ». [1]

٢- فى خلال العشر سنوات بين ١٩٢٧ : ١٩٣٧ أعتمد نمو المدينة على الزيادة الطبيعية فقط بل أننا نجد أن الهجرة كان تأثيرها سلبياً وتفسير ذلك هو أنه فى خلال هذا العقد سادت موجة الكساد العالمية التى أثرت بدورها على القطر المصرى فظهر تيار من الهجرة الرجعية عودة بالإنسان وأطفاله إلى موطنهم الأصلى ويلاحظ الاستاذ الدكتور محمد صبحى عبد الحكيم أنه خلال تلك الفترة ارتفعت النسبة المئوية لمعدل نمو السكان . فى محافظات مصر العليا التى تعتبر أكبر مواطن الهجرة السكانية فى مصر .

٣- فى خلال المدة من ١٩٦٠ / ١٩٦٦ م تكرر الوضع السابق بصورة أكبر ، حيث ساهمت الزيادة الطبيعية بحوالى ١٢٧ ٪ من جملة الزيادة الكلية لسكان المدينة ، فى نفس الوقت الذى تفوقت فيه الهجرة النازحة من المدينة ، على الهجرة الوافدة إليها ، فكان صافى الهجرة ، وللمرة الثانية خلال هذا القرن - بالسالب - ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها ، أن تلك المدة شهدت تسجيل أعداد كبيرة من سواقط القيد * . والتوسع الكبير فى حركة التصنيع فى المدن الكبرى وبخاصة فى القاهرة والأسكندرية ، إلى جانب إعلان مجانية التعليم العالى ، والذى كان مقصوراً ، حتى ذلك الوقت على القاهرة ، والاسكندرية ، ثم أسيوط .

٤- خلال المدة من ١٩٧٦ / ١٩٩٦ م أخذ الخط البيانى لصافى الهجرة يسجل ارتفاعاً ملحوظاً ، حيث تضاعفت نسبتها فى جملة الزيادة الكلية للسكان ، من ٤ ٪ فى النصف الأول من هذه المدة إلى ٨ ٪ فى النصف الثانى . ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها ، نمو التعليم العالى ** بالمدينة ، واتجاه الحكومة القوى نحو بناء قاعدة خدمية متطورة ، فى شتى المجالات ، هذا إلى جانب دخول المدينة عالم التصنيع المتقدم *** فزادت «الفرص التى تقدمها المدينة لجذب المهاجرين من خارجها[2] .

---

(١) محمد السيد غلاب ، ويسرى الجوهرى - جغرافية الحضر «منشأة المعارف» الأسكندرية (١٩٧٢) ص ٥١٥ .

* فى عامى ١٩٦٠ - ١٩٦١م - طالبت الحكومة جميع الأفراد البالغين بعمل بطاقات هوية . الباحث

** بدأت نواة الجامعة الإقليمية ، فى العام الدراسى ١٩٧٧/٧٦م - بكلية التجارة ، وأصبحت الآن تضم ثمانى كليات بالمدينة ، وكلية للتكنولوجيا فى بنى سويف الجديدة ، شرق النيل . الباحث .

*** تم تخصيص مساحات من مناطق التوسع العمرانى ، فى شرق النيل للمشروعات الصناعية الحديثة ، والتى بدأت بمصنع للأسمنت فى عام ١٩٩٥م - الباحث

(2) Jefferson. M. " The Law of Primute City. "Geographical Review, April, (1939),p. 227 .

ثانيا : تركيب السكان :

سكان أى قطر ليسوا مجرد عدده ، بل هم مجموع ذكوره وإناثه من مختلف فئات السن ومن مختلف المهن والحرف – ولذلك لابد لتقدير سكان أى قطر أن ندرس ما يسمى بتكوينهم والنوع والسن يكونان معاً أهم عنصرين من عناصر تكوين أى مجموعة سكانية ، ،ولهما دلالتهما الخاصة على المستوى الاجتماعى والاقتصادى لكل قطر ، وأثرهما فى العناصر الديموجرافية المختلفة ،[1] .

بل أول مميزات الشخص من وجهة نظر التحليلات السكانية هى النوع والسن فالتوزيع العمرى والنوعى للسكان هما عادة نقطة البداية لأى دراسات سكانية . فالمجموعات العمرية والنوعية التى تتكون منها أى كتلة سكانية هى أحجار البناء التى تدخل فى إنشاء المجتمع .[2] وعلى هذا سنتناول دراسة تركيب سكان مدينة بنى سويف من النقاط التالية :

– تركيب السكان حسب النوع

– تركيب السكان حسب فئات السن .

١- تركيب السكان حسب النوع

من المعروف أن أى مجموعة سكانية تنقسم إلى قسمين ذكور وإناث ، وتحسب الذكور لكل مائة انثى – عادة . وهذه تسمى بالنسبة الجنسية أو نسبة الذكورة . وهذه النسبة تحسب للسكان عامة أو لكل فئة من فئات السن على حدة .[3]

وارتفاع النسبة النوعية يدل على زيادة عدد الذكور بالنسبة إلى أعداد الإناث والعكس، حيث تتوقف كثير من العلاقات الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية على وجود توازن بين أعداد

---

(١) محمد السيد غلاب ، ومحمد صبحى عبد الحكيم – (١٩٦٢) ، مرجع سابق ذكره صـ ٩٩ .

(2) Hollingsworth, T.H, "Population" . In, "Regional and Urban Studies" By orr, S.C, and Cullingworth, J.B, GeorgeAllan & Unwin Publishers, London, (1969), P, 122. .

(٣) محمد السيد غلاب ، ومحمد صبحى عبد الحكيم – (١٩٦٢) ، مرجع سابق ذكره صـ ٨٨ .

النوعين والنسبة النوعية أقل من ٩٠٪ أو أكثر من ١١٠٪ تعتبر خارج حالة التوازن [1] . ويرى بعض العلماء أن النسبة ١٠٥٪ . ١٠٦٪ للأطفال حديثى الولادة ، تعتبر – عادة – النسبة المثالية[2] .

والجدول التالى يوضح تركيب سكان المدينة من حيث النوع ونسبة الذكورة منذ مطلع القرن الحالى حتى ١٩٩٦ فى التعدادات المختلفة .

جدول رقم (٥)*

م	التعداد	التركيب النوعى لسكان المدينة			نسبة الذكورة (٪)		
		عدد السكان	ذكور	إناث	المدينة	المحافظة	القطر
١	١٨٩٧	١٨٢٢٩	٩٣٨٦	٨٨٤٣	١٠٦	١٠٣	١٠٣
٢	١٩٠٧	٢٣٣٥٧	١١٩٢٥	١١٤٠٥	١٠٥	١٠١	١٠١
٣	١٩١٧	٣١٩٨٦	١٦٢٤٢	١٥٧٤٤	١٠٣	١٠٢	١٠٠
٤	١٩٢٧	٣٩٥٩٥	٢٠٣٦٠	١٩٢٣٥	١٠٥	٩٠	٩٩
٥	١٩٣٧	٤٥٤٩٢	٢٣٠١٧	٢٢٤٧٥	١٠٢	٩٩	١٠٠
٦	١٩٤٧	٥٧١٠٦	٢٨١٧٤	٢٨٩٣٢	٩٨	٩٤	٩٨
٧	١٩٦٠	٧٨٨٢٩	٣٩٧٩٢	٣٩٠٣٧	١٠٢	٩٦	١٠١
٨	١٩٦٦	٩٠٤٢٥	٤٥٤١٠	٤٥٠١٥	١٠١	٩٨	١٠١
٩	١٩٧٦	١١٧٩١٠	٦٠٠٠٢	٥٧٩٠٨	١٠٤	١٠٢	١٠٤
١٠	١٩٨٦	١٥٢٣٣٦	٧٨٠٣٧	٧٤٢٩٩	١٠٥	١٠٣	١٠٣
١١	١٩٩٦	١٧٢٠٣٢	٨٧٤٢٠	٨٤٦١٢	١٠٣	١٠٤	١٠٤

ومن دراسة الجدول يتضح لنا :

(١) أن جميع نسب الذكورة خلال التعدادات المختلفة يدل على وجود حالة التوازن بين النوعين بصفة عامة سواء على مستوى المدينة أو المحافظة ، أو القطر .

(٢) نسب الذكورة فى التعدادات المختلفة متذبذبة وإن كان الخط البيانى لنسب الذكورة فى المدينة يميل بصفة عامة نحو الانخفاض فى النصف الثانى من هذا القرن عنه فى نصفه الأول .

---

(1) Clark, J.I, "Population Geography. " Pergamon Press, Oxford, (1970), P.P. 148-150 .

(٢) محمد السيد غلاب ، ومحمد صبحى عبد الحكيم . (١٩٦٢) ، مرجع سابق ذكره ، صـ٨٨ .

(٣) سجلت المدينة أدنى مستويات الذكورة في تعداد ١٩٤٧ حيث زاد عدد الإناث عن عدد الذكور لأول مرة خلال هذا القرن فأصبحت النسبة ٩٨ ذكراً لكل مائة أنثى مما يدل على تعرض المجتمع السكانى للمدينة لأوضاع غير طبيعية من حيث فرص الحياة أمام الجنسين - خاصة بالنسبة للأطفال - وفى ضوء دراسة نمو السكان يمكننا تفسير هذا الانخفاض فى نسبة الذكورة كنتيجة لإنتشار الأوبئة فى الفترة السابقة على التعداد خاصة مرض الكوليرا ، حيث كانت وفيات الذكور أعلى من وفيات الإناث .

(4) انخفاض نسبة الذكورة التالى حدث فى تعداد ١٩٦٦ وويمكننا تفسيره فى ضوء الهجرة التى خرجت من المدينة فى المدة ابتداء من ١٩٦٠ حيث كان صافى الهجرة فى ذلك الوقت فى غير صالح المدينة ، مما أثر على نسبة الذكورة حيث أن «الهجرة غالباً ما تكون من الذكور[1] خاصة فى مجتمعنا الشرقى بتقاليده التى تتيح فرصاً للهجرة أمام الذكور أكبر بكثير مما تتيحه أمام النساء .

(٥) بمقارنة نسب الذكورة فى المدينة بمتوسط المحافظة نلاحظ أن المدينة سجلت معدلات أعلى من مثيلتها فى المحافظة فى جميع السنوات فيما عدا ١٩٩٦ - ويرجع السبب فى ذلك إلى عامل الهجرة ، حيث تستقبل المدينة المهاجرين وأغلبهم كما أسلفنا من الذكور ، مما يؤدى إلى رفع نسبة الذكورة فى المدينة عن المتوسط العام للمحافظة .

(٦) بمقارنة نسب الذكورة فى المدينة بمثيلتها على مستوى القطر نلاحظ أن المدينة سجلت نسب أعلى بصفة عامة ، وبخاصة فى النصف الأول من هذا القرن - وهى الفترة ، التى تميزت بارتفاع نصيب الهجرة فى نمو سكان المدينة .

ودراسة نسب الذكورة لكل فئة من فئات السن على حدة تعطى صورة أوضح للتركيب العمرى للسكان داخل المدينة . والجدول التالى يوضح تطور نسب الذكورة فى فئات السن المختلفة فى تعدادات ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٦* .

* الجدول من تجميع الباحث ونسب الذكورة من حسابه .

(1) Clark, J,I. (1970), op. cit, p, 74 .

* أختيرت هذه التعدادات لأنها واكبت ظروفاً غير عادية فى التاريخ المصرى منها انتشار الأوبئة فى عامى ٤٢ / ١٩٤٥ - والحروب العربية الإسرائيلية فى أعوام ٤٨ / ٥٦ / ٦٧ / ١٩٧٣ .

جدول رقم (٦)**

الفئة	نسبة الذكورة			
	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٧٦
أقل من ٤ سنوات	٩٧	٩٢	١٠٥	١٠٤
٥ – ٩	١٠٠	١٠١	١٠٥	١٠٦
١٠ –١٤	١٠٠	٩٢	١٠٢	١٠٥
١٥ – ١٩	١٠٠	٩٠	٩٥	١٠٤
٢٠ – ٢٤	١٠٣	٨٩	١٠٠	٨٧
٢٥ –٢٩	٩١	٨٠	٨٩	٩٥
٣٠ – ٣٩	١٠٥	٩٥	٩٦	٩٩
٤٠ – ٤٩	١٢٠	١٠١	١٠٩	١٠٢
٥٠ – ٥٩	١٠٧	١٠٨	١١١	١١٠
٦٠ فأكثر	١٠٦	١٠٢	١١٥	١٠١

ومن دراسة هذا الجدول تتضح الحقائق التالية :

١ – أن الأطفال أقل من أربع سنوات كانت نسبة الذكورة فيهم منخفضة فى تعدادى ٣٧ ، ٤٧ وهذا وضع طبيعى يسبب ارتفاع نسب الوفيات بين الذكور فى هذه السن حيث أنهم أكثر حساسية لكثير من الأمراض عن الإناث . وإن كانت نسب ١٩٦٠ / ١٩٧٦ قد سجلت وضعاً طبيعياً – فإن ذلك مرده إلى التقدم الطبى وازدياد الوعى الصحى بين السكان مما أتاح فرصا أكبر للبقاء أمام الأطفال الذكور .

** الجدول والنسب من إعداد الباحث إعتماداً على التعدادات السكانية .

٢ – فى فئات السن التالية وحتى سن أربعة عشر عاماً بدأت كفة الذكور فى التعادل مع كفة الإناث تقريبا فى تعدادى ٣٧ / ١٩٤٧ ، وان كانت نسبة الذكورة فى تعدادى ١٩٦٠ / ١٩٧٦ أكثر ارتفاعاً .

٣– المجموعة العمرية التى تقع ما بين ١٥ : ٣٩ سنة سجلت فى جميع التعدادات (فيما عدا تعداد ١٩٣٧) انخفاضاً فى نسب الذكورة . يرجع إلى عدة أسباب متشابكة منها انتشار الأوبئة خاصة فى عامى ٤٢ / ١٩٤٥ – حيث كان تأثيرها على الذكور أكبر من تأثيرها على الإناث ، ومنها أيضاً الركود الاقتصادى وما صحبه من تيارات هجرة رجعية من المدن إلى الريف ، ثم الحروب العربية الإسرائيلية . كل ذلك أثر ولا شك على نسب الذكورة فى المدينة ، إلى الحد الذى أخرج بعض فئات من هذه المجموعة عن حالة التوازن ، خاصة تلك التى تقع بين ٢٠ : ٢٩ سنة .

٤ – فى فئات الشيخوخة عادت نسب الذكورة إلى وضعها الطبيعى فزاد عدد الذكور على عدد الإناث * .

٢– تركيب السكان حسب فئات السن :

لبيانات السن أهمية خاصة فى دراسة السكان لأنها تساعد على دراسة كثير من العناصر الديموجرافية الأخرى مثل اتجاهات النمو بما فى ذلك المواليد والوفيات ومعدلات الزواج فضلاً عن الناحية الإنتاجية والصحية والتعليمية ، غير أن بيانات السن فى التعدادت التى بين أيدينا أكثر البيانات بعداً عن الحقيقة ذلك لأن بعض السكان يجهلون تاريخ ميلادهم على وجه التحديد . «ثم إن هناك سبباً آخر ينطبق على كل بلاد العالم ، وهو سبب نفسانى يتخلص فى أن الذين تخطوا دور الكهولة يميلون إلى إعطاء أنفسهم سناً أكبر حتى يظهروا بمظهر الشيوخ المحنكين ، وعلى العكس من ذلك فإن متوسطو العمر يميلون إلى اعطاء سن أقل من سنهم ليبدوا فى فتوة الشباب ، ويظهر هذا بصفة خاصة فى الإناث »[1] ، كذلك قد يلجأ بعض السكان إلى تقدير أعمارهم محاولين الربط بين تاريخ ميلادهم وبعض الأحداث الهامة التى مرت بحياتهم أو مقارنة أعمارهم ببعض أقاربهم »[2] . ولعل أكبر دليل على عدم معرفة السن على وجه التحديد تركز الأعمار حول الرقم خمسة

* انظر محمد السيد غلاب ومحمد صبحى عبد الحكيم (١٩٦٢) ، مرجع سابق ذكره صـ ٩٩ : ١٠٣ .

(١) محمد صبحى عبد الحكيم (١٩٥٨) مرجع سابق ذكره صـ ٢٨١ .

(٢) يسرى الجوهرى . سكان كفر المنصورة قبلى ، عن كتاب بحوث في الجغرافيا البشرية منشأة المعارف بالأسكندرية (١٩٧٤) صـ٥

ومضاعفاته حيث بلغت نسبة الذكور الذين تنتهي أعمارهم بصفر ٢٨٠ فى الألف فى تعداد ١٩٢٧ ، الذين تنتهى سنهم بالخمسة ٢٢٨ فى الألف وكذلك الحال فى الإناث اللاتى تنتهى أعمارهن بالصفر ٣٣٥ فى الألف وبالخمسة ٢٣٠ فى الألف ،[1] . ورغم هذه العيوب لا يمكننا ترك تحليل بيانات السن فهى كما ذكرنا سلفاً تكون مع النوع عنصرين لهما دلالتهما الخاصة فى الدراسات السكانية ، ولتقليل الأخطاء يحسن أن نجعل أساس المقارنات فى هذه الدراسة فئات عمرية متسعة ، مما يسهل حصر الأخطاء المتوقعة فى أضيق الحدود الممكنة ، ولذلك سنقسم السكان إلى ثلاث مجموعات عمرية هى :

أولاً: صغار السن وهم من تقل سنهم عن ١٥ سنة .

ثانياً : متوسطو السن وتتراوح سنهم بين ١٥ : ٦٠ سنة .

ثالثا : الشيوخ وهم من تزيد سنهم عن ٦٠ سنة .

والجدول التالى يوضح النسبة المئوية لفئات السن الثلاثة فى المدينة مقارنة بمثيلاتها فى المحافظة (١٩٨٦ / ١٩٩٦)

جدول رقم (٧)*

م	التعداد	–١٥ سنة		١٥ – ٦٠ سنة		+٦٠ سنة	
		المدينة	المحافظة	المدينة	المحافظة	المدينة	المحافظة
١	١٩٨٦	٣٦	٤٢,٨	٥٧,٢	٥٠,٢	٦,٨	٧
٢	١٩٩٦	٣٣,٦	٤٠,٧	٦١,٧	٥٣,٨	٤,٧	٥,٥

ومن دراسة هذا الجدول يتضح لنا الآتى :

١ – ارتفاع متوسط نسبة متوسطى السن فى المدينة عن بقية الفئات – كما أن هذه النسبة أعلى من مثيلاتها فى المحافظة .

---

(١) محمد صبحى عبد الحكيم (١٩٥٨) المرجع السابق ذكره صـ ٢٨٢ .

* الجدول من تجميع وحساب الباحث ، من تعداد ١٩٨٦ ، والنتائج الأولية لتعداد ١٩٩٦م .

٢– متوسط نسبة الأطفال فى المدينة أقل منه فى المحافظة .

٣– متوسط نسبة الشيوخ فى المدينة أقل من مثيلاتها فى المحافظة .

ومن تحليل هذه الدراسة يتضح لنا الآتى :

١ – ارتفاع نسبة متوسطى العمر فى المدينة مرجعه إلى أن المدينة تمثل مجتمع عمل يجذب إليه المهاجرين خاصة من فئات العمر المتوسط حيث أنها فئات العمل والإنتاج ولا يعني هذا انخفاض نسبة الإعالة فى المدينة عنها فى المحافظة كما يبدو من ظاهر الأرقام ، فغالبا ما يكون للعاملين المستقرين بالمدينة ارتباطات إعالة فى موطنهم الأصلى يقومون بتأديتها .

٢ – انخفاض متوسط نسب الشيوخ فى المدينة لا تعنى أن فرص الأعمار فى المدينة أقل منها فى المحافظة ، فربما كان السبب هو عودة المهاجرين من المدينة إلى موطنهم الأصلى عندما يتقدم بهم العمر ويفقدون وظائفهم بالإحالة على المعاش . وعلى أى حال فإن تعداداتنا القادمة لابد أن تتدارك أوجه العجز فيها بقياس أدق للهجرة على مستوى أصغر حتى يمكن تفسير بعض الظاهرات الديموجرافية تفسيراً صحيحاً .

والجدول التالى يوضح النسب المئوية لفئات السن الثلاث موزعة على شياخات المدينة حسب تعداد ١٩٨٦ .

جدول رقم (٨)*

م	الشياخة	–١٥سنه %	١٥–٦٠ سنة %	٦٠+سنة %	الجملة %
١	الجزيرة الغربية	٣٧,٨	٥٦,٨	٥,٤	١٠٠
٢	الرحبة والجبالى	٣٥,٢	٥٦,١	٨,٧	١٠٠
٣	الغمراوى	٣٨,١	٥٤,٦	٧,٣	١٠٠
٤	المرماح	٣٧	٥٧	٦	١٠٠
٥	بنى عطية	٣٠,١	٥٩,٩	١٠	١٠٠
٦	سوق الخضار	٣١,٣	٥٨,٣	١٠,٤	١٠٠
٧	مقبل	٣٠,٥	٥٩,٥	١٠	١٠٠
٨	مولد النبى	٣٦,١	٧٥	٦,٩	١٠٠
	متوسط المدينة	٣٦	٧٥,٢	٦,٨	١٠٠

* الجدول من تجميع وحساب الباحث .

ويمكن دراسة وتحليل بيانات هذا الجدول على مستويين مختلفين ، هما :

أولاً : على أساس تقسيم سميث – Smith [1] ، الذى حدد ثلاثة مستويات لكل فئة من فئات العمر الثلاث الرئيسية ، حيث نلاحظ ما يأتى :

أ – الأطفال : كل شياخات المدينة يمكن تصنيفها ضمن المستوى المتوسط ، الذى تتراوح نسبته بين (٣٠ – ٤٠ ٪)

ب– متوسطو العمر : يمكن تقسيم شياخات المدينة بالنسبة لهذه الفئة العمرية ، إلى قسمين

هما : ١ – شياخات المستوى المنخفض (–٥٧,٥ ٪) . وتضم الغمراوى والرحبة والجزيرة الغربية والمرماح ، ومولد النبى .

٢– شياخات المستوى المتوسط (٥٧,٥ – ٦١,٩ ٪) وتضم بقية الشياخات .

جـ– الشيوخ ويمكن أيضاً تقسيم شياخات المدينة بالنسبة لهذه الفئة العمرية إلى قسمين

هما : ١– شياخات المستوى المرتفع (+٧,٩ ٪) . وتضم سوق الخضار وبنى عطية ، ومقبل والرحبة والجبالى .

٢– شياخات المستوى المتوسط (٤ – ٧,٩) . وتضم بقية الشياخات

ثانياً : على أساس التقسيم الإدارى . بمقارنة فئات العمر الرئيسية الثلاث ، على مستوى الشياخة ، نلاحظ ما يأتى :

أ – **الأطفال** : سجلت شياخات الغمراوى ، والجزيرة ، والمرماح ، أعلى النسب وهى شياخات شعبية ، ذات مستوى اقتصادى منخفض ، كما ترتفع فى بعضها نسب العاملين فى الزراعة * . بينما سجلت شياختى بنى عطية ، ومقبل أدنى النسب ، والشياخة الأولى ، ترتفع بها نسبة المسيحيين

---

(١) ت.لين سمث أساسيات علم السكان ترجمة محمد السيد غلاب ، وفؤاد أسكندر ، مراجعة عز الدين فريد ، القاهرة (١٩٧٢) ، ص ٢٠٧ .

* تبلغ نسبة العاملين فى الزراعة بالمدينة ١٧ ٪ من جملة من لهم نشاط اقتصادى ، حسب تعداد ١٩٨٦ ، بينما تبلغ النسبة فى هذه الشياخات (٢٥,٦ / ٢٠ / ١٧,٨) علي الترتيب ، الباحث .

بصورة كبيرة حيث تسود معتقدات دينية وعادات إجتماعية ** ، تساهم فى خفض معدلات الإنجاب بينما تتميز الثانية ، بارتفاع مستوى المعيشة ، حيث سجلت أقل نسبة إعالة فى المدينة * .

ب – **متوسطو العمر** : سجلت شياختى بنى عطية ، ومقبل أعلى النسب ، وهى نفسها التى تميزت بإنخفاض نسبة الأطفال بينما سجلت شياختى الغمراوى والرحبة والجبالى ، والجزيرة الغربية ، أدنى النسب ، وهى الشياخات التى تتميز بإرتفاع نسب الأطفال ، أى أن العلاقة بين نسب الأطفال ونسب متوسطى العمر فى المدينة ، علاقة عكسية ، وبإخضاع هذه العلاقة للقياس الإحصائى ، وجد أن الارتباط بينهما ، ارتباط سلبي قوى يزيد على (-٠,٦) .

جـ – الشيوخ : أدنى النسب سجلت فى الشياخات الفقيرة ، بينما أعلى النسب سجلت فى الشياخات ذات عبء إعالة منخفض ** ، وهو أمر متوقع حيث يؤثر المستوى الاقتصادى ، على مدى توفر الرعاية الصحية ، ويرتبط بصورة طردية مع أمد الحياة .

نسبة الإعالة :

تعتبر نسبة الإعالة من أهم دلالات التوزيع العمرى للسكان ، لقياس مدى العبء الواقع على الأفراد المنتجين ، ورغم تعدد أساليب حساب نسبة الإعالة إلى أن أقربها للدقة هى نسبة الإعالة الحقيقية (١) ، ويقصد بها عدد الأفراد الذين لا تضمهم القوة العاملة ، لكل مائة من أفراد هذه القوة ،(٢) .

والجدول التالى يوضح نسبة الإعالة الحقيقية فى مدينة بنى سويف ، مقارناً بحضر المحافظة ، وحضر الجمهورية خلال الفترة من ٧٦ / ١٩٨٦م *** .

** تبلغ نسبة المسيحيين فى شياخة بنى عطية ٥٨٪ من جملة عدد سكانها حسب تعداد ١٩٨٦ حيث يسود بينهم معتقد الزوجة الواحدة ، وعادة الزواج المتأخر . الباحث .

* انظر جدول (١٠) نسبة الإعالة .

** انظر جدول (١٠) نسبة الإعالة .

*** الجدول من تجميع وحساب الباحث .

(١) نسبة الإعالة الحقيقية = $\frac{\text{عدد السكان المعولين}}{\text{عدد العاملين فعلا (٦ سنوات فأكثر)}} \times ١٠٠$.

(٢) سعد أحمد حسن. محافظة سوهاج – دراسة في جغرافية السكان رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة لكلية آداب سوهاج ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٤م، ص٣٥٠ .

جدول رقم (٩)

السنة	نسبة الإعالة		
	مدينة بني سويف	حضر المحافظة	حضر الجمهورية
١٩٧٦	٢٧٦	٢٧٢	٢٦٨
١٩٨٦	٢٦٨	٢٩٠	٢٦٢

ومن تحليل بيانات هذا الجدول نلاحظ ما يأتى :

١- سجلت نسبة الإعالة في مدينة بني سويف ، وكذا في حضر الجمهورية ، إنخفاضاً ملحوظاً مما يشير إلى تقدم فى مستوى المعيشة ، بينما سجلت نسبة الإعالة فى محافظة بنى سويف ارتفاعاً ملحوظاً أيضاً ، مما يعكس زيادة العبء الاقتصادى الواقع على كاهل العائلين فى المحافظة .

٣ - سجلت المدينة انخفاضاً فى نسبة الإعالة بلغ ٣ ٪ خلال الفترة من ٧٦/١٩٨٦ ، بينما لم تتجاوز نسبة الانخفاض على مستوى الجمهورية ٢,٢ ٪ فقط ، مما يدل على أن مستوى معيشة سكان المدينة يتقدم بصورة طيبة .

والجدول التالى يوضح نسبة الإعالة الحقيقية ، ومدى مساهمة المرأة فيها ، مقارنة بنسبة الأطفال والشيوخ ، على مستوى الشياخة ، حسب تعداد ١٩٨٦* .

** الجدول من تجميع الباحث .

جدول رقم (١٠)

م	الشياخة	الإعالة الحقيقية		مساهمة المرأة		الأطفال والشيوخ	
		النسبة ٪	الترتيب	النسبة ٪	الترتيب	النسبة ٪	الترتيب
١	الجزيرة الغربية	٢٤٣	٧	٢٦	٢	٤٣,٢	٢
٢	الرحبة والجبالى	٢٨٧	١	٢٠,٧	٥	٤٣,٩	٢
٣	الغمراوى	٢٧٧	٤	١٦,٦	٧	٤٥,٤	١
٤	المرماح	٢٨٥	٢	١٩,٩	٦	٤٣	٤
٥	بنى عطية	٢٣٥	٨	١٦,١	٨	٤٠,١	٨
٦	سوق الخضار	٢٥١	٥	٢٣,٧	٣	٤١,٧	٦
٧	مقبل	٢٤٧	٦	٣٠,١	١	٤٠,٥	٧
٨	مولد النبى	٢٧٨	٣	٢٣,٣	٤	٤٣	٥
	مدينة بنى سويف	٢٦٨	-	٢٢,٦	-	٤٢,٨	-

ومن تحليل بيانات هذا الجدول نستنتج :

١- سجلت شياخة بنى عطية ، أقل نسبة إعالة ، وهذا يرتبط بإحتلالها المركز الأخير فى نسبة الأطفال والشيوخ وهى فى نفس الوقت تحتل المرتبة الأولى فى نسبة العاملين بالزراعة ** . ومن المعروف أن قطاع الزراعة ، يمكنه استيعاب العمالة غير الفنية ، كما أن العاملات فى الزراعة ، مع أزواجهن ، لا يذكرن عادة أنهن يعملن ، وهذا يفسر انخفاض مساهمة المرأة فى نسبة الإعالة بهده الشياخة .

٢- سجلت شياخة الرحبة والجبالى ، أعلى نسبة إعالة وهى شياخة شعبية أحتلت المركز الثانى فى نسبة الأطفال والشيوخ وفى نفس الوقت سجلت نسبة منخفضة لمساهمة المراة فى قوة العمل .

** تبلغ نسبة العاملين فى الزراعة فى هذا الشياخة (٢٦ ٪) . الباحث .

٣- الشياخات التى سجلت نسبة إعالة تقل عن المتوسط العام ، هى بصفة عامة الشياخات التى انخفضت فيها نسبة مساهمة المرأة ، وكذا نسبة الأطفال والشيوخ عن المتوسط العام . وبالتالى فإن العكس صحيح .

ثالثاً : توزيع وكثافة السكان

أ - توزيع السكان :

إذا اعتبرنا أن وحدة توزيع السكان داخل المدينة هى الشياخة فإنه يقابلنا فى دراسة توزيع السكان فى المدينة العديد من المشاكل ، ففى التعدادات المختلفة ، كانت وحدة التوزيع تختلف من تعداد إلى آخر . وبالتالى حدود ومساحة التوزيعية المستخدمة .

ففى جميع التعدادات التى تمت حتى ١٩٢٧ كانت المدينة ينظر إليها كوحدة واحدة غير منفصلة عن مركز بنى سويف . ولذلك لم تحتوى هذه التعدادات على بيانات تفصيلية عن توزيع السكان أو كثافتهم داخل المدينة .

وفى عام ١٩٣٥ صارت مأمورية منفصلة عن مركز بنى سويف وأصبح أسمها بندر بنى سويف ، ومنذ تعداد ١٩٣٧ أخذت الوحدات التوزيعية داخل المدينة تظهر بشكل منتظم حيث قسمت المدينة إلى :

أ - بندر قسم أول : ويشمل شياخات الرحبة والغمراوى وسوق الخضار .

ب - بندر قسم ثان : ويشمل شياخات مولد النبى وبنى عطيه ومقبل .

جـ - بندر قسم ثالث : ويشمل شياخة المرماح والعزب .

د - خارج الكردون : ويشمل شياخة الجزيرة الغربية* .

أما تعداد ١٩٦٠ فهو أول تعداد يتم بعد تعديل الاسم إدارياً إلى مدينة بنى سويف ، حيث ظهرت الشياخات لأول مرة كوحدة توزيعية للسكان .

والجدول التالى يبين توزيع السكان على أقسام المدينة فى تعدادى ١٩٣٧ / ١٩٤٧ .

---

* انظر شكل رقم (٤) الحدود الادارية لشياخات المدينة .

جدول رقم (١١) *

القسم	تعداد ١٩٣٧		تعداد ١٩٤٧	
	عدد السكان	النسبة المئوية	عدد السكان	النسبة المئوية
بندر قسم أول	١١٤٦٦	٢٥,٢٠	١٤٦٢٢	٢٥,٧٧
بندر قسم ثان	١٢٧٦٤	٢٨,٠٥	١٦٥٨١	٢٩,٠٣
بندر قسم ثالث	٢٠١٥٦	٤٤,٣٠	٢٤٦٥١	٤٣,١٠
خارج الكردون	١١٠٦	٢,٤٥	١٢٥٢	٢,١٠
الجملة	٤٥٤٩٢	٪١٠٠	٥٧١٠٦	٪١٠٠

ويلاحظ من هذا الجدول :

١- بندر قسم أول وهو الذى يضم شياخات الكتلة القديمة قد حافظ على نسبة عدد سكانه تقريباً ، وهو يضم أكثر من ربع عدد سكان المدينة ، وقد بلغت الزيادة السكانية المطلقة فيه ٣٨١٧ نسمة على مدى عشر سنوات أى بزيادة سنوية حوالى ٢,٣ ٪ فى الوقت الذى كانت فيه نسبة الزيادة السنوية فى المدينة حوالى ٢,٦ ٪ ومن المعروف أن المنطقة الوسطى قد تحافظ فى بعض الأحيان على حالة من الثبات السكانى ، بمعنى أن عدد السكان يظل دون تغيير يذكر .[1]

٢-حدث تغير فى توزيع السكان فى بندر قسم ثان ، فارتفعت نسبتهم بمقدار ١ ٪ تقريباً وهذا القسم الذى يمثل الشياخات التى تحيط بالمنطقة الوسطى وهى منطقة جذب سكانى للراغبين فى التوطن قريباً من وسط المدينة .

٣- بندر قسم ثالث : ويضم الحافة الريفية للمدينة ممثلة فى شياخة المرماح والعزب ، فبالرغم من الزيادة السكانية المطلقة ، فقد سجل نقصا فى النسب المئوية لسكانه مقداره ١,٢ ٪ وهناك عدة أسباب لذلك منها :

* الجدول من تجميع الباحث والنسب من حسابه .
(١) يسرى الجوهرى وحافظ مصطفى. جغرافية السكان الطبعة الأولى دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، (١٩٧١) ، صـ ٢٢٧ .

أ- تيار الهجرة الرجعى الذى تعرضت له المدينة خلال الفترة ، فمن المعروف أن القادمين الجدد ، غالبا ما يفضلون التركز على أطراف المدينة حيث المجتمع أقرب فى خصائصه من موطنهم الأصلى ، وعندما ضاقت بهؤلاء القادمين سبل العيش فى المدينة ، خلال الأزمة الاقتصادية العالمية ، فضلوا العودة إلى موطنهم الأصلى ، فكان الخروج من الأطراف أقوى وأوضح من الخروج من القلب .

ب- «الأوبئة والأمراض التى كان انتشارها فى المناطق الهامشية المتريفة ، أسرع وأوضح من المناطق الوسطى بسبب نقص الرعاية الصحية فيها»[1] .

والجدول التالى يوضح توزيع ونسب السكان فى الفترة من ٦٠ / ١٩٨٦ على مستوى الشياخة *

جدول رقم (١٢)

م	الشـــــياخة	تعداد ١٩٦٠		تعداد ١٩٨٦	
		عدد	٪	عدد	٪
١	الجزيرة الغربية	٤٤٢٨	٥,٦	٣٠٧٦٥	٢٠,٢
٢	الرحبة والجبالى	٨٣٦٤	١٠,٦	٨٢٨٣	٥,٤
٣	الغمراوى	١١١٤٠	١٤,١	١٥٣٠٥	١٠
٤	المرماح	٢١٩٧١	٢٨	٤٧٩٠٩	٣١,٤
٥	بنى عطية	١٩٣١	٢,٥	٣١٧٣	٢,١
٦	سوق الخضار	٨٨٥٥	١١,٢	٦٩٠٣	٤,٥
٧	مقبل	٦٣٦١	٨,٠	١٣٢٥٨	٨,٧
٨	مولد النبى	١٥٧٧٩	٢٠,٠	٢٦٨٨٠	١٧,٧
	مدينة بنى سويف	٧٨٨٢٩	١٠٠	١٥٢٤٧٦	١٠٠

ومن تحليل بيانات هذا الجدول نلاحظ ما يأتى :

* الجدول من تجميع الباحث والنسب من حسابه .

(١) انظر : مرزوق حبيب ميخائيل . مدينة بنى سويف ، دراسة فى جغرافية المدن . رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة لكلية آداب القاهرة ، (١٩٧٨) صـ١٠٥ .

١- الشياخات القديمة تاريخيا والتى تحتل المنطقة الوسطى من المدينة * ، انخفضت فيها نسبة السكان من ٥٥,٩٪ عام ١٩٦٠م إلى ٣٧,٦٪ عام ١٩٨٦ م ويرجع ذلك إلى قوة الطرد المركزية ، التى تدفع بالسكان من القلب المكتظ سكانيا ، والأغلى سعراً ، إلى الأطراف الأقل اكتظاظاً والأرخص سعراً.

٢- الشياخات الأحدث تاريخيا ** وهى شياخات هامشية ، سجلت ارتفاعا فى نسبة السكان من ٤٤,١ ٪ إلى ٦٢,٤٪ عام ١٩٨٦ ، ويرجع ذلك أن هذه الشياخات تمثل مناطق جذب للسكان الراغبين فى التوطن بعيداً عن مشكلات وسط المدينة الاجتماعية ، والاقتصادية المتعددة ، من ناحية - كما أنها تمثل موطنا مناسباً للوافدين الجدد من المناطق الريفية ، بسبب التقارب الاجتماعى بين البيئة الريفية الوافدين منها وهذه الشياخات الهامشية شبه المتريفة من ناحية أخرى .

ب- كثافة السكان :

«التوزيع المطلق للسكان لا يعطى أى فكرة عن مقدار ضغط السكان على الأرض[١] بينما تعطي دراسة الكثافة أوضح صورة. وفكرة كثافة السكان بنسبة عدد السكان إلى المكان الذى يشغلونه ، هى واحدة من أبراز وأخطر العلاقات التى يبحثها الجغرافيون»[٢] إذ تعتبر مقياساً لدرجة توزيع السكان على سطح الأرض [٣] ولذلك تعددت طرق قياس هذه الكثافة [٤] فمنها الكثافة الحسابية أو العامة ، والكثافة الإنتاجية والكثافة الزراعية والكثافة الاقتصادية العامة .

وتعتبر الكثافة الحسابية أنسب طرق قياس الكثافة داخل المدن . إذ يقصد بها نسبة عدد السكان إلى مساحة الأرض التى يعيشون عليها بغض النظر عن :

(أ) نوع هذه الأرض ومدى وكيفية استغلالها .

(ب) الحرفة التى يشتغل بها سكان هذه الأرض[٥] .

ولما كانت بعض الشياخات فى المدينة ، تضم داخل حدودها أراضى زراعية أو مسطحات مائية غير معمورة . فقد قام الباحث بحساب الكثافة بنسبة عدد السكان إلى مسطحات المبانى فى كل شياخة ، حسب تقدير ١٩٩٨م .

---

* تشمل شياخات الكتلة القديمة (الرحبة والجبالى ، الغمراوى / سوق الخضار) وشياخة مولد النبى . الباحث .

** تشمل بقية الشياخات . الباحث .

(١) محمد صبحى عبد الحكيم «موارد الثروة الاقتصادية» دار النهضة العربية القاهرة (١٩٦٠) ص ٦٧ .

(2) Clark, J.I. (1970) op. cit. P.p. 28-29

(٣) محمد السيد غلاب (١٩٧١) ، مرجع سابق ذكره ، ص ٢١ : ٢٢ .

(٤) للمزيد راجع : محمد صبحى عبد الحكيم . (١٩٦٠) ، مرجع سابق ذكره ص ٦٧ : ٧٠ .

(٥) محمد صبحى عبد الحكيم وآخرون . دراسات فى جغرافية مصر . مكتبة مصر ، القاهرة (١٩٥٧) ص٤٥٤ .

جدول رقم (١٣)

م	الشياخة	السكان (ألف نسمة)	المساحة (كم٢)	الكثافة (نسمة/كم٢)
١	الجزيرة الغربية	٣٣	١,٣٣	٢٤٨١٢
٢	الرحبة والجبالى	٨,٥	٠,٢٢	٣٨٦٣٦
٣	الغمراوى	١٧	٠,٤٩	٣٤٦٩٤
٤	المرماح	٥٥	٢,٥١	٢٢٩١٢
٥	بنى عطية	٩	١	٩٠٠٠
٦	سوق الخضار	٧,٥	٠,٢٣	٣٢٦٠٩
٧	مقبل	١٧	١,٦٥	١٠٣٠٣
٨	مولد النبى	٢٧	٠,٣٤	٧٩٤١٢
مدينة بنى سويف		١٧٤	٧,٧٧	٢٢٣٩٤

ومن دراسة وتحليل هذا الجدول ، نستطيع تقسيم شياخات المدينة من حيث كثافة السكان إلى ثلاثة أقسام هى :

القسم الأول : ويضم شياخات الرحبة والغمراوى وسوق الخضار ومولد النبى ، وهى شياخات ترتفع فيها الكثافة عن المتوسط العام للمدينة ، وهذه الشياخات من أقدم مناطق المدينة تاريخيا ، وتقع فى قلب أو وسط المدينة ، وهى شياخات أصبحت مشبعة بالسكان وفى نفس الوقت وتمثل مناطق تامة البناء ، ولا تحتوى داخل حدودها الإدارية أى مسطحات فضاء تقريباً .

لذا يرى الباحث أنها شياخات ، لا تقبل أى زيادات سكانية جديدة ، بل يجب تشجيع سكانها على الهجرة إلى الشياخات الأخرى ، لإعادة توزيع سكان المدينة بصورة أفضل .

القسم الثانى : ويضم شياختى الجزيرة الغربية والمرماح ، وكثافته تقترب من المتوسط العام للمدينة ، وشياخته من شياخات الأطراف التى شهدت فى العقدين الأخيرين نمواً عمرانياً بمعدلات كبيرة .

القسم الثالث : ويضم بقية شياخات المدينة ، وفيه تنخفض الكثافة عن المتوسط العام ، أى أنه يستطيع استيعاب المزيد من السكان . وشياخات هذا القسم تحيط بشياخات القسم الأول ، ومعظم

مبانيها من النوع ، منخفض الأدوار ، الذى يفترش مساحات كبيرة من الأرض ، ويستوعب أعداداً قليلة من السكان ، حيث تسود الأسر المالكة والساكنة لنفس المبنى ، ومعظمها أسر ليست لديها القدرة ، أو الرغبة فى تعلية مبانيها بقصد الإيجار للغير لذا فإن وضع البرامج التى تشجع هؤلاء السكان على تغيير آرائهم تمثل إحدى الحلول التى يجب دراستها .

المبحث الرابع : الصورة العامة لاستخدام الأرض

«يتفق معظم الجغرافيين فى الوقت الحاضر ، على ضرورة دراسة المراكز الحضرية دراسة تحليلية منظمة ، مهما صغرت فى الحجم أو المساحة التى تشغلها ، ومن ثم فلابد وأن تقسم كل مدينة إلى عدد من المناطق الاستغلالية ، أو الوظيفية[1] . فنحن حين ننظر إلى أى مدينة ، نلاحظ بوضوح أن «هناك مناطق للصناعات ، وأخرى للمتاجر ، وأحياء للسكن ، وهكذا مما يظهر اختلاف استخدام الأرض المدينة »[2] من منطقة أخرى . وفى نفس الوقت يجب أن نلاحظ أن التركيب الوظيفى فى تغير مستمر ، ليقابل الاحتياجات الجديدة فى الحياة . هذا التغير يتأثر بقوتين متقابلتين هما :

١ – القوة الطاردة المركزية : وهى تدفع دائما بالنمو ، وبعض الوظائف من المنطقة الوسطى ، التى تمثل مركز المدينة ، إلى الهوامش والأطراف .

٢ – قوة الجذب المركزية : وهى تعمل على تركيز النشاط الوظيفى فى المنطقة الوسطى من المدينة .

ومن الأمور المألوفة ، أن تنتقل إحدى الوظائف من منطقة إلى أخرى ، ومن جزء إلى آخر ، داخل المنطقة الواحدة ، ويتبين من كثير من الدراسات المدنية ، أن أكثر الوظائف هجرة إلى الهوامش ، وتأثراً بقوة الطرد المركزية هى هجرة المناطق السكنية ، والصناعية ، والمخازن ،والسكك الحديدية . أما أكثر الوظائف تأثراً بقوة الجذب المركزية إلى المنطقة الوسطى ، هى التجارة وما يتصل بها من أعمال»[3] .

---

(١) يسرى الجوهرى ، التركيب الوظيفى لمدينة المنيا من بحوث فى الجغرافيا البشرية ، مع مرجع سابق ، ص١

(2) Smailes, E. (1953) Op. Cit, p. 84.

(3) Golby, C. "Centrifugal and Centripetal force in Urban Geography. " In " Readings in Urban Geography' by' Mayer H.M. and, Kohn, C.F. The University of Chicago Press, Chicago, (1965), pp, 287 - 288

والجدول التالى يبين مساحات الاستخدامات المختلفة لأرض المدينة ، عام ١٩٩٨ على مستوى الشياخة * – بالفدان .

جدول رقم (١٤)

م	الشياخة	المبانى	أراضى زراعية	مسطحات مائية	الجملة
١	الجزيرة الغربية	٣١٧,٤	٣٠	٣٠,٣	٣٧٧,٧
٢	الرحبة والجبالى	٥١,٥	–	–	٥١,٥
٣	الغمراوى	١١٧,٥	–	–	١١٧,٥
٤	المرماح	٥٩٨,٢	٥٤,٥	–	٦٥٢,٧
٥	بنى عطية	٢٣٩,٠	١٣,٦	٢٨١,٥	٥٣٤,١
٦	سوق الخضار	٥٤,٦	–	–	٥٤,٦
٧	مقبل	٣٩٢,٠	٣٥,٣	٨٥,٧	٥١٣,٠
٨	مولد النبى	٧٨,٧	–	–	٧٨,٧
الجملة		١٨٤٨,٩	١٣٣,٤	٣٩٧,٥	٢٣٧٩,٨

ومن تحليل بيانات هذا الجدول يتضح لنا :

١– المسطحات المائية فى المدينة – تشغل ٣٩٧,٥ فدان – أى حوالى ١٦,٧ ٪ من جملة المساحة الكلية للمدينة ، عام ١٩٩٨ – وهذه المسطحات المائية تتمثل فى أجزاء من مجرى نهر النيل تقع داخل كردون حدود المدينة ، أمام شياخات الجزيرة الغربية ، وبنى عطيه ، ومقبل .

٢– الأراضى الزراعية – التى تقع داخل كردون المدينة ، وتبلغ حوالى ١٣٣,٤ فدان ، أى ٥,٦ ٪ من جملة المساحة الكلية للمدينة . وهى تزرع حالياً بالمحاصيل التقليدية مثل القمح والفول والبرسيم شتاء – والذرة الشامية ، والقطن صيفاً – أما مساحات الخضر فهى مساحات محدودة .

وتتبع الأراضى الزراعية داخل كردون المدينة ، نظام الدورة الزراعية .

---

* المساحات محسوبة بقسم المسطحات بهيئة المساحة ببنى سويف .
– وأيضاً : مجلس مدينة بنى سويف ، إدارة التنظيم سجلات وبيانات غير منشورة .
– وأيضاً : الهيئة العامة للتخطيط العمراني . التخطيط الهيكلي الابتدائى لمدينة بنى سويف القاهرة ، ١٩٧٦ .
– والجدول من تجميع وحساب الباحث .

ومعنى ذلك أن الزراعة التى ،كانت السبب الأول والمباشر فى ظهور المدن بل إن الثورة الأولى لقيام المدن فى العالم تمت فى مناطق زراعة الرى ، وخاصة وادى النيل ودلتاه ،[1] .مازالت تمثل وجها من أوجه استخدام الأرض فى المدينة ، لأنها نشأت فى داخل الأراضى الزراعية ، ولأن مساحات داخل حدودها الادارية ، مازالت جزءاً من الحقل المحيط بالمدينة من جميع الاتجاهات ، تقريباً .

قطاع المبانى يشغل حوالى ١٨٤٨,٩ فدان أى حوالى ٧٧,٧٪ من جملة المساحة الكلية للمدينة ومن المعروف أن القطاع يتكون من ،جزءين متداخلين ، وهما المناطق المكشوفة ، والمناطق المبنية . ولا يمكن الفصل بين هذين الجزءين ، لأن المناطق المكشوفة تتخلل المناطق المبنية . وقد تكون المناطق المكشوفة ، مناطق خاصة كحدائق المساكن ، أو مناطق عامة وتشمل الشوارع ، والحدائق العامة ، والملاعب ، وما إليها ، أما المناطق المبنية فتشمل كل المبانى ، سواء كانت مخصصة للسكن أو للأغراض التجارية ، أو الصناعية أو الإدارية ، بالرغم من أن هذه المناطق الثلاث الأخيرة غير مخصصة أصلاً للسكن،[2] .

والجدول التالى ، يبين المساحة بالفدان ، والنسب المئوية لاستخدامات الأرض المختلفة ، داخل هذا القطاع – Built up area عام ١٩٩٨[3] .

جدول رقم (١٥)

م	نوع الاستخدام	المساحة	النسبة ٪	م	نوع الاستخدام	المساحة	النسبة ٪
١	المناطق السكنية	٩٢١	٤٩,٨	٥	حدائق ومتنزهات	٥٢,٨	٢,٨
٢	المناطق التجارية	٧٧,٤	٤,٢	٦	خدمات أخرى	١٩٥,٧	١٠,٦
٣	المناطق الصناعية	٥٧,٢	٣,١	٧	مناطق تحت التعمير	١٥٥	٨,٤
٤	الطرق	٣٨٩,٨	٢١,١		الجملة	١٨٤٨,٩	١٠٠

(1) Smailes, A.E. (1953), op. cit. p.8.

(٢) فؤاد محمود الصقار . (١٩٦٩) ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣ .

(٣) عن : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة بنى سويف . نشرة معلومات ، السنة الخامسة العدد الثاني والخمسون بنى سويف . ابريل ١٩٩٥م .

التركيب الوظيفى لمدينة بنى سويف شكل (٢)

ومن تحليل هذا الجدول وأيضاً من دراسة خريطة التركيب الوظيفى للمدينة يمكننا تقسيم استخدام الأرض فى المدينة إلى :

أولاً : المناطق السكنية . ثانياً : المناطق التجارية . ثالثاً : المناطق الصناعية .

رابعاً : الطرق . خامساً : الحدائق والمتنزهات . سادساً : خدمات أخرى*.

سابعاً : مناطق تحت التعمير .

أولاً – المناطق السكنية :

يحتل الاستخدام السكنى المرتبة الأولى فى استخدام أرض المدينة ، إذ يمثل ٤٩,٨ ٪ من جملة مساحة قطاع المبانى والاستخدام السكني لأرض المدينة يضم عدة عناصر هى : أنماط السكن ، وخطة المدينة ، وتاريخ البناء وارتفاعات المبانى ، وأسعار الأرض .

(أ) أنماط السكن :

هناك اختلافات جوهرية فى التصميمات الهندسية لمساكن المدينة ويمكن إجمال هذه الاختلافات فى نمطين أساسين هما** :

١) **النمط الأول** : ويوضحه الشكل (١٠–أ) وفيه صمم المسكن على اعتبار أنه وحدة سكنية واحدة تقطنها عائلة بأكملها ، وهذه الوحدة السكنية ، غالبا ما تكون ذات مساحة صغيرة ، لا تتجاوز فى معظم الأحيان مائة متر مربع ، وتتكون فى الغالب من طابقين ، يستخدم الطابق الأول للمعيشة والثانى للنوم .

وفى نوع متطور من هذا النمط نجد محلات تجارية ، تشغل جزءاً من مساحة الطابق الأول وقد يلجأ بعض أصحاب هذه المنازل إلى تعليتها فى حالات قليلة إلى الطابق الثالث . وأساسات هذا النمط من المساكن بنيت من الحجر الجيرى ، أما بقية المنزل فإنه من الطوب الأخضر ، إلا فى حالات قليلة ، ومع الهدم وإعادة البناء ، يستخدم الطوب الأحمر .

وبدراسة العوامل المتحكمة فى انتشار هذا النمط ، وجد أنه يرتبط بالمناطق ذات المستوى الاقتصادى المنخفض ، ونسب الإعالة المرتفعة ، وحيث تسود الحرف غير الحضرية مثل الزراعة

---

* تشمل الخدمات التعليمية والثقافية ، الخدمات الصحية ، والخدمات الدينية ، ومناطق الحكم والإدارة .

** من واقع الدراسة الميدانية للباحث – والاطلاع على الرسومات الهندسية لمنازل من مختلف الشياخات ، بالإدارة الهندسية بالمدينة .

أو الحرف الدنيا مثل العمالة غير الفنية وأيضاً ، يرتبط هذا النمط بالأسرة كبيرة الحجم ، والكثافة السكانية المرتفعة ، لذلك فإنه يتركز أساساً فى المناطق الشعبية والفقيرة من المدينة ، والتى غالباً ما تكون الكتلة السكنية القديمة للمدينة . إلى جانب الشياخات التى ترتفع فيها نسبة العاملين بالزراعة مثل بنى عطية والجزيرة الغربية والأطراف المتريفة من هذه المدن والتى كانت أصلاً قرى زراعية ، احتوتها المدينة فى داخلها أثناء نموها العمرانى المستمر ، وبخاصة فى السنوات العشرين الأخيرة ، مثل بلبل ، الشركة والجنادلة وأبو عقل راغب ، وتضم المدينة ١١٣٤ مسكنا من هذا النمط معظمها فى تلك القرى * .

٢) **النمط الثانى** : وهو النمط الحديث ويوضحه الشكل (١٠ - ب) حيث تقسم الوحدة السكنية إلى أقسام (شقق) يكفى كل قسم منها أسرة واحدة ، ونادراً ما يقطن القسم الواحد أكثر من أسرة وكل قسم وحدة مستقلة بذاتها ، ويحتوى على دورة مياه صحية تضم مرحاضاً وربما أكثر وحماماً وهى غالباً ما تكون متصلة بالمجارى . إلى جانب عدد من الحجرات حسب مساحة هذا القسم - الشقة - كما أن الوحدات السكنية فى هذا النمط عادة ما تكون مرتفعة ثلاثة طوابق فأكثر .

(ب) خطة المدينة :

«تمارس المدينة نشاطها فى إطار خطتها التى نمت مع الزمن [١] ولقد قسم تريكارت J.Tricart خطة المدن إلى قسمين رئيسيين هما [٢] :

١ - **المدن المتجانسة** : وتعنى المدن ذات التركيب البسيط ، وتنقسم إلى مدن مخططة ومدن غير مخططة وهى تلك المدن التى نمت نمواً طبيعياً .

٢ - **المدن غير المتجانسة** : وتعنى المدن ذات التركيب المعقد ، ومنها المدن التى أعيد تخطيطها والمدن متعددة النوايا والمدن ذات النمط المتشابك .

ومن دراستنا لخطة مدينة بنى سويف ، يمكن تصنيفها ضمن المدن المتجانسة ، حيث يمكننا أن نميز بين كتلتين رئيسيتين هما كلتة غير مخططة ، وأخرى لها تخطيط معين .

---

(1) عبد الفتاح محمد وهيبه ، فى جغرافية العمران ، دار النهضة العربية ، بيروت (١٩٨٠) ، ص ١٣٩ .

(2) Carter, H. "The Study of Urban Geography." 2ed edition, Edward, Arnold, Publishers, London, (1977), p, 146 .

* انظر النتائج الأولية لتعداد ١٩٩٦ ص١٣ .

أ) **الكتلة غير المخططة** : وتتمثل فى نواة المدينة التى يرجع تاريخها إلى ما قبل بداية هذا القرن ، حيث تراكمت فيها المبانى دون خطة ، عبر تاريخها الطويل . وتتصف منازلها بالتكدس ، وعدم الانتظام ونقص الشروط الصحية الواجب توافرها فى المسكن الصحى ، كما تتصف هذه الكتلة بعدم وجود أرض فضاء أو مساحات خضراء . وشوارعها ضيقة متعرجة ، لا تصلح غالبا لسير السيارات ، كما تكثر بها الحارات والأزقة المسدودة ، أى انها باختصار منطقة نمو تراكمى عشوائى تم بملء المساحات الفضاء ، داخل هذه الكتلة ، أو على مشارفها ، بالمنازل والمحال التجارية ، دون النظر إلى المتطلبات المترتبة على الاستغلالات المختلفة للأرض ، ولقد ترتب على تكوين وظهور هذه الكتلة ، العديد من المشاكل الحضرية ، منها :

أ– كثرت التجمعات البشرية فى غير مواقعها المناسبة ، فحجبت – ولعدد من السنين – استخدام هذه المناطق ، لأغراض أفضل .

ب– عدم القدرة على استيعاب هذه المناطق لوسائل النقل الحديثة ، وبخاصة الثقيل منها ، ولقد ترتب على ذلك اضطراب حركة النقل والمرور فيها .

ج– تلاحم مبانيها أدى إلى تشكيل أوضاع عمرانية مختلفة فى نسيجها عن بقية أجزاء المدينة .

د– الافتقار إلى المساحات الخضراء التى تعتبر متنفساً للسكان .

هـ – صعوبة إصلاح أو إعادة بناء المنازل القديمة ، بسبب فقر السكان ، وانخفاض القيمة الإيجارية للمساكن ، والمحال التجارية ، نظراً لأنها إيجارات قديمة .

و- جشع الملاك فى استغلال ما يمكن استغلاله ، أفقد المنطقة الشروط الصحية الواجب توفرها .

وهذه الكتلة السكنية ، غير المخططة ، يمكن تحديدها بوضوح من واقع مجموعة خرائط المدن مقياس ١ : ٥٠٠ ، التى أصدرتها مصلحة المساحة وأيضاً من خلال الدراسة الميدانية التى أجراها الباحث . فهى تشغل شياخات الرحبة والجبالى والغمراوى وسوق الخضار ، حيث توجد ثلاث من مناطق النمو العشوائى التى تقع داخل كردون المدينة ، والتى يبلغ عددها ثمان مناطق* .

ب) كتلة لها تخطيط معين :

يرجع تاريخ أقدم أجزائها إلى أوائل هذا القرن ، وهى تحيط بالنواة القديمة ، وتتوافر فيه المقومات الصحية الرئيسية ، لتشييد المسكن الصحى ، حيث توجد الشوارع المتسعة المستقيمة . ومن تحليل مبانى هذه الكتلة ، وجد أنها تقوم على أساس الخطة الشبكية Grid إحدى فروع الخطط

---

* مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة بنى سويف . نشرة غير مطبوعة عن المناطق العشوائية فى محافظة بنى سويف . بنى سويف ١٩٧٧,

المستقيمة وهى تشبه فى تقسيمها رقعة الشطرنج حيث وبحلول عام ١٩٦٠ ، عرفت المحافظة التخطيط القائم على أساس وحدات الجوار وذلك عندما خططت ضاحية بنى سويف الجديدة كمجاورة سكنية ، ضمن شياخة بنى عطية . ومن المعروف أن الأخذ بفكرة المجاورات السكنية فى تخطيط المدن ، اقتراح حديث ، دعى إليه برى PERRY أحد رواد تخطيط المدن فى عام ١٩٢١ م ،(١) .

وبدراسة خريطة بنى سويف الجديدة * ، يتضح لنا أن جميع الشروط التى اقترحها برى قد تم توفرها فى هذه المجاورة النموذجية ، فمساحتها تسعة وأربعين فداناً ، وتتكون من مجموعة متكاملة من المساكن بمرافقها ، وخدماتها الضرورية ، ويحدها من الخارج شوارع رئيسية هى شارع عبد السلام عارف ، وشارع أحمد عرابى ، وشارع ٢٣ يوليو (شارع الأباصيرى) وتتوفر لسكان المجاورة السيولة التامة فى الحركة والمرور ، وبالتالى تحقق لهم الراحة الكاملة .

(جـ) تاريخ البناء :

يمكننا تقسيم الكتلة المبنية للمدينة ، اعتماداً على المظهر الخارجى لحالة المبانى إلى خمسة أقسام هى :

(١) المبانى الحديثة : وهى المبانى التى أقيمت بعد عام ١٩٩٠ م .

وهى فى حالة ممتازة من الناحية المعمارية ، وتشغل كل مساحة المجاورات الحديثة التكوين ** ، ونهايتى شارع عبد السلام عارف ، الشرقية والغربية ، وتتناثر بدرجات متفاوتة فى بقية الشياخات .

(٢) مبانى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠ م :

وهى فى حالة جيدة من الناحية المعمارية ، وتشغل كل مساحة بنى سويف الجديدة التابعة لشياخة بنى عطية – والمبانى المقامة على كورنيش النيل (شارع سليمان متولى) والمبانى المقامة فى شمال شارع صلاح سالم ، وحى مقبل الجديد ، وتتناثر بدرجات متفاوتة فى بقية الشياخات .

(٣) مبانى الفترة من عام ١٩٣٠ – إلى ١٩٥٩ :

وهى فى حالة معمارية متوسطة ، ومعظمها يتكون أساسه من الحجر الجيرى ، وقد يرتفع البناء بالحجر الجيرى إلى الطابق الأول من المبنى – فى بعض الحالات – وتشغل مبانى هذه الفترة مساحات كبيرة من شياخات مولد النبى ، ومقبل القديم ، وجنوب المرماح .

---

(١) أحمد خالد علام ،تخطيط المدن ، مطبعة النهضة العربية ، القاهرة (١٩٨٠) ص ٥٩ : ٦١ .

* انظر شكل رقم (٦) تخطيط مدينة بنى سويف الجديدة .

** هذه المجاورات هى الحى الغربى وتقسيم أراضى سجن بنى سويف فى شياخة المرماح ومدينة الزهراء فى شياخة مقبل .

(٤) مبانى الفترة من عام ١٩٠٠ إلى ١٩٢٩ :

وهى فى حالة مقبولة من الناحية المعمارية ، وأساساتها من الحجر الجيرى كالسابقة – كما أن معظمها مبنى كله من الحجر الجيرى – مثل مدرسة الشهيد عبد العزيز نور الدين الثانوية العسكرية (١٩٢٣ م) وتشغل مبانى هذه الفترة الأجزاء القديمة من مولد النبى ومقبل والمرماح – إلى جانب شياخات بنى عطية والجزيرة الغربية .

(٥) المبانى القديمة :

وهى المبانى التى أقيمت قبل بداية هذا القرن . وهى فى حالة معمارية سيئة من الناحيتين التخطيطية والصحية وقد تأثر بعضها بفعل الزمن ، مما جعلها فى حالة خطورة . ومن المتعارف عليه أنه ، إذا زاد عمر المبنى عن ستين سنة ، فإن تكاليف صيانته تكون باهظة ، لذا يحسن إزالته ،[١] وتنتشر مبانى هذه الفترة فى مساحات متناثرة من الشياخات القديمة مثل الغمراوى ، والرحبة ، والجبالى ، وسوق الخضار ومعظم مبانى القرى التى احتوتها المدينة فى نموها الحديث .

(د) ارتفاعات المبانى* :

من المعروف أنه ، عندما تضيق الأرض فى المدينة ، يميل السكان إلى تعلية بناياتهم ، حتى تحتوى على أكبر عدد ممكن من الوحدات السكنية ، والمكاتب ،[٢] . ومن دراسة الشكل رقم [٣] (التطور التاريخى لمدينة بنى سويف) وخريطة (ارتفاعات المبانى) ، يمكننا ملاحظة نوع من الارتباط الوثيق بين تاريخ البناء وارتفاعه – وفى هذا المجال فإن فترة الحرب العالمية الثانية ، تعتبر ، بصفة عامة حداً فاصلاً بين المبانى المنخفضة ، والتى تتكون من طابق واحد أو طابقين وبين المبانى المرتفعة ، والتى تتعدد طوابقها .

وتتركز المبانى المنخفضة بصفة عامة فى الشياخات القديمة ، وغالباً ما يكون الطابق الثانى – إن وجد – سكنياً [٣] . بينما يحتوى الطابق الأول فى شوارع معينة على حوانيت التجارة

---

* دراسة ميدانية وقعت على مجموعة خرائط ١ : ٥٠٠ وعددها ٢٠ لوحة .

(١) سعد الدين مصطفى ، ومحمد محيى الدين ، التخطيط فى الإسكان ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٤٥٥ ، القاهرة (١٩٦٤) ، ص ٦ .

(٢) عبد الفتاح وهيبة . (١٩٨٠) ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ .

(٣) سابا جورج بشر ، تكوين المدن العربية وتخطيطها ، من تخطيط المدن فى العالم العربى – جمعية المهندسين المصرية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٤ ص ١٤ .

والصناعة – كما يظهر هذا النطاق من المبانى على الهوامش حديثة التعمير ، كأحد مظاهر الشذوذ عن قاعدة الارتباط بين التاريخ الزمنى للمبانى وارتفاعاتها ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك إلى القدرة الاقتصادية للملاك الجدد – والتى تحد من رغبتهم فى الارتفاع بالمبنى إلى أكثر من دور . « وتبلغ نسبة هذه المبانى حوالى ٤٦ ٪ من جملة مبانى المدينة »[١] .

أما المبانى المرتفعة وهى المبانى متعددة الطوابق ، فإنها تتركز بصفة عامة فى بنى سويف الجديدة ، ومقبل الجديد ، وشارع صلاح سالم ، وحول ميادين الثورة ، والجمهورية ، ومولد النبى ، وشارع ٢٣ يوليو وشارع أحمد عرابى ، ومناطق متفرقة من الشياخات الأخرى ، وتبلغ نسبة مبانى هذا النطاق ٥٤ ٪ من جملة مبانى المدينة .

(هـ) أسعار الأرض :

من واقع الدراسة الميدانية لأسعار الأرض فى مناطق متعددة شملت كل شياخات المدينة يمكننا ملاحظة ما يأتى :

(١) « أعلى الأراضى سعراً ، هى تلك التى لها واجهات ، على ميدان الثورة ، وميدان الجمهورية ، وشارع ٢٣ يوليو فيما بينها – وكذلك شارع الجبالى – ويرجع ذلك إلى تركيز المنافع العامة فى تلك المنطقة ، ولذلك فالمنافسة شديدة ، على امتلاك الأرض ، أو تأجير مبانيها »[٢] . « مما يؤدى إلى استغلالها ، استغلالا كثيفاً ، فترتفع قيمتها »[٣] .

(٢) الشياخات القديمة مثل الغمراوى ، والرحبة والجبالى ، وسوق الخضار والشياخات التالية لها فى النشأة ، مثل مولد النبى ومقبل القديم والتى تكون معاً منطقة وسط المدينة . تأتى فى المرتبة الثانية من حيث قيمة أراضى البناء ، وذلك لأنها تحيط بالقلب التجارى للمدينة ، « فتتوفر لها الخدمات المختلفة من متاجر وبنوك ومكاتب وبعض الصناعات »[٤] . مما دفع الناس إلى البناء فيها ليكونوا قريبين من قلب المدينة ، مصدر الخدمات .

---

(١) مرزوق حبيب ميخائيل (١٩٨٦) مرجع سابق ص ٣١٠ : ص ٣١٢ . .
(٢) فؤاد الصفار (١٩٦٩) مرجع سابق ص ٣٠٣ .

(3) Herbert, D. (1972) op. cit. P . 82 .

(4) Smailes, A.E. (1953) op. cit P. 86.

(٣) الأراضى الهامشية ، والتى تمثل أطراف المدينة فى شياخات بنى عطية ومقبل الجديد ، والمرماح الشمالى ، والجزيرة الغربية ، تأتى فى المرحلة الثالثة من حيث أسعار أرض البناء ويرجع انخفاض قيمة الأرض هنا إلى صعوبة الحصول على الخدمات المختلفة نسبياً .

(٤) المناطق الزراعية داخل كردون المدينة ، والتى تمثل الأطراف النائية حيث يصعب الحصول على الخدمات و تعتبر أقل الأراضى سعراً . فإذا ما خططت أجزاء منها للإسكان ، فإن سعر المتر المربع فيها لا يتجاوز (٢٥٠) جنيها* .

ثانيا : المناطق التجارية :

« إن الوظيفة التجارية تحتل أوضح الأماكن الوظيفية في المدن »[١] . بصفة عامة ، وفى العواصم الإقليمية ، مثل بنى سويف ، ، بصفة خاصة .

ولما كانت الوظيفة التجارية تجتذب بحكم قانون قوة الجذب إلى الوسط ، فقد جرت العادة على أن يشار إلى المنطقة التجارية فى وسط المدينة . بمصطلح (C.B.D.) وفى هذه المنطقة تتركز المستودعات التجارية ، والمكاتب الخاصة بالمحامين ورجال الأعمال كما تتركز حركة المرور بنوعيها – على الأقدام أو السيارات ، ويطلق مصطلح القلب التجارى أو النواة الصلبة لتمييز نواة المنطقة الوسطى التجارية عن بقية المناطق الثانوية التابعة للمنطقة الوسطى ، وهناك عدة طرق لتمييز المنطقة الوسطى فى المدينة يمكننا الاعتماد عليها ، مثل : أسعار الأرض ، استخدام الأرض ، المظهر الحضرى ، سهولة الحركة .

(١) القيمة المادية للأرض :

من واقع الدراسة السابقة لأسعار الأرض ، فإن المنطقة التى يقع ميدان الثورة فى مركزها وتشمل شوارع الجبالى ، والمهدى ، ٢٣ يوليو حتى تقاطعه مع شارع سعد زغلول وميدان الجمهورية تمثل أغلى أراضى المدينة – سعراً – ولا شك أن هذه المنطقة قد اكتسبت قيمتها المرتفعة ، كنتيجة للمنافسة على امتلاكها ، أو تأجيرها . واعتماداً على هذا المقياس ، فإن هذه المنطقة ، تتمركز فيها الوظيفة التجارية .

---

* حسب الأسعار الحالية – الباحث .

(١) جمال حمدان «المدينة العربية» محاضرات معهد الدراسات العربية القاهرة (١٩٦٤) ، ص ٧١ : ٧٢ .

(٢) يسرى الجوهرى «المدن المصرية بين النظرية والواقعية» من «بحوث فى الجغرافيا البشرية»،(١٩٧٤) مرجع سابق ، ص٣٢ .

كما نلاحظ أن أسعار الأرض ، في هذه المنطقة تزداد ارتفاعاً كلما اتجهنا نحو ميدان الثورة ، فإن ثمن المتر المربع في منطقة الميدان ، وجميع مداخل الشوارع التي تصب فيه ، وأيضاً شارع ٢٣ يوليو ما بين ميدان الثورة ، وميدان الجمهورية ، يبلغ أقصى ارتفاع له في المدينة ، ومن هنا فإننا يمكننا اعتبار هذه المنطقة القلب التجارى للمدينة .

(٢) استخدام الأرض .

«إن المنطقة التى تحتلها الوظيفة التجارية ، تعتبر مثالاً للتعقيد الحضرى ، والاقتصاد المندمج ، وذلك على الرغم من سهولة التعرف على وظيفتين رئيسيتين بها ، هما : السكن ، والتجارة ،[١] فإلى جانب المناطق السكنية توجد « السوق الشرقية كما توجد المنطقة التجارية الحديثة وهى تمثل منطقة حدية بين الأحياء القديمة ، والأحياء الحديثة»[٢] .

(أ) والسوق الشرقية :

وتمثل القلب للمدينة ، كما أنها مركز لتجارة التجزئة ، ويتصف التركيب الوظيفى المعمارى لها ، بأنه يشبه غيره من المحلات العمرانية المصرية التى ترجع بتاريخها إلى العصور الوسطى . وتتسم بالعمارة العربية ، والطرقات المتعرجة ، والمبانى غير الملائمة التى تنقصها المساحات الفضاء ،[٣] وتتجر هذه السوق فى أنواع متعددة من البضائع التى تتصف كلها بالإنتاج المحلى ، وتجارة القطاعى مثل التداول فى تجارة الأطعمة والعطور والبخور والتوابل ، وغيرها . ونواة هذه السوق شارع الجبالى وشارع المهدى .

وشارع الجبالى لا يتجاوز طوله ٣٠٠ متر ، ويتراوح عرضه بين ٨ : ١٠ أمتار وهذا يعطى صورة عن مدى ازدحام الشارع خاصة فى الفترة الصباحية ، حيث تبلغ الحركة التجارية ذروتها . ونظراً لقصر الشارع ، وازدياد النشاط التجارى ، فإن الشوارع التى تصب فيه ، أصبحت مكملة له ، خاصة فى أجزائها القريبة ، مثل شارع قاصد ، وأبو زيد وخيرت ، وغيرها . ومبانى هذا الشارع مخصص الدور الأول منها للمحلات التجارية ، أما الدور الثانى فهو للسكن . ومعظمها يفتح فى حوارى وأزقة جانبية ، توفيراً للمساحات التى تطل على الشارع ، لتشغلها المحلات التجارية .

---

(١) محمد السيد غلاب ، ويسرى الجوهرى (١٩٧٢) ، مرجع سابق ص ٤٦٠ .
(٢) يسرى الجوهرى «المدن المصرية بين النظرية والواقعية» (١٩٧٤) مرجع سابق ص١٠
(٣) يسرى الجوهرى (١٩٧٤) المرجع السابق ، ص ٣١ : ٣٢ .

أما شارع المهدى ، فيمكن اعتباره مكملاً لشارع الجبالى عبر ميدان الثورة وقد تخصص فى تجارة الخضراوات واللحوم والتوابل ، والعطارة المختلفة ، وهو لا يختلف عن شارع الجبالى فى مظهره العام من حيث الطول أو الاتساع ودرجة الازدحام ، وشكل وطريقة استخدام المبانى .

ويخترق الشارعين الأحياء القديمة من المدينة ولذلك تظهر على كثير من مبانيها آثار الترميم والهدم وإعادة البناء ، وكل ذلك من الملامح التى تميز السوق الشرقية فى المدن المصرية .

(ب) السوق الحديثة :

، تعتبر منطقة السيادة أو كما يقول ميكنزى Mckenize المنطقة التى يعيش فيها المجتمع المدنى وهى المركز الاستراتيجى للنسيج الذى يربط أجزاء المدينة بعضها ببعض . ويربط المدينة بظهيرها وهذه المنطقة تعتبر العمود الفقرى للمدينة حيث تقع بين النواة أو الأحياء القديمة ، الأحياء الحديثة ،[1] وهذه المنطقة على النقيض من السوق الشرقية تتسم بوجود مؤسسات تجارية كبيرة ، يعمل بها أكثر من خمسة عمال . ونواة هذه السوق ميدان الثورة ، وشارع ٢٣ يوليو أهم شوارع المدينة ، فمن المعروف أنه بعد قيام الثورة أطلق اسم ٢٣ يوليو على أهم الشوارع فى المدن المصرية،[2] .

وفى العقدين الأخيرين ، وكنتيجة للنمو السكانى ، والاقتصادى للمدينة ، وإقليمها التجارى فقد تمددت مساحة هذه السوق لتشمل شارع أحمد عرابى من ميدان الجمهورية حتى نقابة الزراعيين ، كما تكونت سوق جديدة موازية فى شارع عبد السلام عارف ، والشوارع التى تصب فيه مثل شارع الأباصيرى وشارع ١٩ وشارع ٦ فى بنى سويف الجديدة ، والتابعة لشياخة بنى عطية .

وفى هذه المنطقة ، تنتشر المحلات بمختلف أنواعها ، وأفرع الشركات الاستهلاكية مثل بيع المصنوعات ، وعمر أفندى ، والطرابيشى ، وباتا وبنزايون أوغيرها . وتمتاز مبانيها بتعدد الطوابق – وفيها جميعاً تشغل المحلات التجارية الدور الأرضى بينما خصصت الأدوار الأعلى لعيادات

---

(١) يسرى الجوهرى – المرجع السابق ، ص ١٣ : ١٥

(٢) يسرى الجوهرى – المرجع السابق ، ص ٧

الأطباء ، ومكاتب المحامين والمحاسبين واستديوهات التصوير ، وبعض الإدارات الحكومية ، كما تشغل بعض المحلات التجارية الدور الثاني من المبنى وبذلك يلاحظ الانتشار الرأسى للاستخدام التجارى للأرض على العكس من السوق الشرقية التى اكتفت محلاتها التجارية بالاستخدام الأفقى قانعة بالدور الأرضى فقط . كما تشهد السوق الحديثة ذروتين للازدحام ، إحدهما صباحية والأخرى مسائية ، عكس السوق الشرقية ، التى تشهد ذروة زحام صباحية فقط .

وعلى كل حال فإن ازدواجية السوق مع تميز كل منهما بسمات خاصة به ليست قاصرة على مدينة بنى سويف فقط ، إنما هى من سمات المدن المصرية ، حيث يتعايش السوق الشرقى ، مع السوق الأوربى الحديث ،[1] .

ويدور فى فلك النواة التجارية – العديد من الشوارع الصغيرة التى تصب فيها والتى تخصصت فى أنواع معينة من السلع التجارية ، مثل شارع غالى الذى يربط بين شارع المهدى . (السوق الشرقية) ، وشارع ٢٣ يوليو (السوق الحديثة) وقد تخصص فى تجارة المصوغات الذهبية وشارع وهبة بين ميدان المحطة وشارع ٢٣ يوليو وقد تخصص في تجارة الأحذية وإصلاحها ، وشارع أبو الفدا فى تجارة الخردوات ، وشارع ايكونومو الموازى لشارع ٢٣ يوليو ، فى تجارة الحدايد والبويات والأدوات الصحية . وشارع صفية زغلول فى الجزء الذى يقع خلف تجارة السوق الشرقية ، فى تجارة الأدوات الكهربائية . وفى جزئه القريب من السوق الحديثة فى تجارة الجملة ، وشارع بورسعيد فى جزئه القريب من محطة الأتوبيس القديمة فى تجارة الجملة أيضاً .

(٢) المظهر الحضرى :

تمتاز المنطقة الوسطى من المدينة ، حيث تتركز التجارة ، بملامح خاصة بها تجعلها أبرز مناطق المدينة[2] ففى هذا القلب التجارى تقل جداً المناطق المكشوفة أو المتسعة ، أو الخالية من المبانى . كما توجد آثار الترميم والهدم وإعادة البناء ، خاصة فى منطقة السوق الشرقية ، وهى إحدى الظواهر التى تكاد «تميز القلب التجارى فى جميع مدن العالم ، وهذه المناطق ، لا تمثل ضعفًا فى القلب التجارى بقدر ما تمثل أجزاء للتوسع المنتظر فى هذا القلب التجارى ،[3] وخير دليل على أن هذه المناطق المتدهورة ، تستغل لتوسيع السوق التجارى للمدينة هو هدم المستشفى

---

(١) محمد السيد غلاب ، ويسرى الجوهرى (١٩٧٢) مرجع سابق ص ٤٦١ .

(2) Johnson, J.H. (1969) op. cit. p. 105 .

(٣) أحمد على إسماعيل – مدينة أسيوط رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، مقدمة لكلية الآداب جامعة القاهرة ، (١٩٦٨) ص ٣١٠ .

الأميرى القديم فى ميدان الجمهورية ، بعد أن تدهورت مبانيه ، ونقله إلى كورنيش النيل ، لتحل محله عمارة الأوقاف ، التى تعتبر من العمارات الضخمة فى المدينة ، والتى اعطت اتساعاً كبيراً بالسوق التجارى بالمدينة حيث خصص الدور الأرضى ، والتالى له لمحلات شركة عمر أفندى ، كما تم تأجير بقية الأدوار لعدد كبير من الأطباء والمحامين ، والمهندسين وغيرهم ممن ترتبط أعمالهم بوسط المدينة .

ويلاحظ أن جميع مبانى هذا القلب التجارى متعددة الطوابق . لاتوجد فيها مبان ذات دور واحد وإن كانت مبانى السوق الحديثة أكثر ارتفاعاً وضخامة من نظيرتها فى السوق الشرقية .

ويحف بهذا القلب التجارى مواقف عربات الحنطور* ، والتاكسى ومحطات البنزين ، ومحطة السكة الحديد ، مكاتب البريد والهاتف والتلغراف ، والفنادق ، والمقاهى والبنوك ، وشركات التأمين . «كل ذلك فى شبه حلقه تحيط بالقلب التجارى من جميع الجهات ، وكل ذلك من سمات القلب التجارى للمدن بصفة عامة[١] .

«ومنطقة القلب التجارى يتركز فيها وجود المارة الذين يترددون على المنطقة للشراء ، كما أنها أحياناً منطقة التجمع والازدحام الرئيسية للمركبات ثم تقل الحركة بالبعد عن هذه المنطقة .»[٢] ولذلك نجد أن هناك اختلالا واضحاً بين كثافة الحركة والمرور فيها ، وبين بقية أجزاء المدينة . كذلك نجد عدم توازن بين كثافة السكان فى هذه المنطقة خلال ساعات اليوم الواحد فبينما تموج االشوارع بالناس خلال ساعات النهار ، نجد أن الليل يقبل فتغلق المحلات والمكاتب أبوابها وينصرف الناس ، وتنخفض الكثافة إلى أدنى حد لها .

(٥) سهولة الحركة :

«من المميزات الأساسية للمنطقة الوسطى سهولة الوصول إليها ، سواء من المناطق السكنية المختلفة داخل المدينة ، أو من سكان إقليم المدينة ، خاصة الذين يفدون إليها عن طريق المواصلات العامة ،[٣] ومن دراسة طرق المرور إلى القلب التجارى لمدينة بنى سويف نلاحظ أن ، السوق الشرقية تتصل عن طريق كوبرى الغمراوى بموقف تاكسيات الإقليم ، وعن طريق كوبرى الثورة

---

(1) Horbert, D. (1972) op.cit. pp. 90-94 .

(2) Murphy, R.E. & Vance, J.E., "Delimiting the C.B.D. " in, "Urban Research Methods." Edited by Gibbs, J.P. Van Nastrand, Princton, 1964, p. 189 .

(3) JOHNSON, J.H., (1969) eography. op. cit, p. 107

* مازالت عربات الحنطور تعتبر من وسائل المواصلات الداخلية بالمدينة – الباحث .

بمحطة السكة الحديد ، كما أنه يقع فى قلب الكتلة السكنية القديمة ، ويتصل بشياخة مقبل ومولد النبي وبنى عطية عن طريق شارع المهدى ويتصل بشياخة المرماح عن طريق كبارى الغمراوى والثورة ، وبشياخة الجزيرة الغربية عن طريق شارع جرجس يعقوب ، وشارع زعزوع .

أما السوق الحديثة ، فتتصل من ناحية الغرب بميدان الثورة حيث الاتصال السهل بمحطة الأتوبيس ، وموقف تاكسى الإقليم ، ومحطة السكة الحديد ، وعن طريق شارع أحمد عرابى بشياخات مولد النبى وبنى عطية والجزيرة الغربية وعن طريق ميدان الثورة بالشياخات القديمة ، الجبالى والرحبة والغمراوى ، وسوق الخضار وعن طريق كوبرى الثورة وشارع المدارس بشياخة المرماح .

مما سبق فإن المنطقة التجارية لمدينة بنى سويف ، يمكننا تحديدها بتلك الرقعة التى تقترب من شكل المثلث ، ويمثل شارع ٢٣ يوليو ، ضلعه الشمالى ، وشارع صفية زغلول ، وشارع الأباصيرى ضلعه الشرقى ، بينما يتمثل وتره فى شارع ١٩ ، وشارع المهدى وشارع الجبالى ، ويضم فى داخله محوراً هاماً يتمثل فى شارع أحمد عرابى من ميدان الجمهورية حتى نقابة الزراعيين أما القلب التجارى لهذه المنطقة فهو يشمل ميدان الثورة ، وميدان الجمهورية ، والجزء الواقع بينهما من شارع ٢٣ يوليو ، إلى جانب شارعى الجبالى والمهدى والجزء الشمالى من شارع أحمد عرابى – من ميدان الجمهورية حتى نقابة الزراعيين* .

ثالثا : المناطق الصناعية :

« تعتبر الصناعة من أكثر الوظائف المدنية ، تأثراً بقوة الطرد المركزية »[1] ، حيث إنها تتركز ، وخاصة الصناعات الثقيلة على أطراف المدن حيث يتوفر لها عنصر النقل الثقيل ، والسريع إلى الأقاليم المجاورة ، جلباً للمادة الخام ، أو تصديراً للإنتاج .

وتمثل الصناعة أحد العناصر الأساسية فى استخدام الأرض فى بنى سويف إذ بلغت مساحة ما تشغله من أرض المدينة ٥٧,٢ فدان عام ١٩٩٨ – أى ما يعادل ٣,١ ٪ من جملة المساحة المبنية وبذلك احتلت المركز السادس فى الاستخدام الوظيفى للأرض .

---

* انظر خريطة التركيب الوظيفى لمدينة بنى سويف – شكل (٩) .

(1) Golby , C.C. (1965) op . cit. pp. 287 - 288 .

ولقد كانت الصناعة ، ومنذ ظهورها كصناعة يدوية فى المنزل أو الحانوت وحتى خروجها إلى المصنع الكبير أو الصغير ، تهدف أساسا لسد حاجة السكان وسد متطلبات النشاط الاقتصادى القائم بالمدينة ، كليهما ، وعلى الرغم من تطورها الكمى والكيفى بعد ذلك ، وظهور بعض الصناعات التى لا تخدم المدينة بقدر ما تفيد من طاقات المدينة وإمكانياتها ، إلا أن مضمونها ، وهدفها ، لم يتغير حتى الآن :[1] لذلك فإنه يمكننا أن نقسم صناعات المدينة إلى قسمين رئيسيين هما :

صناعات المستوى المحلى ، صناعات المستوى القومى .

أ - صناعات المستوى المحلى :

وهى تلك الصناعات التى تخدم السوق المحلى للمدينة ، وتشمل :

١- الصناعات البسيطة والتحضيرية ، وهى صناعات تمتاز ببساطة فى متطلبات إنتاجها وفى نفس الوقت ، تعتبر صناعات تحضيرية ، لصناعات أكبر منها ، ومن أمثلة هذه الصناعات فى مدينة بنى سويف ، صناعة الطوب ، وصناعة البلاط ، وصناعة طحن الغلال .

٢- صناعات الخدمات ، أو كما يطلق عليها صناعات المدن ، لأنها ارتبطت فى وجودها وازدهارها ، بوجود المدن ،[2] . وأهمها فى مدينة بنى سويف صناعة الخبز ، والحلوى ، والمياه الغازية ، والنجارة ، والسمكرة وميكانيكا السيارات والحدادة ، والخراطة ، والطباعة .

وصناعات المستوى المحلى ، بأنواعها المختلفة ، ،تحتم طبيعتها الارتباط بمنطقة وسط المدينة ، إذ أنها شديدة الارتباط بحركة تموين المنطقة التجارية،[3] ،ولذلك فهى تتبعثر حول القلب التجارى ، فى صورة نقاط صغيرة،[4] أقربها إليه تلك التى تحتم الاحتكاك المباشر بين المنتج والمستهلك مثل الطباعة ، وصناعه الأغذية ، تليها ورش الأثاث ، والحدادة ، ثم السمكرة وميكانيكا السيارات والخراطة . وهذه الورش الصغيرة والمصانع ، تلجأ عادة إلى احتلال مناطق خلفية للشوارع التجارية

---

(١) سعاد الصحن: صناعات العواصم. المجلة الجغرافية العربية ، العدد السابع السنة السابعة القاهرة ١٩٧٤ ، ص ١٤ .
(٢) نوال محمد عبد الله : (١٩٦٥) مرجع سابق ، ص ١٦
(٣) يسرى الجوهرى (١٩٧٤) مرجع سابق ، ص٣٣ .
(٤) فؤاد الصقار : (١٩٦٩) مرجع سابق ، ص ٣٠٣ .

الهامة فى المدينة ، مثل تركز ورش الحدادة فى شارع البركة ، خلف شارع الجبالى التجارى وتركز ورش الخراطة والسمكرة وميكانيكا السيارات ، فى مجموعة الشوارع الخلفية المتفرعة من شارع باتريس لومومبا (المدارس) الذى يعتبر امتداداً لميدان الجمهورية التجارى ، نحو الشمال .

ب - صناعات المستوى القومى :

وهى تلك الصناعات التى يتجاوز إنتاجها حاجة السوق المحلى للمدينة ، إلى مستوى سوق الدولة ككل ، ورغم ارتباطها بالمدينة ، واستفادتها من الإمكانيات المتوفرة فيها ، وبخاصة فى مجال الأيدى العاملة ، لكنها لا تجد حاجة فى ارتباطها بالقلب أو المركز ، وهى تفيد من ذلك بالخروج إلى الأطراف ، متقية بذلك ضيق المكان وارتفاع أسعار الأراضى ، والتزاحم وصعوبة الحركة فى منطقة المركز(١) .

وهذه الصناعات، يتطلب وجودها عدة مقومات أساسية هامة فى مقدمتها المادة الخام . ولما كانت بنى سويف ، محافظة زراعية فى المقام الأول شأنها فى ذلك شأن كل محافظات الوادى والدلتا فإن المادة الخام المتوفرة ، هى الخامات الزراعية وفى مقدمتها القطن ، الذى مازال يعتبر المحصول الزراعى الأول فى المحافظة . إذ أنه عماد الدورة الزراعية . كما يحتل حوالى ٣٢,٨٪ من جملة مساحة الأراضى الزراعية بالمحافظة(٢) . لذلك فإن صناعة النسيج ، هى أهم هذه الصناعات فى مدينة بنى سويف ، حيث يوجد بها مصنعان ، أحدهما مصنع إسلام ، ويقع فى شارع بورسعيد قرب المدخل الغربى للمدينة ، طريق المنيا ، والثانى مصنع النسيج المتوسط التابع لشركة مصر الوسطى للغزل والنسيج ، والمقام على مساحة تبلغ ٢٧ فداناً(٣) . قرب المدخل الشمالى للمدينة ، طريق القاهرة ، كذلك يوجد بالمدينة مصنع لتعبئة الموالح ، ولإعدادها للتصدير ويقع أيضاً فى شارع بورسعيد ، قرب المدخل الشمالى للمدينة طريق القاهرة * .

---

(١) سعاد الصحن: (١٩٧٤) مرجع سابق ، ص ٥٨ .

(٢) وزارة الزراعة – مديرية الزراعة ببنى سويف ، المنطقة الإحصائية ببنى سويف ، بيانات غير منشورة ، الباحث

(٣) وزارة الإعلام – الهيئة العامة للاستعلامات ، محافظة بنى سويف ، القاهرة (١٩٧٣) ص ٤٤ .

* سبقت الإشارة إلى مصنع الأسمنت المقام كنواة لصناعات المستوى القومى فى مدينة بنى سويف الجديدة فى شرق النيل . الباحث

رابعا : الحدائق والمتنزهات :

١- الحدائق :

يوجد داخل كردون المدينة عدة حدائق للفاكهة ، وتبلغ مساحتها حوالى ٦٠,٢٥ فدان ، أى حوالى ٢,٥ ٪ من جملة المساحة الكلية للمدينة ، عام ١٩٩٨م . ويتركز معظمها فى شمال المدينة ، ويتبع إداريا شياخة المرماح ، مثل حدائق عبد الحليم الجندى ، وتبلغ مساحتها خمسة أفدنة ، وحسن محمود ، وتبلغ مساحتها ثلاثة أفدنة ونصف فدان ، وحديقة مدرسة الزراعة ، وتبلغ مساحتها سبعة أفدنة إلى جانب عدد من الحدائق الصغيرة ، أما باقى المساحة فيتوزع فى شرق ، وجنوب المدينة . أما غرب المدينة ، فيكاد يخلو من الحدائق ، وأهم ما تنتجه حدائق المدينة هو (١) العنب الأرضى ، وعنب التكاعيب ، والجوافة ، والمانجو والموالح والحلويات * .

، وتتناثر داخل هذه المساحة ٤٠٠ نخلة منتجة للبلح ، يستهلك إنتاجها محلياً ،(٢)

٢- المتنزهات :

مازال باقيا من متنزهات المدينة القديمة ، منتزه عزمى ، ومساحته أقل من فدان واحد ، يقع فى نهاية شارع سعد زغلول ، بجوار مزلقان السكة الحديد ، وجزء من هذا المنتزه يشغله الآن كازينو سياحى . ومتنزه بدر ، ويقع عند تلاقى شارع وهبى بشارع كنيسة الأروام ، ويعتبر متنفساً لسكان شياخة مقبل .

أما داخل جسم المدينة ، فتنعدم تماماً المساحات الخضراء ، فيما عدا الميادين الثلاثة الرئيسية – الثورة ، والجمهورية ، وميدان مولد النبى ، حيث أعيد تخطيطها وزراعتها ، والميدان الأخير منها يعتبر متنفساً لسكان شياخة مولد النبى ، بسبب اتساعه النسبى ، وبعده عن حركة المرور الكثيف ، وأخطارها ، كما هو الحال فى الميدانين السابقين . كما يوجد متنزه صغير لاتزيد مساحته علي نصف فدان ويقع عند النهاية الشرقية لشارع أحمد عرابي ، هو بقايا متنزه قديم كان يعرف باسم متنزه جلالة الملك فؤاد وكانت مساحته حوالى ١٣ فداناً ** .

---

(١) وزارة الزراعة ، الاصلاح الزراعى ، قسم البساتين – بنى سويف ، بيانات غير منشورة ، الباحث .

(٢) وزارة الزراعة ، المصدر السابق

* يقصد بالحلويات البرقوق ، والمشمش ، والكمثرى – عن قسم البساتين ، بيانات غير منشورة – الباحث

** أقيم على الجزء الأكبر من هذا المتنزه ، مبنى المحافظة وعمارات إسكان شعبى ، وقصر الثقافة – الباحث

وفى عام ١٩٧٥ تم تخطيط المدخل الشمالى للمدينة ، عند التقاء شارع صلاح سالم ، بشارع بورسعيد ، حيث تم إنشاء ميدان كبير ، يتوسطه تمثال العبور ، ويحمل قائمة بأسماء شهداء المدينة فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، ويضم متنزه تبلغ مساحته حوالى فدان ، أقيمت عليه حديقة صغيرة للحيوان ، تشرف عليها مديرية الزرعة ، أفتتحت عام ١٩٩٦م

وأهم متنزهات المدينة الآن كورنيش النيل ، بطول يزيد قليلاً على كيلو مترين . كما يستغل السكان أرصفة كوبرى النيل كمتنزه صيفى ، وقد أنشأت عند مدخله الغربى عام (١٩٩٦) حديقة للأطفال ، على مساحة نصف فدان تقريباً ، وتضم عدداً من ألعاب التسلية ، وفى نفس العام أنشأ متنزه صغير فى شارع عبد السلام عارف مساحته نصف فدان تابع لشياخة بنى عطية* .

٣- مناطق ترفيه أخرى :

تضم المدينة ساحة شعبية فى شارع سعد زغلول ، وتزيد مساحتها على ١,٢ فدان ، وتضم حماماً للسباحة ، وقاعات لألعاب القوى والملاكمة والمصارعة ، وغيرها من أوجه النشاط الرياضى . وتعتبر أحد الأماكن الهامة للترفيه عن الشباب خاصة فى وقت الصيف ، ويزيد من أهميتها ، وقوعها فى وسط المدينة .

كما تضم المدينة أستاداً رياضياً كبيراً ، تم إنشاؤه فى ظل الحكم المحلى عام ١٩٦٤ ، مقام على مساحه ٢٧ فداناً ، ويقع على كورنيش النيل ، ويضم ملاعب لمختلف الألعاب . وإلى جانب النشاط الرياضى ، يقدم أيضا خدمات ترفيهية أخرى فى مجال الكشافة والنشاط الفنى[١] .

ومن الاستعراض السابق يتضح لنا أن مجموع الحدائق والمتنزهات فى المدينة لا يتجاوز ١٠٠ فدان – أى بنسبة ٤,٢ ٪ من جملة المساحة الكلية للمدينة عام ١٩٩٨ ، وهذه المساحة تمثل الحدائق الخاصة التى لا يمكن استخدامها فى النزهة أو الترويح أكثر من ٦٠ ٪ منها –٠ كما تمثل الأماكن الرياضية (الساحة الشعبية والاستاد) أكثر من ٢٨ ٪ منها وهى أماكن قاصرة على فئة معينة من السكان ، بينما تقضى الأصول الحديثة لتخطيط المدن بتوفير مساحة فدان من الحدائق ،

* مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار . بمدينة بنى سويف ، بيانات غير منشورة ، الباحث .
(١) محافظة بنى سويف الاستاد ، نشرة للعلاقات العامة بالمحافظة ، (١٩٦٤) .

ومواطن الترويح لكل مائة من السكان ، ولاتقل مساحة الحدائق عن عشر مساحة المدينة وذلك طبقا لما أوصى به المؤتمر الدولى لتخطيط المدن ، الذى عقد فى باريس عام ١٩٢٨ ،[١] .

ومعنى هذا أن المدينة تعانى نقصا كبيراً فى مساحات المتنزهات ، والحدائق ، وأماكن الترفيه والترويح ، (والتى تعتبر رئة المدينة وسكانها) عن الحد الأمثل المقترح فى مؤتمر باريس . وليست المشكلة قاصرة على ضآلة المساحة فقط ، ولكن يزيد من حدتها سوء التوزيع الحالى للمتنزهات والحدائق ، حيث يتركز أكثر من ٩٨ ٪ منها على أطراف المدينة ، بينما يكاد يخلو القلب من المساحات الخضراء ، مما يجعلها تتناسب عكسياً مع كثافة السكان .

خامسا : الخدمات العامة :

«تمثل الخدمات جانباً حيوياً فى وجود المدن »[٢] بل إن نموها الكبير وما صحبه من تركزها بالضرورة داخل المدن . كان بالدرجة التى يمكن معها تعريف المدينة بأنها «مركز للخدمات » [٣] .

وأهم الخدمات التى تقدمها مدينة بنى سويف هى :

الخدمات الصحية ، الخدمات الثقافية والتعليمية ، الخدمات الدينية .

١) الخدمات الصحية :

تضم المدينة أربع مستشفيات عامة هى[٤] : المستشفى العام ، ويقع على كورنيش النيل ، ويضم ٣٧٥ سريراً ، ومستشفى الرمد ، ويقع فى شارع باتريس لومومبا (المدارس) ويضم ٩٣ سريراً .

ويلاحظ أن المستشفيات الحديثة منها ،وهى المستشفى العام ، ومستشفى الصدر تقع الآن على أطراف المدينة بينما المستشفيات القديمة ، وهى الرمد ، والحميات ، فإن الزحف العمرانى حولها ، جعلها تفقد خاصيتها القديمة فى وقوعها عند الهوامش . وأصبحت داخل جسم المدينة .

كما تضم المدينة عدد من المستشفيات الخاصة ، أهمها مستشفى الدكتور فخرى والدكتورة بلانش ، ويقع فى شارع صفية زغلول ، خلف محطة السكة الحديد ، ويضم ٣٠ سريراً ، .

---

(١) محمد صبحى عبد الحكيم ، (١٩٥٨) مرجع سابق ، ص ٣٢٠ .

(٢) نوال عبد الله (١٩٦٥) مرجع سابق ، ص ٥٦

(3) Smailes, A.E. (1953) op. cit., p 135 .

(٤) الأرقام عن سجلات قسم الاحصاء بمديرية الصحة ، بنى سويف .

ومستشفى الهلال ، ويتبع الهيئة العامة للتأمين الصحى ، ويضم ٨٠ سريراً ، ويمكن أن تزاد فى حالة الطوارئ إلى ١٢٠ سريراً ومستشفى السلام ويقع في شارع طوسون ويضم ٢٤ سريراً ومستشفى على بن أبى طالب ويقع فى شارع صلاح سالم ويضم ١٨ سريراً ومستشفى الإيمان ويقع فى شارع صفية زغلول ويضم ١٦ سريراً ومستشفى الدكتور ، ويقع فى شارع أحمد عرابى ، ويضم ١٢ سريراً ويلاحظ أن هذه المستشفيات تخضع للطابع التجارى ، الذى حدد اختيار مواقعها بحيث يسهل الوصول إليها سواء من داخل المدينة أو من أقليمها الصحى .

من هذا يتضح لنا أن مجموع أسرة مستشفيات المدينة يصل إلى ٨٥٨ سريراً* منها ٦٧٨ سريراً فى للمستشفيات العامة تمثل ٧٩ ٪ من جملة أسرة المدينة ١٨٠ سريراً فى المستشفيات الخاصة تمثل ٢١ ٪ من جملة أسرة المدينة . وهذا لا يتناسب مع الحجم السكانى للمدينة ، بالقياس إلى المعدلات الموضوعة لإقليم القاهرة الكبرى ، والتى تفترض وجود ٥٠٥ سرير لكل ١٠٠٠ نسمة من سكان المدينة[1] ، حيث يفترض وجود ٩٥٠ سريراً لخدمة سكان المدينة حسب تعداد ١٩٩٦ .

٢) الخدمات الثقافية والتعليمية :

أقيم قصر ثقافة بنى سويف على جزء من المنتزه الذى كان يعرف باسم ، منتزه جلالة الملك فؤاد والذى كان يوجد عند نهاية شارع أحمد عرابى الشرقية ، والقصر يقوم بنشاط ملموس فى أداء رسالته الثقافية بالنسبة للمدينة ولإقليمها الثقافى ، عن طريق تعدد الأنشطة التى يقدمهاو التى تشمل المحاضرات ، والندوات ، والنشاط المسرحى ، والسينما ، كما يضم مكتبة كبيرة ، ويوجه عناية خاصة إلى الفنون الشعبية وتشجيع الهوايات المختلفة .

أما الخدمات التعليمية فالجدول التالى يبين إجمالى عدد المدارس فى كل مرحلة من مراحل التعليم المختلفة . موزعا على شياخات المدينة عام ١٩٩٨[2] .

---

(١) وزارة الإسكان التخطيط الهيكلى الابتدائى لمدينة بنى سويف مرجع سابق ، ص٣٩ .

(٢) محافظة بنى سويف – مديرية التربية والتعليم ، قسم الإحصاء . دليل الإحصاء – ١٩٩٦/١٩٩٧ بنى سويف . يناير ١٩٩٧ . جداول متعددة .

* الأرقام عن إدارات هذه المستشفيات – الباحث .

جدول رقم (١٦)

م	الشياخة	التعليم الابتدائى			التعليم الإعدادى			التعليم الثانوى العام			التعليم الثانوى الفنى			الجملة
		حكومى	خاص	الجملة	حكومى	خاص	الجملة	حكومى	خاص	الجملة	صناعى	تجارى	زراعى	
١	الجزيرة الغربية	٥	٢	٧	–	–	–	١	–	١	١	٢	–	١١
٢	الرحبة والجبالى	٢	–	٢	٢	–	٢	–	–	–	–	–	–	٤
٣	الغمراوى	٣	–	٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣
٤	المرماح	١٣	٢	١٥	٦	١	٧	٣	–	٣	٤	–	١	٣٠
٥	بنى عطية	٣	١	٤	٣	–	٣	١	١	٢	–	–	–	٩
٦	سوق الخضار	٣	١	٤	٣	–	٣	–	١	١	–	–	–	٨
٧	مقبل	١٥	٣	١٨	٥	٢	٧	٢	–	٢	١	–	١	٢٩
٨	مولد النبى	٣	–	٣	١	–	١	١	–	١	–	١	–	٦
	الجملة	٤٧	٩	٥٦	٢٠	٣	٢٣	٨	٢	١٠	٦	٣	٢	١٠٠

وهذه المجموعة من المدارس تقدم خدماتها التعليمية لحوالى ٥٤,٥ ألف تلميذ وتلميذة فى مختلف المراحل ، منهم ٢٧,٢ ألف فى المرحلة الابتدائية ، وحوالى ١٠,٨ ألف فى المرحلة الاعدادية ، وحوالى ١٦,٥ ألف فى المرحلة الثانوية . بمختلف شعبها . ويرجع ارتفاع عدد تلاميذ المرحلة الثانوية عن عدد تلاميذ المرحلة الإعدادية ، إلى أن المدينة تقدم خدماتها التعليمية للمرحلة الثانوية ، ليس لأبنائها فحسب ، بل أيضاً لأبناء إقليمها التعليمى الذى يتسع فى بعض أنواع التعليم الثانوى مثل الصناعات الزخرفية ، والمعمارية ، وأيضا التعليم الفنى المتقدم* ليشمل كل أبناء المحافظة ، حيث إن هذه النوعية من التعليم الثانوى ، تقتصر مدارسها على المدينة فقط .

ويلاحظ أن توزيع مواقع الخدمات التعليمية فى المدينة غير عادل ، ولا يتناسب مع توزيع السكان . فبينما نجد تركزاً واضحاً لأنواع التعليم المختلفة فى شياختى المرماح ، ومقبل . نجد فى

* مدة الدراسة فيه خمس سنوات .

المقابل تخلخلاً شديداً فى الشياخات القديمة مثل الرحبة والجبالى والغمراوى ، وسوق الخضار . وحتى توزيع المدارس الابتدائية ، والتى تعتبر خدمة تعليمية أساسية ، لا يتناسب مع توزيع السكان فى كل شياخة . ويوضح الجدول التالى مدى التباين بين عدد المدارس الابتدائية ونسبتها إلى نسبة سكان كل شياخة ، حسب تقدير سنة ١٩٩٨ من .

جدول رقم (١٧) *

م	الشياخة	السكان ٪	المدارس ٪
١	الجزيرة الغربية	٢٠,٢	١٢,٥
٢	الرحبة والجبالى	٥,٤	٣,٦
٣	الغمراوى	١٠,٠	٥,٤
٤	المرماح	٣١,٤	٢٦,٨
٥	بني عطية	٢٠٢	٧,١
٦	سوق الخضار	٤,٥	٧,١
٧	مقبل	٨,٧	٣٢,١
٨	مولد النبى	١٧,٦	٥,٤
	الجملــــة	١٠٠	١٠٠

وهذا التباين الكبير بين نسب المدارس الابتدائية ونسب السكان فى شياخات المدينة يتطلب إعادة توزيع المدارس الابتدائية بما يحقق عدالة توزيع هذه الخدمة التعليمية الأساسية على سكان المدينة .

أما الجامعة الإقليمية والتى بدأت بكلية التجارة فى عام ٧٦ / ١٩٧٧ م ، فهى تضم الآن ثمان كليات ، تتجمع أربع منها داخل حرم جامعى أقيم على أرض محلج خوريمى ، عند المدخل الشمالى الشرقى لشارع صلاح سالم ، وهى كليات التجارة والعلوم والحقوق والأداب ، بينما تتبعثر بقية الكليات فى أماكن متفرقة من المدينة ، حيث تحتل كل من كلية التربية (طفولة) مبنى مدرسة عند نهاية شارع صلاح سالم الجنوبية الغربية ، وكلية التربية مبنى مدرسة تجارية فى شارع شافعى وكلية الطب البيطرى مبنى مدرسة زراعية فى شمال شارع سعد زغلول ، وكلية الطب مبنى

المستشفى الشاملة ، التابعة لهيئة التأمين الصحى ، بشارع المعهد الدينى ، وكلية الصيدلة فى شارع شافعى ، أما الإسكان الطلابى ، واستراحات أعضاء هيئات التدريس فهى مبعثرة بين عدد من عمارات الإسكان الاقتصادى فى شياخات مقبل ، والمرماح ، وبنى عطية .

وهذا الوضع ، فضلا عن المشكلات الإدارية التى يخلقها تباعد الكليات ، ونقص الخدمات المكملة للدراسة الجامعية ، فإنه يسبب أزمة تعليمية ، ومشكلة تواجه مديرية التربية والتعليم فى المدينة فإن سياسة الاستيلاء على مدارسها ، وتحويلها إلى كليات جامعية ، أوجدت تكدساً للطلاب فى بقية المدارس ، مما أدى إلى هبوط مستوى التحصيل هبوطاً ملحوظاً *، مما يستوجب إعادة تخطيط التعليم الجامعى فى المدينة ، بما يحقق تجمع الكليات فى مكان واحد ، والاهتمام بالمبانى المكملة للجامعة مثل المدن الجامعية بمشتملاتها ، والملاعب الرياضية ، وغيرها ، وإعادة مدارس التربية والتعليم فى المدينة إلى ما كانت عليه .

٣) الخدمات الدينية :

يستحق النشاط الدينى إشارة خاصة ، فى هذا الشأن ، فالمعابد والمساجد والمزارات الدينية ، كانت منذ فجر التاريخ ، مراكز تجذب اليها الناس وتجمعهم حولها ، بل لقد كان المعبد ، واحد من أهم ثلاثة مبان فى المدن المصرية القديمة وهى القصر ومخزن الغلال والمعبد[١] . ولقد بلغ النشاط الدينى فى مصر القديمة درجة جعلت من الوظيفة الدينينة للمدينة ، بصفة عامة ، أهم وظيفة فيها ، فأصبحت المدن تسمى بأسماء الآلهة [٢] .

وتعتبر مدينة بنى سويف ، مركزاً هاماً من مراكز الديانة المسيحية ، إذ أنها مقرا لمطرانية الأقباط الأرثوذكس ، لإبراشية بنى سويف والبهنسا كما تضم المدينة كنائس كثيرة ، هى كنيسة الأقباط الإنجيليين ، وتقع فى شارع ناصر ، وكنيسة الأقباط الكاثوليك ، وتقع فى شارع ٢٣ يوليو ،

---

* من أبرز الأسئلة على هذه المشكلة ، مشاركة المعهد التجارى المتوسط لمدرسة النيل الثانوى للبنين (وهى واحدة من أعرق مدارس المحافظة وأكثرها تفوقاً) فى مبناها خلال المدة ١٩٩٦/٧٦م ، وذلك بسبب استيلاء كلية التجارة على المبنى المخصص له بشارع شافعى ، وقد أدت هذه المشاركة إلى تدمير مرافق المدرسة وتأخر نتائجها بصورة ملموسة ، مما دفع المسئولين إلى تدبير مبنى جديد للمعهد فى بنى سويف الجديدة بشرق النيل . الباحث .

(١) لويس ممفورد . (١٩٦٤) مرجع سابق ، ص ٦٥ .

(٢) جمال حمدان (١٩٥٨) مرجع سابق ، ص ٣٢٩ .

وست كنائس للأقباط الأرثوذكس ، وهى المطرانية فى شياخة سوق الخضار ، والأروام فى الجزيرة المرتفعة ، وكنيسة الأنبا أنطونيوس الكبير فى بنى عطيه ، وكنيسة القديس مرقس فى مقبل ، وكنيسة مارجرجس فى المرماح ، وكنيسة السيدة العذراء فى شرق النيل ، أمام المدينة ، وتعتبر مزاراً مقدساً للأقباط .

أما الدين الإسلامى ، وهو دين الغالبية العظمى من سكان المدينة ، والمحافظة فالمسلمون يمثلون ٨٦٪ من جملة سكان المدينة ، كما يمثلون ٩٤,٥٪ من جملة سكان المحافظة ،[1] ، ولذلك فإن المساجد تنتشر بصورة كثيفة فى المدينة ، وترتفع مآذنها فى كل شياخة بأعداد كبيرة ، فلا يخلو شارع من الشوارع الكبيرة ، أو المتوسطة ، من مسجد أو أكثر ، ويمكننا أن نقسم مساجد المدينة من حيث تاريخ بنائها إلى قسمين :

أ) **المساجد القديمة** : وتنتشر فى شياخات الكتلة القديمة ، وأهمها جميعا مسجد السيدة حورية ، بشياخة سوق الخضار ، ولقد أصبح الآن من أهم المعالم الدينية فى المدينة ، حيث يقبل علية الزوار من مختلف الأنحاء ، ويقام سنويا احتفال دينى كبير بمناسبة مولد السيدة حورية ، وذلك فى الأسبوع الأخير من شهر شعبان من كل عام وجامع الشيخ ملوخية فى شياخة الرحبة .

ب) **المساجد الحديثة** : وأشهرها جامع عوض عريان فى شارع ٢٣ يوليو وجامع الفتح فى بنى سويف ، وجامع عمر بن عبد العزيز وهو أكبر مساجد المدينة وأحدثها ، ويقع فى ميدان الجمهورية .

المبحث الخامس : المشكلات الحضرية والتخطيط للمستقبل

من أهداف هذه الدراسة الوصول إلى تخطيط عمرانى أفضل لمدينة بنى سويف ، أملا فى توفير البيئة الصالحة للسكن ، والعمل ، والترفيه ، حتى يمكن للمدينة أن تؤدى وظيفتها على الوجه الأكمل[2] وهذا يتطلب دراسة المشكلات المستقبلية للمدينة ، فى ضوء العناصر الرئيسية الآتية :

الإسكان – الصناعة – المرور – توزيع الخدمات .

---

(١) حسب تعداد ١٩٩٦ . الباحث.

(٢) أحمد خالد علام ، تخطيط المدن ، . مطبعة النهضة العربية ، القاهرة (١٩٨٠) ص ١ المقدمة .

أولاً : الإسكان :

تقوم دراسة الإسكان على أساس تقدير لعدد سكان المدينة فى المستقبل القريب لاستخدامه مؤشراً لما ستكون عليه الأرض المخصصة للإسكان خلال فترة تخطيطية واحدة ، أى لمدة تتراوح بين ٢٠ ، ٢٥ سنة(١) . كما تتطلب دراسة للأسرة من حيث الأعداد والاحجام والتكوين ، لما فى ذلك من فائدة فى تحديد اعداد الوحدات السكنية اللازمة للإسكان وأحجامها ، وتقدير الخدمات العامة التى تحتاجها الأسرة(٢) .

والتنبؤ بأعداد السكان فى المجتمعات النامية ، كالمجتمع محل الدراسة ، أمر غاية فى الصعوبة ، وبصفة خاصة عندما يكون منصباً على مراكز حضرية فى حالة نمو سريع ، فالزيادة السريعة لسكان الحضر ، والهجرة الداخلية إلى المراكز الحضرية ، أصبحت من معالم معظم الأقطار النامية(٣) ولذلك ينبغى أن نضع فى الاعتبار جميع العوامل الديموجرافية التى تؤثر فى نمو هؤلاء السكان (٤) .

، وتعتبر الهجرة الداخلية ، هى من أصعب العناصر الديموجرافية خضوعا للقياس الإحصائى ، أما بقية العناصر ، فيمكن التنبؤ بالخط العام لنموها فى المستقبل القريب ما لم تحدث كوارث طبيعية أو حروب(٥) .

وم دراستنا السابقة لمختلف عناصر مكونات النمو الحضرى فى حضر محافظة بنى سويف لاحظنا الآتى :

أ – الزيادة الطبيعية :

١– هناك اتجاه عام فى العشرين سنة الأخيرة نحو انخفاض معدل المواليد ، نتيجة لجهود هيئة تنظيم الأسرة ، فقد بلغ هذا المعدل ٣٨ فى الألف سنوياً ، وهو معدل مازال مرتفعا ولا ينتظر تجاوزه فى المستقبل القريب(٦) .

---

(١) أحمد خالد علام . المرجع السابق ، صـ ١٥١ .

(٢) أحمد خالد علام . المرجع السابق ، صـ ١٦٠ :

(3) Seetharam, K.S.L & George, M.U. " Internal Migration And Urbanization In Arab World. In Urbanization And Internal Migration In Some Arab And African Countries by Cairo Demographic Ceintre, Cairo, 1973, p, I .

(٤) محمد صبحى عبد الحكيم . (١٩٥٨) ، مرجع سابق ، صـ ٢٨٤ .

(5) Hollingsworth, T.H. " Population". In Regional and Urban Studies. Op. Cit. P, 179 .

(٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء «السكان والتنمية فى مصر» القاهرة ١٩٧٨ ، ص٨٤ .

٢- معدل الوفيات ، الذى ثبت من القياس الإحصائى أنه مرتبط ارتباطاً طردياً وثيقاً بمعدل المواليد بلغ (٠,٦٧) ينتظر تذبذبه فى حدود ضيقه حول الرقم ٢٣ فى الألف سنوياً .

٣- بناء على ما تقدم فإن الزيادة الطبيعية لسكان الحضر فى المحافظة ينتظر أن تتأرجح حول رقم ١٥ فى الألف سنوياً .

٤- إذا وضعنا فى الاعتبار عناصر تركيب السكان ، فإننا نلاحظ أن نسبة الذكورة من واقع التعدادت الرسمية فى العشرين سنة الأخيرة تتذبذب فى حدود ضيقة جداً ، فضلاً عن ثبات نسب فئات السن الرئيسية التى استخدمناها فى تحليل التركيب العمرى لسكان الحضر ، مما يجعلنا نتوقع استمرار التركيب العمرى والنوعى لسكان الحضر ، مما يجعلنا نتوقع استمرار التركيب العمرى والنوعى لسكان المدينة بنفس النسب التى هى عليها الآن تقريباً .

ب- الهجرة الداخلية :

وهى كما أسلفنا من أصعب العناصر الديموجرافية خضوعا للقياس الإحصائى الدقيق ، نظراً لتأثرها بمتغيرات متعددة على مستوى المحافظة والآخر على مستوى سكان الجمهورية ككل . فمثلا صافى حركة الهجرة في تعداد ١٩٦٦ كان بالسالب ويمثل حوالي ٢٦,٩ ٪ بينما كان صافي حركة الهجرة فى تعداد ١٩٧٦ بالموجب ويمثل ١٧,٦ ٪ من جملة الزيادة الكلية للمدينة .

ونظراً للتدعيم المستمر لنظام الحكم المحلى ، والتوسع المطرد فى الخدمات الصحية والتعليمية والسير قدماً فى إكمال الجامعة الإقليمية ، والتوسع فى التنمية الصناعية . فإننا نتوقع أن يحقق صافى الهجرة إلى المدينة أرقاما موجبة بمعدلات تصل إلى ١٠ ٪ من جملة الزيادة الكلية لسكان المدينة لكل فترة تعدادية وهى معدلات قريبة جداً من متوسط معدلات الهجرة فى العشرين سنة الأخيرة .

جـ - الضم الإدارى :

وهو يخضع لتخطيط السلطات الإدارية فقط ، تبعا لمقتضيات الأمن وهو أمر غير وارد ، على الأقل بالنسبة للمستقبل القريب للمراكز الحضرية الحالية ، لذلك سوف نستبعد هذا العنصر عند تقديرنا لعدد سكان المدينة فى المستقبل القريب .

وعلى ضوء هذا الاستعراض لمكونات النمو الحضرى فى المحافظة ومعدلاتها المتوقعة فى المستقبل نستطيع أن نقدم تقديراً لعدد سكان المدينة ، حتى تعداد ٢٠١٦م ، أى فى خلال العشرين سنة القادمة فقط حتى نقلل معامل الخطأ .

وتعتبر المتوالية الهندسية هى أنسب الطرق لتقدير عدد السكان وأقربها إلى الصحة ، وهى تأخذ الصورة التالية .

«لو ع = لو س + ن لو ص »(1)*

وبتطبيق هذه المتوالية لتقدير سكان المدينة حتى تعداد ٢٠١٦ نحصل على النتائج التالية :

تعداد ١٩٩٦م – ١٧٢٠٣٢ نسمة . تقدير ٢٠٠٦م – ٢٠١٠٠٠ نسمة .

تقدير ٢٠١٦م – ٢٣٧٠٠٠ نسمة .

وهذا يعنى أن المدينة سوف تتخطى حاجز ٢٠٠ ألف نسمة فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، وأيضاً ففى خلال العشرين سنة القادمة سوف تحقق المدينة زيادة كلية تبلغ حوالى ٦٥ ألف نسمة ، تمثل حوالى ٣٨٪ من جملة سكان المدينة ، فى تعداد ١٩٩٦ م . وفى نفس الوقت فإن الزيادة الكلية فقط التى من المنتظر فى تعداد ٢٠٠٦م تزيد على جملة عدد سكان المدينة فى تعداد ١٩٠٧ م ، بنسبة ١٢٦ ٪ تقريباً .

ومن المعروف أن الإسكان يرتبط أيضا ارتباطا قوياً بعدد الأسر ، وأحجامها ولقد انخفض حجم الأسرة فى المدينة من ٤,٧٤ نسمة عام ١٩٧٦ م ، إلى ٤,٦٨ نسمة عام ١٩٨٦ م ، إلى ٤,٣٥ نسمة عام ١٩٩٦ م مما يجعلنا نتوقع أن يتذبذب حجم الأسرة حول الرقم (٤نسمة) خلال الفترة القادمة ، وحتى عام ٢٠١٦ م كنتيجة للجهود المكثفة التى تبذلها هيئة تنظيم الأسرة من ناحية ، وتغير كثير من التقاليد الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات الأخيرة من ناحية أخرى . وفى هذه الحالة فإن عدد أسر المدينة يحتمل أن يصل إلى ٥٩٥٠٠ أسرة عام ٢٠١٦ م ، يلزم له بناء حوالى ٢٧٠٠٠ وحدة سكنية ، من مختلف الأحجام ، بالإضافة إلى ما كان موجوداً بالفعل فى عام ١٩٩٦ م . وذلك لمواجهة الزيادة المنتظرة فى عدد سكان المدينة ، وجملة عدد الأسر بها .

---

(1) حيث ع = عدد السكان التقديرى فى السنة المطلوبة . س = عدد السكان سنة الأساس .
ص = معدل النمو لمكونات النمو الحضرى (زيادة طبيعة + هجرة)
ن = عدد السنوات بين سنة الأساس والسنة المطلوبة .

– انظر سليمان نور الدين الإحصاءات واستخداماتها التخطيطية على المستوى القومى ، ومستوى المشروع «دار النهضة العربية» ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ١١٧ : ١١٨ وللإستزادة من طرق تقدير السكان انظر .

* ولقد اختار الباحث طول ن على أساس عشر سنوات حتى تطابق سنوات إجراء تعدادات السكان فى مصر وهى ١٩٧٦ / ١٩٨٦/١٩٩٦/٢٠٠٦/٢٠١٦ . كما أجرى تقديرين للسكان أحدهما مرتفع والآخر منخفض وأخذ متوسط التقديرين

فإذا كانت بنى سويف الجديدة ، الجارى إقامتها فى شرق النيل ، سوف تستوعب عند اكتمالها ٥٠ ألف نسمة ، كما هو مخطط لها ، فإنه يلزم أن تحتوى على حوالى ١٢,٥ ألف وحدة سكنية من مختلفة الأحجام ، وهذا يعنى أن جسم المدينة الأم فى غرب النيل يجب أن يقام فيه حوالى ١٤,٥ ألف وحدة سكنية جديدة ، حتى نهاية الفترة التخطيطية فى عام ٢٠١٦ م .

وإذا وضعنا فى الاعتبار أن الوحدات السكنية التى يتقرر إنشاؤها فى المدينة يجب أن تخضع لإعتبارات كثيرة ، فإن « الوحدات الجديدة » ، يجب أن تغطى إلى جانب الزيادة المنتظرة ، التكدس ، والمنازل التى تهدم ، إما لقدمها ، أو لإقامة مشروعات عمرانية جديدة فى أماكنها »[1] فإن العدد الكلى المطلوب بناؤه سوف يزيد كثيراً عن الرقم السابق ، فإذا تركت حركة البناء ، دون سياسة تخطيطية سليمة ، فإنها سوف تواصل الزحف على ما تبقى من أراضى زراعية تقع داخل كردون المدينة ، على مشارف الكتلة المبنية ، وخاصة تلك التى تقع على طول محاور النمو التقليدية . ويؤدى إلى تفاقم مشكلة النمو العشوائى ، وتمدد مساحات العشوائيات ، التى أخذت تحيط بالكتلة السكنية للمدينة الأم من جميع الجهات ، تقريباً ، والتى أصبحت من أخطر مشكلات العمران المصرى ، بصفة عامة ، والمدن بصفة خاصة .

وترى هيئة التخطيط العمرانى ، « أن تخطط كتلة سكنية جديدة ، إلى الشمال من الكتلة السكنية للمدينة الأم ، على أن تكون مساحتها المبدئية ٤٠٠ فدان »[2] .

ولما كانت المحافظة على الأرض الزراعية ، مطلباً قومياً ، تشرع من أجله القوانين فيجب البعد عنها بقدر الإمكان ، عند دراسة النمو العمرانى المنتظر للمدينة ، وتخطيطه إلا ما كان ضرورياً لتكامل المناطق الحالية ، لذلك يرى الباحث ضرورة الإسراع فى إطلاق النمو العمرانى المخطط ، فوق الصحراء الشرقية (بنى سويف الجديدة ، حيث الأراضى الصحراوية التى توفر الإتساع اللا محدود ، بعيداً عن الأراضى الزراعية .

---

(١) محمد سعد الدين مصطفى وآخرون . (١٩٦٤) مرجع سابق ، ص١

(٢) وزارة الإسكان والتعمير . (١٩٧٦) مصدر ، ص٢٨

«على أن يلتزم التخطيط المقترح اتباع اسلوب المجاورات السكنية في تخطيط الأحياء الجديدة أو إعادة تخطيط الأحياء القديمة . وتعتبر المجاورة هي الوحدة التخطيطية السكنية »[1] ، والمدرسة الابتدائية هي مركز الخدمة الرئيسي لهذه الوحدة وإلى جانبها توجد عدة منشآت للنزهة والترفيه والتسويق ، تكفي حاجات سكان هذه الوحدة ، وعادة ما يكون عدد سكان المجاورة خمسة آلاف نسمة كحد أنسب » [2] .

« ومصطلح وحدة الجوار يوضح البيئة التي تعرف فيها الأم أن طفلها لا يعبر في طريقه إلى المدرسة شوارع مزدحمة بحركة المرور ، لان المدرسة على مسافة قريبة من منزله ، كما توضح أيضاً البيئة التي تجد فيها ربة البيت سهولة في الذهاب إلى السوق لتأتي بمتطلبات حاجاتها اليومية ، وأيضاً التي يجد فيها رب البيت ، وسيلة نقل معقولة تصل بين مكان عمله ومنزله . ومصطلح وحدة الجوار يشير بالإضافة إلى ما سبق ذكره ، البيئه التي يوجد بها ملاعب تقع قريبا من المساكن حيث يمكن للأطفال أن يلعبوا مع أصدقائهم في أمان ، وحيث يستطيع الآباء أن يجتمعوا مع جيرانهم في ألفه »[3] .

«أما الخدمات التي تتصف بالمركزية مثل المدرسة الثانوية ، والمستشفى والنادى والحديقة الكبيرة فيمكن أن تجمع بين وحدتي جوار أو أكثر »[4] .

ولما كان جسم المدينة يتكون من ثماني شياخات ، يفصل بينها شبكة من الطرق الرئيسية ، فإن إعادة تخطيط وحدات الجوار ، لهذه الشياخات يجب أن يراعى قدر الإمكان مسارات هذه الطرق التي توفر وسيلة الوصول إليها من ناحية كما تربط بينها من ناحية أخرى ، هذا ويجب عند تخطيط وحدات الجوار الاحتفاظ بالخدمات الرئيسية الموجودة الآ ن ، والتي في حالة جيدة تضمن لها البقاء حتى نهاية الفترة التخطيطية . على أن يؤخذ في الاعتبار مراعاة هذه الخدمات ، عند إعادة تخطيط الأحياء التي توجد بها .

وطبقا لأسلوب تركز السكان في المدينة ، فإن الكثافة السكانية تزيد كلما اتجهنا نحو القلب ، وهذا سوف يؤثر بدوره على مساحات المجاورات السكنية ، فسوف تصغر المساحة كلما اتجهنا نحو

---

(١) وزارة الإسكان والتعمير . (١٩٧٦) مصدر سابق ، ص ٢٩ – ٣٠ .
(٢) أحمد علي إسماعيل . (١٩٦٨) مرجع سابق ، ص ٣٤٥ .
(٣) محمد السيد غلاب ، ويسرى الجوهرى . (١٩٧٢) مرجع سابق ص ٣٠٢ .
(٤) أحمد على إسماعيل (١٩٦٨) مرجع سابق ص ٣٤٥ .

القلب . ويقترح الباحث أن يكون عدد المجاورات في عام ٢٠١٦ في حدود ٤٠ مجاورة يتراوح سكان المجاورة الواحدة منها بين أربعة آلاف إلي سبعة آلاف نسمة علي أن تنشأ عشر مجاورات منها في المنطقة المقترحة للإسكان في بني سويف الجديدة ، تكون معا كتلة سكنية متكاملة يسكنها حوالي ٥٠ ألف نسمة ، وبذلك تكون الكثافة المقترحة لهذه الكتلة في حدود ٧٥ نسمة للفدان الواحد تقريباً وهي تكاد تساوي معدل الكثافة في المدينة الأم ، في نهاية الفترة التخطيطية والتي ينتظر أن تتراوح بين « ٨٠ نسمة للفدان في المجاورات الخارجية إلى ١٥٠ نسمة للفدان في المجاورات الداخلية »[١] .

ثانياً : الصناعة :

يعتبر تخطيط التوطن الصناعي جزءاً هاماً من تخطيط المدن ، هذا النوع من التخطيط الذي يرمي إلى « تنسيق الأشكال الأرضية بحيث تصطبغ بمسحة إنسانية جميلة فتلائم سكن الإنسان الراقي »[٢] ولقد « أصبح إعادة التركز الصناعي عن طريق تخصيص مناطق للصناعة ، من المظاهر العامة الحديثة في المدن المصرية »[٣]، حيث تتجمع الاستخدامات المتشابهة في مناطق محددة »[٤].

«واختيار مواقع الصناعة ، يتوقف على نوع الصناعة أكثر من الرغبة في إقامة المصانع . وبعبارة أخرى فإن (صناعات المستوى المحلي) تميل إلى التركز واتخاذ مواقع هامة لها في الأحياء التجارية في قلب المدن المصرية . ذلك أن نشاطها وتجارتها يعتمد إلى حد كبير على حركة مرور المشاه ، وعلى مواقع الأحياء السكنية ، على العكس من الصناعات الثقيلة (صناعات المستوى القومي) التي تتجه إلى التركز في مناطق خاصة ومحددة على الأطراف »[٥].

« ولما كان إنشاء منطقة صناعية ، أو مجرد إدخال صناعات جديدة في مجتمع سكني يجب أن يتبعه فوراً إنشاء مساكن . إذا ظهر أن قطاعات السكن الموجودة غير كافية »[٦] فإن أنسب الأماكن لإقامة المصانع ومساكن العمال من وجهة النظر الصناعية ، يتحدد في ضوء « مدى توفر وسائل النقل والقيمة الإيجارية للأرض ، وأسعار الأراضي ودرجة اشغالها »[٧] أما من وجهة نظر تخطيط

---

(١) وزارة الإسكان والتعمير (١٩٧٦) مصدر سابق ، ص٣٠ : ٣١ .

(٢) عايدة بشارة ، « التوطن الصناعي في الإقليم المصري » . دار النهضة ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٢٨٧ .

(٣) محمد السيد غلاب ، ويسرى الجوهري ، (١٩٧٢) مرجع سابق ، ص ٤٦١ .

(4) Smailes, A.E. (1953) op. Cit, p. 89 .

(٥) محمد السيد غلاب ، ويسرى الجوهري ، (١٩٧٢) مرجع سابق ، ص٤٦٩ .

(٦) محمد حماد (١٩٦٥) مرجع سابق صـ ٢٧٩ .

(7) Johnson, K.M., and Cameron, G,C. Urban Renwal and Industrial Relocation. "in " Regional and Urban Studies" .(1969) op. cit, p. 264 .

المدينة ككل ، فإن ذلك يتحدد فى ضوء تخصص الوسط فى التجارة ، ووجوب خلوه من الضوضاء والنفايات ، وسيولة المرور فيه »[١] .

ومن « التركيب الوظيفة للمدينة* نجد أن صناعات المستوى المحلى تتركز حول القلب التجارى ، أما صناعات المستوى القومى ، وأهمها صناعة النسيج ، فهى تتركز على الأطراف ،وقد أوصى مشروع التخطيط الهيكلى الابتدائى للمدينة « بتدعيم هذه الصناعة من ناحية ووضع خطة للتنمية الصناعية ، اعتماداً على الخامات المحلية من ناحية أخرى »[٢] .

يمكننا تحديد ثلاث مناطق صناعية يمكن أن تتركز فيها صناعات المستوى القومى وهى :

أ- المنطقة الأولى : وتقع شمال المدينة وتضم مصنع النسيج المتوسط « التابع لشركة مصر الوسطى للغزل والنسيج . ويعتبر من أهم المشروعات الصناعية فى كل المحافظة وقد أقيم على مساحة ٢٧ فدانا ، ويضم ١٥٠٧ نولاً للنسيج وتبلغ قوته العاملة ٣٥٠٠ شخص »[٣] . ، ويوجد به قسم للتصدير الخارجى وباقى إنتاجه يطرح فى السوق المحلية ، [٤] .

وقد أوصى مشروع التخطيط الهيكلى ، بضرورة الابقاء عليه ، خاصة وإن له خلفية من الأراضى التى تصلح فى المستقبل كمناطق لنمو المصنع ، أو لإقامة صناعات مكملة له ، عند الضرورة »[٥] ؟! .

أما مصنع إسلام للنسيج والذى يقع فى شارع بورسعيد قرب النهاية الجنوبية للمدينة ويضم ٤١ نولاً ويستوعب عمالة تبلغ ٣٢٠ شخص[٦] وملحق به مطاحن إسلام التابعة لشركة مطاحن مصر الوسطى ويستوعب عمالة تبلغ ٦٠ شخصاً أصبح داخل الكتلة السكنية ولذا يجب العمل على نقلة فى المستقبل إلى المناطق الصناعية الأخرى المناسبة .

---

(١) أنظر محمد السيد غلاب ، ويسرى الجوهرى . (١٩٧٢) مرجع سابق صـ ٤٦٩ .
(٢) وزارة الإسكان والتعمير (١٩٧٦) مصدر سابق ص ٤١ .
(٣) وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للإستعلامات . « محافظة بنى سويف ، القاهرة (١٩٧٣)ص٤٤ .
(٤) من واقع سجلات قسم التكاليف والإدارة المالية بالمصنع الباحث .
(٥) من وزارة الإسكان والتعمير (١٩٧٦) مصدر سابق ، ص٤٠ :٤٢ . .
(٦) من واقع سجلات الإدارة المالية بالمصنع . الباحث .
* انظر الشكل رقم (٩) التركيب الوظيفى لمدينة بنى سويف .

ب - المنطقة الثانية : وتقع جنوب المدينة ، عند تلاقى طريق الفيوم ، بطرق المنيا ويوجد بها حالياً بعض المخازن والشون ، « ويمكن تخصيص هذه المنطقة لإقامة صناعات حرفية مختلفة »[1] ويرى الباحث أن صناعة حفظ وتعليب الخضر والفاكهة من أنسب الصناعات التى تقوم فى هذه المنطقة إلى جانب مزارع تربية الدواجن ومستلزماتها .

جـ - المنطقة الثالثة : وتقع فى الجانب الشرقى للنيل . حيث « يقترح مشروع التخطيط الهيكلى مساحة ٥٠٠ فدان ، تقع جنوب الامتداد المقترح للمدينة السكنية لمدينة بنى سويف الجديدة الجارى إقامتها فوق الصحراء الشرقية ، وقد روعى فى اختيار المنطقة الصناعية ، سهولة اتصالها بساحل البحر الأحمر فى الشرق ، وحلوان فى الشمال ، والمنيا فى الجنوب ، عبر شبكة الطرق البرية المرصوفة فى الصحراء الشرقية [2] وسهولة ربطها بالكتلة السكنية الأصلية للمدينة فى الغرب بواسطة كوبرى النيل

ولما كانت الصحراء الشرقية غنية بالمواد الخام ، وخاصة الرخام والحجر الجيرى فقد كان من الضرورى الاهتمام بالصناعات التى تعتمد على هذه المواد الخام »[3] . وتعتبر هذه المنطقة أهم المناطق الصناعية الثلاث للأسباب الآتية[4] :

١- انخفاض اثمان الأراضى الصحراوية ، مع توفر مساحات واسعة تشجع على إقامة مشروعات نموذجية يمكن تطبيق جميع قواعد التخطيط السليم عليها .

٢- أراضى الأقليم المقترح مستوية بوجه عام .

٣- مناخ الإقليم المقترح لايختلف عن مناخ المناطق المجاورة ، وربما يمكن القول بأنه أقل رطوبة ، ولذلك فهو أصلح للسكن .

« على أن توجه العناية لإقامة ميناء نهرى على الضفة الشرقية لخدمة المناطق الصناعية المقترحة »[7] .

---

(١) من واقع سجلات الإدارة المالية بالمصنع . الباحث .

(٢) وزارة الإسكان والتعمير (١٩٧٦) مصدر سابق ، ص ٤٣ - ٤٤ .

(٣) انظر : فاروق عز الدين . « مشاكل التضاريس فى صحراء مصر الشرقية ، وأثرها على الطرق البرية . دراسة كمية تحليلية » المجلة الجغرافية العربية ، العدد الحادى والعشرين ، القاهرة ، (١٩٨٩) ، صـ ٧٩ - ١٠٨ .

(٤) عايدة بشارة « تخطيط التوطن الصناعى فى ج.ع.م »، الجمعية الجغرافية المصرية الموسم الثقافى عام (١٩٦٥) ، ص,٧٤

* يقع طريق الكريمات الزعفرانة فى شمال المنطقة بحوالى ٢٨كم ، وطريق الشيخ فضل العين السخنة فى جنوبها بحوالى ٦٥كم الباحث .

(٧) وزارة الإسكان والتعمير (١٩٧٦) ، مصدر سابق ص ٤٣

أما الصناعات الخفيفة ، كصناعة الأثاث ، والحدادة والسمكرة والخراطة وميكانيكا السيارات وغيرها . فتبقى فى موقعها الحالية ، حول القلب التجارى للمدينة حيث مجال نشاطها الطبيعى ،

ثالثاً : المرور :

لقد كان النقل دائما أحد العوامل المتحكمة فى نمو المدن وفى السنوات الأخيرة أخذ موضوع تخطيط النقل ، يأخذ مكانه فى جغرافيا المدن (١) فلقد أدخل الجغرافيون موضوع المرور ضمن دراساتهم للمدن حيث أن أنماط المرور بصفة عامة تفيد فى تحليل كثير من اتجاهات الحركة داخل المدن (٢) . فما حركة المرور والمواصلات إلا مجموع احتياجات الربط والمبادلات التى تقوم بين وظائف المدينة الثلاث ، والسكن والعمل والترفيه وهى التى تخلق حركة الذهاب والإياب المستمرة ، والتى تزداد كلما كانت المدينة أكثر أهمية ، وأوجه نشاط سكانها متعددة ومختلفة »(٣) .

وترتبط مدينة بنى سويف ، حاليا بالمحافظات المجاورة لها بعدة طرق برية ، أهمها الطريق المجاور للترعة الإبراهيمية ، والذى يصلها بالقاهرة شمالاً ، والمنيا جنوباً . وطريق الذى يمثل أحد مداخل المدينة الرئيسية من الغرب ، هذا إلى جانب خط السكة الحديد الرئيسى بين القاهرة وأسوان ، والذى يشترك مع الطريق الأول فى تشكيل مداخل المدينة من الشمال والجنوب إلى جانب خط سكة حديد إضافى يربط المدينة بريفها الغربى وينتهى عند قرية منشأة عبد الصمد التابعة لمركز اهناسيا . وإلى جانب هذه الطرق الرئيسية ، توجد مجموعة من الطرق الفرعية ، تربط المدينة بإقليمها . ولكنها أقل قيمة من الطرق الرئيسية . وتتصل الطرق الإقليمية ، بشبكة الطرق الداخلية للمدينة (الشوارع) بواسطة ثلاثة محاور رئيسية هى ، شارع سليمان متولى ° الطريق الدائرى) ، وشارع بورسعيد ، وشارع صلاح سالم . والطرق الداخلية للمدينة (الشوارع) ، تحتل المركز الثانى فى استخدام الأرض ، بعد الاستخدام السكنى ، إذ تشغل حوالى ٢١ ٪ من جملة المساحة الكلية للمدينة * ، أما أطوالها فتصل إلى حوالى ٨٧ كم ، يمثل المرصوف منها ٧٣ ٪(٤) والباقى شوارع ترابية ، يتركز معظمها فى العشوائيات الثمانية ، التى تحيط بالجسم المخطط من المدينة ، وبعض مناطق التعمير الحديثة فى الهوامش .

---

(1) Kirwan, R.M. " Economic and Methodology in Urban Transport. "in "Regional and Urban Studies" (1965), op. cit. P. 186.

(2) Herbert, D. (1972) op. cit., p. 238 .

(٣) محمد حماد (١٩٦٥) مرجع سابق ، ص ٣٠٥ : ٣٠٦ .

(٤) مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمحافظة بنى سويف ، نشرة معلومات بنى سويف العدد (٥٢) مصدر سابق ، ص٢٩

* انظر جدول رقم (١٥)

ولقد أعدت الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، عند دراسة المرور فى المدينة ، استمارة خاصة للمسح الميدانى للمرور تناولت مداخل المدينة ، الكبارى والمزلقانات والتقاطعات الرئيسية ، خلال ساعات الذروة ، فرغته فى جداول تضمنت بيانات بالكمية الاجمالية لوسائل النقل المتنوعة فى المواقع الرئيسية الهامة ، دون حصر لتدفق المرور خلال ساعات اليوم ، لعدم أهميتها بالنسبة لهذه المرحلة من التخطيط(١) .

ومن دراسة ، وتحليل هذه الجداول ، تتضح لنا الحقائق التالية :

أ – مدخل المنيا يعتبر أهم مداخل المدينة إذ يصب فيه فى المتوسط ما يساوى ٥٤,٦٪ من مجموع المركبات المتجهة إلى المدينة فى ساعات الذروة وتعليل ذلك هو أن المدينة ، رغم توسط موقعها الهندسى داخل إقليمها إلا أن مجال تأثيرها على المناطق الشمالية من إقليمها الإدارى ، ضعيف نسبياً ، بسبب دخول جزء كبير من هذه المناطق فى مجال جذب القاهرة الكبرى ، مما جعل توجيهها الجغرافى نحو القاهرة فى الشمال أقوى من ارتباطها بعاصمتها الإقليمية فى الجنوب (٢) .

ب – بعض المناطق داخل المدينة ، يعتبر مركز ثقل فى حركة المرور ، نظرا لأهمية مواقعها ، مما يخلق اضطرابا حركياً ، خاصة فى ساعات الذروة* ، مثل كوبرى الجمهورية وكوبرى الثورة ، حيث يتدفق عبرهما حوالى ٧٤٪ من مجموع المركبات المتدفقة عبر كبارى ومزلقانات المدينة فى ساعات الذروة ذلك لأنهما يربطان بين السوق التجارى للمدينة فى الجنوب ، وشياخة المرماح ، وأقليم المدينة الريفى فى الشمال .

ج – تعتبر شوارع ٢٣ يوليو ، وأحمد عرابى (فى نصفه الشمالى) ، والجبالى ، والمهدى والجبالى والغمراوى . كذلك مصبات الشوارع التى تنتهى إليها ، اهم شوارع المدينة من حيث كثافة المرور ، حيث يزيد ما يتدفق عليها عن ٨٥٪ من جملة عدد المركبات ، المتدفقة على الشوارع الرئيسية للمدينة فى ساعات الذروة وذلك بسبب تركز محلات السوق التجارى فيها ، بل أن شارع ٢٣ يوليو فقط ، حيث توجد معظم متاجر السوق الحديثة ، يزيد نصيبه من تلك المركبات على ٥٣٪(٣) . فإذا أضفنا إلى هذه الكثافة المرورية المرتفعة ، الاتساعات المحدودة لهذه الشوارع ، أدركنا أنها جميعا تمثل مناطق اضطراب حركى ، وبخاصة فى ساعات الذروة .

---

(١) وزارة الإسكان والتعمير ، (١٩٧٦) ، مصدر سابق ص ٤١ : ص٤٤ .
(٢) انظر مرزوق حبيب ميخائيل . (١٩٨٦) مرجع سابق ، ص ٢٢٤ : ص٢٣٤
(٣) انظر : وزارة الإسكان والتعمير (١٩٧٦) مصدر سابق ، جداول حركة المرور ص ٤١ : ص٤٣
* انظر : شكل رقم (١٢) تحليل المرور فى مدينة بنى سويف .

ومعنى هذا أن كبارى ومزلقانات الربط بين شطرى المدينة عبر الترعة الإبراهيمية ، وخط سكة حديد الوجه القبلى ، إلى جانب شوارع السوق التجارى ، تمثل مناطق الاضطراب الحركى الرئيسية فى المدينة ، وبخاصة فى ساعات الذروة ولحل هذه المشكلة ، وحتى نهاية الفترة التخطيطية ، فى عام ٢٠١٦ م . يرى الباحث إجراء التعديلات الآتية :

(١) نقل محطة سكة حديد الوجه القبلى من موقعها الحالى فى وسط المدينة ، إلى المدخل الشمالى ، وتحديثها بما يتلاءم مع متطلبات القرن المقبل ، خاصة وأنه تم نقل محطة اتوبيس الوجه القبلى ، التى كانت مواجهة لها ، فى عام ١٩٧٧ م إلى المدخل الجنوبى للمدينة ، وسوف يساعد ذلك على تخفيف الضغط المرورى ، وتكدس المركبات المختلفة ، فى وسط المدينة ، من ناحية ، وإيجاد نوع من التوازن الحركى ، كنتيجة لإعادة توزيع مناطق تجمع وسائل المواصلات ، بين شطرى المدينة من ناحية أخرى .

(٢) أبعاد حركة المرور الطولى (القاهرة / المنيا) عن وسط المدينة وذلك باستخدام الطريق الدائرى ، على أن يخصص طريق كورنيش النيل للسيارات القادمة من الجنوب ، تدخله عن طريق الكوبرى العلوى ، وتخرج منه عن طريق كوبرى السادات ، بعد أن تكون قد تخطت المدينة . ويخصص طريق صلاح سالم بعد تحويله إلى اتجاه واحد ، للسيارات القادمة من الشمال ، تدخله من ميدان العبور ، وتخرج منه فى نهايته الجنوبية ، عند التقائه بطريق جسر الترعة الإبراهيمية بعدما تكون قد تخطت المدينة .

(٣) استغلال الشوارع الرئيسية ، بكامل طاقتها وبخاصة شوارع الاضطراب الحركى وذلك بإخلاء ارصفتها من الباعة الجائلين وكذلك من اشغالات أصحاب المحال التجارية لأرصفتها الملاصقة لمتاجرهم ، وهذا من شأنه المساعدة على تخفيف الضغط المرورى الواقع على هذه الشوارع ، وبخاصة فى أوقات الذروة .

(٤) رصف وتبليط الشوارع الترابية الحالية ، والتى تبلغ أطوالها حوالى ٢٣,٥ كم[1] ، وتمثل ما يقرب من ٢,٧ ٪ من جملة أطوال شبكة الطرق الداخلية فى المدينة .

---

(1) Smailes, A.E. (1953) , p. 135.

(٥) وضع تخطيط ملائم لشق الشوارع فى مناطق التعمير الحديثة ، والمناطق المتوقعة للإمتداد العمرانى المقبل ، يسمح باستيعاب الزيادات المنتظرة فى عدد السكان من ناحية ، والتقدم التكنولوجى لوسائل المواصلات ، خلال القرن القادم ، من ناحية أخرى .

(٦) زيادة الربط بين شطرى المدينة ، بإنشاء كبارى ومزلقانات جديدة ، (أو حفر أنفاق) وبخاصة عند نهايات الشوارع الرئيسية التى يقابلها امتدادت مناسبة فى الشطر الآخر للمدينة مثال ذلك شارع شجرة الدر الذى يربط بين شياختى مقبل ومولد النبى – ويكمله امتداد شارع طلعت فى شياخة المرماح فى الشطر الآخر من المدينة ، مما يساعد على تخفيف الضغط المرورى على مناطق الاضطراب الحركى فى ساعات الذروة .

(٧) إنشاء كوبرى علوى يربط نهاية شارع سعد زغلول الشمالية ، بمدخل شارع صلاح سالم ، عبر خط السكة الحديد ، والترعة الإبراهيمية ، وشارع بورسعيد وذلك سوف يساعد على امتصاص نسبة كبيرة من المركبات العابرة بين شطرى المدينة وخاصة تلك التى ليس لها ارتباط بالقلب التجارى مما يساهم فى تخفيف الاضطراب الحركى فى ساعات الذروة .

(٨) الإسراع فى إنشاء ميناء نهرى على الضفة الشرقية للنيل لخدمة المناطق الصناعية ، الجارى إقامتها فى مدينة بنى سويف الجديدة .

رابعا : الخدمات :

إذا كان بعض الجغرافيين يرى أن المدينة ، يمكن أن تعرف بأنها « مركز الخدمات»[1] فإن الخدمات الثقافية والتعليمية ، والصحية ، تعتبر من أهم هذه الخدمات نظراً للحجم السكانى المستفيد منها ، وما ينفق عليها من استثمارات ومردودها الاقتصادى والاجتماعى والحضارى على المجتمع كله .لذا سوف نناقش مشكلات هذه الخدمات ومستقبلها ، حتى نهاية الفترة التخطيطة المقترحة ، فى عام ٢٠١٦م .

(أ) الخدمات الثقافية :

يوجد بالمدينة حالياً ، قصر ثقافة واحد ، أقيم عام ١٩٦٥ م ، فى شياخة بنى عطية ، ويقدم خدمات ثقافية متنوعة لسكان المدينة واقليمها الثقافى* ، وبسبب النمو الدائم للمدينة . فإن قدرته أصبحت لا تفى بإحتياجات السكان . ولما كان المستهدف خدمته هو ٦٥ ألف نسمة للقصر الواحد [1] ،

---

(١) وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للإستعلامات محافظة بنى سويف (١٩٧٣) مصدر سابق ذكره ، ص٥٦ .

* مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمحافظة بنى سويف ، نشرة معلومات (١٩٩٥) مصدر سابق ذكره ، ص١١ ،١٢

فإن الباحث يقترح إقامة ثلاثة قصور ثقافة جديدة ، لسد حاجة السكان ، حتى نهاية الفترة التخطيطية ، عام ٢٠١٦ م ، على أن يخصص أحدهما لمدينة بنى سويف الجديدة ، وآخر لشياخة المرماح ، والثالث لشياخة مقبل ، أما القصر الحالى فإن موقعه يسمح له بخدمة بقية الشياخات .

(ب) الخدمات التعليمية :

تضم المدينة العديد من المدارس المختلفة مراحل التعليم ، بل لقد عرفت التعليم الجامعى منذ العام الدراسى (٧٦ / ١٩٧٧ م) بافتتاح كلية للتجارة كنواة لجامعة إقليمية تعتبر فرعا من جامعة القاهرة . ولقد أصبحت تضم فى العام الدراسى الحالى (٩٨ / ٩٩) ثمان كليات ، هى التجارة والحقوق والطب البيطرى والعلوم ، والتربية والآداب والطب والصيدلة * .

والجدول التالي يوضح الخدمات التعلمية ، التي تقدمها المدينة لسكانها ، وسكان اقليمها ، من خلال وزارة التربية والتعليم حسب الحالة في العام الدراسى ٩٨/١٩٩٩م*

جدول رقم (١٨)

المرحلة	النوع	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد التلاميذ	متوسط كثافة الفصل
الابتدائية	حكومى	٤٧	٥٢٠	٢٥٢٢٤	٤٩
	خاص	٩	١٠٤	٥٢٢٠	٥٤
	الجملة	٥٦	٦٢٤	٣٠٤٤٤	٤٨,٨
الاعدادية	حكومى	٢٠	٢٨٤	١٢٧٨٠	٤٥
	خاص	٣	٣٢	١١٢٠	٣٥
	الجملة	٢٣	٣١٦	١٣٩٠٠	٤٤
الابتدائية	عام حكومى	٨	١٧١	٧١٨٢	٤٢
	عام خاص	٢	١٩	٨٥٥	٤٦
	تجارى	٣	٨٠	٢٨٨٠	٣٦
	صناعى	٦	٢٦٠	٩٣٦٠	٣٦
	زراعى	٢	٥٣	١٧١٦	٣٢
	الجملة	٢١	٥٨٣	٢١٩٩٣	٣٧,٧

* ميزانيات المدارس فى إدارة بنى سويف التعليمية ، حسب الحالة فى ١٩٩٨/١١/١٥ ، بيانات غير منشورة .

ومن تحليل بيانات هذا الجدول ، فى محاولتنا لرسم صورة لمستقبل الخدمات التعليمية يتضح لنا الآتى :

أ- المرحلة الابتدائية :

تضم المدينة ٤٧ مدرسة حكومية وتسع مدارس خاصة بمصروفات ، بها حوالى ٣٠,٤ ألف تلميذ وتلميذة ، تزيد كثافة الفصل فى المتوسط عن ٤٩ تلميذ ، وهى كثافة مرتفعة جداً .

وبحساب عدد الملزمين ، الذين تتراوح أعماوهم بين ٦ : ١٢ سنة والذين ، تبلغ نسبتهم حوالى ١٥ ٪ من عدد السكان ،[1] ، يتضح لنا أن عددهم سيصل فى السنة ٢٠١٦م إلى حوالى ٣٥ ألف تلميذ ، ولما كانت المدارس الموجودة فعلاً ، بما فيها المدارس المقرر إعادة بنائها تضم ٦٢٤ فصلاً فإنه يلزم بناء ٥٩٦ فصلاً جديداً حتى نهاية الفترة التخطيطية عام ٢٠١٦ م ، تستوعب الزيادة المنتظرة فى عدد التلاميذ من ناحية ، وتهبط بكثافة الفصل إلى ثلاثين تلميذ فى المتوسط من ناحية أخرى .

ويمكن إنشاء عدد من هذه الفصول فى المدارس الموجودة حالياً ، تحت شرط هام هو ألاّ يكون ذلك على حساب أفنيه المدرسة ، وملاعبها ، االأمر الذى تعانى منه الآن كثير من مدارس المدينة فى مختلف مراحل التعليم وعلى أن يخصص لمدينة بنى سويف الجديدة فى شرق النيل ٢٥٠ فصلاً جديداً من هذه الفصول توزع على مدارس المجاورات السكنية التى سوف تتكون منها المدينة .

ب- المرحلة الإعدادية :

لقد أصبحت هذه المرحلة ضمن الخطة الالزامية للتعليم اعتباراً من العام الدراسى ١٩٨٣/٨٢ ، ويوجد بالمدينة حالياً ٢٣ مدرسة اعدادية ، تضم ٣١٦ فصلاً ، بها حوالى ١٣,٩ ألف تلميد بكثافة تبلغ حوالى ٤٤ تلميذاً للفصل الواحد فى المتوسط وهى كثافة عالية . وتوصى هيئة التخطيط العمرانى بأن ،لايزيد عدد فصول المدرسة الواحدة عن ٣٢ فصلاً تضم حوالى ١٠٠٠ تلميذ ، بكثافة تصل إلى ٣٠ تلميذاً للفصل الواحد ،[2] ، ولما كانت نسبة تلاميذ هذه المرحلة تصل إلى حوالى ٧٪ من تعداد السكان ، فإن عددهم سيصل إلى حوالى ١٦,٥ ألف تلميذ سنة ٢٠١٦ م تستطيع المدارس

(١) وزارة الإسكان والتعمير (١٩٧٦) مصدر سابق ذكره ، ص ١٤ .
(٢) وزارة الإسكان والتعمير (١٩٧٦) مصدر سابق ذكره ص ٣٥ .

الحالية بعد إضافة فصول جديدة إلى بعضها ، بشرط المحافظة على اتساع الأفنية والملاعب أن تستوعب منهم حوالى ١٠,٥ ألف تلميذ ، فيكون العدد الباقى ويصل إلى ستة الآف تلميذ ، مطلوب له إنشاء ست مدارس على أن يخصص ثلاث منها لمدينة بنى سويف الجديدة .

جـ- المرحلة الثانوية :

من الملاحظ أن دور التعليم الثانوى ، وخاصة الفنى ، لا يقتصر على خدمة أبناء المدينة وحدها بل يتعداها ليخدم أبناء الإقليم ، خاصة فى اجزائة القريبة من المدينة فإذا كانت التقديرات النظرية حددت نسبة طلبة هذه المرحلة بحوالى ٦ ٪ من عدد سكان المدينة(١) ، فإن الواقع يحدد نسبة طلاب هذه المرحلة بحوالى ٩,٩ ٪ من نحجم سكان المدينة ومعني ذلك أن عدد طلاب هذه المرحلة سوف يصل إلي حوالي ٢٣,٥ ألف طالب وطالبة فى نهاية الفترة التخطيطية عام ٢٠١٦م ، ولما كانت الدولة تعمل على تشجيع التعليم الفنى وتهدف إلى الوصول بحجمه إلى ٧٠٪ من حجم التعليم الثانوى بصفة عامة(٢) فهذا يعنى أن حجم هذا التعليم سوف يصل إلى حوالى ١٦,٥ ألف طالب وطالبة فى نهاية الفترة التخطيطية ، فى مقابل سبعة آلاف طالب وطالبة فى التعليم الثانوى العام .

وبدراسة حالة المبانى الحالية ، وجد أنها جميعاً لا تقبل التوسعات الجديدة ،فيما عدا التعليم الثانوى الزراعى ،(٣) ، ومعنى ذلك أن المدارس الحالية لا يمكنها استيعاب هذه الزيادة الكبيرة من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الزيادة الكبيرة سيتبعها ضغط على جميع مرافق المدينة ، خاصة وأن نسبة كبيرة من هذه الزيادة تتمثل فى طلاب وافدين من خارج المدينة ، مما سيخلق العديد من المشكلات ، ولذلك فإن الباحث يقترح الآتى :

١- تدعيم التعليم الثانوى بجميع فروعه فى بقية مدن المحافظة لتخفيف الواقع على مدارس مدينة بنى سويف ، بحيث تقتصر هذه المدارس على قبول الطلاب من أبناء المدينة ، والمركز فقط ، دون طلاب بقية الأقليم ، كما هو الحال فى التعليم الاعدادى والابتدائى وهذا سوف يهبط بنسبة طلاب هذه المرحلة إلى ٦ ٪ فقط من حجم السكان فى عام ٢٠١٦ م ، وبذلك يصل العدد المتوقع لطلاب هذه المرحلة إلى حوالى ١٤,٥ ألف طالب وطالبة فى الثانوى الفنى وحوالى

٠٢

(١) وزارة الإسكان والتعمير (١٩٧٦) مصدر سابق ص ٣٦ : ٣٧ .
(٢) مرزوق حبيب ميخائيل (١٩٨٦) مرجع سابق ص ٣٧٥ .
(٣) مديرية التربية والتعليم ، دليل الإحصاء ، . مرجع سابق ، ص ٤٨ : ٨٩ .

٣,٥ ألف طالب فى الثانوى العام بنسبة ٢٥ ٪ فقط من جملة حجم هذه المرحلة التى يفترض أن تصل إلى ١٨ ألف طالب وطالبة .

٢- إنشاء ١٠٠ فصل جديد فى مرحلة التعليم الثانوى الفني ، لاستيعاب التوسع المنتظر فى هذا النوع من التعليم من ناحية والهبوط بكثافة الفصل الواحد ٣٠ تلميذاً من ناحية أخرى .

على أن يخصص منها ٦٠ فصلاً لمدينة بنى سويف الجديدة ، توزع على مدرستين صناعيتين تختار تخصصاتها بما يحقق أهداف خطط التنمية ، ويخدم البيئة المحلية لمحافظة بنى سويف .

٣- فى مرحلة التعليم الثانوى العام ، يتطلب الأمر الإبقاء على الأعداد الحالية دون زيادتها على أن يتم بناء مدرسة جديدة تضم ٢٥ فصلا في مدينة بنى سويف الجديدة فى شرق النيل ، تساعد على خفض كثافة فصول هذا النوع من التعليم فى مدينة بنى سويف لتصل إلى ٣٠ تلميذاً للفصل الواحد .

د- الجامعة الإقليمية

« لما كانت الجامعات الإقليمية ، هى إحدى السياسات العامة للتخطيط التى تعاون على الرقى بمجتمع المدينة واستقراره بصفة عامة ، فقد كان من الضرورى إنشاء جامعة اقليمية تحمل «طابع الإقليم ، وتؤدى وظيفتها طبقاً لإحتياجاته ، حتى يكون هناك تكامل وتفاعل بين الجامعة والإقليم »[١] .

(١) الوضع الراهن :

دخل التعليم الجامعى المدينة ، فى العام الدراسى ١٩٧٧/٧٦ ، بكلية واحدة هى كلية التجارة ، وخلال المدة من (١٩٧٧/٧٦) إلى (١٩٩٩/٩٨) تم افتتاح ثمان كليات ، تكون معاً جامعة إقليمية ، تعتبر فرعاً من جامعة القاهرة ، وبعض هذه الكليات يشغل حالياً مبان لمدارس كانت تابعة لوزارة التربية والتعليم ، تم الاستيلاء عليها وتحويلها إلى كليات جامعية ، والبعض الآخر إقيمت له مبان خاصة فى أرض محلج الشركة العامة للأقطان المعروف باسم محلج (خوريمى) ، بعد توقفه عن العمل ، وهدمه .

وهذا الوضع يخلق العديد من المشكلات ، اهمها المشكلات الإدارية الناجمة عن تبعثر وتشتت الكليات الجامعية ، إلى جانب الأثر السئ الذى نتج عن الاستيلاء على مدارس التربية والتعليم ، فى العملية التعليمية ككل ، وأهم مظاهر التكدس فى فصول المدارس المتبقية .

---

(١) وزارة الإسكان والتعمير ، (١٩٧٦) ، مصدر سابق ذكره ، ص٣٧

أما المدن الجامعية ، إذا جاز لنا هذا التعبير فهي عبارة عن وحدات سكنية منفصلة ، ومبعثرة في مناطق مختلفة من المدينة ، وكانت أصلاً أجزاء (شقق) من عمارات الاسكان الاقتصادى ، تم الاستيلاء عليها وتحويلها إلى ما يمكن أن نسميه (المهاجع الطلابية) ، وهذا الوضع يخلق أيضاً العديد من المشكلات ، أهمها مشكلات ، التنظيم ، والإدارة ، إلى جانب أ ن هذه الوحدات السكنية ، غير صالحة لأن تكون مدنا جامعية بالمعنى المعروف للمدينة الجامعية .

أما الملاعب الجامعية والمنشآت الرياضية المختلفة المطلوب توفرها كأحد الاسس الهامة فى الوجود الجامعى السليم ، فلا وجود لها في المدينة ، مما يفقد التعليم الجامعى فى المدينة ، ركناً هاماً من أركان مقوماته الأساسية هذا بالإضافة إلي افتقاد الطلاب لوجود مكتبة مركزية على مستوى البحث والتحصيل الجامعى المطلوب .

(٢) المستقبل :

(أ) اقتراح التخطيط العمرانى :

لقد أوصت هيئة التخطيط العمرانى «بإنشاء جامعة بمدينة بنى سويف وأختارت لذلك موقعاً مساحته ٣٠٠ فدان على كل من الضفتين الشرقية والغربية ، لنهر النيل . منها ١٣٠ فدانا تقع على الضفة الغربية ، بالقرب من التجمع السكانى الأصلى ، وحتى يتسنى لها خدمة المحافظة بأسرها ؟ !

أما المنطقة المقترحة بالضفة الشرقية لنهر النيل ، فهى للجزء المخصص للكليات ، والمعاهد التى تحتاج فى إنشائها إلى مساحات كبيرة من الأراضى وهى الكليات العملية ، التى ترتبط بالصناعة وتخدم التصنيع المقترح إقامته بهذه الضفة «[1]، ؟!

والموقع المقترح بواسطة هيئة التخطيط العمرانى فى غرب النيل ، والذى تبلغ مساحته ١٣٠ فداناً يعيبه الآتى :

١- تدعى الهيئة أنه لخدمة المحافظة بأسرها ؟! وكأن الجزء الذى اقترحته فى الشرق ، للكليات العملية ، والذى تبلغ مساحته ١٧٠ فداناً ليس لخدمة المحافظة بأسرها كما تجاهلت الهيئة أن خدمات التعليم الجامعى لن تقتصر على محافظة بنى سويف فقط ، بل سوف تتعداها إلى المحافظات

---

(١) وزارة الإسكان ، التخطيط الهيكلى الابتدائى لمدينة بنى سويف . مرجع سابق ص٣٨ .

الأخرى المجاورة ، وربما إلى بعض المحافظات البعيدة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن الكوبرى المقام حالياً على نهر النيل والذى خططت موقعه نفس الهيئة فى ذات الوقت يلغى حاجز صعوبة المواصلات بين شرق النيل وجسم المدينة الأصلى فى غرب النيل وبالتالى ليس هناك ما يدعو لتقسيم الجامعة إلى قسمين أحدهما فى غرب النيل والآخر فى شرقه ، تجنبا للمشكلات الإدارية والتعليمية والتى سوف تترتب على هذا الفصل .

٢- الموقع المقترح ، تحيط به المبانى السكنية من ثلاث جهات ، ونهر النيل من الجهة الرابع ، حيث أختير بين مدينة الضباط وبنى عطيه ، ومقبل مما لايسمح بالتوسع المنتظر فى المستقبل .

٣- الموقع المقترح أرض زراعية مما يستوجب نزع ملكيتها ، وما يترتب على ذلك من مشكلات إلى جانب ما سوف يحدثه من زيادة فى حركة التعرية الحضرية للأرض الزراعية ولقد اختيرت . فيما بعد أرض محلج خوريمى ، بعد توقف العمل فيه ، كنواة لبناء الجامعة ، وأنقذت الـ ١٣٠ فداناً التى أختارتها الهيئة ، من التعرية الحضرية ، بصفة مؤقته .

(ب) اقتراح الباحث :

يرى الباحث لتخطيط مستقبل التعليم الجامعى فى المدينة ، حتى نهاية الفترة المقترحة عام ٢٠١٦ م الآتى :

أولاً : تخصص أرض محلج خوريمى ، بعد ما تم البناء عليها بالفعل ، للكليات النظرية ، وإدارة الجامعة ، والمكتبة المركزية ، واستكمال ما يلزم لذلك من المبانى .

ثانيا : اختيار موقع فى شرق النيل ، إلى الجنوب مباشرة من مدينة بنى سويف الجديدة تقام عليه بقية كليات الجامعة ، والمنشآت المكملة لها ، وكذلك مدينة جامعية للطلبة ، وأخرى للطالبات ، ويمتاز هذا الموقع بالخصائص التالية :

١- يمتد على مسطح منبسط من أرض الصحراء الشرقية بعيداً عن الأراضى الزراعية ، أو الأراضى القابلة للآستصلاح الزراعى والتى يجب حمايتها من أية تعرية حضرية .

٢- يعطى امكانيات التوسع غير المحدود ، نظراً لاتساع الظهير الصحراوى القابل للتعمير فى شرقه ، مما يوفر إمكانيات إضافة أى مبانى حديثه ترى الجامعة إقامتها فى المستقبل .

٣- يحقق الوحدة للجامعة ككل ، ممايساهم فى زيادة الترابط داخل المجتمع الجامعى ، يحقق الخدمة الإدارية ، والتعليمية بصورة أفضل .

٤- يشغل منطقة متوسطة بين الأرض التى يفترض أن تخطط للاسكان فى الشمال وتلك التى تخطط للصناعة فى الجنوب مما يعطى الفرصة لزيادة الترابط والتفاعل بين الجامعة والبيئة المحلية المحيطة بها .

٥- يمكن ربط الجامعة بالكتلة السكنية الرئيسية للمدينة فى غرب النيل ، عن طريق خط أتوبيس داخلى ، عبر الكوبرى المقام على النيل ، كما يمكن دعم هذا الربط بخط اتوبيس نهرى ينشأ له مرسى خاص أمام الجامعة فى الشرق ، ومرسى آخر أو عدة مراسى أمام الكتلة السكنية الرئيسية للمدينة فى الغرب وبذلك تتحقق سيولة أكبر فى المرور بين جسم المدينة الرئيسى فى غرب النهر والجامعة الاقليمية فى شرقه .

الخدمات الصحية :

أ- الوضع الحالى : تخدم المدينة حالياً أربع مستشفيات حكومية متخصصة ، إلى جانب مستشفى تابع لهيئة التأمين الصحى ، وخمس مستشفيات تابعة للقطاع الخاص ويبلغ مجموع أسرتها ٨٥٨ سريراً

ب- المستقبل : يقترح الباحث أن يصل عدد أسرة مستشفيات المدينة إلى ١٣١٠ سريراً ، حتى نهاية الفترة التخطيطية عام ٢٠١٦م . وقد تم حساب هذا العدد استرشاداً بالمعدلات الموضوعية للقاهرة الكبرى . وأيضاً على تقدير عدد سكان الأقليم الصحى للمدينة[١] . على أن يتم توزيع الأسرة المقترح علي المستتشفيات المتخصصة ، والعامة ، طبقاً لاحتياجاتها الفعلية ، ولا تقل نسبة مساهمة القطاع الخاص فيها عن ٥٠٪ . على أن يلتزم بأسعار محددة ، تخضع للإشراف الحكومى .

وسوف يتطلب هذا التوسع فى مبانى بعض المستشفيات القائمة فعلاً ، إلى جانب إنشاء مستشفيات جديدة . وقد أوصى مشروع التخطيط الهيكلى الابتدائى لمدينة بنى سويف ، بنقل كل من مستشفى الرمد ، ومستشفى الحميات إلى أماكن جديدة أكثر ملاءمة من موقعها الحالى ،. الذى أصبح داخل الكتلة السكنية ، ويرى الباحث أن تكون المواقع الجديدة المختارة لهذه المستتشفيات فى مدينة بنى سويف الجديدة . لإيجاد توازن في توزيع المستشفيات من جهة ، ولاستغلال الأماكن الحالية لهذه المستشفيات فى إقامة مجاورات سكنية . تساهم فى حل مشكلة

---

(١) راجع مرزوق حبيب ميخائيل (١٩٨٦) ، مرجع سابق ، صـ ٣٢٦ : ٣٢٧ .

الاسكان بالمدينة من جهة أخرى . كما أوصى المشروع بإنشاء مركز للثقافة الصحية ، وآخر لمراقبة الأغذية . والجدول التالي يوضح بعض أنواع الخدمات الصحية الحالية ، والخدمات المقترحة حتى عام ٢٠١٦

جدول رقم (١٩)

الخدمات الحالية		الخدمات الحالية	
عدد	نوع	عدد	نوع
٩	مراكز رعاية الطفل	١٣	مراكز رعاية الطفل
٣	عيادات شاملة	٧	عيادات شاملة
٣	مكاتب صحة	٩	مكاتب صحة
١	وحدة مدرسية	٤	وحدة مدرسية

ويرى الباحث أن يخصص من الخدمات السابقة المقترحة ، ثلاثة مراكز لرعاية الطفل وعيادة شاملة ، ومكتبين للصحة ، ووحدة مدرسية لمدينة بنى سويف الجديدة ، إلى جانب ٢٠٠ سرير على الأقل ، توزيع على مستشفيات قطاع خاص داخل المدينة ، حتى تصبح بالفعل مدينة سكنية متكاملة ، تتوفر بها الخدمات الصحية الأساسية .

مدينة الفيوم

أ.د. عبد الفتاح إمام حزين
استاذ الجغرافيا جامعة الزقازيق

المبحث الأول: الموقع والخصائص الموضعية:

أ- الموقع

لموقع مدينة الفيوم خصائص تميزه عن بقية مواقع المدن المصرية من حيث وقوعها فى منخفض يتشابه مع بقية منخفضات الصحراء الغربية وفى كونها محاطة بحافات مرتفعة ، كما أنها تتشابه مع وادى النيل من حيث اعتمادها على مياه النيل، كما أن تربة الفيوم منقولة شأنها فى هذا شأن تربة وادى النيل .

وقد استمدت مدينة الفيوم شخصيتها الموقعية من الشخصية المزدوجة الفريدة لمنخفض الفيوم .، فهى ذات موقع هامشى بالنسبة لوادى النيل ودلتاه وفى نفس الوقت ذات موقع داخلى بالنسبة لمنخفض الفيوم .

ويرجع نجاح المدينة فى قيامها بدور العاصمة لأقليم الفيوم على مر العصور إلى أن المدينة قد اختارت من الموقع أنسب مواضعه ، ومن حيث كونها بؤرة لتجمع الوظائف التى تخدم المناطق المحيطة بها والمجاورة لها ، وهنا يتكشف لنا مدى ملاءمة الموقع الجغرافى للمدينة لقيامها بوظائفها ومدى استفادة ذلك الموقع من الموضع الطبيعى للمدينة ،

ولقد لعبت الوظيفة الأولية التى أنشئت من أجلها مدينة الفيوم القديمة وهى الاستجمام والترفيه دوراً هاما فى اختيار موقعها على شاطئ بحيرة موريس وفوق الجزء المرتفع من الأراضى التى جففها أنمحات الأول واستصلحها للزراعة لتكون فى مأمن من أخطار الفيضانات المرتفعة وازدادت قيمة الموقع وتأكدت أهميته على مر العصور مع استمرار انحسار البحيرة وازدياد الرقعة الزراعية حول المدينة واتساع ظهيرها الزراعى ، وكان لوقوع المدينة فى مكان متوسط من تلك

الأراضى الزراعية أن أصبحت سوقاً رائجا تنشط فيه حركة بيع وشراء الحاصلات الزراعية وغيرها من السلع الاستهلاكية ،

وقد أدى شق الترع التى تتفرع من بحر يوسف داخل زمام المدينة إلى إعطاء قوة موقعية لموقعها من جراء قيامها بدور الموزع للمياه إلى معظم أرجاء منخفض الفيوم ، كما أزدادت أهمية موقع المدينة مع مد خط السكة الحديدية من الواسطى إليها ، وتفرعت خطوط أخرى من المدينة إلى أنحاء مختلفة فى الأقليم ، ثم تأكدت أهمية الموقع مع انتشار النقل بالسيارات إذ أصبحت المدينة مركز لشبكة من الطرق التى تربطها بالوادى والقاهرة من جهة ، وبقية أنحاء الأقليم من جهة ثانية وبذلك أعطت تسهيلات النقل والمواصلات مزيداً من الأهمية لموقع المدينة ، وأدت إلى تقوية مركزها فى القيام بتأدية وظائفها المختلفة ناهيك أيضاً عما سببه ذلك من نمو عمرانى هائل على طول امتداد تلك الطرق .

وسوف نتناول دراسة موقع المدينة من خلال النقطتين التاليتين :

٠١ موقع مدينة الفيوم بالنسبة لوادى النيل ودلتاه .

٠٢ موقع مدينة الفيوم بالنسبة لمنخفض الفيوم .

١ – موقع مدينة الفيوم بالنسبة لوادى النيل ودلتاه :

يعتبر الاتصال بين وادى النيل ومدينة الفيوم بمثابة اتصال للمنخفض بصفة عامة ، سواء كان ذلك عن طريق بحر يوسف شريان الحياة الرئيسى الذى يصل الوادى بالمنخفض ، أو بواسطة طرق المواصلات المختلفة التى تتجمع وتتفرق فى مدينة الفيوم رابطة بذلك بين المراكز العمرانية بالمنخفض ووادى النيل .

وتعد مدينة الفيوم أقرب عواصم محافظات الوجه القبلى للقاهرة الكبرى والدلتا ، ومع ذلك فإنها تنافس مدينة أسيوط من حيث الحجم فى احتلال الصدارة بين جميع المدن بالوجه القبلى ، ويمكن أن نعلل ذلك الحجم وتلك المركزية القوية للمدينة بمظهر السطح والطبيعة الشبيهة بالحوض للمنخفض ، بالإضافة ، إلى العمران المنفصل عن الوادى .

وعلى الرغم من أن العقدية الطبيعية للقاهرة عقدية فريدة ، إلا أن هناك تشابهاً موقعياً جزئياً بين مدينة القاهرة ومدينة الفيوم ، ويتمثل ذلك فى وقوع الأولى على رأس دلتا النيل ، حيث ينتهى وادى النيل ، ووقوع الثانية على قمة دلتا بحر يوسف حيث ينتهى وادى بحر يوسف .

ويتم الاتصال بين وادى النيل ومدينة الفيوم عن طريق رقبة ضيقة من الأراضى المنزرعة تصل بين وادى النيل فى الشرق ودلتا بحر يوسف فى الغرب ، والتى تقع قمتهـا مدينـة الفيوم ، كما أن هذه الرقبة يسلكها طريق برى حيوى يربط مدينة الفيوم بوادى النيل ، ويأتى فى المرتبة الثانية من حيث أهمية للمدينة بعد الطريق الصحراوى الذى يربط المدينة بالقاهرة .

يوضح الجدول التالى رقم (١) التباعد بين مدينة الفيوم وبقية المدن فى مصر الوسطى وقد رتبت فى فئات كل منها خمسة وعشرون كيلو متراً طبقاً لتباعدها من المدينة ، وبتحليل ذلك الجدول يتبين ما يلى :-

جدول رقم (١)

التباعد بين مدينة الفيوم وبقية المدن بمصر الوسطى

الترتيب	فئات التباعد بالكيلو متر	عدد المدن	ترتيب المدن طبقاً للقرب من المدينة
١	مدن تباعدها من ٢٥	٤	إطسا – سنورس – ابشواى – طامية
٢	مدن تباعدها من ٢٥ إلى ٥٠كم	٤	الواسطى – اهناسيا وناصر – بنى سويف
٣	مدن تباعدها من ٥١ إلى ٧٥كم	٤	ببا والصف – العياط – سمسطا
٤	مدن تباعدها من ٧٦ إلى١٠٠كم	٥	الفشن – الجيزة – العدوة – البدرشين ومغاغة
٥	مدن تباعدها من ١٠١ إلى١٢٥كم	١	بنى مزار
٦	مدن تباعدها من ١٢٦ إلى١٥٠كم	٢	مطاى – سمالوط
٧	مدن تباعدها من ١٥١ إلى١٧٥كم	١	المنيا
٨	مدن تباعدها من١٧٦ إلى٢٠٠كم	١	أبو قرقاص
٩	مدن تباعدها من ٢٠١ إلى٢٢٥كم	٢	ملوى – ديرمواس

١- أن مدن الفئة الأولى والتى يقل تباعدها عن المدينة بمسافة (٢٥) كيلو مترا هى المدن الأربع الأخرى فى محافظة الفيوم ، وأقربها إلى المدينة هى مدينة إطسا ، وذلك بمسافة قدرها عشرة كيلو مترات فقط ، فى حين يزيد التباعد بين المدينة ومدينة طامية إلى (٢٥) كليو مترا من المدينة .

٢ – يتساوى عدد مدن الفئة الثانية مع مدن الفئة الأولى ، مع ملاحظة أن المدن الأربع الواقعة فى الفئة الثانية توجد فى محافظة بنى سويف ، وأقربها للمدينة هى مدينة الواسطى بمسافة قدرها (٣٨) كيلو متراً ، ويتساوى التباعد بين المدينة وكل من مدينة ناصر إلى الشرق منها إهناسيا فى جنوبها بمسافة قدرها (٤٢) كيلو متراً .

٣ – يقع فى الفئة الثالثة أربع مدن أيضاً ، ويتساوى التباعد بين المدينة وكل من مدينتى الصف فى الشمال وببا فى الجنوب ، وذلك بمسافة قدرها (٦٦) كليو متراً .

٤ – تقع مدينة الجيزة فى الفئة الرابعة والتى تضم خمس مدن يتساوى اثنتان منها فى تباعدهما عن المدينة بمسافة مائة كيلو متر ، هما البدرشين فى الشمال ومغاغة فى الجنوب .

ومما هو جدير بالملاحظة أن سبعة عشر من المدن بمصر الوسطى تقع مسافة تتراوح بين عشرة ومائة كيلو متر من المدينة ، فى حين تقع سبع مدن فقط على مسافة تتراوح بين ١٠١ و ١١٥ كيلو متر من المدينة ومن ثم ينخفض متوسط تباعد المدن الأربعة والعشرون بمصر الوسطى عن مدينة الفيوم إلى ٨٨,٧ كيلو متر .

وبلا شك أدى قرب المدينة من الوادى وسهولة الاتصال به إلى ازدياد قوة نفوذها واستطاعت أن تستقطب النشاط فى الإقليم ، وأن تقوم بدور الوسيط بين الوادى من جهة ومختلف أجزاء الأقليم من جهة أخرى .

٢ – موقع المدينة بالنسبة لمنخفض الفيوم

من المعروف أن سطح إقليم الفيوم ينحدر فى ثلاثة مدرجات كبيرة هى :-

المدرج أول : ويبدأ من قناطر اللاهون عند منسوب (٢٦) متراً وينتهى عند الفيوم عند منسوب (٢٢,٥) متر .

المدرج الثانى : يبدأ من مدينة الفيوم وينتهى فى سنهور عند منسوب (–١٠) متر

المدرج الثالث : يبدأ من سنهور وينتهى فى شكشوك على الشاطئ الجنوبى لبحيرة قارون عند منسوب (–٤٥) متراً .

وهذا يعنى أن مدينة الفيوم تقع حيث ينتهى المدرج الأول ويبدأ المدرج الثانى ، إما بالنسبة لموقع المدينة من الأقسام الفيزوغرافية السبعة بإقليم الفيوم ، فإن أبعدها عن المدينة هى بحيرة

قارون التى تقع إلى الشمال من المدينة بمسافة قدرها (٢١) كيلو متراً، ويقع فى اتجاه الشمال أيضاً السهل البحيرى والذى تبتعد حدوده الجنوبية عن المدينة بمسافة ١٣,٥ كيلو متر .

ويبلغ التباعد بين المدينة وحوض الغرق فى الجنوب الغربى حوالى (٢٠) كيلو متراً ، فى حين يقترب الحد الجنوبى الغربى لتجويف (طامية – الروضة) بحوالى كيلو مترين من المدينة فى اتجاه الشرق ، وتقترب حدود التجويف الثانى (قلمشاة – تطون) من المدينة أيضاً ، ولكن بمسافة قدرها خمسة كيلو مترات إلى الحد الجنوبى الغربى منها .

أما عن موقع المدينة بالنسبة لوادى بحر يوسف ودلتاه ، فهو نفس موقعها بالنسبة لمدرجات الفيوم الثلاثة ، الحد بين وادى بحر يوسف والذى يبدأ من قناطر اللاهون وبين دلتا بحر يوسف هو مدينة الفيوم ، حيث يبدأ المدرج الثانى ، وتكاد الدلتا تأخذ شكل قوس نصف دائرى مركزه مدينة الفيوم ويمتد على بعد يتراوح بين (١١، ١٦) كليو متراً من المدينة ، ويبلغ أقصى امتداد لها ناحية الشمال الغربى ، وتحتوى دلتا بحر يوسف على أخصب الأراضى الزراعية بالمنخفض ، ومن ثم تقع مدينة الفيوم فى منطقة تعتبر من أهم الأجزاء الاقتصادية بالإقليم .

ولما كانت المدينة تقع حيث تتلاقى أودية الفيوم القديمة العميقة ، فهى بذلك تمثل عقدة هيدرولوجية طبيعية ازدادت أهميتها بشق الانسان لبقية الفروع التى تخرج من بحر يوسف ، وتزداد أهمية موقع المدينة إذا ما علمنا أن فروع بحر يوسف – خاصة القديمة – هى التى قامت ببناء دلتا بحر يوسف .

وبذلك يعتبر موقع مدينة الفيوم موقعاً أصولياً ، أما تلك المدن والقرى الأخرى التى قامت على الدلتا أو على جبهتها فهى مدن تابعة وتحكم فى توقيعها إلى حد كبير سهولة الوصول إلى المدينة الأم التى تتربع على قمة الدلتا ، وتقع حيث تتلاقى جميع فروع بحر يوسف منها والحديث .

وقد يعتقد البعض بأن مدينة الفيوم تتوسط المنخفض هندسياً ، ولكن تلك المركزية لا تكتمل ، لأن المدينة تبعد عن منتصف الخط الممتد من الشمال المنخفض حتى جنوبه وهو يمر بمركز المدينة بمقدار ١,٦ كيلو متر ، وتبعد عن منتصف الخط الممتد من الشمال الغربى للمعمور بالمنخفض حتى حد المعمور فى الجنوب الشرقى ، ماراً بمركز المدينة أيضاً بمقدار كيلو مترين ، فى حين تقع المدينة فى منتصف الخط الذى يمتد من الشمال الشرقى للجنوب الغربى للمنخفض .

ومما هو جدير بالذكر أن أقصى المعمور الغربى للمنخفض يبعد عن المدينة بحوالى (٤٥) كيلو متراً ، وتقل تلك المسافة بالنسبة لأقصى المعمور فى شرق المنخفض إلى ثلاثين كيلوا متراً فقط ، وفى ذلك دليل قاطع على أن مركزية المدينة بالنسبة للمنخفض مركزية ناقصة وغير مكتملة ،

ويجب أن لا نعتد بالمركزية الهندسية فى دراستنا لجغرافيا العمران ، خاصة أنها لا تعطى المؤشر الحقيقى للتوزيع المتعادل للمراكز العمرانية ، ومن ثم يجب أن يوضع فى الاعتبار موقع مدينة الفيوم كبؤرة يتجمع فيها ويتفرق منها طرق المواصلات من جهة وموقعها بالنسبة لمراكز العمران الأخرى بالمنخفض من جهة ثانية .

وبذلك يمكن تحويل المركزية الهندسية إلى مركزية جغرافية تهتم فى المقام الأول بشبكة العلاقات المتبادلة بين المدينة ومراكز العمران الأخرى بالمنخفض .

وفى رأى الكاتب أن الفرق بين المركزية الهندسية والمركزية الجغرافية لا يقل أهمية عن الفرق بين الكثافة العامة والكثافة الصافية فكلاهما اختزال من أجل الوصول إلى صورة التوزيع الحقيقية .

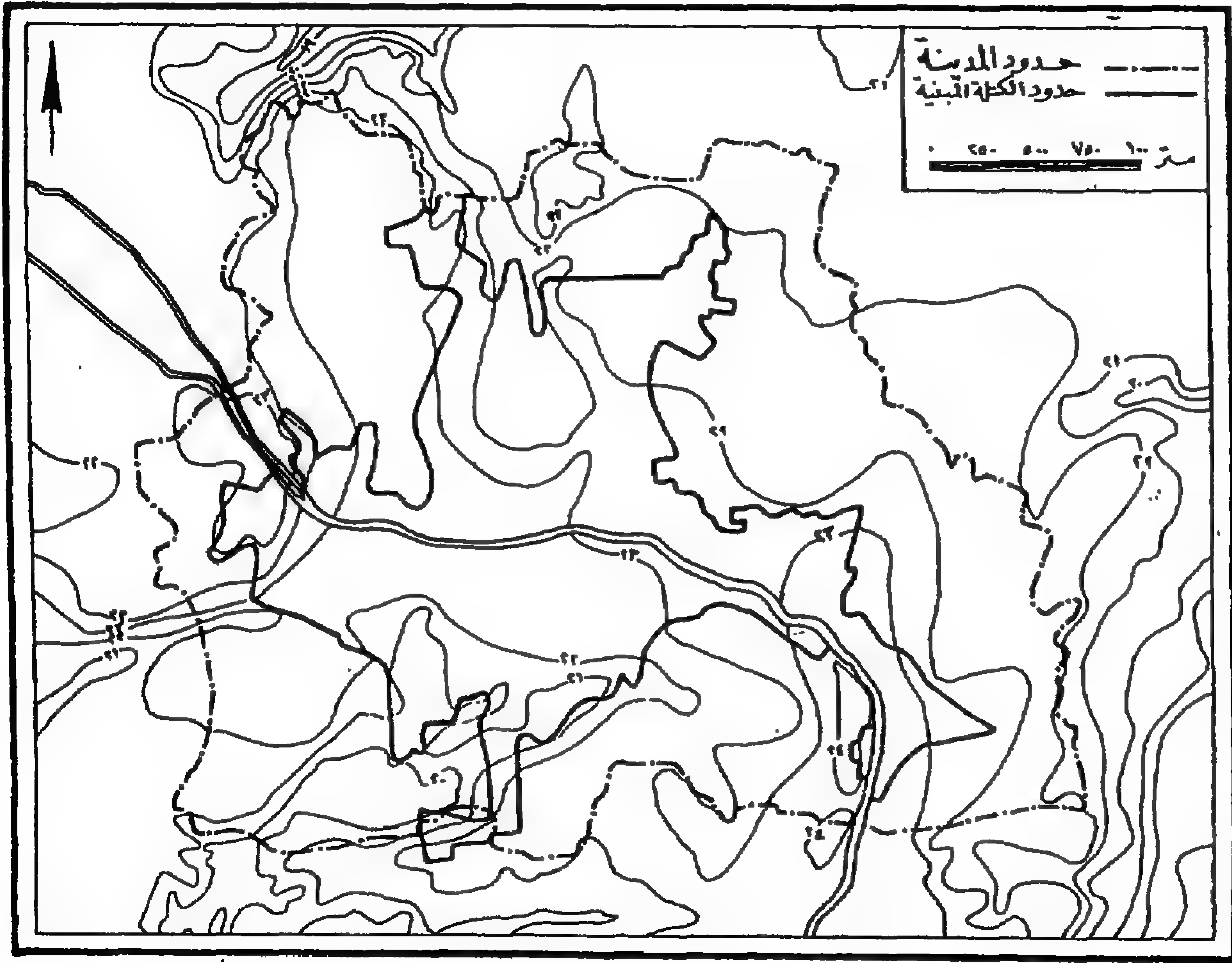
ب - الخصائص الجغرافية لموضع مدينة الفيوم

تشغل مدينة الفيوم مساحة من الأرض تبلغ (١٢,٥) كيلو مترا تمتد حول الخمسة كيلو مترات الأخيرة من مجرى بحر يوسف وحيث ينثنى مغيراً اتجاهه نحو الغرب ، ويعد قيام المدن على منعطف نهرى من المواضع المناسبة لوجودها ، ولعل ما يميز موضع المدينة العدد الكبير من فروع بحر يوسف التى تخرج منه داخل حدودها ، وتنقسم تلك الفروع إلى مجموعتين :

مجموعة ما قبل المقاسم : وتشمل سبعة فروع هى ترعة سليمان دسوقى وبحر باجة وترعة قحافة وبحر الاعلام وبحر دار الرماد وبحر تنهلا وبحر سنورس .

مجموعة المقاسم فى غرب المدينة : وتوجد حيث ينتهى بحر يوسف موزعا مياهه على ستة فروع هى بحر الزاوية وبحر سنهور وبحر الغربية وبحر تلات وبحر سنرو وبحر دسيا .

وبذلك يبلغ عدد تلك الفروع ثلاثة عشر فرعا قسمت موضع المدينة إلى شرائح و أجزاء مختلفة المساحة والشكل ، خاصة فى الشمال والغرب ، مما أضفى على المدينة مظهراً طوبوغرافياً فريداً يميزها عن بقية المدن فى مصر .



الخريطة من اجتهاد الباحث استرشاداً بنقط المناسيب بموضع المدينة والنواحى .

الخريطة الكنتورية لمدينة الفيوم شكل (٢)

وقد كان الموضع الأول للمدينة فى الجزء الشمالى من منطقة كيمان فارس حيث قامت مدينة (شدت) ثم تزحزح الموضع جنوبا الى أن تمددت الكتلة المبنية حول بحر يوسف ، ثم انتقل العمران شمالا مرة أخرى على نفس الموضع الأول للمدينة وذلك بعد أن تم تسوية منطقة كيمان فارس وتخطيطها للحد من زحف العمران على الأراضى الزراعية ، وتتشابه مدينة الفيوم فى موضعها المتعاقب فى نفس المكان مع مدينة القاهرة حيث تتابعت منف ثم الفسطاط ثم القاهرة وبالنسبة للفيوم تتابعت شدت ثم كروكوديوبوليس ثم ارسينوى ثم بيوم وأخيراً الفيوم .

ومما هو جدير بالذكر أن فكرة الموقع لمدينة الفيوم تقترب من فكرة الموضع ويصعب التمييز بينهما ، فقد أمكن تحديد موقع المدينة فى أضيق إطار له فتقع حيث تتلاقى أودية الفيوم القديمة العميقة ، وإن كان ذلك يحدد الموضع تحديداً دقيقاً إلا إن تلاقى تلك الأودية يتم فى موضع المدينة .

ولمدينة الفيوم حدا لزمامها الكلى وهو يمثل أيضاً حدود الأراضى الزراعية التابعة للمدينة و الذى يبلغ مساحته حوالى (٢٤) كيلو متراً مربعاً أما عن مساحة المدينة داخل الكردون فتبلغ حوالى (١٢,٥) كيلو متر مربع ، فى حين تبلغ مساحة الموضع الذى تشغله المساحة العمرانية (٥,٢٨) كيلو متر مربع وذلك فى عام ١٩٩٥ م وبنسبة قدرها (٤٢,٢٤) تقريبا من مساحة المدينة داخل الكردون .

ويحد المدينة شمالاً نواحى الاعلام ومنشاة عبد الله وزاوية الكرداسة ، ويحدها من ناحية الشرق نواحى العامرية وكفور النيل و دمو ، ومن الجنوب منشأة الملك فيصل وسنوفر و منشأة الفيوم وأبجيج ومن جهة الغرب ناحيتى منشاة فتيح والمندرة .

هذا عن الامتداد الأفقى لوضع المدينة أما بالنسبة للامتداد الرأسى فإنه يستدل من الجسات على أن سمك الارسابات النيلية الحديثة تبلغ (١٨,٥) متراً فى موضع وهذا يدل على أن تركيب التربة وقوامها فى موضع المدينة صالح للبناء خاصة وأن مستوى الماء الباطنى عميق جدا مما يساعد على تشييد العمارات والمنشآت بارتفاعات كبيرة ويسمح بحماية البدرومات وشبكات الصرف الصحى ، والمياه من تسرب المياة الجوفية اليها ، كما أن عمليات الحفر اللازمة لمد خطوط المرافق العامة لا تتكلف كثيرا وتعتبر دراسة الخريطة الكنتورية من الموضوعات الهامة فى دراسة الموضع ، حيث أن لمعرفة نقط الارتفاعات والمناسيب المختلفة واتجاه انحدار السطح أهمية عظمى فى مد شبكة المياه والصرف الصحى بالإضافة إلى تأثيرها على اتجاهات النمو العمرانى بالمدينة .

ومن دراسة الخريطة الكنتورية للمدينة (شكل رقم ١) يتضح لنا أن خط كنتور (١٩) متراً يمر بجوار الحدود الشمالية للمدينة وأن كان أقل أجزاء المدينة انخفاضا يقع فى جنوبها الغربى بحيث يمتد خط كنتور (٢٠) متراً ، كما يمر خط كنتور (٢٤) متر فى جنوب المدينة وإلى الغرب من بحر يوسف مباشرة ، وهو يمثل أعلى منسوب للسطح فى المدينة وهناك ملاحظة مهمة أخرى وهى سيادة خطى كنتور ٢٢ و٢٣ متراً خاصة فى وسط المدينة وشمالها وشرقها ، ويتفق امتداد المساحة المبنية في المدينة الى حد كبير مع هذين الخطين ، حيث ساعدت الطبيعة السهلية واستواء السطح على تقدم العمران خاصة جهة الشمال والشمال الشرقى ، ومن ثم فإن متوسط العام لمنسوب المدينة هو (٢٢,٥) متر تقريباً .

ويوضح شكل (٢) متوسط منسوب السطح فى موضع المدينة ومنه يتضح أن أقصى ارتفاع لمنسوب السطح بالمدينة يمتد حول بحر يوسف فى الجنوب ، حيث يتراوح الارتفاع بين ٢٣ – ٢٥ متر ، وينخفض المنسوب تدريجيا كلما اتجهنا غربيا حتى يصل إلى أدنى قيمة له جنوب غرب المدينة حيث يتراوح الارتفاع بين ١٩–٢٠ متراً

أما منسوب السطح الشمال من بحر يوسف فيتراوح بين ٢٢ و٢٣ متر فيما عدا مساحات صغيرة فى الأطراف الشمالية للمدينة تنحصر بين خطى كنتور ٢٠و٢٢ متر ، ومن الملاحظ أن منطقة المقاسم يتراوح منسوبها بين ٢٣ و ٢٤ متراً وهى بذلك ترتفع عن الأراضى المحيطة بها بحوالى المتر تقريباً .

ولعل اختيار المكان المقام عليه مشروع المياه فى قحافة يرجع أساسا إلى ارتفاع المنسوب فى هذا الموضع بالنسبة لبقية أجزاء المدينة شمالا وشرقا وغربيا ، مما يقلل من تكاليف الحفر ومد مواسير المياه من ناحية ويساعد على كفاءة الضخ بشبكة المياه بالمدينة من ناحية أخرى .

وإذا كان موضع المدينة حول بحر يوسف قد ضمن لها الحصول على مورد المياه والتمتع بمنظر البحر وتلطف درجة الحرارة ، فإن هذا البحر أصبح عائقا يعوق الاتصال بين الكتلة المبنية للمدينة على جانبيه ، بالإضافة إلى أنه أصبح جالبا للضرر بالصحة العامة بسبب إلقاء النفايات والمخلفات به .

ويعتبر المناخ من أهم العوامل الموضعية الهامة التى يجب الاشارة اليها ونحن بصدد دراسة الموضع ، ويتضح أثر المناخ كعامل موضعى هام لمدينة الفيوم من خلال تأثير عناصر المناخ

وخاصة ما يتعلق باتجاهات الرياح ودرجة الحرارة فى اتجاهات محاور النمو العمرانى بالمدينة ، حيث تنمو معظم المدن المصرية ومنها مدينة الفيوم فى اتجاه الشمال ، لأن الشمال هو الجهة التى تفد منها الرياح اللطيفة التى تخفف من حرارة الصيف ، ويكون لذلك أثره فى أسعار الأراضى فى معظم المدن ، وحيث تكون بصفة عامة أعلى فى شمال المدينة عنها فى جنوبها .

وتمثل نسبة الرياح الشمالية والشمالية الشرقية والشمالية الغربية ٨٦,٧٪ من جملة الرياح التى تهب على مدينة الفيوم ، وترتفع تلك النسبة الى ٩٧,٢ ٪ فى شهر يونيه وإلى ٩٨,٦ ٪ فى شهر يوليو وإلى ٩٨,٧ ٪ فى شهر أغسطس ، ويلاحظ هبوب رياح جنوبية غربية على مدينة الفيوم تمثل ٣,٥٪ من جملة الرياح التى تهب على المدينة ، وتأتى الرياح الجنوبية الغربية بمؤثرات حرارية وترابية رغم قلة نسبتها .

وكثيراً ماتكون لاتجاهات الرياح أثر فى استخدام الأرض بالمدينة ، فبصفة عامة تكون المصانع و الورش التى تبعث بالادخنة ويتخلف عنها مواد ذات رائحة غير محببة فى منصرف الرياح ، بينما تكون المساكن ، خصوصا الأحياء الراقية فى مهب الرياح .

وتتعرض مدينة الفيوم لأكبر قدر من الحرارة خلال فصل الصيف حيث يبلغ متوسط الحرارة فى شهر يونيو ٢٧,٨ درجة م وفى شهر يوليو ٢٩ درجة م ، و فى شهر أغسطس ٢٩ درجة م أيضاً ، ومن ثم تستقبل مدينة الفيوم خلال فصل الصيف حوالى ٣٣ ٪ من كمية الحرارة التى تستقبلها طوال العام ، بينما لا يزيد هذا القدر عن ١٥,٥ ْ خلال فصل الشتاء .

وتوجد عدة عوامل تؤدى إلى اختلاف درجات الحرارة من منطقة إلى أخرى داخل المدينة ، من أهمها القرب أو البعد من بحر يوسف وفروعه ، وكثافة المبانى ، إذ إن تلاصق المنازل مع بعضها يجعلها فى حاجة أقل للتدفئة ، كذلك هناك اختلاف بين الطوابق المختلفة ، فالمعروف أن الأدوار السفلى تكون الاختلافات الحرارية فيها أقل وضوحا بين فصل وآخر ، إذا قورنت بالأدوار العليا حيث المدى الحرارى كبير ، ذلك بالإضافة الى التباين فى عروض الشوارع واختلاف اتجاهاتها ، ومقدار اتساع الميادين كما أن لتوزيع المساحات الخضراء والمصانع أثر واضح فى اختلاف درجات الحرارة بين المناطق المختلفة فى المدينة .

وللمناخ أثره الواضح فى نشاط سكان المدن ومقدرتهم على العمل ، وحيث يكون الفرد أكثر كفاءة وفى أحسن حالاته الذهنية عندما تتراوح درجة الحرارة بين ١٠ و ٢٥ درجة م ، والرطوبة النسبية بين ٤٠ ٪ و ٧٠٪ ولما كان متوسط درجات الحرارة بمدينة الفيوم يتراوح بين ١٣,٢ درجة م

فى شهر يناير و ٢٩ درجة م فى شهرى يوليو وأغسطس ، وترتفع درجة الحرارة عن ٢٥ درجة م فى أشهر مايو ويونيه ويوليو وأغسطس وسبتمبر ، فإن درجات الحرارة فى تلك الأشهر تعتبر غير ملائمة لقيام الانسان بعمله بكفاءة عاليه ، خاصة فى شهرى مايو ويونيه نظرا لاقتران الحرارة المرتفعة بالجفاف ، وذلك لانخفاض متوسط نسبة الرطوبة الى ٣٥ ٪ و ٢٧,٣ ٪ فى شهر يونيه .

وبلاشك كان لإمكانيات موقع المدينة وخصائص موضعها أكبر الأثر فى نشاتها وتطورها على مر العصور ، وهذا مانتناوله فى الدراسة التالية عن نشأة المدينة ومراحل نموها العمرانى .

المبحث الثانى : نشأة مدينة الفيوم ومراحل نموها العمرانى

أ - نشأة مدينة الفيوم

يرجع الفضل فى تكوين بحيرة موريس بمنخفض الفيوم إلى أحد ملوك الأسرة الثانية عشرة ، وهو الملك أمنمحات الأول (١٩٩١ - ١٩٧٢ ق . م) .

وفى بداية الأمر نتج عن تدفق المياة فى المنخفض تكوين المستنقعات فى موضع المدينة والمنطقة المحيطة بها مما شجع الملك على بناء السدود لحجز المياه والتحكم فيها يتمكن من تجفيف موضع المدينة ومساحة كبيرة من الأراضى المحيطة بها والتى يزيد منسوبها عن ٢٢,٥ متر ، وتمتد بين اللاهون وموضع المدينة والتى قدرت مساحتها بحوالى عشرة آلاف فدان .

ولما أراد الملك أن ينعم بنتائج إصلاحه لتلك المساحة من الأرض الخصبة ، وأن يحقق رغبته فى الإقامة بمكان يتمتع فيه بهواء الصحراء النقى الرطب لمروره بمياه البحيرة العظيمة ، وفى نفس الوقت يكون هذا المكان محميا من أخطار الفيضانات العالية المفاجئة وأن يكون بالقرب من البحيرة حتى يشبع هوايته فى صيد التماسيح ، فقد أختار أبرز مكان من تلك البحيرة التى جففها وأكثرها ارتفاعا وهو موضع المدينة ، وشيد عليه قصره وبستانه وتبعه فى ذلك حراسه وحاشيته التى سكنت بجواره ، كما أدى اختيار أمنمحات الأول لذلك الموضع الطبيعى ذى المميزات المتعددة الى جذب كثيرمن عظماء الدولة فبنوا قصورهم بجوار قصر الملك ، وأصبح هذا المكان القريب من ضفاف البحيرة أشبة بمصيف ومصحة لكل من يطلب الاستجمام والراحة ، وما لبثت المدينة أن استقر بها مثير من السكان ، ولم يقتصر الاستيطان فى المدينة على أفراد الطبقة العليا فقط بل سكنها أيضا الكثير من الزراع .

وقد أطلق على المدينة اسم : شدت : أى : المستخلصة : كناية عن استخلاص الأرض التى قامت عليها المدينة من البحيرة ،وكانت شدت مركزا لعبادة التمساح سبك وهو الحيوان المقدس لاقليم الفيوم ، ومن أجل ذلك بنى أمنمحات معبدا للإله : سبك وكان هذا سببا فى إطلاق اسم برسبك أى بيت اله التمساح على المدينة بالإضافة الى اسمها الأصلى شدت: وصار للمعبود سبك شهرة عظيمة تضاهي منزلة آمون فسمى آخر ملوك الأسرة الثانية عشرة سبك نفرورع نسبة الى المعبود سبك .

وكانت المدينة تحمل سلطة الادارة التى اقترنت بالكهانة ، حيث كانت مركزا للسلطة والعبادة فى وقت واحد ، وكان المعبد يمثل مركز الحياة والعمران فى المدينة ومن حوله كانت المدينة تنمو وتمتد مساحتها ، كما كان المعبد أو مقر الاله يقوم فى وسط المدينة فى مبنى شامخ عظيم الجدران يشرف على الأبنيية من حوله الحقول المحيطة .

وبنى الملك دور الحكومة بالقرب من المعبد ، كما كانت المدينة تضم بعض مصانع الحرفيين وبعض المخازن الكبيرة التى خصص جزء منها لحفظ الغلال والجزء الآخر لأدوات الزراعة ، كما كانت تنتشر حوانيت التجارة حول ميدان عام يمثل السوق الذى يعرض فيه التجار بضاعتهم ، وحيث تدور فيه حركة البيع والشراء .

وقد بنيت مساكن المدينة من الطين اللبن الذى تدعمه الأعشاب والأخشاب كما كانت أساسات المنازل تدعم بقطع من الأحجار مثلها فى هذا مثل بقية المدن المصرية القديمة ، وربما كان بناء المساكن من اللبن لضرورة مناخية فهمها المصرى القديم ، حيث أنه يمثل عازلا جيدا يحتفظ بالحرارة الداخلية ولا يسمح بامتصاص الحرارة الخارجية ، وهو بذلك يقى من حرارة الشمس ، كما كانت ندرة الأمطار عاملاً آخر شجع على استخدام اللبن كمادة أساسية فى البناء فى هذا الوقت .

وبالرغم من أن أمنمحات قد بنى مدينته فوق مكان مرتفع بالنسبة إلى الأراضى المحيطة به ، وبالرغم من تنفيذه لمشروعات ضبط المياه والتحكم فيها ، الا انه قد شيد جسراً كبيراً يفصل بين البحيرة والمدينة ، ولم يكتف أمنمحات بذلك بل حفر القناة (بحر يوسف) ومدها الى ما وراء شدت بحيث تتخطاها ، وذلك حتى تنجو من مياه الفيضانات العالية ، بالإضافة الى استخدامها فى رى الهضبة التى تقوم عليها المدينة ، وبذلك يكون الملك قد أسس المدينة وضمن لها الحماية الكافية من أخطار الفيضان . وضمن لها توفير المياه لرى الأراضى فى ظهيرها الزراعى ، ولا شك أن هذه الحماية قد جذبت السكان إلى سكن المدينة والاستقرار بها .

وإذا كـان هدسـون قد أشـار الى أن هنــاك ثلاثة عـوامل حـــددت مـواضع المـــدن المبكرة وهى إمكانيـة توفير المياه ، وتوفير مواد البناء ، بالإضافة الى توفير الأرض الجافة المناسبة للبناء ، فإن تلك الشـروط قد توافرت للموضع الذى نشأت عليه المدينة ، فلقد منحت الجغرافيا الطبيعية المدينة موقعا ممتـازا واهتدى الملك إلى الاستفادة منه فاختـار أحسن مـواضعه وأقام عليه مدينته ، وبذلك تحول الموضع الطبيعى الذى نشأت عليه المدينة إلى لاندسكيب حضارى من أجل تحقيق رغبات ومطالب الملك من جهة ولكى تقوم المدينة بأداء العديد من الوظائف فى إقليمها من جهة ثانية .

وبذلك نشأت المدينة فى مـوضع له الكثيـر من المميزات التى لا تتـوافـر فى أى مكان آخـر بالإقليم ، فاحتفظت المدينة بموضعها الثمين منذ نشأتها حتى الآن وطيلة عمر يناهز أربعة آلاف عام شهدت خلالها فترات من الازدهار والاضمحلال فى تطورها ونموها ، وهذا ما سنتناوله فى دراستنا التالية لمراحل النمو العمرانى للمدينة .

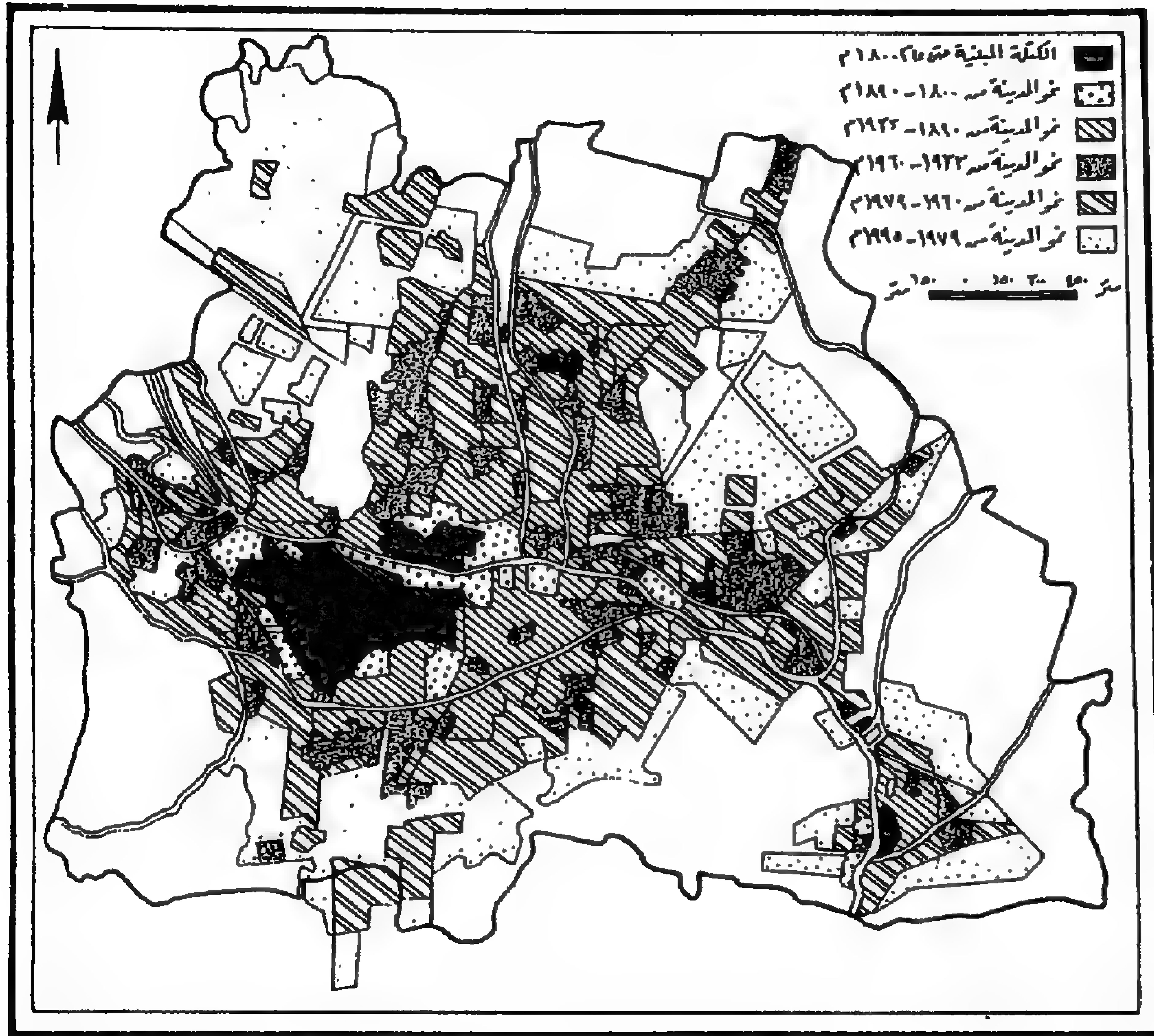
ب - مراحل النمو العمرانى لمدينة الفيوم

١ - تطور النمو العمرانى لمدينة الفيوم من العصر الفرعونى حتى مطلع العصر الحديث

يتبين لنا من الدراسة السابقة لنشأة مدينة الفيوم أن لتلك المدينة جذوراً عميقة في التاريخ وأنها ليست نبتاً مدنياً حديثاً وقد شهدت مدينة الفيوم خلال تاريخها الطويل فترات من الازدهار وكانت تعبر خلالها عن النبض الحضارى للإقليم كله ، كما شهدت أيضا فترات من الاضمحلال نتيجة إهمال الحكام لشئون الرى والزراعة فى الإقليم .

وحين نتناول بالدراسة اتجاهات النمو العمرانى للمدينة فإنه يجب توضيح أثر موضع المدينة فى تحديد مناطق امتدادها وإبراز أثر الضوابط الجغرافية المختلفة فى توجيه النمو العمرانى وإظهار محاور الامتداد ومناطق العقبات العمرانية لكى نبرز الصورة العمرانية بمدينة فى المستقبل .

وثمة تساؤل هام يواجهنا ونحن فى بداية دراستنا لنمو المدينة ، وهو هل كان النمو العمرانى للمدينة امتداداً للنواة القديمة أم كان مغايراً لها ؟ ، وإذا كان هذا النمو عبارة عن امتداد للنواة ، فهل اتخذ صورة الانتشار فى جميع الاتجاهات على شكل حلقات متحدة المركز ، أم اتخذ صورة النمو الشريطى أو على هيئة قطاعات ، أم كان النمو منتشراً ومتناثراً ، وربما نمت المدينة حول نويات متعددة فى عصور لاحقة من نشأتها، وتعاقب عليها جميع أشكال النمو فى تطورها على مر العصور.



المصدر/ مصلحة المساحة (خرائط المدينة بمقاييس رسم مختلفة) والهيئة العامة للتخطيط العمرانى ومقلس مدينة الفيوم والدراسة الميدانية للباحث

النمـــو العمـرانى لمدينة الفيوم حتى عام ١٩٩٥ شكل (٣)

ويعطى امتداد المدينة ونموها على جانبى بحر يوسف أهمية خاصة من حيث توضيح مدى تكافو النمو على كلا الجانبين على مر العصور وأسبابه ، خاصة وأن تراكم النمو فى اتجاهات محددة يقابله انكماش النمو فى اتجاهات أخرى ، وينتج عن كلتا العمليتين تغيير جوهرى فى شكل المدينة وفى نمط استخدام الأرض بها .

١/١ مدينة الفيوم منذ نشاتها حتى نهاية العصر الفرعونى

بعد أن أسس أمنمحات الأول مدينة شدت إهتم أحفادة بتلك المدينة بوصفها عاصمة الإقليم ومركز عبادة إله الفيوم ، وهناك ملك سجل التاريخ له أعمالاً طيبة في الفيوم وهو الملك سنوسرت الثانى (١٨٩٧-١٨٧٩ ق.م) والذى بنى مدينة كاهون اللاهون حالياً .

ويوكد «بترى» والذى كتب عن تاريخ مصر، على أن مدينة شدت كانت عاصمة لمصر كلها ، وليست لإقليمها فقط فى عهد بعض ملوك الأسرة الثانية عشر ، وخاصة امنمحات الثالث بسبب زيادة اهتمامه بتعمير المنخفض وإقامة مشاريع الرى واهتمامه بالمدينة اهتماما فائقا جعلها تتصدر بقية المدن فى مصر ، وتصبح المدينة الأولى وتنتقل إليها السيادة ، وتصبح عاصمة للقطر بأكمله .

وقد استمر إقليم الفيوم مزدهراً بسكانه فى الدولة الوسطى وجزءاً من الدولة الحديثة ، وكان ينعكس هذا الازدهار على العاصمة «شدت» بالنمو والتوسع ، إذ اهتم كل من «تحتمس الثالث ورمسيس الثالث» بالفيوم ، وأضافا إليها الكثير من التقدم الزراعى والعمرانى .

ولكن بعد زوال هؤلاء سادت الفوضى البلاد وتعرضت للغزو الأجنبى ، وعانت الفيوم من ردم قنواتها ، ومن تغطيةأراضيها بالرمال ، وهجرها سكانها إلى مناطق أخرى ، واستمرات الأمور بهذه الحاله السيئة حتى وصول الإغريق إليها ، ولكن بالرغم من ذلك كانت مدينة التمساح عند زيارة هيرودوت لمصر (٤٥٠ ق.م) تمثل واحدة من أربع مدن هامة فى الدلتا ومصر الوسطى وهى مدن تانيس وهليوبوليس وممفيس وكروكوديوبوليس .

٢/١ : مدينة الفيوم فى عصر البطالمة

يعتبر العصر اليونانى والرومانى من أزهى العصور التى شهدتها الفيوم فى تاريخها الطويل ، وخاصة فى أثناء حكم البطالمة ، وقد انعكس ازدهار إقليم الفيوم على عاصمة الإقليم وهى مدينة الفيوم بالنمو والتوسع سواء كان هذا النمو عمرانيا أو سكانياً ، فكان يبلغ طولها حوالى الميل وعرضها نصف الميل ، وبذلك بلغت مساحتها ١,٣٨ كيلو متراً مربعاً أو ما يقرب من ثلاثمائة وخمسين فدانا ، وقد قدر البعض سكان المدينة فى هذا الوقت بحوالى مائة ألف نسمة .

ولقد أجزل الملوك البطالمة الأوائل منح أراض للمعابد كى يتقربوا بها إلى المصريين وليبرهنوا لهم على أنهم لا يختلفون عن ملوك الفراعنة فى العطف على الديانة المصرية ، فكان بالمدينة الكثير من المعابد والتماثيل والمبانى الجميلة ، وكان يقع المعبد الرئيسى فى الجزء الشمالى من المدينة وفى وسط مدينة شدت القديمة ، ويدل وقوع وسط مدينة شدت فى شمال مدينة أرسنوى دلالة قاطعة على أن النمو العمرانى للمدينة فى عهد البطالمة كان باتجاه الجنوب ، ومخترقاً السور الفرعونى القديم الذى كان يحيط بالمدينة ، وقد كان طبيعياً أن يتجه العمران نحو مصدر المياه ممثلاً فى بحر يوسف ، خاصة بعد أن فقدت المدينة جبهتها المائية على بحيرة موريس نتيجة لانحسارها ، بالإضافة إلى أن اهتمام البطالمة بمشروعات ضبط المياه قد شجع السكان على التقدم بمساكنهم جنوباً نحو بحر يوسف دون الخوف من أخطار الفيضان .

وظلت مدينة أرسينوى عاصمة للإقليم حتى عهد بطليموس السابع ، ويعتقد البعض أنه جعل ميناء بطليموس هرمس عاصمة لهذا الإقليم ، ومكانها اليوم ناحية اللاهون لكن مدينة التمساح ارسينوى غدت ثانية عاصمة للإقليم على الأقل فى عهد الرومان .

٣/١ : مدينة الفيوم فى العصر الرومانى والقبطى

حينما بدأ الفتح الرومانى لمصر عام ٣١(ق.م) كانت مظاهر الإهمال قد أصابت كثيراً من مرافق الرى مع نهاية العصر البطلمى ، لذلك قام أغسطس بعد أن استتب له الأمر فى مصر بإصلاحات هامة لتحسين الزراعة كتطهير القنوات وشق الترع ، وقد أدى الإهتمام بشئون الرى إلى زيادة الإنتاج الزراعى وانتشار الرخاء الاقتصادى بالإقليم ، مما أدى إلى ازدهار مدينة : أرسينوى وانتعاشها ، فكانت السوق التجارى للإقليم وقلبه النابض بالنشاط والحركة ، وتشرف على الأراضى الملكية ، كما كانت مقراً لأصحاب الأرض من الطبقة المترفة ، وتمثل المركز الإدارى للإقليم .

ولكن لم يدم هذا الرخاء والازدهار إذ أصاب الإقليم فى نهاية القرن الثالث الميلادى التدهور والانحلال ، ففسد نظامها الخاص بالرى ، وابتلعت الصحراء جزءاً كبيراً من أراضيها الزراعية الهامشية ، وخاصة تلك التى تقع فى شمال البحيرة وشمالها الشرقى ، وقد استمر هذا التدهور أثناء العهد القبطى أيضاً ، حتى أن كثيراً من المراكز العمرانية بالفيوم قد زالت قبل الفتح العربى لمصر .

وقد تغير اسم المدينة إلى بيوم فى العصر القبطى وهى كلمة معناها البحيرة الضحلة باللغة القبطية ، كما أطلق نفس الاسم على الإقليم كله ، وبلا شك انعكس تدهور الإقليم على العاصمة بالاضمحلال والانكماش خلال تلك الفترة وظلت كذلك حتى الفتح العربى لمصر .

٤/١ : مدينة الفيوم منذ الفتح العربى لمصر حتى مطلع العصر الحديث

انتهى العصر القبطى بدخول مصر فى حوزة العرب وفى حمى الإسلام عام ٦٤٠م ، وقد اهتم العرب بشئون الزراعة والرى فكثرت الترع ، ويبـدو أن المصـارف قد عرفت طريقهـا إلى الفيوم فى ذلك الوقت ، مما ساعد على تقدم الزراعة وازدهارها .

ويقدم لنا ابن حوقل فى القرن الحادى عشر الميلادى وصفاً لمدينة الفيوم فيصفها بأنها مدينة ذات جانبين وأنها على شط وادى اللاهون (ويقصد به بحر يوسف) وأن أرضها خصبة وكثيرة الفاكهة والمحاصيل وأكثر محصولها الأرز ، وفى خارج المدينة خراب كثير (أنقاض شدت وأرسينوى) ، وفى هذا الوصف تأكيد على أن النمو العمرانى للمدينة على الضفة الجنوبية من بحر يوسف قد بدأ على الأقل فى أوائل القرن العاشر وأن المدينة القديمة أرسينوى قد تحولت إلى تلال من الأنقاض ، كما كانت الكتلة السكنية للمدينة تقع برمتها إلى الجنوب والشرق من أطلال المدينة القديمة ، وعلى كلتا ضفتى بحر يوسف .

ويأتى الإدريسى بنفس الوصف للمدينة وذلك فى القرن الثانى عشر فيصفها بأنها مدينة طيبة كثيرة الفواكه والغلات وأكثر غلاتها الأرز .

وفى عام ٦٤١ هـ (١٢٤٥م) عهد الملك الصالح أيوب إلى أبى عثمان النابلسى بإدارة إقليم الفيوم وإصلاح أحواله ، وقد سجل وصفاً لمشاهداته فى الإقليم تحت عنوان تاريخ الفيوم وبلاده وقد وصف مدينة الفيوم تحت اسم المدينة فقط وفى هذا دلالة على أنها كانت المدينة الوحيدة فى الإقليم ، وتستأثر بكل الوظائف المركزية التى تقوم بها فى خدمة نواحى الإقليم .

وفى هذا الوصف الذى سجله النابلسى للمدينة دلالة على أن المدينة قد واصلت نموها العمرانى تجاه الجنوب والشرق والذى بدأ فى العصر البطلمى باقتحامه السور الفرعونى القديم ، وقد نتج عن ذلك امتداد العمران على الضفة الأخرى من بحر يوسف .

ويؤكد المقريزى فى القرن الخامس عشر الميلادى على ازدهار الزراعة فى إقليم الفيوم ، فيشير إلى انتشار أشجار الفاكهة ونباتات الزينة والنباتات العطرية والطبية وغيرها .

ويدل ذلك على استمرار ازدهار مدينة الفيوم ونموها ، ولكن مع بداية القرن السادس عشر الميلادى شهدت البلاد احتضار الدولة المملوكية ، وأصبحت مصر ابتداء من عام ١٥٢٠م ولاية

تابعة للدولة العثمانية ، وأصاب إقليم الفيوم ما أصابه فى نهاية العهد الرومانى من إهمال وعدم العناية بمشروعات الرى والزراعة ، وبلا شك وجد هذا الإهمال صداه فى مدينة الفيوم ، فكان النمو العمرانى بها يسير ببطء شديد ومن المحتمل أنه قد توقف تماماً ، وظلت كذلك حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر .

وقبل أن ننتقل إلى دراسة النمو العمرانى للمدينة فى العصر الحديث ، يجب التنويه بأن موضع المدينة القديمة شدت فى شمال المدينة ما هو إلا نواه مهجورة للمدينة ، وذلك بالرغم من أنها تمثل البداية الأولى للعمران فى المدينة ، وعودة العمران إليها مرة أخرى فى السنوات الأخيرة ، ويعد قياس امتداد محاور النمو العمرانى عديم الجدوى إذا ما تم قياسه بالنسبة إلى تلك النواة القديمة المهجورة ، والتى ظلت غير مسكونة لفترة طويلة من الزمن ، ويفصلها عن المساحة المبنية فى الجنوب أطلال مدينة أرسينوى القديمة والمدافن ، وذلك بالإضافة إلى تطرف موضع تلك النواة ووقوعها فى أقصى شمال المدينة .

وهنا يجدر بنا أن نحصر العوامل التى دفعت العمران بالمدينة إلى الانتقال جنوباً واتخاذه نواة عمرانية حديثة حول بحر يوسف فيما يلى :-

١- جاذبية بحر يوسف ، حيث الحصول على المياه وتلطيف درجة الحرارة والتمتع بمنظر المياه ، بالإضافة إلى استخدامه فى النقل ، وقد برزت أهمية بحر يوسف كعامل جذب موضعى للسكن بعد أن فقدت المدينة جبهتها المائية بانكماش بحيرة موريس .

٢- عدم أستواء سطح الموضع القديم ، فهو عبارة عن تلال من الأتربة وحطام الفخار وكان يتطلب تسويته الكثير من العناء والجهد والوقت .

٣-أدى وجود الأرض الفضاء بمساحات واسعة حول بحر يوسف إلى تشجيع انتقال الكتلة المبنية للمدينة نحو الجنوب .

٤- ارتفاع منسوب الأراضى على جانبى بحر يوسف فى موضع النواة الحديثة حيث لا يقل منسوبها عن منسوب النواة المهجورة .

تلك هى العوامل التى أدت إلى نشأة النوة العمرانية الحديثة للمدينة متمركزة حول بحر يوسف ، وهى التى نعتد بها فى قياس النمو العمرانى وحساب محاور امتداده .

٣- النمو العمراني لمدينة الفيوم في العصر الحديث

تعتبر تلك الفترة من أهم الفترات في دراسة نمو المدينة منذ نشأتها حتى الآن ، ومرجع ذلك إلى اضطراد نمو المدينة بصورة ملحوظة وسريعة خاصة خلال القرن الحالي ، ذلك بالإضافة إلى توافر الخرائط التي تساعدنا على تتبع مراحل هذا النمو في تلك الفترة .

وتعتبر الخريطة التي تضمنها أطلس الحملة الفرنسية عن إقليم الفيوم من أقدم الخرائط التي توضح الملامح الرئيسية لطوبوغرافية المدينة ، ومن أبرز تلك الملامح كما وصفها جومار أحد علماء الحملة الفرنسية هو اجتياز بحر يوسف للمدينة على طول امتدادها ، وأنه كانت هناك مسافة تقدر بحوالي أربعمائة متر تفصل بين الكتلة السكنية للمدينة شرقاً ومجموعة مقاسم بحر يوسف غرباً ، كما كان بالمدينة خمس قناطر تصل بين الكتلة السكنية على جانبي البحر ، وبها الكثير من الحدائق الوفيرة الفاكهة من كل نوع .

أما مارتين فقد وصف المدينة بأنها في حالة مزدهرة ، حيث كانت مركزاً لتسويق الإنتاج الزراعي من جهة ، ومنتجة لكثير من الصناعات الاستهلاكية من جهة ثانية ، فقد ساهم هذا الازدهار في نمو الكتلة المبنية للمدينة والتي بلغت مساحتها حوالي ٣٩,٩ هكتاراً ، كان يقع ٧٧٪ منها إلى الجنوب من بحر يوسف و ١٥ ٪ إلى الشمال منه ، أما النسبة الباقية فتمثل الكتلة المبنية لكل من دار الرماد وقحافة ، وبذلك تكون الكتلة المبنية الممتدة على جانبي بحر يوسف ممثلة للنواة الحديثة والتي بلغ امتدادها من الشرق إلى الغرب كيلو متر واحد ومن الشمال للجنوب ٧٠٠ متر .

وسوف نعرض للنمو العمراني للمدينة في العصر الحديث من خلال الفترات الآتية :

١/٢ : النمو العمراني للمدينة من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٨٩٠م

شهدت المدينة خلال تلك الفترة تطوراً هاماً في طوبوغرافيتها خاصة في النصف الثاني من القرن الماضي ، حيث تم مد خط السكة الحديد من الواسطى إلى المدينة في نهاية عام ١٨٧٤م ومد في السنة التالية لمسافة أربعة وعشرين كيلوا متراً إلى ناحية أبو كساه ، حيث كانت توجد أملاك الخديوي ، ونلاحظ من خريطة المدينة والتي أصدرتها إدارة عموم التنظيم بوزارة الأشغال العمومية في عام ١٨٩٠ م بمقياس رسم ١ : ٢٠٠٠ ، أن الكتلة المبنية للمدينة قد تمددت حول النواة مما أدى الى امتلاء الفراغات التي كانت تفصل نواة المدينة عن بحر يوسف من جهة وتلك التي تفصل النواة عن بحر عنز في الجنوب من جهة ثانية ، وبوجه عام يمتد محور النمو الشرقي الغربي بموازاة خط

الريادة العمرانى الوحيد فى هذا الوقت ممثلاً فى بحر يوسف ، بحيث وصل امتداد الكتلة المبنية من الشرق إلى الغرب ١٣٣٤ متراً بزيادة قدرها ٥٠٠ متر عن عام ١٨٠٠م ، أما في الاتجاه الآخر فقد بلغ امتداد الكتلة المبنية من الشمال إلي الجنوب ٧٥٠ متراً وبزيادة قدرها ٨٣ متراً فقط عن عام ١٨٠٠م .

ومن دراسة الجدول الآتى رقم (٢) والذى يبين تطور النمو العمرانى للمدينة من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٩٩٥م يتبين لنا زيادة مساحة الكتلة المبنية للمدينة من ٣٩,٩ هكتار عام ١٨٠٠ إلي ٦٨,٥ هكتار عام ١٨٩٠ م أى بنسبة نمو قدرها ٧١,٦٧٪ .

ومما هو جدير بالذكر أنه كان بالمدينة خمسة كبارى تربط بين الكتلة المبنية على ضفتي بحر يوسف وهى من الغرب للشرق ، كوبرى المطافي وكوبرى الشيخ سالم وكوبرى مرزبان ثم كوبرى المدرسة المحمدية ، ولم يتم بناء الكبارى الخمس الأخرى إلا فى وقت لاحق استجابة للنمو العمرانى الذى امتد وانتشر على جانبى البحر .

جدول رقم (٢)

تطور النمو العمرانى لمدينة الفيوم من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٩٩٥م

فترات النمو	المساحة العمرانية بالهكتار	مقدار الزيادة بالهكتار	نسبة الزيادة ٪	معدل النمو السنوى ٪
١٨٠٠م	٣٩,٩	–	–	–
١٨٩٠	٦٨,٥	٢٨,٦	٧١,٦٧	,٧٩
١٩٣٣	١٤٧,٤	٧٨,٩	١١١,٧٠	٢,٥٩
١٩٦٠	٢٠٦,٥	٥٩,١	٤٠,١٠	١,٤٨
١٩٧٩	٣٧٢,٨	١٦٦,٣	٨٠,٥٣	٤,٢٣
١٩٩٥	٥٢٨,١٨	١٥٥,٣٨	٤١,٧٠	٢,٦١

٢/٢ النمو العمرانى للمدينة من عام ١٨٩٠إلى عام ١٩٣٣ م

تعتبر تلك الفترة من الفترات الهامة فى تاريخ النمو العمرانى للمدينة ، ويرجع ذلك إلى التغير الواضح الذى حدث فى طوبوغرافية المدينة وظهور محور جديد للنمو العمرانى من جهة وإلى بداية النمو الطفرى للعمران بالمدينة مع مطلع القرن الحالى من جهة ثانية .

ويمكن حصر ديناميات النمو خلال تلك الفترة فى النقاط التالية : -

١- مد خط السكة الحديد الذى يصل المدينة بمدينة سنورس فى عام ١٨٩١ م ، وفى عام ١٨٩٨ منح امتياز لشركة سكة حديد الفيوم تم بموجبه إنشاء شبكة من السكك الحديدية الضيقة تنتشر كالمروحة حول المدينة ، وهذه الخطوط تصل المدينة بنواحى الغرق ومنية الحيط والنزلة واللاهون وقلمشاة ، وهى خمسة خطوط مستقلة بعضها عن البعض وتم افتتاحها فى عام ١٩٠٢م .

٢- إنشاء طريق السيارات الصحراوى الذى يبدأ من أهرامات الجيزة ويمتد فى الصحراء الغربية ، ويصل بين الجيزة والمدينة وقد تم افتتاحه فى أول يونيه عام ١٩٣١م ، ذلك بالإضافة إلى إنشاء وتمهيد ثلاثة طرق أخرى هامة فى الربع الأول من القرن الحالى وهى الطريق الذى يصل بين المدينة ومدينة بنى سويف ، والطريق الذى يصل المدينة بناحية أبو جندير والطريق الثالث الذى تم إنشاؤه على طول مجرى ترعة النقاليفة بعد ردمها ويربط المدينة بناحية فيديمين .

وترجع أهمية خطوط السكك الحديدية والطرق إلى اجتذابها للعمران على امتدادها ذلك بالإضافة إلى تيسير الاتصال بين المدينة وبقية أنحاء الإقليم ، وانتقال المهاجرين إليها بغرض الاستقرار فيها ، ومن ثم المساهمة فى النمو العمرانى للمدينة ، سواء كان ذلك فى صورة تمدد للكتلة المبنية أو إنشاء العزب الجديدة المجاورة للطرق ولخطوط السكة الحديد داخل زمام المدينة ، ومما هو جدير بالذكر أنه قد تم توقف حركة القطارات على خطى سنورس وأبشواى فى الشهور الأولى من عام ١٩٩٩م لعدم جدوى تشغيلهما ولاستغلال المساحات التى تشغلها محطات وخطوط السكك الحديدية فى الاستخدامات المختلفة وخاصة الاستخدام الترفيهى ، ولكنه على الرغم من رحيل القطار فقد بقيت القضبان تعوق حركة التطوير وحركة المرور فى المدينة .

٣- تركز صناعة حلج القطن فى المدينة ، حيث تم بناء أربعة محالج إلى الجنوب من الكتلة المبنية فى عام ١٩٠٥م ، وهى محلج نجيب رشدى ومحلج عزيز حنا ومحلج رزق ومحلج باخوم .

٤- ردم أربعة فروع لبحر يوسف هى فرع بحر عنز فى الجنوب وثلاث من فروع المقاسم فى الغرب وهى النقاليفة والسنباط ومطول ، وقد شجع ردم تلك الفروع على النمو العمرانى فى الجنوب والغرب والشمال الغربى ، حيث بدأ العمران فى التسلل على الأراضى الواقعة بين فروع المقاسم الأُخرى الباقية .

٥- كان لإنشاء كبارى المبيضة والسنترال والبوستة والبحارى على بحر يوسف فى موضع المدينة – استجابة للنمو العمرانى فى اتجاه الشرق – أثر واضح فى تعزيز النمو شرق المدينة على جانبى البحر .

٦- كان لبدء تشغيل مرفق المياه بالمدينة عام ١٩٢٤ ومرفق الكهرباء عام ١٩٢٦ أثر واضح فى تشجيع النمو العمرانى بالمدينة .

٧- نمو سكان المدينة بمعدل مرتفع خلال تلك الفترة ، إذ بلغ معدل النمو العام من عام ١٨٩٧م إلى عام ١٩٣٧ م (٨٢٪) أى بمعدل سنوى ٢,٠٥ ٪ ،وهو معدل نمو مرتفع تطلب إنشاء المساكن الجديدة لمواجهة الأعداد المتزايدة من السكان بالمدينة .

٨- نشأة بعض العزب بالقرب من بحر يوسف وفرعيه بحر سنورس وبحر تنهلا ، فإلى جوار بحر يوسف قامت عزبة بوغوص فى شرق المدينة وفى قسم قحافة قامت عزبة فتح الباب الحصرى وعزبة حسن شرابى ، وبجوار بحر سنورس عزبة يوسف جعفر ذلك بالإضافة إلى عزبة القرعة فى شمال المدينة فيما بين بحر سنورس وبحر تنهلا ، وقد ساهمت تلك العزب بالاشتراك مع العزب الأخرى التى جاوزت خطوط المواصلات فى ظهور محوراً جديداً للعمران بالمدينة وهو المحور الشمالى الجنوبى بالإضافة إلى إثراء النمو على المحور الأول وهو الشرقى الغربى .

٣/٢النمو العمرانى للمدينة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٩ م

نمت المدينة خلال تلك الفترة بنسبة ٨٠,٥٣٪ أو ما يعادل ٤,٢ ٪ سنوياً وبذلك وصل النمو العمرانى بالمدينة إلى ذروته خاصة إذا ما تمت المقارنة بين تلك الفترة والفترة السابقة الممتدة من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٦٠م ، والتى بلغت نسبة النمو خلالها ٤٠ ٪ فقط .

ويمكن حصر ديناميات النمو العمرانى خلال تلك الفترة فى النقاط الآتية : -

١- كان لتطبيق نظام الادارة المحلية أثر واضح على نمو العمران بالمدينة ، ويتمثل ذلك فى تخطيط وتقسيم الأراضى تمهيداً للبناء عليها والتى من أبرزها منطقة كيمان فارس التى تم تسويتها وتقسيمها والبناء عليها ، بالإضافة إلى مد شبكات البنية الأساسية إلى مناطق العمران الحديثة مما شجع على المزيد من النمو العمرانى ، وكذلك الاهتمام بالإسكان الشعبى .

٢- بناء الكثير من المنشآت الحكومية من إدارات ومصانع ومدارس وكليات ومستشفيات ومصانع فى شتى أرجاء المدينة وفى أطرافها .

٣- ساعدت الطرق الإشعاعية التى تخرج من قلب المدينة وتتباعد فى أطرافها على امتداد العمران بجوار تلك الطرق على هيئة أشرطة تمتد لمسافات طويلة

٤- أدى ارتفاع معدل النمو السكانى خلال تلك الفترة والذى بلغ حوالى ٣٪ سنويا الى حدوث نمو عمرانى بكثافة عالية وعلى مساحات كبيرة لمقابلة احتياجات السكان من المساكن والخدمات وخاصة وأن هذا المعدل المرتفع للنمو السكانى لم تشهده المدينة من قبل .

٥ - كان لصدور القرار الوزارى بضم ناحيتى دار الرماد وقحافة الى المدينة فى عام ١٩٦٠م أكبر الأثر فى حدوث نمو عمرانى ضخم فى هذين القسمين ، نظرا لتمتعهما بمرافق وخدمات المدينة من جهة وانخفاض أسعار الأراضى فيهما بالمقارنة بأقسام المدينة الأخرى من جهة ثانية .

تلك هى العوامل التى أحدثت طفرة كبيرة فى نمو العمران بالمدينة خلال تلك الفترة ، مما نتج عنه التحام جميع العزب التى كانت تحيط بالمدينة التحاما كاملا وتشكلت كلها فى جسم واحد متكامل ، بالإضافة الى إنشاء عزبة قحافة الجديدة والتى نتج عن تمدد مبانيها شمالا وجنوبا التحام قحافة بالمدينة .

ونظرة شاملة إلى تطور العمران بالمدينة والذى يوضحه الجدول رقم ٢ والشكل رقم (٤) يتبين لنا الفارق الكبير بين معدل النمو السنوى فى الفترة الأولى الممتدة من عام ١٨٠٠م إلى عام ١٨٩٠م ، والذى ينخفض إلى ٠,٧٩ ٪ ومعدل النمو السنوى فى الفترة الأخيرة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٩ ، والذى يرتفع إلى ٤,٢٥ ٪ تقريبا . ويرجع ذلك إلى عدة عوامل ساعدت على هذا النمو السريع خلال تلك الفترة ومن أهمها ضم ناحيتى دار الرماد وقحافة إلى المدينة ، وتطبيق نظام الإدارة المحلية ،

ولم يكن النمو متميزا بامتداده علي مساحات واسعة فقط ، بل امتاز أيضا بتبعثره واتجاهه الى أطراف المدينة وحدودها ، كما شهدت تلك الفترة زحف العمران على منطقة كيمان فارس بعد تسويتها وتقسيمها ولكن يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عدم وجود سراديب ومبانى قديمة مدفونة تحت النمو العمرانى الحديث ، خاصة وأن تلك المنطقة قد تعاقب عليها العمران فى فترات تاريخية مختلفة ، وقد زادت المساحة المبنية للمدينة من ٣٩,٩ هكتار عام ١٨٠٠م إلى ٣٧٢,٨ هكتار عام ١٩٧٩م وبمعدل نمو بلغ ٨٣٤,٣٪

ولقد كان هناك شبه توازن فى المساحة المبنية على ضفتى بحر يوسف عام ١٩٦٠م حيث بلغت النسبة إلى الشمال والشرق من البحر ٤٩,٥٪ وإلى الجنوب والغرب من البحر ٥٠,٥٪ وكان لمد الطرق وخطوط السكك الحديدية التى تخرج من المدينة باتجاه الشرق والشمال والشمال الشرقى وتصل المدينة بالجيزة والواسطى وكثير من مدن وقرى إقليم الفيوم أثر واضح فى جذب العمران إلى الشمال والشرق من البحر ذلك بالإضافة إلى تفضيل السكن فى شمال المدن المصرية بصفة عامة ، كما كان لضم ناحية دار الرماد إلى المدينة ابتداء من عام ١٩٦٠م وعودة العمران بمساحات واسعة إلى منطقة كيمان فارس إلى الشمال من البحر أكبر الأثر فى تفوق المساحة المبنية إلى الشمال والشرق من البحر ، وارتفاع نسبتها إلى ٥٨,٨٪ من المساحة المبنية الكلية للمدينة عام ١٩٧٩م .

٢/٤ النمو العمرانى للمدينة من عام ١٩٧٩م إلى عام ١٩٩٥م

شهدت المدينة خلال تلك الفترة طفرة عمرانية جديدة ، ويدل على ذلك زيادة المساحة العمرانية من ٣٧٢,٨ هكتار فى عام ١٩٧٩م إلى ٥٢٨,١٨ هكتاراً فى عام ١٩٩٥م وذلك بنسبة نمو قدرها ٤١,٧٪ وقد تركزت المساحات العمرانية التى استحدثت خلال تلك الفترة فى منطقة كيمان فارس بقسم ثان ، وعلى الأراضى الفضاء والأراضى الزراعية الواقعة فى أطراف المساحة العمرانية أو التى تتخلل النسيج العمرانى للمدينة ، خاصة فى أقسام دار الرماد ورابع وقحافة .

ومن دراسة الجدول الأتى رقم (٣) يتبين لنا أن قسم ثان قد تصدر بقية الأقسام من حيث زيادة المساحة العمرانية خلال تلك الفترة وذلك بنسبة قدرها ٢٨,٢٪ من جملة مساحة النمو العمرانى بالمدينة خلال نفس الفترة ، ويرجع ذلك إلى مواصلة امتداد المساحات المبنية على الأراضى الفضاء بمنطقة كيمان فارس فى شمال المدينة والتابعة لهذا القسم ، حيث شغلت مساكن التعاونيات ومساكن

بنك الإسكان والتعمير أكثر من نصف المساحات التى امتد عليها العمران فى تلك المنطقة ، ذلك بالإضافة إلى إنشاء مركز التدريب وكلية التربية النوعية ومدرسة صلاح صالم فى تلك المنطقة إيضاً ، كما شهد قسم ثان إنشاء توسعات فى مبانى كلية التربية وكلية الزراعة وإنشاء كلية الهندسة ، ومبنى إدارة فرع جامعة القاهرة بالفيوم ، وجمعية تنمية المجتمع ومساكن العاملين فى المرور وإدارة المرور وبعض المنشآت الخاصة بمحطات الكهرباء ومخازن مؤسسة الكهرباء وكهربة الريف .

ويأتى قسم دار الرماد فى المرتبة الثانية ، حيث أستحوذ على ربع المساحة العمرانية التى استجدت خلال تلك الفترة وذلك نتيجة لاستمرارية الزحف العمرانى للمدينة فى اتجاه الشمال بذلك القسم وعلى مساحات كبيرة من الأراضى المنزرعة ، وحيث يسود الاستخدام السكنى العشوائى فى تلك المنطقة العمرانية الجديدة والتى أطلق عليها منطقة دار الرماد الجديدة .

ويأتى قسم رابع فى المرتبة الثالثةبنسبة مقدارها ١٧ ٪ تقريبا ، ويقع هذا القسم برمته إلى الجنوب من بحر يوسف ، وقد واصلت المساحات المبنية فى الشياخات الجنوبية لهذا القسم تمددها باتجاه الجنوب خاصة فى أحياء البحارى وباغوص والشيخة شفا والحواتم ومنشأة البكرى .

ويتضح مما سبق أنه قد تركز فى تلك الأقسام الثلاثة (ثان ودار الرماد ورابع) حوالى ٧٠٪ من مساحات النمو العمرانى خلال الفترة المذكورة (٧٩– ١٩٩٥م) ، وفى حين تتوزع النسبة الباقية وقدرها ٣٠٪ على الأقسام الثلاثة الأخرى وهى على الترتيب قسم ثالث بنسبة ١٢,٥ ٪ وقسم قحافة بنسبة ١١,٤ ٪ وأخيراً قسم أول بنسبة ٥,٧ ٪ .

وتعد أحياء العرضى وجنينة الحصرى والمحلج والشيخ حسن وعزبة المدابغ من أكثر الأحياء التى شهدت نمواً عمرانياً ملحوظاً فى جنوب قسم ثالث ، وينطبق نفس الأمر على منطقة قحافة الجديدة والتى اتجهت فى نموها نحو الشمال الشرقى بقسم قحافة ، وكذلك عزبة الكيالين فى شرق المدينة وعزبة جبيلى فى شمال المدينة والتابعتين لقسم أول .

جدول رقم (٣) توزيع النمو العمرانى خلال الفترة من عام ١٩٧٩م إلى عام ١٩٩٥م على أقسام المدينة

الأقسام	المساحة بالهكتار(١)	النسبة ٪	الترتيب
أول	٨,٧٩	٥,٧	٦
ثان	٤٣,٨٤	٢٨,٢	١
ثالث	١٩,٤٧	١٢,٥	٤
رابع	٢٦,٥٢	١٧,١	٣
قحافة	١٧,٧٦	١١,٤	٥
دار الرماد	٣٩,٠٠	٢٥,١	٢
المجموع	١٥٥,٣٨	٪١٠٠	

(١) المساحات من قياس الباحث .

٥/٢ اتجاهات النمو العمرانى ومحاوره من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٩٩٩م .

لقد كان لموضع المدينة وامتداد الأرض التى نشأت عليها حول بحر يوسف أثراً واضحاً فى توجيه النمو العمرانى بها ، حيث امتد العمران على ضفتى البحر فى اتجاه شرقى غربى ، وظلت السيادة لهذا المحور حتى تم إشغال الأراضى الممتدة حول البحر إشغالاً تاماً ، وكان هناك أحد أمرين ، إما أن يستمر النمو على هيئة صفوف موازية لبعضها البعض ومتتبعة فى اتجاهها للخط الأول للمبانى (خط الريادة العمرانى) والذى يطل على البحر مباشرة ، وإما أن يمتد العمران فى اتجاه آخر مخالف للاتجاه الأول ، وقد ظل النمو يسير فى خطوط موازية للبحر وبصفة خاصة إلى الجنوب منه حتى بداية القرن الحالى ، حيث مدت خطوط المواصلات من سكك حديدية وطرق ، وكان ذلك بداية لنمو المحور الثاني وهو المحور الشمالى الجنوبى .

وقد شجع النمو على هذا المحور وجود مقاسم بحر يوسف فى الغرب كعقبة تمنع من امتداد العمران غربا وإلى انحناء بحر يوسف نحو الجنوب فى الشرق ، مما منع من امتداد العمران باتجاه

الشـرق ، وأدى إلى تسلل العمـران حـول الطرق وخطوط السكك الحديدية التي تخرج من المدينة وتتجه شمالاً وجنوباً ذلك بالإضافة إلى نشأة كثير من العزب بجوار تلك الطرق والتى التحمت فيما بعد بجسم المدينة .

ويتبين من الجدول الآتي رقم (٤) أن النمو على المحور الشرقي الغربي قد فاق النمو على المحور الثاني خلال الفترة من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٨٩٠م . حيث بلغت نسبة الزيادة على المحور الأول حوالى ٦٠ ٪ وعلى المحور الثاني حوالى ١٢,٥ ٪ فقط ، وقد حدث العكس خلال القرن الحالي ، ففي الفترة من ١٨٩٠ إلى ١٩٣٣م زاد مقدار الزحف العمراني على المحور الشرقي الغربي بنسبة ٦٢,٥ ٪ تقريباً في حين ارتفع إلى ١٠٤ ٪ علي المحور الثاني ، وفي أثناء الفترة التالية والممتدة من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٦٠م ، بلغ معدل الامتداد العمراني على المحور الأول حوالى ٢٣ ٪ فقط بينما ارتفعت الزيادة على المحور الشمالي الجنوبي إلى حوالى ٢٠ ٪ وقد تفوق هذا المحور على المحور الشرقي الغربي خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٥م تفوقا ملحوظا مما أدى إلى الاقتراب الشديد من التوازن الكامل بين طول المحورين في نهاية تلك الفترة .

جدول رقم (٤)

الامتداد العمراني على محوري النمو من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٩٩٥ م (١)

السنة	طول المحور الشرقي الغربي بالمتر	نسبة الزيادة ٪	طول المحور الشمالي الجنوبي بالمتر	نسبة الزيادة ٪	نسبة طول المحور الشمالي الجنوبي إلى المحور الشرقي الغربي (٢)
١٨٠٠	٨٣٤	—	٦٦٧	—	٪٧٩,٩٨
١٨٩٠	١٣٣٤	٥٩,٩٥	٧٥٠	١٢,٤	٥٦,٢٢
١٩٣٣	٢١٦٧	٦٢,٤٤	١٥٣٣	١٠٤,٤	٧٠,٧٤
١٩٦٠	٢٦٦٧	٢٣,٠٧	١٨٣٤	١٩,٦	٦٨,٧٧
١٩٧٩	٣٣٣٤	٢٥	٢٨٣٤	٥٤,٥٣	٨٥,٠٠
١٩٩٥	٣٥٠١	٥	٣٤١٧	٢٠,٥٧	٩٧,٦

(١) تقدير المسافات وحساب النسب من عمل الباحث .

(٢) لم يعتد بالمساحات المبنية المبعثرة في أطراف المدينة عند قياس محاور النمو العمراني حتى عام ١٩٦٠

وبذلك أصبح النمو العمرانى للمدينة مغايراً لخطة النواة القديمة ، حيث كانت الخطة طولية فى بادئ الأمر (نتيجة امتداد العمران على جانبى البحر) ثم تميزت فى الفترة الأخيرة ، وبعد تمدد النمو على المحور الشمالى الجنوبى على محاور الحركة والطرق الرئيسية ، أن اتخذت المدينة فى نموها شكلاً أقرب إلى النجمة التى تمد أذرعاً كثيرة فى اتجاهات متعددة ترتبط بالطرق ، وفيما بين تلك الأذرع توجد مساحات واسعة بدأت فى الامتلاء العمرانى تدريجيا خلال الفترة من عام ١٩٧٩ إلى الآن .

٦/٢ النمو العمرانى للمدينة على الأرض الزراعية

تشترك مدينة الفيوم مع كثير من المدن المصرية باعتبارها من قوارض الأرض الزراعية ، وقد كان نمو المدينة على حساب أجود الأراضى الزراعية بإقليم الفيوم وذلك لوقوع المدينة على قمة دلتا بحر يوسف وقد صاحب الزيادة فى معدلات النمو العمرانى للمدينة زيادة واضحة فى تآكل الأرض الزراعية وخاصة خلال فترة النمو السريع من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٩م حيث بلغ مقدار التوسع العمرانى على الأرض الزراعية حوالى ٣٦٤ فداناً وبمتوسط ١٩ فداناً سنوياً ، وهى مساحة تمثل ٩٢٪ من المساحات المنزرعة التى توسعت عليها المدينة خلال مائة وستين عاماً تمتد من عام ١٨٠٠ إلى عام ١٩٦٠م ، وقد بلغ مجموع المساحات المنزرعة التى قضت عليها المدينة من جراء نموها من عام ١٨٠٠ حتى عام ١٩٧٩م حوالى ٧٥٩ فداناً زادت إلى حوالى ١٠٥٠ فداناً فى عام ١٩٩٥ ، وتمثل تلك المساحة حوالى ٨٣,٥٪ من جملة المساحة العمرانية فى المدينة فى ذلك العام .

وفى الحقيقة لا يقف خطر التمدد الأفقى على مساحات واسعة (الأنسياج الحضرى) عند انقراض الأرض الزراعية بالمدينة ، بل يزيد ذلك من تكاليف إنشاء مزيد من الطرق ومن شبكات جديدة للمرافق ، وإنشاء المدارس والمستشفيات وخدمات الأمن وغيرها فى المناطق العمرانية الحديثة ، ذلك بالإضافة إلى ابتعاد الساكنين عن مواقع عملهم وأماكن الخدمات والبعد عن المنطقة التجارية فى مركز المدينة ، ذلك بالإضافة إلى أن تقسيم الأراضى إلى قطع للبناء يكون بغير ترشيد مما ينتج عنه وجود المناطق العشوائية وبعثرة المساحات المبنية ووجود مساحات واسعة من الأراضى غير

المستخدمة وخلق أنماط من العمران غير المنتظم ، ناهيك عن ارتفاع قيمة الأرض إلى درجة يستحيل معها استمرار عمليات الزراعة .

ولذلك فلقد كان لصدور قرار نائب الحاكم العسكرى بمنع البناء على الأرض الزراعية ضرورة قومية لإنقاذ مئات الآلاف من الأراضى المنتجة من خطر النمو العمرانى الأفقى فى مدن مصر وريفها .

المبحث الثالث "سكان مدينة الفيوم"

(أ) النمو السكانى لمدينة الفيوم فى مائة عام (من عام ١٨٩٧ إلى عام ١٩٩٦).

بلغ عدد المدن المصرية التى يزيد عدد سكانها عن ٣٠٠٠ نسمة طبقاً لتقدير علماء الحملة الفرنسية فى عام ١٨٠٠م ثمانية عشرة مدينة ، منها مدينة الفيوم التى بلغ عدد سكانها طبقاً لهذا التقدير ٥٠٠٠ نسمة ، وفى المرتبة الحادية عشرة . مع مدن بنى سويف وقنا والتى تساوت فى عدد سكانه مع مدينة الفيوم .

وبلغ عدد سكان المدينة طبقاً لتعداد عام ١٨٨٢م (٣٠٢٢٩ نسمة) ولأن الشك فى أرقام هذا التقدير قائم باعتباره أقل من الواقع ، ومن الأفضل اعتبار تعداد ١٨٩٧م بداية سلسلة التعدادات المصرية ، خاصة فيما يتعلق بحساب معدلات النمو السكانى .

ويوضح الجدول الآتى رقم (٥) التطور العددى لسكان مدينة الفيوم ومرتبتها السكانية بين مدن الجمهورية وكذلك نسب النمو السنوى بين التعدادت المختلفة ، ومن دراسة الجدول بالاستعانة بالشكل رقم (٥) يمكن أن نستخلص النقاط التالية :-

جدول رقم (٥)

التطور العددى لسكان مدينة الفيوم فى مائة عام ، ومرتبتها السكانية بين مدن الجمهورية

ونسب النمو السنوى للسكان بين التعدادات المختلفة

التعدادات	عدد السكان	النسبة المئوية للنمو السنوى	نسبة سكان المدينة الى جملة محافظة الفيوم	المرتبة السكانية للمدينة
١٨٩٧	٣٩٢٥٤	..	..	٨
١٩٠٧	٤٥١٦٥	١,٥	١٠,١٢	٨
١٧	٥٣١٦٦	١,٨٣	١٠,٤٧	٧
٢٧	٦٠٧٨١	١,٤٤	١٠,٩٧	٧
٣٧	٧١٣٦٣	١,٦٠	١١,٨٥	٧
٤٧	٨١٢٩٧	١,٣٩	١٢,١٤	١١
٦٠	١١٢٤٠٠	٢,٨٣	١٣,٣٩	١٣
٦٦	١٣٣٦١٦	٣,٤٠	١٤,٢٨	١٤
٧٦	١٦٧٠٨١	٢,٣٨	١٤,٦٥	١٤
٨٦	٢١٢٥٢٣	٢,٧٣	١٧,٨٠	١٣
١٩٩٦	٢٦٠٨٣٠	٢,٢٧	١٣,٢٠	١٣

١- إن المرتبة السكانية للمدينة بين مختلف المدن المصرية يتضح منها أمر يبدو غريبا ، فقد ظلت تتأرجح بين المرتبة السابعة والثامنة فى الفترة بين تعدداى عام ١٨٩٧ ، ١٩٣٧ ، وكان ذلك يقترن بمعدلات نمو لا تزيد عن ٢ ٪ سنوياً ، ولكن ابتداءً من تعداد ١٩٤٧ م ، بدأت تتراجع مرتبة المدينة فهبطت إلى المركز الحادى عشر ثم الثالث عشر فى تعداد ١٩٦٠م ثم إلى المرتبة الرابعة عشرة فى كل من تعدادى ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ وأخيراً تقدمت إلى المركز الثالث عشر مرة أخرى فى تعدادى ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ م .

٢- يمكن أن نميز بين فترتين للنمو الأولى تبدأ من عام ١٨٩٧م وتنتهى فى عام ١٩٤٧ ، والتى تبلغ نصف قرن وهى فترة نمو بطيئة ، والثانية بين عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٩٦ ، وتبلغ نصف قرن أيضاً ولكنها تتميز بالزيادة السكانية السريعة ، حيث زاد عدد سكان المدينة خلال الفترة الأولى بمقدار ٤٢٠٤٣ نسمة فقط فى حين زاد عددهم خلال الفترة الثانية بمقدار ١٧٩٥٣٣ نسمة وتميزت الفترة الأولى بانخفاض فى نسبة النمو السكانى والتى تراوحت بين ١,٤٧ ٪ سنويا بين تعدادى ٣٧ ، ١٩٤٧م و١,٨٣ ٪ خلال الفترة من عام ١٩٠٧ إلى عام ١٩١٧ ، ثم ارتفعت نسبة النمو بصورة ملحوظة خلال الفترة الأخيرة والتى تراوحت بين ٢,٢٧ ٪ فى الفترة بين تعدادى ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ ، ٣,٤٪ سنوياً بين تعدادى ٦٠ ، ١٩٦٦ م .

ويمكن القول أن بداية هذه الفترة - ابتداء من عام ١٩٤٧- قد شهدت تحولاً أساسيًا فى اتجاهات النمو السكانى ليس فى مدينة الفيوم وحدها بل فى مصر كلها ، فقط أخذت معدلات الوفيات فى الانخفاض بشكل واضح بعد هذا التاريخ ، وعلى حين ظلت معدلات المواليد ثابتة على ارتفاعها ، ويتضح أثر ذلك فى الزيادة الكبيرة لسكان المدينة خلال هذه الفترة من ٨١٢٩٧ نسمة فى عام ١٩٤٧ إلى ٢٦٠٨٣٠ نسمةعام ١٩٩٦م ، أى أن عدد سكان المدينة قد زاد فى عام ١٩٩٦م بمقدار يزيد عن ثلاثة أمثال ما كان عليه فى عام ١٩٤٧ ، وهذا ما حدث بالنسبة لمصر كلها ، حيث أصبح عدد السكان ٥٩,٢٧ مليون فى عام ١٩٩٦ مقابل ١٩ مليون فى عام ١٩٤٧ .

٣- بلغت أدنى نسبة للنمو السنوى للسكان بالمدينة بين الفترة التعدادية ١٩٤٧/٣٧م ، وذلك بنسبة قدرها ١,٣٧ ٪ سنوياً ، ويرجع ذلك إلى أزمة النقد العالمى فى الثلاثينيات وما تلاها من قيام الحرب العالمية الثانية وأثر ذلك على الاقتصاد المصرى الذى مثلت الزراعة قوامه الرئيسى ، فقد تعرضت أسعار المواد الخام لتدهور شديد أدى إلى سوء الأحوال الاقتصادية وانخفاض مستويات الدخول ، وقد نتج عن ذلك انخفاض معدلات المواليد وارتفاع مُعدلات الوفيات خلال تلك الفترة ، وخصوصاً خلال سنوات الحرب العالمية الثانية من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٤٥ م ، نظراً لطاقات التناسل المؤجلة والاضطراب الاقتصادى وعدم الاستقرار الاجتماعى .

كما كان لإنتشار بعض الأمراض الفتاكة فى تلك الفترة أثر واضح فى ارتفاع معدلات الوفيات ، وانخفاض معدلات المواليد ، فقد انتشر مرض التيفوس فى عامى ١٩٤٢ عام ١٩٤٣م ، ووباء الملاريا فى عام ١٩٤٣م ، كما انتشر بعوض الجامبيا فى الفترة من عام ١٩٤٣ إلى عام ١٩٤٥م ، وكذلك الحمى الراجعة التى استمرت حتى منتصف ١٩٤٦ م ، والكوليرا التى شهدت مصر آخر موجاتها عام ١٩٤٧م .

٤- إذا كانت المدينة قد شغلت المرتبة الثالثة عشرة بالنسبة لمدن الجمهورية فى التعدادين الأخيرين ، فإنها تأتى فى المرتبة الثانية بالنسبة لمدن الوجه القبلى بعد مدينة أسيوط ، وعلى الرغم من أن مدينة الفيوم هى أقرب مدن عواصم محافظات الوجه القبلى إلى القاهرة - التى تميل الى أن تنقص من نمو وحجم المدن الصغيرة المجاورة لها - إلا أن العمران المنفصل عن الوادى ومظهر السطح لمنخفض الفيوم ، بالإضافة إلى وجود عوامل جذب محلية ، قد أدى الى احتفاظ المدينة بحجمها الكبير .

٥- ساعدت معدلات النمو السكانى المرتفعة التى شهدتها المدينة خلال الفترة من عام ١٩٤٧ م إلى الآن على زيادة حجمها وتأكيد أهميتها كمكان مركزى تتركز به الوظائف وتزداد به المنشآت الاجتماعية والاقتصادية والإدارية ، ومن ثم فالعلاقة واضحة بين بالنمو والحجم من جهة و الحجم والثقل الوظيفى ومجالات الخدمات والسلع للمدينة من جهة ثانية .

٦- يدل انخفاض معدل النمو السنوى لسكان المدينة من ٢,٧٣ ٪ فى الفترة التعدادية (٧٦- ١٩٨٦) إلى ٢,٢٧ ٪ خلال الفترة التعدادية الأخيرة (٨٦-١٩٩٦) إلى حدوث انخفاض نسبى فى معدلات الزيادة الطبيعية من جهة و إلى إنخفاض معدلات الهجرة القادمة إلى المدينة من جهة ثانية ، وذلك نتيجة لوصولها إلى درجة عالية من التشبع السكانى وفائض فى قوة العمل بها ، ويؤكد ذلك انخفاض نسبة سكان المدينة إلى جملة سكان المحافظة من ١٧,٨ ٪ عام ١٩٨٦ إلى ١٣,٢ ٪ عام ١٩٩٦م .

تقدير عدد سكان مدينة الفيوم حتى عام ٢٠١٧م

بافتراض تناقص الأهمية النسبية لسكان مدينة الفيوم مقارنة بجملة حضر المحافظة وذلك بمقدار ٠٤,٪ سنويا حتى عام ٢٠١٧م ووفقا للاتجاه السائد خلال الفترة التعدادية ١٩٩٦/٨٦م ، فإن عدد السكان المتوقع للمدينة سوف يبلغ ٣٩٤ ألف نسمة فى عام ٢٠١٧م وذلك وفقا للاحتمال المرجح من بين الاحتمالات الثلاثة الآتية : -

١- تقدير سكان المدينة طبقا للاحتمال الأول :

بنى الاحتمال الأول على أساس استمرار معدل نمو سكان المدينة خلال الفترة ١٩٩٦/٨٦ م ، وقدره ٢,٠٥ ٪ سنويا وذلك بافتراض واستمرار نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة خلال تلك الفترة حتى نهاية عام ٢٠١٧م وعليه فإن عدد سكان المدينة سوف يبلغ (٤٠٠ ألف نسمة) ويعتبر الحد الأعلى لتقدير السكان .

٢- تقدير السكان طبقا للاحتمال الثانى :

بنى الاحتمال الثانى على أساس تناقص معدل نمو سكان المدينة خلال الفترة ٦٠/١٩٩٦م وقدره ٢,٠٥ ٪ سنويا بقيم متباينة حتى يصل إلى ١,٨ ٪ سنويا عام ٢٠١٧ م وبذلك سوف يبلغ حجم سكان المدينة ٣٨٦ ألف نسمة ويعتبر الحد الأدنى .

٣- تقدير السكان طبقا للاحتمال الثالث :

بنى الاحتمال الثالث اشتقاقا من تقدير سكان المحافظة ، وبافتراض تناقص الأهمية النسبية لسكان المدينة من إجمالى سكان حضر المحافظة ، ومن ثم فإن عدد السكان المتوقع لمدينة الفيوم سوف يبلغ ٣٩٤ ألف نسمة فى عام ٢٠١٧م وهو الحد الأوسط للتقدير .

ويتبين من الجدول الآتى رقم (٦) والذى يوضح تقدير التطور العددى لسكان المدينة من عام ١٩٩٨م حتى عام ٢٠١٧م ، وأن حجم المدينة سوف يقترب من ٣٠٠ ألف نسمة فى عام ٢٠٠٢ م ثم يزيد عدد السكان تدريجيا ليصل إلى ٣٩٤ ألف فى عام ٢٠١٧ م .

جدول رقم (٦)

تقدير عدد سكان مدينة الفيوم حتى عام ٢٠١٧ م

السنـــــة	عدد السكان بالألف نسمة
١٩٩٨	٢٧٣
٢٠٠٢	٢٩٧
٢٠٠٧	٣٢٨
٢٠١٢	٣٦٠
٢٠١٧	٣٩٤

(ب) توزيع السكان وكثافتهم :

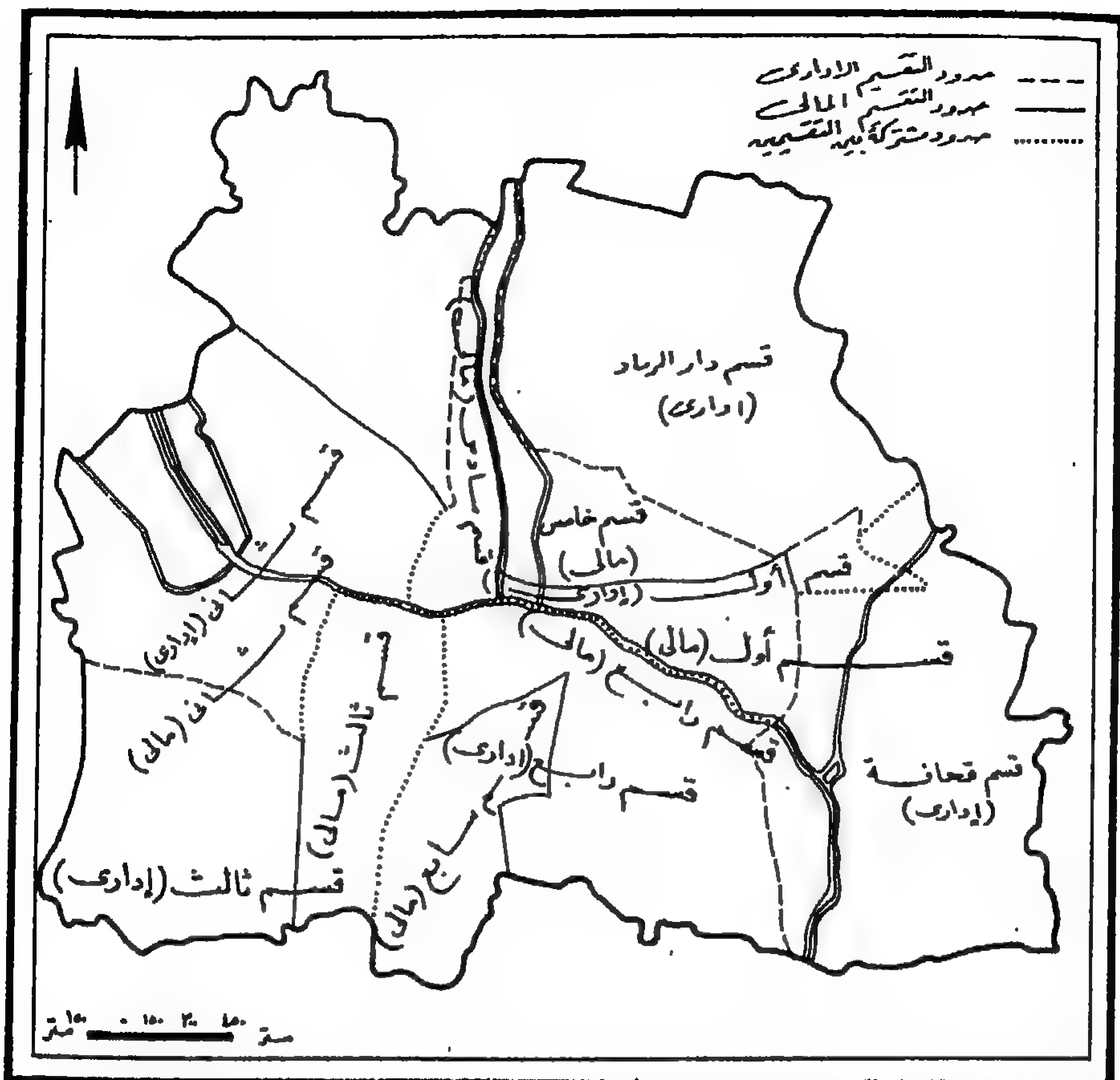
تهدف دراسة توزيع السكان بالمدن إلى بيان الطريقة التى يتم بها تنظيم السكان داخل المساحة العمرانية المتاحة لهم . ومن جهة أخرى تخدم كثافة السكان أو نسبة السكان الى الأرض أغراضا مفيدة فى دراسة التوزيع الجغرافى للسكان ، وذلك لأن توزيع الأعداد المطلقة للسكان بالمدينة على أقسامها المختلفة لايوضح العلاقة بين السكان والمساحة العمرانية التى يشغلونها .

ويتوزع السكان على مستوى المدينة بنسب تتفاوت من قسم لآخر ومن ثم تختلف كثافة توزيع السكان بتلك الأقسام وهو ما يتبين من دراسة الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٦) إذ يتركز (٣٠ ٪) من جملة سكان المدينة بقسم ثالث فى مساحة قدرها ١٦ ٪ فقط من جملة مساحة مدينة الفيوم (شكل رقم ٧) ، ويزيد هذا القسم بتلك النسبة عن مجموع السكان بأقسام أول ودار الرماد وقحافة مجتمعة ، ويأتى قسم ثان فى المركز الثانى بنسبة مقدارها (٢٨,٥٣ ٪) من جملة سكان المدينة ، كما يزيد عدد السكان بقسمى ثان وثالث عن نصف مجموع السكان بالمقارنة بحجم السكان بالاقسام الأربعة الأخرى .

جدول رقم (٧) : التوزيع النسبى المقارن للسكان والمساحة

على مستوى الأقسام بمدينة الفيوم عام ١٩٩٦م

القسم	عدد السكان	النسبة المئوية (٪)	الترتيب	المساحة الكلية بالهكتار (٪)	الترتيب
أول	٣٢١٧٩	١٢,٣٤	٤	١١,٧٠	٦
ثان	٧٤٣٨٨	٢٨,٥٣	٢	٢٧,٢١	١
ثالث	٧٨٢٧٤	٣٠,٠٠	١	١٦,٠٢	٢
رابع	٤١٩٧٠	١٦,٠٩	٣	١٥,٨٩	٣
دار الرماد	١٩٢٥٥	٧,٣٨	٥	١٥,٧٦	٤
قحافة	١٤٧٦٤	٥,٦٦	٦	١٣,٤٢	٥
الجملة	٢٦٠٨٣٠	١٠٠	ــــــ	١٠٠٠	ــــــ



المصدر/ مأمورية الضرائب العقارية بمدينة الفيوم والدراسة الميدانية للباحث.

التقسيم المالى والإدارى لمدينة الفيوم شكل (١)

وتعد دراسة كثافة السكان بالمدينة مقياسا لدرجة توزيع السكان على أقسامها المختلفة ، ومن المعروف أنه كلما كانت الكثافة محسوبة على مستوى الوحدات الإدارية الصغيرة كلما كانت أصدق فى التعبير عن الكثافة الحقيقية للسكان . لذلك فقد تم توزيع السكان بالمدينة على مستوى الأقسام ، ولكن يجب أن يوضع فى الاعتبار اختلاف كثافة السكان بين مناطق المدينة المختلفة نتيجة للمد والجزر البشرى بين الليل والنهار ، حيث ترتفع كثافة السكان نهارا فى منطقة القلب التجارى بالنسبة للمناطق الآخرى بالمدينة ويحث العكس تماما أثناء الليل .

وإذا كنا نفرق فى دراسة السكان بين الكثافة العامة أو الحسابية والكثافة الصافية أو الخالصة فإن ذلك يصدق بدرجة أكبر على دراسة الكثافات فى المدن ، فإذا حسبت الكثافة فى المدينة على اعتبار الحدود الإدارية لها فإن الناتج يتباين عند حساب الكثافة على أساس المنطقة المبنية . وإذا كان حساب الكثافات فى الدراسات السكانية يأخذ الميل المربع أو الكيلو متر المربع كوحدة مساحية ، فإن هذه الوحدات تكون كبيرة للغاية وغير مناسبة فى دراسة كثافة السكان بالمدن بصفة عامة . والمدن الصغيرة على وجه الخصوص ، ولذلك فقد حسبت الكثافة السكانية لأقسام المدينة لكل فدان .

وتشير أرقام الجدول رقم (٨) إلى ثمة اختلافاً كبيراً بين الكثافة العامة والصافية للسكان بالمدينة وأقسامها المختلفة عام ١٩٩٦ م ، إذ تتفاوت الكثافة العامة من قسم لآخر على مستوى المدينة والتى تبلغ أقصاها فى قسم ثالث بكثافة قدرها ١٦٤,٨ نسمة / فدان ، ومرجع ذلك كما سبق القول إلى أنه يضم ٣٠ ٪ من جملة السكان بالمدينة فى حين تبلغ مساحته ١٦ ٪ فقط من جملة مساحة المدينة ، كما ترتفع الكثافة العامة بأقسام أول وثان ورابع عن المتوسط العام لمدينة الفيوم والذى بلغ ٨٧,٩٥ نسمة / فدان عام ١٩٩٦م ، بالإضافة إلى إنخفاض الكثافة العامة بقسمى دار الرماد وقحافة عن متوسطها بالمدينة وذلك لانخفاض حجم السكان القاطنين فيهما بالمقارنة بالمساحة الإدارية لهذين القسمين ، وجدير بالذكر أن الكثافة السكانية العامة بالمدينة قد ارتفعت كثيراً عن ذى قبل نتيجة لتضخم حجم السكان بها والتى بلغت ٥٦,٣٥ نسمة / فدان عام ١٩٧٦م .

جدول رقم (٨) : توزيع الكثافة العامة والصافية للسكان بمدينة الفيوم

على مستوى الأقسام عام ١٩٩٦ م (نسمة / فدان)

القسم	الكثافة العامة (نسمة / فدان)	الكثافة الصافية (نسمة / فدان)	نسبة المساحة العمرانية الى المساحة الكلية للقسم
أول	٩٢,٧	١٢٧,٨	٧٢,٥٧
ثان	٩٢,٢	٢٣٤,٥٨	٣٩,٣٠
ثالث	١٦٤,٨	٤٤١,٠٣	٣٧,٣٦
رابع	٨٩,٠١	١٨٤,٦٤	٤٨,٢٢
دار الرماد	٤١,٢٠	١٠٥,٠٧	٣٩,٢١
قحافة	٣٧,١٣	٨٠,٥٦	٢٥,١٧
جملة المدينة	٨٧,٩٥	٢٠٧,٤٩	٤٢,٣٩

وبالنسبة للكثافة الصافية لسكان مدينة الفيوم فقد بلغت ٢٠٧,٤٩ نسمة / فدان عام ١٩٩٦م على أثر استبعاد المناطق غير العمرانية . وقد تفاوتت كذلك الكثافة الصافية بالمدينة من قسم لآخر (شكل رقم ٨) والتى تراوحت بين ٤٤١ نسمة / فدان فى قسم ثالث و٨٠,٥٦ نسمة / فدان فى قسم قحافة .

ونستنتج من دراسة الجدول رقم (٨) أنه قد حدث تغير كبير فى الكثافة الصافية على مستوى الأقسام بمدينة الفيوم خلال الفترة (١٩٧٦ – ١٩٩٦) ، إذ ارتفعت هذه الكثافة بقسم ثالث من ٢٣٩,٥ نسمة / فدان عام ١٩٧٦ إلى ٤٤١,٠٣ نسمة / فدان عام ١٩٩٦ م . كما تقدم ترتيبها إلى المركز الأول فى التعداد الأخير ومرجع ذلك إلى زيادة حجم السكان بالقسم زيادة كبيرة بالمقارنة بنصيبه من مساحة النمو العمرانى بالمدينة خلال الفترة (١٩٧٩ – ١٩٩٥) والتى بلغت ١٢,٥ ٪ بهذا القسم من جملة هذه المساحة بالمدينة ، كما انخفضت الكثافة الصافية بقسم ثان من ٢٥٧,٣٨ نسمة / فدان عام ١٩٧٦ إلى ٢٣٤,٥٨ نسمة / فدان عام ١٩٩٦ ، فى حين تأخر ترتيبها إلى المركز الثانى فى هذا التعداد ، وفيما عدا هذين القسمين استمرت باقى الأقسام فى نفس ترتيبها وان انخفضت الكثافة الصافية بأقسام أول ، ودار الرماد ، وقحافة فى عام ١٩٩٦ عما كانت عليه فى عام ١٩٧٦ (جدول رقم ٩)

جدول رقم (٩) تذبذب الكثافة الصافية وترتيبها على مستوى الأقسام
بمدينة الفيوم عامى ١٩٧٦ ، ١٩٩٦ (نسمة / فدان)

القسم	الكثافة الصافية عام ١٩٧٦	الترتيب	الكثافة الصافية عام ١٩٧٦	الترتيب
أول	١٤٣,٣٨	٤	١٢٧,٨	٤
ثان	٢٥٧,٣٨	١	٢٣٤,٥٨	٢
ثالث	٢٣٩,٥٠	٢	٤٤١,٠٣	١
رابع	١٧٩,٧	٣	١٨٤,٦٤	٣
دار الرماد	١٣٧	٥	١٠٥,٠٧	٥
قحافة	١٠٢,٨	٦	٨٠,٥٦	٦
جملة المدينة	١٨٨,٣٧	——	٢٠٧,٤٩	——

ويعزى ذلك إلى ارتفاع نصيبها من مساحة النمو العمرانى خلال الفترة السابقة الذكر بالمقارنة بلزيادة السكانية خلال الفترة (١٩٧٦– ١٩٩٦) ، فى حين ارتفعت هده الكثافة بقسم رابع من ١٧٩,٧ نسمة / فدان عام ١٩٧٦ إلى ١٨٤,٦٤ نسمة عام ١٩٩٦م .

(جـ) تركيب السكان :

يشير مصطلح تركيب أو تكوين السكان إلى جميع الحقائق المرتبطة بالسكان ، والتى يمكن قياسها كميا ، وهو مفهوم شامل حيث توجد بعض المصادر تفرق بين كلا المصطلحين على أساس أن الأول يشمل توزيع السكان من حيث العمر والنوع ، بينما يضم تكوين السكان بقية صور تقسيم السكان سواء من حيث الدين أو اللغة أو الحالة المدنية وغير ذلك .

التركيب العمرى والنوعى للسكان بمدينة الفيوم :

يعد التركيب العمرى لأية مجموعة سكانية من أبرز الخصائص الديموغرافية ذات الدلالة الكبيرة على إمكانيات هذا المجتمع الظاهرة منها والكامنة والعاجلة منها والآجلة ، ويرجع ذلك الى أن المجموعات العمرية التى يتكون منها المجتمع هى بمثابة أحجار البناء التى تدخل فى إنشائه ، ولذلك يعتبر تركيب السكان طبقاً لفئات السن والنوع من أهم الخصائص الأساسية لأى مجتمع سكانى ، وتتضح معالم التركيب العمرى لسكان أية منطقة من خلال دراسة فئات السن الخمسية ذكورا وإناثاً ، حيث يعتمد التحليل التفصيلى للتركيب العمرى النوعى على ما يسمى بالأهرام السكانية ، والتى نقرأ عليه ما حدث للسكان فى الماضى ويعبر عن حاضر السكان ومستقبل نموهم .

ويتبين من دراسة أرقام الجدول رقم (١٠) والشكلين رقمى (٩ ، ١٠) ما يلى :

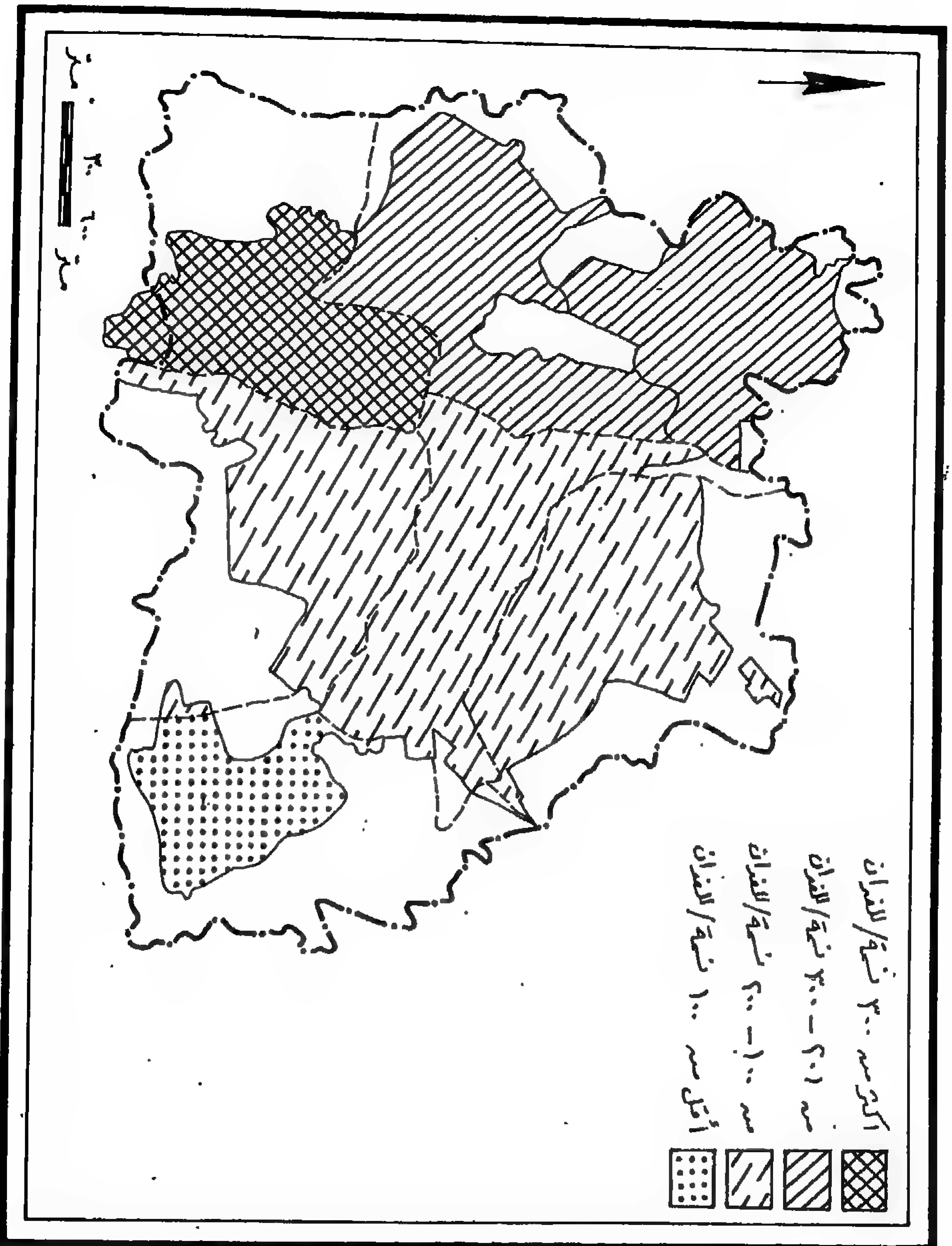
١- يرتكز الهرم السكانى للمدينة على قاعدة ضيقة إلى حد ما ، حيث تنخفض نسبة الأطفال (أقل من خمس سنوات) إلى ١٠,٣٤ ٪ من جملة السكان بهذه المدينة فى عام ١٩٩٦ م وهى تنخفض عن نسبة الأطفال فى تلك الفئة طبقا لتعداد عام ٧٦ والتى بلغت آنذاك حوالى ١٦٪ من جملة السكان . ويعزى انخفاض هذه النسبة إلى جهود الدولة المتوفرة لتخفيض معدلات الإنجاب عن طريق الحملات الإعلامية لبرامج تنظيم الأسرة وخدماتها المتوفرة فى أنحاء الجمهورية بصفة عامة ومراكزها الحضرية بصفة خاصة ذلك بالإضافة إلى الاقتناع التلقائى للسكان بضرورة التنظيم بسبب زيادة أعباء المعيشة وارتفاع الأسعار وزيادة تكاليف تربية الأولاد وتنشئتهم .، وليس من شك فى أن ذلك سيخفف من عبء الإعالة عن عاتق من هم فى سن العمل والإنتاج .

٢- انعكس انخفاض نسبة الأطفال الأقل من خمس سنوات على حدوث نفس التأثير لنسبة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) ، والتى بلغت ٣٤,٧٧٪ من جملة سكان مدينة الفيوم فى نفس التعداد كما يلاحظ اتجاه هذه النسبة إلى الانخفاض عن ذى قبل وذلك للأسباب سالفة الذكر ، حيث بلغت النسبة طبقا لتعداد عام ١٩٧٦ حوالى ٤٣,٥ ٪ من جملة سكان المدينة .

٣- ترتفع نسبة من هم فى سن العمل والإنتاج (١٥-٦٤ سنة) إلى ما يزيد عن ثلاثة أخماس جملة السكان (٦١,٥٩) بمدينة الفيوم . وذلك لأن النسبة العظمى من انخفاض حجم فئة صغار السن ، قد أضيفت إلى نسبة متوسطى السن إلى تضخم تلك الفئة .

٤- تنخفض نسبة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) بمدينة الفيوم إلى ٣,٦٤٪ من جملة السكان بها عام ١٩٩٦ م ، وجدير بالذكر أن هذه النسبة قد انخفضت فى هذا التعداد عن غيره من التعدادات السابقة ، ومرجع ذلك إلى عودة الكثير من كبار السن والمقيمين بالمدينة إلى أصولهم الريفية للعيش وسط الأهل والأقارب وخاصة بعد تقاعدهم عن العمل ، ذلك بالإضافة إلى أن التضخم الذى حدث فى الفئات العمرية من (١٥- ٦٤) قد أدى إلى انخفاض نسبة كبار السن من جملة عدد السكان .

٥- كما يلاحظ تقارب نصيب كل فئة من فئات السن من حيث نصيبها من جملة السكان لكل من الذكور والإناث الى حد كبير ، ومرد ذلك إلى اقتراب نسبة النوع بالمدينة من معدلها الطبيعى والتى بلغت ١٠٦,٤١ ذكرا لكل مائه أنثى بمدينة الفيوم عام ١٩٩٦ م وتختلف نسبة النوع بأقسام المدينة عن متوسطها لجملة المدينة اختلافا هينا ، إذ ترتفع هذه النسبة الى ١٠٨,٨٨ ذكرا لكل مائه أنثى بقسم ثان و ١١٠,٨٥ ذكرا لكل مائه أنثى بدار الرماد ، كذلك تنخفض نسبة النوع باقسام أول وثالث ورابع



الكثافة الصافية للسكان بأقسام المدينة عام ١٩٩٦م شكل (٤)

وفحافة عن متوسطها العام بمدينة الفيوم ، والتى تدور حول ١٠٥ ذكر لكل مائه أنثى تقريبا ولعل مرجع اقتراب نسبة النوع بالمدينة وأقسامها من نسبة التوازن النوعى إلى تدنى مساهمة عامل الهجرة كمكون من مكونات النمو السكانى بالمدينة وخاصة بعد بلوغها درجة عالية من التشبع السكانى .

جدول رقم (١٠) تركيب سكان مدينة الفيوم طبقاً لفئات السن والنوع عام ١٩٩٦م .

فئات السن	ذكور ٪	إناث ٪	جملة ٪
أقل من ٥ سنوات	١٠,٢٣	١٠,٤٥	١٠,٣٤
٥-٩	١١,٧٨	١١,٦٧	١١,٧٣
١٠-١٤	١٢,٩٠	١٢,٤٦	١٢,٧٠
جملة (٠-١٤ سنة)	٣٤,٩١	٣٤,٥٨	٣٤,٧٧
١٥-١٩	١٢,٨٥	١٢,٢٤	١٢,٥٥
٢٠-٢٤	٩,٩٠	٩,٢٠	٩,٥٦
٢٥-٢٩	٧,١١	٧,٨٠	٧,٤٥
٣٠-٣٤	٦,٥٨	٦,٨٠	٦,٦٩
٣٥-٣٩	٦,٢٣	٦,٦٩	٦,٤٥
٤٠-٤٤	٥,٦٢	٥,٦٥	٥,٦٤
٤٥-٤٩	٤,٧١	٤,٦١	٤,٦٦
٥٠-٥٤	٣,٥١	٣,٧٨	٣,٦٤
٥٥-٥٩	٢,٥٢	٢,٣٤	٢,٤٣
٦٠-٦٤	٢,٣٨	٢,٦٩	٢,٥٢
جملة (١٥-٦٤ سنة)	٦١,٤١	٦١,٨	٦١,٥٩
٦٥-٦٩	١,٧٥	١,٦	١,٦٧
٧٠-٧٤	١,١	١,١٥	١,١٢
٧٥ فأكثر	٠,٨٣	٠,٨٧	٠,٨٥
جملة (٦٥ سنة فأكثر)	٣,٦٨	٣,٦٢	٣,٦٤
الجملة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

التركيب الاقتصادى للسكان بمدينة الفيوم :

لبيانات النشاط الاقتصادى أهمية بالغة لأنها تلقى الضوء على مدى الإفادة من الثروة البشرية الموجودة ، زيادة على ذلك توضح الأهمية النسبية لقطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة ، ويؤثر التركيب العمرى للسكان فى حجم قوة العمل الداخلة فى النشاط الاقتصادى ، إذ تؤدى الزيادة فى الأعمار الصغيرة والمتقدمة فى السن إلى انخفاض حجم قوة العمل والعكس صحيح كما أن للتركيب النوعى للسكان أثره الواضح أيضا فى حجم قوة العمل الداخلة فى النشاط الاقتصادى . وجدير بالذكر أن نسبة العاملين من الذكور تفوق نسبة العاملات من الإناث ، وعلى ذلك فالمجتمع الدى تزيد فيه نسبة النوع من المتوقع أن تزيد فيه قوة العمل عما لو كانت نسبة الأناث هى الغالبة ، خاصة وأن عبء إعالة الأسرة يقع على عاتق الرجل فى معظم المجتمعات .

وتمثل نسبة من هم داخل قوة العمل ٥٢,١٩ ٪ من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر) ، بينما بلغت نسبة من هم خارج قوة العمل فى نفس المدى العمرى السابق ٤٧,٨١ ٪ من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر) لمدينة الفيوم عام ١٩٩٦م . ويتضح من تحليل الشكل رقم (١١) ارتفاع نسبة العاملين بالخدمات الاجتماعية والإدارية العامة والخاصة والخدمات الأخرى إلى ما يزيد عن خمسى قوة العمل (٤٢,٥ ٪)

ومرجع ذلك إلى المركزية الوظيفية لمدينة الفيوم بالنسبة لمحافظة الفيوم باعتبارها حاضرة هذه المحافظة ومركز إشعاعها الثقافى والحضارى ، بالإضافة إلى تركز الخدمات المختلفة وبالمستويات المرتفعة بتلك المدينة ، تليها نسبة العاملين فى التعدين والصناعات التحويلية والإنشاءات فى المركز الثانى بنسبة (٢٤,٤٤ ٪) من جملة القوة العاملة ،كما شغلت نسبة العاملين فى التجارة بنوعيها وخدمات المال والأعمال والعقارات والفنادق والمطاعم وإصلاح المركبات والأجهزة المركز الثالث بنسبة (٢٠,٣١ ٪) من جملة العاملين بالمدينة ، وقد تأخر ترتيب نسبة العاملين بقطاع خدمات المرافق العامة والنقل والمواصلات وقطاع الزراعة والصيد إلى المركزين الرابع والخامس بنسبة ٧,٤ ٪ ، ٥,٥٣ ٪ لكل منهما على التوالى .

وبالنسبة لتوزيع قوة العمل حسب الحالة العملية فيتبين من تحليل الشكل (١٢) ، ارتفاع نسبة العاملين بأجر إلى ما يقرب من ثلاثة أرباع (٧٤ ٪) جملة قوة العمل ولعل ذلك من أهم ما يميز الحالة العملية لسكان المدينة عن تلك السائدة فى الريف والتى ترتفع به نسبة العاملين لدى ذويهم

بدون أجر ، تليها نسبة المتعطلين عن العمل فى المركز الثانى بنسبة ١١,٢٥ ٪ ثم تأتى نسبة العاملين لحسابهم فى المركز الثالث بنسبة ٩,٠١ ٪ من جملة القوة العاملة بالمدينة فى عام ١٩٩٦ ، وتتأخر نسبة أصحاب العمل إلى المركز الرابع والأخير بنسبة ٥,٧٤ ٪ من جملة السكان ذوى النشاط الاقتصادى بمدينة الفيوم .

المبحث الرابع : الصورة العامة لاستخدامات الأراضى بمدينة الفيوم:

يعتمد التركيب الداخلى للمدينة بصفة أساسية على التنظيم المكانى لمناطق الاستخدام المختلفة كما أن التخطيط لإعادة تنسيق المدينة فى المستقبل يجب أن يضع فى الحسبان النمط الحالى لاستخدام الأرض داخل المدينة والعوامل التى خلقت هذا النمط والتسهيلات اللازمة للأنشطة من أجل اختيارها لمواقع محددة فى المدينة .

ويجب أن تتم عمليات مسح استخدام الأرض على فترات زمنية متساوية حتى يمكن المقارنة بين مقدار تغير مساحات الاستخدامات المختلفة ، وبيان مدى تناسبها مع بعضها البعض من جهة ومع كثافة السكان فى أقسام المدينة المختلفة من جهة أخرى .

مما سبق نستطيع أن نحدد بعض الأسئلة التى تواجهنا ونحن فى بداية دراسة استخدامات الأراضى بالمدينة وتتمثل تلك الأسئلة فيما يأتى : -

* كيف تتوزع أرض المدينة على الاستخدامات المختلفة ؟

* هل يشغل كل استخدام المكان الأمثل له من أرض المدينة ؟

* هل هناك توازن بين توزيع فئات الاستخدامات على أقسام المدينة بحيث تتوازن مع توزيع وكثافة السكان بتلك الأقسام ؟

* هل يوجد بالمدينة بعض المناطق التى تتميز بالتخصص الوظيفى ؟

* هل يوجد بالمدينة بعض الاستخدامات التى تستفيد من تجاورها لبعضها البعض أو ماتسمى استخدامات التكامل الوظيفى ؟

* هل يوجد بالمدينة بعض المناطق التى تتجاور فيها الاستخدامات التى تتنافر مع بعضها البعض أو ما تسمى استخدامات التنافر الوظيفى والتى تتضرر من ذلك التجاور ؟

* ما هى درجة وطبيعة التغير للتعاقب الموقعى للاستخدامات المختلفة فى المدينة ؟

وقد أمكن من خلال الدراسة الميدانية ودراسة الخرائط التفصيلية للمدينة أن نميز بين خمسة عشر فئة من فئات استخدامات الأراضى فى المدينة وهى :-

السكنى والتجارى والصناعى والشون والمخازن والإدارى والتعليمى والمنافع العامة ومعسكرات الجيش والترفيهى والنقل والمواصلات والأراضى الفضاء والمدافن والصحى والمسطحات المائية والأرض الزراعية .

ويتبين من دراسة الجدول الآتى رقم (١١) والذى يوضح توزيع المساحة الكلية للمدينة على الاستخدامات المختلفة فى عام ١٩٩٥م ، أن الأراضى المنزرعة تشغل حوالى خمسمائة هكتار من الزمام الكلى للمدينة وبما يعادل ٤٠ ٪ من مساحة زمامها ، كما تشغل الأراضى الفضاء والتى تقع فى أطراف المساحات المبنية حوالى (١١٠ هكتار) وبنسبة قدرها حوالى ٩ ٪ من مساحة المدينة .

جدول رقم (١١) توزيع المساحة الكلية لمدينة الفيوم على الاستخدامات المختلفة عام ١٩٩٥م

فئات الاستخدام	المساحة بالهكتار	النسبة ٪	فئات الاستخدام	المساحة بالهكتار	النسبة ٪
السكنى	٤٢٥,٩	٣٤,٢٢	الترفيهى	١١,٦٠	٠,٩١
التجارى	١٩,٨	١,٦٢	النقل والمواصلات	٦,١٠	,٥٠
الصناعى	١٧,٤	١,٤٠	المدافن	٢٠,٠٠	١,٦١
المخازن والشون	١٣,٧٢	١,١٢	الصحى	٨,٥٠	,٧١
الإدارى	١٩,٢٠	١,٥٠	المسطحات المائية	٤٠,٢٥	٣,٢٥
الثقافى والتعليمى	٤٤,١٠	٣,٥٠	الأرض الفضاء	١٠٩,٧٠	٨,٨٠
المنافع العامة	٩,٠٠	٠,٧٠	الأرض الزراعية	٤٩٨,٧٠	٤٠,٠٣
معسكرات الجيش	١,٥٨	٠,١٣	الجملة	١٢٤٥,٥٥	٪١٠٠

ويعتبر حصر الأرض الفضاء بالمدينة وتقدير مساحتها ، وبيان إمكانية استغلالها عمرانياً من الأمور المهمة عند دراسة استخدام الأرض بالمدينة ، وتزداد أهمية تلك المساحات الفضاء وترتفع قيمتها وأسعارها كلما اقتربت من الطرق والشوارع الرئيسية ، وهى تمثل المساحة التى ستمتد عليها المدينة فى المستقبل .

وتشغل المساحات المنزرعة والأراضى الفضاء معاً نصف المساحة الكلية للمدينة تقريباً (٤٨,٨٣ ٪) وتتوزع النسبة الباقية على الاستخدامات العمرانية المختلفة ، وسوف نتناول فيما يلى الدراسة الموجزة لأهم فئات الاستخدامات العمرانية فى المدينة[1] :-

أولاً - الاستخدام السكنى :

يستحوذ الاستخدام السكنى - والذى يشغل حوالى ٤٢٦ هكتاراً ، وبذلك تمثل مساحة الاستخدام السكنى حوالى ثلثى المساحة العمرانية ،وحوالى ٣٤ ٪ من المساحة الكلية للمدينة .

وتعتبر مناطق الاستخدام السكنى فى المدينة من أكثر مناطق الاستخدام ديناميكية وتغييرا ، وذلك بسبب التغيرات الاجتماعية والديموجرافية وتغير التركيب المهنى ومستوى الدخل والمعيشة ، ويتراوح المعدل الأمثل للاستخدام السكنى فى المدن بين ٣٠ ٪ و ٤٠ ٪ من المساحة العمرانية، وتنخفض تلك النسبة كثيرا عن النسبة المماثلة الخاصة بالاستخدام السكنى لمدينة الفيوم . ويرجع ارتفاع نسبة الاستخدام لمدينة السكنى بمدينة الفيوم بالمقارنة بالمعدل الأمثل الى انخفاض نسب مساحات الاستخدامات الأخرى خاصة الاستخدام التجارى والصناعى والترفيهى .وتتوزع مساحة الاستخدام السكنى على أقسام المدينة بنسب متفاوتة ، وتبلغ أقصاها فى قسم ثان حيث يتركز حوالى ثلث مساحة الاستخدام السكنى بالمدينة ، وتبلغ أدناها فى قسمى قحافة ودار الرماد .

وتتركز مناطق الاستخدام السكنى الجيد فى أحياء منشأة لطف الله ومنشأة وصفى والعريان والبوستة والنويرى وباغوص والحادقة ومنطقة السكن الحديث فى كيمان فارس شمال المدينة .

أما مناطق الاستخدام السكنى المتوسط الجودة فيشمل أحياء القوال والعرضى ومنشأة البكرى ومعظم حى الشيخ حسن ومناطق السكن الحديث فى جنوب قحافة وشمال دار الرماد .

أما مناطق السكن الردىء فانها تتركز بصورة واضحة فى أحياء الصوفى والصيفية والعلاوى والمبيضة والروبى والشط والواقدى والحوانم والشيخة شفا ، ومساحات كبيرة من أحياء البارودية ودار الرماد وقحافة والورشة والحادقة الجديدة وعزبة الكيالين بالإضافة إلى منطقة الحاكورة فى جنوب غرب المدينة ، وتقع جميع مناطق السكن الردئ في الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية وفى المناطق العشوائية منها .

---

(١) المساحات من قياس الباحث طبقًا للمساحات التى تشغلها الاستخدامات المختلفة واعتماداً على المسح الميدانى والاستخدامات الموقعة على خرائط المدينة بمقاييس رسم مختلفة .

ثانيا : الاستخدام التجارى :

تمثل مساحة الاستخدام التجارى ١,٦٢ ٪ من المساحة الكلية للمدينة وعلى الرغم من انخفاض تلك النسبة إلا أن الوظيفة التجارية للمدينة تعد من أهم سماتها ، ولا تخدم المناطق التجارية بالمدينة سكان مدينة الفيوم فقط ولكنها تخدم أيضا سكان الإقليم الذى يمتد إليه نفوذ المدينة ويتركز حوالى ٨٣٪ من مساحات الاستخدام التجارى بأقسام أول وثالث ورابع ن وحيث يوجد بقسم أول ثلث مساحة الاستخدام التجارى ، ويقسمى ثالث ورابع الربع لكل منهما يوجد بتلك الأقسام الثلاثة الشوارع التجارية بقلب المدينة ،وهى شوارع الحرية والجمهورية ومصطفى باشا والرملة . ويمكن تقسيم مناطق الاستخدام التجارى بالمدينة طبقا لهيراركية تنازلية إلى ما يلى : -

أ - منطقة الأعمال المركزية فى قلب المدينة والتى يسودها استخدام تجارة التجزئة فى شارعى الحرية والجمهورية على جانبى بحر يوسف وذلك من كوبرى البوستة شرقا حتى كوبرى المبيضة غربا وتتميز تلك المنطقة بالأنشطة التجارية المتنوعة للسلع والبضائع ، بالإضافة إلى تركز مكاتب الأعمال والمهن الحرة والبنوك وشركات التأمين ومكاتب التوكيلات التجارية والفنادق وهى فى معظمها أنشطة مكملة لبعضها البعض وتستفيد من تجاورها .

ب - أشرطة تجارية تتفرع من القلب التجارى للمدينة متمثلة فى شوارع مصطفى باشا والرملة والبوستة بالإضافة إلى شارع القنطرة المسقوف فى مواجهة كوبرى الشيخ سالم والمتخصص فى تجارة التجزئة للمنسوجات بمختلف أنواعها .

جـ - أشرطة تجارية أقل أهمية تتفرع من شارع مصطفى باشا وهى شارع العريان شرقا وشارع النافع غربا وامتداده فى شارع الصاغة وشارع القيسارية حتى شارع العامود

د ـ الشريط التجارى لشارع سوق الخضار المسقوف المتفرع من شارع النافع فيما بين مسجد أبو سبيحة ومسجد النافع وامتداده فى شارع سوق السمك حتى شارع العامود غربا .

هـ الشريط التجارى لشارع الورشة والذى تسبب فى وجوده القرب من مواقف السيارات ومحطة السكك الحديدية .

ثالثا - الاستخدام الصناعى : -

تشغل فئة الاستخدام الصناعى بالمدينة مساحة قدرها ١٧,٥ هكتارا تقريبا تمثل ١,٤ ٪ من المساحة الكلية للمدينة - وهى تكاد تقترب من مساحة الاستخدام التجارى بالمدينة ، وتتركز نسبة

كبيرة من مساحة الاستخدام الصناعى فى شرق المدينة وشمالها الشرقى بقسم دار الرماد ، حيث يوجد المضرب الآلى والمطحن الآلى ومصنع الدخان ، ومصنع استخراج زيت الزيتون ويسهم قسم ثالث بحوالى ربع مساحة الاستخدام الصناعى بالمدينة ، ونظرا لتركز صناعة حلج القطن ودباغة الجلود وورش تشغيل وتشكيل المعادن بهذا القسم .

ويمكن تصنيف مناطق الاستخدام الصناعى بالمدينة طبقا لمواقعها إلى ثلاثة أنواع :

أ – صناعات تنتشر بالقرب من مركز المدينة وهى إما صناعات لا تسبب أضرارا للسكان ويتطلب وجودها الاتصال المباشر بالمستهلكين والقرب من حركة مرور المشاه مثل المطابع ومعامل التصوير وصناعة حياكة الملابس وإما صناعات تسبب مضايقات للسكان وينتج عنها أضرار بالغة للصحة العامة مثل صناعة حلج القطن وورش الحدادة وورش صناعة الآلات الزراعية الخشبية بشارع سليمان باشا .

ب – صناعات عشوائية الموقع ، وتتمثل فى صناعة الخبز وصناعة الأثاث وتنتشر بين مناطق الاستخدامات الأخرى فى جميع أحياء المدينة .

وعلى الرغم من أن صناعة الخبز من المتطلبات اليومية للسكان إلا أن انتشارها بين مناطق السكن يعرضها لخطر الحريق وأضرار تلوث الهواء ، لذا يجب العمل على اقتلاع تلك المخابز تدريجيا مع الاهتمام بإنشاء المخابز الألية فى منصرف الرياح بجنوب المدينة ، على أن يكون هناك المنافذ الكافية لتوزيع الخبز فى مناطق الاستخدام السكنى .

جـ – صناعات توجد فى أطراف المدينة وتوجهها الطرق ، وتشمل تلك الصناعات طحن الحبوب وضرب الأرز وصناعة الثلج والكوكاكولا وصناعة النسيج والدخان وصناعة دبغ الجلود وهى إما توجد على الطرق التى تخرج من المدينة باتجاه الشمال أو تلك التى تخرج منها باتجاه الجنوب .

رابعا : – المساحات المخصصة للمخازن والشون : –

تبلغ المساحة المخصصة للتخزين والتشوين بمدينة الفيوم حوالى ١٤ هكتاراً أو ما يعادل ١,١٢ ٪ من المساحة الكلية للمدينة وتعد تلك المساحة صغيرة بالنسبة لأهمية هذا النوع من الاستخدام والذى يوظف لخدمة الأنشطة التجارية والتموينية والصناعية ، وتتخذ المخازن والشون موقعا متطرقا على هامش الكتلة المبنية ومجاورة للطرق ، وذلك نظراً لأنها تشغل مساحات واسعة من الأراضى ذات الأسعار المنخفضة فى أطرف المدينة من جهة ، وإلى احتياجها لتسهيلات كبيرة فى النقل من جهة أخرى .

خامسا الاستخدام الإدارى : -

انعكست الوظيفة الإدارية للمدينة من حيث كونها مركزا للخدمات الإدارية لإقليم الفيوم على مساحة الاستخدام الإدارى والذى يناهز مساحة الاستخدام التجارى بها ، وذلك بنسبة ١,٥ ٪ من المساحة الكلية للمدينة ويتركز مايقرب من نصف مساحة الاستخدام الإدارى بقسم أول حيث يوجد مبنى مجمع المصالح الحكومية ومديرية الأمن ومديرية الاسكان وتفتيش الرى ومجلس المدينة .

ويسهم قسم دار الرماد بنسبة ٢٩ ٪ من مساحة الاستخدام الإدارى ، حيث يوجد مبنى مديرية الزراعة وتفتيش الطرق ومبنى بوليس النجدة ومديرية الطب البيطرى ، ويأتى قسم رابع فى المركز الثالث وذلك بنسبة ١٥ ٪ حيث يوجد مبنى المحافظة ومبنى مديرية التربية والتعليم ومبنى مجمع المحاكم ومديرية الصحة ومما هو جدير بالذكر أن معظم المساحة المخصصة للاستخدام الإدارى تقع على جانبى شارع سعد زغلول شمال بحر يوسف وشارع بطل السلام إلى الجنوب من البحر .

سادسا : - الاستخدام التعليمى والثقافى : -

تفوق مساحة الأستخدام التعليمى والثقافى بمدينة الفيوم مساحة كل من مساحة الاستخدام الصناعى والتجارى معا ، ويرجع ذلك الى تركز التعليم الجامعى وبعض أنواع التعليم الثانوى بالمدينة من جهة والى المساحة الكبيرة التابعة لهذا النوع من الاستخدام ممثلة فى الملاعب والافنية من جهة ثانية .

وتتركز ٦٢ ٪ من مساحة الاستخدام التعليمى والثقافى بقسمى ثان ورابع وذلك بنسبة ٣٧ ٪ للأول وبنسبة ٢٥ ٪ للثانى .

ويرجع ارتفاع النسبة التى يسهم بها قسم ثان إلى وجود الكليات الجامعية ومركز التدريب المهنى به بالإضافة الى بعض المدارس الثانوية الصناعية ومعهد القراءات الأزهرى وبعض المدارس الابتدائية والتى تحتوى على ٢٥ ٪ من مجموع فصول التعليم الابتدائى بالمدينة ويتركز بقسم رابع التعليم التجارى الثانوى بنوعيه والتعليم الثانوى العام : كما يوجد بهذا القسم حوالى ٤٠ ٪ من فصول التعليم الابتدائى بالمدينة .

سابعاً : المساحات المستخدمة للمنافع العامة :

يشمل هذا النوع من الاستخدام محطة المياه بقحافة ومحطة المحولات بكيمان فارس والسنترال ومحطة الأرصاد الجوية والأندية الاجتماعية ومؤسسة الرعاية الاجتماعية والمساجد والكنائس .

وتبلغ مساحة المنافع العامة بالمدينة تسعة هكتارات وبنسبة ٠,٧ ٪ فقط من المساحة الكلية للمدينة ويتركز ٨١ ٪ من تلك المساحة بقسمى أول وثان وذلك بنسبة ٢٩ ٪ للأول و٥٢ ٪ للثانى وتتوزع النسبة الباقية على الأقسام الأربعة الأخرى بنسب متفاوتة .

ثامناً : الاستخدام الترفيهى :-

تشمل مساحة الاستخدام الترفيهى بمدينة الفيوم الملاعب الرياضية والمتنزهات والحدائق ودور السينما وكافتريا المدينة ، وعلى الرغم من أن المسطحات المائية بالمدينة ممثلة فى بحر يوسف وفروعه تعطى فرصة أكبر للترفيه وتلطف حرارة الجو ، إلا أن الوظيفة الأساسية لها هو رى الأراضى الزراعية بمنخفض الفيوم .

وللمساحة المستخدمة فى الترفيه أهمية كبيرة من حيث إنها تعمل على تجمل المدينة من ناحية وتبعث على الراحة النفسية والترويح لسكان المدينة من ناحية ثانية .

ويمكن تقسيم المساحة المخصصة للترفيه بمدينة الفيوم طبقا لموقعها الى قسمين :

القسم الاول : وهو يتخذ موقعا مركزيا فى قلب المدينة ويتمثل ذلك فى دور السينما وفي منتنزة قارون وكافتيريا المدينة .

أما القسم الثانى فيتخذ موقعًا هامشيًا من المساحة المبنية ويتمثل ذلك فى الاستاد الرياضى والساحة الشعبية وملاعب التربية والتعليم ومتنزه فاروق .

ويتفق موقع المنشآت الرياضية بالمدينة مع التخطيط المدنى الحديث ، فعلى هامش المدينة يمكن التمتع بالهواء النقى إلى جانب الاستفادة بالمساحات الواسعة من الأراضى ذات الاسعار الرخيصة نسبياً .

ويعتبر الإستاد الرياضى من أكبر المنشآت الرياضية والترفيهية بمدينة الفيوم والذى تبلغ مساحته ٤٦٨٠٠ مترا مربعا تمثل ٤٦ ٪ من جملة المساحة المستخدمة فى الترفيه بالمدينة والبالغة ١١,٦ هكتارا ، وذلك بنسبة ٠,٩١ ٪ من المساحة الكلية للمدينة ، وتنخفض تلك النسبة كثيرا عن المعدل المطلوب للمساحة المخصصة للحدائق والمتنزهات فى المدن بصفة عامة ، والتى يجب أن لا تقل عن ١٠ ٪ من المساحة الكلية للمدينة ، ويتركز ٦٢ ٪ من المساحة المستخدمة فى الترفية بقسم ثان حيث يوجد الإستاد الرياضى والساحة الشعبية ، وتتوزع النسبة الباقية بين قسم أول وقسم قحافة وقسم رابع وذلك بنسبة ٢١ ٪ و ١٤ ٪ و ٣ ٪ على التوالى .

أما قسمى دار الرماد وقسم ثالث فيخلوان تماما من أية مساحة للاستخدام الترفيهى .

تاسعا : المساحات المستخدمة فى النقل والمواصلات : -

تشمل المساحات المستخدمة فى النقل والمواصلات محطة السكك الحديدية ومخازن وورش السكك الحديدية ومواقف وجراجات السيارات والأتوبيسات بالإضافة الى محطات خدمة السيارات .

وتبلغ مساحة تلك الفئة من استخدام الارض ٦,١ هكتار تمثل ٠,٥ ٪ فقط من المساحة الكلية للمدينة ويتركز ٤٥,٧ ٪ من تلك المساحة بقسم أول ، حيث توجد محطة السكك الحديدية وورشها ومخازنها وموقف سيارات أتوبيسات القاهرة وموقف سيارات وأتوبيسات سنورس وطامية ، بالإضافة إلى جراج شركة أتوبيس الفيوم الموجود بحى الحادقة على الطريق المؤدى الى العدوة .

عاشرًا : الأرض الفضاء :

يعتبر حصر الأرض الفضاء بالمدينة وتقدير مساحتها وبيان إمكانية استغلالها عمرانيا من الأمور المهمة عند دراسة استخدام الأرض بالمدينة ، وتزداد أهمية تلك المساحات الفضاء وترتفع قيمتها وأسعارها كلما اقتربت من خطوط النقل ومن شبكات المرافق المختلفة بالمدينة ، وهى تمثل المساحة التى ستمتد عليها المدينة فى السنوات المقبلة .

ومما هو جدير بالذكر أن جميع مساحات الأرض الفضاء بالمدينة توجد فى أطرافها ولا توجد مساحات منها تستحق الذكر متخللة للمساحات المبنية ، كما أن مساحات كبيرة من الأرض الفضاء يتركها أصحابها بدون زراعة أملا فى تقسيمها تهيئتها للبناء وبيعها بأسعار مرتفعة .

وتبلغ مساحة الأرض الفضاء بالمدينة ١٠٩,٧ هكتار تمثل ٨,٨ ٪ من المساحة الكلية للمدينة ، وهى نسبة مرتفعة يمكن الاعتماد عليها وترشيد استغلالها عمرانيا خاصة بعد التوقف الإجبارى للنمو العمرانى على الأرض الزراعية .

أحد عشر : المدافن : -

تشغل المدافن المخصصة للمسلمين موقعا غير مناسب على الإطلاق ، فهى تمتد فى شمال المدينة فى منطقة السكن المفضل من جهة ، وتتجاوز مع مناطق سكنية فى شرقها وجنوبها وغربها من جهة ثانية ، مما يهدد صحة السكان ويعرضهم لخطر الأمراض المختلفة .

وتوجد مدافن المسيحيين فى ناحية الغرب على بعد ستة كيلومترات إلى الجنوب من المدينة ، وفى منطقة صحراوية متسعة وبعيدة عن مناطق السكن ، ومن ثم فموقعها مناسب ، ويجب أن يتم نقل مدافن المسلمين الى تلك المنطقة الصحراوية .

وتبلغ مساحة المدافن بالمدينة حوالى ٢٠ هكتارا وذلك بنسبة١,٦ ٪ من المساحة الكلية للمدينة وتتركز تلك المساحة بقسم ثان فى شمال الكتلة المبنية والى الجنوب والشرق من منطقة كيمان فارس .

اثنا عشر : المساحة المستخدمة فى الخدمات الصحية :

تتطلب مساحات الاستخدام الصحى موقعا متطرفا على هامش المدينة وفى منصرف الرياح خاصة مستشفيات الأمراض المعدية الصدرية والرمد والحميات وينطبق ذلك على مستشفيات المدينة فيما عدا مستشفى الرمد التى توجد بشارع سعد زغلول بحى التفتيش .

وتبلغ مساحة الاستخدام الصحى بالمدينة ٨,٥ هكتارا تمثل ٠,٧١ من المساحة الكلية للمدينة ويتركز ٤٧,٦ ٪ من تلك المساحة بقسم دار الرماد حيث توجد المستشفى العام التى تبلغ مساحتها ٣٦٠٠٠ مترا مربعا ، وبذلك تقترب مساحتها من نصف مساحة الاستخدام الصحى بالمدينة .

وترتفع النسبة بقسم أول إلى ٣٧,٨ ٪ ويرجع ذلك الى وجود مستشفى الصدر ومستشفى الأمراض المتوطنة ومستشفى الرمد ومستشفى التحرير والمركز الطبى الحضرى بهذا القسم .

وتوجد مستشفى الحميات بقسم ثالث فى جنوب المدينة ، والتى تمثل مساحتها ١٢,٥ ٪ من مساحة الاستخدام الصحى بالمدينة .

ثالث عشر : المسطحات المائية :

يعتبر بحر يوسف وفروعه من أهم الخصائص الموضعية لمدينة الفيوم والتى تعطيها مظهراً طولوغرافيا خاصا يميزها عن بقية المدن المصرية وتشكل تلك المسطحات المائية نسبة ليست بالقليلة من المساحة الكلية للمدينة ، ومن ثم فقد رأى الباحث أن توضع فى فئة خاصة بها ضمن فئات استخدام الأرض بالمدينة .

وتبلغ مساحة المسطحات المائية بالمدينة حوالى ٤٠ هكتاراً وهى تمثل ٣,٢٥ ٪ من المساحة الكلية للمدينة ، ويبلغ نصيب قسم ثان من تلك المساحة حوالى ٣٠٪ يليه قسم أول بنسبة ٢٥ ٪

تقريبا ثم قسم قحافة بنسبة ٢٠,٦ ٪ وتتوزع النسبة الباقية وهى حوالى ٢٥ ٪ على الأقسام الثلاثة الأخرى .

رابع عشر : الأراضى المنزرعة :

تبلغ مساحة الأرض الزراعية بمدينة الفيوم حوالى ٤٩٩ هكتاراً وهى تتبع ثلاث جمعيات زراعية هى جمعية الفيوم وجمعية قحافة وجمعية دار الرماد وتمثل تلك المساحة حوالى ٤٠ ٪ من المساحة الكلية للمدينة .

ومما هو جدير بالذكر أنه توجد علاقة عكسية بين نسبة الاستخدام الزراعى ونسبة الاستخدامات الاخرى وخاصة الاستخدام السكنى ، فحين تزداد نسبة الاستخدام الزراعى تنخفض نسبة الاستخدامات الأخرى والعكس ، ويبدو ذلك واضحا فى قسم دار الرماد والذى يحتوى على ٢٣,٦ ٪ من مساحة الأرض الزراعية بالمدينة ، فى حين تنخفض نسبة الاستخدام السكنى إلى ٧,٢ ٪ فقط .

ويرجع ارتفاع نسبة الأراضى الزراعية بقسمى دار الرماد وقحافة إلى حداثة اندماجهما فى المدينة ، حيث كانتا قريتين ريفيتين حتى وقت قريب .

وعلى العكس من القسمين السابقين تنخفض نسبة الاستخدام الزراعى فى قسمى أول وثان إلى ٦,١٨ ٪ للأول و ١٠ ٪ للثانى ، فى حين يتركز بهما ٥٥ ٪ من مساحة الاستخدام السكنى .

وتؤثر المدينة كسوق استهلاكى على نوع الاستخدام الزراعى لتلك الأراضى بل وفي الأراضى الزراعية بالنواحى المجاورة للمدينة .

المبحث الخامس : تخطيط مدينة الفيوم :

تخطيط المدينة هو الربط والتنسيق بين الكتلة المبنية ومرافقها وخدماتها المختلفة فى انسجام وتوافق مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لسكان المدينة من أجل مستقبل أفضل لهم ، ولا يتحقق ذلك إلا بدراسة حالة المدينة وحاضرها وتشخيص مشاكلها واستطلاع إمكانياتها .

والجغرافى هو أفضل من يدرس الوضع الحالى للمدينة ، ومن ثم فيجب أن يشارك مشاركة فعالة فى التخطيط لمستقبل المدينة .

ويسبق تخطيط المدينة كثيرمن الدراسات والتحليلات من أجل الكشف عن أوجه القصور والعيوب التى تكتنف الخطة العمرانية للمدينة والناتجة عن النمو العشوائى المتعاقب وعن سوء استخدام الأرض وعدم اختيار تلك الاستعمالات المختلفة لمواقعها المناسبة ، وتداخل تلك الاستعمالات بشكل غير منظم .

كما يجب أيضا معرفة الكيفية التى تتوزع بها أرض المدينة على الاستخدامات المختلفة ومدى توازن هذا التوزيع وتناسبه مع عدد سكان المدينة فى الحاضر والمستقبل ، ويسبق تخطيط المدينة أيضا معرفة مدى كفاءة المرافق والخدمات المختلفة للمدينة ، وتحديد المناطق المخدومة به والمناطق المحرومة منها ، ومن ثم فتخطيط المدينة تصحيح للوضع الراهن والذى نتج عن تطور المدينة خلال مراحل نموها المختلفة

وسوف نتناول دراسة تخطيط مدينة الفيوم من خلال النقاط التالية :-

أولا : المشكلات التى تواجه المخطط لمدينة الفيوم .

ثانيا : أولويات التخطيط لمناطق المدينة .

ثالثا : التخطيط العاجل لحل مشاكل المرور والنقل لمدينة الفيوم .

رابعا : التخطيط العاجل لحل مشاكل الخدمات .

خامسا : التخطيط لحل مشاكل المرافق بمدينة الفيوم .

سادسا : تخطيط استعمالات الأراضى بمدينة الفيوم .

أولا : المشكلات التى تواجه المخطط لمدينة الفيوم .

أ) مشكلات النمو العشوائى غير المخطط .

تتركز مناطق النمو العشوائى إما فى منطقة النواة القديمة للمدينة خاصة فى أحياء الواقدى والروابى والمبيضة والحواتم ، وإما فى مناطق عمرانية حديثة مثل الامتدادات العمرانية ضعيفة الأهمية وتأخذ الطابع التلقائى فى أطراف المدينة وتتمثل مشاكل النمو العشوائى فى تلك المناطق فيما يأتى :

١- ضيق الشوارع وكثرة الانحناءات بها وعدم صلاحيتها لسير المركبات .

٢- وجود الكثير من المبانى المتدهورة فى حالة غير صحية ، وذلك بالإضافة إلى انتشار المبانى المنشأة من الطين فى أحياء دار الرماد وقحافة والعلاوى ، وهو ما يتنافى وجوده داخل مركز حضرى كبير مثل مدينة الفيوم .

٣- تعانى مناطق النمو العشوائى فى أطراف المدينة من قصور الخدمات بمختلف أنواعها وكذلك عجز شبكات المرافق عن تغطية تلك المناطق ، كما تعانى مناطق النمو العشوائى فى منطقة النواة من انتهاء العمر الافتراضى لشبكات المرافق بها .

٤- ارتفاع كثافة السكان عن الحد المرغوب فيه خاصة فى الأحياء القديمة من المدينة .

(ب) مشكلات استعمالات الأراضى :

تتمثل مشكلات استعمالات الأراضى بمدينة الفيوم فيما يلى :-

١- تداخل الاستعمالات المختلفة والتوزيع العشوائى لها ، ممايتنج عنه حدوث بعض الأضرار من تجاورها ، بالإضافة الى ضعف التخصص الوظيفى لمناطق المدينة المختلفة .

٢- تبعثر مناطق الاستخدام الصناعى ، حيث تحتاج الاستعمالات الصناعية فى المدن الى التركز فى منطقة معينة منها وهذا لا يتوفر فى مدينة الفيوم ، حيث توجد مناطق الصناعة متباعدة عن بعضها البعض كما يوجد البعض منها داخل المناطق السكنية .

٣- عدم اختيار كثير من الاستعمالات للموقع المناسب مثل وجود المدافن فى تجاور مع المناطق السكنية فى شمال المدينة وجود مبنى السجن فى القلب التجارى بوسط المدينة ، وتجاور مستشفى الحميات مع المجزر والمدابغ بجنوب المدينة

٤- افتقار المدينة الى المساحات الخضراء والمتنزهات رغم أهميتها للسكان ولتجميل المدينة .

جـ) مشكلات قصور الخدمات والمرافق وعدم التوازن فى توزيعها .

تتمثل مشكلات النقص فى المرافق والخدمات فى النقطتين التاليتين :

١- تعانى المدينة من عدم التوازن فى توزيع الخدمات بين الأحياء المختلفة خاصة المدارس الابتدائية والإعدادية ومكاتب الصحة ومكاتب البريد وأماكن الترفيه .

٢- قصور شبكات المرافق من حيث انتهاء العمر الافتراض لأجزاء كبيرة منها بالإضافة إلى حرمان كثير من المناطق بأحياء المدينة من تلك المرافق وخاصة مرفق الصرف الصحى وتتركز تلك المناطق فى أحياء العلاوى والبارودية وشرف الدين ودار الرماد وقحافة ومنشأة البكرى والشيخه شفا وعزبة المدابغ .

د) مشكلات التجمعات الريفية داخل الكتلة العمرانية :

من الملاحظ وجود بعض المناطق الريفية داخل الكتلة العمرانية والتى توجد فى أحياء دار الرماد والعلاوى وقحافة ، وتتميز هذه المناطق بالتباين الداخلى بينها وبين المناطق المجاورة لها ، وذلك من حيث طبيعة النسيج العمرانى وهو ما يمكن أن يطلق عليه الريفى التلقائى وأغلبية المبانى بهذه المناطق بارتفاع دور ودورين ومبنية بالطوب اللبن وفى حالة متدهورة ويغلب على أسلوب معيشة السكان الطابع الريفى والذى يمثل انعكاساً مباشراً للأحوال الاجتماعية والاقتصادية السيئة لها . هذا بالإضافة إلى قصور الخدمات بجميع مستوياتها التعليمية والصحية والترفيهية والثقافية وعجز شبكات المرافق عن تغطية هذه المناطق .

هـ) مشكلات الحركة والمرور

تتلخص مشكلات الحركة والمرور فيما يأتى :-

١- عدم كفاية الشوارع فى منطقة القلب التجارى لضغط حركة المرور ، خاصة شارع مصطفى كامل وشارع البوستة ، ومما يزيد الأمر سوءاً ضيق الكبارى فى تلك المنطقة الهامة الكثيفة الحركة ، وهى كبارى البوستة والسنترال ومززيان ، مما يؤدى إلى اختناق حركة المرور و اختلاط وسائل النقل المختلفة البطيئة والسريعة فى فوضى وعدم انتظام .

٢- ضيق أرصفة الشوارع خاصة وأن استخدامها يتجاوز وظيفتها غالبا كطريق للمشاة ، وتستخدم فى إصلاح السيارات أو صناعة الأثاث وإشغالها بالباعة الجالسين ، الأمر الذى يدفع بالمشاة الى السير فى نهر الطريق والتعرض للحوادث وإعاقة حركة المرور .

٣- تركز معظم مواقف سيارات الأجرة والأتوبيس : Terminal فى وسط المدينة مما يسبب اختناق فى حركة المرور ، فضلا عن أنها غير مرتبطة بمداخل المدينة .

٤- مرور خط السكة الحديد وسط المدينة ، مما ينتج عنه أضرار للسكان والمبانى وإعاقة حركة المرور ، بالإضافة الى ضعف الارتباط بين المناطق الواقعة على جانبى خط السكة الحديد ، خاصة فى مناطق الحادقة والبارودية وكيمان فارس .

ثانيا :- أولويات التخطيط لمناطق المدينة .

يمكن تقسيم الكتلة العمرانية بالمدينة الى ثلاث مجموعات لأولوية تخطيطها :-

المجموعة الأولى : - وتشمل المباني المنشأة بالطين وبأى ارتفاع وتشكل حوالى ٢٠٪ من جملة مباني المدينة ، وغالبا يكون هذا النوع من المباني غير منتظم الشكل ومن النمط الريفى التلقائى ، وتنتشر بصفة خاصة فى دار الرماد وقحافة والعلاوى ، وهو ما لا يتناسب وجوده داخل كردون المدينة ، ومن ثم فلتلك المناطق الأولوية في إعادة التخطيط والتنمية .

المجموعة الثانية : - وتضم المبانى المنشاة من الخشب أو الخرسانة وبحالة ردئية وبأى ارتفاع وتشكل هذه المجموعة ١٤,٢٪ من جملة مبانى المدينة .

ونظراً لأن نوع الإنشاء فيها من الخرسانة أو الخشب فهى تحتاج إلى دراسة من ناحية محاولة إصلاحها وترميمها ، أو الإحلال والتجديد فى حالة المبانى المتدهورة منها وتتركز بصفة خاصة فى أحياء الواقدى والقرماوى والصوفى والسبع دروب والشط البحرى والصوفية .

المجموعة الثالثة : - وهى تشمل باقى نوعيات المبانى وهى ذات حالة جيدة وتشكل ٦٦٪ من جملة مبانى المدينة ، وهى مناطق يمكن الإبقاء عليها مع وضع خطة لتحسينها من حيث الخدمات وشبكات الطرق والمرافق وتأكيد تخطيطها الوظيفى وتشمل بقية أحياء المدينة .

ثالثا :- التخطيط العاجل لحل مشاكل المرور والنقل داخل مدينة الفيوم .

تعد حركة المرور والنقل والمواصلات بمثابة مجموع احتياجات الربط والمبادلات التى تقوم بين وظائف المدينة الثلاث (السكن – العمل – الترفيه) وهى التى تخلق حركة الذهاب والإياب المستمرة وتزداد كلما كانت المدينة أكثر أهمية وأوجه النشاط لسكانها مختلفة .

وفيما يلى الحلول المقترحة لحل مشاكل المرور والنقل لمدينة الفيوم:-

١- توسيع كبارى السنترال ومزريان والصوفى إلى ٢٠ مترا على أن يخصص بها حارات لمرور النقل البطئ .

٢- إنشاء كبارى علوية فى المناطق التى تشهد أعلى كثافة لحركة مرور المشاة وحركة مرور السيارات فى نفس الوقت ، ويكون ذلك عند تقاطع كل من شارع مصطفى كامل وشارع سعد زغلول بشارعى الحرية والجمهورية ، مما يؤدى إلى انسياب حركة المرور وعدم تعرض المشاه للأخطار .

٣- توسيع أرصفة الشوارع المؤدية إلى القلب التجارى للمدينة وكذلك أرصفة الشوارع التجارية ، حيث تبلغ حركة مرور المشاه ذروتها ، ويجب أن تتناسب عروض الأرصفة مع أهمية كل شارع وطبقا لنوع الاستخدام ، على أن يحظر اشغال تلك الأرصفة واستغلالها فى غير الوظيفة المخصصة لها .

٤- إنشاء سوق مسقوف للباعة الجائلين الجالسين والذين يشغلون أرصفةالشوارع الرئيسية والكبارى .

٥- تعديل بعض الشوارع المنحنية لتسهيل حركة المرور وتقليل الحوادث .

٦- نقل المواقف المخصصة لعربات الحنطور بوسط المدينة وفى مفارق الطرق إلى مناطق أخرى بعيدة عن تلك التى تشهد كثافة مرتفعة فى حركة المرور .

٧- نقل محطات البنزين التى تختلط بالمساكن حيث يؤدى اختلاطها إلى حدوث الضوضاء والتلوث والتعرض لأخطار الحريق .

٨- زيادة عدد السيارات العاملة على خطوط أتوبيس المدينة وزيادة عدد دوراتها خاصة على الخطوط التى تخدم المدارس والكليات ومنطقة كيمان فارس .

٩- تجنب المرور العابر من إطسا إلى القاهرة بحيث يتم إنشاء طريق فى جنوب المدينة وشرقها على أن يعبر مزلقان السكة الحديد فى منطقة الحادقة بجوار المطحن الآلى ، ثم إلى الطريق المؤدى إلى القاهرة .

١٠- العمل على توسيع بعض الميادين مثل ميدان المبيضة وميدان الروبى وإنشاء ميادين جديدة فى تقاطعات الشوارع الهامة خاصة فى الأحياء التى تشهد كثافة سكانية مرتفعة .

١١- تخصيص أماكن انتظار للسيارات على هامش منطقة القلب التجارى لعدم وجود أماكن مخصصة لذلك .

رابعاً - التخطيط العاجل لحل مشكلات الخدمات بمدينة الفيوم

يراعى عند اختيار المواقع المخصصة للخدمات العامة أن تكون المواضع المخصصة لها متفقة فى موقعها وفى حجمها مع ما تؤديه من خدمات ، ويجب أن نذكر فى هذا الصدد عدم اتفاق المواضع التى تشلغها الكثير من المدارس مع طبيعة الخدمة التعليمية ، حيث يقع البعض من تلك المدارس فى وسط مناطق سكنية والبعض منها على الطرق الكثيفة الحركة حيث الضوضاء والأخطار التى يتعرض لها التلاميذ من جراء المرور الثقيل والسريع على تلك الطرق .

وثمة ملاحظة أخرى يجب أن نسجلها هنا وهى أن بعض المدارس الإبتدائية لا تصلح للأغراض التعليمية ، إما لأنها كانت مخصصة للأغراض السكنية ، وإما للحالة السيئة المتدهورة لمبنى المدرسة ، فضلا عن أن الكثير من المدارس ينقصها الأفنية اللازمة للأنشطة المختلفة ، وفيما يلى المقترحات الخاصة بحل مشاكل الخدمات بالمدينة على أن يتم تنفيذ تلك المقترحات :-

١- إنشاء المدارس الجديدة بمرحلها المختلفة فى المناطق المحرومة منها وخاصة فى الأحياء المرتفعة فى كثافتها السكانية ، وبلا شك سوف يؤدى إنشاء تلك المدارس الجديدة بمختلف مراحلها إلى انخفاض كثافة الفصول فى المدارس القائمة حالياً بالإضافة إلى خدمة المناطق المحرومة من تلك المدارس .

٢- إنشاء عيادات طبية بأحياء المدينة خاصة الكثيفة السكان التى ينخفض فيها المستوى الاجتماعى والاقتصادى للسكان خاصة أحياء الشيخ حسن والمبيضة ودرب الطباخين .

٣- فتح وحدات جديدة لرعاية الأمومة والطفولة فى كثير من أحياء المدينة المحرومة منها حيث يوجد بالمدينة فى الوقت الحاضر وحدتين فقط إحداهما بحى الحواتم والأخرى بحى الصوفى .

٤- الاهتمام بالخدمات الثقافية والترفيهية بالمدينة حيث تفتقر المدينة إلى هذا النوع من الخدمات وذلك بإنشاء الاندية الاجتماعية والترفيهية ودور السينما والمسارح والمكتبات العامة .

٥- إنشاء مكاتب جديدة للبريد وأخرى للتليفون والتلغراف خاصة فى مناطق الكثافة السكانية المرتفعة فى أحياء الصوفى والحواتم والبارودية .

٦- اختيار أماكن وحدات الخدمات الجديدة بمختلف أنواعها بحيث تكون قريبة من المساكن لكى يتاح للفرد والأسرة الانتفاع بهده الخدمات ، دون إضاعة الوقت والجهد بسبب بعد المسافة وازدحام الطرق .

خامسا - التخطيط لحل مشكلات المرافق لمدينة الفيوم

يرجع انخفاض كفاءة شبكات المرافق بمدينة الفيوم إلى أمرين ، الأمر الأول أن غالبية شبكات التوزيع تجاوزت عمرها الافتراضى ، كما أنها مصممة على تصرفات أقل من المطلوب حاليا ، والأمر الثانى هو حرمان الامتدادات العمرانية الحديثة فى أطراف المدينة مد شبكات المرافق إليها ، خاصة مرفق الصرف الصحى .

(أ) تخطيط مرفق المياه

فيما يلي معالجة اقتراحات قصور مرفق المياه بالمدينة :-

١- استبدال التالف من أجزاء الشبكة تدريجيا ، على أن يتم تعزيز محطة المياه بقحافة بطلمبات إضافية ، بالإضافة إلى زيادة نصيب المدينة من مياه محطة العزب حتى يمكن سد العجز القائم فى الوقت الحاضر

٢- إنشاء محطة مياه جديدة ذات كفاءة عالية وقدرة تصميميه مرتفعة على أن يتم تنظيفها آليا ، حتى يمكن مجابهة الطلب المتزايد على استهلاك المياه نتيجة للنمو السكانى والعمرانى وانتشار الصناعة والارتفاع التدريجى فى مستوى معيشة السكان وما يتبعه من ارتفاع معدلات الاستهلاك الفردى للمياه .

٣- تجديد طلمبات الضغط العالى وزيادة عددها حتى يمكن وصول المياه إلى الأدوار العليا .

٤- يجب العمل على اتصال جميع نهايات الخطوط بعضها ببعض حتى يمكن وصول المياه الى جميع المبانى المتصلة بالشبكة فى أى جزء منها .

٥ - مد شبكة التوزيع حتى يمكن تغطية المناطق المحرومة في أطراف المدينة

٦- استبدال بعض المواسير ذات الأقطار الصغيرة بأخرى ذات أقطار أكبر للوفاء بالاحتياجات المطلوبة فى الحاضر والمستقبل .

(ب) تخطيط مرفق الكهرباء

تم تدعيم شبكة الكهرباء بالمدينة وتغيير الكابلات من النحاس إلى الألومنيوم ومن المنتظر أن تصل أحمال المدينة فى بداية عام ٢٠٠٠م إلى حوالى ٨٠ ألف ك.ف.أ والمطلوب زيادة عدد أكشاك المدينة بمعدل ٨٠ كشك سنوياً على أن تكون أحمال كلاً منها فى حدود ٣٠٠ ك.ف.أ توزع حسب الاحتياج وإحلالاً للمحولات التى ينتهى عمرها الافتراضى فى هذا التاريخ :-

(جـ) تخطيط مرفق الصرف الصحى

تعمل محطات الصرف الصحى بالمدينة فوق طاقتها ومن ثم يجب أخذ المقترحات التالية موضع التنفيذ لحل مشكلة الصرف الصحى بالمدينة .

١- إنشاء محطات رفع جديدة توزع على المناطق المحرومة من الصرف الصحى .

٢- إجراء عمليات إحلال وتجديد للشبكة الحالية حيث نتج عن تقادمها تسرب مياه الرشح لها بمعدلات مرتفعة .

٣- رفع كفاءة محطة معالجة المخلفات الحالية .

٤- تعميم شبكة الصرف الصحى لكى تشمل المناطق المحرومة منها .

(د) التخلص من القمامة :

يتم إلقاء جزء كبير من مخلفات القمامة فى بحر يوسف وفروعه وفى الشوارع العامة والحارات والأزقة ويقضى نظام المدن الحديثة بنقل القمامة فى سيارات محكمة الأقفال وأن تحرق فى أفران خاصة بها ، على أن يتم نقلها من داخل المبانى إلى أماكن تخزن فيها مؤقتاً ثم تنقل بعد ذلك إلى أماكن التخلص منها نهائياً مع إمكانية الاستفادة من الحرارة المنبعثة من عمليات الحرق والمخلفات المتبقة من حرق تلك القمامة .

سادساً - تخطيط استعمالات الأراضى بمدينة الفيوم

يشترك الجغرافى مع المخطط فى مسئولية اختيار المواقع المناسبة للأنشطة المختلفة ، لأن الهدف الأساسي من تخطيط المدن هو شغل الأنشطة المختلفة للمواقع المناسبة لها ، ومن ثم تعتبر الدراسة التفصيلية لاستخدام الأرض الحالي أساس لتخطيط المدينة ، وذلك لان التخطيط يهتم بالدرجة الأولى باستخدام وتطوير الأراضى ، على أن يكون هناك تلاؤم تكامل بين تطوير وتنمية الاستخدامات المختلفة بحيث تتناسب مع المساحة المتاحة من جهة ومع عدد السكان من جهة أخرى .

كما يجب ألا نغفل أثر الاتجاه السائد للرياح كعامل مهم فى اختيار أماكن السكن وفى توزيع المناطق الرئيسية فى المدينة .

ويتم تخطيط استخدام الأرض بالمدينة من خلال ثلاث مراحل هى :-

المرحلة الأول : مرحلة المسح التفصيلى لاستخدام الأرض لتسجيل الوضع الراهن للاستخدامات المختلفة .

المرحلة الثـانيـة : مـرحلة التـحليل وفـهم الأسـبـاب التى أدت إلى هذا الوضع والكشف عن الاتجاهات الحالية لتنمية الاستخدامات المختلفة .

المرحلة الثالثة : مرحلة اتخاذ قرارات التخطيط للمستقبل والتى تأخذ فى اعتبارها ظروف واتجاهات الوضع الراهن وسوف تشمل دراستنا لتخطيط استخدامات الأرض بالمدينة الاستعمالات الآتية :-

(أ) الاستعمالات السكنية　　　　(ب) الاستعمالات الصناعية

(جـ) الاستعمالات الترفيهية　　　　(د) استعمالات الخدمات

(أ) تخطيط الاستعمالات السكنية

نظراً لأن حـوالى ٩٠٪ من جملة المبانى بالمدينة مخصصة للسكن فإن ذلك يعطى أهمية زائدة لتخطيط الاستعمالات السكنية بالمدينة .

ويخضع تخطيط الإسكان للحالة الاقتصادية ومتوسط حجم الأسر ، ومن ثم يهدف إلى إحداث توازن بين عدد الأسر وعدد الوحدات السكنية ويتطلب ذلك دراسة مدى انتشار ظاهرة الأسر المركبة والأسر المشتركة فى وحدات سكنية وغير ذلك من الدراسات الخاصة بتقييم السكن .

كما يهدف تخطيط الإسكان إلى تحسين نوعية المساكن ومراعاة الفصل بين الأحياء السكنية ومناطق الصناعة والعمل والخدمات من أجل تخفيف حدة الآثار التى تترتب على تشغيل المصانع من ضوضاء ومضار تؤثر على الصحة العامة .

ويجب أن تغطى عدد الوحدات السكنية التى سيتم إنشائها العجز الحالى فى الإسكان من أجل تخفيف حدة التزاحم بالإضافه إلى الزيادة المتوقعة فى أعداد السكان والتزايد المستمر فى عدد الأسر ، وإيواء سكان مناطق الإخلاء نتيجة لإزالة المنازل المتدهورة ، كما سيؤدى ارتفاع الدخل إلى زيادة الطلب على المساكن الجديدة .

ويوفر التخطيط السليم للمواقع السكنية المتطلبات الآتية :-

١- إضاءة وتهوية كافية داخل المبنى السكنى مع نفاذ أشعة الشمس إليه .

٢ - الحماية من الضوضاء وتوفير الهدوء .

٣- أن تكون مساحة الوحدات السكنية كافية لاحتياجات الأسرة

٤- أن يتوفر الأمان ضد الحوادث والحريق .

وتنتشر المناطق السكنية الرديئة والتى تحتاج إلى اولوية التخطيط فى أحياء دار الرماد وقحافة والعلاوى ومعظمها مبانى منشأه من الطوب اللبن وفى حالة متدهورة و تعانى من نقص خدمات المرافق بالإضافة إلى انتشار المبانى المتدهورة فى منطقة نواه المدينة خاصة فى أحياء الروبى والواقدى والمبيضة والتى لا تتوافر فيها الشروط الصحية للسكن الملائم .

ويجب أن يتبع فى تخطيط المناطق السكنية الجديدة إنشاء المجاورات السكنية كوحدات تخطيطية سكنية وهى مناطق سكنية صحية تمتع بمرافقها العامة وخدماتها الضرورية وتساعد المجاورة السكنية المتكاملة على استقرار وتنمية الحياة الأسرية وحياة الفرد ، وحتى تحافظ المجاورة على وحدتها يجب أن تعتمد علي نفسها بالنسبة للاحتياجات اليومية ، أى يكون بها اكتفاء ذاتيا ،إلا أنه من ناحية أخرى يجب أن تعتمد المجاورة على مجتمع المدينة ككل والتى هى جزء منها . وذلك لتوفير فرص عمالة لسكان المجاورة وتوفير وسائل النقل العام والخدمات الثقافية والاجتماعية الكبرى التى توجد على مستوى مجموعة من المجاورات أو على مستوى المدينة ، وسوف يتبع ذلك فى التخطيط المقترح لمدينة الفيوم الجديدة والتى سوف نتعرض لدراستها فيما بعد .

(ب) تخطيط الإستعمالات الصناعية .

تبين من المسح الميدانى للصناعات القائمة بالمدينة أنها ذات حجم محدود وينتمى أغلبيها الى النشاط الحرفى صغير الحجم مثل المخابز وورش الإصلاح والصيانة وورش الأثاث والنجارة والمطابع الصغيرة ، أما باقى الصناعات القائمة بالمدينة فهى متوسطة الحجم ومنها ما توجد على أطراف المدينة مثل ضرب الأرز وطحن الحبوب ودباغة الجلود وصناعة الدخان ، ومنها ما توجد مختلطة بالأحياء السكنية مثل صناعة حلج ونسج القطن وبعض الصناعات المتنوعة الأخرى .

وتنقسم الصناعات القائمة بالمدينة الى مجموعتين ، الأولى تشغل مواضع ذات مواقع مناسبة لها فى أطراف المدينة ، والثانية تختلط بالمساكن والاستعمالات الاخرى ومن ثم فهي تشغل مواقع غير مناسبة فيما عدا الصناعات الخفيفة التى لاينتج عنها أى ضرر أو إزعاج للسكان ، ويتطلب وجودها الاتصال المباشر بالمستهلكين ، والقرب من حركة مرور المشاة مثل الطباعة وحياكة الملابس وصناعة الأحذية ومنتجات الألبان .

وتتمثل الصناعات التى تشغل مواضع ذات مواقع غير مناسبة فى صناعة حلج القطن وصناعة النسيج وصناعة الدخان والورش بختلف أنواعها والمخابز ، ومن الضرورى نقل تلك الصناعات فى الأطراف الجنوبية للمدينة حتى لا تحمل الرياح الشمالية الدخان والروائح الكريهة فى اتجاه المناطق السكنية .

(جـ) تخطيط الاستعمالات الترفيهية : –

تزداد أهمية المساحات الخضراء يوما بعد يوما فى المدينة الحديثة ، لأنها هى المساحة الوحيدة التى تكافح أخطار الحضارة الميكانيكية ، وهى تؤثر تأثير طبيا على سكان المدن ، وتعتبر رئة المدينة ، وتعمل على تطهير وتجديد الهواء عن طريق تبديد الغازات السامة وامتصاص الغازات الكربونية وحجز الأترية على أوراق الشجر والحشائش ، كما تعمل تلك المساحات الخضراء على التقليل من وهج الشمس وتخفف من حدة الضوضاء بالإضافة إلى أثر الخضرة على الحالة النفسية لسكان المدن .

ويقترح الباحث نقل المدافن بالمدينة من موضعها الحالي والتى تشغل مساحة كبيرة تبلغ ٢٠٠٠٠٠ متر مربع ، وذلك إلى صحراء العزب على أن يستغل موضعها فى إنشاء متنزهات وحدائق وملاعب ودار للسينما ومسرح .

كما يجب الاهتمام ببحر يوسف وبحر سنورس وبحر تنهلا من حيث استغلالهم كمحاور ترفيهية لسكان المدينة ، وتجديد الكورنيش الخاص ببحر يوسف والذى أصبح فى حالة لا تتناسب مع الاهمية السياحية للمدينة . لقد أظهرت الدراسات التحليلية السابقة لمدينة الفيوم الحالية أنها تعانى من عدة مشكلات من أهمها صعوبة تحديد مناطق وظيفية فى المدينة من جراء اختلاط وتداخل الاستخدامات مع بعضها البعض ومشكلة انتشار المناطق العشوائية ذات الكثافات السكانية المرتفعة والمبانى المتدهورة والريفية الطابع ، وذلك بالإضافة إلى نقص الخدمات وسوء حالة المرافق العامة ، ولذا فقد كان من الضرورى البحث عن مناطق جديدة صالحة للامتداد العمرانى ، وطبقا لأولويات التنمية كان الاقتراح بإنشاء مدينة الفيوم الجديدة .

ويعتمد الفكر التخطيطى لمشروع مدينة الفيوم على تحقيق بعض الأهداف التى يمكن من خلالها خلق مجتمع جديد تتوافر له كل مقومات التنمية المقترحة ، وتتمثل تلك الأهداف فيما يأتى : –

١- تشجيع النمو العمراني على الأراضي الصحراوية للحفاظ على الرقعة الزراعية .

٢- إنشاء تجمع عمراني جديد له القدرة على امتصاص واستقطاب الزيادة السكانية الحالية والمتوقعة لمدينة الفيوم الأم لتخفيف المشاكل الناجمة عن التكدس السكاني ،ويكون مؤهلا ليصبح المدينةالثانية في المحافظة بعد مدينة الفيوم الحالية والتي من المتوقع أن يرتفع عدد سكانها إلى ٣٩٤ ألف نسمة عام ٢٠١٧ م . وسوف يبلغ الفائض السكاني للمدينة في تلك السنة حوالي ١١٤ ألف نسمة مما يحتم ضرورة إعادة توزيع الفائض السكاني على بعض التجمعات العمرانية الجديدة ومن أهمها مدينة الفيوم الجديدة والتي يبلغ عدد السكان المستهدف لها عام ٢٠١٧ م حوالي مائة ألف نسمة .

٣- توفير عمل في أنشطة جديدة تتميز عن الأنشطة الحالية في نطاق المحافظة وتوفير المساحات اللازمة للإسكان والخدمات والمرافق العامة مما يؤهلها لتصبح مدينة جاذبة للمهاجرين إليها والإقامة والاستقرار بها .

٤- توفير الخدمات الإقليمية للمنطقة المحيطة بالمدينة ، وخلق علاقة تكاملية بين المدينة الجديدة ومدينة الفيوم الحالية من جهة وبينها وبين نطاقات التنمية ومشروعات التطوير والتحسين في إطار المحافظة ككل من جهة أخرى .

٥- خلق بيئة عمرانية متميزة صحيا وخدميا وآمنة تتكامل لها عناصر العمل والسكن والخدمات .

٦ – التوظيف الأمثل لاستعمالات الأراضي وتوفير المساحات اللازمة لكل استعمال بالنسبة لاجمالي مسطح الكتلة وبما يتلاءم مع الخصائص الطبيعية والبيئية والمحددات السكانية و الأنشطة الاقتصادية المقترحة .

موقع مدينة الفيوم الجديدة :-

تقع المنطقة المقترحة إلى الجنوب الشرقي من مدينة الفيوم الحالية ، وبالمنطقة الصحراوية التي تمثل خط تقسيم المياه بين وادي النيل في الشرق ومنخفض الفيوم في الغرب ، ويحدها من الشمال والغرب فتحة الهوارة أو اللا هون (شكل رقم ١٠) ويبعد الموقع المقترح عن مدينة الفيوم بحوالي ١٢ كيلو متر منها عشرة كيلو مترات على الطريق الزراعي الفيوم – بني سويف والذي يمتد موازيا لبحر حسن واصف ويقع بينه وبين بحر يوسف . ويرتفع موضع المدينة المقترح عن

الأراضى المحيطة به ، ويبلغ متوسط انحداره (١ : ٨٢,٢٦) أى أن سطح الأرض ينخفض بمعدل متر واحد فى كل ٨٢,٢٦ متر .

ويعطى ارتفاع الموضع وانحداره نحو الشمال ميزة موقعية وجمالية حيث يطل على الأراضى الزراعية بمنخفض الفيوم مما يسهم فى التنمية السياحية للمنطقة .

كما أن احتمالات تسييل التربة بموضع مدينة الفيوم الجديدة نتيجة الهزات الأرضية تكاد أن تكون منعدمة حيث أن الطبقة الجيولوجية السطحية بالموضع تتكون من صخور جيرية صلبة يتعدى سمكها فى بعض الأماكن ٢ متر كما لا يوجد خزان للمياه الجوفية حتى أعماق تتعدى ١١٠ متر ، حيث أن تشبع التربة بالمياه هو أساس ميكانيكية تسييل التربة ، لذا يستبعد احتمال حدوث ظاهرة تسييل التربة فى موضع المدينة والمنطقة المحيطة بها نتيجة الزلازل .

ومن المقترح ان تتكفل محافظة الفيوم بتنفيذ العديد من المشروعات للمحافظة على البيئة بالمدينة الجديدة والتى منها :-

- تنفيذ مشروعات الصرف الصحى .
- مشروعات متكاملة لمعالجة مياه الصرف الصحى للاستفادة بها فى الزراعة .
- مشروعات إمداد المدينة بمياه الشرب النقية .
- مشروعات لاستخدام أنواع جديدة من الطاقة المتجددة التى لا تؤدى الى تلوث البيئة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومشروعات البيوجاز .
- مشروع للاستفادة بالقمامةمن المخلفات (سماد عضوى – بيوجاز)

التوصيات المقترحة للمحافظة على بيئة المدينة :-

- إنشاء حزام أخضر من الأشجار حول المدينة الجديدة لوقايتها من الأتربة والغبار والغازات الضارة وخاصة فى الشمال والجنوب الشرقى ، حيث مصادر هذه الملوثات ، مع التركيز على الكافور لتميزه بامتصاص المياه الجوفية والتى لوحظ ظهورها فى أكثر من موقع .
- تشجير جميع طرق المدينة بأشجار خشبية ونباتات الزينة لتوفير الظل من أشعة الشمس القوية .

– التوسع فى زراعة المساحات الخضراء بحيث لا تقل عن ٣٠٪ من مساحات المبانى والمرافق ، لتقليل التلوث من ناحية ولإضافة مظهر جمالى للمدينة من ناحية أخرى .

– إنشاء طرق متسعة بحيث لا يقل اتساعها عن ١٥ – ٢٠ متراً للطرق الرئيسية ، أو من ١٠ – ١٥ متراً للطرق الفرعية .

– إنشاء طريق دائرى حول المدينة لتخفيف الزحام والضوضاء وعوادم السيارات .

– إنشاء مخرات سيول على مسارات الأودية الحالية وتعميقها وتطهيرها بحيث تتمشى معها اتجاهات الطرق الرئيسية .

– عدم التصريح بإنشاء مصانع أو ورش أو مجازر داخل المدينة .

– الالتزام بتوسيع واجهات المبانى والحدائق المواجهة للشمال حيث تهب الرياح الشمالية الملطفة للحرارة فى هذه المنطقة الصحراوية الحارة .

– الاستفادة برواسب الرمال والحصى والصوان المكونة لجبل النعالون فى عمليات البناء .

– يجب أن تكون اتجاهات الطرق الرئيسية فى المدينة الجديدة ذات محاور شمالية جنوبية ، حتى تتخلل الرياح الشمالية الملطفة للكتلة السكنية .

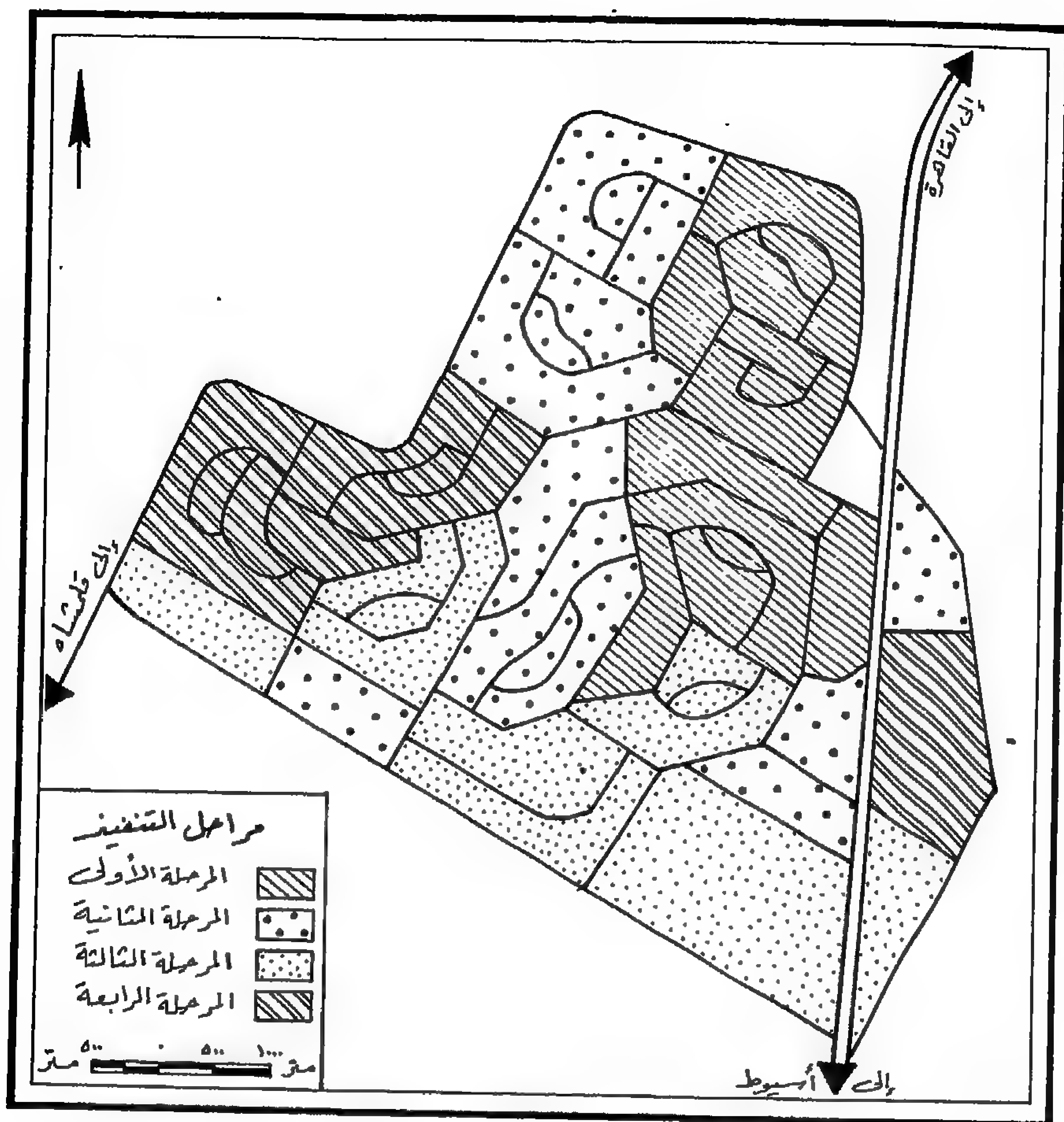
– الاستفادة من الإشعاع الشمسى القوى فى الحصول على مصدر رخيص للطاقة ، وذلك بالاعتماد على السخانات الشمسية .

– نقل مقلب القمامة الخاص بمدينة الفيوم الحالية إلى موقع آخر بالصحراء حتى لا يؤثر على مدينة الفيوم الجديدة .

القاعدة الاقتصادية لمدينة الفيوم الجديدة : –

تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الأساس الاقتصادى لمدينة الفيوم الجديدة هى الزراعة والصناعة والسياحة ، وقد قدرت عدد فرص العمل التى يمكن أن تستوعبها الأنشطة المتنوعة بالمدينة بحوالى ٢٢ ألف فرصة عمل أساسية (جدول رقم ١٢) .

وسوف تحدد استراتيجية التنمية الاقتصادية القطاع الرائد للتنمية وهو القطاع الذى يمكن أن يحدث الدفعة الأولى للتنمية الاقتصادية عن طريق القوى الكامنة والكافية للتأثير الفعال على هيكل



المخطط العام لمدينة الفيوم الجديدة شكل (٥)

الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الأخرى ، وغالبا ما تكون تلك الأنشطة ذات علاقات متشابكة ولها ارتباط قوى ببعضها البعض .

وسوف نعرض فيما يلى لقطاعات التنمية الاقتصادية المقترحة لمدينة الفيوم الجديدة :

أ – التنمية الزراعية

نظر لوجود أراضى صحراوية فى مدينة الفيوم الجديدة والتى تبلغ مساحتها ٣٠٣٠ فدان فإنه من الممكن أن يستغل جزء منها فى مجال التوسع الآفقى للتنمية الزراعية ومن المفترض أن تريد مساحة محاصيل الجنوب والمحاصيل الزيتية والفاكهة عن نصف مساحة التركيب المحصولى للأرض المستصلحة حتى يمكن ربط هذه المحصايل بأنشطة اقتصادية أخرى تكون فى الغالب صناعات زراعية . أما الأعلاف فتحتل الترتيب الثانى نظراً لأن زراعتها لازمة لرفع خصوبة التربة وكذلك فهى لا تحتاج إلى تكلفة مرتفعة وتساهم زراعة محاصيل الأعلاف فى مشاريع وتسمين وانتاج اللحوم والألبان ويمكن أن تخلق مشاريع صناعية زراعية متكاملة .

ب – التنمية الصناعية

يعد النشاط الصناعى ركيزة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والوسيلة الفعالة للقضاء على مشاكل البطالة وانخفاض الإنتاجية وتعتمد تنمية الصناعة بمدينة الفيوم على التنمية الرأسية بتشغيل الطاقات العاطلة بالمصانع القائمة بالمدينة الحالية والتنمية الأفقية فتتمثل فى إقامة منطقة صناعية بمدينة الفيوم الجديدة والتى تمثل الظهير الصحراوى لمركز الفيوم وذلك لعدم توافر أراضى للنشاط الصناعى بالمدينة الحاليه وذلك لحدة أزمة الإسكان وحفاظاً على طابعها السياحى .

وسوف تتوطن بالمنطقة الصناعية بالمدينة الجديدة الصناعات التالية :-

– تصنيع الصلصة وعصائر الطماطم والفاكهة وكذلك تعبئة وتجميد الخضر والفاكهة لاستغلال الفائض من الطماطم والخضر والفاكهة .

– تصنيع منتجات الألبان .

– تصنيع النباتات الطبية والعطرية بدلاً من تصديرها على حالتها لتجنب الفاقد .

– صناعات مواد التغليف والتعبئة مثل الكرتون والبلاستيك بأنواعه .

– صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية – صناعة الملابس الجاهزة .

– صناعة الأثاث والشبابيك – صناعة البويات .

جـ – التنمية السياحية .

تهدف استراتيجية التنمية السياحية لمدينة الفيوم إلى تحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع يعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وكذلك تحقيق التنمية المتواصلة من خلال الحفاظ على المقومات الطبيعية القادرة على تشكيل عناصر الجذب السياحى بالمدينة وأهمها الحفاظ على البيئة وحمايتها من أى نوع من أنواع التلوث البيئى . ورغم غنى محافظة الفيوم بصفة عامة ومركز الفيوم بصفة خاصة بعناصر الجذب السياحى إلا أن مدينة الفيوم تفتقر لأماكن الإقامة والخدمات السياحية كماً ونوعاً .

ونظراً لما تعانيه السياحة من انخفاض الاستثمارات الموجهة إليها وبالتالى عدم الاهتمام بالطاقة الايوائيه فتوصى الدراسة بزيادة وتحسين أماكن الإقامة السياحية وهنا يبرز دور القطاع الاستثمارى الخاص وكذلك تطوير وتجميل المزارات السياحية والاهتمام بالخدمات السياحية .

ومما تقدم فإن العمالة المتوقع توفرها بالمدينة الجديدة وفقا للقاعدة الاقتصادية المقترحة للمدينة كالتالى :–

جدول رقم (١٢) توزيع العمالة المتوقعة بمدينة الفيوم الجديدة على الأنشطة المختلفة فى نهاية الفترة التخطيطية

النشـــاط	حجم العمالة المتوقعة
سياحة	٨٤٥٠
زراعة	١٣٥٠
صناعة	٥١٧٤
أنشطة أخرى	٣٥٠٠
خدمات	٣٦٩٥
الجملة	٢٢١٦٩

سكان مدينة الفيوم الجديدة .

بافتراض تناقص الأهمية النسبية لسكان مدينة الفيوم الحالية من جملة حضر المحافظة والبالغة ٥٨,٣٨٪ عام ١٩٩٦ ، وذلك بمقدار ٠,٠٤٪ كل سنة حتى عام ٢٠١٧م – نهاية الفترة التخطيطية – وفقا للاتجاه السائد خلال الفترة التعدادية الأخيرة ، وعليه فإن عدد السكان المتوقع للمدينة سوف يبلغ ٣٩٤ ألف نسمةفى نهاية فترة التخطيط ، وهذا يعنى أن هناك فائضا سكانياً يبلغ حوالى ١١٤٠٠٠ ألف نسمة ، وسوف تستوعب مدينة الفيوم الجديدة النصيب الأكبر من ذلك الفائض ، والتى سوف يبلغ عدد سكانها حوالى مائه ألف نسمة وذلك فى نهاية الفترة الزمنية الرابعة لمراحل النمو السكاني للمدينة وكما هو موضح بالجدول الآتى رقم (١٣) .

جدول رقم (١٣) توزيع سكان مدينة الفيوم الجديدة وفقاً لمراحل النمو

حتى عام ٢٠١٧م (بالألف نسمة)

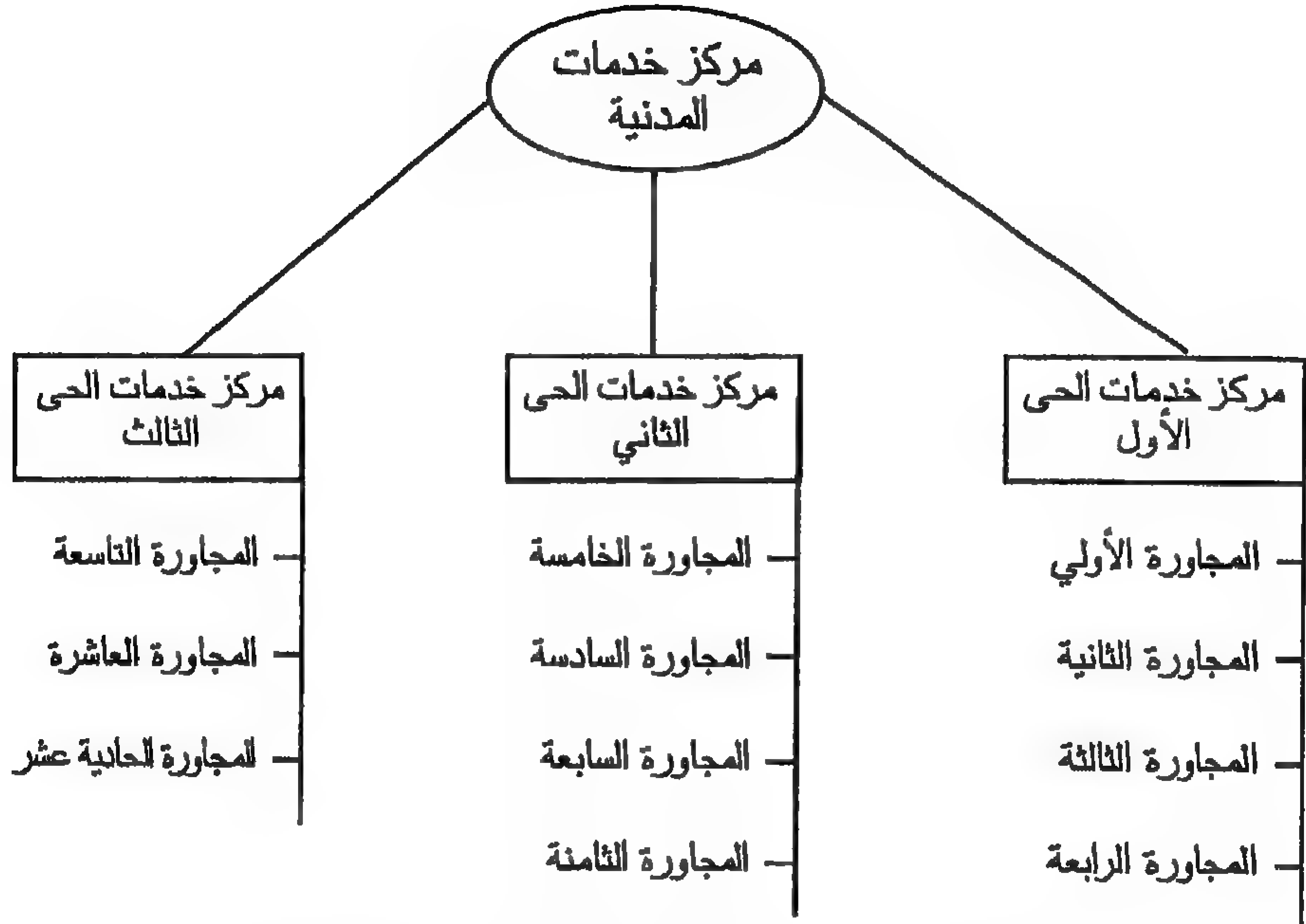
المرحلة	الفترة الزمنية	عدد السكان فى نهاية كل مرحلة
الأولى	١٩٨٨–٢٠٠٢	٣٥
الثانية	٢٠٠٢–٢٠٠٧	٦٥
الثالثة	٢٠٠٧–٢٠١٢	٨٥
الرابعة	٢٠١٢–٢٠١٧	١٠٠

أما بالنسبة للكثافات السكانية المقترحة فقد تم وضع برنامج الإسكان للمدينة على أساس الفئات والكثافات الآتية :–

نوعية الإسكان	النسبة المئوية	الكثافة المفترضة
إسكان فاخر	٥٪	١٣٠ فرد / فدان
إسكان فوق المتوسط	١٠٪	١٧٠ فرد / فدان
إسكان متوسط	٤٠٪	٢٢٠ فرد / فدان
إسكان اقتصادى	٤٥٪	٢٥٠ – ٢٦٠ فرد / فدان

التدرج الهرمى للوحدات التخطيطية :-

تتكون المدينة الجديدة من وحدات تخطيطية فيما بينها تدرجاً فى الحجم يتناسب مع تدرجها الهرمى الوظيفى ، كما يوضحه الشكل التالى :-



شكل رقم (١٤) التدرج الهرمى الوظيفى للوحدات التخطيطية

أ - مركز المدينة :-

يصل حجم سكان المدينة المستهدف مائة ألف نسمة وتشغل مساحة إجمالية قدرها ١٣٠٠ فدان ، ويتوسطها المركز الرئيسى ويشغل مسطحه ٧٠ فدان ، ويحتوى على الخدمات المركزية النوعية المتخصصة مثل المستشفى والمدارس الثانوية الفنية والخدمات الترفيهية كالنادى الرياضى كما يشتمل على مناطق إسكان تجارى ويمتد من مدخل المدينة شرقاً إلى جنوبها فى نمط يمكن أجزاء المدينة المختلفة من الارتباط به .

ب- الحى السكنى

تم تقسيم المدينة إلى ثلاثة أحياء يتصل كل منها مباشرة بالمدينة ويتراوح متوسط حجم السكان بكل منها من ٣٠ – ٤٠ ألف نسمة ، كما يشتمل على مساحة إجمالية تتراوح ما بين ١٢٠ – ١٦٠ فدانا ، وتعتبر المدرسة الثانوية وحديقة الحى هى النواة الأساسية ، وتتوسط المدرسة مركز الحى ليتساوى نطاق خدماتها بالنسبة للحى ويبلغ مسطح مركز الحى حوالى ١٧ – ٢١ فدانا وهى تمثل حوالى ٣١٪ من مساحة الحى وتمثل امتداداً لمركز المدينة ويقع على الطرق التجميعية .

جـ – المجاورة السكنية :-

تختلف أحجام المجاورات ويتراوح أجمالى مسطح المجاورات ما بين ٥ – ٧ أفدانة ، وتعتبر مدرسة التعليم الأساسى والحديقة هما نواتها الأساسية وبحيث لا تتعدى مسافة السير المناسبة ٣٥٠ متر (وتعادل ١٠ دقائق سير) وتلبى الاحتياجات اليومية للسكان .

د – المجموعة السكنية :-

تنقسم المجاورة السكنية إلى عدة مجموعات سكنية مختلفة من مجاورة لأخرى يتراوح عدد السكان لكل منها ٢٠٠٠ – ٢٥٠٠ نسمة وتلتف كل مجموعة حول نواة خدمة مشتركة تضم مدرسة حضانة أو روضة أطفال يجاورها فراغ شبه عام وبحيث لا تزيد مسافة السير عن ١٥٠ متر .

مستويات الإسكان المقترحة فى المدينة :-

طبقا للسياسة العامة فى المجتمعات العمرانية الجديدة لتحقيق معدلات ونسب للإسكان داخل هذه التجمعات تتناسب مع هيكل الدخول المختلفة ولاستيعاب الطلب على الإسكان بمختلف فئاته وتنقسم فئات الاسكان إلى :-

– الإسكان فوق المتوسط الفاخر ويمثل ١٥ ٪ من إجمالى عدد الوحدات وتشمل ٣٧٥٠ وحدة سكنية الإسكان فوق المتوسط ويمثل ٣٥٪ من إجمالى عدد الوحدات وتشمل ٨٧٥٠ وحدة سكنية .

– الإسكان الاقتصادى وأسكان الشباب ويمثل ٥٠٪ من إجمالى عدد الوحدات وتشمل ١٢٥٠٠ وحذة سكنية .

وبهذا فإن برنامج وإسكان يجب أن يوفر ٢٥,٠٠٠ وحدة سكنية لاستيعاب حوالى ١٠٠ ألف نسمة وبافتراض متوسط عدد أفراد الأسرة من ٣,٦ – ٤,٨ فرد / أسرة .

مرحليات وأولويات التنفيذ : –

تم تحديد أربع مراحل أساسية لنمو المدينة ترتبط بصورة جوهرية بمعدلات التدفق السكانى المتوقعة حتى سنة ٢٠١٧ م (شكل رقم ١٥) وتبعاً لذلك يمكن تحديد مرحليات نمو المدينة كالآتى : –

المرحلة الأولى (حتى عام ٢٠٠٢م) .

والمقدر لها أن تستوعب حوالى ٣٥ ألف نسمة وتشمل مجاورتين من الحى الأول ومجاورة من الحى الثانى بخدماتهم المختلفة إضافة إلى مركزى الحى الأول والثانى وجزء من مركز المدينة والخدمات الإقليمية .

المرحلة الثانية (حتى عام ٢٠٠٧م) .

والمقدر لها أن تستوعب حوالى ٣٠ ألف نسمة وتشمل باقى الحى الأول ومجاورة من الحى الثانى وجزء ثان من مركز المدينة إضافة إلى الخدمات السياحية وجزء من المنطقة الترفيهية التى تعتمد عليها والاستعمالات السياحية وكذلك جزء من المنطقة الصناعية وجزء من خدمات الطريق الإقليمى .

وهذه المرحلة تعتمد على بدء ظهور القاعدة الاقتصادية للمدينة الجديدة لإحداث استقرار وجذب لسكانها الجدد .

المرحلة الثالثة (حتى عام ٢٠١٢م) .

والمقدر لها أن تستوعب حوالى ٢٠ ألف نسمة وتشمل على باقى الحى الثانى ومجاورة واحدة من الحى الثالث والمرحلة الأخيرة من مركز المدينة إضافة إلى استكمال المنطقة الترفيهية والمنطقة الصناعية وتتميز هذه المرحلة باستكمال الأنشطة الاقتصادية التى تعتمد عليها المدينة لتوفير فرص العمل لسكانها ويراعى أن يتم إنهاء مشروعات البنية الأساسية فى نطاق هذه المرحلة .

المرحلة الرابعة (حتى عام ٢٠١٧م) .

والمقدر لها أن تستوعب حوالى ١٥ ألف نسمة وتشتمل على باقى مكونات الحى الثالث واستكمال خدمات الطريق الأقليمى وفى هذه الحالة تكون قد اكتملت مراحل نمو المدينة بخدماتها المختلفة والمتدرجة وكذلك مرافقها ووصلت لأقصى طاقة استيعابية لها وهى ١٠٠ ألف نسمة .

الدراسة الرابعة
مدينة المنيا

أ.د. محمد مدحت جابر عبد الجليل
أستاذ الجغرافيا بجامعة المنيا

المبحث الأول: الموقع والخصائص الموضعية

نمت مدينة المنيا فى موضعها الذى استقرت به منذ البداية والذى يمثل منطقة النواة الحضرية التى تتمثل فى المنطقة القديمة من المدينة ، وتعتلى كنتورات مرتفعة لأسباب طبيعية وحضارية . ويلاحظ على الموضع الأصلى أنه لا يطل مباشرة على النيل ، إنما يبتعد عنه نوعا ما وذلك بالطبع قبل الزحف العمرانى - كما هو عليه الحال اليوم - ليصل إلى ضفة النهر . ومنذ البداية ظهر دور العوامل الطبيعية فى التأثير على هذا الموضع وعلى اتخاذ المدنية بعد ذلك شكلها الطولى الذى هى عليه اليوم . وحينما ظهرت العوامل البشرية المؤثرة فى الموقع فى القرن التاسع عشر مثل الترعة الإبراهيمية ومد الخط الحديدى المار بالمنيا ، أدى ذلك إلى دعم هذا الاتجاه الطولى للمدينة .

ولموضع أية مدينة وموقعها أهمية بالغة سواء كانت الدراسة للمدينة مع غيرها من المدن Inter-urban أو دراسة المدينة بذاتها Intra-urban أو كما يقول كارتر: "The Town in area and the town as area"[(1)] ويركز عديد من جغرافى المدن على تأثير الموضع فى الخصائص المورفولوجية للمدينة . وتقع مدينة المنيا إلى الجنوب من مدينة القاهرة بحوالى ٢٥٠ كم ، ويمر بها خط طول ٣٠,٤٥ درجة شرقا ، ودائرة عرض ٥ ، ٢٨ درجة شمالا ، وكما سبقت الإشارة فإن المدينة احتلت أكثر الأجزاء ارتفاعا حيث كنتور ٤٢ مترا فوق مستوى سطح البحر وهذه الخاصية الطبيعية للموقع ذات أهمية واضحة تكمن فى اعتلاء المدينة لنواتها الأولى منطقة تجعلها بمنأى عن الغمر والغرق زمن الفيضان فى بيئة كانت عرضة لذلك لاسيما وأن مشروعات الرى الكبرى لم تكن

(1) Carter, H., The Study of Urban Geography, Arnold, 1974, p.8.

قد بدأت بعد ، ورغم الخوف من النهر فالمدينة حاولت الاستفادة منه لأقصى درجة وهو شريان الحياة فى مصر كلها وطريق النقل الرئيسى ، ولعل فى اسم المدينة المنيا : أو المنية كما جاءت عند بعض الجغرافين والكتاب العرب يشير إلى كونها ميناء نهرياً وثغراً للنقل النهرى المتجه شمالا وجنوبا على السواء ، ومحطة نهرية تجارية فى طرق التجارة الصاعدة والهابطة فى النهر .

ومن نافلة القول أن هذا الموضع أتاح للمدينة منذ كانت محلة عمرانية متواضعة وقد رأينا أن النشأة تضرب بجذورها فى عمق التاريخ المصرى الفرعونى القديم – الحصول على الماء اللازم لحياة سكانها .

وليس من قبيل المصادفة أن معظم المدن المصرية القديمة كانت على النيل أو فروعه أو قريبة من النهر أو الفروع[١] .

وكما يقول لويس ممفورد أنه حينما ابتكرت السفن أصبحت الأنهار أولى الطرق العامة فهى أحزمة متحركة من الماء ، كونت نظاما للنقل فى مصر وغيرها على هيئة العمود الفقرى[٢]

وكان موضع المدينة الأول شديد الاندماج بحكم رغبة السكان فى التعاون والحماية . ومن هذا الموضع ستمتد المدينة بعد ذلك شمالا وجنوبا ، وكان امتدادها فى الاتجاه الأول عبر تاريخها الطويل أضعاف امتدادها فى الاتجاه الثانى . ولأن شق الترعة الإبراهيمية ومد السكك الحديدية ساعد على الامتداد الطولى للمدينة ، فان الموضع الأصلى ظل يبدى معالم صفاته الأصلية فى كثير من المظاهر مثل الشوارع الضيقة والحارات المسدودة Cul de Sac والمساكن القديمة والحوانيت الصغيرة ودور العبادة التاريخية والقديمة .

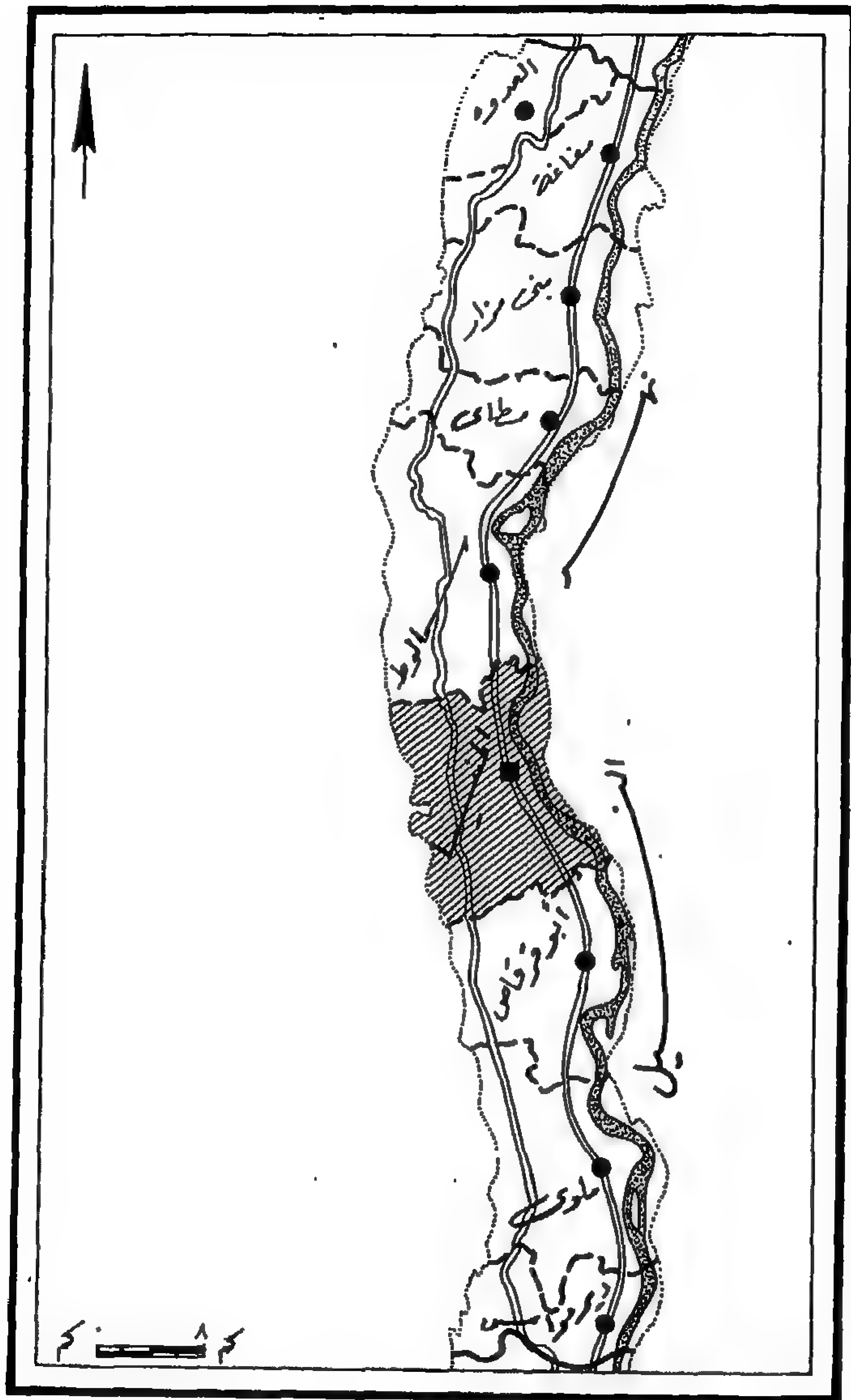
وبينما تركزت وظائف الموضع الأصلى فى السكن أساسا ، فإنه مع امتداد المدينة وتطورها العمرانى ظهرت لها وظائف جديدة كما سنرى فى مواقع عديدة من هذه الدراسة .

ولم تكن هناك فى البداية حاجة ملحة للتخلى عن هذا الموضع الأصلى من قبل السكان لأنه يلبى كل متطلباتهم الأساسية من سكن وعمل والحصول على المياه والانتقال من مكان لآخر عبر السفن النيلية ، ولا شك أن سكان المدينة فى البداية كان بينهم العديد من العاملين بالزراعة ، وحتى وقت قريب – منتصف الثلاثينيات – كانت ترعة دماريس تمر غير بعيد عن المنطقة المبنية قبل أن

---

(١) محمد مدحت جابر – بعض جوانب جغرافية العمران فى مصر القديمة – مكتبة نهضة الشرق بجامعة القاهرة – ١٩٨٥ص ص .

(2) 1961,pp, 87-90



موقع مدينة ومركز المنيا شكل (١)

تردم تحت ضغط التوسع والنمو الحضرى . حتى فى هذه الحالة – سكنى من يعملون بالزراعة للمدينة – فكانت الرحلة بين هذا الموضع الحضرى الأصلى والحقول ليست بعيدة .

ويمكن القول ، أن موضع مدينة المنيا ظل على ما هو عليه فترة طويلة ، ولم يبدأ السكان فى الخروج منه إلا مع تحول القرن التاسع عشر نحو القرن العشرين بعدما استجدت ظروف جديدة للنمو العمرانى كما جرى تحليله فى هذه الدراسة والتطوارت المهمة التى حدثت فى نهايات القرن التاسع عشر وهما شق الإبراهيمية وإنشاء السكة الحديد دعما ارتباط السكان بالموضع الأصلى رغم النمو العمرانى شمالا أو جنوبا ، وذلك لأن هذين المحورين امتدا طوليا مما جعل العبور غربا من الصعوبة بمكان وخاصة فى حالة ترعة الإبراهيمية وظل هذا الحال حتى العقد الرابع من القرن العشرين حين أنشئ الكوبرى العلوى الذى عبر السكة الحديد والترعة الإبراهيمية مسهلا الوصول غربا . وفى سياق تحليل موضع مدينة المنيا قد يكون غريبا عدم التطرق بالحديث عن الضفة الشرقية للمدينة عبر النيل ، وهذه الضفة رغم قربها النسبى من المدينة فإنه لم يكن ممكنا الوصول إليها إلا بالمراكب الصغيرة ولم يظهر للمدينة أية امتدادات – عبر النهر – فى هذه المنطقة حتى وقت قريب جدا حينما تم إنشاء كوبرى المنيا فى نهاية القرن العشرين . وأتاح ذلك لأول مرة فى تاريخ المدينة عبورا سهلا إلى الجانب الشرقى الذى بدأت تظهر به مبان وإنشاءات عديدة ، ليس هذا فحسب ، فقد أتاح الكوبرى المذكور البدء فى إنشاء مدينة المنيا الجديدة التى اعتلت الهضبة المقابلة للمدينة القديمة . وهكذا تعلن الجبهة المائية أو الفاصل المائي المتمثل فى نهر النيل عائقًا جعل نفوذ مدينة المنيا ينقطع فجأة عند الجانب الغربى حيث نواة المدينة خصوصا فى الوقت الذى لم تكن تتوافر فيه سبل نقل سريعة ومأمونة .

وعن علاقة الموضع بالموقع ، نرى أن ذلك تأثر كثيرا باتساع الوادى النسبى فى غرب النيل وضيقه فى شرقه . كذلك وضح أن علاقات موضع المدينة بموقعها فى الاتجاه الشمالى الجنوبى يفوق كثيرا علاقتها بالموقع فى الاتجاه الشرقى الغربى . ويمكن القول أن علاقة المدينة غرب الموضع الأصلى كانت محلية مع قراها المحيطة ، بينما اتسعت العلاقات شمالا وجنوبا لتصل إلى أبعد من ذلك كثيرا شمالا حتى عاصمة البلاد القاهرة وما تلاها ، وجنوبا مع بقية بمحافظات الصعيد .

ولم تكن الترعة الإبراهيمية وحدها عائق التوسع غرب المدينة ، بل إن علاقات المدينة مع إقليمها المجاور تأثر بوجود مجرى مائى آخر مهم هو بحر يوسف فى غرب محافظة المنيا ، لذا كانت علاقات المدينة مع القرى الواقعة غرب البحر المذكور أقل قوة من القرى الواقعة إلى شرقه .

وكان نمو المدينة شمالاً بعيدا عن الموضع الأصلي القائم حاليا فى جنوب المدينة ، سببا فى صعوبة اتصال الأجزاء العمرانية المستجدة فى شمال المدينة فى منطقة أرض سلطان بالمناطق الغربية من المدينة لوجود الترعة الإبراهيمية والسكة الحديد ، مما استدعى إنشاء كوبرى يسهل العبور إلى غرب المدينة عبر هذين المحورين وتم ذلك ١٩٧٨ وهى نفس الوظيفة التي اداها الكوبرى العلوى فى الثلاثينيات ، والفاصل الزمنى بين هذين المعبرين أربعة عقود ولكن الوظيفة واحدة .

الموضع ومورفولوجية المدينة :

وضح لنا أن موضع مدينة المنيا ، أثر فى موروفولجيتها منذ البداية ، وجعلها محصورةبين النيل شرقا ومحاور بشرية تمثلت فى السكة الحديد والترعة الإبراهيمية غرباً ، وذلك قبل أن تعبر المنطقة المبنية إلى غرب هذه المحاور ، وقبل أن تمتد المدينة شمالا فى أرض سلطان .

وتتفق خطة المدينة الأصلية مع ما يصفه جغرافيو المدن غير المخططة التى نمت عشوائيا حول النواة الأولى . وأحيانا ما تسمى هذه الخطة بالخطة العضوية أو التلقائية Organic Or Spon-taneous Plan التى نمت مناطقها تراكميا ورغم وصف هذه المناطق بأنها غير مخططة ، إلا أنها كانت تحقق لسكانها حاجاتهم آنذاك من حماية وطمأنينة واستقلالية إضافة إلى المعيشة فى بقعة ظليلة نتيجة ضيق الشوارع والحارات وهو ما يطلب فى بيئة حارة مثل بيئة مدينة المنيا ولم يكن ذلك وصف مدينة المنيا وحدها ، بل وصف عديد من مدن مصر الأخرى والشرق الأوسط بل الكثير من مدن أوربا وشمال أفريقية(١) .

وهناك خريطة قديمة لمدينةالمنيا طبع مصلحة المساحة المصرية ترجع لسنة ١٩٠٦ وهى توضح بجلاء أهم معالم موضع المدينة القديم ونواتها الحضرية . وتوضح الخريطة أن بداية التخطيط السليم يظهر شمال هذا القلب الحضرى القديم وذلك فى صورة رقاع شطرنجية قائمة الزوايا ، وتتوسط هذه المناطق والبلوكات المربعة القليل من الميادين حديثة الإنشاء توضح أن المدينة ظلت تتبع هذه الخطة قائمة الزوايا . وفى هذا التاريخ كان آخر حدود المنطقة المبنية شمالا هو شارع مدرسة المعلمات (ترعة دماريس سابقا) . وحتى فى امتدادات العمران الحديثة فى أرض سلطان فإننا نستطيع التعرف على كثير من أبعاد هذه الخطة الشطرنجية الشكل .

---

(1) Northam, A.E., Urban Geography, Wiley, New York, 1975, p.38 .

وساعد انقطاع الاتصال بين المدينة والضفة الشرقية المقابلة لها على ترسيخ العلاقات المكانية الطولية (الشمالية – الجنوبية) ، ولم تكن الحاجة فى الماضى ملحة لهذا الاتصال حين كان عدد سكان المدينة محدودا وكذا حاجاتهم . وتوضح الخرائط القديمة للمدينة كثرة المناطق الفضاء المتخللة ، ولم تضطرب العلاقة بين نمو السكان والأراضى المتاحة للبناء إلا فى النصف الثانى من القرن العشرين الذى شهد تسارعا لأعدادهم ومعدل نموهم وكما لاحظنا فى تحليل موضوع النشأة ومراحل النمو العمرانى فإن المدينة وأن ولدت – كغيرها – دون خطة مدروسة بالمفهوم الحديث ، إلا أن المراحل التى تلت كانت المدينة خاضعة فيها لنوع أو آخر من التخطيط السليم عماده الخطة الشطرنجية تبدو فيها الشوارع المتعامدة قائمة الزوايا .

ولكن ، إن وضح ذلك إلى شمال نواة المدينة القديمة فى مراحل التوسع المختلفة نحو الشمال ، فإنه لم يتضح تماماً فى مناطق التوسع الحضرى جنوب النواة القديمة ، التى ظلت أكثر تخلفا وأقل عرضة للتخطيط السليم . وينطبق نفس التحليل على مناطق التوسع فى غرب المدينة بعد أن تم كسر قيود الموضع والموقع بإنشاء : الكوبرى العلوى فى الثلاثينيات فإن هذه المناطق الغربية من مدينة المنيا ظلت أقل مستوى بكثير من منطقة ارض سلطان مثلا التى احتلت منطقة التوسع الحضرى شمال المدينة ، ملاحظة مهمة أخرى فى العلاقات الموضعية والموقعية لمناطق التوسع فى المدينة ، وهى أن مناطق التوسع الحضرى فى جنوب وغرب المدينة لم تكن فقط أقل فى مستواها الحضرى والحضارى ، ولكن أيضا أبطأ سرعة وأكثر عشوائية ، إذ وضح فى هذه الأنحاء البناء غير الشرعى Squatting بحكم استقبال هذه المواقع للهجرة الوافدة إلى مدينة المنيا ، مما جعلها مناطق طفح حضرى ، لا تختلف كثيرا عن المناطق الريفية القريبة وكان من المنتظر بعد انشاء كوبرى المنيا الجديد على النيل أن يغير من العلاقات المكانية والموقعية للمدينة ، ولكن كان ذلك فى أقل الحدود ، ومرجع ذلك لكون مساحة السهل الفيضى فى الجانب الشرقى للمدينة عبر النيل جد محدودة ، وكون معظم الأراضى المتاحة للبناء ، والمنطقة الملائمة لذلك مشغولة بالأراضى الزراعية المحظور البناء فوقها ، ولكن – كما سيتضح عند الحديث عن مدينة المنيا الجديدة – فإن هذا الكوبرى سيكون له أثره فى نمو مدينة المنيا الجديدة القائمة على الهضبة المقابلة وليس على السهل الفيضى وسيسهل هذا بدون شك – امتصاص الزيادة السكانية المحتملة مستقبلا ، وكبح جماح التمدد الحضرى Urban Sprawl للمدينة التى أخذت شكلا طوليا شاذا وزاد هذا من مشكلات النقل والاتصال بين شمالها وجنوبها ، ومع هذا ، فإن الجانب الشرقى من مدينة المنيا بدأ يظهر ويتضح بعد إتمام اتصال الضفتين وظهرت مبان عامة وخاصة ، لعل أبرزها مبنى القناة السابعة من التلفاز المصرى وإنشاء حديقة عامة مخططة وبعض المبانى الحكومية الأخرى ، وعديد من المبانى والمساكن الخاصة بالأهالى .

وفى دراسة العلاقات الموقعية فى المدينة يجب ألا يغيب عن البال العوامل الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية التى مرت بمصر عموما ومدينة المنيا خصوصا وأثرت هده العلاقات مثل بعض ما سبق الإشارة اليه من شق شرايين الرى أو النقل أو مفردات البنية الأساسية فى المدينة مثل الطرق والكبارى والجسور ، إضافة إلى تراوح الأحوال الاقتصادية ما بين رخاء وكساد ووجود عناصر أجنبية فى المدينة وجاليات طبعت واقعها بطابع خاص سواء من الناحية المكانية أو الاجتماعية .

المبحث الثانى : النشأة ومراحل النمو العمرانى

الخلفية التاريخية للعمران فى منطقة المنيا :

كما هو الحال فى كل مكان فى مصر ، فإن عوامل طبيعية وبشرية بعينها هى التى حددت موقع ، ونشأة ، ونمو العمران فى صورة محلات تأثرت بالنيل واتساع وادية وتجديد التربة سنويا بالطمى القادم مع الفيضان ، وبالمناخ الملائم للنشاط الزراعى بوجه عام ، إضافة إلى ما قدمته مفردات البيئة الطبيعية الآخرى من معوقات للنشاط البشرى فى صورة استغلال المواد الخام بأنواعها ، وكانت نشأة المنيا كحاضرة لإقليمها متأثرة بهذا الوسط Milieu الذى تكرر فى كثير من أنحاء مصر .

ويمكن تتبع تطور المدينة منذ عصور سحيقة فى التاريخ المصرى . وإن كان هذا التحليل لا ينطبق على المنيا وحدها إنما ينسحب على محلات قديمة أخرى فى المنطقة مثل الأشمونين ، وطهنا الجبل (تاتهنى – نخت) . ويشير سليم حسن إلى ظهور محلة برمنحات (المنيا) من محلات العمران بالمقاطعة الخامسة عشر ، وظهر إلى جوارها محلة قريبة هى حبنو Hebnu والتى كانت عاصمة للمقاطعة السادسة عشرة ، ومكانها اليوم الكوم الأحمر فى جنوب شرقى مركز المنيا ومن توابع قرية زاوية سلطان بالمركز(١) .

وهكذا ، كانت إرهاصات ظهور المدينة فى العصر الفرعونى ، وبانتهاء ذلك العصر ، وتزايد النفوذ الأجنبى ، زادت أعداد المحلات التى تحمل اسماء أجنبية تشير للقوة السائدة آنذاك وظهرت الباسترون على أطلال حبنو القديمة ، وكما يشير اسمها اشتهرت باستخراج خام : الألباستر وقد وردت لدى استرابو وبللينى وبطليموس(٢) . وفى العهد الرومانى والبطلمى ورد اسم مدينة المنيا

---

(١) سليم حسن : أقسام مصر الجغرافية فى العهد الفرعونى – القاهرة – ١٩٤٤ – ص ص ٥٧–٥٨ .

(2) Ball, J., Egypt in the Classical Geographers, Cairo, 1942,p.78.

تحت مسمى «تيودور نومان سيو بوليت» ضمن «نومات» مصر الوسطى عند جوتيه[١] . ويبدو أن الفترة البيزنطية فى مصر الوسطى لم تشهد نمواً وتوسعا فى المدن ، ومع ذلك لم يمنع هذا من ظهور مدن صغيرة آنذاك . وكان الاسم القبطى لمدينة تيمونى Temoni كما وردت عند :أملينو Ameleneau إضافة إلى ورود أسماء محلات أخرى خلاف المنيا تقع فى نطاق المركز الحالى مثل محلات ريدة Aredeau ، وطهنا الجبل Acoris وطوخ ودماريس (Tamiroos)[٢] . وفى العهد العربى كانت مدينة المنيا متضمنة فى كورة الأشمونين التى ظلت عاصمة لمعظم الإقليم الذى يضم محافظة المنيا الحالية قبل أن تنتقل قاعدته من الأشمونين إلى مدينة ملوى ، ثم إلى مدينة المنيا لأول مرة وكان ذلك فى بدايات القرن الثامن عشر وتحديدا سنة ١٧٢١ وعرفت مدينة المنيا فى العهد العربى بمنية ابن خصيب .

وفى زمن الحملة الفرنسية حظيت ولاية المنيا (الأشمونين) دون سائر الولايات العثمانية فى مصر بدراسة تفصيلية للسكان والعمران عندما اختارها «جومار» للدراسة التفصيلية ليستدل بها على حال سكان باقى القطر . وكان ذلك لأنها حالة وسط بين الجهات الكثيفة والقليلة السكان . وكان يحصى أعداد الذكور والإناث فى كل قرية وعلى أساس ذلك يقدر عدد السكان باعتباره النسبة بين الإناث والذكور هى ٤ : ٣ وفى حالة الشك يتأكد بنفسه فى كل منزل[٣] .

واتضح أن ولاية المنيا بها ١٦١ بلداً مسكوناً ومجموع السكان ١٠٤٦٠٥ نسمة وعدد المدن الكبرى ٢ سكانها ١١٧٥٠ نسمة وعدد المدن الصغيرة ٣٩ سكانها ٥٣٢٣٠ نسمة والقرى ٦٢ سكانها ٣٠٨٢٠ نسمة وعدد النزلات والنجوع ٥٧ سكانها ٨٨٥٠ نسمة . كذلك أوضح جومار القرى الدارسة (التى خربت ورحل عنها سكانها) وكان بينها الاخصاص وبنى حسن الأشراف . والأولى تقع اليوم ضمن الشياخة الأولى فى مدينة المنيا ، أما الثانية فهى قرية عامرة حاليا[٤] .

---

(1) Gouthier, H., Les Noms de L'Egypte Depuis Herodote Jusque a Conquetv Arabe (Memoires Presents a l' Institute d'Egypte, T. 25ene, Le Caire, 1935,p. 201 .

(٢) محمد رمزى : استدراك على كتاب المسيو أملينو الخاص بجغرافية مصر فى عهد القبط – مطبعة المعهد الفرنسى – القاهرة – ١٩٣٥ ص ص ٣١٥-٣١٦ .

(3) Jomard, Deacription de De L'Egypte, TV XVIII, p. 114 .

(٤) محمود أمين عبد الله – تطور الوحدات الإدارية فى مصر العليا – رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لجامعة القاهرة سنة ١٩٦٤ ص ص ٢٠٨ – ٢١٠ .

وأصبحت مدينة المنيا قاعدة مديرية المنيا التى تكونت لأول مرة فى جغرافية مصر بأمر عال سنة ١٢٤٩ هـ ١٨٣٣م[١] ، وأورد على مبارك فى خططه العديد من محلات العمران فى مركز المنيا الحالى مثل طهنشا وزاوية الأموات (زاوية سلطان اليوم) وتقع مقابل مدينة المنيا فى البر الشرقى للنيل ، وصفط الخمار وطوخ الخيل وبهدال وإدمو (جاءت تحت اسم ادفو) وطهنا الجبل (طهنة) وكفر المنصورة القبلى (المنصورة من أعمال المدينة) وماقوسة[٢].

ويعطى تعداد السكان لسنة ١٨٨٢ ، ١٨٩٧ صورة عامة عن العمران فى مركز المنيا الحالى إذ أن معظم محلاته وردت فى هذين التعدادين وطبقا لما ورد فى القاموس الجغرافى لبوانه بك[٣] مع ملاحظة أن بعض نواحى المركز وردت بأسمائها القديمة مثل زاوية الأموات (زاوية سلطان الحالية) ، ونزلة حمود (التى أضيفت لسوادة) . ولم تكن مدينة المنيا دائما حاضرة الإقليم بوضعه الحالى . وقد أنشئ قسم المنيا سنة ١٨٢١ عند تقسيم ولاية الأشمونين باسم قسم المنيا – مقره مدينة المنيا ، وشملت دائرة اختصاصه آنذاك عدداً من البلاد الواقعة فى الجزء الشمالى من ولاية الأشمونين التى قسمت فيما بعد بين مديريتى المنيا وأسيوط ، وكان هذا القسم يمتد على كلتا الضفتين الشرقية والغربية . وفى سنة ١٨٢٦ أصبح يمثل القسم الجنوبى من مأمورية نصف البهنسا القبلى . وفى سنة ١٨٢٩ أصبح من أقسام المأموريات الوسطى . وفى سنة ١٨٣٣ تكونت مديرية المنيا لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث وجعلت قاعدتها مدينة المنيا . وقسمت هذه المديرية إلى قسمين الأول : قسم أول بأقليم المنيا ، والثاني قسم ثان بإقليم المنيا واشتمل القسم الأول على النواحى المكونة حاليا لمركز المنيا والجزء الجنوبى من مركز سمالوط وكان عدد النواحى ٥٠ ناحية (العدد اليوم ٤١ ناحية) كذلك دخل فى نطاق هذا القسم الأول بعض نواحى من مركز أبو قرقاص الحالى .

وفى سنة ١٨٤٠ ألغيت مديرية المنيا بقسميها وأصبحت قسمًا واحدا من مديرية الأقاليم الوسطى ، ونتج عن ذلك إضافة ١٨ ناحية إلى المحلات سابقة الذكر . وأصبح القسم الجنوبى من مديرية المنيا وبنى مزار تابعا لقسم المنيا . وفى سنة ١٨٦٣ تحول قسم المنيا إلى مديرية قائمة بذاتها منفصلة عن بنى مزار باسم (مديرية المنيا) ، وفى سنة ١٨٦٧ عاد مرة أخرى قسما من أقسام

---

(١) محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥ ، القسم الثاني – الجزء الثالث – ص ١٩٨

(٢) على مبارك – الخطط التوفيقية – مطبعة بولاق بمصر سنة ١٩٠٤ جزء ١١ ص ٧٠ .

(٣) بوانه بك – القاموس الجغرافى للقطر المصرى – المطبعة الأميرية – القاهرة – ١٨٩٩ ص ٩٧

(مديرية المنيا وبنى مزار) ثم قسما من مديرية المنيا منذ سنة ١٨٩٠ وسمي قسم المنيا باسم مركز المنيا فى أول يناير ١٨٩٠ وفى سنة ١٨٩٤ فصلت عنه ١٢ ناحية وأضيفت إلى مركز قلوصنا وبذلك أصبح عدد نواحيه ٥٦ ناحية ، وفى سنة ١٨٩٧ تكون مركز أبو قرقاص من ٤٤ ناحية فصلت كلها من مركز المنيا ولتعويض ذلك أعيدت إليه النواحى التى سبق ضمها لمركز قلوصنا سنة ١٨٩٤ وأصبح مركز المنيا يشتمل على ٢٣ ناحية عدا التى استحدثت وعددها ٢١ ناحية . وهكذا أصبح عدد قرى مركز المنيا فى أواخر القرن التاسع عشر ٤٤ ناحية عدا التوابع والعزب والكفور والنزل التى بلغت ٨٥ عددا ، وكانت مساحة الأرض المزروعة آنذاك ٨١٥٥٣ فدانا ، وعدد السكان ٩٩١١٧ نسمة وجملة سكان إقليم المنيا ٥٤٢٠٠٨ نسمة وجملة الأراضى المزروعة بالإقليم ٤٨٩٧٣٩ فدانا(١) .

وفى كل هذه التحولات كانت مدينة المنيا حاضرة مركزها وإقليمها . وكان التعديل الأخير فى حدود المراكز الإدارية هو ضم قريتى هـهيا ومهدية من مركز سمالوط لمركز المنيا سنة ١٩٥٩ (٢) ولم تلحق بحدود المركز تغيرات ذات بال خلال العقود الثلاثة التى تلت ذلك .

العوامل المؤثرة فى العمران فى مدينة المنيا وإقليمها :

تشترك مدينة وإقليم المنيا فى تأثرها بهذه العوامل مع معظم أنحاء مصر بحكم التأثير الطاغى لنهر النيل ونظام فيضانه السنوى إضافة إلى طبيعته ومورفولجية المنطقة ومدى صلاحيتها وامتداد المحلات العمرانية سواء على الجانب الشرقى أو الغربى للنهر .

وتشمل أهم العوامل الطبيعية المؤثرة فى العمران فى منطقة المنيا اتساع السهل الفيضى أو ضيقه ، إذ يغلب عليه الاتساع فى غرب النيل (حيث تقع المنيا) مقارنا بشرق النيل حيث أدى الضيق البادى إلى زيادة تباعد محلات العمران عن بعضها البعض كما فى حالة قرى زاوية سلطان – سواده – نزلة حسين . وبينما يتراوح متوسط اتساع الوادى في منطقة المنيا غرب النيل بين ١٣ – ٢٠كم٢ نجد أن أدني اتساع للسهل الفيضي فى شرق النيل يصل أحيانا لعدة أمتار قليلة فقط . وقد ينعكس ذلك علي التباعد كما سبقت الإشارة ، وعلي حجم المحلات التى تميل للكبر فى غرب النيل عنها فى شرقه .

---

(١) محمود أمين عبد الله – مرجع سابق – ص ص ٢٧٢ – ٢٧٦ .

(٢) قرار مصلحة المساحة رقم ٩٩٢١ لسنة ١٩٦٠ ، قرار وزارة الخزانة رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٩

ومن المؤثرات الطبيعية فى العمران سيادة الرواسب الفيضية التى كانت الركيزة لعمران المنطقة منذ أقدم العصور . ولم يمنع ذلك من وجود تباين فى سيادة هذه التكوينات إذ تختص مناطق شرق النيل فى المنيا بوجود تكوينات الحجر الجيرى النوموليتى التابعة للهضبة الجيرية الإيوسينية وقد انعكس ذلك على مواد البناء السائدة فى كل من غرب وشرق النيل وتظهر الأخيرة فى المنازل المشيدة بالحجر المتوفر هناك بينما يعد الطين واللبن وما إلى ذلك مادة البناء الرئيسية فى غرب النيل وتأثير العمران بوجود الصحراء المجاورة سواء فى شرق وغرب النيل وكانت الصحراء كما هو معروف مسرحا للحياة اليومية قبل استقرار الإنسان فى الوادى . وتعد الوديان فى الصحراء الشرقية المقابلة للمنيا ، والتي تقطع الهضبة حاليا مصدر تهديد للمحلات العمرانية وخصوصا حينما تفيض بمياه السيول شتاء وتكتسح العمران الذى قد يكون قد نشأ فى قيعان الأودية أو عند مخراتها شجع على ذلك أحيانا هدوء الأحوال وعدم حدوث السيول لسنوات عديدة ، ولكنها عندما تحدث تقطع طرق الاتصال وتدمر العمران ، ومن أهم هذه الوديان الطهناوى والشرفاء والشيخ محمد . وإذا كانت الوديان الجافة صفة من صفات صحراء المنيا الشرقية فإن صحراءها الغربية تغيب عنها هذه الظاهرة الطبيعية وتكثر بها الدروب الصحراوية والتى سلكتها القبائل العربية بعد الفتح العربى حين استقرت فى محلات هامشية الموقع بين السهل الفيضى والصحراء . ومن أهم هذه الدروب درب القمادير الذى يصل بين الصحراء ومركز سمالوط وشمال مركز المنيا ، درب الطوخى ويصل لناحية طوخ الخيل . ونظرا لوجود بعض الخامات فى هذه الصحارى ، فإن بعضا من المحلات المؤقتة وصغيرة الحجم نشأت هناك بسبب نشاط التعدين أو التحجير في شرق الميناوخاصة في المناطق الجيرية السائدة فى منطقة أسماها سعيد تكوين المنيا Minya Formation والذى يقع جنوب شرق المنيا عند الضفة الشرقية وترجع لعصر الإيوسين الأدنى والأوسط وسهل التكوين الجيرى من فعل مياه السيول فشق هذه الوديان مما جعل تأثيرها فى العمران واضحا (١)

وتاثر العمران فى منطقة المنيا بالتغيرات المورفولوجية التى لحقت بضفتى النهر ، وعمليات أكل النهر وطرحه ، والتحام الجزر بالسهل الفيضى بعد إطماء الأخوار التى كانت تفصلها عنه ، ومعنى ذلك ، أن صفة العزلة العمرانية قد انتفت عن الجزر بعد التحامها بجانب النهر (خصوصا فى شرق النيل الذى حظى بالعدد الأكبر من الجزر) وذلك فى آراء بعض الباحثين بسبب أن التزام النهر ومجراه الجانب الشرقى أكثر من الجانب الغربى بفعل الرياح الشمالية الغربية السائدة فى البلاد (٢) .

---

(1) Said, R., Geology of Egypt, El-sevier. A'mestrdam, 1962, pp. 19,95,96.

(٢) راجع أ : محمد عوض محمد – نهر النيل – القاهرة ١٩٤٦ .

ب – محمد صفى الدين أبو العز – مورفولوجية الأراضى المصرية – القاهرة ١٩٦٦ ص ٢٦ .

وشجع على سكنى وعمران هذه الجزر فى الجانب الشرقى للنهر محدودية الأراضى الصالحة للزراعة فى شرق النيل وضغط الهضبة الشرقية واقترابها من نهر النيل حتى أنها تطل عليه مباشرة فى بعض المواقع . وتقوم الرمال التى تكثر نسبتها فى هذه الجزر بديلا للرمال اللازمة كمادة بناء ولا تتوافر فى الجزر ، لذلك يسود استخدامها كبديل للرمال اللازمة للبناء على طول الجانب الشرقى للنيل .

ومن أمثلة الجزر التى التحمت بالجانب الشرقى للنيل فى منطقة المنيا الجزر التى كانت فى مواجهة نزلة عبيد ، ونزلة حسين والتى أدى التحامها بالجانب الشرقى إلى اتساع رقعة الزراعة وبالتالى رقعة العمران . وفى الجانب الغربى نجد أمثلة لذلك الالتحام فى حالة الجزر التى فى مواجهة ماقوسة وبنى أحمد . كما تقع أمام مدينة المنيا مباشرة وفى مواجهتها جزيرة صغيرة كانت تتأثر بحالة الفيضان ارتفاعا أو انخفاضا فى الماضى وهى حاليا مستغلة جزئيا وشبه مهجورة ، ويمكن أن يكون لها شأن كبير إذا ما دخلت فى تخطيط المدينة عمرانيا وسياحياً .

أما عن تأثير النحر بواسطة نهر النيل ، فقد أوضحت دراسة علمية أن النيل فى منطقة المنيا ينحت الجانب الغربى ويرسب فى الجانب الشرقى على عكس القاعدة السائدة فى مصر الوسطى ومرجع ذلك وجود انحناء فى النهر يقع جانبه المقعر ناحية الغرب حيث تقل أراضى الطرح ، بينما يكثر وجود هذه الأراضى فى الشرق وخاصة عند قرية سوادة . ومع ذلك توجد مناطق فى غرب النهر يكثر فيها الطرح مثل المنطقة الواقعة تجاه المطاهرة البحرية(١) . وأدى ذلك الوضع لاهتمام وزارة الرى بوضع الرؤوس الحجرية ووسائل للحماية للعمران والمنشآت عند الجانب الغربى للنهر حيث تقع مدينة المنيا . وجدير بالذكر أن هناك عدة أمثلة فى المركز على ظهور جزر واختفاؤها ثم عودة ظهورها مرة أخرى .

وقد أثر فى عمران المدينة والمركز مدى توفر مواد البناء الخام . وأقدم مواد البناء كما هو معروف اللبن والذى كان يخلط بالرمل والتبن لزيادة تماسكه(٢) .ويرى محمد أنور شكرى أن اسم اللبن ومشتقاته فى لغات عديدة مشتق من اسمه فى اللغة المصرية القديمة ومزاياه معروفة فى البناء والتكيف مع المناخ صيفا وشتاء مع ملاءمة مناخ البلاد لإنتاجه وتحضيره .

---

(١) آمال إسماعيل شاور – أراضى طرح النهر وأكله – دراسة جغرافية – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة القاهرة – قسم الجغرافيا – ١٩٦٦ – ص ٩٢ .

(٢) محمد أنور شكرى : العمارة فى مصر القديمة – الهيئة العامة للكتاب – ١٩٧٠ – ص ٤٠ .

ويذكر «لوكاس» أن اللبن لم يكن يستخدم فى الريف فقط ، بل فى بعض مدن مصر[1] ولم يعرف الطوب المحروق – كما يرى بترى –إلا بعد الغزو الرومانى .

ومن الخامات التى توافرت فى منطقة المنيا الأحجار الجيرية ، والنباتات والأغصان التى استخدمت فى الأسقف أحياناً ، والرمال (السيلكا) ، والألباستر ، واستخراج طمى النيل نفسه ، كمادة لاصقة Mortar ، كذلك الجبس وصخور البرشيا Breccia وأنواعها في شمال المنيا البرشيا البيضاء ، والبرشيا المخلفة بأجزاء حمراء .

أما العوامل المناخية فهى ذات تأثير مباشر على العمران فى منطقة المنيا ، إذ تقع فى منطقة صحراوية قاسية أو شبه صحراوية تتصف بالتطرف المناخى . وقد انعكس ذلك على اختيار المحاصيل المزروعة ومواعيد زراعتها وحصادها واتباع دورات زراعية معينة . وبالنسبة لتأثير درجة الحرارة المرتفعة يكثر وجود بعض المنازل ذات الأسقف المزدوجة ، ووجود الأفنية فى العديد من المنازل / كما توجد ملاقف الهواء في البعض منها وتميل النوافذ والأبواب إلي صغر الحجم لتقليل تسرب الرطوبة من داخل المنازل كلما أمكن ذلك .

ويبدو تأثير المناخ من ناحية أخرى ، وهى ناحية تدميرية فى صورة السيول التى سبق الحديث عنها فى بعض فترات الشتاء بصورة عرضية مما يؤثر فى المنازل ويعرضها لاكتساح السيول وإحداث الخسائر البشرية والمادية .

وتميل معظم المنازل لاتخاذ جبهات شمالية (بحرية) للاستفادة من التأثير الملطف للرياح الشمالية والغربية السائدة . كذلك أدت ندرة المطر فى المنطقة لتشجيع البناء بمواد متدنية وإقامة مبان غير دائمة أو ثابتة ، لذا يشيع البناء بمادة الطوف ، لقلة المطر وهو ما لا يشيع فى شمال الدلتا مثلا حيث تزيد كمية الأمطار التى تهدد محلات العمران .

أما تأثير الجوانب البشرية : فيلاحظ فى عديد من الأمثلة التى فى عمران منطقة المنيا . ومن أهم هذه المؤثرات ما يتصل بالمجاعات والكوارث فى منطقة محكومة بفيضان النيل الذى كان المؤثر الأول فى الأحوال الاقتصادية فى الماضى ، وكان انخفاض مستواه عن الحد الأنسب من أسباب هجر المحلات ، ولعل ما جاء في كتاب المقريزى عن هذه المجاعات وارتباطها بمنسوب النيل خير دليل علي ارتباط المجاعات بمستوى النيل[2] . لذلك لم يكن غريبا أن يجد علماء الحملة الفرنسية بعض القرى خالية من السكان فى منطقة المنيا مثل قرية إدمو .

---

(1) Lucas, A., Ancient Egyptian Materials and Industers, London, 1962, p. 48 .

(٢) المقريزى (تقى الدين أحمد بن على) المتوفى سنة ٨٤٥ هـ . إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات فى مصر – دار ابن الوليد – حلب – ١٩٥٦م ص ص ص ٢٨ – ٣٠ .

ومن العوامل البشرية المؤثرة فى العمران أيضا الهجرات العربية الحديثة إلى أطراف منطقة المنيا فيما أطلق عليه بعد الفتح العربى نظام الارتباع[1] وقد وفد على منطقة المنيا العديد من هذه القبائل . وكان لهذه القبائل دورها فى إدخال مفردات معمارية جديدة على المنطقة سواء فى العمران المؤقت أو الدائم . وكان للعرب دورهم فى ظهور النزلات (جمع نزلة) بعد أن تضيق القرية الأم بسكانها . وكان من العرب فروع من قريش ومنهم بنو زهرة وإليهم يرجع تسمية قرية زهرة بهذا الاسم فى مركز المنيا . كذلك نزل قوم من قريش بنواحى صفط وهى حاليا من نواحى المركز ، أما قبائل خزام وبنو سوادة وهم بطن من « بلى » فقد أطلقو على المحلة التى نزلوا بها اسم سوادة فى شرق المركز والاسم مشتق من اسم القبلية . وبعد ذلك جاءت قبائل أخرى في موجات متتابعة ومنها من جاء من الغرب وخاصة حين حلوا فى المناطق القريبة من بحر يوسف الذى يشق غرب منطقة الدراسة من الجنوب إلى الشمال . ومن هذه قبائل البربر المتعربة في العصر الفاطمي وقبائل المغرب العربية ومنها قبائل لواته[2] وأستقلت قبائل الجهمية غرب بحر يوسف بين دلجا جنوبا وصفط الخمار شمالا . وفى طوخ الخيل استقرت قبائل محارب والجبابرة . وفى بداية القرن التاسع عشر وفدت قبائل الجوازى وجماعات من عرب الفرجانى إلى المنطقة الصحراوية بالمنيا بعد تزايد العشب بسبب زيادة المطر وتحسن الأحوال .

ومن الجدير بالذكر فى مجال دراسة العمران التركيز على أن هذه القبائل كانت لها رؤيتها عند اختيار مواضع العمران تتسق ومعطياتهم الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية ومن أهمها ملاءمة الموضع المختار لهذه المعطيات وشدة الشبه بينه وبين البيئة الأولى التى وفدوا منها . لذلك تميزت أطراف وهوامش مركز المنيا بكثرة البدو وقلة السكان من الفلاحين نظراً للاعتبارات سابقة الذكر . ويمكن القول أن محلات العمران التى تحمل اسم منزلة أو نزلة (النزلات / المنازل) سادت فى شرق النيل في منطقة المنيا بينما سادت فى غربه النجوع والنقاط والعزب والرقاب وكانت منازلهم فى البداية هى من الخيام التى تعودوا عليها ثم تحولت لمنازل مؤقتة ثم لمنازل ثابتة .

وأتاحت المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية التى استقرت فيها العرب اتساعا للمنازل مقارنة بمنازل الفلاحين فى المناطق الزراعية فى قلب منطقة المنيا ، كذلك تميزت منازلهم باتخاذها الشكل الطولى على امتداد حواف المعمور الزراعى حتى لا تطول المسافة بين السكن والحقول . وظهر نوع من العمران المشتت . وأتاح الموقع الهامشي للقبائل العربية ممارسة الحياة التى تعودوا عليها فى الصحراء .

---

(١) عبد الله خورشيد البرى القبائل العربية فى مصر فى القرون الثلاثة الأولى من الهجرة – دار الكاتب العربى – القاهرة – ١٩٦٧ – ص ٤٦ .

(٢) سعد عبد العزيز مصلوح – دراسة للهجات المنيا علي ضوء الجغرا فية اللغوية – ماجستير غير منشورة – كلية دار العلوم جامعة القاهرة ١٩٦٨ ص ص ١٨١ – ١٩٣ .

ومن الناحية الحضارية والثقافية فإن العرب حملوا معهم خلفيتهم الثقافية وأعرافهم وكان من أهمها تعارضها مع الخلفية الثقافية الزراعية لأهل المنطقة الأصليين ، مما أثار بعض الاشتباكات والضغائن التى استمرت رغم مرور السنين ، ونتج عن ذلك الوضع ما يمكن أن يسمى الفصل العمرانى بين مساكن العرب والفلاحين . يضاف لما سبق ذكره أنه كان للعرب الوافدين دورهم فى التحول الدينى نحو الإسلام واللغوى نحو اللغة العربية . واليوم يمكن للعرب لنا التعرف على العديد من التأثيرات العربية فى المحلات العمرانية بمنطقة المنيا من دراسة أسماء الأماكن Places Names كما هو الحال فى قرية الحوارتة التى تنسب لبنى الحارث والداودية التى تنسب للبنى دواد ، ،نزلة الشرفا قبالة مدينة المنيا على الجانب الشرقى وتنسب لقوم من قريش . ومثل ذلك يمكن أن يعمم على قرى سوادة ، الحواصلية وبنى أحمد والمطاهرة وزهرة من قرى الإقليم .

إنشاء الترعة الإبراهيمية وأثره فى عمران منطقة المنيا :

كان شق هذه الترعة حدثا فريدا فى نهاية القرن التاسع ،كانت عند إنشائها تعد من أطول الترع فى العالم وليس فقط فى مصر ، وأسهمت فى زيادة المساحة المزروعة وتحويل أراضى الحياض إلى الرى الدائم واكتمل شق الترعة في بداية الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وبإيجاز ، كان للترعة آثارها العمرانية والاقتصادية المهمة مثل :

١ – تدعيم الأساس الاقتصادى للعمران فى المنيا وغيرها من خلال زيادة المساحة المزروعة والمحصولية .

٢– رفع قيمة الأراضى الزراعية وأراضى البناء بعد توفير مياه الرى . وكان متوسط قيمة الفدان قبل شقها فى المنطقة التى تمر بها حوالى من ٥–١٠ جنيهات ارتفع سنة ١٩٠٠ إلى ٥٠–٩٠ جنيها [١] ودعم ذلك النشاط الاقتصادى الذى كانت قاعدته فى مدينة المنيا كحاضرة الأقليم .

٣– نتج عن التحول للرى الدائم بفضل ترعة الإبراهيمية زيادة إنتاج المحاصيل الصناعية كالقطن وقصب السكر مما استلزم إقامة قاعدة صناعية فى المدينة كالمحالج ومصانع السكر .

---

(١) محمد إسماعيل – الترعة الإبراهيمية – تحفة الخديوى إسماعيل إلى صعيد وادى النيل – القاهرة ١٩٠٠ص٦ .

ويذكر «جرجس حنين» أنه دخل مصنع السكر بالمنيا سنة ١٩٠٠م ٢,٢١٤,٠٥٦ قنطار من القصب واستخرج منه ٢٤٣٠٨ قنطارا من السكر[١] وصبغت المبانى الحكومية والصناعية ومبانى الدائرة السنية التى كانت تشرف على ممتلكات الخديوى إسماعيل المدينة بصبغة خاصة ومنطقة عامة عمرانية مميزة لأول مرة ، ميزت المدينة عن المبانى التقليدية التى سادت من قبل لسنوات عديدة .

٤- أسهمت الترعة الإبراهيمية فى نشأة ونمو العديد من المحلات العمرانية الواقعة عليها وخصوصا بعد تعبيد الطريق الزراعى الرئيسى المار بمحاذاتها (مصر – أسوان)

مراحل النمو العمرانى لمدينة المنيا

اتضح من التحليل سابق الذكر أن جذور تاريخية لمدينة المنيا تمتد حتى العصر الفرعونى ووضح أيضا أنه مر بالمدينة عهود متباينة من الأهمية والتقهقر . وفى السطور التالية سنركز الحديث على مدينة المنيا وخصوصا بدءا من العهد العربى وخاصة فى العصر الفاطمى حين نمت بالمدينة صناعة السكر عندما انتشرت صناعة الحلوى فى مصر فأدى ذلك إلى التوسع فى زراعة قصب السكر ، وأصبحت المدينة قاعدة لصناعة السكر وكانت مصانعه تسمى «مطابخ السكر»[٢] وتركزت هذه فى المنيا وأسيوط .

وكما كان الحال عليه فى بقية مدن وأنحاء مصر ، لم تكن كل الفترات التى مرت بالمنيا فترات نمو وتقدم ورخاء ، فقد تأثرت بما سبقت إليه من مجاعات وكوارث مما أثر فى نموها العمرانى والسكانى . ومن أمثلة ذلك ما حدث زمن الأيوبيين من هبوط منسوب النيل فى عهد السلطان العادل الأيوبى (٥٩٧هـ/١٢٠١م) وما كان لذلك من أثر فى هجرة الناس وما حل بالعمران من تأخر[٣] . ويذكر ابن جبير أن مدن الصعيد ومنها المنيا – حين رآها – لم تكن أقل رقيا من مدن الوجه البحرى والقاهرة[٤] وذكر ابن مماتي المنيا في كتابه فى كتابه قوانين الدواوين باسم منية بن خصيب[٥] .

(١) جرجس حنين – الأطيان والضرائب فى القطر – المصرى – القاهرة – ١٩٠٤ ص ص ٢٣٧-٢٥٣,
(٢) حلمى محمد سالم – حالة مصر الاقتصادية فى العهد الفاطمى – الإسكندرية – بدون تاريخ –ص ص٢٣-٢٤ .
(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور – الأيوبيين والمماليك – دار النهضة العربية – ١٩٧٠ – ص ١٦١ – ١٦٣ .
(٤) ابن جبير – رحلة ابن جبير – تحقيق حسين نصار – مكتبة مصر – القاهرة – ١٩٥٥ – ص ٤٠ .
(٥) ابن مماتي (ت ٦٠٦ هـ – ١٢٠٩م) ، قوانين الدواوين – مطبعة مصر – القاهرة – ١٩٤٣ ، ص ١٩٢

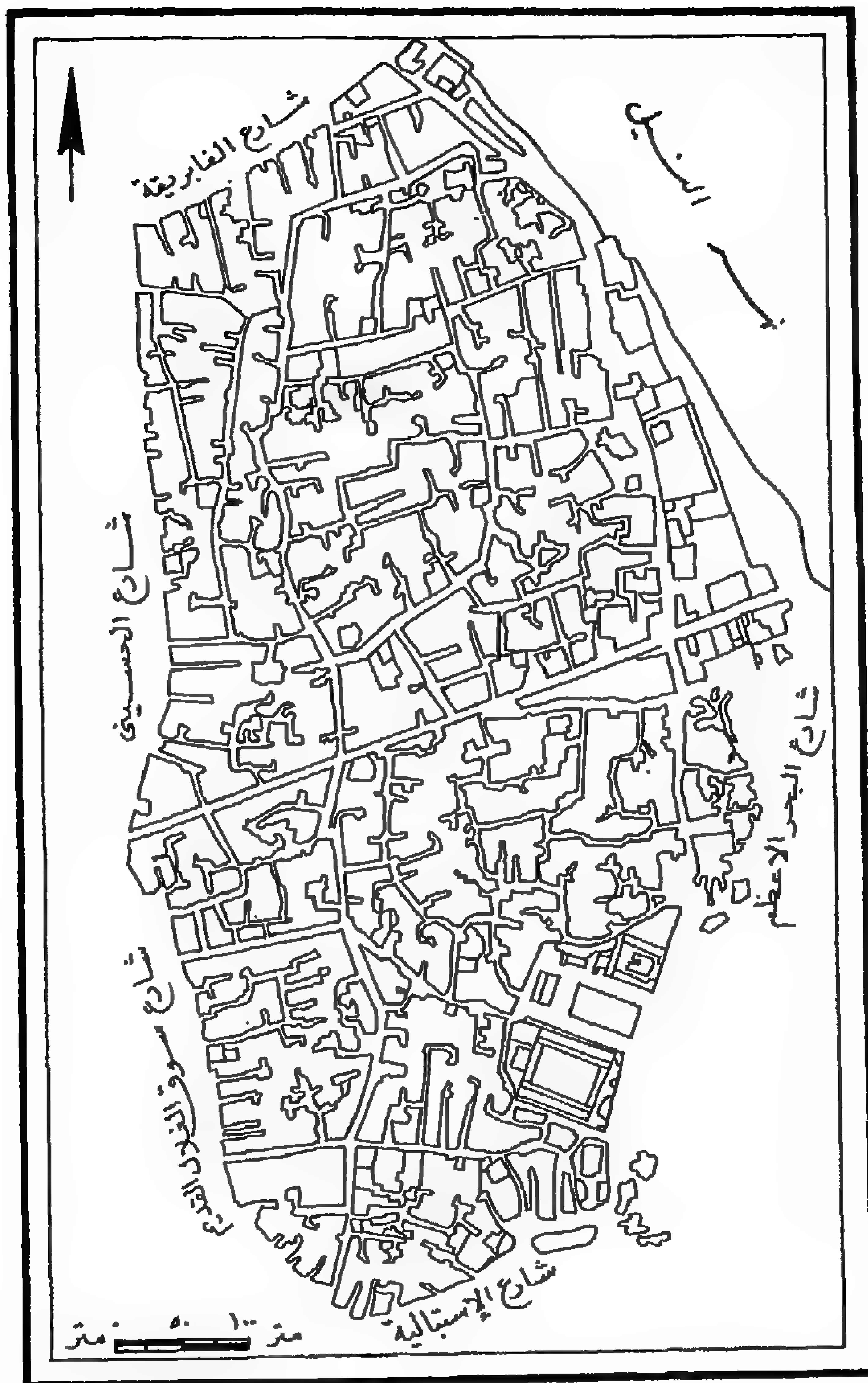
وذكرها ابن بطوطة فقال عنها «مدينة كبيرة المساحة متسعة ، مبنية على شاطئ النيل ، وحق لها فى بلاد الصعيد التفضل ، بها المدارس والمشاهد والزوايا والمساجد وكانت فى القديم منية لخصيب عامل مصر »[1] . وذكرها ياقرت إنها مدينة كبيرة علي الشاطئ الشرقي للنيل (موقعها الصحيح في الجانب الغربي) ويذكرها ابن الجيعان باسم منية ابن خصيب ، وكفورها خارجا عن ماكوسة (ماقوسة) جنوب المدينة ويذكر أن عبرتها ٣٨٨٠٠ دينارا [2] . وقد نشأت المدينة عند أكثر أجزائها ارتفاعا (٤٢ مترا فوق مستوى سطح البحر) وفى منطقة غاصة الآن بالمساجد والزوايا والتى ميزت فترة العصور الوسطى الإسلامية فى المدينة ، ووقعت هذه المساجد والزوايا فى قلب المنطقة السكنية . وكانت مدينة المنيا – كغيرها من المدن الإسلامية آنذاك – تعكس مورفولوجية المدينة الإسلامية وخاصة فى صورة معلمين رئيسيين ، المسجد والسوق . وبنيت المساجد فى البداية من مواد متواضعة . ثم تلى ذلك تشييدها من الطوب والحجر ومواد بناء أكثر دواماً . من اقدم المساجد فى مدينة المنيا مسجد الشيخ مسعود «الشيخ المصرى» ، والشيخ القطب المتولى ، ولكن أقدمها على وجه الإطلاق مسجد اللمطى ومسجد العمروسي . ويرجع المسجد الأول للعهد الأيوبى فقد عثر على نص عند عتبة الباب والمدخل الأعلى مؤرخ سنة ٥٧٨ هـ والمسجد شبيه بالمساجد الفاطمية أما مسجد العمروسي فهو أيضا قديم وجرى تجديده عدة مرات فى العصر العثمانى مما غير الكثير من معالمه القديمة[3] .

أما مسجد على المصرى فيجاور مسجد العمروسى وأنشئ سنة ١١٥٠هـ ويرجع للعهد العثمانى الذى شهد حركة تجديد وإنشاء العديد من المبانى [4] وتتركز معظم مساجد المنيا فى المناطق القديمة تحيطها العديد من المناطق المتدهورة Slum Area والمناطق التجارية القديمة

أما السوق فمثل قلب المدينة شأنها فى ذلك بقية المدن الإسلامية ،ووقعت الأسواق فى المدينة بجوار المساجد الكبرى وفى الشوارع القريبة منها . وتميزت الحوانيت أنذاك بصغر حجمها ، ولا يزال هناك أمثلة لها فى الجزء الجنوبى القديم من المدينة ، خاصة فى النهاية الجنوبية لشارع الحسينى . كدلك ، تميزت الحوانيت بتكدس البضائع بها .وكانت الحوانيت أحياناً ترتفع فوق مستوى

---

(١) ابن بطوطة (شرف الدين أبو عبد الله محمد المتوفى ٧٧٩هـ/١٣٧٨م) – تحفة النظر
(٢) ابن الجيعان – القاضي شرف الدين يحيي المتوفي ٨٠٠هـ/ ١٣١٨م : التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية – القاهرة – ١٨٩٨م ص٨٣
(٣) سعاد ماهر – محافظات ج.م.ع. وآثارها الباقية فى العصر الإسلامى – القاهرة ١٩٦٦ ص ٦٢
(٤) زبيدة عطا – الآثار الإسلامية والمسيحية فى محافظة المنيا – بحث غير منشور – ١٩٦٠ ص ٧



قلب المدينة والمنطقة المبنية القديمة فى المرحلة الأولى للعمران شكل (٣)

الشارع ، كما كان يتقدم الحانوت جزء مبنى من الحجر للتعامل مع الجمهور . وفى بعض الأحيان غطيت الأسواق بالأسقف وهو ما ظل سائدا فى المدينة حتى وقت قريب حماية لرواد السوق من أشعة الشمس . ، وإلى جوار السوق كانت هناك منشآت لخدمته من فنادق وخانات ووكالات لإقامة التجار وكثيرا ما ألحق بها مساحات لإيواء الحيوانات والدواب . كذلك عرفت بالمدينة أنواع من الأسواق المسماة بالقيسارية وهى تتميز بأن الطابق الأرضى منها يستخدم فى عرض وصناعة السلع ، والطابق العلوى أو «الرباع» مخصص لسكن الصناع والحرفيين ، فكانت بهذا الوصف منشأة صناعية تجارية فى آن واحد[1] . وفى العصر العثمانى (٩٣٣هـ-١٢٢٨هـ/ ١٥١٧-١٨١٣م) كانت المدينة متضمنة فى ولاية الأشمونين ، وفى سنة ١٧٢١م نقلت قاعدته الولاية من الأشمونين إلى ملوى وبعدها إلى المنيا . وكان ذلك بسبب تحول النيل عن ملوى ، وزادت أهمية المنيا بسبب موقعها النيلى الممتاز والملائم للنشاط والنقل وزاد ذلك من تركز وظيفتها التجارية آنذاك .

وذكر سافارى المنيا فى القرن الثامن عشر ضمن عواصم «كشوفيات» (وهو تقسيم إدارى أصغر من الولاية) وكان بها مقر الكاشف ، وذكر أيضا أن المنيا النهرية كانت تحصل الرسوم والجمارك على السفن الهابطة من الصعيد حسب نوع السلعة . ومعنى ذلك أن الحد الفاصل بين مصر العليا والوسطى كان جنوب المنيا .

وتأثرت المنيا بالصراع الذى نشأ بين العثمانين والمماليك كما يذكر «فكرى» ففى سنة ١١٨٠هـ اجتمع فى مدينة المنيا صالح بك وعلى بك من أمراء مصر وكان كليهما منفيا من القاهرة ، وكان صالح بك فى المنيا من قبل ، وعلى بك فى أسيوط باتفاق وتحالف وانضم إليهما كثير من الهوارة والتف عليهما سائر المطرودين والمتفرقين وبنوا على المدينة سورا أو أبراجاً وركبوا عليها المدافع وقطعوا الطريق فأرسل عليهم من بمصر من الأمراء سنة ١١٨١ تجريدة بعد أخرى لمحاربتهم فكان النصر لصالح بك وعلى بك بمن معهم حتى نزلوا البساتين ثم دخلوا القاهرة فخلع الباشا على على بك واستقر فى مشيخة البلد حتى ثبتت قدمه فى إمارة مصر[2] .

---

(١) احلمي سالم – مرجع سبق ذكره – ص ص ٢٩-٣٠ .
(٢) محمد أمين فكرى – جغرافية مصر – الطبعة الأولى – مطبعة وادى النيل – المصرية ١٢٩٦ هـ – ص ٢٣ .

وقد مارست مدينة المنيا وظيفتها كعاصمة على مساحة كبيرة من مصر الوسطى فى العصر العثمانى باسم ولاية المنيا ، التى كانت قبلا ولاية الأشمونين وشملت هذه المساحة معظم مركز المنيا الحالى وجزءاً كبيراً من مركز سمالوط وكذا مراكز أبو قرقاص وملوى وديرمواس وديروط وهى مساحة تقدر بحوالى ١٣٦٥٣٢ هكتار(١) . وحظيت ولاية المنيا بدراسة تفصيلية من قبل علماء الحملة الفرنسية وخصوصا العالم «جومار» كما سبقت الإشارة إلى ذلك وفى عهد الحملة الفرنسية ضمت ولاية المنيا إلى ولايتى بنى سويف والفيوم وأصبحت إقليما واحداً عاصمته بنى سويف تركيزا للسلطة العسكرية غير أن ذلك الوضع لم يدم طويلا ، فصارت الولايات كما كانت فى العهد العثمانى وذلك بعد جلاء الحملة .

مدينة المنيا فى القرن التاسع عشر :

تعد فترة حكم محمد على بعد جلاء الحملة الفرنسية ، بداية النمو العمراني الحقيقى لمدينة المنيا والذى اكتملت حلقاته بعد عصر محمد على وفى خلال القرن العشرين . ويمكن لنا أن نتتبع بعض الفترات المهمة التى مرت على مدينة المنيا فى القرن التاسع عشر كما يلى :

١- كانت مدينة المنيا عاصمة لولاية المنيا ضمن ١٤ ولاية فى مصر منها ٨ فى الوجه القبلى وذلك فى ١٨١٣ .

٢- ألغيت الولايات واستبدلت بالمأموريات سنة ١٨٢٦ وعندها كانت مدينة المنيا عاصمة لمأمورية «نصف البهنسا القبلى» والتى شملت الفشن وبنى مزار والمنيا . وكانت مدينة المنيا قاعدة هذه المأمورية

٣- وفى سنة ١٨٢٩ أصبحت مدينة المنيا عاصمة لمأمورية الأقاليم الوسطى بعد عدة تعديلات إدارية .

٤- فى سنة ١٨٣٣ ظهر اسم مديرية المنيا لأول مرة وعاصمتها مدينة المنيا .

٥- فى سنة ١٨٤٠ استحدثت مديرية مصر الوسطى تضم بنى سويف والمنيا والفيوم وتتألف من ٨ أقسام منها المنيا .

---

(1) Description de: 'Egypte, T.XVIII, pp.101-105 .

٦- استحدثت مديرية المنيا وبنى مزار سنة ١٨٥١ ومقرها بندر المنيا . وفى أواخر سنة ١٨٦٣ فصلت عنها بنى مزار .

٧- تكونت مديرية الأقاليم الوسطى مرة أخرى بعد ذلك وجعلت مدينة المنيا عاصمة لها .

٨- أخذت مديرية المنيا وضعها شبه النهائى سنة ١٨٧١ تدريجيا والمستقبل عن الأقاليم الوسطى وأصبحت إحدى ٨ مديريات بالوجه القبلى وأصبحت تعرف باسم مديرية المنيا منذ سنة ١٨٩٠[(١)] .

وهكذا ، استقر وضع المدينة كعاصمة لإقليمها الإدارى الكبير وحتى اليوم مع تعديلات حدثت أحياناً ، ولكنها لم تؤثر على الامتداد الطولى الكبير لهذا الإقليم الذى يضم اليوم تسعة مراكز إدارية تمتد من العدوة شمالا إلى ديرمواس جنوبا . وسبقت الإشارة إلى دور شق ترعة الإبراهيمية فى ازدهار الإقليم زراعيا وتجاريا ، وخاصة فى مجال إنتاج محصولى القطن وقصب السكر بعد توفر الرى الصيفى لهما .

وفى نهاية القرن التاسع عشر كان بالمدينة مصنعان للسكر من أكبر مصانعه فى الصعيد وأحدهما أنشأه الخديوى إسماعيل ، أما الآخر فأقامه سلطان باشا وتبع المصنع الأول الدائرة السنية . وقد بلغ ما دخل «فاوريقة» المنيا من القصب سنة ١٩٠٠ ٢,٤١٤,٠٥٦ قنطاراً أنتج من السكر بأنواعه ٢٤٣٠٨ قنطاراً ومن العسل ٦٧٨١٠ قناطير وذلك بخلاف الكحول المستخرج من العسل[(٢)] .

ويذكر على مبارك أن فاوريقة السكر بالمنيا كانت متميزة على غيرها عدة وإنتاجاً وعمالاً ، وذكر أنه كان بها ، وابور لتحميل السكر رقم ٢ ورقم ٣ لتكريره وجعله أقماعاً ، وفرن بقيزان لصناعة السكر النبات ، ووابور لإدارة ورشة المخارط ، ووابور مروحة لإدارة ورشة الدكخانه[(٣)] .

وكان لعناية إسماعيل بالمنيا واتخاذه بها قصراً أكبر الأثر فى تطور عمران المدينة ، وفى عهده أنشئ مصنعا للثلج وأصبح فيها عديد من التفاتيش والمبانى التابعة للدائرة السنية والرى ، كذلك أنشئ بها قنطرة للتوزيع على ترعة الإبراهيمية بها ثلاث عيون . ويذكر على مبارك أن

---

(١) أ- محمد رمزى – مرجع سبق ذكره – القسم الثانى – الجزء الثالث – ص ص ٢٣-٢٧
ب- محمود أمين عبد الله – مرجع سبق ذكره – ص ص ٢٣٨ – ٢٧٢
(٢) محمد إسماعيل – مرجع سبق ذكره – ص ١٢٧
(٣) علي باشا مبارك – مرجع سبق ذكره – جزء ١٦ – ص ص ٥١-٥٦

ديوان الفوريقة (مصنع السكر) كان فى شمال المدينة ، وكان ديوات التفتيش فى شرقها فوق البحر وفى شمالها الغربى ديوان عموم الشفالك وبجواره ديوان «باشمهندس الفاوريقا»[٢] .

وبعيدا عن الطابع الرسمى ، وفيما يختص بالجوانب العمرانية والاقتصادية للسكان فقد أجمع زوارها فى القرن التاسع عشر أنها كانت من أهم مدن الصعيد ، ويشير على مبارك إلى أسواقها فيقول : «إن بها أسواقا دائمة وحوانيت كثيرة مشحونة بالبضائع الجليلة والحقيرة من بضائع القطر والبلاد الأجنبية كالجوخ وثياب الحرير والقطن والكتان والنحاس والعقاقير وغير ذلك مما يوجد بمصر والإسكندرية » .

أما الخانات فكانت من أهم معالم المدينة ، ومعلم من معالمها الاقتصادية والمورفولوجية فى المدينة نظرا لوقوع المدينة كمحطة على الطريق النيلى المار بها والهابط إلى القاهرة . ويشير على مبارك أيضا إلى وجود «قهاو» – مقاهى – وقسارات وجميع الحرف التى توجد فى القطر المصرى ، وبها قصور مشيدة ، ومساجد أكثرها «بمنارات» – مآذن – وأشار على مبارك على وجه الخصوص إلى جامع القشيرى الذى لا يزال قائما فى المدينة فى الجزء القديم منها .

ومما يدل على النشاط الاقتصادى والعمرانى فى مدينة المنيا منذ بدايات القرن التاسع عشر وجود جاليات أجنبية بها ، وعدد من اليهود ، ويبدو أن ذلك الوضع استمر طوال القرن المذكور وارتبطت زيارة عدد الأجانب واليهود حركة النشاط الاقتصادى والزراعى والصناعى والتجارى . وكان اليهود على وجه الخصوص يقومون فى كل أنحاء مصر ومنها مدينة المنيا بوظائف السمسرة والربا ، وإقراض الفلاحين والمحتاجين بفوائد كبيرة .

وشجع على تواجد الأجانب واليهود التسهيلات التى حصلوا عليها . وساعد على زيادة عدد اليهود أيضا ما حدث من هجرة لهم سنة ١٨١٢ من شرق أوربا لسوء معاملتهم هناك[٢] .

ولما كان اليهود عموما يفضلون الإقامة فى المدن ، فقد استاثرت مدينة المنيا بالنسبة الغالبة منهم دائما بالمقارنة بالمراكز الريفية . ونظرا لنمو النشاط الاقتصادى أنشئ بالمدينة فى بداية القرن التاسع عشر مصنع للغزل ونسج القطن وكان له أهمية كبيرة يدل على ذلك زيارة أحد المسئولين

---

(١) نفس المرجع ص ٥٥

(٢) سعيدة محمد حسني – اليهود فى مصر – ١٨٨٢ – ١٩٤٨ – الهيئة العامة للكتاب – ١٩٩٣ – ص ص ١٣ – ١٩ .

الأمريكيين من أعضاء السفارة الأمريكية فى القسطنطينية له وهو «وليم هودجسون» الذى وصل إلى المنيا عن طريق النيل وزارها أيضا ، جون بورنج ، سنة ١٨٣٧ لكتابة تقرير عن الحالة الاقتصادية للبلاد المصرية وتقدم البلاد الحضارى . وصدرت المنيا أنواعاً جيدة من الصوف للقاهرة والأقاليم وكان يتم تصنيعه فى بولاق وغيرها(١) ولعل الوصف الذى أورده «كلوت بك» للمدينة ودقة معمارها وجودة هندسة مبانيها وحالتها الاقتصادية دليل على أهمية مدينة المنيا فذكر «أنها حسنة المبانى منتظمة الشوارع ، بها جملة مساجد متينة البناء ، دقيقة الهندسة ، وبها فاوريقة لنسيج الأقمشة القطنية»(٢) .

ولا يمكن الحديث عن العمران فى مدينة المنيا دون الإشارة إلى دور الديانة المسيحية فى هذا العمران ، لا سيما وأن نسبة السكان المسيحيين بلغت سنة ١٩٦٦ ٢٥ ٪ وانعكس ذلك على المبانى المسيحية من أديرة وكنائس ومدارس ومبان تميزت بطابعها الخاص الذى يبرز الديانة المسيحية من أديرة وكنائس ومبان تميزت بطابعها الخاص الذى يبرز الديانة المسيحية .. ومن أقدم مبانيها المسيحية ومنشآتها كنيسة مار جرجس وتجاور اليوم جامع الشيخ ترك بالمدينة القديمة جنوب مسجد الفولى وبالقرب من كورنيش النيل . ويرجع إنشاوها لسنة ١٥٩٠ وإن كان جرى تجديدها والإضافة إليها بعد ذلك ، ويقال أنه توجد كنيسة أقدم ترجع للقرن الرابع أو الخامس الميلادى تحت الكنيسة الحالية .

وذكر أبو صالح الأرمني والمقريزى أن بمدينة المنيا ست كنائس كما أشار إلى ذلك على مبارك . وفى القرن التاسع عشر زاد عدد الكنائس وبذا أصبحت لمدينة المنيا وظيفة دينية مهمة للمسيحيين بمثل ما كانت أهمية تلك الوظيفة ممثلة فى المساجد والجوامع بالنسبة للمسلمين . وزادت الوظيفة الدينية المسيحية بالمنيا فى القرن التاسع عشر بعد أن أصبح بها قصر الإيبارشية ، إذ أصبحت المنيا قاعدة لإيبارشية تضم ٤٠ كنيسة و ٩٠ كاهنا وذلك ضمن ست إيبارشيات على مستوى مصر . والجدول التالى يوضح موقع المنيا ضمن هذه الإيبارشات الأرثوذوكسية :

---

(١) محمد فؤاد شكرى وآخرون – بناء دولة مصر علي – الطبعة الأولى – القاهرة – ١٩٤٨ – ص ص ٣٦٣ – ٣٦٤ .
(٢) كلوت بك – لمحة عامة إلى مصر – ترجمة محمود مسعود – القاهرة – ١٨٤٠ – ص ٤٤٧ .

جدول رقم (١)(١)

عدد الإيبارشيات والكنائس والكهنة وأمكانها على مستوى مصر فى القرن ١٩

الاسم	اللقب	الإيبارشية	عدد الكنائس	عدد الكهنة
ديمنزيوس	أسقف المنيا	المنيا	٤٠	٩٠
دياك	أسقف بنى سويف	بنى سويف	٢٤	٧٠
مكاريوس	مطران أسيوط	أسيوط	٢٥	٦٦
بطرس	أسقف منفلوط	منفلوط	٢٨	٥٥
كيرلس الخامس	بطريرك الإسكندرية	القاهرة	٢٣	٣٥
يؤنس	مطران الإسكندرية والبحيرة والمنوفية	الإسكندية	٤٨	٦٠

ومن الجدول تبدو أهمية مدينة المنيا التى أصبحت قاعدة لأكبر «إيبارشية» فى مصر آنذاك من حيث عدد الكنائس وعدد الكهنه ولذا جاءت فى المرتبة الأولى فى هذا السياق ... أما تنظيم كنيسة الأقباط الكاثوليك فلم يبدأ فى مصر إلا سنة ١٨٩٥ حين أصدر بابا روما ليون الثالث عشر قراره بإنشاء بطريركية للأقباط الكاثوليك فى مصر ، وإنشاء ٣ إيبارشيات إحداهما إيبارشية البطريركية وتشمل إيبارشية القاهرة والوجه البحرى وبعض بلاد الجيزة ، ثم إيبارشية المنيا وتشمل

(١) راجع رياض سوريال بشارة – المجتمع القبطى فى مصر فى القرن ١٩ – ماجستير غير منشورة – جامعة القاهرة – ١٩٦٩- ص ٣٦ .

- Fowler, M., Christian Egypt, Past, Present and Future, London, 1902,p.122.

بلاد مصر الوسطى ومقرها المنيا ، ثم إيبارشية طهطا ومقرها طهطا . وعين الأنبا مكسيموس صيدناوى مطرانا لكرسى المنيا سنة ١٨٩٦[١] . وبالنسبة للأقباط البروتستانت كانت أولى كنائسهم فى الأزبكية سنة ١٨٦٣ ثم توالى إنشاء غيرها وكانت أولى كنائسهم فى المنيا سنة ١٨٨٥ . ويتبع العمران الكنسى المسيحى العديد من المدارس وكان من أهمها فى مدينة المنيا المدرسة القبطية للبنين فى القرن ١٩ وتقع فى شارع الحسينى .

وكان التقدم والتوسع الزراعى والصناعى ينعكس على حالة التجارة فى المدينة فتوافد عليها التجار والوسطاء ، بل وقناصل الدول الأجنبية فى طور جديد من الأهمية الاقتصادية وتبوأت مكانتها كمركز إقليمى شهير ، وبلغة جغرافية المدن ، فيمكن القول إن اقتصادها فى ذلك الحين كان اقتصادا أساسيا Basic لأن معظم الناتج كان يصدر لخارجها وخاصة المصنوعات القطنية والسكر [٢] وأدى وجود الأجانب فى المدينة وخاصة فى عهد الخديوى سعيد – على عكس سلفه عباس – إلى طبع عمران المدينة بطابع خاص أبرز وجود هؤلاء فى المدينة . وسكن المدينة ممثلون تجاريون وقناصل لدول أوربية ، ومندوب قنصلى تابع للولايات المتحدة الأمريكية ، وتبع ذلك وجود مدارس أجنبية تابعة لهذه الجاليات ولممارسة التبشير والثقافة ولا تزال بعضها قائمة تباشر وظيفتها[٣] .

وقد وصف أمين فكرى عمارة المنيا فى القرن التاسع عشر وقال إن بها ديوان المديرية وديوان تفتيش الأقاليم القبلية والمجلس المحلى وديوان الهندسة والضبطية وديوان ووابوران لإخراج الماء وآخر للطحين ، ومعصرتان للزيت ، واسبتا لة لمعالجة المرضى ، ومدرسة أهلية ، و٢١ مكتبا بها من الأطفال ٥٩٣ ومحطة للسكة الحديد . ونشطت صناعة الغزل والنسيج وكان الغزل يجمع من القرى المحيطة وتأتى به النساء يوم السوق للمدينة ، ووجدت معاصر الزيت فى الأحياء القديمة ، وصناعة الأثاث والملابس والأحذية ومنتجات الجلود . وعرفت المدينة التنظيم الحرفى فكان لكل حرفة شيخها ،

---

(١) رياض سوريال – مرجع سابق – ص ١٨٠ . ويلاحظ أن الأقباط فى مصر سنة ١٨٩٧ – كما هو الحال الآن – كان جلهم من الأرثوذوكس (٩٧,١ ارثوزذوكس ، ٠,٨ ٪ كاثوليك ، البروتستانت ٢,١ ٪) .

(2) Alexander, J., The Basic non Basic Concept and Urban Economic Function, Economic Geog. XXX. July, 1954, pp. 246-261 .

(٣) رضوان عبد الله – مرجع سابق ١٨٦ .

ولكل أصحاب حرفة شارعهم المميز مثل الحدادين والنحاسين والصاغة إلى غير ذلك . وزادت المقاهي والبارات بمقدم الحملة الفرنسية . وعلى مستوى الوظائف الرسمية فكان للمسيحين دائما تخصصهم في الشئون المالية والحسابية ، وهو اتجاه استمر منذ عهد محمد على . وأصبحت المدينة في نهاية القرن التاسع عشر قاعدة لإقليمها الذى ضم آنذاك ستة مراكز وعدد القرى ٢٦٥ قرية وعدد سكان المديرية ٢٧٩٩٩٥ نسمة وبلغت مساحة الأطيان الزراعية التابعة لها ٤٣٣٥٣٧ فدانا ، وكان جزء من المساحة الزراعية تابعًا للأجانب بلغت مساحتها ٢٦٣٥٥ فداناً وعدد الممولين الأجانب ٢٨٤ شخصا وكانت معظم مزارعهم واسعة المحاصيل بدليل أن متوسط ما يخص الممول المصرى لم يزد على ١٢ فدانا مقابل ٩٣ فدانا للأجنبى . وبلغ عدد سكان المدينة في نهاية القرن التاسع عشر ٢٥ ألف نسمة(١) .

وفي نهاية هذا القرن وضعت الحكومة يدها على سراى المنيا وملحقاتها الخديوية وفرضت عوائد الأملاك على جميع المباني والجناين بالمدن وبلغ عدد مباني مدينة المنيا في نهاية القرن التاسع عشر ٢٠٦٤ مبنى يمتلكها ١٠٧٣ فردا وتدفع عنها مبالغ مقدارها ١٤٨٨ جنيها (٢) .

وقد دعم عمران المدينة في نهاية هذا القرن علاوة على ازدهار الأنشطة الاقتصادية من الخط الحديدى والذى ربط المدينة بالقاهرة شمالا وأسيوط جنوبا . وقد لاحظ ذلك على باشا مبارك فقال : «إن مدينة المنيا قد زادت عمارتها بسبب السكك الحديدية ، وأملاك الدائرة السنية التى أنشئت بها .

ولكن مد الخط الحديدى كان له أثره الكبير في نشاط العمران الذى بدأ يزحف نحو محطة السكة الحديد التى أنشئت مع مد الخط المشار إليه . وكان مد الخط من إمبابة إلى أسيوط على أربع مراحل :

١- الخط من إمبابة إلى المنيا وتم افتتاحه سنة ١٨٦٧ .

٢- الخط من الواسطى إلى الفيوم وتم افتتاحه سنة ١٨٦٨ .

٣- الخط من المنيا إلى ملوى وتم افتتاحه سنة ١٨٧٠ .

---

(١) جرجس حنين – مرجع سابق – ص ٤ – ٥ .
(٢) المرجع أعلاه ص ٧٠٢

٤– الخط من ملوى إلى أسيوط وتم افتتاحه سنة ١٨٧٤ .

وقد وسع الخط من إقليم المدينة وسهل الوفود إليها مما زاد من وظائفها المركزية وساعد فى نمو عمرانها .

تطور العمران فى مدينة المنيا فى القرن العشرين :

شهد القرن العشرون تطور مدينة المنيا الكبير سكانا وعمرانا . ومع هذا النمو توسعت وتعددت وظائف المدينة . ومن حيث السكان قفز حجم المدينة من ٢٥ ألف نسمة فى نهاية القرن ١٩ إلى حوالى ١٥٠ ألف نسمة سنة ١٩٧٨ وإلي ١٨٠ ألف نسمة سنة ١٩٨٦ ثم إلي ١٩٨ ألف نسمة سنة ١٩٩٠ فى بداية العقد الأخير من القرن العشرين ، واليوم (٢٠٠١) يقدر عدد السكان بأكثر من ٢١٠ ألف نسمة ليقترب السكان حجما من علامة ربع المليون نسمة فى خلال سنوات قليلة . ونمو السكان له انعكاساته الواضحة مكانيا فى نمو العمران بالمدينة . ولما كان القرن العشرين هو قرن النمو الحقيقى للمدينة ، فإنه من المناسب تقسيم هذا النمو إلى أربعة مراحل كما يلى :

أ – النمو العمرانى منذ نهاية القرن ١٩ حتى سنة ١٩٣١ .

ب – النمو العمرانى منذ سنة ١٩٣١ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ .

جـ – النمو العمرانى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف السبعينيات .

د – النمو العمرانى لمدينة المنيا فى الربع الأخير من القرن العشرين .

أ– النمو العمرانى منذ نهاية القرن ١٩ حتى سنة ١٩٣١ :

ظلت المدينة مرتبطة بالنواة التى تبدو اليوم فى المنطقة القديمة التى تعج بالمساجد والكنائس والمبانى القديمة . وكانت تحد هذه المنطقة مساحات زراعية إلى جنوبها وشرقها . أما حدودها الشمالية فقد حددتها بصرامة ترعة دماريس التى كانت قائمة ولم تردم بعد . وكانت هذه الترعة تسير من مأخذها فى غرب المدينة عند قنطرة الرى (الحبشى) حاليا وتتجه شمالا بمحاذاة الجبهة الغربية للمنطقة المبنية على طول خط السكة الحديد بوجه عام إلى أن تصل إلى شارع الملجأ (أو مدرسة المعلمات حاليا) متجهة شرقا إلى قرب نهر النيل ، وهنا تغير اتجاهها نحو الشمال لتصل إلى

الإخصـاص . لذا كان الجزء الأوسط من الترعة المتجه من الغرب إلى الشرق هو المحدد لشمال المنطقة المبنية آنذاك (١٩٣١) ، بينما كان الجزء الأعلى من الترعة يحدد المنطقة المبنية إلى الشرق من الترعة الإبراهيمية ، أما الجزء الأدنى فكان خارج حدود المنطقة المبنية لاختراقه أراض زراعية لا تدخل فى حدود المدينة .

ويتضح من التحليل سابق الذكر أن المساحة الممتدة بين شمال الفابريقة مباشرة وحتى ترعة دماريس (شارع المعلمات اليوم) هى نفسها المساحة التى امتدت عليها الرقعة المبنية للمدينة فى الربع الأول من القرن العشرين . ويلاحظ أن المنطقة الحديثة فى شمال المدينة والتى تليها شمالا أراض زراعية كما سبق القول كانت مخلخلة البناء بحكم حداثتها . ويدل على ما سبق وصفه أن الجزء الذى تشغله الآن مبانى مجمع مجلس المدينة وبعض المصالح الحكومية كانت أراضى فضاء ، وكانت المناطق الجنوبية من المنطقة المبنية التى تحيط بجمعية الإسعاف الحالية مناطق مخلخلة . ومن مراجعة الخرائط التفصيلية لهذا الجزء الجديد من المنطقة المبنية المضافة نجدها تأخذ شكل «بلوكات» قائمة الزوايا تعترضها بعض الميادين مثل ميدان السلطان حسين وميدان عبد المنعم .

وجدير بالذكر أن نهاية هذه الفترة من حياة المدينة شهدت الكساد العالمى وعم مصر عموما بعد أن تميزت الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى بعدم الاستقرار الاقتصادى لارتباط ذلك بمحصول القطن محصول التصدير الأول ومن أمثلة ذلك الكساد الذى ساد سنة ١٩٣٠[١] . وكانت مثل هذه الأوضاع الاقتصادية السلبية تنعكس على حالة العمران فى مدينة المنيا ومصر عموماً . وفى خلال هذه الفترة قيد الدراسة أنشئ المجلس البلدى ، ومجلس المديرية وكان إنشاؤهما من أسباب التقدم العمرانى بالمدينة . وكان قد أنشىء بالمدينة مجلس محلى فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٨٤ ثم تحول سنة ١٩١١ لمجلس مختلط كان به ٤ أعضاء من الأجانب (مما يدل على أهمية الوجود الأجنبى آنذاك) وواضح أن جل اهتمام المجلس الأول كان نمو المدينة بينما كان مجال الاهتمام لمجلس المديرية هو نمو الإقليم مما زاد من مركزية وظائف المدينة آنذاك ، وقد أنشئ المجلس الأخير سنة ١٩١٠ .

ومن الناحية العمرانية شهدت المدينة فى تلك الفترة مبان عديدة ومنشآت كبيرة إضافية إلى الصورة الحضرية لها . ومما يستدعى النظر نقل محطة السكة الحديد من مقرها القديم إلى موقعها الحالى وذلك سنة ١٩٠٧ لكى تكون فى مقابل التجمع السكنى تماماً فى ذلك الوقت أى مقابل وسط

---

(١) جمال الدين سعيد – اقتصاديات مصر – الطبعة الثانية – ١٩٦٤ ص ص ٣٥ – ٣٩ .

المنطقة المبنية Built up area بعد زحف هذه المنطقة شمالا كما رأينا . وكان من أهم معالم النشاط العمرانى آنذاك إنشاء العديد من المدارس التى أعطت للعمران الحضرى صورة مميزة لأنها احتلت مساحات كبيرة وجذبت المساكن إلى موقعها . والجدول رقم (٢) يوضح أهم المدارس التى أقيمت من سنة ١٩٠١ حتى ١٩٣١ فى مدينة المنيا[(١)]

اسم المدرسة	سنة الإنشاء	اسم المدرسة	سنة الإنشاء
النهضة الابتدائية	١٩٠١	الأقباط الابتدائى	١٩١٠
سعيد عبد المسيح	١٩٠٥	الأقباط الثانوية	١٩١٠
روضة عبد المسيح	١٩٠٥	عزبة المصاص الابتدائية الخيرية	١٩١٨
القديس يوسف	١٩٠٥	الثانوية للبنين	١٩٢٧
الكاثوليك بالحسينى	١٩٠٧	الابتدائية للبنات	١٩٢٦
		الزراعة المتوسطة	١٩٣٠

وكانت مدارس عديدة قد أنشئت قبل ذلك فى القرن التاسع عشر مثل المنيا الابتدائية (١٨٥٧) والراهبات الكاثوليك (١٨٨٨) وبعض الكتاتيب والمدارس الأولية . كذلك يلاحظ أن مدرسة المنيا الثانوية أنشئت خارج حدود المنطقة المبنية التى حددت سلفا لأنها وقعت إلى شمال هذه الرقعة سنة ١٩٢٧ وذلك لاحتلالها مساحة كبيرة من الأرض الزراعية شمال المدينة بلغت ستة أفدنة . وكانت تكلفتها آنذاك ٣٥٥٩٤ جنيها بما فى ذلك ثمن الأرض[(٢)] .

وبعد سنة ١٩٢٤ زيدت الرسوم على محصول القطن من المجالس المحلية مما زاد من إيرادها وانعكس على حالة العمران فأنشئت محطة للكهرباء سنة ١٩٢٧ وللمياه فى نفس السنة وزيدت باطراد قوة محطة الكهرباء مع تزايد حركة البناء والتشييد والعمران .

ولم تلحق النهضة العمرانية بالمبانى فحسب بل أيضا بمناطق الخدمات والترويح إلى جانب المبانى الحكومية . وأنشئت متنزهات على النيل سنة ١٩٢٤ لا تزال قائمة حتى اليوم ، وتتطلب تخطيط المدينة إنشاء مراحيض عامة سنة ١٩٢٤ فى جنوب المدينة حيث المستوى الحضارى أقل

---

(١) عن كتاب المنيا عروس الصعيد – الصادر بمناسبة المعرض الزراعى الصناعى السادس عشر سنة ١٩٤٩ ص ص ٢٤–٦٥ .

(٢) نفس المرجع .

تقدمًا وأنشيء مستوصف للأطفال سنة ١٩١٠ ومستشفى للرمد سنة ١٩١٣ ومستشفى الأمراض (العفنة) سنة ١٩١٣ ، ومستشفى للقابلات سنة ١٩١٣ والمعمل البكتريولوجى وعيادة الأمراض الجلدية سنة ١٩٣١ ومن دلائل العمران إنشاء مطار المنيا على مساحة ٤٠ فدانا فى غرب المدينة بينها وبين ناحية تلة بعد زيادة الاتصال والحركة الاقتصادية وظل تابعا لمجلس المدينة منذ سنة ١٩٣٠ ثم سلم لوزارة المواصلات سنة ١٩٣٧ إلى أن تحول إلى مطار عسكرى فى الربع الأخير من القرن العشرين .

ونشطت الخدمات الاجتماعية فى المدينة فأنشئ سنة ١٩٢٢ ، مؤسسة فؤاد الأول للبنين، وتعرف اليوم باسم مؤسسة البنين ، وجمعية الإسعاف سنة ١٩٢٧ أما مبانى البنوك والشركات فكانت عديدة وكانت فى معظمها خاصة بتجارة القطن ، كذلك مكاتب شركات النقل والقنصليات الأجنبية . وكانت القنصلية الإنجليزية فى المبنى الذى يشغله سكن محافظ المنيا حاليا ، والقنصلية الألمانية وكانت قرب ميدان بالاس الحالى والقنصلية اليونانية وكانت تطل على ميدان محطة المنيا(١) .

وكان هناك من البنوك باركليز والأهلى المصرى والشرقى والزراعى المصرى والتجارى الإيطالى وعديد من الشون والمخازن اللازمة للنشاط الاقتصادى وكذا بعض المحالج التى تركزت مع ما سبق من شون ومخازن فى غرب المدينة وغرب الترعة الإبراهيمية .

وهكذا ، زحفت المنيا فى تلك الفترة شمالا وهو الاتجاه المفضل فى مصر كلها للتوسع السكنى والعمرانى ، وهو نفس المحور الذى ستمتد عليه المدينة بعد ذلك . بينما كان التوسع غربيا مقصورا على عدة مبان فى عزبة المصاص وبعض الأكواخ أما فى الجنوب فعاق التوسع وجود بعض المناطق المنخفضة التى كان يغمرها الفيضان مكونة مستنقعات مما جعلها ليست جاذبة للسكن والتشييد . لذا حفل شمال المدينة بمناطق المكاتب الإدارية وشون الاقتصاد والمال والخدمات الحديثة . وظلت المناطق القديمة من المدينة متميزة بنشاطها التجارى فى القلب التجارى القديم آنذاك مع وجود مناطق سكن متدهورة Slum Area إضافة إلى مبانى الخدمات الدينية من مساجد وكنائس قديمة .

ب- النمو العمرانى لمدينة المنيا بين سنة ١٩٣١-١٩٤٤

تعد هذه الفترة الزمنية أقصر من سابقتها وأيضا من الفترة التى تلتها وكان العمران خلالها استكمالا لما سبق من إنشاءات وتشييد . ويلاحظ أن العمران خلال هذه الفترة القصيرة لم يتعد الحد الشمالى السابق تحديده (ترعة دماريس) تقريبا عدا بعض منشآت غير سكنية مثل نادى سباق الخيل .

(١) راجع خريطة مدينة المنيا طبع مصلحة المساحة المصرية مقياس ١ : ٥٠٠٠ سنة ١٩٣١ .

وفى هذه الفترة أزيلت ترعة دماريس وردمت سنة ١٩٣٥ ، وبذلك استغلت منطقة مجراها فى شق الشوارع وإقامة مبان . ومن ذلك شارع سعد زغلول الذى يبدأ من مدخل المدينة عند كوبرى الإخصاص ويحاذى خط السكة الحديد سالكا نفس مجرى الترعة السابقة قبل الردم وهو اليوم أحد الشوارع المهمة لأنه مرتبط بمدخلها الشمالى ، ومع ذلك ظل الاستخدام شمال مجرى الترعة القديمة والمحدد للمنطقة المبنية ترويحيا ، خدميا ، رياضيا حيث أنشئ نادى سباق الخيل ويقع بين المدرسة الثانوية ومحطة الكهرباء ، وأنشئ ليرتاده الصفوة من سكان المدينة . ويؤكد قلة الاستخدام السكنى فى هذا الجزء وجود بعض الشون والمخازن بالقرب من مجرى نهر النيل ، مثل مبانى خاصة بشركة «بنزين للنقل والملاحة» وشركة مصر للنقل والملاحة . ويمكن القول أن العمران فى تلك الفترة اقتصر على سد الفراغات المتخللة للرقعة المبنية القائمة .

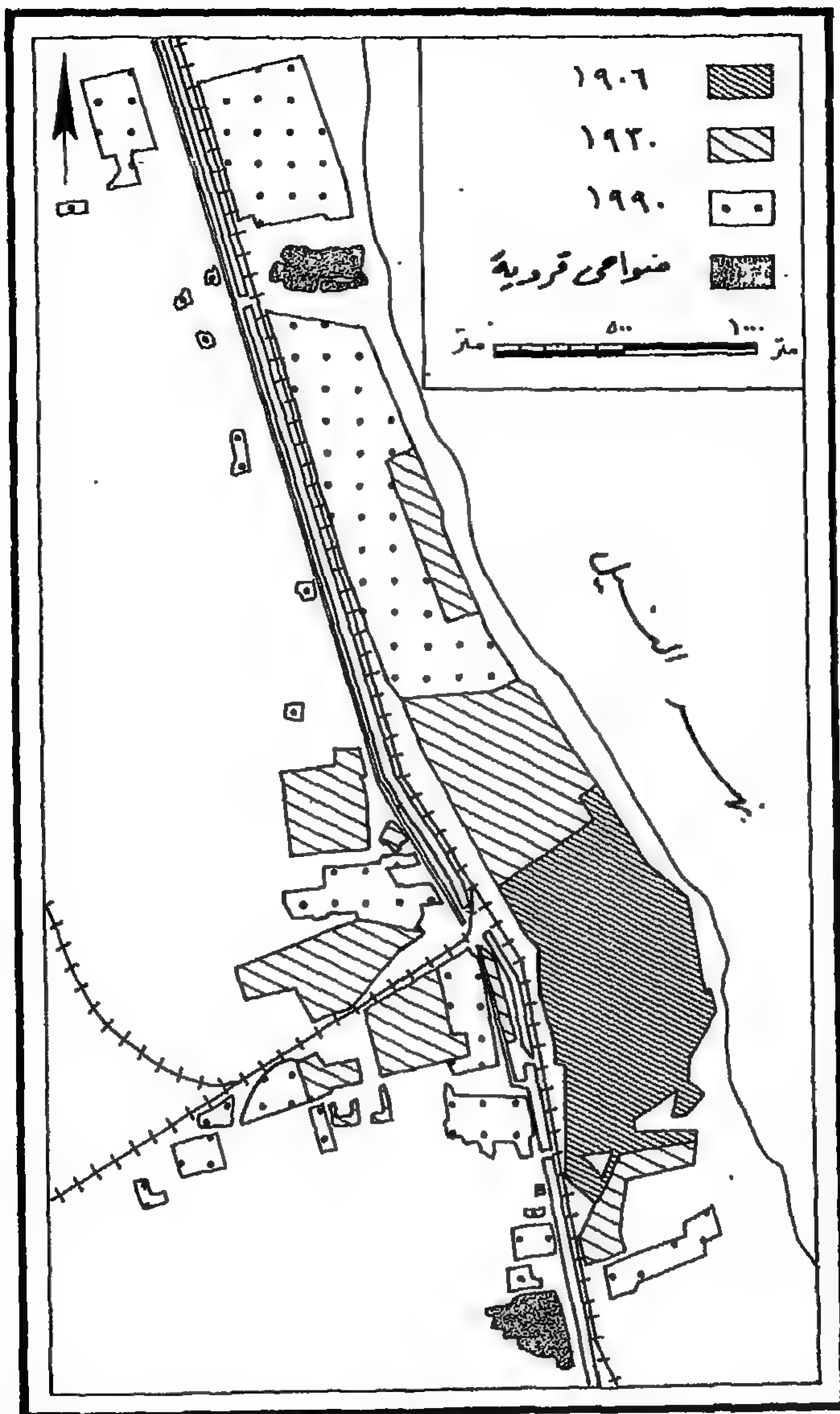
وفى تلك الفترة نشطت المجالس المحلية فى إقامة مبان مهمة منها مدرسة الصناعات المتوسطة سنة ١٩٤٠(١) ومدرسة المنيا الثانوية الفنية للبنات سنة ١٩٤١ ، وأخرى ابتدائية للبنات سنة ١٩٤٠ ، ومدارس أولية راقية ومدرستين إنجليزيتين للبنين والبنات سنة ١٩٣٤ . ومن المرافق الأخرى أنشئت مؤسسة البنات (غرب الترعة الإبراهيمية) باسم مؤسسة الملكة نازلى للبنات سنة ١٩٣٣ .

ويعد الممر أو الكوبرى العلوى الذى أقيم ليربط شطرى مدينة المنيا الشرقى والغربى عبر وأعلى خط السكة الحديد وترعتى الإبراهيمية والصفصافة من أهم معالم المدينة فى تلك الفترة وكان ذلك سنة ١٩٣٣ . وساعد ذلك الكوبرى على مد العمران غربا وزيادة عمق المنطقة المبنية فى الجانب الغربى بعدما ظلت محددة زمنا طويلا بالخط الحديدى وترع الرى . واستكمالا لتخطيط المدينة الحديث استحدث ميدان للسكة الحديد فى هذه الفتره وتكلف ١٤ ألف جنيه سنة ١٩٣١ وتم تجميل ميدان السلطان حسين (بالاس) ، وتم إنشاء مصنع للثلج سنة ١٩٣٣ بجوار محطة الكهرباء لسهولة تغذيته بالطاقة ووقع خارج الرقعة المبنية مما لا يؤثر فى راحة السكان لبعده عن مناطق السكن . وفى خلال تلك الفترة تقدم الوعى الصحى واستحدث نظام للمجارى فى المدينة بصورة جزئية ، وزاد الاهتمام بنزح الفضلات ، وأقيم مقلب للقمامة فى جنوب المدينة لحرقها وزودت المدينة بنحو ١٤ صنبوراً عاما للمياه النقية فى جنوب المدينة وذلك لخدمة مناطق السكن المتردى(٢) .

---

(١) أقيمت على مساحة ستة أفدنة وكان ثمن الأرض فقط ١٨٠٠ جنيه – راجع كتاب المعرض الزراعى الصناعى سابق الذكر – صفحات مختلفة .

(٢) تسمى هذه المناطق فى جغرافية المدن Slum Areas أو Substandard Housing



نمو مدينة المنيا خلال القرن العشرين شكل (٥)

وأصبح للمدينة مكتبة عامة فى سنة ١٩٣٦ ، ومبان مناسبة لكل من المجلسين المحلى والمديرية سنة ١٩٣٧ ، وروعى أن تقع هذه المبانى خارج الرقعة المبنية آنذاك حتى تجذب المساكن والمبانى الأخرى نحوها . وتم رصف الشوارع بمدينة المنيا بالتدريج لأنه كان يرصد سنويا مبلغا معينا لهذا الغرض . ونشطت المجالس المحلية في شق الشوارع فى المناطق المتدهورة وذلك لتسهيل حركة السكان فى هذه الأنحاء . ومن ذلك تسهيل الاتصال بين المنطقة المتدهورة وشارع النيل «الكورنيش» بشق شارع عرضى بين شارع الحسينى القبلى جنوب المدينة وشارع الكورنيش سنة ١٩٤٠ بعرض ١٢ مترا ، وفى هذه الفترة أصبح للمدينة ناد البلدية فى شمال الرقعة المبنية لرخص أسعار الأرض . أما بالنسبة للمبانى الاقتصادية ، فيعد إنشاء مصنع أندرسون سنة ١٩٣٦ للصناعات المتكاملة أهمها وأنشئ فى أقصى شمال المدينة فى مكان بعيد عن العمران آنذاك وفى أرض زراعية صرفة . واختير الموقع ليكون بقرب النيل والطريق البرى وترعة الإبراهيمية وخط السكه الحديد مما تستوجبه شروط قيام المشروع الصناعى . وأسهم المصنع فى ترسيخ الوظيفة الأساسية Basic لاقتصاديات المدينة نظرا لأنه ينتج سلعا يصرف أغلبها خارج المدينة والإقليم ، وساعد الموقع على حصول المصنع على الخامات اللازمة من ناحية ، وتصريف الناتج من ناحية أخرى وهو ناتج سلعى كتلى ثقيل الوزن نسبيا ، فكان قرب المصنع من طرق النقل سابقة الذكر ذا أثر واضح فى تقليل كلفة النقل .

جـ- النمو العمرانى لمدينة المنيا بين سنة ١٩٤٤-١٩٧٧

تعد هذه الفترة أطول الفترات السابقة ، وقد تلت الحرب الثانية التى أثرت على اقتصاديات البلاد ولاسيما وقد جرت بعض أحداث هذه الحرب على الأراضى المصرية وأهمها ما جرى فى موقعة أو معركة العلمين .

وبصفة عامة فإن هذه الفترة تعد فترة الانطلاق العمرانى والسكنى الذى شهدته مدينة المنيا ، كذلك الفترة التى وضحت فيها وظائف المدينة وصفتها المركزية كإحدى مدن مصر المهمة فى ذلك الوقت . وشهدت المدينة كذلك انطلاقا فى العمران والوظائف بعد ثورة ١٩٥٢ وظهور خطط التنمية على مستوى مصر ، ووضوح ذلك بعد التحول لنظام المحافظات سنة ١٩٦٠ فأصبحت المدينة عاصمة محافظة المنيا بدلا من مديرية المنيا ، ولعل تخصيص ما يعرف اليوم بأرض سلطان فى شمال المدينة للتوسع العمرانى والسكنى هو أهم عامل لامتداد المدينة فى تلك الفترة .

ومن أهم عوامل نمو المدينة ظهور ووضوح الوظيفة الثقافية بعد أن ضمت المدينة مبان جامعية كفرع من جامعة أسيوط حتى سنة ١٩٧٥ ، ثم تحولها بعد ذلك لجامعة المنيا مستقلة عن أسيوط ، وتخصيص مئات الأفدنة لهذا الغرض فى شمال غرب المدينة مما زاد من رقعة المدينة بشكل واضح .

ويمكن تقسيم الفترة قيد الدارسة (١٩٤٤-١٩٧٧) إلى فترتين ثانويتين :

أ- مرحلة النمو العمرانى المعتدل (١٩٤٤- ١٩٦٠) ،

ب- مرحلة النمو العمرانى السريع (١٩٦٠-١٩٧٧)

وعموماً ، شهدت الفترة بصفة عامة إنشاء مراسي على النيل لربط جانبى النهر وتخطيط شارع النيل بطول ٢,٥ كم وإقامة مستشفى الصدر غرب الترعة الإبراهيمية وغرب المدينة حيث يمكن الحصول على أراضي واسعة وبمساحة ٢٦٨٠٠مترا مربعا . ومن وجهة نظر جغرافية المدن . شهدت مدينة المنيا فى هذه الفترة بداية انتقال بعض المباني والخدمات من وسط الكتلة المبنية لأطراف المدينة فى ظل ما يعرف بقوى الجذب والطرد[1] ومن ذلك ظهور بعض الشون والمخازن فى هذه الأنحاء الهامشية وهجرتها من وسط المدينة ، وإنشاء بعض المدارس المتخصصة وبها الأقسام الداخلية مما لا يستدعى انتقال التلاميذ لمسافات طويلة مثل مدرسة المعلمين فى أقصى شمال المدينة[2] وكان مثل هذا الاتجاه بسبب قلة المساحات المتخللة في المنطقة المبنية والملائمة لإنشاء مثل هذه المدارس ومبانى الخدمات . ويصدق ما سبق ذكره فى حالة مدرسة المعلمين على أمثلة مماثلة فى حاله مدارس فنية متنوعة والمعهد العالي الصناعى الذى تحول بعد ذلك إلى كلية للهندسة والتكنولوجيا .

وجدير بالذكر أن المدينة على طول فتراتها الزمنية أخذت تعانى من طول مسافات الحركة والانتقال مع أطراد نموها العمرانى والسكنى فى شكل طولى واضح . وكانت دائما محكومة بمحاور طبيعية وبشرية جعلتها تأخذ هذا الامتداد الطولى ، ومن ذلك نهر النيل والترعة الإبراهيمية وخط السكة الحديد . وكانت صعوبة الانتقال بين شطريها الشرقى والغربى عبر السكة الحديد والإبراهيمية حتى منتصف الثلاثينيات من أسباب اتجاه هذا الامتداد الطولى .

---

(1) Colby, C., Centrifugal and Centripetal Forces in Urban Geography, in Mayer, H. 1967, pp.28 .

(٢) احتلت كلية الآداب بجامعة المنيا هذا المبنى فى فترة تالية .

لذلك ، حينما تقرر تشييد مباني جامعة المنيا كان من المستحيل أن تقام تلك المباني داخل المدينة في الرقعة المبنية أو حتى عند أطرافها . لذا تقرر – للأسف – إقامتها على مساحة ٣٠٠ فدان من أجود الأراضي الزراعية في أقصى شمال غرب المدينة في منطقة تبعد عن المنطقة المعمورة آنذاك حوالي ٣كم(١) وشهدت الفترة أيضا إقامة منشآت ومبانٍ لمديريات الزراعة والطب البيطري وبعض المباني الأخرى ، وكان ذلك علامة علي انتقال مباني الإدارة لأول مرة لغرب المدينة بعيدا عن قلب المنطقة المبنية .

وكان التوسع العمراني والسكني من أسباب إلغاء نادي سباق الخيل بعد أن خضعت أرض سلطان القائم فيها للتخطيط والتقسيم منذ سنة ١٩٦٠ ، كذلك هدمت المباني المؤقتة في المنطقة ضمن هذا التخطيط ، ونقل الملجأ الذي كان قائما جنوب أرض سلطان وشمال ترعة دماريس ، وبذلك اتسع «كوردون» المدينة ليصل إلي قرية الاخصاص التي دخلت ضمن «كوردون» المدينة بعد ذلك . ولعل الاستثناء الواضح لبناء مصانع ومنشآت كبيرة داخل الرقعة المبنية هو إنشاء مصنع تعبئة الزجاجات سنة ١٩٥٠ .

أدى اضطلاع مدينة المنيا بوظيفة عاصمة المحافظة سنة ١٩٦٠ إلى دخولها في خطط مدروسة للتوسع والبناء والتشييد لعديد من المباني والمرافق والمنشآت . وكانت مديرية التربية والتعليم من أولى المباني الجديدة التي أقيمت في أرض سلطان ، ولحق بها بعض المدارس والكليات التابعة للتعليم العالي والتربية والتعليم قبل ظهور جامعة المنيا . وظهر مبنى لمجلس المدينة ومجمع للمصالح الحكومية ، وبذلك أخذت مباني الإدارة تهاجر شمالا كما هاجرت غربا بحثا عن مساحات ملائمة وكان هذا الاتجاه هو نفسه اتجاه الزحف السكاني والعمراني . ومع الاهتمام بالأنشطة الرياضية والشبابية التي تظهر أهميته للمدينة والمحافظة أنشئ ناد للمنيا لممارسة النشاط الرياضي ومركزا للشباب غرب المدينة قرب مباني الجامعة وذلك لرخص أسعار الأراضي آنذاك .

وهكذا وضح أن اتجاه الزحف العمراني في الفتره هو الاتجاه الشمالي . وتركز الزحف غربا في اتجاهين : الأول على طريق قرية «تله» الذي يربط المدينة بقراها القريبة . والثاني على طول

---

(١) اقترح الباحث في رسالة جامعية له إقامة الجامعة شرق النيل فى الهضبة الشرقية المقابلة للمدينة توفيرا للأرض الزراعية التي يصعب تعويضها ، ولو تم ذلك لدعم نمو العمران شرق النيل ولاسيما وقد أقيمت المنيا الجديدة في هذه المنطقة بعد ذلك .

الطريق السريع (مصر – أسوان) الموازى للترعة الإبراهيمية، بينما كان التوسع جنوبا يتسم بالعشوائية مما أحدث صعوبات تخطيطية بعد ذلك لشيوع السكن العشوائى ولعل الجدول (٣) يوضح كيف استأثرت مدينة المنيا فى العقد السبعينى من القرن العشرين بأكثر من ثلاثة أرباع عدد المبانى والمنشآت الحضرية على مستوى مدن المحافظة .

جدول (٣) عدد العمارات المنشأة والشقق وتكاليفها فى مدن محافظة المنيا (١٩٦٠–١٩٧٠)(١)

الموقع	إسكان اقتصادى			إسكان متوسط		
	عدد العمارات	عدد الشقق	التكلفة بالجنيه	عدد العمارات	عدد الشقق	التكلفة بالجنيه
مدينة المنيا	٥٦	٩١٢	٣٩٠٧٠٤	٢٠	٣٤٢	٢١٩٩٩١
مدينة العدوة	١	١٦	١٢٨٨٢	١	١٠	٨٤٩٧
مدينة مغاغة	٢	٤٠	٢٦٠٠٠	٣	٥٠	٤٥٩٨٩
م. بنى مزار	١	٢٠	٩٠٥١	٢	١٨	١٧٧١٦
مدينة مطاى	٣	٤٨	٢٧٠٤٩	١	١٠	٣٣٣٥
مدينة سمالوط	٥	٩٦	٤٨١٤٨	٦	٩٢	١٠٥٥٣٧
مدينة الفكرية	١	٢٠	٩٥٦٨	–	–	–
مدينة ملوى	٢	٢٠	٢٠٢٧٥	٤	٣٢	٣٩٦٧٥
م .ديرمواس	٢	٢٨	١٣٨٩٤	١	١٠	٩٥٠٠
الجملة	٧٣	١٢٠٠	٥٧٧٦٠١	٣٨	٥٦٤	٤٥٦٢٤٠

---

(١) بيانات غير منشورة عن محافظة المنيا .

ويوضح الجدول أن أكثر من ٧٥ ٪ من عدد العمارات الاقتصادية وعدد الشقق استأثرت بها مدينة المنيا مما يبرز أهميتها الحضرية ، كما استأثرت بأكثر من نصف عدد العمارات المتوسطة المستوى و ٦١ ٪ من عدد شققها .

ولعل إنشاء مستشفى المبرة سنة ١٩٤٩ في تلك الفترة يعد من أهم الإضافات الخدمية ، وأيضاً مستشفى المنيا العام الذى سمى باسم مستشفى عمر سلطان وقتها وكان عند إنشائه يحيطه شارع الحسينى وابن خصيب وحوله مناطق فضاء ، وأصبح اليوم فى موقع غير ملائم مزدحم بالمساكن . وفى هذه الفترة نشط الإسكان الحكومى[1] .والملاحظة الجديرة بالتسجيل أن المبانى الدينية من مساجد وكنائس ظلت مرتبطة أكثر بالقلب القديم ، وحملت المساجد الجديدة أسماء من أنشأها .

وكان من البديهى أن يواكب هذا التوسع العمرانى والسكنى توسعا فى الخدمات ومنشآتها وخاصة المنشآت الاقتصادية والخدمية والمحلات التابعة لها عرف بعد ذلك بالقطاع العام فى الفترة التى تلت ثورة يوليو وعكست التوجهات التعاونية والمبادىء الاشتراكية والجدول (٤) يوضح بعض هذه المنشآت وتاريخ إنشائها ومواقعها .

اسم المنشأة	تاريخ الإنشاء	الموقع
شركة النصر لتعبئة الزجاجات	١٩٥٠	شارع المديرية
شركة محلات باتا فرع بالاس	١٩٥٦	ميدان بالاس
شركة بيع المصنوعات المصرية	١٩٥٧	شارع الحسينى
شركة محلات عمر أفندى	١٩٥٩	شارع البوستة
شركة محلات باتا «الحسينى»	١٩٥٧	شارع الحسينى
شركة المعدات الكهربائية «شاهر»	١٩٦٥	شارع الجيش
شركة الأزياء الراقية	١٩٦٧	شارع الجيش
المتاجر الشعبية	١٩٧٣	شارع التجارة
محلات صيدناوى	١٩٧٦	شارع المستوصف
شركة الأزياء الراقية	١٩٧٧	شارع النيل

(١) كان مجال هذا النشاط في أراض سلطان حيث بنيت عمارات السد العالى و (الروس) وإسكان الموظفين مما ساعد على ملأ فراغات أرض سلطان .

والملاحظ على مواقع هذه المنشآت أن أيا منها لا يوجد فى منطقة أرض سلطان فى شمال المدينة وهى متنفس التوسع المفضل لسكان المدينة والسبب أن هذه المنطقة لم تخضع للتخطيط إلا منذ سنة ١٩٦٠ ، واتجهت معظم هذه المنشآت للتواجد فى قلب الكتلة السكنية والمناطق المزدحمة مما قصر من رحلة التسوق بها بالمقارنة بمنطقة أرض سلطان .

أما عن الفنادق فيلاحظ على مواقع معظمها قربا من منطقة الأعمال المركزية C.BD فى قلب الكتلة المبنية القديمة ، وفى الستينيات استدعت الحاجة إنشاء فنادق فاخرة ، فكان من الضرورى وقوعها فى شمال المدينة في أرض سلطان أو قريبا منها ، لذا أقيم فندق لوتس شمال أرض سلطان مباشرة وقرب شريط السكة الحديد عند النهاية الغربية لشارع مدرسة المعلمات ، وأقيم فندق نفرتيتى . وكان النشاط السياحى للمدينة وإقليمها أحد حوافز إنشاء هذه الفنادق . علما بأن الفندق الأخير ظل فى حوزة القوات المسلحة إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما بعدها قبل أن يعود للنشاط السياحى مؤخرا .

وتعد مدينة المنيا قاعدة للنشاط السياحى للقادمين إليها أو لإقليمها الملىء بالآثار وخاصة آثار طلنها الجبل وبنى حسن الشروق والأشمونين وتونا الجبل سواء السياحة القادمة مباشرة للمنيا أو السياحة العابرة إلى غيرها ، وشكل ( )يوضح توسع مدينة المنيا بين سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٧٧ .

وبالنسبة لمرحلة النمو العمرانى فى الربع الأخير من القرن العشرين فسوف نتناول ذلك عند الحديث عن اتجاهات النمو العمرانى ومحاوره .

اتجاهات النمو العمرانى ومحاوره:

واكب نمو المدينة العمرانى نموها السكانى . وارتبط بالنمو العمرانى لمدينة المنيا عدة مؤشرات بشرية وطبيعية ، منها زيادة السكان والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الحضرية الريفية والأراضى المتاحة لتوسع ونمو المدينة ، والسياسة الحكومية فى مصر عموما ومدينة المنيا بوجه خاص .

وقد وضح فى أكثر من موقع فى هذه الدراسة أن تطور الرقعة المبنية فى المدينة لم يكن متوازيا أو متساويا Uneven Development وذلك بسبب واحد أو أكثر من العوامل التى سبق ذكرها

توا . وفى كل الحالات نمت المدينة من نواتها القديمة نحو الشمال دائما ، وتثبت الدراسة التفصيلية التاريخية والميدانية أن النمو فى هذا الاتجاه فاق النمو فى الاتجاهات الأخرى كثيرا . وكما سبقت الإشارة ، فإن وجود النواة لمئات السنين فى موقعها كان كافيا لحاجات السكان المحدودة آنذاك وظل هذا الوضع على ما هو عليه حتى أواخر القرن التاسع عشر حين مدت شرايين النقل والرى كما سبق تفصيله ، وعزز ذلك من عزلة المدينة عن غربها ، وحد نهر النيل بطبيعة الحال توسعها شرقا ، وكان الاتجاه الشمالى هو المتاح للتوسع وكان مشغولا بالأراضى الزراعية التى يمتلكها أحد كبار ملاك الأراضى الزراعية (سلطان باشا) .

وسبق الحديث عن مراحل النمو العمرانى فى مدينة المنيا ، وسنركز الحديث فى السطور التالية على محاور واتجاهات النمو العمرانى فى مدينة المنيا على طول تاريخها الطويل وتوضيح أهم العوامل الجغرافية وغير الجغرافية التى أثرت فى سرعة أو بطء النمو فى اتجاه معين .

ومن التحليلات سابقة الذكر ، يبدو جليا أن المحور الشمالى كان هو اتجاه الامتداد والتوسع الحضرى الراجح وذلك لأسباب مناخية وعملية مادية ، ساعد عليه تخصيص منطقة أرض سلطان لتوسع المدينة شمالا فى الوقت الذى كان التوسع نحو الجنوب غير مرغوب إلا لأصحاب السكن العشوائى . . والتوسع شرقا دونه نهر النيل ، والتوسع غربا يعوقه خط السكة الحديد وترعة الإبراهيمية ، حتى بعد إمكانية العبور غربا بعد إنشاء الكوبرى العلوى ، فإن السكان كانوا غير راغبين فى ذلك إلا تحت ظروف صعبة لأن السكن فى غرب المدينة يعنى البعد عن قلب المدينة وأسواقها التجارية ومناطق الخدمات الحكومية والخاصة . ويلاحظ أن محور النمو الحضرى الغربى هذا خصص لبعض الخدمات التى تستدعى البعد عن أماكن التركز والكثافة السكانية . ومن أمثلة ذلك إقامة مستشفى الصدر فى منتصف القرن العشرين بحكم أن المنطقة خالية أو قليلة السكان آنذاك وهو ما يلائم إقامة مثل هذه المستشفيات ، كذلك تم إنشاء مديرية الزراعة فى الجانب الغربى من المدينة لوجود متسع من الأراضى هناك ، علاوة على الآتصال المكانى فى الموقع مديرية الزراعة والأراضى الزراعية التى هى الامتداد الطبيعى للمنطقة التى أقيمت فيها . وكان من الطبيعى مع امتداد محاور النمو العمرانى شمالا وجنوبا وغربا أن يتسع « كوردون » المدينة . هناك عامل آخر لنمو حدود المدينة وهو التدخل الحكومى فى ذلك ، ونعنى به قرار ضم قريتين سابقتين تابعتين لمركز المنيا إلى حدود المدينة من عوامل اتساع هذا الكوردون .

ويلاحظ أن مراحل النمو لم تكن متوازنة كما سبقت الإشارة ، و أيضا فإن توسيع حدود المدينة لأيعنى نمو المنطقة المبنية بنفس الدرجة . وبمراجعة الخرائط الطبوغرافية لمدينة المنيا[1] ومن خلال الدراسة الميدانية التفصيلية اتضح:

توضح أقدم الخرائط (١٩٠٦) أن الرقعة المبنية فى المدينة آنذاك ومنذ حوالى قرن من الزمان تكاد تتفق حدودها الشمالية مع الحدود الجنوبية الحالية للشياخة الأولى ، بينما تتفق حدود الرقعة المبنية من الجنوب آنذاك مع الحدود الشمالية الحالية للشياخة الرابعة الحالية . ويعنى هذا التحليل أن المنطقة المبنية فى المدينة وقتها تشمل مناطق الشياختين الثانية والثالثة الحاليتين فقط .

هذا عن الرقعة المبنية فى المدينة القديمة قبل أن يمتد العمران إلى غرب المدينة الحالى . وفى هذه المنطقة (الغرب) كان السكن فى هذا التاريخ (١٩٠٦) يحاذى المجارى المائية المارة فى المنطقة وهو ما يؤكد الطابع الزراعى للمنطقة ، هذه المجارى مثل ترعة الصفصافة (جرى ردمها فيما بعد) والترعة الإبراهيمية . كذلك بدأ نمو العمران فى ذلك الوقت ممتدا على محور آخر هو محور الطريق البرى (مصر – أسوان) . ويلاحظ أن قرية كفر المنصورة القبلى التى أصبحت سنة ١٩٦٠ ضمن مدينة المنيا بعد ضمها للكوردون كانت سنة ١٩٠٦ ضمن القرى الريفية وكان العمران حولها مخلخلا فى الجزء التابع لمدينة المنيا .

وفى سنة ١٩٣١ تسارع نمو العمران شمالا بدرجة أكبر من المحاور الأخرى للنمو ، وسبقت الإشارة إلى بناء مرافق ونوادٍ ومحطات ومرافق حكومية شمال الرقعة المبنية للمدينة آنذاك إلى الشمال من ترعة دماريس (التى ردمت وعرف مجراها بعد ذلك بشارع مدرسة المعلمات)[2] . وبينما كانت المدينة سنة ١٩٣١ آخذة فى النمو شمالا مع ملأ الفراغات الخالية المتخللة داخل الرقعة المبنية – كان الامتداد جنوبا لا يزيد كثيرا فى حدوده عنه سنة ١٩٠٦

وجدير بالذكر ونحن فى معرض الحديث عن النمو ومحاوره ، أن نمو الوظائف الحضرية لمدينة المنيا سواء بالنسبة لسكانها ، أو لسكان إقليمها كان من عوامل النمو العمرانى للمدينة ، وقد

---

(١) عثر الباحث علي خرائط المدينة قياس ١ : ٢٥٠٠ لسنة ١٩٠٦ ، و ١ : ٥٠٠٠ لسنة ١٩٣١ ، والخرائط ١ : ١٠,٠٠٠ لسنة ١٩٤٤ وبعض الخرائط الأحدث التى طبعتها وزارة الكهرباء أثناء تنفيذ مشروع كهربة الريف لبعض القرى القريبة من مدينة المنيا وبقية قرى المركز .

(٢) سبق تسمية الشارع قبل ذلك باسم شارع الملجأ بعد ردم الترعة سنة ١٩٣٥ .

تخيرت مبان كثيرة للخدمات الجبهة الشمالية . إلا فى حالة المبانى ذات الطبيعة الخاصة مثل مستشفى الصدر أو مديرية الزراعة ، فقد أقيمت فى الجانب الغربى من المدينة حيث الكثافة السكانية والعمرانية أقل ، وحيث الأراضى المتسعة متاحة فى هذه المناطق . بينما قامت فى الناحية الشمالية مبان ومراكز خدمات أخرى مثل مستشفى الرمد والمحكمة الوطنية وجمعية الإسعاف وبنك مصر والمحكمة الجزئية إضافة لبعض مبان تابعة لقنصليات دول أجنبية .

ومن الجدير بالإشارة كذلك ، أن العمران الجديد لم يكن وحده الذى زحف شمالا ، إنما بعض المرافق القديمة التى كان قد سبق إقامتها . ومن ذلك انتقال محطة السكة الحديد القديمة من موقعها السابق عند قنطرة المنيا (فى منطقة الحبشى) إلى موقع جديد هو موقعها الحالى وهو أكثر شمالية ، وكان ذلك تمشيا مع نمو العمران فى المدينة وزحفه شمالاً ، ولتكون المحطة فى موقعها الجديد فى مكان أكثر توسطا بالنسبة للرقعة المبنية بعد أن أخذت هذه الرقعة فى الامتداد والاستطالة شيئا فشيئا متخذة محورا خطيا Linear بين سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٤٤ برغم أن النمو فى هذه الفترة لم يكن سريعا على هذا المحور قياسا بالنمو الذى سوف تشهده المدينة فى الفترات التالية . وتميزت هذه الفترة بما يمكن أن نطلق عليه النمو الإحلالى من خلال سد الفراغات فى المنطقة المبنية القائمة بالفعل وكان النمو فى المحور الجنوبى أيضا ضئيلا عموما لظروف الكساد العالمى وقيام الحرب العالمية الثانية فى نهاية الفترة قيد الدراسة (١٩٣١-١٩٤٤) .

مرحلة الانطلاق فى النمو العمرانى :

مع نهاية الحرب العالمية الثانية وانتهاء فترة الكساد العالمى كمتغيرات عالمية ، ومع التوسع فى النشاط الاقتصادى زراعيا وصناعيا فى مصر عموما ، ومع تخصيص منطقة أرض سلطان فى شمال المدينة بالنسبة لمدينة المنيا ، أدت كل هذه الظروف المواتية إلى مزيد من النمو السكانى والعمرانى .

وكما كان الحال فى الفترات السابقة ظل المحور الشمالى هو المفضل للنمو العمرانى ومع ظهور االحكم المحلى والإدارة المحلية وتغير مسمى المديريات إلى محافظات ، زاد الاهتمام بعواصم هذه المحافظات وتواترت خطط التنمية العمرانية ، وازداد الاهتمام بالبناء لسد الحاجة للسكن. ومنذ سنة

١٩٦٠ تغلب الاتجاه الشمالى بشكل حاسم على الاتجاهين الغربى والجنوبى من محاور النمو العمرانى ، وبينما تميز البناء والعمران على المحور الشمالى بالتخطيط والالتزام بقوانين تخطيط المدن ، تميز على المحور الجنوبي بالعشوائية والبناء بدون ترخيص واغتصاب الأرض . ولم يعدم المحور الجنوبى مع ذلك بعض المبانى الحكومية وبعض مشروعات المساكن الشعبية التى سادت هذه الفترة ليس فى مدينة المنيا وحدها ولكن فى مصر عموما ، وتميزت بشكلها الرتيب المتكرر البعيد عن مراعاة ظروف كل منطقة والخالى تماما من النواحى الجمالية ومن مثال ذلك ما عرف باسم مساكن أرض المولد . وكان النمو على طول المحور الجنوبى بسبب النمو السكانى السريع فى المدينة القديمة وتميز المحور الجنوبى بطابع غير حضارى تماماً اختلطت فيه المساكن العشوائية وصفه بالمساكن الشعبية وبعض المبانى الحكومية ومناطق التخلص من القمامة وهو ما يمكن وصفه بأنه طابع غير حضرى Anti-Urban .

وعلى المحور الغربى – إلى الغرب من خط السكة الحديد والترعة الإبراهيمية – بدأ النمو العمرانى يزيد على طول محور يتفق والطريق المؤدى إلى قرية تلة الذى يربط مدينة المنيا بهذه القرية وغيرها من قرى تقع فى غرب المركز ، وجاء نمو العمران على طول ترعة الصفصافة والطريق السريع فى درجة أقل منه على طريق تلة (تم ردم الترعة المذكورة بعد ذلك) .

وكما سبقت الإشارة ، أدى ضم الاخصاص فى شمال المدينة وكفر المنصورة القبلى فى جنوبها إلى كردون المدينة إلى اتساع النمو العمرانى فى هذين الاتجاهين الشمالى (بالنسبة للاخصاص) والجنوبى (بالنسبة لكفر المنصورة القبلى) وزحفت المبانى بعد سنة ١٩٦٠ نحو الشمال وخصصت أساسا للسكن ، ووصلت المبانى شمالا إلى قرية الاخصاص (السابقة) وبنيت بقربها مقار سكنية خاصة بطالبات جامعة المنيا . هذا على الاتجاه أو المحور الشمالى ، أما على المحور الغربى فأقيمت مبان عديدة للسكن ومحطة للأتوبيس على طريق المنيا – تلة وبعض المساكن الشعبية والحكومية فى غرب المدينة إضافة لمبان تابعة لمديرية الزراعة والشئون البيطرية وثلاجة للمدينة ، ومحطات للمجارى ، يضاف إلى ذلك مبانى كليتى الزراعة[1] والهندسة . وسبقت الإشارة إلى إنشاء مستشفى الصدر فى المحور الغربى .

وليس معنى ذلك التحليل أن الرقعة المبنية القديمة لم تشهد نموا عمرانيا إذ إن العديد من المنشآت والمبانى تحللت الرقعة القديمة فى الأماكن التى كانت فى هذه الفترة لا تزال متاحة للبناء . وأهم هذه المنشآت والمبانى ، مبنى لسنترال مدينة المنيا جاور محطة السكة الحديد وتفتيشا للمساحة ،

(١) تحولت بعد ذلك إلى كلية لطب الأسنان .

ومجمعاً لمجلس المدينة ، ومبان خاصة بمديريات التعليم والصحة والكهرباء . ويجب ألا يغيب عن الذهن أن مدينة المنيا فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان يتخللها ويحيط بها العديد من الأراضى الزارعية . وطبقا لحدود عوائد الأملاك قبل سنة ١٩٤٤ كانت مساحة مدينة المنيا حوالى ١٢٠٠ فدان ا زادت بعد أربعة عقود أو يزيد إلى ٢٥٠٠ فدان أى بنسبة زيادة أكثر من ١٠٠ ٪ علما بأن هذه المساحة يدخل فيها بعض الأراضى الزراعية ومناطق غير مبنية . وكانت الأراضى الزراعية كما سبق القول تحد المدينة القديمة شمالا مباشرة عند مسار ترعة دماريس القديمة ، أما غرب المدينة (المحور الغربى) فظلت به الأراضى الزراعية حتى عهد قريب جدا .

ويمكن القول أن معدل زيادة المنطقة المبنية Built-up-area زاد للضعف تقريبا مثل حدود المدينة . وكانت مساحة المنطقة المبنية سنة ١٩٤٤ فى حدود ٣٧٧ فدانا زادت سنة ١٩٧٧ إلى ٧٦٤ فدانا أى بأكثر من ١٠٠ ٪ ومن بين كل الأسباب لاتساع حدود المدينة ، وامتداد رقعتها المبنية ، ونموها السريع على محاورها ، فإن ضم أرض سلطان عزز الامتداد العمرانى على المحور الشمالى ، كما عزز نمو حدود المدينة واتساع رقعتها المبنية .

وقد يكون من المفيد أن نقارن بين محاور نمو المدينة من خلال عدد وحجم المنشآت ومساحتها التى أضيفت إلى النواة الأولى فى الفترات التاريخية المختلفة .

محاور النمو العمرانى فى مدينة المنيا فى القرن العشرين :

يتبين بوضوح غلبة المحور الشمالى فى استقطاب العمران والنمو الجديد فى مدينة المنيا . وتوضح خرائط المدينة أن النواة الحضرية قبل بداية القرن العشرين كانت مطابقة للكثير من المدن المصرية التى احتلت نواتها منطقة سكنية قديمة سبق شرحها وتوضحها الخريطة ( ) وكانت امتدادت العمران خلال القرن العشرين على امتداد محاور جرى تحليل بعضها سلفا ، وندعمها هنا بمزيد من الأدلة الفعلية للمبانى والمنشآت التى استجدت على طول أكثر من قرن من الزمان .

ويلاحظ أن مدينة المنيا فى نموها عبر الزمن اختلفت مع نماذج التركيب الحضرى الكلاسيكية المعروفة فى الأدب الجغرافى الأوربى والأمريكى بخصوص جغرافية المدن النظريات الحلقية أوالنويات المتعددة أو القطاعات أو غيرها ، وذلك لأسباب مادية طبيعية تتمثل أول ما

تتمثل فى الاتجاه الطولى الخطى للمدينة وكل مظاهر الحياة فى صعيد مصر بحكم جريان نهر النيل وواديه فى هذا الاتجاه ، وكذا محاور النقل والمواصلات ومثل ذلك النمط الخطى لا يدعم نمو المدينة فى كافة الاتجاهات ، أو قيام نويات متعددة أو ما شابه فى مساحة ضيقة عرضا ومتسعة طولا . أما الاعتبارات الأخرى لعدم التوافق مع هذه النماذج الغربية فيمكن فى اختلاف الخلفية الحضارية للسكان فى المنيا وصعيد مصر عموما عن الوسط الاجتماعى الذى نشأت فيه هذه النظريات . وإذا كان لابد من المقارنة ، فالتركيب الحضرى الذى يعكسه النمو العمرانى ومحاوره ربما يتفق في ملمح أو أكثر مع نماذج التركيب الحضرى التى صيغت لدول ومدن تنتمى للعالم الثالث ومن أهمها نماذج خاصة بالمدن الأفريقية[1] وأخرى خاصة بمدن امريكا اللاتينية ،،وثالثة تخص المدن الآسيوية .

وسبق تقسيم مراحل النمو لمدينة المنيا إلى أربع مراحل هى : ١- من نهاية القرن ١٩ إلى ما قبل سنة ١٩٣١ ، ٢- من ١٩٣١ إلى ما قبل ١٩٤٤ ، ٣- من ١٩٤٤ إلى ما قبل ١٩٧٧ ، والمرحلة الرابعة والأخيرة هى من ١٩٧٧ وحتى نهاية القرن العشرين .

وباستعراض محاور النمو مكانيا فى صورة المنشآت والمبانى التى تمت على طول قرن من الزمان سوف نجد أن النمو العمرانى ظل استاتيكيا لعشرات السنين ومقتصرا على نواة المدينة الواقعة فى القسمين الثانى والثالث . وكان العمران آنذاك – كما هو في كل مصر محكوم بعوامل الطبيعة وأهمها فيضان النيل . لذا تخير العمران أكثر كنتورات المدينة ارتفاعا وتحاشى فى جنوب المدينة الاقتراب من ضفة النهر والابتعاد عن المناطق الغدقة ويمكن ملاحظة ذلك جيدا من فحص خريطة المدينة لسنة ١٩٠٦

ملاحظة أخرى ، وهى أن الشكل الطولى للمنطقة المبنية لم يكن قد اتضح بعد بمثل ما هو عليه اليوم وفى الفترة التى لم تكن منطقة شاسعة كبيرة كأرض سلطان قد أضيفت للمدينة بعد ، نخلص من ذلك أن محاور الامتداد العمرانى لمدينة المنيا لم تكن قد وضحت بعد ، لا سيما وأن المحور الغربى كان لا يزال مشغولا فقط بالأراضى الزراعية وخصوصا فى الفترة قبل نهاية الربع الأول من القرن العشرين .

---

(1)Pacione, M., Urban Geography, Routledge, London, and, NewYork, 2001, pp. 447-460.

وفى بداية القرن العشرين (١٩٣١) كانت مساحة الرقعة المبنية الممثلة لنواة المدينة وما حولها هو ٢٢٨ فدانا[١] فقط ، ومعنى أن حجم العمران والمنطقة المأهولة كان فى حدود ١كم٢ ، ويلاحظ أن مساحة المدينة كانت بالطبع أرحب من ذلك ، علماً بأن مساحة المدينة كما وردت فى التعدادات والإحصاءات تتسم بالتضارب الشديد نظراً لاختلاف المعايير المستخدمة ، واختلاف طريقة تبويب السكان فى التعدادات المختلفة . جملة القول ، أن المدينة فى هذه المرحلة الأولى لم تكن محاور نموها قد ظهرت بعد ولم تكن الرقعة المأهولة قد أخذت في الزحف شمالاً .

فى هذه الفترة (– حتى سنة ١٩٣١) بدأت تظهر نويات عمرانية فى غرب المدينة بعد إنشاء كوبرى القنطرة الذى واكب شق الترعة الإبراهيمية سنة ١٨٧٣ ، وأيضا كوبرى المنصورة فى سنة ١٩٢٧ . وهنا ، اختلطت المساكن والمنشآت الجديدة بالاستخدام الزراعى القائم قبلاً ويمكن تمييز ذلك من أسماء التجمعات العمرانية ذات الأسماء الريفية مثل عزبة طه السبع ، وعزبه إسماعيل سرى وعزبة الخشابة وعربة شاهين . وأتاح ذلك العبور للعمران إلى الجانب الغربى زيادة فى مساحة المدينة وفى منطقتها المبنية ، ووصلت الأخيرة لحوالى ١,٥ كم . وترتب على ذلك التوسع بدأ تحديد كوردون لمدينة المنيا سنة ١٩٢٠ ، وحملت المناطق المستجدة والشوارع التى شقتها أسماء كبار ملاك أصحاب الأراضى والاقطاعيين وطبقة الصفوة المسيطرة فى المجتمع آنذاك .

وشهد المحور الشمالى إقامة بعض المبانى الإدارية والقنصليات الأجنبية ومبانى الخدمات لأن شمال المدينة كان لا يزال زراعى الطابع بما يناسب إقامة المنشآت التى تتطلب مساحة واسعة كالنوادى والمدارس والمرافق مثل خزان المياه الذى أنشى سنة ١٩٢٥ فى شمال المدينة وآخر فى جنوبها عرف بالصهريج[٢] وساعد على جذب العمران فى اتجاه النيل إقامة كورنيش للنهر وجرى تدعيم الجهة الشرقية للمدينة المطلة عليه ورغم نشاط العمران وشق الشوارع أيضا فى جنوب المدينة (على المحور الجنوبى) كما كان الحال فى الشمال ، إلا أن التناقض الحضرى كان واضحا منذ البداية علي المحورين ، فعلى المحور الشمالى نشط إنشاء النوادى والمدارس والشوارع المتسعة والقنصليات الأجنبية ، بينما على المحور الجنوبى كانت الشوارع أضيق وأقل استقامة ، وبدلا من النوادى أقيم مقلب للقمامة أسهم فى تردى الأوضاع الحضرية إضافة إلى أن الجزء الجنوبى من المدينة كان يتهدده الغمر والفيضان قبل تدعيمه وإنشاء كورنيش النيل .

---

(١) محمد مدحت جابر – مركز المنيا : دراسة فى جغرافية العمران – دكتوراة غير منشورة – قسم الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية سنة ١٩٧٨ ص ٧٣

(٢) محمد البدرى محمد نبيه – تخطيط البنية الأساسية فى مدينة المنيا – دراسة فى الجغرافيا التطبيقية – دكتوراة غير منشورة – قسم الجغرافيا – جامعة المنيا – ١٩٩٤ ص ١٢٨

وعموما يمكن القول أن مستوى السكان وأحوالهم الحضارية فى جنوب المدينة كان على عكس كنتورات منطقتهم ، مرتفعة الكنتور منخفضة المستوى الحضارى ، وهو عكس ما كان فى شمال المدينة إلى حد ما . وبطبيعة الحال فلم تكن كل المنطقة الجنوبية مرتفعة الكونتور ، فقط المناطق المكونة لنواة المدينة ، بينما كانت حواف القسم الجنوبى عرضة للغمروالغرق وقت الفيضان كما تقدم ذكره .

وفى المرحلة الثانية (١٩٣١-١٩٤٤)

بدأ الزحف شمالا مدفوعا بإتاحة الأراضى اللازمة للبناء وعلى وجه الخصوص حين جرى التخلص من المجارى المائية التى كانت تحد من حركته وحركة الانتقال السهل فى المدينة ، ومن ذلك ردم ترعة دماريس فى منتصف الثلاثينيات وشق مكانها شارعا عرضيا (غربى-شرقى) عرف بعدها باسم شارع الملجأ ثم شارع مدرسة المعلمات ، فعزز ذلك البناء فى اتجاهه ، بل وعبره شمالا . ومن التطورات التى حدثت فى تلك الفترة ودعم الاتجاه للنمو العمرانى إنشاء الكوبرى العلوى سنة ١٩٣٣ ، وعن طريقة عبر العمران الحضرى المنتمى للمدينة ليلتقى بالعمران الريفى الذى كان قائما فى هذا الجزء الغربى من قبل ، وأضاف ذلك لمساحة المدينة ومساحة الرقعة المبنية . ومن الطريف أن امتدادات العمران فى مدينة المنيا فى هذه الفترة عكست إلى حد كبير نوعية المستفدين من البناء وعكست كذلك خلفياتهم الحضارية . ويمكن التعرف على ذلك من مجرد مراجعة أسماء الشوارع والمناطق التى أشارت فى القسم الشمالى إلى أسماء علية القوم ومنشآت تجارية وصناعية مثل شوارع تحمل أسماء باشوات وبكوات وأسماء تحمل أسماء قنصليات ، وبنوك وفاوريقات ومصانع بينما عكست أسماء المناطق الجنوبية طابعا شعبيا مثل أرض المولد وشارع الاسبتالية وشارع السلخانة . ولذا ، هناك تفاوت فى المستوى بين امتداد العمران شمالا وجنوبا ، وبينما كان الكثير من العمران علي المحور الشمالى فى مستوى اقتصادى متميز ، ركز العمران فى الجنوب على المسكن الشعبى لإيواء ذوى الدخل المحدود من المواطنين .

وتميز العمران على المحور الشمالى باكتمال المرافق والبنية الأساسية من كهرباء ومياه ونظام للمجارى (وخاصة فى الفترة التالية) بينما حرمت المناطق الجديدة على المحور الجنوبى من معظم هذه الخدمات .

وعلى المحور الغربى فإن مناطق العمران الجديد والامتدادات العمرانية فى هذه الفترة حملت بعضا من أسماء الاقطاعيين وملاك الأراضى ، أو أسماء أول من عمر هذه البقاع . وتميز العمران

فى الجانب الغربى من المدينة بتركزه فى نويات يفصل بينها مناطق فضاء وأراضى زراعية ذات طابع ريفى صريح .

وفى الفترة من ١٩٤٤-١٩٧٧ :

ظل النمط الغالب للنمو العمرانى هو نحو الشمال مع ملأفراغات الأراضى المتخللة وزيادة كثافة العمران على المحورين الجنوبى والشمالى . وفى هذه الفترة اتضح النمو الطولى الواضح لشكل المدينة بعد إضافة منطقة أرض سلطان لها وضم قرية الاخصاص إلى كوردون المدينة .

ويعتبر العامل الحاسم فى النمو العمرانى فى هذه الفترة من ناحية وزيادة العمران على المحور الشمالى من ناحية أخرى هو ضم أرض سلطان إلى شمال مدينة المنيا (مساحتها ٠,٨كم٢) ورغم أن القانون القاضى بضم هذه المساحة صدر فى أوائل الأربعينيات ، إلا أن امتداد العمران الفعلى للمنطقة لم ينشط إلا فى الستينيات ، وكان ضم هذه المساحة التى تربو على ١٩٠ فدانا أهم أسباب النمو الانفجارى للمنيا نحو الشمال وكما لو أن السلطات المحلية رغبت فى أن تعوض عن فترة الركود فى البناء فى العقدين السابقين على الستينيات ، فنشطت فى هذه الفترة فى مد العمران بأنواعه من سكنى وإدارى وخدمى وترويحى إلى المنطقة . وعرفت أرض سلطان المساكن الشعبية والاقتصادية ، ودعمت البنية الأساسية للماء والكهرباء بإقامة مبان إضافية لها فى المنطقة وشقت الشوارع الطوليه مع اتجاه الامتداد العمرانى شمالا إضافة إلى شوارع عرضية تقطع المنطقة ما بين خط السكة الحديد وحتى كورنيش النيل . وظهرت فى أرض سلطان وبالقرب منها لأول مرة فنادق فاخرة مثل فندق لوتس وفندق نفرتيتى وعرفت المنطقة النوادى النهرية والرياضية والترفيهية والمبانى التى تخص النقابات المهنية المختلفة .

هذا عن المحور الشمالى ، وعلى الجانب الآخر شهد المحور الجنوبى نشاطا مماثلا للاستفادة من أراضى كانت سابقا طاردة لوجود المستنقعات والمنافع فى المناطق القريبة من الجهة النيلية وقبل أن تردم وتهيأ للبناء ، ولكن كان مستوى العمران هنا أقل كثيرا منه على المحور الشمالى . ويدعم ذلك فحص عدد العمارات التى أنشئت وضمت الوحدات المسماة بالمساكن الشعبية ، فمن بين ٢٠٨٠ وحدة سكنية ضمتها ١١١ عمارة حظيت المنطقة الجنوبية بأكثر من نصف عدد وحدات هذه المساكن وأكثر من نصف عدد العمارات .

أما المحور الغربى فبدأت تظهر به مبان خاصة بالحرف والطابع الصناعى المقلق للسكان فى المدينة الأصلية ، فهاجرت هذه الاستخدامات غربا وأسهمت فى زيادة الطابع العشوائى ، لما كان لمظهر العمران هنا من طابع أقرب إلى الطابع الزراعى .

وفى فترة الستينيات دعمت وظيفة المدينة الإدارية لكونها عاصمة للمحافظة بعد صدور قانون تنظيم الإدارة المحلية سنة ١٩٦٠ ، فنشطت المبانى الإدارية فى كافة المحاور وحظى القسم الأول (شمال المدينة) بالنصيب الأوفر .

والجدول (٥) يوضح عدد تراخيص البناء الخاصة بأحياء المدينة بين ١٩٧٣-١٩٧٥[1] .

جدول (٥) عدد التراخيص المنصرفة فى مدينة المنيا للبناء فى أقسام المدينة بين سنوات ١٩٧٣- سنة ١٩٧٥

الموقع	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	جملة	متوسط
قسم أول	١٧٧	٢٤٢	٢٩٦	٧١٥	٢٣٨
ثان وثالث ورابع	٨٦	١٠٠	١٣٥	٣٢١	١٠٧
قسم خامس وسادس	٢٨	٣٣	٥١	١١٢	٣٧

ويوضح الجدول بجلاء هيمنة قسم أول (شمال المدينة على نشاط البناء فى الفترة المذكورة وعلى غلبة (المحور الشمالى) على غيره من الأقسام ، فعلى سبيل المثال تقل هذه التراخيص فى قسم خامس وسادس (غرب المدينة) رغم أنهما يشغلان المساحة الأكبر بين الأقسام . ويجب ملاحظة أن هذه التراخيص هى الشرعية ، ويسود البناء غير الشرعى فى أقسام المدينة الجنوبية والغربية ، بينما لا يوجد مثل ذلك السلوك فى شمال المدينة الأفضل تخطيطا . لذا ، اتسم النمو العمرانى جنوبا وغربا بالعشوائية .

وفى هذه الفترة فإن العمران إلى جانب امتداده شمالا ، ومع زيادة أثمان الأراضى الخاصة بالبناء ، اضطر الكثير من راغبى السكنى والبناء للاتجاه غربا وجنوبا حيث الأراضى أرخص وأكثر

(١) محمد مدحت جابر – مرجع سابق الذكر – ص ١٣٢ .

إتاحة من الشمال . وأدى نمو العمران على كل المحاور إلى اتساع المدينة ووقوع النمو الطولى لنموها وزادت باطراد الرقعة المبنية Built-up-area من ٢٢٨ فداناسنة ١٩٠٦ إلى ٣٦٦ فدانا سنة ١٩٤٤ إلى ٧٦٣,٥ فدانا سنة ١٩٧٦ بنسبة زيادة حوالى ٢٣٥٪ عن مساحة الرقعة المبنية فى خلال ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن . ومع نمو المدينة شمالا فإن الكثافة السكنية والسكانية كانت معتدلة لارتفاع مستوى سكان قسم أول وعلى العكس كان الوضع مختلفا فى جنوب المدينة. أما انخفاض الكثافة السكانية والسكنية فى غرب المدينة فرجعه اتساع مساحة هذا القسم الذى يمثل وحده ٦٠٪ من مساحة المدينة ولكنه مخلخل السكان لتخلخل الأراضى الزراعية له .

أما النمو العمرانى فى الفترة من ١٩٧٧ إلى سنة ٢٠٠٠

والذى يمثل فى جزء منه الوضع الحالى لعمران مدينة المنيا فهو بحق المرحلة التى وصل فيها العمران لأقصى مدى ، وبعد أن كان النمو على المحور الشمالى هو الغالب استقر فى هذا المحور ، واتجهت الأنظار لغرب المدينة بوجه خاص لوجود المزيد من الأراضى المتاحة لأن هذا القسم (الخامس) كما تقدم يقترب مساحة من ثلثى مساحة المدينة بينما المنطقة المبينة به محدودة بالنظر لجملة المساحة .

وفى هذه المرحلة الزمنية لم يواصل العمران رحلته شمالا فقط ، ولكن تعدى حدود المدينة ليصل إلى شمالها الغربى حيث المساحة المخصصة لمبانى ومنشآت جامعة المنيا وكلياتها فكان ذلك أهم العوامل التى جذبت العمران فى هذا الاتجاه وأحدثت انقلابا فى أسعار الأراضى لتشعل اشتعالا ، وتتحول مساحات كثيرة من الاستخدام الزراعى إلى المبانى بصورة رسمية وغير رسمية . وأدت هذه الأوضاع إلى محاولة الاستفادة من الأراضى المتاحة بقدر الإمكان ، فعرفت المدينة الأبراج واتجهت المبانى رأسيا بعد أن مارست ذلك أفقيا عشرات السنين . ويبدو ذلك جليا للمتفحص لطرز وارتفاعات المبانى فى أنحاء المدينة حين يقارن بين نمط الفيلات والدور الأفقية ذات الشخصية المعمارية الفريدة التى تعكس طبيعة عصور مضت ، وبين هذه الأبراج التى لا تراعى إلا الاستفادة القصوى من المكان فجاءت خلوا من أى فن أو جمال معمارى .

وهكذا دعم ظهور جامعة المنيا استمرار العموان على المحور الشمالى ، ودعم أيضا هجرة عديد من الاستخدامات[1] الخدمية لنشاط الجامعة شمالا ، إضافة إلى الاستخدام السكنى بطبيعة الحال . وواكب زيادة الطلب على الأرض فى اتجاه هذا المحور ارتفاع أسعار الأراضى ، ولم يكن بد من الاتجاه نحو المحور الغربى والجنوبى الأرخص سعراً ، ولكن جاء معظم العمران المضاف للرقعة المبنية فى هذين الاتجاهين عشوائيا فى كثير من الحالات .

وبين سنة ١٩٧٣ و ١٩٩٣ أى فى خلال عقدين من الزمان أضيف لمساحة المدينة حوالى ٦٢٢٧٠٠٠ متر ٢[2] أى ١٤٨٣ فدانا وهو ما يساوى أكثر من ستة كيلو مترات مربعة ، ويعنى ذلك أن مساحة المدينة التى اقتربت سنة ١٩٦٠ من ١٠كم٢ قد زادت فى هذه الفترة إلى أكثر من ١٥ كم٢ إذا ما أخذنا فى الاعتبار المساحة العمرانية الممتدة شمالا وتضم مبانى جامعة المنيا .

وإذا نظرنا للمنطقة المبنية نجدها بطبيعة الحال قد تنامت مساحتها كذلك .ففى سنة ١٩٠٦ نلاحظ أن تلك المساحة هى فى حدود ١كم٢ (١٨٨فداناً) وفى سنة ١٩٤٤ وصلت لحوالى ١,٦كم٢ وفى سنة ١٩٧٦ زادت إلى ٣,٤ كم٢ . أما اليوم (سنة ٢٠٠١) فيمكن القول أن المنطقة المبنية تجاوزت علامة الخمسة كيلو مترات مربعة ، ومعنى ذلك أن كل نمو عمرانى صحبه نمو فى مساحة المدينة وأيضاً نمو فى الرقعة المبنية ، وحاليا فإن هذه المنطقة المبنية تشغل حوالى ثلث مساكن المدينة الكلية ، ولازالت المناطق الغربية هى متنفس النمو العمرانى لمدينة المنيا ، إضافة إلى المناطق المتخللة بين أرض سلطان ومبانى جامعة المنيا .

وكما كان الحال فى النمو العمرانى على مختلف المحاور فى الفترات السابقة ، فإن العمران استمر فى هذه الفترة الأخيرة ومن الملاحظ أن بناء المساكن الشعبية قد تركز فى أقسام المدينة المكتظة بعد إضافة أجزاء منها لكوردون المدينة ، لذا حظيت الأقسام الجنوبية من المدينة بالنصيب الأكبر من القسمين الرابع والخامس . ومن ضمن ١٨٢ عمارة شعبية حظى القسمان الرابع والخامس بعدد ١٣٠ عمارة بنسبة أكثر من ٨٠٪ من جملة العدد ، وحظيا فى الوقت نفسه بعدد ٣٩٠٤ من عدد الشقق السكنية بنسبة حوالى ٧٥٪ من الجملة[3] .

وحرص المسئولون عن إقامة هذه المساكن الشعبية على تخير مناطق تقع عموما خارج الكتلة المبنية . ومع نمو المدينة لتعبر علامة ٢٠٠ ألف نسمة فى منتصف التسعينيات على كان لابد أن تقسم إلى أحياء (ثلاثة أحياء) هى شمال وجنوب وغرب ، والتى تضم الست شياخات أو أقسام المتضمنة فى المدينة . والجدير بالإشارة فى معرض الحديث عن محاور النمو العمرانى ، أن مناطق

---

(١) راجع استخدام الأرض فى المدينة

(٢) محمد البدرى نبيه – مرجع سابق – ص ١٤٤ .

(٣) الأرقام عن المرجع السابق ص ص ١٤٤ – ١٤٦ .

القلب والتركز التجارى وما إلى ذلك صحبت هذا النمو فهاجرت معه شمالا من جنوب شارع الحسينى إلى وسطه فشماله ، واليوم هاجرت استخدامات تجارية عديدة إلى أرض سلطان والمتمثلة فى مبانى الخدمات والمحلات التجارية المتعددة الأغراض مثل محلات «السوبر ماركت» والملابس والبوتيكات وغير ذلك . وساعد النقل الحضرى فى امتداد العمران إلى هذه الأنحاء مع ما صاحبه من إزعاج متزايد وتلوث سمعى أصبح واضحا فى شارع طه حسين .

المبحث الثالث : سكان مدينة المنيا نموًا وتوزيعًا تركيبا :

نمت مدينة المنيا سكانيا ، كما نمت عمرانيا . ولحسن الحظ ، فإن التعدادات الرسمية فى مصر تغطى فترة زمنية فاقت القرن منذ أول التعداد سنة ١٨٨٢ حتى آخر تعداد أجرى سنة ١٩٩٦ . أكثر من ذلك ، فلدينا تقدير علماء الحملة الفرنسية لسكان المدينة فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . وقد بلغ عدد السكان آنذاك ٤٧٥٠ نسمة . واحتلت المدينة الترتيب الرابع عشر

جدول (٦) تطور سكان مدينة المنيا بين سنة ١٨٨٢ وسنة ١٩٨٦

التعداد	جملة السكان فى المدينة	معدل النمو السكانى	الحجم السكانى بالنسبة للتعداد السابق
١٨٨٢	١٨٨٧٣	–	–
١٨٩٧	٢٦٧٧٨	٢,٣	١,٤١
١٩٠٧	٣٠٨٧٠	١,٤	١,١٥
١٩١٧	٣٨٩٩٩	٢,٣	١,٢٨
١٩٢٧	٤٧٧١٩	٢,٠	١,٢٢
١٩٣٧	٥٤٨٢٣	١,٤	١,١٤
١٩٤٧	٧٠٢٩٨	٢,٨	١,٢٨
١٩٦٠ (١)	١٠٠١٢٥	٣,٢٦	١,٤٢
١٩٦٦	١١٢٥٨٠	٢,٠٧	١,١٢
١٩٧٦	١٤٦٤٢٣	٣	١,٣
١٩٨٦	١٧٩١٣٦	٢,٢	١,٢
١٩٩٦ (٢)	٢١٧٠٠٠	٢,١	١,٢

(١) بما في ذلك سكان قريتى الاختصاص وكفر المنصورة اللتان ضمتا لسكان الحضر فى هذه السنة طبقاً للقرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ وحذف القريتين من قرى المركز .

(٢) تقدير

فى ذلك الوقت بين مدن مصر ، إذ جاءت بعد القاهرة ودمياط والمحلة الكبرى والإسكندرية ورشيد وأسيوط وطنطا والمنصورة وملوى (وهى عاصمة مركز تابع للمحافظة اليوم) ومنوف وبنى سويف والفيوم وقنا .

أما بالنسبة للتعدادات الرسمية ، فقد كان حجم المدينة سنة ١٨٨٢ حوالى ١٩ ألف نسمة (١٨٩٧) وزاد العدد باطراد على مدى التعدادات المختلفة فوصل فى بداية القرن العشرين لحوالى ٢٧ ألف نسمة وفى منتصفه إلى أكثر من ٧٠ ألف نسمة ، وتضاعف العدد بعد ربع قرن ليصل فى سنة ١٩٧٦ إلى ١٤٦٤٢٣ نسمة ومع تحول القرن العشرين اقترب من ربع مليون نسمة ، والجدول التالى (٦) يوضح نمو سكان مدينة المنيا فى الفترة الزمنية التى تغطيها التعدادات منذ سنة ١٨٨٢ وحتى آخر تعداد عام ١٩٨٦ .

ويوضح الجدول نمو المدينة عبر اكثر من قرن من الزمان ، ويمكن أن نلحظ أن معدلات النمو منذ سنة ١٩٦٠ أخذت فى الزيادة بعد اضطلاع المدينة بوظائفها المركزية ، والاهتمام بالقاعدة الاقتصادية لها ، ويوضح الجدول أن حجم المدينة سنة ١٩٩٦ فى نهاية القرن العشرين يصل إلى قدر حجمها قبل بدايته فى سنة ١٨٠٧ ثمانى مرات ، وأن حجمها سنة ١٩٩٦ أصبح قدر حجمها فى منتصف القرن العشرين سنة ١٩٤٧ ثلاث مرات .

وكان نمو المنيا سريعا مقارنا بنمو مدن الصعيد ، ومع ذلك تأخر ترتيبها فى الترتيب الحضرى المصرى سنة ١٩٧٦ نتيجة لتفوق حجم بعض مدن الدلتا عليها لظروف خاصة بكل مدينة على حدة . وإذا أخذنا حجم المدينة زمن الحملة الفرنسية مأخذ الجد وهو ٤٧٥٠ نسمة ، فإن ذلك يعنى أن حجمها سنة ١٩٩٦ هو قدر حجمها زمن الحملة الفرنسية ٤٥ مرة ، ووصلت لهذا الحجم الكبير عبر حوالى قرنين من الزمان . وقد ارتبط نمو مدينة المنيا دائما بنمو إقليمها الممتد ووظائفه الزراعية أساسا مع تطور الرى فى الإقليم والاهتمام بشق الترع وتحسين المحاصيل ، وكان شق الترعة الإبراهيمية على رأس هذه العوامل مما أثر فى زيادة الإنتاج الزراعى ، وصب ذلك النمو فى المدينة باعتبارها حاضرة الإقليم ومجال تصريف الفائض الزراعى فانعكس ذلك على عمران المدينة ، وسبقت الإشارة إلى إقامة بعض قناصل الدول الأجنبية بها حيث تجارة القطن المحصول الأول ، ونشاط الحركة الاقتصادية بإنشاء البنوك الوطنية .

ومنذ اضطلعت المدينة بوظيفتها التجارية (التى هى وظيفة المدينة الأولى) أخذ سكانها فى النمو بأسرع من نمو سكان ريفها وخصوصا منذ انتهاء العقدين الأولين من القرن العشرين وقبل سنة ١٩١٧ .

وقد بلغت نسبة زيادة السكان فى ريف المنيا سنة ١٨٩٧ عن تعداد ١٨٨٢ السابق له ٤,٩ ٪ سنويا ، ووصلت إلى ٣,٥ ٪ سنة ١٩٠٧ ثم ١,٤ ٪ سنويا سنة ١٩١٧ ، ثم ١,٠ ٪ سنويا سنة ١٩٢٧ ، وإلى ١,١ ٪ سنة ١٩٣٧ ، ثم ٠,٧ ٪ سنة ١٩٤٧ وإلى ١,٩٥ ٪ سنة ١٩٦٠ ، ١,٥٨ ٪ سنة ١٩٦٦ ،

٢,٣٪ سنويا ١٩٧٦ . أما نسبة الزيادة فى مدينة المنيا بالمقابل فكانت بطيئة فى بداية القرن العشرين حتى سنة ١٩١٧ كما تقدم الذكر ، ثم انطلقت منذ ذلك التاريخ لتفوق دائما نسبة زيادة السكان السنوية فى الريف بصفة دائمة ويوضح ذلك الجدول السابق (٦) .

وقد بلغ حجم مدينة المنيا سنة ١٨٩٧ حوالى ٣٩٪ من حجم مركزها الريفى) (القرى) ووصل الحجم سنة ١٩٠٧ إلى ٣٣٪ فقط بمعنى تقدم نمو الريف سكانا . وانعكس الوضع بعد ذلك حيث تقدمتى نسبة زيادة سكان المدينة على نسبة زيادة سكان ريفها سنويا . ويدل على ذلك النمو للمدينة أن نسبة حجم سكان المدينة يصل لحوالى نصف نسبة حجم سكان المركز (٤٨٪) وأن المدينة سنة ١٩٧٦ مثل سكانها نسبة ٦١,٩٣٪ من جملة سكان ريفها فى هذه السنة .

وعموما فإن معدل نمو المدينة فى القرن العشرين فاق نظيره فى القرن التاسع عشر بفضل التطورات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية التى مرت بها .

ولعل دراسة التطور العددى والنسبي لأقسام مدينة المنيا يضفى أبعاداتفسيرية لحركة العمران فى الأقسام الستة في المدينة وهو ما يوضحه جدول (٧)

جدول (٧) التطور العددى والنسبى لسكان أقسام مدينة المنيا ١٩٦٠–١٩٩٠[١]

القسم	السكان ١٩٦٠	السكان ١٩٦٦	٪	السكان ١٩٧٦	٪	السكان ١٩٨٦	٪	السكان ١٩٩٦	٪
أول	٢٢١٩١	٢٤٦٣٧	١١,٢+	٣٠٩٦٧	٢٥,٤٨+	٣٤٨٨٢١	١٢,٦٣+	٣٨٣٤٥	٩,٩٣+
ثان	١٩١٢٦	٢٠٥٨٥	٧,٦٢+	١٩٨٩٠	٣,٣٧–	١٧٥٦٨	١٣,١–	١٩٣٧٠	١٠,١٤+
ثالث	٢٠١٨٣	٢٠٩٩٧	٤,٠+	٢١٩٧٦	٤,٦٦+	١٨٤٧١	١٨,٩٧–	٢٠٣٥٨	١٠,٠٦+
رابع	١٤٥٢٨	١٥٥٢٧	٢٠,١٩+	٣٠٨٥٩	٣٦+	٤٧٨٠٠	٥٤,٧+	٥٢٧٧٤	١٠,٤+
خامس	٢٠٦١٢	٢٤٧٧٤	٢٠,١٩+	٣٤٩٢٨	٤١+	٤٤٨٩٢	٢٨,٥+	٤٩٦١١	١٠,٥+
سادس	٣٣٦١	٤٠٢٠	١٩,١٦–	٧٨,٣	٩٤+	١٥٤٩٩	٩٨,٦+	١٧١٩٦	١٠,١٤+
ج.المدينة	١٠٠١٢٥	١١٢٥٨٠	١٢,٤٣+	١٤٦٤٢٣	٣٠,٠+	١٧٩١٣٦	٢٢,٣٤+	١٩٧٦٤٥	١٠,٣٣+

(١) أرقام سنة ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ عن محمد البدرى – مرجع سابق والنسب من حساب الباحث .

ويوضح الجدول الكثير من الحقائق بخصوص نسبة زيادة السكان فى أقسام المدينة فى ثلاثة عقود . ويجب مراعاة موضوع إضافة أرض سلطان للمدينة (قسم أول) ونشاط البناء فيها منذ الستينيات ، كذلك مراعاة ضم قريتى الاخصاص شمالا وكفر المنصورة القبلى جنوبا للمدينة ، مما أتاح استيعاب القسمين الأول والسادس للمزيد من السكان منذ ذلك التاريخ ، وهو ما ترتب عليه ارتفاع نسبة الزيادة السكانية بين التعدادات االمذكورة فى القسمين المذكورين ، وانخفاض هذه النسبة فى أقسام قديمة فى المدينة مثل قسمى ثانٍ وثالث نتيجة تفريغ بعض سكانها جزئيا لمصلحة القسمين الهاشمين (أول وسادس) من المدينة ، وربما أيضا جراء بعض التعديلات الإدارية بين الأقسام .

والملاحظة الثانية هى ثبات نسبة الزيادة السكانية بين الأقسام فى سنة ١٩٩٠ ، والتى لم تكن كذلك قبل هذا التاريخ ، ولعل أرقام ونسب قسم سادس على وجه الخصوص توضح ذلك إذ بلغت النسبة المذكورة للزيادة بين ١٩٧٦-١٩٨٦ حوالى ١٠٠ ٪ لاستيعاب القسم المذكور للزيادة السكانية فى الأقسام القديمة التى تعرضت لضغط سكنى وسكانى كبير وجد متنفسا له فى الأقسام الهامشية من المدينة . لذلك ، يمكن القول أن المدينة شهدت نوعا من الثبات والاستقرار فى نسبة الزيادة السكانية بعد استيعاب الأقسام الجديدة من المدينة لسكان جدد نتيجة توسيع «كوردون» المدينة ، وضم مساحات ذات طابع زراعى سابق لهذا الكوردون . هذه المساحات هى بالتى كانت إمكانياتها التوسعية العمرانية الاحتمالية Potentials المستقبلية أوفر ، وانعكس ذلك على سرعة نموها السكنى والسكانى .

وكما لاحظنا من الجدول أنه رغم إتاحة أراضى واسعة للبناء فى الشياخة الأولى ، إلا أن نموها السكانى معتدل فى السنوات الأخيرة . وسبب ذلك أنها من أكثر الأقسام فى المدينة التزاما بقواعد التخطيط السليم وأقلها فى اغتصاب الأراضى أو البناء بدون ترخيص Squatting، أما الشياختين الثانية والثالثة ، فمن الطبيعى أن تكون معدلات زيادتها السكانية معتدلة ، لضيق مساحة كل منهما وبذلك يقل جذبهما لسكان جدد على عكس الأقسام الأخرى كبيرة المساحة ، وخاصة الأقسام المقتطعة من أراضى زراعية مثل الشياخة الخامسة فى غرب المدينة .

الزيادة الطبيعية :

من دراسة العلاقة بين مفردات هذه الزيادة الطبيعية من معدل مواليد ومعدل وفيات ومعدلات الزيادة الطبيعية ، نجد أن هذه الزيادة الطبيعية ظلت أهم عوامل النمو السكانى فى المدينة وخاصة فى بدايات القرن العشرين ووسطه . ومع النمو الاقتصادى والاجتماعى والإدارى ، وإنشاء بنية اقتصادية شكلت الأساس الحضرى للمدينة . جذبت المدينة المزيد من سكان إقليمها ومن خارجه .

وبالنسبة لمعدل المواليد(١) ، فإن مراجعة له منذ سنة ١٩١٧ يوضح أن المعدل كان فائقا فى بداية القرن العشرين ، وعلى سبيل المثال وصل إلى ٥٦,٢ فى الألف سنة ١٩٢٠ وظل مرتفعا برغم تدرج انخفاضه ببطء ، ووصل المعدل لمتوسط السنوات من ١٩٢٢-١٩٢٦ إلى ٥٦,٣ ، وللفترة الخمسية التالية (٢٧-١٩٣١) إلى ٤٩,٣ ثم وصل فى الفترة التالية (١٩٣٢-١٩٣٦) إلى ٤٢,٥ ، وأخذ يتذبذب بين ارتفاع وانخفاض ليصل فى الفترة التالية (١٩٥٧-١٩٦١) إلى ٥٢,٦ وبعد ذلك أخذ فى الانخفاض فى العقود التالية فوصل سنة ١٩٧١ إلى ٣٦,٢ فى الألف . وتجدر الإشارة إلى زيادة هذا المعدل فى المدينة عن الريف فى كثير من السنوات وربما كان ذلك لأخطاء التسجيل وعدم الدقة فى ذلك ، وكان انخفاض معدل المواليد فى السنوات الأخيرة بفضل زيادة الوعى وجهود تنظيم النسل والإزمات الاقتصادية والأسكانية وعدم إتاحة الفرص لتكوين أسر جديدة كما كان الحال فى الماضى ، وواكب ذلك ارتفاع معدل وفيات الريف عن المدينة وهو الأقرب إلى الواقع والمنطق . وجدير بالذكر أن أقسام مدينة المنيا لم تكن متساوية فى معدل المواليد ، إذ ارتفع ذلك المعدل فى الشياخات ذات الأصول الريفية مثل كفر المنصورة القبلى أو قسم سادس .

وفى العقد الثمانينى والتسعينى انخفض المعدل بشكل ملحوظ يدل عليه الجدول (٨) الذى يوضح عدد المواليد وعدد الوفيات ومعدلاتها فى المدينة بين ١٩٨٥-١٩٩٠(٢) .

---

(١) محمد مدحت جابر – مرجع سابق – ص ص ٤٢٤ أ – ٤٢٤ ب
(٢) الأرقام عن محمد البدرى – مرجع سابق ، والنسب من حساب الباحث

جدول (٨) عدد ونسب المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية[١] فى مدينة المنيا ١٩٨٥ – ١٩٩٠

لسنة	ع. المواليد	المعدل	ع. الوفيات	المعدل	م. الزيادة الطبيعية	جملة الزيادة الطبيعية
١٩٨٥	٦٣٦٩	٣٦,١٨	١٨٥٥	١٠,٥٣	٢٥,٦٥	٤٥١٤
١٩٨٦	٦١٢٢	٣٤,٠١	١٧٥٥	٩,٨	٢٤,٢١	٤٣٦٧
١٩٨٧	٦٣٥٣	٣٤,٧١	١٦٠٢	٨,٧٥	٢٦,٠١	٤٧٥١
١٩٨٨	٦٥٥٢	٣٥,٠٣	١٩٢٧	١٠,٢٥	٢٤,٧٨	٤٦٢٥
١٩٨٩	٥٦٢١	٢٩,١٢	١٧٠١	٨,٨١	٢٠,٣١	٣٩٢٠
١٩٩٠	٦٠٧٦	٣٠,٨٤	١٧٥٣	٨,٨٩	٢١,٩٥	٤٣٢٣

ويوضح الجدول التناقص فى معدلات المواليد والوفيات ، وأيضا الزيادة الطبيعية فى السنوات الخاصة بالعقد التسعينى . وقد واصلت هذه المعدلات انخفاضا فى العقد الأخير من القرن العشرين فوصلت إلى حوالى ٧ فى الألف .

ويلاحظ أن معدل الوفيات آخذ فى التناقص نتيجة نشر الخدمات الصحية وزيادة الوعى الصحى ، وعلاوة على خدمات وزارة الصحة فالمنيا تحظى بمستشفى عام وآخر جامعى الآن ، والعديد من الخدمات الصحية فى مختلف المجالات وممثلة فى أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب . وفى نهاية القرن العشرين اكتملت الكليات الطبية بإنشاء كليتى الصيدلة وطب الأسنان مما أسهم فى تركز هذه الخدمات فى المدينة .

وبعد أن كان معدل الوفيات فى بداية القرن يقرب من ٤٠ فى الألف (متوسط الفترة من ١٩١٧ – ١٩٢١ وهو ٣٧,١ فى الألف) أخذ فى التناقص فوصل ذلك المتوسط إلى ٢٧,٥ فى الألف

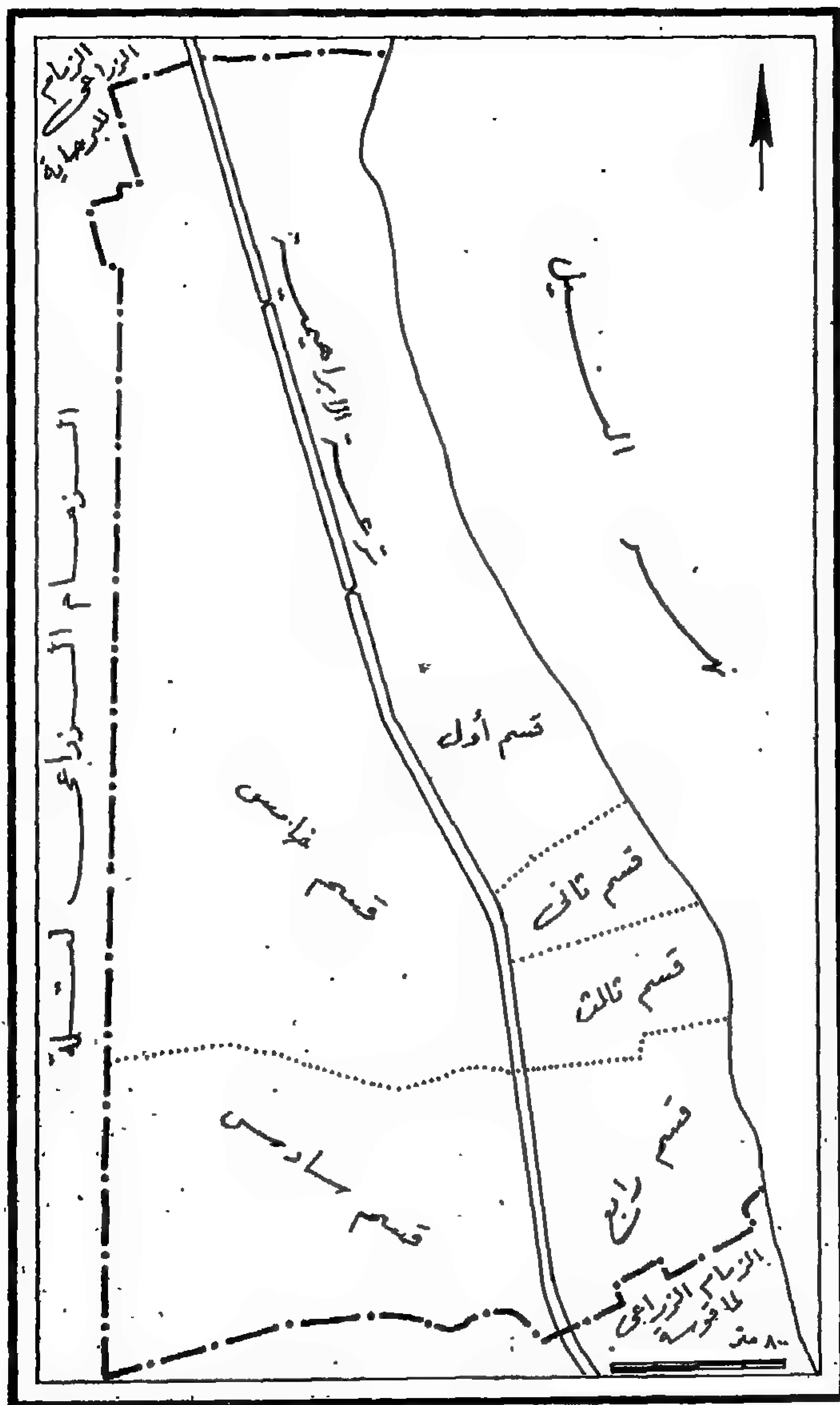
(١) نفس المرجع ص٦٢ .

فى الفترة الخمسية (١٩٣٢-١٩٣٦) وأخذ بعد ذلك يقل ببطء إلى أن وصل إلى حدود ٢٥ فى اللف فى عقد الخمسينيات ، أما فى العقد الثمانين فوصل لحدود ١٠ فى الألف وأقل للأسباب المتقدم ذكرها التى هيأت مثل هذا الانخفاض ، ومنذ سنة ١٩٩٠ قل هذا المعدل عن ١٠ فى الألف .وأما عن الزيادة الطبيعية ، فكانت فى حدود متوسطة فى بداية القرن العشرين ، ومرجع ذلك – رغم ارتفاع معدل المواليد – إلى ارتفاع معدل الوفيات ،ودليل ذلك أن مدينة المنيا ١٩١٧ سنة سجلت معدل ٥٤,٩١ فى الألف كمعدل مواليد و ٣٨,٩ فى الألف كمعدل وفيات ، لذا جاء معدل الزيادة الطبيعية ١٦ فى اللف فقط ، ومع انخفاض معدل الوفيات مع انخفاض أقل لمعدل زاد معدل الزيادة الطبيعية . وكان معدل ١٩٩٠ كما رأينا للمواليد فى المدينة ٣٠,٨٤ فى الألف والوفيات هو ٨,٨٩ فى الألف ، ومعنى ذلك أن معدل الزيادة الطبيعية فى هذا الفترة كان ٢١,٩٥ فى الألف لذا فهو لا يزيد كثيرا عن معدل الزيادة الطبيعية فى بداية القرن العشرين .

الزيادة غير الطبيعية (الهجرة) :

تشير بعض الدراسات السابقة الذكر إلى مدينة المنيا كانت دائما تكسب سكانها على حساب ريفها المجاور . وفى دراسة تمت ١٩٧٨[1] اتضح أن المدينة فى الفترة التعدادية ١٩١٧-١٩٢٧ كان مجموع الزيادة الطبيعية ٢٧٨٣ نسمة ، بينما مجموع الزيادة الكلية ٨٧٢٠ نسمة وهو ما يعنى أن المدينة وفد إليها فى الفترة التعدادية المذكورة ٥٩٣٧ نسمة ، وكان الرقم المقابل فى الفترة التعدادية التالية ١٩٢٧-١٩٣٧ ، ١٨٨ نسمة ، وفى الفترة ١٩٣٧-١٩٤٧ ، ٩٠٧٤ نسمة . وبين ١٩٧٤-١٩٦٠ ٢٠٨١, نسمة ، وهكذا لم تسجل المدينة أى نقص بين الزيادتين الطبيعية والكلية عبر التعدادت ، بينما تظهر البيانات أن مركزها الريفى أحرز نقصا فى هذا الشأن قدره ١٥٣٧٢ نسمة فى الفترة ١٩١٧-١٩٢٧-١٦٠٧٣٢ نسمة فى الفترة ١٩٣٧-١٩٤٧ ، ٣٢٧٨٦ نسمة في الفترة١٩٤٧-١٩٦٠ وعموما كان قدر الخسارة السكانية للريف فى مركز المنيا لصالح مدينة المنيا وغيرها شبه ثابت فى الفترة ١٩١٧-١٩٤٧ وفى حدود من ١٥-١٦ ألف نسمة[2] . وأثر فى عدد الوافدين للمدينة زيادة ونقصاناً ظروف خاصة بتطور عمران المدينة وظروف عامة مثل الكساد الذى أصاب مصر والعالم

(١) محمد مدحت جابر – مرجع سابق – ص ص ٦٢ – ٦٤
(٢) نفس المرجع ص ٦٢ .



أقسام مدينة المنيا شكل (٢)

فى الثلاثينيات ، لذا زاد العدد فى الفترة ٣٧ / ١٩٤٧ وفى الفترة ١٩٤٧ / ١٩٦٠ لظهور مشروعات اقتصادية وصناعية جاذبة ، وفى العقود الأربعة التى تلت ذلك أصبحت المدينة قبلة الفائضين عن العمل فى الريف ، وخاصة مع زيادة التعليم ،الإحجام عن العمل الزراعى ، إضافة إلى الزائدين عن حاجة العمل الزراعى بعد تفتت الإقطاع عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فأصبحت المدينة هى ملاذ المعدمين الباحثين عن العمل .

وقد بلغ جملة ماكسبته مدينة المنيا عن طريق الهجرة الزيادة الغير الطبيعية بين ١٩١٧-١٩٦٠ ، ١٦٩٩٤ نسمة وكانت المدينة أكثر أجزاء المحافظة جذبا سواء فى الريف أو الحضر ومثلت بقية المحافظة بالنسبة للمدينة مناطق طرد سكانى .ويدل على ذلك أن بقية محافظة المنيا (باستثناء مدينة المنيا) سنة ١٩٦٠ كان معدل الهجرة إليها ١,٥ ٪ ومعدل الهجرة منها ٢,٦ ٪ وكان عدد الوافدين إليها ٤٦٢٢٣ نسمة والنازحين عنها ٧٩٣٤٤ نسمة ، ويصبح الفاقد السكانى ٣٣١٢١ نسمة ، وبذلك يصبح الرقم القياسى لصافى التبادل هو - ٠,٢٦[1] .

وفى ربع قرن الأخير من القرن العشرين تضاعف هجرة السكان للمدينة بعد اضطلاعها بمناشط اقتصادية مهمة ، وإداريه متعاظمة ، وثقافية وتعليمية وخدمية لعل أهمها ظهور جامعة المنيا بها فى أوائل السبعينيات وما تقدمه من طبقه ثقافية لعلها أهم وظائف المدينة حاليا .

توزيع سكان مدينة المنيا :

من مراجعة جدول (٧) الخاص بتوزيع السكان على أقسام مدينة المنيا بعد سنة ١٩٦٠-١٩٩٠ يتضح أن توزيع السكان على أقسام المدينة الستة هو غير متوازن ، وفى سنة ١٩٩٦ قدر عدد سكان المنيا بما يقرب من ١٩٨ ألف نسمة ، كان نصيب قسم أول ١٩,٤ ٪ وقسم أول ١٩,٤ ٪ وقسم ثان ٩,٨ ٪ ، وقسم ثالث ١٠,٣ ٪ وقسم رابع ٢٦,٧ ٪ ،قسم خامس ٢٥,١ ٪ وقسم سادس ٨,٧ ٪ من جملة سكان المدينة . وعلى ذلك جاء القسم الرابع فى المرتبة الأولى ، تلاه قسم خامس ثم قسم أول فى المرتبة الثالثة (رغم حداثته) لأنه أصبح منطقة السكن الراقى ثم قسم ثالث فى المرتبة الرابعة علاوة على قسم ثان فى المرتبة الخامسة وأخيرا قسم سادس وله أصول ريفية فى المرتبة السادسة والأخيرة . وهذا التوزيع لم يكن كذلك فى بداية القرن العشرين حين كانت الأقسام القديمة تستأثر بالأعداد الأكبر من السكان ، وأدى توسع المدينة إلى إعادة فى توزيع أعداد السكان على الأقسام .

---

(١) الرقم حاصل قسمة إجمالي التبادل ، وهو مجموع النازحين والوافدين على صافى التبادل وهو الفرق بين عدد النازحين والوافدين . عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - زيادة السكان فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٦ ص ص ١٣٠ - ١٣٨

من حيث كثافة السكان فهى ترتفع بشدة فى الأقسام القديمة وتقل فى الأقسام ذات المساحات الواسعة مثل القسم الخامس أو السادس ، ولكن هذا بالنسبة للكثافة العامة ، أما إن حسبت الكثافة على اساس المنطقة المبنية فإن الصورة تتغير كثيرا . ويشير تعداد سنة ١٩٩٦ إلى أن مساحة مدينة المنيا هى ١٠,٩٦ كم٢ وأن عدد السكان ٢٠١٤٤٠ وعلى ذلك فإن كثافة السكان فى جملة المدينة هى ١٨٣٨٠ نسمة مقارنة بحوالى ١٢٢٤ نسمة فى ريف المركز أى أن الكثافة العامة فى المدينة تبلغ الكثافة فى الريف أكثر من ١٥ مرة.

ويشير تعداد سنة ١٩٩٦ إلى أن جملة سكان المدينة ٢٠١٤٤٠(1) نسمة والريف ٤٠٣٤٦٦ وبذلك يكون مجموع سكان مركز المنيا ٦٠٤٩٠٦ إى أن نسبة الحضرية هى ٣٣,٣٪ أى أن سكان المدينة يمثلون نسبة الثلث بين سكان المركز .

ومن حيث السكن فإن معظم السكان بالمدينة سنة ١٩٩٦ كانوا يقطنون الشقق السكنية وبلغت نسبة ذلك النمط السكنى بنسبة حوالى ٧٤,٨ ٪ أما الفيلات الخاصة فحازت على نسبة ٩,٩٢ ٪ والمنازل الريفية ٥١,٧٣ ٪ أما العشش والخيام فكانت حائزة لأقل نسبة ٠,٠٧ ٪ وهذا النمط السكنى أكثر وجودا فى الأقسام ذات الطبيعة الريفية وفى الأقسام المزدحمة ذات المناطق العشوائية فى جنوب المدينة .

تركيب السكان :

يعكس التركيب النوعى ارتفاعا فى نسبة الذكور عن الإناث ٥١,٣٤٪ ، ٤٨,٦٦ ٪ على التوالى ، وذلك بالنسبة لسنة ١٩٩٦ . وتشير بيانات غير منشورة عن محافظة المنيا أن النسب السابقة لسنة ٢٠٠٠ هى ب٥١,٤١ ٪ للذكور مقابل ٤٨,٥٩ ٪ للإناث . وتشير نفس البيانات إلى أن السكان أقل من ٢٠ سنة يمثلون ما عدده ٧٦٦٨٢ بنسبة ٣٥,٧٪ من جملة السكان .

أما السكان أكثر من ٦٠ سنة فكان عددهم ٨٢٦٨ بنسبة ٣,٨٥٪ من الجملة ، وبالنسبة للتركيب حسب الحالة الاجتماعية ممن هم فى سن الزواج ، فقد بلغ العزاب ٣٩٨٥٥ نسمة والتزوجون ٧٥٧٤٠ والمطلقون ٩٨١ والأرمل ٨٩٧٢ ، وغير مبين ١٩٠ . وبذلك تكون نسبة غير المتزوجين حوالى ٣١,٧٪ ونيبة المتزوجين ٦٠,٤١ والمطلقيين ٠,٨٪ والأرامل ٧,١٤ ٪ ، وغير مبين ٠,١٥٪ .

---

(١) الرقم أعلى من رقم ١٩٨ ألف سابق الذكر لحساب سكان فى خارج كوردون المدينة .

وبالنسبة للتركيب الديني فى سنة ١٩٨٦ كانت نسبة المسلمين بالمدينة ٧٧,٤ ٪ ونسبة المسيحين ٢٢,٦ ٪ . وترتفع نسبة المسيحين فى قسم أول إذ تبلغ ٣٨,١ لجملة القسم ، و ٣٣ ٪ لجملة المدينة .

أما بالنسبة للتركيب الاقتصادى فتشير بيانات ١٩٨٦ إلى أن ذوى النشاط تبلغ نسبتهم فى المدينة حوالى الثلث (شت سنوات فأكثر) يزيدون فى القسم السادس (٣٥,٥ ٪) ويقلون فى القسم الخامس (٣٠,٤ ٪) .

وفى دراسة ميدانية لتوزيع المهن فى المدينة وجد أن أكثر من نصف العاملين يندرج فى عمل وظيفى ومهنى ، وربعهم فى عمل حرفى و ٨,٥ ٪ يعمل بالزارعة وحوالى العشر بالتجارة ، بينما أوضحت الدراسة أن ٥ ٪ من عينة الاستبيان تحت غير مبين وتزيد نسبة اندماج الإناث فى العمل بالنسبة لقسم أول والتى تكاد تصل لثلث عدد الملتحقين بالمهن [١] .

أما بالنسبة للتركيب التعليمى فيشير تعداد سنة ١٩٩٦[٢] إلى أن نسبة الأميين بالمدينة تصل إلى ١٩,٢١ ٪ ومن يقرأ ويكتب ١٥,١٧ ٪ ، ومن هم فى المرحلة الابتدائية أو أنجزها ١١,٦٣ ٪ والحاصلون على مؤهل أقل من المتوسط [*] نسبتهم ٩,٣٢ ٪ ، والحاصلون على مؤهل متوسط ٢٩,١٧ ٪ ، والمؤهل فوق المتوسط ٣,٥ ٪ ، والحاصلون على مؤهل جامعى ١١,٢٥ ٪ والحاصلون على دبلوم وماجستير ودكتوراه بنسبة ٠,٧٥ ٪ .

البحث الرابع : الصورة العامة لاستخدام الأرض فى مدينة المنيا

يكاد يجمع الجغرافيون على أهمية خريطة استخدام الأرض الحضرى فى التعرف على المظهر التوزيعى للاستخدامات والتباينات المكانية فيها ، وركزت درسات حديثة على ما يعرف بالمركب البيئى Ecological Complex وخاصة مواضع الاستخدامات وسهولة الوصول إليها Accessibility وأيضا درجه التقدم التقنى للسكان وأثر ذلك فى استخدام الأرض واستخدام الأرض الحضرى ليس

(١) محمد البدرى – مرجع سابق – ص ٨٥ .
(٢) تعداد سنة ١٩٩٦ .
(*) النسبة تزيد عن ١٠٠ ٪ بنسبة الأرقام الدائرية .

حكرا على الجغرفيين ، فقد اهتم به الاقتصاديون وغيرهم من زوايا مثل قيم الأراضى ، والتنافس على استخدام منطقة معينة من قبل استخدامات بعينها ، واستخدام الأرض والتصنيف الوظيفى للمدن هو مبرر وجود المدينة كما يذكر «حمدان»(١)

ولدراسة استخدام الأرض الحضرى الذى يعكس وظائف المدينة لابد من استخدام مناهج عديدة منها الوصفى والكمى والتحليلى والسلوكى . وفيما يلى عرضا موجزا لاستخدام الأرض فى مدينة المنيا .

١- الاستخدام السكنى :

يمكن تقسيم هذا الاستخدام إلى : أ- الاستخدام السكنى خارج المنطقة القديمة

ب- داخل المنطقة القديمة .

أ- الاستخدام السكنى خارج المنطقة القديمة :

يعد أهم الاستخدامات الحضرية كماً ونوعاً . وابانت دراسات أجنبية أن الوظيفة السكنية تشغل أكبر نصيب من الاستخدام الحضرى فى عديد من المدن الأمريكية . إذ فى المدن التى تزيد نسبة عن ١٠٠ ألف نسمة يكون هذا الاستخدام ٤١ ٪ من مساحة الأرض المستغلة ، وتزيد نسبة هذا الاستخدام كلما قل عدد سكان المدينة (Northam, 1975:254) . وفى دراسة للباحث عن مدينة المنيا ١٩٧٨ بلغ نصيب ذلك الاستخدام ٣٤,٧٪ من جملة مساحة المنطقة المبنية . أما مساحة المنطقة المتدهورة – وهى أصلا سكنية الاستخدام – وهى ٢٠٩٠٨٠ متر٢ بنسبة ٦,٤٧ ٪ من جملة المساحة المتطورة ويكون المجموع ٤١,٧ ٪ لجملة الاستخداميين فى المنطقة المتدهورة وخارجها . ومن المعروف محاولة الباحثين ربط الاستخدام الحضرى بنظريات التركيب الداخلى للمدن من حلقى ومتعدد النويات .. الخ ، ومثل ذلك لا ينطبق أبداً على حالة مدينة المنيا التى تأخذ شكلا طوليا غير طبيعى وتنحصر كما سبقت لا ينطبق أبدا على حالة مدينة المنيا التى تأخذ شكلا طوليا غير طبيعى وتنحصر كما سبقت الاشارة بين معالم طبيعية وبشرية تحدد نموها شرقا وغربا ، وتفرض عليها النمو شمالا وجنوبا . وفرض ذلك الوضع تعقيدا فى استخدام الأرض السكنى وفى غيره . وفى المنيا ، كما هو الحال فى غيرها ، فانه يوجد عدة مراتب من الأستخدام السكنى التي يمكن التعرف من خلال ما أسماه الباحث المناطق الحضارية اعتمادا علي دراسة ميدانية ، ووضع معايير للتفرقة بين هذه المناطق ورغم مرور أكثر من عقدين من الزمان علي هذه الدراسة فإن هذه المناطق لا تزال صادقة فيما تبرزه من تباين حضارى فى الرقعة الحضرية للمدينة . وفيما يلى تلخيص لهذه المناطق الحضارية :

---

(١) جمال حمدان جغرافية المدن – الطبعة – الولى – القاهرة – بدون تاريخ نشر ، ص : ١٧٤ .

١- من بين أقسام المدينة الستة تبين أن قسم أول هو أرقاها وجاء فى المرتبة الآولى دائما من حيث تطبيق المعايير المشار إليها والتى اعتمدت على امتلاك أشياء غالية وراقية كالسيارة والتكيف والتليفزيون الملون والثلاجة وما إلى ذلك (*) .

٢- جاء قسم سادس - والذى له أصول ريفية - فى المرتبة الأخيرة بالنسبة للمعايير سالفة الذكر .

٣- تراوحت النسب الخاصة بامتلاك الأشياء الدالة على المستوى الحضارى للسكان بين الأقسام ، وعموما فإن المستوى الحضارى يتقدم فى الاتجاه الشمالى للمدينة عنه فى الاتجاه الجنوبى والغربى .

٤- فى سنة ١٩٧٨ كانت أسرة واحدة من بين ٢٤ أسرة بالمدينة تمتلك سيارة ، وهناك جهاز تليفزيون ملون واحد لكل ١٩ أسرة ، وجهاز تليفزيون واحد لكل ١,٥ أسرة وثلاجة واحدة لكل ٢,٧٣ أسرة ، وبوتاجاز واحد لكل ١,٤٥ أسرة ، وغسالة لكل خمس أسر وسخان لكل ١٠ أسر (**) .. ويعد قسم أول هو صاحب المرتبة الأولى فى المستويات الحضارية وأيضا فى نمو الاستخدام السكنى يدل على ذلك أن نصيب تراخيص البناء التى أجيزت به فى النصف الأول من العقد الثامن من القرن الماضى فاقت جملتها فى بقية الأقسام ، كذلك يتميز القسم بأنه أقل الأقسام فيما يسمى بالنمو السكنى العشوائى أو غير المرخص كما أن ارتفاعات المبانى السكنية به تفوق الارتفاعات فى بقية الأقسام وخاصة القديمة منها .

ب- الاستخدام السكنى فى المنطقة المتدهورة :

يوجد هذا الاستخدام فى جنوب المدينة ، ويشمل أجزاء من شياختى قسم ثان وثالث وهنا توجد نواة المدينة أو قلبها Core والتى منها امتدت مدينة المنيا . ويخترق شارع التجارة هذا الاستخدام من الشرق إلى الغرب عموديا على الاتجاه الطولى للمدينة . وعلى عكس الحال فى المدن الغربية ، فهنا يختلط السكن بالتجارة ، إذ يوجد القلب التجارى القديم للمدينة فى هذه المنطقة ، وهنا يقل عدد الأدوار السكنية وعموما فالارتفاعات بين دورين أو ثلاثة فقط . ويطلق جغرافيو المدن

(*) كانت هذه المعايير أكثر صدقا فى سنة ١٩٧٨ منها فى الوقت الحاضر .
(**) من البديهى أن يتحسن الوضع بالنسبة لذلك بعد حوالى ربع قرن .

العديد من المصطلحات على طبيعة السكن فى مثل هذه الأنحاء مثل السكن الدون Substandard Housing أو المنطقة المتدهورة Slum أو المنطقة الموبوءة Blighted Area وكلها تعبيرات تستخدم تبادليا للدلالة على تدنى النواحى المادية السكنية وكذا الجوانب الاجتماعية . وأهم ما يميز هذه المناطق المتدهورة هو مبانيها القديمة المتداعية وقلة التسهيلات الصحية وكثرة الأسر المحتاجة وارتفاع درجة التزاحم Crowding . وقد ربط عديد من الباحثين بين هذه المنطقة المتدهورةالمحسوبة من الاستخدام السكنى وبين مشكلات المدينة مثل الجريمة وغير ذلك . ومثلت مساحة المنطقة المتدهورة نسبة ١٥,٧٥٪ من هذا الاستخدام . والحقيقة أنه لا يوجد مناطق تدهور أخرى خارج المنطقة القديمة نمت وامتدت فى ربع القرن الأخير نتيجة أزمة الإسكان ووجود مناطق ريفية عند أطراف المدينة وبخاصة فى الشمال والغرب .

الضواحى :

رغم أن تعبير الضواحى هو تعبير أمريكى أصلا Suburbs أو Outskirts ، ورغم أنه يلزم بهذا المفهوم السفر بالمركبات المختلفة بين المدينة والضاحية ، إلا أننا نستعمل التعبير هنا مع بعض التصرف . ونقصد بالضواحى محلتان عمرانيتان وقعتا فى شمال المدينة (الاخصاص) وفى جنوبها (كفر المنصورة) وقد انتفت عنها صفة الضواحى بعد دخولهما فى «كوردون» المدينة سنة ١٩٦٠ . ولعل ما يميز هما كضاحيتين يغلب عليهما الاستخدام الريفى هو ارتفاع نسبة العاملين بكل منهما بالزراعة وهو ما زاد على ١٠٪ سنة ١٩٧٨ بينما كانت النسبة المقابلة لمدينة المنيا ٢,١٪ فقط . ولا شك أنه خلال العقدين الأخيرين فإن هذه النسبة قلت مع اندماج الاثنتين فى الحياة الحضرية . وفى سنة ١٩٧٨ كانت الرقعة المبنية للضاحيتين تمثل ٢,٨٪ فقط من جملة الرقعة المبنية لمدينة المنيا .

٢- الاستخدام الصناعى :

العلاقة بين الصناعة والحضرية وثيقة ، وارتبط تطور المنيا التاريخى وارتبط تطور الصناعة بها بدرجة كبيرة منذ حلت بها صناعة السكر فى فترة باكرة من تاريخها الحديث (راجع نشأة المدينة وتطورها) ، ومن المثير أن هذه الصناعة (السكر) لم تعد موجودة فى المدينة حالياً ، وإن وجدت فى أحد مراكز المنيا (الفكرية أو أبو قرقاص) وذلك نتيجة هجرة زراعة وصناعة السكر جنوباً .

ونتيجة للشكل الطولى للمدينة ، وقلة الفسيحة اللازمة للمصانع ، كان لزاما على الاستخدام الصناعى أن يبحث له عن مواقع هاشمية بعيدا عن الكتلة المبنية . وفيما يلى مفردات الاستخدام الصناعى بمدينة المنيا :

١- صناعة حلج القطن وعصر الزيوت والصناعات اللصيقة بها :

تعد من أقدم الصناعات فى المدينة وتركزت فى شمال المدينة فى مصنع «أندرسون» فى سنة ١٩٣٦ فى بقعة لصيقة بالأرض الزراعية وذو موضع منفصل عن المنطقة المبنية الذى أقيم بأراض زراعية سلطان التى ضمت للمدينة لاحقا سنة ١٩٦٠ ، لذا أصبح المصنع حاليا امتداد للمنطقة السكنية فى أرض سلطان مع ما يسببه ذلك من مشاكل بيئية . وأعقب إنشاء المصنع معصرة للبذور سنة ١٩٣٩ ، ثم بعض التوسعات مثل مصنع المسلى سنة ١٩٥٨ ، ومصنع للعبوات مما أوجد نوعا من التكامل الصناعى أسهم فى وجود فائض يصدر خارج المدينة مما يجعل وظيفتها الصناعية أساسية Basic حسب مفهوم Basic - Non Basic Cocept لجون ألكسندر . ومن مقومات هذه الصناعة حين نشأت ، اتساع المساحة اللازمة ، وانفصالها عن سكن المدينة آنذاك ، واعتمادها على خامات محلية متمثلة فى محصول القطن وبذرته ووجود الحجر الجيرى اللازم للصناعة فى محيط المدينة بالضفة الشرقية واللازم لصناعة علف الحيوان ، والاستفادة من القرب من خط السكة الحديد (مصر – أسوان) والقرب من ترعة الإبراهيمية للحصول على الماء اللازم للعمليات الصناعية ، كذلك وجود الجبهة النيلية التى أسهمت فى النقل الرخيص ، ولا يسبب المصنع تلوثا خطيرا لاعتماده فى الطاقة على الكهرباء . ويحتل هذا الاستخدام الجزء الشمالى الأقصى من المدينة .

٢- صناعة المشروبات الغازية :

أقيمت هذه الصناعة – على عكس السابقة – فى وسط الكتلة السكنية لاحتلالها مساحة أقل وذلك سنة ١٩٥٢ وهى صناعة أساسية أيضا Basic لأن نصيب المدينة منها سنة ١٩٧٨ كان ٤٠ ٪ فقط ويصدر بقية الإنتاج لخارج المدينة فى مراكز محافظة المنيا وخارجها . ومع وجود هذه الصناعة فى داخل الرقعة المبنية إلا أنها لا تسبب تلوثا .

٣- صناعة الثلج :

كانت لها أهمية قصوى حيث نشأت سنة ١٩٣٣ فى زمن لم تكن صناعة التبريد بالمفهوم الحديث قد توسعت بعد . واختير موقع هذه الصناعة بالقرب من محطة الكهرباء الرئيسية آنذاك وكان الموقع هامشيا فى ذلك الوقت . وعموماً قلت أهمية هذه الصناعة حاليا بعد شيوع أجهزة التجميد والتبريد الحديثة ، وكان من مشاكل هذه الصناعة موسمية بها (من أبريل حتى نوفمبر) .

٤- صناعة الغزل والنسيج :

وهذه الصناعة تأخر وجودها فى الصعيد عموما وفى مدينة المنيا على وجه الخصوص بالمقارنة مع مدن الدلتا مثل المحلة الكبرى وكفر الدوار ، ناهيك عن القاهرة والإسكندرية .

وقد قامت وحداتها فى صورة صناعات منزلية وأنوال يدوية منذ القرن التاسع عشر ، وفى سنة ١٩٤٩ كان بالمدينة ١٥٠٠ عامل نسيج يعملون على حوالى ٤٠٠ نول لنسج الصوف والقطن [1] . أما الصناعة الحديثة فعمادها مصنع غزل المنيا الذى يشغل مساحة ٣٢ فدانا . ورغم تسميته التى قد تشير لوقوعه فى المدينة إلا أنه يقع كليا خارج «كوردون المدينة فى قرية ماقوسة جنوب المدينة ، وإن اعتمد فى جزء كبير من العمالة على المدينة ذاتها . ووصل عدد العمال سنة ١٩٧٦ إلى أكثر من ٣ آلاف عامل يعملون على مدى ثلاث ورديات فى ٢٤ ساعة .. وقد أضيفت للمصنع توسعات فى ربع القرن الأخير . وهذه الصناعة أيضا تضيف إلى اقتصاد المدينة وتجعله اساسى وبصفة أكبر .

ويحتل الاستخدام الصناعى فى المدينة مساحة تزيد على ربع مليون متر مربع وهو ما يمثل حوالى ٨٪ من مساحة المنطقة المبنية رغم وجود مصنع الغزل خارج الكوردون ويأتى الاستخدام الصناعى فى المرتبة الرابعة بعد السكن والمرفق والشون والمخازن .

٣- الاستخدام التجارى :

وظيفة التجارة هى التى ترتبط بالمدينة أشد الارتباط . واستمدت المدن أهميتها دائما من دورها فى التبادل التجارى وكونها مراكز لتصريف الفائض من إقليمها ومن غيره . ويعد شارع الحسينى الذى يشق المدينة من الجنوب للشمال هو العمود الفقرى للنشاط التجارى وخاصة التقليدى والقديم ، ولكن – كما هو الحال فى عديد من المدن المصرية – فإن الاستخدام التجارى الحديث هاجر حاليا شمالا ليشمل شارع طه حسين الذى يعد أهم شوارع أرض سلطان التى تمثل قسم أول أرقى مناطق المدينة ، كذلك تأثر الاستخدام التجارى بقوى الجذب والطرد Centrifugal and Centripetal Forces

---

(١) عن كتاب المنيا عروس الصعيد : ص ١١٣ .

فانتقلت الاستخدامات التى تلزمها مساحات فضاء واسعة لخارج المدينة وانجذب لداخل المدينة الاستخدامات التجارية الحديثة والمحلات العصرية والبضائع الراقية ، ويمثلها شارع طه حسين حاليا . ولازالت المحلات العامة تشغل أراضى فى داخل الرقعة القديمة وقريبا من وسط المدينة التجارى C.B.D حيث العديد من منشآت الخدمات العامة والخاصة والمصارف التجارية .. على وجه العموم فإن الاستخدام التجارى يبدأ فى جنوب المدينة وخاصة شارع الحسينى تقليديا فى صورة بازارات وقيساريات ودكاكين شرقية تقليدية وينتهى شمالا بالمحال الحديثة التى تبيع السلع الشبابية من ملابس وأجهزة إليكترونية وأحذية وأدوات منزلية . وسبقت الإشارة إلى آختراق شارع التجارة للجزء القديم والجنوبى من المدينة .

ويرتبط بالتجارة انعقاد سوق تقليدى لمدينة المنيا لا يزال حيا حتى اليوم ويعقد بالقرب من قنطرة رى المنيا ويفد الريفيون إليه عبر تلك القنطرة ، كما توجد مناطق متخصصة تجارية مثل تجارة الأقمشة المانيفاتورة والأثاث بشارع التجارة ، ومن ذلك سوق الخضار وسوق الغلال وسوق الخيش وتجارة الجملة فى الفاكهة وترتبط بها بعض شركات النقل فى جنوب المدينة .

وفى دراسة ميدانية لشارع الحسينى محور التجارة الرئيسى سنة ١٩٧٨ تبين أن منشآت تجارة الأقمشة والخردوات والملابس تشغل ٢٣ ٪ ، والمطاعم والمقاهى والمخابز ١٦ ٪ ، ومنشآت الخدمات الشخصية ١٥ ٪ ، ومحلات البقالة ١٢ ٪ ، والجزارة ٨٪ ، والموبيليا والحديد والزجاج ٦ ٪ والخضر والفاكهة والسلع الأخرى ٦ ٪ والأدوات المنزلية ٥٪ والصيدلايات ٤ ٪ والمكتبات والمطابع ٣٪ ومحلات القطاع العام ١,٥ ٪(١)

وترتبط منطقة التجارة المركزية CBD بالمناشط التى تناسب مدينة فى قلب الصعيد مثل مكاتب المحامين والأطباء والمحاسبين والمحاكم والمقاهى والفنادق مما تختلف عن معايير تحديد المنطقة فى المدن الأجنبية . ومساحة الاستخدام التجارى فى المدينة حوالى ٨٪ يدخل ضمنها المنطقة التجارية الأساسية أو ما يسمى Hard Core وتشغل حوالى ٣٪ من مساحة المنطقة المبنية . وعموما يبدو نوع الانحدار Gradient فى الأعمال المركزية شمالا وجنوبا من المنطقة الوسطى التجارية CBD .

---

(١) محمد مدحت جابر ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق الذكر ، ص ١٦١

٤- استخدام المرافق والنقل :

وهو أحد أهم الاستخدامات اللصيقة بوظيفة المدن وخاصة مبانى السكة الحديد والاتصالات السلكية والاسلكية والبريد ومحطات القوى والمياه والمجارى والصرف الصحى وغير ذلك من مفردات البنية الأساسية Infrastructure إضافة إلى الشوارع والميادين ويشغل الجزء الأكبر من هذا الاستخدام نشاط السكة الحديد (٦١ ٪) من جملة مساحة الاستخدام . أما نسبة مساحة هذا الاستخدام فى مدينة المنيا لجملة مساحة المنطقة المبنية فهو حوالى ٢,٤٤ ٪ . ويذكر (نورثام Northam) أنه ليس من الضرورى أن تكون جملة الأراضى مخصصة لهذا الاستخدام بل يمكن أن تشغله أنشطة معاونة . وتبلغ مساحة الشوارع فى مدينة المنيا حوالى ١٧ ٪ من جملة مساحة المنطقة المبنية أو المتطورة .

٥- استخدام الشون والمخازن :

ويشغل هذا الاستخدام المرتبة الثالثة من بين الاستخدامات الحضرية فى المدينة ، وتجب مراعاة أن هذا الاستخدام أقرب إلى استخدام الأراضى الفضاء غير المستغلة ، ويشمل هذا الاستخدام نسبة ٨,٥ ٪ من جملة مساحة المنطقة المبنية . ويعد هذا الاستخدام من أهم الاستخدامات التى تعرضت لقوى الجذب والطرد فى المدينة وعموما جرى هجرة هذا الاستخدام نحو الأطراف لصالح الاستخدامات المركزية والحديثة التى انجذبت لوسط المدينة حيث كثافة السكان أكبر . ويرجع ذلك لضعف قدرة هذا الاستخدام على المنافسة فى المناطق المهمة مرتفعة القيمة .

٦- استخدام المنشآت الحكومية والإدارية :

يتداخل هذا الاستخدام مع استخدام الخدمات ولكن حرص الباحث على التفرقة بينهما ممثلا المبانى العامة والمقر الرئيسى مثل مديريات الصحة أو التعليم تدخل فى هذا الاستخدام ، أما وحداتها من المدارس ووحدات صحية فتدخل فى الخدمات ، وخضع هذا الإستخدام كغيره للهجرة ، فخريطة سنة ١٩٣١ للمدينة توضح ارتباط المبانى الحكومية بالجبهة النيلية بعيدا عن داخل المدينة المزدحمة ، وبعد ذلك أصبحت أكثر انتشارا على صفحة المدينة . وبلغت مساحة هذا الاستخدام سنة ١٩٧٨ ٢٤٢٧٦٠ مترا مربعا من جملة مساحة المنطقة المبنية ، وهو ما يمثل حوالى ٧,٥ ٪ من جملة مساحة المنطقة المبنية .

٧- استخدام الخدمات :

ويشمل الاستخدام التعليمي والصحى والاجتماعى والأمنى وتشمل هذه الاستخدمات فى المدينة مساحة ٢٨٦٦٨٨م٢ من جملة مساحة المنطقة المبنية أى ٨,٩ ٪ من جملة الاستخدامات .

٨- استخدام الترويح والترفيه :

ويشمل الاستخدام دور السينما والمسارح والملاهى والحدائق والمتنزهات والملاعب وما إلى ذلك ، ومعظم الاستخدام يتوافر للسكان بعيدا عن المنطقة القديمة المتدهورة فى الجنوب وتميل معظم وحدات هذا الاستخدام للوقوع فى شمال المدينة وعند الجبهة النيلية إذ خضعت هذه الأخير للتخطيط السليم سنة ١٩٢٩ مما أوجد «كورنيش» النيل الذى لا يزال من معالم المدينة الترويحية الجميلة ، يضاف لذلك نواد عديدة للبلدية والشرطة والقضاة والمهندسين وأساتذة الجامعة واستاد ونواد رياضية ، ويمثل الاستخدام ٧,٦٤ ٪ من جملة مساحة المنطقة المبنية . وقد بدأ الجانب الشرقى للمدينة - بعد إنشاء كوبرى المنيا - يجذب وحدات هذا الاستخدام الترويحى ممثلا فى الحدائق العامة ومبانى التلفاز وغير ذلك ، كما أن الجانب الغربى للنيل يخضع حاليا لإضافة أنشطة ترويحية .

٩ - استخدام الأراضى الفضاء :

ويقصد بها الأراضى المتخللة للرقعة المبنية ، ولا يقصد بها الأراضى الزراعية المحيطة ببعض الشياخات فى المدينة لا سيما الخامسة والسادسة والتى أصبحت مجالا للتمدد الحضرى Urban Sprawl . وبلغت مساحة الاستخدام ٣٢٩٠٦٧ متر٢ أى حوالى ١٠,٢١ ٪ من جملة مساحة المنطقة المبنية . وهذا الاستخدام هو ما يجب توجيه العمران المخطط نحوه .

وفى نهاية موضوع استخدام الأرض تجدر الإشارة إلى درسات الباحث عن مدينة المنيا سنة ١٩٧٨ أبانت عن أن متوسط نصيب الفرد من كافة الاستخدامات بلغ حوالى ٢٢ مترا مربعا مع ارتفاع هذا المتوسط للاستخدام السكنى (٩م٢) وجاءت بقية الاستخدامات لتحظى بنسب متقاربة تراوحت بين ١,٧٢م٢ للاستخدام الصناعى ، ٠,٢٨م٢ للتجارى و ١,٦٨م٢ للترويحى . أما متوسط نصيب الفرد من مساحة المدينة بما فيها الأراضي الزراعية فكان ٧٢م٢ ولا شك أن هذه المتوسطات قد تغيرت مع زيادة السكان وتوسع المدينة .

كذلك تجدر الإشارة إلى ارتفاع قيمة الأراضى بمدينة المنيا عبر ربع القرن الأخير منذ حدثت الدراسة سالفة الذكر ، ولكن ظلت القاعدة صادقة وهى ارتفاع أسعار الأراضى فى منطقة CBD ووسط المدينة والأحياء الراقية وانخفاضها النسبى بعيداً عنها بمعنى وجود نوع من الانحدار بالبعد عن وسط المدينة وهو ما يتفق ونظرية Distance Decay Theory . وترتفع الأسعار بخاصة عند جوانب الشوارع التجارية ، كما تلعب الجبهة النيلية فى المدينة دورا هاما فى رفع قيمة الأراضى . وكان ضم القرى الريفية لكردون المدينة من عوامل رفع أسعار الأراضى وعموما ترتفع أسعار الأراضى شرق الترعة الإبراهيمية وخط السكة الحديد عن غربها . وقد أشار الجغرافى بريان بيرى Berry إلى أن الاستخدامات تختلف فى درجة تنافسها على قطع الأراضى متأثرة بدرجة قربها من منطقة .C.B.D .ويكفى أن نشير إلى أن سعر المتر المربع فى منطقة أرض سلطان سنة ١٩٦٠ بدأ بأربعة جنيهات ، ووصل إلى ما بين ٣٠- ٥٠ جنيها سنة ١٩٧٨ ، وتجاوز فى بعض المناطق اليوم الألف جنيه وخاصة بالقرب من الجبهة النيلية .

المبحث الخامس : المشكلات الحضرية والتخطيط للمستقبل

يمكن القول أن للمدينة مشكلاتها العديدة ، ويمكن أن تقسمها إلى قسمين رئيسين أولها مشكلات تتصل بالجوانب المادية ، وثانيها مشكلات تتصل بالجوانب غير المادية .

ومشكلات مدينة المنيا لا تنفصل عن مشكلات بقية المراكز الحضرية فى مصر ، ولكن مورفولوجية مدينة المنيا وشكلها الطولى ، ووجود المظاهر الجغرافية الخطية الممتدة من الجنوب إلى الشمال أضاف إلى هذه المشكلات .

ويمكن أن نبدأ بمشكلات تموين المدينة بالسلع والخدمات فرغم الهيمنة الواضحة من قبل المدينة فى استهلاك هذه السلع ، فإنها تعانى من بعض المشكلات ورغم أن هذا التموين يأتى فى صورة حصص حكومية مقررة عادة ما تكون أكبر من حصص غيرها من مدن وريف المحافظة إلا أن هناك بعض الاختناقات ، وبعض السلع يأتى تموين المدينة بها من القطاع الخاص مثل الخضر والفاكهة واللحوم وهذه لها مشكلاتها العديدة نتيجة تذبذب إمداد المدينة بالسلع بسبب نقص وسائل النقل أو ارتفاع أسعاره أو بعد المسافة عن المدينة فى حالة بعض السلع القادمة من مسافات بعيدة ومن ذلك اعتمادها أحيانا على الطماطم المنتجة فى قنا وأسوان شتاء بسبب أن محصول الطماطم يتعرض للصقيع الذى يحدث فى المنيا كثيرا ، وكذلك تمون المدينة ببعض الخضروات من محافظة الجيزة أو البحيرة .

وتنقل بعض الفواكه مثل المشمش من الفيوم والقليوبية والرمان من منفلوط والبرتقال من ساحل سليم والغنايم ، وفي الماضي كان استخدام النقل البطيء من مشكلات تموين المدينة وسرعة هذا التموين وخاصة بالنسبة للتموين باللبن الطازج وتموين المدينة باللحوم من خلال أسواقها وأسواق قراها وأسواق المدن والقرى المجاورة .

مشكلات الإمداد بالمياه :

مع نمو المدينة السكاني والعمراني زادت حاجتها بالمياه ، وعرفت المنيا المياه النقية منذ أقيمت محطة المياه سنة ١٩٢٧ بطاقة حوالى من ١٨–٢٠ ألف متر مكعبا يوميا ، أضيف محطة جديدة سنة ١٩٦٥ وذلك بطاقة ٣٨٠ لتر / ثانية وزادت المياه المنتجة ٢٧١ ألف متر مكعب يوميا ، واستلزم ذلك إقامة صهاريج عالية لسد حاجة المناطق المستجدة من المدينة وخاصة في الأماكن الأقل في المستوى الحضاري التي تتصف بقلة نصيب الفرد من المياه ووصل الاستهلاك الكلي سنة ١٩٧٤ إلى أكثر من ٦ ملايين متر مكعب .

وغني عن البيان أن مشكلة الامداد بمياه الشرب تؤدي لأمراض عديدة ، لذا بالمشكلة في بعض أجزاء المدينة ليست خدمية فقط بل صحية أيضاً ، وزيدت المحطات بين سنة ١٩٧٠–١٩٧٥ وتوجه المسئولون لاستخدام المياه الإرتوازية في جهات المدينة وأقيمت محطات جديدة وزاد عدد الخزانات العلوية ليصل إلى خمسة والمحطات إلى ثمانية وزاد متوسط الاستهلاك الفردي في اليوم سنة ١٩٩٢ ليصل إلى ٦٧ لتراً في اليوم بدلا من ٤٠ لترا في سنة ١٩٧٦ بزيادة قدرها ٤٢,٥٪ وأمدت المحطات والصهاريج الجديدة توصيل المياة للامتداد العمراني شمال وجنوب وغرب المدينة ، والمشكلة تكمن في المياة الارتوازية البعيدة عن النيل والابراهيمية والتي تحوي امراضا مضرة بالصحة والملاحظ هو اهدار بعض طاقة المحطات بسبب مشكلة هندسية ، ومن ذلك المحطات التي اقيمت جنوب المنطقة المبنية للمدينة سنة ١٩٩٤ ، والمشكلة انة برغم زيادة ضخ المياة النقية ، الا ان نصيب الفرد من الاستهلاك المنزلي اليومي الذي يزيد قليلا عن ١١٠ لتر / يوم وحوالي ٣٠٠لتر لجملة الاستهلاك هو بعيد عن متوسط الفرد في الدول المتقدمة والذي يصل لحوالي عشرة اضعاف هذة الارقام احيانا .

وتزيد المتطلبات المائية غير المنزلية في مدينة المنيا سنة بعد اخري ، ويؤدي تطور النشاط الصناعي لزيادة الطلب اضافة لتأمين الاحياء بمياة خاصة بإطفاء الحرائق وري المتنزهات وتحتاج المدينة لزيادة المياة سنة ٢٠٢٠ ليصل الضخ كمتوسط يومي الي ١٠١٢ لترا في الثانية بنسبة زيادة عن سنة ١٩٨٣ تصل إلى ٢٦٥٪ ، ويعكس استهلاك المياة للأسر جانبا حضريا مهما ، وأجريت

دراسة[1] على ذلك بينت أن الأسرة فى القسم الأول من المدينة تدفع لفاتورة المياة آكثر من متوسط كافة الاقسام الأخرى بما يتراوح ما بين ١٠٪ – ٢٠٪ ، ولا شك أن زيادة معدل استهلاك الأسر من المياه النقيه هى مشكلة لارتباطها بالمستوى الصحى والحضارى لذا لابد أن يكون ذلك هدفا تنمويا لسكان الأقسام الهاشمية ، وينتظر أن يصل الاحتياج المائى سنة ٢٠٢٠ ، كما سبقت الإشارة إلى ١٠٦٢ لتر/ثانية وربما مع زيادة الطلب – إلى ١٢٦٥ لتر/ ثانية .

وفى ختام هذا التحليل نشير إلى ضرورة قصر مصادر المياه على النيل والإبراهيمية ، وعلاج القصور فى إنتاج المياه النقيه بين الطاقه التصميمية والفعلية للمحطات ، ورفع متوسط استهلاك الأحياء الهاشمية لترقية مستواها وتجنب الأراضى اللصيقة بالمياه الملوثة وتشير إحصاءات سنة ١٩٩٦ إلى أن حوالى ٩٥٪ من سكان المدينة يحصلون على مياه نقية من مصدر مياه داخل المسكن أو داخل المبنى . (*)

مشكلات الصرف الصحى والتخلص من القمامة:

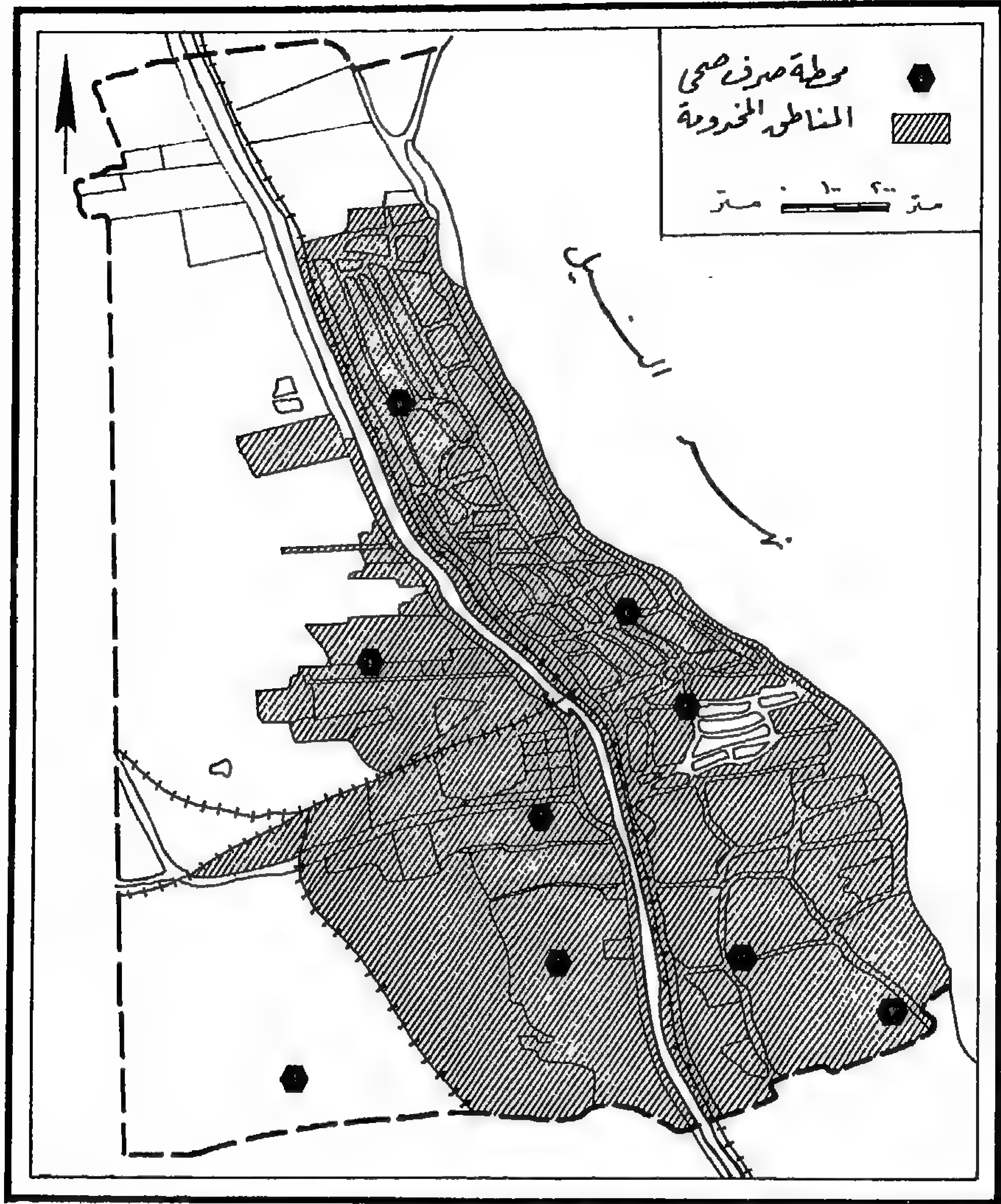
تبدو هذه المشكلات فى مناطق السكن العشوائى والعمران الهامشى حيث البناء بدون ترخيص واغتصاب الأراضى Squatting ، وفى منتصف السبعينيات كان بالمدينة ٥ محطات للمجارى وكلها كانت تعمل بقدرات فعلية تقل عن قدرها التصميمية ما بين ٢٥–٣٠٪ عدا محطة أرض سلطان فكانت تصل بكافة قدراتها ، والعمل على رفع القدرة الفعلية إلى القدرة التصميمية مهم لأن معناه إدخال مناطق محرومة من المدينة لنظام الخدمة .

وفى سنة ١٩٩٣ كانت نسبة مساحة الأراضى الحضرية المتمتعة بخدمة الصرف الصحى ٨٥٪ وتشير بيانات ١٩٩٩ إلى أنه لا يزال هناك هدر فى طاقة المحطات إذ أن نسبة التشغيل فى محطة شاهين بالمنيا هى الأفضل (١٠٠٪) أما ماقوسة فالنسبة ٤٠٪ تله ٢٥٪ ، ولاشك أن الاستعاضة عن هذه الخدمة بعربات الكسح ووضع ضد حضرى anti-urban ويتركز التخطيط المستقبلى فى رفع كفاءة المحطات الحالية وإلغاء بعضها ، وتجدر الإشارة إلى تحويل بعض المخلفات السائلة الزائدة عن طاقة المحطات لمصرف المحيط الغربى وذلك خطر صحى كبير .

---

(١) محمد البدرى، مرجع سابق ، ص ١٨٨ – ١٩٠ .

(*) تشير بيانات الهيئة العامة للتخطيط العمرانى إلى أن عدد محطات المياه فى المدينة ٧ محطات تنتج ٥١ ألف لتر مكعب فى اليوم يستهلك فى المنازل ٣٧ ألف لتر مكعب ومتوسط نصيب الفرد من مياه الشرب المستهلك ١٥٨ متر مكعب يوميا مقارنا بحوالى ٢٦ متر مكعب فى الريف ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، مركز ومدينة المنيا ، ص ١١٤ – ١١٦ .



محطات الصرف الصحى فى مدينة المنيا شكل (٤)

وإحدى مشكلات التخلص من المياه فى الصرف الصحى هى ضعف اشتراك السكان فى هذه الخدمة ، فحوالى نصف المبانى غير مشتركة ويجب أن يمتد الدعم الحكومى لهذه الخدمة خصوصا وأنه من المنتظر أن تزيد كمية التصرف اليومى للصرف الصحى إلى ٧٦٥ لتر / ثانية سنة ٢٠٢٠ ، وضرورة رفع كفاءة المحطات الحالية والأخذ فى الآعتبار عند توسيع المحطات فى غرب المدينة مثل تله وعزبة شاهين اتجاهات التوسع العمرانى وتعكس نسب اشتراك المواطنين فى خدمة الصرف الصحى نفس المؤشرات الحضارية سابقة الذكر التى تضع قسم أول فى المقدمة ويأتى القسم السادس وله أصول ريفية فى المؤخرة .

التخلص من القمامة :

كانت هذه مشكلة ملحة منذ ربع قرن حيث كانت أربعة جرارات و٤ عربات نقل تخدم رقعة المدينة ، وكان القمامة (ناعوم) يقع جنوب المدينة حيث يجرى صرف المخلفات والاستفادة بها فى التسميد ، ومع النمو العمرانى اختلطت المساكن بمقلب القمامة هذا مما أسهم فى تدهور السكن وتدنيه فى هذه الأنحاء ، واليوم حلت السيارات آلية الحركة محل ما كان قائما من قبل ، وانتشرت صناديق تجميع القمامة فى الأحياء ، وتجدر الإشارة إلى أن المواطنين يسهمون بشكل مباشر فى تفاقم مشكلة التخلص من القمامة وذلك من خلال السلوكيات المعيبة فى هذا الشأن وعدم الالتزام بالتخلص منها بصورة صحية والالتزام بالتعليمات وعادة ما يتم إلقاء المخلفات بجوار المنازل ويسهم المسئولون فى تعميق الفوارق بين الأقسام فعادة ما تحسن الخدمة فى الأحياء الراقية (قسم أول) وتهمل الشوارع والحارات الهاشمية (قسم خامس وسادس) واليوم هناك حوالى ٣٠٠عامل و ٢٠ سيارة فى خدمة نقل القمامة ، وتشير بعض التقديرات أن مدن العالم النامى تفرز ما وزنه ٠,٩ كيلو جرام يومياً من القمامة مقارنة بحوالى ٣–٥ للدول المتقدمة ، ومعنى ذلك أن مدينة المنيا تفرز يوميا حوالى ٢٠٠٠٠٠ كجم أى حوالى ٢٠٠ طنا .

ويكمن تطوير هذه الخدمة فى زيادة العمالة والسيارة وتحديثها ، وتوعية المواطنين بخطورة القمامة على النواحى الصحية . والاهتمام بالمناطق الهامشية والعشوائية وترقيتها .

مشكلات الإمداد بالطاقة :

يعكس نوع الطاقة المستخدمة فى المدن المستوى الحضارى للسكان ، وأفضل مواد الطاقة استخداما اليوم الكهرباء ، وفى المنيا لا يزال هناك أنواعا من الطاقة بعضها قديم الجذور مثل الكيروسين وفى سنة ١٩٧٦استهلكت مدينة ومركز المنيا ١١٩٦ طنا من الكيروسين يمثل حوالى ربع استهلاك

المحافظة ٢٣,٣ ٪ وفى نفس التاريخ استخدمت المدينة ومركزها حوالى ٩٩ ألف اسطوانة بوتاجاز ، وبديهى أن المدينة استعملت الجزء الأكبر من هذا الحجم إذ أنه فى ذلك التاريخ لم يكن توزيع هذه الاسطونات متاحا فى الريف ، ومركزها توزيع الاسطوانات تتركز بالمدينة أكثر من غيرها .

وحسب بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء سنة ١٩٩٦[1] فإن وسائل الإضاءة للسكان كانت بنسبة ٩٩ ٪ للكهرباء والباقى (١ ٪) يوزع على الكيروسين والبوتاجاز ووسائل أخرى .

ويشير كتاب وصف محافظة المنيا بالمعلومات إلى جملة استهلاك الريف بالمركز ويمهل المدينة بغير سبب ظاهر ، وعموما فإن المناطق الجنوبية والغربية من مدينة المنيا هى الأولى بالرعاية ، ويرتفع استهلاك الكهرباء فى الجزء الراقى من المدينة بحى أول وينقص فى جنوبها ، ويمثل الاستهلاك المنزلى أكثر من ثلثى جملة الاستهلاك بالمدينة .

ولا شك أن زيادة المستوى الحضارى يؤدى إلى مزيد من استهلاك الكهرباء ولابد من ذلك فى التخطيط للمستقبل بنسبة زيادة الاستهلاك لا تقل عن ١٠ ٪ سنويا كما أنه يلزم إقامة محطة خاصة بمدينة المنيا الجديدة على الهضبة الشرقيه مقابل المدينة ، وتسهم المناطق العشوائية واغتصاب التيار الكهربائى فى زيادة الأحمال وانفجار المحولات مما يعقد الأمور .

مشكلات النقل الحضرى :

أدى الامتداد الطولى لمدينة المنيا إلى إطالة الرحلات اليومية للسكان سواء للعمل أو التسوق أو الانتقال إلى خارج المدينة أو العلاج أو غير ذلك ، ومعالجة موضوع النقل فى المدينة موضوع متسع ويحتاج لدراسة قائمة بذاتها ولكن ، يمكن إجمال المشكلات الناجمة فى وجود أعناق زجاجة عند مداخل المدينة ومخارجها المختلفة وخاصة فى ساعات الذروة الصباحية وعند الظهيرة سواء للنقل بين المدينة ومخارجها أو فى داخلها ، وقد تطور النقل فى المدينة من وسائل بدائية عاصرها الباحث فى منتصف السبعينيات إلى مستوى متطور اليوم يربط شمال المدينة بجنوبها وغربها متمثلا فى سيارات وميني باس وميكروباص ..حديثة إضافة لدخول سيارات الأجرة «التاكسى» الخدمة حديثا .

وتتبع بعض مشكلات النقل من خطة المدينة العشوائية فى جنوبها ، صعوبة السير فى الطرق الضيقة ويأتى البعض الآخر من الخطة الشبكية Grid Plan فى جزئها الشمالى الذى لا يتيح رؤية جيدة عند التقاء الشوارع قائمة الزوايا ، إضافة إلى المشاكل الناجمة عن تجاوز عدد سكان المدينة الأولى لأكثر من ٢٠٠ ألف نسمه ، وقد كانت بعض مشكلات النقل ناجمة عن وجود مواقف

سيارات الأجرة الخاصة بالاقاليم فى وسط الكتلة السكنية وقد تم نقلها لأماكن أكثر ملاءمة ، ويعوق الانتقال العرضى بين غرب المدينة وشرقها وجود الفواصل المائية وخط السكة الحديد وقلة الجسور والكبارى مما يوجد اختناقات مرورية . وحديثا فإن كوبرى المنيا أتاح الانتقال الجيد للضفة الشرقية ومدينة المنيا الجديدة ، وقد زاد امتلاك السيارات الخاصة مؤخرا بصورة انفجارية ، واليوم فالمدينة – كأغلب المدن المصرية – تضج بالسيارات التى تحتل جوانب الشوارع كمناطق انتظار مما يقلل من سيولة الحركة فى نهر الطريق ، وهذه السيارات الخاصة تمثل أكثر من ثلث عدد السيارات ووسائل النقل فى المدينة ، ومرة أخرى يحظى قسم أول بالعدد والنسبة الأوفر من السيارات ولابد من الأخذ بنظام الجاراجات التحتية والسطيحة ومتعددة الأدوار قبل أن تتفاقم المشكلة أكثر فى المدينة ، وجزء كبير من مشكلات النقل والمرور يكمن فى سلوكيات المشاه وأصحاب السيارات ، مما يسبب حوادث مرورية عديدة أدت إلى تخطيط المرور أكثر من مرة لا سيما عند المدخل الشمالى للمدينة ، وكان احتلال جامعة المنيا لشمال غرب المدينة سببا فى إزدياد حركة ومشكلات النقل فى شمال المدينة .

مشكلات الاتصالات الهاتفية :

بعد انتشار استخدام الهواتف المحمولة تقلصت هذه المشكلات لحد كبير وأصبح البعض من المواطنين لا يعول كثيرا على تركيب خط «تليفون» والذى كان يتأخر لفترات عديدة قبل ذلك ، ومرة أخرى فإن الاشتراك فى الخدمة الهاتفية يزيد فى قسم أول الذى يكاد يستأثر بالنصيب الأوفر من الاشتراكات ويقل فى القسمين الخامس والسادس ولهما طبيعية ريفية أكثر منها حضرية .

مشكلات اللامساواة فى توزيع وحدات الخدمات :

وينطبق ذلك على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والخاصة ، والتى تتميز بتوفرها النسبى فى الأحياء الراقية ، وغيابها أو ندرتها فى الأقسام المزدحمة والهامشية ، وربما كانت الخدمات التعليمية أكثر عدالة فى توزيعها من غيرها من الخدمات أو خاصة الخدمات الصحية التى يترتب على غيابها أو ندرتها تدهور الأحوال الصحية أو طول رحلة العلاج .

وفى المدنية حسب إحصاءات سنة ١٩٩٨ (٥٥) مدرسة للتعليم العام الابتدائى و٢٤ للإعدادى و١٣ للثانوى العام و١٥ للفنى إضافة لعدة مدارس للتعليم الأزهرى .

---

(١) التعداد العام للسكان ، سنة ١٩٩٦ ، محافظة المنيا ص ٣٨ .

وتعانى بعض المدارس من القدم ولكن المشكلة الأكبر هى قلة المساحات المتاحة للنشاط وعن الخدمات الصحية فالمدينة تستاثر بالنسبة الأكبر من المراكز الصحية الحكومية والخاصة مما يدعم هيمنتها إضافة لوجود جامعة المنيا وكلية الطب مما يجعل الخدمات الصحية بها أفضل بكثير من الريف ومدن المحافظة الأخرى .

وفى الخدمات الاجتماعية يتفوق ، نصيب الريف عن المدينة إذ أن هناك وحدة اجتماعية لخدمة عدد أقل فى الريف عن المدينة ، وفى الخدمات السياحى تتفوق المدينة بالطبع بالفنادق الضخمة كماً ونوعاً عن الريف ، ويتفاوت حضر المنيا (المدينة) عن الريف فى عدد المخابز بحسب النوع الحكومية والخاصة ويصل عدد المخابز البلدية الحكومية إلى ٤ مخابز فى المدينة مقابل ٦ فى الريف والخاصة ، إلى ٥٤ مخبز بلدى فى المدينة ، ٨٩ فى الريف أما المخابز الأفرنجية فتصل فى المدنية إلى ٤٧ بينما تصل فى الريف إلى خمسة فقط كذلك تزيد المخابز نصف الالية فى المدينة عنها فى الريف[١]

وبالنسبة للسياحة فمدينة ومركز ومحافظة المنيا كلها تحوى مناطق سياحية متنوعة وجذابة ، وفى سنة ١٩٩٩ كان بالمدينة ١٣ فندقا أهمها فندق نفرتارى وبلغ عدد الليالى السياحية به ٨٩٢٨ ليله وبه ٩٦ سريرا ، أما جملة الأسرة فى السنة المذكورة فى فنادق المدينة فكانت سنة ١٩٩٩ ٨٨٢ سريرا[٢] ، والليالى السياحية زهاء مائة ألف ليلة ، ولا شك أن تطوير السياحة فى المدينة والمحافظة رهن بتطور هذه الفنادق كما ونوعا .

وجزء كبير من مشكلات المدينة يكمن فى علاقة المدينة بإقليمها التابع لها ويجب أن يكون حل هذه المشكلات من خلال الهيئات الحكومية فى المدينة والريف معا من أجل التنسيق مع إشراك المواطنين فى ذلك حتى تتحقق الفائدة .

نظرة مستقبلية :

لعل أهم ما توحى به الدراسة الحالية هو تبنى المخططون وصناع القرار فى المدينة والمحافظة لتطبيق التقنيات الحديثة فى حل مشكلات المدينة وتسيير أمورها ، ويتطلب ذلك عمل قاعدة بيانات تفصيلية بالحياة الحضرية مادية كانت أو اجتماعية وتعيين الكوادر القادرة على التعامل مع التقنيات مما يسهل الآنخراط فى إدارة المدينة بأسلوب حديث يأخذ باسباب العلم .

---

(١) بيانات عن محافظة المنيا .
(٢)إدارة السياحة بالمحافظة .

ولا يمكن تصور مستقبل المدينة دون البدء بحل مشكلة العشوائيات بها والتى تتركز فى غرب وجنوب المدينة بوجه خاص ، وضبط الهجرة الريفية – الحضرية للمدينة من خلال تنمية الريف حتى يمكن القضاء على ظاهرة السكن العشوائى فى المدينة .

ويجب إدراك أن حل إحدى المشكلات الحضرية قد يزيل أو يقلل مشكلة أخرى ، فترقية المناطق السكنية والاهتمام بمستوى السكان يقلل من انخراط هولاء فى الجريمة (Gaber 1982:5-20) وعموما فالمشكلات الحضرية هى متشابكة وتعتمد احداها على الأخرى Interdependent .

أما عن تخطيط استخدام الأراضى :

فلابد من الاهتمام بأكثر هذه الاستخدامات وهو الاستخدام السكنى الذى يشغل مع المناطق المتدهورة ما يقرب من نصف المنطقة المبنية ، وإذا كان من الصعب تخطيط هذا الاستخدام فى المناطق القديمة ، فلا أقل من ضبطه فى مناطق التوسع الهاشمية ، وضمان وصول المرافق والتسهيلات الصحية للأماكن الجديدة .

وبالنسبة للإستخدام الصناعى ، لابد من نقل كل الأنشطة الملوثة للمدينة خارج المناطق المبنية وتوجيه مناطق الصناعة الحديثة إلى جنوب وغرب المدينة بحيث يؤخذ فى الاعتبار النمو السكانى والتمدد الحضرى بحيث تكون منفصلة عن المنطقة الحالية .

بالنسبة للإستخدام التجارى :

فيجب تخصيص شارع الحسينى للمشاه فقط ومنع سير السيارات به وترقية المبانى المطلة عليه ، وضبط النواحى الصحية المخالفة ، وإزالة الإشغالات التى تعوق الحركة به . وقد وجد أحد الباحثين (Foley) أنه فى المدن ذات الحجم ما بين ١٠٠–٢٥٠ ألف نسمة يتم كل يوم ٢٥٠٠ رحلة لكل ١٠٠٠ نسمة نحو منطقة C.B.D[1] والمفترض زيادة الطلب على هذه المنطقة التجارية بزيادة السكان ومراعاة وجود محلات التجزئة لخدمة المناطق السكنية المستجدة .

---

(1) Foley , D.L., The Daily movement of Population into C.B.D, in Mayer H, & Kohn, C., Reading, in urbar Geography Allah Abad , 1967 , PP.447-455 .

وبالنسبة لتخطيط النقل :

فلابد من العمل على إنهاء الاختناقات التى توجد فى حركة المركبات حاليا وتحسين سيولة المرور عند المداخل والمخارج ، وإصلاح مدخل المدينة الشرقى المؤدى إلى طريق المنيا القاهرة الصحراوى مما يقلل من الحوادث ، والعمل على أن تسير المركبات فى اتجاه واحد بالنسبة للشوارع المتوازية ، وأهم من ذلك كله وضع العقاب الرادع لفوضى استخدام آلات التنبيه حاليا وفوضى المرور المتفشية فى المدينة والتلوث السمعى والضوضاء بها .

وبالنسبة لتخطيط مواقع الخدمات :

يجب أن يراعى فيها الأثقال السكنية والمناطق المحرومة من المدارس أو الوحدات الصحية والاجتماعية ، ومعظمها فى جنوب وعرب المدينة ، وفى هذا المجال يجب نقل المستشفى العام من موقعه الحالى غير المناسب بعد أن أصبح فى وسط الكتلة السكنية مختنقا لا مجال له للتوسع .

وبالنسبة للترفيه والترويح :

فإن الجبهة النيلية تقدم مجالا رحبا فى ذلك ، كما أن كوبرى المنيا الجديد على النيل يسهم فى ذلك ويؤدى لمدينة المنيا الجديدة بموقعها الفريد المرتفع مطلة على النيل ، ويتوسطها اليوم مدينة كبيرة للملاهى ، والمطلوب هو ربط هذه المدينة الجديدة بالمنيا القديمة بمواصلات سهلة رخيصة مستمرة ، مع ملاحظة أية بوادر تؤدى إلى العشوائية وسوء التخطيط .

وإجمالاً ، فلا يمكن فى هذه العجالة الإسهاب فى موضوع التخطيط المستقبلى لمدينة المنيا ولكن نقول أن النظرة الحديثة للمدن وتخطيطها هو نحو وجود مدن مستدامة Sustainable Cit-ies ويقصد بها أن يكون التخطيط الحالى للمدينة غير مضر بالبيئة سواء المادية أو الاجتماعية ، كما لا يجوز على حق الأجيال اللاحقة فى الحياة الحضرية السليمة والموارد المتاحة .

ولابد عند تخطيط المرافق الأخذ فى الاعتبار ليس توفير مفردات البنية الأساسية فقط من مياه ومجارى وكهرباء وطاقه وما إلى ذلك ، ولكن ألا يرتبط بتوافير هذه الضروريات تلوث للبيئة أو للسكان مما يسبب الأمراض والأضرار ، ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن الطلب على هذه المرافق يتزايد سنويا بنسبة ١٠٪ على الأقل .

والملاحظ اشتراك الهيئات البلدية مع جهات أجنبية فى التخطيط للمرافق والخدمات ، وهنا لابد من التحقق من أن المعايير الخدمية التى تتبناها هذه الجهات تتمشى مع الظروف المصرية

بعامة وسكان المنيا بخاصة ولا تتعارض مع العادات والتقاليد والقيم وما إلى ذلك بحيث تبعد عن الإفراط أو التفريط .

والتخطيط الحضرى المستقبلى فى المنيا وغيرها يواجه بمعادلة صعبه ، إذ أنه كما يذكرPacione[1] أن المدن فى العالم تشغل ٢٪ من سطح الأرض ولكنها تستخدم ٧٥٪ من مواردها ، وهذا دليل الهيمنة ، والمطلوب عند التخطيط لمدن المنيا ألا يتم التركيز عليها وحدها إنما بالتعامل مع إقليمها المحيط بحيث أن تخطيط المدينة لابد أن يصاحبه تخطيط الريف لتقليل الهيمنة الحضرية للمدينة ، لمصلحة كل من الشقين معا ، ومن المهم محاولة تحقيق اللامركزية فى توزيع الوحدات المدنية التى تقدم التسهيلات للسكان سواء لمفردات البنية الأساسية أو الوحدات الخدمية الاجتماعية من تعليمية واجتماعية واقتصادية وأمنية وغير ذلك ، ومثل هذه اللامركزية decentralization تسهم فى تخطيط سليم للمدينة ولعلنا نطمع أن تكون مدينة المنيا مدينة خضراء ليس بمعنى اللون Green City إنما فى تقليل معدلات التلوث بأنواعها والحفاظ على الموارد الحضرية سليمة .

وهناك مفهوم المدينة المنتشرة dispersed يعنى ألا تتكتل الاستخدامات والسكان فى رقعة واحدة كما فى المنيا اليوم ، وإنما تنتشر على صفحة أوسع وتتيح المنيا الجديدة تحقيق هذا المفهوم .

وهكذا ، نامل أن تكون مدينة المنيا فى القرن الحادى والعشرين أفضل حالا منها فى القرون السابقة . وقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بإنجاز المخطط العام للمدينة وتحديد الحيز العمرانى واستعمالات الأراضى وذلك باعتبار أن المساحة الكلية للمدينة ٢٤٦٦ فدانا حاليا (١٠,٣٦ كم مربع) ومساحة السكن ١٧١٧ فدانا (٧,٢١كم٢) والاستيعاب السكانى المستقبلى فى سنة (٢٠٢٠) ٢٥٧٥٥ نسمه ، والطرد السكانى حتى هذا التاريخ ١٠٤٥٠ نسمة (٢) يوجه إلى مدينة المنيا الجديدة ، وفى هذه الدراسة قسمت المنيا إلى ٧ أقسام أو أحياء سكنية إضافية لتقسيم شلبى فى شمال المدينة الغربى ، ومنطقة عزبة الجارحى وعزبة صادق بالجنوب الغربى أمام قرية ماقوسة .

وركز المخطط على استغلال الفراغات الكائنة داخل الكتلة العمرانية لوجود محددات للنمو العمرانى وأن تكون الشوارع الرئيسية ذات محاور شمالية جنوبية للاستفادة برياح الشمال ومحاولة الاستفادة بالطاقة الشمسية المتوفرة خلال العام ، إضافة إلى تشجير المدينة وزيادة

(1) Pacione , M , Urban Geography , Routledge, 2001 , London , New York , P.582.
(٢) تقدير الحد الأدنى .

المسطحات الخضراء وخصوصا والمخطط يتوقع وصول عدد سكان المدينة سنة ٢٠٢٠ إلى ما بين ٣٠٠ ألف نسمة – ٣٢٠ ألف نسمة[١] .

كذلك لاحظ المخطط وجود عجز فى الخدمات التعليمية من حيث عدد المدارس فى كل مرحلة والمساحات المطلوبة لها ويجب العمل على توفيرها ، واتضح أن المساحة المطلوب توفيرها لقطاع بأنواعه سنة ٢٠٢٠ تصل إلى ٨٠,٥ فدان .

ويجب فى سياق التخطيط المستقبلى للمدينة التركيز على تخطيط موارد الإقليم وخاصة تنميته اقتصاديا وسياحيا لأن ذلك ينعكس إيجابيا على المدينة وتوفير فرص عمل جديدة للداخلين الجدد فى سوق العمل من القوى العاملة ومن المتعطلين .

مدينة المنيا الجديدة :

تعد المدينة متنفسا لسكان المدينة الحالية التى ضاقت بسكانها الذين تجاوزوا ٢٠٠ ألف نسمه ، وتقع المنيا الجديدة أعلى الهضبة الشرقية ، وروعى أن تكون للمدينة الجديدة قاعدة اقتصادية تتمثل فى موارد غير تقليدية بعيدة الزراعة التى يستحيل وجودها فى ظهير المدينة ، كما أن السهل الفيضى فى شرق النيل يتسم بالضيق الشديد ، أما القاعدة الصناعة فعمادها صناعات استخراجية من محاجر الألاباستر وحجر جيرى ورخام ، وصناعات تحويلية مثل البلاط والأسمنت والخدمات الصناعية إلى جانب صناعة التشيد لإنجاز المدينة الجديدة وقوة العمل حوالى ٨٠٠٠ عامل ، ويتم إنشاء المدينة على أربعة مراحل حتى تكتمل مساحة قدرها ١١١٣ فدان (٤,٦٨كم مربع) يكون استعمال الأراضى بها كما يلى .

أستعمال سكنى ٦٤٦ ف	٥٨,٠٠٪
خدمات المجاورات ١٦١,٦٤ ف	١٤,٥٠٪
طرق وشوارع رئيسية ١٥٠ف	١٣,٥٠٪
خدمات مركزية ٩٧,٥٥ف	٨,٨٠٪
مناطق خضراء وترفيه ٥٧,٢٠ف	٥,٢٠٪

---

(١) تقدير الحد الأدنى .

ويتوقع أن تستوعب المدينة عند اكتمالها ٤ مراحل ١٢٠,٠٠٠ نسمة تتدرج فى الاستيعاب من ٣٠ ألف نسمه للمرحله الأولى لتصبح ١٢٠ ألف نسمة فى المرحلة الأخيرة بمعنى أن كل مرحلة تستوعب ٣٠ ألف نسمه . ويتوقع أن تستوعب المنيا الجديدة عند الاكتمال ١٦,٠٠٠ عامل صناعى ، ٢٢٧٠٠ عامل خدمات وإدارية مختلفة . وقد تم ربط المدينة الجديدة بالمنيا القديمة عبر كوبرى المنيا بطريق صاعدة للمدينة تم سنة ٢٠٠١ يتجه جنوباً بعد عبور كوبرى المنيا ، علاوة على المدخل القديم للمدينة عبر طريق المنيا القاهرة لصحراوى شرق النيل والذى يتجه شمالا بعد عبور الكوبرى .

ومن نافلة القول ، أن يجرى تجنب مساوئ التخطيط فى المدينة القديمة فى مراحل استكمال مدينة المنيا الجديدة التى يتوقع لها أن تكون مدينة فريدة وخاصة لموقعها المتميز الصحى مطلة على النيل . وإذا عدنا للمدينة القديمة ، نجد أنه مع الرفع المساحى للمدينة سنة ١٩٩٨ أضيفت مساحات جديدة لها فى الشمال والجنوب وخاصة المنشآت الصناعية والمرافق القريبة من ماقوسة جنوبا ، وامتداد الجامعة شمالا .

وراعى المخطط الجديد التركيز على الاستيعاب الحضرى شمال المدينة وعلى الإحلال والتجديد فى الجزء الجنوبى القديم وأيضاً على ترقية مستوى فى بعض الأطراف الجنوبية والغربية ، وعلى تخطيط مناطق جديدة تماما تشمل تقسيمات جديدة فى جنوب وغرب المدينة وعلى طريق تله وعين شمس والمنطقة ما بين الجامعة والمنطقة السكنية فى قسم أول .

وحسب المخطط الهيكلي لمدينة المنيا القديمة تكون نسب استعمال الأراضي كما يلي :

جدول (٩) توزيع نسب استعمالات الأراضى فى مدينة المنيا حسب الخطة المقترحة (١)

الاستعمال	المساحة (فدان)	٪
مناطق سكنية متنوعة	٩٣٧	٣٨
مناطق تجارية متنوعة	١٧٢,٦	٧
مناطق تعليمية متنوعة	٥٤,٣	٢,٢
خدمات صحية	٤٤,٣	١,٨
خدمات عامة متنوعة	١١٥,٩	٤,٧
مناطق صناعية	١١٠,٩	٤,٥
خدمات دينية	٣٧	١,٥
خدمات ترفيهية	٢٩,٦	١,٢
منطقة الجامعة	٢٣٤,٣	٩,٥
طرق ومداخل	٤٩٣,٢	٢٠,٠
شئون ومخازن	٣٦,٩	١,٥
فراغات ومسارات	١٧٠,٤	٦,٩
استخدامات أخرى	٢٩,٦	١,٢
الجملة	٢٤٦٦	١٠٠,٠٠

أهم ما يؤخذ على هذا التوزيع لاستعمالات الأراضى تدنى المساحة المخصصة للسكن عن المعايير المعتادة لمدينة كبيرة مثل المنيا (راجع موضوع استخدام الأرض) أيضا ، أن استعمالات مدمجة بحيث لا تتيح الدراسة التفصيلية ، كما أن المخطط لا يشير إلى استعمالات النقل وفى المدينة مساحة كبيرة للسكة الحديد .

---

(١) الهيئة العامة للتخطيط العمرانى – المخطط العام لمدينة المنيا ، سنة ٢٠٠٠ ، ص ٩٠ .

ومن دراسة المخطط المشار إليه فإن توزيعا جديدا للمجاورات السكنية يتضح لأول مرة ، وطبقاً للمخطط يصبح فى المدينة ٧ أحياء بدل ٦ أقسام حالية ، وهذه كما يلى :

الحى الأول : بين شارعى عمر سلطان وشارع بورسعيد

الحى الثانى : بين شارعى بورسعيد وشارع العزبى

الحى الثالث : بين شارعى العزبى ومحمد بدوى

الحى الرابع : بين شارعى محمد بدوى وشارع الجنايني

الحى الخامس : ويشمل المنطقة الجنوبية بما فيها بعض مناطق ريفية .

الحى السادس : ويشمل جنوب غرب المدينة بدءا من طريق تله شمالا حتى ماقوسة جنوبا .

الحى السابع والأخير : يشمل شمال غرب المدينة أى شمال طريق تله حتى شركة الوادى لحلج الأقطان .

إضافة إلى ذلك يقترح المخطط إقامة منطقتين إضافيتين للمدينة هما المنطقة (أ) وهى منطقة تقسيم شلبى وسط منطقة الجامعة ، ومنطقة (ب) وهى منطقة دماريس والأخصاص .

والجدول (١٠) يوضح توزيع الأحياء المقترحة المجاورات الملحقة[1] حتى سنة ٢٠٢٠ .

والجدول (١٠) توزيع الأحياء السكنية المقترحة فى مدينة المنيا

الأحياء والمناطق	المساحة	عدد المجاورات	عدد السكان
الحى الأول	٢٣٥	٤	١٢٠٦٠
الحى الثانى	١٩٥	٤	٤٧٤٠٠
الحى الثالث	٢٠٥	٣	٢٤٨٥٠
الحى الرابع	١٨٥	٣	٢١٤٥٠
الحى الخامس	١٧٠	٥	٢٢٣٥٠
الحى السادس	٣٣٦,٧	٥	٤٢٤٤٤
الحى السابع	٢٦٢,٧	٥	٢٤٤٥٤
المنطقة أ	٤٢	١	٨٦٠٠
المنطقة ب	٨٤٦	٢	١٤٩٤
الجملة	١٧١٧	٣٢	٢٥٧٤٨

(١) الهيئة العامة للتخطيط العمرانى – المخطط العام لمدينة المنيا ، سنة ٢٠٠٠ ، ص ص ٩٢ – ٩٣ .

وروعى أن تكون كل مجاورة وحدة تخطيطة مستقلة بحيث تحوى ما بين ٥–٨ آلاف نسمة مع بعض الاستثناءات الناجمة عن عدم التناسق بين عدد السكان والمساحة ، ويبدو التخطيط المقترح قسرى الطابع لأنه اعتمد على عدد السكان فى الأحياء والمجاورات فى التقسيم ولم يراعى توفر مراكز الخدمات اللازمة ، كما أن معالجتة للمناطق المستجدة مثل مناطق الجامعة والمناطق الريفية الفى الجنوب والغرب والمضافة للمخطط عامة ومبهمة ، ولا شك أن الممارسات التخطيطية حتى السنة المستهدفة وهى سنة ٢٠٢٠ سوف تعدل من المخطط كثيرا ، ويستغرق تنفيذ المخطط أربعة مراحل خمسية للوصول للهدف سنة ٢٠٢٠وأحد أوجه النقد للمخطط إهماله للعلاقة بين المدينة وإقليمها .

وحدد المخطط عمليات الإزالة بين سنة ١٩٩٨ / ٢٠٢٠ بحوالى ٩٢٩٨ وحدة بنسبة ٢٠٪ من الوحدات القائمة وراعى المخطط أيضا عمليات الإحلال ، تقدر هذه بعدد ٩٢٩٧ وحدة وهو رقم مساو تقريبا لعدد الواحدات المتوقع إزالتها ، أما عن مستوى الإسكان والواحدات اللازمة لاستيعاب الزيادة المتوقعة فى السكان بين ١٩٩٨– ٢٠٢٠ وعدد الوحدات فيقترح أن يكون عدد الوحدات للإسكان الجيد ١١٧٢٤ وحدة أما وحدات الإحلال والتجديد فهى فى حدود ٩٢٩٨ والمجموع ٢١٠٢٢ وحدة .

مدينة أسيوط

أ.د.أحمد علي إسماعيل
أستاذ الجغرافيا بآداب القاهرة

أولاً : الموقع والخصائص الموضعية :

تقع مدينة أسيوط على الضفة الغربية لنهر النيل عند تقاطع خط طول ١٠َ ٣١ْ شرقًا مع خط العرض ١٠َ ٢٧ْ شمالاً . والمنطقة التي تقع فيها المدينة واحدة من أضيق نقط السهل الفيضي إلى الغرب من نهر النيل في مصر العليا ، على حين يزيد اتساع السهل الفيضي إلى الشرق من النهر عنه في غربه ، وإلى الشمال من مدينة أسيوط بحوالي سبعة كيلو مترات – عند منقباد – يكاد النهر أن يغسل رمال الصحراء الليبية ، حيث لا يزيد اتساع السهل الفيضي غرب النهر عن كيلو متر واحد ، ثم يبدأ السهل الفيضي في الانفساح غرب النهر ، بالاتجاه شمالا ، بينما تتقلص مساحة السهل الفيضي في شرق النهر في نفس الاتجاه .

هذا ، وقد حبت الطبيعة مدينة أسيوط بموقع فريد ، حيث تمثل المنطقة التي توجد بها المدينة عنق زجاجة يختنق فيها الوادي غرب النهر ، وتفصل – أو تصل – بين الشمال والجنوب ، وانعكس ذلك في الأهمية الحربية الكبيرة لمدينة أسيوط التي تمثل قلعة المقاومة الداخلية في مصر منذ عهد الهكسوس حتى الوقت الحاضر ، وإذا كانت أكبر أجزاء السهل الفيضي اختناقًا على الضفة الغربية توجد عند منقباد إلى الشمال من أسيوط ولا يوجد ذلك إلى غرب المدينة مباشرة فإن ذلك يرجع إلى ضرورة وجود ظهير أوسع حول المدينة ولكن أسيوط تقع في الموضع الذي يتحكم طبغرافيا فيما حوله من أجزاء وقد كفلت لها خطوط الكنتور المرتفعة منعة في موقعها . وزاد من أهمية موقع المدينة أنها ميناء نهري وثغر صحراوي يمثل نهاية لدرب الأربعين ، وهي نقطة التقاء لطرق المواصلات على ضفة النهر ، أي أنها مثال للمواقع العقدية ، وقد أثر ذلك في نمو المدينة وصلاتها بإقليمها .

وإذا قارنا بين موقع مدينة أسيوط وبعض المدن المصرية الأخرى فسنجد أن أسوان هى الحارس الجنوبى لمصر وهى سوق لبعض منتجات السودان والنوبة ، وإن كانت الجنادل وانعدام السهل الفيضى قد أثرا فى نموها فى الماضى ، وقنا توجيهها نحو الشرق والشمال ولها ميناء يقابلها على البحر الأحمر – القصير – والمسافة بينهما عبر الصحراء الشرقية حوالى ١٥٠ كيلو متراً ، والقاهرة تمثل موقعا مركزيا له قوة جذب شديدة ، ويكاد موقعها أن يؤثر بدرجة متعادلة فى جميع الاتجاهات وهى بعد تقع على رأس الدلتا حيث ينفرج السهل الفيضى شمالها إلى أقصى مداه ، وتشترك القاهرة مع أسيوط فى أنه لا يكاد يوجد سهل فيضى يذكر فى موضع كل منهما وإن كان ذلك يتضح بدرجة أكبر فى القاهرة ، وكما تمثل منقباد معسكر أسيوط كانت القطائع والعسكر معسكرات القاهرة قبل أن تنتقل هذه الوظيفة إلى مصر الجديدة وألماظة ، ولكن القاهرة تبعد عن رأس خليج السويس بحوالى /١٢٠ كيلو متراً ، وكان من السهل فى مختلف العصور إيجاد اتصال برى بين القاهرة والسويس ، أما مدينة أسيوط فتتجه إلى الشمال – كأنه قطب مغناطيسى يجذب كافة المدن المصرية فى الوادى منسجما مع اتجاه النيل – كما تتجه إلى الغرب والجنوب الغربى تأثراً بدرب الأربعين الصحراوى إلى الواحات والسودان ، ومدينة أسيوط فريدة فى هذا التوجيه بين مدن الوادى فى مصر ، أما بعد مدينة أسيوط عن الميناء المقابل لها على البحر الأحمر – الغردقة فهو ٢٦٠ كيلو متراً (مقيسة فى خط مستقيم) ، وهى بذلك تبعد كثيراً عن البحر الأحمر لأنها فى قمة الانحناءة التى يرسمها النيل مبتعداً بمجراه إلى الغرب بينما كل من القاهرة وقنا فى أقرب المواقع إلى البحر الأحمر بين مدن الوادى فإذا أضفنا لذلك أن الأدوية تسهل الاتصال بين كل من قنا أو القاهرة من ناحية ، وساحل البحر الأحمر المقابل لكل منهما من ناحية أخرى ، بينما المنطقة الصحراوية بين أسيوط والبحر الأحمر شديدة التضرس ، فإن هذا يفسر اتجاه أسيوط إلى الغرب والشمال دون الشرق بينما تتجه إليها المراكز العمرانية الواقعة على الناحية الشرقية من السهل الفيضى وتصبح الصحراء الشرقية حائلا دون امتداد أثرها إلى الشرق أكثر من حدود السهل الفيضى .

وتتنوع المظاهر الجغرافية فى منطقة أسيوط ، حيث لعب كل من نهر النيل ، والرياح ، والعصر المطير أدوارا رئيسية فى تشكيل مظاهر السطح بالمنطقة ، ويتمثل هذا التنوع الجغرافى لا فى الفارق بين طبغرافية السهل الفيضى والصحراء فحسب ولكن ذلك يمتد إلى التباين بين أجزاء الهضبة الشرقية وأجزاء الهضبة الغربية فى المنطقة التى تتوسطها المدينة ويمكن القول بأن مدينة أسيوط تمثل موضعا تتلاقى فيه مظاهر التنوع الطبغرافى بين الأجزاء التى تحيط بها من كل ناحية .

وقد أدى ذلك إلى أن أصبح موقع المدينة فى إقليمها الطبيعى موقعا مسيطرا ، وكأنها عقدة تتفرع منها الوحدات المختلفة التى تشكل معالم السطح الرئيسية ، وعلى حين تنفرد المدينة وسط إقليمها بذلك ، فإن بقية أجزاء الإقليم من حولها تتماثل فيما بينها إلى حد بعيد ، دون أن يوجد موضع آخر يستطيع أن ينافس موضع المدينة فى سيطرته على الموقع العام ، أو أن تتلاقى فيه فى بقعة صغيرة كل من : النهر والسهل الفيضى وحافة الهضبة المرتفعة فى آن واحد .

ويمكن أن نميز بين الأقسام الثلاثة التالية فى إقليم مدينة أسيوط الطبيعى اعتماداً على الخريطة الطبوغرافية .

١ – الهضبة الشرقية .

٢– الهضبة الغربية .

٣ – السهل الفيضى .

وهذه دراسة لكل قسم من هذه الأقسام :

الهضبة الشرقية :

تشرف حافة الهضبة الشرقية على كل من مركزى أبنوب والبدارى فى محافظة أسيوط وتعرف الأجزاء الهضبية من الصحراء إلى الشمال من قنا حتى القاهرة باسم هضبة المعازة . ، وتتميز هضبة المعازة عامة بالوعورة فى تضاريسها ، وبصفة خاصة كلما اتجهنا إلى الشرق . وقد كانت الهضبة الشرقية أكثر أمطاراً من الهضبة الغربية حتى فى ظل ظروف الجفاف التى سادت مصر بعد العصر المطير . وفى البليستوسين كانت هضبة المعازة تشهد عصراً مطيراً ، كانت الأمطار فيه من الغزارة بحيث أدت إلى حدوث كثير من الظاهرات المرتبطة بفعل المطر فى السطوح الجيرية مثل الكارست والبالوعات والأودية الباطنية والكهوف ، وإذا كانت هذه الأشكال قد اختفت الآن تقريباً ، فإن هذا يرجع إلى سيادة الجفاف ووضوح أثر عوامل النحت الهوائى أو الإرساب الهوائى بالرمال السافية[1] .

---

(١) محمد صفى الدين ، مورفولوجية الأراضى المصرية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٤٤٠ – ٤٧٥

وتبين أودية هضبة المعازة إلى الشمال من قنا الأثر الكبير الذى فعلته عوامل التعرية . وفى المنطقة من نجع حمادى إلى أسيوط يتوفر بالهضبة الشرقية عدد كبير من المحاجر الثانوية ومن أسيوط حتى القاهرة توجد محاجر أكثر أهمية ، وتستمر حتى تلال المقطم ، ومعظم الصخور من الحجر الجيرى وترجع إلى الإيوسين .

وتتزاحم خطوط الكنتور فى الاجزاء الصحراء الشرقيه التى تشرف على السهل الفيضى للنيل فى منطقة أسيوط ، ولا يخرج على ذلك إلا الأجزاء التى تشغلها قيعان الأودية الصحراوية وروافدها . وأحيانا تقترب خطوط الكنتور ذات المناسب المرتفعة لتطل على النهر مباشرة دون أن تترك أى سهل فيضى يذكر للنهر ويمثل خط كنتور ٦٠ مترا الحد الفاصل بين الصحراء والسهل الفيضى ، وفى المناطق التى لا تمثل أجزاء من قيعان الأودية الصحراوية الرئيسية أو الثانوية يشتد قرب خطوط الكنتور ممثلة حافات لهضبة المعازة تطل بها على السهل الفيضى دون أن يكون الارتفاع تدريجيا .

وقد درست الصخور الايوسينسة الممتدة إلى الشرق من أسيوط ، وقسم تتابعها إلى طبقة سفلى لا تضم حفريات وتتكون من الطباشير والصوان وسمكها لدى فتحة وادى الأسيوطى ١٨٠ متراً وأطلق عليها اسم تكوينات الطباشير الأسيوطى ، وتعلوها طبقة من الحجر الجيرى النوموليتى أطلق عليها اسم تكوينات منفلوط وسمكها ٣٥٠ متراً على طول وادى الأسيوطى ، ويطلق «سعيد» على هذه التكوينات اسم تكوينات طيبة Thebes Formation (٢) .

وفى بعض الأعوام التى تسقط فيها الأمطار على الصحراء الشرقية ، وتتجمع مياهها على هضبة المعازة ، ما تلبث أن تنحدر متخذة طريقها إلى واى الأسيوطى وغيره من الأودية الثانوية. كما أن بعض المياه قد تبقى فى صورة برك خاصة فى المناطق التى تظللها الجروف ، ثم لا تلبث الجروف أن تتآكل بعد أن تذوب أملاح الجير التى تحافظ على تماسكها . وقد تنشأ أحياناً بعض الأخوار والشلالات والسيول نتيجة للأمطار الفجائية فى جنوب شرق أسيوط ، كما أن النباتات والأعشاب الشوكية تظهر بكثرة فى وادى أسيوط وأوديته الفرعية مثل وادى حبيب الذى تمتد جذور بعض الشجيرات فيه أكثر من عشرين متراً على السطح قبل أن تختفى تحت الأرض . (٣)

---

(2) Said, Rushdi, Geology of Egypt, Elsevier, Amesterdam, 1962, p.96.

(٣) هيوم ، و.ف ، جيولوجية مصر ، ترجمة نصرى مترى شكرى وآخرين ، الانجلو المصرية ، غير مؤرخ ، ص ص ١٤٦-١٤٥

طبوغرافية الإقليم شكل (١)

وادى الأسيوطى :

لعل وادى الأسيوطى – وادى أسيوط – هو أبرز ظاهرات الصحراء الشرقية فى منطقة أسيوط. ووادى الأسيوطى هو أكبر الأودية التى تنتهى إلى النيل شمال وادى قنا باستثناء وادى طرفه . لذلك كان أثر وادى الأسيوطى واضحاً فى نهر النيل وفى سهله الفيضى . ويتمثل أثر وادى الأسيوطى بجلاء فى الدلتا الفيضية المروحية الضخمة التى جلها من هضبة المعازة وألقى بها عند مصبه ، وحيث أن هذه الدلتا المروحية تتركب من مواد حصوية معظمها من الصوان والحجر الجيرى فإنها تمثل نوعا من التربة الحصوية التى لا تصلح للزراعة لخلوها من المواد الناعمة . ولكن النحت الجانبى عند مصب وادى الأسيوطى ، وانتقال مجرى النيل قد أفسح المجال أمام السهل الفيضى الحديث للنيل لكي يتسع إلى الشمال مباشرة من المصب الحالى حتى ليبلغ أقصى اتساعه . وبينما لا يزيد اتساع السهل الفيضى شرق النيل فى المنطقة ما بين الطمر ودير بصرة – وهى التى تقع جنوب مصب وادى الأسيوطى – عن ١,٢ كيلو متراً تقل إلى ٤٠٠ متر فقط عند دير بصرة فإن اتساع السهل الفيضى إلى الشمال من مصب وادى الأسيوطى يبلغ ٤,٢ كيلو متراً عند الواسطى وثمانية كيلو مترات عند بنى مر ، وأربعة عشر كيلو متراً عند الأكراد (انظر الخريطة رقم ١ التى تمثل طبغرافية منطقة أسيوط) .

وتتمثل الأهمية الاقتصادية لوادى الأسيوطى فى وجود كتل المرمر على أحد جوانب روافده الشمالية الصغيرة وهو وادى السيال على بعد حوالى ١٧ كيلو متراً من مصب وادى الأسيوطى ، وتظهر المنطقة على الخريطة الطبغرافية ١/ ١٠٠,٠٠٠ باسم معمل الرخام ، وقد استغلت المنطقة كمحاجر منذ عهد الفراعنة حيث عثر على نقش باسم الملكة أحمس نفرتارى زوجة الملك أحمس الأول يبين أن المحاجر كانت تستغل فى عهده ، وقد أعيد استغلال المحاجر فى العصر الحديث فى عصر محمد على ، وأعيد طريق يصل بينها وبين الأراضى الزراعية على نهر النيل[٤] .

ويوجد المرمر على شكل كتل بيضية الشكل محاطة بالحجر الجيرى الذى يرجع إلى الإ يوسين الأسفل ، ويعرف باسم المرمر المصرى بالنسبة إلى تركيبه الكيماوى الذى يختلف عن المرمر المعروف فى كثير من أجزاء العالم ، وذلك لأن المرمر المصرى ناتج عن إعادة ترسيب مواد ذات

---

(4) Weigall, A.E.P., The Alabaster Quarries of Wadi Assiout. In, Annales du Servive des Antiquites de l'Egypte, Tome XI, Le Caire, 1911, p. 176 .

أصل جيرى تتركب أساساً من كربونات وبيكربونات الكالسيوم التى كانت ذائبة فى محاليل ثم أعيد ترسيبها مرة أخرى ، وتقدر مساحة المنطقة التى يوجد بها المرمر فى وادى الأسيوطى بحوالى ١٩,٠٠٠ متر٢ وهى توجد فى صورة تلال صغيرة لا يتجاوز ارتفاعها ٣٠ متراً فوق مستوى وادى الأسيوطى ، وقد يوجد المرمر نقياً ، ولكنه يوجد عادة مختلطاً بالطباشير والصوان والبريشيا(٥) .

٢ - الهضبة الغربية :

يلتزم مجرى نهر النيل فى مصر بين أسوان والقاهرة الجانب الشرقى من واديه حتى إن الأراضى الزراعية تكون إلى الغرب من النهر أكثر اتساعاً من تلك التى تقع فى شرقه ، ويكاد النهر فى بعض الأحيان - كما رأينا - أن يرتطم مجراه بجروف الهضبة الشرقية(٦) .

ولعل أهم ما يلاحظ على خطوط الكنتور فى الصحراء الغربية المشرفة على منطقة أسيوط هذا الانحناء الفجائى الذى يصيب خطوط الكنتور إلى الغرب من مدينة أسيوط مباشرة وإلى الجنوب من مدافنها تماماً. ذلك أن خطوط الكنتور تتوازى وتتقارب فى اتجاه جنوبى شمالى حتى مدينة أسيوط ، وهى تتقارب بحيث تكاد أن تتماس بما يعطى الإحساس بأن حافة الصحراء الغربية تطل فجأة على السهل الفيضى وهو ما يمكن رؤيته تماماً لمن يأخذ الطريق من أسيوط إلى درنكة حيث يكون السهل الفيضى فى ناحية من الطريق بينما ترتفع حافة الهضبة إلى ٢٤٠ متراً فجأة دون أى تدرج وتستمر كذلك طالما كان الاتجاه إلى الجنوب .

وإلى الجنوب مباشرة من مدافن مدينة أسيوط تأخذ خطوط الكنتور فى الانحراف نحو الغرب وتعدل عن الاتجاه نحو الشمال ، ومثلما رأينا فى الحافة الشرقية ، يمثل خط كنتور ٦٠ مترا فى الحافة الغربية أيضًا ، الحد التقريبى بين المزروع والصحراء ، وإذا كانت الخطوط كلها من ٦٠ إلى ٢٤٠ مترا تتقارب جنوب مدينة أسيوط فأن هذا التقارب يخف وتميل الخطوط إلى التباعد حيت تبدأ فى انحرافها إلى الغرب ، فنجد أن الفاصل الرأسى يتسع بين خطوط ١٢٠,٩٠,٦٠ مترا مما يعطى انطباعًا بالانحدار التدريجى ويخفف من حدة التباين الذى رأيناه على جانبى طريق أسيوط درنكة ، ثم ما يلبث الفاصل الرأسى بين الخطوط أن يزداد كلما اتجهنا إلى الشمال أكثر . وعند بنى عدى يزداد الفاصل بين خطى ١٥٠ ، ١٨٠ مترا إلى درجة ملحوظة ، وتبدو الصورة الكنتورية واضحة

---

(5) Akaad, M.K. and Naggar M.H., The Deposit of Egyptian Alabaster at Wadi Assyuti, in Bulletin de la Societe de Geographe D'Egypte, Tome 36, 1963, pp. 29 - 31 .

(6) Ball, John , Contributions to the Geography of Egypt, Survey of Egypt, Cairo, 1952, p.4.

تماماً من الخريطة الجوية حيث تظهر الحافات الجيرية واضحة تماماً حتى مدينة أسيوط ثم يظهر انحناء الكنتورات إلى الغرب من مدينة أسيوط مباشرة ، ومع الانحناء يبدأ ظهور منطقة صحراوية منبسطة مسطحة يقل فيها ظهور الكنتورات المرتفعة ، وفي شمال هذه الصحراء المكشوفة المستوية يوجد مطار أسيوط إلى الغرب من منقباد مباشرة .

وتمثل هذه المنطقة المكشوفة من الصحراء ، التي تميل إلى استواء سطحها وعدم وجود كثبان رملية أو سطوح صخرية ، أهمية خاصة حيث يوجد مشروع لاستصلاح ٥٠٠ فدان في المنطقة ما بين مدينة أسيوط ومنقباد ، تعتمد على مزرعة مجاري مدينة أسيوط الواقعة غرب المدافن ، وتعتمد أيضاً على ترعة الناصرية الغربية .

وقد اتضح من دراسة التربة أن الأرض ناعمة في سطحها العلوي ، وأن بها نسبة ملموسة من المادة العضوية وأنها جيدة الصرف وخالية من الأملاح الضارة مما يجعلها صالحة لزراعة بعض أنواع الخضراوات والمحاصيل الحقلية والبستانية والفواكة . وقد أوصت اللجنة المشكلة لدراسة المشروع بالإسراع في تنفيذه لسلامته من الناحية الفنية وما ينتظر له من نجاح يؤدي إلى زيادة الرقعة الزراعية بالمنطقة ويفي بحاجتها من الخضراوات والفاكهة ويحقق أهداف التصدير(٧) .

وقد أسهم جفاف الصحراء الغربية وندرة موارد المياه بها في أن تقلصت فيها مظاهر الحياة والنشاط البشري إلا في واحاتها ، ومع ذلك فقد شهدت هذه الصحراء لونا غريبا عليها من النشاط والحركة عن طريق درب الأربعين الذي يربط بين دارفور في السودان ، وأسيوط مارا بالواحات التي تقع بينهما . ويبدأ درب الأربعين من دارفور إلى بير نطرون فسليمة ومنها إلى الخارجة وينتهي في أسيوط . بل الأكثر من ذلك إن الطرق من دارفور كانت تتشعب إلى وادّاي وبورنو في الغرب وإلى بعض أجزاء السودان الجنوبي ، وكانت منتجات هذه الجهات تلتقي في أسيوط . ودرب الأربعين واحد من أهم خمسة طرق للقوافل في أفريقية عبر الصحراء الكبرى ، وقد يبدو عجيباً أن يلجأ المسافرون إلى هذا الطريق المجدب عوضاً عن الطريق النهري الذي يفيض بالحياة ، ولكن كان الطريق الصحراوي أسرع ولم تكن تعترضه الجنادل ولم يكن التجار مضطرين لتقديم الهدايا والضرائب لحكام البلاد التي يمرون بها كما عبّر شو(٨) .

---

(٧) المذكرة الخاصة بالمشروع ، جامعة أسيوط ، كلية الزراعة ، قسم أمراض النبات وقسم البساتين – مقدمة في ١٩٦٧/٥/٩ إلي الجهات المعنية .

(8) Shaw, W.B.K., Darb El Arba', the 40 days Road, in, Sudan Notes and Records, vol. 12, part 2, 1929, pp. 63 - 64;

وانظر أيضاً : محمد محمود الصياد ومحمد عبد الغني سعودي ، السودان ، دراسة في الوضع الطبيعي والكيان البشري والبناء الاقتصادي ، الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ١٢ ، ٤٢٨

وهكذا نجد أنه إذا كان وادى الأسيوطى يمثل فى الصحراء الشرقية مجرى فصليا ، كان يزود النيل أحياناً بما يسقط على حوضه من أمطار عفوية ، فقد كان درب الأربعين فى الصحراء الغربية واديا صحراويا وفصليا بمعنى آخر ، يزود مدينة أسيوط ، بل ومصر كلها ، بكثير من أسباب التجارة والحياة ، ويبدد هذه الوحشة والعزلة التى ترين على الصحراء الغربية بجدبها وجفافها وهو بذلك أكبر أثرا من وادى الأسيوطى وأكثر أهمية منه .

٣ – السهل الفيضى فى منطقة أسيوط :

يكون السهل الفيضى للنيل فى منطقة أسيوط جزءا من السهل الفيضى فى مجراه الأدنى فى مصر ، ومن ثم تبدو صورة السهل الفيضى وقد ظهرت عليها آثار ما تفعله الأنهار فى مجاريها الدنيا .

فالنهر هنا يجرى على الصخور التى أرسبها بعد أن قام بالنحت والحمل فى الجزئين الأعلى والأوسط من مجراه ، وكما هى عادة الأنهار فى مجاريها الدنيا يميل النهر أيضا إلى الانثناء فى منطقة أسيوط ، وهو يتثنى إلى اليمين حينا وإلى اليسار آخر ، ويكون لذلك أثره فى قرب إحدى الحافتين – الشرقية أو الغربية – من المجرى وإشرافها عليه أحيانا .

ويبلغ متوسط عرض السهل الفيضى للنيل بين أسوان والقاهرة حوالى عشرة كيلو مترات ، ويبلغ متوسط عرض مجرى النهر ذاته حوالى ثلاثة أرباع الكيلو متر . وقد رأينا أن خط كنتور ٦٠ مترا فوق مستوى سطح البحر يكاد أن يمثل فاصلا بين السهل الفيضى والصحراء على جانبيه ، وأن هذه الصحراء قد تطل بحافات فجائية على المجرى فى بعض الأحيان ، كما أن الارتفاع يكون تدريجيا فى أحيان أخرى وتتباعد المسافة الأفقية بين خطوط الكنتور مما يعطى انطباعاً باستواء السطح . أما صورة السهل الفيضى الكنتورية فيغلب عليها التماثل حيث اتجاه الميل العام نحو الشمال ، وبذلك تقل مناسيب خطوط الكنتور كلما اتجهنا نحو الشمال ، ويستوى فى ذلك أراضى الضفة اليمنى وأراضى الضفة اليسرى ، ولكن يلاحظ بصورة عامة أن خطوط الكنتور فى الناحية الشرقية أعلى بمنسوب متر واحد من خطوط الكنتور التى تمر بالأماكن المقابلة من الضفة الغربية . فخط كنتور ٥٤ متراً فى الناحية الشرقية الذى يمر ببلاد : الساحل ، تاسا والمطمر يقابله على الناحية الغربية خط ٥٣ متراً الذى يمر ببلاد : دونية ، باقور والشغبة . وخط ٥٢ متراً على الضفة الشرقية يمر ببلدة بنى مر يقابله خط كنتور ٥١ متراً الذي يمر ببني غالب على الضفة الغربية . وهكذا نجد خط ٥٠ متراً

الخريطة الكنتورية لمدينة أسيوط

٢ كم

جزيرة بني هلال

جزيرة الطوابية

النيل

قناطر أسيوط

الوليدية

الإبراهيمية

ترعة الإبراهيمية

خور بني سيلة

عزبة البصرى

مجرى السوهاجية

الجبانة

المدابغ

الحمراء

المعهد الديني

الكنتور بالمتر

شكل (٢)

على الضفة الشرقية الذى يمر ببنى محمديات يقابله خط ٤٩ متراً على الضفة الغربية ويمر ببنى سند ، وبينما يظهر خط كنتور ٤٨ متراً ثم ٤٧ متراً فى الناحية الغربية للنيل شمال منفلوط فإن كنتورات السهل الفيضى تختفى على الناحية الشرقية المقابلة حيث يوجد جبل الجرنة وجبل أبو فودة ، ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأن الهضبة الشرقية وهى أكثر ارتفاعاً من الهضبة الغربية كانت تنحدر منها فى البليستوسين المجارى المائية التى تمثلها الآن الأودية الجافة وهى من الجنوب إلى الشمال وادى صلاح الدين ، وادى ايمو ، وادى الأسيوطى بروافده المتعددة ، وادى المخازن ، ووادى الإبراهيمى وقد أرسبت هذه الأودية كثيراً من المفتتات الصخرية التى انتقلت بفعل المياه الجارية ثم بفعل الهواء حين جفت هذه الأودية ولم يحدث ذلك فى الأجزاء الغربية من منطقة أسيوط .

وربما يكون « جسر الطراد » من أوائل الأعمال التى أقامها الإنسان ليحد من طغيان النهر إبان الفيضان ، ويرى البعض أن جسر طراد النيل طبيعى ، حيث كان النيل يلقى فى فيضانه السنوى بما يحمله من رواسب على ضفافه المشرفة على المجرى ، ولذلك كانت الضفاف القريبة من النهر أعلى مستوى من بقية السهل الفيضى . ثم عمد الإنسان بعد ذلك إلى تقوية وتهذيب هذا الجسر الطبيعى. ومما يدل على أن هذا الجسر طبيعى هذا التعرج الشديد الذى يلتزمه ، إذ ليس من طبيعة الأعمال الصناعية عادة أن تكون على هذا القدر من التعرج ، ويلاحظ أيضاً وجود علاقة بين اتساع المجرى وبعد أو قرب جسر الطراد منه ، فحيث يتسع المجرى أو تتخلله الجزر تضيق المسافة بين المجرى وجسر الطراد ، وتفسير ذلك أن مياه الفيضان كانت تذهب لمدى أبعد حيث يضيق المجرى ولمدى أقل حيث يتسع ، كما أن المواد العالقة كانت كميتها تقل حيث يوجد الإرساب في صورة جزر . وبطبيعة الحال فإن مناطق المنحنيات قد لا تصدق فيها هذه القاعدة فى كثير من الأحوال لتغيير النهر لمجراه ، وكانت هذه هى حال النهر البدائية حين سكن الإنسان الأول وادى النيل فى مصر ثم عمل على تقوية الجسر حتى لا يطغى على مراكز السكن التى أقامها .

وقد عمد الإنسان إلى تقوية جسر الطراد من قديم ، واستمر كذلك فى مختلف العصور ، وكانت التقوية تتم بالطمى ثم بحوائط اللبن فى البداية وفى العصور المتأخرة أصبحت تتم بالقرميد ولازالت كثير من آثار هذا الجسر موجودة فى منطقة أسيوط فى صورة حوائط عالية من القرميد ترتفع عن مستوى السهل الفيضى ، وهذه الحوائط ذات سمك كبير لدى القاعدة ويقل تدريجيا بالارتفاع ، ويظهر ذلك فى حالة تهدم الحائط ، وقد استغل جسر الطراد فى منطقة أسيوط فى جزء كبير منه جنوبى مدينة أسيوط حيث يلتزم الطريق إلى سوهاج ، ويحول تعرج الجسر وعدم استقامته فى بعض المواضع دون التزام الطريق له التزاما كاملا .

وربما يكون جسر الطراد هو الذى استلفت نظر الرحالة «ابن جبير» الذى زار مصر فى أواخر القرن الثانى عشر الميلادى[٩] حيث يقول « ومما يجب ذكره على وجه التعجب أن من حيز مصر فى شط النيل الشرقى مياسرا للصاعد فيه حائطا متصلا قديم البنيان منه ما قد تهدم ومنه ما بقى أثره يتمادى على الشط المذكور إلى أسوان آخر صعيد مصر .. والأقوال فى هذا الحائط تتشعب وتختلف ، وبالجملة فإن شأنه عجيب ولا يعلم سره إلا الله عز وجل ، وهو يعرف بحائط العجوز[١٠]

ويرى «حمدان» أن جسر الطراد يصلح أساسا للتمييز بين المدينة والقرية ، فقد كانت الأخيرة تنشد الحماية من الفيضان ولا تستطيع أن تقوم على موضع مباشر على النهر ، لذلك كانت تبتعد عنه وتتحاشاه ، أما المدينة فقد كانت حاجتها إلى الموقع النهرى بدرجة أكبر ومن ثم كفل لها جسر الطراد هذه الحماية فاقتربت منه أكثر من القرى[١١] .

ويبدو من الخريطة الطبغرافية لأسيوط أن جسر الطراد يمتد بحذاء المجرى حتى جنوب مدينة أسيوط ، ثم يختفى تحت شوارعها الحديثة ، ولا يعود للظهور مرة أخرى إلا فى شمال غرب الوليدية ، وإن كان أثره يظهر فى بعض الشوارع أحياناً سواء فى مدينة أسيوط نفسها ، حيث تظهر آثار الجسر فى شارع الثورة (النيل) جنوبى مبنى المحافظة بقليل ، وقد حافظ على معالمه وجود بعض الأراضى الخالية التى لم تطمسه . وكذلك يبدو شارع البحر فى الوليدية أكثر ارتفاعا من الشوارع التى تليه غرباً ، وفى بعض الأجزاء من شارع البحر تبدو المبانى ويظهر تحتها جسر الطراد ، ثم ما يلبث الجسر أن يظهر بوضوح عند عزبة الشخوة شمال غرب الوليدية .

ثانيا : نشأة المدينة وتطورها العمرانى :

١ - نشأة مدينة أسيوط :

تقوم مدينة أسيوط الحالية على أنقاض واحدة من اقدم المدن المصرية ، وقد مرت عهود طويلة تتابعت فيه على موضعها كثير من صور العمران ، التى كانت كل منها تغطى سابقتها . وقد

---

(٩) حسين نصار : رحلة ابن جبير فى مصر وبلاد العرب والعراق والشام وصقلية عصر الحروب الصليبية ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ح .

(١٠) ابن جبير ، الرحلة ، ليدن ، ١٩٠٧ ، ص ٥٨

(11) Hamdan, G., Studies in Egyptian Urbanism, the Renaissance Bookshop, Cairo, 1959, p.48.

(12) Jollois et Devilliers, Description de Syout, dans, Description de l' Egypt, T.IV, Paris, 1831, pp. 156 - 7 .

عثر على منطقة مغطاة ببقايا الفخار على حافة الهضبة الغربية ، كما وجدت اثار لبعض الأبنية المهدمة وآبار المياه – والأعمده وسجل علماء الحملة الفرنسية ذلك[١٢] وقد تبين للباحث من فحص ما تبقى من تلك الآثار أن البقايا الفخارية ترجع إلى أقدم فترات العمران ، بينما تعود الآثار والأبنية المهدمة والأعمدة إلى العصر اليوناني الروماني وما تلاه .

وحتى يمكننا أن نحدد بالتقريب تاريخ نشأة أسيوط ، فأن علينا أن نستعين إلى جانب الأدلة الأثرية بأدلة أخرى لغوية تتصل بالتسمية ، ذلك أن اسماء الأماكن ومعانيها تلقى كثيرا من الضوء على النشآة وتأثير البيئة الطبيعية فى أختيار الموضع الذى قام عليه المركز العمرانى[١٣] .

ومن الأمور الهامة فيما يتعلق بمدينة أسيوط ، أنها لم تحتفظ بموضعها فقط طوال عصور التاريخ - ولكن اسمها ظل فترة طويلة محتفظا بخصائصة الصوتية ، فقد عرفت المدينة نشأتها بأسم ساوت ، ساووتى ، سايوت وقد تعرض اسمها للتغير فى العصر اليونانى الرومانى فأصبح ليكوبوليس أوليكون بوليس ثم أطلق عليها فى اللغة القبطية سيوط[١٤] .

وحافظت على هذه التسمية فى العصر العربى حيث عرفت باسم سيوط أو أسيوط وهو الاسم الذى يستخدم حتى الآن[١٥] .

أما عن المعنى الذى تحمله التسمية ، فإن الآراء التى قيلت فيه تبين أن هذه المدينة ذات صفة حربية فى المقام الأول ، فهى تعنى عند البعض – المحروسة أو المحمية[١٦] – وعند غيرهم تعنى الحارس[١٧] ، وتعنى عند آخرين مكان الحراسة أو المرقب[١٨] .

---

(13) Mitchel, J.B., Historical Geography, English Universities Press, London, 1954,pp. 20-22.

(14) Brugsch, H., Dictionnaire Geographique De L'Ancienne Egypte, Leipzig, 1879, p. 662

(15) Gauthier, H.Dictionaire de Noms Geographiques, Soc. Roy. De Geographic D'Egypte, Le Caire, 1931, Tome v, p. 4.

(١٦) عبد العزيز صالح ، حضارة مصر القديمة وآثارها ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٣٦

(17) Kees, H., Ancient Egypt, A Cultural Topography, Translated by Ian F.D. Morrow, Faber and Faber, London, 1961, pp. 99 - 100 .

(١٨) أحمد بدوى رهرمان كيس ، المعجم الصغير فى مفردات اللغة المصرية القديمة ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص١٩٩

(١٩) نجيب ميخائيل ، مصر من فجر التاريخ إلي قيام الدولة الحدية ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، الإسكندرية ١٩٦٠ ص ٣٤٥ ، وأنظر أيضاً أحمد بدوى ، فى موكب الشمس ، الجزء الثانى ، ص ٢٩٢ – ٣١٠

وقد استطاعت أسيوط بالفعل أن تؤدى دورها كحارس ، ففى الفترة التى تعرضت فيها مصر لغزو الهكسوس ، بقيت أسيوط صامدة ولم يستطع الهكسوس أن يقهروها أو يصلوا إلى الجنوب منها ، وربما كانت القوصية هى أقصى ما وصل إليه الهكسوس من المدن الهامة فى الجنوب ، بينما ظلت المنطقة من أسيوط حتى الحدود الجنوبية لمصر تحت حكم المصريين (١٩) وهذا يبين مرة أخرى أن أسيوط التى لعبت دوراً هاماً فى حفظ وحدة مصر فى عصر الإقطاع الأول بعد نهاية الدولة القديمة ، استطاعت أن تكون قلعة للمقاومة ونهاية لتراجع المصريين أمام زحف الهكسوس بأدواتهم الحربية وعجلاتهم ، وهذا راجع إلى أن طبغرافية منطقة أسيوط هيأتها منذ أقدم العصور لأن تتحكم فى اتجاهات ثلاثة هى الشمال والجنوب ،على طول وادى النيل ، وخاصة فى الضفة الغربية التى يستمر فيها السهل الفيضى بلا انقطاع تقريباً ، والجنوب الغربى الذى جعلها تتحكم فى الطريق الصحراوى المؤدى إلى الواحات والسودان . ،هذا هو ما أداه إليها موقعها الفريد فى صعيد ، مصر حيث تتلاقى عندها الطريق البرية والنهرية والصحراوية ، وقد أدى ذلك إلى دفع العمران بها إلى التقدم والنمو عن غيرها من مدن الصعيد . هذا ويمكن دراسة مراحل نمو المدينة على النحو التالى :-

أ - طبوغرافية أسيوط فى العصر الفرعونى :

قامت أسيوط فى موضعها بين النيل وحافة الهضبة الليبية ، وتحكم فى طبغرافيتها منذ ذلك الوقت أنها قامت فى الناحية الضيقة من السهل الفيضى (إلى الغرب من مجرى النهر) ولعل الناحية الدفاعية كانت مسئولة عن ذلك إلى حد بعيد ، ثم ما لبثت أن أصبحت عاصمة لإقليم عطف خنت Atef Khent وهو القسم الثالث عشر من أقسام الصعيد الإدارية ، وقد عرف فيما بعد باسم قسم شجرة البطم (الفستق) Terebinth (٢٠)

وقد أعطاها موقعها دفعة كبيرة للنمو، ويصف ماسبيرو الموضع الذى قامت عليه المدينة فيقول إن روعته ليست ناتجة فقط عن سيطرتها على النهر وتحكمها فى فتح الطريق المائى أو إغلاقه حسب رغبتها ، ولكن أيضاً لأن أكثر الطرق المطروقة إلى وسط أفريقيا تنتهى عند أبواب المدينة حاملة إليها تجارة السودان . وقد سيطرت المدينة منذ البداية على ضفتى النهر من الهضبة

---

(20) Budge Sir E.A. Wallis, An Egyptian Hieroglyphic Dictionary, John Murray, London, 1920, Vol. II, p. 1030

الشرقية إلى الهضبة الغربية ، ومن ديروط شمالا حيث يخرج بحر يوسف من النيل حتى المناطق المجاورة لجبل الشيخ هريدى جنوباً ، وكأنما هيأت الطبيعة هذه البقعة من أرض مصر لتكون مهداً لحضارة وليدة(٢١) .

ويضيف ماسبيرو قائلا : وقد بنيت أسيوط على الأرجح لدى حضيض الهضبة الليبية على شريط من الأراضى لا يتعدى عرضه الميل (١,٦كم) وهو الذى يفصل النهر عن التلال ، وتحيط به ترعة من ثلاثة جهات ، وتصبح كما لو كانت خندقًا طبيعيًا حول أسوارها ، وفى أثناء الفيضان كان يربطها باليابسة جسر تظلله أشجار السنط ، كما لو كانت طوقا من الخضرة العائمة على التيار ألقى مرساه على الشاطئ (٢٢) .

ويرى البعض أن البقعة التى نشأت عليها المدينة توجد شمال غرب المدينة الحالية ، حيث أن ذلك الجزء هو أكثر أجزاء المدينة ارتفاعًا ، بما يمكن أن نفترض معه بأنه أكثر الأجزاء التى شهدت تتابع العمران أفقيًا ، وقد كان حتى عهد قريب مملوءاً بأكوام مرتفعة (٢٣) . ولازالت بعض أحياء المدينة فى هذا الجزء تحمل حتى الآن اسم «كوم» مثل كوم عباس . ولكن ربما كان من الأفضل القول بأن أعلى أجزاء المدينة وأكثر مناسبيها ارتفاعا لا يمثل اقدم أجزاء المدينة القديمة بالضرورة ، ولكنه يمثل ما يجاوز هذه الأجزاء ، ذلك أن تجاور المنازل فى المدينة القديمة وتلاصقها ، وحياة كل من الإنسان والحيوان فيها جنباً إلى جنب ، أدى إلى تحويل الأماكن المجاورة للقرى والمدن إلى أكوام من السماد .

وهذا الرأى يجعلنا نفترض بأن أكثر المناطق ارتفاعًا فى المدن القديمة يمثل منطقة السور ، ولما كان السور مستديراً ، ويمثل المعبد مركز المدينة فأنه يمكن أن نتصور أن أبعاد أسيوط الفرعونية كانت تمتد بحيث تشمل المنطقة التى تحدها الآن شوارع درب الحنفى والجامع الكبير شمالاً ، وشارع الشيخ صالح وامتداده غرباً ثم درب المقدم جنوباً فشارع الكاشف شرقاً حتى ميدان الكاشف ثم شارع نوفل وامتداده حتى يلتقى بدرب الحنفى ، وأهم المعالم التى تدخل فى المدينة القديمة بهذا التحديد وتعتبر آثاراً هادية ، معبد المدينة القديم والعتبة الزرقاء ، والحمام القديم الذى لازال يعمل حتى الآن ، وربما كانت العتبة الزرقاء تمثل مدخلا وحلقة وصل بين كل من المعبد والحمام حيث الأول فى

---

(21) Maspero, The Dawn of Civilization, Translated by Mc Clure, M.L., London, 1901, pp.71 -72 .

(22) Ibid., pp. 71-72 .

(٢٣) عثمان فيض الله : مدينة أسيوط ، بحث فى بنيتها بين الماضى والحاضر ، مطبعة الجهاد ، أسيوط ، ١٩٤٠ ، ص ٣٢ .

شمالها والثانى فى جنوبها ، وبهذا التحديد أيضاً فإن شارع ٢٦ يوليو الحالى يحتل موضع الشارع العرضى الرئيسى فى المدينة القديمة والذى كان يخترقها من الشرق إلى الغرب تقريباً .

ولعل الحاجة الدائمة للمياه كمصدر للحياة ، دفعت المسئولين فى أسيوط الفرعونية إلى الاهتمام بتوفيرها للمدينة ، وخاصة فى أوقات الظهيرة «حين تكون» الشمس لافحة الحر ، ويمثل الذهاب إلى النهر مشقة كبيرة ، وربما كانت الترعة التى تحيط بأسيوط تتعرض للجفاف فى فترة التحاريق أو بتأثير ما يتراكم فى قاعها من رواسب ، ولهذا أهتم : خيتى الثانى بحفر ترعة يتحدث عنها فى نقوشه «قائلا ولقد أعطيت هذه المدينة منحة ، فحفرت ترعة عرضها عشرة أذرع (٤,٦متر) وجعلتها تغمر الأراضى القابلة للزراعة ،، ولقد حافظت على حياة المدينة ، ولقد قمت بعمل .... الحبوب الغذائية ، ولأمد بالمياه فى الظهيره ... كما أوصلت المياه للأراضى المرتفعة ، ولقد قمت بعمل مورد مياه لهذه المدينة (أسيوط) من مصر الوسطى فى الأراضى العالية التى لم تر المياه»(٢٤) .

ويفهم من النص أنه حفر بعض الآبار على حافة الصحراء فى غرب المدينة ليمكن توفير المياه لسكانها ، كما أنه يمكن استنتاج أنه قام بعمل مخازن للحبوب الغذائية ، وفى بعض النصوص يروى خيتى أيضاً أنه أجرى أجورا على السقائين ليتولوا توزيع المياه حين الظهيرة وربما كان مصدرها الآبار التى حفرت فى الغرب من المدينة .

وهكذا كانت أسيوط الفرعونية بأسوارها المحيطة بها تجد فى خارج الأسوار بعض المصالح والخدمات التى تحتاج إليها مثل المياه أو المقابر بالإضافة إلى الخروج للعمل ، مما يجعلنا نرجح وجود بابين للمدينة على الأقل يفضى أحدهما للنهر والآخر للمقابر(٢٥) .

ب - طبغرافية أسيوط فى العصر اليونانى الرومانى «ليكوبوليس»

كانت الفترة اليونانية الرومانية هى التى تغير فيها اسم أسيوط إلى ليكوبوليس Lycopolis وتعنى «مدينة الذئب» فقد ظن اليونانيون أن معبود أسيوط أوبواوت هو الذئب فأطلقوا عليها هذه التسمية ، كما سميت المقاطعة التى تشغل أسيوط عاصمتها باسم ليكوبوليت Lycopolite (٢٦)

---

(24) Breasted, J.H., Ancient Records of Egypt, Univ. of Chicago, 1920, Vol. I, pp. 188 - 189 .

(٢٥) عبد العزيز صالح ، المرجع السابق ، ص ٤٠٥ .

(26) Gauthier, H. Dictionnaire Geographique, Op. cit., p. 4 .

وكانت أسيوط تعرف أحيانا باسم ليكون Lycon فقط دون الحاق صفة المدينة Polis بها ، كما كانت تعرف أحيانا باسم Lyconpolis أى مدينة الذئاب ويبدو أن الإغريق قد قسموا مصر فيما بعد إلى ثماني اباركيات Eparchies ، وكانت مصر الوسطى تضم اثنتين منهما هما طيبة العليا وطيبة السفلى UPPer & Lower Thebaid ، وتمتد طيبة السفلى فى الوادى من المنيا تقريباً حتى أخميم وتشمل الواحات أيضاً وكانت أسيوط إحدى المدن العشر الهامة بهذه الاباركية وإن لم تكن العاصمة ،وقد قسم جورج القبرصى طيبة إلى قسمين ، القسم الأول والقسم الثانى وكانت أسيوط من مدن القسم الأول الذى يمتد من الأشمونين حتى أخميم (٢٧) .

ولم يذكر كل من استرابون وبلينى عن ليكوبوليس أكثر من مجرد سرد اسمها بين المدن المصرية التى ذكرها كل منهما وقد ذكرها بلينى باسم ليكون (٢٨) .

كما توضح خريطة بوتنجر Peutinger التي يرجح أنها منقولة عن أصل لعله يرجع إلى القرن الثاني أو الثالث الميلادي (الفترة الرومانية) والتي قصد من رسمها توضيح الطرق الرومانية وبيان المحطات العامة التي تقع عليها في القرنين الأول والثاني الميلاديين ، توضح هذه الخريطة مدينة أسيوط ولكن تحت اسم تيكونبوليس Tyconpoli ، وتمثلها مثل بقية المدن قلعتان أو برجان وموضح عليها المراحل بالأميال الرومانية ، وفي هذه المسافات كثير من الخطأ ، فالطريق بين ميت رهينة وأسيوط مثلاً طوله ١٦٠ ميلا رومانيا (وليس ١١٠ كما جمعها بول خطأ ولكن المسافة الحقيقية علي خرائط المساحة الحديثة هي ٢٢٧ ميلا رومانيا ، كما يلاحظ أن مواقع بعض المحطات (المدن) موضوعة علي الضفة المقابلة لموضعها الحقيقي على النهر(٢٩) . وهذا كله لا يشجع علي الاعتماد علي هذه الخريطة بدرجة كبيرة .

وإذا كانت المعالم التي تخلفت عن أسيوط الفرعونية نادرة فإنها ليست أسعد حظا من ذلك في العصر اليوناني الرومانى ، وقد اندرست المدينة اليونانية الرومانية كما اندرست من قبلها المدينة الفرعونية ، ولم يبق منها جميعاً سوي بعض الأحجار في شمال غرب المدينة وقد أقيم علي أنقاض هذه الأحجار مسجد سيدى البقلى ، وتظهر أحياناً بعض الأحجار في هذه المنطقة إذا ما حفرت بغرض إقامة أساسات المنازل أو غير ذلك (٣٠) .

---

(27) Ball, John, Egypt in the Classical Geographers, Survey of Egypt, 1942,PP. 163-179.

(28) Ibid., pp. 62 - 79 .

(29) Ball, John, Egypt in the Classical Geographers, pp. 151 - 155

(٣٠) عثمان فيض الله ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

وقد عثر علماء الحملة الفرنسية فى جنوب غرب المدينة على امتداد شارع السوق على عمود ضخم طوله ٩,٦٥ متراً وكـان نصفه تقريباً مدفونا تحت الأتـربة ، وقدروا أنه قد مرت عليه ثمانية قرون حين كانت قاعدته فى مستوى السهل وأنه يرجع للقرون الأولى من العصر المســـيحى(٣١) . (أى الفترة الرومانية) ولما كان هذا العمود فى أقصى جنوب غرب المدينة الحالية ، حتى إن آخر شوارع المدينة فى هذا الاتجاه كان يعرف بدرب المسلة(٣٢) فإنه يصعب علينا أن نتصور أن المدينة الرومانية امتدت تحت كل العمران الحالي في غرب المدينة من الشمال إلى الجنوب – من مسجد البقلى إلي درب المسلة – وهذا يجعلنا نرجح أحد احتمالين ، إما نقل الأحجار التى بنى بها المسجد وأما أن العمود كان منفصلا عن مبانى المدينة الرومانية ، ولما كانت أعمال الحفر فى الشمال تظهر أحيانا بعض الآثار الرومانية فإن احتمال انفصال العمود عن الكتلة السكنية للمدينة الرومانية يكون أكثر قبولا .

هذا وقد أمكن أن نحدد ، من بردية ديموطيقية ترجع إلى عام ١٨١ ق . م . أن أسيوط كانت في العصر البطلمي تتكون من ست قرى ، وكانت كل قرية من هذه القرى الست مزودة بشونة خاصة بها تختزن فيها المحاصيل والحبوب . وكانت هذه القرى ، أو الأحياء ، تحمل الأسماء التالية :ـ (٣٣)

١ – باسمت Pa-Sm-t

٢ – تحوت ارتس Thw - er-tes

٣ – بامكترن ختر (وتعنى القلعة المزدوجة) P - mktr-n-h, tr

٤ – مريت Mryt

٥ – تا ان سو (وتعنى كوم الخنزير) Ta-n-Se-w

٦ – تانت باقر (وتعنى وادى عقد الرقبة) T-nt-p-qrre

---

(31) Jollois et Devilliers, op.,cit, p. 157 .

(32) Survey of Egypt, Plan of Assiut,1 : 2000. Cairo, 1914 .

(33) Thompson, Sir Herbert, A Family Archive From Siut, Oxford Univ. Press, London, 1934. pp. 147-148 .

وكان يوجد حول معبد «أوبواوت» حرم خاص به يتكون من عدد من قطع الأرض الداخلة فى وقفة ، وربما كانت تقوم عليها مخازن المعبد ومساكن كهنته ، كما كانت توجد بحيرة كبيرة تجاور المعبد ، وتقع إلى الجنوب الشرقى منه ، وتسمى بحيرة اللوتس . وكانت مخازن الأفراد الخاصة تنتشر إلى جانب الشون الملحقة بكل قرية من القرى الست ، ولعل هذه الشون الرئيسية كانت حكومية ، وكانت توجد شون خاصة بالأهالى ، كما كان يوجد فى جنوب المدينة – على الأرجح – جسر يسمى جسر الملك وربما توجد صلة بين هذا الجسر وبين جسر السلطان الذى يبدأ من قناطر المجذوب ويأخذ فى الانحناء والتعرج حتى يلتقى بجسر الطراد الغربى لنهر النيل .

جـ – أسيوط فى نهاية العصر المسيحى :

ما أن انتهت عهود الاضطهاد التى قاسى فيها المسيحيون فى مصر كثيراً من قسوة الحكام الرومان ، خاصة فى عصر الشهداء ، حتى بدأ المسيحيون يحولون بعض المعابد المصرية القديمة إلى كنائس يقومون فيها بطقوس عبادتهم ، وقد وجدت فى معبد أمينوفيس الرابع الذى اكتشف فى أسيوط بعض الآثار المسيحية التى تتمثل فى محراب عليه قليل من النقوش والشعارات ، بالإضافة إلى نقش خشن يمثل مجموعة من الصلبان ، مما يثبت أن المعبد قد استغل بعد دخول الناس فى المسيحية(٣٥) .

وتوجد بمدينة أسيوط آثار لعصر الشهداء أيام اضطهاد الرومان تتمثل فى منزل الشهداء بحارة العطارين (وقد حول فى عام ١٩٤٥ إلى كنيسة) ، أما أقدم كنائس المدينة فهما كنيستان :

١ – كنيسة السيدة العذراء .

٢ – كنيسة الشهيد أبادير (٣٦)

وعلى الرغم من أن الكنيستين متجاورتان فإن تحديد الأقدم منهما قد يلقى ضوءاً على تقدم العمران فى الفترة التى بدأت تشهد إقامة الكنائس ، فمن المعروف أنه فى فجر العصر المسيحى كانت

---

(35) Gabra, S., un Temple D'Amenophis IV à Assiout, Chronique D'Egypte, No. 12. 1931, p. 237 .

(36) Clarke, Somers, Christian Antiquities in the Nile Valley, Oxford, 1912, p. 210 .

توجد مرحلة سابقة على الكنائس ، حيث كان كل إنسان يتعبد فى محراب خاص بمنزله ، وكان ذلك سابقاً على عصر الشهداء ، وحين بدأت عملية إقامة الكنائس ارتبط ذلك برحلة العائلة المقدسة إلى مصر ، ولذلك فإن أية كنيسة قديمة تحمل اسم العذراء تكون أقدم من الكنيسة التى تحمل اسم أحد الشهداء أو مجموعة منهم ، وعلى ذلك فإن كنيسة السيدة العذراء هى أقدم كنائس مدينة أسيوط تليهـا كنيسة الشهيد أبادير(٣٧) .

وموقع كلا الكنيستين فى شارع زين الدين الشريف الآن ، فإذا اعتبرنا أن استقلال الكنائس بمبان خاصة بعد مرحلة العبادة فى المنازل والمعابد الفرعونية ، كان يتم بإنشاء الكنائس فى أطراف المدينة ، ميلا إلى العزلة التى يتطلبها المتعبدون ، وإلى شدة تلاصق المنازل القديمة وندرة الفراغات بينها ، فإن النمو الذى تعرضت له مدينة أسيوط فى عصور المسيحية يجعلها تمتد بحيث يكون حدها الغربى شـارع زين الدين الشريف ثم درب القمص فشارع الشيخ صالح وميدان الشيخ صالح ثم ميدان الجامع الكبير فشارع الجامع الكبير فشارع شاهين وشارع نوفل فميدان الكاشف فدرب الخولا ، ولعل شارع بورسعيد الحالى كان يمثل الحد الجنوبى للمدينة فى نهاية العصر المسيحى ، ومازال يلاحظ حتى الآن أن الكنائس القديمة فى المدينة تكثر فى داخل الأجزاء السابق تحديدها ، بل إن الكنائس الحديثة يقع العدد الأكبر منها فى هذا الجزء من المدينة القديمة .

ولا شك فى أن مدينة أسيوط قد لعبت دوراً هاماً فى تاريخ المسيحية فى مصر ، حيث كانت مقراً لأسقفية منذ عهد بعيد ، وفى القرن السادس الميلادى كانت تنافس أسقفية الإسكندرية ، حين كان يعيش يوحنا الأسيوطى(٣٨) .

٢ - مدينة أسيوط فى العصر العربى :

احتفظ العرب بالتقسيم الإدارى الذى خلفه البيزنطيون ، إلا أنهم لم يبقوا على كل ما وجدوه من أسماء المراكز العمرانية ، وفى أعقاب الفتح حشد العرب جماعة كبيرة من التراجمة المصريين واليونانيين لحصر أسماء المراكز العمرانية المصرية ، وأبقوا على بعض الأسماء كما هى بدون تغيير ، وحرفوا فى عدد آخر من الأسماء بما يتفق مع الذوق العربى فى النطق والسمع ، وترجموا بعض الأسماء ترجمة معنوية . وقد كان هذا العمل مخالفاً لما فعله اليونانيون عندما دخلوا مصر إذ وضعوا لمدنها وقراها أسماء غير أسمائها الأصلية ، ونقلوا أسماء الآلهة المصرية إلى ما يقابلها من الآلهة

---

(٣٧) من حديث شخصى مع الأب أيوب مسيحة كاهن كنيسة أسيوط القبطية الأرثوذكسية فى ١٩٦٦/٩/٢٧

(38) Amelineau, E., La Geographie de l'Egypte' á l'Epoque Copte, Paris, 1893, pp. 464 - 465 .

الإغريقية . ومن الجدير بالذكر أن الأسماء اليونانية التى أطلقت على المراكز العمرانية المصرية لم يكتب لها أن تشيع أو تنتشر بين المصريين الذين بقيت أسماء المدن المصرية كلها لديهم بأسمائها المصرية حتى دخول العرب(٣٩) .

وقد أدى ذلك إلى أن استعادت أسيوط اسمها المصرى القديم مع تحريف قليل ، ولم تعد تعرف باسم ليكوبوليس اليونانى أو ليكو البيزنطى بل أصبح يطلق عليها سيوط (بضم السين) أو أسيوط (بفتح السين) ثم أضيف إليها حرف الألف فى أولها فى فترة تالية(٤٠)

وقد وصل إلينا وصف لمدينة أسيوط وأبوابها فى كتاب « أبو صالح الأرمنى » الذى يرجع إلى القرن الحادى عشر الميلادى حيث يقول «وليس بأسيوط أيضاً سكن ليهودى ، ولا يمر بها يهودى إلا عابر طريق ، وعليها حصن دائر طوب لبن ، وأبوابها سبعة وهى باب الجبل قبلى باب ورديس وشرقى باب الأرمن ويعرف بالقنطرة وباب أم حريز باب السودان باب المقياس »(٤١)

وبمراجعة العبارة يتبين أن عدد الأبواب ستة فقط لا سبعة(٤٢) كما أن النص يمكننا من تحديد اتجاهات ثلاثة أبواب فقط هى :-

---

(٣٩) أمين محمود عبد الله ، تطور الوحدات الإدارية فى مصر العليا منذ العهد العربى ، رسالة الدكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٦٥ ، غير منشورة .

(40) The Encyclopaedia of Islam, New Edition, Brill, Leiden, 1960, vol. I, art. Asyut, p. 728 .

(٤١) أبو صالح الأرمنى، تاريخ الشيخ ابى صالح الأرمنى ، تذكر فيه أخبار من نواحى مصر واقطاعها ، المطبعة المدرسية ، اكسفورد ، ١٨٩٥ ، ص ١١١

هذا وقد ترجم إيفتس Evetts ، الذى تولى نشر الكتاب بص أبى صالح السابق كما يلى :-

" The city is surrounded by a brick wall and has seven gates, namely , Bab Al Jabal on the north; Bab Wardis, on the east Bab Al Arman; a gate called Al Kantarah, Bab Umm Hariz, Bab as-Sudan, Bab Al Mikyas" .

والواقع أن لغة النص أوقعت «ايفتس» فى عدد من الأخطاء حتى يخرج فى النهاية بعدد الأبواب كما قرأها - سبعة أبواب - ومن ذلك أنه اعتبر أن باب الجبل غير باب القنطرة ، بينما لا يؤدى معنى النص العربى إلى ذلك ، حيث يذكر أبو صالح أن باب الجبل يعرف بباب القنطرة ، وإن كانت توجد جملة اعتراضية بينهما وهى التى يفهم منها أن باب الجبل الذى يعرف بالقنطرة (أى قنطرة الجبل) يقع إلى الجنوب من باب ورديس وإلى الشرق من باب الأرمن . وقد أدى خطأ ايفتس الأول إلى أنه جعل باب الجبل يقع فى الشمال بينما هو يقع فى الجنوب ، ولكن فهم العبارة على هذا النحو ينقص الأبواب إلى ستة فقط ، وربما كان تفسير ذلك واحدا من احتمالين : أولهما أن المدينة كان لها ستة أبواب فقط وأن ايفتس قرأ الكلمة سبعة وأثبتها كذلك فى النص العربى (وكلمة ستة وسبعة متقاربتان فى كتابتهما العربية) ، وثانيهما أن أبا صالح نفسه نسى أن يكتب اسم الباب السابع ، وربما رجحنا الاحتمال الأول بتأثير أن المدينة . فى العصور القديمة كانت مكونة من ست قرى فيكون لكل منها باب . وقد حافظت المدينة على ذلك مع نموها حتى القرن الحادى عشر ، هذا ، وقد نشر «ايفتس» ترجمة كتاب أبى صالح مرفقة بالنص .

(42) Evetts, B.T.A., editor and Translator, The Churches & Monasteries of Egypt, Attributed to Abu Saleh, The Armenian, Oxford, 1895, pp. 245 - 246 .

١ – باب الجبل (القنطرة) فى الجنوب .

٢ – بابورديس فى الشمال .

٣ – باب الأرمن فى الغرب .

وتبقى أبواب : السودان ، أم حريز ، المقياس دون أن نتمكن من تحديد اتجاهها .

هذا ، وتجمع كتابات الرحالة العرب والمسلمين الذين زاروا مدينة أسيوط بعد الفتح العربى لمصر ، على أن المدينة كانت تحيا فى رخاء ، وأنها كانت تشتهر بمنتجاتها الزراعية والصناعية وبالتجارة ، فقد كان من بين منتجاتها الزراعية القمح والتمر والسفرجل الذى اشتهرت فيه بصنف ممتاز ، وكانت صناعاتها الرئيسية هى المنسوجات الصوفية والقطنية والكتانية ، كما كانت تصبغ بها الأقمشة التى تصدر إلى دارفور ، وكانت تحصل على لوازم الصباغة مثل الشب والنيلة من الواحات ، وكانت تصنع بها المنسوجات الصوفية الفاخرة والسجاجيد ذات الطراز الارمينى ، والشيلان المصنوعة من التل الأبيض التى تشغل بالفضة ، كما كانت مركزا لإعداد صناعة الأفيون ، ومنتجات الفخار الجيد بنوعية الأبيض والأسود المحلى برسوم قديمة(٤٣) .

وقد ذكر « اليعقوبى » فى القرن التاسع الميلادى أن مدينة أسيوط ، من عظام مدن الصعيد بها يعمل الفرش القرمز الذى يشبه الأرمنى «(٤٤) .

وذكر الرحالة الفارسى «ناصر خسرو» الذى قام برحلة فى مصر فى منتصف القرن الحادى عشر الميلادى أن أسيوط يزرع بها الخشخاش الذى يستخرج منه الأفيون ، وأنهم ينسجون فى أسيوط عمائم من صوف الخراف لا مثيل لها فى العالم ، والصوف الدقيق الذى يصدر إلى بلاد العجم المسمى الصوف المصرى ، كله من الصعيد الأعلى ، لأنهم لا ينتجون الصوف بمدينة مصر نفسها ، وقد رأيت فى أسيوط فوطة من صوف الغنم لم أر مثلها فى لهاور أو ملتان وهى من الرقة بحيث تحسبها حريرا (٤٥) .

---

(43) The Encyclopaedia of Islam, op. cit., pp. 728 - 729.

(٤٤) اليعقوبى . البلدان ، طبع بريل ، ليدن ، ١٨٩١ ، ص ٣٣١ .

(٤٥) ناصر خسرو علوى ، سفرنامة ، ترجمة يحى الخشاب ، لجنة التاليف والترجمة والنشر ، القاهرة ،١٩٤٥ ، صص ٧٠ – ٧١ .

ويذكر «الإدريسي» فى نفس الفترة أن «مدينة أسـيـوط مدينـة عـامـرة ، آهلة جـامـعـة لضروب المحاسن ، كثيرة الجنات والبساتين ، مدخرة لضروب الحبوب ، واسعة الأرضين جميلة حسنة»[٤٦] .

ومن رحالة القرن الثانى عشر الميلادى ابن جبير الذى زار أسيوط فى عام ١١٨٢م وكتب عنها قائلاً إنها «من مدن الصعيد الشهيرة ، بينها وبين الشط الغربى للنيل مقدار ثلاثة أميال وهى جميلة المنظر ، حولها بساتين النخيل ، وسورها سور عتيق»[٤٧] .

وكل ما يؤخذ على وصف ابن جبير مبالغته فى تقدير المسافة بينها وبين الشط الغربى للنيل .

ويذكر «ياقوت» : فى القرن الثالث عشر الميلادى أن أسيوط : «مدينة جليلة كبيرة ، وحدثنى بعض النصارى من أهلها أن فيها خمساً وسبعين كنيسة ، وهم بها كثير» – يقصد النصارى – ثم يستطرد قائلا إن بها «مناسج الأرمنى والدبيقى المثلث وسائر أنواع السكر لا يخلو منه بلد إسلامى ولا جاهلى ، وبها السفرجل يزيد فى كثرته على كل بلد ، وبها يعمل الأفيون يعتصر من ورق الخشخاش الأسود ويحمل إلى سائر الدنيا» [٤٨]

وفى القرن الرابع عشر كتب عنها ابن بطوطة قائلاً أنها مدينة بديعة أسواقها رفيعة[٤٩] .

وفى القرن الخامس عشر الميلادى كتب عنها ابن دقماق فقال أنها مدينة إقليم الأعمال السيوطية وبها سكن نائب الوجه القبلى ، وبها قاض مستقل ، وهى بين بحر النيل والجبل ، وبها عدة مدارس وجامع قديم به منبر يقال إنه يفرط ويكتال بالقدح ويدور فى هذه المدينة محملا ، وبها قياسر وفنادق[٥٠] .

---

(٤٦) الإدريسى ، صفة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس ، مأخوذة من كتاب نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق ، طبع بريل ، ليدن ١٨٩٤ ، ص ٤٨

(٤٧) ابن جبير ، الرحلة ، طبع ، ليدن ، ١٩٠٧ ، ص ٦٠

(٤٨) ياقوت الحموى ، معجم البلدان ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٠٦ ، الجزء الأول ، ص ٢٥١

(٤٩) ابن بطوطة ، تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ، المطبعة الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٢٨ ، الجزء الأول ، ص ٢٨

(٥٠) ابن دقماق ، الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٨٩٣ ، الجزء الخامس ، ص ص ٢٢ – ٢٣

وكتب القلقشندى في القرن الخامس عشر الميلادى أيضاً قائلاً أن اسمها الشائع في عصره أصبح أسيوط (بالألف) وأنها مقر العمل السابع من كور الوجه القبلى وهو كورة الأسيوطية وأنها مدينة حسنة فى البر الغربى من النيل على مرحلة من منفلوط ، وبها مساجد ومدارس وأسواق وقياسر وحمامات (٥١) .

ولعل أهمية أسيوط زمن القلقشندى كانت بالغة حيث كانت مقر نائب الوجه القبلى ، وكان يوجد بمصر ثلاث نيابات للسلطان هى الإسكندرية والوجه القبلى والوجه البحرى ، وكان نائب الوجه القبلى فى رتبته أعظم من نائب الوجه البحرى ، وحكمه على جميع بلاد الوجه القبلى بأسرهم (٥٢) .

ولكن أسيوط لم تكن مركز البريد الرئيسى فى الوجه القبلى وكانت مدينة قوص هى التى يوجد بها مركز بريد الوجه القبلى (٥٣)

ويذكر المقريزى فى القرن الخامس عشر الميلادى أيضاً ، أن قوص هى أجل أعمال الوجه القبلى ، وأن أسيوط هى أحد هذه الأعمال – فقط – وعلى الرغم من أن المقريزى لا يفرد ذكرا خاصا عن مدينة أسيوط – بينما هو يتحدث عن مدن أقل أهمية ويفرد لها ذكراً خاصا مثل ملوى أو ميت عقبة – على الرغم من ذلك فإنه يضع أمامنا صورة لأحوال الصعيد وما بلغته مدنه من تدهور ويذكر أسيوط فى هذا المجال حين يقول وبلغ من عمارة الصعيد أن الرجل فى أيام الناصر محمد بن قلاوون وما بعدها كان يمر من القاهرة إلى أسوان فلا يحتاج لنفقه ، بل يجد بكل بلد وناحية عدة دور للضيافة ، إذا دخل دارا فيها أحضر لدابته علفها ، وجئ له بما يليق به من الأكل ونحوه ، وآل أمره الآن أنه لا يجد الرجل أحداً فيما بين القاهرة وأسوان يضيفه لضيق الحال ، ثم تلاشى أمر بلاد الصعيد منذ سنة الشراقى فى أيام الأشراف شعبان بن حسين بن محمد بن قلاون سنة ٧٧٦ وتزايد تلاشيه فى أيام الظاهر برقوق لجور الولاة ، ولم يزل فى إدبار إلى أن كانت سنة ٨٠٦ وشرقت مصر بقصور من النيل فدهى أهل الصعيد من ذلك بما لا يوصف حتى أنه مات من مدينة قوص ١٧,٠٠٠ إنسان ومات من مدينة سيوط ١١,٠٠٠ إنسان ممن غسل وكفن . وذلك كله سوى الطرحى

---

(٥١) القلقشندى ، أبو العباس أحمد بن على ، صبح الاعشى فى صناعة الانشا ، تراثنا – وزارة الثقافة والارشاد القومى ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، الجزء الثالث ، ص ص ٣٩٥ – ٣٩٦

(٥٢) المصدر السابق مباشرة – الجزء الرابع ص ص ٢٤ – ٢٦ ، ص ص ٦٥ – ٦٦

(٥٣) المصدر السابق مباشرة ، الجزء الرابع عشر ، ص ص ٣٧٢ – ٣٧٤

على الطرقات ومن لا يعرف من الغرباء ، ثم دمر في أيام المؤيد شيخ فلم يبق منه إلا رسوم تبذل الولاة الجهد في محوها . » (٥٤)

وفي العصور العربية المتأخرة زار أسيوط عدد من الرحالة الأوربيين وكتبوا عنها بما يلقى بعض الضوء الذي يسهم في توضيح صورتها لنا في العصور الوسطى . وقد كان الرحالة فانسلب من أوائل هذه الفئة ، وقام برحلته في نهاية الربع الثالث من القرن السابع عشر ، وكتب عن أسيوط قائلاً إنها واحدة من أشهر مدن مصر العليا وأنها مدينة كبيرة آهلة بالسكان ، ويكون المسيحيون بها أغلبية كبيرة وبينهم ٥٠٠ رئيس يدفعون الجزية ، وبها أسقفية وحصن متواضع ، وفي أسيوط يعمل أرقى أنواع النسيج في مصر كلها ، وهي المدينة الأساسية في إقليمها ومقر الكاشف (٥٥)

وكتب نوردن في أواسط القرن الثامن عشر قائلا أن شكل هذه المدينة يوحي بأنها عاصمة أخرى ، ويوجد بها كاشف ، وبعض المساجد ، وهي مقر أحد أساقفة الأقباط ، وهي أيضاً المكان الذي تلتقي فيه القوافل الآتية من سنار(٥٦)

وفي نهاية القرن الثامن عشر زارها كل من الرحالة سونيني وسافاري وكتب عنها الأول قائلا إنها واحـــدة من أكبر مدن مصر العليا ، وأنها مبنية على بعد ربع فرسخ (أي حوالي كيلو متر واحد) إلى الغرب من النيل ، على ارتفاع صناعي ، وقرب سطح الجبل ، توجد ترعة تأخذ من النهر يمكن عبورها بواسطة قنطرة جميلة من طراز قوطي ، وهي مبنية من أحجار منحوته ولها ثلاثة عيون (٥٧)

أما سافاري فقد كتب عن أسيوط قائلاً إنها مدينة كبيرة ، جيدة البناء ، آهلة بالسكان ، وبها بحيرة محفورة توجد بها المياه التي تستخدم في ري الأراضي وحدائقها مليئة بالخضراوات وأشجار الفاكهة ، وموقعها على ارتفاع مصطنع يدل على أنها تشغل مكان مدينة قديمة (٥٨) .

---

(٥٤) المقريزي ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، ١٢٧٠ هـ الجزء الأول ، ص ص ١٩٠ – ٢٥٠

(55) Vansleb, P . R . D., Nouvelle Relation en Formede Journal D'un Voyage Fait en Egypte en 1972-1973, Paris, 1677, pp. 363 - 364 .

(56) Norden, Frederic Louis, Voyage d'Egypte et de Nubie , Paris, 1795, Tome II, po. 54 - 55 .

(57) Sonnini, C . S., Voyage dans la Haute et Basse Egypte, Paris, 1799. Tome III, pp. 56-57 .

(58) Savary, M., Letters Sur l'Egypte, Paris, 1786, Tome Second, p. 79

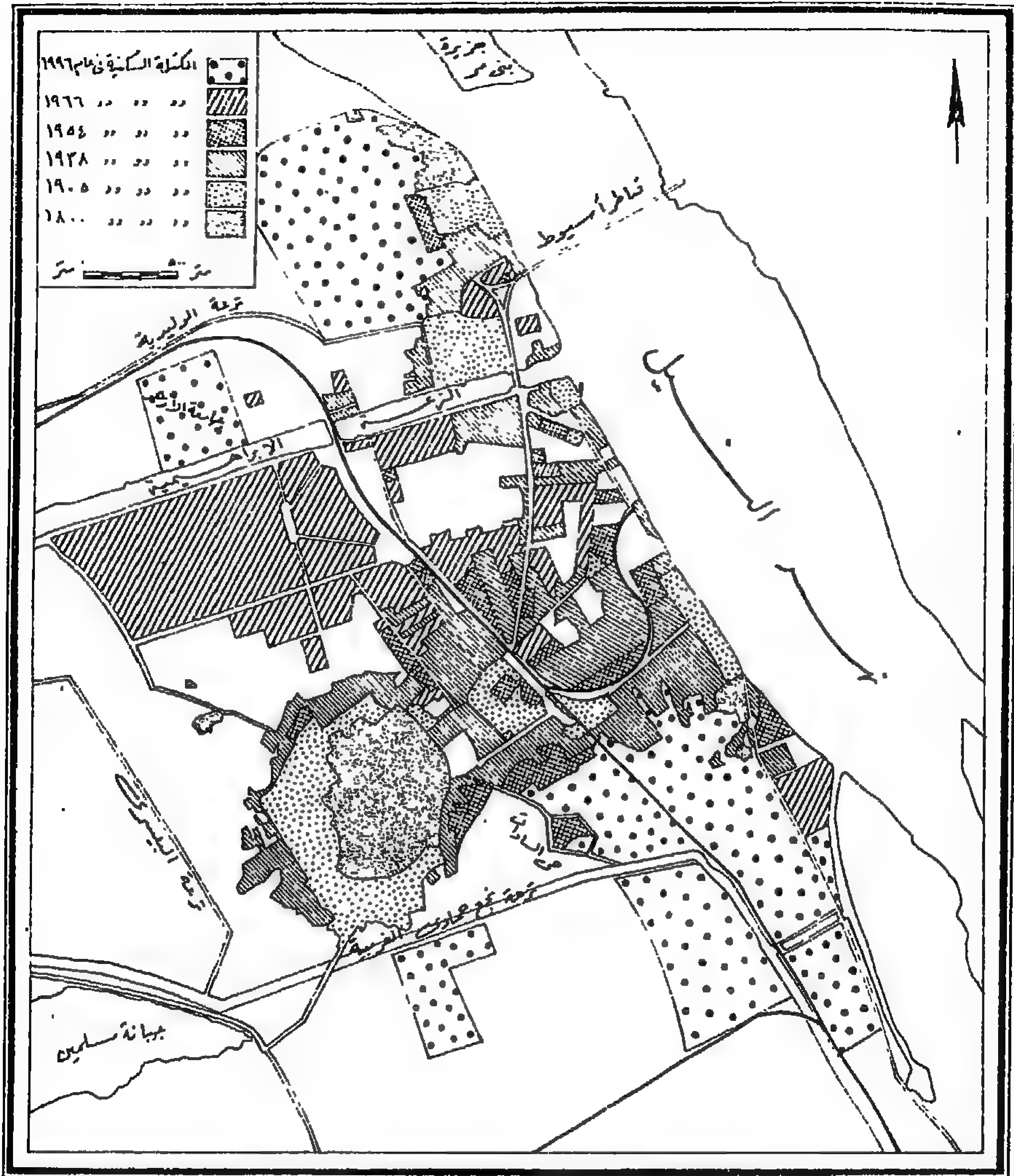
ومن كل ما ورد فى الكتابات السابقة يمكن أن نرى أن أهم ما تميزت به مدينة أسيوط فى العصور الوسطى هو منتجاتها الزراعية والصناعية ، وعلى وجه الخصوص النسيج بأنواعه والأفيون وأن أهم معالمها هى كثرة الفنادق والقيساريات والمساجد والكنائس والمدارس إلى جانب سور المدينة وبركة المجذوب . ويوحى معظم ما جاء فى هذه الكتابات بالأهمية التجارية للمدينة ، فهى التى تسببت فى شهرتها ورواج منتجاتها ، أو المنتجات التى تصل إليها من غيرها من البلاد ، وهى التى أدت إلى كثرة وجود الفنادق والقيساريات بها لخدمة التجار الذين يفدون إلى المدينة من مختلف الاتجاهات .

٣- مدينة أسيوط فى العصر الحديث :

ظلت مصر تعيش فى مرحلة تشبه العصور الوسطى الأوربية حتى نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ، ثم حدث أمران كان لهما أثر كبير فى أن تغيرت أحوال مصر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وذلك حين وفدت الحملة الفرنسية إلى مصر ومكثت فترة قصيرة للغاية ولكنها أحدثت هزة فى المجتمع المصرى التقليدى ، ثم حدث التحول الأكبر حين تولى محمد على باشا حكم مصر بإدارة الشعب ، وقد أسهم محمد على بدور بارز فى تطوير مصر وتحديثها وأخذ بأساليب جديدة فى الإدارة انعكست على كل مظاهر الحياة فى مصر .

ومع هذه التحولات بدأ وجه المدن المصرية ، ومنها مدينة أسيوط يتغير ، فقد وصلت إليها الطرق الحديثة ، وظهرت مواد جديدة فى البناء وتطورت فنون العمارة ، وقد تأكد ذلك كله خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ثم مع مطلع القرن العشرين ، وخلال هذه الفترة التى تمتد بطول يصل إلى مائتى عام كانت مدينة أسيوط تتغير بإيقاع تتزايد سرعته مع التقدم ومضى الزمن ، ويمكن أن نميز فى نمو مدينة أسيوط خلال تلك الفترة بين مراحل ثلاث وهى : -

- المرحلة الأولى : وطولها قرابة خمسة وسبعين عاماً من مطلع القرن التاسع عشر حتى بداية الربع الأخير منه وهى مرحلة تجاوز الأسوار ، .



النمو العمرانى لمدينة أسيوط فى العصر الحديث شكل (٣)

– المرحلة الثانية : وتشغل هى الأخرى خمسة وسبعين عاماً حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين وهى « مرحلة النمو المعتدل» .

– المرحلة الثالثة : وتشغل النصف الثانى من القرن العشرين وهى مرحلة : النمو العمرانى السريع ، ويمكن إيجاز أهم ملامح هذه المراحل الثلاث كما يلى :

أ– المرحلة الأولى : مرحلة تجاوز الأسوار

ظلت أسيوط قاعدة لقسمها الإدارى منذ أواخر العصر العثمانى ، وفى عام ١٨٤٠ أعاد محمد على تقسيم مصر الإدارى ، وأصبحت أسيوط قاعدة لإقليم « نصف أول وجه قبلى ، ويمتد ليشمل معظم أسيوط وجرجا والجزء الشمالى من ثنيه قنا ، ثم فى عام ١٨٤٤ أصبح اسم القسم الإدارى «مديرية الأعمال الصعيدية » أو الأقاليم القبلية ، وكانت أسيوط قاعدة لهذا القسم ، وفى عام ١٨٥١ قسمت إلى مديريتين : البحرية منها باسم مديرية أسيوط وجرجا وقاعدتها مدينة أسيوط ، ثم فى عام ١٨٥٧ فصلت جرجا عن أسيوط وأصبحت مدينة أسيوط مستقلة عن جرجا إداريا .(٥٩)

وقد ازدهرت تجارة مدينة أسيوط ، مما انعكس على إقامة عدد كبير من المماليك بها ، غير أن المغالاة فى جباية الرسوم الجمركية على هذه التجارة أدت إلى عدم انتظام وصول القوافل من السودان ثم توقفت غالباً فى نهاية القرن الثامن عشر، إلا أن تجارة «درب الأربعين » أصبحت تفد فى قافلتين خلال العقد الثانى من القرن التاسع عشر وكانت أهم السلع هى الرقيق.(٦٠) ثم وقف محمدعلى فى وجه تجارة الرقيق وأرسل إلى حكمدار السودان ليمنع عملية جمع الرقيق واصطيادهم قائلا : « إننى لا أريد تجارة لا تشرفنى ، وإنى لعلى استعداد لبذل كل تضحية ، إذا تطلب إلغاء هذه التجارة أية تضحيات من جانبى . »(٦١)

وقاوم بعض تجار الرقيق الأوربيين المحتمين بالامتيازات الأجنبية توقف هذه التجارة ، فكانوا يذهبون إلى السودان بدعوى صيد الفيلة والعاج فى الوقت الذى يجلبون فيه الرقيق ، وظل ذلك حتى

---

(٥٩) أمين محمود عبد الله ، المرجع السابق ، ص ص ٢٠٥ – ٢٤١

(٦٠) بوركهارت ، جون لويس ، رحلات بوركهات فى بلاد النوبة والسودان ، ترجمة فؤاد اندراوس ، مطبعة المعرفة ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص٣٦

(٦١) الشاطر بوصيلى عبد الجليل ، معالم تاريخ سودان وادى النيل من القرن العاشر إلى القرن التاسع عشر الميلادى ، مطبعة أبو فاضل ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ١٥١

عام ١٨٧٧ حين وقعت معاهدة الإسكندرية بين مصر وبريطانيا لتجريم هذه التجارة ووقفها ومعاقبة المخالفين(٦٢) .

ولاشك فى أن إلغاء تجارة الرقيق ، أثر بدرجة حادة على التجارة عبر درب الأربعين ، كما أثر ذلك بدوره على مدينة أسيوط وتجارتها التى أمدتها بكثير من مقومات عمرانها فى العصور الوسطى ، وكانت المدينة قد نكبت فى مطلع القرن التاسع عشر (١٨٠٠م) بوباء الطاعون الذى ألم بصعيد مصر ، وتسبب فى كثير جداً من الوفيات ، كما كسدت بسببه التجارة تماماً ، وقد أثبت الجبرتى ، خطابا أرسله إليه أحد أصدقائه المقيمين فى مدينة أسيوط يقول فيه بأنه لم يسمع عن مثل هذا البلاء الذى انتشر فى البلاد حتى أباد معظم السكان ونتج عنه ، أن أغلقت الأسواق وعزت الأكفان ، وصار معظم الناس بين ميت ومشيع ومريض وعائد حتى أن الإنسان لا يدرى بموت صاحبه أو قريبه إلا بعد أيام ، ويتعطل الميت فى بيته من أجل تجهيزه فلا يوجد النعش ولا المغسل ولا من يحمل الميت إلا بعد المشقة الشديدة ، وأن أكبر كبير إذا مات لا يكاد يمشى معه ما زاد على عشرة أنفار تكترى ، وماتت العلماء والقراء والملتزمون والرؤساء وأرباب الحرف ... فكان يموت كل يوم من أسيوط خاصة زيادة على الستمائة .... وتعطل الزرع من الحصاد على وجه الأرض وأبادته الرياح لعدم وجود من يحصده وعلى التخمين أنه مات الثلثان من الناس ،(٦٣) .

وبهذا تكون المدينة قد تعرضت فى المرحلة الأولى من العصر الحديث لعاملين أثراً فى تجارتها وسكانها عمرانها ، وكان العامل الأول هو الوباء الذى حدث فى مطلع القرن التاسع عشر والثانى هو إلغاء تجارة الرقيق فى بداية الربع الأخير من ذلك القرن ، وقد تسبب إلغاء هذه التجارة فى تقليل تجارة درب الأربعين إلى حد بعيد(٦٤) .

ويعطينا ما جاء فى كتاب ، وصف مصر ، وخرائط أطلس الحملة الفرنسية صورة لمدينة أسيوط فى مطلع القرن التاسع عشر . ومن الخريطة نرى أن الترعة السوهاجية تحيط بالمدينة وأنه يوجد اتصال بين الترعة ونهر النيل فى الموضع الذى تخرج منه ترعة الإبراهيمية من النيل الآن تقريباً ، كما يوجد جسر يربط بين المدينة وبين كل من الحمراء ونزلة الحمراء ، كما يظهر من الخريطة أن المدافن توجد فى جنوب الكتلة السكنية للمدينة ، ويبدو أن الجبانة الحالية للمدينة لم تكن قد أنشئت بعد وأنها قد أنشئت إبان وجود الحملة بينما الجبانة التى تظهر على الخريطة هى جبانة

---

(٦٢) المصدر السابق مباشرة ، ص ص ١٥٦ – ١٦٢

(٦٣) عبد الرحمن حسن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، غير مؤرخ ، الجزء الثالث ، ص ص ١٦٣ – ١٧٤

(64) Pharaon, Florian, Le Caire et la Haute Egypte, Dentu Libraire, Paris, 1872, p.17.

العصور الوسطى ويذكر الجبرتى أن الفرنسيين منعوا السكان من دفن الموتى فى المقابر القريبة من المساكن وطلبوا إليهم أن يكون الدفن فى المقابر البعيدة وأن تكون المقابر محفورة ، وكان ذلك من التعليمات والاحتياطات الصحية التى لجأت إليها الحملة حتى لا ينتشر الطاعون وغيره من الأمراض ، وفى كتاب « وصف مصر » أن الطريق الذى يؤدى من أسيوط إلى الجبل « يقود سريعاً إلى نهاية الأراضى الزراعية حيث تقع الجبانة الحديثة ، وهذا المقر الأخير للمسلمين لايعطى انطباعا بالحزن ، وذلك لأن منظره أكثر روعة من كثير من المدن . والطريق المؤدى إلى الجبانة مزروع بأشجار السنط والنبق والجميز ، والمقابر مطلية بألوان متباينة وتحيط بها الأشجار .. وغير بعيد من هذه الجبانة توجد الهضبة الليبية التى تنتشر بها الكهوف فى كل مكان وعلى ارتفاعات مختلفة »[٦٥] .

كما يظهر من الخريطة أنه إلى شمال الكتلة السكنية وإلى جنوبها ، توجد أكوام وتلال من الأتربة لحماية المدينة من المياه أثناء غمر الحياض بالمياه ، وذلك لأن المدينة كانت تتحول فى هذه الفترة إلى جزيرة تحيط بها مياه الحياض من كل ناحية تقريباً ، وقد عبر عن ذلك «فلوريان فرعون » الذى زار المدينة فى تلك الفترة ووصفها بأنها تبدو كأنها « بندقية مسلمه » venice musulmane . بفضل الفيضان ، فالمآذن وأبراج الكنائس تنعكس صورها وتهتز على مياه النيل . »[٦٦]

ومن الخريطة تبدو الكتلة السكنية لمدينة أسيوط منفصلة عن الكتلة السكنية لكل من الحمراء ونزلة الحمراء ، والوليدية إذ كانت الحمراء تبعد عن كتلة أسيوط بحوالى الكيلو متر وأكثر قليلاً بينما كانت الوليدية تبعد عنها بأكثر من كيلو مترين ونصف . ويبدو من الخريطة عدد البلوكات السكنية فى كل واحدة من هذه المراكز ، فالحمراء ونزلة الحمراء لا تزيدان عن أربعة بلوكات وهو نفس عدد بلوكات الوليدية ، بينما يبلغ عدد بلوكات أسيوط خمسة عشر بلوكا . وتبدو عزبة البيسرى منفصلة عن كتلة مدينة أسيوط بجزء من مجرى الترعة السوهاجية الذى يدور حول مدينة أسيوط . كما يظهر على الخريطة طريقان للقوافل أحدهما إلى الغرب من المدينة فى غرب قنطرة الجبل مباشرة وهو بداية درب الأربعين من ناحية أسيوط ، وثانيهما يوجد فى شمال شرق المدينة ، وكان يتجه إلى الشمال ثم يدور إلى الغرب موازيا للنيل

---

(٦٥) الجبرتى ، المرجع السابق ، ص ٢١ . وأنظر أيضاً :

Jollois et Devilliers, Description de l'Egypte, Tome IV , p .132

(66) Pharaon, Op. cit., p. 17.

فيتجه إلى منقباد وبنى عدى ، وكانت توجد بعض « الخانات » والآبار على طول هذا الطريق فى شمال المدينة .

وكانت توجد حول المدينة عدة أحواض لسقى الحيوانات على شكل خزانات طويلة مكشوفة وفى طرف كل حوض يوجد بئر تجلب منه المياه ، وكانت الأحواض مبنية على الطراز العربى وكانت هذه الأحواض تنتشر حول المدينة فى كل مكان . كما كانت المدينة مطوقة بعدد من الحدائق والبساتين التى توجد بها أشجار المشمش والتين والرمان والنخيل والنبق والبرتقال والليمون والجميز ، وكانت أراضى شمال المدينة بصفة خاصة مليئة بهذه الحدائق والبساتين . وفى الأجزاء الغربية من المدينة كانت توجد تلال من الأتربة الكفرية التى توجد حول معظم المدن المصرية [٦٧] .

وفى مدخل المدينة كانت توجد مجموعة من الأعمدة المصنوعة من الجرانيت والمرمر تحليها النقوش . وكانت منازل المدينة – رغم أن مادة البناء المستخدمة فى أغلبها من طوب اللبن – لا تخلو من جمال ، وكان لبعضها أبواب كبيرة ولها عتبات ومداخل من السماق والجرانيت والمرمر وتزينها نقوش ورسوم أثرية[٦٨] وكانت مساكن المماليك وقصورهم توجد فى شمال المدينة وغربها ، وبالنظر إلى ارتفاع مناسيب الأراضى التى تقع عليها هذه المساكن فقد كانت تشرف على بقية منازل المدينة ، وكانت قصور المماليك محصنة وبعضها مزود فى أعلاه بالمدافع الصغيرة .

وكانت هذه المنازل تشرف مباشرة على الأرض الزراعية التى توجد فى شمال المدينة والتى كانت تغمرها المياه إبان الفيضان ، وكان يوجد إلى الجنوب من مساكن المماليك طريق يؤدى إلى الجبل .[٦٩] وقد اختار الفرنسيون مساكن المماليك ليقيم بها جنودهم واتخذها ، ديزيه معسكراً للجيش بالنظر إلى إشرافها على بقية منازل المدينة .[٧٠]

---

(67) Jallois et Devilliers, op. cit., pp. 129 - 130 .

(68) Ibid., p. 128.

(69) Ibid., p. 131 .

(٧٠) عبد الرحمن الرافعى وتاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، الجزء الأول ، ص ٣١٨

وقد أولى محمد على مدينة أسيوط اهتماماً كبيراً لما كانت تتمتع به من موقع حربى ممتاز ولما تميزت به « المديرية » كلها من مميزات عمرانية وتجارية فأنشأ أول مدرسة ابتدائية أميرية فى أسيوط وهى التى تشغل مكانها الآن مدرستا المعلمين والمعلمات على النيل . (٧١)

وبذلك كان لمحمد على الفضل فى الخروج بالعمران فى أسيوط خارج حدود الكتلة السكنية التى حافظت على البقاء بداخلها طوال العصور الوسطى . وكان لذلك نتيجة عمرانية مالبثت أن اتضحت فى المراحل التالية من نمو المدينة ألا وهى بداية الاتصال بين الكتلة السكنية لأسيوط الأصلية والكتلة السكنية للحمراء وأسهم إبراهيم باشا فى ذلك أيضاً ببناء قصره فى الحمراء التى بدأ الاهتمام بها بالنظر إلى جبهتها النهرية . وفى عهد عباس الأول (١٨٤٨ – ١٨٥٤) أنشئ – بالمدينة مجلس للتنظيم كان من أهم أعماله إزالة بعض الكيمان القديمة التى كانت توجد فى غرب الكتلة السكنية لأسيوط الأصلية ، وبعد أن مهد هذا الجزء للبناء بنى الناس فيه المنازل والمساجد والوكايل ، كما أنشئت به قيسارية ، وهذا هو السبب الذى من أجله يحمل هذا الجزء من المدينة اسم « كوم عباس » . وفى عهد سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣) أنشئ مبنى المديرية القديم الذى تشغله الآن جمعية المحافظة على القرآن الكريم بجوار قناطر المجذوب . (٧٢)

ب- المرحلة الثانية – مرحلة النمو المعتدل :

تبدأ هذه المرحلة مع وصول الخط الحديدى إلى مدينة أسيوط وربطها بما يقع إلى الشمال منها من أنحاء مصر ، وقد أدى مد خط السكة الحديدية إلى أسيوط أن أصبح هناك طريق آخر للمواصلات يوازى النيل ويربطها بالعاصمة والدلتا . وقد بدأ العمل فى إنشاء الخط الحديدى للوجه القبلى فى عام ١٨٦٧ من بولاق وتم مده إلى ملوى فى عام ١٨٧٠ ، وفى أواخر عام ١٨٧٤ وصل الخط الحديدى إلى مدينة أسيوط . (٧٣)

وقد أدى مد الخط الحديدى إلى أسيوط إلى توافد عدد كبير من الأوربيين على المدينة ، وإلى تنشيط التجارة التى كان الكساد قد بدأ يخيم عليها ، وكان من مظاهر الكساد أن عدداً كبيراً من المصانع القديمة الشهيرة التى تنتج القماش الدمشقى والسجاجيد قد توقفت تماماً عن الإنتاج فى

---

(٧١) عثمان فيض الله ، المصدر السابق ، ص ٥٢ ، أمين محمود عبد الله ، المرجع السابق ،ص ٢٥١
(٧٢) عثمان فيض الله ، المصدر السابق ص ٥٢
(٧٣) محمد أمين حسونة ، مصر والطرق الحديدية ، القاهرة ، ١٩٣٨ ص ص ١٦٣ – ١٦٥

الفترة السابقة على مد الخط الحديدى ، وتحولت أسيوط إلى مستودع للبضائع القليلة التى كانت ترد من دارفور وكردفان . (٧٤)

ومن الأمور الهامة المرتبطة بمد خط السكة الحديدية إلى أسيوط أن الموضع الذى يمر به الخط الحديدى قد أثر بدرجة كبيرة فى نمو المدينة وأن أثر الخط لم يكن مقصوراً على ما أحدثه من انقلاب أو ثورة فى وسائل النقل من حيث زمن الرحلة . ويتمثل أثر الموضع الدى سار فيه خط السكة الحديدية فى مدينة أسيوط أنه قد اختط منتصف المسافة بين النيل وبين أسيوط الأصلية أى أنه قسم المسافة بين كل من مدينة أسيوط فى ذلك الوقت وقرية الحمراء . وكان الأثر المباشر لذلك أن عملية زحف العمران صوب الخط الحديدى لم تكن فى اتجاه واحد ،ولكنها فى اتجاهين ، أحدهما فى غرب الخط الحديدى و،ويعتبر امتداد عمرانيا لأسيوط الأصلية ، والثانى إلى الشرق من الخط الحديدى ، ويعتبر امتداداً عمرانيا للحمراء ، ثم ما لبث كلا الاتجاهين أن التحم بالآخر ، وكانت نتيجة ذلك أن أصبحت الحمراء فيما بعد جزءا من مدينة أسيوط بفضل التحام الكتلة السكنية فى كل منهما .

وقد كتب « على مبارك » عن مدينة أسيوط فى بداية هذه المرحلة . (عام ١٢٩٣ هـ ١٨٧٦م) فقال : أنها « مدينة الصعيد وقصبته على الإطلاق ، ذات أبنية فاخرة وقصور مشيدة ، شبابيكها بالزجاج والخشب والحديد ، ومناورها مفروشة بالرخام كقصور القاهرة . وأكثر منازلها بالطوب الأحمر على دورين وبعضها على ثلاثة ، وأكثر حاراتها معوجة ضيقة ، والمتسع منها هو المشتمل على القيساريات وبعض الشوارع العمومية ، غير أن هذا الاتساع لا يكفى حركة المرور لكثرة ما بها من العالم ، وقد رتب بها ، كما رتب بسائر المدن المصرية ، مجلس ومهندسون للتنظيم فحصل من ذلك توسع كثير من حارتها واعتدال جملة شوارعها ، ومساحتها تقرب من ٢٧٠ فداناً وهى آخذة فى الزيادة سيما من وصول السكة الحديد إليهما ، فقد كثر بسببها الواردون عليها من الجهات أضعاف ما كان وسكنها كثير من المصريين والأعراب . »(٧٥)

ومن التطورات العمرانية العامة التى حدثت فى بداية هذه المرحلة من نمو المدينة ، إنشاء شركة المياه ، فقد أدى ذلك إلى أن تحررت المدينة من الاعتماد على النهر أو الآبار التى كانت تنتشر فى معظم المنازل ، وكان بعد النيل عن المدينة «يدعو أهلها إلى احتمال المشاق فى نوال

---

(74) Ebers, George, l 'Egypte du Caire a Philae, 1881 , p. 206 .

(٧٥) على مبارك ، الخطط الجديدة لمصر القاهرة (الأجزاء ١٢ – ١٧) المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٣٠٥ – ١٣٠٦ هـ ، ص ١٠٣

الماء ، فالتمسوا من الحكومة منذ مدة مديدة أن يصرح بإنشاء محل لتوزيع المياه بمدينتهم فاجابتهم الحكومة ، وحرر عقد العمل مع « شركة مياه مدينة المحروسة » في ٥ من يونيو عام ١٨٨٠ ، والتزمت الشركة بتركيب حنفيتين تصرف كل واحدة منهما ثمانية أمتار مكعبة في اليوم لتقديم المياه إلى الأهالي مجاناً ، وعلى أن يبدأ تشغيل المرفق في عام ١٨٨٢ .(٧٦)

وقد أدى إنشاء قناطر أسيوط في عام ١٩٠٢ إلى مزيد من نمو المدينة وتقدم العمران بها إلى الشرق من أسيوط الأصلية . وكان من النتائج الهامة التي ترتبت على إنشاء قناطر أسيوط وإنشاء قناطر مدخل ترعة الابراهيمية أن اتصلت الوليدية بكل من أسيوط والحمراء عبر قناطر الإبراهيمية ، كما اتصلت كل من أسيوط والوليدية – لأول مرة – بريا بمركز أبنوب في شرق نهر النيل ، وأدت إقامة بعض المنشآت الحكومية في الحمراء على النيل في عام ١٩٠٥ إلى زيادة العمران في الحمراء ، وهذه المنشآت هي مبنى مديرية أسيوط ومبنى مركز أسيوط ومبنى مديرية الإسكان (قسم مباني الوجه القبلي سابقاً) .

وقد بدأت شركات تقسيم الأراضي للبناء تظهر في مدينة أسيوط ابتداء من عام ١٩١٠ حين ظهرت شركة « أنطاكي » إلى الغرب من السكة الحديد ، ثم ما لبثت أن ظهرت بجانبها شركة « المعاون » وظهرت شركة « قلته » . بجوارهما في عام ١٩١٥ . وقد أسهمت هذه الشركات في تعمير المنطقة الواقعة إلى الغرب من الخط الحديدي حتى التحمت بالكتلة السكنية لأسيوط الأصلية ، وإلى الشرق من السكة الحديد ظهرت شركات أخرى أسهمت في تعمير المنطقة من السكة الحديد إلى نهر النيل ومن أهمها شركات السلطان حسين في عام ١٩١٢ ، وتقع بين شارع الجمهورية والخط الحديدي ، وشركات ممتاز ، وشركة المدير وتقعان إلى جوار مبنى المحافظة بين شارعي الجمهورية والنيل . ثم ما لبثت أن ظهرت شركات أخرى لتقسيم الأراضي ، وبدأت مرحلة الزحف إلى الشرق من أسيوط الأصلية تزداد .(٧٧) وقد ازدادت حركة البناء في هذه الشركات بوضوح في فترة ما بين الحربين العالميتين ويظهر ذلك بوضوح من التواريخ التي تحملها معظم المباني بها . كما أن عدداً كبيراً من الأبنية الأولى التي ظهرت في هذه الشركات لم تكن للسكنى التجارية ولكنها كانت في صورة فيلات أو منازل واسعة تتوسط حدائقها ومعظمها مخصص لسكنى الأسرة الواحدة . ولم تبدأ عمليات بناء العمارات السكنية للتأجير إلا في فترة تالية .

---

(٧٦) تقرير عن نظارة الأشغال العمومية في سنة ١٨٨٠ ، مطبعة بولاق ، ١٨٩٢هـ (١٨٨١م) ، ص ص ٧٢ – ٧٣
(٧٧) عثمان فيض الله ، المرجع السابق ، ص ص ٩٧ – ٩٨

ويظهر من خريطة مدينة أسيوط فى عام ١٩٣٨ أن زحف العمران إلى الشرق من أسيوط الأصلية قد بدأ يتضح ، وأن « الشركات » الجديدة قد وصلت ما بين الكتلة السكنية لكل من أسيوط الأصلية والحمراء ، وأن كلا جانبي الخط الحديدى قد اجتذبا العمران ، بالإضافة إلى شارع الجمهورية الذى بدأت صورته تتضح على طوله فى كلا جانبيه تقريباً ، كما يظهر من الخريطة أن القضبان الحديدية التى كانت تمتد فى شارع صلاح سالم (الهلالى) قد رفعت وأن الشارع تحول إلى شارع رئيسى تكثر المبانى عليه من الجانبين ويصل ما بين المحطة ونهر النيل ، كما أصبح شارع النيل (الثورة) متصلا من شمال الحمراء حين أنشئ المعهد الدينى فى عام ١٩٣٤ ، كما أنشئت إلى شمال المعهد حديقة صغيرة (هى حديقة الحيوان) ، وقد استمرت إضافة المبانى الحكومية والعمارات التى يقيمها الأفراد فى العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين ، وأصبحت تقام عادة إلى الشرق والشمال من أسيوط الأصلية ، وأهم المنشآت الجديدة التى أقيمت فى هذه الفترة دار الإسعاف (وتضم إلى جانب ذلك مكتبة مجلس مدينة أسيوط حالياً) فى عام ١٩٣٠ ومستشفى الرمد بشارع الجمهورية ومبنى المحافظة الحالى .

وفى الوليدية زادت الكتلة السكنية إلى الشمال من ترعة الإبراهيمية حتى التفت بالكتلة السكنية القديمة ، إلا أن أكثر ما أضيف إلى الوليدية من أبنية كان من المنشآت الحكومية مثل مدرسة أسيوط الثانوية للبنين التى أنشئت فى عام ١٩١٨ (وقد تحولت إلى نواة جامعة أسيوط فى عام ١٩٥٧) وبعض منشآت الرى من مساكن ومخازن ، ومساكن موظفى سجن أسيوط وسكن مدير أسيوط ومبنى لإدارة السكة الحديد بين الترعة الإبراهيمية والخط الحديدى فى غرب الوليدية ، ونادى البلدية الذى يجاور مبنى المدرسة الثانوية . وكان من الآثار الهامة لقناطر أسيوط أن بدأت توجد فى شرقها نواة سكنية صغيرة ترتبط بمدينة أسيوط ، وكانت بداية هذه النواة السكنية هى إنشاء ملجأ الأيتام الخيرى الذى أنشأته « ليليان تراشر » فى عام ١٩١٠

وتظهر فى خريطة مدينة أسيوط عام ١٩٣٨ إلى الجنوب من كتلتها السكنية ترعة الملاح التى تم حفرها فى عام ١٩٢٩ ، ولم ينتج من حفرها آثار تتصل بالرى فقط ، ولكن كان من نتائجه وآثاره العمرانية العامة أن الأتربة الناتجة عن عملية الحفر نقلت لردم بركة المجذوب ، التى كانت تحمل فى ذلك الوقت اسم « بركة أمير الصعيد » واستمرت عملية ردم البركة فى أوائل الثلاثينيات ، وبعد أن تم ردمها حولت إلى منتزة أطلق عليه اسم « منتزة أمير الصعيد » وبذلك لم يعد هناك فاصل مائى بين أسيوط الأصلية و « أسيوط الجديدة » التى نشأت إلى الشرق منها ، وقد أحدث ردم البركة أثراً طيباً فى ظهور عدد من الشوارع والمبانى التى أوصلت الكتلة السكنية لأسيوط الأصلية ، وتم

بذلك وصل الأجزاء التى تقع غرب السكة الحديدية بما يقع إلى الشرق منها . وأصبحت قنطرة المجذوب بعد ذلك أثراً من آثار الرى حتى أهملت بعد ذلك لاختفائها تحت منسوب الشوارع الحديثة للمدينة التى تتجه إلى المحطة .

جـ - مرحلة النمو العمرانى السريع :

تمتد هذه المرحلة حوالى خمسين عاماً ، وتشمل الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية إلى انتهاء القرن العشرين ، ويمكن إلى حد ما أن نميز فيها بين ثلاث فترات تمتد الأولى لمدة عشرين عاما (١٩٤٥ - ١٩٦٥) وتمتد الثانية عشرة أعوام (١٩٦٥ - ١٩٧٥) وأما الفترة الثالثة فتمتد عشرين عاماً (١٩٧٦ - ١٩٩٦) .

وقد تميزت الفترة الأولى التى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية بنوع من الركود النسبى فى نمو المدينة ، واستمر هذا الركود قرابة عقد من الزمن ، إلا أنه قد حدث تغير واضح بعد ذلك ففى عام ١٩٥٧ أنشئت جامعة أسيوط ، وفى عام ١٩٦٠ بدأ تطبيق نظام الإدارة المحلية فى مصر ، وقد أدى إنشاء جامعة أسيوط إلى عدد من الأصداء العمرانية ، فقد كانت أول جامعة إقليمية تشهدها إحدى المدن متوسطة الحجم فى مصر ، وقد واكب إنشاء الجامعة فى عام ١٩٥٧ إنشاء معهدين عاليين هما كلية المعلمين والمعهد التجارى العالى ، وأدى ذلك إلى زيادة الطلب على السكن فى مدينة أسيوط ، سواء للطلاب المغتربين ، أو لأعضاء هيئة التدريس والعاملين فى هذه المؤسسات التعليمية ، ولذلك فإن مقارنة الخرائط المساحية المنشورة لمدينة أسيوط فى عامى ١٩٥٤ و ١٩٦٦ توضح أن عمران المدينة اتسع لمواكبة الطلب المتزايد على السكن والخدمات ، كما أن نظام الإدارة المحلية أضاف بلا شك بعدا آخر فيما يتعلق بالطلب على السكن من ناحية وعلى اتساع الخدمات من ناحية أخرى .

ويتبين من خريطة المدينة فى عام ١٩٦٦ أثر كل من الجامعة والحكم المحلى فى نمو المدينة ، وتظهر بالخريطة منطقة الجامعة الجديدة بين الترعة الإبراهيمية شمالاً والخط الحديدى شرقاً ، وكانت الأراضى الزراعية تشغل مكانها من قبل ، وتبلغ المساحة الكلية لمنطقة الحرم الجامعى الجديد ٣٦٥ فداناً منها أرض المزرعة التى خصص لها ١٥٥ فداناً . وبهذا تزيد المساحة التى أضافتها الجامعة للعمرانِ فى المدينة على قدر مساحة الكتلة السكنية فى عهد على مبارك أى فى بداية مرحلة النمو المعتدل حيث قدر مساحة الكتلة السكنية للمدينة كلها بحوالى ٢٧٠ فداناً .

وقد بدأ تنفيذ إنشاء المباني الجامعية بإقامة ورش كلية الهندسة وبعض العمارات المخصصة لسكنى هيئة التدريس ، وبعض عمارات المدينة الجامعية للطلاب ، ومدرجات استاد الجامعة والمراكز الرياضية .[٧٨]

ويتمثل أثر الإدارة المحلية في العمارات السكنية التي أقامها مجلس المدينة بالاشتراك مع محافظة أسيوط ، في الفترة بين عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ في كل من شارع مجلس المدينة بمنطقة الجامعة حيث أقيمت عشر عمارات تضم ١٢٤ وحدة سكنية ، وفي شارع رياض بالحمراء بمكان المحكمة الشرعية أقيمت سبع عمارات تضم ١٤٠ وحدة سكنية ، وفي شارع سيتي بشركة قلته سبع عمارات تضم ١٤٠ وحدة سكنية . أما في الوليدية فقد قام مجلس المدينة - في أماكن المتنزهات التي كانت تفصل بين مبنى الجامعة القديم وكتلة سكن الوليدية - بإنشاء ٢٦ عمارة تضم ٣٨٠ وحدة سكنية ، ثم ١٢ عمارة تضم ١٨٤ وحدة سكنية .

وفي بداية ١٩٦٧ كان قد تم بناء ٥٥ عمارة تضم ٨٢٨ وحدة سكنية في شمال المدينة ، إلى جانب سبع عمارات تضم ١٤٠ وحدة سكنية إلى الشرق من مدينة أسيوط ، كما افتتحت محطة كهرباء أسيوط التجارية في مايو ١٩٦٧ في جنوب المدينة وألحق بها عمارات سكنية للعاملين بها .

ثم أدى حدوث النكسة التي أصيبت بها مصر في حرب ١٩٦٧ إلى ركود عمليات البناء المدني وتخصيص معظم الميزانيات للعمليات المرتبطة بالحرب وبناء التحصينات والأعمال العسكرية ، ولهذا فإنه يمكن القول بأن الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٥ كانت فترة ركود نسبي في نمو مدينة أسيوط ، بل وغيرها من المراكز العمرانية في مصر ، وقد ارتبط بذلك أيضاً صدور القوانين التي تحد من توسع العمران على الأراضي الزراعية وتجريم ذلك وإزالة المباني المخالفة ، واستمر الحال كذلك حتى قامت حرب ١٩٧٣ التي تحررت بها الأرض المصرية ، ثم أعيد افتتاح قناة السويس للملاحة في ١٩٧٥ وبدأ ما يعرف في مصر بعصر « الانفتاح الاقتصادي » .

وفي ظل الانفتاح الاقتصادي عادت حركة البناء ، وظهرت في مصر حركة البناء التي تخصص الوحدات السكنية فيها للبيع وليس للإيجار ، ودخل الاستثمار العقاري مرحلة جديدة أدت إلى نوع من التوسع - على الأراضي الزراعية - من جديد ، ولعل هذه الفترة هي التي تميزت بالنمو العمراني السريع ، حيث أدى هذا النمو إلى التحام النويات العمرانية لكل من أسيوط الأصلية والحمراء والوليدية وعزبة البيسري ونزلة عبد الإله ، وامتد العمران في الشمال حين خصصت لجامعة الأزهر مساحة ٥٥٠ فداناً في غرب الوليدية ، وأما إلى الجنوب فقد أنشئت عدة مشروعات سكنية إلى الجنوب من مجرى ترعة الملاح وحتى خط سكة حديد درنكة وهي تقسيم المعلمين في

---

(٧٨) أسيوط في ١٠ سنوات ، كتاب أصدرته إدارة العلاقات العامة بمحافظة أسيوط ، نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٦-١٧

الشرق ومشروع سكن النواة فى الغرب ، هذا إلى جانب الامتدادات التى ظهرت بين الحمراء ونزلة عبد الإله إلى الجنوب من محطة الكهرباء (القديمة) هذا ويقدر أن مساحة الكتلة السكنية قد تجاوزت ٤٢٠٠ فدان فى عام ١٩٩٦ (٧٩). على حين أنها لم تكن تتجاوز ٢٧٠ فدانا فى حوالى عام ١٨٧٦ حين كتب على مبارك كتابة ، ومعنى هذا أن المدينة حققت خلال مائة وعشرين عاماً نموا بنسبة ١٢,٩ ٪ سنوياً .

اتجاهات نمو المدينة وتفسيرها :

ظلت مدينة أسيوط حتى مطلع العصر الحديث تنمو داخل سورها الدائرى ، وكانت محاور نموها فى العصور الوسطى تتجه إلى الجنوب والغرب مع محصلة نمو إلى الجنوب الغربى . ولما أصبحت التجارة وظيفة المدينة الأساسية فى العصور الوسطى المتأخرة ، تحول مركز المدينة إلى الشوارع التجارية التى كانت تتمشى مع طابع التجارة فى تلك الآونة ، حيث لم يكن الحى التجارى بالمعنى الدقيق قد نشأ بعد ، ومن الجدير بالملاحظة أن الشارع التجارى الرئيسى فى مدينة العصور الوسطى . القيسارية – كان يبدأ من العتبة الزرقاء التى يطل عليها مركز المدينة القديم – معبداً ثم كنيسة فمسجداً – وبهذا فإن مركز الحياة والحركة فى المدينة ظل طوال العصور القديمة والوسطى فى منطقة محدودة من المدينة ، ولم يتحرك بدرجة واضحة ، وظل هذا الأمر قائماً حتى مطلع العصر الحديث .

وكانت العوامل التى أدت إلى نمو المدينة داخل سورها حتى مطلع العصر الحديث ، تندرج تحت فئتين : –

١ – عوامل نمو فى الداخل .

٢ – عوامل مانعة من النمو خارج السور .

ومن الطبيعى أنه لم يكن هناك فصل صارم بين كل فئة منهما ، ذلك أن بعض عوامل النمو فى الداخل كان بينها وبين العوامل المانعة للنمو فى خارج السور اتصال وثيق ، وكثيراً ما كان أحد هذه العوامل مشتركاً يعمل على النمو فى الداخل ويحول دون النمو خارج السور ، ولعل أهم عوامل النمو فى الداخل نظام الرى الحوضى الذى كان يحيل المدينة إلى جزيرة ، فضلاً عن الترعة التى كانت تطوق المدينة ، وبركة المجذوب التى كانت تحد المدينة من الشرق ، وبقدر ما أدت هذه العوامل إلى نمو المدينة داخل سورها ، فإنها منعت النمو من تخطى السور . وكان من عوامل النمو

---

(٧٩) إسماعيل علي إسماعيل ، المناطق العشوائية بمدينة أسيوط ، دراسة جغرافية ، رسالة ماجستير مقدمة إلي جامعة القاهرة في١٩٩٩ ، غير مطبوعة ، ص ص ٣٤ – ٣٨

فى الداخل انغلاق حياة السكان وارتباطهم بمركز المدينة والرغبة فى الارتباط به حيث كان يمثل عامل جذب شديد للعمران والناس . وكان النمو فى داخل السور يتم بتمهيد بعض الأكوام المرتفعة ، الناتجة من الرغبة فى الحماية أو عن بقايا السكان ، ثم إقامة المساكن عليها ، وفى بعض الأحيان لم تكن إقامة المساكن تنتظر تمهيد الأكوام أو إزالتها ، وهذا يفسر عدم استواء المناسيب فى أسيوط الأصلية ، بل وعدم اطراد ميل شارع ما فى اتجاه واحد . وعندما كان السور يضيق بالتوسع العمرانى فى داخله كانت تضاف مساحة جديدة لرقعة المدينة سرعان ما كان السور يطوقها ، ذلك لأن السور لم يكن يمثل الحماية والدفاع ضد الأعداء فقط ، ولكنه كان يمثل الحماية من المياه التى تحيط بالمدينة إبان الفيضان وغمر الحياض ، وأدت هذه الأهمية المزدوجة للسور إلى أن أصبح تطور المدينة ونموها فى داخله أكثر سهولة وإستطاعة من نموها فى خارجه .

ولكن وسائل النقل الحديثة شقت طرقها إلى المدينة مع مطلع العصر الحديث ، وأدى ذلك إلى فك عزلتها وزيادة اتصالها مع بقية أجزاء مصر ، وكان ذلك أيضاً بداية تحررها من النمو فى داخل السور ، بل ومن السور ذاته وما عليه من أبواب . وقد أحدث مقدم طرق النقل الحديثة انقلاباً فى اتجاه محاور نمو المدينة ، لأن الخط الحديدى مر إلى الشرق من كتلتها السكنية ، واستطاع أن يجذب النمو فى اتجاهه ، وبذلك تغلبت المدينة على العوائق التى كانت تحول دون نموها إلى الشرق طوال الفترة السابقة على وصول الطرق الحديدية ، وبعبارة أخرى فإن المدينة ظلت فى نموها حتى مطلع العصر الحديث نهبا لقوة الجاذبية نحو المنطقة الوسطى أو المركز فى كتلتها المبنية داخل السور ، ولم يخضع النمو للقوة الطاردة المركزية إلا حين أصبحت مناطق خارج السور أشد تأثيراً وأكثر جاذبية من المنطقة الوسطى . وقد اطرد هذا الاتجاه حين عرفت السيارة طريقها إلى المدينة كوسيلة للنقل السريع ولم تكن شوارع المدينة القديمة تناسب السيارة ، بالنظر إلى أن هذه الشوارع لم تكن تضع فى حسابها سوى وسائل النقل البدائية – الوسائل الحيوانية والبشرية – وبالمثل فإن الأبنية التى تخضع لهندسة العصور الوسطى لم تكن لتفى بحاجات المدينة الحديثة من مكاتب وإدارات ومخازن ، ولما أصبح التوسع فى المنطقة الوسطى أمراً بالغ الصعوبة وقليل الإغراء تغلبت القوة الطاردة المركزية فى نمو المدينة متمثلة فى جذب النمو للمناطق الخارجية أو الهامشية على قوة الجذب المركزى فى المنطقة الوسطى [٨٠] .

(80) Colby, Charles C., Centrifugal and Centripetal Forces in Urban Geography, in Mayer and Kohn, op. cit., pp. 287 - 293 .

وظلت مدينة أسيوط تتبع فى نموها خلال العصور القديمة والوسطى نظرية النمو فى نطاقات تلتف حول المركز ، حيث كانت مؤسساتها الدينية والتجارية تمثل مراكز إشعاع متوسطة تبعث بالنمو فى شكل نطاقات دائرية . وفى مطلع العصر الحديث لم تكن المدينة قد تحررت بعد من النمو فى نطاقات ذات مركز واحد ، بل إن المدينة كانت تمثل فى شكلها العام دائرة تقرب من الانتظام . وكما ترى نظرية النمو المركزى ، فقد كانت الشوارع التجارية تمثل مركز المدينة وتحيط بها منطقة انتقالية تضم المساكن المتدهورة – بفعل القدم – ثم منطقة سكنى الحرفيين ، وفى الأطراف كانت تسكن الطبقة الموسرة حيث القاعدة « الأطراف سكنى الأشراف »[٨١] .

وتحول نمو المدينة بعد أن أدركها عصر القطار ، عن النمو فى نطاقات دائرية حول المركز إلى النمو حسب نظرية القطاعات ، وتتلخص فى أن نمو المدينة يتم على طول محاور تمثل جزءا من دائرة ، ويضم كل محور منها نمطا متشابها لاستخدام الأراضى ، وتتجه هذه المحاور إلى الخارج وهى فى شكل النجمة تقريباً ، فإذا كان منطقة المساكن مرتفعة الإيجار تقع فى الركن الشرقى للمدينة فإنها تنمو بالاتجاه إلى الخارج محافظة على وجودها فى الركن الشرقى ، وأهم المحاور أو القطاعات هو الذى تنمو فيه مساكن الطبقة الموسرة ذات الايجارات المرتفعة حيث يترتب على حركته تحرك بقية القطاعات .[٨٢]

وقد نمت أسيوط عندما تحولت الشوارع التجارية إلى حى تجارى وتحركت من موضعها السابق على امتداد قطاع يتجه إلى الشرق ، وتحركت مساكن الطبقة الموسرة فى الاتجاه الشمالى الشرقى من المنطقة التى كان يسكنها بعض المماليك فى نهاية العصور الوسطى وهى التى يطلق عليها كوم الغز ، واحتل قطاع المساكن الجديدة منطقة الشركات بقسميها فى غرب الخط الحديدى وفى شرقه ، وعلى جانبى شارع الجمهورية ، وفى نفس الوقت الذى كانت المدينة تنمو فيه وفقاً لنظرية القطاعات بدأت تخضع منذ بداية القرن العشرين للنظرية الثالثة من نظريات النمو وهى

(81) Harris, Chauncy, D., and Ullman, Edward L., The Nature of Cities, in, Mayer and Kohn, op. cit.,

(82) Dickinson, Robert E., City and Region, a Geographical Interpretation, Routledge and Kegan Paul, London, 1966, pp. 127 - 129; and Harris & Ulman, op. cit., pp. 262 - 3 .

نظرية النويات المتعددة ، وتتلخص هذه النظرية فى أن الأنشطة أو الوظائف التى تمارسها المدينة قد نمت حول عدد من النويات وليس حول مركز واحد ، وأن هذه النويات قد نشأت مع بداية نشأة المدينة فى كثير من الأحيان ، وفى أحيان أخرى يؤدى نمو المدينة إلى انتقال الوظائف والتخصص ، وبهذا يكون نمو المدينة حول نويات متعددة يختلف عددها من مدينة لأخرى ، وكلما كبرت المدينة كلما تعددت نوياتها .(٨٣) ويلاحظ « ديكنسون » أن معظم المدن تتأثر فى نموها بالنظريات الثلاث معاً .(٨٤) وقد حدث ذلك فى مدينة أسيوط .

وكانت النويات التى نمت حولها مدينة أسيوط فى العصر الحديث تتمثل فى مراكز العمران الثلاثة التى تكونت منها مدينة أسيوط والحمراء والوليدية ، كما أن نواة جديدة نشأت فى تطور المدينة فى العصر الحديث وأسهمت فى عملية النمو ، وهى منطقة محطة السكة الحديدية . وقد اشتركت هذه النويات الأربع جميعها فى إعطاء مدينة أسيوط صورتها العمرانية الحالية ، ولما كانت هذه النويات منفصلة عن بعضها بأراضى زراعية أو خالية فإن امتداداتها قد تلاقت فى النهاية بتأثير نمو كل واحدة صوب الأخرى ، فمن نواة الحمراء امتد النمو إلى الشمال ، على طول نهر النيل متمثلا فى الإدارات التى بنيت فى عام ١٩٠٥ وهى المديرية ومركز أسيوط ، وكذا المدرسة الابتدائيـــة التى بنيت من قبل فى عصر محمد على ، وكانت نتيجة نمو العمران وامتداده إلى الشمال والغرب فى الحمراء ، أن كثيراً من استخدامات الأراضى فى الأغراض الإدارية والتعليمية قد نمت إلى الشرق من الخط الحديدى . أما النواة التى تمثلها منطقة المحطة فقد نمت حولها استخدامات النقل والمواصلات والتخزين ، حيث تجاور محطة القطار ، محطة سيارات أتوبيس الأقاليم ، ومكتب البريد الرئيسى وموقف عربات وسيارات الأجرة، كما يجاورها مبنى السنترال ويمتد إلى شرقها منطقة مخازن البترول ومستودعاته، وقد ارتبط بهذه النواة نمو – أو نشأة – القلب التجارى الحـــديث للمدينـــة بين أســيــوط الأصلية والمحطة ، ليستفيد من التسهيلات المتعلقة بالنقل والمواصلات ، إلى جانب القرب من منطقـــة السكن الرئيسية التى تمثل السوق . ويمتد إلى الشمال من القلب التجارى منطقة السكنى الجديدة – سكنى الطبقة الموسرة كامتداد لمنطقة كوم الغز فى شمال شرق المدينة الأصلية ، ويمكن القول بأن إنشاء الجامعة قد أدى إلى نشاط النمو فى قطاع المساكن الجيدة التى تمتد على كلا جانبى الخـط الحديدى .

---

(83) Harris and Ulman, op. cit., p. 283 - 4 .

(84) Dickinson, op. cit., p. 130 .

أما نواة الوليدية فيمكن أن نميز فيها بين استخدامين للأراضى ، يتمثل الأول فى المساكن وهو نمو لنواة الوليدية التقليدية التى تقع إلى الشمال من قناطر أسيوط أما الأجزاء التى تقع إلى جنوب قناطر أسيوط فهى لاستخدامات إدارية تتمثل فى الرى ومنشآته ، وفى سجن أسيوط وتوابعه ، وثقافية تتمثل فى المدرسة الثانوية التى تحولت إلى نواة لجامعة أسيوط لدى إنشائها . وكان يوجد بين مساكن الوليدية والمنشآت الإدارية والثقافية مساحة تشغلها الحدائق والمتنزهات كفاصل ، ولكن النمو حول هذه المساحات الآن إلى عمارات سكنية من النوعين الاقتصادى والممتاز منذ عام ١٩٦٠ ، ثم أدى إنشاء جامعة الأزهر والتوسع فيها إلى مزيد من النمو فى الوليدية إلى الغرب من كتلتها القديمة .

وتوجد نواة صغيرة إلى الغرب من كتلة أسيوط الأصلية وهى «عزبة البيسرى» ، وعلى الرغم من أنها ريفية المظهر والوظائف ، فأن كتلتها السكنية ملتحمة بكتلة أسيوط ، وهذا يجعل من الصعب أن نفصلها عمرانيا عن أسيوط . ومن هذا النسيج العمرانى الذى التحم ببعضه وامتد تكون عمران مدينة أسيوط المعاصرة .

ثالثاً : سكان مدينة أسيوط :

١- نمو السكان :

يمكن دراسة نمو سكان مدينة أسيوط فى العصر الحديث خلال الفترة التى تمتد بطول القرنين التاسع عشر والعشرين . إلا أن بداية الفترة التى تمتد حتى نهاية القرن التاسع عشر تعتمد جزئيا على تقديرات للسكان ، ثم على بيانات التعدادين الأول والثانى لسكان مصر وقد أجريا فى نهاية القرن التاسع عشر وهما تعدادا ١٨٨٢ و ١٨٩٧ ، ويمكن أن نعد كلا التعدادين امتدادا لفترة التقديرات وذلك لأن خبرة القائمين على إجراء التعداد من ناحية وإدلاء السكان ببيانات صادقة من ناحية أخرى يجعلان كلا التعدادين كتجربة للتعدادات التى تمت فى القرن العشرين والتى تحسنت فيها أحوال جمع البيانات وتدقيقها إلى درجة كبيرة وإن لم تبلغ الكمال .

ولابد من الإشارة إلى أن كثيرا من التعديلات الإدارية لمكونات مدينة أسيوط ظلت تجرى طوال القرنين التاسع عشر والعشرين ، مما يجعل إجراء دراسات مقارنة على مستوى الشياخات أمراً صعباً ، وفى بعض الأحيان مستحيلا ، لعدم وضوح حدود الشياخات أو الوحدات الإدارية التى تدخل

فى مدينة أسيوط ، ومن هذه الشياخات كل من الوليدية والحمراء ونزلة عبد الله وعزبة الملجأ أو الناصرية أو شياخة شرق الخزان وعزبة البيسرى . لهذا آثرنا أن تكون دراسة نمو سكان المدينة على مستوى المدينة ككل ، أو على مستوى قسمى المدينة إذا اقتضى الأمر .

أ- نمو سكان مدينة أسيوط حتى نهاية القرن التاسع عشر :

قدر علماء الحملة الفرنسية سكان مدينة أسيوط بحوالى ١٢,٠٠٠ نسمة من سكان إقليم أسيوط ، الذى قدر بحوالى ٢٠٠,٠٠٠ نسمة بما يعنى أن المدينة كانت تشكل ٦ ٪ من جملة سكان إقليمها الإدارى ، ولابد من الإشارة هنا إلى أنه فى عام ١٨٠٠ الدى ترتبط به تقديرات الحملة الفرنسية ، حدث طاعون فى مدينة أسيوط أدى إلى ارتفاع الوفيات بها بشكل حاد كما سبقت الإشارة فى دراسة النمو العمرانى للمدينة .(٨٥) وفى عام ١٨٧٧ قدر ، على مبارك ، أن سكان مدينة أسيوط بلغت جملتهم ٢٨,٠٠٠ نسمة أى أن السكان تضاعفوا مرتين وثلث المرة فى حوالى ٧٥ عاماً ، وأما تعداد ١٨٨٢ فقد بلغ عدد سكان مدينة أسيوط فيه جملة قدرها ٣٦,٦٠٤ نسمة بما فى ذلك كل من الوليدية والحمراء ، أما فى تعداد ١٨٩٧ فقد بلغ عدد سكان مدينة أسيوط ٤٦,٩٣٤ نسمة .

وبعبارة أخرى فإن سكان مدينة أسيوط قد تضاعفوا خلال القرن التاسع عشر حوالى أربع مرات ، وإن كانت معدلات النمو السكانى السنوى ترتفع خلال الفترة بين تعدادى ١٨٨٢-١٨٩٧ إلى ١,٨٨ ٪ سنوياً وهو ما يزيد قليلاً على الفترة من ١٨٠٠-١٨٧٧ والتى كان معدل النمو السكانى السنوى فيها هو ١,٧ ٪ وعلى الرغم من أنه لا يمكن المقارنة باطمئنان إلى أرقام التقديرات والتعدادات الأولى فإن الاتجاه العام هو أن سكان المدينة خلال القرن التاسع عشر كانوا يتزايدون بمعدلات تتجه نحو الزيادة لكثير من العوامل التى ترتبط بالخدمات الصحية التى قدمت للمدن من ناحية وارتفاعات مستوى الحياة قليلاً بمرور الزمن .

ب- نمو سكان مدينة أسيوط فى القرن العشرين :

يمكن أن نقسم القرن العشرين إلى فترتين متميزتين فيما يرتبط بنمو سكان مدينة أسيوط ، تمتد أولاهما إلى عام ١٩٦٠ وتمتد الثانية بعد ١٩٦٠ وحتى آخر تعدادت القرن العشرين فى ١٩٩٦ ، ويرتبط ذلك بأن عام ١٩٦٠ شهد تقديم نظام الإدارة المحلية فى مصر وكان أولى الخطوات التى اتخذت نحو التقليل من النظام المركزى للإدارة وقد ارتبط ذلك بالتوسع فى نشأة كيانات وظيفية اجتذبت سكاناً إلى عواصم المحافظات ومنها مدينة أسيوط ، كما أن إنشاء جامعة أسيوط والتوسع فى

---

(85) Jollois et Devillers, Description de l'Egypte, I.II, Paris, 1831, pp. 126 - 127.

كلياتها فى تلك الفترة أحدث عنصر جذب آخر لكل من السكان والخدمات . ويوضح الجدول رقم (١) نمو سكان مدينة أسيوط فى القرن العشرين وخلال الفترة التعدادية من ١٨٩٧ حتى ١٩٩٦ ، ومنه يمكن تقسيم الفترة التى تمتد قرابة القرن (٩٩ عاما) إلى ثلاث مراحل هى :-

مرحلة النمو البطيء : وقد امتدت أربعة عقود من ١٨٩٧ وحتى ١٩٣٧ ، وكانت نسبة التغير السكاني السنوى خلال هذه الفترة فى حدود ١ ٪ ترتفع أحيانا إلى ١,٣ ٪ وتقل أحيانا أخرى إلى ٠,٧ ٪ سنوياً

جدول رقم (١) نمو سكان مدينة أسيوط ١٨٩٧ – ١٩٩٦

التعداد	عدد سكان المدينة	الزيادة السكانية	نسبة التغير السنوى
١٨٩٧	٤٦,٩٣٤	—	—
١٩٠٧	٥١,٨٤٧	٤٩١٣	١,٠
١٩١٧	٥٨,٩٨٨	٧١٤١	٪١,٣
١٩٢٧	٦٤,٩٣٥	٥٩٤٧	٪١,٠٢
١٩٣٧	٦٩,٥٢٧	٤٥٩٢	٪٠,٧
١٩٤٧	٨٨,٤٥٩	١٨,٩٣٢	٪٢,٤
١٩٦٠	١٢٣,٧٤٥	٣٥,٢٨٦	٪٢,٥
١٩٦٦	١٥٠,٠٦٦	٢٦,٣٢١	٪٣,١
١٩٧٦	٢١٣,٧٥١	٦٣,٦٨٥	٪٣,٥
١٩٨٦	٢٧٣,٩٨٦	٦٠,٢٣٥	٪٢,٤
١٩٩٦	٣٤٣,٦٦٢	٦٩,٦٧٦	٪٢,٣

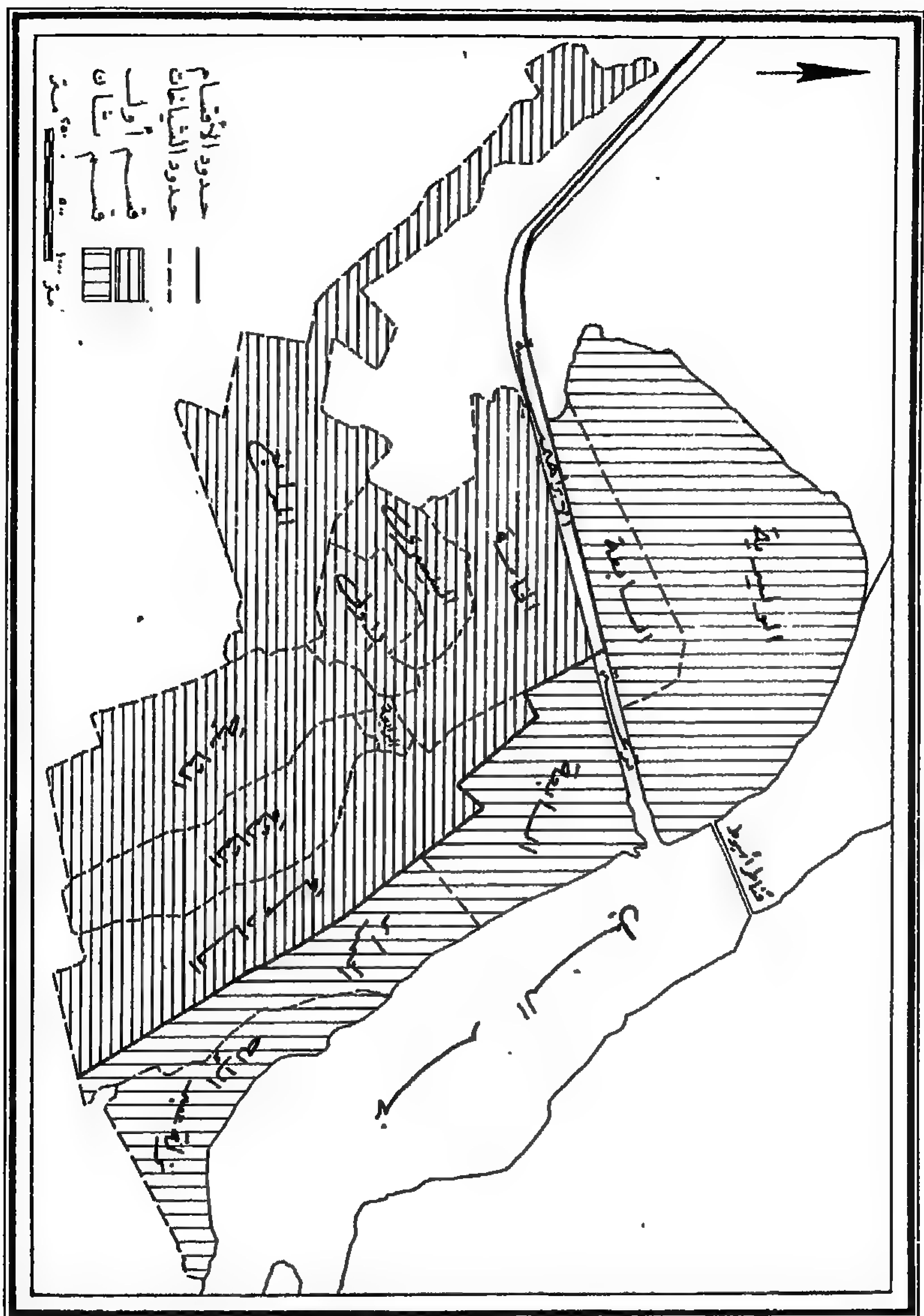
مصدر الجدول : أعداد السكان من التعدادات وحسبت الزيادة السكانية ونسبة التغير .

وترتبط هذه المرحلة بأن المجتمع المصرى كان لا يزال يعانى من ارتفاع معدلات الوفيات وخاصة بين الأطفال الرضع ، وعلى الرغم من أن المدينة المصرية كانت تلقى رعاية صحية أكبر ، الا أن ذلك كان أكثر ارتباطاً بالمدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية وإلى حد ما مدن قناة السويس ، أما مدينة أسيوط فكانت الرعاية الصحية فيها أقل ، ويضاف إلى ذلك أن عناصر الجذب فى الهجرة الداخلية لم تكن كبيرة فى مدن الصعيد .

مرحلة النمو السريع : وقد امتدت قرابة أربعة عقود (١٩٣٧ – ١٩٧٦) وتميزت هذه المرحلة بارتفاع معدلات التغير السكانى السنوى ، وتزايد هذه المعدلات فى كل فترة بين تعدادين حتى وصلت أعلاها فى خلال الفترة بين تعدادى ١٩٦٦ و ١٩٧٦ وعلى الرغم من أن تعداد ١٩٦٦ كان بواسطة العينة ، إلا أن الاتجاه العام كان هو تحقيق أعلى تغير خلال الفترة بين هذا التعداد وتعداد ١٩٧٦ ، فإذا افترضنا أن ثمة نسبة من الخطأ فى بيانات تعداد ١٩٦٦ ، فانه تبقى ظاهرة تزايد نسبة التغير السكانى السنوى خلال الفترة بصفة عامة ، وقدشهدت هذه الفترة عدداً من التحولات فى المجتمع المصرى عامة ، وبعض هذه التحولات حدث فى مدينة أسيوط خاصة ، فمن تحولات المجتمع الاتجاه نحو الاهتمام بصحة السكان وانخفاض معدلات الوفيات عامة والأطفال الرضع خاصة ، أما مدينة أسيوط فقد شهدت تطبيق نظام الإدارة المحلية الذى طبق فى مصر كلها ابتداء من عام ١٩٦٠ وأصبحت المدينة عاصمة لمحافظة أسيوط ، كما أن إنشاء جامعة أسيوط فى نفس الفترة أحدث تطوراً وظيفياً وخدميًا واضحاً فى المدينة وجذب إليها عدة آلاف من السكان ، سواء من العاملين فى عديد من المؤسسات الخدمية التى واكبت نظام الإدارة المحلية وإنشاء جامعة أسيوط معاً .

مرحلة النمو المعتدل : وقد امتدت عقدين من الزمن (١٩٧٦ – ١٩٩٦) وقد شهدت انخفاض معدلات التغير السكانى السنوى عن المرحلة السابقة ، حيث بدأت عوامل ضبط النمو فى الحدوث فى مصر عامة ، وتشبعت كثير من المدن بسكانها ، وحدثت أزمات فى الإسكان فى عديد من المدن المصرية أدت إلى عدم وفرة السكن بها ، مما قلل من معدلات الهجرة الداخلية إلى المدن المصرية ، وإذا استمر هذا الاتجاه فسوف تنخفض معدلات التغير السكانى بدرجة أكبر خلال الربع الأول من القرن الحادى والعشرين فى المدن المصرية عامة .

وبمقارنة النمو السكانى فى شياخات المدينة وفى قسميها الإداريين يتضح أن شياخات قسم أول أسيوط ، وخاصة الأجزاء التى شكلت النواة القديمة وهى التى تضم الشياخات الأولى والثانية والثالثة والرابعة ظلت لفترة طويلة هى التى تستوعب معظم السكان ويتحقق بها معدلات نمو سكانى عالية ،



الحدود الإدارية لمدينة أسيوط ١٩٩٣ شكل (٥)

ربما باستثناء الشياخة الأولى التى تضم أقدم أجزاء المدينة وأقلها قدرة على استيعاب سكان جدد ، وقد لوحظ ذلك فى تعدادات ١٩٤٧ و ١٩٦٠ ، حيث كانت نسبة التغير السكانى السنوى فى الشياخة الأولى فى التعدادين ١,٥ ٪ فى مقابل ٣,٣ ٪ فى الشياخة الثانية و ٢,٨ ٪ فى الشياخة الثالثة و ٢,٣ ٪ فى الشياخة الرابعة . أما بين تعدادى ١٩٦٠ و ١٩٦٦ فإن نسبة التغير السكانى السنوى أخذت فى الارتفاع فى الشياخات المكونة لقسم ثان أسيوط بدرجة أكبر ، وظلت الشياخة السابعة أعلى الشياخات فى معدلات النمو السكانى السنوى خلال التعدادات من ١٩٤٧ حتى ١٩٦٦ وذلك لأنها كانت أكثر الشياخات التى تعرضت للنمو العمرانى وبالتالى استوعب أعدادا سكانية أكبر ، وأما خلال الفترة التعدادية بين تعدادى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ ، فإنه باستثناء المراكز العمرانية ذات الأعداد السكانية الصغيرة وهى نزلة عبد الإله وعزبة البيسرى وعزبة المدابغ ، فإن أعلى معدلات النمو كانت فى الشياخات السادسة من قسم أول وكل من الوليدية والسابعة من قسم ثان أسيوط ، وأما فى المقارنة بين القسمين فإن قسم أول حقق نمواً سكانياً سنوياً خلال الفترة بين تعدادى ١٩٧٦ و ١٩٨٦ بنسبة ٢,٧ ٪ والمدينة ككل بنسبة ٣,٢ ٪ مما يوضح أن قسم ثان أسيوط هو الأعلى فى نسبة النمو السكانى السنوى ، ويرتبط ذلك بأن الأرض الزراعية التى حدث فيها توسع عمرانى وأصبحت مؤهلة لاستيعاب أعداد أكبر من السكان تقع فى قسم ثان أسيوط حيث المساكن أكثر حداثة وارتفاعاً وقد استمر ذلك أيضاً فى تعداد ١٩٩٦ .

المرتبة السكانية لمدينة أسيوط :

يمكن دراسة المرتبة السكانية لمدينة أسيوط على مستوى المدن المصرية عامة ، كما يمكن أن يدرس ذلك على مستوى مدن الصعيد ، وبالنسبة لمرتبة مدينة أسيوط على مستوى المدن المصرية عامة ، فإن مدينة أسيوط كانت تحتل المرتبة الثالثة بين المدن المصرية فى تعداد ١٨٨٢ ولم تكن تسبقها سوى القاهرة والإسكندرية ، غير أن طنطا زاحمتها على هذه المرتبة فى تعدادى ١٨٩٧ و ١٩٠٧ وتراجعت أسيوط إلى المرتبة الرابعة ، ثم أصبحت مدينة بورسعيد هى الثالثة فى تعدادات ١٩١٧ – ١٩٢٧ و ١٩٣٧ وطنطا هى الرابعة وتزحزحت أسيوط إلى المرتبة الخامسة ، وفى تعداد ١٩٤٧ أصبحت أسيوط فى المرتبة الثامنة حيث تفوقت عليها كل من المحلة الكبرى والسويس والمنصورة ، ثم تراجعت مدينة أسيوط إلى المرتبة التاسعة بعد أن نمت مدينة الجيزة بخطوات قافزة لتصبح فى المركز الثالث فى تعدادات ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٦ .

وفى تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ كانت مدينة أسيوط تحتل المرتبة التاسعة بين المدن المصرية ثم تراجعت إلى المرتبة العاشرة فى تعداد ١٩٩٦ .

أما على مستوى مدن الصعيد ، فإن المدينة الوحيدة التى تفوقت على أسيوط كانت هى مدينة الجيزة كما رأينا ، وأصبحت مدينة أسيوط تحتل المرتبة الثانية بين مدن الصعيد ، أو هى بعبارة أخرى أكبر المدن المصرية إلى الجنوب من مجمع القاهره الكبرى الذى يضم كلا من القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة ، وقد استمر هذا الوضع منذ تعداد ١٩٤٧ وحتى التعداد الأخير فى القرن العشرين الذى أجرى عام ١٩٩٦ .

٢ - توزيع السكان وكثافتهم :

يوضح الجدول رقم (٢) أعداد السكان ونسبتهم فى كل قسم من قسمى مدينة أسيوط خلال التعدادات الثمانية الأخيرة من القرن العشرين والتى تمتد منذ عام ١٩٢٧ حتى ١٩٩٦ ، وقد آثرنا أن تكون المقارنة على مستوى القسمين نظراً لتعدد التعديلات فى حدود الشياخات ، مع الإشارة إلى التباين بين ببعض الشياخات فى التعدادات الثلاثة الأخيرة ، وذلك لتفاوت الوزن السكانى بين هذه الشياخات محل المقارنة .

ويظهر من الجدول أن ثمة ارتفاعاً مطردا فى أعداد السكان ونسبتهم إلى جملة سكان المدينة فى قسم ثان أسيوط ، على حين تتراجع النسب فى قسم أول وإن كانت الأرقام المطلقة ترتفع ، وسبب ذلك هو أن اتجاهات حركة السكان بين شياخات المدينة وأقسامها هى حركة من الغرب إلى الشرق فى اتجاه الأحياء الحديثة بعد مد خط السكك الحديدية بين كتلة عمران أسيوط الأصلية فى الغرب وأسيوط الحديثة فى الشرق والتى شملت كلا من الشياخات السابعة والوليدية والحمراء ، وإن كانت توجد كتلة قديمة فى كل من الوليدية والحمراء إلا أن هذه الكتل كانت محدودة المساحة ومحاطة بأراضى زراعية .

جدول رقم (٢) تغير الوزن النسبي للسكان في قسمي مدينة أسيوط في تعدادات ١٩٢٧ - ١٩٩٦

التعداد	سكان قسم أول أسيوط		سكان قسم ثان أسيوط	
	العدد	٪	العدد	٪
١٩٢٧	٤٧,٧٦٣	٧٣,٧	١٧,١٧٢	٢٦,٣
١٩٣٧	٤٩,٣١٥	٧٠,٩	٢٠,٢١٢	٢٩,١
١٩٤٧	٦٢,٠٠١	٧٠,٠	٢٦,٤٥٨	٣٠,٠
١٩٦٠	٧٦,٠٣٥	٦١,٤	٤٧,٧١٠	٣٨,٦
١٩٦٦	٨٣,٢١٦	٥٥,٧	٦٦,٥٨٠	٤٤,٣
١٩٧٦	١٠٨,٤٥٩	٥١,٠	١٠٥,٢٩٢	٤٩,٠
١٩٨٦	١٣٨,١١٦	٤٩,٢	١٤٢,٤٨٨	٥٠,٨
١٩٩٦	١٨٨,٥٦٠	٤٨,٦	١٩٩,١٠٢	٥١,٤

مصدر الجدول : بيانات أعداد السكان على مستوى الأقسام من التعدادات وحسبت النسب.

جرى فيها التوسع العمراني والسكني ، وقد ظل ذلك حتى تعداد ١٩٧٦ وإن كانت قد ظهرت بعض المناطق التي شكلت امتداداً عمرانياً لبعض الشياخات القديمة في قسم أول أسيوط وخاصة الشياخات الثانية والثالثة والسادسة ، وذلك حين ظهرت مناطق إسكان جديدة إلى الجنوب من مجرى ترعة الملاح القديمة وترعة نجع حمادي الغربية الحديثة ، ومع ذلك فإن قسم ثان أسيوط أصبح في تعدادي ١٩٨٦ و ١٩٩٦ يضم أكثر من نصف سكان مدينة أسيوط بعد أن كان لا يتجاوز ربع عدد سكان المدينة إلا قليلاً في تعداد ١٩٢٧ .

أما أكثر الشياخات استيعاباً للسكان في مدينة أسيوط فكانت الشياخة السابعة (والتي ضمت شياخة الشركات التي ظهرت في تعداد ١٩٦٠ فقط) وبلغ سكانها ٢٠,٩ ٪ من سكان مدينة أسيوط في تعداد ١٩٧٦ ثم انخفضت النسبة قليلاً في تعدادي ١٩٨٦ و ١٩٩٦ لتصبح ٢٠,٧ ٪ و ١٩,٦ ٪ على الترتيب . وأتت في المرتبة الثانية ، السادسة من قسم أول والتي توسع العمران فيها جنوب الكتلة القديمة ، وبعد أن كانت تشكل ٧,٩ ٪ من سكان المدينة في تعداد ١٩٧٦ ، ارتفعت نسبة سكانها إلى ١١,٥ ٪ في تعداد ١٩٨٦ ثم إلى ١٦ ٪ من سكان المدينة في تعداد ١٩٩٦ .

وتأتى الوليدية فى المرتبة الثالثة وكانت تشكل ١٤,٢ ٪ من جملة سكان المدينة فى تعدادى ١٩٧٦و ١٩٨٦ ثم ارتفعت إلى ١٤,٨ ٪ فى تعداد ١٩٩٦ . أما شياخة الحمراء فكانت فى التعدادات الثلاثة فى حدود ١٢,٤ ٪ وإذا اعتبرنا أن شياخة نزلة عبد الإله كانت جزءاً من الحمراء فإن هذا يرفع من الشياختين معاً ، وذلك لأن نزلة عبد الإله شهدت نموا فى عمرانها ووحداتها السكنية بحيث ارتفعت نسبة سكانها إلى جملة سكان المدينة من ١,٥ ٪ فقط فى تعداد ١٩٧٦ إلى ٢,٧ ٪ فى تعداد ١٩٨٦ ثم إلى ٤,٨ ٪ فى تعداد ١٩٩٦ .

أما عن كثافة السكان فيلاحظ أنها أخذت ترتفع بانتظام ، وخاصة منذ تعداد ١٩٣٧ ، ونظراً لتغير مساحة زمام المدينة فى تعدادى ١٩١٧ و ١٩٢٧ فإن ثمة انخفاضاً غير حقيقى فى كثافة السكان التى انخفضت فى تعداد ١٩٢٧ عما كانت عليه فى تعداد ١٩١٧ ، ولما كانت مساحة زمام المدينة أقرب إلى الثبات فى التعدادات من ١٩٣٧ وحتى ١٩٩٦ ، وإن كانت قد تعرضت لتعديلات محدودة ، فإن الأرقام الواردة فى جدول رقم (٣) عن تطور الكثافة العامة لسكان المدينة توضح مدى الارتفاع الذى كان يتحقق من تعداد لآخر ، وفى الجدول رقمان عن الكثافة أحدهما بالكيلو متر المربع والآخر بالفدان ، ونظراً لأن كثيرا من الجهات التى تتولى التخطيط تأخذ الفدان كوحدة مساهمة فى المدن ، فإنه الأكثر استخداما ، ويتضح من الجدول أن ثمة ارتفاعا متوالياً فى كثافة السكان للفدان بحيث اقتربت هذه الكثافة فى عام ١٩٩٦ من ستة أمثال ما كانت عليه فى تعداد ١٩٣٧ .

ونظراً لاختلاف المساحة الكلية للمدينة ولمختلف شياخاتها من تعداد لآخر ، فإن الكثافة الصافية التى ينسب فيها عدد السكان إلى مساحة المنطقة المبينة تزيد عن الكثافة العامة سواء للمدينة أو شياخاتها المختلفة ، وفى تعداد ١٩٦٠ كانت مساحة المنطقة المبنية من مدينة أسيوط تصل إلى حوالى ١٠٠٤ فدان بما يرفع من كثافتها الصافية فى تعداد ١٩٦٠ إلى ١٢٦ نسمة / الفدان أما فى تعداد ١٩٩٦ فقد ازداد العمران فى المدينة حيث بلغت مساحتها المبنية ٢٨٩٣ فداناً مما أدى إلى انخفاض الكثافة الصافية على مستوى المدينة إلى ١١٨ نسمة / الفدان غير أن هذه الكثافات تختلف فى الشياخات المكونة للمدينة ، وخاصة إذا قورنت الشياخات القديمة التى تدهورت مبانيها وتمتاز بالمبانى ذات الارتفاع المحدود بينما الشياخات الحديثة ذات مبان أكثر ارتفاعاً ، لذلك تتباين الكثافات ، وخاصة الكثافات الصافية بين مختلف الشياخات ففى تعداد ١٩٦٠ كانت الشياخة الرابعة .

جدول رقم (٣) تطور الكثافة العامة لسكان مدينة أسيوط فى التعدادات من ١٩١٧ – ١٩٩٦

التعداد	عدد السكان	المساحة/كم٢	الكثافة العامة	
			نسمة / كم٢	نسمة / فدان
١٩١٧	٥١٤٣١	٢٥,٧	٢٠٠١	٨,٤
١٩٢٧	٥٧١٣٤	٣٥,٧	١٦٠٠	٦,٧
١٩٣٧	٦٠٣٣٨	٢٤,٨	٢٤٣٣	١٠,٢
١٩٤٧	٩٠١٠٣	٢٤,٧	٣٦٤٨	١٥,٣
١٩٦٠	١٢٧٤٨٥	٢٢,٩	٥٥٦٧	٢٣,٤
١٩٧٦	٢١٣٧٥١	٢٥,٢	٨٤٨٢	٣٥,٦
١٩٨٦	٢٧٣١٩١	٢٥,٢	١٠٨٤٠	٤٥,٥
١٩٩٦	٣٤٣٦٦٢	٢٥,٢	١٣٦٧٣	٥٧,٥

مصدر الجدول : بيانات التعدادات وحسب الكثافات .

الرابعة وهى تمثل قلب المدينة القديمة تحتل أعلى الشياخات كثافة من حيث كثافتها الكلية والتى تكاد لا تختلف عن كثافتها الصافية لأن مساحة الشياخة مبنية بكاملها ، وكانت هذه الكثافة هى ٢٦٦ نسمة للفدان ، ثم كانت كثافة الشياخة الثانية ١٥٠ نسمة / الفدان والشياخة الأولى ١١٨ نسمة / الفدان ، على حين كانت كثافة الشياخة السابعة وهى إحدى الشياخات الحديثة ٣٢ نسمة / الفدان وكانت كثافة الوليدية (الثامنة) هى ٣٧ نسمة للفدان وهى تضم خليطا بين العمران القديم والحديث .

وفى تعداد ١٩٩٦ كانت كثافة السكان للشياخة الرابعة ٢٦٨ نسمة / الفدان سواء على مستوى الكثافة العامة أو الكلية ، ولكن البيانات تختلف فى بقية الشياخات الأولى ففى الشياخات الأولى كانت الكثافة العامة ١٩٩ نسمة / الفدان والكثافة الصافية ٢٩٧ نسمة / الفدان ، وكانت كثافة

الشياخة السابعة ١٠٨ نسمة / الفدان وترتفع فى حالة الكثافة الصـــافية إلى ١٤٧ نسمة الفـــدان ، أما الوليدية فكانت كثافتها العامة ٤٥ نسمة / الفدان والصافية ٨٥ نسمة / الفدان ويمكن القول عامة بأن الكثافات فى المدينة تزداد فى كل قلب المدينة القديم من ناحية ثم فى الأحياء الجديدة الواقعة فى شرق المدينة ، وبصفة عامة فإن الشياخات والأجزاء الغربية من مدينة أسيوط تفقد سكانا لصالح الشياخات التى تقع فى شرقى المدينة وشمالها ، ثم فى الامتدادات الجديدة جنوب المدينة ، ويعنى ذلك انتقال مركز الثقل السكانى لمدينة أسيوط فى اتجاه الشمال الشرقى ، وإن كان الاتجاه الغالب هو الشرق ولا شك فى أن ثمة ارتباطا بين ذلك وبين اتجاه نمو العمران .

٣- بعض صور تركيب السكان :

أ- التركيب العمرى والنوعى :

حدث بعض التغير فى التركيب العمرى لسكان مدينة أسيوط ، ويتضح من مقارنة الفئات العمرية العريضة فى التعدادات الأربعة الكاملة ١٩٦٠ و١٩٧٦ و١٩٨٦ و ١٩٩٦ أن ثمة اتجاها إلى انخفاض نسبة المعالين الصغار حيث كانت نسبة هذه الفئة العريضة ٤١ ٪ من إجمالى سكان مدينة أسيوط فى تعداد ١٩٦٠ وانخفضت إلى ٣٤,٥ ٪ فى تعداد ١٩٧٦ وارتفعت قليلا فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٣٤,٨ ٪ ولكنها عادت إلى الانخفاض فى تعداد ١٩٩٦ لتصبح ٣٠,٤ ٪ ، وهذا الاتجاه نحو انخفاض نسبة الأطفال والمراهقين الصغار (فى فئات العمر أقل من ١٥ عاماً) يؤكد الاتجاه نحو الأسرة الصغيرة وتبنى فكرة ضبط النسل .

أما فئة المعالين الكبار (٦٥ عاما فأكثر) فكانت ٤,٢ ٪ من سكان مدينة أسيوط ١٩٦٠ وانخفضت النسبة إلى ٣,٣ ٪ فى ١٩٨٦ ويمكن أن نفسر هذا الانخفاض إلى عدم الدقة فى بيانات العمر ، سواء بالنسبة لتعداد ١٩٦٠ أو ١٩٨٦ ، واستمر الأمر كذلك فى تعداد ١٩٩٦ وأما السكان الناشطون والبالغون (١٥ – ٦٤ عاماً) فكانت نسبتهم ٥٤,٨ ٪ من سكان المدينة فى تعداد ١٩٦٠ وقد ارتفعت نسبتهم فى تعداد ١٩٨٦ إلى ٦١,٩ ٪ ، وكان ذلك بتأثير انخفاض فئة المعالين الصغار بالدرجة الأولى .

أما على مستوى قسمي المدينة فيظهر أن ثمة فروقا طفيفة ، حيث كان المعالون الصغار فى تعداد ١٩٦٠ يشكلون ٤١,٩ ٪ فى قسم أول أسيوط فى مقابل ٤٠,٤ ٪ من قسم ثان ، وكان المعالون الكبار يشكلون نسبة ٤,١ ٪ فى قسم أول فى مقابل ٣,٨ ٪ فى قسم ثان ، أما السكان الناشطون البالغون

فكانوا يمثلون نسبة ٥٤٪ من جملة سكان قسم أول فى مقابل ٥٥,٨٪ من جملة سكان قسم ثان ، ومعنى ذلك أن قسم ثان كان الأطفال والمراهقون الصغار يشكلون نسبة أقل من قسم أول وعلى العكس من ذلك كان البالغون يشكلون فى قسم ثان نسبة أكبر وهذا يدل على أن قسم ثان كان يتجه نحو استقرار سكانى ونضج بدرجة أكبر وأن سكانه كانوا أكثر وعياً بالأسرة الصغيرة وأكثر اتجاها إلى ما تطورت إليه المجتمعات الحديثة ، بينما كانت ملامح التركيب العمرى فى قسم أول أكثر محافظة وتقليدية .

أما من حيث التركيب النوعى للسكان فكان الذكور فى تعداد ١٩٦٠ يشكلون ٥٢٪ من جملة سكان المدينة فى مقابل ٤٨٪ للإناث ، وكان الذكور أعلى نسبة من الإناث فى فئة العمر (صفر – ١٤ عاما) حيث كانت نسبة الذكور ٢١,٢٪ بينما كانت الإناث ١٩,٨٪ ، وفى فئات عمر المسنين (٦٥ عاماً فأكثر) لوحظ ارتفاع نسبة الذكور عن الإناث على عكس القاعدة المعروفة عالمياً ، حيث بلغت نسبة الذكور فى هذه الفئة ٢,٣٪ بينما كانت الإناث ١,٩٪ من جملة سكان المدينة وكذلك كان الأمر بالنسبة للسكان النشطين حيث شكل الذكور ٢٨,٥٪ من سكان المدينة فى عام ١٩٦٠ فى مقابل ٢٦,٣٪ من النساء فى هذه الفئة العمرية (١٥-٦٤ عاماً) .

ب – التركيب الاقتصادى :

وبالنسبة لتركيب السكان الاقتصادى فى مدينة أسيوط نوازن بين عدد من التعدادات ، ففى تعدادى ١٩٢٧ و ١٩٣٧ ، كانت مدينة أسيوط لا تزال عناصر القوة البشرية فيها تمثل مجتمعات ما قبل الصناعة والتحديث ، ورغم انخفاض نسبة العاملين فى أنشطة الزراعة والصيد من ٩,٧٪ إلى ٧,٨٪ من إجمالى العاملين بالأنشطة الاقتصادية فى التعدادين المذكورين على الترتيب ، فإن الصناعة والتعدين كأنشطة قد شهدت هى الأخرى انخفاضا من ٢١,٧٪ إلى ١٧,٧٪ وكذلك النقل من ٧,٢٪ إلى ٧,٩٪ ، إلا أن الذى يفسر ذلك هو ارتفاع نسبة الحرف غير الواضحة وغير المنتجة من ٢٩,٣٪ إلى ٤٠,٦٪ (*) ولابد الإشارة إلى أن ارتفاع أعداد تلاميذ المدارس فى تعداد ١٩٣٧ عن ١٩٢٧ (من ٧٢٩٥ نسمة إلى ١١,٩٩٢ نسمة على الترتيب) هو أحد الأسباب الرئيسية فى ارتفاع نسبة ذوى النشاط فى مختلف الأنشطة الاقتصادية فى تعدادات ١٩٤٧ و ١٩٦٠ و ١٩٨٦ لنرى مدى التطور الذى حدث على حصة كل نشاط من السكان ذوى النشاط ، وذلك كما يظهر فى الجدول رقم (٤) نجد ما يلى :–

(*) حسبت النسب من واضح الأرقام المطلقة للسكان ذوى الأنشطة (٥ سنوات فأكثر) من التعدادين المذكورين .

١- أن ثمة تباينا فى التصنيف فى مختلف التعدادات ، وقد أدى ذلك إلى عدم ظهور النشاط الخاص بالخدمات الشخصية فى تعداد ١٩٦٠ حيث كانت معظم النساء من العاملات فى خدمة المنازل ضمن هذه الفئة ولكن تعدادى ١٩٦٠ و ١٩٩٦ ضم هذه الفئة إلى فئة «ليس لهم نشاط» ، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الفئة الأخيرة فى تعدادى ١٩٦٠ و ١٩٩٦ عما جاءت فى تعداد ١٩٤٧ .

٢- أن عدم ظهور نسب ، خاصة لعمالة المرأة فى بعض الأنشطة ، لا يعنى أنه لا توجد فيها عمالة للمرأة ، مثل البناء والتشييد فى التعدادات الثلاثة وكذلك فى نشاط النقل والمواصلات ، وكذلك فى الزراعة والصيد فى تعدادى ١٩٦٠ و ١٩٨٦ ، ولكن النساء العاملات فى هذه الأنشطة يشكلن نسبة قليلة لا تصل إلى ٠,١ ٪ من جملة العاملين لأى من هذه الأنشطة .

٣- يظهر ارتفاع نسبة العاملين بالأنشطة الخدمية العامة والخاصة فى تعداد ١٩٤٧ عما جاء فى التعدادين الآخرين، ومصدر ذلك سبب غير حقيقى يتصل بإلحاق ذوى الخدمات الشخصية من الذكور والإناث فى تعدادى ١٩٦٠ و ١٩٨٦ بقية « ليس لهم نشاط » ولما كان تعداد ١٩٤٧ قد أعطى تفصيلاً لكل من الخدمات الشخصية والخدمات العامة كلا على حدة فإن المقارنة تكون أنسب فى هذه الحالة ، حيث كان ٦,٥ ٪ من الذكور من العاملين فى الخدمات العامة فى مقابل ٣,٣ ٪ من العاملين فى الخدمات الشخصية ، وبالنسبة للإناث كان ٣١,٧ ٪ يعملن فى الخدمات الشخصية فى مقابل ٠,٦ ٪ من العاملات فى الخدمات العامة ، وللأسف فإن التعدادات التى تلت ١٩٤٧ لا تمكننا من إجراء هذه المقارنة المفصلة .

٤- فى ضوء الملاحظة السابقة فإن إجمالى العاملين فى أنشطة الخدمة العامة كانوا أكثر الفئات تزايدا فى نسبهم ، حيث ارتفعت نسبة العاملين بالخدمات العامة من ٧,١ ٪ فى تعداد ١٩٤٧ إلى ١٤,٦ ٪ فى تعداد ١٩٦٠ ثم إلى ١٥,٥ ٪ فى تعداد ١٩٨٦ ، أما إذا حذفنا بقية ليس لهم نشاط ونسبنا العاملين بالخدمات إلى إجمالى السكان العاملين ، فإن الأرقام والنسب تتعدل بصورة جذرية وفى تعداد ١٩٨٦ على سبيل المثال كانت الجملة التى نسبت إليها الأعداد فى الجدول السابق هى ٢٢٩,٤٩٠ من السكان فى فئات العمر ٦ سنوات فأكثر ، ولكن إذا حذفت فئة « غير ملتحق » أو بمعنى آخر فئة « ليس لهم نشاط » وكان عدد هذه الفئة هو ١٢٠ ، ١٦٠ فإنه يتبقى العاملون فعلاً وعددهم ٦٩,٣٧٠ نسمة من الذكور والإناث ، وفى هذه الحالة إذا نسب العاملون بالخدمات العامة إلى هذه الجملة المعدلة للعاملين فعلا ، ترتفع النسبة إلى ٥١,٥ ٪ وهذا هو الرقم أو النسبة الفعلية والتى تدل على مدى ارتفاع حصة العاملين بالخدمات العامة فى المدينة فى تعداد ١٩٨٦ .

جدول رقم (٤) النسب المئوية للسكان ذوى النشاط فى

تعدادات ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ فى مدينة أسيوط

النشاط	تعداد ١٩٤٧			تعداد ١٩٦٠			تعداد ١٩٨٦		
	ذكور٪	إناث ٪	جملة ٪	ذكور٪	إناث ٪	جملة ٪	ذكور٪	إناث ٪	جملة ٪
الزراعة والصيد	٥,١	٣,٥	٨,٦	٢,٨	—	٢,٨	١,٨	—	١,٨
الصناعة والكهرباء والتعدين	٧,٧	٠,٢	٧,٩	٤,٨	٠,٢	٥,٠	٣,٤	٠,٢	٣,٦
البناء والتشييد	١,٢	—	١,٢	٢,٢	—	٢,٢	٢,٥	—	٢,٥
النقل والمواصلات	٣,١	—	٣,١	٢,٧	—	٢,٧	١,٧	—	١,٧
التجارة والتمويل	٥,٦	٠,٥	٦,١	٤,١	٠,١	٤,٢	٣,٢	٠,٥	٣,٧
الخدمات الشخصية والعامة	٩,٨	٣٢,٣	٤٢,١	١٢,١	٢,٥	١٤,٦	١٠,٦	٤,٩	١٥,٥
أعمال غير واضحة	١٤,٤	٦,٤	٢٠,٨	٠,٧	٠,١	٠,٨	١,٠	٠,٥	١,٥
ليس لهم نشاط	٤,٦	٥,٦	١٠,٢	٢٢,٤	٤٥,٣	٦٧,٧	٢٩,٩	٣٩,٨	٦٩,٧
جملة ذوى الأنشطة	٥١,٥	٤٨,٥	١٠٠,٠	٥١,٨	٤٨,٢	١٠٠,٠	٥٤,١	٤٥,٩	١٠٠,٠

مصدر الجدول : حسبت النسب من واقع بيانات النشاط الاقتصادى للسكان فى التعدادات وهى تشمل السكان ٥ سنوات فأكثر فى تعداد ١٩٤٧ و ٦ سنوات فأكثر فى التعدادين الآخرين .

٤ – فى ضوء الملاحظة السابقة فإن إجمالى العاملين فى أنشطة الخدمة العامة كانوا أكثر الفئات تزايداً فى نسبهم ، حيث ارتفعت نسبة العاملين بالخدمات العامة من ٧,١٪ فى تعداد ١٩٤٧

إلى ١٤,٦ ٪ فى تعداد ١٩٦٠ ثم إلى ١٥,٥ ٪ فى تعداد ١٩٨٦ ، أما إذ حذفنا بقية ليس لهم نشاط ونسبنا العاملين بالخدمات إلى إجمالى السكان العاملين ، فإن الأرقام والنسب تتعدل بصورة جذرية وفى تعداد ١٩٨٦ على سبيل المثال كانت الجملة التى نسبت إليها الأعداد فى الجدول السابق هى ٢٢٩,٤٩٠ من السكان فى فئات العمر ٦ سنوات فأكثر ، ولكن إذا حذفت فئة «غير ملتحق» أو بمعنى آخر فئة «ليس لهم نشاط» وكان عدد هذه الفئة هو ١٦٠,١٢٠ فإنه يتبقى العاملون فعلاً وعددهم ٦٩,٣٧٠ نسمة من الذكور والإناث ، وفى هذه الحالة إذا نسب العاملون بالخدمات العامة إلى هذه الجملة المعدلة للعاملين فعلاً ، ترتفع النسبة إلى ٥١,٥ ٪ وهذا هو الرقم أو النسبة الفعلية والتى تدل على مدى ارتفاع حصة العاملين بالخدمات العامة فى المدينة فى تعداد ١٩٨٦ .

جـ التركيبب الدينى لسكان مدينة أسيوط : —

كان لمدينة أسيوط مركز دينى هام منذ أقدم عصور التاريخ ، وما قبل التاريخ ، فى مصر ، منذ كانت مقراً لعبادة واحد من أقدم الآلهة المصرية وهو الإله « ببواوت » فاتح الطرق الصحراوية ، وفى العصر المسيحى كان إقليمها قد شهد مرور « الأسرة المقدسة » بمنطقة الدير المحرق فى القوصتية كما لجأ إلى المدينة عديد من المسيحيين أثناء الاضطهاد الرومانى للمسيحية ولا يزال للمسيحية وجود واضح بين سكان المدينة ، وفى الوقت نفسه فإن التعليم للدين الإسلامى من خلال المعهد الدينى ثم جامعة الأزهر ، يشكل أهمية كبيرة لوظيفة المدينة دينياً .

ويلاحظ أن نسبة المسيحين ترتفع فى مدينة أسيوط عن كثير من المدن المصرية ، وخاصة فى الصعيد ، ففى تعداد ١٩٦٠ شكل السكان المسيحيون ٢٩,١ ٪ من سكان مدينة أسيوط فى مقابل ٢٦,٣ ٪ من سكان مدينة المنيا ، و ١١,٨ ٪ من سكان مدينة أسوان ، بينما كانت النسبة فى مدينة القاهرة ١٢,٢ ٪ وفى مدينة الإسكندرية ١٠,١ ٪ وفى مصر عامة ٧,٣ ٪ (*)

ويوضح الجدول رقم (٥) التركيب الدينى لسكان مدينة أسيوط فى بعض التعدادات على مستوى قسمى المدينة الإداريين .

(*) حسبت النسب من واقع بيانات الديانة فى تعداد ١٩٦٠

جدول رقم (٥) نسب التركيب الديني لقسمي مدينة أسيوط في تعدادات ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٨٦

القسم الإدارى	٪ من السكان ١٩٤٧			٪ من السكان ١٩٦٠			٪ من السكان ١٩٨٦		
	مسلمون	مسيحيون	جملة	مسلمون	مسيحيون	جملة	مسلمون	مسيحيون	جملة
قسم أول أسيوط	٧٩,٥	٢٠,٥	١٠٠	٦٨,٤	٣١,٦	١٠٠	٧٨,٢	٢١,٨	١٠٠
قسم ثان أسيوط	٦٦,٥	٣٣,٥	١٠٠	٧٥,٨	٢٤,٢	١٠٠	٦٩,٦	٣٠,٤	١٠٠
مدينة أسيوط	٧٠,٣	٢٩,٧	١٠٠	٧٠,٩	٢٩,١	١٠٠	٧٣,٩	٢٦,١	١٠٠

مصدر الجدول : حسبت الأرقام من واقع جداول تركيب السكان الديني في التعدادات المذكورة .

ويتضح من الجدول أن نسبة السكان المسلمين تتزايد من تعداد لآخر على مستوى المدينة ، فقد أصبحت ٧٣,٩٪ في تعداد ١٩٨٦ بعد أن كانت في تعداد ٧٠,٣١٩٤٧٪ ، وفي مقابل هذا تنخفض نسبة المسيحين تدريجياً من ٢٩,٧٪ إلى ٢٦,١ على الترتيب ، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ارتفاع معدلات الخصوبة لدى المسلمون نسبياً . وبالمقارنة بين قسمي المدينة يتضح أن الاتجاه العام هو زيادة نسبة السكان المسيحيين في قسم ثان أسيوط في تعدادي ١٩٤٧ ، ١٩٨٦ وإن كانت نسبتهم في هذا القسم قد انخفضت في تعداد ١٩٦٠ ، وفي مقابل ذلك فإن نسبة المسلمين أعلى في قسم أول منها في قسم ثان ، ولما كان قسم أول يضم معظم شيخات المدينة القديمة ومبانيها الأقل جودة ، فإن هذا يعني أن المسيحين في مدينة أسيوط يتجهون إلى سكنى الشياخات الجديدة التي تكون مادة البناء وهندسته أفضل في مبانيها ، هذا مع الإشارة إلى أن الحركة في نمو العمران والسكان بصفة عامة تتجه من الغرب إلى الشرق أو شياخات قسم أول إلى شياخات قسم ثان .

إذا أخذنا الأعداد المطلقة نجد أن ثمة ارتفاعاً في أعداد كل من المسلمين والمسيحين من تعداد لآخر ، ففي تعداد ١٩٤٧ كان عدد المسيحين ٢٦,١٥٣ وارتفع العدد في ١٩٦٠ إلى ٣٦٠٢٢ ثم إلى ٧٠٨٣٣ في تعداد ١٩٨٦ ، أما أعداد المسلمين في التعدادات المذكورة على الترتيب فكانت ٦٢١٦١ ثم ارتفعت إلى ٨٧٧٢٠ في ١٩٦٠ وإلى ٢٠١١٤٣ في تعداد ١٩٨٦ .

رابعاً : الصورة العامة لاستخدام الأراضى :

تأثر التركيب الوظيفى فى مدينة أسيوط – كغيرها من المدن – بقوتين إحدهما هى القوة الطاردة المركزية التى تدفع بالوظائف من الوسط نحو الأطراف ، والثانية ، هى قوة الجاذبية التى تؤدى إلى اجتذاب الوظائف والنمو نحو قلب المدينة . وقد أدى نمو المدينة عمرانياً وسكانياً إلى تفاعل القوتين ، فبعض أجزاء المدينة التى كانت حتى مطلع القرن العشرين تمثل نطاقاً هامشياً لعمران المدينة ، ما لبثت أن أصبحت فى منتصف القرن جزءاً من المنطقة الوسطى ، وكان على بعض الوظائف أن تهاجر من نقطة التوسط الجديدة ، بينما اجتذب هذا التوسط وظائف أخرى انتقلت من المناطق الهامشية إلى القلب ، ومع انتهاء القرن العشرين ظهرت تطورات ترتبط بالثورة العلمية والتقنية ، وأدى ذلك إلى تطور جديد ، وتمثل ذلك فى ابتلاع مزيد من الأراضى الزراعية التى تحولت إلى وظائف حضرية ، ومن أمثلة ذلك نمو العمران السكنى فى منطقة جنوب المدينة سواء فى نزلة عبد الإله أو فى جنوب كل من الشياختين السادسة والسابعة إلى الجنوب من ترعة الملاح مثل تقسيم المعلمين ومشروع سكن النواة ، هذا إلى جانب حى السادات فى جنوب الكتلة العمرانية القديمة التى عرفت تقليديا باسم « غرب البلد » والتى تمثل مدينة أسيوط خلال القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين .

وتمثل النمو الطرفى فى الوليدية أيضاً وذلك توسعت جامعة الأزهر وأصبح لها امتدادات كبيرة على حساب الأراضى الزراعية ، سواء إلى الغرب من سكن الوليدية القديم وعلى ترعة الإبراهيمية ، أو إلى الشمال من ذلك حيث امتدت جامعة الأزهر على مساحة أكبر من الأراضى الزراعية ، ثم إلى الشمال أكثر أنشئت محطة كهرباء الوليدية ، وقد اقتضى ذلك النمو العمرانى توسعة زمام المدينة الذى تم تعديله فى عام ١٩٩٣ بعد تحديده السابق الذى تم فى عام ١٩٣٤ ، وقد شملت الإضافة نطاقا واسعاً من الأراضى التى كانت فى معظمها أراضى زراعية تمتد إلى الغرب من الوليدية وحتى ترعة الإبراهيمية ، ثم إلى الغرب من الكتلة السكنية القديمة لمدينة أسيوط بحيث شملت مناطق عرب المدابغ والمدافن ، ثم النطاق الجنوبى من التوسعة والذى شمل مناطق واسعة تمتد من نزلة عبد الإله شرقا وإلى الجنوب من الكتلة العمرانية القديمة لمدينة أسيوط .[٨٦]

وفيما يلى عرض موجز لأهم صور استخدامات الأراضى فى مدينة أسيوط :

---

(٨٦) قرار رئيس الوزراء رقم ١٥٩٣ لعام ١٩٩٣ بتعديل كردون مدينة أسيوط

١- قلب المدينة التجارى :

لعبت الوظيفة التجارية دوراً هاماً فى تطور مدينة أسيوط ونموها عمرانيا ووظيفياً ، وذلك لأن المدينة كانت حتى مطلع القرن العشرين ، ولعدة قرون طويلة سبقته ، أحد المراكز التجارية الهامة فى مصر ، حيث كانت تنتهى إليها تجارة دارفور وكردفان عبر طريق درب الأربعين الصحراوى الشهير ، وقد مكن لها ذلك من أن تصبح « مدينة مستودع » لفترة طويلة من عمرها ، امتدت لتشمل جزءا كبيراً من العصور الوسطى ومطلع العصر الحديث ، ويظهر ذلك واضحاً من كتابات الرحالة الذين زاروا المدينة فى هذه الفترة الزمنية الطويلة ، وعلى الرغم من أن المدينة فقدت تجارتها مع السودان بعد التطور الحديث فى النقل والمواصلات من ناحية ، ومركزية سلطة الدولة على التجارة الخارجية فى كل من مصر والسودان من ناحية ثانية ، فان مسحة من أثر هذه التجارة لازالت باقية إلى اليوم فى مدينة أسيوط تتمثل فى شهرتها ببعض المصنوعات اليدوية فى العاج والصدف والمعادن وريش النعام .

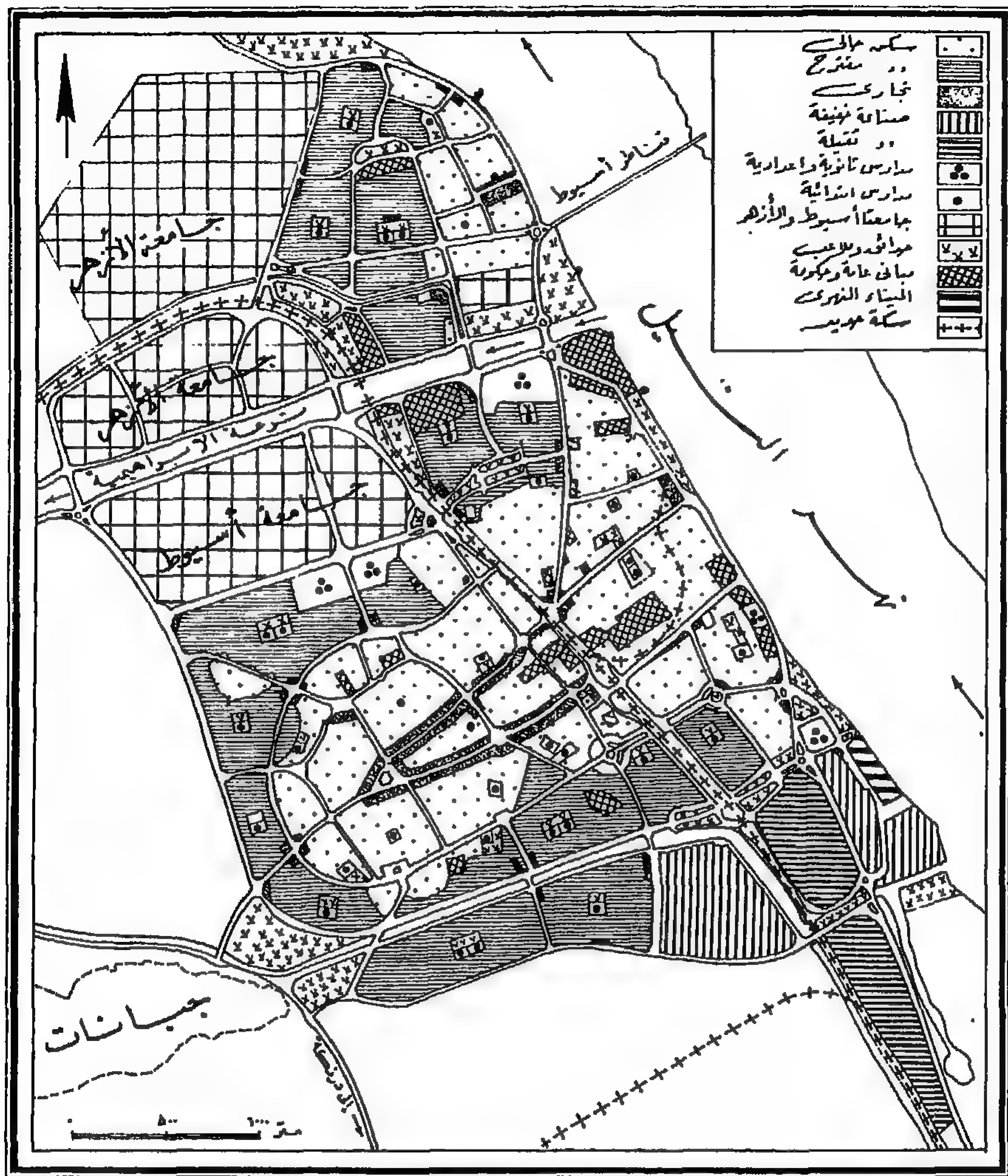
وقد أدى نمو المدينة فى القرن العشرين إلى هجرة القلب التجارى بالمدينة إلى الشرق من موضعه القديم ، ومع ذلك فإن بقايا موضع القلب التجارى القديم لا زالت تنبض بالحياة والحركة التجارية ، وتمثل الآن امتداداً غربياً للمنطقة التجارية المركزية فى المدينة ، بل لعل الفترة الراهنة تمثل دوراً فى مرحلة الانتقال التى لم تتم بعد بدرجة كاملة من قلب مدينة العصور الوسطى والقرن التاسع عشر إلى مدينة القرن العشرين ، وذلك لأن الشوارع التجارية فى الكتلة السكنية القديمة ، وهى شوارع القيسارية والسكة الجديدة (محمد محمود وبورسعيد الآن) تمثل الحى التجارى التقليدى الذى لا يزال الكثيرون من أبناء الريف المجاور يقصدونه لابتياع حاجاتهم من الأدوات المنزلية وأجهزة العرائس ، لأن دكاكين هذين الشارعين تتخصص فى التجارة الشرقية ، وتتجاور فيهما المحلات التجارية الصغيرة ، التى تبيع الأدوات المنزلية النحاسية أو المصنوعة من الألمونيوم ، وتلك التى تبيع لوازم العطارة والأقمشة - الرخيصة غالباً - بالإضافة إلى « سوق السمك » و « سوق اللحوم » ولا تزيد مساحة معظم المحلات التجارية عن مساحة الغرفة الصغيرة ، بل أن كثيرا من هذه الدكاكين لا تزيد مساحتها عن أربعة أمتار مربعة ، وهى بهذا لا تقارن بالاتساع الكبير الذى تشغله المحلات التجارية الحديثة فى المدينة ، كما أن المبانى فى الشوارع التجارية التقليدية ، نادراً ما تكون خالصة للاستخدامات التجارية سواء فى ذلك محلات العرض أو مخازن هذه المحلات ، ولذلك على الرغم من أن معظم المساكن التى تعلو هذه المحلات التجارية أو تجاورها ، لا تفتح على الشوارع الرئيسية ، ولكن توجد أبوابها على الحارات والأزقة الجانبية المتفرعة من هذه

الشوارع ، ولا تكاد توجد من المحلات التجارية الحديثة فى هذه الشوارع سوى محلات بنزايون ، أما بقية المحلات التجارية فهى دكاكين صغيرة ترجع إلى القرن التاسع عشر ، ولا زالت تحتفظ بنظامه فى العرض والتعامل ، وتنتشر بينها بعض الدكاكين الصناعية الصغيرة التى تقوم بأعمال السمكرة أو التنجيد ، كما توجد بعض المطاعم الشعبية الصغيرة ، والمقاهى ومحلات البقالة ، ويتميز شارع القيسارية بوجود تباين بين جزئية الذين يفصل بينهما شارع بورسعيد ، فالقسم الشمالى منهما الذى يمتد حتى العتبة الزرقاء تتعدد فيه محلات الأدوات النحاسية والعطارة والتنجيد والسمكرة والزجاج والصينى والأدوات المنزلية المعدنية ، إما القسم الجنوبى منه الذى يمتد حتى شارع الخضرية فأنه يتخصص فى محلات تجارة الأقمشة ولوازم الخياطين بصفة أساسية ، كما يلاحظ أن الجزء الشمالى من الشارع مكشوف فى بعض اجزائه ومغطى بأقمشة الخيام فى أجزاء أخرى ، أما الجزء الجنوبى ، فأنه مسقوف بالأخشاب فى أكثر أجزائه . وتوجد فى بعض الحارات المتفرعة من القسم الجنوبى بشارع القيسارية سوق خاصة ببيع اللحوم يكثر بها القصابون ومحلات الجزارة ، كما يوجد أيضا بها سوق السمك ، أما بعض حارات شارع بورسعيد فتوجد بها شوادر الخضراوت الرئيسية بالمدينة .

ويدفعنا إلى التأكيد بأن الشوارع التجارية السابقة لا تمثل القلب التجارى أو حى الأعمال المركزى ، أنها تزدحم بمحلات تجارة القطاعى ولكنها تفتقر إلى بقية مميزات القلب التجارى فى المدينة الحديثة وهى تتمثل فى التركز الكبير فى مكاتب الشركات التجارية والصناعية وإدارات هذه الشركات ، بالإضافة إلى محلات البيع الحديث ويرتبط ذلك عادة بأعلى سعر للأراضى فى المدينة ، كما يرتبط بأعلى أبنية المدينة ، ووجود مراكز الحركة والازدحام سواء بالنسبة للمركبات أو للمارة .

وبذلك فإن القلب التجارى لمدينة أسيوط استقر مع بداية الربع الأخير من القرن العشرين ليشمل الأجزاء الممتدة من محكمة الاستئناف بشارع الجمهورية ، ثم عبر المنفذ إلى شارع ٢٦ يوليه حتى ميدان ٢٦ يوليه ثم الأجزاء المحيطة بشارع محمد فريد حتى ميدان سعد زغلول (ميدان البنوك) ثم شارع سعد زغلول حتى محطة أسيوط . وإن كان النمو الذى شهدته المدينة خلال الربع الأخير من القرن العشرين قد أدى إلى عبور نطاق القلب التجارى إلى الشرق من خط السكك الحديدية ، حيث نشأت مجموعة من الأنشطة التى ترتبط بالسلع الراقية ذات الجودة والمحلات التجارية الحديثة .

ويرتبط بمنطقة القلب التجارى وجود مشروع شركات التجارة والبيع بالتجزئة ، والتى تمثل فروعا للمؤسسات التجارية الكبرى فى مصر عامة ، إلى جانب شركات التأمين والبنوك ومكاتب الصحف وأهم المكتبات ودور السينما وكذلك شركات التموين بالوقود لخدمة السيارات ، والجمعية



إستخدام الأراضى الحالى والمقترح لمدينة أسيوط حتى عام ٢٠٠٠ شكل (٤)

التعاونية الاستهلاكية لمحافظة أسيوط والجمعية التعاونية للبترول وفى المنطقة توجد أيضًا أهم المطاعم والفنادق في مدينة أسيوط ، كما أن مكاتب المحامين والمحاسبين والأطباء وإدارات الشركات التجارية والصناعية قد تشغل الأدوار العليا للمباني التي تشغل الدكاكين أدوارها الأرضية . كما توجد معارض السيارات ، وكانت بعض المناطق المتدهورة والأراضي الفضاء توجد على حافة هذا القلب ولكنها أخذت تترك المكان تدريجياً لحل المنشآت التجارية محلها .

٢- المناطق الصناعية :

أشتهرت مدينة أسيوط بالصناعات الحرفية والتقليدية التى ترتبط بأنها كانت توجد على إحدى نهايتي طريق « درب الأربعين » الذى تجلب بعض المواد التى تصلح لتلك الصناعات عبرة من السوادن وبخاصة العاج ، حيث اشتهرت المدينة بصناعة الأخشاب المطعمة بكل من العاج والنحاس وصناعة التحف الشرقية .

وفى النصف الأول من القرن العشرين بدأت المدينة تعرف بعض الصناعات التى تخدم السكان بالدجة الأولى ، واكتملت خلال النصف الثانى من القرن العشرين . ومن الصناعات التى بدأت في المدينة مبكرة إنشاء وابور المياه في عام ١٨٨١ ويرتبط أيضًا ب وابور النوز القديم وكانت أول الصناعات الخدمية لإمداد المدينة بالمياه والكهرباء ، وفى عام ١٩٠٥ أنشئ « مصنع الثلج ، وكانت الشركات الفرنسية هى التى أنشأت هذه الأنشطة قبل أن تنتقل ملكتها للدولة . وفى عام ١٩٣٦ أنشئت شركة أبو الهول لصناعة وتجارة الغزل والمنسوجات ثم مصنع أبو الهول للسجاد . وفى عام ١٩٥٠ أنشئ مصنع الكوكاكولا . وكان أكبر مصنع لإنتاج المياه الغازية فى صعيد مصر حتى أنشى مصنع بأسوان فى عام ١٩٦٦ ، كما كانت قد أنشئت فى عام ١٩٣٩ ورشة إصلاحية لسيارات الأتوبيس ، بالإضافة إلى بناء بعض الهياكل الخارجية لسيارات الأتوبيس . وفى عام ١٩٦٠ أنشئت محطة تعبئة الموالح لتسويق وتغليف الموالح المنتجة فى محافظة أسيوط .

أما منطقة غرب البلد فكانت أهم الصناعات بها مرتبطة بصناعة مواد البناء ، وهى صناعة الطوب المحروق «القرميد» والذى كان يعتمد على الطمى من الأراضى الزراعية من باطن ترعة الملاح وترعة السوهاجية التى كانت فى فترة التحاريق تصبح شبه جافة . ويضاف إلى ذلك صناعة تحويل الحجر الجيرى إلى مادة للملاط فى عدد من المجاير وهذه الصناعة من الصناعات الملوثة والتى توقفت معظم أنشطتها .

أما فى عزبة البيسرى فقد نشأت الصناعات النسيجية حين أنشئ مصنع النيل فى عام ١٩٥٣ ، ثم مصنع للسجاد فى عام ١٩٥٦ وكذلك اشتهرت منطقة المدابغ لصناعات دبغ الجلود وهى تنقسم

إلى المدابغ البحرية والمدابغ القبلية ، والتى توجد فيها إلى جانب صناعة دبغ الجلود فصل الأصواف عن الجلود قبل دباغتها ثم غزلها وتسويقها فى قرية بنى عدى التى تتخصص فى غزل الصوف وعمل الأكلمة وبعض أنواع من السجاد الشرقى ، وبصفة عامة فإن مدابغ أسيوط تتطلب قدراً كبيراً من التطوير والعناية .

هذا وقد أنشئت محطة الكهرباء التجارية فى مدينة أسيوط فى نزلة عبد الإله إلى الجنوب من المعهد الدينى القديم ، كما أنشئت بعد ذلك محطة أخرى أحدث فى شمال الوليدية ، كما أنشئت المنطقة الصناعية ببنى غالب وكل من مصنع أسمنت أسيوط معمل تكرير البترول على حافة الهضبة الغربية وبعيداً عن الكتلة العمرانية .

٣ - مناطق الخدمات :

تشكل الخدمات نشاطاً تزايد أهمية فى مدينة أسيوط ، فهى كعاصمة للصعيد تقدم خدمات فى كل من التعليم والصحة تمتد لتشتمل معظم أجزاء الوجه القبلى ، ولم تجتذب أنشطة التعليم المؤسسات الوطنية المصرية فحسب ، بل إن بعض المدارس التى أنشئت فى المدينة ارتبطت بنشاط الجاليات أو الإرساليات الأجنبية .

وإذا كانت المدارس بأنواعها المختلفة ودرجاتها تنتشر فى كل مكان فى المدينة ، فإن أهم أنشطة التعليم توجد فى الأجزاء الحديثة من المدينة وترتبط بقسم ثان أسيوط ، وكانت أول جامعة إقليمية فى مصر قد نشأت فى المدينة وهى جامعة أسيوط .

وكانت أول مدرسة ابتدائية بمدينة أسيوط فى عام ١٨٣٢ وتلى ذلك إنشاء المدرسة الابتدائية الأمريكية عام ١٨٦٥ ثم مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٩٢ ومدرسة الأقباط للبنات فى عام ١٩٠٨[(٨٧)] .

وقد أنشئت كلية للمعلمين فى مدينة أسيوط ، ولكن أهم متغير فى خدمات التعليم وأنشطته كان إنشاء جامعة أسيوط التى بدأت الدراسة بها فى عام ١٩٥٧ / ١٩٥٨ فى كليتى العلوم والهندسة ثم كلية الزراعة فى ١٩٥٩ ثم كليتا الطب والصيدلية فى ١٩٦٠ ثم كلية الطب البيطرى ١٩٦١ وكلية التجارة ١٩٦٣ ثم ما لبثت كليات الجامعة أن استكملت ، حين أنشئت الجامعة خصص لها ٣٦٥ فداناً من الأراضى الزراعية إلى الجنوب من الترعة الإبراهيمية ، هذا إلى جانب مقر فى الوليدية . ثم ما لبثت جامعة الأزهر أن أنشأت فرعاً لها فى مدينة أسيوط امتد على مساحة هائلة من الأراضى إلى

---

(٨٧) عثمان فيض الله ، مدينة أسيوط ، بحث فى بيئتها بين الماضى والحاضر ، مطبعة الجهاد ، أسيوط ، ١٩٤٠ ص ١٤١ .

الغرب من سكن الوليدية وخصص لجامعة الأزهر ٥٥٠ فداناً وتعتبر المساحة المخصصة للتعليم وخاصة التعليم العالي أكبر مساحة للاستخدامات الخدمية في مدينة أسيوط .

هذا وقد تباينت نسب السكان حسب الحالة التعليمية في قسمي المدينة ، حيث ترجح كفة قسم ثان الذي توجد به معظم الخدمات التعليمية من ناحية ولارتفاع مستوى السكن ومستوى السكان الاقتصادي والاجتماعي فيه عن قسم أول أسيوط .

وفي تعداد ١٩٨٦ كان الأميون في قسم أول ٣٧,٧٪ من جملة سكانه (٦ سنوات فأكثر) في مقابل ١٩٪ في قسم ثان ، وفي تعداد ١٩٩٦ انخفضت النسبتان إلى ٢٥٪ في قسم أول وإلى ١٣,٣٪ في قسم ثان وفي مقابل هذا فإن الحاصلين على شهادة جامعية وما فوقها ارتفعت بين السكان (١٠ سنوات فأكثر) من ٣,٧٪ إلى ٩,٢٪ في قسم أول ومن ٩,٢٪ إلى ١٣,١٪ في قسم ثان أسيوط .

هذا وقد أحدثت كل من جامعة أسيوط وجامعة الأزهر تحولات جذرية هامة في الأحوال الاجتماعية والثقافية والصحية بالمدينة .

أما الخدمات الصحية فقد كانت أهم مؤسساتها قبل إنشاء المستشفيات الجامعية هي مستشفى الأمراض الصدرية بالوليدية ، ومستشفى الحميات في جنوب غرب الكتلة السكنية لأسيوط القديمة ثم المستشفى العام أو المستشفى الأميري الذي خدم في مطلع إنشاء كلية الطب بجامعة أسيوط ليكون مستشفى تعليمياً وجامعياً ، ثم مستشفى الإيمان (الأمريكان سابقا) وكذلك مستشفيات الرمد والمبرة ومستشفى الأمراض المتوطنة ، كما نشأت مستشفيات ومؤسسات أخرى لخدمة صحة الإنسان .

وتوجد عديد من الجمعيات الخيرية كالشبان المسلمين والشبان المسيحية وجمعية الهلال الأحمر ومعهد النور والأمل ، وهي كلها تهدف إلى خدمة سكان المدينة عامة .

٤ – مناطق النزهة والترفية :

كانت في أسيوط متنزهات وحدائق ، وكانت بركة المجذوب تشكل منطقة للنزهة والصيد ، إلا أن زحف عمران المدينة نحو الشرق أدى إلى اختفاء تلك الحدائق منذ أربعينيات القرن العشرين ، حيث اختفى متنزه المجاهدين ومتنزه ميدان البدري وكذلك متنزه منطقة الدار وميدان المجذوب ، ولم يتبق مع منتصف القرن سوى عدد محدود من أماكن النزهة والترفيه المكشوفة ، والتي يشكل بعضها متنزهات خاصة لبعض الفئات ، مثل حديقة الري بالوليدية التي تم التوسع عليها بالبناء

والسكن ، وحديقة الحيوان بالحمراء والتى لم تتجاوز مساحتها ثلاثة أفدنة ، ثم حديقة النافورة التى أنشئت أمام مبنى محافظة أسيوط على النيل فى ١٩٦٧ .

وتبقى الجهة النهرية كأهم متنفس للسكان ويقصد البعض منهم إلى منطقة الخزان — قناطر أسيوط – حيث تنتشر على الجهة النهرية بعض الكازينوهات .

كما أن الأندية التى أنشأتها بعض المؤسسات والجمعيات ، مثل نادى المعلمين وملاعب كل من جمعيتى الشبان المسلمين والشبان المسيحية ، وقد حولت حديقة جمعية الشبان المسلمين فى أرض البركة والتى كان اسمها متنزه الشعب إلى الحديقة العائلات ، كما توجد ساحة شعبية بالوليدية ، هذا إلى جانب الملاعب والحدائق الجامعية ، وهذا الاستخدام يحظى بنصيب محدود من المساحة ولا يتناسب مع عدد السكان ومستوياتهم .

٥- النقل والمواصلات :

مدت خطوط السكك الحدية إلى مدينة أسيوط فى عام ١٨٧٥ ، ومنذ ذلك الوقت شغل هذا النشاط مساحة متزايدة من الأرض ، كما أدى إلى فصل العمران للمدينة امتداد خط سكك حديد الوجه القبلى ، وكذا عدد من الخطوط الفرعية التى تتفرع عنه منها خط كان يتصل بمستودع الفحم حيث كانت القطارات تستخدمه كوقود ثم أصبح يوجد بدلا من ذلك شركات الغاز ومستودعات المازوت والبنزين والكيروسين وغيرها من المشتقات البترولية ، ثم الخط إلى محاجر درنكه .

وحين قدمت السيارة أصبحت هى الأخرى تشغل مساحة من أرض المدينة ، سواء بالنسبة لمواقف السيارات التى تخدم حركة نقل الركاب بين المدينة ومختلف أجزاء المحافظة أو بقية أجزاء مصر ، ويحتل أتوبيس الصعيد أهمية فى هذا الصدد .

كما أن للنقل النهرى أهمية فى أسيوط ، حيث يوجد عدد من المراسى والأرصفة التى تخدمه على امتداد مجرى النيل كما توجد أيضا خدمات للاتصالات تتمثل فى السنترال ومكاتب البريد ومخازن التلغراف والتليفون وكل من محطتى الإرسال الإذاعى والتليفزيونى .

٦- وظائف أخرى :

وتشغل وظيفة الإدارة ، سواء بالنسبة لمبنى المحافظة أو إدارتها جزءا من مساحة المدينة ، كما يوجد كل من منطقة تجنيد أسيوط وتفتيش الرى والأجهزة القضائية والمحاكم وسجن أسيوط بالوليدية ومقر كل من قسمى الشرطة أول وثان ، وتفتيش المساحة ومديريات الصحة والتعليم والأوقاف وغيرها من المديريات الخدمية .

كما توجد مناطق متفرقة للتخزين ، وخاصة للمنتجات الزراعية التى يشغل البصل حيزا كبيرا منها ، كما توجد مستودعات بترولية ومخازن للسلع التموينية ومخازن لمختلف المصالح الحكومية .

أما المدافن فإنها كانت فى الماضى خارج حدود كردون المدينة لتحديده فى عام ١٩٣٤ ولكنها أصبحت واقعة ضمن كردون بعد تعديل حدوده فى عام ١٩٩٣ ، وهى مدافن للمسلمين ، كما توجد منطقة جبانة قديمة فى شمال الوليدية وهى غير مستخدمة . أما مدفن المسيحيين فإنها توجد بقرية درنكة جنوب مدينة أسيوط .

٧ - المناطق السكنية :

يشغل الاستخدام السكنى أكبر مساحة فى المدينة ، وبصفة عامة يمكن أن نقسم المناطق السكنية فى المدينة إلى فئات ثلاثة ، أولها هو السكن القديم الذى يوجد معظمه فى المدينة الدائرية التى كانت تمثلها أسيوط حتى مطلع القرن العشرين وهى التى توجد تقليديا فى غرب البلد ، وتمتاز المساكن هنا بأنها فى معظمها قديمة وتشكل مساكن الأسرة الواحدة قاعدة أساسية بها ، كما أن الشوارع بها ضيقة ومتعرجة ، وفى بعض الأحيان لم تكن مناسيب الشوارع بها موحدة نظراً لأثر الطبغرافية القديمة التى كانت تصل بين عدة أكوام مرتفعة يقوم عليها عمران المدينة .

أما ثانى هذه الأنماط فهو المساكن المتوسطة أو الشعبية ، والتى قام بها إما الأفراد أو قدمتها الدولة لمشاريع الإسكان ذوى الدخل المحدود ، وقد أصبحت بعض هذه المساكن من نوعية رديئة وظهرت عليها مظاهر التخلف والتدهور ، أما مساكن الأفراد فإنها عادة أكبر تجددا ، ويصدق ذلك على نحو خاص كلما اتجهنا نحو النيل أو الشرق من الكتلة العمرانية القديمة ، ويستثنى من ذلك

الكتل السكنية القديمة فى كل من الوليدية والحمراء ونزلة عبد الإله ، حيث أن معظم هذه المساكن متدهورة ، أما الفئة الثالثة فهى المساكن الحديثة والتى بدأت فى الظهور مع تقسيمات أراضى البناء ممثلة فى الشركات مثل شركة فريال وشركة قلته ، ثم فى الشياخة السابعة وكذلك فى المبانى الحديثة إلى الشرق من خط السكك الحديدية الرئيسى وحتى الجبهة النهرية .

غير أنه تتخلل هذه المساكن بأنواعها الثلاثة نوعية رابعة وهى المساكن التى أنشئت أصلا لتكون سكنا للفقراء أو سكنا مؤقتا ، وهى التى أصبحت تعرف بالعشوائيات .

خامساً تخطيط مدينة أسيوط :

تظهر الخريطة الجوية لمدينة أسيوط أن الكتلة السكنية فيها تنقسم إلى قسمين أساسيين ، يضم أولهما الجزء القديم من الكتلة السكانية ، وفيه تتجاور المبانى وتتلاصق ، وتمتاز بأحجامها الصغيرة ، وثانيهما يضم أجزاء المدينة فى نموها العمرانى الحديث ، وفيه تكون الشوارع أكثر وضوحاً وظهوراً ، وتكون المبانى ذات مساحات أكبر بحيث لا نجد المبانى متظاهرة كثيفة كما فى الجزء القديم من المدينة ، أما الخط الفاصل بين القسمين فإنه يتمشى مع شارع الميثاق إلى حد كبير .

وقد أدى إلى وجود هذين القسمين المتمايزين ما مرت به المدينة من أدوار فى نموها وتطورها العمرانى فقد تسبب رى الحياض فى أن المدينة كانت تنمو داخل أسوارها ، ولم تبدأ فى الخروج من السور إلا حين مد الخط الحديدى ، وظل نمو المدينة فى الإتجاه الشرقى يتم فى بطء شديد حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ولكن نمو المدينة أخذ يزداد منذ أوائل القرن العشرين ، حتى أصبحت جملة المساحة التى ضمت إلى المدينة كمنطقة مبنية منذ أوائل القرن العشرين حتى أواسط العقد السادس منه تفوق جملة مساحة المنطقة المبنية للمدينة منذ نشأتها حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وبعبارة أخرى فإن ما أضيف إلى المنطقة المبنية فى خلال مدة تزيد قليلا على نصف القرن يفوق جملة مساحة المدينة طوال ستين قرنا ، وبهذا فإن معدل نمو المدينة فى عام واحد من أعوام القرن العشرين يزيد على معدل نموها فى قرن كامل منذ نشأتها حتى القرن التاسع عشر .

وقد ارتبط بنمو المدينة فى مساحة محدودة حتى القرن التاسع عشر ، أن كانت أسعار الأراضى فى داخل الأسوار أكبر كثيراً من الأراضى التى حول الأسوار والتى لم تكن تزيد فى قيمتها عن الأراضى الزراعية ، وحين أصبحت أراضى مصر كلها ملكاً لمحمد على وأخذ يوزعها هو وورثته على الأتباع والأسر الموالية لهم . حدث فى أسيوط شئ له معنى يتصل بقيمة الأرض فى القرن التاسع عشر ، فقد قسمت الأراضى حول المدينة إلى ثلاث فئات : ما يقع إلى جوار الكتلة السكنية القديمة ، وما يقع بينهما وبين النيل والأراضى التى تجاوز نهر النيل ، قسمت الأرض على ثلاثة أسر على أن يكون الفدان الذى يجاور الكتلة السكنية فى ذلك الوقت مساوياً لفدانين فى المنطقة المتوسطة وثلاثة أفدنه فى الأراضى التى يشرف عليها نهر النيل ، فلما مدت السكك الحديدية فى المنطقة المتوسطة وبدأ زحف العمران يتجه إليها وإلى الأجزاء الشرقية التى تشرف على النيل ، وحدث تطور كبير فى فن العمارة وهندسة البناء ، أصاب قيمة الأرض بتغير كبير ، وأصبحت أراضى البناء فى الكتلة السكنية القديمة أرخص من الأراضى المجاورة للخط الحديدى أو التى تجاور نهر النيل .

ومن أبرز الآثار التى ترتبت على نمو المدينة فى الفترة الطويلة التى سبقت اتجاه النمو فيها إلى الشرق ، أن نموها كان تحركا فى المكان وليس تحركًا من المكان ، كانت الأرض محددة بالجزء المرتفع الذى لا تصل إليه مياه الحياض ، وقلما كانت تضاف أرض جديدة ويرفع مستوى منسوبها عن المستوى الذى تصل إليه مياه الحياض لتصبح صالحة لامتداد العمران ، ونتج عن ذلك أن الشوارع تدهورت مرتبتها إلى الأزقة والخوخات ، وأصبحت ممرات ضيقة متعرجة . وقد لعب المهندس «بدر» مهندس التنظيم ببلدية أسيوط فى عام ١٩٢٣ دورا هاما فى تمهيد شارع ٢٦ يولية (فاروق ومحمد على سابقا) بعد أن كان مسدودا ولا يمكن الوصول من ميدان المجاهدين إلى شارع شكرى إلا عن طريق درب القفاصين الذى كان يمثل أرضا مرتفعة غير ممهدة مثل كثير من أجزاء المدينة التى كانت تنتشر بها « الكيمان» فى ذلك الوقت والتى ظلت أسماؤها باقية للآن فى كثير من أسماء الأحياء معلما على ما كانت عليه [٨٨] .

وكان العمران فى المدينة ينمو بطريقة عشوائية ودون ما رابط يحكمه ، أو ربما كان الضابط الوحيد «للنمو» العمرانى هو المصلحة الذاتية لرؤوس الأموال المستثمرة فى عمليات البناء ، ولهذا كان

(٨٨) عثمان فيض الله ، المرجع السابق ص ١٠٣ .

النمو فى العصر الحديث يتم على حساب الأرض الزراعية التى تحيط بالمدينة ، وكان يتجه نحو الشرق والشمال الشرقى للكتلة السكنية القديمة فى اتجاه الخط الحديدى والجبهة النهرية ، وأدى هذا النمو غير المخطط بالمدينة إلى أنه لم تكن توجد بها شوارع تصل ما بين محطة السكة الحديد والكتلة السكنية لأسيوط الأصلية ، ذلك أن المبانى الأولى التى نشأت إلى الغرب من المحطة سدت أى طرق توصل بينها وبين الكتلة السكنية ، ولم يعدل ذلك إلا فى العشرينيات حين شقت شوارع الهلالى وسعد زغلول وأزيلت المبانى التى كانت تحول دون امتدادهما والتى كانت تشغلها استخدامات تجارية تتمثل فى بعض المطاعم التى تعلوها فنادق أعدت لخدمة المسافرين .

المشكلات التخطيطية بالمدينة :

يواجه المخطط لمدينة أسيوط عدة مشكلات تتمثل فى ميراث الماضى ، فهو لا يقوم بعمل فى الفراغ ولكن أمامه مدينة قائمة تكثر بها العيوب والمشكلات ، وبالإضافة إلى ذلك فإن احتمالات النمو السكانى فى حاجة إلى زيادة مماثلة فى حجم العمران ، وفيما يتعلق بالمدينة القائمة يقتصر التخطيط على الملاءمة والتحسين ، أما الأجزاء الجديدة فيمكن أن تنفذ فيها برامج كاملة للتخطيط يراعى فيها أحدث النظم مع عدم تناسى المدى الزمنى اللازم لإتمام التخطيط وعلى أن تكون فترته مناسبة وليست طويلة الأجل بما يجعل التكلفة تزداد للارتفاع المطرد فى الأسعار ؛ وقد أظهرت التجارب أن أنسب فترة للتخطيط هى التى تستغرق من ١٥ إلى ٢٠ عاما ، ويلاحظ أن تجديد المدينة أصعب من بناء مدينة أخرى جديدة تماما (٨٩) .

وقد رأينا أن جزءا كبيرا من المدينة القديمة عبارة عن أبنية متدهورة وفى حالة سيئة للغاية ، كما أن كثيراً من الشوارع التى تربط بين هذه الأجزاء ليست سوى أزقة صغيرة ضيقة وكثير منها غير صالح مطلقا لسير المركبات – حتى الدراجات – نظرا لارتباط نشأة المدينة وتطورها العمرانى برى الحياض وأنها قامت على عدة أكوام كانت تنفصل بينها أجزاء منخفضة ، وأن ذلك كله كان فى فترة سبقت ظهور السيارة ووسائل النقل الآلى الأخرى ، ولم تكن للشوارع وظيفة ما سوى انتقال الناس عليها من مساكنهم إلى أعمالهم سيرا على الأقدام ، كما أن ظروف مدينة العصور الوسطى أدت إلى زيادة ضيق الأزقة والدروب والخوخات ، وشجع المناخ الحار على ذلك تجنباً لأشعة الشمس

(89) Reynolds, Josephine P., The Changing Objectives of the Drawn plan, in, Land Use in an Urban Environment, the Town Planning Review, October 1961, January 1962, Vol. 32, nos.3 and 4, Liverpool University Press, Liverpool, 1961, pp. 152-155.

الحارة ، وأدى التتابع السكنى فى بقعة محدودة إلى أن أصبحت مساكن المدينة الحالية فى هذه الأجزاء القديمة تقوم على عدد من طبقات المساكن التى سبقتها ، ويؤدى ذلك إلى ضعف التربة لوجود فراغات كبيرة بها ، وفى بعض الأحيان يجد الناس أثناء حفر أساسات المبانى فى هذه الأجزاء سراديب طويلة تمثل إحدى طبقات العمران فى المدينة ، بل إن التربة فى بعض الأجزاء التى لم تشهد تتابعًا سكنيا لكنها تأثرت بضرورة تعلية منسوب الأرض اتقاء الآثار رى الحياض ، هى تربة، منقولة وغير متماسكة الحبيبات ولا يمكن مقارنتها بالتربة الطبيعية الممثلة فى الأراضى الزراعية التى امتد إليها عمران المدينة فى العصر الحديث ، وقد نتج عن ذلك أن المبانى المتدهورة فى الأجزاء القديمة من المدينة توجد بها أحوال سكنية غير مناسبة مطلقًا وكثر منها ينبغى إزالته ، كما أنه لا توجد أية حدائق أو متنزهات تخدم الأحياء القديمة للمدينة ، على الرغم من أنها تضم القدر الأكبر من سكان المدينة ، وهم فى حاجة ماسة إلى مناطق للنزهة والترفيه خاصة وأنهم يسكنون مناطق كالحة تتظاهر فيها المبانى دون أن تترك بين بعضها البعض حدائق صغيرة ملحقة بالمنازل وتفصل بين المبانى . كما انتشرت العشوائيات فى كثير من أجزاء المدينة ، سواء فى الكتلة العمرانية القديمة أو كامتدادات على أطرافها .

مشروع تخطيط المدينة :

قامت الإدارة العامة لتخطيط المدن والقرى بوزارة الإسكان والمرافق بعمل مشروع لتخطيط مدينة أسيوط مداه الزمنى ٤٠ عامًا ويتم تنفيذه حتى عام ٢٠٠٠ وقد سبقت عملية رسم التخطيط دراسة لاستخدام الأراضى بالمدينة ومسح للخدمات بها فى عام ١٩٦٠ ، وكانت نسب استخدام الأراضى بالمدينة على النحو التالى :

١ – مبانى سكنية ٣٥٪ من مساحة المدينة واقترح التخطيط رفعها إلى ٦٠٪ .

٢ – مبانى سكنية تجارية ١,٤٪ من مساحة المدينة .

٣ – مبانى تشغلها استخدامات تجارية خالصة ٠,٩٪ واقترح التخطيط رفع نسبتها إلى ٥٪ .

٤ – مبانى عامة تشغل ١٠,١٪ واقترح التخطيط خفضها إلى ٩٪ فقط من مساحة المدينة .

٥ – مدارس ٧,١٪ من مساحة المدينة .

٦ – الصناعات وتشغل ٣,٥٪ من مساحة المدينة .

٧ – الحدائق والملاعب تشغل ٤ ٪ واقترح التخطيط رفعها إلى ٨ ٪ من مساحة المدينة .

٨ – الشوارع تشغل ١٩ ٪ من مساحة المدينة .

٩ – الأراضى الفضاء ١٨,٣ ٪ من مساحة المدينة .

وقدرت المساحة الكلية للمدينة فى عام ١٩٦٠ بجملة تصل إلى ١٠٧٠ فدانا واقترح مشروع التخطيط أن ترتفع إلى ٢٥٠٠ فدان بحيث تشمل كل زمام المدينة آنذاك ، وقدر أن كثافة السكان فى عام ١٩٦٠ يصل إلى ٢٠٠ نسمة للفدان اقترح خفضها إلى ١٥٠ نسمة للفدان فى عام ٢٠٠٠ . كما قدر عدد سكان المدينة فى عام ١٩٦٠ بأ نهم ١٢٢,٤٣٣ نسمة وقدر أنهم فى عام ١٩٨٠ سيصلون إلى ١٨٠,٠٠٠ نسمة يزيدون إلى ٢٢٠,٠٠٠ نسمة فى عام ٢٠٠٠ وقد تحققت فى الواقع زيادة سكانية أكبر من ذلك كما رأينا فى دراستنا للسكان .

أما أهم توصيات التى اقترحها مشروع وزارة الإسكان لتخطيط مدينة أسيوط فكانت كما يلى :

١ – عمل طريق سريع خارج المدينة (طريق المنيا / سوهاج) لتحويل المرور السريع خارج الكتلة السكنية .

٢ – خلخلة المدينة القديمة وتهويتها بعمل ميادين وفتح شوارع رئيسية تربط أحياء المدينة وتخدمها .

٣ – إقامة عدة كبارى على ترعة الإبراهيمية تصل جنوب المدينة بشمالها .

٤ – إقامة عدة أنفاق سفلية وكبارى علوية عبر خطوط السكة الحديد وذلك لربط شطرى المدينة .

٥ – اختيار المنطقة الصناعية جنوب شرق المدينة .

٦ – اختيار الميناء النهرى قبلى شرق المدينة لخدمة المنطقة الصناعية .

٧ – تخصيص ثلاث مناطق كبيرة للحدائق ، الأولى شمال الوليدية والثانية شمال الترعة الإبراهيمية على النيل ، والثالثة جنوب غربى المدينة لتفصل الجبانة عن الكتلة السكنية ، علاوة على المتنـزهات المقترحة بكل منطقة بجوار المدارس الابتدائية المقترحة .

٨ – اقتراح المدارس الابتدائية المطلوبة وذلك طبقا لاحتياج كل منطقة سكنية[٩٠].

---

(٩٠) وزارة الإسكان والمرافق ، الإدارة العامة لتخطيط المدن والقرى ، تخطيط المدن ، ملف ١/١٠/٤٠٥ أصل بالآلة الكاتبة مؤرخ فى ١٩٦٢/٨/١٦ .

هذا ، وقد استمر مجلس مدينة أسيوط فى دراسة مشروع التخطيط وإعلانه للأهالى لتقديم شكاواهم ومقترحاتهم بشأنه ، وظل الأمر كذلك حتى نهاية عام ١٩٦٥ ، ولكن حصاد ذلك لم يزد عن عدة شكاوى تتصل بأن المشروع جعل عرض أحد الشوارع (صلاح الدين الأيوبى – النميسى سابقا) عشرين مترا ، وأنه سيترتب على ذلك اقتطاع عدة أمتار من الأراضى الداخلة فى حرم بعض المبانى الدينية – الكنائس – ولما وجد بأن توسيع الشارع لن ينال من المبانى المقامة ، ولكنه سيأخذ من الأفنية التى تفصل بين الشارع وبين المبانى ، اتفق على أن يظل عرض الشارع فى مشروع التخطيط ٢٠ متراً بدلا من ١٤ مترا كما هو الآن ، وذلك لأن هذا الشارع يصل بين ميدان الجمهورية عند النفق وشارع كورنيش النيل (الثورة) ويبلغ طوله ٨٥٠ متراً [٩١] .

وأهم المقترحات التى وردت فى تخطيط المدينة هى :-

أولاً : المناطق السكنية الجديدة :

يقترح مشروع التخطيط الذى أعدته وزارة الإسكان للمدينة ، أن تكون مناطق التوسع السكنى الجديدة فى : غرب الوليدية ، غرب أسيوط الأصلية وجنوبها ، وإلى الجنوب من ترعة نجع مادى الغربية ، هذا بالإضافة إلى الأراضى الفضاء التى توجد بين أجزاء الكتلة السكنية ، وهى تقع بين شارعى الجمهورية والجلاء ، وفى غرب الحمراء ، وبين شارع مجلس المدينة وشمال الكتلة السكنية لأسيوط الأصلية والبيسرى ، وهو توسع على الأراضى الزراعية أما الأجزاء الواقعة فى غرب الوليدية وبين شارعى الجلاء والجمهورية فأن التوسع السكنى فيها مقبول ، على الرغم من أن التوسع فى غرب الوليدية سيكون على حساب الأراضى الزراعية ، ويجب أن يكون التوسع فى الأراضى الفضاء نموذجياً ورائدا وجذابا لتحدث تطويراً فى المناطق المحيطة بها ، ويلاحظ أن نمو العمران خلال الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٩٦ قد حدث على هذه الأراضى الزراعية فعلاً .

ويمكن أن يتم التوسع السكنى للمدينة فى إتجاه آخر جديدة تماماً يوفر كثيراً من المال ويحقق مزايا طيبة من الناحية السكنية ، وذلك إذا تم التوسع السكنى للمدينة فى أعلى الهضبة الغربية ، فهذه الهضبة ترتفع بحوالى ١٦٠ متراً عن متوسط منسوب السهل الفيضى ، ومن دراسة المناخ

---

(٩١) مذكرة من الإدارة الهندسية بمجلس مدينة أسيوط ، هندسة التنظيم ، مرفوعة إلى الإدارة العامة لتخطيط المدن بوزارة الإسكان والمرافق فى ١٩٦٥/١٢/١٢ ، أصل بالآلة الكاتبة بمجلس المدينة .

تبين أن الهضبة تكون أدفأ فى ليالى الشتاء ، كما أنها تكون ألطف فى أيام الصيف بحكم الارتفاع ، ومن مميزاتها الأخرى ، أن التوسع فيها لا يتم على حساب الأراضى الزراعية ، كما أنها مملوكة للدولة وهذا يجعل أسعار الأراضى فيها رخيصة جداً ، ويضاف لذلك أن الأحجار المتوفرة فى صخور الهضبة وفى محاجر درنكة يمكن أن تقدم مادة جيدة ورخيصة للبناء ويشجع على ذلك أن سطح الهضبة أميل إلى الاستواء ويمكن إذا لقيت هذه الفكرة قبولا أن يستفاد من التجارب التى مرت بها مدينة المقطم بالقاهرة ، وأن تشق الشوارع أولا وتمنح تسهيلات للبناء ، وأن يبدأ الأمر بعمل بعض المتنزهات حتى تصبح المنطقة جذابة للسكان يرتادونها فى البداية للنزهة والترفيه ، ويساعد ذلك على اجتذاب رؤوس الأموال واستثمارها فى البناء ، وفى هذه الحالة فإن البناء يجب أن يتم وفق مواصفات معينة بحيث تكون منطقة سكنية نموذجية وذات مستوى سكنى ممتاز .

ثانياً : إعادة تخطيط قلب المدينة :

لا يقدم مشروع التخطيط الذى أعدته وزارة الإسكان منطقة مركزية للخدمات فى المدينة ، سواء فى ذلك الخدمات التجارية أو غيرها ، وعلى الرغم من أن من مميزات المدن الحديثة وجود منطقة قلب تجارى بها ترتفع فيه كثافة الأعمال التجارية المركزية ، فإن مشروع التخطيط حتى عام ٢٠٠٠ لم يقدم للمدينة سوى عدد من الشوارع التجارية ، وهو يقترح توسيع شارع بورسعيد ليكون بالإضافة إلى شارع ٢٦ يولية مقراً لتجاره المدينة ، بالإضافة إلى بقع متناثرة تخدم الوظيفة التجارية على مستوى الأحياء المختلفة ، وقد سبق فى دراسة التركيب الوظيفى للمدينة تحديد القلب التجارى بأنه المنطقة التى تمتد من محكمة الاستئناف بشارع الجمهورية ثم عبر المنفذ إلى شارع ٢٦ يولية ، ثم الأجزاء المحيطة بشارع محمد فريد حتى ميدان البنوك فشارع سعد زغلول حتى محطة أسيوط ، وتبين أنه يضم عدة استخدامات غير تجارية ، وأنه تجاوره أراض خالية وبعض الأجزاء المتدهورة ، ويمكن أن يتم تخطيط قلب المدينة التجارى على أساس تصفية الاستخدامات غير التجارية ونقلها إلى أجزاء أخرى من المدينة والاستفادة بالأراضى الخالية فى بناء مركز تجارى حديث للمدينة يمثل مجمع تسويق كبير ، كما يمكن الاستفادة من الأجزاء المتدهورة فى تحسين القلب التجارى وعمل بعض الشوارع الجديدة فيه للتخفيف من احتقان المواصلات .

ويتطلب إعادة تخطيط قلب المدينة أن تأخذ بعين الاعتبار أنه لا يوجد الآن بالمدينة أماكن كافية لانتظار السيارات .

ولما كان من المحتمل أن يصبح لدى ٢٠ ٪ من سكان المدينة سيارات خلال السنوات القادمة ، فأن الأمر يتطلب توفير بعض أماكن انتظار السيارات وعمل المزيد من الجراجات . وبالنسبة لأماكن انتظار السيارات ، فإنه ينبغي أن يوجد أغلبها بقرب مركز المدينة وقلبها التجارى ، ويلاحظ أن شوارع المدينة الحالية لا يمكن أن تتسع لانتظار السيارات لأنها ضيقة جداً ولا تتسع لأكثر من حركة المرور العادية ، وينطبق ذلك على الشوارع الجديدة وليس على شوارع الأجزاء القديمة لأن الأخيرة لا تصلح لسير السيارات أساساً . أما بالنسبة للجراجات فيمكن أن يقوم بعضها بقرب مركز المدينة على أن يوزع عدد آخر على مختلف أجزاء المدينة .

ثالثاً : مناطق النزهة والترفيه :

يقترح مشروع وزارة الإسكان لتخطيط مدينة أسيوط أن تزاد مساحة الحدائق والمتنزهات فى المدينة إلى ٨ ٪ من مساحتها فى عام ٢٠٠٠ والتى قدرها بحوالى ٢٥٠٠ فدان ، ومعنى ذلك رفع مساحة الحدائق والمتنزهات إلى ٢٠٠ فدان . ويخصص لهذه الحدائق والمتنزهات ثلاث مناطق كبيرة إحداها فى شمال الوليدية ، والأخرى فى جنوب الوليدية ، أما الثالثة فتقع بين الكتلة السكنية والجبانة ، هذا علاوة على المتنزهات الملحقة بالمدارس الابتدائية المقترحة .

أما الحديقة المقترحة فى غرب الكتلة السكانية فأن موقعها مناسب وذلك لأنها تقع فى منطقة تتباين فيها مناسيب السطح مما يضفى على منظر الحدائق جمالا بها ويمكن اقتراح منطقتين أخريين تصلحان لعمل الحدائق بهما بينما لا تصلحان كأراض للبناء ، أولاهما تقع حول خوريبطة شمال الكتلة السكنية لأسيوط الأصلية ، والأخرى جنوب الكتلة السكنية للحمراء ونزلة الحمراء فى حوض العمدة الشرقى ، حيث توجد آثار لبعض المستنقعات وجسر الطراد الغربى لنهر النيل ، وبعض آثار ومخلفات رى الحياض ومجرور قنطرة مصرف سليم .

رابعاً : المنطقة الصناعية :

يقترح مشروع تخطيط المدينة الذى أعدته وزارة الإسكان أن يخصص للمنطقة الصناعية الأجزاء الواقعة فى جنوب شرق المدينة ، ويفرق المشروع بين منطقتين إحداهما للصناعات الخفيفة والأخرى للصناعات الثقيلة ، وهما تقعان متجاورتان ، وهذا الاختيار مناسب تمامًا فى الواقع لأن اتجاهات الرياح تؤيده ، حيث تقع إلى الجنوب الشرقى فى منصرف الرياح فلا تنقل الأتربة والروائح الكريهة والدخان إلى المدينة .

خامساً : الميناء النهرى :

يقترح مشروع وزارة الإسكان تخصيص جزء فى جنوب شرق المدينة على النيل ليقوم عليه الميناء النهرى ، وهذا الموقع مناسب تماماً ، خاصة وأنه اختيار وليد التجربة والخطأ ، ولأن السفن الصغيرة والكبيرة التى تتوقف فى المدينة تختار هذا الموقع للرسو فيه ، كما أن اختيار المنطقة الصناعية إلى جواره يسهل عمليات الشحن والتفريغ من السفن النهرية وإليها ، ويسهل الاتصال بين الميناء النهرى فى موقعه المقترح والترعة الإبراهيمية كطريق للملاحة يخدم جزءاً كبيراً من محافظتى أسيوط والمنيا على وجه الخصوص ، وقد أثبتت الأعماق الموجودة فى المنطقة المقترحة أنها تناسب عملية رسو السفن وإقلاعها تماماً ، واتضح ذلك بالنسبة لمعدات محطة كهرباء أسيوط البخارية التى تجاور المنطقة المقترحة للميناء النهرى والتى نقلت بواسطة النقل النهرى .

سادساً : الطرق والشوارع :

يقترح مشروع التخطيط عدداً من الشوارع التى تعمل على خلخلة المدينة القديمة وتهويتها وتربط بين مختلف أحيائها ، على أن تكون هذه الشوارع الرئيسية ملتقى لعدد آخر من الشوارع الفرعية ، كما يقترح المشروع عمل اثنين من الأنفاق السفلية وأحد الكبارى العلوية على الخط الحديدى الرئيسى ليمكن وصل أجزاء المدينة القديمة بامتدادها الجديد فى شرق السكة الحديد .

ومن مشكلات الطرق والشوارع التى تقترن بخطوط السكة الحديد ، وجود قضبان خط الغاز (البصل) التى تحول دون امتداد شوارع طولية فى القسم الشرقى من المدينة ، ويجب إزالة هذه

القضبان فى أسرع وقت ، خاصة وأنه يمكن استغلال خط سكة حديد المحاجر فى الأغراض التى يستخدم فيها خط سكة حديد الغاز ، ويتضح ذلك على وجه الخصوص بعد أن انتقلت كثير من شركات الغاز (البترول) ونقلت مستودعاتها إلى جنوب ترعة نجع حمادى الغربية ، ويمكن أيضاً نقل كل العمليات المتصلة بنقل محصول البصل إلى خط سكة حديد المحاجر الذى يخدمه طريق أسيوط سوهاج .

ويقترح مشروع التخطيط عمل كوبرى على الترعة الإبراهيمية يصل ما بين الوليدية والمنطقة المحصورة بين شارعى الجمهورية ، والجلاء والواقع أن هذا الكوبرى يمثل ضرورة حيوية للاتصال بين الوليدية وأسيوط ، بالنظر إلى أن قناطر الترعة الإبراهيمية أصغر من أن تستوعب حركة المرور بين هذين الجزئين ، خاصة وأن كل المرور المتجه إلى مركزى أبنوب والبدارى يمر على قناطر الإبراهيمية ، ولا يوجد لهذين المركزين أى مخرج سوى هذا الكوبرى الصغير الذى يزيد من أهميته أن المواصلات البرية وحدها هى التى تخدم المركزين المذكورين .

وربما يكون من أهم مقترحات مشروع وزارة الإسكان عمل الطريق الدائرى السريع خارج المدينة لتحويل المرور عن الكتلة السكنية ، والطريق المقترح يقع فى أقصى غرب المدينة بادئاً من نقطة مرور الجامعة حتى ترعة نجع حمادى الغربية ، ثم يسير على شاطئها الشمالى حتى يلتقى بالكوبرى العلوى المقترح ، ثم يتجه إلى طريق أسيوط سوهاج الذى يوجد غرب المعهد الدينى ومحطة الكهرباء البخارية وترجع أهمية هذا الطريق المقترح إلى أن «مدخل القاهرة» يمثل أهم مداخل المدينة من حيث عدد السيارات المارة به يومياً ، والتى تتجه إلى شارع الثورة الضيق الذى لا يناسبه المرور السريع مطلقاً ، ويلاحظ أن هذا الطريق المقترح تتفرع منه عدة طرق تؤدى إلى الشوارع الرئيسية المقترحة فى غرب الكتلة السكنية .

سابعًا : إحياء التراث الحضارى :

لا ينبغى أن يدفعنا الحاضر ، ولا تفكيرنا فى المستقبل ، إلى تجاهل الماضى وطمس معالمه ، وفى مدينة أسيوط عدة آثار ينبغى أن تنال عناية واهتماما كبيرين ، خاصة وأنها الآن نهب للإهمال والتجاهل ، وربما لو كانت هذه الآثار فى دولة أخرى لبذلت عناية أكبر فى المحافظة عليها ، وبعض هذه الآثار فريدة فى نوعها فى مصر كلها ، وهى المقابر الآثرية التى توجد فى

«الجبل الغربي» وهي مقابر خيتي الأول وخيتي الثاني وتيف أيب وحب جيفا ، وترجع أهمية هذه المقابر إلى أنها هي المقابر الوحيدة في مصر كلها التي ترجع إلى فترة الإقطاع الأولى التي سادت مصر بعد الأسرة السادسة المصرية ، وقد استمرت هذه الفترة قرابة ثلاثة قرون ، وقد حفظت هذه المقابر تاريخ مصر في هذه الفترة التي ضعفت فيها سلطة الدولة المركزية وتمرد عليها حكام المقاطعات ، كما ترجع هذه الأهمية إلى « عقود أسيوط المنقوشة على مقبرة حيب جيفا والتي تلقي كثيراً من الضوء على معتقدات المصريين القدماء في تلك الفترة ، وتبين بعض النواحي القانونية لديهم ، ولكن هذه المقابر مهملة للأسف ولا يوجد أي اهتمام بها ، ولا يوجد بها مرشد مخصص للشرح للزوار كما أن الطريق إليها صعب الارتقاء .

ومن الآثار التي ينبغي الاهتمام بها أيضا القناطر التي تخدم الري الحوضي مثر قنطرة المجذوب وقنطرة الجبل . وقنطرة المجذوب مهملة الآن تماماً وتستخدم عيونها كمخزن لمجلس المدينة تقف به عربات النظافة رغم أنها تقع الآن – تحت منسوب المدينة وتمر عليها العربات في شارع خشبة الحالي دون أن يدري الناس أنهم يمرون عليها أو يدور في أذهانهم أنها كانت تخدم الري الحوضي وتصب في البركة التي كان الشعب والأمراء يتنزهون فيها بقواربهم ويقومون بصيد الأسماك ، والقناطر بعد ذلك أحد الآثار الإسلامية الهامة . أما قنطرة الجبل التي كانت تقوم على الترعة السوهاجية فهي لا تقل جمالاً عن قنطرة المجذوب ، وتوجد إلى الشمال منها آثار قناطر أخرى أقدم ، وقد أصبحت قنطرة الجبل أثراً بعد توقف استخدام الترعة السوهاجية وحلت محلها ترعة نجع حمادي الغربية .

ومن الآثار الهامة أيضًا الحمام القديم الذي لا يزال يعمل حتى الآن في «القيسارية» وربما يرجع هذا الحمام للعصر اليوناني الروماني ، بل ربما كان أقدم من ذلك ، ولا يزال يعمل بطريقة بدائية ولا أحد يدري المكان الذي تتصرف إليه المياه المتخلفة عنه ، وهو يوجد أمام العتبة الزرقاء وبجوار الموضع الذي – اكتشف فيه معبد أسيوط في أوائل الثلاثينيات ثم لم يلق أي اهتمام ، وما لبثت المباني أن أقيمت على انقاضه بعد أن نقلت بعض أحجاره إلى المتحف المصري بالقاهرة ، وعلى الرغم من أن موضع ذلك المعبد شهد التتابع الديني في مصر حيث كان معبدا للإله ويواوت ثم معبدا للإله أتون في عهد امنحتب الرابع ثم أصبح معبداً يونانياً فكنيسة رومانية ، ويقوم الآن على جزء منه مسجد اليوسفي الذي اتخذت بعض أحجاره وأعمدته منه .

ومن الآثار الهامة التي ينبغي المحافظة عليها في المدينة بعض المساجد والكنائس مثل كنيسة الشهيد أبادير وكنيسة العذراء وكنيسة الشهداء بحارة العطارين فهي كلها ترتبط بنشأة المسيحية ، وكذلك توجد على حافة الهضبة الغربية كنيسة الراهب الشهير يوحنا الأسيوطي ولكنها مهملة تماماً ، أما المساجد الأثرية التي ينبغي الاهتمام بها فهي مسجد البقلي بعزبة البيسري والذي توجد به أحجار عليها نقوش هيروغليفية ويونانية ، وكذلك المسجد العمري ومسجد عمر مكرم الذي تهدم ومسجد اليوسفي ، وهي كلها في حاجة إلى مزيد من العناية والرعاية ، إنها صور للماضي الذي لا ينبغي أن ينسى وهي أمانة وتراث ينبغي الحفاظ عليها .

مدينة سوهاج

د/ أحمد مصطفى النحاس
أستاذ الجغرافيا المساعد كليه الادب
جامعة جنوب -الوادى- سوهاج)

المبحث الأول : الخصائص الجغرافية لموقع وموضع المدينة.

يعد الموقع الجغرافى للمدينة من أهم الظاهرات المؤثرة فى حياتها . ومدينة سوهاج مدينة بينية تقع على الضفة الغربية لنهر النيل مثلها فى ذلك مثل معظم مدن الوجه القبلى . وقد زادت من أهميتها وقوعها على نهر النيل من ناحية والخط الحديدى الذى يربط بين شمال وجنوب مصر من ناحية ثانية . كما زادت من أهميتها موقعها العقدى إذ أصبحت نقطة التقاء لشبكة طرق تمتد على ضفتى النهر فى المنطقة . وتصب هذه الشبكة فى ثلاث مداخل :

١- المدخل الشمالى :

وينتهى إليه ستة طرق رئيسية تربط مدينة سوهاج بنواحى ومدن الجزء الشمالى من المحافظة . وتتمثل هذه الطرق فى طريق سوهاج - طما ويبلغ طوله ٧٥كم ، وطريق سوهاج - المراغة ويبلغ طوله ٣٣ كم ، وطريق سوهاج - المراغة ويبلغ طوله ٤٠ كم وطريق سوهاج طهطا ويبلغ طوله ٤٣ كم ، وطريق سوهاج - الغريزات ويبلغ طوله ٢٥ كم ، وطريق سوهاج - القرامطة ويبلغ طوله ٢٠ كم .

٢- المدخل الجنوبى :

وينتهى إليه أربعة طرق تربط مدينة سوهاج بنواحى ومدن الجزء الجنوبى من المحافظة وتتمثل فى :-

(طريق سوهاج – المنشاة ويبلغ طوله ٢٠كم ، وطريق سوهاج – الكوامل ويصل طوله ٢٠كم ، وطريق سوهاج – الدانقلة ويبلغ طوله ٤٨ كم ، وطريق سوهاج – البلينا ويبلغ طوله ٥٠ كم .

٣- المدخل الشرقى :

وينتى إليه أربعة طرق تربط بين مدينة سوهاج والمحلات العمرانية الواقعة على الضفة الشرقية للنهر وتتمثل هذه الطرق فى طريق سوهاج – أخميم ويبلغ طوله ٥كم ، وطريق سوهاج – الجلاوية ويبلغ طوله ٤٠ كم ، وطريق سوهاج – الخزندارية ويصل طوله ٤٥ كم ، وطريق سوهاج – دار السلام ويبلغ طوله ٥٣ كم .

وتعد مدينة سوهاج أكثر مدن المحافظة توسطا للمحلات العمرانية فهى تبعد عن الوسط الجغرافى لهذه المحلات بخمسة كيلومترات ، بينما تبعد عنه ثانى أقرب مدينة له بـ ١٥ كيلو متر . كذلك تعتبر مدينة سوهاج أكثر المدن توسطا بين مدن المحافظة كما يتضح من الجدول التالى رقم (١) – إذا يبلغ متوسط تباعدها عن مدن المحافظة ٣٠,٦ كم ، تلتها مدينة أخميم بمتوسط تباعد ٣٣,٣ كم ، فى حين تعتبر مدينة دار السلام أكثر المدن تطرفا إذ يبلغ متوسط تباعدها ٥٨,٤ كم .

جدول رقم (١)

تباعد مدن المحافظة عن بعضها (بالكيلو متر)

المدينة	سوهاج	طما	طهطا	جهينة	المراغة	المنشاة	جرجا	البلينا	ساقلته	أخميم	دار السلام	المجموع	المتوسط
سوهاج	–	٤٩	٣٢	٢٧	١٩	١٥	٣٥	٥١	٢٠	٥	٥٣	٣٠٦	٣٠,٦
طما	٤٩	–	١٧	٢٩	٣٠	٦٤	٨٤	١٠٠	٣٦	٥٤	١٠٥	٥٦٨	٥٦,٨
طهطا	٣٢	١٧	–	١٢	١٣	٤٧	٦٧	٨٣	٢٣	٣٧	٨٨	٤١٩	٤١,٩
جهينة	٢٧	٢٩	١٢	–	١٣	٤٢	٦٢	٧٨	١٧	٣٢	٨٣	٣٩٥	٣٩,٥
المراغة	١٩	٣٠	١٣	١٣	–	٣٤	٥٤	٧٠	٨	٢٤	٨٢	٣٤٦	٣٤,٦
المنشاة	١٥	٦٤	٤٧	٤٢	٣٤	–	٥٠	٣٦	٣٥	١٥	٣٥	٣٧٣	٣٧,٣
جرجا	٣٥	٨٤	٦٧	٦٢	٥٤	٢٠	–	١٦	٥٥	٣٥	١٨	٤٤٦	٤٤,٦
البلينا	٥١	١٠٠	٨٣	٧٨	٧٠	١٦	١٦	–	٥	٥١	٥٠	٤٧٥	٤٧,٥
ساقلته	٢٠	٣٦	٢٣	١٧	٨	٣٥	٥٥	٧١	–	٢٠	٦٥	٣٥٠	٣٥
أخميم	٥	٥٤	٣٧	٣٢	٢٤	١٥	٣٥	٥١	٢٠	–	٥٠	٣٣٣	٣٣,٣
دار السلام	٥٣	١٠٥	٨٨	٨٣	٨٢	٣٥	١٨	٥	٦٥	٥٠	–	٥٨٤	٥٨,٤

موضع المدينة :

بالرغم من أن أقدم خريطة تفصيلية للمدينة ترجع إلى عام ١٨٩٣ م إلا أنه من الممكن تحديد النواة القديمة عن طريق الدراسة الميدانية وشبكة الترع التى كانت تحيط بالمدينة بالإضافة إلى ما كتب عنها .

وبالنظر إلى خريطة ١٨٩٣ م يتضح أن المدينة كان يحدها من الشرق نهر النيل ومن الغرب الترعة الجرجاوية ومن الجنوب شارع محمود النقراش ومن الشمال شارع القطب ، ولما كانت المبانى الموجودة إلى الشرق من السكك الحديدية ، ومبانى قصر المديرية والسجن ترجع إلى ما بعد نقل عاصمة المديرية من جرجا إلى سوهاج[١] . فإنها تخرج من حيز النواة القديمة . ولما كان الجزء الواقع بين شارعى القيسارية والقطب أقل فى منسوبه من الجزء الواقع إلى جنوبه فإن الموضع الذى قامت عليه المدينة يتمثل فى المنطقة المحصورة بين شارعى الحرية فى الجنوب والقيسارية فى الشمال وبين ميدان العارف فى الشرق والترعة الجرجاوية فى الغرب ، ويؤيد هذا قدم المبانى والطابع العربى الذى تأخذه بعض المبانى الموجودة فيها ، وقد زاد من أهمية الموضع وقوعه عند التقاء الترعة السوهاجية بنهر النيل والذى كان يمثل مكانا صالحا لرسو المراكب خاصة وأن النقل المائى كان من أهم وسائل النقل فى الماضى ، كما زاد من أهمية هذا الموضع أيضا ما كانت تسحبه الترعة السوهاجية من مياه النهر الأمر الذى قلل من أخطار الفيضان على المدينة .

ويخترق نهر النيل مدينة سوهاج من الجنوب ويقسمها إلى قسمين أحدهما شرقى والآخر غربى . ويبلغ المتوسط العام لاتساع المجرى ٥٠٠ متر ، بينما يبلغ أدنى اتساع له ٣٠٠ متر أمام مدخل الترعة السوهاجية بسبب التحام جزيرة محروس بالضفة الشرقية والتى كانت تقسم مجرى النهر إلى قسمين . أما أقصى اتساع للمجرى فيبلغ ١١٦٠ مترا عند الحدود الشمالية للمدينة بسبب اعتراض جزيرة قرمان لمجرى النيل حيث تقسمه إلى قسمين ، وتعد كثرة الجزر النيلية من الملامح الجيومور فولوجية الواضحة بمجرى النهر خاصة إلى الشمال من جسر أخميم – سوهاج ، ويرجع ذلك إلى ضيق المجرى فى جنوب المدينة واتساعه كلما اتجهنا إلى الشمال ، يضاف إلى ذلك وجود الجسر الذى يعترض مجرى النهر الأمر الذى يقلل من سرعة التيار ويؤدى إلى زيادة الأرساب وتكوين الجزر .

بالإضافة إلى مجرى نهر النيل يوجد العديد من المجارى المائية التى كانت تخترق منطقة سوهاج وكان معظمها يخرج من أمام المدينة ، وتعد الترعة السوهاجية من أهم الترع التى كانت تخرج من جنوب مدينة سوهاج ، وهى فى مبدئها متسعة ثم تضيق حتى تنتهى إلى فرع صغير جدا

فى نهايتها الشمالية ، وكانت تمتليء زمن الفيضان وتفيض على جانبيها فيتعذر تميزها من الأحواض التى حولها[٢] ويجمع كل من أشاروا إلى هذه الترعة أنها مجرى طبيعى وأدلتهم على ذلك كثرة تعرجاتها وتباين اتساع مجراها[٣] ، بل يظن البعض أنها فرع قديم من فروع النيل مثلها فى ذلك مثل بحر يوسف [٤] ، وقد كانت الترعة السوهاجية تمثل الحد الغربى والجنوبى لمدينة سوهاج خلال القرن العشرين وكانت من أهم العوائق التى كانت تعترض النمو العمرانى تجاه الجنوب والغرب ، أما فى الوقت الحاضر فقد تجاوزتها الحدود الإدارية لتشمل عزبة أحمد راشد ومنطقة الحويتى ثم امتد العمران أخيرا إلى مجرى الترعة لتصبح جزاء من المساحة المتطورة بالمدينة .

ومن الترع التى كانت تخترق المدينة الطهطاوية والجرجاوية ، وكانت الأولى تخرج من أمام مبنى مديرية التربية والتعليم الحالية وتأخذ الاتجاه الشمالى الغربى ، ولكنها ردمت وحلت محلها استخدامات حضرية مثل حديقة الحيوان ومكتبة الطفل وبعض الملاعب الرياضية بالإضافة إلى المساكن الشعبية وكلية البنات الإسلامية والمعهد الأزهرى .

أما الترعة الجرجاوية فكانت تخرج من شمال مدينة جرجا وتمتد حتى تصل إلى بلدة أولاد إسماعيل (مركز المراغة) فى الشمال ، وقد كانت هذه الترعة تمثل الحد العمرانى الغربى لمدينة سوهاج فى أواخر القرن التاسع عشر وقد ردمت وحلت محلها المساكن والمدارس الممتدة على طول شارع الجرجاوية الغربى ويضاف إلى كل ما سبق ترعة الحويتى التى كانت تمتد إلى الجنوب من المدينة ، ومصرف سوهاج الذى كان يوازى ترعة الحيوتى ، وسيالة أولاد نصير التى حل محلها شارع سيالة أولاد نصير.

ويتباين اتساع الوادى بمنطقة سوهاج من مكان إلى آخر فهو يصل إلى ٧٧٠٠م عند قرية أولاد حمزة فى جنوب المنطقة وإلى ١٤٥٠٠ م عند مدينة سوهاج إلى ١٤٠٠٠ م عند المراغة فى شمال المنطقة . كذلك يتباين اتساع الضفة الغربية عن مثيلتها الشرقية طبقا لاتجاه مجرى النهر والتزامه للحافة الشرقية .

فاتساع الضفة الشرقية عند أولاد حمزة يصل إلى ٢٠٠ م حيث يلتزم المجرى الجانب الشرقى ، بينما يصل إلى ٩٥٠٠م عند مدينة سوهاج و ١٦٠٠ م عند المراغة ، أما الضفة الغربية فيصل اتساعها ٧٥٠٠ م عند أولاد حمزة و ٥٠٠ م عند سوهاج و ١٢٤٠٠ م عند المراغة ، ويلاحظ أن منسوب الضفة الشرقية يرتفع عن مثيلتها الغربية بمنسوب متر واحد . ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأن الهضبة الشرقية وهى الأكثر ارتفاعا من الهضبة الغربية كانت تنحدر منها فى البليستوسين المجارى المائية التى تحتلها الآن الأودية الجافة التى أرسبت كثيرا من المفتتات الصخرية التى انتقلت بفعل المياه الجارية ثم بفعل الهواء بينما لم يحدث ذلك فى الضفة الغربية[٥] .

وتقع الهضبة الجيرية الأيوسينية المعروفة بهضبة المعازه إلى الشرق من السهل الفيضى . ويتراوح ارتفاع الهضبة فى منطقة سوهاج بين ٢٤٠ – ٤١٠ م فوق مستوى سطح البحر [٦] .

وتتميز بوعورتها ، إذ تقطعها العديد من الأودية ، وتكثر بها ظاهرات الكارست بسبب الأمطار الغزيرة التى كانت تسقط على الصحراء الشرقية أيان البليستوسين [٧] .

بالإضافة إلى تباين نسبة السيليكا فى الحجر الجيرى من مكان إلى آخر ، وقد تعد أودية المطاهير والأحايوة وأبو جلبانة وبير العين أهم الأودية التى تقطع الهضبة فى هذه المنطقة وقد تأثرت الهضبة بالانكسارات التى تعتبر من أهم الملامح التركيبية بالمنطقة[٨] ، وقد اتخذت هذه الانكسارات أربع اتجاهات أهمها الاتجاه الشمالى الغربى – الجنوب الشرقى الذى تأثرت به حواف الهضبة التى تأخذ نفس الاتجاه ثم هناك الاتجاه الشرقى – الغربى الذى يسود فى منطقة بير العين ، كذلك يوجد الاتجاه الشمالى الجنوبى والاتجاه الشمالى الشرقى – الجنوبى الغربى .

وتقع إلى الغرب من السهل الفيضى الهضبة الغربية الجيرية الأيوسينية التى يتراوح ارتفاع سطحها بين ٢٤٠ – ٣٧٠ م فوق مستوى البحر ، وتختلف هذه الهضبة عن نظيرتها الشرقية ، فالثانية تتميز بعظم وتعدد خطوط تصريفها المائى التى مازالت تحافظ عليه ، فى الوقت الذى طمست فيه كل معالم المجارى المائية المحدودة التى كانت توجد فى الصحراء الغربية ويرجع ذلك إلى عظم فاعلية عامل الرياح فى النحت والإرساب فوق سطح الهضبة الغربية من ناحية ثم عدم تأثرها بأية حركة رافعة من ناحية ثانية . وعلى الرغم من انعدام الوعورة فوق سطح الهضبة إلا أنها لا تخلو من الكهوف الصخرية والبالوعات وعدد قليل من الأودية[٩] ، مثل اليتيم وأبورتياج والميترا الأصفر .

مناخ المدينة :

يلعب المناخ دورا هاما فى حياة الإنسان سواء كان يسكن بالمدينة أو القرية ، وتتضح أهمية المناخ فى حياة الناس ويشتد أثره كلما كان أميل إلى التطرف مما يضطر الناس إلى عمل ترتيبات خاصة فى حياتهم للتغلب على القسوة التى ترتبط بهذا التطرف ، لذلك سوف نعرف عناصر المناخ بالمدينة فى إيجاز .

الحرارة :

يبلغ متوسط الحرارة السنوى لمدينة سوهاج ٢٣,٢° م (١٠) وتشترك مدينة سوهاج مع سائر أنحاء مصر فى أن شهر يناير هو أقل شهور السنةحرارة إذ يبلغ معدله الشهرى فى المدينة ١٣,٨° م وهو بذلك ينخفض عن المتوسط السنوى بـ ٩,٤° م ثم تأخذ درجة الحرارة فى الارتفاع التدريجى فيقل الانخفاض

عن المتوسط ٧,٢°م في فبراير و ٤,٦°م في مارس إلى أن تصل درجة الحرارة إلى أقصى حد لها في شهر أغسطس حيث يبلغ متوسط درجة حرارته ٣٠,٨° م وهو بذلك يرتفع عن المتوسط السنوى ٧,٦° م ، تليه شهور يونيه (٦,٨°م) يوليه (٦,٥°م) مايو (٤,٨°م) سبتمبر (٣,٩°م) أكتوبر (٢°م) إبريل (٢,٦° م) . كذلك يلاحظ أن شهرى يناير وأغسطس لا يمثلان الحد الأدنى والأقصى لمتوسط درجة الحرارة الشهرية فحسب بل يمثلان أيضاً الحدين الأدنى والاقصى بالنسبة لمتوسط النهايتين العظمى والصغرى لدرجات الحرارة ، إذ يبلغ متوسط الحد الأدنى لدرجة الحرارة فى شهر يناير ٦° م يليه شهرى ديسمبر ٧,٧° م ، بينما يبلغ متوسط الحد الأقصى لدرجة حرارة شهر أغسطس ٤٠,٣° م يليه شهرى يونيه ويوليه ٣٨,١° م ٣٧,٢° م . وقد ترتب على ما سبق أن الفرق بين المعدل السنوى لكل من النهايتين العظمى والصغرى لدرجات الحرارة يبلغ ١٦,١° م بينما يبلغ المدى السنوى للحرارة ١,٧° م ويلاحظ أن المدى الشهرى يبلغ أقصاه فى شهر إبريل (١٩°م) . بينما يبلغ المدى الشهرى فى شهر سبتمبر (١٤,٨° م) . وقد تأثرت درجة الحرارة فى المدينة بعدة عوامل منها دائرة عرض المكان واختراق نهر النيل للمدينة من الجنوب وإلى الشمال ، ووقوعها وسط السهل الفيضى .

الـــريـاح :

من دراسة اتجاهات الرياح بمدينة سوهاج يتضح أن الاتجاه السائد هو الاتجاه الشمالى الغربى الذى يستأثر بـ ٦٠,٨ ٪ وهو ما يتمشى مع اتجاه الوادى الذى يأخذ الاتجاه الشمالى الغربى الجنوبى الشرقى ، يليه الاتجاه الغربى بنسبة ٣,٦ ٪ ، بينما تسهم الاتجاهات الباقية بنحو ٣,٢ ٪ على حين يسود السكون بنسبة ٣٢,٤ ٪ . ومن دراسة اتجاه الرياح فى فصول السنة يتضح التشابه الكبير لاتجاهات الرياح فى كل الفصول مع الاتجاه العام للرياح طول العام مع ارتفاع طفيف للجنوبيات فى فصل الشتاء حيث تصل إلى ٣,٢ ٪ ومع هذا فإن لها أثرها المحبب على رفع درجة الحرارة فى هذا الفصل البارد . أما نسبة السكون فهى تبلغ أقصاها فى فصل الشتاء (٤٧,٥ ٪) يليه فصل الخريف (٣٥,١ ٪) ثم الربيع (٢٥,٥ ٪) فالصيف (١٩,٧ ٪) . أما عن سرعة الرياح بالمدينة فقد بلغ متوسطها ٣,٩ عقدة / ساعة أى أنها تتميز بحركتها اللطيفة ، إلا أن هذه السرعة تزيد فى الفترة من إبريل إلى يولية بالإضافة إلى شهرى سبتمبر وأكتوبر .

الرطوبة النسبية :

يبلغ المعدل السنوى للرطوبة النسبية فى مدينة سوهاج ٤١,٥ ٪ بينما يبلغ أقصاه فى فصل الشتاء حيث يصل إلى ٤٨,١ ٪ لا سيما فى شهر يناير (٥٤,٣ ٪) ، على حين يصل أدناه فى فصل

الربيع حيث يبلغ ٢٨,٤ ٪ خاصة فى شهر مايو (٢٥,٣ ٪) ويرجع ارتفاع معدل الرطوبة فى فصلى الشتاء والخريف إلى انخفاض درجة الحرارة الذى يجعل الهواء أقرب إلى التشبع[١١] بينما يرجع انخفاض معدل الرطوبة فى فصلى الربيع والصيف إلى ارتفاع درجة الحرارة . أما عن انخفاض معدل الرطوبة فى فصل الربيع عن فصل الصيف فيرجع إلى ارتفاع نسبة الجنوبيات التى تصاحب عادة الانخفاضات الجوية فى الفصل الأول والتى بلغت ٨,٦ ٪ فى فصل الربيع و ٠,٢ ٪ فى فصل الصيف وهذه الرياح تتسم بارتفاع درجة حرارتها من جهة وجفافها من جهة ثانية . وتجدر الإشارة إلى أن المساحات المائية الموجودة بالمدينة والمتمثلة فى نهر النيل لها أثرها فى زيادة فاعلية التبخر وارتفاع رطوبة الهواء فى المدينة .

التبخر :

يبلغ معدل التبخر اليومى فى مدينة سوهاج ٧,٢ مم ، ويبلغ هذا المعدل أقصاه فى فصل الربيع حيث يصل إلى ١٠,٦مم حيث تزداد نسبة الجنوبيات ، بينما يبلغ أدناه فى فصل الشتاء وهو عكس ما وجد فى الرطوبة النسبية ، أى أن الرطوبة النسبية تتناسب عكسيا مع التبخر حيث بلغ معامل الارتباط – ٠,٩٦ بينما تتناسب طرديا مع درجة الحرارة حيث وصل معامل الارتباط ٠,٧٨ .

السحب والأمطار :

تقع مدينة سوهاج فى المنطقة دون المدارية شحيحة السحب والأمطار والتى تشمل الصحراوات الكبرى ، لذا تأتى كمية السحب بوجه عام قليلة . ويبلغ المعدل السنوى لكمية السحب ٠,٧٦ ويصل أقصاه خلال فصل الشتاء (١,٢) بينما يصل المعدل أدناه فى فصل الصيف (٠,٢) . أما بالنسبة للمطر فهو من أقل عناصر المناخ أهمية فى المنطقة حيث يبلغ مجموع المطر المتساقط فى المدينة ٤,١ مم وذلك فيما بين شهرى ديسمبر وإبريل ويبلغ عدد الأيام الممطرة ١٦ يوم فى السنة .

ومن دراسة العناصر المناخية السابقة يمكن أن نعتبر منطقة المدينة ذات مناخ انتقالى إذ يبلغ المدى الحرارى فيها ١٧°م ، ولقد كان للسمات المناخية نتائجها العمرانية الهامة منها ضيق شوارع المدينة القديمة حتى تحمى المنازل بعضها من أشعة الشمس ومنها كبر سمك جدران المبانى حتى تكون موصلا رديئًا لحرارة الشمس وفى نفس الوقت تحفظ حرارة المنزل من المدى الحرارى اليومى الكبير ، ومنها أيضا عمل أسقف للشوارع التجارية الرئيسية القديمة للحماية من أشعة الشمس . ويضاف إلى ما سبق اتجاه النمو العمرانى فى اتجاه الشمال لأنها الجهة التى تفد منها الرياح اللطيفية

التي تحقق من حرارة الصيف بل أن هذا يفسر عمودية معظم فتحات نوافذ المباني على اتجاه الرياح الشمالية ، كذلك أثرت الرياح على استخدامات الأرض فمعظم المصانع توجد في منصرف الرياح بينما تقع المساكن في الشمال في مهب الرياح .

المبحث الثاني : - نشأة المدينة ونموها العمراني

يحيط الغموض بنشأة مدينة سوهاج لعدم توافر الأدلة الأثرية التي تحدد بدأية نشأتها . ولهذا فقد انقسمت الآراء حول مدى قدمها . فمن جهة يرى ولكنسون G.Wilknson أنها مدينة قديمة بناء على ارتفاع نواة المدينة القديمة عن المنطقة المحيطة بها[١٢] . بينما يرى البعض في العثور على سكينة من العاج أنها ترجع إلى عصر ما قبل الأسرات في موقع المدينة دليلا آخر على هذا القدم [١٣] . ومن جهة أخرى يرى آخرون أن هذه الشواهد الأثرية لا تقدم أدلة على قدم المدينة لأنها ربما نقلت من موضعها الأصلي إلى موقع المدينة وعلى هذا فإن المدينة في رأيهم مدينة حديثة[١٤] .

وربما يكون من الصعب ترجيح أحد هذين الرأيين وخاصة أن معظم المدن المصرية القديمة – وبصفة خاصة تلك التي لم يكن لها شأن ديني أو سياسي – كانت تبنى من اللبن وهذا أدى إلى اختفاءها تحت مستوى السهل الفيضي والأرض الزراعية[١٥] . ولكن يمكن القول إنه حتى في حالة وجود سوهاج منذ زمن مبكر بأنها لم تحتل أهمية كبيرة حيث شغلت هذه الأهمية مدينة أخميم الواقعة على بعد ٥كم منها ،التي كانت العاصمة الدينية للإقليم التاسع لمصر العليا الذي كان يمتد على كلا من ضفتي النيل[١٦] . ويؤيد هذا أنه لم يعثر في القوائم الجغرافية التي ذكرت أسماء المدن المصرية في العصور الفرعونية[١٧] والإغريقية والرومانية[١٨].أي ذكر لمدينة تقع في موقع سوهاج الحالية .

ويرجع أن ظهور سوهاج كمركز عمراني كان في العصر الإسلامي ، إذ يوجد بمسجد الفرشوطي لوح من الرخام من العصر الفاطمي نقشت عليه العبارة التالية ، وعمارته ولي عهد أمير المؤمنين ابن الإمام الحافظ لدين الله أمير المؤمنين صلوات الله عليه ، وذلك في محرم سنة تسع وعشرين وخمسمائة[١٩] وقد سميت المدينة في العصر الإسلامي ، سوهاي ، إذ ذكر ياقوت الحموي في معجمه ، سوهاي قرية من قرى أخميم[٢٠] ، كما ذكر ابن دقمان ، سوهاي عبرتها ثلاثة عشر ألف دينار ومساحتها سبعة آلاف وإثنان وثلاثون فدانا وهي جارية في أيد المقطعين من المماليك[٢١] ، .

وقد استمر اسم سوهاي مستخدما في العصر العثماني ، إذ ذكر في دفاتر الروزنامة القديمة لسنة ١٢٣١ هجرية (١٨١٥ – ١٨١٦م) – ولكنه حرف إلى سوهاج وذكره سونيني

(C.S.Sonnini) الرحالة الذى زار مصر سنة ١٧٧٧ م فى رحلته المعنونة ، رحلة فى مصر العليا والسفلى [٢٢] ، .

وعلى الرغم من أن أقدم خريطة للمدينة ترجع إلى عام ١٨٩٣ م إلا أنه من الممكن إعطاء صورة عن التركيب الوظيفى للمدينة قبل هذه الفترة من خلال كتابات آبن دقماق الذى عاش فى العصر المملوكى وعلى مبارك الذى عاش فى القرن التاسع عشر . ويصف ابن دقماق مدينة سوهاج بقوله ، وهى مدينة كبيرة من أعمر مدن هذا الإقليم وبها أسواق وجامع ومدارس وفنادق ، وبها قاضى مقيم وطلبة وبها دولاب للسلطان وعدة أحجار وقندها من أحسن القنود وأطيبها[٢٣] ، .

أما على مبارك فيذكر ، وأما أبنيتها فهى عظيمة ومساجدها فهى عامرة ، وتوجد بشرقها ديوان المديرية الموجود فوق البحر ومسجد العارف ، بينهما مساحة متسعة محفوفة من جهة البحر بأشجار اللبخ ، وتحته مرسى للسفن ، كما يوجد بجوار مسجد العارف مدافن السناجق والأمراء ، أما فى الشمال فيوجد قصر جليل فيه شون للمهمات الميرية ، وزريبة فيها فحم الحجر تأخذ منه المراكب . أما من الناحية القبلية فيوجد قشلاق يضم عساكر الباشيز (الباشبزوك والجهادية) . ويلتصق بالمدينة أيضا من هذه الناحية الترعة السوهاجية . أما عن أسواقها وحوانيتها فهى مشتملة على جميع البضائع التى تشتمل عليها كبار المدن[٢٤] ، .

وقد بلغت مساحة الكتلة المبنية للمدينة فى عام ١٨٩٣ م نحو ١٠١ فدان[٢٥] . وقد بلغت مساحة الاستخدامات السكنية ٩٣٪ من جملة مساحة هذه الكتلة ، تلتها الاستخدامات الإدارية بنسبة ٣,٥٦٪ ثم الخدمية بنسبة ٢,٩٪ فالمقابر بنسبة ٠,٥٪ . أما النسبة الباقية وهى ٠,٠٤٪ فتشغل أراضى زراعية ومساحات مائية . وقد كانت الاستخدامات السكنية تمتد فيما بين النيل شرقا والترعة الجرجاوية غربا وبين شارعى الحرية والقطب شمالا وشارعى السوهاجية والنقراش جنوبا ، وكانت مساكن الطبقة الغنية تتركز فى نطاق نصف دائرى حول النواة القديمة فى شارعى النيل شرقا والقطب شمالا ، إما الاستخدامات الإدارية فقد ضمنت بيت المالية شارع النيل ومبانى مديرية جرجا بجوار مسجد العارف ، ومبنى المجلس البلدى بشارع القيسارية . بينما شملت الخدمات المستشفى الأميرى والمدرسة الأميرية بشارع النقراش بالإضافة إلى مساجد العارف والفرشوطى والغياتية وعلى بك بالإضافة إلى خمس زوايا ، كما كانت توجد كنيسة واحدة هى كنيسة العذراء ، وكانت المقابر توجد فى أطراف الكتلة المبنية باستثناء مقبرة توسطها . أما الاستخدامات التجارية فكانت تتمثل فى شارع القيسارية .

وقد زادت مساحة الكتلة المبنية للمدينة فى أوائل القرن العشرين (١٩٠٧ م) ، حيث بلغت ١٥٥ فدانا بزيادة قدرها ٥٤ فدانا عام ١٨٩٣ م وذلك لظهور أنواع جديدة من الاستخدامات مثل التجارية والصناعية والترويحية . وقد استأثرت الاستخدامات السكنية بنسبة ٩٠,٣٪ من جملة المساحة المبنية ، تلتها الاستخدامات الإدارية والخدمية بنسبة ٢,٦ ٪ لكل منهما . ثم الاستخدامات الترويحية والمقابر بنسبة ٢,١ ٪ لكل منهما فالتجارية ٠,٢ ٪ والصناعية ٠,١ ٪ فقد نمت الاستخدامات السكنية ناحية الشمال والغرب وأضيفت مدرستى بسطا وعبد الله وهبى ومساجد السنة المحمدية والشيخ خضر ومبنى البورصة والمطاحن والمتنزهات ، كما ظهرت مقبرة جديدة بمنطقة غرب الكوبرى .

وفى منتصف القرن العشرين نمت الكتلة المبنية لتشغل ٢٤٢,٥ فدانا بزيادة قدرها ٧٠ فدانا عما كانت عليه عام ١٩٠٧م . وقد ساهمت الاستخدامات السكنية بنسبة ٨٠,٤٪ من مساحة الكتلة المبنية تلتها الصناعية بنسبة ٧,٤٪ ثم الخدمية ٤,١ ٪ ، فالمقابر بنسبة ٢,٣ ٪ ، ثم الإدارية بـ ٢,٠٥ ٪ فالترويحية بـ٢ ٪ ثم المرافق ٠,٩٥ ٪ فالتجارية بنسبة ٠,٨ ٪ .

فقد بدأت الاستخدامات السكنية تملىء الفراغات الموجودة فى مناطق نجع أبو شجرة والشيخ عطى وغرب الكوبرى ، كما بدأت تظهر فى مناطق جديدة فى الجنوب والغرب نتيجة اتساع كردون المدينة . كما ظهر محلجان للقطن وورش حرفية للحدادة والنجارة بشارع المحطة . كما بنيت مستشفى الرمد والحميات ومدارس البنات القبطية والملك فؤاد الثانوية والصناعية ، والراهبات والإعدادية الجديدة بالإضافة إلى كنيستين . كذلك ظهرت مبانى إدارية جديدة كتفتيش الصحة والمساحة ، وترويحية مثل نادى الملك فاروق ، والمرافق مثل محطتى المياه والكهرباء ، كما اتسعت مساحة المقابر نتيجة ضم ٢,٤ فدان إلى مقبرة غرب الكوبرى .

أما فى نهاية القرن العشرين فقد بلغت مساحة الكتلة المبنية ١٧٥٣,٠٦ فدانا بزيادة ١٥١٠,٥٦ فدانا عما كانت عليها فى عام ١٩٤٧م . وأصبحت الاستخدامات السكنية تستأثر بنسبة ٣٦,٢٪ والشوارع بـ ٣٣,٤٢ ٪ والخدمات بـ ١٢,٣١ ٪ ، ثم الاستخدامات الصناعية بـ ٦,٦٢ ٪ واستخدامات أراضي الفضاء غير الزراعية بـ ٥,٤٢ ٪ ، تلتها الاستخدامات الترويحية بنسبة ٣٪ ثم المرافق بـ ١,٤٦ ٪ ، فالاستخدامات الإدارية بنسبة ١,٣١ ٪ وأخيرا الاستخدامات الإدارية بنسبة ٠,٤٤ ٪ .

اتجاهات النمو العمرانى ومحاوره :

تبين من دراسة نمو الكتلة المبنية للمدينة أن مساحتها بلغت ١٠١ فدان عام ١٨٩٣م زادت إلى ١٧٥٣,٠٦ فدانا عام ٢٠٠٠ أى بزيادة قدرها ١٦٥٢,٠٦ فدانا وهذا يعنى أن الكتلة المبنية قد نمت

١٦,٣٥ مرة عما كانت عليه فى بداية هذه الفترة أى بنسبة ١٧٣٥,٧ ٪ أى بمعدل نمو سنوى قدره ١٥,٢٨ ٪ . ويمكن أن نلخص أسباب نمو المدينة خلال هذه الفترة بما يلى : –

١ – زيادة عدد سكان المدينة زيادة كبيرة إذ بلغ عام ١٨٩٧م نحو ١٤٥١٢ نسمة زاد إلى ١٧٠٤١٧ نسمة عام ١٩٩٦م أى بزيادة قدرها ١٥٥٩٠ نسمة وبمعدل نمو ستوى ٢,٥٢ ٪ وهذا يعنى أن عدد سكان المدينة بلغ ١١,٧٥ مرة عما كان عليه فى عام ١٨٩٧م .

٢ – الوظيفة الإدارية للمدينة كعاصمة للمركز والمحافظة جعلها مركزا لتجمع المديريات والمصالح الحكومية ومراكز الشرطة والأمن . كما جذبت هذه الوظيفة بعض المؤسسات الأخرى مثل المالية والصحة والتعليمية والترويحية .

٣ – التوسع الصناعى الذى شهدته مدينة سوهاج ، حيث أقيمت فى هذه الفترة مؤسسات صناعية يحتاج معظمها إلى مساحات واسعة رخيصة الثمن لا تتوافر إلا فى الأطراف .

٤ – ارتفاع أسعار الأرض فى وسط المدينة وانخفاضها فى الأطراف ، مما أدى إلى زيادة التوسع العمرانى على حساب الأراضى الزراعية .

٥ – تجفيف الترع التى كانت تخترق الكتلة المبنية مما أتاح وجود مساحات فضاء لاستغلالها فى الاستخدامات المختلفة .

وبالنظر إلى الجدول رقم (٢) الذى يوضح مساحة واتجاهات النمو فى مدينة سوهاج خلال الفترة السابقة يتضح أن الاتجاه الشمالى يأتى فى مقدمة اتجاهات النمو حيث استأثر بـ ٨٦٤,٩٥ بنسبة ٥٦,٦ ٪ من جملة النمو خلال تلك الفترة ، يليه الاتجاه الشرقى الذى ضم ٢٨٥,٨٥ فدانا ، أى ما يعادل ١٨,٧ ٪ من جملة الزيادة الكلية . أما الاتجاه الجنوبى فيأتى فى المرتبة الثالثة إذ بلغت جملة المساحة التى شملته ٢٢٥ فدانا بنسبة ١٤,٧ ٪ فى حين يمثل الاتجاه الغربى أقل الاتجاهات نموا حيث بلغت المساحة المتزايدة فيه ١٥٢,٨ فدانا بنسبة (١٠ ٪) .

جدول رقم (٢)

مساحة واتجاهات النمو في مدينة سوهاج في الفترة ١٨٩٣–٢٠٠٠ (المساحة بالكيلو متر المربع)

الاتجاه	المساحة	سكنية	أخرى
الاتجاه الشمالى	٨٦٤,٩٥	٧٤١,٨٥	١٢٣,١
الاتجاه الشرقى	٢٨٥,٨٥	٧٢,٩	٢١٢,٩٥
الاتجاه الجنوبى	٢٢٥	١٤٩	٧٦
الاتجاه الغربى	١٢,٨	١٢٣	٢٩,٨
الجملة	١٥٢٨,٦	١٠٨٦,٧٥	٤٤١,٨٥

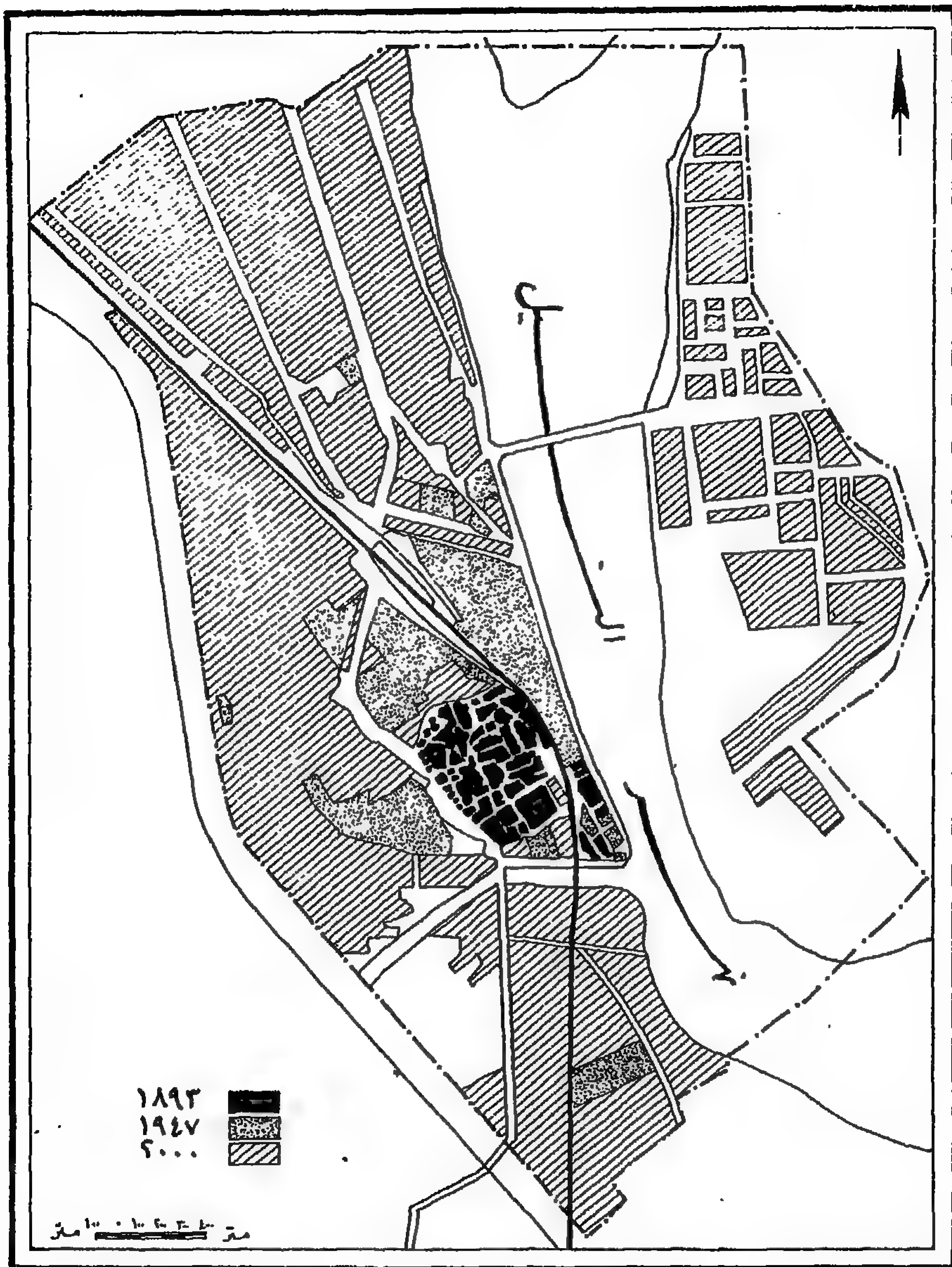
وبصفة عامة يمكن التميز بين فترتين متميزتين من حيث سرعة واتجاه النمو بالمدينة .

الفترة الأولى : (وتمتد من عام ١٨٩٣ إلى عام ١٩٤٧) :

وتتميز بالنمو البطئ إذ زادت مساحة المدينة من ١٠١ فدانا عام ١٨٩٣ إلى ٢٢٥ فدانا عام ١٩٤٧م ، أى بزيادة ١٢٤ فدانا ، وبمعدل نمو سنوى بلغ ٢,٢٧ ٪ فى حين زاد عدد سكانها من ١٤٥١٢ نسمة عام ١٨٩٧م إلى ٤٣١٦٨ نسمة ١٩٤٧م أى بزيادة قدرها ٢٨٦٥٦ نسمة ، وهذا يعنى أن معدل النمو السكانى السنوى والذى بلغ ٢,١٨ ٪ يعادل مثيله العمرانى تقريبا . ويرجع النمو العمرانى فى هذه الفترة إلى التوسع فى الاستخدامات السكنية التى بلغت جملة مساحتها ١٠٠,٦ فدان بنسبة ٨١,١٪ من جملة الزيادة ، بينما شغلت الاستخدامات الأخرى ٢٣,٤ فدانا بنسبة ١٨,٩ ٪ وتتمثل اتجاهات النمو فى :–

الاتجاه الشمالى :

ويأتى فى مقدمة الاتجاهات حيث استأثر بنسبة ٧٠,٤٪ من جملة زيادة هذه الفترة ، وقد أسهمت الاستخدامات السكنية بـ ٧٥,١٪ من جملة زيادة هذا الاتجاه للاستفادة من الرياح الشمالية الغربية الملطفة لحرارة المدينة . أما المساحات الباقية والتى تبلغ ٢٤,٩ ٪ فتتمثل فى الاستخدامات الإدارية مثل مبانى البريد وتفتيش الرى والصحة ، والاستخدامات الخدمية مثل المدرسة الصناعية



النمو العمرانى لمدينة سوهاج شكل (٢)

ومدرسة الملك فؤاد ، والاستخدامات التجارية مثل بنك الاتحاد والبنك الأهلى والاستخدامات الصناعية مثل محلج الأقطان . ومطحن شارع المحطة ومطحن شارع الوحدة ، والاستخدامات الترويحية مثل نادى الملك فاروق .

الاتجاه الغربى :

ويشغل المكانة الثانية بين اتجاهات النمو حيث ساهم بـ ٢٣,٢ ٪ من جملة الزيادة فى هذه الفترة . وقد تمثلت هذه الزيادة فى الاستخدامات السكنية التى امتدت على حساب المساحات الزراعية الواقعة إلى الغرب من الكتلة المبنية .

الاتجاه الجنوبى :

وقد ساهمت بـ ٥,٦ ٪ من جملة الزيادة الكلية ، ويرجع صغر هذه النسبة إلى وجود الترعة السوهاجية التى كانت تمثل عائقا طبيعيا أمام النمو العمرانى . وتتمثل معظم هذه الزيادة فى الاستخدامات الصناعية المتمثلة فى محلج الأقطان بالإضافة إلى بعض المبانى السكنية بنجع مطرود .

الاتجاه الشرقى :

ولم يسهم بأى نصيب بسبب وجود نهر النيل الذى كان يمثل عائقا طبيعيا أمام النمو العمرانى .

الفترة الثانية : (وتمتد من عام ١٩٤٧ إلى عام ٢٠٠٠) :

وتتميز هذه الفترة بالنمو السريع إذ نمت مساحة المدينة من ٢٢٥ فدانا عام ١٩٤٧ إلى ١٧٥٣,٠٦ فدانا عام ٢٠٠٠ م ، أى بزيادة ١٥٢٨,٦ فدانا ، وهذا يعنى أن الزيادة فى هذه الفترة تمثل أكثر من ١٢ مرة عن مثيلتها فى الفترة الأولى ، وقد بلغ معدل النمو العمرانى السنوى فى هذه الفترة ١٢,٨ ٪ فى حين بلغ معدل النمو السكانى السنوى ٢,٩ ٪ . وتتمثل الزيادة أساسا فى الاستخدامات السكنية التى بلغت جملة مساحتها ١٠٨٦,٧٥ فدانا بنسبة ٧١,١ ٪ فى حين شغلت الاستخدامات غير السكنية ٤٤١,٨٥ فدانا بنسبة ٢٨,٩ ٪ وتتمثل اتجاهات النمو العمرانى فى :-

الاتجاه الشمالى :

وقد حافظ على مكانته التى احتلها فى الفترة الأولى ، حيث استأثر بنحو ٨٦٤,٨٥ فدانا بنسبة ٥٦,٦ ٪ من جملة الزيادة فى هذه الفترة ، وقد شغلت الاستخدامات السكنية ٧٤١,٨٥ فدانا بنسبة

٨٥,٨ ٪ من زيادة هذه الاتجاة للاستفادة من الرياح الشمالية الملطفة . أما الاستخدامات غير السكنية فقد ضمت ١٢٣,١ فدانا بنسبة ١٤,٢ ٪ وتتمثل فى سبعة عشر مؤسسة تعليمية وتسع مؤسسات صحية ومؤسستين صناعيتين بالإضافة إلى الاستخدامات الإدارية والترويحية .

الاتجاه الشرقى :

وقد برز هذا الاتجاه فى هذه الفترة نتيجة بناء جسر سوهاج – أخميم الذى ربط شياخة ناصر ببقية أجزاء المدينة الأمر الذى أدى إلي التوسع العمرانى الكبير فى هذه الشياخة ، وقد استحوذ هذا الاتجاه على ٢٨٥,٨٥ فدانا أى ما يعادل ١٨,٧ ٪ وقد استأثرت الاستخدامات غير السكنية بنحو ٢١٢,٩٥ فدانابنسبة ٧٤,٥ ٪ من جملة الزيادة فى هذا الاتجاه . وقد تمثلت هذه الاستخدامات فى المؤسسات التعليمية مثل الجامعة وأربع مدارس ثانوية وثلاث إعدادية وثلاث ابتدائية ، كما تضم هذه الزيادة المبانى الإدارية ممثلة فى مديريات الشباب والرياضة والشئون الاجتماعية ، والصحية والمالية والإسكان والطرق والكبارى والإصلاح الزراعى ، هذا فضلا عن الاستخدامات الترويحية والصناعية . أما الاستخدامات السكنية فتسهم بـ ٧٢,٩ فدانا بنسبة ٢٥,٥ ٪ وتتمثل فى المساكن الاقتصادية والمتوسطة الموجودة بمنطقة الجامعة ، كما تتمثل فى المساكن الأهلية بمنطقة عرب محروس .

الاتجاه الجنوبى :

وقد شغل المكانة الثالثة بنحو ٢٢٥ فدانا بنسبة ١٤,٧ ٪ من جملة مساحة نمو هذه الاتجاهات . وقد استأثرت المناطق السكنية ١٤٩ فدانا بنسبة ٦٦,٢ ٪ ، بينما شغلت الاستخدامات غير السكنية بنحو ٧٦ فدانا بنسبة ٣٣,٨ من جملة مساحة نمو هذا الاتجاه وتتمثل الاستخدامات الأولى فى المبانى السكنية بمناطق نجع مطرود ونجع مصلح والحويتى . أما الاستخدامات الثانية فتتمثل فى مؤسستين صناعيتين بالإضافة إلى الشون التابعة لهما كما تتمثل أيضا فى منطقة الأمن المركزى .

الاتجاه الغربى :

ويأتى فى المرتبة الأخيرة بنحو ١٥٢,٨ فدانا وبنسبة ١٠ ٪ من جملة مساحة النمو فى هذه الفترة ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى وجود الترعة السوهاجية قبل تجفيفها والتى كانت تمثل عائقا أمام النمو العمرانى فى هذا الاتجاه وقد شغلت الاستخدامات السكنية نحو ٥٤,٧ ٪ بينما شغلت الاستخدامات غير السكنية ٤٥,٣ ٪ من جملة مساحة النمو فى هذا الاتجاه .

مما سبق يتضح لنا أن النمو العمراني في مدينة سوهاج يتباين في الاتجاهات الأربعة متأثرا بمجموعة من العوامل الجغرافية والتي تتمثل في :-

١- وقوع ترعتا السوهاجية ونجع حمادى الغربية إلى الغرب من الكتلة العمرانية مما ساعد على إعاقة النمو العمراني في هذا الاتجاه .

٢- الاستفادة من الرياح الشمالية الغربية والشمالية الملطفة لمناخ المدينة .

٣- اتساع ورخص الأرض بالجزء الجنوبي مما أدى إلى جذب المؤسسات الصناعية والشون والمستودعات .

٤- الاستفادة من أراضي طرح النهر على الجانب الشرقي للنيل في إقامة المؤسسات الترويحية .

٥- ردم الترع الجرجاوية والطهطاوية وغرب قلفاو وسيالة أولاد نصير وأخيرا الترعة السوهاجية وتحويلها إلى استخدامات حضرية وطرق مما ساعد على سهولة الاتصال بين أجزاء المدينة .

٦- بناء جسر سوهاج – أخميم مما أدى إلى نمو العمران بشياخة ناصر وعلى طول الطريق الذي يربط بين المدينتين .

المبحث الثالث : سكان مدينة سوهاج

١- النمو السكاني لمدينة سوهاج وضوابطه

تطور عدد سكان مدينة سوهاج تطوراً كبيرا ، فقد زاد من ١٤٥١٢ نسمة عام ١٨٩٧ إلى ١٧٠٤١٧ نسمة عام ١٩٩٦م بمعدل نمو سنوى ٢,٥٢ ٪ وقد تباين هذا المعدل من فترة إلى أخرى كما يتضح من الجدول رقم (٣) فقد بلغ ٢ ٪ في الفترة ١٨٧٩– ١٩٣٧ ، بينما بلغ ٣ ٪ في الفترة ١٩٣٧–١٩٧٦ ، في حين بلغ ٢,٢٩ ٪ في الفترة ١٩٧٦–١٩٩٦(٢٦) . ويعد معدل النمو للفترة التعدادية ١٩٦٦–١٩٧٦ أعلى معدل وصلت إليه المدينة حيث بلغ ٣,٢ ٪ ويرجع ذلك إلى إنشاء العديد من المؤسسات الصناعية والتعليمية التي جذبت القوى العاملة والطلاب إليها . وبذلك تتفق المدينة مع الحضر المصري في هذا النمو .

أما أدنى معدل وصلت إليه المدينة يتمثل فى الفترة ١٩,٧ – ١٩١٧ حيث بلغ ١,٧ ٪ ومرد ذلك إلى ظروف إجراء التعداد أبان الحرب العالمية الأولى .

جدول رقم (٣)

معدل النمو السنوى بمدينة سوهاج فى الفترة ١٨٩٧–١٩٩٦

	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦
حضر الجمهورية	١,٩	٢,١	٢,٦	٢,٨	٣,٣	٢,٩	٤,٢	٤,٣	٣,٢	٢
سوهاج	١,٩	١,٧	٢	٢,٣	٣	٢,٨	٣,١	٣,٢	٢,٥٧	٢,٨٦
الجمهورية	١,٦	١,٤	١,١	١,٢	٢	٢,٤	٢,٥	٢,٣	٢,٨	٢,٨٦

وبالنظر إلى الجدول التالى رقم (٤) الذى يوضح معدلات النمو السنوى فى شياخات المدينة فى الفترة ١٩٦٠–١٩٩٦ يتضح أن هذه المعدلات تتباين من شياخة إلى أخرى ، إذ يوجد أعلى معدل للنمو فى الفترة السابقة فى شياخة ناصر بمعدل نمو ٩,٥ ٪ ثم شياخة محمد صالح بمعدل ٥,٦ ٪ ثم شياخات الشريف والكبش ومازن وفراج والخولى وبمعدل ٣,١٧ ٪ ، ٣,١ ٪ ، ٢,٨ ٪ ١,١٥ ٪ ٠,٠٢ ٪ بالترتيب ، ويرجع ارتفاع المعدل فى شياخة ناصر إلى تركز معظم المؤسسات الإدارية والتعليمية والصحية التى جذبت العديد من العاملين والطلاب للسكنى فيها أما ارتفاع المعدل فى شياخة صالح فيرجع إلى الزيادة الطبيعية من ناحية والهجرة من الشياخات الأخرى من ناحية ثانية لوفرة المساحات الأرضية المطلوبة للاستخدامات السكنية بعد أن تضاءلت فى الشياخات الأخرى . أما انخفاض المعدل فى شياخات الخولى وفراج ومازن فيرجع إلى قدم هذه الشياخات من ناحية وسيادة منازل الأسرة الواحدة من ناحية ثانية وانتقال بعض الأسر إلى المناطق الحديثة من ناحية ثالثة .

جدول رقم (٤)

معدل النمو السنوى فى شياخات المدينة فى الفترة ١٩٦٠ – ١٩٩٦ (٢٧)

الفترة	الكبش	ناصر	الشريف	صالح	مازن	الخولى	فراج
١٩٦٠	٣,٨	–	٥,٤٨	١,٧	٢,٨٩	١,٤	٠,٧٥
١٩٦٦	٣,٧	–	٤,٦٧	٣,٩	٢,٦	١,٨	١,٧
١٩٧٦	٢,٧	٩,٤	٢	١٠	٣,٨	١,٣٦-	٠,٩
١٩٨٦	٣,٣٥	٩,٧	١,٤	٥,٤	١,٩٧	١,١٤-	١
المتوسط	٣,١	٩,٥	٣,١٧	٥,٦	٢,٨	٠,٠٢	١,١٥

كذلك يتباين معدل النمو السكانى من فترة إلى أخرى فى الشياخة الواحدة فهناك شياخات يتزايد فيها معدل النمو باستمرار كما فى شياخة ناصر بسبب حداثة نشأتها ، وهناك شياخات يتناقص فيها المعدل باستمرار كما فى شياخة الشريف لتناقص المساحة الأرضية المطلوبة للاستخدامات السكنية و هناك شياخات يتناقص فيها المعدل ثم يزداد كما فى شياخات الكبش وصالح ومازن . وتعتبر شياخة الخولى الشياخة الوحيدة التى تناقص عدد سكانها من ١٤٧٧٦ عام ١٩٧٦ إلى ١١٤٧٤ نسمة عام ١٩٩٦ بسبب قدم مبانيها من ناحية ، وهجرة الأسر منها إلى الشياخات الأخرى من ناحية ثانية ، وعدم وفرة المساحات المطلوبة للاستخدامات السكنية من ناحية ثالثة .

أما ضوابط النمو فهى : –

١- الزيادة الطبيعية (المواليد - الوفيات) :-

من دراسة معدلات المواليد العام لسكان مدينة سوهاج فى الفترة ١٩١٧ – ١٩٩٦ والتى تظهر فى الجدول رقم (٥) يتضح أن الاتجاه العام لهذه المعدلات نحو الانخفاض التدريجى ، فقد بلغت ٥٥,٩٪ فى الفترة ١٩١٧– ١٩٢٧ ، بينما بلغت ٣٤,٧٪ فى الفترة ١٩٨٦–١٩٩٦ . ويلاحظ أن

معدلات المواليد بالمدينة تفوق مثيلتها بالجمهورية فى كل الفترات السابقة ، فقد بلغت فى الفترتين السابقتين على سبيل المثال ٤١,٨ ٪ ٣٠,٣ ٪ على الترتيب ، كما تتباين معدلات المواليد من عام إلى آخر فى المدينة ، تتباين أيضًا من شياخة لأخرى ومن منطقة لأخرى داخل الشياخة الواحدة لاعتبارات اجتماعية واقتصادية بل ودينية ، فعلى سبيل المثال بلغت معدلات المواليد فى عام ١٩٧٦ فى شياخة الكبش ٤١,٦ فى الآلف وفى شياخة فراج ٣٦ فى الآلف والشريف ٣٠,٢ فى الألف والخولى ١٨ فى الألف ومازن ٦,٧ فى الألف .

جدول رقم (٥)

معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية فى مدينة سوهاج فى الفترة ١٩١٧– ١٩٩٦

السنة	١٩١٧–	١٩٢٧–	١٩٣٧–	١٩٤٧–	١٩٦٠–	١٩٦٦–	١٩٧٦–	١٩٨٦–
المواليد	٥٧,٢	٥٥,٩	٥٣	٤٨,٦	٥٠,٢	٤٠	٣٦,٢	٣٤,٧
الوفيات	٤٣,٢	٣٨,٨	٣٥,٤	٢٥,٩	٢٣,٥	١٦,١	١٣,٥	١٠,١
الزيادة الطبيعية	١٤	١٧,١	١٧,٦	٢٢,٧	٢٦,٧	٢٣,٩	٢٢,٧	٢٤,٦

وتتشابه معدلات الوفيات الخام لسكان المدينة مع معدلات المواليد فى اتجاهها نحو الانخفاض إذ بلغت الأولى ٤٣,٢ ٪ فى الفترة ١٩١٧ – ١٩٢٧ و ١٠,١ ٪ فى الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٦ . وبمقارنة معدلات الوفيات فى المدينة بمثيلتها فى الجمهورية نجد أن مدينة سوهاج أعلى بكثير من الجمهورية إذ بلغت فى الأخيرة فى الفترتين السابقتين ٢٨,١ ٪ و ٧,٦ ٪ على الترتيب .

ومن دراسة حالات الوفاة بالمدينة لبعض السنوات اتضح أن حالات وفيات الرضع تمثل ٤٥ ٪ من جملة الوفيات وإذا أضفنا إليهم حالات الوفاة لمن هم أقل من خمس سنوات فسوف تصل النسبة إلى ٥٨,٤ ٪ أما حالات الوفاة لمن هم أكبر من ٦٥ سنة فتبلغ ٢٠,٦ ٪ ، بينما تسهم الفئة العمرية ٥– ٦٥ سنة بنسبة ٢١ ٪ ومن دراسة أسباب الوفاة وجد أن أمراض الجهاز الهضمى تسهم بـ ٣٥,٨ ٪ من

جملتها ، تليها أمراض الجهاز الدورى والتنفسى بنسبة ١٠,٣ ٪ لكل منها . أما النسبة الباقية فتسهم بها أمراض الجهاز العصبى والإصابات النارية والحروق وحوادث السيارات . كذلك اتضح من دراسة الوفيات على مستوى الشياخات تباين معدلاتها فهى تصل إلى ٣٨ فى الألف فى شياخة الكبش و ٣٣٪ فى الشريف و ٩٪ فى فراج و ٥,٥٪ فى الخولى و ٠,٢٪ فى مازن .

وعلى الرغم من أن اتجاه كل من المواليد والوفيات بالمدينة أخذ نحو الانخفاض المستمر إلا أن الزيادة الطبيعية آخذة فى الارتفاع المستمر وإن كانت قد بدأت تنخفض فى الفترة ١٩٦٦-١٩٨٦ لترتفع مرة أخرى فى الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ فقد بلغت معدلاتها فى الفترة ١٩١٧-١٩٢٧ نحو ١٤ فى الألف بينما بلغت ٢٦,٧ فى الألف فى الفترة ١٩٦٠-١٩٦٦ وهى أقصى معدل للزيادة بسبب انخفاض معدلات الوفيات المستمر بصورة أكثر من المواليد . ثم انخفض المعدل فى الفترة ١٩٦٦-١٩٧٦ ليصل إلى ٢٣,٩ فى الألف بسبب ظروف الحرب التى عاشتها مصر خلال هذه الفترة ، واستمر هذا الانخفاض فى الفترة ١٩٧٦-١٩٨٦ لترتفع مرة أخرى ليصل إلى ٢٤,٦فى الألف فى الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٦ . ويلاحظ أن معدل الزيادة الطبيعية فى مدينة سوهاج يرتفع عن مثيله بالجمهورية فقد بلغ فى الأولى٢٤,٦ فى الألف وفى الثانية ٢٤,١ فى الألف .

والخلاصة أن مدينة سوهاج قد مرت بالمرحلة الديموغرافية البدائية التى تتميز بزيادة معدل المواليد (٤٠-٥٠ فى الألف) والوفيات (٣٠-٣٥ فى الألف) منذ عام ١٩٤٧ . فقبل هذا العام بلغ متوسط معدل المواليد ٥٥,٤ فى الألف ، بينما بلغ متوسط معدل الوفيات ٣٩٪ وقد دخلت المدينة منذ هذا العام المرحلة الانتقالية والتى تتميز بارتفاع معدل المواليد مع نقص ملحوظ فى معدل الوفيات ، ومن ثم تتسع الفجوة بينهما وترتفع الزيادة الطبيعية . فقد بلغ معدل المواليد فى الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦ نحو ٣٤,٧ فى الألف والوفيات ١٠,١ فى الألف والزيادة الطبيعية ٢٤,٦ فى الألف .

٢- الهجرة :

تعتبر الهجرة من عوامل النمو السكانى التى لا يمكن تجاهلها خاصة فى المدن تلك التى تعتبر موطن الأقليات والراغبين فى تحسين مستواهم والباحثين عن العمل . وقد اعتمدت دراسة الهجرة فى الفترة من ١٩١٧حتى ١٩٩٦ على حساب الفرق بين الزيادة الكلية للسكان الزيادة الكلية للسكان والزيادة الطبيعية ، كما اعتمدت فى تحديد اتجاهات الهجرة وخصائصها على بيانات تغيير محال الإقامة المدونة بمكتب السجل المدنى بمدينة سوهاج فى الفترة من ١٩٦٦ حتى ١٩٧٦ وفى الفترة ١٩٨٠-١٩٩١ .

جدول رقم (٦)

نصيب الزيادة الطبيعية والهجرة فى نمو السكان بمدينة سوهاج فى الفترة ١٩١٧–١٩٩٦

التعداد	جملة السكان	الزيادة الكلية	نصيب الزيادة	٪	نصيب الهجرة	٪
١٩١٧–	٢٠٧٦٠	–	–	–	–	–
١٩٢٧–	٢٥٢٨٨	٤٥٢٨	٢٠٠٨	٤٤,٣	٢٥٢٠	٥٥,٧
١٩٣٧–	٣١٨٨٩	٦٦٠١	٤٩٠٥	٧٤,٣	١٦٩٦	٢٥,٧
١٩٤٧–	٤٣١٦٨	١١٢٧٩	٥٠٦٦	٤٤,٩	٦٢١٣	٥٥,١
١٩٦٠–	٦١٩٤٤	١٨٧٧٦	١٤٢٠٦	٧٥,٧	٤٥٧٠	٢٤,٣
١٩٦٦–	٧٤٧٥٣	١٢٨٠٩	١٠٢٥٥	٨٠	٢٥٥٤	٢٠
١٩٧٦–	١٠٢٩١٤	٢٨١٦١	١٧٨٦٥	٦٣,٤	١٠٢٩٦	٣٦,٦
١٩٨٦	١٣٢٦٩٤	٣٨٠٦٥	٣٢٦٣١	٨٥,٧	٥٤٣٣	١٤,٣
–	–	١٢٠٢١٩	٨٦٩٣٦	٧٢,٣	٣٣٢٨٣	٢٧,٧

وبالنظر إلى الجدول السابق رقم (٦) والذى يوضح نصيب الزيادة الطبيعية والهجرة فى نمو السكان بمدينة سوهاج يتضح أن نصيب الهجرة من جملة الزيادة الكلية فى الفترة بلغت ٢٧,٧ ٪ . بينما أساهمت الزيادة الطبيعية بـ ٧٢,٣ ٪ كما بلغت الهجرة أقصى إسهام لها فى النمو فى الفترة ١٩١٧–١٩٢٧ إذ أسهمت بـ ٥٥,٧ ٪ من جملة الزيادة الكلية ، بينما بلغت الهجرة أدنى إسهام لها فى النمو فى الفترة ١٩٨٦–١٩٩٦ ، إذ أسهمت بـ ١٤,٣ ٪ فقط من جملة الزيادة الكلية وربما يرجع ذلك إلى كبر التيار الخارج من المدينة . أما عن خصائص المهاجرين فقد تبين من الدراسة ما يلى : –

★ أن معظم الهجرة إلى مدينة سوهاج هجرة عائلية إذا بلغ عدد حالاتها فى الفترتين السابقتين ١٠٠٢٧ حالة بنسبة ٧٣,٦٪ بينما بلغ عدد حالات الهجرة الفردية ٣٥٩٧ حالة بنسبة ٢٣,٣٪ من جملة حالات الهجرة .

★ أن معظم المهاجرين إلى مدينة سوهاج من الذكور بنسبة ٩٦,٣٪ ، بينما بلغ نسبة حالات هجرة الإناث ٣,٧٪ مع ملاحظة أن معظم حالات هجرة الإناث فردية . كما وجد أن نسبة المسيحيين تمثل ١٥,٢٪ من جملة حالات الهجرة ، بينما يمثل المسلمون ٨٤,٨٪ كذلك وجد أن ٩٧,٢٪ من جملة حالات الهجرة تتراوح أعمارهم بين ٢٠ وأقل من ٦٥ سنة . كما وجد أن متوسط أعمار حالات الهجرة الفردية بلغ ٢٥,٨ عاما ، بينما بلغ متوسط أعمار الهجرة العائلية ٣٨,٤ عاما .

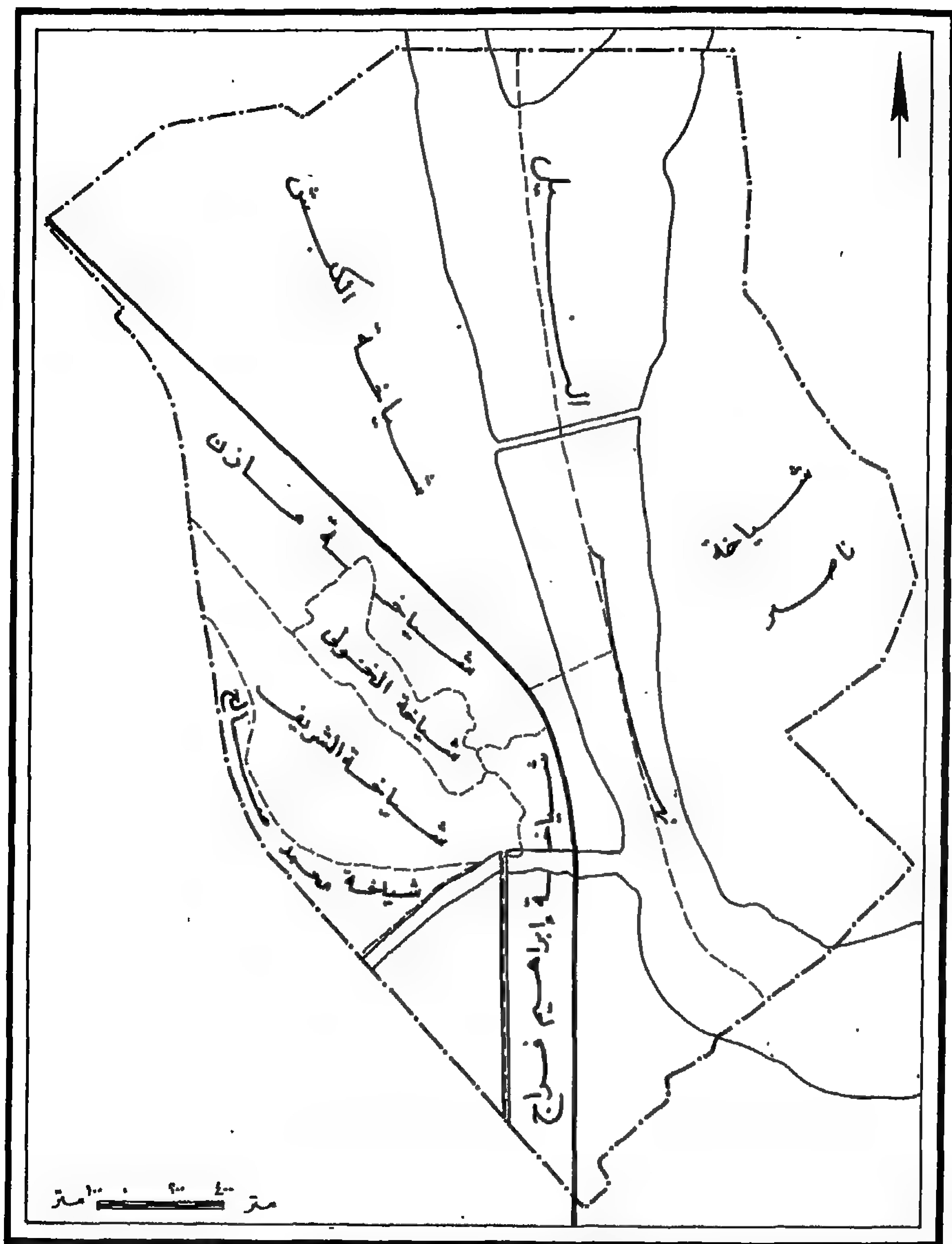
★ تتمثل الوظائف التى يعمل بها المهاجرون بالمدينة فى الوظائف الحكومية بنسبة ٣٤,٧٪ من جملة من وجد له وظيفة تلتها الوظيفة الصناعية بنسبة ٢٣,٨٪ وقطاع الخدمات الصحية والتعليمية بنسبة ١٥,٥٪ ثم قطاع الأمن بنسبة ١١,١٪ ، ويليه النقل بنسبة ٣,٩٪ ثم البناء والتشيد بنسبة ٣,١٪ فالتجارة بنسبة ٣٪ ، أما القطاعات الأخرى فتسهم بـ ٤,٩٪ .

أما عن مصدر الهجرة فتعد محافظة سوهاج المصدر الأول لها حيث أسهمت بنسبة ٤٥,٦٪ تلتها محافظة القاهرة بنسبة ١٠,٥٪ ثم أسيوط بنسبة ٩٪ ، محافظة أسوان بنسبة ٦,٨٪ ثم قنا بنسبة ٦,٨٪ ، أما النسبة الباقية فتأتى من المحافظات الأخرى بالجمهورية .

٢- توزيع السكان وكثافتهم

توزيع السكان :

كانت مدينة سوهاج تنقسم إلى أربعة أقسام إدارية فى تعدادى ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ ، ثم أصبحت تتكون من ست شياخات فى تعدادات ١٩٦٠-١٩٦٦-١٩٧٦ ، ثم سبع شياخات فى تعدادى ١٩٨٦-١٩٩٦ . وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الفترة ١٩٣٧-١٩٩٦ إلى أربع فترات فى توزيعنا للسكان طبقا لتغير الحدود الإدارية للوحدات الصغرى للمدينة .



شياخة مدينة سوهاج شكل (١)

١- توزيع السكان فى تعداد ١٩٣٧- ١٩٤٧ :

أ - شملت مدينة سوهاج عام ١٩٣٧ نحو ٣١٨٨٩ نسمة منهم ٩٦,١ ٪ داخل الكردون ، بينما ضمت المنطقة التى خارج الكردون ٣,٩ ٪ وقد احتل قسم ثان المرتبة الأولى بنسبة ٢٩,١ ٪ يليه قسم أول بنسبة ٢٥,٣ ٪ وشغل قسم رابع المرتبة الثالثة بنسبة ٢٤,١ ٪ وأخيرا قسم ثالث بنسبة ١٧,٦ ٪ .

ب - ضمت مدينة سوهاج عام ١٩٤٧ نحو ٤٣١٦٨ نسمة داخل الكردون وظل نفس الترتيب السابق بين أقسام المدينة ، مع ارتفاع نصيب قسم أول وثان ورابع حيث بلغت الزيادة فى قسم أول ١,٩ ٪ فى حين بلغت فى قسم ثانى ٢,٢ ٪ وقسم رابع ٢,١ ٪ أما قسم ثاث فقد انخفض نصيبه ٢,٣ ٪ عما كان عليه فى عام ١٩٣٧ .

٢- توزيع السكان فى تعدادات ١٩٦٠-١٩٦٦-١٩٧٦ :

أ - بلغ عدد سكان مدينة سوهاج فى تعداد ١٩٦٠ نحو ٦١٩٤٤ نسمة وكانت شياخة الكبش تحتل المرتبة الأولى بنسبة ٢٥,٤ ٪ من جملة سكان المدينة . تلتها شياخة الشريف بـ ٢١,١ ٪ ثم شياخة مازن بـ ٢٠,٧ ٪ أما شياخة الخولى فتحتل المرتبة الرابعة بنسبة ١٨,٤ ٪ ثم شياخة فراج بنسبة ١٢,٣ ٪ ، وأخيرا شياخة صالح بنسبة ٢,١ ٪ .

ب- ضمت مدينة سوهاج ٧٤٧٥٣ نسمة فى تعداد ١٩٦٦ ، مع ملاحظة ثبات الترتيب السابق للشياخات مع زيادة نسب شياخات الشريف والكبش بنسبة ٣ ٪ للأولى و ١ ٪ للثانية ، بينما انخفضت نسب شياخات الخولى ، فراج ، مازن ، صالح بنسب ١,٨ ٪ ، ١,٧ ٪ ، ٠,٤ ٪ . ٠,٢ ٪ ولا يعنى تناقص نصيب هذه الشياخات من السكان تناقص عدد سكانها ، فعدد سكانها فى تزايد ، ولكن معدل نموهم أقل من مثيله فى شياختى الشريف والكيش .

جـ- بلغ عدد سكان المدينة فى تعداد ١٩٧٦ نحو ١٠٢٩١٤ نسمة ، وقد حافظت الشياخات على ترتيبها السابق وزاد نصيب شياخة الشريف بنسبة ٣,٥ ٪ والكبش بنسبة ١,٢ ٪ وصالح بنسبة ٠,١ ٪ بينما أنخفض نصيب شياخات الخولى بنسبة ٢,١ ٪ وفراج بنسبة ١,٥ ٪ ومازن بنسبة ١,٢ ٪ عن التعداد السابق .

٣- توزيع السكان فى تعدادى ١٩٨٦- ١٩٩٦ :

أ - بلغ عدد سكان المدينة ١٣٢٦٤٩ نسمة فى تعداد ١٩٧٦ وقد احتلت شياخة الشريف المرتبة الأولى بنسبة ٢٦,٣ ٪ تلتها شياخة الكبش بنسبية ٢٥,٦ ٪ ثم شياخة مازن بنسبة ٢١,٧ ٪ ، ثم

شياخة الخولى بنسبة ٩,٧ ٪ .أما شياخة فراج فتحتل المكانة الخامسة بنسبة ٧,٨٪ ثم شياخة ناصر بنسبة ٤,٦ ٪ وأخيرا شياخ صالح بنسبة ٤,٣ ٪ .

ب – ضمت مدينة سوهاج ١٧٠٤١٧ نسمة فى تعداد ١٩٩٦ ، واحتلت شياخة الكبش المرتبة الأولى بنسبة ٢٧,٨ ٪ بعد أن كانت تحتل المكانة الثانية فى التعداد السابق ، وشغلت شياخة الشريف المكانة الثانية بنسبة ٢٣,٥ ٪ بعد أن كانت تحتل المكانة الأولى ، بينما حافظت شياخة مازن على ترتيبها الثالث بنسبة ٢٠,٥ ٪ أما شياخة ناصر فقد احتلت المكانة الرابعة بنسبة ٩,١ ٪ بعد أن كانت تشغل المكانة السابعة ، تأتى بعد ذلك شياخة فراج التى حافظت على ترتيبها الخامس بنسبة ٦,٨ ٪ ، ثم شياخة الخولى التى تراجعت من المكانة الرابعة إلى السادسة بنسبة ٦,٧ ٪ وأخيرا شياخة صالح التى تراجعت من المكانة السادسة إلى السابعة بنسبة ٥,٦ ٪ من جملة سكان المدينة .

كثافة السكان :

تعرضت مساحة المدينة للتغير بسبب تغير حدود عوائد الأملاك فقد بلغت ٥,٣ كم٢ عام ١٩٢٧ ، ثم تناقصت إلى ٤,٨ كم٢ عام ١٩٣٧ ثم زادت إلى ٩,٤٥كم٢ عام ١٩٦٠ واستمرت على هذا الوضع حتى عام ١٩٩٦ . وقد بلغت الكثافة العامة لمدينة سوهاج ٢٠ نسمة / فدان عام ١٩٢٧ ، ٢٧,٩ نسمة/ فدان عام ١٩٣٧ ، ٣٧,٨ نسمة / فدان عام ١٩٤٧ ثم انخفضت إلى ٢٧,٧ نسمة / فدان بسبب اتساع مساحة المدينة عام ١٩٦٠ ، ثم بدأت تتزايد بتزايد السكان فارتفعت إلى ٣٣,٤ نسمة ، فدان عام ١٩٦٦ ، ثم ٤٦ نسمة / فدان عام ١٩٧٦ ، ثم ٥٨,٧ نسمة / فدان ١٩٨٦ ، وأخيرا ٧٥,٥ نسمة عام ١٩٩٦ .

أما على مستوى الشياخات فبالنظر إلى الجدول التالى يتضح أن شياخة الخولى احتلت المرتبة الأولى فى الكثافة العامة بين شياخات المدينة فى تعدادى ١٩٦٠ – ١٩٧٦ وترجع هذه المكانة إلى احتلالها مساحة صغيرة نسبيا كما أن معظم مساحاتها منطقة مبنية .

جدول رقم (٧)

كثافة السكان الكلية والصافية فى شياخات المدينة فى الفترة ١٩٦٠ – ١٩٩٦ (نسمة فى الفدان)

الشياخة	١٩٦٠		١٩٧٦		١٩٨٦		١٩٩٦	
	عامة	صافية	عامة	صافية	عامة	صافية	عامة	صافية
ناصر	–	–	–	–	٨,٧	٨٥	٢٢	٢١٣
الكبش	١١	٢٥٤	١٩	٣٦١	٤٣	١٥١	٦٠	١٦٥
فراج	٢٧	٣٢١	٣٤	٣٠٧	٣٧	٣٢١	٤١	٢٩٣
مازان	٩٢	٢٨٤	١٤٢	٣٤٥	٢٠٨	٤٠٣	٢٥٣	٤٢٠
الخولى	٢٠٠	٤٧٨	٢٥٩	٦٢٠	٢٢٥	٥٤١	٢٠١	٤٨٢
الشريف	١٦	٣٨٧	١٠٢	٦٦٧	١٤٢	٤٧٣	١٦٤	٥٢٣
صالح	١١٥	٥٥٠	١٨٩	٩٠١	١٢٥	١١٣	٢١٢	١٩٢
المدينة	**٢٧**	**٣٢٦**	**٤٥**	**٤٣٨**	**٥٨,٧**	**٢٤٢**	**٧٥,٥**	**٢٧٠**

وتاتى شياخة صالح فى المركز الثانى لصغر مساحتها ، ، ثم تأتى بعد ذلك بالترتيب شياخات مازن ، الشريف ، فراج ، الكبش حيث تتسع مساحاتها الكلية كما تتسع فيها أيضا مساحة الاستخدامات غير السكنية . أما فى تعداد ١٩٧٦ فقد حافظت معظم الشياخات على مراكزها باستثناء شياخة الشريف التى احتلت المرتبة الرابعة بدلا من الخامسة وشياخة فراج التى شغلت المكانة الخامسة بدلا من الرابعة ، أما فى تعداد ١٩٨٦ فقد حافظت شياخة الخولى على مكانتها الأولى بينما تغيرت مراكز الشياخات الأخرى فاحتلت مازن المركز الثانى والشريف المركز الثالث وصالح المركز الرابع والكبش الخامس وفراج السادس وشياخة ناصر المستحدثة المركز السابع وقد احتفظت بعض الشياخات فى تعداد ١٩٩٦ بمراكزها تبادلت الشياخات الأخرى مركزها . فشياخة الكبش احتفظت بمركزها الخامس وشياخة فراج بمركزها السادس وناصر بمركزها السابع ، بينما شغلت شياخة مازن المكانة الأولى ، وصالح المرتبة الثانية والخولى المركز الثالث والشريف المكانة الرابعة

أما بالنسبة للكثافة الصافية فقد بلغت بالمدينة ٣٢٦ ن / ف في عام ١٩٦٠ ، ارتفعت إلى ٤٣٨ ن / ف عام ١٩٧٦ ، ثم انخفضت إلى ٢٧١,٣ ن / ف عام ١٩٩٦ لزيادة مساحة الاستخدامات السكنية التى زادت من ١٩٠,٥ فدانا عام ١٩٦٠ إلى ٦٣١,٣ فدانا عام ١٩٩٦ .

وقد احتلت شياخة صالح المرتبة الأولى فى تعداد ١٩٦٠ فى هذه الكثافة حيث بلغت ٥٥٠ ن / ف ، واحتلت شياخة الخولى المكانة الثانية بكثافة ٤٧٨ ن/ف ، ثم تلى ذلك الشريف بـ ٣٧٨ ن / ف وفراج ٣٢٢ ن / ف ، مازن ٢٨٤ ن / ف ، الكبش ٢٥٤ ن / ف . وقد تباين هذا الترتيب عن مثيله فى السنوات التالية كما هو واضح فى الجدول السابق فشياخة محمد صالح احتلت المرتبة الأولى فى تعدادى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ثم السادسة فى ١٩٨٦-١٩٩٦ .

وشياخة الشريف شغلت المكانة الثالثة فى ١٩٦٠ بينما احتلت المكانة الأولى فى ١٩٩٦ – ويلاحظ أن الكثافة الصافية تتباين من منطقة إلى أخرى طبقا لنمط المبانى وحداثتها فالمبانى الحديثة عادة ما يزيد عدد طوابقها على خمسة طوابق ويضم كل طابق أكثر من وحدة سكنية لذلك نجد أن الكثافة الصافية قد تزيد عن ١٢٠٠٠ ن / ف فى مناطق المخبز الآلى ومنطقة ناصر وبعض مناطق شياخة فراج .

٣- تركيب السكان

١- التركيب النوعى :

عادةما ترتفع النسبة النوعية فى المدن بسبب عدة متغيرات أهمها نسبة التعليم بين الإناث ومركز المرأة فى المجتمع ودرجة التطور الاقتصادى . وقد بلغت نسبة النوعية فى مدينة سوهاج ١١٢,٨ فى عام ١٨٩٧ ، ١٠٨ عام ١٩٢٧ ، ١٠٤ عام ١٩٦٠ ، ١٠١ عام ١٩٩٦ ويلاحظ أن هذه النسبة النوعية تفوق مثيلتها بالجمهورية فى الفترات السابقة باستثناء عام ١٩٩٦ . فقد بلغت نسبة الجمهورية فى نفس الأعوام السابقة ١٠٣,١ ، ١٠٥,٩ ، ١٠١,٩ ، ١٠٤,٧ . ولعل انخفاض النسبة النوعية بالمدينة فى التعداد الأخير يرجع إلى أن المدينة أصبحت تجذب الإناث والذكور معا بسبب وجود فرص العمل والتعليم لهم . وبتتبع التركيب النوعى فى فئات السن المختلفة وجد أن النسبة النوعية تزداد فى كل الفئات باستثناء فئات ١٥-٢٠-٢٥ وهى فئات التعليم والعمل للإناث قبل زواجهن ، وتعتبر شياخة فراج أعلى شياخات المدينة حيث بلغت النسبة النوعية فى تعداد ١٩٩٦ نحو ١٠٧ ، تلتها شياخة الشريف ومازن بنسبة ١٠٥ ، ثم صالح بنسبة ١٠٣ والخولى ١٠٢ . أما

النسبة فى شياختى ناصر والكبش فتنخفض عن مثيلتها بالمدينة والشياخات السابقة حيث بلغت نسبتها ١٩٨٧ ، ١٩٩٩ . ويرجع ارتفاع نسبة شياخة فراج إلى وجود جزء من الحى التجارى بها ، فضلا عن انخفاض المستوى الاجتماعى والذى يتناسب مع ظروف المهاجرين هذا بالإضافة إلى وجود مصانع الغزل والحلج وتجفيف البصل التى تتطلب أيدى عاملة خاصة من الذكور . أما انخفاض النسبة فى شياختى ناصر والكبش فيرجع إلى تركز مساكن الطالبات بهاتين الشياختين .

٢ - التركيب العمرى :

يعد التركيب العمرى من أهم العوامل الديموغرافية دلالة على قوة السكان الإنتاجية ، ومقدار حيويتهم ، كما أنه يشير إلى اتجاه نمو السكان ويظهر حجم ونوع الخدمات التى تحتاجها فئة عمرية . وباختصار الفئات العمرية الخمسية إلى ثلاث فئات رئيسية وبالنظر إلى الجدول التالى رقم (٨) يتضح ما يلى :-

١- فئة العمر الصغيرة (أقل من ١٥ سنة) تشغل المرتبة الثانية بين الفئات حيث تضم ٣٩٪ كمتوسط للفترة ١٩٣٧ - ١٩٩٦ . وقد بلغت هذه الفئة أعلى تعداد فى ١٩٦٠ بنحو ٤٢,٧٪ وأدنى نسبة لها فى تعداد ١٩٩٦ بنحو ٣٤٪ .

جدول رقم (٨)

نسب الفئات العمرية الرئيسية ومعدل الإعالة النظرى فى الفترة ١٩٣٧ - ١٩٩٦

التعداد	أقل من ١٥ سنة		١٥-٦٥ سنة		+ ٦٥ سنة		نسبة الإعالة
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
١٩٣٧	١٣٠٣٤	٤٠,٩	١٧٥٣١	٥٥	١٣٢٤	٤,١	٨١,٩
١٩٤٧	١٧٥٦٢	٤٠,٧	٢٤٢٤٤	٥٦	١٣٦٢	٣,٣	٧٨,١
١٩٦٠	٢٦٤٢٥	٤٢,٧	٣٣٤٥٥	٥٣,٩	٢٠٦٤	٣,٤	٨٥,٢
١٩٧٦	٣٧٨٧٠	٣٦,٨	٦١٤٨٢	٥٩,٧	٣٥٦٢	٣,٥	٦٧,٤
١٩٩٦	٥٨٠٥٥	٣٤	١٠٦٦٤٩	٦٢,٦	٥٧١٣	٣,٤	٥٩,٧٩
المتوسط	٣٩		٥٧,٤		٣,٦		

٢ – أن فئة العمر الوسطى (١٥–٦٥) تحتل المرتبة الأولى بـ ٥٧,٤ ٪ كمتوسط للفترة السابقة وقد بلغت هذه الفئة أعلى نسبة لها فى تعداد ١٩٩٦ بنحو ٦٢,٦ ٪ ، بينما بلغت أدنى حد لها فى تعداد ١٩٦٠ بنحو ٥٣,٩ ٪ .

٣– أن فئة العمر الكبيرة (+ ٦٥) تشغل المكانة الأخيرة بين الفئات بنسبة ٣,٦ ٪ كمتوسط للفترة السابقة . وقد بلغت هذه الفئة أعلى نسبة لها فى تعداد ١٩٣٧ بنسبة ٤,١ ٪ بينما بلغت أدنى نسبة لها ٣,٣ ٪ فى تعداد ١٩٤٧ .

٤– تتباين نسب هذه الفئات الرئيسية بمدينة سوهاج تباينا بسيطا عن مثيلها بالجمهورية إذ بلغت فى الأخيرة بالترتيب٣٧,٦٧ ، ٥٨,٩٣ ٪ ، ٣,٤ ٪ .

مما سبق يتضح أن تركيب السكان العمرى يأخذ اتجاها إيجابيا حيث تنخفض نسبة صغار وكبار السن وهم المعالين إلى نسبة السكان فى الفئة الوسطى وهم العائلين . وبالنظر إلى الجدول رقم (٨) يتضح أن معدل الإعالة النظرى فى مدينة سوهاج أخذ فى التناقص باستثناء تعداد ١٩٦٠ ، فقد بلغ ٨١,٩ فى تعداد ١٩٣٧ بمعنى أن كل مائة نسمة من الفئة الوسطى تعول ٨١,٩ من الفئتين الصغيرة والكبيرة ، بينما بلغ ٦٧,٤ فى تعداد ١٩٧٦ ، ثم ٥٩,٧٩ فى تعداد ١٩٩٦ وهو بذلك يقل عن مثيله بالجمهورية والذى بلغ فى عام ١٩٩٦ نحو ٦٩,٦ . وبالنظر إلى معدل الإعالة فى شياخات المدينة بالجدول رقم (٩) تبين أنه يختلف من شياخة إلى أخرى فهو يصل إلى أقصى حد له فى شياخة صالح تليها الشريف ثم فراج فمازن ثم الخولى فالكبش وأخيرا ناصر . كما يتضح أيضا أن المعدل بشياخات فراج والشريف وصالح يفوق مثيله بالمدينة بينما يقل فى شياخات الخولى ومازن والكبش وناصر .

التركيب الدينى :

ترتفع نسبة المسيحيين فى محافظات الوجه القبلى بمصر . ولهذا الارتفاع جذوره التاريخية مثل الاضطهادات الدينية التى حلت بهم فى عهد الرومان وغيرهم مما أدى إلى هجرة المسيحيين إلى الوجه القبلى وأنشاء الأديرة والكنائس والعديد من المغارات ، وإذا كانت محافظات الصعيد ترتفع فيها نسبة المسيحيين فمن الأولى أن ترتفع فى مدن هذه المحافظات فالمدينة هى موطن الأقليات ، كما أن معظم المسيحيين يعملون فى التجارة والمهن الحرة التى مجالها المدن . ومن تتبع نسبة المسيحيين بالمدينة فى الفترة ١٩١٧ – ١٩٨٦ وجد أن هذه النسبة كانت تتزايد فى الفترة ١٩١٧ – ١٩٤٧ حيث ببلغت بالترتيب ٢٠,٢ ٪ ، ٢٣,٣ ٪ ، ٢٦,١ ٪ ، ٢٧ ٪ من جملة سكان المدينة ، ثم

أخذت هذه النسبة فى التناقص لتصبح ٢٦,٤ ٪ فى تعدادى ١٩٦٠ – ١٩٦٦ ، ثم ٢٥ ٪ عام ١٩٧٦ ، ثم ٢٤ ٪ عام ١٩٨٦ . وتتباين نسبة المسيحين من شياخة إلى أخرى فهى تصل إلى ٣٤,٦ ٪ فى شياختى الكبش وناصر ، بينما تصل إلى ٢٨ ٪ فى مازن و ٢٢ ٪ فى الخولى و ١٨ ٪ فى الشريف و ٩,٨ ٪ فى فراج ثم ٢,١ ٪ فى صالح .

التركيب الاقتصادى :

بلغت جملة ذوى النشاط الاقتصادى بمدينة سوهاج ٤٩٢٣٦ نسمة عام ١٩٩٦ بنسبة ٤٣,٨٢ ٪ من جملة الأفراد الأكثر من ١٥ سنة . بينما بلغت جملة من ليس لهم نشاط ٦٣١٢٦ نسمة بنسبة ٥٦,١٨ ٪ ويرجع ارتفاع النسبة الأخيرة إلى ارتفاع نسبة الملتحقين بمرحلة التعليم الجامعى وقد ساهم الذكور بنسبة ٧١,٧٥ ٪ من جملة ذوى النشاط ، بينما ساهمت الإناث بنسبة ٢٨,٢٥ ٪ ، ويلاحظ أن نسبة الإناث من جملة ذوى النشاط فى تزايد مستمر ، فقد بلغت نسبتهم ٧,٨ ٪ عام ١٩٦٠ ، ثم ١٢,٨ ٪ عام ١٩٧٦ وأخيرا ٢٨,٢ ٪ عام ١٩٩٦ . ويلاحظ أن نشاط الخدمات يمثل أولى الأنشطة التى تعملن بها الإناث حيث بلغت نسبتهم ٤١ ٪ من جملة العاملين به . أما بخصوص توزيع ذوى النشاط على الأنشطة الاقتصادية فنجد أن نشاط الخدمات يأتى فى المرتبة الأولى بنسبة ٥٥,٥ ٪ يليه نشاط الصناعة بنسبة ١٠,٩ ٪ ثم التجارة ببنسبة ٩,٥ ٪ ، فالتمويل والتأمينات والعقارات بنسبة ٧ ٪ ثم النقل والتخزين بنسبة ٦,٨ ٪ ، فالتشييد والبناء بنسبة ٤,٧ ٪ . أما الأنشطة الباقية فتضم ٥,٦ ٪ من جملة ذوى النشاط ويلاحظ أن ترتيب ونسب بعض الأنشطة فى تعداد ١٩٩٦ قد تغيرت عن مثيلتها فى تعدادى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ . فنشاط الخدمات كان يسهم بـ٤٥,٢ ٪، ٤٦,٨ ٪ فى التعدادين السابقين على الترتيب ونشاط التجارة كان يشغل المكانة الثانية ببنسبة ١٥ ٪ ، ١٢,٦ ٪ ونشاط الصناعة كان يشغل المكانة الثالثة بنسبة ٩,٩ ٪ ، ١٢,٤ ٪ ، ونشاط النقل والتخزين كان يشغل المكانة الرابعة بنسبة ١٢,٣ ٪ ١١,٨ ٪ .

وبالنظر إلى نسب هذه الفئات الرئيسية بشياخات المدينة لعام ١٩٩٦ نجدها تتباين من شياخة إلى أخرى كما يتضح من الجدول التالى رقم (٩) فنسبة الفئة العمرية الصغيرة تزيد عن مثيلتها فى المدينة فى شياخات فراج ، الشريف ، صالح ، مازن بينما تقل عنها فى شياخات ناصر ، والكبش والخولى . وتعتبر شياخة صالح أعلى الشياخات فى هذه الفئة فهى تزيد عن نسبة المدينة بـ ٧,٦ ٪ ويرجع ذلك إلى الطابع الريفى لهذه الشياخه إذا كانت تمثل عزبة ريفية احتواها كردون المدينة بعد نموها العمرانى الحديث . أما أدنى نسبة لها فتوجد فى شياخة ناصر حيث تقل عن مثيلتها بالمدينة

بـ ١٠,٩ ٪ بسبب تركز طلاب الجامعة بها . اما الفئة العممرية الوسطى فتزيد فى شياختى ناصر والكبش بينما تقل فى الشياخات الأخرى . وتعد شياخة ناصر أعلى شياخات المدينة فى هذه الفئة حيث تتزيد عن مثيلتها بالمدينة بـ ١٢,٧ ٪ ببينما تعد شياخة صالح اقلها حيث تنخفض نسبتها عن مثيلتها بالمدينة بـ ٦,٨ ٪ لنفس الأسباب السابقة الذكر وتتباين الفئة العمرية الكبيرة عن الفئتين السابقتين بشياخات المدينة فهى تزيد عن مثيلتها بالمدينة فى شياخات الشريف وفراج والخولى بينما تتعادل فى شياخة الكبش وتنخفض فى شياخات ناصر ومازن وصالح .

جدول رقم (٩)

نسب الفئات العمرية الرئيسية ومعدل الإعالة النظرى بشياخات المدينة عام ١٩٩٦

الشياخة	الفئة الصغرى	الفئة الوسطى	الفئة الكبيرة	معدل الإعالة
فراج	٣٥,٦	٦٠,١	٤,٣	٦٦,٤
الخولى	٣٢,٨	٦٢,٢	٥	٥٨,٥
الشريف	٣٦,٥	٦٠	٣,٥	٦٦,٦
صالح	٤١,٦	٥٥,٨	٢,٦	٧٩,١
مازن	٣٦,٥	٦٠,٢	٣,٣	٥٩,١
الكبش	٣٢,٢	٦٤,٤	٣,٤	٥٥,٣
ناصر	٢٣,١	٧٥,٣	١,٦	٣٢,٧
المدينـة	٣٤	٦٢,٦	٣,٤	٥٩,٨

أما النسبة لذوى النشاط بالشياخات فتصل أكبر نسبة لهم فى شياخة مازن بنسبة ٤٧,٥ ٪ من جملة الأفراد الأكثر من ١٥ سنة تلتها شياخة الكبش بنسبة ٤٧,٢ ٪ ، ثم مازن بـ ٤٤,٤ ٪ فصالح بـ ٤٣,٢ ٪ ، فـالخـولى بنسـبـة ٤١,٥ ٪ ، وأخـيـرا ناصـر بنسـبـة ٢٩,٥ ٪ . أمـا عن ترتيب الأنشطة الاقتصادية فى شياخات المدينة طبقا لنسبة العاملين بها فيكاد يأخذ نفس الترتيب العام للمدينة مع اختلاف بسيط فنشاط النقل والتخزين مثلا يسبق نشاط التمويل والتأمينات والعقارات فى شياختى الشريف ومازن ، ويسبق التمويل والتأمينات والتشييد والبناء فى شياخة صالح كما يسبق نشاط التمويل والتامينات نشاط التجارة فى شياخة ناصر ومن ناحية أخرى تتباين نسبة النشاط الواحد فى شياخات المدينة ، فالخدمات تصل أكبر نسبة لها فى شياخة الكبش وأدنى نسبة لها فى شياخة صالح ، والصناعة تصل أكبر نسبة لها فى شياخة صالح وأدنى نسبة لها فى الكبش ، والتجارة تصل أكبر نسبة لها فى الخولى وأدنى نسبة لها فى ناصر كما فى الجدول السابق رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠)

نسب العاملين بالأنشطة الاقتصادية بشياخات المدينة عام ١٩٩٦

الشياخة	الخدمات	الصناعة	التجارة	التمويل والتموين	النقل	التشيدوالبناء	أخرى
فراج	٥٠,٢	١٣,١	١٠,٥	٧	٦,٨	٤,٩	٧,٥
الخولى	٤٥,٨	١٤,٢	١٤,١	٧,٢	٧,٢	٥,٩	٥,٦
الشريف	٤٦,٨	١٣,٢	١٢,٢	٥,٦	١٠	٥,٦	٦,٦
صالح	٤١,١	١٥,٨	١٣,٦	٥,٢	٨,٨	٦,٢	٩,٣
مازن	٥٧	١٠,٦	٨,٢	٦,٤	٨	٤,٧	٥,١
الكبش	٦٣	٧,٧	٧,٧	٨,٨	٤,١	٣,٤	٥,٣
ناصر	٤٨,١	٩	٤,٧	٦,٤	٢,٩	٥,٣	٢٣,٦
المدينة	٥٥,٥	١٠,٩	٩,٥	٧	٦,٨	٤,٧	٥,٦

أما النسبة لذوى النشاط بالشياخات فتصل أكبر نسبة لهم فى شياخة مازن بنسبة ٤٧,٥ ٪ من جملة الأفراد الأكثر من ١٥ سنة ، تلتها شياخة الكبش بنسبة ٤٧,٢ ٪ ، ثم مازن بـ ٤٤,٤ ٪ ، فصالح بـ٤٣,٢ ٪ ، فالخولى بنسبة ٤١,٥ ٪ ن وأخيرا ناصر بنسبة ٢٩,٥ ٪ . أما عن ترتيب الأنشطة الاقتصادية فى شياخات المدينة طبقًا لنسبة العاملين بها فيكاد يأخذ نفس الترتيب العام للمدينة مع اختلاف بسيط . فنشاط النقل والتخزين مثلا يسبق نشاط التمويل والتأمينيات والعقارات فى شياختى الشريف ومازن ، ويسبق التمويل والتأمينات والتشييد والبناء فى شياخة صالح كما يسبق نشاط التمويل والتأمينات نشاط التجارة تصل فى شياخة ناصر ، ومن ناحية أخري تتباين نسبة النشاط الواحد فى شياخات المدينة فالخدمات أكبر نسبة لها فى شياخة الكبش وأدنى نسبة لها فى شياخة صالح والصناعة تصل أكبر نسبة لها فى شياخة صالح ، وأدنى نسبة لها فى الكبش ، والتجارة تصل أكبر نسبة لها فى الخولى وأدنى نسبة لها فى ناصر كما فى الجدول السابق رقم (١٠) .

المبحث الرابع : التركيب الوظيفى لمدينة سوهاج

على الرغم من أن المدن تتميز بعدم التجانس فى بناءها وسكانها ، إلا أنها مجمع للعدد من الوحدات المتجانسة التى تتميز كل منها بخصائص مميزة ، تلعب دورا خاصا فى حياتها[١] . ويقوم الجغرافى بالتعرف على هذه الوحدات محاولا إبراز دورها الوظيفى وتحديد مساحتها ونسبتها من جملة مساحة المدينة ، كما يقوم بدراسة العلاقات المختلفة بينها من ناحية وبين وظائف السكان وحاجاتهم من ناحية أخرى[٢] . وبالنظر إلى الجدول التالى رقم (١١) يتضح أن المساحة المتطورة تبلغ ١٧٥٣,٠٦ فدانا بنسبة ٧٧,٩٥ ٪ من مساحة المدينة بينما تبلغ المساحة الخالية ٤٩٥,٩٥ فدانا بنسبة ٢٢,٠٥ ٪ . وتأتى شياخة الكبش فى مقدمة شياخات المدينة من حيث نصيبها من المساحات المتطورة إذ تستأثر بـ ٤٣,٢ ٪ من جملتها بالمدينة .

تلتها شياخة ناصر بنسبة ١٦,٣ ٪ ، ثم شياخة الشريف بنسبة ١٣,٦ ٪ وتأى شياخة فراج فى المرتبة الرابعة بنسبة ١٢,٩٩ ٪ ثم شياخة مازن بنسبة ٧,٨٧ ٪ فشياخة صالح بنسبة ٣,١٤ ٪ وأخيرا شياخة الخولى بنسبة ٢,٩ ٪ وإذ نظرنا إلى نصيب المساحة المتطورة من جملة المساحة الكلية للشياخات فسنجد أن شياخات الشريف ومحمد صالح والخولى ومازن تأتى فى المراتب الأولى بنسبة ١٠٠ ٪ لكل منها ، ثم شياخة الكبش بنسبة ٨١,٩٨ ٪ ، فشياخة فراج بنسبة ٨٠,٨٦٪ وأخيرا شياخة ناصر بنسبة ٥٠,٨٤٪ .

وتأتى الاستخدامات السكنية فى مقدمة الاستخدامات إذ تشغل ٣٦,٠٢٪ من جملة المساحة المتطورة بالمدينة ، تليها الشوارع بنسبة ٣٣,٤٢٪ ثم الاستخدامات الخدمية بنسبة ١٢,٣١ ٪ ، فالاستخدامات الصناعية بنسبة ٦,٦٢ ٪ ، وتأتى استخدامات أراضى الفضاء غير الزراعية فى المكانة الخامسة بنسبة ٥,٤٢ ٪ ، ثم الاستخدامات الترويحية بنسبة ٣ ٪ ، فالمرافق بنسبة ١,٤٦ ٪ ثم الاستخدامات الإدارية بنسبة ١,٣١ وأخيرا الاستخدامات التجارية بنسبة ٠,٤٤ ٪ من جملة المساحة المتطورة بالمدينة .

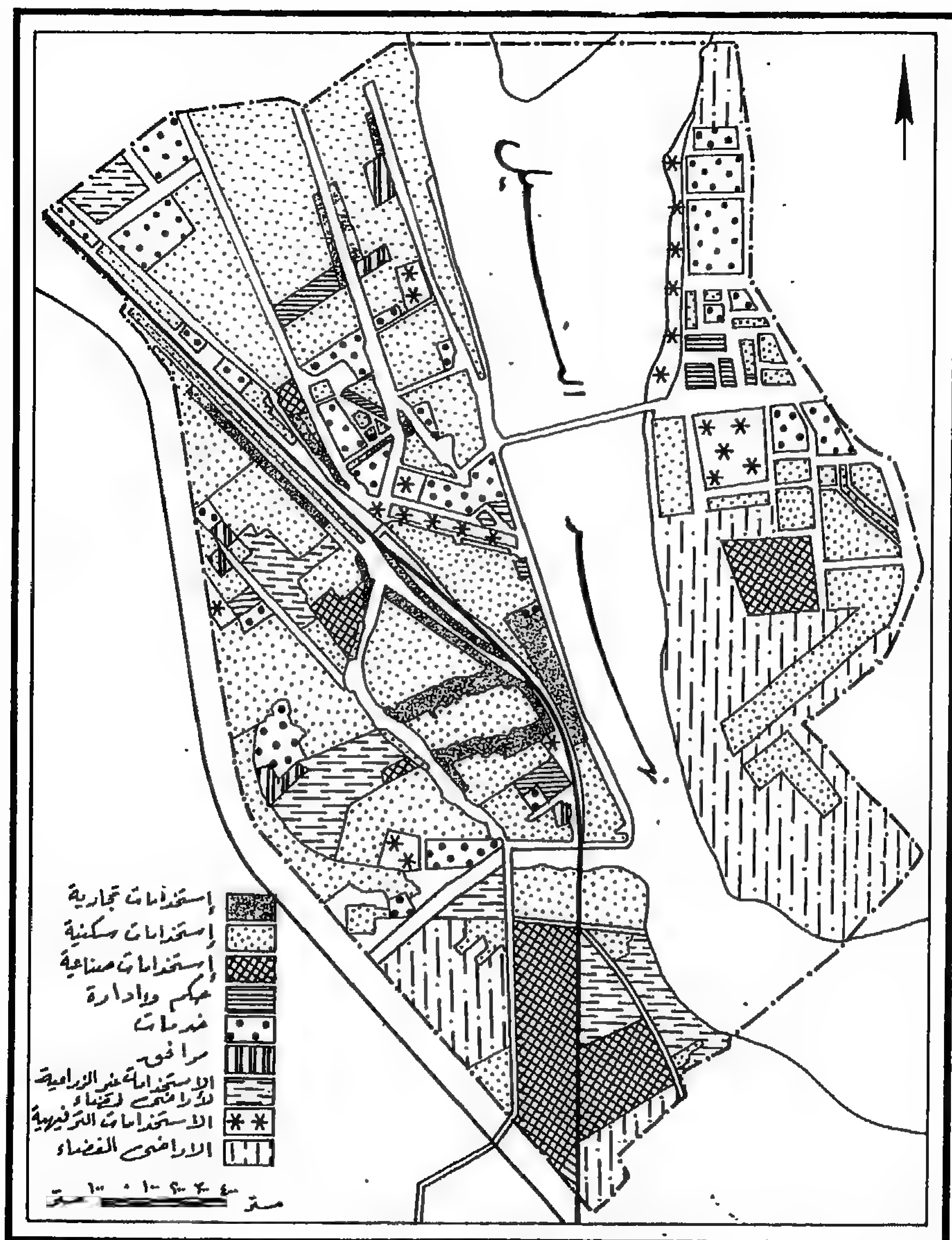
جدول رقم (١١)

مساحة استخدامات الأرض بشياخات المدينة عام ٢٠٠٠ (بالفدان)

الشياخة	المساحة المتطورة										الخالية	الجملة
	سكنى	صناعى	تجارى	خدمى	مرافق	إدارى	ترويحى	فضاء غير زراعى	شوارع	الجملة		
فراج	٣٩,٥	٨٣	٠,٥	٢,١	٤,٤	٣	–	٢٨,٢	٦٦,١	٢٧٧,٨	٥٣,٩	٢٨١,٧
الخولى	٢٣,٨	–	–	١	١	–	–	١,٩	٢٣,٢	٥٠,٩	–	٥٠,٩
الشريف	٧٦,٦	٧	٦	١١,٧	٤,٨	–	٧,٣	٤٨,٨	٧٦,٧	٢٣٨,٥	–	٢٣٨,٥
صالح	٤٩,٨	–	–	٠,٤	–	–	–	–	٥	٥٥,٢	–	٥٥,٢
مازن	٨٣,٢	–	–	٦,٩	١,٩	–	٠,٩	١٦,٢	٢٨,٩	١٣٨	–	١٣٨
الكبش	٢٨٥,٥	٤,٦٢	١	٦٥	١٣,٥	١٢,١٤	١٥,٣٥	–	٣٦٠	٧٥٧,٤١	١٦٦,٤	٩٢٣,٨١
ناصر	٧٢,٩	٢١,٣٨	٠,٢	١٢٨,٧	–	٧,٥٢	٢٩,١٥	–	٢٦	٢٨٥,٨٥	٢٧٦,٣٤	٥٦٢,١٩
المدينة	٦٣١,٣	١١٦	٧,٧	٢١٥,٨	٢٥,٦	٢٢,٩٦	٥٢,٧	٩٥,١	٥٨٥,٩	١٧٥٣,٠٦	٤٩٦,٦٤	٢٢٥٠,٣

أولا : الاستخدامات السكنية :

تستغل الاستخدامات السكنية ٦٣١,٣ فدانا بنسبة ٣٦,٠٢ ٪ من مساحة الأراضى المتطورة . ولا تمثل هذه الاستخدامات نطاقا ملتحما وإنما يفصلها عن بعضها مجرى النيل . وتتفاوت مساحة هذه الاستخدامات من شياخة إلى أخرى كما هو واضح فى الجدول السابق رقم (١١) فشياخة الكبش تحتل المرتبة الأولى فى هذه الاستخدامات إذ تستأثر بـ ٤٥,٢٢ ٪ من جملتها بالمدينة تلتها شياخة مازن بنسبة ١٣,١٨ ٪ ، ثم الشريف بنسبة ١٢,١٣ ٪ ، فشياخة ناصر بنسبة ١١,٥٥ ٪ . أما شياخة صالح فتشغل المرتبة الخامس بنسبة ٧,٨٩ ٪ تلتها شياخة فراج بنسبة ٦,٢٦ ٪ ، وأخيرا شياخة ناصر بنسبة ٣,٧٧ ٪ .



الاستخدامات الرئيسية لأراضى مدينة سوهاج شكل (٣)

ويمكن تصنيف مباني هذا الاستخدام إلى أنماط متعددة اعتمادا على بعض الأسس مثل شكل المبنى ومادة البناء وعدد الطوابق والحالة التي يوجد عليها المبنى فهناك المساكن المشيدة بالطوب الأحمر والخرسانة المسلحةوهناك المساكن المشيدة بالطوب الأحمر المسقوفة بالأخشاب والمساكن المشيدة بخليط من الطوب الأحمر واللبن المسقوفة بالأخشاب ، ثم هناك أيضا المباني السكنية المشيدة بالحجر الجيرى وأخيرا المساكن المشيدة بالطين والبوص . كذلك تتباين المساكن فى اعداد طوابقها فبعضها ذات طابق واحد وبعضها ذات طابقين وأخرى ذات ثلاثة أو أكثر . أما من ناحية حالة المبنى فمن الممكن التميز بين المباني الممتازة والمتوسطة والرديئة . وعلى أساس هذه الاعتبارات يمكن التميز بين الأنماط التالية :-

١- النمط الأول :

وهو عبارة عن مباني سكنية متعددة الطوابق ، ممتازة فى حالتها ، مشيدة بالطوب الأحمر المسقوفة بالخرسانة المسلحة . ويعد هذا النمط أوسع الأنماط السكنية انتشارا بل ويأخذ فى الاتساع على حساب الأنماط السابقة .

٢- النمط الثاني :

ويشبه إلى حد كبير النمط الريفى فى شكله ومادة البناء وضيق الشوارع الفاصلة بين مبانيه بل وفى وجود حوش لتربية الحيوانات . وتتميز مبانى هذا النمط بقدمها وحالتها الرديئة ، وهى مشيدة بخليط من الطوب اللبن والأحمر فى معظمها ، ويتراوح ارتفاعاها ببين طابقين وثلاثة طوابق . ويسود هذا النمط فى المناطق التى كانت تمثل الهامش الحضرى الريفى بنجع مطرود بشياخة فراج وعزبة صالح والنصف الجنوبى من شياخة الشريف .

٣- النمط الثالث :

ويتكون من طابق واحد مبنى من الحجر الجيرى المسقوف بالخرسانة وتوجد مبانى هذا النمط فى الوحدات السكنية يتقدم كل منها سياج من الطين والبوص لاستخدامها فى تربية الحيوانات ، ويتركز هذا النمط فى شياخة مازن .

٤- النمط الرابع :

وهو أقل الأنماط عددا ويدل شكلها والحدائق التى تحيط بها ثراء ساكنيها . ويوجد هذا النمط فى نوعين يتمثل الأول منه فى القصور القديمة التى بنيت حسب الطراز الكلاسيكي الذى دخل مصر فى القرن ١٩ والذى يتميز بوجود أعمدة ذات تيجان كورنيشيه الطراز وزخارف بنائية

متقاطعة فى السياج الذى يربط بين الأعمدة ويلاحظ أنه لا توجد علاقة فى الوقت الحالى بين شكلها ومستوى ساكنيها خاصة القديم منها فهى عادة مستأجرة وتوجد هذه المبانى فى أجزاء متناثرة بشياخات الكبش وفراج ومازن . أما النوع الثانى فيتمثل فى الفيلات الموجودة بشارع الجمهورية وفيلات مدير مديرية الكهرباء والمحافظ وكبار الزوار .

٥- النمط الخامس :

ويرجع تاريخه إلى القرن ١٨ ويتميز بوجود مشربيات مصنوعة من الخشب ، الخرط ، التى يكثر بها الثقوب . والمبنى الأحمر والمسقوف بالخشب ، وتتميز حوائطه بسمكها الكبير حتى يمكن أن يحتفظ بدرجة حرارته المعتدلة . ويتسم هذا النمط بحالته الرديئة المتدهورة ، فهو يعد أقدم المبانى السكنية بالمدينة .

٦- النمط السادس :

ويضم المبانى السكنية التى تتكون من البوص المغطى بالطين وهى تأخذ شكل العشش . ويتركز هذا النمط فى الهامش الحضرى – الريفى بمنطقة نجع مطرود وعزبة محمد صالح . ويدل شكل هذا النمط على مدى انخفاض مستوى معيشة ساكنيها .

الاستخدامات التجارية :

على الرغم من أهمية التجارة كنشاط رئيسى فى كل المدن ، إلا أنها لا تشغل فى مدينة سوهاج سوى ٧,٧ أفدنه بنسبة ٠,٤٤ ٪ من جملة المساحة المتطورة بالمدينة . ويمكن تصنيف الاستخدامات التجارية فى مدينة سوهاج إلى منطقة الأعمال المركزية والشوارع التجارية المحلية والسوق الأسبوعى .

١- منطقة الأعمال المركزية :

وتضم هذه المنطقة ٧٣٠محلا تجاريا بنسبة ٣٩ ٪ من جملتها بالمدينة كما تستأثر بـ ٨٥ عيادة بشرية بنسبة ٨٥,٢ ٪ من عيادات المدينة وخمسة بنوك بنسبة ٧١ ٪ من جملتها بالمدينة ، ١٥ فندقا بنسبة ٩٢,٩ ٪ من فنادق المدينة و ٣٥ مكتبا بنسبة ٨١ ٪ من مكاتب المحامين والمحاسبين ، ٦٠ مكتبات بنسبة ٤١ ٪ من جملة مكاتب المقاولات .

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره توجد بهذه المنطقة إدارة البريد والغرفة التجارية وشركات القاهرة للأقطان والتأمين الأهلية ، والشرق للتأمين ، والصرافة المصرية والنقل للبضائع ومعظم المكاتب السياحية ومكاتب جرائد الأهرام وأخبار اليوم والجمهورية . وتتكون هذه المنطقة من شوارع القيسارية والنيل والمحطة وأحمد ماهر والقطب . ويلاحظ أن المؤسسات التجارية لا تتوزع توزيعا عشوائيا فى هذه المنطقة ، وإنما تظهر كل مجموعة منها تركزا كبيرا ، حيث تتجمع كل مجموعة متشابهة مع بعضها فى منطقة واحدة حتى تستفيد من عامل الجوار .

وهناك العديد من الأمثلة على ذلك فمحلات المصوغات الذهبية تتجمع فى شارع درب الجامع المتعامد على القيسارية وتتركز معظم البنوك فى شارع النيل ، والفنادق بشارع المحطة ومحلات بيع الأقمشة والأدوات المنزلية والعطارة بشارع القيسارية .

٢- الشوارع التجارية المحلية :

تقل الأهمية التجارية لهذه الشوارع عن منطقة الأعمال المركزية وتعتمد مؤسسات هذه الشوارع فى تجارتها على سكان المنطقة التى تقع فيها . وتتكون أغلبية هذه المؤسسات من النوع الذى يقدم بضائع وخدمات يحتاجها السكان فى حياتهم اليومية لاستهلاكها مثل محلات البقالة واللحوم والدواجن والخضروات والفواكه والمخابز والخردوات . وتتمثل شوارع هذه النمط فى شارع السيالة والجيش والجرجاوية والمخبز الآلى والحميات . كما يدخل فى هذا النمط أسواق الخضراوت والفاكهة الموجودة فى شوارع الجهاد أحمد ماهر والسيالة وميدان العارف .

٣- السوق الأسبوعى :

ويعقد يوم الاثنين من كل أسبوع حيث يتم التفاعل بين القرى المجاورة والمدينة من جانب وبين القرى بعضها مع البعض الآخر من جانب آخر . ويضم هذا السوق سوقا للحيوانات والطيور والخضراوت والتوابل والبيض ومنتجات الألبان . وتتحول بعض شوارع المدينة فى هذا اليوم من كل أسبوع إلى أسواق تجارية مثل شوارع سعيد والسلطان مراد والتحرير والحميات وغرب الكوبرى .

الاستخدامات الصناعية :

يمكن تصنيف للاستخدامات الصناعية طبقا لتوزيعها وطبيعتها إلى صناعات الأطراف وصناعات المنطقة المركزية وصناعات الطريق وصناعات المناطق السكنية . وتشغل هذه الاستخدامات ١١٦ فدانا بنسبة ٦,٦٢ ٪ من جملة مساحة المدينة المتطورة .

١- صناعات الأطراف :

ويتأثر توزيع هذه الصناعات بعدة اعتبارات منها المساحة الواسعة وسعر الأرض وطبيعة الإنتاج وقوانين تنظيم استعمالات الأرض الصادرة عن السلطات المحلية . وطبقا للاعتبارات السابقة يقع هذا النوع من الصناعات في الأطراف الجنوبية لمنطقة ناصر ونجعى مطرود ومصلح . وتضم هذه الصناعات صناعة حلج وغزل القطن وطحن الغلال وهدرجة الزيوت وصناعة الصابون والمكرونة والحلاوة الطحينية .

٢- صناعات المنطقة المركزية :

تضم منطقة الأعمال المركزية بعض الصناعات التى تميل إلى التجمع فى مكان معين من هذه المنطقة وتضم هذه الصناعات الطباعة والتصوير والأحذية والملابس وإصلاح الأثاث والأدوات الكهربائية . ومعظم هذه الصناعات لا تحدث ضوضاء ، وتمارس فى محلات صغيرة .

٣- الصناعات الخاصة بالطريق :

وتشمل إصلاح السيارات والسمكرة واللحام والخراطة والحدادة وتنجيد السيارات وهى صناعات تصدر عنها ضوضاء لذلك فهى تتركز على أطراف النواة القديمة بشارع الجرجاوية ، والمدخل الشمالى للمدينة والمعروف بطريق أسيوط - سوهاج .

٤- الصناعات الخاصة بالمنطقة السكنية :

وتضم صناعة الخبز والمرطبات وكى الملابس وتنتشر فى كل المناطق السكنية بالمدينة .

الاستخدامات الخدمية :

وتضم المؤسسات التعليمية والصحية والدينية ، وتشغل ٢١٥,٨ فدانا بنسبة ١٢,٣١٪ من جملة المساحة المتطورة بالمدينة . أما المؤسسات التعليمية فتشغل نحو ١٧٢,٦ فدانا بنسبة ٨٠٪ من مساحة الخدمات بالمدينة . وتضم مؤسسات لجميع مراحل التعليم بداية من دور الحضانة وحتى المرحلة الجامعية وتضم هذه المؤسسات ٣١ مدرسة ابتدائية وعشر مدارس إعدادية وأربع مدارس ثانوى عام وتسع مدارس ثانوى فنى بالإضافة إلى مدرستين أزهريتين ، كما تشمل ست كليات وثلاث معاهد .

ويلاحظ أن معظم هذه المؤسسات تتركز في شياختى ناصر والكبش . وتأتى المؤسسات الصحية فى المكانة الثانية بمساحة ٣٩ فدانا بنسبة ١٨,١ ٪ من جملة مساحة الخدمات . وتضم هذه المؤسسات أثنتا عشر مستشفى مثل المستشفى التعليمى والطب والأميرى والصدرية والمتوطنة والحميات والرمد والجزام ودار الهلال وراشد حمادى ومحى والسلام هذا بالإضافة إلى وحدتى القضاء على الملاريا والقوارض ومركز رعاية الطفولة . ويلاحظ أن هذه المؤسسات تتركز في شياختى الكبش وناصر باستثناء المستشفى الأميرى التى توجد بشياخة فراج . وتأتى الخدمات الدينية في المرتبة الثالثة وتضم نحو ٢٥ مسجدا وست كنائس ، وتشغل ٤,٢ أفدنه أى ما يعادل ١,٩ ٪ وتشغل مساحة المساجد ٢,٩ فدان أى بنسبة ٦٩ ٪ من مساحة الخدمات الدينية ، بينما تشغل الكنائس ١,٣ فدان بنسبة ١,٣ ٪ وتنتشر المساجد في كل شياخات المدينة بينما تتوزع الكنائس على ثلاث شياخات هى الكبش والشريف ومازن وبالإضافة إلى المساجد والكنائس توجد العديد من الزوايا التى تنتشر بكثرة خاصة في المنطقة القديمة للمدينة ، كما توجد ثمانية عشر جمعية تؤدى الوظيفة الدينية منها وثمانى جمعيات إسلامية وعشر جمعيات مسيحية .

خامسا : المرافق :

وتضم المرافق العامة الموجودة بالمدينة مثل المياه والكهرباء والمجارى ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية . وتشغل هذه الاشتخدامات ٢٥,٦ فدانا بنسبة ١,٤٦ ٪ من جملة المساحة المتطورة بالمدينة وتتوزع هذه المساحة على مرفق النقل والمواصلات بنسبة ٦٦,٧٢ ٪ ومرفق المياة والكهرباء والصرف الصحى بنسبة ٢٠,٤ ٪ والإرسال الإذاعى بنسبة ٧,٤٢ ٪ والبرق والهاتف بنسبة ٥,٤٦ ومن توزيع هذه الاستخدمات يتضح ان شياخة الكبش تستأثر بـ ٥٣ ٪ من جملة مساحة هذا الاستخدام ، بينما تحتل شياخة فراج بنسبة ١٦,٧ ٪ تليها ناصر بنسبة ١٠,٨ ٪ ثم مازن بنسبة ٩ ٪ فالشريف بنسبة ٥,٧ ٪ وأخيرا الخولى بنسبة ٤,٨ ٪ .

سادسا : استخدامات الحكم والإدارة :

تقوم مدينة سوهاج بدور العاصمة الإدارية لمركز ومحافظة سوهاج . وقد أدت هذه الوظيفة إلى تركز مبانى الحكم والإدارة بها سواء كانت تابعة للإدارة المركزية على مستوى المحافظة أو للسلطة المركزية مثل الشهر العقارى ، وتفتيش المساحة وأجهزة القضاء وتبلغ مساحة هذه الاستخدامات نحو ٢٢,٩٦ فدانا بنسبة ١,٣١ ٪ من جملة المساحة المتطورة بالمدينة وتتركز هذه

الاستخدمات فى أربع مناطق هى :-

١- منطقة المحافظة بشياخة ناصر وتضم مبانى المحافظة ومديرية الأمن ومجلس المدينة ومديريات الصحة والتموين والمالية والشباب والرياضة والتنظيم والإدارة والإسكان والطرق والكبارى والإصلاح الزراعى . وتشغل هذه الاستخدامات ٢٩,٣ ٪ من جملتها بالمدينة .

٢- منطقة المجلس بشياخة الكبش وتبلغ مساحتها ١٧,٤٢ ٪ وتضم المحكمة الكلية والمجلس المحلى ومديريات التربية والتعليم والتعاون الزراعى ومديرية الرى .

٣- منطقة الحميات بشياخة الكبش وتشغل ٣٤,٨٤ ٪ وتضم مديريتى الزراعة والطب البيطرى ومبنى الصيانة التابع لمديرية الإسكان .

٤- منطقة العارف بشياخة إبراهيم فراج وتبلغ مساحتها ١٣,١ ٪ وتشمل مبانى مديرية الأمن والمحكمة الجزئية وتفتيش المرور وقسم شرطة أو وشرطة المسطحات المائية . أما المساحة الباقية فتتناثر فى بعض شوارع المدينة مثل مبانى الحزب الوطنى والشهر العقارى ومديرية الأوقاف .

سابعا : الاستخدامات الترويحية :

وتضم هذه الاستخدامات المتنزهات العامة والملاعب الرياضية والأندية ودور السينما بالإضافة إلى ضفاف الأنهار والكازينوهات والمقاهى ، وتشغل هذه الاستخدامات ٥٢,٧ فدانا بنسبة ٣٪ من جملة المساحة المتطورة ، وهى نسبة صغيرة إذا ماقورنت بالمساحة المقترحة التى تخصص عادة لمثل هذه الاستخدامات . وتشغل الملاعب ٥١,٦١ ٪ من جملة مساحة هذه الاستخدامات بينما تشغل الكازينوهات والأندية بـ ٣٢,٢٦ ٪ على حين تضم المتنزهات ١٦,١٣ ٪ . ويلاحظ أن ممارسة الأنشطة الترويحية لا تقتصر على المؤسسات السابقة فحسب وإنما تفتح بعض المدارس فى الإجازة الصيفية . ويلاحظ على هذه الاستخدامات أنها تتوزع على أربع شياخات فقط هى ناصر والكبش والشريف ومازن بل أن الأولى تستأثر بـ ٥٥,٣١ ٪ والثانية ٢٩,١٣ ٪ والثالثة ١٣,٨٥ ٪ والرابعة ١,٧١ ٪ .

ثامنا : الشوارع :

تعد الشوارع أهم الأماكن الغير مبنية ، وتكشف شبكتها عن خطة وصفات الموضع السطحية والمناخية وتطور المدينة اقتصاديا وسياسيا ودينيا . وتتمثل أهم وظائف الشارع فى أنه شريان الحركة والسير وأنه مخرج لسكان المنازل ، كما أنها قد تصبح مكانا للتجارة والصناعة وغيرها من

الشياخات والشوارع الرئيسية بمدينة سوهاج شكل (٤)

الاستخدامات . وتبلغ مساحة الشوارع فى المدينة سوهاج ٥٨٥,٩ فدانا بنسبة ٣٣,٤٢٪ من جملة المساحة المتطورة وتتمثل خصائص شوارع المدينة فى :-

١- تمثل الشوارع ٨٥,١٪ من أطوالها ، بينما تمثل الأزقة ١٤,٩٪ .

٢- تمثل الشوارع المرصوفة ٥١,٣٪ من جملتها وهى شوارع يتراوح اتساعها ببين ١٠ - ١٥م ، ١٥-٢٠م ، أكثر من ٢٠م . أما الشوارع غير المرصوفة فتمثل ٤٨,٧٪ من جملة أطوال الشوارع وهى شوارع يتراوح اتساعها بين ٥-١٠م وأقل من ٥م .

٣- تتباين الشوارع فى أنماطها فمنها من يأخذ الشكل الرباعى وبواسطته تقسم أرض المدينة أو حزء منها إلى أشكال رباعية أو مستطيلة كما فى منطقة ناصر ومنطقة النادى البحرى وقد تأخذ الشوارع الشكل الاشعاعى وفيه تتفرع الشوارع من مركز المدينة أو من ميدان عام بشكل مائل مستقيم ناحية الأطراف كما فى ميدان قصر الثقافة . وقد تأخذ الشوارع الشكل الدائرى وخاصة حول الكتلة القديمة للمدينة ، وقد تأخذ الشكل العشوائى كما فى منطقة النواة .

٤- تتباين شوارع المدينة فى اتجاهات فـ ٣٦,٨٪ منها تأخذ الاتجاه الشمالى الجنوبى ، بينما تأخذ ٢٠,٩٪ الاتجاه الشمالى الغربى - الجنوبى الشرقى ، على حين تأخذ ١٩,٨٪ الاتجاه الشمالى الشرقى - الجنوبى الغربى ، أما الاتجاه الشرقى - الغربى فيستأثر بـ ٢٢,٥٪ من أطوال هذه الشوارع .

٥- وتتباين حركة المركبات فى شوارع المدينة إذ يحتل طريق سوهاج - أخميم المرتبة الأولى بـ ٣٤,١٪ من جملة حركة السيارات يليه شارع التحرير بنسبة ٩,٧٪ ثم الجرجاوية بـ ٨,٣٪ ثم طريق أسيوط - سوهاج بـ ٨,١٪ ، فشارع سعد زغلول بـ ٨,١٪ ، ثم شارع قناة السويس بنسبة ٦,٧٪ ، فشارع المحطة بنسبة ٦,٦٪ ، ثم يلى ذلك النقراشى ٥,٧٪ النفق ٥٪ ، والساحة ٤,٣٪ ، والنيل ٣,٦٪ ، والمعهد الدينى ٣,٢٪ ، والسجن ٣,١٪ ، السيالة ٢,٣٪ .

ثامنا : الاستخدامات غير الزراعية لأراضى الفضاء :

وتضم المقابر والشون والمستودعات والاستخدامات المتخصصة لأغراض التدريب . وتشغل هذه الاستخدامات ٩٥,١ فدانا بنسبة ٥,٤٢٪ م جملة المساحة المتطورة وتستأثر الشون والمستودعات بـ ٥٦,٤٧٪ من استخدامات هذه الفئة ، تلتها المقابر بنسبة ٣٤,٨٪ ، ثم مراكز التدريب بنسبة

٨,٧٣٪ وتتوزع هذه الاستخدامات على أربع شياخات هى الشريف وفراج ومازن والخولى بنسب ٥١,٣١٪ ، ٢٩,٧ ، ١٧٪ ، ١,٩٩٪ على التـــوالى . ويلاحظ على توزيع مـــعظم مـــواقع هذه الاستخدامات أنها غير ملائمة حيث توجد بين المناطق السكنية ، فهى بذلك تحتاج إلى مواقع بعيدة تقع على أطراف المناطق السكنية .

تاسعا : الأراضى الخالية :

وتضم هذه الاستـخدامات الأراضى الزراعية والمسطحات المائية بالمدينة وتشغل ٤٩٦,٦٤ فدانا بنسبة ٢٢,٠٥٪ من مساحة المدينة . وتستأثر المسطحات المائية بـ ٤٢٦ فدانا بنسبة ٨٥,٨٪ من جملة مساحة هذه الاستخدامات بينما تشغل الأراضى الزراعية ٧٠,٦٤ فدانا . وبينما تتوزع المسطحات المائية على شياخات ناصر ، الكبش ، فراج . تقتصر الأراضى الزراعية على شياخة ناصر بعد أن شغلت الاستخدامات السكنية الأراضى الزراعية بالشياخات الأخرى .

المبحث الخامس : المشكلات الحضرية والتخطيط للمستقبل

أدى الإهمال والتراخى فى تطبيق قوانين التخطيط العمرانى بمدينة سوهاج إلى نموها فى اتجاه الحدود الخارجية لكردونها نموا عشوائيا فأخل بقواعد التخطيط ، كما أدى هذا أيضا إلى وجود جزء كبير من المدينة القديمة فى حالة سيئة تفتقر إلى أبسط أنواع الخدمات الضرورية . كما أدى هذه التراخى أيضا إلى أن أصبحت شبكة الطرق بها لا تحقق الربط بين العناصر المختلفة للمدينة ولا تتناسب مع حركة وكثافة المرور خاصة فى المنطقة القديمة ذات الشوارع الضيقة التى لا تصلح لسير المركبات . وقد ترتب أيضا على عدم تطبيق قوانين التخطيط أن أصبحت المدينة تعانى من نقص حاد فى الاستخدامات الترويحية سواء فى الأحياء القديمة أو الحديثة على السواء . كما تترتب أيضا تداخل الاستخدامات الوظيفية المختلفة وتوزيعها توزيعا عشوائيا مما يسبب إزعاج وأضرار صحية للسكان .

ولما كان الجغرافى يهتم بدراسة المدينة فى الماضى والحاضر مما يمكنه من المساهمة فى

وضع تصور مستقبلى للمدينة ، ولكنه فى نفس الوقت لا يدعى قدرته وحدة على التخطيط وإن كان لابد وأن يشارك بوجهة نظره فيه . وعلى هذا الأساس سوف نشير إلى بعض المقترحات الخاصة بالمدينة وسوف تقسم هذه المقترحات إلى : –

أولا : مقترحات خاصة بالاستخدامات السكنية :

عند تخطيط المناطق السكنية سواء كانت قديمة أو حديثة لابد وأن يراعى ما يلى : –

١ – توجيه المساكن ناحية الشمال لا ستقبال الرياح الملطفة لدرجة الحرارة .

٢ – توجيه الشوارع صوب الاتجاه الشمالى لزيادة سرعة الهواء لتلطيف درجة حرارة المدينة .

٣ – استعمال البروزات خاصة فى الفتحات الجنوبية للمسكن لمنع وصول أشعة شمس الصيف بالإضافة إلى استخدام الفرندات المكللة بالحوائط ، وللتقليل من هذه الأشعة يمكن استخدام الألوان الفاتحة والأسطح الناعمة المصقولة .

٤ – من دراسة تكوين التربة للمدينة يتضح لنا أنه يمكن زيادة ارتفاع المبانى الجديدة لحل أزمة الإسكان .

ثانيا : مقترحات خاصة بشبكة الطرق والمواصلات وتتضمن :

١ – إنشاء جسر ثانى على النيل بعد ١,٥كم من الجهة الجنوبية لجسر سوهاج – أخميم حتى يخفف الضغط الواقع على هذا الطريق الذى يمثل الطريق الوحيد لربط المدينة بالمراكز الشرقية بالمحافظة ، وحتى تجد وسائل النقل طريقا آخر أثناء فتح الجسر لعبور السفن السياحية حتى يمكن تجنب حدوث اختناقات تسد شوارع الجمهورية والنيل وسعد زغلول بالإضافة إلى الشوارع المتصلة بها .

٢ – عمل بعض الكبارى العلوية لربط أجزاء المدينة الواقعة إلى الشرق والغرب من السكك الحديدية خاصة فى المنطقة المحصورة بين النفق الشمالى وكوبرى السكة الحديد .

٣ – توسيع مداخل المدينة خاصة الشرقية حتى تتلاءم مع حجم الحركة الموجودة عليها .

٤- بالإضافة إلى ما سبق ذكره يرى الباحث ضرورة :-

أ- إنشاء أكثر من شارع يخترق الكتلة المبنية المحصورة بين نهر النيل والسكة الحديد .

ب- توسيع أرصفة الشوارع خاصة النيل والتحرير والمحطة والجرجاوية والساحة وأسيوط وعدم شغلها بأى استخدام لتحقيق الأمان للمشاة وسيولة الحركة .

جـ الاهتمام بتوسيع شوارع الأحياء القديمة مع مراعاة العلاقة بين ارتفاع المساكن واتساع الشوارع حتى توفر الظل المطلوب الذى كان يوفره ضيق الشوارع وعدم رصفها .

ذ- استخدام مساحات من المحلج البحرى والشون الموجودة داخل الكتلة المبنية كمناطق انتظار للسيارات .

هـ - الاهتمام بتشجير الشوارع لحماية المنشأة من حرارة الصيف المرتفعة والتقليل من تلوث الهواء .

ثالثا : مقترحات خاصة بالاستخدامات الصناعية :

يعد الجزء الجنوبى من المدينة جزء مناسب للاستخدامات الصناعية حيث أنه يقع فى منصرف الرياح فلا تحمل مخلفات الدخان والروائح الكريهة إلى السكان ، يساعد على ذلك أن هذا الاتجاه هو أقل الاتجاهات نموا من الناحية العمرانية ، هذا فضلا عن وقوع هذه المنطقة على النيل الذى يمثل وسيلة نقل رخيصة يمكن استخدامها . كذلك يمكن قصر إنشاء الاستخدامات الصناعية على منطقة الكوثر التى تقع على أطراف الهضبة الشرقية خاصة وأنها تقع على أراضى غير زراعية . كما يمكن نقل ورش الحدادة والسمكرة وإصلاح السيارات والنجارة إى هذه المنطقة .

رابعا : مقترحات خاصة بالخدمات والمرافق :

١- بالنسبة للخدمات التعليمية :

من دراسة توزيع المدارس على أنحاء المدينة وجد أن المدارس الابتدائية لا تتوزع توزيعا عادلا يتفق مع عدد السكان . لذلك يرى الباحث ضرورة إنشاء مدارس بمناطق نجع أبو شجرة ، الحميات ، الغياتية ، نجع مطرود على أن يتم اختيار مواقع هذه المدارس بعيدا عن الطرق الرئيسية بقصد الحفاظ على حياة الأطفال .

٢- بالنسبة للخدمات الصحية :

تتلاءم توزيع المستشفيات إلى حد كبير مع مواقعها الحالية باستثناء مستشفى الصدر التى يمكن نقلها إلى منطقة أخرى فى منصرف الرياح .

٣- بالنسبة للمرافق :

يراعى ضرورة إمداد المناطق المحرومة من مرفق المياه بها ، مع إعادة اختيار مواقع الآبار التى تستمد منها المياه بعد اكتشاف عدم صلاحيتها . كما يراعى سرعة تنفيذ شبكة الصرف الصحى بشياخة ناصر لحل مشكلة نقص عربات كسح المياه حتى لا يؤدى ذلك إلى انتشار الأوبئة والأمراض .

خامسا : مقترحات خاصة بالاستخدامات الترويحية :

من دراسة توزيع الاستخدامات الترويحية بالمدينة وجد أنها تفتقر إلى المتنزهات والحدائق حيث لا تزيد مساحتها على عشرات الأمتار المربعة بعد أن تم تحويل المنتزه الموجودة بشياخة ناصر إلى مبانى إدارية . كما يرى الباحث ضرورة إنشاء كورنيش للنيل وعدم استخدامه فى أغراض أخرى . كما يرى أيضا ضرورة استخدام أجزاء من الشون كمناطق ترويحية خاصة وأنها تجاوز مناطق مرتفعة الكثافة السكانية بالإضافة إلى خلوها من هذه الاستخدامات .

سادسا مقترحات خاصة بالاستخدامات غير الزراعية لأراضى الفضاء :

نظرا لنمو الكتلة المبنية للمدينة فى اتجاهات مختلفة ، فقد أصبحت المقابر والشون تتوسط الاستخدامات السكنية . لذلك يرى الباحث ضرورة نقلها إلى المناطق المنبسطة الموجودة بجوار الهضبة .

الهوامش والمراجع

١- على مبارك ، الخطط التوفيقية ، الجزء الثانى عشر ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٣٠٥ هـ ، ص ٦٥ .

٢- عثمان فيض الله ، وأسيوط بحث فى بيئتها بين الماضى والحاضر ، مطبعة الجهاد ، أسيوط ، ١٩٤١م ، ص١١٥ .

3 - Belfonds , Lenant de , Carte Hydragraphique de la partie septentrionale de la Haute Egypte , Paris , 1855 .

٤- على شافعى ، اعمال المنافع العامة الكبرى فى عهد محمد على ، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٥٠م ، ص ٨٥ .

٥- جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٠م ، ص ٦٩٨ .

٦- خريطة سوهاج ، ١٩٣٨م ، ١: ١٠٠,٠٠٠ .

٧- محمد صفى الدين أبو العز ، مورفولوجية الأراضى المصرية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ م ، ص٤٧٤ .

8 - El Tahlaui, Domal strutures in the Eocene plateaus surrounding the Nile Valley Upper Egypt , Stuttgart, 1974, p 258 .

9- Mahfouz , S.A., Geological, studies on the area west and southwest of Sohag , submitted for the degree master to Assuit University, 1980 , p .77 .

10 - Ministry of Military production , Meteorological Department, climatelogical normals for U.A.R up to 1960 , Cairo , p. 101.

١١- جمال الديناصورى وآخرون ، دراسات فى جغرافية مصر ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٤م ، ص ١٥٣ .

12 - Wilkinson , G , Modern Egypt and Thebes , Vol. 11., London ,1843, p. 97 .

13 - Porter, B., and Moss, R.L., Topographical Bibliography of Ancient Egyptian Hieroglyphic Texts, Reliefs and paintings , London , 1937, p. 31 .

14 - Gardiner , A.H., Ancient Egyptian Onomastica , Oxford , 1947 , p . 44 .

١٥ – أحمد على إسماعيل ، دراسات فى جغرافية المدن ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٧٨م ، ص ,٤٩

١٦ – سليم حسن ، اقسام الجغرفيا فى العصر الفرعونى ، مطبعة المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، ص ٤٩

17 - Ball,J., Egypt in the classical Geographers, Cairo, 1942, PP.17-18 .

18 - Ibid., pp. 46 -130 .

١٩ – سعاد ماهر ، محافظات الجمهورية العربية المتحدة فى العصر الإسلامى ، مجلة كلية الآداب ، المجلد الحادى والعشرون – الجزء الأول القاهرة ١٩٥٩م ، ص ٨٩ .

٢٠ – ياقوت الحموى ، معجم البلدان – الجزء الخامس – مطبعة السعادة القاهرة ١٩٠٦م ، ص ١٧٣

٢١ – ابن دقماق ، الانتصار بواسطة عقد الأمصار فى تاريخ مصر وجغرافيتها ، الجزء الرابع المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ص ١٥ .

22 -Sonnini , C.S., Travels in Upper and Lower Egypt, London, 1800, p . 565 .

٢٣ – ابن دقماق ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

٢٤ – على مبارك ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

٢٥ – جميع المساحات من قياس الباحث من خرائط ١ : ٢٠٠٠ عام ١٨٩٣ ، ١ : ١٠٠٠ عام ١٩٠٧ ، ١ : ١٠,٠٠٠ عام ١٩٤٧ ، ١ : ٥٠٠٠ عام ٢٠٠٠ .

٢٧ – جميع معدلات النمو من حساب الباحث اعتمادا على بيانات مصلحة الإحصاء والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . وقد اعتمد الباحث فى حسابها على طريقة المتوالية الهندسية :

$$\text{لو} \frac{\text{ك ٢}}{\text{ك ١}} = \text{ن لو} (\text{١} + \text{ر})$$

(مدينة قنا)

د./ حمدى أحمد الديب
أستاذ الجغرافيا
(كلية الآداب – جامعة جنوب الوادى – سوهاج)

مقدمة :

شهدت الأعوام التى أعقبت انتصاف القرن العشرين اهتماماً كبيراً بجغرافية المدن ، ولعل تزايد الاهتمام بين الجغرافيين بهذا الفرع تمثل فى السيل المتدفق من المؤلفات التى تفوق فى إعدادها ما ينشر فى كثير من الفروع الأقدم ظهوراً فى الجغرافيا . ويرجع ذلك إلى إقبال السكان فى مختلف أنحاء العالم علي سكني المدن بدرجة لم تحدث من قبل ، مما جعل من زيادة سكان المدن على حساب الريف ظاهرة واسعة الانتشار فى الدول المتقدمة والنامية على السواء .

وقد شهدت المدن المصرية اهتماماً من الدارسين فى جغرافية المدن ، وكان نصيب الدلتا أوفر بطبية الحال ، وما جاء من دراسات عن الصعيد لم يتطرق إلى الصعيد الأعلى فى صورة متخصصة ، ومن هنا جاء اهتمام الباحث بدراسة مدينة قنا ليس فقط لأنها تعد الوريثة الحاضرة لمدن ثنية قنا التى تعود إلى عصور سحيقة فى الحضرية . بل يمكن القول بأن ثنية قنا التى تتوسطها مدينة قنا قد أسهمت فى التاريخ الحضارى الإنسانى – رغم صغر مساحتها – أكثر مما أسهمت به أية منطقة فى العالم وليس أدل على ذلك مما هو باق من آثار تشهد بما اسلفناه .

ولا تقتصر الأهمية على العراقة الحضارية ، وإنما تسعى الدراسة إلى تقديم صورة جغرافية – موجزة – عن المدينة بمختلف مكوناتها ، استنادا إلى منهج المعالجة فى جغرافية المدن ، وسوف تكون المعالجة من خلال دراسة خصائص الموقع والموضع ، والنشأة ومراحل النمو العمرانى ، واتجاهات النمو العمرانى ومحاوره ، وسكان المدينة (نموا وتوزيعاً وتركيبا) ، والصورة العامة لاستخدام الأرض ، والمشكلات الحضرية والتخطيط للمستقبل .

المبحث الأول : الموقع والخصائص الموضعية :

تأتى دراسة بيئة المدينة فى المقام الأول من اهتمام الجغرافى فتستمد المدينة منها خصائص القيام (النشأة) والقوام (التركيب العمرانى) والقيمة (الأهمية) وتقع مدينة قنا عند التقاء خط طول (٤٣ ٣٢ْ شرقاً) خط عرض (١٠ ٢٦ْ شمالاً) وهي كعاصمة لمحافظة قنا لا تمثل مركزية فلكية لامتداد المحافظة بين خطى طول ٥٨ ٣١ْ – ٥٢ ٣٢ْ شرقاً ودائرتى عرض ١٠ ٢٥ْ – ١٢ ٢٦ْ شمالاً وتقع مدينة قنا إلى الجنوب من القاهرة بمسافة ٦٠٩ كيلو متراً ، وتبلغ المساحة بينها وبين حدود مصر الجنوبية ٥٨٠ كيلو متر تقريباً ، فهى – إذن – تقع فى المنتصف بالنسبة لوادى النيل فى مصر ، كما تقع المدينة عند أقرب نقطة بين بالوادى وساحل البحر الأحمر ، إذا تبلغ المسافة بينها وبين مدينة سفاجا على الساحل ١٦٤ كيلو متر ، ولاتتوسط مدينة قنا الامتداد الشمالى الجنوبى لمحافظتها وإذ يمتد الحد الإدارى للمحافظة إلى الشمال منها لمسافة ٥٩ كيلو متراً و ١٣٥ كيلو متراً إلى الجنوب منها (شكل رقم ١)

ومن حيث قيمة الموقع الجغرافى ترتبط مدينة قنا بالبحر الأحمر وتوجيهاته وتأثيراته ، وهى فى ذلك تختلف عن مدينة الفيوم التى تقع على أطراف الوادى والصحراء من جهة المغرب ، وهى غير مدينة أسيوط الواقعة فى جذع الوادى ، كما أنها تختلف عن مدينة أسوان التى تمتزج بالنوبة وتحتك بالسودان .[1] ويتسم الموقع الجغرافى لمدينة قنا بالعقدية Nodality ، حيث تقع عند التقاء السهل الفيضى بالمناطق الجبلية والتلية ، كما تنتهى إليها العديد من الأدوية الصحراوية التى كانت وما تزال بمثابة الشرايين الرئيسية للمواصلات ، ومن هنا قامت لتلعب دور الوسيط التجاري بين إقليمين مختلفين فى الطبيعة والموارد تلك الخاصية التى تستأثر بها مدينة قنا ولا تشترك معها فى ذلك – على طول وادى النيل من المدن الكبرى – سوى مدينتى أسيوط والقاهرة .

ولقد تجمعت عدة عوامل لتؤكد هذه العقدية وتبرز هذه الأهمية الموقعية للمدينة ، ومن هذه العوامل أن مدينة قنا هى نقطة التقاء محورين للمواصلات هما :

المحور الأول : وهو النيلى واتجاهه شمالى جنوبى (أوالعكس) .

المحور الثانى : وهو الصحراوى واتجاهه شرقى غربى (أو العكس) .

المحور الأول : النيلى :

ويعد أهم المحاور فى مصر ، فالمعمور المصرى لا يبعد عنه أكثر من كيلو مترات قليلة ، بل إن الصعيد الخطى برمته يتحول إلى شارع هائل يطل على النيل ، وقد توالت عدة أدوار للنقل على هذا الشارع الطولى اختلفت فيها الاداة والوسيلة على النحو التالى :

١ – وإذا نظرنا إلى النيل كطريق ملاحى أدى هذه الوظيفة قبل تقدم وسائل النقل الحالية ، نجد أن النهر قد اشترك مع الرياح فى ربط أجزاء مصر ربطا محكما فالنهر ينحدر من الجنوب إلى الشمال انحداراً تدريجيا لطيفا (من ١/ ١٠,٠٠٠ إلى ١/ ١٤,٠٠٠) أخذ بيد الملاحة الهابطة فى سهولة ويسر ، كما أن الرياح الشمالية السائدة تساعد الملاحة الصاعدة ضد التيار ، وقد كان النهر وملاحة النهر أساسا لانتشار الحضارة داخل الوادى[٢].

٢– أتى بعد ذلك دور السكك الحديدية ، التى مثلت عاملا جديدا ومؤثرا بدرجة كبيرة فى تطوير ونمو مدن الوجه القبلى ، وقد شرع فى مد خط سكك حديد الوجه القبلى عام ١٨٨٩ ، وبلغ مدينة قنا فى عام ١٨٩٧ مارا بنجع حمادى حيث انتقل الخط من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، ثم امتداد الخط من قنا إلى أسوان وافتتح فى عام ١٨٩٨[٣].

٣– جاء بعد ذلك دور الطرق البرية ، فقد ظل النهر والطريق الوسيلتين الرئيسيتين حتى كانت السكك الحديدة فوأدتهما ، ثم انقذت السيارة – بعد ذلك – الطريق البرى وبعثت فيه الحياة من جديد ، كما ساعد على أحيائه – أيضاً – رصفة وتعبيده وتجهيزه ، حتى أصبح منافسا كبيراً للسكك الحديدية فى الوجه القبلى . وتتصل مدينة قنا باقليمها بعديد من الطرق البرية تتجمع إليها فى ثلاثة مداخل رئيسية هى :

(أ) مدخل المعنا (المدخل الغربى) وتنتهى إليه طرق (قنا – دشنا – نجع حمادى) و (قنا – أبو مناع) و (قنا – أولاد عمرو – أولاد سمك) و (قنا – دشنا – أبو عزوز) ويبلغ مجموع أطوالها ١٢٧ كيلو متراً كلها مرصوفة .

(ب) مدخل البياضية (المدخل الشرقى) وينتهى إليه ويخرج منه سبعة طرق تخدم الاتصال بين مدينة قنا وبلاد الوادى إلى الجنوب منها وهذه الطرق هى (طريق قنا – الكلاجين – حجازة) و (طريق قنا – قوص) و (اطريق قنا – الكرتيه – قوص) و (طريق قنا – خزام) و (طريق قنا – الأقصر – إسنا) و (طريق قنا – البراهمة – إسنا) و (طريق قنا – أسوان وهو امتداد لطريق قنا – الأقصر – إسنا) . ويبلغ مجموعها ٦٢٥ كيلو متراً كلها مرصوفة .

(جـ) مدخل دندره (المدخل الجنوبى)؛ وينتهى إليه طريقان هما (طريق قنا – القاهرة ويسير عزب النيل حتى نجع حمادى ليلتقى بعدها بطريق القاهرة – أسوان) و (طريق – قنا – نقادة – الأقصر) ومجموعها نحو ١١٣ كيلو متراً مرصوفة [٤].

المحور الثانى : الصحراوى

تقع مدينة قنا فوق أقرب منطقة من وادى النيل إلى البحر الأحمر ، فلا يفصل بينها وبين الساحل سوى ١٦٤ كيلو متراً هى طول الطريق بين قنا وميناء وسفاجة ، وقد لعب هذا المحور دوراً

كبيراً فى حياة المدينة وأضاف إلى موقعها ميزة تفتقدها كثير من مدن الوادى على مر العصور ، فقد كانت التجارة الشرقية – قديماً – التى تجتاز البحر الأحمر تصل إلى الإسكندرية بطريقتين ، أحدهما طريق برنيكى (رأس بناس) أو ليكوس ليمن (القصير) أو ميوس هورموس (راس أبو شعرة) أو فلوتيرا (سفاجا) ثم تحمل على ظهور الإبل إلى قفط ، أو كاينوبولس (قنا) حيث تشحن فى المراكب النهرية إلى الإسكندرية (٥).

وتتصل مدينة قنا بساحل البحر الأحمر عن طريق مجموعتين من الطرق هما :

١– مجموعة الطرق التى تسير مع وادى قنا وروافده .

٢– مجموعة الطرق التى تسير مع وادى الحمامات وروافده .

وأهم طرق المجموعة الأولى طريق قنا – سفاجا (١٦٤ كيلو متراً) وهو من أقدم الطرق المرصوفة فى الوجه القبلى ، ويمتد بحذاء البحر الأحمر حتى السويس ، ويربط بذلك بين المدينة ومحافظتى البحر الأحمر والسويس ، كما يتجه جنوبا حتى القصير . وفضلا عن ذلك تم مد خطوط السكك الحديدية من قنا إلى سفاجا لخدمة مشروعات التنمية الحديثة فى جنوب الوادى وفى الوادى الجديد هذا فضلاً عن العديد من المسالك والدروب الصحراوية التى تربط المدينة وبساحل البحر الأحمر عبر روافد وادى قنا .

أما عن المجموعة الثانية ، فهى الأقدم تاريخياً ، فقد روى المؤرخون أن طريق قنا – القصير الذى يسير مع وادى الحمامات وروافده من أقدم الطرق البرية فى العالم وويبلغ طوله ١٩٠ كيلو متراً ، وقد استغل المصريون القدماء طريق الآلهة اعتقاداً منهم بأنه طريق أجدادهم الأوئل . (٦) وفى عهد محمد على اكتسب الطريق ميزة هامة ، إذ أصبح جزء من الطريق البرى إلى الهند ، ومنذ أن مد الخط الحديدى بين القاهرة والسويس وشقت قناة السويس اضمحلت أهمية هذا الطريق ، وقد استخدمته جيوش الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية ،(٧) ويخدم الاتصال بين مدينة قنا والقصير طريق برى مرصوف طوله ١٩٠ كم يسير مع وادى الحمامات ووادى جاسوس الذى ينتهى عند القصير ، ثم يمتد هذا الطريق ليربط بين القصير ومرسى علم ويبلغ طول الطريق من قنا – القصير – مرسى علم ٣٣٨ كيلو متراً مرصوفة . وبكل هذه الخصائص الموقعية – السالفة – نشطت حياة المدينة وإقليمها واتسعت التجارة وازدهرت الصناعة وزادت رقعة الظهير الزراعى .

موضع المدينة :

ويعنى تلك المساحة التى تقف عليها ، مشتملة على المعالم الدقيقة للأرض التى يبدأ الاستقرار فوقها وينتشر عليها والمؤثر فيها . وتتجلى معالم الموضع الحالى لمدينة قنا فى الملامح التالية التى توضحها الخريطة رقم(٢) .

١- مجرى نهر النيل :

يكون النهر فى منطقة قنا ثنيته الشهيرة ، وتبدو على هيئة قوس كبير ، جانبه المقعر يواجه البحر الأحمر ، بينما يواجه جانبه المحدب الصحراء الغربية وتمتد داخله هضبة طيبة الجيرية ، ويمكن القول عن اتساع مجرى النهر فى منطقه قنا ما يلى :

(أ) يبلغ المتوسط العام لاتساع مجرى النهر ٩١٧ متراً .

(ب) يبلغ اتساع المجرى أقصى حد له عند الحدود الجنوبية لمركز قنا ، إذ يصل إلى ١٣٠٠ متر ، ومرجع ذلك إلى اعتراض جزيرة كريم لمجرى النيل حيث تقسمه إلى فرعين يتميز الغربى بأنه أكثر اتساعاً من الشرقى .

(جـ) يبلغ أدنى اتساع لمجرى النهر إلى الجنوب من مدينة قنا فى المنطقة المقابلة لقرية الطويرات حيث يبلغ الاتساع ٣٠٠ متر .

ومن أهم الملامح الجيومورفولوجية بمجرى النهر بمنطقة قنا كثرة الجزر النيلية ، ويرجع السبب فى ذلك إلى ضوابط هيدرولوجية وجغرافية ، فى اتساع المجرى فى منطقة الثنية أدى إلى ازدياد الارساب النهرى مما أدى إلى كبر مساحة الجزر،[٨] ويمكن أن نضيف إلى ذلك زيادة حمولة النهر فى بعض أوقات العام نتيجة لما يحمله وادى قنا من رواسب النيل فتزيد من حمولته كما أن مياه وادى قنا – وإن كانت تتصف بموسمية بعيدة التتابع – التى تأتى فى اتجاه عمودى على مجرى النيل ، وتؤدى إلى أضعاف تيار النهر والاقلال من سرعته فيجنح إلى الارساب ومن ثم زيادة حجم الجزر النيلية ومما يؤكد هذا ، طبيعة التربة المكونة للجزر ولاسيما الواقعة على يمين منطقة اقتران وادى قنا بنهر النيل فهى تربة تختلف فى تركيبها الميكانيكى عن مثيلتها على يسار منطقة الاقتران . وأشهر جزيرتين كانتا حتى عهد قريب ، جزيرتى الحميدات ودندره ، انضمت الأولى إلى الجانب الأيمن للنهر ، فى حين أنضمت الثانية إلى الجانب الأيسر .[٩]

ويبلغ معدل النحر النهرى عند مدينة قنا ٧٠٧ مم مكعب / يوم .[١٠] ويتركز هذا المعدل على الجانب الأيمن (أى أمام المدينة) وهو معدل مرتفع يمكن أن يؤثر على هذه الضفة فى المدى البعيد ، ومن ثم فقد أقيمت منطقة حماية واسعة على هذا الجانب ممثلة فى عدد من الرؤوس يبلغ خمسة عشر رأساً من الحجر الجيرى .[١١] إلا أن الباحث قد لاحظ أن المناطق البينية بين هذه الرؤوس ،

فزيوغرافية منطقة قنا وبعض القطاعات التضاريسية بها شكل (١)

تمثل مناطق ضعف ما زالت فى حاجة إلى الحماية أمام المدينة وزمامها ، وهو ما تم عمله – الآن – بعد تنفيذ مشروع كورنيش النيل .

٢- الوادى النهرى :

ينحصر وادى النيل فى منطقة قنا بين جرفين شاهقين يزيد ارتفاعها عن ٣٠٠ م ووادى النيل ، فى منطقة قنا يختلف عنه فى باقى أنحاء مصر إلى الشمال منها ، فهو يقع فى الضفة اليمنى واتساع الوادى فى هذا الجزء على الجانب الأيمن يرجعه البعض إلى كثرة الرواسب التى كانت تحملها الوديان القادمة من الصحراء الشرقية مثل وادى قنا ووادى الحمامات[١٢] . كما يعزوه البعض إلى الرياح الشمالية الغربية التى تكون عمودية على مجرى النيل – الذى يتجه فيها من الشرق إلى الغرب – فتدفع المياه إلى الجانب الأيسر من النهر كما يؤدى إلى زيادة النحت فى الجانب الأيسر والارساب على الجانب الأيمن .[١٣] ويبلغ أقصى اتساع للوادى فى منطقة ١٤,٥٠٠ م فى منطقة اقتران وادى قنا بوادى النيل ، فى حين يبلغ الوادى أدنى اتساع له فى المنطقة بين قرية الجبلاو وقرية الطويرات (٦٥٠٠م) ، ويبلغ متوسط اتساع الضفة اليمنى (٦١٦٦م) وعند مصب وادى قنا تبلغ أقصى اتساع لها (١١,٣٠٠م) فى حين تبلغ أدنى اتساع لها إلى الغرب من مدينة قنا بنحو تسعة كيلو مترات ، حيث يبلغ اتساع الضفة اليمنى ١٨٠٠م . أما متوسط اتساع الضفة اليسرى (٢٩٠٠م) ويبلغ أقصى اتساع لها غرب قنا بنحو تسعة كيلو مترات (٤١٠٠م) ، وأدنى اتساع لها عند الحدود الشمالية لمركز قنا (٢٠٠٠م) .

٣- الهضبة الشرقية :

وتنقسم الهضبة إلى الشرق من مدينة قنا إلى ، الهضبة الجيرية الايوسينية ، والهضبة الطباشيرية الكريتاسية ، والسهول الوسطى ، والصخور الرملية النوبية .

وتشرف الهضبة الجيرية الايوسينية على وادى قنا بحافة رأسية تعلو ٣٠٠ م، وتنحدر منها بعض روافد وادى قنا ، كوادى الشاهدين ووادى جوردى ، والحافة إلى الشمال الغربى من مدينة قنا تعد النهاية الجنوبية للهضبة الجيرية . أما الهضبة الطباشيرية الكرتياسية ، فهى تمتد بين كتلة الراى جنوباً إلى النهاية الجنوبية لجبل أبى حاد فى الشمال ويقطعها وادى أم سليمات ووادى جارية من روافد وادى قنا . أما السهول الوسطى فهى عبارة عن منخفض فسيح يمتد من وادى قنا فى الشمال إلى طريق قنا القصير فى الجنوب على امتداد درجتين عرضيتين وينقسم إلى سهل نجلتير وفطيرى وسهل المارخ وحمامة. أما عن هضبة الصخور النوبية فهى أقدم الصخور الرسوبية فى الإقليم ،

وهى تعد امتداداً شمالياً لهضبة العبابدة ، وتجرى فوق هذه الهضبة أودية المارخ فى الشمال وجديمة وحمامة فى الجنوب[١٤].

٤- الهضبة الغربية :

بصفة عامة ، تنخفض الحافة المتاخمة لوادى النيل والتى تمثل النهاية الشرقية للهضبة الغربية عن تلك التى تناظرها على الجانب الأيمن للنهر ، ما عدا الجزء الذى يقع منها فى منطقة ثنية قنا ، إذ توجد هضبة طيبة بارتفاع يربو على ٥٠٠ متر فوق منسوب سطح البحر ، وتمثل الهوامش الشمالية لها فى منطقة الثنية قباله المدينة ، والشرقية قباله قوص والأقصر ، سفوحا تحانيه بائنة المظاهر المورفولوجية ، فتقطعها الأودية الجافة ، وتكثر عند حضيضها الانزلاقات الأرضية .

٥- وادى قنا :

أهم أودية الصحراء الشرقية ، ويمتد لمسافة تزيد على ٣٠٠ كيلو متر ، حيث توجد منابعه عند خط عرض ٥َ ٢٨ْ س وينتهى بمصبه عند مدينة قنا على خط عرض ١٠َ ٢٦ْ س وهو يمثل المخرج الرئيسى لتصريف مياه البحر الأحمر إلى الشمال من خط العرض السابق ، وتبلغ مساحة حوضه حوالى ١٦,٠٠٠ كيلو متراً مربعاً ، كما يبلغ إجمالى أطوال الوادى وروافده أكثر من ١٩٠٠ كيلو متر .

وقد تأثرت مدينة قنا بموقعها عند فم وادى قنا ، فعلى الرغم من ارتباطها به وبجاور وادى الحمامات ، لكنه كان يشكل خطراً داهماً فى بعض الفترات ، فمن الثابت أن الأودية الصحراوية تتسم بالفيضان المفاجئ الذى يأخذ هيئة السيول ، تندفع من خلالها وتكتسح أمامها كل ما يقابلها من مظاهر لا تقوى على مقاومتها ، ووادى قنا واحد من هذه الأودية الصحراوية التى تحمل هذه السمات ، وقد تعرضت المدينة خلال القرن العشرين لثمانية سيول كانت على التوالى فى نوفمبر سنة ١٩٢٣ ، ديسمبر ١٩٤٤ ، نوفمبر ١٩٤٩ ، ديسمبر ١٩٥٤ .[١٥] كما تعرضت المدينة خلال عقد السبعينات لأربعة سيول من الثمانية ، أولها شتاء ١٩٧٣ وثانيها ديسمبر ١٩٧٦ ، وثالثها فى يونيو ١٩٧٩ ، ورابعها ٢٠ أكتوبر ١٩٧٩ ، وأكثر هذه السيول أثراً فى حياة المدينة هو سيل ١٩٥٤ الذى ترك آثاره المدمرة وما أعقب ذلك من إعادة تعمير .

٦- الرقعة الأرضية للمدينة وزمامها :

تقع مدينة قنا فوق أرض السهل الفيضي على الجانب الأيمن ، ويبلغ ارتفاعها ما بين خطي كنتور ٧٢ و ٧٢,٥م فوق سطح البحر ، بينما يقع القلب القديم فوق هذا المنسوب بحوالي من ثلاثة إلى أربعة أمتار ، وتنحدر أرض المدينة انحداراً عاماً صوب الشمال مع الانحدار العام للوادي . في حين تنحدر المنطقة الوسطى – القلب القديم – صوب الأطراف الحديثة .

وتتألف التكوينات السطحية للرقعة المبنية من طمي رملي ، ويبلغ منسوب الماء في المنطقة الواقعة بين مدينة قنا ونجع حمادي بصفة عامة ستة أمتار وفي زمن انخفاض النيل يبلغ تسعة أمتار .

ودراسة الرقعة الأرضية للمدينة من حيث ملامحها الخارجية وتكوين تربتها ومائها الجوفي له أثره الكبير في حياة المدينة . فبالنسبة للملامح الخارجية ، يلعب خط الكنتور دوره على الامتداد العمراني ، فبعد أن كانت المدينة تسعى إلى خطوط الكنتور المرتفعة زمن الفيضان سعت المدينة إلى خطوط الكنتور المنخفضة لتمتد عليها ، ثم عاودت السعي مرة أخرى للكنتورات العالية لاسيما على الأطراف الشمالية حيث المساحات غير الزراعية وجعلت منها امتدادات جديدة . وبالنسبة للتربة ، فإن لمعرفة طبيعتها وتكوينها وقوة تحملها الشأن الأول في انتخاب نوع الأساس الملائم . كما يجب التعرف على تعاقب الأحداث على المواضع التي يمتد فيها العمران ، وما قد تكون قد تعرضت له التربة في الأزمنة الحديثة كأن تكون المنطقة منطقة ردم أو حفر أو مقالب عمومية أو طرح نهر أو تكون قد غمرت بالمياه أو كانت بها مبان سابقة [١٧] أما عن المياه الجوفية فإنه يقترن بها أيضا تحديد نوع الأساس وعمقه ، وللمياه الجوفية في مدينة قنا أهمية عمرانية واقتصادية خاصة لا سيما لسكان الأطراف حيث يقترن أي نوع عمراني أو زراعي في هذه المنطقة بمدى توفر هذا الماء وصلاحيته وانتظامه وعمقه

٧- المجاري المائية الأخرى :

تجري في منطقة قنا عدة مجاري مائية كان لها- وما يزال – الأثر الواضح على النمو والامتداد العمراني ، وحيث كانت بمثابة محاور رئيسية لهذا النمو ، وتتمثل المجاري في :

(أ) خور قنا : تشير الدراسات والخرائط القديمة إلى أنه كان يمثل فرعا صغيراً للنيل تقع بينه وبين النيل جزيرة الحميدات ، وكان يقع جنوب الكتلة السكنية حتى أوائل هذا القرن ، وتم ردمه بدءا من عام ١٩٦٠ ، ويبلغ طول مجرى الخور داخل الحدود الإدارية للمدينة ٨,٥ كيلو مترا تقريبا . منها نحو ٣٧٥٠ مترا داخل الكتلة السكنية ، ويمثل الجزء الذي تم ردمه إمتدادا عمرانيا حديثا داخل الكتلة السكنية .

(ب) ترعة الشنهورية : أقدم الترع التي شقت في هذه المنطقة (تم حفرها عام ١٩٠٨) ، ويبلغ طول الترعة داخل الحدود الإدارية للمدينة ٦٠٥ كم تقريبا ، منها ٣٧٥٠ م داخل الكتلة السكنية، وكانت هذه الترعة تمثل الحد الشمالي للكتلة السكنية حتى نهاية الربع الأول من القرن العشرين ، إذ لم يكن يقع إلى الشمال منها سوى بعض النجوع ، بالإضافة إلى مقابر المدينة . وبعد تعديل كردون المدينة في مايو ١٩٢٩ ، أصبحت الترعة واقعة كحد جنوبي للثلث الشمالي من كردونها وأصبحت تمثل محورا شرقيا غربيا للنمو العمراني مع جارها خور قنا .

(جـ) مصرف السيل ، ويجرى إلى الغرب من المدينة ، ويأخذ اتجاها شماليا جنوبيا ، ويحد الكتلة السكنية للمدينة من الغرب ، وكان الغرض من انشاء المصرف أول الأمر تصريف السيل في ترعة الشنهورية ، ومنها إلى النيل ، ولكن بعد حدوث سيل عام ١٩٥٤ ، تبين عدم صلاحيته لتصريف مثل هذه السيول . وبعد عام ١٩٥٤ تم توصيله إلى نهر النيل ، ويقوم السكان باستخدام قاع هذا المصرف استخداما زراعيا لفترات طويلة من السنة كما يقوم صانعوا الفخار بأخذ الطينة الفخارية (تسمى بالحيب) لصناعتهم من على جانبية . هذا فضلا عن أن طينته تعد مادة جيدة يستخدمها سكان الضواحي كمادة للبناء .

(د) سيالة الخواجة ، وتخرج من ترعة الشنهورية إلى الشمال الغربي من المعهد الديني وتتجه شمالا بغرب لمسافة ٤٠٠ م ، ثم إلى الشمال الشرقي لمسافة ١٢٠٠ م ، حيث تنتهي إلى الشمال من مقابر الأقباط الإرثوذكس ، وتقع السيالة كلها داخل الحدود الإدارية للمدينة ، وهي تمثل محورا شماليا جنوبيا للعمران بالمدينة . ويخرج منها سيالة الحاج سليمان بطول ٦٠٠م ، وتجرى إلى الشرق من الأولى وتنتهي عند سوق قنا الحديدى .

مناخ المدينة :

بما أن المدينة مظهر من مظاهر التفاعل بين الإنسان وبيئته الطبيعية ، وبما أن المناخ عنصرا من عناصر هذه البيئة ، إذن ، فتعد دراسة المناخ جزء مكملا لدراسة الجغرافيا الطبيعية للمدينة ، وسوف نعرض لعناصر المناخ بالمدينة في إيجاز : (شكل رقم ٦٠٣)

الحرارة : يعد شهر يناير أقل شهور السنة حرارة (١٤,٧م) ، وعلى الرغم من ذلك فهي من أعلى مدن الوجه القبلي حرارة في هذا الشهر إذ لا تسبقها سوى مدينة أسوان (١٦,٨م) ، وتأخذ الحرارة في الارتفاع بعد يناير إلى أن تصل إلى أقصى حد لها في شهر أغسطس (٣٢,٤م) ثم تأخذ درجات الحرارة في الانخفاض حتى تصل أدنى حد لها مرة أخرى في يناير . وتشترك مدينة قنا مع سائر أنحاء مصر في أن شهر يناير هو أدنى شهور السنة في درجة الحرارة، وفي أن شهر فبراير أقل حرارة (١٦,٤م) من شهر ديسمبر (١٦,٦م) وذلك لأن ارتفاع درجة الحرارة عند مقدم الربيع

يحدث ببطء . مما يجعل الخريف أدفأ من الربيع [١٨] ويمثل شهر يناير – أيضا – الحد الأدنى لمتوسط النهايتين العظمى والصغرى (٢٢٠٧م – ٦,٧م على التوالى) ببينما يمثل شهر يونيو الحد الأقصى لمتوسط النهاية العظمى (٤٠,٩ م) ويمثل شهر أغسطس الحد الأقصى لدرجة الحرارة الصغرى (٢٤,١ م) .

أن أقل درجات الحرارة التى سجلت على مدار خمسين عاما هى (صفر مئوية) وكان ذلك فى يوم ١٦ يناير من عامى ١٩٥٣ / ١٩٥٤ ، وفى فبراير ١٩٤٩ ، أما أعلى درجات الحرارة التى سجلت فهى (٤٨,٢م) وكان ذلك فى ١٣ يونيو ١٩٤٤ . وتتأثر درجات الحرارة فى مدينة قنا بعدة عوامل منها موقع المدينة الداخلى ، حيث ترتبط الحرارة بالجفاف ، وخط عرض المكان ، وقد بينا أن مدينة قنا تحتل المرتبة الثانية بعد أسوان من حيث معدلات الحرارة المرتفعة بين مدن الوادى كلها .

الضغط الجوى : يبلغ أقصى حد له فى شهر يناير (١٠١٧,٦ ملليبار) وأدنى حد له فى شهر يوليو (١٠٠٥,٣ مليبار) ، ويأخذ الضغط الجوى فى الانخفاض السريع من يناير حتى أبريل ، وذلك لتأثر المناطق الجنوبية فى مصر بمنطقة الضغط المنخفض السودانى وما يصاحبه من ارتفاع درجة الحرارة .[١٩] وبعد شهر يوليو يعود الضغط الجوى إلى الارتفاع ، ويكون الانتقال إلى نظام الضغط الشتوى فجائياً عنه فى الانتقال إلى نظام الضغط الصيفى ، ويقترن معدل التغير فى الضغط بمعدل التغير فى درجات الحرارة .

الرياح : من دراسة اتجاهات الرياح ، تبين أن الاتجاهات الرئيسية أو الغالبة للرياح بمدينة قنا هى الغربية ، تليها الشمالية الغربية ، ثم الجنوبية الغربية ، إذ تمثل هذه الاتجاهات مجتمعة ٧٩,٧٪ من مجموع الرياح الهامة على المدينة ويرجع ذلك فى جانب منه ، إلى اتجاه الوادى فى منطقة قنا إذ يأخذ اتجاها شرقيا غربيا مما يؤثر على اتجاه الرياح السطحية . وبحساب محصله الرياح السطحية بمدينة قنا تبين أنها شمالية غربية فى جملتها ومقدار اتجاهها ٢٨٠

وتقل نسبة هبوب الرياح فى الاتجاهات الآتية : الجنوب – الجنوب الشرقى – الشرق – الشمال الشرقى – الشمال ، إذ يبلغ مجموع نصيب هذه الاتجاهات ١٤,٦ ٪ ، وهى نسبة ضئيلة بالقياس إلى الاتجاهات السابقة .

وتبلغ أقصى نسبة لسكون الرياح فى شهور أكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر ، فبراير ، مارس ويونيو ، ويبلغ متوسط سرعة الرياح ٤,٢ عقدة / ساعة ، وتبلغ الرياح أقصى سرعة لها فى أبريل وأغسطس ويونيو ويوليو ومارس ، أما أقل سرعة فتحدث فى شهور نوفمبر – ديسمبر – يناير – اكتوبر ، سبتمبر ومايو .

الرطوبة النسبية : وتبلغ أقصاها فى فصل الشتاء ٠ (لاسيما ديسمبر وينابر) ، بينما تبلغ أدناها فى أواخر فصل الربيع (مايو وأوائل الصيف فى يونيو) ويفسر ارتفاع رطوبة الشتاء بانخفاض درجة الحرارة فقط ، أما انخفاضها فى الربيع فيرجع إلى هبوب رياح الخماسين التى تصحب الانخفاضات الجوية ، وحيث إنها تهب من الصحراء فتكسب صفة الجفاف . وفى فصل الصيف يرجع انخفاضها إلى ارتفاع درجة الحرارة وعدم وجود المسطحات المائية المؤثرة ، والعلاقة بين الرطوبة والحرارة علاقة عكسية كما يشير إلى ذلك معامل ارتباط بيرسون (-٠,٧٦) ومدينة قنا لا تجمع فيها الحرارة الشديدة مع الرطوبة العالية ، وهذه العلاقة رحمة بسكانها ، فلو اجتمعا معا لجعلا مناخ المدينة صعب الاحتمال ، ولأثر ذلك على الكثير من أشكال الحياة بها .

البخر : يبلغ المتوسط السنوى للبخر ٨مم ويقل البخر شتاء إذ يصل معدله (٣٠٣مم) فى شهر ديسمبر ، بينما يزيد البخر فى فصل الصيف حيث يصل معدله (١٢٠٦مم) فى شهر يونيو ، وترتبط معدلات البخر بدرجات الحرارة ، والعلاقة بينها طردية ، كما تؤثر نسبة البخر على الرطوبة النسبية والعلاقة بينهما طردية أيضا .

السحب والمطر : يبلغ المعدل السنوى للسحب فى مدينة قنا (٠,٩) ، ومدينة قنا من أقل المدن المصرية مطرا ، إذ يصل مجموع المطر المتساقط بها سنويا (٥٠٣مم) وتسقط معظم هذه الكمية فى فصل الشتاء (٤٠٩مم) ، ويبلغ عدد الأيام الممطرة ١٠٦ يوميا فى السنة ، وبلغت النهاية العظمى للمطر الساقط فى يوم واحد (٥٥٠٣ مم) وكان ذلك فى يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٤٩ ، ويسقط المطر على الوجه القبلى بمجرد ظهور الانخفاضات الجوية فى غرب مصر أو شرقها .[٢٠]

وفى ختام العناصر السابقة ، يجدر بنا أن نبرز السمة العامة لمناخ المدينة والمنطقة المحيطة بها ، وقد جرت العادة على اعتبار المناطق ذات المدى الحرارى (٢٠ - ٤٠ م) نموذجا للمناخ المدارى ، بينما المناطق التى يتراوح المدى الحرارى فيها بين (١٥ - ٢٠ م) انتقالا بين المناخ القارى والمناخ البحرى أما المناخ البحرى فهو الذى يبلغ المدى الحرارى فيه أقل من (١٥ م) [٢١] واستنادا إلى ما سبق تعتبر مدينة قنا ذات مناخ انتقالى يميل إلى القارية إذ يبلغ المدى الحرارى فيها (١٧,٥م) .

المبحث الثانى : النشأة ومراحل النمو العمرانى :

تعد مدينة قنا – من حيث المكانة – الوريثة الحاضرة لمدن الثنية ، فقد خلفت الأقصر (عاصمة مصر الفرعونية) وقفط (مدينة القوافل فى عهد البطالمة والرومان) ، ومدينة قوص (عاصمة الصعيد فى العهد العربى) .

ويذهب كثير من المؤرخين إلى أن مدينة قنا لاتعود فى نشأتها لأبعد من العصر البطلمى ، إلا أن موقع وموضع المدينة لا يوحى بأن يغفله المصريون القدماء ويتركوه دون قيام محله عمرانية ، إذن ، لابد أنه كانت هناك فى هذا الموضع جذور سكنية نمت عليها كاينوبولس الإغريقية الرومانية ، وقنى أو اقنا العربية ، ثم قنا الحالية .

يذهب جوتييه في قاموسه الجغرفي إلى أنه كانت هناك مدينة لم يتمكن من تحديد هويتها تقع إلى الشمال قليلا من دندره ، وأن اسمها شابت Chabt [٢٣] . وقد ذهب محمد رمزى إلى أن بلدة شابت هى أصل مدينة قنا الحالية معنى ذلك أن للمدينة جذور فرعونية . ويبدو أن مدينة قنا قد نالت من الأهمية قدرا فى العصر اليونانى والرومانى عما كانت عليه فى الفترة السابقة ، وقد تغير اسمها إلى كاينوبولس Kaivnphis[٢٤] . ومن هذه التسمية استمدت المدينة اسمها الحالى وقد ذكرها هيرودوت باسم نيابوليس Nenohils بمعنى المدينة الجديدة فى عصرها [٢٥] وقد تغير اسمها فى القرن الثالث الميلادى ، وليس أدل على ذلك من أن جورج القبرصى ذكرها ضمن أقسام ابراشيه طيبة الوسطى باسم مكسيميا نوبوليس Maximianopolis[٢٦] . بين مدينتى دندرة وقفط نسبة إلى الامبراطور مكسيميان[٢٧] .

أما فى العصر الإسلامى ، فقد احتلت مدينة قنا مكانة ملحوظة نظرا للاهتمام الذى أولاه العرب المسلمين للمنطقة وجعلها بوابة مصر التجارية مع دول آسيا وأفريقيا وكانت تجارة هذا الجزء تتسم بالاستمرارية طوال العام ، كما كان نشاط منطقة قنا يخدم أغراضا أخرى غير التجارة مثل الحج ، وقد ظل هذا الطريق هو طريق الحج الوحيد . فى العصر الفاطمى وحتى منتصف القرن السابع عشر (الثالث عشر الميلادى)[٢٨] .

وقد ورد ذكر مدينة قنا فى كتابات المؤرخين فى القرن الثانى الهجرى ، كما هو الحال عند ابن خرداذبة ، وابن الفقيه الهمذانى ، وقدامه بن جعفر ، والدمشقى وابن الجيعان ، والمقريزى حيث كتبت (قنى) ، وذكرها كل من اليعقوبى والقضاعى ، وياقوت الحموى والأدفوى وابن دقماق ، والقلقشندى باسم اقنا أو قنا .

وكانت مدينة قنا قصة كورة من الكور العربية المصرية القديمة ، مما يدل على ارتفاع شأنها وكانت من مدن الصعيد الشهيرة ، وقد وصفها ابن جبير (٦١٤ هـ - ١٢١٧ م) بانها بيضاء أنيقة المنظر وذات مبان واسعة وحفيلة . وبها مارستان وحمامان كما كان بها ربط (جمع رباط وهى الدور التى كان يتعبد فيها الصوفية) مثل رباط الشيخ أبى الحسن الصباغ كما أن بها قبر الشريف سيدى عبد الرحيم القنائى ، وجباتها عليها بهجة وصفاء يقصدها الزوار من كل الأقطار(٣٠) .

ويبدو أن مساحة المنطقة المبنية لم تكن تجاوز أسوارها الطينية فوق المنطقة التلية(٣١) ، وظلت محتفظة بشهرتها فى صناعة الفخار التى لازمتها منذ النشأة الأولى حيث يوجد بإقليمها معدن البرام(٣٢) .

وكانت مدينة قنا على اتصال دائم بالبحر الأحمر ، تستقبل البضائع والتجارة القادمة من القصير إلى النيل والعكس ، وإذا كانت مدينة قوص يقترن ازدهارها بازدهار ميناء عيذاب ، فإن مدينة قنا قد حلت محل مدينة قوص وذلك فى العهد العثمانى واقترن ازدهارها بازدهار ميناء القصير الذى اعاد السلطان سليم وجهة التجارة والحج إليه ، وإلى طريق قنا - القصير ، واستمرت الأهمية فى عهد محمد على(٣٣) .

ومع بداية القرن التاسع عشر أصبحت مدينة قنا المدينة الأولى فى منطقة الثنية وكانت من أكبر ٨١ مدينة فى مصر يزيد عدد سكانها على ٣٠٠٠ نسمة ، فقد بلغ عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة(٣٤) . وساعد على احتلالها هذه المكانة مجموعة من العوامل تتمثل فى :

أولا : كانت مدينة قنا - فى تلك الفترة - محطة القوافل المتجهة إلى القصير والعائدة منها محملة بمنتجات الهند وجزيرة العرب الثمينة مثل الأقمشة والتوابل والبخور والصمغ ويكاد يكون بن اليمن هو السلعة الوحيدة التى تأتى إلى المدينة عن طريق ميناء القصير حيث يأتى عن طريق مينائى ينبع وحدة وتحصل الرسوم الجمركية فى مدينة قنا . وفى مقابل بن اليمن وعقاقير الجزيرة العربية وسلع الهند كانت المدينة تقوم بتصدير القمح والدقيق والفول والعدس والسكر والزبد وزيت الخس وزهور القرطم ونسيج الكتان ، ويرسل جزء من هذه السلع إلى ينبع وحدة مباشرة ، أو بواسطة سماسرة مستقرين فى قنا والقصير .

ثانيا : الرواج التجارى الذى شهدته المدينة نتيجة لقيامها بدور الوسيط التجارى بين مصر وموانيها على البحر الأحمر ، فكان سكان المناطق المجاورة يترددون على سوق قنا ليتزودوا منها

بمواد البلاد والبضائع الأوروبية التى تنقلها القوافل إلى القصير . وترسل من قنا إلى القاهرة الأقمشة وزيت الخس وحبوب أخرى ، فضلا عن كميات ضخمة من الآنية الفخارية المبردة والتى تعرف باسم البردق والتى تحظى بتقدير أكبر من غيرها من نفس النوع والتى تصنع فى مصر .

ثالثا : أردها بعض نواحى الحياة الاقتصادية الأخرى ، ففضلا عن التجارة زادت الصناعة ازدهارا ولاسيما صناعة النسيج فكان بمدينتى قنا وقوص ما يزيد على ١٥٠ نولا يجلب القطن لها من سوريا ومن الدلتا[٣٥] ، وبخلاف الأقمشة من القطن الأبيض ، تصنع فى قنا شيلان القطن المخططة بالأزرق ، ويباع جزء من هذه الشيلان داخل البلاد ، أما الجزء الاخر فيباع فى سنار ودار فور وبمناطق أخرى فى وسط أفريقيا ، كما كانت هناك صناعة الأقمشة الخشنة من الصوف يشيع استخدامها فى الأرياف ويستخدم فى صنع ملابس الفلاحين ، هذا فضلا عن أقمشة قطنية وشيلان مخططة بالأحمر والأزرق تتغطى بها النسوة وتشكل فى نفس الوقت نوعا من الزينة لشيوخ القرى الميسورين[٣٦] .

رابعا : كانت مدينة قنا نقطة التقاء لكثير من البريطانيين الذين يقومون بما يسمى بالرحلة البرية إلى الهند ، حيث يفضل الكثيرون هذا الطريق عن طريق السويس إذ يتيح لهم ذلك فرصة رؤية بعض ما يقع على النيل وفرصة لزيارة الأقصر بآثارها والتى تبعد عن قنا بمسافة يوم فى السفر – فى ذلك الوقت – وكان هذا العدد من الغرباء فضلا عن التجار يضفى على المدينة النشاط والحركة [٣٧] .

خامسا : كانت تبدأ رحلة الحج السنوية من قنا ، حيث عاد هذا الطريق لخدمة الحج فى العهد العثمانى ، وقد مر بها – كما يروى أحد الرحالة – فى عام ١٨٣٤ ثلاثة آلاف حاج فى رحلتهم إلى الحجاز ، وتوضح هذه الحركة مدى الرواج الذى كان يحدث فى هذه الفترة من السنة ، حيث كانت قافلة الحج هذه تخلق نوع من تجارة العبور ، فكثير ممن يذهبون إلى المدن المقدسة كانوا يحملون فى طريق عودتهم البضائع الجيدة ويبيعونها فى طريق العودة لتغطية تكاليف الرحلة[٣٨] .

سادسا : استمرت مدينة قنا قاعدة لمأمورية قنا فى نهاية العهد العثمانى وأوائل القرن التاسع عشر ، حيث تم اختيارها لتوسطها بين بلادها ، وشهرتها بسيدى عبد الرحيم القناوى[٣٩] . ومن خلال خريطة الحملة الفرنسية ° مقياس ١/١٠٠,٠٠٠) يمكن دراسة مورفولوجية مدينة قنا فى مطلع القرن التاسع عشر على النحو التالى :

١- أن مدينة قنا كانت مقصورة على الكتلة القديمة الحالية ، وقد أوضحتها الخريطة بعشرين بلوك مطلة ومحاطة بخطوط الهاشور لبيان المنطقة التلية التى تقف عليها هذه النواه القديمة وكانت حدودها تسير فى الشرق مع شارع سيدى عبد الرحيم الحالى ، ومن الجنوب مع امتداد شارع سيدى عبد الرحيم وشارع الجامع الكبير (المغربى) ، ومن الغرب مع حارة الحمام وشارع هريدى حتى التقائه بشارع بحرى البلد ، ومن الشمال يتفق الحد مع شارع بحرى البلد .

٢- كانت مساحة النواة القديمة دون المقابر تبلغ ٤١,٦ فدان ، وهى تشكل ٥,١ ٪ من المساحة المبنية الحالية ، وتعادل ١,١ ٪ من المساحة الإجمالية لزمام المدينة الحالى .

٣- أظهرت خريطة الحملة الفرنسية قناة صغيرة تخرج من ترعة قنا وتسير إلى الشرق من الكتلة السكنية، وتفصل بينها وبين مقابر المدينة ، وتقع عند نهاية هذه القناة كتلة سكنية ربما تنطبق مع موضع نجع المعنا الحالى . كما يحتمل أن هذه القناة كانت اساسا سارت فيه ترعة الشنهورية فى هذا الجزء منها أمام المدينة .

٤- ظهرت بداخل الكتلة المبنية ثلاث دوائر تمثل ثلاثة أبراج ، ربما تنطبق مع مآذن بعض المساجد القديمة مثل الجامع العتيق - والجديد - وسيدى عبد الرحيم ، وهى أهم المساجد ذات البعد التاريخى بالنواة القديمة الحالية وعلى أطرافها .

٥- كانت مقابر المدينة تقع إلى الشمال من الكتلة السكنية ، وهو موضع المقابر الحالية .

٦- لم تظهر خريطة الحملة الفرنسية أى أثر للامتداد العمرانى بجزيرة الحميدات وأن كانت قد ظهرت بها إحدى القلاع فى ركنها الشمالى الغربى .

٧- كانت الأراضى المحيطة بالكتلة المبنية مغطاة بأشجار كثيفة من نخيل البلح ونخيل الدوم، وما تزال آثار هذا الغطاء باقية بين المناطق المبنية وخلالها على أطراف الكتلة القديمة (شكل رقم ٧).

ومع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر أصبحت المدينة عاصمة لمديرية قنا بصورة نهائية (١٨٦٨) ، واستمرت فى وضعها كمدينة أولى فى اقليمها . إلا أنها فقدت بعض أهميتها ولعل أهم الأسباب ، فتح قناة السويس كطريق ملاحى مهم عام ١٨٦٩ ، وتحولت بذلك طرق التجارة والحج صوب الشمال ، ولولا فتح خليج السويس وقناته للملاحة لكانت مدينة قنا ومرفأ القصير من أهم البلاد المصرية بعد القاهرة والإسكندرية والسويس والزقازيق [٤٠] ، وعلى الرغم من ذلك بقيت مدينة قنا محط رجال القوافل الحاضرة من الحجاز بسلعها عن طريق مرفأ قنا (القصير) أو الذاهبة إليه بالبضائع المصرية [٤١] .

ومن خلال خريطة قنا عام ١٨٩٨ ، نستطيع أن نبين الامتداد العمرانى لمدينة قنا فى نهاية القرن التاسع عشر على النحو التالى (شكل رقم ٨)

١ – فى الاتجاه الشرقى امتدت المساكن إلى الشرق من الكتلة القديمة وكانت النهاية الشرقية للكتلة السكنية تتمثل فى شارع الجميل (الجمهورية الحالى) ، أما المساحات الأرضية إلى الشرق منه والتى تشمل أجزاء كبيرة من قسمى أول وثانى الحاليين تحتلهما أراضى زراعية وعدد من بساتين الفاكهة وكلها تقع بمحاذة خور قنا .

٢ – فى الاتجاه الجنوبى ، امتدت المساكن إلى الجنوب من الكتلة القديمة حتى خور قنا ، ولم يكن يفصل بينها وبين الخور سوى شريط ضيق يتفق مع شارع ٢٣ يوليو الحالى ، كما أن كثير من المبانى كانت تقع على شاطىء الخور مباشرة، ويتضح من الخريطة أن الخور كان أكثر اتساعا عما كان عليه قبل ردمه عام ١٩٦٠ ، ولم تظهر الخريطة – أيضا – أية امتدادت عمرانية فى جزيرة الحميدات .

٣– فى الاتجاه الغربى ، زاد العمران حول النواة القديمة متمثلا فى عدد من مساكن الأهالى ، بالإضافة إلى مبنى مديرية قنا ، كما وجدت بعض الحدائق التى امتد عليها العمران الآن (تمثلت فى جنينة وقف سيدى عبد الرحيم ، وجنينة بسادة عبيد ، وجنينة أحمد أفندى يسرى) .

٤– فى الاتجاه الشمالى بلغت المساكن خط السكك الحديدية وترعة الشنهورية وأن تخللتها بعض الفراغات البينية التى كانت تحتلها بعض الحدائق كما امتد العمران حول الاستراحة الموجودة إلى الجنوب من المقابر ، وظهرت نويات بعض النجوع الحالية مثل ، المعنا والنحال ونجع السيد والحصواية .

مما سبق يمكن تحديد الكتلة المبنية التى كانت فى نهاية القرن التاسع عشر على النحو التالى :

– يسير الحد الشرقى مع شارع الجميل (الجمهورية الحالى) .

– يتفق الحد الجنوبى مع شارع ٢٣ يوليو من ميدان الجبلاوى حتى شارع التحرير .

– يسير الحد الغربى مع شارع التحرير شمالا ثم يتجه غربا مع شارع المدارس حتى النهاية الغربية لمديرية الأمن ، ثم شارع هريدى حتى التقانة بشارع الشنهورية الحالى .

– أما عن الحد الشمالى فيسير مع شارع الشنهورية من التقائه بشارع الجميل عند ميدان المحطة حتى مسجد سيدى عمر الحالى .

٥– بلغت المساحة المبنية فى نهاية القرن التاسع عشر ١٢٤,٨ فدان (أى ما يعادل ٠,٥٢ كيلو متر مربع) ، تمثل حوالى ١٥,٣ ٪ من المساحة الحالية للمنطقة المبنية وحوالى ٢,٨ ٪ من مساحة الزمام الحالى .

٦- أما عن التركيب الداخلى للمدينة مع نهاية القرن التاسع عشر ، فيمكن تتبعه من خريطة ١٨٩٨ ، وكتابات تلك الفترة .

(أ) مناطق الحكم والإدارة ، ذهب على مبارك إلى أنه كان مخصصا لهذا الاستخدام قصران شيدا فى عام ١٨٥٨ ، أحدهما محل جلوس المدير ووكيل المديرية وناظر قلم الدعاوى والمحكمة الشرعية ومجلس الزراعة ، والآخرة به المجلس المحلى ، ومازالت هذه الابنية حتى الان تحتلها مديرية الامن حالية ومركز شرطة قنا ، كما كان بمدينة قنا قشلاق كبير للعساكر[٤٢] .

(ب) المناطق التجارية ، وتمثلت فى عدة أسواق بحوانيت عامرة ، اذ يرى بالمدينة ثلاثة أسواق ، أحدهما القصبة وتتكون من مجموعة من المبانى العامة بها حوانيت ومصانع وأحيانا مساكن ، والثانى يشمل على اللحم والخضروات والزيوت والثالث يشمل على أصناف الحبوب [٤٣] ، وتقع هذه الأسواق فى شارع القيسارية (السوق القوقانى) ، وشارع سيدى عبد الرحيم وساحل الغلال الحالية . وكانت هذه الأسواق مغطاة باغطية بيضاء أو غير بيضاء لحماية التجار أو المشترين من أشعة الشمس ، أو كانت توجد فى مناطق ضيقة معقودة لتؤدى نفس الحماية السابقة [٤٤] . وكان يؤتى إليها من الريف المجاور بجميع البضائع مثل الخضر والفاكهة والسمن والجبن والحطب وغيرها[٤٥] .

وكان بالمدينة ١٢ وكالة معدة للمتاجر ونزول الأغراب ، كما كان أكثر سكان المدينة أرباب حرف ، وتجارها يتجهون إلى الأراضى الحجازية بأنواع الحبوب ويعودون ببضائع الحجاز واليمن ونحوها فيرة و ربحا عظيما[٤٦] .

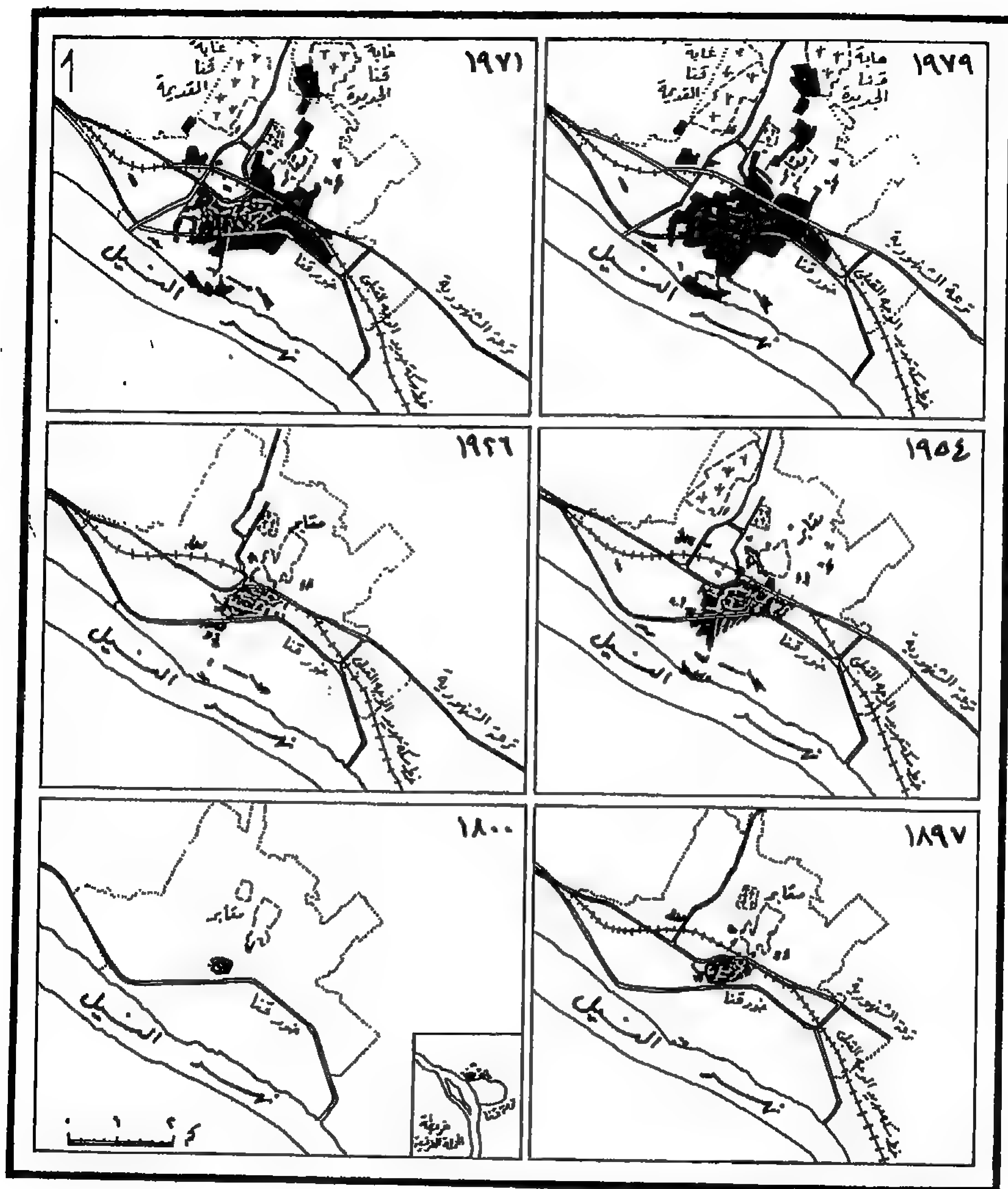
(جـ) الخدمات الصحية ، كان بالمدينة أستبالية (مستشفى) كبيرة للمرضى .

(د) كانت بالمدينة كثير من الحمامات الشعبية ، ومازال أحدها باقيًا حتى الآن ، ومازالت هناك عدة شوارع تحمل اسم الحمام .

(هـ) كان بالمدينة نحو خمسة مساجد جامعة غير الزوايا أحدهما الجامع العتيق وكذلك الجامع الجديد وجامع الحلوى ، وجامع سيدى عمر وجامع أبى سلمة [٤٧] .

(و) وبمدينة قنا جملة من الأضرحة والمقامات المشهورة ، وجميع هذه الأضرحة فى جبانتها الواقعة فى شمال المدينة الشرقى .

(ز) كان بالمدينة أوربيون تجار ووكيل قنصل فرنسا وأقباط بكثرة ، ولهم فيها كنيسة ، وبها كنيسة أخرى للفرنج وكلاهما فى جانب المدينة الشرقى ، عند التقاء شارع الشنهورية بشارع دير النمسا ، ومن أقباطها صاغة لهم سوق يقال لها سوق بالصاغة[٤٨] .



النمو العمرانى لمدينة قنا شكل (٢)

(ح) التركيب العمراني : كانت معظم أبنية المدينة من الأجر واللبن ، وأكثرها من دورين ، وبها قصور مشيدة لأرباب الثروة والأكابر كالاشراف وغيرهم ، كما يوجد بجوار المديرية عمارة عظيمة انشئت عام ١٨٥٨ ، وبنى فيها ثمانى دور كانت مخصصة لفقراء الحجاج[٤٩] .

وأبنية المدينة – بصورة عامة – توجد بها تصميمات شرقية أخاذة صممت بزخارف صغيرة وبسيطة ، واستخدمت فيها صفوف من الأحجار الحمراء والسوداء والبيضاء تكسبها شكلا جميلا [٥٠] .

والمدينة اخذت – في هذه الفترة – فى التنظيم وتعديل الشوارع والحارات ، وهناك العديد من الطرق تقود إلى داخل المدينة ، الرئيسى منها هو الأوسط ويؤدى إلى دار القنصل ، ويتوافق مع شارع القيسارية الحالى ، يليه شارع سيدى عبد الرحيم ، وشارع عبيد ، وساحل الغلال ، وبحرى البلد . ويلاحظ على المنطقة المبنية كثرة الحارات والأزقة والعطف التى ينتهى بعضها نهايات مغلقة ، بالإضافة إلى قلة الشوارع الرئيسية وكثرة منحنياتها ، وهى سمة تتسم بها كل النويات القديمة للمدن المصرية .

وكانت مدينة قنا فى نهاية القرن الماضى تتكون من عشرة أحياء أو حارات ، يمكن أن نتبينها من الجدول التالى :

ومن الجدول رقم (١) وخريطة المدينة عام ١٨٩٨ ، نتبين أن هذه الأحياء والحارات تقع جميعها بين ترعة الشنهورية فى الشمال ، وخور قنا فى الجنوب ، ولم تكن تشتمل على النجوع الشمالية حيث لم تكن قد دخلت فى كردون المدينة ، إلا أنها كانت تتبعها إدارياً .

اتجاهات النمو العمرانى الحديث ومحاوره :-

مع بداية القرن العشرين نمت مدينة قنا نمواً ملحوظاً ، ساعدت عليه مجموعة عوامل ، منها أن المدينة أصبحت مركزاً رئيسيا لاوجه النشاط التجارى والإدارى فى اقليمها ، هذا فضلا عن الوظائف القديمة الأخرى والدور الذى تقوم به المحافظة عليها ، وتبعا لذلك أصبحت المدينة مركزا للجذب البشرى ، مما ساعد على نموها بدرجات متفاوتة خلال القرن العشرين . ويمكن أن نحدد مراحل النمو خلال هذا القرن على النحو التالى (اشكال ٩-١٤)

١- **المرحلة الأولى** : وتتميز بالنمو المعتدل ، وتمتد من عام ١٩٠٣ - ١٩٥٤ .

٢- **المرحلة الثانية** : مرحلة سيل عام ١٩٥٤ / ١٩٥٥ ، وتتميز بأن المدينة خضعت لتغير مفاجئ فى حياتها الطبيعية .

جدول رقم (١)

أحياء مدينة قنا وعدد المساكن والسكان حسب تعداد ١٨٩٧

ونسبة كل منها إلى المجموع الكلى

الحى أو الحارة	عدد المساكن		عدد السكان	
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
حارة المصلية	٤١٥	١٥,٣	٣٤٩٢	١٤,٣
حارة هريدى	٤١٨	١٥,٤	٣٤٨٢	١٤,٣
حارة المعصرة	٣٤٣	١٢,٧	٢٩٢٣	١٢,٣
حارة كوم عنبيس	٤١٩	١٥,٢	٣٥٢٤	١٤,٥
حارة الحلوى	١٨٠	٦٠٦	١٩٩٢	٨,٢
حارة النقيب	١٩٦	٧,٢	١٨٨٤	٧٠٧
حارة الصيادين	٢٣٠	٨,٤	١٦١٣	٦٠٦
حارة بنى حسن	١٠٧	٣,٩	١٠٥٧	٤,٣
حارة النصارى	٢٣١	٨,٥	٢٢٤٠	٩,٢
حارة الجامع وميدان المديرية	١٧٧	٦٠٦	٢٠٩٣	٨,٦
جملة المدينة	٢٧١٦	١٠٠,٠	٢٤٣٦٤	١٠٠,٠

المصدر : مصلحة عموم الإحصاء ، التعداد العام للسكان لسنة ١٨٩٧ ، ص ٤٦٢ .

٣- **المرحلة الثالثة** : وهى مرحلة النمو السريع وتمتد من عام ١٩٥٥ – ١٩٧٨ .

٤- **المرحلة الرابعة** : وتمتد من عام ١٩٧٩ – ١٩٩٩ .

المرحلة الأولى :-

وتمتد هذه المرحلة لتغطى النصف الأول من القرن العشرين ، وفيها نمت المدينة على أطراف الكتلة القديمة ، وزادت المساحة المبنية الى ٣٢٩,٦ فدان – واتسعت اتساعاً ملحوظاً واتسع بذلك حد عوائد الأملاك – أى ما يعادل (١٠٥ كم٢) ، وقد زادت المساحة عما كانت عليه فى نهاية القرن

التاسع عشر بنحو ٢٤٤,٩ فدان ، بنسبة زيادة تبلغ ٢٠٠ ٪ أى أن بالمدينة قد تضاعفت مساحتها ، وتتوزع المساحة على الإتجاهات الرئيسية على النحو التالى ، كما يظهر من الجدول رقم (٢) .

الاتجاه الشمالى : ويأتى فى مقدمة الاتجاهات نمواً حيث زادت المساحة فى هذا الاتجاه ١٢٦,٥ فدان بنسبة ٦١,٧ ٪ من جملة الزيادة فى هذه الفترة ، وتمثلت الزيادة فى نمو النجوع الشمالية بالاضافة إلى ظهور سوق قنا الحديدية ، وميدان تعليم الخفر ، والمذبح ، هذا عما شهده هذا الاتجاه من ضم مساحات مبنية جديدة .

الاتجاه الجنوبى : وفيه بلغت الزيادة نحو ٣٧,٢ فدان تقريبا ، أى ما يعادل ١٨,٣ ٪ من جملة الزيادة فى هذه الفترة ، وتمثلت الزيادة فى مساكن الأهالى إلى الجنوب من خور قنا وعلى أرض جزيرة الحميدات ، مثل عزبة اسكندر عبيد ، وعزبة الشيخ السيد أحمد ، كما نمت نجوع الحميدات . وتمثلت الزيادة فى بعض المبانى العامة مثل كنيسة الأقباط ، والمستشفى الأميرى ، ومستشفى الرمد ومدرسة قنا الاميرية ، وسجن قنا ، وتفتيش رى قنا ، هذا فضلا عن وجود متنزة عمومى كان يحتل موضع نادى المتنزة الحالى ، ووابور الإنارة (١٩٣٠) ونادى الموظفين (نادى البحر الحالى) ، وميناء قنا النهرى (١٩٣٠) .

الاتجاه الشرقى : وفيه زادت المدينة بمقدار ٢٧,٦ فدان ، أى ما يعادل ١٣,٥ ٪ من مجموع الزيادة فى هذه الفترة ، وتمثلت الزيادة فى مساكن الأهالى . بالاضافة إلى بعض المنشآت الحكومية مثل مستشفى حميات قنا ومدرسة المعلمات وتفتيش آثار قنا .

الاتجاه الغربى : ويحتل المؤخرة ، حيث نمت المدينة بمقدار ١٣,٤ فدان ، أى ما يعادل ٦,٥ ٪ من جملة الزيادة وتمثل النمو فى سكن الأهالى ، وعدد من المبانى الحكومية مثل مدرسة قنا الثانوية (مقر كلية التربية الآن) والمدرسة الصناعية ، ومدرسة التحرير الاعدادية .

ومما سبق نتبين أن المدينة قد زادت عما كانت عليه فى أواخر القرن الماضى نحو مرتين تقريبا، وأن اتجاهات النمو حسب نصيب كل منها على الترتيب كانت الشمال والجنوب ، والشرق ، والغرب .

المرحلة الثانية :

وفيها تعرضت المدينة للتقلص الشديد وذلك من آثار السيل المدمر الذى اجتاح المدينة فى الفترة من ١٩٥٤/١٢/٢٠ إلى ١٩٥٥/١/٢٣ . فقد كان لموقع مدينة قنا على الضفة الشرقية للنيل

ومتاخمتها لهضاب تعد امتداداً مورفولوجيا لسلاسل جبال البحر الأحمر ، وموضعها لهضاب تعد امتداداً مورفولوجيا لسلاسل جبال البحر الأحمر ، وموقعها عند نهاية أهم أودية الصحراء الشرقية (وادى قنا) ، أن أصبحت المدينة عرضة لتدفق مياه الأمطار المتساقطة فوق تلك الهضاب والجبال والتى تندفع إليها من وادى قنا على شكل سيول جارفة ، ولعل سيل عام ١٩٥٤/١٩٥٥ هو أظهرها أثراً على المدينة .

وقد بلغ ارتفاع المياه فى شوارع المدينة – المنخفضة – ما يزيد على المتر ، وكان من نتيجة إندفاع المياه وتراكمها أن أتت على ثلاثة نجوع هى المعنا والنحال وسيدى عبد الرحيم ومنازل ضباط الصف والجنود بحاجر قنا ، كما غمرت المياه الطريق الموصل بين قنا وسفاجا ، وغمرت ثمانى مناطق تقع جميعها على هوامش الكتلة التلية القديمة وهى سيدى عمر والصهاريج ، والشهنورية ، والجميل وطاحونة سفينة ، وكوم عنيس ، والخشخاش ، والمنشية الجديدة ، كما أغرقت مبنى مديرية أمن قنا ، وامتدت لمساحة خمسة كيلو مترات خارج قنا .

وبلغت المساحة المبنية التى أتى عليها السيل ١٣٣,٧ فداناً أى ما يعادل ٤٠,٦٪ من جملة المساحة المبنية قبل السيل ، وبلغت اعداد المنازل التى دمرها السيل أو تصدعت بسببه ٢٨٣٠ منزلاً ، كانت تضم ٣٧١٥ غرفه ، كما بلغ عدد الأسر المنكوبة ٣٧٤٥ أسرة بلغ عدد أفرادها ١٦,٦٦٧ نسمة ، أى ما يعادل ٣٣,٧٪ من جملة سكان المدينة فى ذلك الوقت . وقد قدرت الخسائر بنحو ٢٢٢,١٢٨ جنيهاً ، منها ١٣٣,٩٧٦ جنيها خسائر عقارية ,٨٦,١٥٢ خسائر منقولات .

وبعد أن تعرضت المدينة للسيل ، اجرى تخطيط لمدينة جديدة بقنا ، بدأ العمل به بعد شهرين من حدوث السيل ، ويقضى هذا المشروع بأن يكون تخطيط قنا الجديد على أساس أن تمتد مبانيها الجديدة نحو النيل للانتفاع بقربها منه ، مع ملاحظة ألا يعترض التخطيط الجديد طرق المرور الرئيسية كالسكك الحديدية والترع والطرق الزراعية العامة[٢] . وقد تم تنفيذ معظم البنود التى نص عليها المشروع ، ولولا حدوث الاعتداء الثلاثى عام ١٩٥٦ لكان نصيب المدينة أوفر من التعمير ، حيث تحولت كل الميزانية الموجهة للمدينة – من الداخل والخارج – إلى أسر ضحايا العدوان الثلاثى .

وقد شهدت المدينة امتدادت عمرانية فى اتجاهات أربعة تمثلت فى :

١ – مدينة العمال

وتقع إلى الشرق من المدينة بين خط السكك الحديدية شمالاً وخور قنا جنوباً ، وتبلغ مساحتها ١٧٠٩ فدان ، واحتوت على عدد من المساكن يبلغ ٣١٣ مسكنا[٥٣] . وكان مقترحا أن يكون العدد حسب التخطيط ٣٥٤ مسكناً ، تستوعب ١٦٣٢ نسمة .

٢- مدينة سيدى عبد الرحيم (شئون سيدى عبد الرحيم) :-

وتقع إلى الشمال الغربى من مقابر المدينة ، وتبلغ مساحتها ٣٧,٢ فداناً ، ضمت ٩٦٠ مسكنا ، لتستوعب ٢٥٢١ نسمة .

٣- مدينة المعنا (شئون المعنا) :-

وتقع إلى الشمال الغربى من نجع المعنا الحالى ، وإلى الجنوب الغربى من غابة قنا القديمة ، وقد انشئت لاعادة توطين سكان نجع المعنا ، ويبلغ عدد مساكنها ٣٣٤ (كان من المقرر أن تكون ٦٤٥ مسكنا حسب التخطيط) ، تحتل مساحة قدرها ١٤,٩ فداناً .

٤- الوحدات السكنية الملحقة بمساكن المدينة :-

انشئت لتكون سكناً للمواطنين بواسطة شركة المساكن الشعبية ، على أن تتبع ملكيتها مجلس المدينة ، وكانت موزعة على قطاعات المدينة المختلفة فانشئت ست عمارات بميدان محطة السكة الحديدية ، وست أخرى بشارع بورسعيد أمام مبنى المحافظة ، وأربع بجوار مستشفى الهلال الأحمر، واثنين خلف المدرسة الثانوية للبنات ، واثنين بشارع ٢٣ يوليو ، وتضم هذه العمارات ٢٠٠ وحدة سكنية وتقع فوق نحو ١٠٩ فدان .

المرحلة الثالثة :-

وتبدأ من نهاية المرحلة الثانية ، وقد تغير وجه المدينة فى هذه الفترة تغيراً كبيراً بل يمكن أن نطلق عليها المرحلة الانفجارية فى النمو ، وقد امتدت المدينة عمرانيا على طول المحاور الاربعة ، وزادت بمقدار ٤٨٦,٢ فدان توزع هذه المساحة على الاتجاهات الاربعة على النحو التالى :-

الاتجاه الغربى :- واحتل المرتبة الأولى ، فزادت المدينة فى هذا الاتجاه بمقدار ١٦٢,٢ فدان ، أى ما يعادل ٣٣,٣٪ من جملة الزيادة فى الفترة ، وتمثل ذلك فى اضافة منطقة جديدة هى منطقة المنشية الجديدة (منشية النقيب) ، كما امتد العمران إلى شمال ترعة الشنهورية فى أرض الدقينى ، فضلاً عن ذلك تمثل العمران النامى فى المنشآت العامة والحكومية مثل المساكن الشعبية فى خور قنا ، ومستشفى قنا العام الجديدة ، وجراج أتوبيس الوجه القبلى ، ومدرسة قنا الاعدادية الحديثة ودار المعلمين ، ومدرسة عمر بن عبد العزيز ومدرسة الزراعة الثانوية ... الخ . هذا فضلاً عن المساكن الشعبية فوق ترعة الشنهورية .

الاتجاه الشمالى :-

واحتل المرتبة الثانية بنسبة ٢٩,٣ ٪ من جملة الزيادة ، وتمثل النمو فى اسكان الأهالى ، فضلاً عن مجموعة من المنشآت الحكومية ذات المساحات الكبيرة ، مثل استاد قنا الرياضى ، مدرسة التجارة الثانوية ، محطة تربية الدواجن ، محطة تقوية الارسال الاذاعى والتليفزيونى ، مصنع الغزل ، محطة تسمين الماشية ، مدرسة الصناعات الميكانيكية ، منطقة تجنيد قنا ، وجامعة جنوب الوادى (فرع قنا) ، وقد تلاحمت بعض النجوع الشمالية مثل الحصوابة ، والعبيد ، وسيدى عبد الرحيم ، والنحال وتكونت منها كتلة سكنية متصلة .

الاتجاه الشرقى :-

وزادت فيه المدينة بمقدار ١٠٠,١ فدان ٢٠,٦ ٪ من جملة الزيادة فى هذه الفترة وتمثلت الزيادة فى ملئ الفراغات البينية بين مدينة العمال وكتلة المدينة السكنية ، كما امتد العمران إلى الشرق من مدينة العمال متمثلا فى مجموعة من المساكن ذات الطابع الريفى تتبع فئات ريفيه نازحة إلى المدينة ، هذا فضلاً عن مبنى حكومى واحد هو مبنى شركة مطاحن مصر العليا .

الاتجاه الجنوبى :-

زادت المدينة فى هذا الاتجاه بنحو ٨١,٥ فدان ، وتشكل ١٦,٨ ٪ من جملة الزيادة فى هذه الفترة وتمثل النمو فى ظهور معظم المنشآت الحكومية الجديدة (مبنى المحافظة – مجمع المحاكم – السنترال – مدرسة قنا الابتدائية – دار المعلمات – مستشفى الهلال – المخبز نصف الآلى – الثانوية للبنات – مبانى مديريات التربية والتعليم والزراعة والشئون الاجتماعية والصحة والإسكان والأوقاف) فضلاً عن توسعات مرفق مياه قنا وميناء قنا النهرى ، وساعد على ذلك إنشاء كوبرى دندرة على النيل ، كما ظهرت منطقة حوض (١٠) السكنية .

المرحلة الرابعة :-

وتمتد فى الفترة بين عامى ١٩٧٩-١٩٩٩ ، ونمت فيها المدينة بمقدار ٣٢٢,٦ فدان ، بنسبة زيادة كلية تبلغ ٣٩,٥ ٪ للفترة المبينة وتتوزع الزيادة على الاتجاهات الأربعة سالفة الذكر على النحو التالى :-

الاتجاه الشمالى :-

ويحتل المرتبة الأولى ، ويبلغ نصيبه ١٥٩,٥ فدان ، أى ما يعادل ٤٩,٤ ٪ من جملة الزيادة ، وقد تمثلت الزيادة فى توسعات مساكن الأهالى ، فضلاً عن بعض المبانى الحكومية مثل توسعات جامعة جنوب الوادى ، وجامعة الأزهر ، ومساكن هيئة السكك الحديدية ، ومصنع المواسير البلاستيك ، ومحطة رفع المياه إلى سفاجا ، ومقابر الشهداء ، وتوسعات وزارة الدفاع ... الخ .

الاتجاه الغربى : -

ويأتى فى المرتبة الثانية ، ويبلغ نصيبه ٩٢,٩ فدان ، أى ما يعادل ٢٨,٨ ٪ من جملة الزيادة وتمثلت الزيادة فى توسعات مساكن الأهالى وبعض المبانى التعليمية والصحية ، وموقف سيارات قنا الرئيسى . وامتد العمران فى هذا الاتجاه حتى تخطى مجرى السيل إلى الغرب .

الاتجاه الجنوبى : -

ويحتل المرتبة الثالثة ، بنصيب يبلغ ٥٧,١ فدان ، أى ما يعادل ١٧,٧ ٪ من جملة الزيادة ، وقد تمثلت الزياد فى توسعات نادى البحر ، وكورنيش النيل ، والمنتزة إلى الغرب من كوبرى دندرة ، وبعض استخدامات الطريق كمحطات الخدمة ، هذا فضلا عن مساكن الأهالى .

الاتجاه الشرقى : -

ويأتى فى المؤخرة بنصيب يبلغ ١٣,١ فدان ، بنسبة تبلغ ٤,١ ٪ من جملة الزيادة ، وتمثلت الزيادة فى مساكن الأهالى ، وقد حد من النمو فى هذا الاتجاه صدور قانون منع البناء على الأراضى الزراعية .

ومن دراسة الجدول التالى رقم (٢) والشكل رقم (   ) اللذان يوضحان حجم واتجاهات النمو فى مدينة قنا فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، ومنها نخلص إلى :

إن مدينة قنا قد زادت الآن نحو ٢٧ مثلاً عما كانت عليه فى مطلع القرن التاسع عشر ونحو تسعة أمثال ما كانت عليه فى نهاية القرن التاسع عشر ، وأن هذه الزيادة تفاوتت بين الاتجاهات الرئيسية متأثرة بمجموعة من العوامل الجغرافية ، فيأتى الاتجاه الشمالى فى المقدمة ، فبلغت جملة المساحة النامية فى هذا الاتجاه نحو ٤٧١,٥ فدان ، أى ما يعادل ٤٣,٠ ٪ من جملة الزيادة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، ويرجع ذلك إلى :

جدول رقم (٢)

حجم واتجاهات النمو فى مدينة قنا

فى القرنين التاسع عشر والعشرين (المساحة بالفدان)

السنة	مساحة المدينة		شمالا		شرقا		جنوبا		غربا	
	الكلية	الزيادة	الزيادة	٪	الزيادة	٪	الزيادة	٪	الزيادة	٪
١٨٠٠	٤١,٥	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١٨٩٨	١٢٤,٨	٨٣,٣	٤٣,١	٥١,٨	١٧,٨	٢١,٤	٣,٠٠	٣,٦	١٦,٦	٢٣,٢
١٩٥٤	٣٢٩,٦	٢٠٤,٨	١٢٦,٥	٦١,٧	٢٧,٦	١٣,٥	٣٧,٢	١٨,٣	١٣,٤	٦,٥
١٩٧٩	٨١٥,٨	٤٨٦,٢	١٤٢,٤	٢٩,٣	١٠٠,١	٢٠,٦	٨١,٥	١٦,٨	١٦٢,٢	٣٣,٣
١٩٩٩	١١٣٨,٤	٣٢٢,٦	١٥٩,٥	٤٩,٤	١٣,١	٤,١	٥٧,١	١٧,٧	٩٢,٩	٢٨,٨
المجموع	١١٣٨,٤	١٠٩٦,٩	٤٧١,٥	٤٣,٠	١٥٨,٦	١٤,٥	١٧٨,٨	١٦,٣	٢٨٨,١	٢٦,٢

١ – طبيعة الأرض الرملية جعلتها لا تستخدم استخداما زراعياً جيداً ، مما أدى إلى رخص أسعارها ، الأمر الذى دفع الأهالى إلى الشراء والبناء فيها لا سيما الفئات المتوسطة ودون المتوسطة .

٢ – ملكية الأرض فى هذه المنطقة ليست ملكية خاصة – فى جملتها – ولكنها عامة ، ومن ثم كان لها الأولوية فى الاختيار عند بدء تشييد أى مشروع حكومى ، لا سيما وأن هذه المشاريع تتطلب مساحة واسعة ورخيصة فى نفس الوقت .

٣ – كثيراً ما كانت تتعرض هذه المنطقة للأخطار وسلبيات الطبيعة مثل السيول والعواصف الرملية ، وقد تمت حماية هذا الجزء – بل والمدينة كلها – عن طريق شق مجرى السيل إلى النيل وعن طريق عمل مصدات للرياح تمثلت فى غابتى قنا القديمة (الغربية) والجديدة (الشرقية) .

ويأتى الاتجاه الغربى فى المرتبة الثانية ٢٦,٢٪ ، ثم الاتجاه الجنوبى (١٦,٣٪) ، وأخيراً الاتجاه الشرقى (١٤,٥٪) من جملة الزيادة خلال القرنين .

المبحث الثالث : سكان مدينة قنا

نمو السكان

نمو السكان فى القرن التاسع عشر : –

ليست لدينا أية تقديرات لسكان مدينة قنا قبل القرن التاسع عشر موثوق بها أو غير موثوق ، اللهم إلا أن أحد الرحالة قد ذكرها ضمن المدن كبيرة السكان فى شرق الوادى ، تشترك فى ذلك مع أخميم وقوص وأسوان .

ثم يأتى القرن التاسع عشر ومعه تقدير جومان – أحد علماء الحملة الفرنسية . وقد بلغ عدد سكان مدينة قنا طبقاً لتقديره ٥٠٠٠ نسمة ، وعدت مدينة قنا بذلك ضمن المدن المصرية الكبرى التى يزيد عدد سكانها عن ٣٠٠٠ نسمة – والتى بلغت ثمانى عشرة مدينة – وقد احتلت مدينة قنا المرتبة الثالثة عشر بين هذه المدن(٥٤) بعد ذلك نجد عدة تقديرات على امتداد القرن التاسع حتى تعداد عام ١٨٨٢ ، فنجد تقدير كونت دى فورين (١٨١٧ – ١٨١٨) بنحو ١٠,٠٠٠ نسمة(٥٥). وتقدير اميتشى Amici (١٨٧٧) بنحو ١٥,٤٣٦ نسمة منهم ٧٦٥٥ من الذكور ، و ٧٧٨١ من الاناث(٥٦) ، معنى ذلك أن مدينة قنا قد زادت بمقدار ١٠,٤٣٦ نسمة ، فى فترة تزيد على ثلاثة أرباع القرن ، بمعدل إجمالى بلغ ٢٠٩ ٪ ، وبمعدل سنوى قدره ٢,٧ ٪ . وفى عام ١٨٨٢ أجرى أول تعداد للقطر المصرى ، بلغ عدد سكان المدينة وفقه ١٧,٤٥٥ نسمة منهم ٩٠٩٢ ذكور ، ٨٣٦٣ إناث(٥٧) .

ونصل فى نهاية القرن التاسع عشر إلى تعداد مصرى موثوق به ، وهو ما أجرى فى عام ١٨٩٧ ، وقد أظهر التعداد أن عدد سكان المدينة بلغ ٢٧,٣٨٩ نسمة ، وبلغت جملة الزيادة بينه وبين تعداد (٩٩٣٤ نسمة)(٥٨) ، بنسبة زيادة إجمالية قدرها ٥٦,٩ ٪ وبمعدل سنوى يبلغ ٣,٨ ٪ وهو أعلى معدل بلغته المدينة فى القرن التاسع عشر .

ومن مقارنة حجم السكان عام ١٨٩٧ ، بحجم السكان عند جومار ١٨٠٠ ، نجد أن مدينة قنا قد زاد عدد سكانها خلال القرن التاسع عشر ٢٢,٣٨٩ نسمة ، بنسبة زيادة إجمالية تبلغ ٤٤٧,٨ ٪ بمتوسط زيادة سنوية يبلغ ٤,٦ ٪ وهو ما يعنى أن المدينة قد تزايدت أربعة أمثال ونصف المثل خلال القرن التاسع عشر . ومدينة قنا بمعدلاتها ، فاقت المعدل الاجمالى لمصر لنفس الفترة حيث بلغ ٢٧٠,٥ ٪ ، وبمعدل سنوى بلغ ٢,٨ ٪ .

نمو سكان مدينة قنا فى القرن العشرين : -

يشمل القرن العشرين سلسلة من التعدادات أولها تعداد ١٩٠٧ وآخرها ١٩٩٦ ، وتستند دراسة النمو السكانى إلى هذه السلسلة التى اتسمت بالانتظام حيناً وبالاضطراب فى تتابعها حيناً آخر . ومن دراسة الجدول التالى رقم (٣) والاشكال ( ) ، نستطيع أن نتبين اتجاهات النمو السكانى لمدينة قنا فى القرن العشرين ، مع مقارنتها بمثيلتها فى الجمهورية بعامة وحضر الجمهورية بخاصة ، منها يمكن القول :

أولا : فى الفترة التعدادية ١٨٩٧ – ١٩٠٧ ، شهدت مدينة قنا نقصا سكانيا بلغ ٧٣٢٠ نسمة ، بمعدل تناقص إجمالى يبلغ – ٢٦,٧ ٪ ومعدل سنوى يبلغ ٢,٧–٪ وإذا ما قورن هذا المعدل بمثيله فى الجمهورية نجده يقل بكثير ، وكذلك إذا ما قورنت بمثيله فى حضر الجمهورية ، إذ يبلغ المعدل

جدول رقم (٣)

تطور حجم السكان ومعدلات النمو الكلى والسنوى لمدينة قنا

ومقارنتها بمثيلتها فى الجمهورية وحضر الجمهورية للفترة (١٨٩٧ – ١٩٩٦)

التعداد	عدد السكان	قنا			معدل النمو السنوى للجمهورية	معدل النمو السنوى لحضر الجمهورية
		العدد	النمو الكلى ٪	النمو السنوى ٪		
١٨٩٧	٢٧,٣٨٩	–	–	–	–	–
١٩٠٧	٢٠,٠٦٩	٧٣٢٠–	٢٦,٧ –	٢,٧–	١,٦	١,٩
١٩١٧	٢٢,٩٥٨	٢٨٨٩	١٤,٤	١,٤	١,٤	٢٠١
١٩٢٧	٢٧,٦٥٨	٤٧٠٠	٢٠,٥	٢,١	١٠١	٢,٦
١٩٣٧	٣٤,٤٣١	٦٧٧٣	٢٤,٥	٢,٥	١,٢	٢,٨
١٩٤٧	٤٢,٩٢٩	٨٤٩٨	٢٤,٧	٢,٥	٢,٠	٣٠٣
١٩٦٠	٥٧,٤١٧	١٤٤٨٨	٣٣,٨	٢,٦	٢,٤	٢,٩
١٩٧٦	٩٣,٦٨٠	٣٦٢٧٣	٦٣,٢	٣,٩	٢,٤	٤,٣
١٩٨٦	١١٩,٩١٧	٢٦١١٤	٢٧,٩	٢,٨	٢,٨	٣,٢
١٩٩٦	١٤٧,٢٤٤	٢٧٤٥٠	٢٢,٩	٢,٣	٢,١	٢,٠

الجدول من إعداد الباحث وحسابه .

السنوى فى كل منها ١,٦ ٪ ، ١,٩ ٪ على التوالى . وقد أثر هذا النقص الكبير على النمو السكانى للمدينة فى الفترات التعدادية التالية حتى عام ١٩٤٧ ، فلم تتعد الزيادة الكلية خلال الخمسين عاما (١٩٨٧ – ١٩٤٧) ٥٦ ٪ ، وبمتوسط سنوى قدره ١,١٢ ٪ ويعزى هذا النقص الى : –

١– هجرة بعض الذكور للعمل فى قناطر اسنا (١٩٠٦ / ١٩٠٨)[٥٩] ، ويتضح ذلك من مقارنة عدد الذكور فى تعدادى ١٨٩٧ ، ١٩٠٧ ، ولا شك أن لذلك أثره على التركيب النوعى للسكان ، والذى يؤثر بدوره على نسب المواليد ، أى أن هذا النقص قد أثر على مكونات النمو السكانى المتمثلة فى الزيادة الطبيعية والهجرة .

٢– تعرضت البلاد خلال هذه الفترة التعدادية لعديد من الأمراض الوبائية التى أدت الى ارتفاع معدل الوفيات ، مثل انتشار وباء الملاريا عام ١٩٠٢[٦٠]

ثانيا : فى النصف الأول من القرن العشرين – وشمل أربعة تعدادات بخلاف تعداد ١٩٠٧ أخذ معدل النمو السكانى فى التزايد فى الفترات التعدادية الأربعة فارتفعت من (١,٤ ، إلى ٢,١ ٪ ، ٢,٥ ٪ ، ٢,٥ ٪ على التوالى) ، فى مقابل – (١,٤ ، ١,١ ، ١,٢ ، ٢,٠ ٪ ، للجمهورية لنفس الفترات على التوالى) وفى مقابل – أيضاً – (٢,١ ، ٢,٦ ، ٢,٨ ، ٣٠٣ ٪ لحضر الجمهورية على التوالى) ، وتقع معدلات النمو فى المدينة فى مرحلة بنية بين معدلات الجمهورية ومعدلات الحضر .

وقد تأثرت معدلات النمو فى مدينة قنا فى الفترة ١٩١٧ – ١٩٧٢ بظروف الحرب العالمية الأولى التى عاشتها مصر ، وبانتشار الحمى الاسبنبولية التى انتشرت بصورة وبائية عام ١٩١٨ ، وسبب الوفاة فى الفئات السنية المتوسطة والكبيرة عن غيرها من الفئات[٦١] . أما فى الفترة التعدادية ١٩٢٧ – ١٩٣٧ ارتفع معدل النمو بالمدينة عن مثيله فى الجمهورية ، ويفسر ذلك بالكساد الاقتصادى العالمى والذى أدى إلى وجود تيار من الهجرة العائدة من القاهرة والاسكندرية إلى المواطن الأصلية للمهاجرين ، مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو فى مناطق الاستقبال ومنها مدينة قنا وسائر مديريات الوجه القبلى[٦٢] .

ثالثا : وفى النصف الثانى من القرن العشرين نجد أن معدلات النمو قد استمرت فى ارتفاعها حتى بلغت أقصى حد لها فى الفترة التعدادية ١٩٦٠ / ١٩٧٦ ، ثم عادت المعدلات إلى الانخفاض فى الفترتين التاليتين ، وقد ببلغت معدلات النمو السنوى للفترات التعدادية الاربع فى النصف الثانى من القرن العشرين (٢,٦ ٪ ، ٣,٩ ٪ ، ٢,٨ ٪ ، ٢,٣ ٪) ، فى مقابل (٢,٤ ٪ ، ٢,٤ ٪ ، ٢,٨ ٪ ، ٢,١ ٪ للجمهورية) ، وفى مقابل (٢,٩ ٪ ، ٤,٣ ٪ ، ٣,٢ ٪ ، ٢,٠ ٪ لحضر الجمهورية) .

رابعا : مما سبق يتضح أن المعدل السنوى فى المدينة يفوق مثيله فى الجمهورية خلال الفترات المنقضية من القرن العشرين ، وبلغ المعدل أقصاه فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٦ ، فى حين بلغ أدناه فى الفترة ١٨٩٧-١٩٠٧ . وتتفق مدينة قنا مع سائر حضر الجمهورية فى أن معدل النمو بلغ أدنى حد له فى الفترة ١٨٩٧ -١٩٠٧ ، كما بلغ معدل النمو فى الفترة ١٩٦٠ / ١٩٧٦ فى كليهما .

الحجم السكانى لمدينة قنا مقارنا بمثيله فى مدن محافظة قنا :

كثيرا ما يكون التفاضل بين المدن خاضعا لمقياس يتصل بعدد السكان أو ما يعبر عنه بالحجم ، لأن الحجم غالبا ما يكون انعكاسا للأهمية[٦٣] . ومن دراسة الجدول التالى رقم (٤) الذى يوضح التوزيع لأحجام المدن والمكانة السكانية لمدينة قنا فى الفترة من ١٨٩٧ - ١٩٩٦ مقارنة بمثيلتها فى مدن محافظة قنا .

جدول رقم (٤)

التورزيع النسبى لحجم السكان لمدينة قنا مقارنا بمثيله فى مدن محافظتها (٪)

المدينة	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
قنا	٣٠,١	٢٥,٥	٢٦,٣	٢٨,٨	٣٠,٢	٣١,٦	٢٧,٨	٢٤,٠	٢٢,٨	٢٨,٥
أبوتشت	—	—	—	—	—	٢,٤	٢,١	١,٤	١,٦	٢,١
نجع حمادى	٧,٩	٤,٦	٥,٧	٥,٣	٥,٧	٥,٩	٥,١	٥,١	٥,٤	٦٠٦
فرشوط	—	—	—	—	—	—	—	٦,٩	٦,٣	٨,٧
دشنا	١٢,٤	١٢,٤	١٣,٢	١٢,٧	١٢,٧	١٢,٥	٦,١	٧,٥	٧,٢	٨,٧
الوقف	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤,٦
فقط	—	—	—	—	—	—	—	—	٢,٩	٣,٦
قوص	١٦,٥	١٧,٣	١٧,٢	١٦,٠	١٥,٨	١٤,٣	١١,٩	٨,٥	٨,١	٩,٧
نقادة	—	—	—	—	—	—	—	٣,٤	٣,٠	٣,٨
أرمنت	—	—	—	—	—	—	١٧,٨	١٠,٨	١٠,٤	١٢,٧
اسنا	١٨,٣	٢٣,١	١٩,٩	١٨,٩	١٧,٣	١٤,٨	١٢,٢	٨,٧	٨,٢	١١,١
الأقصر	١٢,٢	١٥,٣	١٧,٧	١٨,٣	١٨,٣	١٨,٤	١٧,٠	٢٣,٧	٢٣,٩	—
القصير	٢,٦	١,٨	—	—	—	—	—	—	—	—

يتضح من الجدول السابق :

١- أن مدينة قنا تعد المدينة الأولى من حيث الحجم السكانى على مدى قرن من الزمان إذ بلغ متوسط حجم سكانها خلال هذه الفترة ٢٧,٦ ٪ من جملة سكان حضر المحافظة .

٢- أن هناك مدى كبيرا من مدينة قنا – المدينة الأولى ، ومدينة الأقصر ، المدينة الثانية حتى عام ١٩٨٦ ، بلغ ٩,٣ ٪ ، (بلغت نسبة الحجم السكانى لمدينة الأقصر ١٨,٣ ٪ من جملة سكان الحضر فى المحافظة كمتوسط للفترة حتى عام ١٩٨٦) .

٣- أن هناك مدى كبيرا بين مدينة قنا – المدينة الأولى ، ومدينة أرمنت ، المدينة الثانية فى تعداد ١٩٩٦ ، وذلك بعد انفصال مدينة الأقصر عن محافظة قنا ، إذ يبلغ المدى (١٥,٨ ٪) . وإذا ما قيمنا أحجام المدن من جانب الهيمنة التى تميز بعض شبكات مدن العالم النامى ، لا سيما المدينة الأولى ، وذلك بحساب معامل الهيمنة الذى ننسب فيه حجم المدينة الأولى إلى مجموع المدن الثلاث التالية فى الحجم ، فمن الناحية الرياضية ، ينبغى أن تتجاوز القيمة الأدنى للهيمنة (٠,٣٣) ، ولكن لا توجد قيمة قصوى ضرورية ، ومن الناحية العملية فإن معامل الهيمنة الرباعى نادرا ما يهبط عن (٠,٥) أو يرتفع إلى (٨) ، كما أن المعامل يقل عن الواحد الصحيح فى الدول المتقدمة الذى يعكس درجة كبيرة من التوازن الحضرى[٦٥] وبحساب معامل الهيمنة للمدن فى محافظة قنا ، نجد يبلغ (٠,٨٥) ويشير المعامل إلى درجة من التوازن الحضرى فى المحافظة .

٤- إن الاتجاه العام للحجم السكانى لمدينة قنا يتجه إلى الارتفاع منذ عام ١٩٠٧ حيث بلغ أقصى حد له فى عام ١٩٤٧ ، ثم اتجه المتوسط العام للحجم السكانى بعده إلى الانخفاض ، ويعود ذلك فيما قبيل عام ١٩٤٧ إلى ثبات عدد المراكز الحضرية فقد بلغ العدد سبعة مراكز فى تعدادى ١٩٠٧ ، ١٩٤٧ ، فى حين استقر العدد عند ستة مراكز حضرية فى أعوام ١٩١٧ ، ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ ، وقد تمتعت مدينة قنا بنمو سكانى يفوق أقرانها ويتناسب مع حجمها السكانى ، مما جعل الاتجاه العام لنسبة الحجم يسير نحو التزايد .

أما فيما بعد عام ١٩٤٧ ، فقد أتجه المتوسط العام للحجم السكانى للمدينة نحو الانخفاض ، ويعود ذلك إلى زيادة عدد المراكز الحضرية وليس النقص فى حجمها السكانى . فقد بلغت المراكز الحضرية ثمانى مراكز فى عام ١٩٦٠ ، زادت إلى عشرة مراكز فى عام ١٩٩٦ ، وهذا من شأنه أن يقلل نصيب مدينة قنا من حجم سكان الحضر فى المحافظة ، وليس أدل على ذلك من

أن العدد المطلق للحجم السكانى فى تزايد مطرد على مدى الفترات التعدادية المبينة . كما زاد من مكانة المدينة من حيث الحجم ، فصل مدينة الأقصر عن محافظة قنا تلك التى كانت تحتل المرتبة الأولى من حيث الحجم فى تعداد ١٩٨٦ .

الحجم السكانى لمدينة قنا بالمقارنة بمدن الجمهورية الرئيسية :-

إذا ما قورن حجم السكان فى مدينة قنا بالحجم السكانى لعواصم المحافظات ، نجدها تحتل المرتبة السابعة عشرة عام ١٩٧٦ ، والثانية والعشرون (١٩٨٦) ، وإذا ما قورنت باحجام عواصم محافظات الوجه القبلى نجدها تحتل مؤخرة الترتيب .

مكونات النمو السكانى لمدينة قنا :-

من الدراسة السابقة لنمو سكان مدينة قنا ، تبين لنا أن سكان المدينة يتزايدون باطراد وبمعدل متزايد حتى عام ١٩٧٦ ، متناقص من ٧٦-١٩٩٦ ، ولعل أسباب ذلك تتركز فى الزيادة الطبيعية والزيادة غير الطبيعية ، وسوف نتناول بالدراسة هذين العاملين حتى ندرك أثرهما على نمو السكان بالمدينة .

أولا : الزيادة الطبيعية (المواليد - الوفيات) :-

يبين الجدول رقم (٥) النسبة فى الألف لكل من المواليد والوفيات والزيادة ، الطبيعية فى مدينة قنا من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩٩٦ ، ولما كان الجهازالمركزى للتعبئة العامة والاحصاء يعتبر سنة ١٩١٧ فاصلا بين ما لا نثق به وما نثق به من احصاءات حيوية ، فإننا سوف نبدأ دراستنا لهذا الجانب منذ عام ١٩١٧ .

جدول رقم (٥)

متوسط نسب المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية للفترات

العشرية منذ عام ١٩١٧ بمدينة قنا مقارنة بمثيلتها فى الجمهورية

الفترات العشرية	المواليد ٪		الوفيات ٪		الزيادة الطبيعية ٪	
	قنا	الجمهورية	قنا	الجمهورية	قنا	الجمهورية
١٧-١٩٢٧	٥٢,٨	٤١,٨	٤٦,٢	٢٨,١	٦٠٦	١٣,٧
٢٨-١٩٣٧	٥١,٧	٤٣,٣	٣٨,٢	٢٧,٠	١٣,٥	١٦,٣
٣٨-١٩٤٧	٤٦,٤	٤١,٥	٣٦,٠	٢٧,٠	١٠,٤	١٤,٥
٤٨-١٩٥٧	٤٦,٤	٤٢,٨	٢٥,٨	١٩,٠	٢٠,٦	٢٣,٨
٥٨-١٩٦٧	٤٦,٧	٤١,٧	٢٣,٣	١٦,١	٢٣,٤	٢٥,٦
٦٨-١٩٧٧	٤٣,٦	٣٦,٥	١٨,٦	١٤,٦	٢٥,٠	٢١,٩
٧٨-١٩٨٧	٤١,٥	٣٧,٨	١٣,٣	١٠,٠	٢٨,٢	٢٧,٨
٨٨-١٩٩٦	٣٢,٨	٣٠,٣	٨٠٨	٧,٦	٢٤,٠	٢٢,٧

من الجدول السابق يمكن بيان اتجاهات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية بمدينة قنا مع المقارنة بمثيلتها فى الجمهورية على النحو التالى :

١- بالنسبة للمواليد : ظلت نسب المواليد منذ عام ١٩١٧-١٩٣٧أكثر من ٥٠٪ ، إذا بلغ متوسطها لهذه الفترة ٥٢,٣٪، ثم تميزت نسب المواليد بالثبات فى الفترة ٣٨- ١٩٦٧ (٤٦,٥٪)، ثم بلغت نسب المواليد أدنى حد لها فى الفترة ٦٨-١٩٩٧ (٣٩,٣)، وبوجه عام ، فإن الاتجاه العام لنسبة المواليد فى مدينة قنا يشير إلى الانخفاض التدريجى . كما يتضح من الجدول أن متوسطات نسب المواليد فى مدينة قنا تفوق مثيلاتها فى الجمهورية فى كل الفترات المحددة بالجدول ، ويعتبر هذا الوضع بالنسبة للمواليد أمراً معكوسا ، فمن الظاهرات الديموغرافية المعروفة ، أن الخصوبة فى المدينة تقل عنها فى الريف لأن الاتجاه نحو التحضر يصحبه دائما هبوط فى نسب المواليد ولا يقتصر هذا الوضع على مدينة قنا فقط ، بل ينسحب على سائر المدن المصرية ، ويمكن إرجاع ذلك إلى نقص تسجيل المواليد فى جهات الريف النائية عنه فى المدن ، وإلى كثرة عدد الفقراء فى

المدن ، الذين لاتقل درجة حضريتهم عن سكان الريف الأمر الذى يجعل تنظيم الأسرة بينهم ما يزال يجهله الكثير منهم ، هذا فضلاً عن مجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية (٦٦) .

٢- **الوفيات** : تميزت نسبة الوفيات بالانخفاض التدريجي منذ عام ١٩١٧ وحتى الآن ، باستثناء عام ١٩١٨ الذى بلغت فيه النسبة أعلى حد لها ، فكانت ٦٥ ٪ ، وفاقت بذلك نسبة المواليد ، وقد انسحب هذا الوضع على باقى الجمهورية ويرجع ذلك إلى انتشار الحمى الأسبانيولية التى اجتاحت البلاد بشكل وبائى هذا فضلاً عن ظروف الحرب العالمية الأولى .

وترتبط معدلات الوفيات العامة ، بمعدلات وفيات الأطفال ذلك أن متوسط هذه النسبة بلغ ٢١٣ فى الألف للفترة (١٩٥٢ / ١٩٧٣) ، ولا شك أن ارتفاع هذه النسبة مسئول عن ارتفاع الوفيات العامة إلى حد كبير .

وبمقارنة نسب الوفيات فى مدينة قنا بالنسب فى الجمهورية ، نجد أن مدينة قنا أعلى بكثير من الجمهورية ، وتتسم نسب الوفيات فى كل من مدينة قنا والجمهورية بالانخفاض التدريجي منذ عام ١٩١٧-١٩٢٧ ، حيث انخفض من ٤٦,٢ ٪ إلى ٢٠,٣ ٪ فى مدينة قنا فى حين انخفضت من ٢٨,١ ٪ إلى ١٤,٦ ٪ فى الجمهورية ، وبلغت معدلات الوفيات أدنى حد لها فى الفترة ١٩٩٦/٨٧ (٨٠٨٪) فى مقابل ٧,٦ ٪ للجمهورية .

كما أن الانخفاض فى نسب الوفيات أكثر وضوحا من الانخفاض فى نسب المواليد بمدينة قنا، فالمدى بالنسبة للوفيات ٣٧,٤ ٪ ، فى حين يصل بالنسبة للمواليد ٢٠,٠ ٪ أما بالنسبة للجمهورية ، فالمدى بالنسبة للوفيات ٢٠,٠ ٪ ، وللمواليد ١١,٥ ، وهذا مرجعه إلى طبيعة الحياة المدنية وما تكسبه من تحسن فى الأحوال الصحية والاقتصادية والاجتماعية عن غيرها فى المناطق الريفية.

٣- الزيادة الطبيعية :

تتميز معدلات المواليد بالزيادة المستمرة عن معدلات الوفيات خلال الفترة من عام ١٩١٧ / ١٩٩٦ ، مما كان له الأثر على ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية باستمرار ، وقد بلغت الزيادة الطبيعية أدنى حد لها فى الفترة ١٩١٧ / ١٩٢٧ (٦,٦ ٪) ، ويرتبط ذلك بالنقص الطبيعى الذى شهدته مدينة قنا فى عدة سنوات خلال هذه الفترة ، كما هو الحال فى سنوات ١٩١٨ (٢١,٠ ٪) ، ١٩١٩ (٣,٤ ٪) ، وقد اقترن ذلك بانتشار الحمى الأسبانيولية خلال هذه السنوات ، وتتسم معدلات الزيادة بالارتفاع المستمر منذ بداية الفترة ، وحتى عام ١٩٧٦ ، ما عدا الفترة ١٩٤٧/٣٨ التى انخفضت فيها النسبة عن الفترة السابقة لها ، ويرتبط ذلك الانخفاض بأحداث الحرب العالمية الثانية ، وتشترك مدينة قنا - فى ذلك - مع الجمهورية ، إلا أن معدلات الارتفاع فى مدينة قنا أعلى منها على

مستوى الجمهورية، وهذا يدل على عدم الثبات فى عنصرى الزيادة الطبيعية فى مدينة قنا فى مقابل ثباتها فى الجمهورية .

ويمكن القول أن المسئول عن ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية غالبا ما يكون ارتفاع معدل المواليد ، بينما المسئول عن انخفاضها هو ارتفاع معدل الوفيات بالمدينة والجمهورية على السواء . فعلى حين بقيت نسبة المواليد بين ٤٤,٢ ٪ – ٥٢,٨ ٪ فى المدينة و ٣٦,٥ ٪ – ٤٣,٣ ٪ فى الجمهورية ، نجد أن نسب الوفيات تتروح بين ٢٠,٣ ٪ ، ٤٦,٢ ٪ فى مدينة قنا ، وبين ١٤,٦ ٪ – ٢٨,١ ٪ فى الجمهورية فى نفس الفـتـرة ، أى أنه فى حين يبلغ المدى فى نسب المواليـد ٨,٦ ٪ فى المدينة و ٦,٨ ٪ فى الجمهورية ، نجد المدى فى نسب الوفيات ٢٥,٩ ٪ فى المدينة و ١٣,٥ ٪ فى الجمهورية ، وهذا يعنى أن نسب الوفيات قد انخفضت إلى ثلاث مرات عن انخفاض نسب المواليد فى المدينة وإلى مرتين بالنسبة للجمهورية ، ومما سبق يمكن القول بدأن اتجاهات المستقبل بالنسبة للزيادة الطبيعية فى المدينة سوف تتجه إلى الارتفاع مع ثبات معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات ، الا إذا شوهد الانخفاض فى معدلات المواليد .

وإذا ما طبقنا مراحل النظرية الديموغرافية الانتقالية على المدينة ، فمن دراسة الجدول رقم (٥) والشكل رقم (   ) نتبين ما يلى :–

١– إن مدينة قنا مرت بالمرحلة البدائية – التى تتميز بارتفاع معدلات المواليد (٤٠–٥٠ ٪) وارتفاع معدلات الوفيات (٣٠–٣٥ ٪) – فى الفترة ١٩١٧ – ١٩٤٧ ، وهى التى تميزت بمعدلات مواليد عالية بلغ متوسطها ٥٠,٣ ٪ ، ومعدلات وفيات عالية بلغ متوسطها ٤٠ ٪ .

٢– دخلت مدينة قنا المرحلة الانفجارية منذ عام ١٩٤٧ ،وهى التى تتسم بثبات نسبة المواليد وانخفاض معدلات المواليد عند ٤٣,٦ ٪ للفترة ٦٨–١٩٧٧ ، بينما انخفضت معدلات الوفيات إلى ١٨,٦ ٪ لنفس الفترة ، وعلى ذلك تصبح الزيادة ٢٥ ٪ كمتوسط لنفس الفترة .

٣– إن مدينة قنا شهدت انخفاضا ملحوظا فى معدل الوفيات يضارع مثيله فى مرحلة النضج والاستقرار فقد تراوح بين ٧,٦ – ١٠,٠ ٪ للفترة ١٩٧٨ – ١٩٩٦ ، فى حين بقيت معدلات المواليد عند ٣٢,٨ ٪ لنفس الفترة .

ثانيا : الهجرة :–

تلعب الهجرة بشقيها – الداخلى والخارجى – دورا كبيرا فى نمو السكان سواء المهاجر منهم أو المهاجر إليهم .

١ – الهجرة الداخلية :-

وسوف تستخدم فى معالجتها طريقتى ، حساب الفرق بين الزيادة الطبيعية والزيادة الكلية ، وطريقة بيانات محال الإقامة بمكتب السجل المدن بمدينة قنا وتفيد الأولى فى تحديد حجم الحركة ، أما الثانية فتفيد فى تحديد مؤشرات الاتجاه .

أ- الطريقة الأولى : –

من دراسة الجدول التالى رقم (٦) ، يمكن أن نتبين دور الهجرة فى النمو السكانى بالمدينة على النحو التالى : –

جدول رقم (٦)

نصيب الزيادة الطبيعية والهجرة فى نمو سكان مدينة قنا للفترة ١٩١٧/١٩٩٦

سنة التعداد	جملة السكان	الزيادة الكلية	نصيب الزيادة الطبيعية	نصيب الهجرة	نسبة الزيادة الكلية ٪	نسبة الزيادة الطبيعية إلى الكلية ٪	نسبة الهجرة من الزيادة الكلية ٪
١٩٠٧	٢٠٠٦٩	–	–	–	–	–	–
١٩١٧	٢٢٩٥٨	٢٨٨٩	١٣٣٢	١٥٥٧	١٤,٤	٦٠٦	٧,٨
١٩٢٧	٢٧٦٥٨	٤٧٠٠	١٦٧٤	٣٠٢٦	٢٠,٥	٧,٣	١٣,٢
١٩٣٧	٣٤٤٣١	٦٧٧٣	٣٥٧٧	٣٢٩٦	٢٤,٥	١٢,٩	١١,٦
١٩٤٧	٤٢٩٢٩	٨٤٩٨	٤٠١١	٤٤٨٧	٢٤,٧	١١,٦	١٣,١
١٩٦٠	٥٧٤١٧	١٤٤٨٨	١٣٣٦٥	١١٢٣	٣٣,٧	٣١	٣
١٩٧٦	٩٣٦٨٠	٣٦٢٧٣	٢٩٢٢٣	٧١٤٨	٦٣,٢	٥١	١٢
١٩٨٦	١١٩٧٩٤	٢٦١١٤	٢٨٨٨٢	–٢٧٦٨	٢٧,٩	١١٠,٥	–١٠,٥
١٩٩٦	١٤٧٢٤٤	٢٧٤٥٠	٣٢٤١٦	–٤٩٦٦	٢٢,٩	١١٨,١	–١٨,١
جملة الزيادة خلال القرن العشرين	–	١٢٧,٣٨٢	١١٤,٤٧٩	١٢,٩٠٣	–	٨٩,٩	١٠,١

زادت مدينة قنا فى الفترة ١٩٠٧/١٩٩٦ زيادة كلية قدرها ١٢٧٣٨٢ نسمة ، أسهمت الهجرة فيها بنحو ١٢,٩٠٣ نسمة أى حوالى ١٠,١ ٪ من جملة الزيادة ، كما أن مدينة قنا لم تخسر بالهجرة خلال هذه الفترة إلا فى الفترات التعدادية ١٩٨٦/٧٦ ، ١٩٩٦/٨٦ ، ولكنها كانت عاملا مؤثرا فى نمو سكانها ، وقد بلغ أقصى تأثير للهجرة فى النمو السكانى خلال الفترة ١٩١٧/١٩٢٧ ، إذ أسهمت بنحو ٦٤,٤ ٪ من جملة الزيادة فى حين بلغ تأثير الهجرة على النمو السكانى أدنى حد له فى الفترة ١٩٨٦/١٩٩٦ ، إذ أسهمت بنحو – ١٨,١ ٪ من جملة الزيادة .

ب- الطريقة الثانية (طريقة بيانات السجل المدنى)[٦٧] :-

أمكن للباحث أن يقوم بدراسة الهجرة وتياراتها على أساس محال الاقامة وذلك من سجلات تغيير محال الإقامة بسجل مدنى بندر قنا للفترة ١٩٩٦-١٩٧٨ ، فطبقا للقانون المدنى رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الأحوال المدنية ، «أن كل فرد – رجل أو امراة لمن ترغبن – يتعدى سن السادسة عشرة ، يتعين عليه استخراج بطاقة شخصية من مكتب السجل المدنى التابع له محل إقامته ، وأن كل شخص يجب أن يذهب إلى السجل المدنى ليسجل أى يغيير فى محل إقامته أو وظيفته خلال فترة صلاحية البطاقة .

ومن خلال معرفة كل هذه الحقائق حول طبيعة المادة الخام المستخدمة ، والمأخوذة من سجلات تغيير محال الإقامة فى البطاقات الشخصية والعائلية ، يمكن أن نرسم على أساسها صورة للهجرة وتياراتها بين مدينة قنا وسائر أنحاء مصر . وقد أمكن للباحث تجميع ١٦,٥٨٨ حالة من حالات تغيير محل الإقامة خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٨ ، وهى عينة يمكن أن تلقى الضوء على حركة تبادل المهاجرين وليس حجمها .

ومن دراسة الجدول التالى رقم (٧) الذى يوضح حركة تبادل المهاجرين (شخصية – عائلية) بين مدينة قنا والجمهورية يمكن أن نتبين ما يلى : –

جدول رقم (٧)

حركة تبادل المهاجرين بين مدينة قنا والجمهورية حسب بيانات السجل المدنى للفترة

١٩٦٦ - ١٩٧٨ م

المحافظة	العدد (حالات شخصية وعائلية)			المحافظة	العدد (حالات شخصية وعائلية)		
	إلى قنا	من قنا	صافى		إلى قنا	من قنا	صافى
قنا	٣٨٤٤	٢٥٩٢	١٢٥٢+	اسكندرية	٣٢٨	٣٣٧	٩-
سيناء	٣١	١١	٢٠+	البحيرة	١٠٧	٤٦	٦١+
بورسعيد	٧	١٣	٦-	الجيزة	٣٢٨	١٠٧	١٥٨+
إسماعيلية	٤٤	٤١	٣+	بنى سويف	٩٧	٧٢	٢٥+
السويس	٢١٦	٥٤	١٦٢+	الفيوم	٥٨	٤٦	١٢+
دمياط	٢٤	٢٤	صفر	المنيا	٢٤٧	١٥٣	٩٤+
الدقهلية	١٠٨	١٠٣	٥+	أسيوط	٥١٣	٢٨١	٢٣٢+
الشرقية	١٠٩	١٠٠	٩+	سوهاج	٨٦٩	٥٢٥	٣٤٤+
القليوبية	٧٨	٨٤	٦-	أسوان	٩٩٧	٣١٧	٦٨٠+
القاهرة	١٠٤١	٦٩٥	٣٤٦+	بحر أجمر	٥٧٠	٧٢٨	١٥٨-
كفر الشيخ	٤١	٣٠	١١+	الوادى	٦٢	٢٢	٤٠+
الغربية	١١٦	١٢٥	٩-	مطروح	١٤	١٢	٢+
المنوفية	٦٩	٦٣	٦+	الجملة	٩٩١٧	٦٦٧١	٣٢٧٤+

• المصدر من حساب الباحث .

١- بلغ عدد المهاجرين إلى مدينة قنا ٩٩١٧ حالة تمثل ٥٩,٨٪ من جملة العينة ، وتأتى محافظة قنا فى مقدمة المحافظات إرسالا للمهاجرين إلى المدينة إذ أسهمت بنحو ٣٨٪ من جملة الحركة إليها ، ثم تأتى محافظة القاهرة فى المرتبة الثانية ، فمحافظة أسوان ، وتسهم المحافظات الثلاث مجتمعة بنحو ٥٩٪ من جملة الحركة إلى المدينة .

ثم تأتى محافظات سوهاج – البحر الأحمر – أسيوط – الجيزة – الاسكندرية – المنيا – السويس – الدقهلية – الشرقية – البحيرة والغربية وتسهم هذه المجموعة بنحو ٣٦,٢٪ ، أما النسبة الباقية وقدرها ٤,٨٪ فتأتى من باقى محافظات مصر .

٢- إذا كانت مدينة قنا قد استقبلت هذا العدد من المهاجرين ، فإنها أرسلت فى الوقت ذاته عدداً غير قليل من المهاجرين بلغ ٦٦٨٩ حالة ، تعادل ٤٠,٢٪ من جملة العينة . وأكثر المحافظات اجتذاباً للمهاجرين من مدينة قنا ، محافظتها ، اذ استقبلت ٣٨,٨٪ من جملة النازحين من المدينة ، تليها محافظة البحر الأحمر (١٠,٩٪) ، فالقاهرة (١٠,٤٪) ، إذ يبلغ نصيب المحافظات الثلاث ٦٠,٤٪ من جملة المهاجرين من قنا .

بعد ذلك تأتى محافظات سوهاج ، والإسكندرية ، أسوان ، أسيوط ، الجيزة والمنيا والغربية والدقهلية والشرقية ، وبنى سويف والقليوبية ، وقد استقبلت ما نسبته ٣٤,٥٪ اما بالنسبة الباقية وتبلغ ٥,١٪ فقد اتجهت إلى باقى محافظات مصر .

٣- أما عن تحليل صافى الهجرة، فنجد أن مدينة قنا ، – بوجه عام – تكسب مهاجرين يؤثرون بشكل فعال فى النمو السكانى للمدينة ، وقد بلغت جملة ما اكتسبته المدينة فى هذه الفترة ٣٢٧٤ حالة . ومن تحليل صافى الهجرة نجد أن هناك مصادر رئيسية للإرسال ، ومناطق رئيسية للاستقبال ، ومناطق تتعادل فيها الحركة :(شكل رقم ١٧)

(أ) بالنسبة لمصادر الإرسال فتتمثل فى محافظات قنا ، وأسوان ، والقاهرة وسوهاج ، وأسيوط ، والسويس ، والجيزة ، وتسهم هذه المحافظات مجتمعة بنحو ٩٦٪ من اجمالى صافى الهجرة الموجب إلى المدينة . ويعود احتلال محافظة قنا للمرتبة الأولى إلى أن قنا هى عاصمة المحافظة ومركز خدماتها وتتوسط إقليمها الجغرافى ، فضلا عن اتساع فرص العمل فيها لابنائها ، وطلب العلم والعمل فى منشآته .

أما محافظة أسوان – التى تشكل المصدر الثانى للمهاجرين – فيرجع ذلك إلى أن التيار الوافد جزء من هجرة عائدة للأيدى العاملة من محافظة أسوان ، أولئك الذين أسهموا فى بناء السد العالى فى أوائل الستينيات وقد فرضت عليهم العودة بعد انتهاء المشروع وضيق فرص العمل بمدينة أسوان ، ويؤيد ذلك أن ٨٧٪ من جملة صافى الهجرة حالات عائلية .

وأما عن القاهرة ، فتسهم بقدر لا بأس به ، ولا غرابة فى ذلك فمدينة القاهرة هى مصدر الخبرات الفنية والعلمية وقد زاد تصديرها للمهاجرين بعد اتساع فرص العمل الحديثة والتى تتطلب مثل هذه الخبرات ، كالعمل فى مصنع الغزل ، أو الألومنيوم ، أو السكر ، أو الجامعة، ويفضل العاملون فى هذه المجالات – لاسيما تلك التى تقع خارج المدينة – سكنى قنا عن الإقامة فى مواقع العمل لتوافر سبل العيش التى لا تتمتع بها مواقع هذه المنشآت ، وتشكل الهجرات العائلية ٨٠٪ من صافى الهجرة إلى مدينة قنا .

أما محافظاتى سوهاج وأسيوط ، فهما تمثلان بعضاً من محافظات الطرد البشرى فى مصر ، ساعد على ذلك عامل القرب وتوافر فرص العمل التى يفضلها المهاجر من هذه المناطق لوقوعها فى بيئة مماثلة لبيئته الأصلية فضلا عن وجود بعض المؤسسات العلمية والعملية التى تعد فرعا لما هو موجود فى مدينتى أسيوط وسوهاج مثل فروع الجامعة .

وبالنسبة لمحافظة السويس ، فإن عينة الدراسة تغطى الفترة من ١٩٩٦ – ١٩٧٨ ، وتتضمن هذه الفترة الظروف الاستثنائية للحرب منذ عام ١٩٦٧–١٩٧٣ ، وقد شهدت مدينة السويس عملية تهجير إجبارية فى أعقاب الحرب وقد فضلت هذه الهجرات مواطنها الأصلية التى نزحت منها ، حيث كانت محافظة السويس وسائر محافظات القناة تمثل منطقة جذب بشرى لأبناء الصعيد وعلى الرغم من انتهاء ظروف الحرب إلا أنه حتى نهاية هذه الفترة لم يكن قد تمت العودة بشكل تام .

وتأتى محافظة الجيزة فى خاتمة مناطق الإرسال الرئيسية ، إذ أسهمت بنحو ٤,٨ ٪ من إجمالى صافى الهجرة إلى المدينة ، وما ينطبق على القاهرة بالنسبة لعوامل الدفع إلى المدينة ينطبق على محافظة الجيزة .

(ب) مناطق الاستقبال الرئيسية : وتتمثل فى محافظات البحر الأحمر والإسكندرية والغربية والقليوبية وبورسعيد .

فمحافظة البحر الأحمر تجذب عددا كبيرا من سكان مدينة قنا ، وذلك لوجود مجالات العمل فى الموانىء وأعمال المناجم والمحاجر والتعدين وشركات الإنشاء والتعمير الحالية ، ويؤيد ذلك أن مدينة قنا تكتسب من محافظة البحر الأحمر هجرات عائلية ، بينما تخسر معها فى الهجرات الفردية (الشابة) تلك التى تتناسب وطبيعة عوامل الجذب فى هذه المحافظة .

أما محافظات الإسكندرية والغربية والقليوبية وبورسعيد ، فقد كانت مدينة الإسكندرية ومحافظتها منطقة جذب بشرى لسكان الصعيد للعمل فى مينائها ومجالات العمل الحضرية بها ، وأما الغربية والقليوبية ، فقد اتضح للباحث أن الهجرات النازحة تركزت فى مركزى المحلة الكبرى وشبرا الخيمة ، وهى تيارات هجرة عائدة للعاملين فى مصنع الغزل الذى أنشئ فى عام

١٩٦٠ ، والذين استقدموا فى مراحل تشغيله الأولى ، وبالنسبة لبورسعيد فهى تمثل إحدى مناطق الجذب لسكان الوجه القبلى بعامة ، وقد اتسعت فرص العمال بها بعد تحويلها إلى مدينة حرة فى عام ١٩٧٥ م.

(ج) هناك مناطق يكاد يتعادل فيها حجم الحركة ، وتتمثل فى محافظات الإسماعيلية – الدقهلية – الشرقية – كفر الشيخ – المنوفية – الفيوم – مرسى مطروح ، وفيها تتعادل قوى الجذب والطرد مع مدينة قنا .

٢- **الهجرة الخارجية** : لاتمثل الهجرة الخارجية عاملا فعالا فى نمو سكان المدينة إذ يتضح أن جملة الأجانب الذين وفدوا على المدينة خلال القرن العشرين قد بلغوا ٣٧٦ نسمة . معنى ذلك أن المسئول الأول عن النمو السكانى بمدينة قنا هو الزيادة الطبيعية ، فالهجرة الداخلية أما الهجرة الخارجية فدورها يسير جدا ، بل يكاد يكون معدوما إذا ما حسبنا ميزان الهجرة الخارجية للمدينة .

توزيع السكان

سوف نقصر دراستنا لتوزيع السكان فى المدينة على الفترة ١٩٦٠ / ١٩٨٦ ، حيث تتحد الاقسام الادارية الداخلية فى المدينة ، حيث لا تتوافر البيانات التفصيلية عن تعداد ١٩٩٦ ، وفى هذه الفترة سوف نعتمد على ثلاث تعدادات ، يمكن من خلالها إعطاء الصورة التوزيعية المقارنة (الزمان والمكان) لسكان مدينة قنا ، ومن دراسة الجدول التالى رقم (٨) نتبين ما يلى :

جدول رقم (٨)

توزيع السكان فى شياخات مدينة قنا فى الفترة ١٩٦٠ / ١٩٨٨٦

الشياخات	١٩٦٠		١٩٧٦		١٩٨٦	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أول	١٢,١٢١	٢١	٣٠,٦٥٩	٣٢,٧	١٩٩٣٣	١٦,٦
ثان	٩,٠٤٥	١٦	١٣,٦٣١	١٤,٩	٢٩٢٦٤	٢٤,٤
ثالث	٢٥,٩٥	٤٥	٣١,٠٢٣	٣٣,١	٤٣٧٨١	٣٦,٥
الحميدات	١٠,٢٩٢	١٨	١٨,٣٦٧	١٩,٣	٢٦٨٦٦	٢٢,٥
جملة	٥٧,٤١٧	١٠٠	٩٣,٦٨٠	١٠٠	١١٩٧٩٤	١٠٠

١ – فى تعداد ١٩٦٠ بلغ عدد سكان مدينة قنا ٥٧,٤١٧ نسمة ، يتوزعون على شياخات المدينة وفق الترتيب التالى (ثالث – أول – الحميدات – ثان) ، بنسب تبلغ (٤٥٪ – ٢١٪ – ١٨٪ – ١٦٪ على الترتيب) ، ويضم قسما ثالث وأول نحو ثلثى سكان المدينة (٦٦٪) ، وهذه النسبة ليست بعيدة عليهما ، فهما يعتبران أكبر أقسام المدينة مساحة وكتلة سكنية .

٢ – وفى تعداد ١٩٧٦ ، بلغ عدد سكان المدينة ٩٣,٦٨٠ نسمة ، يتوزعون على أقسام المدينة وفق الترتيب التالى (ثالث – أول – الحميدات – ثان) بنسب تبلغ (٣٣,١/٣٢,٧/١٩,٣/١٤,٩٪ على الترتيب) ، وهو نفس الترتيب فى التعداد السابق ، ويعود احتلال قسم ثان لهذا الترتيب إلى أنه يحتل قلب الكتلة القديمة الذى يتسم بالثبات العمرانى – الرأسى والأفقى – ومن ثم فقد كانت نسبة الفقد فيه متجهة منه إلى الأقسام ذات الامتدادات العمرانية الحديثة فى هوامش قسم أول ، ثالث ، والحميدات . كما يلاحظ امتلاك قسمى أول وثالث لنحو ثلثى السكان ، كما يلاحظ أن الأقسام الحديثة فى نموها العمرانى (ثالث – الحميدات) أصبحت تضم أكثر من نصف سكان المدينة (٥٣,٦٪) .

٣– وفى تعداد ١٩٨٦ ، استمر عدد سكان المدينة فى الزيادة إذ بلغ ١١٩,٧٩٤ نسمة ، يتوزعون على أقسام المدينة وفق الترتيب التالى (ثالث – ثانى – الحميدات – أول) ، بنسب (٣٦,٥–٢٤,٤–٢٢,٥–١٦,٦٪ على الترتيب) ، ويلاحظ على التوزيع استمرار قسم ثالث فى المرتبة الأولى – وكذلك الحميدات فى المرتبة الثالثة ، أما قسمى أول وثان فقد تبادلا الترتيب ، ويرجع ذلك إلى الإضافات العمرانية الواسعة التى شهدها قسم ثان فى غرب المدينة ، كما يلاحظ أن الأقسام الحديثة تضم ٥٩,٠٪ من جملة السكان ، أما الأقسام القديمة فتضم النسبة الباقية .

كثافة السكان : –

لدراسة توزيع السكان وكثافتهم أهمية كبيرة بالنظر إلى ما يعكسه ذلك من أبعاد اقتصادية واجتماعية ، والجدول التالى يوضح تطور كثافة السكان فى مدينة قنا فى الفترة ١٨٩٧ – ١٩٩٦ .

جدول رقم (٩)

تطور كثافة السكان فى مدينة قنا فى التعدادات ١٨٩٧ / ١٩٩٦

التعداد	المساحة كم٢	عدد السكان	الكثافة نسمة/كم٢	التعداد	المساحة كم٢	عدد السكان	الكثافة نسمة/كم٢
١٨٩٧	١٤,١	٢٧٤٧٨	١٩٤٩	١٩٤٧	١٨,٧	٤٢٩٢٩	٢٢٩٦
١٩٠٧	١٤,١	٢٠٠٦٩	١٤٢٣	١٩٦٠	١٨,٩	٥٧٤١٧	٣٠٣٨
١٩١٧	١٤,١	٢٢٩٥٨	١٦٢٨	١٩٧٦	١٨,٩	٩٣٦٨٠	٤٩٥٩
١٩٢٧	١٤,١	٢٧٦٥٨	١٩٦٢	١٩٨٦	١٨,٩	١١٩٧٩٤	٦٣٣٨
١٩٣٧	١٤,١	٣٤٤٣٧	٢٣٧٥	١٩٩٦	١٨,٩	١٤٧٢٤٤	٧٧٩١

من الجدول السابق يمكن القول :-

١- أن انخفاض كثافة السكان فى مدينة قنا إلى أدنى حد لها كان فى تعداد ١٩٠٧ (١٤٢٣ نسمة / كم٢) ويرجع ذلك إلى تناقص السكان فى عام ١٩٠٧ نسمة فى تعداد ١٨٩٧ مع ثبات مساحة المدينة فى التعدادين ، ولم تصل الكثافة إلى ما كانت عليه فى تعداد ١٨٩٧ إلا فى عام ١٩٢٧ .

٢- انخفاض كثافة السكان فى تعداد عام ١٩٤٧ عنها فى تعداد ١٩٣٧ ، حيث بلغت ٢٢٩٦ نسمة / كم ، ويعود ذلك إلى اتساع كردون المدينة متمثلا فى إضافة منطقة الحميدات (٤,٨كم٢) ، فكان النمو المساحى - بذلك - أعلى من النمو السكانى .

٣- استمرار كثافة السكان فى الارتفاع حتى بلغت أقصى حد لها فى عام ١٩٩٦، وهذا الارتفاع يعود إلى زيادة حجم السكان مع ثبات المساحة .

وإذا كانت كثافة السكان تختلف من تعداد إلى آخر ، فإنها تختلف داخل أقسام المدينة فى التعداد الواحد ، ويتضح ذلك من تتبع بيانات الجدول التالى رقم (١٠) :

جدول رقم (١٠)

تطور كثافة السكان فى أقسام مدينة قنا فى الفترة ١٩٦٠/١٩٨٦

الشياخات	المساحة كم٢	١٩٦٠		١٩٧٦		١٩٨٦	
		عدد السكان	الكثافة	العدد	الكثافة	العدد	الكثافة
أول	٥,١	١٢١٢١	٢٣٧٦	٣٠٦٥٩	٦٠١١	١٩٩٣٣	٣٩٠٨
ثان	٠,٤	٩٠٤٥	٢٢٦١٢	١٣٦٣١	٣٤٠٧٧	٢٩٢٦٤	٧٣١٦٠
ثالث	٨,٦	٢٥٩٥٩	٣٠١٩	٣١٠٢٣	٣٦٠٢	٤٣٧٨١	٥٠٩١
الحميدات	٤,٨	١٠٢٦	٢١٤٤	١٨٣٦٧	٣٨٩٤	٢٦٨٦٦	٥٥٩٧
المدينة	١٨,٩	٥٧٤١٧	٣٠٣٨	٩٣٦٨٠	٤٩٥٩	١١٩٧٩٤	٦٣٣٨

يمكن أن نستقرىء الحقائق التالية عن كثافة السكان وتباينها بين أقسام المدينة على النحو التالى :-

١- أحتل قسم ثان فى التعدادات الثلاثة الموضحة ، المرتبة الأولى من حيث ارتفاع كثافة السكان بين أقسام المدينة ، وذلك على الرغم من نموه السكانى البطىء ، ويرجع ذلك إلى أن قسم ثان يعتبر أصغر الأقسام من حيث المساحة ، وأنها تتسم بالثبات ، كما أن طبيعته السكنية فى قلب المدينة القديم لا تسمح بالنمو الرأسى ، وعلى الرغم من تيارات الحركة الخارجية منه ، إلا أنه ما زال أعلى هذه الأقسام كثافة .

٢- احتل قسم أول المرتبة الثانية ، يليه قسم ثالث ، ثم الحميدات كمتوسط للتعدادات الثلاثة المبينة .

تركيب السكان :-

تشمل دراسة تركيب السكان كثير من المتغيرات ، منها ما يتعلق بالتركيب حسب النوع ، والسن والحالة التعليمية ، والاقتصادية ، والدينية .. إلخ ، وهى مفيدة فى إمكان أحكام وصف السكان ، وتوضح مقدار ما يملكه المجتمع من موارد بشرية ، كما تفيد فى تحليل العمليات الديموغرافية مثل الميلاد والوفاة والهجرة .

التركيب النوعى : -

يعتبر من أهم عناصر الدراسة السكانية ، فالمدينة التى تختلف فيها نسب من يعيشون من رجال ونساء ، يمكن أن نتوقع فيها الاختلاف فى معدلات الزواج والتركيب حسب فئات السن ومعدلات المواليد ، والوفيات ومن ثم نمو السكان الطبيعى ومستقبلهم العددى . ومن دراسة الجدول رقم (١١) الذى يوضح بعض خصائص التركيب النوعى لمدينة قنا للفترة ١٨٩٧/١٩٩٦ ، يمكن منه بيان خصائص النوع على النحو التالى :-

جدول رقم (١١)

التطور الحجمى للنوع والنسبة النوعية ونسبة الذكور والاناث فى مدينة قنا

مقارنة بمثيلتها فى الجمهورية للفترة ١٨٩٧ / ١٩٩٦

سنة التعداد	العدد		نسبة الذكور والإناث		النسبة النوعية	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	قنا	الجمهورية
١٨٩٧	١٥,٩٨٦٣	١١٤٩٢	٥٨,٢	٤١,٨	٧١٨	٩٦٩
١٩٠٧	٩٩٩٨	١٠٠٧١	٤٩,٨	٥٠,٢	١٠٠٨	٩٩٢
١٩١٧	١١٥٧٦	١١٣٨٢	٥٠,٤	٤٩,٦	٩٨٣	٩٩٧
١٩٢٧	١٤٢٤٧	١٣٤١١	٥١,٥	٤٨,٥	٩٤١	١٠٠٩
١٩٣٧	١٨٠٠٦	١٦٤٢٥	٥٢,٣	٤٧,٧	٩١٢	٩٩٨
١٩٤٧	٢١٩٤٨	٢٠٩٧٧	٥١,١	٤٨,٩	٩٥٥	١٠٢١
١٩٦٠	٢٩٦٦٥	٢٧٧٥٢	٥١,٧	٤٨,٣	٩٣٦	٩٨٨
١٩٧٦	٤٩٣٣٤	٤٤٣٤٦	٥٢,٧	٤٧,٣	٨٩٩	٩٦٠
١٩٨٦	٦١٨٣٢	٥٧٩٦٢	٥١,٦	٤٨,٤	٩٣٧	٩٥٣
١٩٩٦	٧٤٤١٠	٧٢٨٣٤	٥١,٦	٤٨,٤	٩٤٠	٩٥٤

١ – اتسمت مدينة قنا خلال الفترة المحددة بارتفاع عدد الذكور على عدد الإناث فقد بلغ متوسط نسبة الذكور فى هذا الفترة ٥٢,١ ٪ ، فى مقابل ٤٧,٩ ٪ للاناث ، وبمتوسط نسبة نوعية يبلغ ٩٢٢ أنثى لكل ألف من الذكور (فى مقابل ٩٨٤ للجمهورية) ولم تزد نسبة الذكور عن المتوسط العام للفترة إلا فى عام ١٨٩٧ ، إذ بلغت ٥٨,٢ ٪ من جملة السكان ، وانخفضت بذلك النسبة النوعية إلى أدنى حد لها خلال الفترة (٧١٨ أنثى لكل ألف من الذكور) ، ويرجع ذلك إلى القصور فى تسجيل الإناث ، وتتفق مدينة قنا مع سائر الجمهورية فى ذلك التعداد بارتفاع نسبة الذكور إلى الاناث ، وإذا علمنا أن مدينة قنا تضم فى زمامها عددا من النوى القروية التى ما زالت محتفظة بطابعها الريفي ، هذا فضلا عن عادات السكان – آنذال – التى كانت لا تختلف عن الريف ، المجاور ، أمكننا تعليل هذا الارتفاع فى نسبة الذكور إلى الإناث . كما تعلل زيادة الذكور على الاناث فى المدينة – بوجه عام إلى أن المدينة قطب جذب للسكان ، ولسنا نجاوز الحقيقة إذا قلنا أن الهجرة من الريف إلى المدينة مسئولة إلى حد كبير عن هذه الظاهرة ، ومما يؤيد ذلك أن مركز قنا يتميز بنسبة عالية من الإناث ، وأن المركز – أيضا – هو المصدر الأول للمهاجرين إلى مراكز محافظة قنا . كما تعلل الزيادة أيضا إلى قلة هجرة الإناث إلى المدينة للدخول فى ميادين العمل فى الخدمات الشخصية أو الالتحاق بمعاهد العلم .

٢ – لم تزد نسبة الإناث إلى الذكور إلا فى عام ١٩٠٧ ، حيث بلغت نسبة الإناث ٥٠,٢ ٪ من جملة السكان ، بنسبة نوعية تبلغ ١٠٠٨ أنثى لكل ألف من الذكور ، ويرجع ذلك إلى هجرة بعض الذكور للعمل فى قناطر اسنا فى الفترة ١٩٠٦ – ١٩٠٨ ، كما تعزى إلى انتشار بعض الأمراض الوبائية التى كان حصادها فى الذكور أكثر منه فى الإناث (مثل الكوليرا ١٩٠٢ ، الطاعون ١٨٩٩ ، الجدرى ١٩٠٤ – ١٩٠٥) .

٣ – أثرت زيادة الذكور على الإناث فى الفترة الموضحة على مدى انسجام النسبة النوعية ، مما يؤثر بدوره على معدلات النمو الطبيعي بالمدينة ، فهى تؤثر على معدلات الزواج والمواليد ومن ثم النمو .

٤ – تتفق مدينة قنا مع سائر الجمهورية – ومعظم الدول النامية – فى ارتفاع نسبة الذكور إلى الإناث ، هذا بخلاف الحال فى الدول المتقدمة اقتصاديا حيث إن الطابع العام للمناطق الحضرية بها هو زيادة عدد الإناث على الذكور ، كما أن نسبة الذكور إلى الإناث تقل – وبدرجة كبيرة – عن مثيلتها فى الجمهورية التى سبق أن اوضحنا سببها ، ويعود الانخفاض فى مدينة قنا إلى طبيعتها المدنية فى حين أن نسب الجمهورية تشمل فيما تشمله سكان الريف المتميزون بارتفاع نسبة الإناث فيهم .

تركيب حسب فئات السن : -

لدراسة تركيب السكان حسب فئات السن أهمية كبيرة ، لأنها تساعد على دراسة كثير من المتغيرات السكانية ، مثل اتجاهات النمو ، ومعدلات الزواج فضلاً عن الناحية الإنتاجية والصحية .. ولدراسة تركيب السكان حسب السن ، يمكن تناوله فى فئات واسعة لتلافى أخطاء البيانات ، وسيكون ذلك وفق ثلاثية الفئات الصغرى – الوسطى – الكبرى ، على النحو التالى : -

جدول رقم (١٢)

فئات السن الرئيسية بمدينة قنا للفترة ١٩٢٧/١٩٩٦

سنة التعداد	أقل من ١٥ سنة		١٥ – ٦٠		أكثر من ٦٠ سنة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٢٧	١٠١٠١	٣٦,٥	١٥٦٦٣	٥٦٠٦	١٨٩٤	٦,٩
١٩٣٧	١٣١٤٣	٣٨,٢	١٨٨٩٨	٥٤,٩	٢٣٩٠	٦,٩
١٩٤٧	١٦٢٦٤	٣٧,٩	٢٤١٧٠	٥٦,٣	٢٤٩٥	٥,٨
١٩٦٠	٢٣٥٧١	٤٠,٨	٣٠٢٢٦	٥٢,٣	٣٩٦٠	٦,٩
١٩٧٦	٣٥١٥٨	٣٧,٥	٥٣١٥٥	٥٦,٧	٥٣٦٧	٥,٧
١٩٨٦	٤٥٨٦٩	٣٨,٩	٦٥٩٠٨	٥٥,٦	٦٥٠٩	٥,٥
١٩٩٦	٤٥٢١٤	٣٠,٧	٩٥٧٩٧	٦٥,١	٦٢٣٣	٤,٢

١ – أن فئة السن الوسيطة تبلغ ٥٥,٨ ٪ كمتوسط للخمسين عام الماضية ، وهى تبلغ أقصى حد لها فى عام ١٩٨٦ (٥٧,٩ ٪) ، كما يلاحظ أن فئة السن الصغرى تبلغ ٣٨,٣ ٪ كمتوسط للفترة المبينة بالجدول ، وبلغت أقصى حد لها فى عام ١٩٦٠ ، (٤٠,٨ ٪) ، أما نسبة الشيوخ فتمثل ٥,٩ ٪ كمتوسط الفترة ، أما أعلى حد لها فكان فى أعوام ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ ، ١٩٦٠ ، بنسبة ٦,٩ ٪ .

٢– معنى ما سبق أن تركيب السكان حسب السن فى مدينة قنا يأخذ اتجاهاً ايجابياً حيث تنخفض نسبة صغار السن والشيوخ – وهم المعالين – إلى نسبة السكان فى الفئة الوسطى (العائلين) . ومدينة قنا بنسبها الثلاث (٣٨,٣٪ – ٥٥,٨٪ – ٦,٩٪ كمتوسط للخمسين عام) ، قريبة من النسب النموذجية للنوع التقدمى حيث أن النسب الثلاث لهذا النوع ٤٠–٥٠–١٠ ، كما أن الخصوبة لن تتعرض لتغيرات تذكر فى المستقبل حيث سيتضح ذلك من دراسة فئات السن والنوع معاً .

٣– تفيد دراسة الفئات السنية الأساسية فى معرفة قوة العمل – النظرية – فى المدينة ، فإذا ما اعتبرنا سن الخامسة عشر بداية سن العمل ، وسن الستين نهايته ، يمكن لنا تصنيف السكان إلى ثلاث فئات عريضة تفيد كثيراً فى التعرف على قوة العمل بالقياس إلى الحجم الكلى للسكان ، ومن الجدول السابق نتبين أن قوة العمل فى مدينة قنا مرتفعة ، إذ تمثل نسبة العائلين ٥٥,٨٪ ، كمتوسط للفترة معنى ذلك أن هناك ٤٤,٢ شخص من كل مائة نسمة يعولهم ٥٥,٨ نسمة ، وهى نسبة مرتفعة نتيجة لطبيعة الحياة الحضرية ، وهى مرتفعة نتيجة انخفاض معدلات المواليد من ناحية ، والهجرة القادمة إلى المدينة – ومعظمها فى فئة السن الوسيطة ، وبطبيعة الحال ترتفع نسبة الإعالة فى فئات السن الصغرى عنها فى فئة السن الكبرى ، حيث تشكل الأولى قاعدة الهرم السكانى الراسخة ، فى حين تمثل الثانية قمته .

تركيب السكان حسب السن والنوع معاً : –

وسوف نعتمد فى هذا الصدد على الهرم السكانى ، وبناء الهرم فى ذاته ليس ديموغرافياً ، ولكن الغرض من ذلك أن يساعدنا على رؤية تركيب السن والنوع معاً ، حتى نتمكن من عقد المقارنات المعنى بين سكان يختلفون فى هذه النواحى [٦٩] ، ومن دراسة الجدول التالى رقم (١٣) والذى يوضح نسب السن والنوع لمدينة قنا فى تعدادات ١٩٧٦/١٩٨٦/١٩٩٦ ، ومن الشكل رقم (١٣) الذى يوضح أهرامات السكان للمدينة للسنوات الموضحة ، يمكن أن نتبين ما يلى : –

جدول رقم (١٣)

النسب النوعية حسب فئات السن للمدينة فى تعدادات ١٩٧٦/١٩٨٦/١٩٩٦ (٪)

فئات السن	ذكـــــور			إنــــاث		
	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
أقل من ٥	٧,٠	٧٠٧	٧,٦	٦٠٦	٧,٣	٧,٢
٥-	٦,١	٦,٥	٦,٤	٥,٨	٦,٠	٥,٩
١٠-	٦,٤	٦,٠	٥,٩	٥,٧	٥,٤	٥,٣
١٥-	٧,٦	٦,٢	٦,٢	٥,٤	٥,٧	٥,٦
٢٠-	٤,٦	٤,٥	٤٠٤	٤,٣	٤,٢	٤,١
٢٥-	٣,٦	٣,٧	٣,٧	٣,٨	٤,٠	٤,٠
٣٠-	٣,١	٣,٢	٣,١	٤,٨	٣٠٣	٣,٢
٣٥-	٣,٠	٣,٤	٣,١	٣,٠	٣,٠	٣,٠
٤٠-	٢,٦	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢٠٢	٢٠٢
٤٥-	٢,٣	٢,١	٢,١	٢,٠	٢,٠	٢,٠
٥٠-	٢,٠	١,٨	١,٧	١,٨	١,٩	١,٩
٥٥-	١,٤	١,٥	١,٤	١,٠	١٠١	١٠١
٦٠-	١,٢	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١
٦٥-	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٦	٠,٥	٠,٥
٧٠-	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٤	٠,٤
٧٥ فأكثر	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤
المدينة	٥٢,٧	٥١,٥	٥١,٥	٤٧,٣	٤٨,٥	٤٨,٥

أولاً : إن النسبة العامة للذكور تزيد فى جميع فئات السن، ويبلغ المتوسط العام لها ٥١,٩٪ فى مقابل ٤٨,١٪ للإناث ، وتزيد نسبة الذكور زيادة ملحوظة فى بعض الفئات عن المتوسط العام للمدينة ، كما هو الحال فى فئة السن ١٥-٢٠ سنة ويرجع ذلك إلى طريقة عمل التعداد حيث تضم المدينة أعداداً من الطلبة فى المدارس الثانوية أو ما يعادلها ، وفى جامعة جنوب الوادى ومعظمهم من الذكور ممن يقعون فى هذه الفئة .

بينما تزيد نسبة الإناث فى بعض الفئات عن المتوسط العام للمدينة ، كما هو الحال فى فئة السن ٢٥ –٣٠ ، والفئة ٣٥–٤٠ والفئة ٧٠ و ٧٥ فأكثر ومرجع ذلك إلى أن الفئتين الأولتين هما من فئات النشاط بالنسبة للذكور الذين يتطلعون إلى حياة أفضل فيتجهون إلى الهجرة خارج المدينة ، سواء داخل القطر أم خارجه ، وهذا من شأنه أن يزيد نسبة الإناث على حساب الذكور . أما الفئتين ٧٠،٧٥ فأكثر ، فتعود زيادة نسبة الإناث على الذكور إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين الذكور ، وارتفاع معدل تعمير الإناث .

ثانياً : من أهرامات السكان يمكن لنا أن نتبين أنها ترتكز على قاعدة عريضة من الأطفال تبلغ فى المتوسط لمن هم أقل من خمس سنوات ٧,٤ ٪ من جملة السكان الذكور ، و٧,٥ ٪ للإناث ، وتشكل هذه الفئة نسبة تبلغ ١٤,٤ ٪ من جملة سكان المدينة ، كمتوسط للأهرامات الثلاثة .

ثالثاً : من المفروض أن معدل التغير من فئة إلى أخرى يتجه نحو التناقص نتيجة للوفيات ، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك بعض نقط الشذوذ فى بعض فئات السن الوسطى والكبرى وهو ما سبق تفسيره فى أولاً .

التكوين الاقتصادى للسكان : –

الخصائص الاقتصادية العامة للسكان وفقا لتعداد ١٩٨٦ فى الآتى : –

١ – تشكل جملة ذوى النشاط الاقتصادى (ممن يزيد سنهم على ٦ سنوات) نحو ٢٩,٦ ٪ ، من جملة ذوى القدرة على العمل ، بينما يشكل الذين ليس لهم نشاط ٧٠,٤ ٪ ، وبالنسبة لذوى النشاط ، ترتفع النسب منهم بين الذكور عنها بين الإناث ، فيشكل الذكور ٨٤,٩ ٪ من جملة ذوى النشاط ، فى حين لا يشمل الإناث سوى ١٥,١ ٪ ، وتقل النسبة فى مدينة قنا عن مثيلتها فى الجمهورية (٣١,٥ ٪) فى مقابل ٢٩,٦ ٪ ، ويعود ذلك إلى قلة مساهمة المرأة فى قوة العمل .

٢ – بالنسة للحرف الرئيسية (الصناعة – التجارة – الزراعة) ، نجد أن الحرف الثلاث مجتمعة تشكل ٢٧,٣ ٪ ، وهى نسبة تنخفض عما كانت عليه فى تعدادى ١٩٧٦ ، ١٩٦٠ (٤٠ ٪ و ٣٤,٤ ٪ على النحو التوالى) .

٣ – وبالنسبة للمشتغلين فى الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، فتأتى الخدمات فى المرتبة الرابعة ، إذ تستأثر بنحو ٤٨,٥ ٪ (فى مقابل ٤٠,١ ٪ عام ١٩٧٦) ، ويلاحظ على التركيب النوعى للمشتغلين بهذه الحرفة ، ارتفاع نسبة الإناث الى حد ما وتأتى حرفة النقل والمواصلات فى المرتبة الخامسة (٧,٣ ٪) ، تليها حرفة البناء والتشييد (٩,١ ٪) ، فخدمات التمويل والتأمينات والعقارات (٢,٦ ٪) ، فالأنشطة غير الواضحة (٣,٣ ٪) ، فأنشطة الغاز والكهرباء والمياه (٨,١ ٪) ، واخيراً المناجم والمحاجر (٠,٦ ٪) .

الحالة التعليمية : –

من دراسة بيانات التعدادات ١٩٧٦/١٩٨٦/١٩٩٦ ، تتبين أن نسبة الأمية بلغت ٢٤,٣ ٪ عام–١٩٩٦ (فى مقابل ٤٢,٢ ٪ و ٣٦,٠ ٪ فى عام ١٩٧٦ ، ١٩٨٦) ، وكان الانخفاض كبيراً بين السكان الذكور حيث بلغت النسبة عام ١٩٧٦ (٢٦,٧ ٪) فانخفضت إلى ٢٤,٤ ٪ عام ١٩٨٦ . (كانت النسبة فى تعداد ١٩٠٧ (٩٠,٨ ٪) .

ارتفعت – فى مقابل ذلك – نسبة المتعلمين من ٥٧,٨ ٪ عام ١٩٧٦ ، إلى ٦٤,٠ ٪ عام ١٩٨٦ ، ثم ٧٥,٧ ٪ عام ١٩٩٦ . وهى أعلى نسبة بين تعدادات القرن العشرين ، وكان الارتفاع كبيراً بين الذكور عنه بين الإناث .

التركيب الدينى : –

حينما تتعدد الأديان – كما فى منطقة الشرق الأوسط – تظهر المدينة كموئل للأقليات الدينية ، وفى مدينة قنا يشكل المسلمون الغالبية العظمى من السكان ، فقد كانت النسبة عام ١٩٠٧ (٨١,٥ ٪) ، بلغت ٨٦,٩ ٪ عام ١٩٨٦ ، كما أن السكان المسيحيين كانوا يمثلون ١٨,٥ عام ١٩٠٧ ، بلغت نسبهم ١٣,١ ٪ عام ١٩٨٦ ، ويفسر ارتفاع نسبة السكان المسلمين فى المدينة بارتفاع معدلات النمو السكانى، فضلا عن الأساس الحجمى ، وتزيد النسبة فى المدينة عن النسبة العامة للدولة ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة السكان المسيحيين فى صعيد مصر بوجه عام ، وأن أغلبية السكان المسيحيين يعملون فى التجارة وإدارة الأعمال والخدمات الاجتماعية والمهن الحرة والخدمات الشخصية ومجال هذه الحرف المدينة وليس القرية ، كما يظهر تعداد ١٩٨٦ ، وللمرة الأولى منذ عدة عقود ، وجود نسبة لليهود تبلغ ٠,٠٠٢ ٪ (أسرة من شخصين فقط) .

المبحث الرابع : الصورة العامة لاستخدام الأراضى :

يهدف هذا الجزء إلى فهم العلاقات بين مختلف أوجه النشاط والاستخدام داخل المدينة ، ومدى تفاعل العناصر المكونة لجغرافية المدينة من الداخل ، كل ذلك من أجل إظهار صورة تشريحية للمدينة ، تؤدى إلى فهم مشكلاتها وأوجه القصور التى تعوق هدف الإنسان فى أن تصبح مدنه سكنا أفضل وبيئة صالحة للحياة والعمل[٧٠] .

وتعتمد دراسة التركيب الوظيفى للمدينة على الوظيفة التى تشغلها كل قطعة أرض فيها ، وفى هذا الصدد، هناك ثمة حاجة كبيرة إلى إعداد خريطة توضح استخدامات الأرض فى المدينة عند حدودها الحالية .

وفى مدينة قنا تبلغ المساحة المتطورة ٨٠٤كم٢ ، تشكل ٤٤,٤ ٪ من جملة مساحة المدينة والتى تبلغ ١٨٠٩كم ٢ ، والجدول التالى رقم (١٤) يوضح المساحة الكلية والمتطورة ونسبة المساحة المتطورة إلى المساحة الكلية بأقسام المدينة الأربعة .

جدول رقم (١٤)

المساحة الكلية والمتطورة بأقسام مدينة قنا

ونسبة المتطورة إلى الكلية (١٩٨٠) (كم٢)

القسم	المساحة الكلية	المساحة المتطورة	النسبة المئوية للمساحة المتطورة	
			إلى المساحة الكلية بالقسم	إلى المساحة المتطورة بالمدينة
أول	٥,١	٢,٨	٥٤,٩	٣٣,٣
ثان	٠,٤	٠,٤	١٠٠,٠	٤,٨
ثالث	٨,٦	٣,٦	٤١,٩	٤٢,٩
الحميدات	٤,٨	١,٦	٣٣,٣	١٩,٠
المدينة	١٨,٩	٨,٤	٤٤,٤	١٠٠,٠

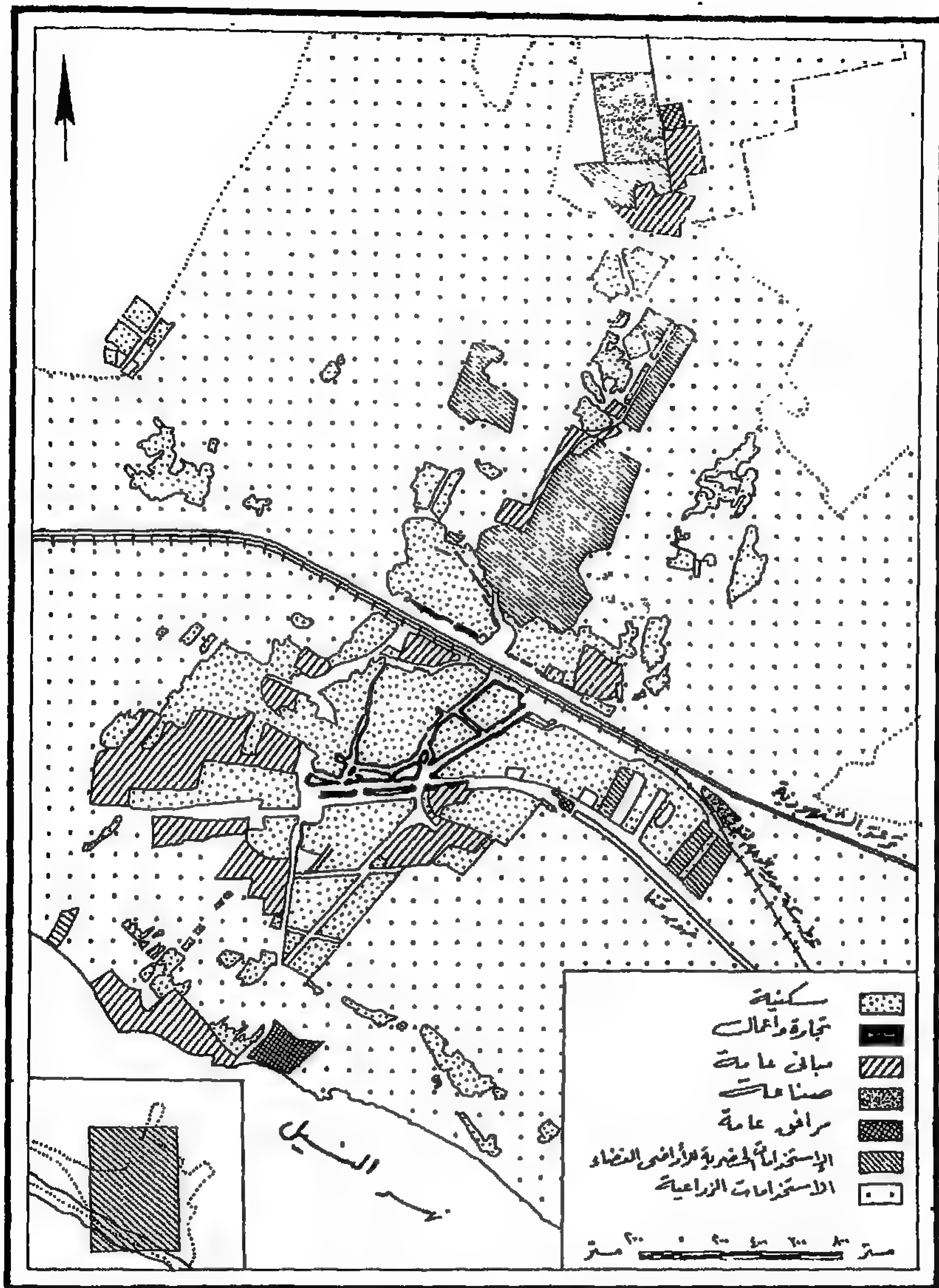
من دراسة الجدول السابق يتبين لنا :-

١- أن قسم ثان يأتى فى مقدمة أقسام مدينة قنا من حيث المساحة المتطورة ونسبتها إلى المساحة الكلية للقسم ، إذ تنطبق المساحة الكلية مع المساحة المتطورة ، يليه قسم أول ، فقسم ثالث ، ثم قسم الحميدات ، وعلى الرغم من احتلال قسم ثان لمقدمة أقسام المدينة من حيث المساحة المتطورة ونسبتها إلى جملة المساحة الكلية به ، إلا أنه لا يسهم فى جملة المساحة المتطورة بالمدينة إلا بحوالى ٤,٨ ٪ ، وهذا مرجعه إلى أن هذه المساحة تمثل أيضاً المساحة الكلية .

٢- إذا قارنا بين نسبة المساحة المستخدمة بالأقسام إلى النسبة الكلية للمساحة بالمدينة نجد أنه لا يوجد قسم من الأقسام قد فاق هذه النسبة سوى قسم ثان وقسم أول (١٠٠,٠ ٪،٥٤,٩ ٪) ، أما الأقسام الأخرى فتقل عن المتوسط العام .

٣- على الرغم من أن قسمى أول وثان يمثلان أكبر اتصال عمرانى بالمدينة ، إلا أنهما لا يسهمان فى المساحة المتطورة إلا بنحو ٣٨,١ ٪ ، أما قسما الأطراف فيسهمان بنحو ٦٤,٩ ٪ من جملة المساحة المتطورة بالمدينة .

٤- استنادا إلى ما سبق نتبين أن قسم الحميدات يأتى فى مقدمة أقسام المدينة من حيث احتواؤه على المساحة القابلة للاستخدام الحضرى (٦٦,٦ ٪) يليه قسم ثالث بنسبة (٥٨,١ ٪) ، فقسم أول بنسبة (٤٥,١ ٪) ، أما قسم ثان فيفتقر إلى مثل هذه المساحات .



الاستخدامات الرئيسية للأراضى فى مدينة قنا شكل (٣)

أما عن النمط العام لاستخدام الأرض بالمدينة فيمكن تناوله حسب فئات استخدام الأرض التالية : -

أولاً : منطقة التجارة والأعمال : -

فى مدينة متوسطة الحجم ، تشغل منطقة التجارة والأعمال حوالى من ٢ ٪ إلى ٥ ٪ من جملة المساحة المتطورة(٧١) . وفى مدينتنا موضوع الدراسة تبلغ مساحة منطقة التجارة والأعمال نحو ٤,٦ ٪ من جملة المساحة المتطورة بالمدينة ، ويمكن تتبع خصائص منطقة التجارة والأعمال بالمدينة على النحو التالى : -

١- أن قسمى أول وثان تستأثران بمساحة تبلغ ٣٣,٣ فدان ، أى ما يعادل ٨٢٪ من جملة المساحة التجارية والعملية بالمدينة ، يليها قسم ثالث ، ثم قسم الحميدات . كما أن التوزيع المساحى يتناسب مع التوزيع العددى للمحلات التجارية .

٢- من خلال البيانات يمكن القول بأن القلب التجارى للمدينة يقع فى قسمى أول وثان ، إذ يستأثران بنحو ٨٢٪ من المساحة الإجمالية ، ونحو ٩٠ ٪ من الجملة الكلية لعدد المحلات . أما قسم ثالث والحميدات فلا يحتويان إلا على قدر يسير من المساحة والعدد ، ويرجع السبب فى ذلك إلى البعد التاريخى لقسمى أول وثان فهما أقدم أجزاء المدينة .

٣- أن القلب التجارى لمدينة قنا لا يتوزع على جميع أنحاء قسمى أول وثان ، ولكن هذا القلب انتقى لنفسه مواضع داخل هذين القسمين ، فكما يوضح الشكل رقم ( ) أن هذا القلب يتخذ اشكالا خطية تبدو كالشرايين - داخل قسمى أول وثان - محددة المعالم ، وتتمثل هذه الشرايين من الغرب الى الشرق فى شارع القيسارية (المغربى أو السوق الفوقانى) ، وشارع سيدى عبد الرحيم وامتداده فى شارع عبيد ، وشارع الجمهورية (الجميل سابقًا) وشارع سفينة وامتداده فى شارع الطويل ، ثم شارع ٢٣ يوليو ، هذه الشوارع الخمسة تمثل - بحق - قلب المدينة التجارى ومنطقة أعمالها .

وقد شهد القلب التجارى للمدينة حركة عبر التاريخ ، فقد كان شارع القيسارية يمثل القلب التجارى للمدينة فى نشاتها الأولى ، ثم امتدت زراعا منه إلى الشرق مع النمو العمرانى للمدينة فى شارع سيدى عبد الرحيم ، ثم امتدت زراعا ثالثة صوب الشرق متمثلة فى شارع الجمهورية واستتبعه شارع سفينة ، بعد ذلك تحرك القلب صوب الشرق والجنوب مرة خامسة ليجعل له زراعا متمثلة فى شارع ٢٣ يوليو ، والآن يشاهد نمواً شمالياً له فى منطقة سيدى عبد الرحيم وأخيراً فى منطقة المحافظة وحوض عشرة ، وتأثرت هذه الحركة فى كل مراحلها بالنمو العمرانى للمدينة .

ويمثل شارع القيسارية وسيدى عبد الرحيم مـا يسمى بالسوق العربى القديم ، بينما تمثل شوارع الجمهورية و ٢٣ يوليو ، وسفينة ما يسمى بالسوق الحديثة ، وهذه الحركة المستمرة فى القلب التجارى ناحية الشرق والأطراف الحديثة لم تفقد المنطقة التجارية القديمة أهميتها . ويؤيد هذا العرض النظرى القائم على أساس ميدانى ، السند الإحصائى ، فليس أدل على أهمية هذه الشوارع الخمسة من أنها تشمل نحو ٧٢,٨ ٪ من جملة المحلات التجارية بالمدينة .

وقد أوضحت نتائج الاستبيان الذى أجراه الباحث أن ١٠٠ ٪ من مجموع الاستثمارات ، يتفق أصحابها على الشراء من محلات تقع جميعها فى هذه الشوارع الخمسة بالدرجة الأولى دون سواها .

النسيج الداخلى للقلب التجارى : -

١- المحلات التجارية ، تضم محلات البيع بالجملة والتجزئة ، وقد بلغ عدد مجلات البيع بالجملة فى تعداد ١٩٨٦ ، عشرون محلاً ، تضم ٢٣٩ عاملاً ، فى حين بلغ عدد محلات البيع بالتجزئة ٢٠٥٨ محلاً ، تضم ٢٥٠٩ مشتغلاً [٧٢] ، ويمكن أن نميز فى هذه المحلات نطاقات من التجانس الوظيفى مثل محلات تجارة الأقمشة والصناعة والغلال ، وهى داخل نطاق على هامش المنطقة التجارية ، أما المحلات التى تتسم بالتجانس فغالبًا ما تكون على هامش المنطقة التجارية وتقوم بخدمة القطاع المحلى ، على عكس النوع الأول الذى يخدم المدينة وإقليمها معاً .

وتتركز أغلب المحلات التجارية فى شارع سيدى عبد الرحيم ٢٠٤ محلاً ، وشارع اللجمهورية ٩٠ محلاً ، فشارع سفينة ٦٤ محلاً ، فالسوق الفوقانى ٤٧ ، وشارع ٢٣ يوليو ٤٤ محلاً . وتستأثر هذه الشوارع الخمسة ما نسبته ٦٧ ٪ من جملة المحلات التجارية بالمدينة .

ويمكن أن نحدد درجات من التخصص لمحلات مدينة قنا التجارية ، فمحلات الصاغة يقع معظمها فى شارع سيدى عبد الرحيم ، ومحلات الغلال بشارع سيدى عبد الرحيم عند تعامده مع شارع ساحل الغلال ، وكذلك سوق النحاس وسوق البرام ، ومحلات الأقمشة .

أما المحلات التجارية الحديثة فتتركز فى شارع الجمهورية وشارع ٢٣ يوليو ، كما هو الحال فى محلات بيع المصنوعات ، والأزياء الحديثة ، وباتا ، وسيجال ، وشاهر والشركة العربية لبيع المنسوجات بالجملة فضلاً عن محلات وبوتيكات القطاع الخاص الحديثة .

ويضاف إلى ما سبق ، أسواق الشوارع ، فالمدينة تعقد بها سوق أسبوعية (يوم الخميس) ، موضعه الرئيسى بشارع السوق الفوقانى ويمتد ليشمل أجزاء من شارع سيدى عبد الرحيم ، ويتسم

السوق بعدم التخصص ، فلا يقتصر فيه البيع على سلعة واحدة وتأتيه السلع من الإقليم القريب مثل الطيور ، ومنتجات الألبان ، والحيوانات الحية ، والخضر والفاكهة ، والحبوب ، وتتم فيه عملية التبادل السلعي ، حيث يقوم الوافدون ببيع سلعهم ، ويشترون سلع المدينة التي هم بحاجة إليها .

أما عن الأسواق والحلقات اليومية فهناك سوق للخضر تقع في الجزء الجنوبي من شارع السوق الفوقاني ، وسوق ثانية في أول شارع سيدي عبد الرحيم ناحية خط السكك الحديدية وهي مخصصة للبيع بالجملة ، ويتم فيها تصدير الخضر والفاكهة إلى محافظة البحر الأحمر ، فضلا عن حلقات الفاكهة في السوق الفوقاني ، وميدان المديرية ، ويضاف إلى ما سبق أكشاك المحافظة التي قامت بالشوارع والميادين لبيع المنتجات القادمة من مزرعة غابة قنا .

٢- البنوك ومكاتب الأعمال : وتتركز في المناطق الحديثة من المدينة ، ويبلغ عدد المؤسسات المالية في مدينة قنا ١٥ مؤسسة ، هذا فضلاً عن أربع مؤسسات للتأمين و٦٩ مؤسسة للعقارات وخدمات الأعمال (١٩٨٦) ، وتضم في مجموعها ٤٢١ مشتغلاً ، وتتركز مقارها الرئيسية في شارع ٢٣ يوليو ، وميدان المديرية وفي شارع بورسعيد ، وتقع جميعها في المناطق الحديثة من القلب التجاري ما عدا مقر البنك الأهلي .

٣- صناعات القلب : وتتطلب الأيدي العاملة الماهرة ، كما أن تسويق منتجاتها يرتبط -غالبا- بالمدينة ، وهي لا تترك علامة مؤثرة على المظهر الخارجي للمدينة ومنها صناعة المواد الغذائية (٤٥منشأة) ، صناعة الأخشاب البلدية ، وتمثل الدكك والكراسي البلدية ، وواجهات المنازل وأسقفها ، وسرج الركائب ، والأدوات المنزلية ، ويتم تسويقها وريفها ،ويبلغ عدد منشآت صناعة الخشب والمنتجات الخشبية ١٧١ منشأة تضم ٢٦٧ مشتغلاً (١٩٨٦) هذا فضلاً عن صناعة الكليم ، والسجاد البلدي والحلي .

٤- الورش الميكانيكية : ويتطلب هذا النوع من الاستخدامات مساحات أرضية واسعة نسبياً ، ومن ثم توجد على هامش منطقة التجارة والأعمال ، ويرتبط وجودها بشبكة المواصلات واقتصادياتها ، وتضم (ورش إصلاح السيارات ، والسمكرة ، واللحام ، والخراطة ، والحدادة) وتتركز ورش اللحام وإصلاح السيارات بشارع المشروع البحري ، وامتداده في شارع الاستاد الرياضي ، كما تتركز على طول الطريق البري الرئيسي (القاهرة - أسوان) ، أما ورش الخراطة والحدادة والبرادة فتقع هي الأخرى على هامش القلب وتبلغ منشآت خدمات الإصلاح بالمدينة ٢٥٤ منشأة .

٥- محطات البنزين والصيانة وعددها ثمانية ، وتتركز على طرق المواصلات والشوارع الرئيسية ، فهناك أربع فى ميدان المحطة وشارع الجمهورية ، واثنتان فى شارع ٢٣ يوليو ، وواحدة فى كل من شارع المشروع البحرى والاستاد الرياضى .

٦- الفنادق التجارية ومناطق الترفيه والمطاعم ويبلغ عدد منشآتها ٣٢٦ منشأة وتوجد الفنادق والمطاعم ومناطق الترفيه فى معظمها بشارع الجمهورية ومنطقة سيدى عبد الرحيم حيث يعد هذا الشارع أحد أهم شوارع المدينة ويؤدى إلى محطة السكك الحديدية التى تمثل نقطة الاستقبال الرئيسية للوافدين ، هذا فضلاً عن الأندية النقابية ، وجميع هذه الفئة يتركز فى شوارع المرور الرئيسية بالمدينة ، والتى يتوافد عليها نسبة كبيرة من القادمين .

٧- عيادات الأطباء والصيدليات ، ويبلغ عدد منشآتها ٩٨ منشأة (١٩٨٦) وتؤدى خدماتها للمدينة وإقليمها ، وتركز هذه الخدمات بصورة واضحة فى شارع عبيد ، وشارع الجمهورية ، وشارع ٢٣ يوليو ، وشارع المدارس ، ولعل هذا التركز جاء نتيجة لعدم توفر المساكن الخالية فى القلب ، ونتيجة للتقليد المتبع والذى يقضى بتسليم الطبيب المنقول عيادته لزميله الذى حل محله ، أما الصيدليات فتتميز مواقعها بالقرب من المستشفيات العامة وعيادات الأطباء ، وأما أن تقع فى شوارع المرور الرئيسية .

ثانيا : الاستخدامات السكنية :-

يفوق الاستخدام السكنى فى أية مدينة أى استخدامات أخرى سواء كانت هذه الاستخدامات عامة أم خاصة ، وفى أية مدينة متوسطة الحجم نجد أن ما بين ٣٠ إلى ٤٠ ٪ من المنطقة المتطورة تكون ذات استخدام سكنى (٧٣) ، وفى مدينة قنا تشغل المناطق السكنية مساحة تعادل ٥٤,٥ ٪ من مساحة المنطقة المتطورة . وتختلف هذه المساحة السكنية باختلاف أقسام المدينة على النحو التالى :-

١- يأتى قسم ثالث فى مقدمة مدينة قنا من حيث المساحة السكنية ، ويبلغ نصيبه نحو ٣٤٪ من المساحة السكنية بالمدينة ، ويرجع ذلك إلى وجود مناطق سكنية صرفة ، مثل منطقة شئون سيدى عبد الرحيم وشئون المعنا وهما سكنيتان أنشئتا بعد سيل عام ١٩٥٤ ، بالإضافة إلى المنطقة السكنية فى نجع النحال وسيدى عبد الرحيم ، هذا فضلا عن النجوع الريفية مثل نجع المعنا والعصارة وعزبة صالح ، ونجع العبابدة ونجع الحصواية ، ومثل هذه النجوع الريفية تتسم بسيادة الاستخدام السكنى .

وعلى الرغم من احتلال قسم ثالث هذه المرتبة ، إلا أن المساحات السكنية به لا يمثل سوى ٤٤,٥ ٪ من المساحة المتطورة ، وهى تقل عن النسبة العامة للمدينة ، ويعود ذلك إلى كثرة الاستخدامات الحضرية الأخرى سواء كانت صناعية أو تعليمية أو رياضية ، هذا فضلا عن وجود جبانات المدينة ، وهى استخدامات تشغل نسبة كبيرة من المساحة المتطورة .

٢- يحتل قسم أول المرتبة الثانية ، إذ تبلغ نسبة المساحات السكنية ٣٣ ٪ من جملتها بالمدينة ، ويرجع ذلك إلى احتوائه على جزء كبير من النواة القديمة فضلاً عن وجود امتدادات عمرانية ذات سمات سكنية مثل منطقة المنشية الجديدة ومدينة العمال السكنية ، فضلاً عن الامتدادات الحديثة بزمام قسم أول . وتشكل المساحات السكنية نحو ٧٠,٣ ٪ من المساحة المتطورة بالقسم ، وهى نسبة تفوق المتوسط العام للمدينة ، على الرغم من وجود جزء كبير من القلب التجارى ، ومساحات اتعليمية وإدارية وعامة أخرى .

٣- يأتى قسم الحميدات فى المرتبة الثالثة ، بمساحات سكنية تعادل ٢٣ ٪ من جملة المساحات السكنية بالمدينة ، وهى لا تشكل سوى ٧٥ ٪ من المساحة المتطورة بالقسم .

٤- يأتى قسم ثان فى خاتمة أقسام المدينة باحتوائه على ١٠ ٪ من المساحات السكنية بالمدينة ، تشكل نحو ٤٧,٥ ٪ من المساحة المتطورة بالقسم ويعود قلة نصيب قسم ثان إلى ضيق المساحات الفضاء ، فكل مساحته الأرضية مستخدمة وظيفياً أما ارتفاع نسبة السكن إلى المساحة المتطورة فيرجع إلى أن القسم يحتوى على نسبة كبيرة من النواة القديمة ، وهى سكنية فى جملتها كما تقل به المساحات ذات الاستخدام العام .

وإذا ما صنفنا المناطق السكنية حسب المستوى الاقتصادى والاجتماعى ، نجد أن مساكن الأسرة الواحدة والأسرتين لا ترتبط بالمستويات الاجتماعية والاقتصادية ذات المرتبة العالية إلا فى حالات نادرة ، فى الوقت الذى تقترن فيه مساكن الأسر المتعددة بالمستويات الاجتماعية والاقتصادية الأفضل ، ولا تمثل مساكن الأسرة الواحدة والأسرتين سوى ٣٢,٥ ٪ من جملة المساحة السكنية فى الوقت الذى تشكل فيه مساكن الأسر المتعددة ٦٧,٥ ٪ .

ثالثاً : الاستخدامات العامة : -

تشغل الاستخدامات العامة فى أية مدينة متوسطة الحجم نحو ٢٠-٤٠ ٪ من مساحة المنطقة المتطورة ، وأن حوالى ٦٦ ٪ من هذه المساحات العامة تكون مخصصة للاستخدامات التعليمية [٧٤] .

وتشكل الاستخدامات العامة ما نسبته ١٨,٤ ٪ ، من مساحة المنطقة المتطورة ، ويأتى قسم الحميدات فى المرتبة الأولى ٤٣,٦ ٪ فقسم أول ٣١,٧ ٪ ، فقسم ثالث ١٧,٦ ٪ فقسم ثان ٧,١ ٪ ، ويتضح أن النسب العليا توجد فى أقسام الأطراف حيث المساحات الفضاء التى أمكن استغلالها فى هذا النوع من الاستخدام .

وتتوزع الاستخدامات العامة على ثمانية استخدامات ، وهى الاستخدامات التعليمية وجامعة قنا ٣٤,٧ ٪ ، مناطق الحكم والادارة ٢٣,٥ ٪ ، الاستخدامات الرياضية ١٩,٣ ٪ ، المستشفيات العامة ١٠,٠ ٪ ، الميناء النهرى ٥,١ ٪ ، دور العبادة ٣,٥ ٪ ، محطات القطارات والأتوبيس والتاكسى ٣,١ ٪ ، دور السينما والمسرح وقصور الثقافة ٠,٩ ٪ .

رابعا : الاستخدامات الصناعية : -

إن المساحات المخصصة للاستخدام الصناعى فى أية مدينة غير صناعية تكون عادة صغيرة ، فهى فى معظم الحالات تكون أقل من ٥ ٪ من جملة المساحة المتطورة ، ومن ناحية أخرى ، فإن مواضع المناطق الصناعية تتطلب مواصفات خاصة ، وذلك من حيث العلاقة بينها وبين الاستخدامات الأخرى ، وإمكانية الوصول إليها ، وقدوم الأيدى العاملة .

وفى مدينة قنا ، تبلغ نسبة الاستخدامات الصناعية نحو ٣,٩ ٪ من جملة المنطقة المتطورة ، وتضم هذه الصناعات ، صناعة الغزل والنسيج ، وطحن الغلال والمكرونة والفخار ، وتأتى صناعة الغزل فى المقدمة إذ تستأثر بنحو ٨٧,٥ ٪ من مساحة الاستخدامات الصناعية ذات المقياس الكبير ، وقد أقيم مصنع الغزل بالمدينة عام ١٩٦٠ إلى الشمال من المنطقة المتطورة على طريق قنا – سفاجا ، أما صناعة طحن الغلال والمكرونة فتحتل ٧,٣ ٪ من جملة الاستخدامات الصناعية وتقع فى شرق المدينة .

أما عن صناعة الفخار ، فتعد أقدم صناعات المدينة ، ساعد على انتشارها توافر الطينة المستخدمة فى هذه الصناعة وتنتشر فى منطقة سيدى عبد الرحيم ، وفى منطقة المقابر ، ويقصد المشتغلون بهذه الصناعة بقعة معينة بجانب ترعة الشنهورية تسمى بفدان سيدى عبد الرحيم ، كما يؤخذ الطين من على ضفتى مخر السيل .

ويبلغ عدد المشاغل الخاصة بصناعة الفخار – بمدينة قنا نحو ٥٠ مشغلاً منها ١٨ مشغلاً قائماً بذاته ، و٣٢ مشغلاً كل منها جزء من مبنى ، ويبلغ متوسط مساحة المشغل الواحد ١٥٠ متراً مربعاً وتستخدم فى تشوين الإنتاج قبل حرقه وبعده ، وعملية تجهيز الخامات اللازمة .

خامسا : المرافق العامة :-

تشغل المرافق العامة ما يعادل ١,٨ ٪ من مساحة المنطقة المتطورة ، موزعة بين المرافق الرئيسية الثلاثة – المياه ، والكهرباء ، والصرف الصحى ، أما عن المرافق الأخرى فتشكل مساحات قليلة ، أو ليست لها مساحات استخدام ثابتة .

أما عن المياه ، فقد أقيمت محطة لتنقية المياه عام ١٩٢٩ ، وتسمى بالعملية الأولى ، أما الحديثة فهى العملية الثانية ، وتشكل محطة المياه ٦١,١ ٪ من مساحة المرافق العامة ، وتقع فى قسم الحميدات ، ويخرج منها ثلاثة خطوط كل منها ١٢ بوصة وخط قطره ٨ بوصات ، وخط سفاجا وقطره ١٢ بوصة ، ويغذى المشروع المدينة والقرى المحيطة ، وملحق بمرفق مياه قنا مصنعان للثلج، ويصرف الإنتاج كله بالمدينة .

وأما عن الكهرباء ، كانت تعتمد على محطات التوليد التقليدية أوقفت المحطة عام ١٩٦٨ ، واعتمدت المدينة فى الإنارة على التيار القادم من السد العالى ، وتقع محطة التوزيع فى قسم ثالث ، وتشغل هى وملحقاتها مساحة تبلغ ٣,٦ فداناً ، أى ما يعادل ٢٠,٦ ٪ من مساحة المرافق العامة الرئيسية .

أما الصرف الصحى ، كانت المدينة تعتمد على خدمات قسم النظافة بمجلس المدينة حتى أوخر السبعينيات ، وتشغل مناطق محطات الصرف الصحى ما نسبته ٦,٩ ٪ من مساحة المناطق التى تشغلها المرافق العامة ، وهناك ثلاث محطات رئيسية للرفع هى محطة مدينة العمال ومحطة منطقة المنشية والثالثة فى منطقة النحال ، هذا فضلاً عن محطة التنقية جنوب قرية الصالحية .

يضاف إلى ما سبق محطات (مواقف) النقل الإقليمى والداخلى ، ومبانى السنترال والتليفون والمطافئ ، وتقع فى منطقة المحافظة ومنطقة الخور بشارع الأقصر ، هذا فضلا عن محطة تقوية الإرسال الإذاعى والتليفزيونى وتقع بجوار مصنع الغزل وتشغل ما يعادل ١١,٤ ٪ من مساحة الاستخدام .

سادساً : الاستخدامات غير الزراعية للأراضى الفضاء :

وتحتل نسبة كبيرة من مساحة المدينة ، وتمثل نحو ١٤,٨ ٪ من المساحة الكلية وتضم الجبانات، ومناطق حرق القمامة ومناطق التدريب والمستودعات ، والأراضى المغطاة بالمياه .

أما عن الجبانات ، فتضم مدينة قنا منطقتين رئيسيتين للمدافن ، تقعان فى قسم ثالث ، المنطقة الأولى تمتد إلى الشمال من مسجد سيدى عبد الرحيم حتى منطقة شئون سيدى عبد الرحيم ، وتضم مدافن المسلمين ، وتنقسم إلى قسمين الأول هو الشرقى ويكبر الثانى (الغربى من حيث المساحة) ويفصل بينهما طريق قنا – سفاجا القديم ، أما المنطقة الثانية فتقع إلى الشمال الغربى منها مباشرة وإلى الشمال من نجع الساعاتى وتضم مدافن الأقباط الأرثوذكس . وموضع هذه المقابر قديم ، فقد أوضحته خريطة الحملة الفرنسية فى نفس المنطقة ، وكذلك الخرائط التالية ، وتشغل المقابر مساحة تبلغ ١٠,٨ ٪ من المنطقة المتطورة وتضم عدداً من الأضرحة ذات الجذب الدينى الخاص ، أشهرها ضريح سيدى عبد الرحيم ، والقرشى ، والشيخ عمار ، والشيخ راشد .

أما مناطق حرق القمامة ، فتشغل ما يعادل ٠,٤ ٪ من المنطقة المتطورة ، وتقع فى قسم ثالث إلى الشرق من جبانات المدينة ، ولم يعد موضعها مناسباً نتيجة لزحف العمران حولها لا سيما فى منطقة العبابدة والحصوابة ، تلك التى تقع فى منصرف الرياح القادمة من فوقها .

وتحتل المناطق المستخدمة لأغراض التدريب ما يعادل ٤,١ ٪ من المنطقة المتطورة ، وتقع فى قسم ثالث ، وتشمل منطقة التدريب المهنى ومنطقة تدريب الشرطة وفرق الأمن ، ومنطقة تجنيد قنا .

وعن الشون والمستودعات ، فتشغل نحو ٢ ٪ من مساحة المنطقة المتطورة ، وتقع على أطراف المنطقة المبنية وقريبة من خطوط المواصلات وتنتشر فى منطقة شئون سيدى عبد الرحيم حيث شونة مؤسسة الكهرباء ، وفى منطقة النحال حيث شونة شركات فوسفات البحر الأحمر ، وشونة مؤسسة الكهرباء وبجوار كوبرى ودندرة ، وشونتى الغلال فى منطقة مدينة العمال .

وأما عن المسطحات المائية ، فتشمل الدائمة وغير الدائمة أما الدائمة فتضم الجزء الداخل من نهر النيل فى زمام المدينة ومجرى ترعة الشنهورية ، وهما مصدر مياه المدينة وزمامها ، وأما المناطق غير الدائمة فتتمثل فى مخر السيل المستخدم لتصريف مياه وادى قنا إلى نهر النيل ، وإن كانت أرض مجراه تستغل استغلالاً زراعياً فى بعض أجزائه ، وتشغل المسطحات المائية نحو ١١,٦ ٪ من جملة زمام المدينة .

سابعا : الاستخدامات الزراعية : –

وتشغل نحو ٦٨,٨ ٪ من جملة زمام المدينة ، وتشمل هذه الفئة من الاستخدام ، الأراضى الزراعية بالفعل والصالحة لها ، والغابات وبساتين الفاكهة والمشاتل ، وهى فى جملتها تمثل ظهيراً زراعياً لمدينة قنا ، ومتسع نموها المستقبلى .

وتشغل الأراضى الزراعية نحو ٤٨,٢ ٪ من هذه الفئة ، وتتركز بصورة واضحة فى قسمى الحميدات وثالث وأول ، والزراعة هنا غير تقليدية للخضر والفاكهة فضلاً عن وجود بعض الزراعات التقليدية كالقمح والشعير والذرة ، كما تغطى مساحات كثيرة من الأراضى الزراعية بغطاءات كثيفة من أشجار النخيل ، وتكثر الغطاءات الشجرية على جانبى قنوات الرى ، وهى تكسب المدينة حماية لا بأس بها من عناصر المناخ المختلفة .

وأما عن الغابات ، فتضم غابتى قنا الشرقية والغربية وتقعان إلى الشمال من الكتلة المبنية ، وبدىء فى إنشائها فى موسم فيضان عام ١٩٤٠ ، حيث أقيمت غابة قنا الغربية وكان الغرض منها حماية المدينة من الرمال السافية وحرارة الصيف الشديدة ، وقد زرعت فى أول الأمر بالأشجار الخشبية وأحلت محلها أشجار الفاكهة والخضراوات[٧٥] . أما الغابة الشرقية فقد أنشئت فى أوائل الستينيات وكانت المساحة المقررة لها ٤٠٠ فدان ، استقطع منها ٩ط ٢٤١ فدان بور لإقامة جامعة قنا ، والمساحة المزروعة بغابة قنا فى قسميها الغربى والشرقى تبلغ ٣٢٥ فدانا ، وهى تمثل ١٥,٦ ٪ من مساحة الاستخدامات الزراعية بالمدينة .

ولا تشغل بساتين الفاكهة ومشاتل الأشجار والزهور سوى مساحات قليلة من زمام المدينة ، وأن كانت أكثر فى الماضى عنها اليوم ، ولكنها انحسرت مع المد العمرانى للمدينة ، ولم يعد منها سوى بستان واحد إلى الشرق من المدينة يشغل مساحة تبلغ ٤,٣ فدانا تمثل ٠,١٤ ٪ من المساحة المزروعة .

كما أن مشاتل الزهور والأشجار قليلة العدد أيضاً ، وهناك مشتل واحد يقع فوق منطقة الخور وسط الكتلة السكنية .

المبحث الخامس : المشكلات الحضرية والتخطيط للمستقبل :-

عندما تنشأ مدينة قد تنمو نمواً طبيعياً بغير خطة موضوعة أو تنمو وفق خطة موضوعة ، وتخطيط المدينة يعنى تنسيق النظام البيئى الطبيعى للمدينة ، الذى تمثله كتلتها المبنية وارتباطها بمجتمعها الحضرى ، ومرافقها وخدماتها المختلفة فى انسجام وتوافق مع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لسكانها من أجل مستقبل أفضل .

توصيات الخطة فى مدينة قنا شكل (٤)

وقد بدأت مدينة قنا حياتها مدينة غير مخططة نمت نمواً تلقائياً ، وعلى الرغم من كونها المدينة الأولى من منطقتها إلا أنها لم تنل حظها بعد من التخطيط ، وإن كانت قد شهدت بعض الخطط مثل التى وضعت بعد سيل عام ١٩٥٤ ، إلا أنها كانت خططاً نظرية ، ولم تطبق منها الا بعض الجوانب الخاصة بالتوسعات البديلة ، أما المنطقة القديمة فلم ير التخطيط فيها طريقه إلى التنفيذ لتعارضه معه خطة القلب القديم وتعارضه مع رغبات الأهالى .

وكان من المقرر إعداد تخطيط عام لمدينة جديدة شمال خط السكك الحديدية ، على مساحة تربو على ٢٠٠٠ فدان ، لتستوعب ٢٦٠,٠٠٠ نسمة ، أعد له قسم تخطيط المدن بوزارة الإسكان ، وقام بوضع الأعمال التمهيدية له ، وقد أعد المشروع حتى يتم تنفيذه فى ١٦ شهر ، إلا أن هذا المشروع أوقف العمل به ، نتيجة لعدم موافقة مجلس المدينة على تكلفة الإعداد والتى قدرتها وزارة الإسكان بنحو ١٦٠,٠٠٠ جنيها آنذاك[٧٤] .

وسوف نعرض لبعض المشكلات والجوانب التخطيطية ، من وجهة النظر الجغرافية – وقد تعرض الباحث لبعضها عام ١٩٨٠ ، ومنها ما تم تنفيذه ، ومنها ما لم يتم .

أولا : مشكلاتنا وتخطيط الإقليم الطبيعى :

تتأثر الخطوط الرئيسية للمدينة بمساحة وشكل الرقعة التى تقوم عليها ، أو بمعنى آخر تتأثر خطة المدينة ومظهرها الخارجى بطبيعة المكان وما به من معالم فزيوغرافية ، ومن دراستنا لبيئة المدينة يمكن أن نقدم عديداً من التوصيات ، فيما يتعلق بالتخطيط .

١– حماية شاطئ النهر الشرقى من التآكل بفعل النحر النهرى ، وذلك بتكسيته بالحجر أمام المدينة ، وقد تم تحقيقه جزئياً .

٢– استكمال ردم خور قنا وإخضاعه للتخطيط وخدمة المدينة ، وهو ما تم تنفيذه بالفعل .

٣– العناية بغابة قنا الشرقية والغربية وعدم التعدى عليها أمام الحاجة إلى إقامة المشروعات الحكومية .

٤– زيادة تأمين مخر السيل لمواجهة الفيضانات الوافدة لوادى قنا .

٥– إن أنسب الأراضى التى يمكن أن يمتد عليها عمران المدينة هى أراضى قسم ثالث ، حيث أنها أقل جودة عنها فى أراضى قسم الحميدات الزراعية .

٦- تغطية ترعة الشنهورية فى الجزء الداخل منها فى نطاق المدينة ، أو تحويله حتى لا يمثل عامل فصل بين شطرى المدينة .

٧- استخدام الحجر الجيرى المحيط بالمدينة كمادة للبناء من الطوب الأحمر ، كعلاج لجرف التربة الزراعية .

ثانياً : التخطيط الحضارى للمدينة

إن الثروة العمرانية لأى مدينة - على مر العصور - تصبح حضارة ثقافية لها مكانتها ، اذا احتوت على مبانى تاريخية لها اهمية دينية أو سياسية أو آثار قديمة ، وتضم مدينة قنا من الأضرحة التى لها بعدها التاريخى ، كما تشمل المساجد القديمة والحديثة وكذلك الكنائس ، ومن ثم فعلى الجهات المسئولة أن تولى اهتماما خاصاً بهذه المناطق لتكون إرثاً حضارياً يحسب للمدينة ، هذا بالاضافة إلى الاستفادة من آثار دندرة لقربها من المدينة .

ثالثاً : مشكلات ووجوانب التخطيط السكانى

التخطيط السكانى عنصراً أساساً فى أية عملية تخطيطية ، وعند عمل أى تخطيط سكانى ، يجب أن نضع فى اعتبارنا التطورات المحتملة للسكان زيادة أو نقصا ، فى ضوء معدلات النمو ، والعمل على المحافظة على نسبة متوازنة فى عدد السكان لمواجهة احتياجات البناء والتعمير ، والعمل على التحكم فى معدل النمو وهو ما تحقق بالفعل فقد كان ٣,٧ ٪ فى الفترة (١٩٦٦-١٩٧٦) ، أصبح ٢,٣ ٪ (١٩٨٦/١٩٩٦) ، هذا فضلاً عن الوصول الى جد أقصى يكفل توازن عدد السكان فى مدينة قنا مع سائر مدن الإقليم وقراه .

رابعاً : مشكلات وجوانب التخطيط الوظيفى : وتشمل

١- يتركز قلب المدينة التجارى الرئيسى فى المدينة ، ويسبب مشاكل كثيرة بالنسبة لساكنى الأطراف ، وعلى ذلك يجب العمل على ايجاد مراكز تجارية بالأحياء بحيث تخدمها خدمة مباشرة ، وتخفف الضغط على مراكز الخدمة بالمناطق المكتظة بالسكان ، مع مراعاة التوافق بين الجديد والقديم .

٢- تحسين حالة المناطق السكنية وتزويدها بالخدمات لتحقيق كثافة متوازنة في كل منطقة حسب ظروفها ، وهذه المناطق يجب وضعها في دورة يتم من خلالها تجديد المساكن في المنطقة القديمة ، وأن يتم ذلك في فترة مناسبة ليست طويلة الأجل ، وبما يتم معه المحافظة على شخصية المدينة ، وقد أبرزت التجارب أن أنسب فترة للتخطيط هي من ٢٠ الى ٢٥ سنة .

٣- نقل ورش السمكرة والحدادة واللحام من أماكنها داخل المدينة ، وتركيزها في منطقة خاصة بها وتتسم بالتكامل وبما يفيد المدينة ولتكن في منطقة للصناعات الخفيفة .

٤- تحسين الخدمات الفندقية بمدينة قنا ، وجعلها خطاً مكملاً في هذا مجال لمدينة الأقصر السياحية ، حيث أن المسافة لا تجاوز ٦٠ كيلو متر ، كما أنها مدينة محورية بين وادي النيل من ناحية وساحل البحر الأحمر بأنشطته من ناحية ثانية .

٥- التوسع في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والرياضية والإدارية بالمدينة وتوزيعها على كل أجزائها وعدم تركيزها في مكان واحد ، لتكون أحد عوامل الجذب السكاني ناحية الأطراف ،.

٦- التوسع في أماكن الترويح إذ أنها لا تشغل سوى جزء يسير في التركيب الوظيفي للمدينة ، واذا كان البعض يرى أن يخصص فدنان لكل ألف من السكان ، فإن المدينة بحجمها السكاني بحاجة إلى ٣١٦ فدان حتى نصل الى حد الكفاية لسكانها ، ويحضرنا في هذا الصدد ، الاستفادة من الجبهة النهرية في عمل مناطق ترفيهية ، وهو ما تم تنفيذه على كورنيش قنا النيلي وكذلك زيادة إعداد دور السينما والمسرح وأوجه الثقافة الأخرى .

٧ – بالنسبة لميناء قنا النهري ، كنوع من الاستخدام ، نرى وجوب نقله إلى موضع آخر ، أما إلى الشرق من محطة المياه ، أو إلى الغرب من كوبري دندرة ، وذل للاستفادة بموضعه كرئة للمدينة ، حيث يقع إلى جوار نادي البحر ، ولا يتفق التجاور مع طبيعة الأستخدامين .

٨- يبدوا أن محطة القطار لا يمكن أن تتعرض للنقل ، ولكن يجب أن يشملها التحسين ، في طاقتها ، لاستقبال الضغط السكاني المتزايد على المدينة ومنها أما محطات الأوتوبيس والسيارات فيجب نقلها إلى أطراف المدينة ، وتدعيم شبكة النقل الداخلي ، بما يحقق الربط بين الأطراف والقلب ، وكذلك إعطاء بعض الأهمية لساحات الانتظار .

٩- بالنسبة للمنطقة الصناعية ، يمكن بقاء بعض الصناعات على ما هى عليه لأن فى نقلها خسارة كبيرة ، فى حين ينبغى نقل البعض الآخر ، ومن الصناعات الواجب نقلها – فضلاً عن الورش – صناعية طحن الغلال ، والفواخير .

١٠- تدعيم محطة مياه الشرب بالمدينة بما يتفق مع حاجة السكان ، وكذلك محطة محولات الكهرباء ، وشبكة الصرف الصحى .

١١- نقل جبانات المدينة إلى موضع إلى الشرق منها ، مع الإبقاء على بعض الاضرحة وتطويرها كنوع من التراث القديم .

١٢ – نقل مقالب حرف القمامة والمذبح إلى أماكن بعيدة عن الكتلة السكنية بعد أن تقدم العمران نحوها والنظر فى نقل بعض أماكن التدريب . والشئون والمستودعات بعد أن طوقها العمران.

١٣ – عدم الاتجاه نحو الأراضى الزراعية فى قسم الحميدات فى توسع المدينة – وقد حد من ذلك قانون الحاكم العسكرى بعدم البناء فوق الأرض الزراعية – وتحويل أراضى الزراعات التقليدية إلى زراعات تخدم المدينة وحاجتها اليومية من خضر وفاكهة وغيرها .

الهوامش والمراجع

(١) جمال حمدان ، شخصية مصر – دراسة فى عبقرية المكان ، القاهرة ، ١٩٧٠ ص ٧٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٣) محمد أمين حسونة ، مصر والطرق الحديدية ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ١٨٥/١٨٦ .

(٤) لمزيد من التفصيل أنظر ، حمدى أحمد الديب ، مدينة قنا – دراسة فى جغرافية المدن ، ماجستير غير منشور مقدمة لكلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ١–١٠ .

(٥) ابراهيم نصحى ، تاريخ مصر فى عهد البطالمة ، الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٤٦ ، ص ٤٠٥ .

(٦) جمال حمدان ، شخصية مصر – مرجع سابق ، ص ٤١٦ .

(٧) محمد أمين حسونة ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

(٨) سعاد هانم محمد جمال الدين ، جغرافية الجزر النيلية فى ج.م.ع. ، دكتوراه غير منشورة مقدمة لكلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ١٥٠ .

(٩) حمدى أحمد الديب ، مدينة قنا – مرجع سابق ، ص ١٤ .

(١٠) سعاد هانم جمال الدين ، مدينة قنا – المرجع السابق ، ص ٣٣٥

(١١) آمال شاور ، أراضى طرح النهر وآكله ، ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٦٨ ص ١٦٦ .

(١٢) محمد صفى الدين ، مورفولوجية الأراضى المصرية ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ١٤٨ .

(١٣) محمد عوض محمد ، نهر النيل ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ١١٢ .

(14) Barron, T. , and Hume, W.F. Topography and Geology of the Eastern Desert (Central Portion) ,Cairo, 1902,PP . 5-10 .

(١٥) الأهرام ، العدد ٢٤٨٦٤ ، ٢٢ ديسمبر ١٩٥٤ .

(16) Attia, M.I., Deposits in the Nile Valley and the Delta, Geological Survey of Egypt, Cairo, 1954, pp. 33-34 .

(١٧) محمد أحمد عبد الله ، إنشاء مبانى ورسومات تنفيذية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٢٠ .

(١٨) محمد صفى الدين وآخرون ، دراسات فى جغرافية مصر ، القاهرة ، ١٩٥٤ ص ١٥٣ .

(١٩) المرجع السابق ص ١٥٠ .

(٢٠) محمود حامد محمد ، الظواهر الجوية فى القطر المصرى ، القاهرة ١٩٢٧ ، ص ١٠ .

(٢١) محمد صبحى عبد الحكيم ، مدينة الاسكندرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٦٨ .

(22) Gouthier, H., Dictionnire des Noms Geographiques Contenus Dans les Texts Hieroglyphiques, Tome X., Le Cairo, 1925, p. 101.

(٢٣) محمد رمزى ، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، القسم الثانى – البلاد الحالية ، الجزء الرابع ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٧٨ .

(24) Gardiner, A. H., Ancient Egyptian Onomastica, Oxford, 1947, PP. 29 - 35.

(25) Wilkinson, G., Modern Egypt and Thibes, Vol . II, London, 1843.p. 128.

26 - Ball, J,.Egypt in the Classical Geographers, Cairo, 1942, p . 166.

(٢٧) محمد رمزى ، المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

(٢٨) أحمد على اسماعيل ، مدينة أسيوط ، دكتوراه غير منشوره مقدمة لكلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٢٨ .

(٢٩) ابن جبير ، الرحلة ، تحقيق حسين نصار ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٣٩ .

(٣٠) ابن دقماق ، الانتصار لواسطة العقد والامصار ، بولاق ، ١٨٩٣, ص ٣٣ .

(31) Dapper, D.O., Description de L'Afrique, Amsterdam, 1885, p.80 .

(٣٢) الأدفوى ، الطالع السعيد الجامع لاسماء نجباء الصعيد ، تحقيق سعد محمد حسن ، مراجعه طه الحاجرى ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ١٣ .

33 - Ampere. J.J., Voyage en Egypte et en Nubie, Paris, 1868, pp. 337-338.

(٣٤) انظر الجزء الخاص بسكان المدينة .

(٣٥) ب.س. جيرار ، وصف مصر – المجلد الرابع – الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، الجزء الأول ، الزراع والصناعة والحرف التاريخية ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ص ١٩٦/١٩٧ .

(٣٦) المرجع السابق ، ص ص ١٩٦/١٩٧ .

(37) Yates, W.H., The Modern History and Condition of Egypt, Vol.II London, 1843, PP. 393-394.

(38) Scott. C.R., Rambles in Egypt and Canda, Vol .I, London, 1837, pp.277-298.

(٣٩) محمد رمزى ، المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

(٤٠) على مبارك ، الخطط التوفيقية ، الجزء الرابع عشر ، القاهر ، ١٩٥٥ ، ص ١٢٠ .

(٤١) السيد محمد مجدى ، ثمانية عشر يوماً فى صعيد مصر سنة ١٣١٠ هـ ، القاهرة ١٩١٩ ، ص ١٠٠ .

(٤٢) على مبارك ، المرجع السابق ص ١٢٠ .

(43) Blance, M. C., Voyage en Haute Egypte, Paris, 1876, P. 139 .

(44) Isambert. T., Orient, Malta, Egypte, Nubie, Abysenie, Sanai, Deuxieme Partie, Paris, 1881, pp. 514-515 .

(٤٥) على مبارك ، المرجع السابق ، ص١٢٠ .

(٤٦) المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٤٧) المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٤٨) المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٤٩) المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(50) Isambert, E., Op . Cit., pp . 514-515 .

(٥١) مديرية الشئون الاجتماعية بقنا ، كشوف حصر خسائر منكوبي السيل يناير ١٩٥٥ .

(٥٢) لمعرفة العناصر الرئيسية للتخطيط ، انظر ، حمدى أحمد الديب ، مدينة قنا ، مرجع سابق ، ص ص ٦٥-٦٧ .

(٥٣) على مجلس مدينة قنا ، الإدارة المالية ، بيانات غير منشورة .

(54) Jomard, Memoire Sur La Population Compare de L'Egypte Ancienne et Moderne, Description de L'Egypte, Tome Neuvieme, Paris, 1835, p.121.

(55) Count de Forben, Travels in Egypt in 1817 - 1818, London, 1819, p . 38 .

(56) Amici, Essai de Statistique General de Egypte Annees 1873- 1877, La Caire, 1879, p. 120 .

(٥٧) نظارة الداخلية (ادارة التعداد) ، الكشاف للديار المصرية وعدد نفوسها ، الجزء الثانى ، من مؤلف التعداد العمومى لأهالى القطر المصرى لعام ١٨٨٢ ، القاهرة ١٨٨٤ ، ص ٣٧٧ .

(٥٨) مصلحة عموم التعداد ، تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٨٩٧ ، ص ١٥٦ .

(٥٩) السيد صبرى ، تحليل نتائج التعداد فى مصر ، القاهرة ١٩٣٥ ، ص ٢٢٢ .

(٦٠) المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

(٦١) المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٦٢) محمد صبحى عبد الحكيم ، مدينة الاسكندرية ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

(٦٣) أحمد على إسماعيل ، دراسات فى جغرافية المدن ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠٧ .

(٦٤) الجدول من حساب الباحث ، ويلاحظ منه أن المدن المذكورة والتي لم تبين أمامها النسب فى بعض التعدادات لم تكن تدرج ضمن مدن المحافظة ، كما كانت هناك مدن كالقصير تتبع المحافظة وفصلت عنها .

(٦٥) حسن الخياط ، المدينة العربية الخليجية ، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، الدوحة ، ١٩٨٨ .

(٦٦) السيد عبد الحميد الدالى ، العناصر الحيوية لمشكلة السكان فى مصر ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ص ٣٠٤ - ٣٢٤ .

(٦٧) سبق الباحث فى استخدام هذه الطريقة للمرة الأولى Abd El-Dayem, M.A., Characteristics of Interal Migrants to Cairo, Thisis Submitted in Partial Fulfillment for M.A. of Philosophy in Demography, Cairo, Demographic Center, 1974 .

(٦٨) وارين س . تومس ، دافيد ، ت ، لويس ، مشكلات السكان ترجمة راشد البراوى ، مراجعة وتقديم د . عبد المنعم الشافعى – القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ١٥٢ .

(٦٩) أحمد على إسماعيل ، دراسات فى جغرافية المدن – مرجع سابق ، ص ٢٣٣ .

(70) Webster, D.H., Urban Planning and Municipal Public Policy, New York. 1958, pp. 145.

(71) Ibid, pp. 137 - 181 .

(72) Ibid, pp. 137-181 .

(٧٣) مجلة مصر العليا الجنوبية ، العدد الأول ، مايو ١٩٤٠ .

(٧٤) وزارة الاسكان والتعمير ، قسم تخطيط المدن ، مذكرة التعاقد مع مجلس مدينة قنا ، غير منشورة ، ١٩٧٩ .

(مدينة الأقصر)

د./ ماجدة محمد أحمد جمعه

المدرسة بكلية آداب حلوان

المبحث الأول : موقع مدينة الأقصر

تقع مدينة الاقصر فى الطرف الجنوبى لثنية قنا الشهيرة – أكبر ثنيات نهر النيل فى الأراضى المصرية – مما يجعل المنطقة أقرب أجزاء الوادى إلى ساحل البحر الأحمر ، وساعد على سهولة الاتصال بالبحر الأحمر وجود مجموعة من الأودية أشهرها وادى الحمامات .

وتبعد مدينة الأقصر عن القصير وسفاجه على ساحل البحر الأحمر بمسافة ١٠٦ كم ، ١٥١ كم لكل منها على التوالى ، وتبعد عن مدينة الجيزة فى الطرف الشمالى من الوادى بمسافة ٧٥٩ كم ، وعن مدينة أسوان بمسافة ٢٣١ كم وعن مدينة قنا ٦٧ كم ، لذا يمكن القول أن مدينة الأقصر فى منطقة ثنية قنا تحتل بؤرياً متوسطاً فى مصر الوسطى والعليا .

وقد لعب هذا الموقع دوراً هاماً فى التجارة الشرقية العابرة للبحر الأحمر إلى الإسكندرية التى كانت تسلك طريقين ، أولهما : كانت تحمل بواسطة المراكب حتى نهاية البحر الأحمر عند هروبوليس «السويس» ، ثم تحملها المراكب النهرية إلى النيل مجتازة القناة التى تصل النيل بالبحر الأحمر ، أو كانت تفرغ فى إحدى الموانئ الجنوبية مثل رأس بناس أو القصير أو سفاجا ، وتحمل على ظهور الإبل إلى قفط أو قنا ، حيث تشحن فى المراكب إلى الإسكندرية[١] .

ونظراً لأهمية موقع منطقة ثنية قنا عبر التاريخ ، فقد ظلت تمثل إحدى الدوائر العاصمية فى مصر ، إذ ظلت مدينة طيبة (الأقصر) عاصمة لمصر نحو ٨٠٠ سنة ، فأكسبت المنطقة شهرة واسعة ، وتقع مدينة الأقصر فيما بين مدينتى قنا وأسوان التى تبلغ المسافة بينهما ما يقرب من

---

(١) ماجدة محمد أحمد جمعة ، مدينة الأقصر دراسة جغرافية ، ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٢ .

ثلاثمائة كيلو متراً ، وهى أكبر مسافة بعدية بين عواصم المحافظات المصرية تكاد تبلغ أضعاف المتوسط العام فى مصر ، وتبلغ ضعفى ونصف متوسط التباعد العام فى الوادى ، كما ، وبالاضافة إلى حجمها السكانى ووظائفها المتميزة التى يرشحها بأن تكون عاصمة لمحافظة جديدة ، ويساعد على ذلك تميزموقع هذه المحافظة المقترحة فى مدخل وادى الحمامات المؤدى إلى ميناء الصعيد على البحر الأحمر (ميناء سفاجا) لذا صدر قرار بالتعامل مع منطقة الأقصر كوضع خاص (المجلس الأعلى) .

وقد أتاح هذا الموقع المتميز للمدينة تعدد مداخلها ، وتعدد شبكاتها النقلية ما بين :-

* **النقل الجوى ومطار الأقصر** : ويقع هذا المطار فى أقصى الطرف الشرقى لمنطقة الأقصر أى على الهامش الصحراوى للوادى ، ويبعد عن مدينة الأقصر بمسافة كيلو متر واحد إلى الشرق ، وفى خلال السبعينيات كادت أن تتساوى عدد رحلات الوصول والرحيل فى مطار الأقصر ، وفى الثمانينات تراوح عدد الركاب الواصلين والمغادرين بين ٢٠٤ - ٧٠٠ راكباً ، وعدد الرحلات أربع رحلات ، أما فى خلال التسعينيات فإن اثنتين من شركات الطيران تنظم أربعة رحلات يومية من القاهرة إلى الأقصر وتستغرق الرحلة ٤٥ دقيقة .

***النقل بالسكك الحديدية** : يسير الخط الحديدى الرئيسى من القاهرة إلى أسوان على الضفة الغربية لنهر النيل حتى مدينة قنا ، ويعبر الضفة الشرقية ويلازمها حتى مدينة أسوان ، وتدخل السكة الحديد الغربية منطقة الأقصر عند قرية حزام .

وتخدم الخطوط الحديدية نقل ركاب الإقليم ومدينة الأقصر إلى القاهرة وبقية أجزاء صعيد ودلتا مصر ، وفضلاً عن قطارات الدرجة الثانية والثالثة ، توجد قطارات الدرجة الأولى والممتازة ، والتى تخدم الحركة السياحية إلى مدينة الأقصر ، ويعد النقل الحديدى منافساً هاماً للنقل الجوى فى مجال السياحة إلى مصر العليا (الأقصر وأسوان) .

* **الشبكة الطرقية** : تتفاوت الطرق النقلية بالشبكة فيما بين طريق مرصوف وآخر غير مرصوف ، وحسب الغرض من الطريق وفاعليته النقلية وسنعرض لأهم محاور الشبكة الطرقية البرية فى منطظقة الأقصر :

(أ) الطريق الرئيسى القاهرة أسوان ، والذى يتفرع منه الطريق الموصل إلى المدينة ماراً بمعبد الكرنك والقرى المحيطة به ، وامتداده فى اتجاه الجنوب الشرقى .

(ب) الطريق الغربى (قنا – الأقصر) ، والذى يلازم ترعة الفاضلية .

(ج) الطريق الملازم لجسر طراد النيل شمال الكرنك حتى الزينية قبلى شمالاً ، ويتفق مع كورنيش النيل حتى العوامية فطريق القاهرة – أسوان عند البغدادى جنوباً .

(د) بعض الطرق المدخلية الأخرى أهمها الطريق الذى يربط الضفة الشرقية بالغربية أما عبر كوبرى الأقصر العلوى على النيل انظر الخريطة شكل رقم (١)

أما شبكة الطرق المحلية فتشمل الطرق الرئيسية والفرعية داخل المدينة وتتمثل فى :–

طريق الكورنيش .

شارع سعد زغلول .

شارع يوسف حسن وشارع المحطة .

شارع معبد الكرنك .

وتتراوح أنواع ووسائل النقل المحلية داخل الأقصر بين الأتوبيسات بأحجامها المختلفة والسيارات الأجرة والخاصة والدراجات والحمير وغيرها ويعد النقل بالأتوبيس أهم وسائل النقل داخل الأقصر(٦٠٪) يليه التاكسى (٢٤٪) ، والموتوسيكلات والدراجات (٨٪) والحنطور (٥٪) ، وكان الحنطور وسيلة الأنتقال الرئيسية داخل الأقصر حتى وقت قريب خاصة بين المسافات القصيرة ، بالإضافة إلى النقل بالوسائل الأخرى التى تمثل ٣٪ فقط .

* **المعابر النيلية** : تلعب المعابر (المعديات) دوراً هاماً فى ربط ضفتى نهر النيل فى منطقة مدينة الأقصر ، ويعد موضع نهر النيل عند الأقصر أكبر المواضع النهرية عبوراً وحركة جنوب مجمع القاهرة الكبرى ، ويقوم بخدمات العبور بعض المعابر والمعديات السياحية والمحلية التى تقوم بدور الربط بين ضفتى النيل ، وكان لإنشاء كوبرى الأقصر على نهر النيل إثره فى تقلص حركة المعديات من شرق النهر إلى غربه ، ويقوم بخدمات العبور ست مركبات للركاب وواحدة للشحن .

وتعمل تلك المعديات من رصيفين على الشاطئ الشرقى الأول قرب سافوى والآخر قرب فندق ونتربالاس ، وتتجه هذه المعديات فى اتجاه الغرب مباشرة حيث توجد أرصفة الاستقبال ، وتقوم هذه المعديات بنقل ٩٠٪ من الحركة السياحية خاصة المجموعة السياحية ، ويقدر متوسط عدد السائحين العابرين للنهر من الشرق إلى الغرب يومياً بحوالى ٢٥٠٠ سائحا[١] .

---

(١) فاروق كامل عز الدين ، جغرافية مصر السياحية ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ ٢٠٤ – ٢٠٧ .

خصائص موضع منطقة الأقصر

أولاً الخصائص المورفولوجية : يخترق مجرى النيل طبقات الحجر الرملي النوبى عند بداية دخوله الأراضى المصرية عند وادي حلفا فى وادى ضيق لمسافة ٧ كم تحدده مرتفعات الحجر الرملى والجرانيت من الجانبين فى أسوان ، ويعترض مجرى نهر النيل فى جريانة نحو الشمال بعض الجزر الصخرية.

وعن التكوينات الجيولوجية ، فإن الخزان الجوفى فى منطقة الأقصر يتألف من خليط تكوينات الرمل والزلط ، تعلوه طبقات شبه فقيرة يقل سمكها بالاتجاه نحو حواف الوادى فى الشرق والغرب ، حتى تتلاشى ويظهر الرمل قرب الحواف .

ثانياً : نهر النيل : يدخل نهر النيل فى منطقة ثنية قنا عند قرية العديسات ، حيث يتجه نحو الشرق حتى يتجه نحو الشرق حتى جزيرة أرمنت ، ويتفاوت اتساع الوادى فى منطقة الأقصر من قطاع إلى اخر ، فهو يبلغ ١٠ كم فى قطاع الطور – العديسات – نجع على محمد ، و١٦ فى قطاع نجع العمارى – العواميه – نجع العبابيدة ١٠,٨ كم فى قطاع الزينية قبلى – عزبة كفر عبيد ، وأن تفاوت الأتساع بين الضفة الشرقية والغربية .

ويقسم مجرى نهر النيل (فيما بين الضبعة والزينية قبلى ، والتى يتجه النهر فيها نحو الشمال الشرقى) الوادى إلى قسمين شبه متساوين ، القسم الشرقى ينحصر فيما بين الحافة الشرقية للوادى ومدينة الأقصر ونهر النيل غرباً ، والقسم الغربى ينحصر بين نهر النيل شرقا والحافة الغربية للوادى .

وتقع مدينة الأقصر فى امتداد طولى من الشمال والجنوب على طول نهر النيل فى محور شبه عمودى على محور الوادى ، الذى يمتد من الشمال الشرقى والجنوبى الغربى ، وبالتالى نجد أن مدينة الأقصر تتوسط الرقعة السهلية للوادى .

وقد لعبت الترع دوراً هاماً فى منطقة الأقصر ، ففى البر الشرقى توجد ترعة البياضية وترعة بدوان وسيالة العش الغربى وسيالة الجبل الشرقى والغربى ، والتى أسهمت فى عملية تقسيم الرقعة المساحية للمنطقة الشرقية ، كما تحدد كل من ترعتى وصلة الكرنك الشرقية والغربية مدخل مدينة الأقصر من الشمال والجنوب .

أما فى البر الغربى لمنطقة الأقصر فتوجد مجموعة من الترع والمصارف بعضها طولى يوازى النهر والبعض الآخر عرضى مما يقسم الرقعة المساحية للمنطقة الغربية إلى مجموعة من الأحواض ، منها ترعة الفاضلية وترعة اصفون وترعة فرحانه .

التغيرات السكانية

الموقع فى شبكة المدن القومية : -

مدينة الأقصر منذ وقت قريب قاعدة إدارية لأحد مراكز محافظة قنا الإدارية ، إذ كانت تأتى فى المرتبة الإدارية الثانية بعد مدينة قنا مثلها فى ذلك مثل مدن أبو تشت ونجع جمادى وغيرها ، ومع هذا بلغ تعدادها منذ نصف قرن من الزمن (١٩٤٧) ٢٧٤٥٧ ألف نسمة ، وتسبقها كل حواضر محافظات الصعيد عدا أسوان ، ويسبقها من مدن المراكز الإدارية طهطا وملوى واخميم وجرجا . وتقهقرت من المرتبة (٣١) إلى المرتبة (٣٧) فى الفترة التعدادية (١٩٤٧ / ١٩٦٠) ولكنها لم تلبث أن قفزت فى ست سنوات من المرتبة (٣٧) فى تعداد ١٩٦٦ إلى المرتبة (١٩) حيث تبلغ تعدادها ٧٧٥٧٨ نسمة ، ولم تسبقها من مدن الصعيد سوى حواضر محافظات الجيزة وأسيوط والفيوم وأسوان والمنيا وبنى سويف ، ويرجع هذا إلى برامج التنمية السريعة التى بدأت تظهر فى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات . ولكنها تقهقرت قليلاً إلى المرتبة (٢٣) فى تعداد ١٩٧٦ بحجم سكانى تبلغ ٩٢٧٤٨ نسمة ولا يسبقها فى ذلك سوى حواضر محافظات الصعيد .

وفى التعداد قبل الأخير (١٩٨٦) سجلت المدينة حجماً سكانياً تفوقت على حاضرة المحافظة (قنا) إذ بلغ عدد سكانها ١٢٥٤٠٤ نسمة فى مقابل ١١٩٧٩٤ نسمة لمدينة قنا ، ورغم إنشاء كيان إدارى خاصة لمدينة الأقصر فى بداية التسعينيات يتروح بين الكيان الإدارى للمحافظة والكيان الإدارى للمركز ، لكن ظلت مدينة الأقصر تنمو بمعدلات سريعة وظهرت فى تعداد سكان ١٩٩٦ متجاوزة لربع مليون نسمة (٢٧٥٢٥٧ نسمة) فى مقابل ١٤٧٢٤٤ لمدينة قنا أى بلغت ثلثى حجم مدينة قنا تقريباً ، وأصبحت مدينة الصعيد الثانية بعد أسيوط (٣٤٣,٥ ألف) إذا اعتبرت مدينة الجيزة خارج الصعيد وداخل القاهرة الكبرى فى الموقع المفصلى ببين الوادى والدلتا .

الموقع فى شبكة المدن المحلية :

وبالنظر إلى موقع مدينة الأقصر فى شبكة المدن المحلية بمحافظة قنا وبتطبيق قاعدة رتبة الحجم المعدلة (جيبز وبرويتج) والتى تعتمد على حساب الحجم الأمثل للمدينة الأولى بالنظر إلى

حجم سكان للحضر مقسوما على مجموع مقلوب الرتب ، والفروق بين الأحجام المتوقعة والفعلية لبقية المدن ، بقسمة الحجم المتوقع للمدينة الأولى على الرتبة الحجمية للمدن وحساب نسبة الفرق [1] . والجدول التالى رقم (١) محصلة لتطبيق تلك القاعدة المعدلة ومنه يتضح زيادة لحجم الفعلى لسكان مدينتى الأقصر وفقا على الحجم الفعلى لسكان مدينتى الأقصر وفقا على الحجم المتوقع بنسب تبلغ ٧٪ – ١٣٪ لكل منهما على التوالى . ورغم وقوع مدن ديروط ونجع حمادى فى المراتب السابعة والثامنة ، لكن أحجامها الفعلية يحتويان على أحمال سكانية زايدة بنسب تتراوح بين ١٨,٤ – ٦,٧ ٪ على التوالى لكل منهما . حتى مدينة الوقف التى ضمت إداريا لمدن محافظة قنا بحجم يبلغ ٢٤٠٣١ فى تعداد ١٩٩٦ ، يجب أن يكون حجمها أقل من حجمها الفعلى بنسبة ١١,٤ ٪ من حجمها الفعلى .

تغيرات النمو السكانى والإعالة :

بلغ عدد سكان الأقصر فى التعداد الأخير ١٩٩٦ أكثر من ربع مليون نسمة (٢٧٥٢٥٧ نسمة) بعد أن كانت ١٢٥٤٠٤ نسمة فى تعداد ١٩٨٦ ، أى تضاعف الحجم السكانى للمدينة ، وهذا يرجع إلى مجموعة من العوامل ، أهمها ظهور مدينة الأقصر بكيانها الإدارى الجديد الذى يضم عدد من التوابع الريفية المحيطة ، هذا وتلاحم المدينة مع القرى الواقعة جنوبها وشمالها مباشرة مثل العوامية والزينية قبلى وبحرى على التوالى ، وما يترتب على ذلك من زيادة سكانية بالضم الإدارى ، هذا بالإضافة إلى هجرة السكان من المناطق الريفية والحضرية إليها نتيجة التطور السريع لاقتصادياتها القائمة على السياحة بممارسة أنشطتها المختلفة فى المزارات السياحية والفندقية والإسكان والنقل السياحى .

أما الزيادة الطبيعية فقذ انخفضت خلال العقدين الأخيرين ، فبعد أن كان معدلها يدور حول ٢,٨ ٪ فى عام ١٩٨١ ، انخفضت إلى ٢,٠٤ ٪ فى عام ١٩٩٨ ، وربما يرجع ذلك إلى التأثيرات الإيجابية الناتجة عن عملية التحضر وتغير التركيبة السكانية للمدينة بزيادة شرائح السكان التى ترتفع بها نسبة السكان فى الحالات التعليمية المختلفة .

---

(١) راجع ، فتحى محمد مصيلحى ، تخطيط المدينة العربية ، مطبعة رواى ، الإسكندرية ، ١٩٩٤ ، ص ص .

جدول رقم (١) تحليل الشبكة المحلية لمدن محافظة قنا

م	المدينة	١٩٨٦				١٩٩٦			
		حجم السكان الفعلى	حجم المتوقعه فى الشبكة المحلية	الفرق	٪	حجم السكان الفعلى	حجم المتوقع فى الشبكة المحلية	الفرق	٪
		نسمة	نسمة	نسمة		نسمة	نسمة	نسمة	
١-	الأقصر	١٢٥,٤٠٤	١٧٣٦٣٧	٤٨٢٣٣-	٣٨,٤	٢٧٥٢٥٧	٢٥٥٤٢٣	١٩٨٣٤+	٧,٢
٢-	قنا	١١٩,٧٩٤	٨٦٨١٨	٣٢٩٧٦+	٢٧,٥	١٤٧٢٤٤	١٢٧٧١١	١٩٥٣٣+	١٣,٢
٣-	أرومنت	٥٤,٦٥٠	٥٧٨٧٩	٣٢٢٩-	٥,٩	٦٥٥٩٣	٨٥١٤١	١٩٥٤٨-	٢٩,٨
٤-	أسنا	٤٣,٠٥٥	٤٣٤٠٩	٣٥٤-	٠,٨	٥٧٦٤٣	٦٣٨٥٦	٦٢١٣-	١٠,٧
٥-	قوص	٤٢,٤٦٧	٣٤٧٢٧	٧٧٤٠+	١٨٢	٥٠٠٣٣	٥١٠٨٤	١٠١٥-	٢,١
٦-	دشنا	٣٧,٩٧٨	٢٨٩٣٩	٩٠٣٩+	٢٣,٨	٤٥٠٥٨	٤٥٨٧٦	٨١٨-	١,٨
٧-	فرشوط	٣٣,٠٩٧	٢٤٨٠٥	٨٢٩٢+	٢٥	٤٤٧٧٠	٣٦٤٨٩	٨٢٨١+	١٨,٤
٨-	نجع جمادى	٢٨,٤٩٣	٢١٧٠٤	٦٧٨٩+	٢٣,٨	٣٤٢٣٩	٣١٩٢٨	٢٣١١+	٦,٧
٩-	نقادة	١٥,٧٧٤	١٩٢٩٣	٣٥١٩-	٢٢,٣	١٩٤١٠	٢٨٣٨٠	٨٩٧٠-	٤٦,٢
١٠-	قفط	١٥,٣١٧	١٧٣٦٣	٢٠٤٦-	١٣,٣	١٨٤٣٠	٢٥٥٤٢	٧١١٢-	٣٨,٥
١١-	أبو طشت	٨,٣٣٦	١٥٧٨٥	٧٤٤٩-	٨٩,٣	١٠٨٦٩	٢٣٢٢٠	١٢٣٥١-	١١٣,٦
١٢-	الوقف	٠	٠	٠	٠	٢٤٠٣١	٢١٢٨٥	٢٧٤٦+	١١,٤
	الجملة	٥٢٤٣٦٥	٥٢٤٣٦٥	٦٤٨٣٤- ٦٤٨٣٦+		٥٥,٧	٥٢٧٠٥+ ٥٦٠٦٣-		

(د) وتنخفض معدلات النمو العمرانى الأفقى على الاتجاهات الجغرافية المتبقية ، ويقل معدل النمو على كل منها عن ٤ ٪ من جملة النمو العمرانى فى الاتجاهات الجغرافية المختلفة .

ولكن يرتفع معدل النمو العمرانى فى الاتجاه الشمالى نسبياً وغرب الجنوب الغربى ، وبلغ على الاتجاه الأول ٦,٦ ٪ والثانى ٥,٩٥ ٪ من جملة النمو على الاتجاهات الجغرافية الفرعية والثانوية ، وكلاهما يشغل جزءاً من قطاع الشاطئ النهرى الشمالى والجنوبى ، ولكن اتجاه خط الساحل يقطع استمرار النمو على هذه الاتجاهات الجغرافية .

(٥) تتفاوت معدلات النمو العمرانى على الاتجاهات المختلفة فى الفترات المختلفة ، ففى الفترة الأولى (ما قبل ١٩٢٢) تركز النمو فى الاتجاهات الشمالية والشمالية الشرقية ، يليها النمو فى الاتجاهات الجنوبية والجنوبية الغربية .

أما فى الفترة ١٩٥٢/٢٢ فقد كان النمو فى الاتجاه الجنوبى الغربى كبيراً ، واستمر النمو فى الاتجاهات الشمالية والشمالية الشرقية على ارتفاع ، وتوقف النمو فى أربعة اتجاهات هى جنوب الجنوب الشرقى والجنوب والغرب والشمال الغربى ، وذل بسبب موقع شاطئ نهر النيل فى نفس الاتجاهين الأخيرين .

وفى الفترة (١٩٨٠/٥٢) استمر النمو العمرانى بمعدلات كبيرة جداً فى اتجاه الجنوب الغربى وجنوب الجنوب الغربى ، وظلت معدلات النمو العمرانى فى الاتجاهات الشمالية الشرقية على ارتفاعها النسبى ، وارتفعت معدلات النمو العمرانى فى اتجاه الشرق عامة ، وظل النمو متوقفا فى اتجاه غرب الشمال الغربى والشمال الغربى والغرب وغرب الجنوب الغربى للاعتبارات المشار إليها والجنوب وجنوب الجنوب الشرقى لوجود كتلة قرية العوامية فى نفس الاتجاه على التوالى .

ومما سبق يتضح أن التلاحم الحضرى – الريفى كان له الأثر الفعال فى نمو مدينة الأقصر ويمكن أن نوضحه على النحو التالى :

قرى متلاحمة عمرانيا مع الكتل العمرانية الحديثة للمدينة مثل النمو التحتانى على النيل من الناحية الشمالية ، ونجع الملقطة الواقعة إلى الشرق منها والنجع الفوقانى ونجع الدرب الطويل أقصى شمالها الشرقى ، وفى الجنوب الشرقى نجع الصياع ونجع الجواهر وعزبة العمامرة ونجع الحطبة فيما بين سيالة بدران وسيالة الجبل الغربية فى الشرق ويحدها شارع مارى جرجس من الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى ، وتؤلف فى مجموعها محوراً عمرانيا على نفس المحور النقلى ،

مراحل النمو العمراني : تعد الفترة الحديثة (١٩٨٠/٥٢) أنشط فترات النمو العمرانى الأفقى ، إذ حقق النمو العمرانى فى تلك الفترة خمس (٣٩,٩٥) جملة النمو فى الفترات المختلفة ، وبلغ معدل النمو العمرانى الأفقى السنوى ١٤٨ متراً / سنوياً .

وتأتى الفترة الأولى (ما قبل ١٩٢٢) فى المقام التالى ، إذ سجل النمو العمرانى الأفقى لمدينة الأقصر مساحة قدرها ٦٩٢٥ متراً مربعاً على جميع الاتجاهات المختلفة ، وبذلك تشكل (٣٦,٦ ٪) من جملة الامتدادت العمرانية فى الفترات الثلاث ، وهذه الفترة تمتد بعمق زمنى كبير يرجع إلى آلاف السنين .

أما المرحلة الوسطى (١٩٢٢ / ١٩٥٢) ، فقد نمت المدينة فى ثلاثين سنة على ٤٤٢٥ متراً على جميع الاتجاهات المختلفة بمعدل نمو سنوى قدره ٢٧٧ متراً / سنويا فى كل الاتجاهات .

ويلاحظ تضاعف معدل النمو العمرانى فى الثلاثين سنة الأخيرة عن الثلاثين سنة التى قبلها ، وهذا يرجع إلى ما يسمى بالثورة الديموغرافية التى شهدتها المدينة ومصر عامة بعد الحرب العالمية الثانية من ناحية ، والتنمية السياحية التى شهدتها المدينة بعد حرب ١٩٧٣ من ناحية أخرى .

اتجاهات النمو العمراني يمكن تتبع اتجاهات النمو العمرانى التالية :

(أ) أن أكبر الامتدادت العمرانية الحديثة من النواة القديمة كان في اتجاه الجنوب الغربى والتى سجلت ما يزيد على ربع (٢٧ ٪) جملة النمو على محاور النمو العمرانى الأفقى فى الاتجاهات الرئيسية والفرعية ، ويتفق هذا المحور الرئيسى مع شاطئ نهر النيل والطرق المرتبطة به والموازية له .

(ب) يأتى محور شمال الشمال الشرقى فى المقام التالى ، وبلغ الامتداد العمرانى للمدينة عليه ما يقدر ب (١٠,٤ ٪) من جملة النمو العمرانى على الاتجاهات المختلفة ، ويتفق هذا المحور التنموى مع شاطى نهر النيل فى الشمال ، وطريق الكورنيش وطريق الكرنك الداخلى الموازى لله ،

(ج) ويتبين مما سبق أن المحور النيلى هو محور التنمية العمرانية الحضرية الرئيسية فى اتجاه الجنوب والشمال ، ومعدلات النمو العمرانى الأفقى بالاتجاه الداخل ، ولكن تظل المعدلات على المحاور الداخلية للمحاور النهرية أكثر ارتفاعاً ، فقد سجلت المدينة على محور شمال الشمال الشرقى معدلاً يبلغ ١٠,٤ ٪ من جملة الامتداد العمرانى فى الاتجاهات المختلفة ، وكذلك يرتفع معدل النمو العمرانى الأفقى على محور جنوب الجنوب الغربى ويصل إلى (٧,٢٨ ٪) من جملة الأمتدادات العمرانية فى الاتجاهات الرئيسية والثانوية والفرعية .

وأبرز التغيرات السكانية للأقصر يتمثل فى تضاعف تعداد قوة العمل فى العقدين الأخيرين (١٩٨١ / ١٩٩٨) ، إذ أصبح تعدادها ٤٧٦٤٠ عاملاً حالياً بعد أن كانت ٤٠٠٥٥ عاملاً ، وانخفضت فى نفس الفترة معدل الإعالة ، فبعد أن كان الفرد العامل يعول ٥,٣ غير عامل فى بداية الثمانيات أصبحت النسبة عامل واحد لكل ٢,٢ فرداً لا يعمل فى ١٩٩٨ ، وهذا يوضح الحركة الاقتصادية للمدينة ، وما ترتب عليها من تغير التركيبة السكانية .

المبحث الثانى : النمو العمرانى

تألفت مدينة الأقصر قديماً من نويتن أساسيتين :

(أ) النوية الأولى (الشمالية) وتتمثل فى منطقة الكرنك الأثرية وهى مجموعة من المعابد المركبة والمتداخلة ، تمت حولها مجموعة من النويات القروية التى يقوم سكانها بأعمال الزراعة والسياحة ، مثل نجع الشيخ موسى ونجع التجاوره ونجع الكرنك فى الجنوب الغربى من ناحية النيل وأصبحت تلك النويات القروية داخل الأمتداد العمرانى للمدينة ، ونجع الملقطة العومانى ونجع الدرب الطويل من الناحية الشمالية والشمالية الشرقية ، وتمثل تلك القرى الجبهة النامية للمدينة فى نفس الاتجاهات السابقة .

(ب) النوية الجنوبية وهى نوية المدينة الأساسية وام مؤسساتها معبد الأقصر على شاطئ النيل فى الغرب ومحطة حديد الأقصر فى الشرق ، ونمت حولها عمران المدينة الأساسى ويستدل على ذلك أن أغلب محاور شوارع هذه الكتلة العمرانية للمدينة المرتبطة بهذه النوية تمتد من الشرق إلى الغرب .

(ت) وتفصل النويتان مناطق أثرية حالية تسمى بكباش معبد الكرنك جنوب معبد رمسيس الثالث والبركة المقدسة وشارع المطار .

مراحل النمو العمرانى واتجاهاته وضوابطه

يتفاوت النمو العمرانى الأفقى لمدينة الأقصر فى الفترات التاريخية المختلفة وعلى الاتجاهات المختلفة ، ويوضح ذلك الجدول رقم (٢) الذى يبين النمو العمرانى لمدينة الأقصر فى الاتجاهات المختلفة ، وفى الفترات التاريخية المختلفة ، ومنه نخلص بالحقائق التالية :

جدول رقم (٢) النمو العمرانى الأفقى لمدينة الأقصر فى الاتجاهات والفترات المختلفة

م	الاتجاه	ما قبل ١٩٢٢			الفترة ٢٢/١٩٥٢			الفترة ٥٢/١٩٨٠			جملة بالمتر	
		القيمة	%من جملة النمو على الاتجاه	%من جملة النمو على الفترة	القيمة	%من جملة النمو على الاتجاه	%من جملة النمو على الفترة	القيمة	%من جملة النمو على الاتجاه	%من جملة النمو على الفترة	القيمة	%
١	الشمال	٥٥٠	٤٤	٧,٩	٥٠٠	٤٠	١١,٣	٢٠٠	١٦	٢,٣	١٢٥٠	٦,٦
٢	شمال الشمال الشرقى	٦٢٥	٣١,٦	٩	٣٢٥	١٦,٥	٧,٣	١٠٢٥	٥١,١٩	١٢	١٩٧٥	٠,٤٢
٣	شمال شرق	٥٠٠	٣١,٣	٧,٢	٣٠٠	١٨,٨	٦,٨	٨٠٠	٥٠	٩,٤	١٦٠٠	٨,٥
٤	شرق الشمال الشرقى	١٧٥	٢٤,١	٢,٥	١٥٠	٢٠,٧	٣,٤	٤٠٠	٥٥,٢	٤,٧	٧٢٥	٣,٨٤
٥	شرق	١٥٠	٢٠	٢,١٦	٥٠	٦,٧	١,١	٥٥٠	٧٣,٣	٦,٤	٧٥	٣,٩٧
٦	شرق الجنوب الشرقى	١٢٥	١٦,١	١,٨٠	٥٠	٦,٥	١,١	٦٠٠	٧٧,٤	٧,١	٧٧٥	٤,١
٧	جنوب شرق	١٢٥	١٥,٦	١,٨٠	١٢٥	١٥,٦	٢,٨	٥٥٠	٦٨,٨	٦,٤	٨٠٠	٤,٢٣
٨	جنوب الجنوب الغربى	٢٠٠	١٠٠	٢,٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٠٠	١,٠٥
٩	جنوب	٣٧٥	١٠٠	٥,٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٧٥	١,٩٨
١٠	جنوب الجنوب الغربى	٣٢٥	٢٣,٦	٤,٧	٢٥٠	١٨,٢	٠,٠٥	٨٠٠	٥٨,٢	٩,٤	١٣٧٥	٧,٢٨
١١	جنوب غرب	٤٧٥	٩,٣	٦,٩	٢٠٠٠	٣,٧	٤٥,٢	٢٦٢٥	٥١,٥	٣٩,٢	٥١٠٠	٦,٩٨
١٢	غرب الجنوب الغربى	٩٥٠	٨٤,٤	١٣,٧	١٧٥	١٥,٦	٤	٠	٠	٠	١١٢٥	٥,٩٥
١٣	غرب	٧٢٥	١٠٠	١٠,٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧٢٥	٣,٨٤
١٤	غرب الشمال الغربى	٤٢٥	٦٣	٦,١	٢٥٠	٣٧	٥,٦	٠	٠	٠	٦٧٥	٣,٥٧
١٥	شمال غرب	٦٥٠	١٠٠	٩,٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦٥٠	٣,٤٤
١٦	غرب الشمال الغربى	٥٥٠	٦٨,٨	٧,٩	٤٤٢٥	٣١,٣	٥,٦	٠	٠	٠	٨٠٠	٤,٢٣
١٧	الاتجاهات المختلفة	٦٩٢٥						٧٥٥٠	٠	٠	١٨٩٠٠	١٠٠

وفى الاتجاه الجنوبى تظهر جزيرة العوامية وتوابعها فى نجع على مطاوع شمالها على النيل وعزبة الإقالته وعزبة الرعود فى أقصى جنوبها ويمر بها عطيتو على المحور النيلى وقد ربطت هذه القرى والعزب بالمدينة بواسطة طريق الكورنيش وخلفة المدينة المنورة ، ويستمر هذا المحور على طريق الكورنيش جنوب الحوامدية محاذياً ترعة العوامته وترعة المجلابية فى اتجاه كوبرى الأقصر العلوى على النيل ، وفى اتجاه شرق الجنوب الشرقى على طول ش مصطفى كامل ظهر نجع الشح وقرية البياضة وعزبة الزنابيل .

تلك القرى قد تلاحمت في شكل حلقي من الناحية الشمالية والشمالية الشرقية ، بينما ظهرت مع امتدادات المدينة وامتدادتها العمرانية فى شكل محاور خطية فى اتجاه الجنوب الشرقى وجنوب الجنوب الشرقى والجنوبى النيلى ، وتلعب .

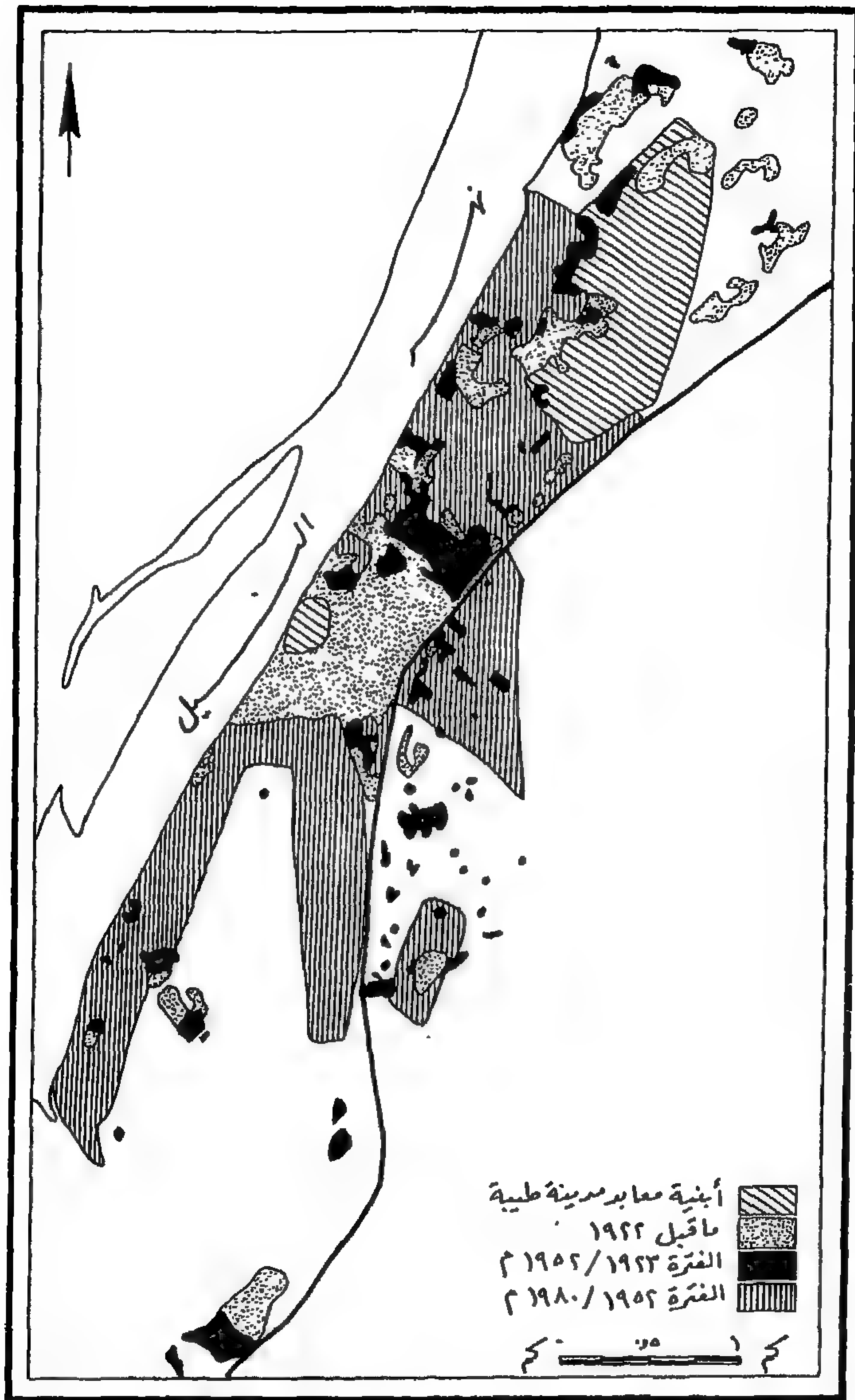
وتحدد الامتداد العمرانى فى المستقبل مجموعة من الاحداثيات والظاهرات نذكر منها :

المحور العمرانى الريفى الخطى الذى يمتد مسافة ستة كيلو مترات فى محور يوازى المحور النيلى يوازى الامتداد العمرانى للمدينة ولكن من الناحية الشرقية ، ويبدو أن نجع السمانية فى أقصى الشمال ونجع الجواهر والعمامرة والخطبة فى الوسط ونجع الشيخ وقرية البياضة ونجع الزنانيل فى أقصى الجنوب ، ويتباعد هذا المحور العمرانى الريفى عن الكتلة العمرانية للمدينة بمسافة كيلو ونصف الكيلو فى الشمال جنوب المدخل الشمالى المؤدى إلى المطار وتتصل بالمدينة فى الوسط والشمال وجنوب المدخل الأوسط ويبعد عن جزيرة العوامية (الإمتداد الجنوبى للمدينة) بحوالى كيلومترا .

المدخل الأوسط للمدينة ، ويمتد من محطة سكة حديد الأقصر فى الغرب ويمتد على طول شارع مارى جرجس ، وتتقاطع مع مسقة الكرنك الغربية حتى جنابية الكرنك الغربية .

ش مصطفى كامل المؤدى للسكة الحديد من الناحية الغربية ، ويمتد من محطة الأقصر للسكة الحديد فى اتجاه الجنوب ويتصل بالمدخل الأوسط من طريق محلى ، وتتصل جزيرة العوامية والمحور النيلى فى اتجاه الغرب ، ويستمر حتى بعد ذلك فى اتجاه الجنوب حتى جنوب البياضة والمحور النيلى حتى كوبرى الأقصر فى أقصى الجنوب .

شارع النيل فى اتجاه الشمال إلى الزينية قبلى وبحرى شرق فندق الكرنك وقد ظهر تعد العمران المتناثر فيما بين القرى المتلاحمة وبعض الاستخدامات السياحية ، انظر شكل رقم (٥) الذى يوضح اتجاهات النمو الشريطى فى اتجاه الجنوب ، أما الضفة الغربية لنهر النيل بمنطقة الأقصر يظهر العمران فى ثلاثة محاور :



النمو العمرانى لمدينة الأقصر شكل (١)

أولها : محور ترعة وسيالة سواحل أرمنت الذى يمتد من شمال الشمال الشرقى إلى جنوب الجنوب الغربى من عزبة سالم وعزبة العوسة وعزبة أحمد جودة شمالاً وعزبة حسن فتحى بنجع الطور فى الوسط وتجمع عزبة العمدة ونجع العزبة والزرقة ونجع محمد والإقالتة فى الوسط ونجع الجسر والحداد ونجع حسان وعزبة بولس حنا والضبعية فى الجنوب ، ويبلغ المعدل المتوسط لتباعد تلك المراكز العمرانية فى هذا المحور نصف كيلو متر .

ثانيا: المحور الجبلى ، ويمتد على طول الهامش الصحراوى ويبدأ بقرية الفارق فى الشمال حتى نجع قرية مرسى شمال مدينة هابو ، وهى ترتبط بجنابية أصفون التى تحاذى الصحراء فى الشمال وترتبط بالمناطق الأثرية فى الجنوب وهى تمتد لمسافة تزيد قليلاً عن خمسة كيلو مترات فى اتجاه شرق الشمال الشرقى – عزب الجنوب الغربى ، أنظر الخريطة رقم (٦) توضح العمران على طول المحور الجبلى .

وتقطع الضفة الغربية للنيل بالأقصر محاور نقلية عرضية (شرقية – غربية) ستؤثر على الامتداد العمرانى للمدينة فى المستقبل ، الأول يمتد من مدخل وادى الملوك فى الشرق ويمر بعزبة الجنينة شرق رمسيس الأول ورمسيس الثانى وبعد ترعة أصفون تجاه النيل فى مواجهة معبد الكرنك فى الضفة الشرقية ، أما المحور العرضى الثانى فيمتد من الميناء السياحى الشمالى على النيل والميناء السياحى الجنوبى فى مواجهة منطقة وسط مدينة الأقصر ومعبد الأقصر فى الضفة الشرقية ويمتد فى اتجاه الغرب ماراً بترعة أصفون عند قرية حسن فتحى النموذجية ويستمر فى اتجاه الحافة الصحراوية فيما يسمى بشارع الآثار ماراً بتمثالى أمنوحتب الثالث ، ومعبد أمنمحات الثالث قبل تفرعه فى اتجاه الشمال أو الجنوب ، ويضاف إلى هذه المحاور المحور النقلى الجديد الذى يخرج من شرق الأقصر على النيل إلى تقاطع الطريق السريع .

ضوابط النمو الجاذبة والمعوقة

*** نهر النيل والجبهة المائية :** يمتد نهر النيل فى منطقة الأقصر فى محور يمتد من شمال الشمال الشرقى إلى جنوب الجنوب الغربى ، ويبلغ طول هذه الجبهة المائية ما يقرب من تسعة كيلو مترات ، والتى يطل عليها المجمع العمرانى لمدينة الأقصر من أقصى شمال الشمال الشرقى حتى أقصى جنوب الجنوب الغربى .

وظلت الأراضى الواقعة على نهر النيل محببة للسكنى أكثر من الأراضى فى الاتجاهات الداخلية فى الشرق أو الجنوب الشرقى والجنوب ، ويعكس هذا معدلات النمو العمرانى المرتفعة فى نفس اتجاهات امتداد الجبهة المائية .

وبعد امتداد نهر النيل من شمال الشمال الشرقى إلى جنوب الجنوب الغربى مسئولاً عن تجمد النمو فى الاتجاهات الغربية فى الفترة الثانية ، وفى اتجاه غرب الجنوب الغربى – الغرب – غرب الشمال الغربى – شمال غرب – غرب الشمال الغربى فى الفترة الحديثة ، ويعد الاستخدام العمرانى – السياحى فى المناطق التى كانت محصورة فيما بين النواة القديمة وخط الشاطئ النهرى هو الاستخدام السائد .

* **سكة حديد مصر – أسوان** : يمتد الخط الحديدى بين مصر وأسوان فى اتجاه الشمال الشرقى من النواة القديمة ، وفى الاتجاه الجنوبى من الكتلة العمرانية القديمة

وهو من الخطوط الحديدية التى تم ازدواجها حديثاً ، ولكن فى الجزء الأوسط المواجه للكتلة العمرانية للأقصر تصبح منطقة مسارات الخطوط الحديدية عريضة (٥٠٠ متر) عند محطة الأقصر وما ورائها جنوبا ، لازدواجها ووجود مناطق التشوين وعنابر السكة الحديدية ومساكن الدريسة ومرافقها المرتبطة بها ، وهذا جعلها حاجزاً للنمو العمرانى فى الاتجاهات الشرقية والجنوبية وفرعياتها (الشرق – شمال الشمال الشرقى – شرق الجنوب الشرقى – والجنوب الشرقى وجنوب الجنوب الشرقى) .

وقد دعم هذه الصفة الحاجزة وجود الترع مثل سيالة بدران وخور العمارى، ولكن ظهر العمران شرقها فى الفترات الحديثة بعد ردم المجارى المائية القديمة وشق الطرق المعبدة ، وأيضاً نتيجة لقربها من منطقة وسط الأقصر التجارية .

ولكن ظل النمو العمرانى محدوداً فى اتجاه الجنوب وجنوب الجنوب الغربى والجنوب الغربى ، وتعتبر هذه الأراضى الواقعة جنوب هندسة السكك الحديدية (حوض الأقصر) مناطق الامتداد العمرانى فى الفترات المستقبلية (حتى عام ٢٠٠٠) .

الطرق : لا يختلف اثنان على العلاقة الحيوية بين الطرق والعمران ، ويعد الطريق أحد مكونات الاستخدامات العمرانية الرئيسية الثلاثة (الشوارع المبانى – المناطق المفتوحة) . ولكن الطرق الشريانية التى تخترق المدينة من الخارج إلى قلب المدينة وكذلك الطرق الدائرية والطرق السريعة العابرة لها جاذبيتها الشديدة للمبانى والاستخدامات العمرانية ، فإمكانية الوصول بوسائل النقل المختلفة أحد العوامل الأساسية للنمو الحضرى .

ومن أمثلة تأثير الطرق فى النمو العمرانى هو طريق الكرنك والكورنيش الموازيين لنهر النيل حيث جذبا المدينة نحو الشمال ، هذا فضلاً عن تأثير الجبهة المائية ، وقد جذب الطريق الموازى للنهر جنوب فندق ونتريلاس العمران على طول الجبهة المائية حتى المناطق المحجوزة شرق السكك الحديدية الحاجزه ، والتى لم تعمر إلا بعد شق الطريقين الواقعين فى امتداد الشارعين الداخليين (شارع المحطة وشارع يوسف حسن) .

المناطق الأثرية : تتميز بعض المناطق الأثرية القائمة مثل الكرنك بالاتساع والامتداد الكبير، وقد أدى وقوعها إلى تعطيل النمو العمرانى فى اتجاه الشمال الشرقى ، لأنها ستحدث انقطاعاً فى استمرار المجاورات السكنية .

كما يحظر البناء فى مناطق معينة لها مزاياها وجاذبيتها ، مثل موضع مدينة طيبة القديمة ، والتى تمتد شرق معبد الكرنك وشمال جنوب ترعة الكرنك المحاذية والموازية لمدخل المدية ، وتتبع هذه المنطقة حوض الكرنك الغربى .

الخريطة الحالية واتجاهات النمو فى المستقبل

الخريطة الحالية : تشغل مدينة الأقصر حالياً مساحة ظهرت بشكل شبه مستطيل كبير على الضفة الشرقية لنهر النيل ، ويمتد لمسافة تسعة كيلومترات من الجنوب الشرقى عند عزبة عطيتو ، وشمال البياضة حتى نجع محمود بدران فى أقصى شمال الشمال الشرقى ، فى نفس اتجاه نهر النيل.

ويختلف اتساع الرقعة العمرانية للمدينة من غرب الشمال الغربى إلى غرب الجنوب الغربى ، من ١,٨ كم عند الكرنك و ٠,٩ كم عند مستشفى الحميات ، و ١,٧ عند عرض معبد الأقصر ، و ١,١ كيلو مترات عند نجع مطاوع فى الجنوب ، ويبلغ متوسط عرض مستطيل المدينة ١,٣ كم .

وتنمو المدينة إلى الخارج بشكل إشعاعى ، ويمكن أن نميز أربعة أذرع ، الذراع الأول فى اتجاه الشمال الشرقى بين محطة سكة حديد مصر – أسوان والنيل حتى التحمت بقرى الزينية قبلى وبحرى ، والذراع الثانى (الشرقى) ، والمحصور فيما بين سكة حديد مصر – أسوان وطريق سيالة بدران ، والطريق الواقع فى امتداد شارع المحطة .

أما نمو المدينة نحو الجنوب ، فيأخذ ذراعين : أولهما على طول الخط الحديدى والطريق المرتبط به فى اتجاه الجنوب غرب خور العمارى المطمور ، وثانيهما الذراع النيلى فيما بين نهر النيل وطريق جسر الطراد المعبد .

وتحصر هذه الاذرع مناطق لم يشغلها العمران بعد ، وهى أقرب إلى المدينة من قلب جزيرة العوامية ومنطقة نجع الحطبة ونجع الصباغ فى الجنوب الشرقى ، ومنطقة جنوب موضع مدينة طيبة القديمة المحصورة ، بين الطريق المدخلى أو وصلة الكرنك الغربية) وسيالة بدران والخط الحديدى .

* **اتجاهات النمو حتى عام ٢٠٠٠** : فى مخطط المدينة عام ٢٠٠٠ ، سمح للمدينة أن تنمو فى اتجاه الجنوب فى جزيرة العوامية ، وتشغل حوض البياضية فى الجنوب الشرقى من حوض الكرنك ، أما فى الشمال سيتوقف النمو شمال الكرنك الجديدة .

ومعنى هذا أن إمكانيات النمو العمرانى فى المستقبل ستكون فى اتجاه الشرق والجنوب الشرقى والجنوب ، وسيصبح الامتداد العرضى للمدينة من الشرق إلى الغرب عند شارع المحطة وامتداده يزيد عن كيلو مترين وكذلك عن نجع الحطبة بينما سيظل الاتساع العرضى للمدينة عند الكرنك وشماله على نفس اتساعه القديم بين الخط الحديدى ونهر النيل ، أنظر شكل رقم (٣) الذى يوضح مناطق النمو العمرانى للمدينة حتى عام ٢٠٠٠ .

وسيصبح متوسط نسبة الامتداد العرضى والامتداد الطولى بين ١ : ٤,٥ مثل أى ستصبح أقل شريطية من الوضع الحالى ، ومن المتوقع أن ينعكس هذا على ارتفاع قيمة الأراضى فى مناطق الامتدادات العمرانية المستقبلية لأحواضها .

مشاكل النمو العمرانى للمدينة

من خلال دراسة اتجاهات النمو العمرانى للمدينة وضوابطه وعوامله ، يتضح عدة صعوبات ومشكلات وهى :

أولاً : أدى زيادة الامتداد الطولى للمدينة من الشمال إلى الجنوب لمسافة تزيد على عشرة كيلو مترات ، مقابل تقلص الامتداد العرضى للمدينة فى الشرق والغرب ، إلى اختلاف طول رحلة العمل اليومية للعاملين بالوظائف المختلفة بوسط المدينة ، أو اختلاف الرحلات التسويقية التى سيقطعها العملاء إلى المنطقة التجارية ، وهذا بدوره سيتفاوت حسب وسيلة الحركة وسرعتها .

ثانياً : لعبت السكة الحديدة (القاهرة – أسوان) لفترة طويلة من الزمن دوراً حاجزاً للامتداد العمرانى جهة الشرق ، كما أن زيادة عرض الخط الحديدى فى القطاع الواقع فى مواجهة المدينة

النمو العمرانى على الحافة بالضفة الغربية للأقصر شكل (٢)

القديمة وجنوبها الشرقى ، وذلك نتيجة لازدواجها وكثرة الأحواش والتخزين والورش ، مما أدى إلى زيادة عزلة المدينة القديمة وامتدادها غرب السكة الحديدية وامتدادها الأحدث والمعاصر والمقبل شرق السكة الحديدية ، كما أن صعوبة اختراق السكة الحديدية زاد من عملية العزلة بتزايد طول فترة الرحلة بين شرق وغرب السكة الحديدية لذا يستوجب زيادة الروابط على جانبيها بإنشاء المعابر الأرضية .

ثالثاً : أدى اختلال التوازن فى استعمالات الامتدادات العمرانية القديمة والحديثة والمعاصرة ، وتعدد اتجاهاتها إلى انقسام مورفولوجية المدينة إلى قسمين واضحين ، أحدهما القسم الشرقى القديم للامتداد العمرانى السكنى ، والآخر هو القطاع الغربى النيلى الأحدث ، وهو امتداد غير سكنى فى معظمه والذى لا يخلو من اختلاط الاستخدامات فى أطرافه الشمالية والجنوبية وفى منطقة الأعمال المركزية وقد تبع هذا الانقسام تركز الخدمات بالقطاع الغربى دون الشرقى ، كما أن القطاع الغربى به مرافق جديدة عكس القطاع الشرقى .

رابعاً : كان للنمو العمرانى للمدينة فى الفترات التاريخية المختلفة فى صورة إمتدادات عمرانية أفقية فى معظم أحياء المدينة وأجزائها المختلفة واختفاء النمو الرأسى بالمدينة إلا فى قطاع السكن التجارى (السياحى) والمناطق المتاخمة به ، أثره فى كبر المساحة التى يشغلها الامتداد العمرانى للمدينة .

خامساً : بالرغم من المسحة التاريخية لمدينة الأقصر ، كأحد المدن الذاخرة بالثروات التاريخية الفرعونية ، والتى لا تضاهيها أى مدينة فى العالم ، إلا أننا لا نجد صدى للطرز المعمارية الفرعونية على شكل المبانى أو طرازها المعمارى ، فيما عدا محطة الأقصر للسكة الحديد التى تحاكى التراث الفرعونى .

سادساً : ترتفع نسبة مساحة المناطق القديمة بالمدينة ، وهذه المناطق تتميز بكثافة مبانيها المرتفعة ، وارتفاع نسبة المبانى الرديئة وشوارعها الضيقة والمتعرجة والمسدودة .

سابعاً : لا يتلاءم التصميم العمرانى للامتدادات القديمة للمدينة والحديثة مع ظروف المناخ السائد فى منطقة الأقصر .

وفى ظل هذه المشاكل السابقة كان لا بد من التعرض لبعض الاتجاهات التخطيطية والتى تتعلق بمستقبل مدينة الأقصر (تم تقدير عدد سكان مدينة الأقصر وأقسامها فى ١٩٨٠ و ١٩٩٠ و ٢٠٠٠) والجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (٣) يوضح تقدير عدد سكان مدينة الأقصر فى ١٩٨٠ – ١٩٩٠ ٢٠٠٠

السنة / الأحياء	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
الأقصر	٥١,٦٠٠	٦٢,٠٤٠	٧٧,٨٨٠
القرنة	١٢,٢٨٠	١٤,٧٧٠	١٨,٥٤١
الكرنك القديم	١٢,٩٥٠	١٥,٥٧٠	١٩,٥٤٥
الكرنك الجديد	٧,٣٧٩	٨,٨٧٢	١١,١٣٧
منشاة العمارى	١١,٩٠٠	١٣,٣٢٠	١٦,٧٢١
العوامية	٥,١٧٦	٦,٣٢٩	٧,٩٤٥
البياضة	٨,١١	٩,٠٧٤	–
المدينة	١٠٩,٤٦٦	١٢٩,٠٧٥	١٦٣,١٦٠

ومنه نخلص إلى أن عدد سكان مدينة الأقصر تجاوز المائة ألف نسمة (١٢٩,٠٧٥) حسب تقدير ١٩٩٠ ، بعد أن ضمت إليها قرية البياضية التى تقع جنوب جزيرة العوامية ، أى فى أقصى جنوب الامتداد العمرانى الشريطى الحالى وتمثل أبعد نقطة لنمو المدينة فى المستقبل فى اتجاه الجنوب

وفى عام ٢٠٠٠ يقدر أن يبلغون ١٦٣,١٦٠ نسمة ، ويقدر قيمة الزيادة فى العشرين سنة القادمة حوالى ٥٤ ألف نسمة ، ويقدر أن يبلغ عدد الأسر بمدينة الأقصر فى عام ٢٠٠٠ حوالى ١١١٠ أسرة .

وإذا كانت هذه هى التقديرات فإن الواقع قد فاق ذلك بكثير فإذا كان حجم السكان الفعلى لمدينة الأقصر فى عام ١٩٨٦ قد بلغ ١٢٥٤٠٤ نسمة والحجم المتوقع لها فى الشبكة المحلية فى نفس العام بلغ ١٧٣٦٣٧ نسمة فإن عام ١٩٩٦ قد شهد نمواً متزايدا للحجم الفعلى والمتوقع لسكان مدينة الأقصر إذ بلغ ٢٧٥,٢٥٧ نسمة و٢٥٥,٤٢٣ نسمة لكل منهما على التوالى . ويبلغ المسطح العمرانى للمدينة حاليًا ٦٤٤ فداناً ، ومن المتوقع أن يصل هذا المسطح العمرانى عام ٢٠٠٠ حوالى ألف فدان ، لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة والبالغة ٥٣,٦٩٤ نسمة فى الفترة- ١٩٨٠ / ٢٠٠٠)،

على أساس معدل كثافة سكانية قدره ١٥٠ نسمة / فدان ، ومعدل ١٥٠ متراً مربعاً / للأسرة ، شاملة السكن والطرق والخدمات وتصبح المساحة اللازمة للامتداد السكنى ٣٥٠ فدانا .

والقضية المعروضة الان أين سينفذ هذا الامتداد العمرانى المطلوب وهو ال ٣٥٠ فدانا وللإجابة على هذا التساؤل يجب فحص الضوابط الجاذبة والمانعة لنمو العمران لتحديد أنسب الأماكن لنمو عمران المدينة .

ففى الغرب يوجد نهر النيل الذى يمتد من الشمال إلى الجنوب ، وبالتالى تعطيل النمو فى الاتجاهات الغربية الرئيسية وفرعياتها ، وفى الشمال يوجد معبد الكرنك الذى يعطل النمو العمرانى فى اتجاه الشمال

كما توجد مدينة طيبة الشرقية فى شمال شرق المدينة والتى تمنع النمو فى هذا الاتجاه .

يبقى لنا الاتجاه نحو الشرق والجنوب ، فيشغل النصف الشمالى من المناطق الجنوبية الواقعة على نهر النيل جنوب مدينة الأقصر حتى قرية البياضية الاستخدامات السياحية ، كما أن النصف الجنوبى محجوزاً أيضاً للاستخدام السياحى .

أما الأراضى الواقعة فى اتجاه جنوب الجنوب الغربى وشرق الشمال الشرقى فتعتبر أراضى قائمة لنمو الاستخدام السكنى للمدينة

وتقع أراضى الامتدادات المستقبلية فى أحواض جزيرة العوامية وامتداد حوض الأقصر وأجزاء من حوض الكرنك الغربى .

وقد صممت مخططات الامتدادات العمرانية للمدينة حتى عام ٢٠٠٠ على شكل مجاورات سكنية ، لشغل الاستخدام السكنى ٤٠ ٪ من جملة مساحة المجاورة ، وتتراوح مساحة المجاورة السكنية الجديدة حوالى ٣٦ فداناً ، تتألف من مركب متفاوت من الاستخدامات الحضرية

* المناطق السكنية تشكل ٤٠ ٪ من جملة مساحة المجاورة .
* الخدمات العامة تشكل ١٥ ٪ من جملة مساحة المجاورة .
* الحدائق والمساحات المفتوحة تتراوح مساحتها من ١٥ – ٢٠ ٪ .
* الشبكة الطرقية وتبلغ مساحتها ٣٠ ٪ .

شبكة الطرق

الطرق هى الناقلات Carriers للعمران والمعديات بحركة العبور السكانى والهجرات البشرية ، ويتوقف حالة شبكة الطرق حالة الوصول بين المدينة وإقليمها من ناحية وإمكانية الوصول بين أحيائها الداخلية من ناحية أخرى .

والمدينة فى تاريخها القديم تمتد فى ضفتيها الشرقية والغربية ويشير الانتشار الواسع للمؤسسات التاريخية القديمة للامتداد العمرانى الهائل لمدينة طيبة القديمة الذى يجاور عمرانها الشرقى والغربى إلى مرتفعات الحافة الغربية ، ولعب النيل فيما بين الامتداد الشرقى والغربى للمدينة دوراً هائلاً فى حياة أهل طيبة .

ورغم تقلص الامتداد العمرانى للمدينة ، ولكنها تقتصر على الضفة الشرقية فقط ، ويتوقف امتدادها غرباً على المؤسسات الأثرية والبنيات التى تدعم استخداماتها السياحية لكن النيل يستمر فى تشكيل معالم هذا المجتمع الحضرى القديم والحاضره بحالته من خلال شبكة الطرق القائمة .

تبلغ جملة أطوال شبكة الطرق الحضرية ٤٢٢٧٥ متراً تتركز أساسا فى الضفة الشرقية بواقع كيلو متراً لكل كيلو متر مربع تنقسم إلى نوعين ، الطرق المزدوجة وهى الأكبر وتبلغ ٢٧٤٧٥ متراً فى مقابل الطرق الممهدة ويخصها ١٤٨٠٠ أى أن النسبة بين النوعين (١,٩) إلى (١) ، كما تنقسم شبكة الطرق وفقاً لاتجاهاتها إلى قسمين ، طرق شمالية – جنوبية ، وطرق شرقية – غربية ، وتبلغ أطوالها ٣٣٦٧٥ كم – ٨٦٠٠ كم على التوالى أى أن النسبة بينهما تبلغ (٣,٩) مثلاً إلى مثل واحد لكل منهما على التوالى .

ويرجع عدم التوازن بين الشوارع والطرق الشرقية والغربية وتلك التى تمتد من الشمال إلى الجنوب ، وسيادة النمط الآخر عدة أسباب :

(أ) امتداد نهر النيل من الشمال إلى الجنوب وما يرتبط به من شوارع رئيسية من شارع النيل وذلك لمسافة تزيد على عشرة كيلو مترات فيما بين كوبرى الأقصر العلوى جنوباً حتى قرى الزينيات فى أقصى شمال المدينة بالضفة الشرقية .

كوبرى الأقصر العلوى الذى يربط الضفة الشرقية بالغربية جنوب المدينة شكل (٣)

(ب) امتداد محور سكة حديد الوجة القبلى الذى يمتد شرق المحور النيلى فى نفس الاتجاه من الشمال إلى الجنوب بمسافة فاصلة عنه تتراوح بين ٢١٠٠ متر فى الشمال و ٦٠٠ متر فى الوسط و ١٨٠٠ متر فى الجنوب .

(ت) وجود مجارى مائية شمالية جنوبية مثل سيالة بدران وسيالة الجبيل الغربية وترعة الجبل الرئيسية ووصلة الكرنك الغربية وترعة البياضة وكل تأخذ اتجاهاً شمالية – جنوبية مع انحرافات عامة فى اتجاه الشمال الشرقى – الجنوبى الغربى .

(ث) انتظام المؤسسات الأثرية فى محور طولى من الشمال إلى الجنوب فيما بين محور سكة حديد الصعيد فى الشرق والمحور النيلى فى الغرب وأهم تلك المؤسسات الأثرية – منطقة الكرنك الأثرية ومنطقة كباش الكرنك الأثرية ومنطقة معبد الأقصر لمسافة تصل إلى ٣,٦ كم وهذه المحاور الطولية حفزت على الحركة فيما بين الشمال إلى الجنوب ، وإعاقة الحركة فيما بين الشرق إلى الغرب لحاجتها إلى معابر وكبارى علوية على السكك الحديدية أو المحاور المائية .

المبحث الثالث : استخدامات الأراضى

تمتد المنطقة المبنية امتداداً طولياً من الشمال إلى الجنوب بتأثير للإمتداد الطولى لنهر النيل فى الغرب وسكة حديد القاهرة – أسوان فى الشرق ، وارتبط تطور استخدامات الأراضى بالتطور العمرانى .

الاستخدام التجارى بالمنطقة المركزية :

لعبت بعض الموسسأت الحضرية القائمة دوراً فى توطن هذه الاستخدامات مثل محطة سكة حديد الأقصر والنواة العمرانية الأولى التى ارتبطت بمعبد الأقصر لذا ظهر الأمتداد العمرانى السكنى القديم فيما بين معبد الأقصر ومحطة سكة حديد الأقصر فى الغرب وعلى طول شوارع تلك المنطقة القديمة وامتدادها شمالاً وجنوباً ظهرت الأستخدامات التجارية والخدمية فى شكل مروحة تتجه محاورها فى اتجاه الشرق .

الاستخدام السكنى : ويرتبط النطاق القديم بالاستخدام التجارى ، ويتآكل هذا الاستخدام بهجرة سكانه من الحى القديم بالنواة إلى مناطق أكثر حداثة .

وتظهر الأمتدادت السكنية الحديثة فى اتجاه الشمال والشرق والجنوب ، ولكن تظهر الأمتدادت السكنية فى الأطراف فى شكل عشوائى نتيجة للتلاحمات العمرانية للسكن الحضرى مع سكن القرى والتوابع الريفية التى كانت تؤدى وظائف زراعية قبل الالتحام العمرانى .

وتظهر العمائر المرتفعة والمبانى زادت الحالات الجيدة على طول الطرق الرئيسية التى يغلب عليها الأمتداد الشمالى الجنوبى عامة والطرق العرضية التى تربطها ، وتميل نحو الجودة بالاتجاه نحو الغرب فى ظهير منطقة الكورنيش .

وقد زاد عدد الوحدات السياحية المنفذة من قبل الدولة من ٥٢٢ وحدة إلى ١٦٠٨ وحدة فى الفترة (٨١–١٩٩٨) ، كما زادت الخدمات المرتبطة بالاستخدام السكنى والسكان مثل المخابز من سبعة مخابز فى ١٩٨١ إلى ٥٥ مخبزاً فى ١٩٩٨ فى نفس الفترة .

الاستخدامات السياحية : ترتبط الاستخدامات السياحية بمنطقتين أثريتين هامتين ، منطقة معبد الأقصر فى مركز المدينة ، والمطلة على كورنيش النيل ومنطقة معبد الكرنك وملحقاته فى أقصى شمال المدينة ، وقد أثرت تلك المؤسستين مع الجبهة النهرية فى توطن المؤسسات السياحية كالفنادق والمطاعم على طول الأراضى الحافة بالكورنيش ،وقد زاد عدد الفنادق عشرة فنادق فى ١٩٨١ أصحبت ٤٤ فندقاً فى عام ١٩٩٨ بنسبة زيادة تصل إلى ثلاثة أمثال ونصف مثل، وزادت عدد الغرف السياحية من ١٦٧٦ غرفة إلى ٤١٠٨ غرفة فى نفس الفترة (٨١–١٩٩٨) وقد قامت مؤسسات منطقة الفنادق على طول الكورنيش كذلك الفنادق العائمة وتتركز الفنادق فى القطاع الأوسط ثم الشمالى واخيرا الجنوبى بمعدلات بعدية متناقصة على التوالى أنظرالجدول رقم (   ) الذى يوضح توزيع الفنادق المطلة على النيل وتلك التى تقع فى الداخل

الخدمات : تنتشر الخدمات الصغرى أو المحلية داخل المناطق السكنية ، أما المؤسسات الخدمية الرئيسية فتميل نحو التركز بجوار المنطقة المركزية ، خاصة على الكورنيش شمال منطقة معبد الأقصر ، وفى الشوارع الواقعة خلف منطقة الكورنيش ، وقد تطور عدد المدارس من ٨٦ إلى ٢١٣ مدرسة وتطور عدد الفصول من ١٢٩٠ إلى ٣٢١٦ فصلاً فى الفترة من (٨١ – ١٩٩٨) ، وزاد عدد المخابز من سبعة إلى ٥٥ مخبزاً وإجمالى عدد الأطباء من ١٢٢ إلى ٢٢٧ فى نفس الفترة وزاد عدد الأسرة من ٢٠٦ إلى ٢٤٣ سريراً .

شبكات المرافق : لم تكن المدينة تتمتع بخدمات الشبكات التحتية بالقدر المناسب ، ولكن فى العقدين الأخيرين حدثت تطورات واضحة ، زاد إجمالى الطاقة الإنتاجية الفعلية لمياه الشرب

من (١٣ ألف م ٣/ يوم) فى عام ١٩٨١ إلى (٦٠ ألف م٣/ يوم عام ١٩٩٨ ، وارتفع فيها متوسط نصيب الفرد من الطاقة الإنتاجية لمياه الشرب ٤٣ إلى ١٥٧ فى نفس الفترة .

وكانت المدينة محرومة من الصرف الصحى فى ١٩٨١ ، أقيمت هذه الشبكة وبلغ إجمالى طاقتها ١٣ ألف متر مكعب / يوم فى ١٩٩٨ ، وأصبح

الفنادق الواقعة على النيل

القطاع	عدد الفنادق	الطول الإجمالى	معدل التباعد
الجنوبى	٢	٦,٣ كم	٣,١٥ كم
الأوسط	١١	١,٩ كم	١٧٣ م
الشمالى	٢	١,٥ كم	٧٥٠ م
الجملة	١٥	٩,٧	

الفنادق الداخلية

القطاع	عدد الفنادق	الطول الإجمالى	معدل التباعد
الأوسط	٨	١,٩ كم	٢٤٠ م
الشمالى	١	١,٥ كم	١,٥ م
الجملة	٩	٣,٤	

نصيب الفرد منها ٣٥ لتر/ فرد / يوم وتم تطوير الطاقة الكهربائية الفعلية المنتجة بمقدار أربعة أمثال في نفس الفترة (٨١-١٩٩٨) وتطورت إجمالى الطاقة المستهلكة من ٨٣٢٥٦٩٧ مليون ك.و. سنويا إلى ١٣٢٤٩,٨٦٩ مليون ك.و.س سنوياً في الفترة (٨١-١٩٩٨) .

وأضيفت ٣٢٠كم من الطرق المرصوفة و٢٤ ألف خطاً تليفونيا فى الفترة (٨١-١٩٩٨) وأصبح معدل الخدمة التليفونية ٧ خطوط لكل مائة هاتف فى ١٩٩٨ بعد أن كانت ٠,٩ فى ١٩٨١

الاستخدام الزراعي : يعتبر الاستخدام الزراعى هو السائد قبل تطور الاستخدام العمرانى ، ورغم تناقص الأراضى الزراعية القديمة بسبب النمو العمرانى فإن مساحة الأراضى الزراعية قد تطورت من ٣٥٠٦١ فدان إلى ٤١٩٨٨ فدان فى الفترة من (٨١-١٩٩٨) ومع ذلك أيضا ظهرت بعض الأراضى الزراعية التى تتخلل المناطق الهاشمية وبقيت تجمعات النخيل بها .

يتبين مما سبق أن المسطح العمرانى لمدينة الأقصر فى عام ٢٠٠٠ سيزيد بنسبة ثلث مسطحة العمرانى الحالى (٦٤٤ فداناً) ، فهل ستحافظ المدينة فى امتدادها الجديد نحو الجنوب والشرق بنفس مركب استخدام امتداداتها الحالية .

ومع اختفاء المناطق القديمة تدريجيا بمركب استعمالاتها ، وإحلال مناطق جديدة نتيجة عمليات الإحلال ، فهل ستحتفظ مناطق الإحلال الجديدة بنفس مركب استخدامات امتدادها القديم المتلاشى .

والحقيقة سيختلف مركب استخدامات الأراضى الحضرية فى مناطق الامتدادات العمرانية الحديثة ومناطق الإحلال فى المناطق القديمة عن مركب الاستعمالات القديم ، والتى يتألف منها الامتداد العمرانى الحالى والقديم على التوالى .

وأهم الحقائق تتعلق بالتغيرات التى تحدث فى نمط استخدامات الأراضى بالكتلة العمرانية فى عام ٢٠٠٠ :

أولاً : تتزايد إجمالى مساحة الكتلة العمرانية للمدينة فى خلال عشرين سنة ، بمقدار مرتين إلا ربع مرة تقريباً ، فبعد أن كانت ٨٩٤ فداناً عام ١٩٨١ ، ستصبح فى عام ٢٠٠٠ حوالى ١٤١٣ فداناً ، كما هو مخطط لها .

ثانياً : تتزايد المناطق الأثرية والسياحية فى خلال عشرين سنة ، فبعد أن كانت تشغل ٢١١,٣ فدان فى عام ١٩٨١ ، وتشكل ما يقرب من ربع (٢٣,٦ ٪) مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ، أصبحت تشغل ١٢٩٥ فداناً فى عام ٢٠٠٠ ، مما أدى إلى زيادة نسبتها داخل المدينة إلى ٥٣,٧ ٪ ، مما أدى

زيادة نسبتها داخل المدينة إلى ٥٣,٧٪ من جملة مساحة الكتلة العمرانية ، ويعنى الاتجاه نحو زيادة مساحة الاستخدامات السياحية والموارد الأثرية بالمدينة بأن هناك اتجاهات متزايدة نحو الاستثمار الاقتصادى للسياحة بشكل مكثف فى العقدين المقبلين .

فى اتجاه المنحنى الرأسى وتحيد عن المحور الوسطى فيما بين المنحنى الرأسى والأفقى وتؤكدها الأرقام التى تتجاوز المعدلات التخطيطية للرحلات اليومية (ثلث سلعة) هذا فضلاً على أن الكتلة العمرانية من الضخامة بما يكفى لقيام رحلات تكميلية فيما بين المحاور النقلية الرئيسية .

(٥-٤) الحركة المرورية

تنخفض حركة المرور على الكبارى والمعابر النيلية الهامشية فى أقصى شمال وجنوب القاهرة الكبرى ، فهى تتراوح فى كوبرى المرازيق فى أقصى الجنوب ما بين ٥٠٠/ ١٠٠٠ مركبة / ساعة، وتنخفض فى كوبرى روض الفرج فى أقصى الشمال إذ تتراوح بين ١٤٠٠ / ٢٤٠٠ راكب / ساعة، وكذلك كبارى الجامعة والجيزة ، ولكن ترتفع ارتفاعاً كبيراً على الكبارى العابرة لمنطقة الأعمال المركزية للقاهرة الكبرى ، مثل كوبرى ٦ أكتوبر الذى يتراوح حجم التدفقات عليه بين ٦٤٠٠- ٩٢٠٠ راكب / ساعة وكذلك الزمالك الذى يتراوح حجم التدفقات عليه بين ٤٠٠٠ ، ٤٥٠٠ راكب / ساعة .

ويختلف حجم الحركة فى الاتجاهات المختلفة أى من الجيزة إلى القاهرة عن الاتجاه العكسى من القاهرة إلى الجيزة ، فى معابر روض الفرج والزمالك عن بينما يتفوق حجم التدفقات المرورية من القاهرة – إلى الجيزة على كوبرى الجامعة أكثر من التدفقات المقابلة من الجيزة إلى القاهرة .

يتفوق حجم التدفقات من الجيزة إلى القاهرة فى الفترة الصباحية ، تنقلب فى فترة الظهيرة فى كوبرى المرازيق .

تتفوق التدفقات من الجيزة إلى القاهرة فى الفترة الصباحية تنقلب إلى العكس فى فترة الظهيرة ثم ترجع تتفوق فى اتجاه الأول (الجيزة – القاهرة) فيما بعد الساعة السادسة مساءاً وهذا يحدث عند كوبرى الجلاء و ٦ أكتوبر والجيزة .

(د) يتم التنفيذ فى وقت واحد من وسط المدينة فى اتجاه هوامش المدينة ويسجل على كل محطة الوقت الذى استغرقته الرحلة .

(هـ) تدريج المسافات البينية الواقعة فيما بين المحطات المعلوم قيم إمكانية الوصول إليها من وسط المدينة

(و) ربط القيم المتساوية فى إمكانية الوصول بخطوط التساوى

(ز) استخراج منحنيات إمكانية الوصول على محاور الشبكة ومقارنتها .

وعندما تتقارب خطوط التساوى يصعب إمكانية الوصول عكس تباعدها الذى يعنى استهلاك مسافات أطول فى وقت أقل ، وإذا انحنت خطوط التساوى فى اتجاه مقاصد الحركة (موقع بدء القياس) يدل على اختناق وصعوبة الحركة على هذا المحور ويفسره زيادة معدل تقاطر المركبات ، فى المقابل تصبح الحركة على المحور ميسورة ومتدفقة فى حالة اتجاه خطوط التساوى نحو الخارج.

وقد نفذت عمليات الحصر والقياس والتقنين من ميدان العتبة ومنها نخلص من الحقائق :

أولاً :مجموعة محاور نقلية تتميز بالسهولة فى إمكانية الوصول على محاورها المختلفة مثل مجموعة المحاور الشمالية الشرقية (مصر الجديدة – صلاح سالم – جسر السويس) .

ثانياً : مجموعة من المحاور النقلية ذات إمكانية أقل فى الوصول على مساراتها ، مثل محور شارع التحرير – الجلاء ومحور شارع محمد علي – القلعة وفم الخليج أى المحاور الشمالية والغربية والجنوبية .

ثالثاً : محاور وسطية فى إمكانية الوصول ، وتضم محور الفلكى – القصر العينى – المنيل – الجامعة – الجيزة محور ٢٦ يوليو – الزمالك .

وبصفة عامة يمكن القول ان إمكانية الوصول بالقاهرة الكبرى ليست سهلة أو ميسورة كما تؤشر عليها منحنيات الإيزوكرون التى تقع معظمها .

المناطق الأثرية فى الأقصر

انقسمت مدينة طيبة إلى قسمين كبيرين ومتميزين موروفولوجياً وجغرافياً ، أولهما القسم الشرقى الواقع على الضفة الشرقية للنهر وهى مدينة الأحياء والعبادات والثانى القسم الغربى وهو

مدينة الموات الواقع فيما وراء النهر على حواف الوادى الغربية ولا شك أن كل قسم يتميز بخصائص وأقسام تركيبية فرعية متميزة :

مدينة الأحياء على الضفة الشرقية :

تشكل فى مجموعها مدينة ضخمة تمتد امتداداً طولياً فيما بين معبدى الكرنك فى الشمال إلى معبد الأقصر فى الجنوب ، وإذا أخذ فى الاعتبار مبلغ غنى المدينة واتساع رقعتها يمكن القول أن عدد سكانها قد تجاوز مئات الألوف من السكان ، وهم خليط عجيب من الأحرار والأرقاء من الزنوج وغير الزنوج من الأفريقيين والآسيويين من السادة المترفين والعمال الكادحين .

ولا يعبر عن غنى المدينة أصدق تعبير أكثر من بردية هاريس التى تقول أن للأله آمون – رع وحده ثروة طائلة ، إذ كان مجموع أراضيه نحو ١٠ ٪ من أراضى البلاد المزروعة (جميع الألهة الأخرى كانوا يملكون ٥ ٪ أخرى) وكان لآمون ٨٦,٥٠٠ من الأرقاء الذين يعملون فى أراضيه وكان له خمسة قطعان من الماشية لا يقل مجموعها عن ٤٢١,٠٠٠ رأسا كما كانت له حدائق فى طول البلاد وعرضها كثير منها فى الواحات ، كما كانت له مناجم من الذهب فى النوبة، وكانت له تسع مدن فى سورية تأتيه محاصيل أراضيها وضرائبها بانتظام وغير ذلك من الموارد ، وأهمها ما يقدمه من أفراد الشعب وما يقدمه الملوك فلا عجب إذا أصبح كهنة هم القوة المسيطرة على شئون البلاد (ذلك فى عهد رمسيس الثالث) . ولم يكن رمسيس الثالث وحده المسئول عن إغراق هذه الثروة على الكهنة فى الحقيقة – ثروة تكدست على المعابد منذ أجيال ولم يكن فى وسع أحد من الفراعنة أن ينتقص شيئا منها ، بل كان منهم يبذل قصارى جهده لإرضاء الكهنة فيزيد عليها حتى يضمن مؤزارتهم وعدم تآمرهم عليه .

وهذه الموارد المتنوعة الضخمة (الزراعية – الحيوانية – المعدنية) فضلاً عن القرابين والهدايا يمكن أن تعول أعداداً كبيرة تفوق ما قدره MORET هذا غير الحرفيين من البنائين والمعماريين والحرفيين وان كانوا أقل تنوعاً .

وتتألف مدينة الأحياء من الوحدات المورفولوجية التالية :

١– معابد الإله آمون ، ويقع فى الأطـراف الشمالية (الكرنك) والأطـراف الجنوبيـة (معبد الأقصر) .

٢– قصر فرعون والدواوين الحكومية وقصور الأمراء والنبلاء ورجال الحاشية ومعسكرات الجند ومساكن الكهنة والموظفين فى كل فئة ، وتتركز هذه المنشآت حول المعابد .

٣– تقع المساكن والحوانيت الصغيرة ومعامل أصحاب الحرف اليدوية قرب تلك القصور والدواوين السابقة .

٤– وعلى مشارف المدينة وأطرافها قامت الأكواخ يسكنها بعض الفلاحين والرعاة .

مدينة الأموات (البر الغربى) :

ويختص البر الغربى للنيل (غرب مدينة القصر) للأموات ، ويتضمن الوحدات المورفولجية التالية :

أ– الأراضى الزراعية السوداء الواقعة على الضفة الغربية بين الحافة والشاطئ :

وبنى على هذه الأراضى الخصبة كثير من القصور الملكية وما يتبعها من حدائق ومخازن وبيوت كثير من موظفى الملك وخدمه ومهندسى المقابر وعمالها وصناع التوابيت والمشتغلين بتحنيط الجثث .

ب– المعابد ، وتتضمن معبد الدير البحرى : التى أقامته حتشبسوت ومعبد الرمسيوم الدى أنشاءه رمسيس الثالث ، ومعبد القرنة الغربية المواجه لمدينة الأقصر .

ج– المقابر الملكية : مثل مقابر وادى الملوك المواجه لمعابد الكرنك ومقابر وادى الملكات ، فى الجنوب ، وفى وسطهما توجد مقابر طيبة الغربية التى تمتد لمسافة سبعة كيلو مترات على طول سفح الهضبة .... وجبانة الطبقة الوسطى فى منطقة دير المدينة .

المناطق الأثرية :

أولاً : المناطقق الأثرية بالضفة الشرقية : وتقع آثار الأقصر فى الضفة الشرقية حيث قامت مدينة الأحياء وفى الضفة الغربية حيث كانت مدينة الأموات ، وأهم ما فى مدينة الأحياء معبد الكرنك فى الشمال ومعبد الأقصر فى الجنوب ، وأما البيوت والمساكن ودور الحكومة والأحياء المختلفة للفنانين والعمال وغيرها فإنها اندثرت تحت أنقاض المدينة القديمة أو تحت الأراضى

الزراعية وكان طبيعيا أن تختفى بعض آثارها بعد آلاف السنين التى مرت على إقامتها أما الآثار الظاهرة فتتمثل فيما يلى :

(أ) **يقع معبد «الكرنك»** : المقر الرسمى للإله آمون على مسافة ثلاثة كيلو مترات إلى الشمال من معبد الأقصر ، وهو أضخم المعابد المصرية القديمة فهو يشغل حوالى المائتى فداناً أقيمت خلال ما يقرب من الالف عام بل يعد البعض أكبر دار للعبادة فى العالم كله ، وقد أسماه المصريون «أفضل الأماكن» إذ كان أكرمها لديهم ولكنه حرف منذ العصور الوسطى باسم « الكرنك » ويرجع تاريخ تأسيس هذا المعبد إلى أيام الدولة الوسطى على الأقل ، ولكن فراعنة الدولة الحديثة ، ومن تلاهم من ملوك وحكام مصر اشتركوا فى بنائه وتوسيعه وإضافة ملحقات له ... ولذا فهو يمثل وحدة معمارية تخضع لتصميم واحد ، بل هو فى الواقع مجموعة من المعابد أقيمت فى أزمنة مختلفة وتبدو الآن معرضا من معارض العمارة والفنون المختلفة ، ويضم اللوحات والمظاهر التالية :

١- مقاصير ومحاريب وتماثيل وأعمدة ومسلات ولوحات .

٢- ويضم الكرنك أيضا معبد الأله «آمون» الكبير الدى تعد قاعة الأعمدة الكبرى به مثلاً من أروع أمثلة العمارة . وهى تشغل مساحة تبلغ نحو ستة آلاف متر مربع و ويرتفع سقف هذه القاعة على مجموعة من الأعمدة يبلغ عددها مائة وأربعة عمودا يجاوز محيط الواحد منها عشرة أمتار وارتفاعه ١٥ متراً وبعضها الآخر يرتفع إلى ٢٤ متراً ويحوى الكرنك إلى جانب آمون معابد أخرى عديدة ، نذكر منها فوت زوجته ومعبد ابنها خوفو ومعبد الإله تباح رب منف ومعبد الإله منتو رب طيبة القديم .

(ب) **معبد الأقصر** : أقام الملك أمنحتب الثالث معبد الأقصر فى القرن الخامس عشر قبل الميلاد إلى الجنوب من الكرنك وجعله داراً للإله آمون ينتقل إليه بعض أيام من كل عام فى احتفال كبير .

وقد قام الكثير من الفراعنة بتوسيع هذا المعبد :

١- فأضاف رمسيس الثانى الجزء الشمالى منه .

٢- كما حول جزء منه فى العهد المسيحى إلى كنيسة مازالت آثارها باقية إلى اليوم .

٣- ثم أقيم على أعمدته مسجد أبى الحجاج منذ حوالى ٧٠٠ سنة .وقد كان بالمدخل البحرى مسلتان بارتفاع ٢٧ متراً أهدى محمد على باشا إحداها إلى فرنسا وهى موجودة حالياً بميدان الكونكورد .

(جـ) طريق الكباش : أنشا أمنحتب الثالث طريقا بين معبدى الأقصر والكرنك أطلق عليه اليوم اسم «طريق الكباش» وزينّه على الجانبين بتماثيل للإله آمون نحتها على صورة (أبو الهول) وجعل لها أجسام الأسود ورؤس الكباش ، والتى تظل بجانبيها تماثيل الملك ، وترمز الأسود بالقوة أما الكباش فهى ترمز لقوة الخصب والإنتاج .

(د) المدامود : تقع إلى الشمال من الكرنك ، على الضفة الشرقية من النيل ، ونجد فيها بقايا مَعبد الإله منتو إله الحرب ورب طيبة القديم وتتمثل بقايا المعبد فى بضعة أعمدة قائمة وجدران واحجام متناثرة ، وتدل النقوش الباقية على أن هذا المعبد أقيم فى عهد منتوحتب الثانى من ملوك الأسرة الحادية عشرة ، ثم أضيفت عليه بعض الإضافات فى عصر «سيتى الأول» ورمسيس الثانى من الأسرة التاسعة عشر ، كما أعيد بناؤه فى العصر البطلمى .

ثانيًا : المناطق الأثرية بالضفة الغربية : نجتاز النيل لنصل إلى مدينة الأموات ، وبعد كيلو مترين أو ثلاثة نصل إلى نهاية الأرض التى شيدها الملوك لإقامة الشعائر الدينية الخاصة بهم .

واهم هذه المعابد :

(أ) الدير البحرى : أحد المواقع الهامة بجبانة طيبة ، وقد أطلق عليه هذا الاسم لوجود دير هناك أثناء الصر المسيحى ، وقد أقامت حتشبسوت معبدها على ثلاث شرفات تعلو كل منها الخرى ، وقد رسم على جدران هذا المعبد مناظر تمثل رحلة أسطولها إلى بلاد بونت (المنطقة الواقعة حول بوغاز باب المندب ، ومناظر ولادتها المقدسة من الآلة آمون وغير ذلك من المناظر التاريخية والسياسية والدينية الهامة .

(ب) الرمسيوم : من أهم المعالم الجنائزية بجبانة طيبة وهو معبد ضخم شاهق بناه رمسيس الثانى وملأ واجهة صرحه «الملون» بصور تمثل بطولته فى قتاله مع الحيثيين، وخاصة فى معركة قادش الشهيرة . ومن أهم أشهر معالم الرمسيوم تلك المناظر الفلكية التى تزين سقف قاعة الأعمدة الصغرى وأجزاء من تمثال لرمسيس الثانى من حجر الجرانيت أضخم ما نحته المصريين .

(ج) مدينة هابو : تقع فى أقصى الجنوب بالبر الغربى ، وقد أقام رمسيس الثالث (الأسرة العشرين) معبده الضخم فى هذه المنطقة والدى يعرف بمعبد مدينة هابو وهو يعتبر

المعابد والمقابر فى البر الغربى لمدينة الأقصر شكل (٤)

بحق معرضا للفنون التى أمتاز بها عصره ، كما تميز بصروحه الضخمة وقاعدته الهائلة ، وما ألحق به من قصور ملكيته أو من بيوت الكهنة والخدم ، وقد ملأ رمسيس الثالث جدران هذا المعبد بأخبار معاركه البرية والبحرية وبخاصة مع شعوب البحر المتوسط وتوج بالمنطقة آثار أخرى تنسب إلى عصور مختلفة أجدرها بالذكر المعبد الذى يرجع إلى العصر اليونانى والرومانى .

(د) **معبد القرنة لسيتى الأول** : وهو يقع إلى أقصى شمال المعابد المتبقية ، وكان هذا المعبد فى الأصل بناء ضخما تهدمت أبنيته الأمامية ولم يبق منه إلا الأجزاء الداخلية التى تمتاز بروعة النقوش وجمال الإخراج .

(هـ) **تمثال ممنون** : إلى الشرق من جبانة طيبة وعلى مسافة غير كبيرة من البر الغربى للنيل يرى الزائر تمثالى ممنون وسط الحقول ، وهما أهم ما تبقى من المعبد الجنائزى للملك «أمنحتب الثالث» ويبلغ ارتفاع كل من التمثالين حوالى عشرين متراً ، وقد أطلق الأغريق عليهما هذا الاسم وهو لأحد أبطال أسطورة وردت الأودسية للشاعر اليونانى « هوميروس » .

٣- مقابر طيبة الغربية :

وتمتد نحو سبعة كيلو مترا ويتعذر ذكر رقم محدد لعددها (حوالى ٦٤ مقبرة منها حتى الآن ١٣) حيث أن كثير منها لم يكتشف بعد ، وما زال الكثير منها لم يكتشف بعد ، وما زال الكثير منها داخل أو تحت بيوت القرى المنتشرة فى هذه الجبانة ، ويوجد بجانب مقابر الملوك والملكات مقابر علية القوم بها رسوم ونقوش هامة ، والكثير منها معد للزيارة ، **ويمكن تقسيم هذه المقابر على النحو التالى .**

(أ) **مقابر وادى الملوك** : وهى من أروع الأماكن الأثرية فى جبانة طيبة وتقع شمال الجبانة مواجهة لمعابد الكرنك وقد نحتها ملوك الدولة الحديثة فى باطن الصخر بشكل هرمى للمقابر الملكية ، وذلك لتكون بمأمن من عبث اللصوص .

وأجدر مقابر هذا الوادى بالزيارة هى مقبرة سيتى الأول من ملوك الأسرة التاسعة عشرة ومقبرة امنحوتب الثانى ، وتوت عنخ آمون وحور محب من الأسرة ١٨ ورمسيس الثالث من الأسرة العشرين .

(ب) **وادى الملكات** : يقع وادى الملكات فى الطرف الجنوبى لجبانة طيبة ، وهو يضم مقابر الأسرتين التاسعة عشرة والعشرين ، وكذلك مقابر بعض الأمراء من عصر هاتين الأسرتين ، ويبلغ مجموع المقابر بالوادى حوالى سبعين مقبرة ولكن مقابرها الهامة حوالى سبعين مقبرة ، ولكن مقابرها الهامة قليلة ومعظمها خال من الكتابة أوالنقوش ، وتقع مقبرة الملكة نفرتارى زوجة رمسيس الثانى فى هذا الوادى وهى بلا شك من اجمل وأبدع مقابر طيبة جميعها ولكنها مع الأسف الشديد أصبحت فى حالة سيئة بتأثير الأملاح على جدرانها مما تسبب عنه تهدم وسقوط أجزاء متعددة منها .

وقد دفن رمسيس الثانى ثلاثة من بناته أيضاً فى هذا الوادى ، ومن المقابر الهامة المقبرة رقم ٥٥ ل «مير أمون خرخبوش » بن رمسيس الثالث والمقبرة رقم ٥٢ للملكة «تى»وهى من أواخر عصر الرعامسة ، والمقبرة رقم ٥١ للملكة إيزيس زوجة رمسيس الثالث ، حوالى كيلو متر تقريباً من النهر ، وفوق تلال هذه المنطقة قمة تشبه هرما طبيعياً ، ويسميها الأهالى القرن أو القرنة ، ومنها استم أشهر جزء فى الجبانة اسمه المعروف (العليا والسفلى) ويحدها فى الجنوب الوادى الذى يتجه جنوبا من الرمسيوم وتضم هذه المنطقة عددا كبيراً من المقابر الهامة نذكر منها مقبرة تحت رقم ٥ ومقبرة رقم ٦٩ اللتين تعدان من أجمل وأشهر مقابر جبانة طيبة ، وتسجلان مشاهد رائعة الألوان للحياة اليومية فى العصر الفرعوني وهما ترجعان إلى أواسط الأسرة ١٨ ، وتضم أيضا المقبرة رقم ٥٥ لراموزا وزير امنحتب الثالث ، وهى تعد من الناحية الفنية أهم مقابر الجبانة كلها .

(ب) **منطقة دير المدينة** : وتضم مقابر أهل الطبقة الوسطى وبقايا مدينة العمال وتدل على الحياة البسيطة غير المعقدة التى عاشها سكانها ، وكذلك تتميز بمعبدها ومعبد دير المدينة .

الطاقة الفندقية

تنفرد مدينة الأقصر بقاعدة وظيفية سياحية هى السياحة الثقافية ، ولذا فهى من مناطق الجذب السياحى الثقافى ، وتستقبل مدينة الأقصر أنواعا وجنسيات مختلفة من السائحين الذين يتميزون بارتفاع مستوى المعيشة والثقافة ، واستتبع ذلك طلبا أكبر على الخدمات السياحية الفندقية وهذا أدى إلى تطور الخدمة الفندقية والطاقة الإيوائية فى السنوات الأخيرة مع وضع خطط للتوسعات المستقبلية للطاقة الإيوائية والخدمات الفندقية .

وقد وصلت الطاقة الإيوائية إلى حوالى ربع مليون سائح عام ١٩٨٩ تحتاج إلى أكثر من ٤٤٠٠ غرفة من الدرجة الأولى وحوالى ٢٠٠٠ غرفة من الدرجة الأقل و ١٠٠٠ غرفة بالفنادق العائمة(٤) .

تطور الطاقة الإيوائية : وبالنظر إلى تطور الطاقة الإيوائية بفنادق الأقصر ، سنجد أنها فى بداية الستينات لم يكن بالأقصر ثلاثة فنادق هى ونتربالاس (درجة أولى خمس نجوم) وفندق الأقصر (درجة أولى ب) وفندق سافوى (درجة ثانية أ) وإجمالى عدد غرف الفنادق الثلاثة هو ٢٥٧ غرفة ، أى أن الطاقة الإيوائية لم تكن مناسبة وقاصرة ، مما أثر بدوره على الطلب السياحى فى هذه الفترة .

وكان لقيام المؤسسة العامة للسياحة فى أوائل الستينات أثره فى مواجهة القصور فى الطاقة الإيوائية ولتنمية الطلب السياحى فى مصر عامة والأقصر خاصة حيث قامت المؤسسة بتنفيذ عدة مشروعات تنموية فندقية وهى :

(أ) إنشاء فندق ونتربالاس الجديد (درجة الممتاز) ويضم هذا الفندق ١٤٤ غرفة ليصبح عدد الغرف الإجمالية فى فندقى ونتر بالاس القديم والجديد ٢٦٨ غرفة ، وتجديد فندق ونتربالاس القديم والجديد ٢٦٨ غرفة ، وتجديد فندق ونتر بالاس القديم ورفع درجته من أولى ب إلى أولى أ

(ب) فندق إيتاب والذى يضم فى مرحلته الأولى ١٣٦ غرفة والثانية ٢٤٠ غرفة بالإضافة إلى ٦٠ غرفة تمت زيادتها فى التسعينات .

(ج) زيادة الطاقة الإيوائية لفندق سافوى من ٤٨ غرفة إلى ٢٤٦ غرفة بإقامة شاليهات من دورين وحمام وأصبح درجة أولى أ .

(د) إنشاء فندق ماريوت الأقصر بطاقة إيوائية ٣٠٠ غرفة (درجة أولى أ) .

---

(٤) من دراسة البنك الدولى شتاينبرجر.

(هـ) كما ساهم القطاع الخاص بدوره فى إنشاء العديد من الفنادق بالإضافة إلى دارين لبيوت الشباب[٥] .

وتحلى جدران المعبد بمناظر تمثل الاحتفالات الشائعة فى النيل أثناء زيارة آمون إله الكرنك لمعبد الأقصر فى الشهر الثانى من أشهر الفيضان ، ويتميز المعبد وقاعاته بحسنها،كما تتميز الأعمدة بأناقتها ودقة خطوطها وحلاوة نسبها وصدق محاكاتها لنبات البردى [٦] .

وهو معبد آمون رع الكبير أعظم معبد فى العالم ، وقد كان فى الدولة الوسطى معبداً صغيراً ، إلا أنه أخذ يكبر ويتسع مع الزمن ويضيف إليه كل ملوك مصر أكثر من ٦٢ فداناً ويضم ما لايقل عن ٢٠ معبداً لألهة أخرى[٧] .

وقد بلغ عدد الفنادق السياحية بمدينة الأقصر ٤٧ فندقاً تشمل ٤٣٨٩ غرفة ٩٤٩٢ سريراً ، هذا بخلاف بعض الفنادق الشعبية وعددها ٣٤ فندقاً وبيوت الشباب التى تتبع مجلس المدينة ، وكانت طاقة الغرف حتى نهاية ١٩٩٢ هى ٢٦٨٦ وعدد الأسرة ٦٠٧٢ فى حين أن الطاقة المضافة حتى نهاية ١٩٩٥ هى ١٧٠٣ غرفة وعدد الأسرة ٣٤٢٠ أى بزيادة ٣٨,٩ ٪ فى ثلاث سنوات .

الفنادق وفقاً لتاريخ التشغيل :

يمكن تقسيم فنادق الأقصر حسب تاريخ تشغيلها إلى عدة فئات هى :

فنادق تم تشغيلها فى الفترة قبل عام ١٩٧٠ (القديمة) : وتضم فنادق إيزيس ١٩٦٩ ، وفندق الأقصر ١٩٦١ ، وفندق إخناتون ١٩٥٩ ، وفندق إيتاب الأقصر ١٩٦٣ ، وفندق ونتر بالاس ١٩٦٢ وفندق ماريوت الأقصر ١٩٦١ ، وفندق نوفوتيل ١٩٦٣ ، وفندق إميليو ١٩٥٨ ، وفندق فرعون ١٩٦٠ ، وفندق الكرنك ١٩٦٦ ، وفندق وندسور ١٩٥٥ وفندق النيل ١٩٦٦ ، وفندق سانتا ماريا ١٩٦٣ ، بالإضافة إلى جميع البنسيونات فى الأقصر .

ويتضح من التوزيع السابق أن هذه الفنادق ضمت جميع الفنادق ذات مستوى أربعة نجوم ، بالإضافة إلى جميع البنسيونات ، أى أنها تتركز فى هاتين الفئتين ، بالإضافة إلى ثلاثة فنادق فى

---

(٥) عبد الفتاح غنيمة ، السياحة قاطرة التنمية لمصر المعاصرة ، دار الفنون العلمية بالإسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص ٢٥٤
(٦) محمد أنور شكرى ، العمارة فى مصر القديمة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ ، ص ١٩٩
(٧) فاروق كامل عز الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٥

مستوى نجمتين ، وثلاثة فنادق ثلاثة نجوم وفندق واحد خمسة نجوم ، كما يلاحظ أن فنادق هذه الفئة بأكملها قد أجرى لها تجديداً للرقى بمستوى الخدمة والارتقاء بمستوى العرض السياحى ، وحتى تواكب المستجدات فى المجال السياحى .

فنادق تم تشغيلها فى الفترة ٧٠-١٩٨٠ : وتضم خمسة فنادق ، هيلتون الأقصر ١٩٧٤ ، وفندق شيراتون ١٩٧٢ ، وفندق موفنبيك١٩٧٦ ، وفندق حورس ١٩٧٠ ، وفندق راموزا ١٩٧٢ ، وتتركز هذ الفئة فى الفنادق ذات مستوى خمسة نجوم (ثلاثة فنادق) ومستوى نجمتين (فندقين) .

فنادق تم تشغيلها فى الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥ وتضم فنادق سافوى ١٩٨٣ ، وفندق ميرلاند ١٩٩٣ ، وفندق مينا بالاس ١٩٩٤ ، وفندق المصطفى ١٩٩٤ ، وفندق الأهرام ١٩٩٤ ، وفندق سانت مينا ١٩٩٣ ، وتتراوح فنادق هذه الفئة بين خمسة فنادق ثلاثة نجوم وثلاثة فنادق نجمتين ، وفندقين نجمة واحدة .

فنادق تم تشغيلها فى الفترة ١٩٩٩ : وما بعدها : وتضم فندق أرابيسك ١٩٩٥ ، وفندق كليوباترا ١٩٩٥ ، وفندق بولا ١٩٩٥ ، وفندق فيليب ١٩٩٥ ، وفندق جوزيف ١٩٩٥ ، وفندق سانت كاترين ١٩٩٥ ، وفندق العارف ١٩٩٦ ، وفندق نوبيل ١٩٩٥ ، وفندق سفنكس ١٩٩٥ ، وفندق فينيس ١٩٩٥ ، وفندق أدريس ١٩٩٥

ويتضح أن هذه الفئة يتركز فيها خمسة فنادق فى مستوى ثلاث نجوم ، وأربعة فنادق نجمة واحدة ، بالإضافة إلى فندقين فى مستوى نجمتين ، كما يلاحظ أن فندق العارف هو أحدث فنادق هذه الفترة حيث تم تشغيله عام ١٩٩٦

*** الفنادق وفقاً للعمالة :**

ويضاف إلى التصفيات والتقسيمات السابقة أنه يمكن تصنيفها حسب عدد العاملين فيها أو على عدد حاملى المؤهلات العليا والمتوسطة .

فعلى أساس عدد العاملين يتضح أن فندق إيزيس هو أعلاها فى عدد العاملين (٤٧ عاملا) ، يليه فندق إيتاب الأخضر (٤٤ عاملاً) ، وفندق ماريوت (٣٥ عاملاً) ، ويأتى فندق المصطفى والأهرام وفينيس وسانت مينا فى المرتبة الدنيا فى عدد العاملين بواقع ثلاثة عاملين لكل منهم .

كما يتضح وجود علاقة طردية بين عدد العاملين وعدد حاملى المؤهلات العليا فى الفنادق وكان فندق إيزيس وإيتاب الأخضر هما الأعلى فى عدد العاملين ٤٧ ، ٤٤ لكل منهما على التوالى ، فإنهما هما الأعلى فى عدد حاملى المؤهلات العليا أيضاً بواقع ١١ ,٩ لكل منهما على التوالى .

أن ما يقرب من ثلث فنادق الأقصر فى مستوى ثلاثة نجوم وربعها فى مستوى نجمتين ، أما الباقى فيوزع بواقع ربع فى مستوى من ٤-٥ نجوم وسبع عدد الفنادق (١٤,٣ ٪) فى مستوى نجمة واحدة ، و ٧,٢ ٪ غير مبين .

– رغم أن ما يقرب من ربع (٢٣,٨ ٪) عدد الفنادق فى مستوى من ٤-٥ نجوم لكن ترتفع طاقتها الفندقية إلى ما يقرب من ثلثى الطاقة الفندقية الإجمالية (١٤,٨ ٪) ، ورغم أن (٤٥,٧ ٪) من جملة عدد الفنادق فى مستوى نجمتين ونجمة وغير الموصفة ، ولكن تنخفض طاقتها الفندقية إلى (٢٠,٢ ٪) من جملة الطاقة الفندقية بالأقصر ، والجدول رقم ( ) كذلك الشكل رقم ( ) يوضحان أحجام فنادق مدينة الأقصر ، ويتبين منهما أن (٤٧,٦ ٪) من جملة عدد الفنادق وعددهم عشرين فندقا يقل عدد الغرف بها عن تسعين فى المقابل ترتفع أحجام ما يقرب من ربع (٢٣,٨ ٪) من عدد الفنادق عن ١٨٠ غرفة لكل فندق ويبلغ تعدادها عشر فنادق ، أما الفئة الوسيطة تتراوح أحجامها من ٩٠ إلى ١٨٠ غرفة لكل فندق ، ويبلغ تعداد فنادق هذه الفئة اثنا عشر فندقا (٢٨,٦ ٪) من جملة عدد الفنادق .

الحركة السياحية إلى الأقصر

تعتبر الحركة السياحية بمثابة بناء متكامل يحتوى على مجموعة من الأبنية الفرعية التى تكون هذا البناء لذا فعند حدوث أى تغير فى أحد الأبنية الفرعية سرعان ما يتأثر البناء بأكمله والحركة السياحية فى مصر ومدينة الأقصر تمثل لبنة من لبنات الحركة السياحية العالمية ، لذا ينبغى عند دراستها تتبع حجم الطلب السياحى العالمى من خلال تطور عدد السائحين من ناحية وتطور حجم الإنفاق السياحى العالمى من ناحية أخرى ، وصل عام ١٩٩٧ إلى ٥٩٥ مليون .

وبنظرة إلى عدد السائحين فى العالم فى بداية السبعينات (١٩٧١) ، سنجد أنه بلغ ١٨١,٥٠٠ مليون سائح ، زاد هذا العدد فى الثمانينيات إلى ما يقرب من الثلاثمائة مليون سائح (٢٨٥,٠٠٠ مليون) سائح بنسبة تغير ٣٩٪ فى الثمانينيات ، وبمعدل تغير سنوى بلغ ٣,٩٥ ٪ ، وأن اختلفت نسبة هذا التغير من سنة إلى أخرى .

ولقد تأثرت الحركة السياحية بالحرب العربية الإسرائيلية الرابعة (أكتوبر ١٩٧٣) ، وذلك نظرا لما يرتبط بالحرب من دمار وافتقار إلى الأمن والسلام العالمى اللازمين لتدفق السياحة العالمية ، كما أن سلاح البترول الذى استخدمته الدول العربية لمواجهة بعض الدول التى كانت تدعم الموقف الإسرائيلى الاستعمارى ، كان له أثره على ارتفاع الطاقة فى العالم ، ومن ثم ارتفاع الأسعار عامة ،

مما كان له أثره فى العام التالى ١٩٧٤/٧٣ على الحركة السياحية التى لم تسجل ما سجلته قبل الحرب ، من حركه سياحية .

وبالرغم من المكانة السياحية الرائدة لمصر وما تحتويه من أنماط متعددة للسياحة ، بل إن بعضها تنفرد به دون غيرها من شتى دول العالم ، إلا أن نصيبها من السياحة الدولية لم يتجاوز ٠,٤٣ ٪ فى المتوسط وصل إلى ٠,٦ عام ١٩٩٧ ، بينما وصل نصيبها من السياحة إلى الشرق الأوسط إلى ١٦,٦ ٪ فى المتوسط وصل إلى ٢٧,٨ ٪ عام ١٩٩٧ ، وقد بلغ ما يخصها من الإيرادات السياحية الدولية ٦,٨ ٪ فى المتوسط ، فى مقابل ٦ ٪ من إيرادات السياحة فى المنطقة وهذه المؤشرات توضح تطور نصيب مصر المستمر من السياحة الدولية[1] .

وبنظره إلى جملة عدد السائحين الدوليين إلى مصر عام ١٩٧٥ ، سنجد أنها بلغت ٧٩٣,١ ألف سائح عام ١٩٧٥ فى مقابل ١,٣٧٦,٢٧ سائح عام ١٩٨١ و ٣,٨٩٥,٩٤٢ سائح عام ١٩٩٧ ، هذا بالنسبة إلى مصر ، أما بالنسبة إلى مدينة الأقصر فقد بلغ عدد السائحين الذين وصلوا إليها فى عام ١٩٨١ حوالى ٣٨٨ ألف سائح بنسبة بلغت ٢٨,١ ٪ من جملة السياحة الدولية الوافدة إلى مصر ، وقد بلغ عدد نزلاء الأقصر عام ١٩٩٧ حوالى ٣٨٧٦٠٧ نزيلا ، وعدد الليالى السياحية ١٠٥٢٣٢٢ ليلة فندقية عام وهذا يعكس أهمية مدينة الأقصر السياحية حيث زادت نسبتها عن ربع إجمالى عدد السائحين القادمين إلى مصر .

ويقدر عدد السائحين إلى منطقة الأقصر الأثرية ب ٣٨٨ ألف سائح يشكلون أقل قليلاً من ثلث (٢٩,٢ ٪) الحركة السياحة المصرية (١,٣٨٢ ألف سائح) فى عام ١٩٨١

الليالى السياحية إقامة السائح

يعد مؤشر عدد الليالى السياحية ومتوسط إقامة السائح فى مصر عاملين هامين فى إلقاء الضوء على الحركة السياحية وجوانبها المختلفة ، هذا بالإضافة إلى أعداد السائحين ومصادرهم .

---

(١) مصطفى زيتون ، دراسة الحركة السياحية إلي مصر ، نشرة البحوث السياحية العدد الثانى والخمسون ، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الإحصائية ، وزارة السياحة ، ص٥ .

والجدول التـــالى يوضـح تـطـور عـدد الليـالى الســياحـيـة فى الفتــرة ١٩٧٥ – ١٩٨١ ويتضح من الجدول ما يلى :

جدول (٤) تطور عدد الليالى السياحية فى الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨١

السنة	الجملة	عرب	الدول الرأسمالية	الدول الشرقية	الدول النامية
١٩٧٥	٥,٨٥٤,٥٨١	٣,٦٢١,٥٤٤	١,٧٣٩,٤٤٣	٢٧٩,١٧١	٢١٤,٤٢٣
١٩٧٦	٦,٧٩٦,٠٨٠	٤,٠٨١,١٤٠	٢,٢١٣,٤٢٥	٢٣٦,٨٤٨	٢٦٤,٥٦٨
١٩٧٧	٦,٣٣٨,٩٢٠	٣,٥٢٩,٢١٢	٢,٣٤٦,٥٢٢	١٦٥,٤٥٦	٢٩٧,٧٦٠
١٩٧٨	٧,١٣٦,٦٦١	٣,٧١٧,٢٠٤	٢,٩٤٦,٢٧٤	١١٥,٩٤٣	٣٥٧,٢٤٤
١٩٧٩	٧,١٠٤,٤٠٨	٣,٤٠٨,٠٤١	٣,٣٧٥,٠٣٦	٩٩,٧٢٠	٢٢١,٥٨٤
١٩٨٠	٨,٠٨٣,٦٩٠	٣,٥٩٥,٢٣٢	٣,٩٢٦,٧٤١	٩٢,٢٠٧	٤٦٩,٥١٠
١٩٨١	٩,٨٠٥,٧١٥	٤,٦٣٦,٦١٣	٤,٥٤٥,٦١٥	٩٠,٥١٦	٥٣٢,٩٧٢

وزارة السياحة ، النشرة الإحصائية ، أعداد مختلفة ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢

* يلاحظ التزايد الحثيث لعدد الليالى السياحية فبعد أن كانت حوالى ٥ مليون ليلة عام ١٩٧٥ ، وصلت إلى حوالى ١٠ مليون ليلة عام ١٩٨١ ، وبمعدل زيادة يصل إلى الضعف .

* سجلت السيـاحـة العربيـة تزايداً فى عـدد الليالى وهذا يتضح أكثر عند مقـارنتـهـا بالدول الأخـرى ، فبعد أن كان عدد الليالى السياحية العربية ٣,٦٢١,٥٤٤ ليلة سياحية عام ١٩٧٥ ، وصلت إلى ٤,٦٣٦,٦١٢ عام ١٩٨١

* سجلت الدول الرأسمالية أعلى معدل فى تزايد عدد الليالى السياحية فنجد إن كـان عددها ١,٧٣٩,٤٤٣ ليلة عام ١٩٧٥ ، وصل إلى ٤,٥٤٥,٦١٥ ليلة ، بمعدل زيادة يصل إلى أربعة أضعاف تقريباً .

* سجلت الدول الشرقية انخفاضاً واضحاً فى عدد الليالى السياحية من ٢٧٩,١٧١ عام ١٩٧٥ إلى ٩٠,٥١٦ عام ١٩٨١ ، بمعدل تناقص وصل إلى الثلث تقريباً .

* شهد عدد الليالى السياحية من الدول النامية تزايداً وإن حدث فيها انقطاع عام ١٩٧٩ ، لكنها استمرت فى الزيادة وو صلت إلى ٥٣٢,٩٧٢ ليلة عام ١٩٨١ ، مقابل ٢١٤,٤٢٣ ليلة عام ١٩٧٥

ولاشك أن ظروف الاستقرار السياسى وتوافر الأمن والأمان ، وتعدد منتجات العرض السياحى تلعب دوراً هاماً فى زيادة عدد الليالى التى يقضيها السائح فى مصر ، فمثلاً فى الفترة ١٩٦٥/٦٢ تزايد المتوسط السنوى لعدد الليالى السياحية (مرة ونصف مرة) من ٤,٢ مليون ليلة إلى ١٠,٤ مليون ليلة سياحية وهذا بفضل توافر الاستقرار السياسى ، أما فى الفترة ١٩٧١/٦٥ فقد شهدت انخفاض المتوسط السنوى لعدد الليالى السياحية من ١٠,٤ مليون ليلة عام ١٩٦٥ إلى ٦ مليون ليلة سياحية عام ١٩٧١ ، وهذا يرجع إلى ظروف عدم الاستقرار السياسى التى سبقت وأعقبت حرب ١٩٦٧ [٢] .

وقد بلغ عدد الليالى السياحية التى قضاها السائحون فى مدينة الأقصر عام ١٩٨١ حوالى ٨٧٤ ألف ليلة ، بمعدل ٢,١ ليلة لكل سائح [٣] .

مستقبل الليالى السياحية : قامت وزراة السياحة بتقدير عدد الليالى السياحية من المصادر الرئيسية فى الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٠ ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٤) الذى يوضح اتجاه مجموع الليالى السياحية فى العشرين سنة الأخيرة .

نخلص من الجدول السابق بالملاحظات التالية :

أولاً : يقدر تزايد عدد الليالى السياحية فى العشرين سنة الأخيرة بنسبة الربع (٢٥,٨٪) ، وسيبلغ عدد الليالى السياحية فى عام ٢٠٠٠ (٨,٣ مليون ليلة سياحية) بعد أن كانت تقدر بحوالى ٦,٦ مليون ليلة سياحية فى عام ١٩٨٠ .

---

(٢) مصطفى زيتون ، نشرة البحوث السياحية ، العدد الثانى والخمسون ، ص ٢٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٣ .

ثانيا : سيتزايد نسبة الليالى السياحية للعرب فى مصر من مجموع الليالى السياحة ، وسيشكل ٦٧,٤ ٪ – ٧٧,٩ ٪ ٧٩,٢ ٪ فى ١٩٨٠ – ١٩٨٥ – ١٩٩٠ من مجموع الليالى السياحية فى تلك السنوات ، ولكنها ستنخفض فى عام ١٩٩٥ ، أو عام ٢٠٠٠ إلى ما يقرب من ثلاثة أرباع الليالى السياحية .

ثالثاً : ستنخفض الليالى السياحية مجموعة الدول الرأسمالية من ٢٥,٦ ٪ إلى ١٤,٦ ٪ فى عام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ولكنها سترتفع نسبتها قليلاً إلى ١٥,٩ ٪ فى عام ٢٠٠٠

رابعا : ستتزايد نسبة الليالى السياحية لسائحى الدول الاشتراكية من ٢,٣ ٪ إلى ٢,٨ ٪ فى عام ٢٠٠٠ ، كذلك ستتزايد نسبة الليالى لسائحى الدول النامية من ٤,٧ ٪ (١٩٨٠) إلى ٥,٩ ٪ فى عام ٢٠٠٠ .

الحركة السياحية داخل مدينة الأقصر : يتفاوت الوزن النسبى للمناطق الأثرية الثقافية فى منطقة مدينة الأقصر ، ويمكن أن نميز أثريتين تمثل كل منهما هدف عام لرحلة يومية للسائح :

أولاً : منطقة أثار طيبة الشرقية فى مدينة الأقصر على الضفة الشرقية : ففى مدينة الأقصر يقيم السائح طول مدة إقامته ، حيث توجد معظم الفنادق والمطاعم والخدمات المختلفة ، ويوجد معبد الكرنك فى أقصى الشمال ، ومعبد الأقصر فى الجنوب ، والأخير يتاح زيارته نهاراً وليلاً ، والأول زيارته متاحه نهاراً ، كما يمكن زيارته ليلاً من خلال مشروع الصوت والضوء ، كما يوجد متحف الأقصر الذى يقصده السائحون ليلاً أو نهاراً .

ثانيا : طيبة الغربية (مدينة الأموات) : توجد آثار طيبة الغربية على حافة الوادى الغربية ، وتمثل هذه الآثار مكانة هامة لدى السائح نظراً لما تحتفظ به آثارها برونقها نقوشها من حوالى آلاف السنين ، وتنوع آثارها من أديرة كالدير البحرى والرمسيوم ودير الملوك ، والمعابد كمعبد سيتى الأول وغيره ، والمقابر ، مثل مقابر وادى الملوك ومقابر وادى الملكات ومقابر النبلاء وغيرها من المنشآت الأثرية .

ويبلغ متوسط مدة إقامة السائح فى جمهورية مصر العربية بمدينة ٦,٨٢ ليلة ، يقضى منها السائح ليلتين على الأقل بمدينة الأقصر ، ليلة يقضيها على الضفة الشرقية ، وليلة (نهاراً كاملاً) يقضيها فى الضفة الغربية .

ونظراً لغنى المنطقة بضفتيها بالمنشآت الأثرية والسياحية فى ضفتيها الشرقية والغربية ، وتناقص متوسط مدة إقامة السائح الدولى إلى مصر فى خلال ربع قرن من الزمن إلى الثلث ، يحدث تزايد فى الضغط على المنشآت الأثرية واختناقات للحركة السياحية .

حركة السائحين عبر الشهور : لا يوجد مصدر واحد لرصد السائحين إلى منطقة الأقصر فى شهور السنة ، بل توجد مؤشرات كثيرة متعددة ومختلفة ، هى عدد التذاكر المنصرفة من

المنشآت الأثرية كمعبد الأقصر ، ومشروع الكرنك للصوت والضوء ، ومعبد الكرنك ومتحف الأقصر والأديرة ومعابد ومقابر اضفة الغربية ، هذا فضلاً عن الفنادق وكلها لا تجتمع على رقم أو أرقام لأعداد الرواد إلى منطقة الأقصر .

ولكن هذه المصادر والمؤشرات مفيدة فى إلقاء الضوء على تغيرات الحركة السياحية فى شهور السنة ، وعلى الاختلافات المكانية لحركة السياحة داخل مدينة الأقصر بضفتيها .

ويوضح الجدول رقم (٤) والشكل (٥) التغيرات الشهرية لعدد السائحين الأجانب للمناطق الأثرية المختلفة (الكرنك – الأقصر – متحف الأقصر – الصوت والضوء) فى الضفة الشرقية والمناطق الأثرية فى الضفة الغربية (وادى الملوك وادى الملكات ومدينة هابو والمقابر الخاصة والدير البحرى والرمسيوم) .

شكل رقم (٥) التغيرات الشهرية لعدد السائحين للمناطق الأثرية بالضفة الشرقية للأقصر .

السنة	معبد الأقصر	معبد الكرنك	الصوت والضوء	متحف الأقصر •
يوليو	•	•	٦١٤٠	•
أغسطس	•	•	١٠,٨٨٣	•
سبتمبر	•	•	١٣,٢٦٣	•
أكتوبر	٢٣٤٢٢	٢٤٢٣٣	١٣٦٥٢	٧٥١٥
نوفمبر	٢٠٥٦٩	٢١٦٧٧	١٣١١٠	٧٤٩٢
ديسمبر	١٩٨٢٣	٢١٣٧٨	١٧٢٣٠	٧٨٥١
يناير	٢٠٢٠٠	٢١٣٠٧	٢٦٥٢٨	٨١٥٢
فبراير	٢٥٤٩٢	٢٥٨٨٣	٤٨١٤٨	٩٩٦٩
مارس	٣٣٨٧٦	٣٢٨٠٢	٢٧٢٩٥	١١٩٩١
ابريل	٣٥٠١٩	٢٥٧٣٠	٢٢٨٤٤	١٢٦٢٣
مايو	١٦١٠٧	١٦٠٦	١١٤٢٧	٤٧٤٢
يونيو	٨٣٤١	٩١٦٥	٥٦٥٥	٢٢٤٣
يوليو	•	•	٦٩٤٧	•

المصدر : تجميع الباحثة من ملفات هيئة الآثار ومشروع الصوت والضوء بالأقصر .

ونخلص من الجدول والشكل الذى يبين التطور البيانى لأعداد السائحين الأجانب لكل منطقة أثرية فى الموسم السياحى ١٩٨١ / ١٩٨٢ بالحقائق التالية :

أولاً : يمكن أن نبين قمتين للحركة السياحية الأجنبية طول العام إلى المناطق الأثرية المختلفة داخل منطقة الأقصر ، القمة الكبرى تمتد من نهاية الشتاء (يناير)

إلى بداية فصل الصيف ونهاية فصل الربيع (أبريل) ، أما القمة الصغرى فترتبط بشهور الخريف وبداية الشتاء .

ثانياً : تتناوب شهور الذروة فى قمة الموسم السياحى ، قمة شهر فبراير (الصوت والضوء – وادى الملكات) ، ومرة شهر مارس (معبد الكرنك) ، ومرة شهر أبريل (وادى الملوك – معبد الأقصر – متحف الأقصر) ، ويتراوح عدد السائحين الزائرين لهذه المناطق الأثرية بين ١٢ ألفاً (متحف الأقصر) و٤٠ ألف سائح شهريا فى وادى الملوك .

ثالثاً : يمثل شهر أكتوبر ذروة القمة الصغرى الخريفية ، ويتراوح عدد الزائرين الأجانب فى هذا الشهر لهذه المنشآت الأثرية بين ثمانية آلاف سائح أجنبى إلى (متحف الأقصر) ، وأربعة وعشرين ألف سائح شهريا إلى وادى الملوك .

رابعاً : تنحصر بين القمة الكبرى والقمة الصغرى السياحية فترة ركود سياحى كبيرة ، وتمتد من مايو إلى أغسطس ، وتصل الحركة السياحية إلى أدناها فى شهر يونيو ، حيث يتراوح عدد السائحين الأجانب بين ٣ ، ٧ آلاف سائح ، والانحدار سريع بين القمة الكبرى فى الربيع وفترة الركود فى الصيف بينما الانحدار تدريجى فى الموسم السياحى بين فترة الركود والقمة الصغرى الخريفية ، إذ يبدأ عدد السياح الأجانب فى التزايد التدريجى فى شهر أغسطس – سبتمبر حتى تصل إلى ذروة القمة الصغرى السياحية فى أكتوبر ، وتنخفض الحركة السياحية الأجنبية تدريجياً فى شهر أغسطس – سبتمبر حتى تصل إلى ذروة القمة الصغرى السياحية فى أكتوبر ، وتنخفض الحركة السياحية الأجنبية تدريجيا فى نوفمبر وديسمبر ، ولكنها ترتفع بسرعة فى يناير إلى القمة السياحية الكبرى .

خامساً : تسجل أعلى معدلات لأعداد الزائرين الأجانب فى كل شهور السنة ، عدا شهرى يناير وفبراير ، ويسجل أعلى رقم قياسى فى عدد الزائرين فى شهر إبريل ، كما يسجل وادى الملكات أعلى قمة فى شهر فبراير فقط ، وتنخفض أرقام الزائرين إليه فى بقية شهور السنة عن عدد الزائرين إلى المناطق الأخرى كمعبد الأقصر وغيره .

سادساً : يسجل متحف الأقصر أدنى معدل للزائرين بين المنشآت الأثرية رغم وقوعه داخل مدينة الأقصر واحتوائه لاثار فترات تاريخية مختلفة ، وهذا يؤكد تفضيل السائح للآثار فى مواقعها فى المعابد والأديرة والمقابر .

الحركة السياحية السنوية واليومية فى الأقصر

بلغ عدد الوافدين عام ١٩٨٠ إلى مدينة الأقصر وآثارها (الكرنك – معبد الأقصر) ٣٤٨ ألف سائح أجنبى ، بينما بلغ عدد السائحين الأجانب الوافدين إلى المناطق الأثرية فى الضفة الغربية ٣٩٠ ألف سائح ، ويؤكد هذا الاختلاف فى حجم الحركة السياحية بين الضفة الغربية والشرقية لمنطقة الأقصر إلى وصول بعض السائحين إلى الضفة الغربية وآثارها بمعرفتهم الخاصة دون المرور على منطقة الضفة الشرقية ، كما يبلغ عدد السائحين الأجانب فى نفس العام ١٩٨٠ إلى وادى الملوك – أهم المناطق الأثرية فى الضفة الغربية ٣٦٢ ألف سائح ، أنظر الجدول رقم ( ) .

وفى عام ١٩٨٥ بلغ عدد السائحين إلى المناطق الأثرية فى الضفة الشرقية (الأقصر) ٦١١-٦٧٣-٦٢٨ ألف سائح كحد أدنى ومتوسط وأقصى على التوالى ، بينما يتوقع أن يصل عدد السائحين إلى الضفة الغربية وآثارها ٧٠٢-٧٧٤-٨٣٧ ألف سائح كحد أدنى ومتوسط وأقصى على التوالى ، أما وادى الملوك أكبر منطقة أثرية فى الضفة الغربية ، فيتوقع أن يصل عدد السائحين إليه ٦٤١-٧٠٧-٧٦٤ألف سائح ، وذلك على أساس معدل نمو سنوى ١١,٩ – ١٤,١ ٪ – ١٥,٩ ٪ على التوالى .

الحركة السياحية اليومية

تتقاسم الضفتان الغربية والشرقية الحركة السياحية الأقصرية ، ولكن يختلف متوسط عدد السائحين إلى المنطقتين فى السنة ، ولكن يختلف متوسط عددالسائحين العابرين لنهر النيل بين الضفتين فى وقت قمة الحركة السياحية ووقت الركود السياحى .

ويبلغ متوسط عدد الزائرين العابرين لنهر النيل في يوم من قمة الحركة السياحية (إبريل) إلى الضفة الغربية فى عام ١٩٨١ حوالى ١٥٩٩ سائح ، ويبلغ عدد الزائرين في صباح اليوم ١٥٠٠ سائح ، وعدد السائحين فى مجموعات ١٣٢٥ سائح ، والعدد الباقى للسائحين على حسابهم .

أما فى فترة الركود السياحى ، فإن عدد الزائرين السائحين إلى الضفة الغربية يبلغ ٧٥٠ فى يوم واحد ويبلغ عدد السائحين فى فترة الصباح ٧٠٠ سائح ، وفى مجموعات ٥٥٠ سائح ، وعدد السائحين على حسابهم الخاص ١٥٠ فرداً .

ومن المتوقع أن يبلغ عدد السياح العابرين لنهر النيل الغربية فى عام ١٩٩٥ حوالى ٥٢١٩ سائح فى أحد أيام قمة الحركة السياحية (أبريل) .

أما فى فترة الركود فسيتضاعف عدد السائحين إلى الضفة الغربية يوم واحد من ٧٠٠ سائح إلى ١٥٠٠ سائح فى عام ١٩٨٥ ، وسيصل إلى ٢٥٠ سائح فى عام ١٩٩٠ ، وسيتضاعف عدد السائحين فى الفترة الصباحية فى عام ١٩٨٥ إلى ١٣٠٠ سائح وستصل إلى ١٩٠٠ سائح فى عام ١٩٨٥ – ١٩٩٥ .

الطاقة الاستيعابية للمناطق الأثرية

لكى نحسب طاقة المناطق الأثرية يجب أولاً معرفة الوقت اللازم للسائح لزيارة معالمها ، ويختلف هذا الوقت من الزيارة الأولى إلى الزيارة الثانية ، ومن الجدول (٦) نتبين أن وادى الملوك أكبر المناطق الأثرية التى تستغرق وقتا طويلاً ١٢٠ دقيقة فى حالة الزيارة الأولى ونصف ساعة فى

حالة الزيارة الثانية) ، يليه مقابر النبلاء والدير البحرى اللذان يستغرقان نصف ساعة لكل منهما فى حالة الزيارة الأولى وعشر دقائق فى حالة الزيارة الثانية ، ويستغرق وادى الملكات ١٥,٢٥ دقيقة فى حالة الزيارة الأولى والثانية على التوالى ، ويستغرق معبد الرمسيوم والرست هاوس ربع ساعة فى حالة الزيارة الأولى والثانية (١٠-٥ دقائق على التوالى ويستغرق معبد سيتى الأول وعبد دير المدينة خمس دقائق للزيارة الأولى .

جدول رقم (٦) وقت الزيارة وعدد الزائرين والطاقة الاستيعابية

المنطقة الأثرية	وقت الزيارة بالدقائق	عدد السائحين	الطاقة الاستيعابية عدد الزوار فى الساعة
أولاً : وادى الملوك	١٢٠	٦١٠	
١- توت عنخ آمون			٣٠٠
٢- المقابر الثمانية المفتوحة (لا تتضمن مقبرة توت عنخ آمون)			١٦٠٠
٣- المقابر الخمسة عشر المفتوحة (لا تتضمن توت عنخ آمون)			٣٠٠
ثانياً : وادى الملكات :			
المقابر الخمسة المفتوحة			٩٠٠
ثالثا : مقابر النبلاء	٤٥	٢٣٠	
مقابر الثلاث والعشرون المفتوحة			٦٠٠
رابعا : الدير البحرى	٣٠	١٥٠	٨٠٠
خامساً : الرمسيوم			٩٠٠
سادسا : دير المدينة	٤٥	٢٣٠	٥٠٠
سابعا - مدينة هابو			٩٠٠
ثامنا : كلوسى	١٠	٥٠	١٨٠٠
تاسعا - سيتى الأول	١٠	٥٠	١٨٠٠

Arther de little international inc, Table v-z.

وتستغرق الحركة بين المناطق الأثرية السابقة خمسون دقيقة ، وبذا يصبح إجمالى عدد الساعات اللازمة لزيارة المنطقة الغربية ومناطقها الأثرية الرئيسية ٣٠٠ دقيقة خمس ساعات ، هذا فضلاً عن الزمن المطلوب اللازم لعملية العبور من وإلى المناطق الأثرية فى الضفة الغربية والرحلة من المعديات ومن وإلى المناطق الأثرية والفنادق والمعديات ، أى تستغرق زيارة المناطق الأثرية بالضفة الغربية معظم نهار اليوم .

كما يلزم قياس طاقة المناطق الأثرية معرفة عدد السائحين لكل منطقة أثرية ، والجدول التالى رقم ( ) الذى يوضح طول زيارة السائح لكل منطقة أثرية وعدد الزائرين لكل منها وطاقة المناطق الأثرية فى الضفة الغربية لعام ١٩٨١ .

ومن الجدول السابق وشكل رقم ( ) الذى يوضح طول الزيارة السائح لكل منطقة أثرية وعدد الزائرين لكل منها وطاقة المناطق الأثرية فى الضفة الغربية لعام ١٩٨١ .

ومن الجدول السابق وشكل رقم ( ) نخلص بالحقائق التالية :

* تسجل المقابر المفتوحة الخمسة عشرة فى وادى الملوك أكبر معدل أو طاقة استيعابية ، اذ يزورها ٣٠٠٠ سائح فى الساعة ، يليها المقابر الثمانية المفتوحة و التى لا تتضمن الملك توت عنخ آمون) ١٦٠٠ سائح فى الساعة الواحدة .

* توجد مناطق أثرية تتراوح طاقتها بين ٦٠٠ و ١٠٠٠ سائح فى الساعة الواحدة ، وتتضمن المقابر الخمس المفتوحة فى وادى الملكات (٩٠٠ سائح / ساعة) وكذلك معبد الرمسيوم (٩٠٠ سائح / ساعة) ومدينة هابو (٩٠٠ سائح / ساعة) ثم مدينة سيتى الأول (٨٠٠ سائح / ساعة) والمقابر المفتوحة بمقابر النبلاء (٢٣ مقبرة) ، والتى تبلغ طاقتها ٦٠٠ سائح / ساعة .

* تسجل دير المدينة ٥٠٠ سائح لكل ساعة ، وأخيراً يبلغ عدد الزائرين لتوت عنخ آمون ٣٠٠ سائح فى الساعة .

ويتبين مما سبق أن وادى الملوك وحده بما يتضمنه من آثار توت عنخ آمون والمقابر الثمانية المفتوحة والمقابر الخمس عشرة المفتوحة) يسجل ٤٩٠٠ سائح فى الساعة الواحدة ، يليه كلوسى (١٨٠٠ سائح / ساعة) ومقابر النبلاء (٦٠٠ سائح / ساعة) وأخيراً دير المدينة (٥٠٠ سائح / ساعة) .

الكباش الواصل بينهما مع التأكيد على أهمية تكثيف عمليات التنقيب عن الآثار .

* الأراضى الزراعية : اقتراح تعديل الحيز العمرانى المعتمد بالشكل الذى يؤمن الحفاظ على الأراضى الزراعية المتبقية فى نطاقه ، مع العمل على وقف الهجرة الريفية إلى هذا الحيز وإمتصاص الزيادة السكانية الطبيعية له فى مناطق للإمتداد العمرانى خارج الزمام الزراعى تتوافر بها فرص عمالة كافية لسكانها .

* تنشيط السياحة : تسهيل عملية الوصول إلى المدينة وتطوير هيكلها العمرانى لتأكيد الطابع الملائم لوظيفتها مع تطوير البرنامج السياحية وتحقيق أقصى استفادة من عناصر الجذب السياحى من خلال الاستعانة ببرامج سياحية غير تقليدية .

* تطوير المدينة الأساسية : تم تحديد الطاقة الاستيعابية المقبولة للمدينة والعمل على تنويع مصادر الدخل والثروة بها على مدار العام مع توطين استخدامات ملائمة للأراضى بما يتناسب مع وظيفة المدينة وطابعها المميز ، مع الاهتمام بتحقيق معدلات مناسبة من الخدمات المرفقية والعامة لكل من السكان والزائرين .

* مناطق الامتداد العمرانى : الاهتمام بخلق الكم والنوعية المناسبين من فرص العمل المجزية فى المواقع الصحراوية التى تصلح للتعمير بما يحافظ على الأراضى الزراعية القائمة .

المبحث الخامس : أبرز ملامح التخطيط العام

على هدى ما تقدم من الدراسات تم إعداد مجموعة من البدائل لتخطيط مدينة الأقصر وتمت المفاضلة ويمكن تلخيص أبرز ملامح هذا التخطيط فى النقاط التالية :

* تم إعداد التخطيط العام لمدينة الأقصر من خلال مجموعة من الدراسات الميدانية والحقلية لربطه بالواقع وجعله قابل للتطبيق من خلال اخذه فى الاعتبار لكافة المحددات القائمة والمتوقعة .

* هدف التخطيط فى المقام الأول تحويل مدينة الأقصر إلى مزار عالمى من خلال تفريغ الأنشطة الغير ملائمة خارجها لتوفير الأراضى المناسبة لإقامة مشروعات سياحية عالمية بما تستلزمه من خدمات ومرافق .

* هدف التخطيط إلى إبراز جمال المدينة وعراقتها من خلال إزالة التعديات الواقعة على المناطق الأثرية وإظهار طريق الكباش الرابط بين معبدى الأقصر والكرنك مع وضع الاشتراطات

البنائية توفير الحرم المناسب للمناطق الأثرية لحمايتها من الانعكاسات السلبية للعمران والتى تؤدى إلى تدهورها وزوالها بكل ما تمثله من تراث إنسانى مملوك للأجيال القادمة .

* هدف التخطيط إلى حماية الأراضى الزراعية من التعديات العمرانية من خلال استيعاب الفائض فى سكان ونشاطات المدينة ومركزها فى مجتمعات عمرانية توفر لقاطنيها الكم والنوعية المناسبين مع فرص العمل .

* العمل على رفع كفاءة الخدمات والمرافق اللازمة لكل من السكان والسائحين من خلال وضع مخططات نوعية تأخذ فى الاعتبار الإمكانات القائمة والطلب المستقبلى .

* توجيه الامتدادت العمرانية نحو مناطق صحراوية مناسبة للتعمير تأخذ فى اعتبارها كافة محددات التنمية من خلال تحقيق الربط المناسب بالمدينة الأم وسهولة توفير المرافق والخدمات والبعد عن مخرات السيول والمناطق ذات التربة الغير ملائمة لأغراض التعمير .

* أكد التخطيط على ضرورة البدء فى إعداد المخططات التنفيذية اللأزمة لوضع المخطط العام محل التطببيق وذلك لتلافى تدهور حال المدينة وإنقاذ ثرواتها من التعديات ثم العمل على تحقيق أقصى استغلال لإمكانات تنميتها .

* قام التخطيط بتقسيم المدينة إلى مجموعة من مناطق العمل لكل منها طبيعته الخاصة وأدوات المعالجة المناسبة له ، وهذا الأسلوب قد هدف أساساً إلى إمكانية تنظيم حملات ونداءات دولية لحث المنظمات العالمية والجهات الدولية على المشاركة فى إنقاذ مدينة الأقصر ، بكل ما تمثله من تراث من خلال دراسات تفصيلية تركز على ضرورة مشاركة السكان فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة .

(١-٣) الإجراءت التنفيذية

لعل ما خرج به هذا التخطيط هو مجموعة من الإجراءت التنفيذية اللازمة لتطبيق المخطط العام المقترح ، حيث تم تقسيم المدينة إلى مجموعة من «مناطق عمل» يتم تنفيذها من خلال برنامج زمنى محدد تملى مراحله الأولويات المطلقة التى تصبح عملية التخطيط بدونها مجرد اقتراحات فاقدة للروح التى تمكنها من تحقيق الاهداف المرجوة من عملية التحديث ، ويمكن توصيف مناطق العمل التى اقترحها التخطيط على النحو التالى :

مناطق الحماية والحفاظ

وتشمل مناطق الآثار والكشف الأثرى ، وتضم معبد الكرنك ومعبد الأقصر وطريق الكباش الواصل بينهما (بعد الكشف عنه) ويحظر إقامة أى نوع من المبانى داخل هذه المناطق ، ويتم التركيز داخل هذه المناطق على أعمال الترميم والتنقيب .

مناطق الإزالة

وتشمل المناطق السكنية المقامة على الآثار أو فى مناطق الكشف الأثرى وتبلغ مساحتها ٤٣٨,٢ فدان وتحتوى على ٧٠٠٠ وحدة سكنية يقيم بها حوالى ١٣٢ ألف نسمة ويتم نقل سكان هذه المناطق تدريجياً إلى أماكن بديلة تتوافر كل من فرص العمل والسكن والخدمات المناسبة

مناطق التجميل

وتضم هذه المنطقة ذلك الشريط المطل على النيل والذى يبدأ من نهاية الكباش وحتى معبد الأقصر ثم يستمر فى اتجاه الجنوب الغربى حتى العوامية شاملاً فندق ونتر بالاس بحديقته ، ويتم فى هذه المنطقة التركيز على تأكيد القيم الجمالية بما يساهم فى إبراز المناطق الأثرية فى أبهى صورها .

منطقة التجديد الحضرى

وتتمثل فى الكتلة العمرانية الرئيسية للمدينة وتخصص هذه المنطقة للإستخدام السكنى كاستخدام عام ويسمح بإنشاء كل الاستخدامات المرتبطة به مثل الخدمات التجارية والتعليمية والصحية والثقافية والإدارية ، وتتمركز المشروعات داخل هذه المنطقة حول رفع كفاءة نسيجها الحضرى وتجديده وتطوير خدماتها ومرافقها .

مناطق التحسين ورفع المستوى

ويشمل هذا النوع من المشروعات جزء من المنطقة الواقعة شرق السكك الحديدية ومنطقة العوامية ، ويجب العمل داخل هذه المناطق على الرفع من مستوى خدماتها ومرافقها وقيمها الجمالية بما يتناسب مع وقوعها داخل مدينة الأقصر

مناطق التحضير

ويضم هذا المشروع المبانى الريفية الواقعة فى شرق السكك الحديدية للعمل على تطويرها بما يتناسب مع تحضرها كجزء من مدينة الأقصر ، ويجب أن يتم ذلك من خلال تهيئة نسيجها العمرانى لاستيعاب المتطلبات العصرية للمرافق والخدمات مع العمل على تحسين مستوى الاسكان بها .

مناطق الطابع

وتشمل تلك المبانى الواقعة خارج الكردون المقترح سواء شرق السكة الحديد أو فى منطقة العوامية فى الجهة الجنوبية الغربية من المدينة للسكان وإظهار هذه المناطق بصورة مشرفة أمام السائحين .

التخطيط العام لمدينة الأقصر

تم فى عام ١٩٨٧ الانتهاء من إعداد التخطيط العام لمدينة الأقصر وتم عرضه على الأجهزة الشعبية والمحلية بالمدينة حيث تمت مناقشته والموافقة عليه ثم تم اعتماده من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمرانى فى نفس العام .

وقد بدأ التخطيط بدراسة المشاكل التى تواجه كل من المدينة وإقليمها ثم تحديد الأهداف التى يجب أن يتم إعداد التخطيط بما يكفل تحقيقها ، وبناء على ذلك ، تم توصيف الإستراتيجيات الواجب إتباعها لتحقيق أهداف التخطيط والتنمية ، وقد أستتبع ذلك الجزء من الدراسة إعداد دراسات تحليلية على المستوى الإقليمى ثم على مستوى المركز وأخيراً على مستوى المدينة ذاتها .

وقد انتهت هذه المجموعة من التحليلات بمجموعتين من المعطيات إحداهما للمدينة ذاتها والأخرى لامتدادها العمرانى ، فأما عن تحليلات المدينة فيمكن تلخيص معطياتها فى النقاط التالية :

* الطاقة الاستيعابية القصوى للمدينة تبلغ حوالى ٩٥ ألف نسمة بحيث تكون قادرة على توفير فرص العمل اللازمة لسكانها ودون أن يؤدى ذلك إلى تدهور فى خدماتها ومرافقها ، كذلك فإن الالتزام بالطاقة الاستيعابية للمدينة يمكن أن يسمح بحماية مناطقها الأثرية من التعديات والأراضى الزراعية المحيطة بها من الاستهلاك فى الأغراض العمرانية .

* دلت الدراسات على أن عدد السكان المتوقع للحيز العمرانى للمدينة سوف يبلغ ١٠٠ ألف نسمة فى عام ١٩٩٢ ويتزايد إلى أن يبلغ حوالى ١٤٥ ألف بنسمة فى عام ٢٠١٠ ، وحماية المدينة من التدهور يستوجب إيجاد بديل لاستيعاب الزيادة السكانية لكل من حيزها العمرانى ومركزها خارج الكتلة العمرانية ، وقد قدرت هذه الزيادة السكانية بحوالى ١٠٠ ألف نسمة حتى عام ٢٠١٠ .

* عدم زيادة سكان المدينة عن طاقتها الاستيعابية يستوجب البدء فوراً فى توفير البديل العمرانى القابل لاستيعاب السكان وهو ما يسمح بالتبعية بإمكانية تنفيذ توجهات التخطيط العام للمدينة بما يكفل الإرتقاء بها والحفاظ على ما تمثله من تراث إنسانى .

أما عن تحليلات الامتداد العمرانى للمدينة ، فيمكن تلخيص معطياتها فى النقاط التالية :

توصلت تحليلات الدراسة إلى أفضلية إقامة محور للتنمية العمرانية يحتوى على أقطاب للجذب العمرانى تعمل على أستيعاب الزيادة السكانية لمدينة الأقصر ومراكزها الإدارى .

فى حالة إقامة المحور من ثلاثة تجمعات عمرانية فيكون أقربها إلى الأقصر قائم على الخدمات السياحية ، (وأطلق عليه بعد إسم «طيبة الجديدة») وثانيها بجوار مناطق الاستصلاح الزراعى بوادى اللقيطة (الواقع على بعد حوالى ٥٠كم من الأقصر) أما ثالثها فيقع بين التجمعين السابقين فى منتصف محور التنمية العمرانية ليربط بينهما ويقوم على التصنيع الزراعى بالإضافة إلى الخدمات الإدارية والتجارية .

يبلغ إجمالى عدد سكان المحور العمرانى حوالى مائة ألف نسمة وبحيث يتراوح عدد سكان كل من تجمعاته الثلاث ما بين ثلاثون وخمسة وثلاثون ألف نسمة ، وقد دلت الدراسات على أن أكثر المواقع ملاءمة لإقامة مدينة طيبة الجديدة يقع على مسافة حوالى ١٤ كم من مدينة الأقصر على بعد ٧ كم إلى شمال المطار الدولى .

(١-١) أهم توجهات التخطيط

* الضفة الغربية للمدينة : تأكيد حظر إقامة أية منشآت منطقة حرم الآثار باستثناء المنشآت السياحية الخفيفة وإيقاف أية أعمال خاصة بتطوير وتحسين القرى الملاصقة للآثار لاسيما قرية القرنة تمهيداً لنقل سكانها إلى مناطق يراعى فيها توافر فرص العمالة كذلك تحديد مداخل ومخارج المنطقة الآثرية وإقامة مراكز للخدمات السياحية بها .

* المناطق الأثرية بالضفة الشرقية : حماية معابد الكرنك والاقصر من كافة التعديات العمرانية وإزالة تلك الواقعة داخل حرميهما .

مدينة أسوان

الدكتور عماد سامى يوسف
مدرس الجغرافيا بآداب أسيوط

مقدمة

مدينة أسوان أحدى مدن مصر العليا ، ذات أهمية إستراتيجية واقتصادية . خاصة لكونها . حاضرة محافظة أسوان وبوابتها الرئيسية .

ويذكر أيبرز Ebres أنه عند أسوان يوجد مدخل مصر ولذلك كان اسم Soun فى اللغة المصرية القديمة بمعنى السماح بالدخول ومنه جاء الاسم اليونانى Syene وفى العهد البلطى تحول الاسم وأصبح سنو Sunnu ؛ إلا أن الكتاب الأقباط أطلقوا على تلك المدينة اسم سوان Coyan واستمرت المدينة تسمى بهذا الاسم « سوان » حتى جاء الفتح العربى لمصر وعرب العرب كثيرا من الأسماء الرومانية وأضافوا حرف الألف أمام الاسم إلى كثير منها لتسهيل نطقها مثل أسيوط وأخميم وبذلك تحول الاسم « سوان » إلى أسوان [1]

المبحث الأول : الموقع والخصائص الموضعية

أ- موقع مدينة أسوان

يرى بيرى Barry أن أول سؤال يفرض نفسه على دراسى العمران هو أين تقع المحلة العمرانية ؟ وما هو الموضع الذى تمثله الأرض التى تقوم عليها ولماذا نمت فى هذا المكان دون الأماكن الأخرى ؟ وما هى الأسباب التى ساعدت على نشأتها ؟ وتقع مدينة أسوان على الشاطى الشرقى للنيل عند دائرة عرض ٢ ٢٤ شمالاً وخط طول ٥٣ ٣٢ شرقا وعلى ارتفاع ٨٥ متر فوق

(١) عطيات عبد القادر حمدى ، الجغرافية التاريخية لمدينة أسوان ، مجلة كلية البنات عين شمس ، سنة ١٩٦٧ ، ص ١٠٦-١٠٧

سطح البحر . [1] وتبعد عن القاهرة بنحو ٨٧٩ كيلو متر وخزان أسوان بنحو ٥ كيلو متر وشمال السد العالى بحوالى ١٣ كيلو متر ولاشك أن هذا الموقع جعلها بوابة مصر الجنوبية وحلقة الربط بين شطرى وادى النيل ونقطة الاتصال بين مصر وأفريقيا ومشتى مصر الأول .

وكان لموقع أسوان فى مفترق طرق النقل والمواصلات الحديثة والنيل من جانبها الغربى وخط السكة الحديد والطرق البريه المرصوفة أثر فى جعلها مركزا مهما من مراكز النقل فى العصر الحديث ، وكما أدى رصف طريق أسوان / أبو سمبل بطول ٢٥٠ كيلو متر جعلها المنفذ الرئيسى للتجارة والنقل لحوض مركز كوم أمبو ودر او فضلاً عن موقعها على الطريق بين القاهرة/ الشلال ، إلى جانب موقعها على الطريق الملاحى النهرى بين القاهرة والشلال، ولها عليه ميناء نهرى هام للسفن النيلية هو ميناء السد العالى . [2]

وترتبط مدينة أسوان بخطوط طيران منتظمة بكثير من المدن المصرية ويعد مطار أسوان الدولى ثانى أكبر مطارات الجمهورية بعد مطار القاهرة الدولى وقد بلغ عدد المسافرين بالرحلات الخارجية والداخلية من وإلى مطار أسوان حوالى ١٥– ٣١٤ مسافرا عام ٢٠٠٠ م

فضلا على أن موقع المدينة بين حافة الهضبة الشرقية والنيل جعلها تتمتع بحصانة طبيعية من ناحيتها الشرقية والغربية وحداً طبيعيا كان له الأثر الأكبر فى امتدادها بطول النيل ، وهكذا تضافرت كل الأبعاد فى موقع مدينة أسوان الأقليمى ليجعل منها نقطة إستراتيجية لها أهمية خاصة فى الاتصال بين المدن المختلفة داخل الجمهورية وخارجها . وأهلتها لأن تكون مدينة تجارية .

(ب) موضع مدينة أسوان .

يلعب الموضع Sit دورا رئيسيا فى نشأة ونمو وتطور المحلات العمرانية ، فكل ظاهرة عمرانية لها جوانبها الموضعية الخاصة بها ، والتى تؤثر فى نموها وتطورها لذلك كانت خصائص الموضع شديدة المحلية ولا تتكرر عادة[3] .

* وسوف نتناول فى هذا الجانب دراسة الموضع الذى قامت عليه مدينة أسوان وظروف الموضع التى مكنتها من التوسع العمرانى دون صعوبات أو عوائق وذلك من خلال دراسة السطح وكذلك الأحوال المناخية لعناصر المناخ المختلفة من رياح وحرارة ورطوبة وأمطار وما يتعلق بها .

---

(١) التحديد مستخلص من واقع الخرائط الطبوغرافية ١ : ١٠٠٠٠ ط ١٩٨٦ .

(٢) عمر محمد على ، مدينة أسوان – دراسة فى جغرافية المدن ، دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة حلوان سنة ٢٠٠١ ، ص ٢٤

(٣) أحمد على إسماعيل ، دراسات فى جغرافية المدن ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، سنة ١٩٩٣ ، ص ص ٢٥١–٢٥٢

اما عن أثر السطح ، فهو متجانس فى ارتفاعه ويتسم بعدم التعقيد والتفاوت فى المناسيب أو اتجاه الانحدار فى الضفة الغربية للنيل ، ولكن يتناثر فوق سطح المنطقة عدد من التلال الصغيرة الحجم يتراوح أرتفاعها فوق سطح الأرض بضعة أمتار حيث يهبط المنسوب باتجاه النيل إلى ٩٥ متراً تشرف عليها فى شكل منحدرات شديدة الانحدار ، وترتفع مدينة أسوان حوالى ٨٥ متراً فوق سطح البحر ، وتنقسم من الناحية التضاريسية إلى :

الجزء السهلى من المدينة الذى يتصف بضيقه واختناقه عند أسوان ولا يزيد اتساعه فى بعض أجزائه على عشرات الأمتار ، ويتسع فى الجنوب ويقل كلما اتجهنا شمالاً ، وبالتالى تحتل أسوان المرتبة الأخيرة بين المدن المصرية من حيث مساحة سهلها الفيضى ،وذلك لاختناق أرضها وانحصارها بين حافات مرتفعة من الصخور الرملية .

الجزء المتوسط الارتفاع وهو عبارة عن ربوة عاليه تمثل أسوان القديمة والتى أخذت تتسع غربا وشمالاً ، وأخيراً المنطقة شديدة الارتفاع والتى تمتد فى شرق أسوان .

وقد أثرت التضاريس فى نمو المدينة فأخذت شكلا طولياً أرتبط بموقعها فى الوادى الضيق الذى كونه نهر النيل ، كما أثر النيل فى المدينة كأحد الموارد المائية الهامة التي أثرت في النمو كعامل جذب سكانى .[1]

وإذا كان العرض السابق قد أوضح أثر السطح فى مدينة أسوان فإن الجيولوجيا أثرها أيضا فى موضع مدينة أسوان وبالاستعانة بالأبحاث الجيولوجية لمنطقة أسوان والتى قامت بها بعض الجهات العلمية المختلفة [2]

يمكن تحديد العلاقة بين عمران المدينة والتكوين الجيولوجى من خلال تتبع التكوينات الجيولوجية فى مختلف العصور والأزمنة على النحو التالى :[3]

١ – **الصخور النارية والمتحولة** : وتتمثل فى مناطق محدوده المساحة فى شرق وغرب المدينة ، وتغطت معظمها بطبقات من الرمال يختلف سمكها من مكان لأخر ، مما يصعب رسم خريطة جيولوجية دقيقة للمنطقة ومع ذلك يمكن استنتاج أن عدد وحجم مناطق بروز الجرانيت تقل تدريجيا فى الاتجاه الغربى نحو النيل ، كما تقل أيضاً فى اتجاه الشمال ولكن بدرجة أقل .

٢ – **صخور الزمن الثانى** : وتتمثل فى تكوينات الحجر الرملى النوبى وهى ترجع إلى الكريتاس الأسفل وتأتى الأهمية الاقتصادية لهذه التكوينات فى احتوائه على بعض الخامات الفلزية بالمنطقة ولعل أهمية الحديد الذى يتم استغلاله فى منطقة أبو عجاج شمال شرق أسوان ويمتد الخام فى مناطق أخرى جنوباً حتى وادى حلفا . أما تكوينات الكريتاس الأعلى التى تعرف باسم تكوينات الداخلة فهى قليلة الانتشار ، وتظهر على الجوانب الشرقى للمدينة .

---

(١) عمر محمد ، مرجع سابق ذكره ، ص ٥٠٨

(٢) أحمد عاطف درير ، الثروات التعدينية لأقليم أسوان ، الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ، القاهرة ، ١٩٨٩م

( ) معهد التخطيط القومى ، الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر ، القاهرة ، ١٩٧٨م

(–) عيس على إبراهيم ، محافظة أسوان – دراسة فى جغرافية التنمية الاقتصادية ، دكتوراه غير منشورة آداب – الإسكندرية ، سنة ١٩٨٤ ، ص ص ١١-١٨

(٣)عمر محمد على محمد ، مرجع سبق ذكره ، سنة ٢٠٠١ ، ص ص ٢٦-٣٣ .

٣ – **تكوينات الزمن الثالث** : وهى تشغل مساحة كبيرة تمتد إلى الجانب الشرقى للنيل خصوصاً فى القسم الجنوبى للمدينة ويقل وجودها فى القسم الشمالى منها وينتهى إلى هذه التكوينات كل من جبل طابيه الشيخ وجبل إبراهيم باشا وجبل الدريسة فى الجنوب الشرقى ومنطقة الناصرية فى الشرق ومناطق كسر الحجر والسيل الجديد والخزان شرق .

٤ – **تكوينات الزمن الرابع** وتمثلها التكوينات الأرسابية التى تنتمى إلى البلايستوسين والحديث وهى ناتجة عن فعل عوامل التعرية المختلفة ، وتعتبر المياه الجارية العامل الرئيسى الذى قام بنقل وإرسابات هذه التكوينيات التى تتمثل فى نوعين هما إرسابات نهر النيل الفيضية الحديثة ، وإرسابات الأدوية الجافة التى حدثت فى البلايستوسين وقد تختلط هذه الآرسابات مع بعضها البعض فى كثير من الأماكن[١] ، وهذه الآرسابات تنتشر فى مناطق الحكروب وكسر الحجر والطامية والسيل الجديد والناصرية ومرتفعات الشيخ هارون والشلال .

كما توجد تكوينات سميكة من الطمى النيلى الذى ينتمى إلى أواخر العصر الحجرى القديم على طول جانبى وادى النيل بمناسيب تقل تدريجيا كلما اتجهنا صوب الشمال بنحو ٣٠ متراً فوق منسوب السهل الفيضى الحالى إلى حوالى ست أمتار من مدينة أسوان .[٢] ولقد أدى أرساب الطمى السبيلى إلى غلق مخارج الأودية الرافده التى تنحدر من الهضبة الشرقية إلى وادى النيل فى منطقة أسوان مما يشير إلى أن الظروف الصحراوية قد سادت منطقة أسوان فى نهاية العصر الحجرى القديم الأوسط .

وتبين مما سبق توافر التكوينات الجيولوجية فى منطقة المدينة مثل الرخام والجرانيت والحجر الرملى النوبى والطفلات وهذه الصورة للتكوينات الجيولوجية تعطى موشراً قوياً بأن احتمالات التوسع والنمو العمرانى للمدينة ستكون مستمرة .

أما فيما يختص بالمناخ فإنه يعد أحد العوامل الموضعية الهامة التى تلعب دوراً رئيسيا فى نشأة المحلات العمرانية واتجاه عمرانها ، وهندسة مبانيها وطرقها ، فمعظم الدراسات التخصيصية الحديثة تهتم بعناصر المناخ اهتماما كبيراً على أساس أنه له دوراً كبيراً فى تحيد استخدامات الأراضى خاصة الصناعية (فى مصرف الرياح) والسكنية ، فى مهب الرياح) كما أن له دور فى تحديد جبهات النمو العمرانى وشكل المبانى واتجاه محاور الطرق لدلك استحوذت دراسة عناصر المناخ على اهتمام الدراسيين خاصة فى المراحل الأولى من مراحل التخطيط .[٣]

وفى ضوء موقع مدينة أسوان وموقعها الجغرافى يتضح أن مدينة أسوان تقع ضمن النطاق الصحراوى الجاف ،ولمعرفة الأصول المناخية الرئيسية من حرارة ورياح ورطوبة وما يرتبط بها .

---

(١) عيس على إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧

(٢) عمر محمد على ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٩ – ٣٠ .

(3) Morurine, J, Urban Climate and Human Ecology , Journal of Geageaphy, Vol. 74, Feb., 1975, p. 71.

وكذلك تتباين درجات الحرارة داخل مدينة أسوان نتيجة تباين منسوب السطح ، ففى الأجزاء المرتفعة تسود الحرارة المعتدلة وتنخفض نسبة الرطوبة صيفاً كما فى مناطق (الشيخ هارون والطابية ومدينة نصر والشلال) وهو ما يجعل الطلب على أراضى هذه المناطق فى أغراض السكن أكثر ارتفاعا حيث تقل درجة الحرارة بعض الشيء عن مناطق المدينة الأخرى والتى تقع على منسوب أدنى .

٢- **الإشعاع الشمسى** : يعتبر من أهم العوامل المؤثرة فى درجة الحرارة وخاصة فى فصل الصيف وذلك نتيجة لطول مدة السطوع فمن خلال الجدول (٢) والشكل (٢) واللذين يوضحان متوسط عدد ساعات سطوع الشمس فى مدينة أسوان الفترة ما بين (١٩٩٠ – ٢٠٠٠) يتضح ما يلى :

جدول (٢) المتوسط الشهرى لعدد ساعات سطوع الشمس :

فى مدينة أسوان فى الفترة (١٩٩٠ / ٢٠٠٠ م)

الشهور	يناير	فبراير	مارس	إبرايل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط السنوى
المتوسط اليومى	١٠,٩	١١,٤	١٢,٥	١٣,٢	١٣,٤	١٣,٥	١٣,٥	١٢,٧	١٢,٤	١١,٢	١١	١٠,٩	١٢,٢
المتوسط الشهرى	٤٠٦	٤٧١	٥٤٧	٦١٩	٦٣٩	٦٦٤	٦٥٢	٦٤٠	٥٩٢	٤٩٨	٤٢٦	٣٧٥	٥٤٤,١

المصدر : الهيئة العامة للأرصاد الجوية ، سجلات المناخ ، بيانات غير منشورة

إن مدة سطوع الشمس طويلة بحيث تزيد ٦٥٢٩ ساعة سنوياً وبمتوسط يومى قدره ١٢,٢ ساعة تقريبا يرتفع إلى ١٣,٢ ساعة فى شهور الصيف فى حين تبلغ حوالى ١٣ ساعة فى الربيع فى مقابل ١١,٥ ساعة للخريف و ١١,١ ساعة فى الشتاء وذلك نظراً لقلة السحب المتكاثفة والتمييز بطقس صحو معظم أيام السنة شأنها فى ذلك شأن بقية المحطات فى مصر العليا .

تحظى شهور الصيف بأطول مدة سطوع بمتوسط قدره ٦٥٢ ساعة شهريا خلال فترة الصيف الحار بينما تسجل شهور الشتاء أقل مدة سطوع بمتوسط قدره ٤١٧,٣ ساعة شهرياً – وكما يتضح فإن الفرق بين أطول مدة سطوع وهى خلال شهر يونيو وأدناه خلال شهر ديسمبر نحو ٢٨٩ ساعة .

٣- الرياح : من خلال الجدول (٣) والذى يوضح اتجاه الرياح السائد فى مدينة أسوان وعن طريق ما توضحه ورده الرياح الشهرية شكل (٣) يتضح ما يلى :

جدول (٣) النسبة المئوية لاتجاهات الرياح فى فصول السنة أسوان ٢٠٠٠ م

فصول السنة	النسبة المئوية لاتجاهات الرياح								فترة السكون
	شمال	شمال شرق	شرق	جنوب الشرق	جنوب	جنوب غرب	غرب	شمال غرب	
الشتاء	٤١,٥	٥,٠	,٦	,٣	,٥	,٧	١٠,٢	٨,٠	٣٣,٢
الربيع	٤٢,٥	٥,٧	١,٢	,١	١,٧	١,٤	٢,٢	٧,٨	٣٦,٥
الصيف	٣٩	٤,٢	,٣	,٢	,٨	١,٣	٤,٠	١,٢	٤٩
الخريف	٤٧,٥	٦,٧	,٨	,٤	,٤	,٥	١,٢	٧,٨	٣٤,٧
المتوسط	٤٢,٦	٥,٤	,٧	,٣	,٨	١,٠	٤,٤	٦,٤	٣٨,٤

المصدر : الهيئة العامة للأرصاد الجوية ، سجلات المناخ ، بيانات غير منشورة .

إن الرياح الشمالية هى الرياح السائدة فى مدينة أسوان حيث تشكل نحو ٤٢,٦ ٪ من مجموع نسب هبوب الرياح فى مدينة أسوان ومع ذلك تتباين نسب هبوب هذه الرياح وفق فصول السنة من شهر لآخر ونظراً لأن الرياح الشمالية هى السائدة وتعمل على تلطيف درجة الحرارة فإن التوسع العمرانى كان يتجه شمالاً منذ العصر الفرعونى للاستفادة من أثر هذه الرياح ، والمناطق الصناعية تقع إلى الجنوب فى منصرف الرياح السائدة ، أى أن اتجاه الرياح قد أثر على اتجاه نمو المدينة وأيضا فى تكوين السهل الفيضى حيث دفعت الرياح مياه النهر بثبات واستمرار نحو الجنوب الشرقى، أى يميل النهر إلى النحت فى الجهة اليمنى منه ، وإلى الأرساب على الجانب الأيسر .[(١)]

- يوضح الشكل (٣) تردد الرياح فى اتجاهات أخرى إلا أنها تكون قليلة فهى تعتبر فى عداد الرياح المتقلبة التى تهب لفترات قصيرة ، كذلك يتضح أن أكبر نسبة لهدوء الرياح تحدث فى شهور فصل الصيف .

٣- الرطوبة النسبية : - من خلال الجدول (٤) والشكل (٤) واللذين يوضحان المعدلات الشهرية النسبية فى مدينة أسوان يلاحظ ما يلى :-

(١) محمد صفى الدين أبو العز ، مرفولوجية الأراضى المصرية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٦٦ ، ص ١ .

جدول (٤) المعدلات الشهرية للرطوبة النسبية والتبخر فى مدينة أسوان عام ٢٠٠٠ م

الشهور / الظاهرة	يناير	فبراير	مارس	إبرايل	مايو	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل السنوى
الرطوبة النسبية ٪	٣٦	٢٩	٢٢	١٩	١٦	١٧	٢٠	٢٢	٢٤	٢٧	٣٤	٣٩	٢٥,٤
التبخر/مم	١٠,٣	١٣,٨	١٧,٥	٢١,٤	٢٤,٧	٢٧,٣	٢٥,٩	٢٤,٨	٢٣,٣	٢١,٣	١٤,٨	١٢,٢	١٩,٨

المصدر : الهيئة العامة للأرصاد الجوية ، سجلات المناخ ، بيانات غير منشورة .

– بلغ المتوسط السنوى للرطوبة النسبية فى مدينة أسوان حوالى ٢٥,٤٪ وتبلغ الرطوبة النسبية أدناها فى فصل الربيع وخاصة فى مايو ١٦ ٪ وأقصاها فى فصل الشتاء وخاصة فى شهر ديسمبر ٣٩٪ ويعزى ذلك إلى انخفاض درجات الحرارة وازدياد نسبة الرياح الجافة القادمة من الصحراء فى فصل الشتاء – وهو الأمر الذى يقلل من حدة الإحساس بالبرد فى المدينة شتاءاً ، اما انخفاض معدل الرطوبة النسبية فى فصل الربيع فيعزى إلى هبوب رياح الخماسين .[1]

وتعتبر العلاقة بين الرطوبة النسبية ودرجات الحرارة من أكثر الدراسات المناخية أهمية فى جغرافية المدن ، لان إحساس الانسان بالحرارة يزداد مع ارتفاع نسبة الرطوبة فى الهواء وينعكس بالطبع على نشاط الإنسان .[2]

ويوضح الشكل ( ) أن الظروف المناخية فى مدينة أسوان ملائمة تماما لظروف كفاءة العمل والراحة خلال معظم شهور السنة ، بل إن انخفاض الرطوبة النسبية خلال شهور الصيف تخفف من إحساس الإنسان بالحرارة حتى عندما تتجاوز الخمسين درجة مئوية .

٤– **التبخر** : – ترتفع معدلات التبخر بنسبة واضحة فى أسوان لارتفاع درجات الحرارة وطول فترة الإشعاع الشمسى وهبوب الرياح الشمالية واتجاهاتها المختلفة ويبلغ معدل التبخر أقصاه خلال شهور يونيو فى المقدمة بمعدل ٢٧,٣مم /شهر وتصل أدناها خلال شهور الشتاء وخاصة شهر ديسمبر ويناير وتصل إلى ١٠,١مم/شهر . وعلى أى حال فإن هذا الإقليم يعد من أكثر جهات مصر جفافاً .

(١) عمر محمد على ، مرجع سبق ذكره ، سنة ٢٠٠١ م ، ص ص ٥٥–٥٦ .

(٢) محمد صبحى عبد الحكيم ، ماهر الليثى ، علم الخرائط ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة سنة ١٩٨٥ ، ص ٣٨٢

٥- **الأمطار** : - تستقبل مدينة أسوان كميات محدودة من الأمطار وتشير مصادر البيانات المناخية إلى أن المتوسط السنوى فى المدينة يزيد قليلاً عن المليمتر الواحد واتضح أن أقصى عاصفة مطيرة سجلتها مدينة أسوان هى ٧ ملليمتر بتاريخ أبريل ١٩٦٨م .(١)

- ومن خلال العرض السابق للظروف المناخية التى تحيط بمدينة أسوان والتى يمكن أن تعطى صورة مقربة عن الأحوال المناخية فى مدينة أسوان والتى اتضح من خلالها سيادة ظروف المناخ الصحراوى الجاف ، إلا أن المرء يكاد يحس مع اقترابه من عمران المدينة أنه أمام مناخ خاص Micro - climate نشأ من تغير الإنسان للسطح الطبيعى للأرض وطبيعة الحياة المدنية الحديثة فى المدينة ، فالكتل المتراصة من المبانى والتى تغطى مساحة واسعة من المدينة والشوارع والأزقة الملتوية واستخدام أجهزة التكييف واستخدام وسائل المواصلات وخاصة السيارات ، كذلك كثافة استخدام المسطحات الخضراء والأشجار والشجيرات ، وإنشاء بحيرة ناصر ، أدى إلى أن يكون مناخ مدينة أسوان مناخ محلى خاص ، بل أن المرء يكاد يحس باختلافات موضعية فى المناخ داخل المدينة خاصة بين منطقة القلب التجارى وبين الأجزاء المطلة على نهر النيل وبحيرة ناصر وبين المناطق السكنية الأخرى داخل مدينة أسوان .

- ولاشك من أن العناصر المناخية أثرت فى النواحى العمرانية لمدينة أسوان فالأجزاء القديمة من المدينة مثل (السيل الريفى وخور عواضة والناصرية والجزيرة والحكروب وعزب كيما) مبانيها من الطين والأحجار والأسقف من الخشب والجريد لكى تحافظ على درجة حرارة المسكن من الداخل كما أنها تعزلها عن تأثير درجة الحرارة الخارجية بقدر كبير ، أما الأجزاء الحديثة من المدينة فقد استخدمت المواد العاكسة كالرخام لتكسية جدران المساكن والمحلات التجارية الكبيرة ، كما شاع استخدام الطلاء الأبيض .

المبحث الثانى : نشأة المدينة وتطورها : -

لاشك أن مدينة أسوان ليست حديثة بل ترجع نشأتها إلى زمن قديم ، وتتلخص أهميتها فى كونها نقطة على الحدود المصرية الجنوبية ، حيث ظهرت الحاجة إلى وجود مدينة فى هذا الموضع

---

(١) وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة ، التخطيط العام لمدينة أسوان – ١٩٨٦ – ٢٠١٠ ، القاهرة ، سنة ١٩٩٨ .

منذ أقدم عصور التاريخ ، وكانت المدينة تتحرك عن موقعها من عصر إلى عصر ولكنها بقيت على مدى العصور فى نفس الموضع لتمثل حدود مصر الجنوبية كما يلى :

١- العصر الفرعونى : أهتم المصريون القدماء بالبلاد الجنوبية وأنشئوا مدينة أبو Abu لتكون عاصمة المقاطعة الأولى فى عهد الأسرة السادسة ، وقد ترجمها اليونانيون باسم الفنيتين .

وجزيرة الفنيتين (واسمها الحديث جزيرة أسوان) تقع إلى غرب مدينة أسوان ويفصلهما شريط من مياه النيل يبلغ عرضه حوالى ١٥٠ متراً ، ويوجد فى الطرف الجنوبى لهذه الجزيرة آثار قديمة لمعابد ومقابر فرعونية .

شكل (   ) ولم تكن أهمية الفنيتين أنها أكثر أهمية من أى مدينة أو مقاطعة أخرى فى وادى النيل فحسب بل جاءت أهميتها لموقعها الجغرافى وسط أراضى إقليم صحراوى ، فأصبحت بالنسبة له محطه للاستراحة من عناء السفر الطويل عبر تلك الصحارى الموحشة ، ويرى جومار أن الفنيتن كانت فى هذه العهود القديمة مفتاح مصر الجنوبى .[1]

وقد كانت الفنيتين إحدى مدن الحدود الجنوبية ولم تقتصر أهميتها على هذا وإنما كانت لها مكانة سياسية كبيرة فمعظم الذين كتبوا عن حكومة مصر وإداراتها ذكرو أنه كان يوجد فى الفنيتين حكومة مستقلة تحت اسم حكومة الفنتين ، ويرى جومار « أنه لا يعقل أن تكون هناك حكومة مستقلة فى جزيرة صغيرة مثل هذه الجزيرة ، لذلك رجح « جومار » أن تكون ولاية أو حكومة على كل الجزر المتناثرة فى مجرى النيل جنوب سين بما فى ذلك جزيرة فيله نفسها . ويرجع البعض أن نشأة مدينة أسوان كانت نشأة مزدوجة إحدهما على شاطئ النيل (برية) وتقع على ربوة مشرفة علية والأخرى جزيرة الفنتين (بحرية) وسميت المدينتان بنفس الاسم وهو (أبو) ولذلك جاء الخلط ولم يذكر الموضع إلا باسم واحد ، وربما كانت المدينتان متبادلتين الأهمية فى العهود المختلفة .

٢- العصر البطلمى الرومانى : نشأت مدينة سبين على أنقاض مدينة (أبو) البرية وزادت أهمية هذه المدينة فى العهد اليونانى ليس من الناحية العسكرية أو التجارية فحسب بل من الناحية العالمية حيث اتخذ كل من « أراتوستين وبطليموس . . وغيرهم » موضع مدينة Syen مكاناً لتحديد أبعاد الأرض ، واستفادت الدولة بتلك القياسات فى تحديد حدود المقاطعات الشمالية والجنوبية وسجلت فى دفاتر الحكومة – أو فى دفاتر الضرائب – ومن هنا جاءت الأهمية الكبرى لمدينة

---

(١) عطيات عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، سنة ١٩٦٧ ، ص ص ١٠٨ – ١١٢

سيين ، ويتضح ذلك من قول على باشا مبارك (لم يكن أشهر من هذه المدينة بين الجغرافين فى الأزمان القديمة) [١]

– وتقع مدينة سبين إلى الجنوب الغربي من أسوان الحديثة ويحيط بها النيل من الغرب كما يحف بهـا من الشرق تلال من الجـرانيت ، وتقع على منحدرات تلك التـلال بعكس كل المدن المصرية التى نشأت فى الوادى السهلى .

– وفى أواخر العصر الرومانى أصبحت المدينة ملجأ للفارين من اضطهاد الرومان وحكامهم الوثنيين [٢] فساعد ذلك على بروز أهمية أسوان الدينية فى انتشار المسيحية فى بلاد النوبة والسودان ومازالت قرى النوبة تحمل أسماء مسيحية حتى الآن .

٣- فى العصر العربى : – انتشر الإسلام فى أسوان منذ الفتح العربى لمصر عام ٢١هـ (٦٤١)م وكان عاملاً جديداً فى تطور مدينة أسوان ، إذ تغير اسمها إلى أسوان وأخذ العرب فيما بعد يشيدون المبانى على أنقاض المدينة القديمة ، وعلى منحدر بسيط من الأرض وبنى سور حولها يصل حتى حافة الهضبة الشرقية ويسير بمحاذاتها ، ويعتقد أن المدينة قد اتخذت موضعها نحو الشمال قليلا عن موضعها القديم بدليل أن السور الذى بنى حولها كان يبعد حوالى ٣٠٠ متر عند حدود المدينة القديمة [٣]

وكانت أهمية المدينة تزداد فى عصور الأطمئنان والسلام وقوة الحكومة المركزية فى مصر ويتضح ذلك وصف المقدسى فى القرن العاشر الميلادى ، أما الصعيد فقصبتها أسوان [٤] ويصفها المقريزى فى القرن العاشر الميلادى (هى ثغر من ثغور الإقليم يفصل بين النوبة وأرض مصر) [٥] أما حينما تضعف فكانت المدينة تنهار ويطمع فيها سكان الجنوب من أهل النوبة أو البدو من الصحارى ويتضح ذلك من قول الإدريس فى القرن الثانى عشر (أسوان بلد صغير من ثغور النوبة وهى آخر بلاد الصعيد)

٤- فى العصر الحديث : – شهدت منطقة أسوان منذ الفتح العثمانى لمصر فى بداية القرن السادس عشر تغييرات فى حدودها الإدارية فقد أصبحت ثغراً لولاية جرجا وتشير المصادر لتاريخية إلى اهتمام السلطان سليم الأول بحدود مصر الجنوبية .

---

(١) على باشا مبارك ، الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة ، الشهيرة طبعة أولى بولاق ، سنة ١٣٠٥ ، ص ٦٤ .
(٢) بتلر ، فتح العرب لمصر – ترجمة محمد فريد أبو حديد ، القاهرة ، سنة ١٩٤٦ ، ص ٣٢٨ .
(٣) على باشا مبارك ، الخطط ، ص٨ ، ص ٦٥
(٤) المقدسي ، أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم ، طبعة ليدن ، ١٩٠٦م ، ص ٢٠١
(٥) عطيات عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، سنة ١٩٦٧ ، ص ١٢١

وقد وجد مسجد فى أسوان منقوش عليه اسم سليم مما يرجع أنه بنى مدينة فى هذه المنطقة تقع إلى الشمال الشرقى من المواضع القديمة لمدينة أسوان . وعلى أساس هذه المدينة نشأت نواة أسوان الحديثة فى الجزء السهلى مشرفة على نهر النيل وهو جزء ضيق الرقعة ويقل كلما اتجهنا شمالاً ، ثم امتدت المدينة فى القسم المتوسط الارتفاع على ربوة مرتفعة أخذت هى الأخرى تتسع نحو الغرب والشمال ، وهكذا أثرت الظروف الجغرافية فى المنطقة وجعلت مدينة أسوان تتخذ شكلا طوليا شريطيا فرضه الموضع الذى نشأت فيه محصورة بين حافة الهضبة وشاطىء النيل فى هذا الجزء الضيق من الوادى[1] .

النمو العمرانى لمدينة أسوان : – مرت مدينة أسوان فى نموها وتطورها بعد مراحل هى : –

الفترة الأولى (١٩٠٠ – ١٩٥٠)

منذ أوائل القرن الحالى نمت مدينة أسوان حول النواة القديمة من مجرد قرية فى عام ١٩٠٧ إلى بلدة في عام ١٩٢٧ ثم إلى مدينة فى عام ١٩٤٧ ، وكان يغلب على المدينة الطابع الريفى ومجموعات من الأسواق الشرقية تخترقها شوارع ضيقة سيئة الصرف وغير مرصوفة كما هو واضح من الصورة ( ) بحيث تعطى انطباعا للمدن العربية القديمة حيث الصاغة والأسواق الشرقية وانتشار الأحياء التى تعتمد على أنواع الحرف اليدوية والعطارة وغير ذلك .

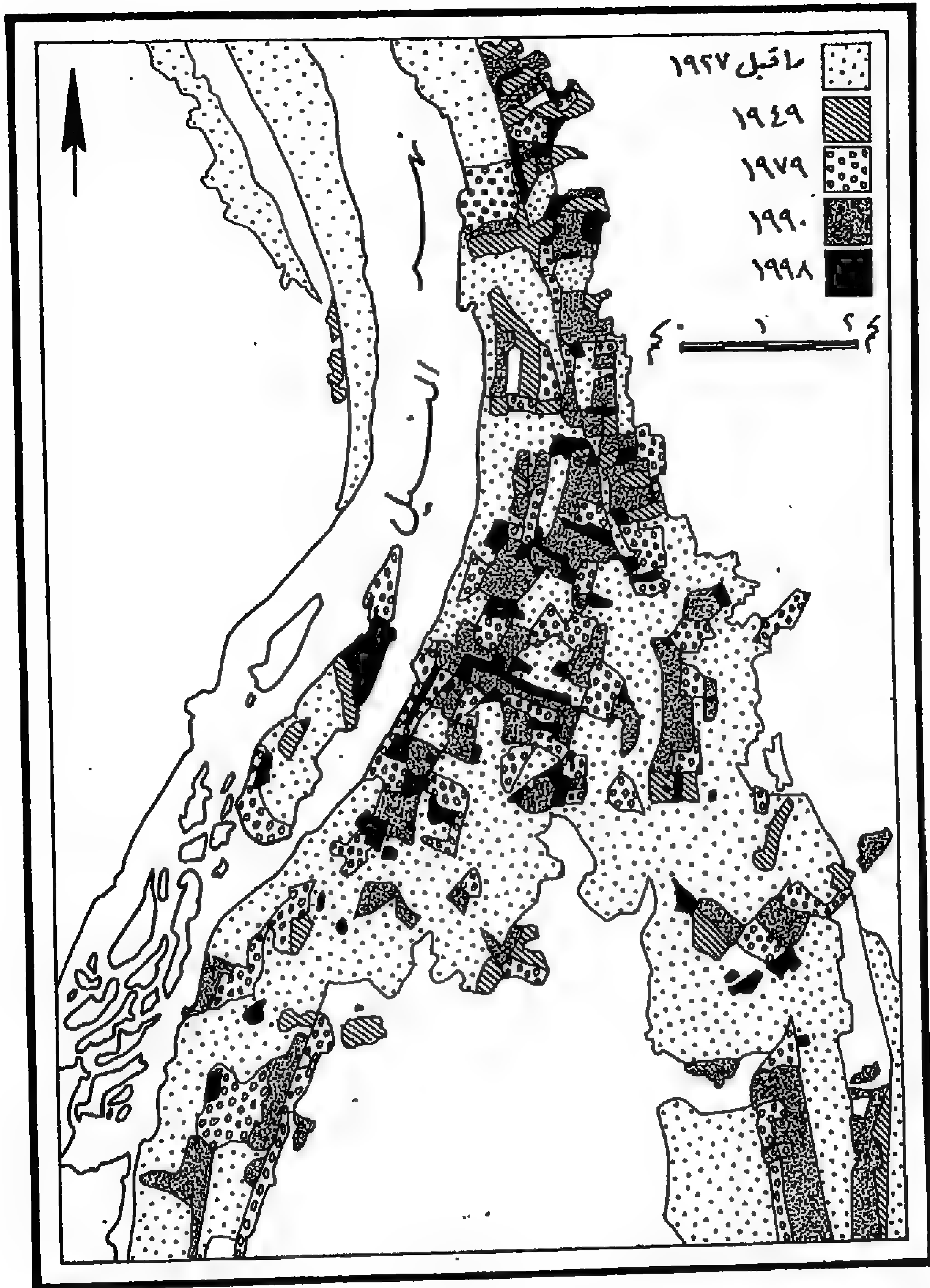
وقد خططت المنطقة التى استحدثت عمرانها فى هذه الفترة على نظام قطع الشطرنج القائم الزوايا والتى تتوسطها بعض الميادين مثل (ميدان الحاج حسن – وميدان السوق) . ومن أهم العوامل المؤثرة فى النمو العمرانى لمدينة أسوان فى هذه الفترة هو إنشاء المجلس المحلى ومجلس المديرية عام ١٩١٠ وكان من أهم أعماله فى هذه المرحلة هو إنشاء عدد من المبانى الخاصة بالخدمات ولعل أهمها تطوير منطقتى الحدادين وبركة الدماس .

المرحلة الثانية (١٩٥٠ – ١٩٧٩)

فى بداية الخمسينات زاد الاهتمام بأسوان فتم استغلال مناجم الحديد ثم أنشئت مصانع السماد ومحطة الكهرباء خزان أسوان مما ترتب على ذلك بناء مناطق جديدة لتفى بحاجة الزيادة المطردة فى عدد السكان ولذلك بدأ السكن يميل إلى المناطق الأقل ارتفاعا وانحداراً وظهرت المساكن المتعددة الطوابق وبحلول نهاية الخمسينات أصبحت مدينة أسوان تشمل تقريبا الأجزاء الرئيسية داخل شبكة الطرق الرئيسية الموجودة حالياً والتى تأخذ شكل المثلث أضلاعه الثلاثة هى الكورنيش ومصنع كيما وطريق كسر الحجر .

---

(١) عطيات عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، سنة ١٩٦٧ ، ص ١٢٢ .



المصدر / الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة .

مراحل النمو العمرانى لمدينة أسوان شكل (١)

– وعندما بدأ العمل فى مشروع السد العالى كان هذا إيذانا بحدوث تغيير شامل نحو إعادة تخطيط المدينة حتى يمكنها من استيعاب الأعداد الضخمة من العاملين . وهذه المناطق هى مدينة صحارى سيتى على الجانب الغربى للسد العالى – كما امتدت المدينة نحو الشرق والجنوب الشرقى والجنوبى بإنشاء مناطق سكنية جديدة للعاملين بمناطق مدينة نصر – كسر الحجر والشيخ هارون والسيل الريفى والحكروب والمنشأة السكنية للعاملين بالسد العالى بكيما – وقد ربطت هذه المناطق السكنية بمدينة أسوان بشبكة من الطرق .

– كما امتدت المدينة نحو الشمال ببناء العديد من المنشآت السكنية التى أنشأت على أراضى طرح النهر لثكنات الأمن وضاحية أمين الشريف وأرض يعقوب – كما هو واضح من الصورة ( ) توفيراً لاحتياجات العاملين بالمصالح الحكومية والجامعة .

كما تم توسيع شارع الكورنيش باستقطاع جزء من الأراضى التى كانت تنكشف بعد انخفاض منسوب مياه النيل بعد بناء السد العالى كما هو واضح من الصورة ( ) وإنشاء مجلس المدينة والسوق السياحى وحمام السباحة وبيوت الشباب ودار الثقافة كما أمكن بناء العديد من فنادق الدرجة الأولى والثانية . وكان لهذا النمو والامتداد العمرانى أثره فى اتساع وتعديل حدودها الإدارية بضم قرية الشلال وجزيرة أسوان إليها .

المرحلة الثالثة (١٩٧٩ – فى نهاية القرن العشرين) :

شهدت مدينة أسوان فى هذه المرحلة نمواً وازدهارا كبيرين ، فقد امتد نموها باتجاه الشرق والجنوب الغربى ليغطى كل الأراضى الفضاء وعلى امتداد محاور النقل التى تربط المدينة بكل من مدينتى دراو وأبو سمبل بينما ظلت الأجزاء الشمالية الشرقية محدودة النمو ودون تغير فى ملامحها بسبب العوائق الطبيعية المتمثلة فى حافة الهضبة الشرقية عند مدخل أبو الريش .

واتسم العمران فى هذه الفترة بنمو المناطق السكنية المخططة خاصة مع توفير المنافع العامة والهيئات والمصالح الحكومية بعد بناء السد العالى وظهور كثير من المراكز العالمية والبحثية .

ووجهت الزيادة السكنية السريعة نتيجة بناء السد العالى والفترة التى أعقبته من النمو العمرانى فى اتجاه الجنوب الشرقى (الشيخ هارون وكيما) وفى اتجاه الجنوب الغربى وفى اتجاه الشرق (الناصرية) وهذه الامتدادات كانت موجهة أساساً لذوى الدخل المحدود ومعظمها تم بصورة عشوائية .

وبذلك أصبحت خريطة أسوان الحالية تتميز بوجود ثلاث تجمعات عمرانية رئيسية تتركز فيها عمليات التنمية وهى .[1]

١- منطقة قلب المدينة :

وتشمل الكتلة العمرانية داخل إطار الكردون القديم وقد تجاوزت الامتدادت العمرانية بها مثل منطقة كيما والناصرية . ويشمل هذا النطاق مناطق عمرانية عشوائية شوارعها غير منتظمة ومشروعات الإسكان الشعبى ومبانى متفرقة متعددة الطوابق وأحياء منسقة تكون فيها المبانى بارتفاعات منخفضة وكثافة سكانية مرتفعة .

٢- تجمعات خزان أسوان :

بالقرب من طرفى خزان أسوان ، تتكون من مجموعتين من الكتل العمرانية شبه حضرية وريفية وهى أصغر بكثير من منطقة قلب المدينة على النحو التالى :

أ- تتكون مجموعة الضفة الشرقية من قرى نوبية شبه مندمجة تمتد عبر المنحدرات المطلة على النيل وهى (نجع المحطة والمنشية الجديدة ونجع الكرور وعزبة العساكر ومستعمرة خزان أسوان)

تضم مجموعة الضفة الغربية مستعمرة خزان أسوان وبها قرية سهيل النوبية وإلى الجنوب منها منطقة عمرانية مشيدة حديثاً لتلبية احتياجات التوسع المستمر فى بناء محطات الطاقة الكهربائية من خزان أسوان . ولا تزال العناصر النوبية التقليدية تمثل السمة الغالبة على مجموعة الكتل العمرانية الريفية فى معظمها .

– وقد تتغير هذه السمات سريعا بعد الانتهاء من مشروع الكوبرى الجديد المقترح على النيل ، ومن شأن هذا الكوبرى أن يعمل على تسهيل حركة المرور داخل المدينة فضلاً على توفير الانسيابية لحركة المرور داخل المناطق الحضرية ، كما يمكن أن تعتبر الضفة الغربية مناطق للتوسع العمرانى على المدى البعيد .

٣- منطقة السد العالى :- تشمل صحارى سيتى ومستعمرة السد العالى وهذه المناطق تعتبر محور الأنشطة المتنوعة فبالقرب من الطرف الشرقى للسد توجد المنشآت الأساسية لتوليد الطاقة

---

(١) وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة ، التخطيط العام لمدينة أسوان (١٩٨٦ – ٢٠١٠م) القاهرة ، سنة ١٩٨٨ ، ص ٨

ومحطة السكك الحديد وميناء أسوان وتوجد مبانى الأجهزة الحكومية المشرفة على البحيرة بينما على الطرف الغربى للسد توجد قرية أسوان السياحية والمطار ومبانى الجامعة . ويمكن أن يؤدى تنوع الأنشطة الموجودة وتوافر الطرق الإقليمية فى منطقة الضفة الغربية إلى امتداد مدينة أسوان على المدى البعيد فى هذا الاتجاه .

أشكال النمو العمرانى فى مدينة أسوان :

تتنوع أشكال النمو العمرانى فى مدينة أسوان تبعا لعدة عوامل منها النمو السكانى السريع ، وتنوع مظاهر استخدام الأرض ، فضلا عن دور وسائل النقل فى ربط المدينة بالجمهورية . ويبين الشكل ( ) أنماط النمو العمرانى فى مدينة أسوان . ١ – النمو العشوائى ويمكن دراسة أنماط النمو العشوائى حسب الدافع والمظهر الخارجي على النحو التالى : –

(أ) **النمو العشوائى المندمج :** ويتم فيه ملأ الفراغات والمساحات الفضاء حينما وجدت دون مراعاة لخطة معينة ويظهر هذا النمط فى مناطق خور عواضة والحكروب ويتسم هذا النمط بالعمارة السيئة الداخلية والخارجية والأزقة الضيقة الملتوية التى يصعب فيها الحركة ، وتفتقر معظم مساكن هذا النمط الخدمات الأساسية ، وتدنى مستوى المعيشة ؛ ويرجع سبب ظهور هذا النمط إلى عمليات الهجرة من الوجه القبلى التى واكبت عمليات بناء السد العالى فى يناير ١٩٦٠ م

(ب) **النمو العشوائى المبعثر أو المتناثر :** ينتشر هذا النمط إلى الجنوب من خط سكة حديد (أسوان – الشلال) على هيئة نجوع صغيرة فى مستعمرات الحديد والصلب والبشارية – وطريق السماد .

٢ – النمط المتعدد النوى : وهو عبارة عن نطاقات عمرانية حديثة توجد على مقربة من المناطق العمرانية المتدهورة . وتظهر فيها ملامح التخطيط الحكومى ، ويظهر هذا النمط بوضوح فى مساكن السيل الريفى الجديد والشيخ هارون .

٣ – النمط المخطط : ويتمثل ذلك فى بناء المستعمرات السكنية الحكومية من أجل توفير مسكن مناسب لسكان المدينة كما هو الحال فى مساكن أطلس ومستعمرة كيما ومدينة نصر ومستعمرة الخزان وحى العقاد .

معدلات النمو العمرانى :

تختلف معدلات النمو العمرانى لمدينة أسوان من مرحلة إلى مرحلة أخرى فمن خلال الجدول ( ) والشكل ( ) اللذان يوضحان نسبة الإضافات العمرانية فى مدينة أسوان ما بين ١٩٢٧ – ١٩٩٨ ما يلى : –

جدول (   ) نسبة الإضافات العمرانية فى مدينة أسوان فى الفترة ١٩٢٧ – ١٩٩٨

الفترة	المساحة (كم٢)	مقدار الإضافة	معدل النمو العمرانى
١٩٢٧	٤,٧	——	——
١٩٤٩	٦,٦	١,٩	١,٨
١٩٧٣	١١,٧	٥,١	٣,٢
١٩٨٣	١٣,٥	١,٨	١,٥
١٩٩٨	١٦,٢	٢,٧	١,٣
إجمالى الاضافات		١١,٥	٣,٤

– بلغ إجمالى ما أضافه النمو العمرانى فى خلال القرن العشرين حوالى ١١,٥ كم مربع فى خلال فترة زمنية تصل الى أكثر من سبعين عاماً ١٩٢٧ / ١٩٩٨ وبلغ معدل النمو العمرانى لهذه الفترة ٣,٤٪ سنوياً .

ترجع معظم الإضافات العمرانية فى مدينة أسوان فى الفترة (١٩٤٩ / ١٩٧٣) إذ بلغت نسبة ما إضافة النمو العمرانى فى هذه الفترة ٥,١ كيلو متر مربع بنسبة ٤٤,٣٪ من إجمالى إضافة النمو العمرانى فى القرن العشرين ويرجع ذلك إلى أن هذه الفترة تعد صدى للمرحلة التطورية الهامة التى شهدها عمران مدينة أسوان حيث السد العالى إلى الجنوب من المدينة مباشرة هذا المشروع الذى قفز بسكان المدينة من أقل من ٥٠ ألف نسمة عام ١٩٦٠ إلى أقل قليلاً من ١٣٠ ألف نسمة عام ١٩٦٦ أى فى مدة أقل من ست سنوات فقط بلغت نسبة الزيادة فى سكان المدينة خلال تلك الفترة حوالى ١٦٣,٧ ٪ ولا شك أنه ترتب على إقامه مثل هذا المشروع لإنشاء المساكن ومناطق إيواء للعمالة المشاركة فى المشروع أو خدمة القائمين عليها أو الأعمال المرتبطة به ، بل إنه يمكن القول إن السد العالى ، كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة السبب الرئيسى فى تضخم المدينة الفجائى ، كذلك يمكن القول بأن السد العالى إلى الجنوب من المدينة قد زرع بذور النمو الحقيقى منذ ذلك التاريخ هذا بالإضافة إلى التحسن الكبير الذى حدث لشبكة الطرق والمواصلات لمواجهة أعمال بناء السد العالى

فقد أرتفعت أطوال الطرق المرصوفة فى المحافظة من ٦٤ كيلو متر عام ١٩٥٧ / ١٩٥٨ إلى ١٤٩ كيلو متر عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ ثم إلى ٢١٣ كيلو متر عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠ حوالى ٥١٨ كيلو متر - كما زادت حركة الطائرات من ٨٢ رحلة جوية من وإلى المحافظة عام ١٩٥٧إلى ١٤١٤رحلة مزدوجة عام ١٩٧٥ .

عوامل النمو العمرانى :

يمكن أن نحدد أكثر من عامل يقف وراء النمو العمرانى للمدينة فى الفترات المختلفة ويتفاوت تأثير كل عامل من مكان إلى آخر ومن فترة إلى أخرى :-

١- **توطين الصناعات الأساسية فى مدينة أسوان** فى منطقة كسر الحجر وإنشاء مجمع كيما الصناعى على مساحة ١٥٠٠ فدان فى جنوب شرقى مدينة أسوان وعلى بعد أربعة كيلو مترات من الطريق المرصوف باتجاه الجنوب - ، ويعمل بالشركة أكثر من ١٤٠٠ عامل مما أدى إلى ضرورة توفير أماكن العاملين بها فأنشئت مدينة كيما السكنية التى تقع شمال المصانع .

٢- **تركز الإدارة الإقليمية بالمدينة** أسهم بدور فعال فى النمو الحضرى للمدينة ، حيث أستلزم ذلك قيام أنشطة أخرى تقوم على خدماتها وإعطائها القدرة على استقطاب الاستثمارات والخدمات وتطورها التجارى والصناعى .

٣- **الثورة النقلية التى شهدتها المدينة** : فقد تم بناء جسور جديدة لربط النواة القديمة بالمناطق السكنية الجديدة وإنشاء الكوبرى الجديد لربط المدينة بغربها ، كما أزيلت الأسوار المحيطة بالمدينة القديمة وتم تعويضها بكورنيش واسع يحيط بالمدينة القديمة بكل جوانبها ، كما ظهرت شبكة من الطرق تربط المناطق الجديدة بعضها ببعض بالإضافة إلى الطرق الرابطة بين المدينة وإقليمها ، ورصف طريقى الخزان والسادات اللذان أصبحا يمثلان قطب جذب واضح للعمران .

٤- **اتجاه السوق العقارية نحو التخصص بالتكثيف فى المناطق المركزية** الداخلية والنمو الأفقى العشوائى الفقير فى الهوامش الداخلية كما هو الحال فى الناصرية والحكروب والسيل الريفى .

٥- ترييف الحياة الحضرية وانخفاض تكلفة الإقامة المعاشية بالمدينة شجع على النمو .

المبحث الثالث سكان مدينة أسوان :

يرى ميلر وفورم أن المدينة تختلف حجما ونموا وكثافة وتركيبا سكانيا فى ظل التنمية الصناعية اختلافا بيناً عنها فى حقبة ما قبل التنمية الصناعية حتى ليبدو وكأنها خلقت خلقا من جديدا. (١)

والتساؤل الذى يطرح نفسه هنا هو هل تنطبق هذه المقولة على مدينة أسوان ؟ فإذا كانت تنطبق فإلى أى حد ، لعل التحليلات التالية تحمل الرد على هذا التساؤل .

جدول يوضح مؤشرات لنمو السكان بمدينة أسوان إبان الفترة (١٩٢٧-١٩٩٦)

التعداد السكانى	حجم عدد السكان بالآف نسمة	حجم الزيادة بين الفترتين	معدل النمو السكانى		
			مدينة أسوان	محافظة أسوان	الجمهورية
١٩٢٧	١٦٤٥٨	–	–	–	–
١٩٣٧	٢٢١٩٢	٥٧٣٤	٣,٥	١,٤	١,٢
١٩٤٧	٢٦٣٤٣	٤١٥١	١,٩	,٥	١,٩
١٩٦٠	٤٨٣٩٣	٢٢٠٥٠	٦,٤	٢,٥	٢,٧
١٩٦٦	١٢٧٥٩٤	٧٩٢٠١	١٦,٤	٥,٨	٢,٧
١٩٧٦	١٤٤٦٥٤	١٧٠٦٠	١,٣	١,٩	٢,٦
١٩٨٦	١٩٠٥٧٩	٤٥٩٢٥	٣,٢	٣,١	٣,٤
١٩٩٦	٢١٩٥٤١	٢٨٩٦٢	١,٥	٢,١	٣,٤

المصدر : تعدادات السكان المختلفة .

– حققت مدينة أسوان معدل سكانى ١٧,٩ ٪ فى تلك الفترة (٢٧ / ١٩٩٦) رغم ما تعرضت له المدينة (مثل باقى جهات المحافظة) من أوبئة اجتاحت المحافظة فى بداية الأربعينات من هذا القرن وهو ما يعنى : (١) أنها كانت أقل تأثراً بالظروف الصحية التى مرت بها المحافظة ككل – ربما لارتفاع مستوى الصحة العامة بها كمركز حضرى متميز .

(ب) استيعابها لمجموع المهاجرين من باقى أنحاء المحافظة إليها بما عوض الفاقد منها .

* **أما الفترة التعدادية (١٩٤٧ – ١٩٦٠)** فقد ارتفعت معدلات النمو السكانى فى مدينة أسوان حيث كانت مسرحاً لأهم التغيرات الاقتصادية التى بدء تنفيذها خلال تلك الفترة .

---

(١) فتحى عبد الحميد محمود بلال ، محافظة أسوان – دراسة فى جغرافية السكان فيما بين ١٩٨٧ – ١٩٧٦ ، ماجستير غير منشورة ، كلية الأدب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥ ، ص ص ١١٥ – ١١٨ .

* **في الفترة التعدادية (١٩٦٠ – ١٩٦٦)** حدثت قفزة كبيرة في معدلات النمو السكاني في مدينة أسوان حيث وصل معدل النمو لمدينة أسوان إلى معدل لم تشهده المدينة من قبل ، بل ولم تشهده أية مدينة مصرية خلال هذه الفترة فلم يحدث أن شهدت مدينة هذه القفزة المفاجئة لسكانها حيث حققت المدينة تضاعفا سكانياً بلغ ثلاثة أمثال في فترة أقل من ست سنوات – ويعود ذلك قطعا إلى الهجرة المتدفقة على المدينة إبان فترة إنشاء السد العالي يضاف إلى ذلك التعديلات الإدارية ، حيث تم في تلك الفترة أيضاً فصل قرية الشلال من مركز أسوان وضمها إلى كردون المدينة آخر عام ١٩٦٠ ، حيث ساهمت هذه الإضافة الإدارية بنحو ١/٥ الزيادة التي تحققت في هذه الفترة (٢٢,١ ٪) حتى ولو تم استبعاد سكان قرية الشلال من سكان مدينة أسوان عام ١٩٩٦ لأصبح معدل النمو السكاني للمدينة بدون الإضافة الإدارية ١٥,٥١ ٪ سنوياً وهو أيضًا أعلا من معدل نمو أي مدينة مصرية خلال هذه الفترة – وقد ترتب على هذا تقدم ترتيبها بين المدن المصرية من المرتبة ٢٣ عام ١٩٦٠ إلى المرتبة الـ ١٥ عام ١٩٦٦ كذلك انعكس هذا النمو السكاني على إعادة توزيع السكان داخل نطاق المحافظة سواء حسب الأقسام الإدارية أو حسب الحضر والريف ، فقد أصبحت المدينة تضم ١/٤ سكان المحافظة وأكثر من ٦٠ ٪ من جملة سكان الحضر بها .

– **في الفترة التعدادية (١٩٦٦ – ١٩٧٦)** انخفض معدل النمو السكاني في مدينة أسوان بدرجة كبيرة بسبب انتهاء أعمال السد العالي (١٩٧٠) وعودة كثير من العاملين في بناء السد الى موطنهم الأصلي بالإضافة إلى ظروف الحرب التي مرت بها مصر (حرب ١٩٦٧ وحرب ٦ أكتوبر) .

–**حققت الفترة التعدادية (١٩٧٦–١٩٨٦)** ارتفاعًا ملحوظاً في معدل نمو سكان مدينة أسوان عن الفترة التعدادية السابقة لها مباشرة إذ بلغ ٣,٢ ٪ سنويا ويرجع ذلك إلى إنهاء جندية أعداد كبيرة من الجنود وما صاحب ذلك من ارتفاع في معدلات الزيجات المؤجلة بسبب حالة الحرب التي سادت البلاد فترة طويلة وبالتالي ارتفاع معدلات المواليد بصورة واضحة سواء على مستوى مدينة أسوان أو على المستوى القومي وصاحب ذلك تحسن مستوى الخدمات الصحية وتقدمها مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات إلى ١٠,٨ في الألف عام ١٩٨٦ .

– سجلت مدينة أسوان في الفترة التعدادية الأخيرة ١٩٨٦ – ١٩٩٦ انخفاضاً ملحوظا في معدل النمو السكاني وبلغ ١,٥ ٪ في مقابل ٢,١ ٪ المحافظة . وإن كانت الأرقام المطلقة قد تزايدت

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الجذب إلى سكنى المدن لم يعد كبيرا كما كان عليه الحال فى الماضى نظراً لارتفاع إيجارات المساكن فى المدينة وإنتشار ظاهرة تمليك الوحدات السكنية وهو ما يضع عبئا اقتصاديا ثقيلا على الراغبين فى الهجرة إلى المدينة . [1]

– ويوضح الجدول( )إسهام كل من الزيادة الطبيعية والهجرة الصافية فى نمو سكان مدينة أسوان .

جدول ( ) مكونات النمو السكانى فى مدينة أسوان

الفترات التعدادية	الزيادة الكلية	الزيادة الطبيعية		صافى الهجرة	
		العدد	٪	العدد	٪
١٩٢٧–١٩٣٧	٥٧٣٤	٢٣٢٩	٤٠,٦	٣٤٠٥	٥٩,٤
١٩٣٧–١٩٤٧	٤١٥١	١٩٧٥	٤٧,٦	٢١٧٦	٥٢,٤
١٩٤٧–١٩٦٠	٢٢٠٥٠	١٠٢٨٦	٤٦,٦	١١٧٦٤	٥٣,٤
١٩٦٠–١٩٦٦	٧٩٢٠١	١٣٠٦٣	١٦,٥	٦٦١٣٨	٨٣,٥
١٩٦٦–١٩٧٦	١٧٠٦٠	١٢٩٢٤	٧٥,٨	٤١٣٦	٢٤,٢
١٩٧٦–١٩٨٦	٤٥٩٢٥	٢٣٢٣٤	٥٠,٦	٢٢٦٩١	٤٩,٤
١٩٨٦–١٩٩٦	٢٨٩٦٢	١٧١٥٩	٦١	١١٣٠٣	٣٩

تسهم الزيادة الطبيعية بنصيب كبير فى نمو السكان حيث تزايد نصيبها من ٤٠,٦ ٪ من جملة الزيادة الكلية عام ١٩٢٧ إلى ٦١ ٪ من الزيادة الكلية عام ١٩٩٦ ويرجع هذا الارتفاع المطرد فى إسهام الزيادة الطبيعية فى نمو سكان مدينة أسوان إلى عدة عوامل أبرزها على الإطلاق ذلك الهبوط الكبير الذى اعترى معدل الوفيات فى الفترة الأخيرة .

– أما الهجرة – وهى العنصر الثانى من عناصر النمو السكانى فقد تفاوتت نسبة إسهامها فى النمو فى الفترات التعدادية تفاوتاً ملحوظا ، فبينما وصلت هذه النسبة إلى أكثر من النصف فى الفترة (١٩٢٧–١٩٦٦) ثم هبطت بحدة إلى أدنى مستوى لها فى الفترة التالية (١٩٦٦ – ١٩٧٦) ثم ارتفعت بعدها إلى أكثر من ٤٥ ٪ فى الفترة (١٩٧٦ – ١٩٨٦) ثم استمر نصيبها فى الهبوط بعد ذلك حتى أصبح ٣٩٪ فى الفترة (١٩٨٦ – ١٩٩٦) وقد وصل متوسط عدد المهاجرين سنوياً إلى أسوان فى الفترة الأخيرة إلى ١١٣٠ مهاجراً .

(١) أحمد على إسماعيل ، التنمية العمرانية وإعادة توزيع السكان فى مصر – نحو خريطة جغرافية جديدة للمعمور ، الجمعية الجغرافية المصرية ، سنة ١٩٩٩ ، ص ٧٤ .

وعلى ذلك يمكن القول بأن الهجرة لعبت دوراً رئيسيا فى نمو المدينة حيث ظلت طوال الفترة (١٩٢٧-١٩٦٦) تعتمد على الهجرة أكثر من اعتمادها على الزيادة الطبيعية – وهذا يعتبر بعداً جديداً من أبعاد تميزها – ليس فقط داخل المحافظة ، ولكن ربما بين المدن المصرية عموماً . [١]

– أما عن الحركة الداخلية للسكان بين أحياء المدينة فتتمثل فى نزوح سكانها نحو الأطراف الهامشية والحديثة التى تتوافر فيها فرص السكن بل والعمل أحياناً والاستثمار – خاصة مع تفاقم المبانى السكنية وتكدسها فى المناطق القديمة أو نظراتً لارتفاع الأسعار الكبير الذى تشهده أقسام الوسط المخطط والمتميزة فالأجزاء الهامشية تنمو بفعل تيارات الهجرة السكانية الوافدة من منطقة النواة نحو الأطراف .

يوضح الجدول التباين السكانى لمعدلات النمو السكانى بين شياخات المدينة .

جدول ( ) النمو السكانى لمدينة أسوان على مستوى الشياخة بين عامى ١٩٨٦-١٩٩٦

الشياخة	عدد السكان ١٩٨٦	عدد السكان ١٩٩٦	الزيادة الكلية بين التعدادين		معدل التغير
الأولى	٥٧٢٨٣	٥٥٦٨٦	١٥٩٧	-,٢٧	٢,٨
الثانية	٨٦٠٩٥	١٠٤٠٠٩	١٧٩١٤	٢,١	٢٠,٨
الثالثة	٢٨٠٣٩	٣٦٢٩٩	٨٢٦٠	٢,٩	٢٩,٥
منطقة خزان أسوان	١٩١٦٢	٢٣٥٤٧	٤٣٨٥	٢,٣	٢٢,٩
الإجمالى	١٩٠٥٧٩	٢١٩٥٤١	٢٨٩٦٢	١,٥	١٥,٢

المصدر : التعداد العام للسكان محافظة أسوان عامى ١٩٨٦ – ١٩٩٦م

إذ سجلت الشياخة الأولى انخفاضا فى معدل النمو السكانى قدره (سالب ٣٪) ويختلف الحال بالنسبة للشياخات الأخرى وبلغ المعدل أقصاه فى الشياخة الثالثة بمعدل سنوى ٢,٩ ٪ وبنسبة زيادة مقدارها ٢٩,٥ ٪ عن عام ١٩٨٦ . وتتباين أسباب ارتفاع معدلات النمو السكانى فى هذه الشياخات إلى عدة عوامل أهمها . [٢]

– **استخدامات الأرض :** حيث ترتبط معدلات النمو السكانى المنخفض بمناطق الأعمال المركزية فى الجنوب والوسط حيث تسود الاستخدامات التجارية والإدارية وزيادة نسبة مبانى

---

(١) فتحى عبد الحميد بلال ، محافظة أسوان – دراسة فى جغرافية السكان فيما بين ١٩٢٧ – ١٩٧٦ ، ماجستير غير منشوره ، آداب عين شمس ، سنة ١٩٨٥ ، ص ١٦٤ .

(٢) عمر محمد على ، مرجع سبق ذكره سنة ٢٠٠١ م ، ص ص٢٨٦ – ٢٨٧

الخدمات وارتفاع أسعار الأراضى والايجارات ومعدلات الضرائب المرتفعة إلى جانب الاحتقان فى المواصلات وارتفاع تكلفة النقل مما أدى إلى خلخلة توزيع السكان فى مناطق الوسط وبالتالى انخفاض معدلات النمو السكانى بينما تختلف الصورة فى المناطق التى يسودها الاستخدام السكنى خاصة مناطق العشوائيات التى تقع على الأطراف الشمالية والشرقية والجنوبية .

– **النشأة والتطور :** شهدت الشياخات حديثة النشأة نمواً سكانياً مرتفعا بسبب وفرة الأراضى التى يشغلها العمران الحديث والمستقبلى والمساكن الجديدة التى تمثل عامل جذب لهذه المناطق غير المخططة إذا كانت هناك خطة لتطويرها وتنميتها .

*** توزيع السكان وتركزهم بالمدينة :**

لعل دراسة توزيع السكان على شياخات المدينة ما يوضح اختلاف وتطور نصيب كل شياخة منها ثم ما يستنتج من تركز أو تشتت للسكان على رقعة المدينة .

ويوضح الجدول ( ) التطور النسبى لتوزيع السكان فى شياخات المدينة حسب حدودها ١٩٩٦ ، منه يتضح ما يلى :

جدول (   ) التطور النسبى لتوزيع السكان فى مدينة أسوان على مستوى الشياخات للفترة بين عامى ١٩٦٦–١٩٩٦ م

التعداد / الشياخة	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	معدل التغير
الأولى	٨٦,٣	٣٤	٣٠,١	٢٥,٤	٦٠,٩–
الثانية	٢,٣	٤٢,٨	٤٥,٢	٤٧,٤	٤٥,١
الثالثة	١,٤	٢٣,٢	١٤,٧	١٦,٥	١٥,١
منطقة الخزان	–,١٠	–	–,١٠	١٠,٧	,٧

– تعد الشياخة الثانية أكبر شياخات أسوان فى الحجم السكانى وتستأثر بنسبة تعادل حوالى نصف حجم سكان المدينة عام ١٩٩٦ ، وقد بلغ معدل التغير فى نسبة السكان فى الشياخة الثانية من جملة سكان المدينة ٤٥,١ ٪ خلال الفترة (١٩٦٦–١٩٩٦) ويرجع هذا الارتفاع فى عدد سكان هذه الشياخة إلى دور الهجرة الوافدة إلى هذه المنطقة العشوائية .

– احتلت الشياخة الأولى المرتبة الثانية فى الحجم السكانى خلال التعدادات السابقة باستثناء عام ١٩٦٦ – وبلغ معدل التغير فى نسبة سكان هذه الشياخة خلال الفترة (١٩٦٦– ١٩٩٦) سالب

,٦٠٪ وهذه الشياخة مكتظة بالسكان وتمثل مناطق لتركز السكان فى المدينة وأغلبها تقع ضمن نطاق القديم فى المدينة .

– تحتل الشياخة الثالثة المرتبة الثالثة من حيث الحجم السكانى عام ١٩٩٦ وبلغ معدل التغير ى نسبة السكان بها ١٥,١٪ ومرد ذلك إلى هذه الشياخة نشأت كقرية صغيرة تحولت سريعا إلى نطقة سكنية مخططة .

– وأخيراً تأتى شياخة خزان أسوان فى المرتبة الرابعة بين شياخات مدينة أسوان وبلغ معدل لتغير ٧,٪ وهى تقع فى نطاق انتقالى بين المناطق شديدة التركز ومناطق الخلخلة السكانية بالمدينة .

٦– التركز السكانى : (١)

يرتبط بدراسة توزيع السكان فى شياخات مدينة أسوان دراسة لتركز السكانى بها يوضح الجدول (   ) حساب نسبة التركز فى مدينة أسوان

جدول ( ) نسب التركز السكانى فى مدينة أسوان عام ١٩٩٦

الشياخة	نسبة المساحة (س)	نسبة السكان (ص)	(س – ص)
الأولى	٢٣,٩	٢٥,٤	,٧
الثانية	٢٠,٨	٤٧,٤	١٣,٣
الثالثة	٢٦,٥	١٦,٥	٥,–
خزان أسوان	٢٨,٥	١٠,٧	٩,١
الإجمالى	١٠٠	١٠٠	$\frac{١}{٢}$ × ٥٦,٢ = ٢٨,١

يتميز توزيع السكان فى مدينة أسوان بأنه توزيع غير متساوى حيث يبدو فيه التركز السكانى بصورة واضحة فى الشياخات التى تتميز بزيادة معدلات النمو السكانى بصفة عامة وخاصة المدينة القديمة.

(١) فتحى أبو عيانة ، مدينة الإسكندرية – دراسة (بموغرافية منهجية ، دار الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ص ٨٦ – ٨٧ نسبة التركز = ½ حـ (س – ص)

كثافة السكان وتزاحمهم :

– تعد كثافة السكان نتاجا للعلاقة بين المساحة وعدد السكان ، وإذا كانت شياخات مدينة أسوان تتباين فيما بينها من حيث مساحتها وعدد سكانها فإن كثافة السكان تتباين فيما بينها من حيث مساحتها وعدد سكانها فإن كثافة السكان تتباين فيما بينها ، وحتى يمكن تتبع تطور الكثافة السكانية بدقة وبصورة سليمة فأنه ينبغى توحيد مساحات الشياخات على امتداد الفترات التعدادية التى تعتمد عليها دراسة سكان مدينة أسوان – وقد اتخذت حدود ١٩٩٦ أساساً لهذا الغرض .

ويمكن ملاحظة مدى التغير الذى طرأ على الكثافة السكانية فى مدينة أسوان باستخدام ما يعرف باسم منحنى لورنز . ويوضح الجدول (   ) طريقة حساب العلاقة بين توزيع السكان – مساحة الشياخات فى سنة ١٩٩٦ والذى يوضحه الشكل (   ) وذلك فى سنتى ١٩٦٦ ، ١٩٩٦ م ومن دراسة هذا المنحنى تبدو عدة حقائق هامة مرتبطة بتوزيع الكثافة السكانية فى أسوان .

جدول (   ) العلاقة بين توزيع السكان ومساحة الشياخات فى أسوان ١٩٩٦، ١٩٦٦ بإستخدام طريقة « منحنى لورنز»

الشياخات حسب ترتيب الكثافة	١٩٦٦					١٩٩٦				
	كثافة السكان	جملة السكان	المجتمع الصاعد	جملة المساحة	المجتمع الصاعد للمساحة	كثافة السكان	جملة السكان	المجتمع الصاعد	جملة المساحة	المجتمع الصاعد للمساحة
الأولى	٥٢٩٧	٨٦,٣	٨٦,٣	٥,٢	٥,٢	٨٩٨٢	٢٥,٤	٢٥,٤	٢٣,٩	٢٣,٩
الثانية	٤٥٧٧	٢,٣	٨٨,٦	١٩,٨	٢٥	١٩٢٦١	٤٧,٤	٧٢,٨	٢٠,٨	٤٤,٧
الثالثة	٢٩١٣	١,٤	٩٠,–	٢٤,٦	٤٩,٦	٥٢٦١	١٦,٥	٨٩,٣	٢٦,٥	٧١,٢
منطقة الخزان	١٢٧٦	١٠,–	١٠٠	٥,٤	١٠٠	٣١٤٠	١٠,٧	١٠٠	٢٨,٨	١٠٠
الأجمالى	٣١١٧	——	——	——	١٠٠	٨٤٤٤	——	——	١٠٠	——

– أولى هذه الحقائق أن توزيع السكان غير متساوى على رقعة مدينة أسوان كما سبق أن أوضحت دراسة نسبة التركز حيث الكثافة السكانية على الرقعة من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن مجموع السكان الواقع تحت المحور الموصل بين النهايتين العظمى والدنيا توضح مدى اختلاف التوزيع الفعلى للكثافة عن التوزيع المثالى للسكان والذى يتمشى مع هذا المحور .

– الحقيقة الهامة الثانية من دراسة منحنى لورنز أن أكثر من ٨٨ ٪ من جملة سكان المدينة يتركزون فى مساحة مقدارها ١٩,٨ ٪ من إجمالى مساحة المدينة وبكثافة تصل إلى أكثر من ٤٥٠٠ نسمة / كم٢ عام ١٩٦٦ بينما يتركز أكثر من ٤٧ ٪ من جملة سكان المدينة فى مساحة مقدارها ٤٤,٧ ٪ من إجمالى مساحة بكثافة تصل أكثر من ٨٠٠٠ نسمة / كم٢١٦,٥٢ ٪ من جملة السكان يتركزان فى ٢٦,٥ ٪ من مساحة المدينة بكثافة تصل أكثر من ٥٠٠٠ نسمة / كم٢ فى تعداد ١٩٩٦

– وتظهر دراسة تطور كثافة السكان فى مدينة أسوان خلال الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٩٦ أن هناك تغيراً فى الكثافة بصفة عامة ومن دراسة الجدول (   ) والشكل (   ) يبين لنا ما يلى :

جدول (   ) تطور الكثافة فى شياخات مدينة أسوان ومعدل التغير الكثافي للفترة ما بين عامى ١٩٦٩–١٩٩٦

الشياخة	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	معدل التغير الكثافى	معدل التزاحم
الأولى	٥٢٩٧	٦٣١٧	٧٦٢٠	٨٩٨٢	٧٠	١,٢٧
الثانية	٤٥٧٧	٧٦٤٢	٨٥٥٧	١٩٢٦١	٣٢١	١,٥٣
الثالثة	٢٩١٣	٤٣٩٢	٦٥٢١	٥٢٦١	٨١	١,٤٩
منطقة خزان أسوان	١٢٧٦	١٨٤٧	٢١٦١	٣١٤٠	١٤٦	١,١٨
الأجمالى	٣١١٧	٦٣١٤	٧٦٩٢	٨٤٤٤	١٧١	١,٤١

– متوسط الكثافة على المستوى المدينة ارتفع من ٣١١٧ نسمة / كم٢ سنة ١٩٩٦ إلى ٨٤٤٤ نسمة/كم٢ عام ١٩٩٦ وقد بلغ معدل التغير فى الكثافة ١٧١ ٪ فى ثلاثين عاما فقط .

– سجلت شياخة خزان أسوان أقل معدل كثافة على مستوى شياخات مدينة أسوان بمعدل ٣١٤٠ نسمة / كم٢ بمعدل تغير ١٤٦ ٪ ويفسر ذلك أنها تقع على أطراف المدينة إلى جانب اتساع رقعتها والذى أنعكس على انخفاض الكثافة السكانية بها – وبذلك يمكن القول أن الاتجاه العام للكثافة خلال التعدادت الأربعة يتفق إلى حد كبير مع التطور العمرانى للمدينة .

– كما يوضح الجدول (   ) أن متوسط معدل التزاحم فى أسوان ١,٤١ شخص / غرفة وهو ما يتفق مع الحد الأنسب الذى قررته وزارة السكان والبالغ ١,٥ شخص / غرفة ، كما أن هذا المتوسط يتناسب مع توزيع كثافة السكان فى المدينة بشكل عام ، وبلغ معدل التزاحم أقصاه فى الشياخة الثانية ١,٦ شخص / غرفة وأقلها فى منطقة خزان أسوان .

التركيب العمرى والنوعى لسكان مدينة أسوان :

– تؤثر وظيفة المدينة فى التركيب النوعى والعمرى لسكانها ، ففى المدن الصناعية ترتفع نسبة الذكور فى سنى الإنتاج – ومن جهة أخرى ترتفع سن الأطفال دون سن الخامسة عشرة بينما ترتفع نسبة الإناث فى سنى الشيخوخة ابتداء من سن الخامسة والستين فأكثر فى مدن البلدان النامية [1] .

ويوضح الجدول ( ) نسبة الفئات العمرية العريضة بمدينة أسوان فى أربعة تعدادت متتابعة تبدأ من ١٩٦٠-١٩٩٦ وبصفة عامة فإنه يتضح ارتفاع نسبة متوسطى السن ويكونون أكثر من ثلثى سكان المدينة مما يعكس قوة المجتمع وشبابه وارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات ، بينما ظلت فئة صغار السن نسبتها مرتفعة على الرغم من تناقصها نسبيا – ومرد ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض معدل الوفيات .

جدول ( ) نسبة الفئات العمرية العريضة فى مدينة أسوان فى الفترة ١٩٦٠ – ١٩٩٦

الفئة العمرية	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	معدل التغير
صفر – ١٤	٣٩,٨	٤٠,٦	٣٨	٣٤,١	-٥,٧
١٥ – ٦٤	٥٧,٣	٥٦,٨	٥٨,٥	٦٢,٥	٥,٢
٦٥+	٢,٩	٢,٦	٣,٥	٣,٤	٣,٩
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	——

– ويبدو من تحليل بيانات الجدول ( ) والهرم السكانى الموضح فى الشكلين (أ ، ب) ما يلى :

– الهرم العمرى النوعى لسكان مدينة أسوان بصفة عامة عريضة فى قاعدته ثم يتدرج إلى الداخل كلما ارتفع لأعلى وذلك نتيجة لزيادة إسهام فئة صغار السن والتى تضاف إلى سكان المدينة فى كل عام بسبب انخفاض معدلات وزيادة الخصوبة .

وبمقارنة الهرم السكانى لعام ١٩٩٦ بمثيله فى سنة ١٩٨٦ يلاحظ ضيق قاعدة الهرم السكانى لعام ١٩٩٦ مما يوحى بأن الاتجاه العام لتطور التركيب العمرى والنوعى بالمدينة يتجه نحو تقلص نسبة الصغار دون الخامسة عشر الذين يمثلون أفواه الاستهلاك وعبء الإعالة مع اتساع نسبى فى وسط الهرمين حيث فئات العمل والإنتاج خاصة للذكور . ويعزى ذلك أساساً إلى تاثير التوطن الصناعى والنشاط السياحى الذى اجتذب الآلاف من العمالة خاصة الذكرية فى سنى الإنتاج فوق الخامسة عشرة .

---

(١) أحمد على إسماعيل ، مرجع سبق ذكره ، سنة ١٩٩٣م ، ص ٣٤٤

أولاً : التركيب النوعى :

- يوضح الجدول ( ) تطور نسبة النوع فى مدينة أسوان مقارنا بالمحافظة والذى يتبين منه أن هناك تباينا واضحاً فى نسبة النوع خلال الفترة (٦٦/١٩٩٦)

جدول ( ) تطور نسبة النوع فى مدينة أسوان مقارنة بالمحافظة عامى ١٩٦٦-١٩٩٦

	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	نسبة التغير بين ٦٦-٩٦
مدينة أسوان	١١٨	١٠٧	١٠٧	١٠٤	-١١,٩
المحافظة	١٠٣	٩٩	١٠١	١٠١	-١,٩

تتاثر نسبة النوع لسكان مدينة أسوان بتيارات الهجرة الوافدة والنازحة إذا ظهر تأثير الأولى عام ١٩٦٦ عندما استقبلت أعداداً كبيرة من الوافدين للعمل فى السد العالى ثم انخفضت بعد ذلك ووصلت أدناها فى عام ١٩٩٦ بسبب عودة المهاجرين إلى موطنهم .

- ويظهر التفوق واضحا فى نسبة النوع لسكان أسوان بالمقارنة بمثيلتها للمحافظة وهو ما يعنى أن مدينة أسوان لا تزال فرص جذب التيارات المهجرة الوافدة سواء كانت من المحافظة أو من خارجها.

جدول ( ) تطور النسبة المئوية لفئات السن والنوع بمدينة أسوان فى الفترة ١٩٨٦–١٩٩٦

فئات السن	١٩٨٦		١٩٩٦	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أقل من سنة	١,٨	١,٧	,٩	,٩
١–٤	١٢,٧	١٢,٤	٩٠٢	٩,٢
٥–٩	١٢,٧	١٢,٤	١١,٥	١١,٦
١٠—١٤	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٤	١٢,٤
جملة – ١٤	٣٩,٧	٣٩	٣٤	٣٤,٣
١٥–١٩	١٢–	١١,٣	١٢,٤	١٢,٥
٢٠–٢٤	٨,٥	٨,٤	١٠,٢	١٠,٣
٢٥–٢٩	٦,٧	٧,٧	٨,١	٨,٣
٣٠–٣٤	٥,٦	٦,٥	٦,٧	٧,–
٣٥–٣٩	٥,٧	٦,٩	٥,٨	٦,٤
٤٠–٤٤	٤,٦	٥,–	٥,٠	٥,٣
٤٥–٤٩	٤,٤	٤,٣	٤,٥	٥,١
٥٠–٥٤	٤,١	٣,٨	٣,٣	٣,٧
٥٥–٥٩	٣,١	٢,٣	٣,١	٢,٢
٦٠–٦٤	٢,٢	٢٠–	٣٠–	٢,٣
جملة ١٥–٦٩	٥٦,٩	٥٨,٢	٦٢,١	٦٣,١
٦٥–٦٩	١,٧	١,١	١,٩	١,٢
٧٠–٧٤	٠٩	٠٨	١,٢	,٩
+٧٥	٠٨	٠٩	٠٨	,٧
جملة ٦٥+	٣,٤	٢,٨	٣,٩	٢,٨
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ثانيا -التركيب الاقتصادى :

تفيد دراسة التركيب الاقتصادى (الحرفى) لسكان المدن فائدة كبرى فى التعرف على نمط توزيع العمالة على مختلف الأنشطة الاقتصادية المتاحة من جهة . كما تفيد فى التعرف على القاعدة الاقتصادية للمدينة من جهة ثانية ، ثم التعرف على وظائف المدينة وتحديد وظيفتها الرئيسية من جهة ثالثة ويبين الجدول (   ) توزيع السكان فى مدينة أسوان حسب أنواع النشاط الاقتصادى وحسب النوع ويتضح من هذا الجدول أن ٥٨,٤ ٪ من السكان هم خارج قوة العمل ، حيث ببلغت نسبة العاملين فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة حسب تعداد ١٩٩٦ حوالى ٤١,٦ ٪ من مجموع السكان الذين تزيد أعمارهم عن خمسة عشر عاماً .

١- ويختلف النشاط الاقتصادى اختلافا كبيراً بين الذكور والإناث بينما تبلغ نسبة الذين ليس لهم نشاط اقتصادى من الذكور ٣٥ ٪ من جملة سكان المدينة ، تصل نسبة الإناث إلى ٨٢,٢ ٪ ويرجع ذلك إلى أن التعداد اعتبر الإناث فى منازلهم غير عاملات وكذلك التلاميذ والطلبة فى مدارسهم .

٢- بلغت نسبة العاملين بقطاع التمويل والتأمينات والعقارات وخدمات رجال الأعمال حوالى ٨,٩ ٪ تليها خدمات المجتمع ٧,٦ ٪ ثم التجارة والمطاعم والفنادق ٦,١ ٪ وهى أنشطة حضارية تتفق مع طبيعة الوظائف التى يؤديها سكان المدينة .

٣- تأتى أنشطة الخدمات الاجتماعية على رأس قائمة الأنشطة الاقتصادية للإناث ٧,٥ ٪ فى أسوان وتأتى الزراعة والصيد كأقل الأنشطة الاقتصادية التى تمارسها الإناث (٠,٢ ٪) ويرجع سبب ذلك إلى طبيعة العمل ذاته حيث يناسب الإناث العمل الذى لا يتطلب جهداً بدنيا كثيراً مثل الأعمال المكتبية أو الصناعات اليدوية بينما يتحمل الرجال الأعمال التى تتطلب جهداً كبيراً ولذلك زادت نسبتهم فى الصناعات التحويلية والتمويل والعقارات والزراعة والتشييد والبناء والنقل والتخزين والتجارة عن الإناث .

٤- يختلف النشاط للسكان من شياخة إلى أخرى كما هو واضح من الجدول (   ) ويأتى التمويل والتأمينات والعقارات فى مقدمة أوجه النشاط الاقتصادى للسكان فى جميع شياخات المدينة إذ تبلغ نسبتها فى الشياخة الأولى ١١,٧ ٪ بينما تصل فى منطقة خزان أسوان ٨,٨ ٪ .

المبحث الرابع استخدام الأرض فى مدينة أسوان

تمثل الصورة الحالية لاستخدام الأرض فى أى مدينة أى تخطيط للمستقبل وينبغى أن يأخذ المخطط فى الاعتبار أنه لا يبدأ من فراغ إلا عندما يكون عمله متعلقا بمدينة جديدة كلية فوق أرض خالية (١)

ومدينة أسوان - كما رأينا - مرت بأطوار مختلفة فى نموها العمرانى أدت إلى هذا النسيج المتشابك من الشوارع والأحياء التى تتباين فى مستواها المعمارى وتتباين كذلك فى المستويات الاقتصادية والاجتماعية لسكانها ولكن أهم تباين فيها هو تباين الوظائف وأنماط استخدامها .

---

(١) أحمد على إسماعيل ، دراسات فى جغرافيا المدن ، الطبعة الرابعة ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، سنة ١٩٨٦ ، ص ص ٤٢٧ - ٤٢٨

النشاط	الشياخة																	
	الأولى			الثانية			الثالثة			منطقة خزان أسوان			المدينة			المحافظة		
	ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الزراعة والصيد	٢,٧	٠,٢	١,٥	٣٠٣	٠,١	١,٧	٢,٥	٠,٢	١,٤	٤,٥	٠,٣	٢,٤	٣,١	٠,٢	١,٧	٢١,٥	٠,٣	١٠,٨
الصناعات التحويلية والتخزين	٧,٢	١,٢	٤,٢	١٠,٩	١,١	٦,١	١٠,١	١،١	٥,٨	٤,٢	٠,٩	٢,٧	٩,	١,١	٥,١	٨,٤	٠,٩	٤,٧
الكهرباء والغاز	٢,٥	٠,٤	١,٤	٤,٦	٠,٢	٢,٥	٣,٣	٠,٤	١,٩	١٤,٨	١,	٣,٥	٥,	٥,	٢,٧	٢,٦	٠,٢	٢,٩
التشييد والبناء	٧,١	٠,٣	٣,٧	١٠,٣	٠,٣	٥,٤	١٠,٤	٠,٤	٥,٦	٦,٨	٠,٢	٧,٩	٩,١	٠,٣	٤,٨	٥,٨	٠,١	١,٤
التجارة والمطاعم والفنادق	١٤,٧	١,٣	٨,١	١٠,١	١,١	٥,٧	١٠,٥	١,٢	٦,١	٥,٧	٠,٩	٣,٣	١٠,٩	١,٢	٦,١	٦	٠,٥	٣,٢
النقل والمواصلات والتخزين	٦,٥	٠,٦	٣,٥	٧,–	٠,٤	٣,٨	٧,١	٠,٥	٣,٩	٨,٣	٠,٥	٤,٤	٧,	٠,٥	٣,٨	٤,٤	٠,٢	٢,٣
التمويل والتأمينات والعقارات	١٤,٦	٨,٦	١١,٧	١٠,٢	٤,٢	٧,١	١١,٦	٥,٩	٨,٩	١٢,٣	٥,٣	٨,٨	١١,٨	٥,٨	٨,٩	٩,٧	٣,	٦,٣
خدمات المجتمع	٩,–	١٠,٧	٩,٨	٧,٣	٥,٤	٦,٤	٧,٧	٨,٢	٨,–	٥,٩	٦,٨	٦,٣	٧,٧	٧,٥	٧,٦	٧,٩	٤,	٥,٩
أنشطة غير كاملة التوصيف	٠٨	٠,٣	٠,٥	١	٠,٢	٠,٦	٣,٢	٢,٧	٣,–	١,٥	٠,١	٠,٨	١,٤	٠,٧	٠,٩	٣٢,٨	٠,٢	٠,٥
سكان ليس لهم نشاط	٣٤,٩	٧٦,٤	٥٥,٦	٣٥,٣	٨,٧	٦٠,٧	٣٣,٦	٧٩,٤	٥٥,٤	٣٦	٨٤	٥٩,٩	٣٥	٨٢,٢	٥٨,٤	٣٢,٨	٩٠,٦	٦٢,٠
الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

- ويمكن على ضوء خريطة استخدام الأرض فى مدينة أسوان (شكل) وجدول (   ) أن نحدد الملامح الرئيسية لهذه الاستخدامات كما يلى :

جدول (   ) التوزيع والنسبى لصورة استخدام الأرض بمدينة أسوان عام ٢٠٠٠

صور الاستخدامات	المساحة كم٢	٪ من المساحة المستخدمة	٪ من المساحة الكلية
الاستخدام السكنى	٥,٣	٢٣,٢	٢٠,٤
الاستخدام التجارى	٤,٨	٢١,١	١٨,٥
الاستخدام الصناعى	٢,٨	١٢,٣	١٠,٨
الاستخدام السياحى	٢,٧	١١,٨	١٠,٤
الاستخدام الخدمى	٢,٥	١١-	٩,٦
الاستخدام الترويجى	١,٩	٨,٣	٧,٣
مناطق عسكرية	١,٦	٧,-	٦,٢
مقابر	١,٢	٥,٣	٤,٦
جملة الاستخدامات	٢٢,٨	١٠٠	٨٧,٧
مساحات فضاء	٣,٢	-	١٢,٣
الإجمالى العام	٢٦	-	١٠٠

المصدر : عمر محمد على عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٨

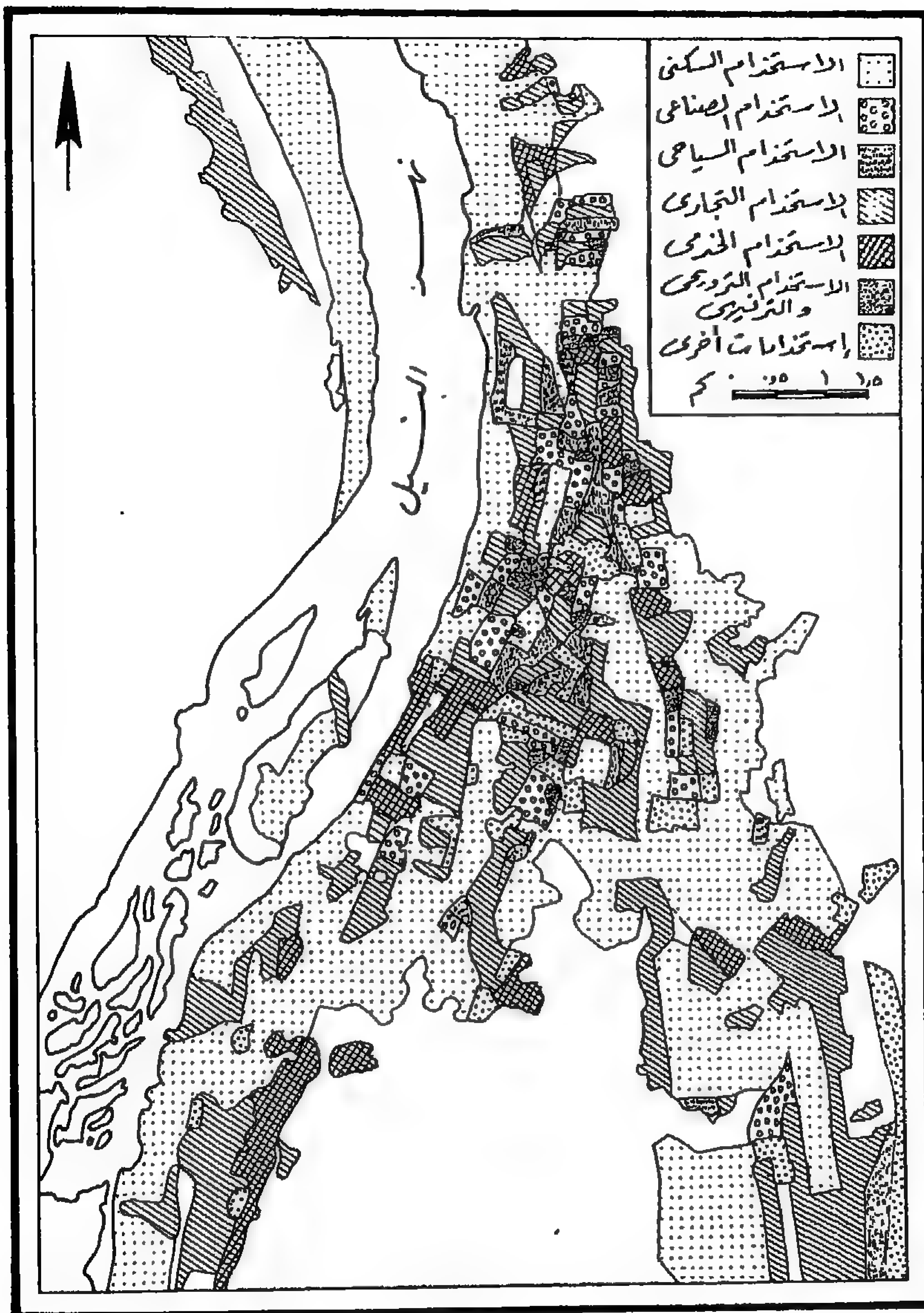
أولاً - الاستخدام السكنى :

يعتبر الاستخدام السكنى فى مدينة أسوان من أهم الاستخدامات وذلك لما تمتاز به الاستخدامات السكنية من ديناميةوتغير وذلك كنتيجة للتغيرات الاجتماعية والديمو غرافية للسكان ، فضلا عن تغير التركيب المهنى ومستويات الدخل والمعيشة .

- وتبلغ مساحة الاستخدام السكنى فى مدينة أسوان حوالى ٥,٣ ٪ كم٢ تمثل حوالى ٢٣,٢ ٪ من المساحة المعمورة بالمدينة ٢٠,٤ ٪ من إجمالى المساحة الكلية .

وإن كانت هذه النسبة تنخفض عن المعدل الأمثل لاستخدام السكنى . خاصة فى المناطق الحضرية والذى يتراوح ما بين ٣٥-٤٥ ٪ من مساحة المدينة .(١)

(١) أحمد حسن إبراهيم ، الاستخدام السكنى فى مدينة العين أنماطه والعوامل المؤثرة فيه ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد السابع والعشرون ، سنة ١٩٩٥ ، ص ٨٩



المصدر / الهيئة العامة للتخطيط العمرانى .

استخدام الأراض بمدينة أسوان عام ٢٠٠٠ شكل (٢)

ويرجع انخفاض نسبة الاستخدام السكنى فى مدينة أسوان إلى ارتفاع نسبة المساحات التى تشغلها المناطق العسكرية والمقابر بالإضافة إلى المساحات الفضاء والتى تصل إلى ٢٣,١ ٪ من إجمالى مساحة المدينة . وسوف تتم دراسة الاستخدام السكنى فى مدينة أسوان من خلال :

(أ) التوزيع النسبى لمساحة الاستخدام السكنى .

(ب) مستوى السكن فى مدينة أسوان .

(جـ) توزيع المبانى السكنية وكثافتها فى شياخات المدينة .

أ- **التوزيع النسبى للمبانى السكنية الاستخدام** : من الصعب تحديد الاستخدامات السكنية بالمدينة وخاصة فى الأجزاء القديمة كما هو الحال فى مناطق عباس فريد وكسر الحجر والطابية حيث تتداخل الوظائف بين الاستخدامات المختلفة ويصبح التخصص الوظيفى غير واضح المعالم ، وتتلاشى هذه الظاهرة فى مناطق الاستخدام السكنى الحديث فى شرق المدينة حيث تنتشر العشوائيات السكنية وهجرة السكان للأطراف وخاصة مناطق الناصرية والشيخ هارون وخور عواضة وساعد تطور وسائل النقل المختلفة وتزايد أعدادها فى المناطق الهامشية كان له أكبر الأثر فى انتقال وهجرة العمران السكنى إلى هذه المناطق .

ب- **أما مستوى السكن فى مدينة أسوان** . فيمكن تحديده من خلال خصائص النسيج العمرانى (علاقة الكتل البنائية بالفراغات وحجم ونسب هذه الكتل) .[١]

فالنسيج الدقيق الذى تظهر فيه كتل صغيرة الأبعاد تميز الإسكان الاقتصادى ، بينما النسيج ذو الكتل البنائية متوسطة الأبعاد يميز الإسكان المتوسط والفوق المتوسط .

وبناء على الفروق السابقة وكما يظهر فى الخريطة (   ) يلاحظ ما يلى :

- قطع الأراضى الكبيرة المخصصة لذوى الدخل المتوسط تقع شمال غرب مدينة أسوان وتمثل حوالى ١٥ ٪ من الاستخدام السكنى وقطع الأراضى المتوسطة الموجهة غالبًا لذوى الدخل المتوسط تقع فى قلب المدينة ومن ثم يلاحظ أن حوالى ٢٥ ٪ من الاستخدام السكنى موجه لذوى الدخل المتوسط ، أما قطع الأراضى الصغيرة ذات النسيج الدقيق .

- والموجهة غالباً لذوى الدخل المحدود فتقع معظمها فى القطاع الشرقى للمدينة والقطاع الجنوبى وتمثل حوالى ٦٠ ٪ من الاستخدام السكنى .

---

(١) الهيئة العامة للتخطيط العمرانى – الوكالة الألمانية للتعاون الفنى ، التخطيط العام لمدينة أسوان . ص ٢

جـ - توزيع المبانى السكنية وكثافتها فى شياخات المدينة : من خلال الجدول ( ) والشكل ( ) يمكن أن نتعرف على شكل التوزيع الجغرافى للاستخدام السكنى فى مدينة أسوان من خلال مناقشة التوزيع العددى للمساكن وكثافة التوزيع السكنى على الشياخات ، بحيث يمكن إظهار التباينات والتشابهات داخل الصورة العامة وذلك على النحو التالى :

جدول ( ) كثافة المساكن والغرف بمدينة أسوان عام ١٩٩٦

الشياخة	المساحة كم٢	عدد المساكن	كثافة المساكن مسكن /كم٢	الترتيب	عدد الغرف	كثافة الغرف	الترتيب
الأولى	٦,٢	١١٦٦١	١٨٨١	٢	٤١٨٣٢	٦٧٤٧	٢
الثانية	٥,٤	١٩٩٦١	٣٦٩٦	١	٦٧١٠٢٣	١٢٤٢٦	١
الثالثة	٦,٥	٧٢٥٥	١٠٥١	٣	٢٣٨٥٩	٣٤٥٨	٣
منطقة خزان أسوان	٧,٥	٤٩٤٦	٦٥٩	٤	١٩٤٨٣	٢٥٩٨	٤
المدينة	٢٦	٤٣٨٢٣	١٦٨٦	—	١٥٢٢٧٦	٥٨٥٧	—

المصدر / الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، والنتائج النهائية للظروف السكنية ، محافظة أسوان

تبلغ متوسط كثافة المساكن بمدينة أسوان نحو ١٦٨٦ مسكن / كم٢ . وتتفاوت الشياخات فيما بينها من حيث الكثافة السكنية بسبب التباين بينهما من حيث المساحة والنشأة والموقع فعلى سبيل المثال نجد الشياخة الثالثة ومنطقة خزان أسوان تشكلان معاً حوالى ٥٥,٤ ٪ من المساحة الإجمالية للمدينة ولكن لا يتعدى نصيبها من المساكن نحو ٢٧,٨ ٪ من إجمالى المساكن بالمدينة وبالتالى تنخفض كثافة المساكن فى هذه المناطق دون ٧٠٠ مسكن / كم٢ ، بينما تبدو الصورة مختلفة تماماً بشياخات أسوان القديمة وعلى وجه الخصوص بالشياختين الأولى والثانية ؛ حيث تبلغ مساحتها حوالى ٤٤,٦ ٪ من جملة مساحة المدينة ولكن يتركز بهما ما يقرب من ٧٢,٧٪ من مجموع مساكنها وتبعاً لذلك ترتفع كثافة المساكن بتلك المناطق إلى ما يزيد عن ١٨٠٠ نسمة / كم٢ .

- كما يوضح الجدول ( ) أن هناك علاقة وثيقة بين كثافة المساكن وكثافة الغرف فى مدينة أسوان حيث بلغت كثافة المساكن والغرف أقصى درجاتها فى المدينة القديمة وبالتحديد فى الشياخة

الثانية ومرد ذلك إلى عدم وجود مساحات خضراء وخاصة الأجزاء القديمة من المدينة حيث استغلت الأرض فيها أقصى استغلال ، بينما تصل أدناها فى الشياخة الثالثة ومنطقة خزان أسوان وهى من المناطق حديثة العمران وتحتل أطراف المدينة وعدم اكتمال تعمير كل مساحات الأراضى الفضاء بالإضافة إلى تخصيص جزء من أراضيها للمنشآت الصناعية وأخرى للاستخدام العسكرى .

ثانيا - الاستخدام التجارى :

- من خلال جدول مركب الاستخدام فى مدينة أسوان (   ) وخريطة استخدام الأرض (   ) يتضح أن جملة مساحة الاستخدام التجارى بمدينة أسوان حوالى ٤,٨ كيلو متر مربع ، وهى مساحة لاتزيد عن ٢١,١ ٪ من الحيز العمرانى للمدينة ، ١٨,٥ ٪ من المساحة الإجمالية للمدينة ، ويبلغ عدد العاملين بالتجارة حوالى ١٣٣٦٦ نسمة يمثلوا ٩,٢ ٪ من سكان المدينة فوق خمسة عشر عاماً .

- وسوف تتم دراسة الاستخدام التجارى فى مدينة أسوان من خلال هيراركية المراكز التجارية كما يلى :

١- منطقة الأعمال المركزية : C.B.D[1]

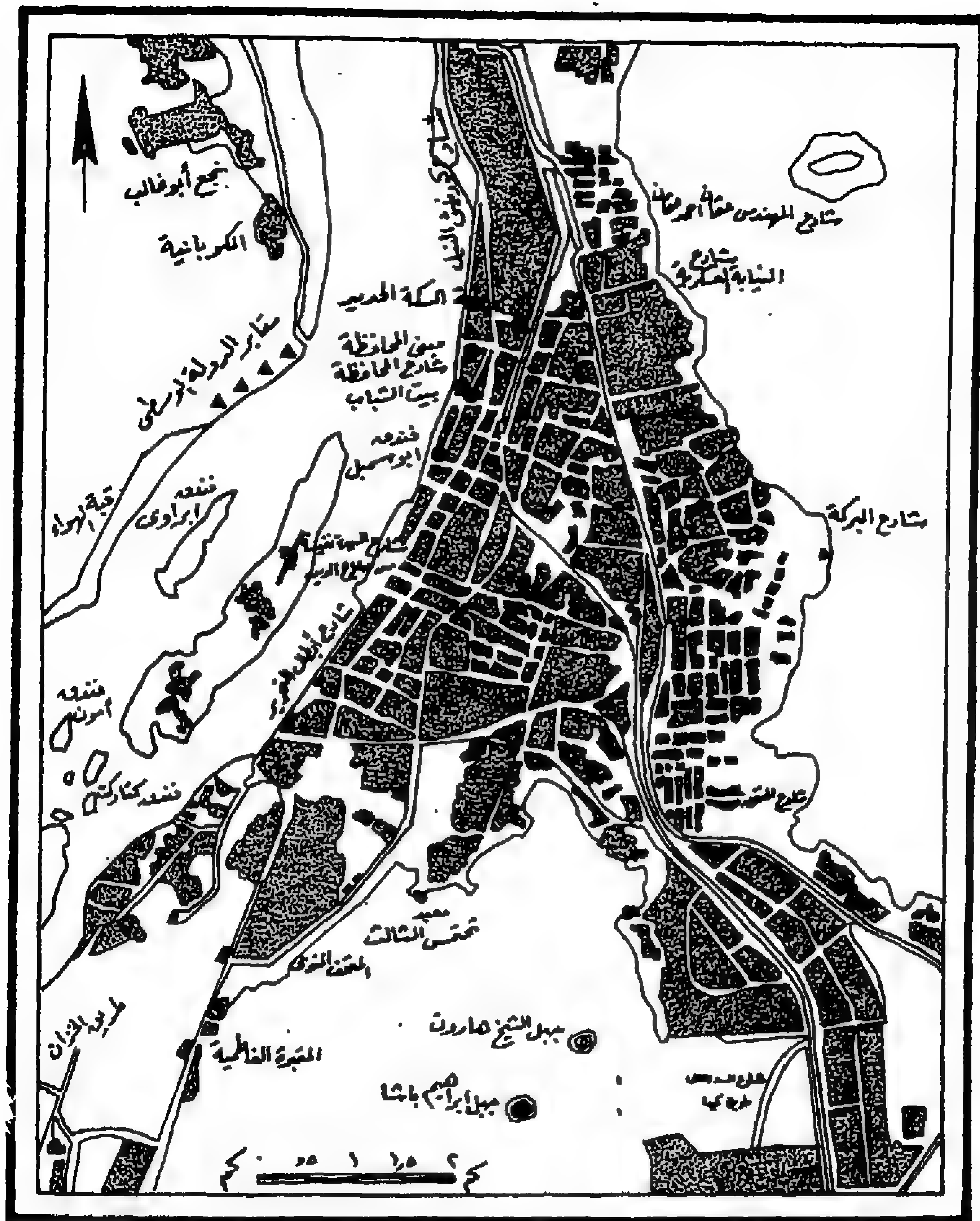
تنحصر منطقة الأعمال المركزية بين شارع كورنيش النيل غربا إلى شارع البركة شرقاً ومن شارع سعد زغلول شمالاً إلى ميدان مصر للطيران ومنطقة الفنادق جنوباً .

- وهذه المنطقة تقع فى الجزء القديم من المدينة ، وتتصف هذه المنطقة بأنها أعلى كثافة للاستخدام التجارى بالمدينة وذات مستوى مرتفع حيث تضمن البنوك والوكالات التجارية والمعارض ، ومكاتب السياحة والفنادق - مما أدى إلى ارتفاع سعر الأرض حيث وصل سعر المتر المربع فيها بين ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ جنيه مصرى وخاصة فى شارع أبطال التحرير والسوق والشوارع المتفرقة من ميدان مصر للطيران .

- وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة التجارية المركزية ليست متجانسة فى خصائصها ، حيث نجد خاصية الثنائية فى البنية العامة لاستعمالات الأراضى التجارية فهناك الأسواق القديمة الشرقية المسقوفة ذات الشوارع الضيقة الملتوية والشديدة الازدحام مثل شارع السوق ، وبين المنطقة التجارية الحديثة الى تظهر فى شارعى أبطال التحرير وكورنيش النيل التي تميزت بوجود العمارات الحديثة متعددة الطوابق والزاهرة بالمتاجر الحديثة المتلألئة بالأنوار وكافة الألوان .

يمكن الأسترداد من :

(١) Murphy R. E., vance, J. E. "Delimiting the C. B. D.," Economic Geography, vol., 30, No, 3., July 1954.



المصدر / محافظة أسوان .

شبكة الشوارع الرئيسية فى مدينة أسوان عام ٢٠٠٠ شكل (٣)

٢- **الشوارع الرئيسية :** - وهى عبارة عن محلات تجارية تمتد على شكل أشرطة بطول الشوارع الرئيسية ، وتعتمد فى تجارتها على ركاب وسائل النقل مستفيدة من المترددين عليها أثناء مرورهم، كما تقوم بخدمة سكان المناطق السكنية ويتمثل هذا النمط من الشوارع التجارية الرئيسية فى سعد زغلول وعباس فريد وكسر الحجر وطريقى السادات والمطار وتتصف تلك الشوارع بارتفاع كثافة عدد محلاتها التجارية وتنوعها .

٣- **الشوارع التجارية الثانوية :** وهى عبارة عن أسواق محلية لتلبية حاجات السكان وتقع خارج حدود المنطقة المركزية كما هو الحال فى أحياء خالد بن الوليد ومدينة نصر - وعمارات السد العالى ، وقدرى عثمان .

٤- **شوارع تجارية محلية :** ذات النمط الشريط وهى عبارة عن عدد من المحلات التجارية متجاورة مطلة على أحد الشوارع الرئيسية كما هو الحال فى صحارى سيتى والعمارات الصينية وعمارات شركة المقاولون العرب ، وتقدم هذه المحلات خدمات محدودة للسكان حيث تتكون من محلات بقالة وغسيل وكى الملابس ومحلات بيع الأدوات الصحية ومحلات لإصلاح الأدوات الكهربائية وغير ذلك .

٥- **المنشآت التجارية المنفردة :** وهى عبارة عن محلات تجارية مبعثرة فى المدينة وخاصة فى الأجزاء الحديثة من المدينة وتتوزع بصورة عشوائية داخل الكتلة السكنية ، وتعمل على تلبية احتياجات السكان اليومية ويظهر هذا النمط داخل مناطق الإسكان الشعبى مثل خور عواضة والناصرية والجزيرة والسيل الريفى وعزب كيما ، كما بدأت تظهر فى بعض الأحياء الحديثة ملاصقة لبعض المساجد حيث يخصص عائد هذه المحلات للإنفاق على صيانة المسجد كما هو الحال فى منطقة الطالبية والشيخ هارون .

ثالثاً - الاستخدام الصناعى :

يبلغ مسطح الاستخدام الصناعى بالمدينة حوالى ٢,٨ كم٢ ، بواقع ١٢,٣ ٪ من المساحة المعمورة بالمدينة ، وحوالى ١٠,٨ ٪ من المساحة الكلية للمدينة ، ويمارس النشاط الصناعى حوالى ١١١٨٣ عاملاً عام ١٩٩٦ وهو ما يعادل ١٦,١ ٪ من جملة الأيدى العاملة بالمدينة .

وعلى هذا يمكن القول أن الاستخدام الصناعى من أهم الاستخدامات فى مدينة أسوان ويحتل المرتبة الثالثة بعد الاستخدامين السكنى والتجارى . وتوضح خريطة استخدام الأرض شكل ( ) التفاوت بين قطاعات المدينة وأقامها فى نسبة الاستخدام الصناعى حيث تتركز مناطق الاستخدام الصناعى فى :

* **فى مناطق وسط وقلب المدينة** : وهى لا تكون نطاقا متصلا أو منطقة بل تبدو فى صورة تجمعات أو نوايا يقطنها استخدامات أخرى للأراضى وتختص بالصناعات الخفيفة وخاصة الغذائية مثل طحن الغلال والخبز والثلج والمياه الغازية ثم ورش التجارة بشارع المطار وشارع شرق البندر وورش الحدادة والسمكرة والسيارات والتى توجد فى نطاقين فى قلب المدينة ووسطها وخاصة ناحية الشرق .

* **فى أطراف المدينة** : وهى بمثابة منطقة انتقالية بين المدينة والريف وكثيراً ما تمتد على طول الطرق الرئيسية كما فى شمال وجنوب المدينة حيث تتوفر الأرض الفضاء وانخفاض سعرها نسبيا بالقياس بقلب ووسط المدينة مما يوفر المساحة الكافية مع إمكانية إنشاء المستعمرات الصناعية كما هو الحال فى منطقة كيما .(1)

– وتختلف الصناعة فى أطراف المدينة عن الصناعة فى داخل المدينة فى عدة مظاهر أهمها ظهورها فى صورة مندمجة أو مجمعة فى شكل وحدات إنتاج كبير وذلك بالمقارنة بالمناطق الداخلية ، وأهم الصناعات فى أطراف المدينة هى :

* **الصناعات الكيماوية** : بمنطقة كيما وهى بمثابة مستعمرة صناعية تقوم على التقسيم الصناعى وتقع إلى الجنوب الشرقى من مدينة أسوان وعلى بعد ٤ كيلو مترات من قلب ووسط المدينة ، و ٥ كيلو مترات من خزان أسوان ، على مساحة ١٥٠٠فدان تقريبا تشغل المصانع منها – ٨٠٠ فدان ويبلغ عدد العاملين ٢٦١٥ عاملاً .(2)

وهى بمثابة مستعمرة صناعية نموذجية لتوفر وسائل النقل المباشر لها واتصالها بخطوط نقل الكهرباء من محطتى أسوان والسد العالى وتوجد بالقرب منها تجمعات سكانية حيث مصادر العمال فى مناطق السيل والشيخ هارون .

* **صناعات أستخراجية** : فى شمال وشرق المدينة وتعتمد على استخراج أحجار البناء خاصة من مرتفعات الناصرية والشيخ هارون وجبل تفوق ويقدر المتوسط اليومي لاستخراج أحجار البناء بحوالي ٦٩ طناً يومياً .

---

(١) محمد عبد الوهاب قنديل ، الصناعة فى منطقة أسوان ، ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة القاهرة ، سنة ١٩٧٧

(٢) عمر محمد على ، مرجع سبق ذكره ، سنة ٢٠٠١ ، ص ٢٢٣

** محاجر الجرانيت والرخام : وتقع إلى الجنوب الشرقى على مساحة ٢٢٢ فدان وقد اهتمت الدولة بهذه المنطقة وأنشئت فيها العديد من الصناعات الصغيرة والحرفية مثل مصانع الطوب الطفلة ومصانع للأوانى الفخارية ومصانع لطحن وتجهيز الخامات المعدنية وغير المعدنية .

رابعاً – الاستخدام الخدمى :

وتشمل كل المساحات المخصصة للخدمات العامة للسكان أو زوار المدينة . وتعد مدينة أسوان مركزاً رئيسيا فى محافظتها ولهذا كانت الخدمات تمثل الصدارة بين الأنشطة الاقتصادية بالمدينة ، إذ بلغ عدد العاملين بها حوالى ٢٠٢٠٣ عاملاً يشكلون ٣٣,٥ ٪ من جملة عدد العاملين بالمدينة البالغ عددهم ٦٠٢٠٦٢ عاملاً عام ١٩٩٦ وتشغل مساحة هذا الاستخدام حوالى ٢,٥ كم^{2} بنسبة ١١ ٪ من المساحة المعمورة للمدينة ٩,٦ ٪ من المساحة الكلية .

وتتنوع الخدمات فى مدينة أسوان لتضم الخدمات الإدارية والتعليمية وصحية وخدمات اجتماعية ودينية ، فيما يلى دراسة لبعض أنواع الخدمات المختلفة بالمدينة على النحو التالى :

(أ) **الخدمات الإدارية** : تعتبر مدينة أسوان المقر الإدارى للمحافظة ولذلك جاءت الخدمات الإدارية فى مقدمة الاستخدام الخدمى إذ بلغ عدد العاملين بها ٩٢٣٨ عاملا يشكلون ٤٥,٧ ٪ من جملة العاملين فى قطاع الخدمات بالمدينة ، وتشمل وتضم المدينة عدد لا بأس به من المؤسسات الخدمية بلغت حوالى ٥٨ مؤسسة عام ١٩٩٩ وتقدم خدماتها لمواطنيها وسكان المحافظة . وهذه المؤسسات تتركز فى هوامش منطقة الأعمال المركزية فى مناطق أطلس ووسط المدينة ، كما استقطبت المناطق التى نمت حول المدينة جنوباً العديد من المبانى الحكومية والإدارية مثل منشآت السد العالى وخزان أسوان والرى والزراعة والبحث العلمى والصناعة والتعدين وغير ذلك .

ومن الجدير بالذكر أن الخدمات الإدارية فى مدينة أسوان تنقسم إلى :

* خدمات إدارية إقليمية تخدم سكان المدينة والمحافظة مثل ديوان المحافظة والمديريات المتخصصة مثل مديرية التعليم والصحة والزراعة .

* خدمات إدارية تهتم بسكان المدينة مثل مجلس المدينة وتركز فى جنوب المدينة .

(ب) **الخدمات التعليمية من الاستخدامات الهامة فى المدينة** : حيث بلغ عدد المدارس فى المدينة حوالى -(١٥١ مدرسة) منها ٧١ مدرسة ابتدائية و ٤٠ مدرسة إعدادى و ٢٣ مدرسة ثانوى عام وسبعة مدارس ثانوى فنى بالإضافة إلى ١٠ مدارس أزهرية اما من حيث عدد الفصول تستوعب المرحلة الابتدائية ٢٤,٦ ٪ من جملة فصول التعليم ما قبل الجامعى أسوان فى حين تضم المرحلة الإعدادية أكثر من ٢٨ ٪ من فصول التعليم ما قبل الجامعى – يتضح مما سبق مدى التركز الواضح لإعداد الفصول بالمرحلة الأساسية والتى تستقطب لوحدها أكثر من ٧٠,٦ ٪ من فصول التعليم قبل

الجامعي بمدينة أسوان ، وهذا دليل على الاهتمام بهذه المرحلة الإلزامية من التعليم ، وذلك تأكيداً على التوسع في القاعدة التعليمية من أجل استيعاب الأطفال في سن التعليم الإلزامي بينما حظى عدد الفصول في كل المرحل الثانوية العامة والثانوية الفنية بأقل من ٣٠٪ من فصول ما قبل الجامعي ، وهذا دليل على ارتفاع نسبة التسرب بين تلاميذ المرحلة الأساسية . ويوضح ( ) توزيع المدارس بمراحلها المختلفة كما يلي : -

١- مرحلة التعليم الأساسي : يصل عدد المدارس في هذه المرحلة حوالي ١١١ مدرسة منها ٧١ مدرسة في الحلقة الدراسية الأولى ، ابتدائي ، ويصل عدد فصول هذه الحلقة التعليمية حوالي ٧٣٧ فصلاً تستوعب حوالي ١٣٨٧٧٠ تلميذا ، وعدد المدرسين ١٥٥٤ مدرساً .

جدول ( ) توزيع مدارس الحلقة التعليمية الأولى من المرحلة الأساسية بشياخات مدينة أسوان

الشياخة	عدد الفصول	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المدرسين	حجم المدارس فصل / مدرسة	مدرسة / فصل	كثافة التلاميد	نفود المدرسة
الأولى	٢٠٧	٢٠	٧٣١٠	٤٩٠	١٠,٤	٢,٤	٣,٦	٣,٢
الثانية	١٩٥	١٨	٦٩٨٠	٣٦٩	١٠,٨	١,٩	٣٨٧,٧	٣,٣
الثالثة	١٣٨	١٩	٦٧٧٠	٤٦٥	٩,٦	٢,٥	٣٥٦,٣	٢,٨
منطقة خزان أسوان	١٥٢	١٤	٦٨٥٠	٢٣٠	١٠,٨	١٠٥	٤٨٩,٢	١,٩
جملة المدينة	٧٣٧	٧١	٢٧٩٢٠	١٥٥٤	١٠,٤	٢,١	٣٩٣,٢	٢,٧
جملة المحافظة	٣٩٢٦	٤٧٤	١٣٨٧٧٠	٧٢٢٧	٨,٣	١,٩	٢٩٢,٨	٠,٥

المصدر مركز المعلومات بأسوان عام ٢٠٠٠

وبلغ متوسط حجم المدرسة ١٠,٤ فصل / مدرسة بكثافة للتلاميذ تصل إلى ٣٩٣,٢ تلميذاً لكل مدرسة ويرتفع عن متوسط المحافظة الذى بلغ ٨,٣ فصل / مدرسة بكثافة للتلاميذ ٢٩٢,٨ تلميذاً مدرسة .

- تتباين الشياخات فيما بينهما كما هو واضح في الجدول ( ) فتأتي الشياخة الأولى في المرتبة الأولى من حيث عدد التلاميذ والفصول والمدارس تليها الشياخة الثانية بينما تأتي منطقة خزان أسوان في المرتبة الأخيرة لأنها من المناطق الهامشية وحديثة العمران .

- مرحلة التعليم الإعدادى ، الحلقة التعليمية الثانية . يبلغ عدد مدارسها ٤٠ مدرسة موزعة على شياخات المدينة (جدول) ويصل عدد فصولها ٤٨٤ فصلا تستوعب ١٩٥٥٤ طالباً ، وعدد المدرسين بها ١٣٨٠ مدرسا ويلغ متوسط حجم المدررسة ١٢,١ فصل / مدرسة بكثافة ٤٤,٩ تلميذ / مدرسة وليرتفع عن متوسط المحافظة الذى بلغ ٩,٢ فصل مدرسة بكثافة ٣٤٠ تلميذاً / مدرسة

ويستدل من ذلك على زيادة الطلب على الخدمات التعليمية فى مدينة أسوان مقارنة بمثيله على مستوى المحافظة .

جدول ( ) توزيع مدارس الحلقة التعليمية الثانية من المرحلة الأساسية بشياخات مدينة أسوان عام ٢٠٠٠

الشياخة	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد التلاميذ	عدد المدرسين	حجم المدارس فصل/مدرسة	كثافة التلاميذ تلميذ/مدرسة	مدرس/ فصل
الأولى	١٢	١٣١	٤٩٩٠	٤٢٣	١٠,٩	٤١٥,٨	٣,٢
الثانية	١٠	١٢١	٤٩٠٠	٤١٠	١٢,١	٤٩٠	٣,٤
الثالثة	٩	١١٧	٤٨٥٠	٢٧٩	١٣	٥٣٨,٩	٢,٤
منطقة خزان أسوان	٩	١١٥	٤٨١٤	٢٦٨	١٢,٨	٥٣٤,٩	٢,٣
المدينة	٤٠	٤٨٤	١٩٥٥٤	١٣٨٠	١٢,١	٤٨٨,٩	٢,٩
المحافظة	٢٥٥	٢٣٤٨	٨٦٨٧٤	٣٩٧٤	٩,٢	٣٤٠,٥	١,٧

المصدر : مركز المعلومات ، بأسوان عام ٢٠٠٠

– تتباين الشياخات فيما بينهما من حيث عدد المدارس وعدد الفصول فتأتى الشياخة الأولى فى المرتبة الأولى تليها الشياخة الثانية ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع نسبة السكان بهما والتى تبلغ ٧٢,٧ ٪ من جملة سكان المدينة .

(ب) مرحلة التعليم الثانوى والأزهرى : يصل عدد المدارس فى مرحلة التعليم الثانوى حوالى ٢٣ مدرسة ، بالإضافة إلى سبعة مدارس لتعليم الفنى تحتوى على ١٣٣ فصلاً تستوعب ٤٣٢٢ طالباً أما التعليم الأزهرى فيساهم بنسبة تصل ٥,٩ ٪ من فصول التعليم ما قبل الجامعى يتركز أكثر من النصف ٢,٦ ٪ بالمرحلة الابتدائية الأزهرية والنسبة المتبقية موزعة بين المرحلة الإعدادية الأزهرية ١,٦ ٪ والثانوية الأزهرية ١,٧ ٪ بالإضافة إلى ذلك هناك التعليم التجارى والفندقى ليلائم طبيعة مدينة أسوان .

(جـ) التعليم الجامعى بدأ فى أسوان بإنشاء كلية التربية تابعة لجامعة أسيوط عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ وأخيراً أصبحت الجامعة فى أسوان تضم كليات الآداب والتربية والعلوم والخدمة الاجتماعية وأصبحت تابعة لجامعة جنوب الوادى ووصل عدد الطلاب فى الجامعة خلال العام الدراسى ٩٩/ ٢٠٠٠ حوالى ٧١٣٠ طالبًا وطالبة بالإضافة إلى افتتاح المدينة الجامعية للطالبات بمدينة ناصر والتى تسع لعدد ٧٠٤ طالبة .[١]

---

(١) محافظة أسوان ، أسوان ٢٠٠٠ ، ص ١١٢

ثانيا- الخدمات الصحية :

تهدف الرعاية الصحية إلى توفير الخدمات الطبية والعلاجية وخدمات الوقاية الصحية لسكان المدينة بالإضافة إلى اهتمامها برفع المستوى الصحى وتتمثل مبانى الخدمات الصحية فيما يلى :

(أ) خدمات صحية حكومية وتشمل المستشفيات العامة والتخصصية وتقدم خدماتها لسكان مدينة أسوان والمحافظة .

(ب) خدمات صحية خاصة وتشمل المستشفيات الخاصة والعيادات والصيدليات وهذا ويتضح ذلك من الجدولين (   ) (   ) كما يلى :

١- مستشفى أسوان العام :

وتقع فى وسط المدينة بالقرب من الطرق الإقليمية ، وهى مبنى حديث ويلغ إجمالى الأسرة بالمستشفى حوالى ٦٢٠ سريراً بما يعادل ٥٠٪ من جملة الأسرة فى المستشفيات العامة والتخصيصية ، ويبلغ عدد المرضى بالقسم الداخلى ٢٢١٩ مريضاً بمعدل ٣٧ مريضا لكل سرير طول السنة ، أما المترددون على العيادات الخارجية فقد بلغ عددهم ٤٤٧٨٥٠ مريضاً خلال عام ١٩٩٩ بمعدل يصل إلى ١٢٢٧ فى اليوم تقريباً ومن هنا يتضح أهمية المستشفى بالنسبة للمدينة بصفة خاصة وبالنسبة للمحافظة بصفة عامة .

جدول (   ) توزيع المستشفيات العامة والتخصصية فى مدينة أسوان ١٩٩٩

المستشفى	الأسرة		هيئة التمريض		الأطباء		الإجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
أسوان العام	٦٢٠	٥٠,٣	٢٥٠	٦٥,١	١١٤	٥٤,٨	٩٦٤	٥٤
حميات أسوان	١٦٨	١٤,١	٣٥	٩,١	١٥	٧,٢	٢١٨	١٢,٢
صدر أسوان	١٢٠	١٠,١	٢٠	٥,٢	٦	٢,٩	١٤٦	٨,٢
نفسية السد العالى	٦٤	٥,٤	١٦	٤,٢	٤	١,٩	٨٤	٤,٧
الرمد بأسوان	٢٤	٢	١٢	٣,١	٥	٢,٤	٤١	٢,٣
مبارك العسكرى	١٥٠	١٢,٦	٢٨	٧,٣	٣٩	١٨,٨	٢١٧	١٢,٢
معهد الأورام	٦٦	٥,٥	٢٣	٦	٢٥	١٢	١٤٤	٦,٤
الإجمالى	١٢١٢	١٠	٣٨٤	١٠٠	٢٠٨٠	١٠٠	١٧٨٤	١٠٠

المصدر : مركز المعلومات بأسوان .

٢- مستشفى مبارك العسكرى :

تقع على طريق السادات وتم افتتاحها فى أكتوبر ١٩٩٨ على مساحة ٣ آلاف متر مربع ، وتبلغ طاقتها ١٥٠ سريراً ، وتضم المستشفى جناحا متميزاً لخدمة الأفواج السياحية الزائرة للمحافظة و ١٤ عيادة خارجية لمختلف التخصصات ومعامل للتحليل .(١)

٣- معهد أورام أسوان :

فى إطار اهتمام الدولة بتنمية جنوب الصعيد تنمية شاملة فى جميع المجالات وخاصة فى المجال الصحى ثم إنشاء معهد اللأورام بشارع الكورنيش بأسوان على مساحة ٦٥٠ مترا مربع بطاقة ٦٦ سريراً ويعمل به ٢٥ طبيباً وحوالى ٢٨ هيئة التمريض كما يستقبل المعهد شهرياً حوالى ٥٠٠ مريض.

٤- مستشفى الصدر :

تقـع فـى شرق المدينة بطاقة ١٢٠ سريراً ويعمل بها ستة أطباء وعشرون من هيئة التمريض وبلغ عدد المترددين على العيادة الخارجية حوالى ٦٣٧٠ مريضا بمعدل ١٢ مريضـاً / سرير فى السنة .

٥- حميات أسوان :

تقع فى جنوب المدينة على طريق المسلة وتبلغ مساحتها حوالى ٨٠٠ متر مربع وتعمل بطاقة ١٦٨ سريراً ويعمل بها ١٥ طبيبا و ٣٥ من أعضاء هيئة التمريض .

وبجانب هذا توجد مستشفى الأمراض العصبية والنفسية بالسد العالى ومستشفى الرمد بشارع أبطال التحرير ./ بالإضافة إلى ذلك هناك الوحدات الصحية المدرسية والمراكز الطبية .

(ب) المستشفيات الخاصة ، ويبلغ عددها حوالى عشرة مستشفيات كما هو موضح فى الجدول ( ) ويعمل بها ٢٥ طبيباً ويبلغ إجمالى الأسرة حوالى ٢٩٨ سريراً بالإضافة إلى عيادة خاصة ٧٦ صيدلية .

---

(١) مديرية الأثاث بأسوان ، بيانات غير منشورة عام ٢٠٠٠

جدول (   ) توزيع المستشفيات الخاصة بمدينة أسوان عام ١٩٩٩ م

المستشفى	الأسرة		هيئة التمريض		الأطباء		الأجمالى	
	عدد	٪	عدد	٪	الأسرة	٪	عدد	٪
دكتور سليمان	٣٠	١٠,١	٣	٧	٣	١٢	٣٦	٩٨
دكتور مطاوع	٩	٣	٣	٧	٢	٨	١٤	٣,٨
الأرسالية الجرمانية	٥٠	١٦,٨	٢٢	٥١,٢	٤	١٦	٧٦	٢٠,٨
الأمل	١٥٠	٥٠,٣	٢	٤,٦	٢	٨	١٥٤	٤٢,١
الدكتور فوزى	١٢	٤	٢	٤,٦	٢	٨	١٦	٤,٤
الدكتور صلاح	٢٠	٦,٧	٤	٩,٤	٤	١٦	٢٨	٧,٦
السلام التخصصى	٦	٢	٣	٧	٣	١٢	١٢	٣,٣
مستشفى العرب	١١	٣,٧	٢	٤,٦	٢	٨	١٥	٤,١
النيل التخصصى	١٠	٤,٣	٢	٤,٦	٣	١٢	١٥	٤,١
الإجمالى	٢٩٨	١٠٠	٤٣	١٠٠	٢٥	١٠٠	٣٦٦	١٠٠

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظة

٤- الخدمات الدينية :

بلغ إجمالى عدد المساجد بالمدينة ٢٨٨ مسجداً تمثل ٢,٤ ٪ من إجمالى إعدادها فى المحافظة البالغة ١١٧٨ مسجداً ، منها ١٢٧ مسجداً حكومياً تمثل ٤٤,١ ٪ من إجمالى مساجد المدينة و ١٦١ مسجداً أهلياً بالإضافة إلى مكتب لتحفيظ القرآن .(١)

وبلغ متوسط نصيب السكان لكل مسجد بالمدينة ٧٦٢ نسمة / مسجد ومن حيث توزيع المساجد على شياخات المدينة نجد أكثر نصف عدد المساجد يقع فى الأحياء والمناطق السكنية القديمة فى المدينة فى الشياخة الأولى والثانية .

خامسا - الخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية :

(أ) الخدمات الاجتماعية : بلغ عدد المنشآت للخدمات الاجتماعية فى مدينة أسوان ١٨ منشأة ويتركز معظمها فى الأجزاء القديمة من المدينة حيث تستوعب الشياخة الأولى والثانية ما يزيد على ثلاثة أرباع عددها وتدرج الباقى فى شياخات المدينة الأخرى .

(١) مديرية الأوقاف بأسوان ، بيانات غير منشورة عام ٢٠٠٠

(ب) **الخدمات الثقافية والترفيهية** : تفتقر المدينة إلى هذا النوع من الخدمات الثقافية حيث تقتصر على مكتبة عامة فى شمال المدينة بالقرب من مبنى المحافظة ومكتبة عباس العقاد النموذجية وحوالى أربعة مكتبات للأطفال بالإضافة إلى وجود قاعة اجتماعات وندوات ثقافية فى مبنى مجلس المدينة وأخرى فى مبنى المحافظة وكلها يقع فى وسط المدينة .

* **أما فيما يتعلق بالمسرح** فلا يوجد بأسوان سوى مسرح واحد بمبنى دار الثقافة حيث تقدم الفرقة النوبية عروضها عليه ، أما فيما عدا ذلك فليس هناك نشاط مسرحى على الاطلاق .

* أما دور السينما فهناك خمسة دور للعرض ، ثلاثة عامة هى (الصداقة – بدر – أبو شوك) والداران الآخران فهما دور خاص لشركة كيما والقوات المسلحة .

* الأندية تزفر أسوان بالعديد من الأندية مثل أسوان الرياضى ونادى المعلمين ونادى ضباط الشرطة ونادى القوات المسلحة والتجديف وصحارى والسودانى الرياضى ، وإن كان بعضها تقتصر عضويته على فئة معينة من السكان كأندية المعلمين وضباط الشرطة ، ولكن يمكن القول بصفة عامة أن ثمة ناديين يتردد عليهما السياح وهما نادى التجديف لموقعه الممتاز على كورنيش النيل وقربة من منطقة الفنادق ونادى أسوان الرياضى بالقرب من مبنى المحافظة .[٢]

* الحدائق العامة : توجد فى أسوان حوالى خمسة حدائق مساحتها كبيرة يتردد عليها السياح وسكان المدينة وهى الحديقة الاستوائية فى جنوب المدينة وجزيرة النباتات – حديقة درة النيل – حديقة فريال – حديقة الورد .[٣]

* الفنادق : يوجد فى مدينة أسوان حوالى ٢٦ فندقاً يقع منها خمسة عشر فى وسط المدينة وكلها من الفنادق الدرجتين الثالثة والرابعة والأولى بينما تقع سبعة فنادق أخرى بالقرب من هذه المنطقة فى منطقة عباس فريد وميدان المحطة – أما الفنادق الباقية فتقع على أطراف المدينة كما تضم المدينة أيضاً قرية سياحية وشاليها واحداً وبيتى شباب ومخيم سياحى وحوالى ٣٠ فندقاً شعبياً . وتبلغ الطاقة الإجمالية لهذه الفنادق حوالى ٢٧٣١ غرفة ونحو ٥٥٤٨ سريراً وبلغ إجمالى عدد الليالى السياحية ٥٥٤٨ ليلة .

---

(٢) فاروق مصطفى إسماعيل ، التخطيط للتنمية السياحية فى أسوان ، الإسكندرية بدون تاريخ ، ص ١٠

(٣) محافظة أسوان ، أسوان ٢٠٠٠ ، ص ١٨٥

ولعبت هذه الفنادق دوراً هاما فى الخدمة السياحية إلا أن هناك عدد من الفنادق تمثل ٣٥٪ من الفنادق الموجودة بالمدينة دون المستوى بسبيب سوء الخدمة وتكدس الأسرة .

استخدامات أخرى : وتضم أكثر من صورة استخدام الأراضى وأهم هذه الاستخدامات هى :

١- **المناطق العسكرية** : وتشغل مساحة تقدر بحوالى ١,٦ كم٢ أى ما يعادل ٧٪ من المساحة المعمورة بالمدينة ، ٦,١٪ من المساحة الكلية للمدينة . وتنتشر فى عدة مناطق فى شمال وشرق وجنوب المدينة وذلك بمناطق أطلس والسد العالى والخزان شرقا ومرتفعات الشيخ هارون .

٢- **المقابر** : وتبلغ مساحتها حوالى ١,٢كم٢ تمثل ٥,٣٪ من المساحة المعمورة للمدينة و ٤,٦٪ من المساحة الكلية ، وتوجد فى المدينة أربعة مدافن إحداهما للطائفة المسيحية والباقى للمسلمين . وتجدر الإشارة إلى أن هذه المقابر كانت فى الماضى على أطراف المدينة والآن زحف العمران جعلها فى الوقت الحاضر فى الوقت الحاضر تتوسط مراكز العمران .

٣- **أراضى الفضاء** : وتشمل مساحة كبيرة من مدينة أسوان وتقدر مساحتها بحوالى ٣,٢كم٢ تمثل ١٢,٣٪ من المساحة الكلية للمدينة .

المبحث الخامس - مشكلات الحياة اليومية لمدينة أسوان :

كانت من نتائج الطفرة التى حدثت فى نمو مدينة أسوان ، أن أصبحت تعاني من العديد من المشكلات التى يمكن تصنيفها إلى الفئات الاتية :

أ- مشكلات تتعلق بالنمو السكانى ومنها مشاكل المياه والإسكان .

ب- مشكلات التركيب الحضرى ومنها ما يتعلق باستخدام الأرض .

جـ - مشكلات بيئية ومتنوعة مثل التخلص من النفايات .

وسوف نتناول كل مشكلة من هذه المشاكل بإيجاز على النحو التالى :

أولاً - مشكلات النمو السكانى :

لقد أشرنا من قبل إلى أن السكان يتزايدون فى مدينة أسوان بمعدلات مرتفعة ، وعلى الرغم من إننا نتوقع أن تقل معدلات النمو السكانى عما كانت عليه خلال الفترات الماضية ، إلا أنها ستبقى

مرتفعة بالنسبة للمحافظة ، وذلك بالنظر إلى أن عوامل الجذب مرتفعة فى مدينة أسوان ، وتتمثل بالدرجة الأولى فى فرص الكسب والعمل إلا أن تلقى عبئاً ثقيلاً فيما يتعلق بتوفير الخدمات للزيادة السكانية ، وكما سبق فإن أهم مشكلات النمو السكانى تتمثل فى :

(أ) **المياه** : ونقصد بها المياه اللازمة للاستخدام الحضرى العام سواء كانت لأغراض الاستخدام المنزلى والشرب أو الصناعة وغير ذلك .

– وتستمد مدينة أسوان ما يلزمها من مياه من مصدرين وهما نهر النيل المورد الرئيسى والمياه الجوفية . وكان نصيب مدينة أسوان من مياه النيل ما يقرب من ١٣٩٠ مليون متر مكعب فى عام ١٩٨٩ زادت هذه االكمية إلى ٦٢٢٨٠ مليون طن مكعب عام ٢٠٠٠ .[١] بمعدل زيادة مقدارها ٦٠٨٩٠ مليون متر مكعب عن عام ١٩٨٩ ، إلا أنه نتيجة الزيادة السكانية فى المدينة (التى ظهرت خلال الفترة الأخيرة) .

ساعد على عدم إمكانية توزيع مياه الشرب لسكان المدينة بشكل مرضى ، حيث لا تكفى طاقة محطات ضخ المياه سوى ٢٠٠ ألف نسمه فقط أى أن هناك ١٩٥٤١ نسمة ،[٢] لا يجدون موارد مياه كافية ، بالإضافة إلى قدم شبكة المياه وصغر أقطار المواسير أدى إلى وجود فاقد ضخم من المياه يقدر بحوالى ٣٠٪ .[٣]

– من خلال ما سبق ينبغى اتخاد الخطوات التالية[٤] .

١– ينبغى تزويد المناطق العمرانية فى الناصرية وشرقها والشيخ هارون والتى تزيد ارتفاعها عن ١٣٠ متراً بشبكات خاصة بها تمدها بالمياه محطات رفع .

٢– من الضرورى تقييم حالة شبكة المياه الحالية فى قلب المدينة وإعادة تجديدها من أجل تقليل الفاقد وضمان وصول المياه إلى الكتل العمرانية المتصلة بالشبكة .

٣– ينبغى أن يكون نظام إمداد المياه فى قلب المدينة مركزيا بحيث يقتصر على هيئة واحدة تكون مسئولة عن إصلاح وتجديد وتشغيل الشبكة بأكملها على الضفة الشرقية بما فى ذلك مناطق الاستيطان فى كيما وهيئة السد .

---

(١) محافظة أسوان ، الهيئة العامة لمرفق مياه الشرب والصرف الصحى ، بيانات غير منشورة ٢٠٠٠

(٢) عمر محمد علي ، مرجع سبق ذكره ، سنة ٢٠٠١ م

(٣) الوكالة الدانمركية للتعاون الدولي (دانيدا) تقرير عن الاحتياجات العاجلة والمستقبلية من مياه الشرب لمدينة أسوان ، إعداد المكتب الاستشاري كيمو تكس مصر ، أكتوبر ١٩٩٩م

(٤) وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة ، مرجع سبق ذكره ، سنة ١٩٨٨ ، ص ٤٢ .

(ب) **الإسكان** أدى نمو السكان بمعدلات سريعة ومرتفعة جداً إلى زيادة الطلب على المساكن بنسبة تزيد على التوسع فى بناء المساكن وقد أسهم تنفيذ بعض مراحل التخطيط العاجل للمدينة فى المشكلة ، وذلك لأن توسيع الشوارع القديمة وشق الشوارع فى الكتلة السكنية القديمة أدى إلى هدم كثير من المساكن التى أصبحت تمثل عبئا إضافيا على الطلب العادى للمساكن ، وقد اقترن ذلك كله بأزمة فى ارتفاع أسعار الأرض وتكلفة البناء . مما ترتب على ظهور العشوائيات بأنماطها المختلفة كما يلى :

١- أشكال سكنية حديثة البناء وتختلف عن الأشكال السكنية القديمة فى المدينة وتتمثل بصورة خاصة فى نجع المحطة ومنشية التحرير وخور عواضة والحصايا والسيل الريفى ونجع الجزيرة .

٢- أشكال سكنية مخالفة لقوانين البناء من حيث الإسراف فى الامتداد الرأسى لعقاراتهم ويتمثل هذا النمط بصفة خاصة بمناطق الأشكول وعزبة العسكر وعزبة النهضة وعزبة الكرور .

٣- أشكال سكنية عشوائية وتكاد تخلو من المرافق الأساسية وخاصة فى مناطق نجع الجزيرة وجزيرة أسوان وجزيرة سهيل ويعد هذا النمط من العمران العشوائى من أكثر الأنماط انتشارا بمدينة أسوان . وتشغل مساحة التجمعات العشوائية بمدينة أسوان حوالى ١٨,٢ فدان ويقطنها حوالى ١٣٣٢٢١ نسمة يمثلون ٦٠,٧٪ من جملة سكان المدينة البالغ ٢١٩٥٤١ نسمة وهذا يعنى أن ثلثى سكان أسوان تقريباً يعيشون بهذه المناطق العشوائية .(١)

ثانياً : مشكلات التركيب الحضرى :

وهذه المجموعة من المشكلات تقترن باستخدام الأراضى الحالى والذى يعتبر فى حد ذاته امتداداً للماضى فى بعض الأحيان ، حيث بعض أجزاء أسوان القديمة تمارس وظائف لم تكن مهيأة لها . ولكن التطور السريع أدى إلى تعايش القديم والحديث ، كما أن نمو المدينة السريع أدى إلى بعض المشكلات الوظيفية وبيان ذلك بإيجاز هو :

١- تداخل الاستخدامات السكنية مع الشون والمخازن والورش الحرفية التى تشغل مسطحات كبيرة فى المدينة مما يسبب تداخل الاستعمالات المختلفة وخلق مشاكل تتعلق بالحركة والتلوث .

٢- تشغل مخازن السكة الحديد والورش ومنطقة المناورات المتعلقة بها حيزاً كبيراً داخل الكتلة العمرانية فضلاً عما تسببه من تقسيم المدينة إلى جزئين منفصلين يمتدان على طول خط السكة

---

(١) عمر محمد على ، مرجع سبق ذكره ، ص

الحديد المخترق للمدينة خاصة وأن هناك سور بجوار خط السكة الحديد يمتد بطول منطقة مركز المدينة ، ونتج عن هذه المشكلة ظاهرة اختناق مزلقان السكة الحديد للامتداد والنفق لعدم كفاءتها وسوء علاقتها بشرايين الحركة .

– وجود المحور القومي القاهرة – أسوان على كورنيش النيل أدى إلى خلق العديد من الخدمات المرتبطة به الأمر الذى يؤدى إلى تكدس الحركة فى هذه المنطقة وظهور المشاكل التى تتعلق بالضوضاء والتلوث واضطراب الحركة مما يفقد الكورنيش لقيمته كمنطقة ترفيهية وسياحية .

– سوء توزيع المواقف الرئيسية للأتوبيس وسيارات الأجرة حيث تتركز فى منطقة مركز المدينة مما يسبب اضطراب الحركة به .

ثالثاً – مشكلات بيئية متنوعة :

ومعظم هذه المشكلات ناتجة عن الظروف البيئية للمدينة ولكن نسيج استخدام الأراضى والنمو العمرانى تسهم أيضاً فى المشكلات ومن أهمها مشكلة التخلص من النفايات .

(أ) **الصرف الصحى** : لا شك أن الصرف الصحى من المرافق الحيوية لأى مدينة وتعد مدينة أسوان إحدى مدن الجمهورية التى استفادت بخدمات مياه الشرب منذ أوائل الستينيات ولكن لم يواكب ذلك أى تطوير لخدمات الصرف الصحى ، ويوضح الشكل ( ) محطات الرفع القائمة التى تخدم المدينة وبدراسة الوضع الحالى للصرف الصحى بالمدينة تبين ما يلى :

١– هناك بعض أجزاء من المدينة ذات كثافات سكانية مرتفعة مثل الناصرية والشيخ هارون غير مخدومة بشبكات الصرف الصحى ، يستخدمون البيارات أو خزانات التحليل فى التخلص من المخلفات وذلك عن طريق تسريبها إلى التربة بباطن الأرض ، أو إلقائها بعيداً عن مراكز العمران مما يؤدى مع زيادة السكان إلى زيادة كميات المياه المتسربة للتربةوما يستبعها من ارتفاع المياه الجوفية وظهور المستنقعات فى المناطق ذات المنسوب المنخفض كما هو الحال فى منطقة عزب كيما وتصبح بعد ذلك مصدرا للتلوث والأمراض والأوبئة هذا فضلا عن تأثيرها على أساسيات المنازل وانهيارها وخاصة أن نسبة كبيرة من المنازل مبنية بالطوب اللبن .

٢- محطات الرفع الحالية لا يمكن أن تستوعب أى زيادة سكانية فضلاً عن أن عمق والتخزين بها (١,٣ متر) وهو قليل مما يسبب ارتداد المياه بالمواسير والذى يتبعه طفح بشوارع المدينة خاصة منطقة وسط المدينة وذلك نظراً لعدم وجود الصيانة الكافية وقدم شبكة الصرف الصحى .(١)

من خلال مما سبق ينبغى اتخاذ الخطوات الآتية التى يمكن من خلالها تحسين الوضع الحالى بمدينة أسوان على النحو التالى .(٢)

١- يجب توصيل المناطق السكنية شمال وشمال شرق الناصرية بشبكة الصرف الصحى بواسطة محطة ضخ إضافية بالقرب من مطحن الدقيق والتى ستوصل بمحطة طلمبات فى الناصرية عن طريق ما سوره صاعدة رئيسية وأيضا يتم توصيل المناطق السكنية الجديدة على التلال شرق الناصرية بمحطة طلمبات فى الناصرية .

٢- أما بالنسبة للناصرية وخور عواضة والامتدادات السكنية المتصلة بها يتم توصيلها مباشرة بمحطة طلمبات فى الناصرية ، مع توصيل التجمعات الحالية بمناطق الشيخ هارون وكسر الحجر بمحطة طلمبات رقم (٢) فى شارع كسر الحجر وبالإضافة إلى المناطق السكنية على امتداد طريق السادات والتجمعات السكنية قرب الخزان وبعض القرى بواسطة أجهزة الضخ أصغر بخط الانحدار الرئيسى فى طريق السادات .

٣- ينبغى تخفيف العبء على جهاز الصرف الصحى فى منطقة كيما الذى يعانى من ضغط زائد بالفعل بإنشاء وصلة جديدة من محطة الطلمبات الشمالية وشبكة كيما إلى نظام الصرف الصحى بمدينة أسوان

٤- ينبغى تزويد المناطق السكنية الجديدة على الضفة الغربية للنيل بنظام مستقل للصرف الصحى – ويعتمد تحديد موقع هذا النظام الجديد على مناطق التجمعات العمرانية الجديدة وعلى أن يدرس تفصيلياً من حيث ما إذا كان من الأوفر اقتصادياً ضخ المجارى عبر مواسير رفع إلى الصحراء واستخدام مياه المجارى المعالجة فى أغراض استصلاح الأراضى وتوصيل المناطق السكنية بواسطة شبكة انحدار بمحطة معالجة جديدة على النيل والحل الأخير يتمتع بميزة إضافية هى إمكانية توصيل القرى الموجودة والكتل العمرانية باتجاه الشمال حتى السد العالى بشبكة الانحدار بدون مشاكل ولكن الأخذ فى الاعتبار خطر تلوث مياه النيل باتجاه الشمال .

---

(١) عمر محمد على ، المرجع السابق ذكره ، سنة ٢٠٠١ ، ص ٤١٠

(٢) وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤

٥- يجب بشكل عام إصلاح وتجديد شبكة الانحدار الموجودة ويلزم مع وجه التحديد إصلاح المواسير التالفة ، وينبغي زيادة نسبة المباني المتصلة بشبكة الصرف الصحي بأسراع ما يمكن لتصل إلى حوالي ١٠٠ ٪ ، كما يجب تزويد المناطق الحضرية كما هو الحال في الناصرية والشيخ هارون بشبكة انحدار ملائمة في أقرب وقت ، مع أجراء صيانة وإصلاح الشبكة بشكل مستمر ومكثف وأن يكون هذا العمل من اختصاص جهاز واحد .

٦- يلزم لإيقاف تلوث المياه الجوفية بالقرب من وحدة المعالجة القديمة بالإضافة إلى حالة مصرف كيما ، استكمال وحدة المعالجة التي يجري تشيدها على الفور وزيادة السعة المقدرة للوحدة ٢٧٠٠ متر مكعب يومياً قبل عام ٢٠٠١م ومضاعفتها بحلول عام ٢٠٢٠م وذلك شريطة الانتهاء من توصيلات المنازل حتى عام ٢٠٠٠ م .

٧- يجب إقامة وحدة معالجة علي الضفة الغربية بسعة تتراوح بين ٦٠٠٠-٧٥٠٠ متر مكعب يوميا وذلك تمشياً مع الأنشطةالعمرانية .

(ب) **الصرف الصناعي** : يعد مجر السيل (يطلق عليه مجازاً اسم مصرف كيما) بمدينة أسوان هو المسارالطبيعي لمياه السيول التي تتجمع وتنحدر إلى النيل من سلسلة المرتفعات الجبلية شرق وجنوب شرق أسوان ، وهو يبدأ من الجنوب الشرقي للمدينة ويمتد بطول تسعة كيلو مترات تقريبا وينتهي بمصب على نهر النيل شمال مدينة أسوان عند بداية طريق أسوان – القاهرة الرئيسي .

وقد بدأ الاستيطان حول المصرف في نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات بعد التعلية الثانية خزان أسوان .[(١)] ومع مرور الوقت وتزايد استخدام مجرى السيل كمكان للتخلص من المخلفات السائلة والصلبة للمناطق السكنية المحيطة وكذلك مصنع كيما يقوم بتصريف مخلفاته السائلة في المصرف والتي تحتوي على ملوثات عضوية ومواد صلبة عالقة ونسبة عالية من المواد القلوية والنشادر وهي مواد ذات درجة سمية عالية على الكائنات الحية ، كما تقوم نفس الشركة بتصريف تركيزات عالية من غاز الفورمالدهيد في المخلفات أثناء تصنيع المخلفات الصناعية وقد أدى ذلك إلى وجود أثار سلبية كبيرة على سكان المنطقة وعلى نوعية مياه النيل عند نقطة المخارج .

– وبالمثل هناك مخلفات سائلة أخرى تخرج من مصانع الألبان ومصانع الفوسفات ويضاف إلى هناك العديد من الصناعات الصغيرة التي تلقي بمخلفاتها السائلة بمجرى النيل مما يزيد من حدة التلوث .

---

(١) عمر محمد علي ، المرجع السابق ذكره ، ص ٤١٨

مما جعله فى الوقت الحالى مشكلة بيئية هامة ومصدر رئيسى للتلوث يهدد البيئة والصحة العامة بالمدينة .

٣- التخلص من المخلفات الصلبة : وتتكون المخلفات فى مدينة أسوان من المخلفات المنزلية وهى المخلفات الزائدة عن حاجة المساكن والأنشطة المختلفة عن السياحة والمنشآت الحكومية أو ترفيهية أو مبانى الخدمات والمخلفات الصناعية وهى المخلفات التى تتجمع من المنطقة الصناعية بالمدينة وهى المخلفات التى تتجمع من المنطقة الصناعية بالمدينة وهذه المخلفات تكون عادة أكثر تركيزا من المخلفات المنزلية .

وتتولى البلدية مسئولية جمع القمامة . ونظراً لأن الأيدى العاملة والمعدات المتاحة لدى الوحدة المحلية محدودة فإن شركة خاصة تتولى جمع ٣٠٪ من القمامة المحلية . (١) إلا أنه فى مناطق مثل الناصرية وقلب المدينة القديمة يعوق ضيق الطرق وسوء حالة وصفها دخول العربات لإتمام جمع القمامة وتؤدى هذه العملية إلى التخلص من القمامة دون أى رقابة في الشوارع أو المناطق الخضراء أو الأراضى غير المستعملة وتتم عملية التخلص من القمامة بصفة رسمية بمنطقة الشيخ محمود فى منطقة قريبة جداً من منطقة الفنادق كما أن هذه العملية تفتقر إلى الأشراف الدائم وتوفير الحماية اللازمة .

---

(١) وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة ، مرجع سبق ذكره ، يناير ١٩٨٨ ، ص ٣٥ .

فهرس الموضوعات

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٥٩٣٣ / ٢٠٠٢

مرت المدن المصرية بمراحل متعددة من ناحية الموقع والخصائص الموضوعية التى تشكله ، ثم من ناحية النمو العمرانى واتجاهاته ومحاوره ، لأنه بمعرفة هذه الأساسيات يمكن رصد التطور التى تقع المدن المصرية بين إحداثياته الآن، ويمكن أيضًا معرفة المشكلات الخاصة بتخطيط كل مدينة ، وما يمثله هذا التخطيط من مستقبل عمرانى .

لوحة الغلاف للفنانة زينب عبد الحميد

